

وَهُوَ حَاشِيَةُ الطِّينِيِّ عَلَىٰ الكَشَّاف

للإمَامِ شَرَفِ الدِّيْنِ الحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِاللهِ الطِّيبِيِّ المُحَسَيْنِ بْنِ عَبْدِاللهِ الطِّيبِيّ المُتَوَفِّى سَنَة ٧٤٣ هِ رَحِيمَهُ الله تَعَالى



تَفْسِيرُ الشُوَرِمِنَ الدَّارِيَاتِ إِلَى نِهَايَة الحَاقَة

حَقَّقَ النَّتِمَّةَ الدَّكَتُورِيُوسُف عَبْدًا للله الجَوَارْنَة الدَّكَتُورِيُوسُف عَبْدًا للله الجَوَارْنَة النَّادُانِ النَّادُانِةَ النَّادُانِةِ اللَّذَانِ لَا اللهِ اللَّذَانِةُ النَّوْدَةُ اللَّذِينَةُ النَّوْدَةُ اللَّذِينَةُ النَّوْدَةُ اللَّذِينَةُ النَّوْدَةُ اللَّذِينَةُ النَّوْدَةُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللْمُلْلِمُ الللْمُ الللْمُلْمُ الللْمُ الللْمُ الللِّهُ الللْمُ اللَّالِمُ اللَّالِمُ اللللْمُ الللْمُ اللَّالِمُ اللَّالِمُ اللْمُلْمُ اللَّالِ

حَقَقَهُ حَتَىٰ نِهَايَهُ التَخْرِنِيْرِ ال**ذِكْتُورِ لُطْفِي بْن مُحَ**مَّداً لِرُّغَيَّتِر اثْنَتَادُّالِحَدِيْنِ السَّاعِدُ بِجَامِعَةِ اللَّكِ خَالِد بِنِيْفَةَ بِالْمُلَكَةِ العَرْبَيْةِ الشُّعُودَيَّة

النُشْرِفُ المَّامُّ عَلَىٰ الْإِخْرَاجِ العِلْمِيَ لِلْكِتَابِ الدَّكتورِمُحُكَّدَ عَبْدًا لرَّحِيْمِ شُلْطَانَ العُكمَاء





فتتوح الغيب

في الكشف عن قناع الريب

تأليف: الإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي

الطبعة الأولى: ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

جميع الحقوق محفوظة لجائزة دبي الدولية للقرآن الكريم ©

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية بالأردن : (٣٣٥ ٢/ ٧/ ٢٠١٠)

الرقم المعياري الدولي : ٩٧٨٩٩٥٧٢٣١٨٠٤

ما ورد في حواشي هذا الكتاب يعبّر عن رأي محققيه ولا يعبّر بالضرورة عن رأي الجائزة

ص. ب.: ٤٢٠٤٢ دبي - الامارات العربية المتحدة هاتف: ٩٧١٤٢٦١٠٦٦ + فاكس: ٩٧١٤٢٦١٠٨٨ +

الموقع على الانترنت: Rs@quran.gov.ae

عانق العنظلة اللكيف

وخدة البحويث والدراسات

أشهَ مَ فِي نَشْرِ هَٰذَا الْكِتَاب



مصرف أبوظبيي الإسطاد



سورة الذَّارِيات مكِيَّة، وهي ستون آية

بنيب لِنْعُ الْحَيْالِ حِنْمِ

[﴿ وَالذَّارِينَتِ ذَرْوًا * فَالْحَنِمِلَتِ وِقَرًا * فَٱلْجَنَرِيَاتِ يُسْرًا * فَٱلْمُقَسِّمَنِ أَمْرًا * إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِثُ * وَإِنَّ الدِّينَ لَوَقِمٌ ﴾ ١-٦]

﴿ وَالذَّرِيَنَ ﴾ الرِّياحُ، لأنَّهَا تَذْرُو التُّرابُ وغَيرَه. قال الله تعالىٰ: ﴿ لَذَّرُوهُ الرِّيَامُ ﴾، وقُرئ بإدغامِ التَّاءِ في الذَّال، ﴿ فَٱلْمَائِنَ وِقَرَا ﴾ السَّحابُ، لأنَّها تَحملُ المطر. وقُرِئ: (وَقُرِئ) بِفَتْحِ الواو علىٰ تَسْمية المَحْمُولِ بالمَصْدرِ. أَوْ علىٰ إِيقَاعِه موقِعَ مَمْلًا

قوله: (وقرئ بإدغَام التَّاءِ في الذالِ) أبو عمرو وحمزة.

قوله: (﴿وَقَرًا﴾ بفتح للواو) هي شاذَّة. الجوهريّ: الوَقْر بالفتح: الثَّقْل في الأُذُن، وبالكسر: الحِمْل.

قوله: (أَو على إيقَاعه مَوقِعَ حملاً) فيكون مفعولاً مُطلقًا لا من لَفْظِه، وعلى الأول مفعولاً به.

﴿ فَٱلْجَنْرِيَاتِ يُسْرًى ﴾ الفُلْك. ومعنى ﴿ يُسْرًى ﴾: جَرْيًا ذا يُسرِ، أي: ذا سُهولةٍ، ﴿ فَٱلْمُقَسِّمَاتِ أَمْرًا ﴾ المُلائِكةُ، لأنَّها تقسِم الأُمورَ من الأمطارِ والأرْزاقِ وغيرِها. أو تفعل التَّقسيم مَامُورةً بذلك. وعن مُجاهدِ: تتولَّى تقسيمَ أمرِ العبادِ: جِبْريل للغِلْظةِ، ومِيكَائيلُ للرَّحمةِ، وملكُ الموت لقَبْضِ الأَرْواحِ، وإسرَافيلُ للنَّفخِ.

وعن عليِّ رضي الله عنه أنَّه قال وهو على المِنبر: سَلُوني قبل أن لا تسألُوني، ولن تَسألُوا بعدي مثلي، فقام ابنُ الكوّاءِ فقال: ما الذَّارياتُ ذَروًا؟ قال: الرَّياحُ. قال: فَالْحَامِلاتُ وِقرًا؟ قال: السَّحابُ. قال: فِالْجَارِياتُ يُسرًا؟ قال: الفُلكُ. قال: فالمُقسِّماتُ أمرًا؟ قال: الملائِكةُ. وكذا عن ابن عَبَّاس.

وعن الحسن: «المُقسِّماتُ»: السَّحابُ، يَقسِمُ اللهُ بَها أَرْزَاقَ العِبَاد، وقَدْ مُحِلتْ علىٰ الكواكب السَّبعةِ، ويجوزُ أن يُرادَ: الرِّياحُ لا غَير؛ لأنَّها تُنشئُ السَّحابَ وتُقِلُّهُ وتَصْرِفُه، وتَجْرِي في الجَوِّ جَرِيًا سهلًا، وتَقسِمُ الأمطارَ بتَصريفِ السَّحابِ.....

قوله: (أو تَفْعل التَّقْسيم مَأْمُورةً) جُعل أمرًا حالاً وأضمر المفعول به؛ ليكونَ على وزان يَمْنع ويُعْطي، وعلى الأوَّل أمرًا مفعولًا به على العُمُوم، والأمرُ بمعنىٰ الشَّانِ.

قوله: (وقد مُحِلَتْ على الكواكبِ السَّبعة)، قلتُ: هذا القَول مَردود، وقد وَرَد في النَّهي عن أمثال هذا الكلامِ أحاديثُ صحيحةٌ عن الثَّقاتِ^(۱)، ولم يذكرْهُ أيضًا أحدٌ من المُفسَّرين مثل الواحِديِّ ومُحيْي السُّنةِ وصاحبِ «التَّيسيرِ» و«الـمطلع» والكُواشي والقاضي. وقال الزَّجَاج: الـمُفسِّرون جميعًا يقولون بقولِ عليَّ رضي الله عنه (۲)، وأمَّا الإمام فقال بعد ما نَقل

⁽۱) منها ما رواه البخاري معلقًا في «صحيحه» كتاب بدء الخلق، باب في النجوم، من عن قتادة: «خلق الله هذه النجوم لثلاثٍ؛ جعلها زينة للسياء، ورجومًا للشياطين، وعلامات يُهتدى بها، فمن تأول فيها بغير ذلك فقد أخطأ وأضاع نصيبه وتكلَّف ما لا علم له به».

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٥١).

فإنْ قُلتَ: مَا معنى الفَاء على التَّفْسِيرين؟

قُلتُ: أمّا على الأوّل؛ فمعنى التَّغْقِيبِ فيها أنَّه تعالىٰ أقسم بالرِّياحِ، فبالسَّحابِ الذي تَسوقُه، فَبِالفُلكِ التي تُجْرِيها بِهَبُوبِها، فبالملائكة التي تَقسِمُ الأرزاقَ بإذنِ الله من الأمْطَارِ وتجاراتِ البَحْر ومنافِعِه.

وأمَّا علىٰ الثاني: فَلِأَمَّهَا تَبْتدئُ بِالهَبُوبِ، فَتَذْرُو التُّرابَ والحَصْباءَ، فتنقل السَّحابَ، فتَجْري في الجَوِّ باسِطةً له، فتقسِمُ المطر.

﴿ إِنَّمَا تُوَعَدُونَ ﴾ جَوابُ الْقَسَمِ، وما مَوصُولَةٌ أَو مصدريةٌ، والمَوْعُودُ: البَعثُ. ووَعدٌ صادقٌ: كعيشة راضِيةٍ. والدِّينُ: الجزاءُ. والواقِعُ: الحاصلُ.

قولَ عليٌّ رضي الله عنه: الأقربُ أَنْ تُحمل هذه الصَّفاتُ الأربعُ على الرِّياح؛ فالذَّارِياتُ: هي التي تُخمِلها، والجَارِياتُ: هي التي تَجْمِلها، والجَارِياتُ: هي التي تَجْمِلها، والجَارِياتُ: هي التي تَجْمِلها، والجَارِياتُ: هي التي تَجْمِلها، والمُقسِّماتُ: هي التي تُقرِّق الأَمْطارَ على الأَقْطَار⁽¹⁾، ولم يذكر هذا القول أصلاً، والعَجَبُ من المُصنَف كيف ذَهِلَ مع ديانتِه عن هذا النَّقْل؟! وسيجيءُ الكلامُ فيه في النَّازِعاتِ مُستوقى.

قولُه: (ما معنى الفاءِ على التَّفسيرينِ؟) أَحدهما: أن يُرادَ بالمذكورات الدَّواتُ المُختلفةُ، وثانيهما: أن يُراد صِفَاتُ الرِّياحِ لا غيرَ. قال القاضي: إن مُحلتِ الدَّارِياتُ فالحَامِلاتُ فالجَارِياتُ فالمَاتُ على ذَواتٍ مُحتلفة، فالفاءُ لترتبِ الإِقسامِ بها، باعتبارِ ما بينَها من التَّفَاوُتِ في الدَّلالةِ على كَمالِ القُدْرة، وإلا فالفاء لترتب الأَفْعال، إذ الرَّيحُ مثلاً تذرو الأَبخِرَة إلى الحَدِّرة على تَعقدَ سَحَابًا فتَحملُه فتجري به باسِطةً لَه إلى حيثُ يُقْسمُ المطر(٢).

⁽١) انظر: «مفاتيح الغيب» (٢٩: ٢٥٣).

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٥: ٢٣٤).

[﴿ وَأَلْسَمَاآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ * إِنَّكُمْ لَفِي قُولِ ثُمَّنَافِ * يُؤْفِّكُ عَنْدُمَنْ أَفِكَ ﴾ ٧-٩]

﴿ اَلْحَبُكِ ﴾ الطَّرائِق، مثل حَبَكَ الرَّملُ والمَاءُ: إذا ضَرَبتُهُ الرَّيْحُ، وكذلك حُبُكُ الشَّعْرِ: آثار تَثَنَيهِ وتَكَشُّرهِ. قَالَ زُهيرٌ:

مُكَلَّلٍ بأُصُولِ النَّجْمِ تَنْسِجُهُ يِيعٌ خَرِيقٌ لِضَاحِي مَانِهِ حُبُكُ

والدُّرْعُ مَعْبُوكَةٌ: لأنَّ حَلْقَهَا مُطَرَّقُ طَرَائِق. ويقال: إنَّ خِلْقَةَ السَّمَاء كذلك. وعن الحَسَن: حُبُكُهَا: نُجُومُها. والمعنى: أَنَّهَا تُزَيِّنُها كها تُزَيِّن المُوشَّى طَرَائقُ الوَشْي. وقيل: حُبُكُها: صِفَاتُها وإحْكَامُها، من قولهم: فَرسٌ مَحْبُوكُ المَعَاقِمِ؛ أي مُحْكَمُها. وإذا أجاد الحَائِكُ الحِيَاكَةَ قالوا: ما أحسنَ حُبُكَهُ، وهو جمع حِبَاك، كمِثَال ومُثُل، أو حَبيكة،

قوله: (قَالَ زُهير) يَصِفُ بركةً مُزَيَّنةٌ (١) لظُهورِ النَّجم فيها، لِصَفَاتِها وسَعَةِ أرجائها:

مِسنَ الأَبَساطِعِ فِي حافاتها السَّبُرُكُ رِيخٌ خَرِيقٌ لِضَاحِي ماثِيهِ حُبُكُ(٢)

حَتى اسْتَغَاثت بِمَاءٍ لا دِشَاء لـه مُكلًّل بأصُولِ الـنجم يَدْسِجهُ

مُكلَّل: أي مُلَبَّسٌ إِكْلِيلاً، سَحابٌ مُكلَّل: أي مُلَمَّعٌ بالبَرْق، وقيل: هو الذي حوله قِطَعٌ مِن الغيم، خريقٌ: بالخاءَ المعُجْمة: بارِدةٌ شَديدةُ السهُبُوب، ضاحيةُ كلِّ شيءٍ: نَاحِيتُه البَارِزَة، مكانٌ ضَاح؛ أي: بَارز.

قوله: (لأنَّ حَلْقَها مُطرَّقٌ طَراثقَ) قالَ القاضي: هي الطراثق المَحسوسَة، أي: بالنُّجُوم والمَجرَّة، أو المَعْقُولةُ التي يَسْلُكُها النُّظَّار، ويُتَوَصَّل بِها إلى المعَارِف^(٣).

قوله: (عَبُوكُ المَعَاقِم) الجَوهريُّ: المَعاقِمُ مِنَ الحَيْلِ: المَفاصِلُ، واحِدُها مَعْقِم.

⁽١) في (ح) و(ف) مرثية وهو تصحيف، والصواب ما اثبته من (ط).

⁽٢) انظر: «ديوان زُهيرُ» ص٨٦. و «الكامل في الأدب، للمرد (٣: ٤٧).

⁽٣) ﴿أَنُوارُ التَّنزيلِ ﴾ (٥: ٢٣٥).

كَطَرِيقة وطُرُق. وقرئ: (الحُبُك) بوزن القُفْل. و(الحِبْك)، بوزن السَّلْك. و(الحَبَك)، بوزن السَّلْك. و(الحَبَك)، بوزن الجَبَك)، بوزن الجَبَك) بوزن الجَبَك، و(الحِبَك) بوزن الإبل.

﴿إِنَّكُمْ لَفِي قَوْلِو نُمْنَلِفِ﴾ قولهُم في الرَّسول: ساحِرٌ وشَاعِرٌ ويَجنونٌ، وفي القُرآنِ: شِعْرٌ وسِحْرٌ وأَسَاطِيرُ الأَولِين. وعن الضَّحَاكِ: قولُ الكَفَرةِ لا يكون مُستويًا، إنَّها هو مُتَناقِضٌ مُحَلِفٌ. وعن قَتَادةَ: مِنكُمْ مُصدِّقٌ ومُكَذِّبٌ، ومُقِرٌّ ومُنْكِرٌ.

﴿ يُوْفَكُ عَنْهُ ﴾ الضَّمِيرُ للقُرآنِ أو الرسولِ، أي: يُضرَفُ عنه مَنْ صُرِف الصَّرْفَ اللَّهِ السَّرْفَ اللَّذِي لا صَرْفَ أَشَدُّ مِنْهُ وأعظم؛

قوله: (وَقُرِئَ: «الْحُبْكُ») القراءَات، نسَبَها ابن جِنيّ إلى الحَسَنِ، وقالَ: جَمِيعُها: طَرِائقُ الغيم، وأثرُ حُسنُ الصَّنعةِ فيهِ (١٠).

قال الزَّجاج: الحبك في اللُّغَة: ما أُجِيدَ عَملُه، وكلُّ ما تَراهُ مِنَ الطراثِق في المَّاءِ وفي الرَّمْلِ إِذا أَصَابِته الرَّيحُ، واحدُها حِباكٌ مِثل: مِثالٍ ومُثلُ، أوحَبِيكَةٌ مِثل: طَرِيقَةٍ وطُرُّق (٢)

قوله: (قَولُهُم فِي الرَّسُولِ ﷺ: ساحرٌ وشاعِرٌ وبَجنونٌ، وفي القُرآن: شِعْرٌ وسِحْرٌ وأساطيرُ) قال القاضي: ولعلّ النُّكتَة في هذا القسم؛ تشبيه أقوالهم في اختلافها وتبايُنَ أغْراضِها، بطرائقِ السَّمواتِ في تباعُدِها واختلافِ غاياتِها (٣).

قولهُ: (الضَّميرُ للقُرآنِ أو الرَّسول) يعني: في ﴿عَنْهُ ﴾، وما دلَّ عليه قوله: ﴿لَغِي قَوْلٍ تُخْلِفٍ﴾ وتفسيره قولهم في الرسول: ساحرٌ وشاعر ومجنون وفي القرآن: شِعْرٌ وسِحْرٌ وأسَاطِير.

قوله: (أي يُصْرَف عَنْه منْ صُرِف الصَّرفَ الَّذي لا صَــرْفَ أَشدُّ مِنهُ)، الانتصاف:

⁽١) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات؛ لابن جِنَّى (٢: ٢٨٦).

⁽٢) "معاني القرآن، للزجاج (٥: ٥٥).

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٥: ٥٣٥).

كَقُولُه: لا يَهْلِكُ عَلَىٰ الله إلا هَالِكٌ. وقيل: يُصْرَف عنه مَنْ صُرِفَ في سَابِقِ عِلْمِ الله، أي: علم فيها لَم يَزِل أنّه مَأْفُوكٌ عن الحقّ لا يَرْعَوي. ويجوز أنْ يكونَ الضّميرُ لما تُوعَدُون أو للدِّين: أقسم بالذَّارياتِ علىٰ أنَّ وقُوعَ أَمْر القِيامة حَقَّ، ثُمَّ أقسم بالسَّهاءِ علىٰ أنَّ م في قولٍ مُخْتَلَفٍ في وُقُوعِهِ، فَمِنْهم شَاكُ، ومِنْهُم جَاحِدٌ. ثُمَّ قَالَ: يُؤْفَك عن الإِقْرَارِ بِأَمْرِ القِيَامَةِ من هو المأفوك.

وَوَجَهٌ آخر: وهو أَنْ يَرْجِعَ الضَّمِيرِ إلىٰ ﴿قَوْلِ تُغْلِلُو ﴾، وعن مثلِه في قولِه:

إنها دَلَ النَّظِمُ على هذا، لأنَّ قولَه: ﴿ يُعَمَّرَفَ عَنْهُ ﴾ ، دالٌّ على مَنْ صُرف، كَأَنَّك قُلت: لا يَثَبْتُ الصَّرْفُ فِي الحقيقة إلا لهذا، وكُلُّ صَرفٍ دُونه كَلا صَرْف (١).

الراغب: رجُلٌ مأفوكٌ: مَصروفٌ عن الحَقِّ إلى الباطل، وأُفِكَ يُؤْفَك؛ صُرِفَ عَقْلُهُ، ورَجُلٌ مأْفوكُ العَقْلِ (٢)، وقيل: ﴿ يُؤْفِكُ ﴾ كلامٌ مُبتدأ، وفيه تَعجُبٌ، وقال صاحبُ «التَّيسير»: يُصرفَ عن الإيهان مَن صُرِفَ عن كلِّ خَيرِ وسَعادة.

وقلتُ: يُصْرفُ عن القُرآن من ثَبَتَ له الصَّرْفُ الحَقِيقيّ، وذلك من إطلاق «صَرَف» وجَعْلِه بمَنزلِة يَمْنع ويُعْطِي.

قوله: (لا يَهلِكُ على الله إلا هالكُ) وعن بعضهم: أي: لا يُحرَم من رَحمةِ الرَّحْمن الرَّحِيم إلا مَنْ كان هالِكًا فِي غَايةٍ ليس وَراءَها وَرَاء.

المُغرب: يُقال: هَلَكَ الشَّيءُ في يَدِه: إذا تغير صُنعِه، وهَلَكَ عَلى يَدِه: إذا استَهلَكَه؛ كأنَّه قاسَه على قَولِهم: قُتِلَ فُلانٌ على يَدِ فُلان، وماتَ في يَدِه، ولا يُقال: مات على يَدِه (٣).

قوله: (ويَجُوُز أَنْ يَكُون الضَّمِيرُ لِمَا تُوعَدُون أَو للدِّين) عَطْفٌ على قَولِه: الضَّمير

⁽١) «الانتصاف» لابن المنيِّر (٤: ٣٩٦) بحاشية «الكشاف».

⁽٢) امفردات القرآن، ص ٧٩.

⁽٣) "المُغرب في ترتيب المُعرب، لابن المُطرّز (٢: ٣٨٧).

يَنْهُونَ عَنْ أَكُلٍ وَعَنْ شُرْبِ

أي: يَتَناهون في السِّمَن بسببِ الأكلِ والشُّرْب، وحَقِيقَته: يَصْدُر تَنَاهِيْهم في السِّمَن عنهما، وكذلك يَصْدُر إفْكُهُم عن القَول المُخْتَلف.

وقرأ سَعِيد بن جُبَير: (يُؤفَكُ عنه مَن أَفِك) على البِناء للفَاعِل، أي: مَن أَفِكَ النَّاسَ عنه؛ وهم قُريشٌ، وَذلك أنّ الحَيَّ كانوا يَبْعثون الرَّجل ذا العَقْل والرَّأي لِيَسْأل عن رسول الله ﷺ، فيقولون له: احْذَره، فيرجِعُ فيُخْبِرهم. وعن زَيْد بن علي: (يَأْفِكُ عنه من أُفِكَ)، أي: يَصْرِفُ النَّاسَ عَنهُ مَنْ هُو مَأْفُوكٌ في نَفسِه. وعنه أيضًا: (يَأْفِكُ عَنهُ مَنْ أُوكَ أَلَى نَفسِه. وعنه أيضًا: (يَأْفِكُ عَنهُ مَنْ أُوكَ أَلَى نَفسِه. وقدى: (يُؤْفَنَ عَنْه من أُفِن) أي: أَفَكَ)، أي: يَصْرِفُ النَّاسُ عنه من هو أَفَاك كَذَّاب. وقرى: (يُؤْفَنَ عَنْه من أُفِن) أي: يُحْرَمُهُ من حُرِمَ، من أَفَنَ الضَّرْعَ: إذا نَهَكَهُ حَلْبًا.

[﴿ فَيْلَ ٱلْخَرَّصُونَ * اَلَّذِينَ ثُمَّ فِي غَمَّرَةِ سَاهُونَ * يَسْتَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ * يَوْمَ ثُمَّ عَلَى النَّارِ يُفْنَنُونَ * ذُوقُواْ فِنْنَتَكُرْ هَاذَا الَّذِي كُنُمُ بِهِ. تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ ١٠ – ١٤]

للقرآن ويَنْصُرُه الكلامُ السَّابِق، وهو قولُه: ﴿ وَإِنَّ الدِّينَ لَوْقِتٌ ﴾، واللَّاحقُ وهو قوله: ﴿يَسْفَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ﴾.

قوله: (يَنْهُون عَن أَكُلِ وَعَن شُربِ)، تمامه: مشل المَهَا يَـرْتَعُنَ في خَــصْبِ

جملٌ ناهِ: إذا كان غريقًا في السَّمن. والضَّمير في قَولِه: يَنْهُون يَعُود إلى الجَهَاعَة، ومَنْ ظَنَّ أَنَّه يَعُودُ إلى النُّوق أخطأ، فإنَّه لَوْ كان كذلك لقَالَ: يَنْهِينَ.

قوله: (مَن هَوَ أَفَّاكَ كَنَّابٍ) هذه الْمُبَالغة إنَّمَا يُقيِّدها مقامُ مَدْح الرَّسُولِ ﷺ، أي: لا يَصْرف النَّاسَ عَن مِثْلِ هذا الرَّسُولِ ﷺ، أَيُّ الصَّادِقِ المَصْدُوقِ إلا مَنْ هو مُبالِغٌ في الكَذبِ، مُتَنَاهِ فيه، وهو نحو قولِه السَّابق: لا يَمْلِك عَلى اللَّهِ إلا هَالكُ، أيُّ هالكِ، أيُّ هَالكُ(١)!

⁽١) في (ح) و(ف): «أي هالك»، والتكرار من (ط) وهو الأصوب لسياق الكلام .

﴿ فَيْلَ ٱلْمَوْنَ ﴾ دُعَاءٌ عَلَيهم، كقوله تعالى: ﴿ فَيْلَ ٱلْإِنسَنُ مَا ٱلْفَرَهُ ﴾ [عبس: ١٧] وأصله اللهُ عَاء بالقَتْلِ والهَلَاكِ، ثُمَّ جَرَىٰ بَجْرَىٰ: لُعِنَ وقَبُح. والحَرَّاصُون: الكَذَّابُون المُقَدِّرُون ما لا يَصِحُّ، وهم أصْحَابُ القول المُخْتلف، واللام إشَارةٌ إليهم، كأنَّه قيل: قُتِلَ هَوْلاءِ الحَرَّاصُون. وقرئ: (قَتَلَ الحَرَّاصِينَ) أي: قَتَل اللهُ. ﴿ فِي عَنرَةِ ﴾: في جَهْلٍ يَغْمُرُهم؛ الحَرَّاصُون. وقرئ: (قَتَلَ الحَرَّاصِينَ) أي: قَتَل اللهُ. ﴿ فِي عَنرَةِ ﴾: في جَهْلٍ يَغْمُرُهم؛ ﴿ وَسَاهُونَ ﴾ : عَافِلُون عما أُمِروا به ﴿ يَسْتَلُونَ ﴾ فيقولون: ﴿ أَيّانَ يَوْمُ ٱلدِينِ ﴾ أي: مَتَىٰ يومُ الحَزَاء. وقُرئ بِكَسْر الهمزة وهي لغة.

فإن قُلتَ: كيف وقع أيَّانَ ظَرْفًا لليوم، وإنَّما تَقَعُ الأَحْيَانُ ظُرُوفًا للحَدَثانِ؟

قلت: معناه: أيانَّ وُقوعٍ يومِ الدِّينِ.

فإن قُلتَ: فَبِمَ انْتَصَبَ الْيَوْم الوَاقِع في الجواب؟

قلتُ: بفِعْلِ مُضْمَرِ دَلَّ عليه السُّؤالُ، أي: يَقَع يَوْم هُمْ علىٰ النَّار يُفْتَنُون، وَيَجُوُز أَنْ يكون مَفْتُوحًا لإضَافَتِهِ إلىٰ خَيرِ مُتَمكِّنِ وهي الجملة.

فإنْ قُلتَ: فها محلّه مَفْتُوحًا؟

قوله: (واللَّام إشارة إليهم) أي: التّعريف في الحَـرَّاصُون للعهدِ الحَارِجيِّ التَّقدِيري لما يُعرف من قوله: ﴿إِنَّكُونَ لِهَ وَلَوْتُخْلِفِ﴾ جماعةٌ كذَّابُون خَرَّاصُون.

قوله: (كَيف وَقعَ آيَان ظرفًا^(۱) لليوم) أي: أيّان يُسأَل بها عن الحَدَثِ، كما تقول: أيّان المَجيءُ؟ أيّان القُدومُ؟ فيُجابُ: يوم الجمُعة، أو شهرَ كذا.

قوله: (لإضافتِه إلى غَير مُتَمكِّنِ) قال الزَّجَاجُ: ﴿يَوْمَ هُمَّ عَلَى النَّارِ ﴾ لَفظُهُ لَفظَ نَصْبٍ، ومَعناهُ مَعْنى الرَّفْع، لأنَّه مُضَافٌ إلى جملةٍ، تقول: يُعجِبُنِي يومَ أنت قَائِمٌ ويوم أنْت تقُوم^(٢).

⁽١) في (ح) و(ف): ﴿ ظُرِفُ ٤، وفي ﴿ الكشاف و (ط): ﴿ ظُرِفًا ﴾، وهو الأصوب.

⁽٢) (معاني القرآن) (٥: ٥٢).

قلتُ: يَجُوز أَنْ يكون محلّه نصبًا بالمُضْمَرِ الذي هو يقع؛ ورَفعاً على: هو يَومُ هُم عَلىٰ النّار يُفتَنون. وقرأ ابنُ أبي عَبْلةَ بالرَّفع، ﴿يُفْنَنُونَ ﴾: يُحْرَقُون ويُعَذَّبُون. ومنه الفَتِين: وهي الحَرَّةُ؛ لأنَّ حِجَارتَها كأنّها مُحَرَقَةٌ.

﴿ ذُوقُواْ فِنْنَكُمْ ﴾ في محلِّ الحَالِ، أي: مَقُولًا لَـهُم هذا القَوْل ﴿ هَذَا ﴾ مبتدأ، و﴿ اللَّذِي ﴿ كُنتُمُ بِدِ- شَتَعْبِلُونَ ﴾، ويجوزُ أنْ يكون هذا بدلًا من فِتْنَتِكم؛ أي: ذُوقُوا هذا العَذَاب.

[﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِي جَنَّنِ وَعُيُونِ * مَاخِذِينَ مَا مَانَئَهُمْ رَبُّهُمْ ۚ إِنَّهُمْ كَانُواْ فَبْلَ ذَلِكَ مُصِّنِينَ * كَانُواْ قَلِيلًا مِّنَ الْمَتَعُونَ * وَفِي أَمُولِهِمْ حَقُّ لِلسَّآبِلِ وَالْمَتْحُومِ ﴾ كَانُواْ قَلِيلًا مِّنَ الْمَتَعُونَ * وَفِي أَمُولِهِمْ حَقُّ لِلسَّآبِلِ وَالْمَتْحُومِ ﴾ 19-19]

﴿ اَلْهِ لَيْنَ مَا آالَنَهُمْ رَبُّهُمْ ﴾ قابِلين لِكُلِّ مَا أَعْطَاهُم راضِيْن به، يَعْنِي أَنَّه لَيْس فِيها آتاهم إلا ما هو مُتلقى بالقَبُول مَرْضِيٌّ غير مَسْخُوطٍ، لأنَّ جَيِعَهُ حَسَنٌ طَيِّبٌ. ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ وَيَأْخُذُ ٱلصَّدَقَاتِ ﴾ [التوبة: ١٠٤] أي: يَقْبلها ويَرْضَاها، ﴿ مُصِّينِينَ ﴾ قد أَحْسَنُوا أَعْمالهُم، وتَفْسِيرُ إِحْسَانِهِم ما بعده. ﴿ مَا ﴾ مَزِيْدة. والمعنىٰ: كانوا يَهْجَعُون في طَائِفَةٍ قَلِيلةٍ مِنَ اللَّيل

قولُه: (هو يومُ هُم على النَّارِ يُفْتَنُون) ويَـجَوُز أَن يَكُونُ مُبتدأ خبَرهُ تَحُذُوفٌ، أي: يومُ هُم على النَّارِ يُفْتَنون^(١) وقْتُ وُقُوعٍ يَومِ الدِّين.

قوله: (وهي الخَرَّة) الحرَّةُ: أرضٌ ذاتُ حِجَارةِ سُودٍ نَخِرَة، كأنَّها احترقَتْ بالنَّار (٢).

قوله: (قَابِلَين لِكُلِّ مَا أَعْطَاهُمُ رَاضِينَ بِهَ) فُسِّرِ الأَخْذُ بِالقَبُولِ وَالرِّضَىٰ، لأنَّ لفظَ الأَخذِ فيهِ دَلالةٌ على أنَّ المَطلوبَ مرغُوب فيه، وفيه تَلوِيحٌ إلى ما وَرَد عَن الصَّادِقِ المَصْدُوقِ الْأَخذِ فيهِ دَلالةٌ على أنَّ المَطلوبَ مرغُوب فيه، وفيه تَلويحٌ إلى ما وَرَد عَن الصَّادِقِ المَصْدُوقِ أَنَّ الله عَزَّ وجَلَّ يقولُ لأَهْلِ الجنَّة: «يا أَهْلِ السَجَنَّةِ، فيقُولُون: لَبَيْكَ رَبَّنَا وسَعْدَيْكَ والسَخَيْرُ فِي

⁽١) من قوله: «ويجوز أن» إلى هنا ساقط من (ح).

⁽٢) من قوله: «قوله: هو يوم هم...» إلى هنا ساقط من (ط).

إِنْ جَعَلَتَ ﴿ قَلِيلًا ﴾ ظُرُفًا، وَلَكَ أَنْ تَجْعَلَه صِفَةً للمَصْدَرِ، أَي: كَانُوا يَهْجَعُون هُجُوعًا قليلًا. وَيَجُوز أَنْ تَكُون ﴿ مَا ﴾ مَصْدَرية أَو مَوْصُولة ؛ على: كانوا قَلِيْلًا مِنَ اللَّيل هُجُوعُهم، أو ما يَهْجَعُون فيه، وارْتِفَاعه بـ ﴿ قَلِيلًا ﴾ على الفَاعِليّة.......

يَدَيْك، فيقول: هل رَضِيْتُم؟ فيقولُونَ: ما لَنا لا نَرْضَىٰ يا ربَّنا وقد أَعْطَيْتَنا ما لم تُعْطِ أَحَدًا مِنْ خَلْقِك، فيقُول: ألا أُعْطِيكم أَفْضَل مِنْ ذَلك؟ فَيقُولون: وأيُّ شيء أَفْضَلُ مِن ذَلِك؟ فيقول: أُحِلُّ عَلَيْكُم رِضْوَانِي، فلا أَسْخَطُ عَلَيْكُم بَعْدَهُ أَبَدًا»، أخرجه البُخَاري ومُسْلِمٌ والتَّرْمِذيُّ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الحُدْرِيِّ (١).

شبّه حُلولَ الرِّضُوانِ عَلَى السُّعَداءِ وقَابليَّتهم إيَّاه، وهو مَعقولٌ بِإعطاءِ ما يَتَناولون بالله، وهو مَعقولٌ بِإعطاءِ، وإبرازِهِ في صُورِة بالله، وهو محسوسٌ، مُبالَغة في الحُصُولِ، وتَصْوِيرًا لحالةِ الأُخذِ والإعطاءِ، وإبرازِهِ في صُورِة السمِ الفَاعل، لِلدَّلالةِ على الدَّوامِ والاستِمرار، رَزقنا اللهُ حُلولَ رِضوانِهِ بِفَصْلِه وَكرمِه، لأنَّا لَسنا من المُحْسنِين، الَّذِين كَانُوا قَلِيلاً مِنَ اللَّيلِ مَا يَهْجَعُون، وبالأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُون، وفي أَمْوَالِهِمَ حَقَّ للسَّائِل والمَحْروم.

قوله: (ويجوزُ أَنَ تكُون ﴿مَا﴾ مَصْدرِيّةٌ أَو مَوْصُولةً)، الانتصاف: جَعْلُهَا مَصدرِية يُوجِبُ أَنْ يكونَ ﴿وَلَيلا﴾ واقعًا على الشُجُوع؛ لأنّه فاعله(٢).

وقوله: (مِنَ اللَّيل)، لا يَكُون صِفَةً لِلقَلِيل، وَلا بَيانًا لَهُ، ولا مِنْ صِلةِ المَصْدَرِ لتَقدُّمهِ عَليه، وَلا كَذَلِك عَلى اللَّيلِ، كَأَنَّه قَال: قليلاً الِفَدار الذي وَلا كَذَلِك عَلى اللَّيلِ، كَأَنَّه قَال: قليلاً الِفَدار الذي كَانُوا يَهْجَعُونَه مِنَ اللَّيل، فَلا مَانِعَ أَن يكُون ﴿مِنَ ٱلنَّيلِ ﴾ بَيانًا لِلقَليلِ وهذا أيضًا ذكره الزَّجَّاج (٣)، ومَنَع الزَّمَحْشُري نصَبَ ﴿ قَلِيلًا ﴾ بـ ﴿يَهْجَنُونَ ﴾، لأنَّه لا يَتَقدَّم مَعْمُول «مَا» بَعْد النَّفْي عَلَيْه.

⁽١) البخاري (٦٥٤٩)، ومسلم (٢٨٢٩)، والترمذي (٢٥٥٥).

⁽٢) «الانتصاف» لابن المنير بحاشية «الكشاف» (٤: ٣٩٨).

⁽٣) ﴿معاني القرآن وإعرابه ﴾ (٥: ٥٣).

الإنصاف: ويُفسِدُه من حيث المَعْنَىٰ أَنَّ طلبَ قيام جِيعِ اللَّيل غيرُ مُستثنى عنه وقُت الهُنجُوع، وَلَم يَرِدْ بِه الشَّرع، وقال الزَّجَّاجُ: المعنىٰ: كانوا يَهجعون قَليلاً من اللَّيل، أي: يَنامون قَليلاً منه، وجائز أن تكون مع ما بَعدَها مَصدرًا، المعنىٰ: قَليلاً منه، وجائز أن تكون مع ما بَعدَها مَصدرًا، المعنىٰ: قليلاً مِنَ اللَّيل هُجُوعُهم (١).

وقال أبو البقاء: ﴿كَانُواْ قَلِيلاً﴾ في خَبرِ «كان» وجْهَان: أحدهما: ﴿مَا يَهْجَعُونَ﴾، وفي ﴿مَا ﴾ على هَذا وَجْهان. أحدُهما: هي زائِدةٌ، أي كانوا يَهجعُونَ قليلاً، و﴿قَلِيلاً﴾ (٢): نعتُ لِظَرْفِ أَو مَصْدَرٍ، أيْ: زمنا قَلِيلاً، أو هُجُوعًا قليلاً، والثاني: «ما» نافيةٌ، ذَكرُه بعضُ النَّحوُيِّينَ، ورُدَّ لأنَّ النَّفيَ لا ينقدَّمُ عليه ما في حَبِّزِه، والثّاني: أنَّ ﴿قَلِيلاً﴾ خَبرُ «كان»، و﴿مَا ﴾ مصدرية، أي: كانوا(٣) قَليلاً هُجوعُهم (١)، كما نقول: كانوا يَقِلُّ هُجُوعُهم، ويجوز على عذا أنْ يَكون ﴿مَا يَهجُونَ ﴾ بَدلاً من اسم كان بَدَلَ الاشْتِيال، و﴿مِنَ اليَّلِ ﴾ لا يَجوز أنْ يَتعلَق بـ ﴿يَهجُعُونَ ﴾ على هذا لما فيه منْ تقديم مَعمُولِ المصدر عليه، وإنّما هُو مَنْصوبٌ على التَّبِين وَمُتعلِّقٌ بِفِعْلِ عَذُوفِ يُفسِّره ﴿يَهجَعُونَ ﴾. وفيه بُعدٌ لأنّك إن جَعلتَ ﴿مَا ﴾ نافية فَسُدَ ليا ذَكرْنَا، وإن جَعلتها مَصدريَّةً لم يكن فيه مَدحٌ لأنَّ النَّاسَ يَهْجَعُون في اللَّيل (٥).

الانتصاف: قَال الزَّمَخْشرِيُّ: وفي الآيةِ مُبالغاتٌ، لفظُ الهُنجُوعِ وهو القلِيل من النَّوم، وقوله: ﴿ وَلَلَهُ اللهُ عَالَى اللهُ عَالِي اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ عَالِي اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ عَلَى اللهُ عَالَى اللهُ عَلَى اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ عَلَى اللهُ عَالَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَ

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٥٣).

⁽٢) في (ح) و(ف): ﴿وقلنا ﴾، والمثبت من ﴿إملاء ما مَنَّ به الرحمن »: (وقليلاً)؛ وهو الصواب إن شاء الله تعالى.

⁽٣) من قوله: «يهجعون قليلاً» إلى هنا، سقط من (ط).

⁽٤) ﴿إِملاء ما من به الرحمن» (٢: ٢٤٢ – ٢٤٤).

⁽٥) من قوله: «وقلنا نعت .. » إلى هنا ساقط من (ط).

وفيه مُبَالَغَات: لَفْظ الْمُجُوع، وهو الغِرَارُ من النَّوم. قال:

قَدْ حَصَّتِ الْبَيْضَةُ رَأْسِيْ فَهَا أَطْعَهُ مَوْمًا غَسِرْ مَهْجَاع

وقوله: ﴿ وَلِيلًا ﴾ و ﴿ مِنَ ٱلْتِلَ ﴾ لأنّ اللّيل وَقْت السُّبَاتِ والرَّاحَةِ، وزيادةُ ﴿ مَا ﴾ المؤكدة لذلك. وصَفَهم بِأنّهم يُحْتُون اللّيل مُتَهجّدين، فإذا أَسْحَرُ وا أخذوا في الاسْتِغْفَار، كَأَنّهم أَسْلَفُوا في لَيْلِهم الجرائم. وقوله: ﴿ مُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ فيه أنّهم هُم المُسْتَغْفِرُون الأَحِقَّاء بالاسْتِغْفَار دُونَ المُصِرِّينَ، فَكَأَنّهم المُخْتَصُّون به لاسْتِدَامَتِهُم له وإطْنَابهم فيه.

فإنْ قُلتَ: هَلْ يُجُوز أن تَكُون ﴿مَا﴾ نَافِية كها قال بَعْضُهم، وأنْ يكون المعنىٰ: أنَّهم لا يَهْجَعون من اللَّيل قليلًا، ويُحُيُونه كُلَّهُ؟

تؤكد الشجوعَ وتُحقِّقُه لا أنَّها تَجعله في معنىٰ القِلّة (١١).

الإنصاف: بل تؤكد ما سَبقها، وهو قوله: قلِيلاً، أو تحقق أنَّ الشَجوعَ قليلٌ ومحقَّقُ أنَّه قليل. وقلتُ: الظَّاهرُ أنَّها تؤكِّد المضمُون؛ لأنَّ الإِشارةَ بِقولِه: «لذلكَ» جميعُ ما سبق، مما يُعطِيه معنىٰ المُنجُوعِ من قلَّةِ النَّوْم، ولفظُ قَليلِ مما وُضِعَ له، وتَخصيصُ ذِكرِ اللَّيلِ من إرادة الرَّاحَة.

قوله: (وهو الغِرَارُ)، الجوهري: الغِرَارُ: النَّوم القَليل.

الرَّاغب: الغِرَّةُ: غَفْلةً في اليَقَظة، والغِرَارُ: غَفْلَةٌ مع غَفْوَةٍ (٢).

قوله: (قَذْ حَصَّت البَيْضةُ) البيت، الحَصُّ، أي: زال شَعْرُ رَأْسِي بِاعتِيادِ لبسِ المِغْفَر، البيت الأبي قَيس بن الأسلت^(٣) وبعده:

أسعىٰ علىٰ جُلِّ بني مالك كلُّ امريَّ في شانه ساع

⁽١) «الانتصاف» (٤: ٣٩٨) بحاشية «الكشاف».

⁽٢) لامفردات القرآن، ص ٦٠٣.

⁽٣) انظر في نسبة هذا البيت لأبي قيس بن الأسلت: «الكامل» للمبرد (١: ١٤٦)، وانظر: «ديوان أبي قيس الأسلت؛ ص٧٨.

قُلتُ: لا، لأنَّ «ما» النَّافِية لا يَعْملُ ما بَعْدَها فيها قَبْلها. تقول: زَيْدًا لم أَضْرِبْ، ولا تقول: زَيْدًا ما ضَرَ بْتُ.

السَّائِل: الذي يَسْتَجدي، ﴿وَٱلْمَعْرُومِ ﴾ الَّذي يُحسَبُ غَنِيًّا فَيُحْرَم الصَّدقَةَ لِتَعَفَّفِهِ. وعن النبي ﷺ: «ليس المِسْكينُ الذي تردُّه الأكْلةُ والأَكْلَتان واللَّفْمَةُ واللَّقْمَتان

والتَّمْرةُ والتَّمْرَتَان» قالوا: فيا هو؟......

قوله: (نقول: زيدًا لم أضرب، ولا تَقُول: زيدًا ما ضَربتُ) قال شَارح «الهادي» (۱): يَجُوزُ تَقْديمُ مَنْصُوبِ الأفعالِ النَّاقِصةِ الوَاجبةِ على اسمِها بِلا خلاف، لأنَّها أفعالُ مُتصرَّفة واجِبة، قال تعالى: ﴿وَالْفُسَمُ مَا تُولِيَقُلْمُونَ ﴾ [الاعراف: ۱۷۷] وهو دَليلُ جوازِ تقديم الخبر، وأمّا مَا أوله «ما» النَّافية وهي: مَا زَال، ومَا بَرِح، ومَا فَتِع، فمنعَ البَصْريون تقدِيمَ خَبرِها عليها، لأنَّ النَّفي كالاستفهام له صَدرُ الكلام، فلا يَتقدَّمُ ما في حَيِّزِهِ عليه، وأجازَ الكُوفِيُّون وابن كَيْسان؛ لأنَّ الكلام إيجابٌ لدُخولِ حرفِ النَّفي على الأفعالِ التي معناها النَّفي، ويَجُوزُ ذَلك مع: لم وَلا وَلَن؛ لأنَّ لَنْ وَلَم كالجُزْءِ من الفعل لاختِصَاصِهِها به، وأمَّا «لا» فإنَّها كثيرةُ التَّصرُّ فِ تَدخل على المَعرفة والنَّكرة ويَتخطَأها العامل، وتعملُ فيها بعدَها، كقولك: خرجتُ بلا زادٍ، وعُوقِبتُ بلا جُرْم، والنَّكرة ويَتخطَأها العامل، وتعملُ فيها بعدَها، كقولك: خرجتُ بلا زادٍ، وعُوقِبتُ بلا جُرْم، والنَّكرة ويَتخطَل فيها، وقال أيضًا: «لا أفعل» نقيض «أفعلُ غداً»، فكها جاز: زيدًا أرى غداً (۲)، أو وضَربتُه، جاز: زيدًا لا أرى، ولا أراه، و هم أضربهُ، و «لن أفعل» نقيض: «سوف أفعلُ»، فكها جاز: وَمَرا (۲۰٪ لم أضربُ ولم أضربُه، و «لن أفعل» نقيض: «سوف أفعلُ»، فكها جاز: أخاك لن أزورَ، ولن أزورَ، ولن أزورَه.

قوله: (ليس المسكينُ) عن البُخَاري ومُسلم وأبي دَاود عن أبي هُريرةَ عن النبي ﷺ أنه قال: «لَيْسَ الحِسْكِينُ الذي قَرتُه اللَّقَمةُ واللَّقْمَتانِ، والتَّمْرةُ والتَّمَرَتانِ، ولكِنَّ المِسكِينَ الذي

⁽١) لعله يريد كتاب «الكافي شرح الهادي» في النحو والصَّرفِ لعبد الوهاب الزُّنجاني.

⁽٢) قوله: «أرى غداً» ساقط من (ح) و(ف) وأثبته من (ط) .

⁽٣) من قوله: (وكما جاز عمراً) إلى هنا، ساقط من (ح) و(ف) وأثبته من (ط).

قال: «الذي لا يَجِد وَلا يُتَصَدَّقُ عَليه» وقيل: الذي لا يَنْمَىٰ له مال. وقيل: المُحَارَف الَّذي لَا يَكاد يَكْسب.

[﴿ وَفِي ٱلْأَرْضِ مَا يَنْتُ لِلْمُوقِنِينَ ﴿ وَفِي أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾ ٢٠ - ٢١]

﴿ وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَتُ ﴾ تدلُّ على الصَّانِعِ وقُدْرَتِه وحِحْمَتِه وتَدْبِيرِهِ، حَيث هي مَدْحُوَّة كَالبِسَاطِ لِمَا فَوْقَهَا، كما قال: ﴿ اللَّهِ عَمَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدًا ﴾ [طه: ٥٣]، وفيها المَسَالِكُ والفِجَاجُ للمُتَقَلِّبِين فِيها والمَاشِينَ في مَنَاكِبِها، وهي مُجُزَّاة؛ فَمِنْ سَهْل وجَبَل وبَرَّ وبَحْرٍ، وقِطَعِ مُتجاورات؛ من صُلْبَةٍ ورِخْوَةٍ، وعَذَاةٍ وسَبِخةٍ؛ وهي كالطَّرُوقَةِ تُلَقَّح بالوانِ النَّاتِ وَأَنواعِ الأَشجارِ بالثِّمارِ المُخْتَلِفَةِ الألوان والطَّعُومِ والرَّوَائِح تُسْقَىٰ بهاءٍ واحدٍ،

لا يَجِدُ غِنَّى يُغنِيهِ وَلا يُفْطَنُ بِهِ فيُتصدَّقَ عليه، ولا يَقومُ فيَسأَلَ النَّاس ١١٠٠.

قوله: (لا يَنْمَى لهُ مال) يُحتَمل أن يتمسَّك به الشافعي، أي: له مال، ولكن لا ينمى (٢)، وأبو حنيفة: ليس له مال حتى ينمى (٣)، نحوه قوله: ﴿وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾ [غافر: ١٨].

قوله: (المَحَارَف)، الجَوْهَريُّ: رَجُلٌ مُحَارَفٌ بفتح الرَّاء: أي عَدُودٌ محروم، وهو خِلاف قولك: مُبارَك، ورجل مُحَارَفٌ: أي منقُوصُ الحظِّ لا يَنْمُو له مال^(٤).

قوله: (وعَذَاة)، الأساس: أوديةٌ ذَاتُ عَذَوات، وهي الأَرَضُون الطَّيَّبُة التُّريَةِ الكَرِيمِةُ النَّبات.

قوله: (وهي كالطَّرُوقةِ)، الجَوْهَرِي: الطَّرُوقَة الفَحْلِ: أُنْثَاهُ، ويُقال: نَاقَةٌ طَرُوقَةُ الفَحْلِ: التِّي بلغت أَن يَضرِبَها الفَحل.

⁽١) البخاري (١٤٧٦)، ومسلم (١٠٣٩) وأبو داود (١٦٣١).

⁽٢) «أحكام القرآن» (١: ٦٣) برواية البيهقي.

⁽٣) من قوله: ﴿وأبو حنيفة﴾ إلى هنا ساقط من (ح) و(ف).

⁽٤) من قوله: «قوله: المحارف» إلى هنا ساقط من (ط).

﴿ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضِ فِي ٱللَّكُلِ ﴾ [الرعد: ٤]، وكُلّها مُوافِقَةٌ لِجوائِج سَاكِنيها وَمَنَافِعِهمْ ومَصَالِحِهمْ فِي صِحَّتِهِم واعتِلالهِم، وما فِيْها مِن العُيُونِ الْمُتَفَجَّرةِ والمَعَادِنِ اللَّفتنَة والدَّوَابِ المُنبَثَّةِ فِي بَرِّهَا وبَحْرها المُختلفة الصُّور والأَشكالِ والأَفعَالِ: من الوَحْشِيِّ والمَوَامِّ، وغير ذلك.

﴿ لِلْمُوقِنِينَ ﴾ المُوَحَدين الَّذين سَلَكُوا الطَّريقَ السَّوِيَّ البُرْهَانِي المُوْصِلِ إلى المَعْرِفةِ، فهم نَظَّارُون بعُيونِ باصِرةٍ، وأفهامٍ نَافِذَةٍ، كُلَّها رأوا آيةٌ عَرَفُوا وَجْه تَأْمُّلِهَا فَازْدادوا إيمَانًا مَعَ إيهانِهم، وإيْقَانًا إلى إيقانهم.

﴿ وَفِ آنفُسِكُمْ ﴾ في حَالِ البتدائِها وتَنَقَّلِها مِنْ حَالٍ إلى حَالٍ، وفي بَواطِنِها وظَوَاهِرِهَا من عَجَائِبَ الفِطَرِ وبَدائِعِ الحَلْقِ: ما تَتَحبَّرُ فيه الأَذْهَانُ، وحَسْبُك بالقُلوب وما رَكَز فيها من العُقُول وخُصَّتْ به من أَصْنافِ المَعاني، وبِالأَلسُنِ، والنَّطْقِ، ومَحَارِجِ الحُرُّوفِ، ومَا في تَرْكِيْبِها وتَرْتِيبها ولَطَائِفها: من الآيات السَّاطِعةِ والبَيِّنَاتِ القَاطِعة على حكمة اللَّذِيرِ، دَع الأَسمَاعَ والأَبْصَارَ والأَطْرافَ وسَائِرَ الجَوارِحِ وتأتيها لِما خُلِقَت لَه، وما سُوِّيَ في الأَعْضَاءِ مِن المفَاصِلَ للانْعِطافِ والتَّنِيّ ؛ فإنَّه إذا جَسَا شيءٌ مِنْها جَاء العَجْزُ، وإذا اسْتَرْخَىٰ أَنَاخَ الذَّلُ، فتَباركَ اللهُ أَحْسنُ الحَالِقين.

[﴿ وَفِي ٱلسَّمَآةِ رِزْفَكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ۞ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآةِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُ, لَحَقُّ مِثْلَ مَاۤ أَنَّكُمْ نَنطِفُونَ ﴾ ٢٢ – ٢٣]

قوله: (ونُحصَّتْ به) عطف على رَكَز، والضَّميرُ في «به» رَاجِعٌ إلى «ما»، و«من أصناف المَعَانِي» بيانُ ما خُصَّتْ، وَ«بالأَلْسُنِ» عَطف على «القُلوب».

قوله: (جَسَا) أي: يَبِسَ، لأنه إذا يَبِسَ صَلُب، وسَيجِيءُ إِنْ شاء اللهُ بيانُ نظم الآياتِ عند قوله تعالى: ﴿ وَفِي مُوسَىٰ إِذْ أَرْسَلَنَهُ ﴾.

﴿ وَفِى ٱلسَّمَآةِ رِزْقُكُمُ ﴾ هو المَطَر؛ لأنَّه سَبَبُ الأقواتِ. وعن سعيد بن جُبَير: هو النَّلْجُ وكُلُّ عَيْنِ دائِمةٍ مِنْهُ. وعن الحسَنَ: أنَّه كان إذَا رَأَىٰ السَّحابَ قال لأَصْحَابه: فيه والله رِزْقُكُمْ، ولكِنَّكُمْ تُحْرَمُونَه لِخَطَايَاكُم.

﴿ وَمَا تُوْعَدُونَ ﴾ الجنة: هِيَ عَلَىٰ ظَهْرِ السَّماءِ السَّابِعَة تَحْتَ العَرْش، أو أَرَاد: أنَّ ما تُرْزَقُونه في الدُّنيا وَمَا تُوعَدُونَ بِهِ في العُقْبَىٰ كُلَّهُ مَكْتُوبٌ في السَّماءِ.

قرئ: (مِثلُ ما) بالرَّفع صِفةً لِلحَقِّ، أي: حَقٌّ مِثلُ نُطْقِكم، وبالنَّصْبِ علىٰ: إنَّه لِحَقٌّ حَقًّا مِثلَ نُطْقِكُمْ. ويَجُوز أَنْ يَكُون فَتحًا لإضَافَتِهِ إلىٰ غَيْرِ مُتَمكِّن، و«مَا» مَزِيدةٌ

قوله: («مثلُ ما» بالرَّفع) أبو بكر وحَمْزة والكِسَائي، والباقون: بالنَّصب (١)، قال أبو البقاء: الرَّفعُ على أنَّه نَعتٌ لـ «حقّ»، أو خَبرٌ ثان، أو على أنَّها خَبرٌ واحدٌ، مثل: حُلوٌ حَامِض، و«ما» زائدةٌ على الأوجه الثلاثة، والفَتْحُ فيه وَجْهان أحدهما: وهو مُعْرب، وفيه أوجه، إمَّا هُو حالٌ من الضَّمير في حق، أو على إضْهَار أعْني، أو على أنَّه مرفُوعُ المَوْضع، ولكنّه فُتِح كما فُتِح الظّرفُ في قوله: ﴿لَقَد تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ [الانعام: ٩٤] على قول الأخْفَش (٢)، و«ما» على هذه الأوجُهِ زائِدةٌ أيضًا، والوجه الثاني: هو مَبْنيٌّ، وفيه وجهان، أحدهما: أنَّه ورمًا» على هذه الأوجُهِ زائِدةٌ أيضًا، والوجه الثاني: هو مَبْنيٌّ، وفيه وجهان، أحدهما: أنَّه ورمًا» على هذه الأوجُهِ زائِدةٌ أيضًا، على هذا يجوزُ أن تكون زَائدة، وأنْ تكونَ نَكرةً مَوصُوفة،

⁽١) انظر: «التيسير في القراءات السبع» للداني ص ١٣٠.

⁽۲) قال ابن جني في «الخصائص» (۲: ۳۷۰): وأمّا قوله تعالى: ﴿لَقَد تَعَطَّع بَيّنَكُم ﴾ فيمن قرأه بالنّصب فيحتمل أمرين: أحدهما: أن يكون الفاعل مُضمرًا: أي لقد تقطع الأمرُ والعقد أو الود و ونحو ذلك بينكم، والآخر: ما كان يراه أبو الحسن من أن يكون ﴿بَيّنَكُم ﴾ وإن كان منصوب اللفظ مرفوع الموضع بفعله، غير أنّه أقرت نصبه الظرف وإن كان مرفوع الموضع لاطراد استعمالهم إياه ظرفًا. وقال القرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» (٧: ٤٣): ويجوز أن تكون قراءة النّصب (أي: نصب الظرف ﴿بَيّنَكُم ﴾) على معنى الرفع، وإنها نُصب لكثرة استعماله ظرفًا منصوبًا وهو موضع رفع، وهو مذهب الأخفش.

بِنصِّ الحَلِيل، وهذا كَقَوْلِ النَّاسِ: إنَّ هَذا خَتَّى، كَمَا أَنَكَ تَرىٰ وتَسْنَمَعُ، وَمِثْلَ مَا أَنَّك هاهنا.

والثاني: أن تكون بُنيَتْ لأنَّها أُضِيفت إلى مُبهم، وفيها نفسِها إبهامٌ كقوله: ﴿وَمِنْ خِزِّي يَوْمِهِ فَا إِما زَائِدَة، وإِما بمعنىٰ شيء.

وأمَّا «إنكم»، فيجُوزُ أن يكونَ موضِعُها جرَّاً بالإضافة إذا جُعلت «ما» زائدة، وأن تكون بدلاً منها إذا كانت بمعنى شيء (١)، ويجوز أن تكون في موضع نَصْبِ بإضهارِ: أعني، أو رفع على تقدير: هو أنَّكم (٢).

وقال الوَاحِديُّ: ومن نَصَبَ جعل «مثل» مع «ما» بمنزلة شيء واحد، ذكر ذلك المَازِني وأبو على، قال: ومثله قول مُحيد^(٣):

وَوَيِحاً لَمْ لَمْ يَدْرِ ما هُنَّ وَيْحَمَا

فبني «ويح» مَعَ «ما»، ولم يُلحِقه التَّنوين^(٤).

قوله: (ومِثل ما أنك هاهنا) قال الوَاحِديُّ: شبّه الله تعالى تحقق ما أخْبَر عنه بتحقق نُطق الآدَمي ووجودِه، أي: أنَّه في صدقِه ووجودِه كالذِي تعرفه ضرورة (٥٠).

ألا هَــيَّما ممـــا لَقيـــتُ وهَــيَّما وويخا لمن لم يَذْرِ ما هُنَّ وَيخــمَا

⁽١) من قوله: «وأما إنكم» إلى هنا ساقط من نسخة (ح).

⁽٢) «إملاء ما منّ به الرحمن» (٢: ٢٤٤).

 ⁽٣) المقصود به حميد الأرقط كما جاء مصرحًا به، ومعْزوًا له هذا البيت في السان العرب، لابن منظور
 (٥: ٣٧١) وتمام البيت.

⁽٤) قال ابن جني في «الخصائص» (٢: ١٨٢)، وأخبرنا أبو علي أن أبا عثبان ذهب في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقُّ مِثْلَ مَا آنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ إلى أنّه جعل «مثل» و«ما» اسمًا واحدًا، فبنى الأول على الفتح، وهما جميعًا عنده في موقع رفع لكونهما صفة لـ «حق».

⁽٥) «الوسيط» (٤: ١٧٧).

وَهَذَا الضَّمِيرُ إِشَارَة إِلَىٰ مَا ذُكِرَ مِنْ أَمْرِ الآياتِ والرِّزْقِ وأَمْرِ النَّبِيِّ وَلَيْ أَو إِلَىٰ مَا تُوعَدُون. وعن الأصمعي: أقبَلتُ من جامِع البَصْرة فَطَلع أَعْرَابِيٌّ على قَعُودٍ لَهُ فقال: مِنْ الرَّجل؟ قلت: من بني أَصْمَع. قال: مِنْ أَين أَقْبَلت؟ قُلتُ: مِنْ مَوضِع يُتْلَىٰ فيه كلامُ الرَّحْنِ. فقال: اتْلُ عَليَّ، فتَلُوتُ ﴿ وَالذَّرِيَنتِ ﴾ فلما بلغت قوله تعالى: ﴿ وَفِي النَّمَلَةِ وَلَا اللهُ عَلَىٰ مَا اللهُ عَلَىٰ مَا أَقْبَل وأَدْبَر، وعَمَد إلىٰ سَيْفِهِ وَقُوسِهِ فَكَسَرَهُما وَوَلَىٰ، فلمَّا حَجَجْتُ مع الرَّشِيدِ طَفِقْتُ أَطُوفُ، فإذا أنا بِمَنْ يَهْتِفُ بِي وقوسِهِ فَكَسَرَهُما وَوَلَىٰ، فلمَّا حَجَجْتُ مع الرَّشِيدِ طَفِقْتُ أَطُوفُ، فَاذَا أنا بِمَنْ يَهْتِفُ بِي بصوتِ دَقِيقٍ، فَالتَفَتُ فإذَا أَنَا بِالأَعرابِيَ قد نَحُلَ واصْفَرَّ، فَسَلَّم عَليَّ واسْتَقْرأ السُّورة، فَلَمَا بَكُنَ اللهُ عَلَى واللهُ فَل اللهُ وَعَلَىٰ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى وَاللهُ فَلْ اللهُ عَلَىٰ وَاللهُ عَلَىٰ وَاللهُ اللهُ وَعَدَنا رَبُّنَا حَقًا! ثُمَّ قال: وهَل غير هذا؟ فقرأت: ﴿ فَوَرَبِ ٱلسَّمَاءِ وَآلُونَ إِنَّهُ لَكُونُ فِقُوله حتى أَلِحُؤُوه إلىٰ اليمين؟! قالها ثلاثًا وَخَرَبَتُ معها نَفْسُه.

[﴿ هَلْ أَنَكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَهِمَ ٱلْمُكْرَمِينَ * إِذْ دَخَلُواْ عَلَيْهِ فَقَالُواْ سَلَمَا ۖ قَالَ سَلَمْ قَوْمُ مُنْكُرُونَ * فَلَغَ إِلَى اللّهُ قَالُولُ عَلَيْهِ مَا أَلَا تَأَكُلُونَ * فَاوَجَسَ مِنْهُمْ مَنْكُرُونَ * فَلَغَ إِلَى اللّهُ عَلَيْهِ * فَقَرَلَهُ وَإِلَيْهِمْ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ * فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُواْ لَا تَخَفَّ وَبَشَكُرُوهُ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ * فَأَقْبَلَتِ أَمْرَأَتُهُ فِي صَرَّقٍ فَصَكَّتَ وَجَهَهَا وَقَالَتَ عَبُوزً عَلَيْهُ * قَالُواْ لَا تَخَفَّ وَبَشَكُوهُ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ * فَأَقْبَلَتِ أَمْرَأَتُهُ فِي صَرَّقٍ فَصَكَمَّتُ وَجْهَهَا وَقَالَتَ عَبُوزً عَلَيْهِ * قَالُواْ كَذَاكِ قَالَ رَبُكِ * إِنّهُ مُوالْحَكِيمُ ٱلْعَلِيمُ * ٢٤ - ٣٠]

﴿ هَلْ أَنَكَ ﴾ تفخيمٌ للحَديث وتَنْبِيهٌ عَلَىٰ أَنَّه لَيْس مِن عِلْمِ رَسولِ الله ﷺ، وإنَّما عَرَفَهُ بِالوَحْي. والضَّيفُ لِلواحِد والجَمَاعة كالزَّوْرِ والصَّوْم؛

وقلت: إنها خصَّ النَّطْق دونَ ساثرِ الأَعْمالِ الضَّرورية لكونه أبينَ وأظهرَ، ومن الاختِمالِ أَبَّعد، وفيه إيها ُ إلى اسْتِجلابِ رأسِ الشُّكر، قال: إنَّما جُعَل الحمدُ رأسَ الشُّكر؛ لأنَّ ذِكرَ النَّعمة باللِّسَانِ والثَّنَاءَ على مُولِيْها أشبع لها من الاعتقادِ وآدابِ الجوارِحِ، لأَنَّ النَّطْقَ يُفْصِحُ عن كل خَفِيَّ، وَيُجلِّي كُلَّ مُسْتبه.

لأنّه في الأصل مَصْدرُ: ضَافَهُ. وكَانوا اثْنَيْ عَشَرَ مَلَكًا وقيل: تِسْعَةٌ عَاشِرُهُم جِبْرِيلُ وقيل: تِسْعَةٌ عَاشِرُهُم جِبْرِيلُ وقيل: ثلاثةٌ: جِبْرِيلُ، ومِيْكَائيلُ، ومَلَكٌ مَعَهُما. وجَعَلَهم ضيفًا؛ لأنّهم كَانُوا في صُورةِ الضّيفي: حَيْثُ أَضَافَهُم إِبْرَاهِيم. أو لأنّهُم كانوا في حُسْبَانِه كَذَلِك. وإكرامهم: أنّ الضّيفي: حَيْثُ أَضَافَهُم إِبْرَاهِيم. أو لأنّهُم كانوا في حُسْبَانِه كَذَلِك. وإكرامهم: أنّ إبْرَاهِيم حَدَمَهم بِنَفْسِه، وأَخْدَمَهُم امْرَأْتُهُ، وعَجَلَ لَهُمُ القِرَىٰ، أو أنّهم في أنْفُسِهم مُكْرَمُون. قال الله تعالىٰ: ﴿ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونِ ﴾ [الانبياء: ٢٦]

﴿إِذْ دَخَلُوا ﴾ نُصِبَ بِ﴿الْمُكْرَمِينَ ﴾ إذا فُسِّر بِإِكْرامِ إِبْرَاهِيمَ لَمُمْ؛ وإلا فَبِما في ﴿ضَيْفِ ﴾ مِنْ معنىٰ الفِعْل. أو بإضمار: اذكر.

﴿ سَلَمًا ﴾ مصدرٌ سَادٌ مَسَدٌ الفِعْلَ مُسْتَغْنَى بِهِ عَنْهُ. وأصله: نُسَلِّمُ عَلَيْكُم سَلامًا، وأمّا ﴿ سَلَمٌ ﴾ فمعدولٌ به إلى الرَّفع على الابْتِداء. وخبرُه محذوفٌ، معناه: عَلَيْكُم سَلامٌ، للدَّلالةِ على ثَباتِ السَّلام، كأنَّه قَصَدَ أنْ يُحيِّيهم بِأَحْسَنِ مِمّا حَيَّوهُ بِه، أَخْذًا بأدبِ الله تعالىٰ. وهَذا أيضًا مِنْ إكْرامِهِ لَمَّم. وقُرِنَا مَرْفُوعَيْن، وقُرئ: (سلاماً قال سَلْماً)، والسَّلْم: السَّلام. وقُرِنَ: (سَلاماً قال سَلْماً)، والسَّلْم: السَّلام. وقُرِنَ: (سَلَاماً قال سِلْم).

﴿ فَوَمُ مُنكُرُونَ ﴾ أنكرهم للسّلام الذي هو عَلَمُ الإسْلام، أَوْ أَرَاد أَنَّهم لَيْسُوا مِنْ مَعَارِفِهِ أَوْ مِنْ جِنْسِ النَّاسِ الّذين عَهِدَهُم، كَمَا لو أَبْصَر العَرَبُ قومًا من الحَزَر،

قوله: (وقُرِنَا مَرفُوعَيْن، وقُرِئ: «سَلامًا») المشهورةُ: بالنَّصبِ، والرَّفعُ: شاذَّةُ، حمزةُ والكِسائي: «قال سِلْمٌ» بكسر السِّينِ وإسكان اللام، والباقون: بفَتحِ السِّينِ واللام وألِفٌ بعدها(١).

قوله: (من الْحَزَر) عن بعضهم: جيلٌ من الناس، وهم الغُزُّ والأَتْراك.

⁽١) «حجة القراءات» ص٦٧٩.

أو رأىٰ لَهُم حَالًا وشَكْلًا خِلافَ حَالِ النَّاسِ وشَكْلِهِمْ، أو كان هذا سُؤالًا لهم، كأنَّه قال: أنتم قومٌ مُنْكرون، فَعَرِّفُونِي مَن أنتُم؟

﴿ فَرَاعَ إِلَى آهَلِهِ ﴾ فذهب إليهم في خُفْيَةٍ من ضَيوفِهِ ؛ ومن أدَب المُضِيْف أن يُخْفِيَ أَمْرَه، وأنْ يُبادِرَه بالقِرىٰ مِنْ غَيْر أَنْ يَشْعُرَ به الضَّيفُ، حَذَرًا من أن يَكُفَّه ويَعْذِرَه.

قال قَتَادَة: كَان عَامَةُ مالِ نبي الله إبْراهِيم: البقر ﴿فَجَآءَ بِعِجْلِ سَمِينِ﴾. والهمزة في ﴿أَلَا تَأْكُونَ﴾ للإنكار: أنْكَر عَلِيْهم تَرْكَ الأكْلِ. أو حَثَّهم عليه.

قوله: (أَوْ كَانَ هَذَا سُؤَالاً لَهُم) عَطَفٌ على قَوله: «أَنْكَرَهَمُ لَلسَّلام الَّذِي هُو عَلَمُ الإسلامِ»، يعني: أنّه عليه السَّلام إمَّا أَن أَنْكَرهم بقلبِه، وقال في نَفسه: هؤلاءِ قومٌ مُنْكَرون، أو كان هذا سؤالاً لهم، وقال بلسانِه: أنتم قَومٌ مُنْكَرُون؟، وذلك أنَّه عليه السَّلام، كان بين أَظهُرِ قومٍ كُفَّارٍ، ما عُهِدَ منهم السَّلامُ الذي هو تَحيةٌ للمُسلمين، فلمَّا سَمِع منهم أنكرهُم.

نحوه ما رُوِّيْنا في «الصَّحِيحين» (١) أنَّ موسى عليه السَّلام لـهَّا سَلَّم عليه الخَضِر عليه السَّلام قال: أنَّى بأرضِكَ السَّلامُ! أو بأرُضِي السَّلام؟! أو أرادَ أنَّهم ليسوا من مَعارِفِه، أو مِن جِنس النَّاس الذين عَهِدَهُم، أو رأى لهم شَكلاً خِلافَ شكل النَّاس، روى الوَاحِدِيُّ: عن ابن عَبَّاس قال في نفسه: هَوُلاءِ قومٌ لا نَعْرِفُهم (٢).

قوله: ﴿ ﴿ فَرَاعَ إِلَكَ أَهَابِهِ ﴾: فذهب إليهم في خُفْية)، الرَّاغب: الرَّوعُ: النَّل على سَبِيل الاحْتِيَال، ومنه: راغَ الثَّعلبُ يَرُوعُ رَوَغَانًا، وطريقٌ رائِعٌ إذَا لم يكُن مُستقيًّا، كأنه يُرَاوِغ، ورَاغ فلانٌ إِلى فُلانٍ: مَال نَحْوَهُ لأمر يُرِيْد منه بالاحْتِيال، قال تعالى: ﴿ فَرَاغَ إِلَى المَالِمِمِ فَقَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ ﴾ إلى فُلانٍ: مَال نَحْوَهُ لأمر يُرِيْد منه بالاحْتِيال، قال تعالى: ﴿ فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًا بِالْمِينِ ﴾ [الصافات: ٩٦]، [الصافات: ٩٣]، الصافات: ٩١]، وحَقِيقَتُه طلبٌ بضَربٍ من الرَّوَغَانِ، ونَبَّه بِـ (على على معنى الاسْتِعلاءِ (٣).

⁽١) البخاري (١٢٢) ومسلم (٢٣٨٠)، وفيها أن موسى هو مَن سَلَّم على الخضر عليهما السلام.

⁽٢) انظر: «الوسيط في تفسير القرآن المجيد» للواجدي (٤: ١٧٨).

⁽٣) «مفردات القرآن» ص ٣٧٣.

﴿ فَأَوْجَسَ ﴾ فأضْمَر. وإنَّما خَافَهم لأنَّهم لم يَتَحَرَّمُوا بطَعَامِهِ فَظَن أنَّهم يُريدُون به سُوْءًا. وعن ابن عَبَّاس: وقع في نفسه أنَّهم مَلائِكَة أُرْسلوا للعَذَابِ. وعن عَوْن بن شَدَّاد: مَسَحَ جِبْريل العِجْل بِجَناحِهِ فَقَام يَذْرُجُ حَتَّىٰ لَجَقَ بأمِّهِ.

﴿ بِمُكَامِ عَلِيمِ ﴾ أي يَبْلُغ ويَعْلَم. وعن الحَسن، عَليمٌ: نبيّ، والمبشّر به إسْحَاق، وَهو أكثرُ الأَقاوِيلَ وأصحُها؛ لأنَّ الصِّفةَ صِفَةُ سارَّة لا هَاجَرَ، وهي امرأةُ إبْراهِيم وهُو بَعْلها. وعن مجاهد: هو إسهاعيل.

﴿ فِ صَرَّقِ ﴾ في صَيْحة، من: صَرِّ الجُنْدُب، وصَرِّ القَلَم والبَاب، ومَحَلَّهُ النَّصْب على الحَال، أي: فجاءت صَارَّةً. قال الحسن: أَقْبَلت إلى بَيْتِها وكَانَتْ في زَاوِيَةٍ تَنْظُر إلَيهم، لأنَّها وَجَدَتْ حَرَارةَ الدَّمِ فَلَطَمت وَجْهَهَا مِنَ الحَيَاء، وقيل: فأخَذَتْ في صَرَّةٍ، كها تَقُول: أَقْبُل يَشْتُمني. وقيل: صَرَّتُها قَولُها: أَوَّه! وقيل: يا وَيْلتَا! وعن عِكْرِمة: رَتَّتُها.

﴿ فَصَكَمَّتُ ﴾ فَلَطَمَتْ بِبَسْطِ يَدَيْهَا. وقيل: فَضَرَبَتْ بأَطْراف أَصَابِعِها جَبْهَتها؛ فِعْلَ الْمُتَعجِّب.

﴿ عَبُوزٌ ﴾ أَنَا عَجُوزٌ، فكيف ألدُ؟!

قوله: (لم يَتَحَرَّمُوا بطعامِه) أي: لم يدخلوا في حرمة بأكل طَعامِه، الأساس: تَحَرَّم فُلانُ بفُلانِ، إذا عاشرَه ومَا لحَهُ، وتَأكَّدتِ الحُرْمةُ بينهما، وتَحَرَّمتُ بِطعامك، ومُجَالستِك، أي: حرمَ عَلَيكَ مني بسّببهمَا ما كان لك أخذه.

قوله: (فَقَام يَذْرُجُ) الأساس: دَرَجَ الشَّيخ والصَّبِي دَرَجاناً، وهو مَشْيهها.

قوله: (الجندب) الجوهري: الجُندُب: ضَربٌ من الجرادِ.

قوله: (وَجَدَتْ حَرارَةَ الدَّم) قَال صاحِبُ «المطلع»: أي دمَ الحَيْض، كما قال تعالى: ﴿ فَضَحِكَتْ ﴾.

﴿ كَذَلِكِ ﴾ مثل ذلك الَّذي قُلنا وأخبرنا به، ﴿ قَالَ رَبُّكِ ﴾ أي إنَّما نُخْبِرُكِ عن الله، واللهُ قَادِرٌ علىٰ مَا تَسْتَبْعِدين. وُرويَ أنّ جِبْرِيلِ قَال لها: انظري إلىٰ سَقْفِ بَيْتِكِ، فَنَظَرت فإذا جُذُوعُهُ مُورِقَةٌ مُثْمِرةٌ.

[﴿ قَالَ فَمَا خَطْبُكُمُ أَيُّهَا ٱلْمُرْسَلُونَ * قَالُوٓ إِنَّاۤ أَرْسِلْنَاۤ إِلَىٰ قَوْمِ تُجْرِمِينَ * لِلْرُسِلَ عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِّن طِينِ * مُسَوَّمَةُ عِندَ رَبِّكَ لِلْمُسْرِفِينَ * فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ * فَا وَبَعَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ * وَتَرَكْنَا فِيهَآ ءَايَةً لِلَّذِينَ يَخَافُونَ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴾ ٣١-٣٧]

لَمَّا عَلِم أَنَّهَم مَلائِكةٌ، وأنَّهم لا يَنْزِلُون إلا بِإذنِ الله رُسُلًا في بعض الأُمُور ﴿ قَالَ فَمَا خَطْبُكُونَ ﴾ أي: فَمَا شَأْنُكُم وَمَا طَلَبُكُم؟

﴿ إِلَىٰ قَوْمِ تُجْرِمِينَ ﴾ إلىٰ قَومٍ لُوطٍ.

﴿ حِكَارَةً مِن طِينِ ﴾ يريد: السِّجِيْل، وهو طِينٌ طُبِخ كَما يُطبَخ الآجُرُّ، حتَّىٰ صَار في صَلابةِ الحِجَارة، ﴿ مُسَوَّمَةً ﴾ مُعَلَّمَة، من السُّوْمَةِ، وهي العَلامة عَلَىٰ كُلِّ واحد مِنها اسم من يَهْلِك به. وقيل: أَعْلِمت بأنَّها من حِجَارةِ العَذَابِ. وقيل: بعَلامَةٍ تَدَلُّ علىٰ أَنَّها لَيْست من حِجَارةِ العَذَابِ. وقيل: بعَلامَةٍ تَدَلُّ علىٰ أَنَّها لَيْست من حِجَارةِ الدُّنيا. سَمَّاهُم مُسْرِفين، كما سَمَّاهم عَادِيْن، لإِسْرَافِهم وعُدْوَانِهم في عَمَلِهمْ: حيث لم يَقْنَعُوا بِما أُبِيْح لهَمُ.

الضَّمِيْرُ في ﴿فِيهَا﴾ للقَرْيَةِ، ولم يَجْرِ لها ذِكْرٌ لكُوْنِها مَعْلُومة. وَفِيه دَليلٌ عَلَىٰ أنَّ الإِيهانَ والإِسْلامَ واحدٌ، وأنَهما صِفَتَا مَدْح.

قوله: (وفيه دَليلٌ على أنَّ الإيهانَ والإِسلامَ واحِدٌ) قال القاضِي: وهو ضعيفٌ، لأنَّ ذلكَ لا يَقْتَضِي إلَّا صِدقَ المؤمن والمُسلم على من اتَّبَعُه، وذلك لا يَقْتَضِي اتَّحَاد مفهُومَيْهما لجَواز صِدق المَفهُومات المُختلفة على ذاتٍ واحدة (١١).

⁽١) «أنوار التنزيل» (٥: ٢٣٩).

قيل: هُم لُوطٌ وابْنَتَاهُ. وقيل: كان لُوطٌ وأهلُ بَيْتِهِ الذين نَجَوْا ثلاثةَ عشر. وعن قتادة: لو كان فيها أكثر مِنْ ذَلك لأَنْجَاهُم، ليَعْلَمُوا أنَّ الإِيهان مَحْفُوظٌ لا ضَيْعَةَ علىٰ أَهْلِهِ عِنْدَ الله.

﴿ اَيَةً ﴾ عَلامةً يَعْتَبِر بها الخَائِفُون دُونَ القَاسِيَة قُلوبُهُم. قال ابن جُرَيجٍ: هي صَخْرٌ مَنْضُودٌ فِيْها. وقيل: مَاءٌ أَسْوَدُ مُنْتِنٌ.

[﴿ وَفِى مُوسَىٰ إِذْ أَرْسَلْنَهُ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ بِسُلْطَانِ مُبِينِ * فَتَوَلَّى بِرُكِيهِ وَقَالَ سَنجِرُ أَوْ بَحَنُونُ * فَأَخَذْنَهُ وَجُنُودَهُۥ فَنَبَذْنَهُمْ فِ ٱلْمَرَجِ وَهُوَ مُلِيمٌ ﴾ ٣٨ – ٤٠]

﴿ وَفِي مُوسَىٰ ﴾ عطفٌ عَلَىٰ ﴿ وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَنتُ ﴾ أو عَلَىٰ قَولِه: ﴿ وَتَرَكَّنَا فِيهَآ ءَايَةً ﴾ علىٰ معنیٰ: وجَعَلْنا فِي مُوسَیٰ آيةً، کقوله:

عَلَفْتُ هَا يَبْنًا وَمَاءً بَارِدا

وقُلت: قوله: «وأنَّها صِفَتا مَدْح» عَطْفٌ تفسيريّ، ومعناه: أنَّ ذِكر المُؤمِنين والمُسلمين هاهنا لمُجرَّدِ المَدح، وأنَّ الثَّاني عَين الأوَّلِ لوُقُوعِها مقابِلَينِ لِذكرِ الكافرين، فقيل أولاً: إلى قومٍ مجرمين، ثُمَّ لِلمُسرفين، والثَّاني عَين الأوَّلِ وضعاً للمُظهَرِ مَوْضِع المُضْمَر، المعنى: أرْدنا إخْراج مَن كان فيها من المُطيعين الكَامِلين في الإيانِ، فها وَجَدْنا غير بيتٍ منهم، فقيل: مِن المُسلمين. أي المُستقيمِينَ على الجَادَةِ المُتفعينَ بالإيانِ، ليقابل المُسرِفِينَ، كَما أنَّ المُؤْمِنينَ مُضَادُّ للمُجرِمين، وَلو لَم يَكُن الإسلامُ داخلاً في مفهومِ الإيانِ لما صَحَّ استثناءُ بيتٍ من المسلمين من قولِه: ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيها مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾.

قوله: (﴿ وَفِي مُوسَىٰ ﴾ عَطْفٌ على ﴿ وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَتُ ﴾) إشارةٌ إلى بيانِ نَظْمِ الآيات، وذلِك أنَّه تعالىٰ لما ذَمَّ الخَـرَّاصِينَ الأَفَّاكِين، وَوَصفَهُم بها به أُوقعُوا أَنفسهم في تلك الوَرَطَات، وهُو أُنَّهم في غَمراتِ الجَهل، وسَكَراتِ السَّهوِ، يتورَّطونَ فيها لا يَعنيهم من السُّؤال عن أيَّان (١١)

⁽١) أيَّان: معناه أيُّ حين، انظر: «الصحاح» للجوهري (٥: ٢٠٧٧) مادة (أين).

﴿ فَتَوَلَّى بِرُكِيهِ ﴾ فَازْوَرَّ وأَعْرَضَ، كقوله تعالىٰ: ﴿وَنَكَا بِجَانِهِ هِ ﴾ [فصلت: ٥١] وقيل: فَتَوَلَّى بِهَا كَانَ يَتَقَوَّىٰ بِهِ مِن جُنُودِهِ ومُلْكِهِ. وقُرِئَ: (بِرُكُنِهِ)، بضَمِّ الكَاف. ﴿وَقَالَ سَنجِرُ ﴾ أي هو سَاحر.

﴿مُلِيمٌ ﴾ آتٍ بِما يُلامُ عَلَيهِ مِنْ كُفْره وَعِنَادِهِ، والجُمْلةُ مَعَ الوّاهِ حالٌ مِنَ الضَّمِير في ﴿فَأَخَذْنَهُ﴾.

فإن قُلتَ: كَيْفَ وَصَف نبيَّ الله يُونُس صَلَوات الله عليه، بها وَصَف به فِرْعَونَ في قوله تعالىٰ: ﴿ فَٱلْنَقَمَهُ ٱلْحُوتُ وَهُوَمُلِيمٌ ﴾ [الصافات: ١٤٢]؟

قلتُ: مُوجِبَاتُ اللَّومِ تَخْتَلَف وعَلَىٰ حَسَبِ اختلافِها تَخْتَلِفُ مَقَادِيرُ اللَّومِ، فَراكِبُ الكَبِيرةِ مَلُومٌ على مِقْدَارِهَا، وكذلك مُقْتَرِفُ الصَّغِيرةِ. ألا ترى إلى قوله تعالىٰ: ﴿وَعَصَوْا رَسُلُهُ ﴾ [طه: ١٢١] لأنَّ الكَبيرةَ والصَّغِيرة يَجْمَعُهُما اسمُ العِصْيَانِ، كَمَا يَجْمَعُهُما اسم القبِيحِ والسَّيِّئَةِ.

[﴿ وَفِي عَادِ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلرِّبِحَ ٱلْعَقِيمَ * مَا نَذَرُهِن شَيْءِ ٱلْتَ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلَتْهُ كَٱلرَّمِدِ ﴾ [٤٢-٤١]

السَّاعة، مع إنكارِ عجينها والامْتِنَاعِ من الاستِعداد لها، وأَوْعَدَهم على ذلك بِقَوْله: ﴿ ذُوقُوا السَّاعة، مع إنكارِ عجينها والامْتِنَاعِ من السِّعداد لها، وأَوْعَدَهم على ذلك بِقَوْله: ﴿ ذُوقُوا اللَّهُ اللَّهُ وَجعله مَحْلَصًا إلى فِرَ أَضْدَادِهم، وذكر ما به فازُوا إلى النَّعيمِ اللَّقِيمِ، من أخذِ التأهُّبِ للمعادِ، والتَّهَيوُ لاستِعدادِ زادِ يوم التَّنَادِ، أَتَىٰ بعد ذلِك بدليلِ للآفاقِ والأنفس، تنبيهًا لهم، وإيقاظًا من سِنةِ الغَفْلة، وعَطَفَ عَليهِ قصَّة مُوسى وفِرعَونَ اتعاظاً وتَخْوِيفًا، وأمَّا قِصَّة إبراهيمَ ولوطِ عليهِ، تَسلِيةً لرَسول الله عَلَيْ الراهيمَ ولوطِ عليهِ، تَسلِيةً لرَسول الله عَلَيْ من تَكذِيبِهم، وَوَعدًا له بإهلاكِ أعدائِهِ الأَفَّاكِين كَما أَهْلَك قَومَ لُوط.

قوله: ﴿ فَنَوَكَ بِرُكِيهِ ﴾ فَازْوَرَ وأَعرضَ) قال بعضُهم: أي حَرفَ رُكنَه وهو مَنْكِبُه، والباء للتَّعْدية، وحُذِف المَفْعول لأنَّك تقول: تَولى عنه، أي: أعرَضَ عَنه.

﴿الْعَقِيمَ ﴾ التي لا خَيْر فيها من إنْشَاء مَطَرٍ أَو إلْقَاحِ شَجَرٍ، وهي رِيْحُ الـهَلاكِ. واخْتُلِف فِيهَا: فعن عليَّ رضي الله عنه: النَّكْبَاء. وعن ابن عباس: الدَّبُور. وعن ابن المُسَيِّب: الجَنُوب. الرَّمِيْم: كُلُّ مَا رَمَّ أي: بَلِيَ وتَفَتَّتَ مِنْ عَظْمٍ أَو نَباتٍ أَو غير ذلك.

[﴿ وَفِي ثَمُودَ إِذْ قِيلَ لَمُمْ تَمَنَّعُوا حَتَى حِينِ * فَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ فَأَخَذَتْهُمُ الصَّنعِقَةُ وَهُمْ يَنظُرُونَ * فَا اسْتَطَلعُوا مِن قِيَامِ وَمَا كَانُوا مُنتَصِرِينَ ﴾ ٤٣-٤٥]

﴿ حَقَّىٰ حِينٍ ﴾ تفسيرُه قوله: ﴿ تَـمَتَّعُواْ فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامِ ﴾ [هود: ٦٥] ﴿ فَمَتُواْ عَنْ أَمْرِرَبِّهِمْ ﴾ فاسْتَكْبروا عن امتِثَالِه.

قوله: (مِن إِنْشَاء مَطِي أَو القَاحِ شَجَرٍ) إِيذَانٌ بأنَّ ﴿ الْمَقِيمَ ﴾ هاهنا مُستعَارٌ للمَعنى المُذْكُورِ على سَبِيل التَّبَعِيَّةِ، شبّه ما في الرَّيح من الصَّفةِ التي تمنع من إنشاء مَطرٍ أَوْ إِلقَاحِ شَجرٍ، بها في المَرأةِ مَن الصَّفةِ التي تَمَنعُ من الحَمْل، ثُمَّ قِيل: العَقِيم، وأُرِيدَ به ذلكَ المعنى بقَرِينةِ وَصْفِ الرِّيحِ بِه.

الراغب: أصلُ العقم: اليُبْسُ المانِعُ من قَبولِ الأثرِ، تقول: عَقِمَتْ مَفَاصِلُه، وَدَاءٌ عُقَامٌ: لا يَقبلُ البُرْءَ، والعَقِيمُ مِنَ النِّساء الّتي لا تقبلُ ماءَ الفَحْل، يُقال: عَقِمَتِ الرَّحم، ورِيحٌ عَقِيمٌ، يَصحُّ أن يكونِ بمعنى الفاعل، وهي التي لا تُلقِّحُ سَحَابًا ولا شَجَرًا، وأنْ يكُون بمعنى المفعُولِ كَالعَجُوز العَقِيم، وهي التي لا تَقبلُ أثر الخيرِ، وإذَا لَم تَقبل ولم تَتَأثّر لَمْ تُعطِ ولم تُوَثّر، ويُومٌ عَقِيمٌ: لا فَرَحَ فِيهِ (١).

قوله: (النَّكْباءُ) الجوهري: النَّكْباءُ: الرِّيحُ النَّاكِبةُ التي تَنْكُبُ عن مَهَابٌ الرِّياحِ، أي: تَتَجنَّب، مِنْ تَنَكَّبه، أي تَجنَّبَه، والدَّبُور: الرَّيح التي تُقَابل الصَّبَا.

قوله: (﴿ حَتَىٰ حِينٍ ﴾ تَفْسيرُه) أي: في مَوْضع آخر، تَفْسيره قوله: ﴿ تَمَنَّعُواْ فِي دَارِكُمْ مَلْكَهُ أَيَامِ ﴾ [هود: ٦٥]، وفي الكبير: قال بعضهم: المرادهو ما أمْهلَهُم الله تعالى أيامًا بَعْد عَقرِهم

⁽١) «مفردات القرآن» ص ٥٧٩.

وقرئ: (الصَّعْقَة) وهي الـمَرَّةُ من مَصْدر صَعَقَتْهُم الصَّاعِقَةُ، والصَّاعِقَةُ: النَّازِلَةُ نَفْسُها، ﴿وَهُمْ يَنْظُرُونَ ﴾ كانت نهارًا يُعَايِنُونَها.

ورُوِيَ أَنَّ العَمَالِقَةَ كانوا مَعَهُم في الوَادِي يَنْظُرون إليْهِم ومَا ضَرَّتُهُم، ﴿ فَا السَّطَعُوا مِن قِيَامِ ﴾ كقوله تعالى: ﴿ فَأَصَّبَ مُوا فِ دَارِهِمْ جَنثِمِينَ ﴾ آالعنكبوت: ٣٧] وقيل: هو من قَولِهم: ما يَقُوم به، إذا عَجَز عن دَفْعِه. ﴿ مُنتَصِرِينَ ﴾ مُمَّتَعِين من العَذَابِ.

[﴿ وَقَوْمَ نُوجٍ مِن قَدْلُ إِنَّهُمْ كَانُواْ قَوْمًا فَسِقِينَ ﴾ ٤٦]

﴿ وَقَوْمَ﴾ قرئ بالجَرِّ على معنىٰ: وفي قَومٍ نُوحٍ، وتقوّيه قراءة عبد الله: (وفي قَوْمٍ نُوحٍ). وْبِالنَّصْبِ على معنىٰ: وأهْلَكْنا قَومَ نُوحٍ؛ لأنَّ مَا قَبْله يَدُلُّ عَلَيهِ. أو واذْكُر قَوْمَ نُوحٍ. نُوحٍ.

[﴿ وَالسَّمَاءَ بَلَيْنَهَا بِأَيْدُونَ ﴾ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ * وَالْأَرْضَ فَرَشْنَهَا فَنِعْمَ ٱلْمَنْهِدُونَ ﴾ ٤٧ - ٤٨]

النَّاقة، وكانت لَهُم في تلكَ الآيَّام أنواعٌ من الآيات، كتَغيَّر ألوانهم واسوداد وُجوهِهم، وهو ضعيفٌ؛ لأنَّ ترتُب قوله: ﴿ فَعَتُواْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِم ﴾ بالفاء دليلٌ على أنَّ العُتُوَ كان بعد قوله: ﴿ وَمَعَتُواْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِم ﴾ بالفاء دليلٌ على أنَّ العُتُو كان بعد قوله: ﴿ تَمَتَّعُواْ ﴾. فَإِذَن الظَّاهر هو ما قَدَّرَ اللهُ تعالىٰ للنَّاس من الآجَالِ، فها من أَحَدِ إلا وهو مُمهلٌ مُذَّة الأَجَل، يقال له: تَمَتَّع إلى آخرِ أجلك، فَإِنْ أَحْسَنت فقد حَصَل لك التَّمتُّع في الدَّارَين، وإلَّا فها لكَ في الآخرةِ من نصِيبِ (١).

قوله: (وقُرِئَ: «الصَّعْقَةَ»)، الكِسائي وحْده (٢).

قوله: ﴿ وَقَوْمَ ﴾ قُرِئ بالجَرِّ) أبو عَمْرو وحَمَزَة والكِسائي، والباقون بالنَّصب (٣).

⁽١) «مفاتيح الغيب» للفخر الرازي (١٤: ٣٦٥).

⁽٢) انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص ١٣٠.

⁽٣) المصدر السابق ص ١٣٠.

﴿بِأَيْنِدٍ﴾ بقوَّةٍ. والآيْدُ والآد. القُوَّة. وقد آديَئِيْد وهو أيَّد.

﴿وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴾: لقَادِرُون؛ من الوُسْع: وهو الطَّاقَة. والمُوسِعُ: القَويُّ علىٰ الإِنْفاق. وعن الحَسَنِ: لَمُوسِعُونَ الرِّزْق بِالمَطَرِ. وَقيل: جَعَلْنَا بَيْنَها وبَيْنَ الأَرْضِ سَعَةٌ ﴿فَيَعْمَ الْمَاهِدُونَ نَحْن.

[﴿ وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَفْنَا زُوِّجَيْنِ لَعَلَّكُمْ نَذَكَّرُونَ ﴾ ٤٩]

﴿ وَمِن كُلِّ شَيْءٍ ﴾ أي مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مِنَ الحَيَوان ﴿ خَلَفْنَا زَوْجَيْنِ ﴾ ذَكَرًا وأُنْثَىٰ. وعَنَ الحَسَنِ: السَّماء والأَرْض، والليل والنَّهارُ،

قوله: (﴿ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴾: لقادِرُون؛ من الوُّسْع) اعتُبر الوُّسعُ في القُدرةِ والجُّودِ والمكان.

وقلت: أراد أنَّ قَوله تعالىٰ: ﴿ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴾ تَكُميلٌ لمعنى قوله: ﴿ وَالسَّمَآةَ بَلَيْنَهَا بِأَيْبُو ﴾ إِنْ فُسِّر الأيدُ بالقُوَّة، ليَضُمّ مع صفة القُدرة، صِفة الكرم، أو تتميمٌ إِن فُسِّر بالإنعام، كما فَرَّعَ قوله: ﴿ وَٱلْأَرْضَ فَرَشَنَهَا فَنِعْمَ ٱلْمَنْهِدُونَ ﴾ قوله: ﴿ وَٱلْأَرْضَ فَرَشَنَهَا فَنِعْمَ ٱلْمَنْهِدُونَ ﴾

⁽١) «مفردات القرآن» ص ٨٧٠.

والشَّمْسُ والقَمَرُ، والبَرُّ والبَحْرُ، والمَوتُ والحَيَاة؛ فَعدَّد أشياءَ وقال: كُلُّ اثْنِين مِنْها زَوجٌ، واللهُ تَعالىٰ فَردٌ لا مِثْل لَهُ.

﴿لَمَلَكُمْ نَذَكَّرُونَ﴾ أي فَعَلْنا ذَلك كُلَّه مِنْ بِنَاءِ السَّماء، وفَرْشِ الأَرْضِ، وخَلْقِ الأَزُواجِ إرادةَ أن تَتذَكَّروا فَتَعْرِفُوا الحَالِق وتَعْبُدُوه.

[﴿ فَفِرُّوٓاْ إِلَى اللَّهِ ۚ إِنِّى لَكُو مِنْهُ نَذِيرٌ مَبِينٌ ۞ وَلَا تَجْعَلُوا مَعَ اللَّهِ إِلَىٰهَا ءَاخَرَ ۗ إِنِّى لَكُو مِنْهُ نَذِيرٌ مَبِينٌ ۞ وَلَا تَجْعَلُوا مَعَ اللَّهِ إِلَىٰهَا ءَاخَرَ ۗ إِنِّى لَكُو مِنْهُ نَذِيرٌ مُبِينٌ ﴾ ٥٠ – ٥١]

كيف فُرِّع ﴿ ٱلْمَنْهِدُونَ ﴾ على ﴿ فَرَشَنَهَا ﴾ مَزيدًا لإرَادة الامْتِنان، فالمُناسِبُ إذن تفسيرُ الحسن: لموسعون الرِّزقَ بالمطرِ، كقوله تعالى: ﴿ وَفِ ٱلسَّمَاةِ رِزْقَكُمْ وَمَا تُوْعَدُونَ ﴾.

قوله: (كلَّ اثنينِ منها زوجٌ واللهُ تعالىٰ فَردٌ) قال أبو سعيدِ الحَـرَّاز: أَظهرَ معنىٰ الرُّبوبيةِ والوحدانية، بأنْ خَلقَ الأزواجَ لتَخْلَصَ له الفَرْدانية (١).

الراغب: يُقال لكل من القَريْتَينِ من الذَّكِرِ والأُنثَىٰ في الحيوانات المُتَرَاوِجة: زَوج، ولكُلِّ وَيَنتِين فيها وفي غَيرِها: زَوج، كالحُفُّ والنَّعل، ولكل ما يُقرَن بآخر مماثلاً له أو مُضادًا: زوجٌ (٢)، قال تعالى: ﴿ وَلَا تَمُدُنَّ عَيْنَكَ إِلَى مَا مَتَّعَنَا بِهِ قَانُونَهُما مِنهُمْ ﴾ [طه: ١٣١] أي: أشباها وأقرانًا. وقوله تعالى: ﴿ وَمِن كُلِ شَيْءٍ خَلَفْنَا رَقِّجَيْنِ ﴾ تَنْبيهٌ على أنَّ كلَّ ما في العالم، فإنه زَوْجٌ من حيث أنَّ له ضِدًا ما، أو مثلًا ما، أو تركيبًا (٢) ما، بل لا ينفكُ بوَجه من تَرْكيب، وإنها قال: ﴿ رَقِّجَيْنِ ﴾ ليُؤذِن بأنَّ الشَّيء وإن لم يكن له ضِدٌّ ولا مِثْلٌ فإنّه لا يَنْفَكُ (٤) من تَركِيب، وذلك زَوجان، ليُؤذِن بأنَّ الشَّيء وإن لم يكن له ضِدٌّ ولا مِثْلٌ فإنّه لا يَنْفَكُ (٤) من تَركِيب، وذلك زَوجان،

⁽١) انظر: «البحر المديد» لابن عجيبة (٧: ٣١٣).

⁽٢) المفردات القرآن؛ ص ٣٨٤.

⁽٣) في (ح) و(ف): «ضد، ومثل، وتركيب»، والصواب ما أثبتُ موافقًا ليها في «المفردات» للراغب، وفي (ط): «من حيث إنه له ضد ما...».

⁽٤) من قوله: «بوجه من» إلى هنا ساقط من (ف).

﴿ فَهَرُوٓ اَإِلَى اللّهِ ﴾ أي إلى طَاعَتِه وَنُوابِهِ مِنْ مَعْصِيَتِهِ وعِقَابِهِ، وَوحِّدُوه وَلا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وكَرَّرَ قُوله: ﴿إِنِّ لَكُمُ مِنْهُ لَذِيرٌ مُّيِئِنٌ ﴾ عِنْدَ الأَمر بالطَّاعَةِ والنَّهْي عَن الشَّرُك، لِيُعلَم أَنَّ الإِيمان لا يَنْفَعُ إلا مع الإِيمان، وأنَّه لا يَفُوزُ عِنْد الله إلا الجَامِعُ بَيْنَهُما.

قال تعالى: ﴿ فَأَخْرَجْنَا بِهِ ۚ أَزْوَكُمُا مِّن نِّبَاتِ شَقَّى ﴾ [طه: ٥٣] أي: أنواعًا مُتَشَابِهة.

قوله: (ليُعلمَ أَنَّ الإِيهانَ لا يَنفعُ إلا مع العَملِ)، الانتصاف: حَل الزَّعَشريُّ الآيةَ على ما لم تَخْتفل، ولَيْس في الآية إلا النَّهيُ عِن التَّقصِير والأَمرُ بالمُبادَرة، وفائِدةُ التَّكرارِ: التَّنبِيهُ على أنَّه لا تنفعُ العبادةُ مع الإِشراك، إذ حكم المشرك حُكمُ الجاحدِ المُعطِّلِ، أو المأمورُ به في الأولِ الطَّاعةُ المُوظَّفةُ بعد الإيهانِ، فتُوعَّد تارُكُها بالوَعِيد المعروف دُون الحُلودِ، وتُوعَّد ثانيًا المُشركُ بالوعِيدِ مع الحُلود، فيكونُ وعيدًا مختلفًا لا تكرارًا(١).

وقلتُ: الآية من باب قوله: ﴿وَاعْبُدُوا اللّهَ وَلَا نُشَرِكُوا بِهِ مَسَيّعًا ﴾ [النساء: ٣٦] بل دلَّ الأُول على الأَمرِ بالاعتصَامِ بالتَّوحيد، والثاني على النَّهيِ عنِ الإشراك، كَقُولنا: لَا إِلهَ إِلا اللهُ وَحَدَه لَا شَرِيك لَه.

روى نحمي السُّنَّةِ عن سهل بن عبد الله: فَفَرُّوا ممّا سوىٰ الله إلى الله (٢)، وروىٰ السُّلَمي عن محمد بن حامد: حقيقةُ الفرار إلىٰ اللهِ ما رُوي عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «وألجأتُ ظَهرِي إلىك» (٢)، وقال أيضًا: «أعُوذُ بك» (٤)، وَهذا غايةُ الفِرار مِنهُ إليه.

⁽١) «الانتصاف» (٤: ٤- ٤- ٥- ٤) بحاشية «الكشاف».

⁽٢) «معالم التنزيل» (٤: ٢٨٧).

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٤٧) من حديث البراء بن عازب رضى الله عنه.

⁽٤) ورد مثل هذا اللفظ في أحاديث كثيرة جداً عن النبي ﷺ.

وقال الواسِطيُّ: لن يَصِلَ إلى اللُّهِ تَعالىٰ إلا من يفر مِن نَفسِه.

وأما قَضِية النَّظمِ فلمَّا قُلنا: إنَّ قَوله: ﴿ وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَنَ ۗ لِلْمُوقِنِينَ * وَفِ أَنفُسِكُمْ ﴾، ﴿ وَفِى مُوسَىٰ ﴾، تعريضٌ بِالـمُكذِّبين الحَوَّاصِين، فكان في قصص الأنبِياءِ وإهلاكِ المُعَانِدين تَخوِيفٌ شَدِيد.

وفي قوله: ﴿ وَٱلسَّمَاءَ بَنَيْنَهَا بِأَيْبَادِ ﴾ تَذكير لشِدَّةِ سطوتهِ وكهالِ قُدرتِه، فَلمَّا فرغَ مِن ذَلك، أَمَرَ حَبِيبَهُ صَلوات الله عليه وسلامه بأنْ يقول لقومِه: إذَا ظَهرَ لكُم شِدَّةُ قَهْرِهِ وكَمَالُ سَطْوَتِهِ، وما فعل بالأُمم الـمُكذِّبةِ، وعَرَفْتُم كُلُّ ذلِك، وإنَّه إذا أخذ لا يُبْقِي ولا يذر، فَفَرُّوا إلى اللُّهِ مِن اللُّه، واتْركُوا العنادَ، وخَافُوا سُوءَ مَغَبَّة تَكذِيبكُم، يَدلُّ عليه قَوله: ﴿إِنِّ لَكُمْ مِّنهُ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾ وتكريره إظهارًا للنَّصِيحةِ وأنَّه النَّذِيرُ العُريانُ، وقولُه بعد ذلك: ﴿مَا أَنَّى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِن رَّسُولٍ ﴾ وإن شِئْتَ عَلَّقْتَ الفَاء، في ﴿فَفِرُّوٓا ﴾ بقوله: ﴿ لَعَلَكُمْ نَذَكَّرُونَ ﴾ وعليهِ ظاهرُ كلام المُصنِّف، وَلكنَّ تَقريرَ ذلِك أنَّه تعالى لـبَّا أظهر القَهَّاريَّةِ بإهلاكِ الأُمم الماضية، وبَيَّن الفَردَانِيَّة بقوله: ﴿ وَمِن كُلِّ شَيَّءٍ خَلَفْنَا زَوْجَيْنِ ﴾، ونبَّه على ذلك بقوله: ﴿لَعَلَّكُونَكُ وَرَتَّبَ عليه: ﴿ فَفِرُّوا إِلَى اللَّهِ ﴾، ووضعَ الاسمَ الجامِعَ مَوضعَ الضَّمير، يعني: إذا تَفكَّرتُم واعتبَرتُم وتذكَّرتُم، وتَبيَّنَ لَكُم أَنَّه هو القَهَّارُ الصَّمد، وإليهِ المرجِعُ والملجأ فَلوذوا إليه وتوكلُّوا عليه، ولا تُشرِكوا بِه شَيئًا، والعِبَادَةُ مِن لوازم ذَلِك، ولذلك عَقَّبه بقوله: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾، وحين لم يَكُن ينجعُ في المُشرِكين تِلك المواعَظُ والتَّخْويفُ والتَّذكِيرُ، رَجَعَ عوداً إلى بَدءٍ، بقوله: ﴿كَنَالِكَ مَا أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم ﴾ إلى آخره، مُسلِّيًا لِحَبِيبِهِ صَلوات الله عليه، وجعل التَّخلُّصَ إلىٰ المَقصُودِ من الحَلق قولَهُ: ﴿ وَذَكِّرَ فَإِنَّ ٱللِّكْرَىٰ نَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾.

أَلَا تَرَىٰ إِلَىٰ قوله تعالىٰ: ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَنُهُمَا لَمْ تَكُنُّ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْكَسَبَتْ فِي إِيمَنِهَا حَيْرًا ﴾ [الانعام: ١٥٨] والمعنىٰ: قُلْ يا مُحمّد: فَفِرّوا إِلَىٰ الله.

[﴿كَذَلِكَ مَا أَقَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِن رَّسُولِ إِلَّا قَالُواْ سَاحِرٌ أَوْبَخَنُونٌ * أَتَوَاصَوَا بِهِ- بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاعُونَ ﴾ ٥٢-٥٣]

﴿ كَذَالِكَ ﴾ الأمر، أي مِثْل ذَلِكَ، وذَلِك إِشَارة إِلَىٰ تَكْلِيْبِهِم الرَّسولَ وتَسْمِيتِهِ ساحِرًا وَصَجْنونًا، ثُمَّ فَسَّرَ مَا أَجْمَل بِقَوله: ﴿ مَا آَفَ ﴾، وَلا يَصِحُ أَنْ تكون الكاف مَنْصُوبة بِ ﴿ أَقَ ﴾، وَلا يَصِحُ أَنْ تكون الكاف مَنْصُوبة بِ ﴿ أَقَ ﴾؛ لأَنَّ «مَا» النَّافية لا يَعْمل ما بَعْدَها فيها قَبْلَها. ولو قيل: لَمْ يَأْتِ، لكَانَ صَحِيْحًا، على معنى: مِثل ذلك الإتيان لَمْ يَأْتِ مِنْ قِبِلِهم رسولٌ إلا قَالوا.

قوله: (ألا تَرى إلى قولِه: ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَنُهُا﴾ [الانعام ١٥٨]) الآية، قد ذكرنا في موضعه أنَّ الآية دالةٌ عَلى خِلافِ مَا قَصَدَ به، وأنَّ المعنى: ﴿يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ مَايَتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَنُهُا﴾ حِينئذ، أو كَسبت في إِيمانِها خَيرًا مِن قَبْل أو كَسبت في إِيمانِها خَيرًا من قَبْل، فهو من حَذْفِ إحدىٰ القَرِينتين من اللَّفَ لدَلالةِ النَّشرِ عليها(١).

قوله: (وذَلِكَ إشارَةٌ إلى تَكُذيبِهم الرَّسُولَ ﷺ) يعني: المُشَار إليه ما في الذِّهن علىٰ الإبهام، وهو الأمر، لِجيءِ تفسيرِه، وهو قوله: ﴿مَاۤ أَقَ ٱلَّذِينَ مِن تَبَلِهِم ﴾.

قوله: (عَلَىٰ معنىٰ: مثل ذَلِك الإِتيانِ لم يأتِ) مُتعلِّق بقوله: «لو قيل: لم يأتِ، لكان صحيحًا»، فإنْ قلتَ: لِحَ أُوثر في التَّنزِيل «ما» على «لـم»؟

⁽١) اللَّف والنشر من المحسنات البلاغية، قال أبو البقاء الكفوي في «الكليات» ص٧٩٨: وهو من المحسنات المعنوية، وهو ذكرُ متعدَّد على التفصيل أو الإجمال، ثم ذكرُ ما لكلِّ من غير تعيين، ثقةً بأن السامع يردُّه، ومنه اللف التقديري، وهو لف الكلامين وجعلها كلامًا واحدًا إيجازًا وبلاغة، كقوله تعالى: ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيكُنُهَا لَمُ يَكُنُ ءَامَنَتَ مِن قَبَلُ أَوْكُسَبَتَ فِي إِيمَنِهَا خَيْرًا ﴾.

﴿ أَنَوَاصَوْابِهِ ﴾ الضَّمِيرُ للقول، يعني: أتواصَىٰ الأوَّلُون والآخِرُون بِهذَا القَوْل حَتَىٰ قَالُوه جَمِيعًا مُتَّفِقين عَلَيه؟ ﴿ بَلْهُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ ﴾ أيْ: لَمْ يَتَواصَوْا بِهِ لأَنَّهُم لَمْ يَتَلاقُوا فِي زَمَانِ وَاحدٍ، بَلْ جَمَعَتْهُم العِلَّةُ الوَاحِدةَ وهي الطَّغْيَان، والطُّغْيَان هُو الحَامِل عَلَيه.

[﴿ فَنُوَلَّ عَنَّهُمْ فَمَا أَنتَ بِمَلُومٍ * وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَىٰ لَنَفَعُ الْمُوَّمِنِينَ ﴾ ٤٥-٥٥]

﴿ فَنُوَلَّ عَنَّهُم ﴾ فأَعْرِضْ عَنِ الَّذِين كرّرَتَ عَلَيْهِم الدَّعْوةَ فَلَم يُجِيْبُوا، وعَرَفتَ عَنْهِم العِنَادَ واللَّجَاج، فَلا لَومَ عَلَيكَ في إعْرَاضِكَ بعْدما بَلَغْت الرِّسَالة، وبَذَلْتَ جَهُودَك في البَلاغِ والدَّعْوة، ولا تَدَعِ التَّذُكِيرَ وَالمَوعِظَةَ بِأَيَّامِ الله ﴿ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ نَنفَعُ ٱلمُوعِنِينَ ﴾ أيْ: البَلاغِ والدَّعْوة، ولا تَدَعِ التَّذُكِيرَ وَالمَوعِظَةَ بِأَيَّامِ الله ﴿ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ نَنفَعُ ٱلمُوعِنِينَ ﴾ أيْ: تُوثِرُ في اللَّذِينَ عَرَف الله مُنهم أنهم يَدْخُلُون في الإيْمانِ. أو يَزيدُ الدَّاخِلِين فِيهِ إِنهانًا.

وروي آنَه لَمَّا نَزَلت ﴿ فَنَوَلَ عَنْهُمْ ﴾ حَزِنَ رَسولُ الله ﷺ واشْتَدَّ ذلك عَلَىٰ أَصْحَابِهِ، وَرَأُوْا أَنَّ الوَحْيَ قَد انْقَطَعَ وأَنَّ العَذَابَ قَدْ حَضَر، فأنزل الله: ﴿ وَذَكِرَ ﴾.

[﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلِجِّنَّ وَأَلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ ٥٦]

قلت: ليُؤذِن بانْفِصالِ ما صدّر بها على ما قبله واتُصالِه بقوله: ﴿ وَفِي مُوسَى إِذَ أَرْسَلْنَهُ إِلَى وَتَصالِه بقوله: ﴿ وَفِي مُوسَى إِذَ أَرْسَلْنَهُ إِلَى وَمَوْنَ بِسُلَطُكُنِ مُبِينٍ * فَتَوَلَّى بِرُكِيهِ وَقَالَ سَحِرُ أَوْ بَحَنُونَ ﴾ إلى آخر القَصَص، فلّما وَسَط بَينهما الحديث في بيانِ الآيات الدَّالة على التَّوجيد، ونَفِي الشَّرْك والفرار إلى الله تعالى عمَّا سواه، جيءَ بقولِه الآمرِ كذلك فَصْلاً للخِطاب، ليتَخلَّصَ مِنهُ إلىٰ مَا سَبق له الكلام، ولَو أتى بـ «لم» لاختلَّ النَظْم، وأمَّا الكلام في بيانِ الفَرقِ بَين «ما» و «لم» فقد سبق.

قوله: (أي: لم يَتَواصَوا بِه لأنَّهم لم يَتَلاقُوا) يعني الإضرابَ بقوله: ﴿ بَلَهُمْ قَوْمٌ طَاعُونَ ﴾، يَستَدعي أَن يُفسَّر ﴿ أَتَوَاصَوا بِه لأنَّهم لم يَتَلاقُوا) يعني الإضرابُ عنه به، وذَلِكَ بِأن يُجعَلَ الاستِفهامُ لإنكارِ أنَّهم لو توافقُوا على أَنْ قَالُوا جَمِيعًا لِرُسُلِهم: ساحِرٌ أو يَجنونٌ في زمانٍ واحد، وإثباتِ أنَّهم إنَّما قَالُوه لِطُغْيانِهم.

أَيْ: ومَا خَلَقْتُ الْجِنَّ والإِنْسَ إلا لأَجْلِ العِبادَةِ، وَلَمْ أُرِدْ من جَمِيْعهم إلا إيَّاها. فإنْ قُلت: لَوْ كَان مُرِيدًا للعِبَادة مِنْهم لكَانوا كُلُّهم عُبَّادًا؟

قُلت: إنَّما أرادَ مِنْهم أَنْ يَعْبُدُوه مُخْتَارِين للعِبادَةِ، لا مُضْطَرِّين إِلَيها، لأنَّه حَلَقَهُم مُكَّنِين، فاخْتَار بَعْضُهم تَرْكَ العِبَادَةِ مَعَ كَوْنِهِ مُرِيدًا لها، ولو أَرَادَها عَلَىٰ القَسْر والإلجاء لوُجِدَتْ مِنْ جَمِيْعِهِم.

[﴿ مَا أُرِيدُ مِنْهُم مِن زِرْقِ وَمَا أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ * إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَذِينُ ﴾ ٥٧-

يريد: أنَّ شَأْنِي مِعَ عِبَادِي لِيسَ كَشَأْنِ السَّادة مَعَ عَبيدِهِم، فإنَّ مُلَّاكَ العَبِيدِ إنَّما يَمْلِكُونَهُم لِيَستَعِينُوا بِهِمْ فِي تَحْصِيل مَعَايِشِهِم وَأَرْزَاقِهمْ، فإمّا مُجَهَّز في......

قوله: (لو كان مُرِيدًا للعبادةِ مِنهم لكانُوا كُلُّهم عُبَّادًا)، الانتصاف: من عَادتِه إذا رَأَى ظَاهِرًا يُوافق مُعتقدَه، أوردَ مَذهَب أهلِ السُّنَّةِ سُؤالاً، وأورد مُعْتَقدَه جَوابًا، والجَوابُ الذي ذكره لا يَصِحُّ، فَإِنَّ السُّؤالَ مقدَّمَاته عَقليَّة قَطْعِيَّة، والظَّاهرُ إِذَا خَالَفَ القَطْعَ وجَبَ ردُّه إلى الأَدِلَّةِ القَطْعِيَّة، وظاهِرُ الآيةِ دَلِيلٌ لأَهلِ السُّنة، لائبًا سِيقَتْ لبيانِ عظمةِ الله، وأنَّ شَأَنه مَعَ الأَدِلَّةِ القَطْعِيَّة، وظاهِرُ الآيةِ دَلِيلٌ لأَهلِ السُّنة، لائبًا سِيقَتْ لبيانِ عظمةِ الله، وأنَّ شَأَنه مَعَ عَبِيدِهِ لا يُقاسُ بِغَيرِهِ، فإنَّ عَبِيدَ الحَلقِ مَطْلُوبونِ بالجِدْمَةِ تكسبهم للسَّادَة، وبوَاسِطة كسبِ عَبِيدِهِ لا يُقاسُ بِغَيرِه، فإنَّ عَبِيدَ الحَلقِ مَطْلُوبونِ بالجِدْمَةِ تكسبهم للسَّادَة، وبوَاسِطة كسبِ العبيدِ تدرُّ أرزاقُ سادِتهم، واللهُ تعالىٰ لا يَطلبُ من عِبادهِ رِزْقًا ولا طَعامًا، بل يَطلُب منهم العبَادة لا غَير، وزائدٌ على ذَلك أنَّه هو الّذِي يَرزُقهم، فحاصِلُه: ومَا خَلَقتُ الجِنَّ والإِنسَ إِلا لأَمُوهم بِعِبَادَتِي (١).

وقلت: أما مقتضى النَّـظم فَإِنَّ الكلامَ واردٌ على تَحريضِ رسولِ الله ﷺ على ما بُعث به من التَّذكيرِ والتَّفادي عن التَّـوَاني فيه، لأنّه لـيَّا نزلت: ﴿ فَنَوَلَّ عَنْهُمْ ﴾ حَزِن رسولُ الله ﷺ

⁽١) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٢٠٦).

تجارة لِيُفيءَ رِبْحاً، أو مُرَتَّبٌ في فِلاحَة لِيغْتَلَ أَرضًا، أو مُسَلَّمٌ في حِرْفَة ليَنْتَفَعَ بِأُجْرَته، أو مُحتطِبٌ أو مُحتشِّ، أو طَابِخٌ أو خَابِزٌ، وما أشْبَه ذلك مِن الأَعْمِال والمِهَنِ التي هي تصرُّفٌ في أَسْبَاب المَعيشَة وَأَبُواب الرُّزْق، فَأَمَّا مَالِكٌ مَلَكَ العَبِيدَ وقَال لَهُم: اشْتَغِلوا بَا يُسْعِدُكُم فِي أَنْفُسِكم، وَلا أُريدُ أَنْ أَصْرفكم في تَخْصِيل رِزْقِي ولا رِزْقِكم، وأَنَا غَنيُّ بَا يُسْعِدُكُم فِي أَنْفُسِكم، وَمُتَفضِّل عَلَيكُم بِرِزْقِكُم وَبِها يُصْلِحُكُم ويُعَيِّشكُم مِن عندي، عَنْكُم وَمِنا يُصْلِحُكُم ويُعَيِّشكُم مِن عندي، فَهَا هُو إِلا أَنَا وَحْدي، ﴿ الْمَتِينُ ﴾ الشَّدِيْدُ القُوّة.

فَأْنَوْلَ الله: ﴿ وَذَكِرَ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ لَنَفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ أي: لا تَدعِ التَّذكِيرَ والمَوعِظَة، فإنَّ الذِّكرىٰ تَنفعُ الْمُؤمِنِينَ (١)، وحُجَّةٌ على المُعانِدين، فإنَّك مَا بُعِثْتَ إِلا لَلدَّعوةِ: وَمَا خُلق الجنُّ والإِنسُ إِلا لأن يُؤمّروا بالعِبَادةِ لأَنَّهم مُكلَّفُون امتِحَانًا وَابتلاءً.

قال الله تعالى: ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعَبُدُوا اللهَ مُعْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ أمّا الإِرَادة فكما تعلَّقت بالعِبَادِةِ تعلَّى: ﴿ وَلَقَدَ ذَرَأَنَا لِيَجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِينَ وَٱلْإِنسِ ﴾.

ويُؤيِّدُ هذا التَّأويل ما رُوِّينا عن مُحيي السُّنة عن عليٍّ رضي الله عنه: أنَّه قال: ﴿إِلَّا لِيَعَبُدُونِ ﴾: إلا لآمُرهم أن يعبدُوني(٢).

قوله: (من الأعمالِ والمِهَنِ)، الجَوْهري: المَهْنَةُ ـ بالفتح ـ: الجِدمةُ، والماهِنُ: الحادِم. قوله: (وعَنْ مَرافِقكم)، الجَوْهري: المِرفَقُ مِن الأَمرِ: ما انتفعتَ به.

قوله: (من عِندِي) مُتعلِّقٌ بمتفضِّلٍ، أي: أنا مُتفَضِّلٌ عليكم مِن عِندِي، ذلك من غيرِ سابِقةٍ مِنكُم، كما هو دَأْبُ السَّادات.

قولُه: (﴿ اَلۡمَتِينُ ﴾ الشَّديد القوة)، الرَّاغب: الـمَتْنانِ: مُكتنفا الصُّلْب، وبهِ شُبَّه المَّنُ مِن الأَرض، وَمَتَنَّهُ: ضَرَبْتُ مَتَنَهُ، فَصَارَ مَتِيناً، ومِنهُ قيل: حَبْلٌ متِين، فإنَّ الله تعالىٰ: ذُو القُوَّةِ المِتِين (٣٠).

⁽١) من قوله: «أي: لا تدع» إلى هنا ساقط من (ح).

⁽٢) «معالم التنزيل» (٤: ٢٨٨).

⁽٣) «مفر دات القرآن» ص ٧٥٨.

قُرئ بِالرَّفْعِ صِفَةً لِـ ﴿ ذُو ﴾، وَبِالجِرِّ صِفَةً للقُوَّةِ عَلَىٰ تَأْوِيلِ الاقتدار، والمَعْنَىٰ في وَصفه بالقوة والمتانة: أنَّـهُ القادِرُ البَليغُ الاقْتِدَارِ عَلَىٰ كُـلِّ شَيء، وقُرئ: (الرَّازق) وفي قِراءة النَّبي ﷺ: (إني أنا الرَّازق).

[﴿ فَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُواْ ذَنُوبًا مِثْلَ ذَنُوبٍ أَصَحَابِهِمْ فَلَا يَسْنَعْجِلُونِ * فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفُرُواْ مِن يَوْمِهِمُ ٱلَّذِي يُوعَدُونَ ﴾ ٥٩-٦٠]

الذَّنُوبُ: الدَّلُو العَظِيْمة، وهَذَا تَمْثِيلٌ، أَصْلُه فِي السُّقَاةِ يَتَقَسَّمُون المَاءَ فَيكُونُ لهَذا ذَنُوبٌ ولهَذا ذَنُوبٌ. قال:

لَنَا ذَنُوبٌ وَلَكُمْ ذَنُوبُ فَإِنْ أَبَيْتُمْ فَلَنَا الْقَلِيبُ

ولما قال عَمْرو بن شأسٍ:

فَحُقَّ لشَأْسٍ مِنْ نَدَاكَ ذَنُوبُ

وَفِي كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبَطْتَ بِنِعْمَةٍ

قال الملك: نعم وَأَذْنِبَةٌ.

قوله: (قُرِئ بالرَّفع) أي: ﴿ الْمَتِينُ ﴾، وَهِي المَشْهُورة، وبالجَرِّ: شاذٌّ (١).

قوله: (وفي كُلِّ حَيّ) البيت، خَبطْت مُسْتَعارٌ لإِفَاضَةِ النَّعمة.

الأساس: وخَبَط في قَومِهِ: إذَا نَفَعَهم. الجَوهرِيُّ: خَبَطت الرَّجُل: إذا أنعَمتَ عليهِ من غير مَعرفِة، وأنشد البيت. شأسٌ هو أخو عَلْقمة، مَدَح الحارث الغسَّاني بقَصِيدة فيها البيت، وكان عنده أسيرًا فَليًّا سَمِع الحارثُ قوله:

فَحُقّ لشأس مِن نَدَاكَ ذَنُوبُ

⁽۱) «المحتسب» (۲: ۲۸۹).

والمعنى: فإنّ الَّذِين ظَلَمُوا رَسُولَ الله ﷺ بالتَّكْذيب مِنْ أَهْلِ مَكَّة لَكُم نَصِيبٌ مِنْ عَذَابِ الله، مِثْل نَصِيْبِ أَصْحَابِهم وَنُظَرائِهم مِنَ القُرُون.

وعن قتادة: سَخْلًا مِنْ عَذَابِ الله مثل سَجْل أَصْحَابِهم، ﴿ مِن يَوْمِهِمُ ﴾ مِنْ يَوْم القِيَامَةِ. وقِيلَ: مِنْ يَوْم بَدْرٍ.

عن رسول الله ﷺ: «مَنْ قَرأ سُورة﴿وَالذَّرِيَاتِ﴾ أَعطَاهُ اللهُ عَشْر حَسَناتٍ بِعَددِ كُلِّ رِيْحِ هَبَّتْ وَجَرَتْ فِي الدُّنْيا».

قال: نعم وأَذْنِيَـةٌ، وأمرَ بإطلاقِه وإطلاقِ جميع أَسْرَىٰ بني تميم.

تمَّت السُّورة

حَامِدًا لله تعالى ومُصلِّيًا علىٰ رسولِ الله ﷺ.

* * *

سورة الطور مَكيَّة، وهي تِسعٌ وأربعُون، وقيل: ثَــهانٌ وأربعُون آية

ينيب لِفَوَّالَ مَوْلِكُونِ الْمُعْلِكُ مِنْ

[﴿ وَالطُّورِ * وَكِنَابٍ مَسْطُورِ * فِي رَقِي مَنْشُورِ * وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ * وَالسَّقْفِ الْمَرَقُوعِ * وَالْبَعْرِ الْمَسْمُورِ * وَالسَّمَاءُ مَوْرًا * وَلَسِيرُ وَالْبَحْرِ الْمُسَمَّةُ مُورًا * وَلَسِيرُ الْمَسْمَدُ وَاللَّهُ مَوْرًا * وَلَسِيرُ الْمَسْمَدُ كَاللَّهُ مَوْرًا * وَلَسِيرُ الْمَسْمَدُ كَاللَّهُ مَوْرًا * وَلَسِيرُ الْمَسْمَدُ كَاللَّهُ مَوْرًا * وَلَسِيرُ الْمَسْمَدُ فَا مَدْرُ السَّمَلَ اللَّهُ مَوْرًا * وَلَسِيرُ الْمَسْمَدُ فَا مَدْرُ السَّمَلَ اللَّهُ مَوْرًا * وَلَسِيرُ السَّمَلُ فَا اللَّهُ مِنْ وَاللَّهُ مِنْ وَاللَّهُ مِنْ وَاللَّهُ مِنْ وَاللَّهُ مَا اللَّهُ مَوْرًا * وَلَسِيرُ اللَّهُ مَنْ وَاللَّهُ مُورًا * وَلَسِيرُ اللَّهُ مَا لَهُ مُولِدُ اللَّهُ مَاللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ وَاللَّهُ مِنْ وَاللَّهُ مِنْ وَالللْمُ اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللْهُ عَلَيْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ الللْمُ اللَّهُ مِنْ اللْمُعِلَّالِ اللْمُعْمِلُ مِنْ اللللْمُ اللَّهُ مِنْ اللْمُعْمِلُ مِنْ اللْمُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللْمُعْمِلُ اللْمُعْمِلُ مِنْ اللْمُعْمِلُ مِنْ اللَّهُ مِنْ الللْمُ اللَّهُ مِنْ اللْمُعْمِلُ مِنْ اللْمُعْمِلِ مُنْ اللْمُعْمِلُ مِنْ اللْمُعْمُولِ اللْمُعْمِلُولِ مِنْ اللْمُعْمِلُولِ مُنْ اللْمُعْمِلِي اللْمُعْمِلُولِ مِنْ اللْمُعْمِلُ مِنْ اللْمُعْمِلِي مُعْمُولِ مِنْ اللْمُعْمِلِي مُنْ اللْمُعْمِلُولِ مُنْ اللْمُعْمِلُولِ مُعْمِلُولِ مُنْ الْمُعْمِلُولِ مُنْ الْمُعْمِلُولِ مُنْ الْمُعْمِلُولِ مُنْ اللْمُعْمِلُولِ مُنْ اللْمُعْمِلُ مِنْ اللْمُعْمِلُولِ مُنْ اللْمُعْمِلُولِ مُنْ الْمُعْمِلُولِ مُنْ اللْمُعْمِلِمُ مِنْ الْمُعْمِلُولِ مُنْ الْمُعْمِلِي مُنْ الْمُعْمِلِي الْمُعْمِلْمِلِي مُنْ الْمُعْمِلُولِ مُنْ الْمُعْمِلِي مُنْ الْمُعْمِلِمُ

الطُّور: الجَبَل الذي كَلَّم اللهُ عليه مُوسَىٰ وهو بمَدْيَن. والكِتابُ المَسْطورُ في الرَّقِّ المَسْور _ والرَّق: الصَّحِيفة. وقيل: الجِلد الذي يُكتَب فيه _ الكِتابُ الذي تُكتب فيه الأعمال.....

قولُه: (الكِتابُ الذي تُكتَب فيه الأعمال)، خبرٌ للمَوصُوفِ والصَّفة، وهو قوله: «والكِتابُ المَسْطُورُ في الرَّقِّ المَسْشُورِ»، وما بَينهما تَفسيرٌ لِلرَّق، قد اعتَرضَ بينهما، وعن بعضِهم: «والكتابُ» مُبتدأً، «والمَسطُورُ» خَبرٌ له، والأوّل أقرب.

⁽١) في (ط): «مكية، وهي سبع وأربعون آية»، وانظر في تحقيق الاختلاف في عدِّ آياتها: «البيان في عدُّ آي القرآن» للداني ص١٠٠٠.

قال الله تعالىٰ: ﴿وَغُرِّجُ لَهُ.يَوْمُ ٱلْقِيَامَةِ كَتَبُايَلْقَنَهُ مَنشُورًا ﴾ [الإسراء: ١٣] وقيل: هو ما كتبه الله لموسَىٰ وهو يَسْمع صَرِيرَ القَلم. وقيل: اللَّوحُ المَحْفُوظ. وقيل: القُرآن، ونُكِّرَ لأنه كِتابٌ مخصُوصٌ مِن بين جِنْس الكُتُب، كقوله تعالىٰ: ﴿وَنَقْسِ وَمَا سَوَّنَهَا ﴾ [الشمس: ٧].

﴿ وَٱلْمَيْتُولِ ﴾ الضُّراحُ في السَّماء الرَّابِعة. وعُمْرانه: كَثْرَةُ غاشِيَته مِن الملائِكة. وقيل: الكَعْبةُ لكَونها مَعْمُورةً بالحُجّاج والعُمَّار والمُجاوِرين.

قولُه: (ونُكِّر لأنه كتابٌ مخصُوصٌ)، يعني قيل: «كتاب» نَكِرة، وهو أعرَفُ المعارفِ وأشهرُها ليدُلَّ على اختِصاصِهِ من جِنسِ الكُتُبِ بِأمرِ تَمَيَّز بِه مِن سائِرها. قال في قوله: ﴿وَنَفْسٍ وَمَاسَوَنَهَا ﴾ [الشمس: ٧] نَفسًا خاصَّةً مِن بينِ النَّفُوس، وهي نفسُ آدمَ عليه السّلام، كأنه قيل: وواحدةٌ من النَّفُوسِ (١). وقريبٌ مِنه ما سيَجِيء بُعَيد هذا؛ أنَّ المُتَقينَ في جَنّاتٍ ونعِيم، أي: في جَنّاتٍ محصُوصَةٍ بهم، خُلِقَت لهم خاصَّةً.

وأنشد ابن جِنِّي (٢):

أمِيرُ الْمُؤْمِنينَ على صِراطِ إذا اعوَّجَ الموارِدُ مُستَقِيمُ

وقال هذا كقوله: أميرُ المُؤمنينَ على الصِّراطِ المُستقِيم، لا فرقَ بينهُما، وعليهِ قولُه تعالى: ﴿ صِرَطًا مُستَقيمًا ﴾ [النساء: ٦٨] أي: هَديناهُم من نِعمَتِنا عليهم، ونَظرنا لهمُ صِراطًا مُستَقيمًا.

قولُه: (الضُّراحُ في السَّماءِ الرّابعة)، النهاية: الضُّراح: بيتٌ في السَّماء حِيال الكَعبة، ويُروى: الضَّرِيح، وهو البَيتُ المَعمُور؛ من المُضارحَة، وهي المُقابَلة والمُضارَعة، وبالصّاد المهملة مُصحَّف.

⁽۱) «الكشاف» (۱۲: ۲۰: ٤٦٠).

⁽٢) زاد في (ط): «لكثيّر»، وهي خطأ، فالبيت لجرير يمدح هشام بن عبد الملك، انظر: «ديوانه» ص١٧٥، و«الكامل» للمبرد (٢: ١٠٤).

﴿ وَٱلسَّقْفِ ٱلْمَرْفُوعِ ﴾ السَّماء، ﴿ وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ ﴾ المَملُوء. وقيل: المُوقَد، من قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِذَا ٱلْبِحَارُ سُجَرَتُ ﴾ [النكوير: ٦].

وَرُوي أَنَّ الله تعالىٰ يجعل يوم القِيامةِ البِحارَ كُلُّها نارًا تُسَجَّر بِها نارُ جَهنَّم.

وعن عليِّ رضي الله عنه أنه سأل يهُودِينًا: أينَ موضِعَ النَّارِ في كِتابِكُم؟ قال: في البَحر. قال عليّ: ما أراهُ إلا صادِقًا، لقوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ ﴾.

﴿لَوَاقِعٌ ﴾ لَنازل.

قالْ جُبَير بنُ مُطعِم: أتيت رسولَ الله ﷺ أُكلِّمه في الأسارَى فألفيتُه في صَلاةِ الفَجر يقرأ شُورة الطُّور، فلمَّا بَلغ ﴿ إِنَّ عَذَابَ رَيِّكَ لَوَاقِعٌ ﴾ أسلَمتُ خَوفًا مِن أن يَنزِل العَذاب.

وفي «الصَّحِيحين» (١) في حديث الإسراء: أنَّ البيتَ المَعمُورَ في السَّماءِ السّابِعة.

قولُه: (ما أراه إلا صادِقًا)، قلت: ومِصداقه أيضًا ما رُوِّيناه عن عبد الله بن عَمرِو قال: قال رسُولُ الله ﷺ: ﴿لا تَركَبِ البَحرَ إلّا حاجًا أو مُعتمِرًا أو غازِيًا في سَبِيل الله، فإنَّ تَحت البَحر نارًا، وتحت النّارِ بحرًا ٩. أخرجه أبو داود (٢٠)، وفي هذا الحديث إشارةٌ إلى أنَّ راكِبهُ متعرض للآفاتِ المُهْلكة والفِتن المُغرِقة، إحداهُما وراءَ الأُخرى، وفيه: أنَّ اختِيارَ ذلكَ لِغرضِ من الأغراضِ الفانِيةِ سَفهٌ وجَهل، لأنَّ فيه تَلفَ النَّفس، وبَذلُ النَّفسِ لا يُحمَدُ إلا فيها يُقرِّبُ العَبدَ إلى الله هـ.

⁽١) البخاري (٣٢٠٧)، ومُسلم (١٦٢)، وكأنه بهذا يبردُّ على الزَّمَخْشري حيث ذكر أنّه في السَّماء الرابعة.

⁽٢) في «السنن» رقم (٢٤٨٩)، والحديث ضعيف، كما أشار إلى ذلك الحَطّابي في «معالم السنن» (٣: ٣٥٩) مع «مختصر المنذري» و «تهذيب ابن القيّم».

﴿نَمُورُ ٱلسَّمَآهِ ﴾ تَضطرِبُ وتَجِيءُ وتذهَب. وقيل: السَمَورُ: خَرُّكٌ في تَمَوُّج، وهو الشَّيء يتردَّدُ في عَرض، كالدّاغِصةِ في الرُّكبة.

[﴿ فَوَيْلُ يَوْمَهِ لِللَّمُكَذِيِنَ * الَّذِينَ هُمْ فِي خَوْضِ يَلْمَبُونَ * يَوْمَ يُدَغُونَ إِلَى نَارِجَهَنَّمَ دَعًا * هَذِهِ النَّارُ الَّتِي كُنتُد بِهَا تُكَذِبُونَ * أَفَسِحْرُ هَنَذَا أَمْ أَنتُهَ لَا بُقِيرُونَ * أَصْلَوْهَا فَأَصْبِرُواْ أَوْ لَا تَضْبِرُواْ سَوَاءً عَلَيْكُمْ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُهُ تَعْمَلُونَ ﴾ ١١-١٦]

غَلَبَ الْحَوضُ في الاندِفاعِ في الباطِلِ والكَذِب. ومنهُ قوله تعالىٰ: ﴿وَكُنَّا غَنُوضُ مَعَ ٱلْخَاْمِضِينَ﴾ [المدثر: ٤٥]، ﴿وَخُضَّتُمُ كَالَّذِي خَسَاضُوۤا ﴾ [التوبة: ٢٩] الدَّعْ: الدَّفُ العَنِيف،

قولُه: (ومارَ الشَّيء: تردَّد في عَرض (١))، الأساس: الدَّمُ يَمُور على وَجهِ الأرضِ إذا انْصَبَّ وتردَّدَ عرضاً.

الرّاغِب: الموْر: الجَرَيان السَّريع: يقال: مارَ يَمُورُ مَوْرًا، ومارَ الدَّم على وجهِه، والمَورُ: التُّرابُ المُتردِّدبه الرَّيح، والنَّاقة تَــمُور في سَيرِها، وهي مَوّارةٌ (٢).

قولُه: (كالدّاغِصة)، الأساس: سَمُن حتى كأنه داغِصَة، وهي العَظم الذي يَمُوجُ في الرُّكبَةِ الدَّاغِصَة، بالغَين المعجَمة والصّاد المُهملة.

قولُه: (غَلَبَ الحُوض في الانْدِفاعِ في الباطِلِ)، الحَوضُ في الأصل: الشُّرُوعُ في الماءِ والمُرُّورِ فيه، ومستعار في الأمُور.

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وهو مرتبط بقوله في «الكشاف»: «وهو الشيء يتردد في عرض»، فقد ورد بَدَلَه في نص «الكشاف» من (ط): «ومار الشيء تردد في عرض»، لكن ما أثبتناه في «الكشاف» هو ما ورد في الأصل الخطي منه وفي المطبوع.

⁽٢) «مفردات القرآن» ص ٧٨٣.

وذلك أنَّ خَزنة النّار يَغُلُّون أيديَهُم إلى أعناقِهم، ويجمَعُون نَواصِيَهُم إلى أقدامِهِم، ويَدفَعُونَهُم إلى النّار دَفعًا على وجُوهِهم، وزَخًا في أقفيتِهم. وقرأ زَيدُ بنُ عليّ: (يُدعَونَ) من الدُّعاء، أي يُقال لهم: هلُمُّوا إلى النّار، وادخُلُوا النّارَ ﴿ دَعًا ﴾ مَدعُوعِين، يُقالُ لهم: هذِه النّار.

﴿ أَفَسِخْرُ هَنَذَآ ﴾ يَعني كُنتُم تَقُولُونَ للوَحْيِ: هذا سِحْر، أَفسِحرٌ هذا؟ يريد: أَهَذَا المَعْنيٰ. المِصْداقُ أَيْضاً سِحْرٌ؟ ودَخَلْتِ الفَاءُ لِهَذَا المَعْنيٰ.

﴿ أُمْ أَنتُمْ لَا نُبْصِرُونَ ﴾ كما كُنتم لا تُبْصِرُونَ في الدُّنيا، يعني: أم أنتُم عُمْيٌ عنِ المُخْبَر عنه كَما كُنتم عُمْيٌ عنِ المُخْبَر عنه كَما كُنتم عُمْيًا عنِ الحَبَر، وهذا تَقرِيْعٌ وتَهَكُّم، ﴿ سَوَاءٌ ﴾ خبَرُ يَحَذُونِي، أي: سَواءٌ عَليكُم الأمْران: الصَّبرُ وعَدمُه.

فإنْ قُلت: لِمَ عَلَّل استِواءَ الصَّبرِ وعَدمِهِ بِقولِه: ﴿ إِنَّمَا يُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾؟

رُويَ عن المُصنِّف أنه قال: «الحَوضُ» في المعاني مِنَ الغالبة، فإنه يَصلُح للخَوضِ في كُلِّ شَيء، إلا أنه غَلبَ في الباطِل، ونَظِيرهُ في الأسهاءِ الغالبة: دابة، غلبتْ في ذواتِ الأربع، والقوم: في الرِّجال.

قولُه: (مَدعُوعِينَ)، الأساس: دَعُّ اليَتيم: دَفعُه بِجَفوة، ودَعدَع المكيال: حَرَّكَهُ حتى يَكْتَنز. و﴿دَغًا ﴾ على هذهِ القِراءة: حال، وعلى الأول: مفعولٌ مُطلق.

قولُه: (أهذا المِصْداقُ أيضًا سِحْرٌ؟) قيل: المِصْداقُ هو الشَّيءُ الذي يُعرَفُ به الصَّدق، والعَذاب في الآخِرَة، وغيرُ ذلكَ من أحوالِ القِيامة، ممّا يُعدُّ مِن مِصْداقِ قولِ الأنبِياءِ عليهم السَّلام.

قولُه: (ودَخَلَتِ الفاءُ لِهِذَا المَعنى)، عن بعضهم أي: تَعَقَّبَتْ للمُقدَّر، وهو: هذا سِحرٌ؟! وقلت: هذه الفاء تقتضي مَعطُوفًا عَليه، وهو مُقَدَّر دَلَّ عليه مَضمُون قوله: ﴿ هَنذِهِ ٱلنَّالُ ٱلَّتِى كُنتُه بِهَا تُكَذِّبُونَ ﴾ فدَخَلت الهَمزةُ بين الـمعْطُوفين لمزيد التَّقْرِيع والتَّهَكُّم، فإنه لـمّا قيل: قُلتُ: لأنَّ الصَّبرَ إنّها يكُون له مَزيةٌ على الجَرَع، لِنفعِهِ في العاقِبةِ بِأَن يُجازَى عليه الصّابرُ جَزاءَ الحَير، فأمّا الصَّبر عَلى العَذابِ الذي هو الجَزاءُ ولا عاقِبَة له ولا مَنفعة، فلا مَزِيةَ له على الجَزع.

[﴿إِنَّ ٱلْمُنَّقِينَ فِي جَنَّتِ وَنَعِيمٍ * فَنَكِهِينَ بِمَا مَالَنَهُمْ رَبُّهُمْ وَوَقَنَهُمْ رَبُّهُمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ * كُلُواْ وَٱشْرَبُواْ هَنِيَتَا بِمَاكُنتُمْ تَعْمَلُونَ * مُتَّكِئِينَ عَلَى شُرُيرٍ مَّصَفُوفَةٌ وَزَوَّجَنَنَهُم بِحُورٍ عِينِ ﴾ ١٧-٢٠]

﴿ هَذِهِ ٱلنَّارُ ٱلَّتِي كُنتُم يِهَا تُكَذِّبُونَ ﴾ عَقَّب بقوله: ﴿ أَفَسِحُرُ هَذَا بِعِني: هذا المِصْداقُ أيضًا سِحُرٌ ؟! أي: كُنتم تقُولُون للقرآن الذي أنذركُم هذِه النّار: هَذا سِحْر، فتقُولُون: سِحْرٌ هذا أيضًا!! فالمُشارُ إليهِ بِهذا: النّار، وذُكِر لأنه في تأويل المِصْداق، أو الحبَر مذكر وقُدَّمَ الحَبرُ لإنفوا المُعْنى بقوله: ﴿ أَمْ أَنتُمْ لا بُشِيرُونَ ﴾ أي: هذا لإفلاق الانجيصاص تتميّا للتقريع، ثُمَّ قَرَّر المعنى بقوله: ﴿ أَمْ أَنتُمْ لَا بُشِيرُونَ ﴾ أي: هذا أيضًا لا تُبصِرُون، كما كُنتم لا تُبصِرُون ما يَدلُّ على هذا، وقلتم: ﴿ إِنَّمَا شُكِرَتَ أَبْصَارُنَا ﴾ أي: بَلْ أَنتُم عُمْيٌ عن المُخبَر عنه، وهذا تَقْريعٌ وتَهكُم.

وفي «التَّفْسِير الكَبِير»: هَل لأمرنا شَكّ، أم هَل في بَصَرِكُم خلل، أي: لا واحِدَ مِنهُما ثابتٌ، فجعلها مُعادَلة^(٢).

وقال صاحِبُ «الكَشفِ»: ﴿ أَفَسِحُرُ هَنَدَآ ﴾، كَلامٌ تامٌّ مِن مُبتدأ وخبر، ثُمَّ قال: ﴿ أَمْ آنشُرَ ﴾، أي: بَل أنتمُ ﴿ لَا نُبْصِرُونَ ﴾ (٣).

قولُه: (لأنَّ الصَّبرَ)، أي: إنَّمـا عَلَّل استِواء الصَّبر وعَدمِه بِقولِه: ﴿إِنَّمَا تَجْزَوْنَ مَا كُنُتُهُ

⁽١) من قوله: «كما كنتم» إلى هنا ساقط من نسخة (ح).

⁽٢) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٨: ٢١٢).

⁽٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٢٨٤).

﴿ فِ جَنَّنَ وَنَعِيمِ ﴾ فِي أَيَّةِ جَنَاتٍ وأَيِّ نعِيمِ !! بِمَعنىٰ الكَمَالِ فِي الصَّفة. أو في جَناتٍ ونعِيمٍ خصُوصَةٍ بِالـمُتَّقِين، خُلِقتْ لهم خاصَّةً. وقرئ: ﴿ فَنَكِمِهِينَ ﴾ و(فكِهِينَ) و(فاكِهون)؛ مَن نَصبه حالًا جَعل الظَّرف مُستَقِرَّا، ومنْ رَفعهُ خبَرًّا جَعلَ الظَّرفَ لغوًا، أي: مُتَلذَّذينَ ﴿ بِمَآءَ النَّهُمُ رَبُّمُ ﴾.

فإنْ قُلتَ: عَلامَ عَطفَ قولَه: ﴿وَوَقَـٰهُمَّ رَبُّهُمْ ﴾؟

قُلتُ: على قوله: ﴿فِ جَنَّتِ ﴾، أو على ﴿ اَلنَّهُمْ رَبُّمُ ﴾ على أَنْ تُجعَل (ما) مَصْدَريةً ؟ والمعنى: فاكِهينَ بِإيتائِهم رَبُّهم ووقايَتِهم عَذابَ الجَحِيم. ويَجوزُ أَن تَكُونَ الواوُ للحالِ و «قد» بَعدها مُضمَرة. يُقال لهم: ﴿ كُلُواْ وَاشْرَبُوا ﴾ أَكُلّا وَشُربًا ﴿ هَنِيتًا ﴾ أو طَعامًا وشَرابًا هنيئًا، وهو الذي لا تَنغِيصَ فيه.

تَعْمَلُونَ ﴾ لأنَّ قوله: ﴿فَأَصْبُرُقَأَ أَوْلَا تَصْبِرُواْ سَوَآهُ عَلَيْكُمْ ﴾ دَلَّ على تَناهِي العذاب، وأنه بَلغ إلى أنَّ الصَّبرَ والجَزعَ لا يَنفعانِ البَّقة. كقوله تعالى: ﴿سَوَآهُ عَلَيْهِمْ ءَأَنذُرْتَهُمْ أَمْ لَمُ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة: ٦] فإنه دَلَّ على تَصويمِهم على الكُفر، وعَدم ارعِواثِهم.

قولُه: (جَعَل الظَّرفَ مُستقِرًا)، يعني: ﴿فِي جَنَّنْتِ﴾ خبر لـ﴿إِنَّ ﴾، و﴿ فَنَكِمِهِينَ ﴾ حالٌ من ضمِيرِ الاستقرار، إذا قُرِئَ مَنصُوبًا، وإذا قُرِئ مَرفُوعًا كان هو الحَبَر، و﴿ فِي جَنَّنْتِ ﴾ مُتعلَقٌ بِه، فالظرفُ لغو.

قولُه: (على أن تُجعَل «ما» مصدريَّة)، أي: إذا عطف ﴿وَوَقَـنهُمْ ﴾ على ﴿ اَلَـنهُمْ ﴾ لا يجُوز أن تكونَ «ما» مَوصُولَة، لفُقدان العائِد من الجملةِ المعطوفَة، إذِ التَّقديرُ: فاكِهِينَ بالذي آتاهُم اللهُ إياه، وبالذي وقاهُم رَبُّم عذابَ الجَحِيم، وليس في الجُملةِ الثَّانيةِ عائِدٌ إلى الموصُول؛ لأنَّ «وقاهُم» أخذَ كِلا مَفعُولَيه، بِخلافِ ﴿ اَلنَهُمْ ﴾.

ويَجُوزُ أَن يَكُونَ مِثْلُهُ فِي قُولِهِ:

هنِيشًا مَرِيثًا غيرَ داء مخامِر لِعَزَّةَ مِن أعراضِنا ما اسْتحَلَّتِ

أعني: صَفة استُعمِلت استِعمالَ المصدر القائِم مَقامَ الفِعل، مُرتفِعًا بِه ما استحَلتْ كما يُرتَفعُ بِالفِعْل، كأنه فِيْل: هنأ عَزة المُستَحَلُّ مِن أعراضِنا، وكذلكَ مَعنى ﴿هَنِيتَ أَ﴾ كما يُرتَفعُ بِالفِعْل، كأنه فِيْل: هنأكُم الأكلُ والشَّرب. أو هنأكُم ما كُنتم تعملون؛ أي: جَزاءُ ما كُنتم تعملُون. والباءُ مَزيدةٌ كما في ﴿كُوا وَالشَّرِبِ وَهِن الرعد: ٣٤] والباء مُتعلَّقة بِـ ﴿ كُلُوا وَاشْرَبُوا ﴾ إذا جعلت الفاعِلَ الأكلَ والشُّرب. وقرئ: (بِعِيسٍ عِيْن).

قولُه: (وَيَجُوزُ أَن يَكُونَ مثلَه)، أي: لا يكونُ ﴿ هَنِيتَ كُا ﴾ صفة مَصدَرِ تَحَدُوف، بل يكون من المصادِر التِي حُذِف عامِلُها، وأقِيمت مَقامَه، وفاعِله الأكل، أو ﴿ يِمَا كُنتُر ﴾، على أنَّ الباءَ زائِدةٌ كما في البيت، لأنَّ «ما استحلَّت» فاعِل «هنيثًا مَرِيتًا»، والهنيءُ والمَريءُ صِفتان من هنُوَّ الطَّعام ومَرُوْ، إذا كان سائِغًا لا تَنغُصِ فيه.

وقال أبو البَقاء في قوله تعالى: ﴿فَكُلُوهُ هَنِيتَامَّرِيتَا﴾ [النساء: ٤]: مَصدَرٌ جاء على «فَعِيلٍ»، وهو نَعتُ لمصدرِ تَحَذُوف، أي: أكلًا هنيئًا، وقبل: هو مَصدرٌ في مَوضِعِ الحالِ من الهاءِ في ﴿فَكُلُوهُ ﴾، أي: مُهَنأً(١).

قولُه: (والباء مُتعَلِّقة بـ ﴿ كُلُوا وَاشْرَبُوا ﴾)، أي: هَنـاكُم الأكل والشُّـربِ بِسَـببِ عَملكُم.

قولُه: (وقُرئ: «بِعِيس عِين»)، قال ابنُ جِنّي: وهي قراءةُ عبد اللّهِ وإبراهيم، المرأة العَيْساء: البَيضاء، ومثله: جَمَلٌ أعيس، وناقةٌ عَيساء (٢).

⁽١) "إملاء ما من به الرحمن» (١: ١٦٧).

⁽٢) (المحتسب) (٢: ٢٩٠).

[﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُواْ وَالْبَعَنْهُمْ ذُرِيَنَهُمْ بِإِيمَنِ ٱلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِيَّنَهُمْ وَمَاۤ اَلْنَنَهُم مِنْ عَمَلِهِم فِن شَقُوْ كُلُّ أَمْرِي عِاكَسَبَ رَهِينُ * وَأَمَدَ دْنَهُم بِفَكِهَةِ وَلَحْرِ مِثَا يَشْنَهُونَ * يَنَنْزَعُونَ فِيهَا كَأْسًا لَا لَغُوُّ فِهَا وَلَا تَأْشِيرٌ * وَيَعْلُوفُ عَلَيْهِمْ غِلْمَانٌ لَهُمْ كَأَنَّهُمْ لُوْلُؤُ مَكْنُونٌ ﴾ ٢١-٢٤]

﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ مَعطُوفٌ عَلى «حُورٍ عِينٍ» أي: قرَنَّاهُم بالحُورِ وبالذين آمَنُوا، أيْ: بالرُّفقاء والجُلساء مِنهم، كقوله تعالى: ﴿ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّنَقَدَبِلِينَ ﴾ [الحجر: ٤٧] فيتمتعُون تارة بِمُلاعَبةِ الحُور، وتارة بمُؤانَسةِ الإخوانِ المُؤمِنين.

(وأَتَبَعناهم ذُرِّياتهم) قال رسُولَ الله ﷺ: "إِنَّ اللهَ يَرفعُ ذُرِّيَة المُؤمِنَ في دَرجتِهِ وإِن كَانُوا دُونهُ لِتَقرَّ بِهِم عَينُه" ثُمَّ تَلا هذهِ الآية. فيَجمَعُ الله لهم أنواعَ السُّرورِ بِسَعادتِهم في أنفُسِهِم، ومُزاوجَة الحُورِ العِين، ويمؤانَسةِ الإخوانِ المُؤمِنين، وباجتِهاعِ أولادهم ونسلهُم بِهم. ثُمَّ قال: ﴿ بِإِيمَنِ ٱلْمَقْنَا بِهِمْ دُرِّيتَهُمْ ﴾ أي: بِسَببِ إيهانِ عَظِيم رَفيعِ المَحَلُ - وهو إيهانُ الآباءِ - ألحقنا بِدرَجاتِهم ذُرِّيتَهم وإنْ كانوا لا يَستأهِلُونَها، تفضُّلًا عليهم وعلى آبائِهم، لِنتُمَّ سُرُورَهُم، ونُكمِلَ نَعيمَهُم.

فإنْ قُلت: ما مَعنىٰ تَنكِير الإيهانِ؟

قُلت: مَعناه: الدَّلالةُ على أنه إيهانٌ خاصٌ عَظِيمُ المنزِلَة.....

قولُه: (بسّبب إيمانٍ عَظِيمٍ رَفِيعِ المحلِّ - وهو إيهانُ الآباء - ألحقْنا بِدرجاتِهم)، رُوِّينا في "مُسند الإمام أحمد بن حَسبلِ " عن عليَّ رضي الله عنه عن خديجَة رضي الله عنها عن رَسولِ الله ﷺ، قال: "إنَّ الْمُؤمِنينَ وأولادَهمِ في الجَنَّة، وإنَّ الْمُشرِكينَ وأولادَهُم في النّار "، ثُمَّ قرأ رسولُ الله ﷺ الآية (١).

قولُه: (الدَّلالةُ على أنه إيمان خاصٌ عَظيمُ المنزِلة)، تَكرِيرٌ لما عُلِمَ من قولِه: «عَظِيمُ

⁽١) «مسند الإمام أحمد» (١٣١) وهو ضعيف.

ويَجوزُ أَن يُراد: إيهانُ الذُّريَّة الدَّانِي المَحَل، كأنه قال: بِشَيءٍ مِنْ الإِيهانِ لا يُوهِّلهُم لِيَهم.

وقرِئ: (وأتبَعَتُهُم ذُرِّيَّتُهم)، ﴿وَٱنَّبَعَنَهُمْ ذُرِيَّتُهُم﴾، و(ذُريّاتُهم)، وقرئ: (ذِرِّيّاتهم) بِكَسرِ الذّال. ووجهٌ آخَر، وهو أن يكونَ ﴿وَالّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ مُبْتَداً، خَبرُه: ﴿بِإِينَنِ ٱلْحَقّنَا بِهِمْ ذُرِيَنَهُمْ ﴾، وما بَينهُما اعتِراض.

المَحل» هذا المعنى، فيكُون السُّؤال مُستَدركًا، لعله سألَ لِيُجِيبَ بها يَعْلم منه، هَذا مع شَيءٍ آخر، وهو أنَّ التَّنكير يَحتمِلُ التَّقلِيل أيضًا نحوه مَرَّ في أولِ البَقرة. «هَل لهذهِ الفَواتِحِ مَحَلٌّ مِن الإعراب، بعدَ ما عُلِم إعرابها من وجهٍ»؟ فأجاب بِمثل هذا الجَواب(١).

قولُه: (بشيْء من الإيمان)، والتنكير حينثذ للتَّقلِيل والتَّحقِير، فوزانُ اعتبارِ التَّنكيرِ في «إيمانِ» هاهُنا بسبب الاحتمالين وِزانُ الحاجبينِ في قول الشاعر(٢):

لـ حَاجِبٌ فِي كُـلِّ أَمْرٍ يَـشينُهُ وَلَيسَ له عن طالِبِ العُرفِ حَاجِبُ

قولُه: («واتْبَعَنْهُم ذُرِّيَّتُهم»، ﴿وَانَّبَعَنْهُمْ ذُرِّيَّنُهُم ﴾)، «واتْبَعناهم» بقَطع الألفِ وإسكانِ التّاء والف بعدَ النَّون: أبو عَمْرو، والباقون: بالوَصْل وفتح التّاء والعَيْن بالتَّوحيد، وفَتح التّاء والعَين بالتَّوحيد، وفَتح التّاء والعَين وتاء ساكِنة بَعدَ العَين. وقَرأ أبو عَمرو وابنُ عامِر: «ذُرِيّاتهم بإيانِ» الجمع، وضَمَّ ابنُ عامِر النّاء، وكسَرها أبو عَمرو، والباقُون: بالتَّوحيد وفَتح التّاء (٣).

قُولُه: (ووجة آخر، وهو: أن يَكُونَ ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ مبتدأ، خَبرُه: ﴿ بِإِيمَنِ ٱلْمُقِّنَا بِهِمْ ﴾)

⁽١) انظر «الكشاف» (٢: ٤٢).

⁽٢) البيت لمروان بن أبي حَفْصة المعروف بـ «ابن أبي السمَّط». انظر: «الإيضاح علوم البلاغة» للقزويني، ص ٢٩، و «مفتاح العلوم» ص ٨٣، ولم أجده في «ديوانه» المطبوع باسم: «شعر مروان بن أبي حفصة»، فلعل جامع «الديوان» لم يهتدِ لهذا البيت.

⁽٣) انظر: «التيسير في القراءات السَّبع» ص١٣١، وفيه: «رفع التاء» بدل «فتح التاء».

﴿وَمَآأَلَنَتَهُم﴾ وما نَقصناهُم. يَعني: وفَّرنا عَليهِم جِيعَ ما ذَكرنا مِنَ الثَّوابِ والتَفَضُّل، وما نَقصناهُم مِنْ ثَوابِ عمَلِهم مِن شَيء. وقيل مَعناه: وما نَقصناهُم مِنْ ثُوابِيم، إنَّها ألحقناهُمْ

وهُو عَطفٌ على قَولِه: ﴿ وَاللَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ ، معطوفٌ على (حُورٍ عِين) » والتَّقدِير: والذِين آمنوا ألحقنا بِهِم ذُريَّتهم بسبب إيهانهم. وقال أبو البقاء: ﴿ لَلْحَقّنَا بِهِم ﴾ وهو الخَبر، ويَجوز أن يكُون في موضع نصب على تَقدِير: وأكرَمنا الذينَ (١). وكذا عن صاحِبِ «الكَشف»، وقال: هذا على شَرِيطَةِ التَّفسِيرِ لَكِن لا يُضْمرُ المُفسِّر فعلاً يتعدَّى بالجاز، وَقَدَّر سِيبوَيه في قولهم: أزيدًا مَردَتَ بِه؟ أَجُزتَ زيدًا؟ والباء في ﴿ بِإِيمَنِ ﴾ حال، إمّا مِن الفاعِل أوالمفعُول أو مِنهُما جَمِيعًا (٢).

وقُلت: على أن يكون ﴿ ٱلَذِينَ مَامَنُوا ﴾ مَرفُوعًا على الابتداء، تكونُ الآياتُ بأسرِها مَعطُوفةً على جُملة: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَقِينَ فِي جَنَّتِ ﴾، ويكُون هؤُلاء غيرُ الْمَتقِين من عوامٌ المُؤمنين، ومَل يَتَّصِلُ بِهِم ليَشمَل طوائِف المُؤمِنينَ أَجمَعِين، وعَلى تَقْدِير النَّصْب يُحتَمل أن يكونُوا أُولئِك، كرِّر ليُناط به أمرٌ آخر وهو إلحاق ذُرِّياتِهم إلى دَرجاتِهم، كرامَةً لهم لِتَقرَّ بِه أعينُهم، وتكون صِلَةُ المَوصُول عِلَّة للإلحاق.

قولُه: (﴿ وَمَا ٓ اَلۡتَنَهُم ﴾)، ابن كثير: بكسر اللام، والباقون: بفتحِها (٣)، قال الزَّجّاج: «ما ألتناهُم»: ما نَقَصْناهم، يقال: ألته يألِتُه أَلْتاً، ويُقال: لاتَهُ يَليتُهُ لَيْتًا: نقصَهُ وصَرَفهُ عن الشَّيءِ (١٠).

⁽١) «إملاء ما منّ به الرحن» ص ٢٤٦.

⁽٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٢٨٥).

⁽٣) انظر: «التيسير في القراءات السَّبع» للداني ص ٢٠٣.

⁽٤) «معاني القرآن» (٥: ٣٩).

يهِم على سَبِيْل التَفضُّل. قُرِئ: ﴿ أَلَنَتَهُم ﴾ وهو مِن بابين: من: أَلَتَ يألِتُ، ومِن: أَلاتَ يُلِيت، كأمات يُميت. و(آلتناهُمْ)، مِن: آلَتَ يُؤلِتُ، كآمَن يُؤمِن. و(لِتناهُمْ)، مِن: لاتَ يَلِيت، كأمات يُمين مِن: وَلتَ يَلِت. ومَعناهُنَّ واحد.

﴿ كُلُّ أَمْرِيمٍ عِمَاكُسَبَ رَهِينٌ ﴾ أي: مَرهُون، كأنَّ نَفسَ العَبدِ رَهْنٌ عِند الله بالعمَلِ الصّالحِ الذي هُو مُطالَبٌ بِه، كَما يَرهَنُ الرَّجُل عَبدَه بِدين عَليه، فإنْ عَمِلَ صالحاً فَكُها وخَلَّصَها، وإلّا أوبَقها.

وقال ابنُ جِنِي: قَرأ الأعرَج: «آلتناهُم» على: أفعلناهُم، وقرأ عبدُ الله وأبيُّ: «وما لِنْناهم»، وابن عبّاس كان يقول: و«ألتناهم»: نَقَصناهُم، يقال: ألتَهُ يألِتُه أَلْتاً (١)، ويقال: لاتَه يَليتُه لَيتاً، وآلَتَهُ يُؤلِتُه إيلاتًا ، كلّهنَّ بمعنى نَقَصَهُ، ويُقال أيضًا: وَلتَهُ يَلِتُه وَلْتاً، وقالوا: وَلَـتَه يَلِتُه: إذا صَرَفَهُ عن شيء يريدُه، وقالوا: ألتَه يألتُه باليمين: إذا غَلَّظ عليه بها، وآلتَهُ يُؤلِتُه: إذا قلَّدهُ إياها (٢).

قُولُه: (فَإِنْ عَمِلَ صَالِمَتُنَاهُ عَنْ مُسْلِمُ وَخَلَّصَهَا وَإِلَّا أَوْبِقَهَا)، ونَظِيرُه مَا رُوِّينَاهُ عَنْ مُسْلِمُ وَالتَّرْمِذَيِّ (٣) عِنْ أَبِي مَالِكِ الأَشْعَرِيّ: ﴿كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو؛ فَبَائعٌ نَفْسَهُ فَمُعْتِقُهُا أَوْ مُوبِقُهُا ﴾ ﴿٤).

وفي «مسند أحمد بن حَنْبل» عن جابرِ أنَّ النَّبي ﷺ: قال لكَعْب بنُ عُجْرة: «إنه لا يَدْخُلُ الجُنَّـةَ كُمُّ نبتَ من سُحت، النَّارُ أولى بِه، يا كَعْبُ بنَ عُجرة، النَّاس غاديان؛ فَمُبتاعٌ نَفْسَهُ فَمُعِتَقُها، ويائعٌ نفسَهُ فمُوبِقُها» (٥).

الرَّهن: ما يُوضعُ وثيقةً للدَّيْن، والرِّهانُ مثله، وقد يُستعملُ الثاني فيها فيه الإخطار، وأصلُهما مصدران، يُقال رَهنتُ رَهناً، وراهَنتُه رِهانًا، فهو رَهينٌ ومَرهون.

⁽١) من قوله: ﴿ويقال: ألاته ﴾ إلى هنا ساقط من (ط).

⁽۲) «المحتسب» (۲: ۲۹۰).

⁽٣) مسلم (٢٢٣)، والترمذي (٣٥١٧) وقال: هذا حديثٌ صحيح.

⁽٤) «مسند الإمام أحمد» (٣: ٣٢١).

⁽٥) من قوله: «وفي مسند أحمد» إلى هنا، ساقط من (ط).

﴿وَأَمَّدُنَّكُمْ ﴾ وزِدناهُم في وَقتٍ بعدَ وقت.

﴿ يَلْنَزَعُونَ ﴾ يَتعاطَوْن ويَتعاوَرُون، هُم وَجُلساؤُهُم مِن أقرِبائِهم وإخوانِهم، ﴿ كُأْمًا ﴾ : خَرَا، ﴿ لا لَغَوَ فيها ﴾ : في شُرْبِها، ﴿ ولا تأثيم ﴾ أي : لا يَتكَلَّمُون في أثناء الشُّرب بِسَقَطِ الحَدِيث، وما لا طائِلَ تَحتَه، كفِعلِ المُتنادِمينَ في الدُّنيا على الشَّراب، في سَفَهِهِم وعَربدتهِم، ولا يَفعَلونَ ما يُؤثَم به فاعِلُه، أي : يُنسَب إلى الإثم لو فَعَله في دارِ التكليف من الكَذِبِ والشَّتم والفَواحِش، وإنها يَتكلَّمون بِالحِكم والكلام الحَسَنِ مُتَلدِّذينَ ...

فإن قُلت: كيف اتِّصال ﴿ كُلُّ أَمْرِي عِاكَسَبَ رَحِينٌ ﴾ بما قَبلَه؟

قُلت: هو مُتَّصلٌ به على وجهِ التَّتميم، إن فُسَرَتِ الآياتُ من فَوله: ﴿ إِنَّ الْمُنَقِينَ ﴾ يجُملِتها باتَّصالِ الثَّوابِ والجزَاءِ إليهِم تَفضُّلاً، فإنه له قيا: «وفَرنا عليهم جميع ما ذكرنا من الثَّواب، وما نقصناهُم من ثوابِ عَملِهم من شَيء "، كما قال؛ عُلِم أَنهم فَكُوا رِقابَهم عمّا كانت مرهُونة به من الكَسْب، فقيل: ﴿ كُلُّ أَمْرِي عِاكَسَبَ رَهِينٌ ﴾ أي: حالهم كَيْتَ وكيْت، وغيرهم غير مفكُوكِ بِما كَسبَت، ونَحوه قوله تعالى: ﴿ كُلُّ نَنْسٍ بِمَاكَمَتَ رَهِنَةً * إِلّا أَنْحَنَ الْمِينِ ﴾، أو يُقال: هو استئناف، فإنه لَمّا قِيل: ما نقصناهُم من ثوابِهم شيئًا تُعطيه الأبناء حتّى يَلحقوا بِهم على سبيلِ التّفضُّل، قيل: لِم كان الإلحاقُ تفَضُّلاً؟ فقيل: لأنّ كُلَّ امرِئِ بها كَسَب رَهِين، وهؤلاء لم يكن هَم عملٌ يَلحقُوا بِهم بسبِيه، فأُلحِقُوا بِهم تَفضُّلاً.

أو يُقال: إنه لما قيل: ﴿ إِيكِن لَلْقَنَا بِهِم ذُرِيَّنَهُمْ ﴾ ، يَعني بسَبِبِ إِيهان الآباءِ أَلْحَقنا بِهِم (١) الذُّرِيَاتِ كرامةً للآباء لا لِشيء آخر، ودَلَّ على الاختصاص تقديم ﴿ إِينَن ﴾ على ﴿ لَلْقَنَا ﴾ ، الذُّرياتِ كرامةً للآباء لا لِشيء آخر، ودَلَّ على الاختصاص تقديم ﴿ إِينَن وهَولاء لَم يَكُن قيل: لأن كُلَّ امرِئ بِيا كسب رَهِين، وهَولاء لَم يَكُن لم اختص الإلحاقُ بِإِيهان الآباء؟ قيل: لأن كُلَّ امرِئ بِيا كسب رَهِين، وهَولاء لَم يَكُن لم يَكُن سَبِبُ الفَكَ إلا ذلك التَّفَضُّل لا يُفارِق الوجوه.

⁽١) من قوله: « ذرياتهم» إلى هنا، ساقط من نسخة (ح).

بِذلك، لأنَّ عُقُولَهُم ثابِتةٌ غَيرُ زائلة، وهم حُكَماءُ عُلَماء. وقُرئ: ﴿لَا لَغُوُّ فِهَا وَلَا تَأْثِيرٌ ﴾.

﴿ غِلْمَانُ لَهُمْ ﴾ أي: مَملوكُون لهم مَخصوصُونَ بِهِم، ﴿ مَّكُنُونٌ ﴾ في الصَّدَف، لأنه رَطْبًا أحسَن وأصفَى . أو مَخزونٌ لأنه لا يُخزنُ إلا الشَّمِينُ الغالي القيمة. وقيل لِقَتادَة: هذا الخادِمُ فكيفَ المَخدوم؟ فقال: قال رَسولُ الله ﷺ: «والذي نفيي بِيرِه إن فَضلَ المَخدُومِ على الخادِم كَفضلِ القَمرِ لَيلةَ البَدرِ على سائِرِ الكواكِبِ »، وعَنه عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «إن أدنى أهلِ الجنّةِ مَنْزِلةً مَن يُنادي الخادِمَ منْ خَدّامه فَيُجيبُه ألفٌ بِبابِه: لبَّيكَ لبَّيكَ لبَّيك .

[﴿ وَأَفْلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضِ يَسَلَمَلُونَ * قَالُوٓا إِنَّا كُنَا فَيْلَ فِي آهْلِنَا مُشْفِقِينَ * فَمَنَ اللهُ عَلَيْنَا وَوَقَىنَا عَذَابَ ٱلشَّمُومِ * إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ, هُوَ ٱلبَرُّ ٱلرَّحِيمُ ﴾ ٢٥-٢٨]

قُولُه: (﴿ لَا لَغُو ۗ فِبَهَا ﴾)، كلُّهم سوى ابنِ كَثير وابنِ عامر (١).

قولُه: (النه رَطْبًا أحسَنُ وأصفَى)، "رَطْبًا" حالٌ منَ الظّمرِ في "أحسن"، قال صاحِبُ "اللّباب"؛ في قولِه: هَذا بُسراً أطيَبُ منْه رُطَبًا، الأصَحّ أنّ العامِل في "بسراً": "أطيب"، وعَملُه في الأول عمَلُ الفِعل الصَّرِيح، ولهذا تقدَّمه، وفي الثاني عَملُ المَعنى، وقال في تفسيره: "بسراً": حالٌ مِن الفاعِل المُستكن في "أطيب"، واسمُ التَّفضِيل يَعملُ في الضَّميرِ المُستكنِ فيه عمل الفَّميرِ المُجرور عمل الفِعلِ من غيرِ خلاف، فكذا يَعملُ فيا هو حالٌ عنه، "ورُطبًا" حالٌ من الضَّميرِ المَجرور المُتَصل بِ مِن"، وإنها عمل فيه "أفعل" باعتبار أنه تضمّن الزّيادة، فلذا جيءَ بِ «مِن"، فليس هذا كعملِ فِعلِه، لأنّ فِعلَه لا يُعدَّى بِ "مِن"، وإنّا هُو كعَملِ المعنى في الظّرفِ (٢).

⁽١) أي كلهم هكذا بالرفع مع التنوين، سوى من ذكر، فقد جعلوها بالفتح بلا تنوين، انظر: «إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر» للدمياطي ص٧١٤.

⁽٢) لينظر في هذه المسألة رسالة السيوطي: «تحفة النجبًا في قولهم: هذا بسراً أطيب منه رطبا» المطبوع في نهاية «الأشباه والنظائر» في النحو (٤: ٢٥٢-٦٦٢).

﴿يَسَآ لَمُونَ ﴾ يَتَحادَثُونَ وَيَسأَلُ بَعضُهم بَعضًا عن أحواله وأعمالِه، وما استَوْجبَ بِهِ نَيل ما عِندَ الله، ﴿مُشْفِقِينَ ﴾ أرقاء القُلوبِ من خَشيةِ الله. وقُرِئ: (ووَقَانا) بالتَّشديدِ.

﴿عَذَابَ ٱلسَّمُومِ ﴾: عَذَابَ النَّارِ ووَهجَها ولَفحَها. والسَّمُوم: الرِّيحَ الحَارَةُ اللَّي تَدخُل المَسامِّ. فَسُمِّيَت بِها نَارُ جَهنَّم لأنها بِهذه الصّفة، ﴿مِن قَبْلُ مِن قَبْلِ لِقَاءِ الله تعالىٰ والمصير إليه، يَعنُونَ في الدُّنيا، ﴿نَدَّعُوهُ ﴾: نَعبدُه ونَسَالُه الوقايَة، ﴿إِنَّهُ مُو اللَّهُ اللهِ اللهُ وإذَا سُئِلَ أَجاب. وقُرِئ: ﴿أَنَهُ ﴾ بالفَتْح، بمعنىٰ: لآنه.

[﴿ فَذَكِيِّرْ فَمَا آنَتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنِ وَلَا يَعْنُونِ ﴾ ٢٩]

﴿ فَذَكِيّرَ ﴾ فاثبُت على تَذكِير النّاس وموعِظتِهم، ولا يُشَبِّطَنّكَ قَولُهُم: كاهِنٌ أو مَجنُون، ولا يُشَبِّطَنّكَ قَولُهُم: كاهِنٌ أو مَجنُون، ولا تُبالِ بِه فإنه قَولٌ باطِلٌ مُتناقِض؛ لأنّ الكاهِنَ يَحتاجُ في كَهانَتِه إلىٰ فطنة ودِقَّةِ نظر، والمَجنون مُغَطّى على عَقلِه. وما أنتَ بِحمدِ الله وإنعامِه عليكَ بِصدقِ النّبُوة ورَجاحةِ العَقلِ أَحَدُ هذين.

قولُه: (وقُرِئ: «أنه» بالفتح)، نافع والكسائي(١).

قوله: (وما أنت بحمد الله) أشار به إلى أنّ «نعمةَ ربّك» حالٌ مُقدَّم على عاملِها، وهو «كاهنٌ أو مجنونٌ»، والباءُ الزائدةُ لا تمنعُ من العمل، والحالُ معمولُ العامِل المنفيّ، كذا صرّح في سُورة النّون. المعنى: ما أنت بكاهن كاذب منعماً عليك، بل أنت بحمد الله نبيٌّ صادِقٌ مُنْعماً عليك، ولا أنت بمَجنونِ مُنعماً عليك، بل أنت لحصافة العقل والشّهامة بمكان.

فإنك إذا قلت: الفِعل المَنفيُّ مُقيَّدٌ بقيدِ مُخصوصِ لَزِمَ منه إثباتُ فعلِ مُضادٌّ له، مُقيَّداً بذلك القَيْد، نحو قوله:

⁽١) في «التيسير» للداني ص١٣١: نافع والكسائي: «أنه هو البر» بفتح الهمزة، والباقون: بكسرها.

[﴿ أَمْ يَهُولُونَ شَاعِرٌ نَلْرَيْصُ بِهِ وَيْبَ ٱلْمَنُونِ * قُلْ تَرَبَّصُواْ فَإِنِي مَعَكُمْ مِنَ الْمُتَرَبِّضِينَ * أَمْ مَا عُونَ * أَمْ يَقُولُونَ نَقَوْلُونَ نَقَوْلُونَ فَقَوْلُونَ * فَلْمَا أَوْلُهِ مَا عُونَ * فَلْمَا أَوْلُهِ مَعْمُ مِنَا أَمُومُ وَمَ الْمَعْمَ بَهَذَا أَمَا مُعْمَ الْمَعْمَ وَمَ الْمَعْمَ وَمُ الْمَعْمَ وَمُ الْمَعْمَ وَمَ الْمُعْمَ وَمُ الْمَعْمَ وَمُ الْمَعْمَ وَمُ الْمُعْمَ وَمُ الْمَعْمَ وَمُ الْمَعْمَ وَمُ الْمَعْمَ وَمُ الْمُعْمَ وَمُ الْمُونَ عُلُونَ وَمُ الْمُعْمِومِ مُعْمَودُونَ وَهُمُ الْمُعْمَ وَمُ الْمُعْمَ وَمُ الْمُعْمَ وَمُ الْمُعْمِومُ وَمُ الْمُعْمَ وَمُ الْمُعْمَ وَمُ الْمُعْمَ وَمُ الْمُعْمِومُ وَمُ الْمُعْمَ وَمُ الْمُعْمَ وَمُ الْمُعْمَ وَمُ الْمُعْمِومُ وَمُ الْمُعْمِومُ وَمُ الْمُعْمَ وَمُ الْمُعْمَ الْمُعْمَ وَمُ الْمُعْمِومُ وَمُ الْمُعْمِومُ وَمُ الْمُعْمِومُ وَالْمُومُ الْمُعْمِومُ وَمُ الْمُعْمِومُ وَمُ الْمُعْمُ وَمُ الْمُعْمُ وَمُ الْمُعْمِومُ وَالْمُعُومُ وَالْمُومُ الْمُعْمُ وَمُ الْمُعْمُ وَالْمُومُ الْمُعْمُ ولَامُومُ وَالْمُومُ وَال

وَقُرِئَ: (تُتَرَبَّصُ به رَيبُ المنون) علىٰ البِناء للمفعول. ورَيبُ المنون: ما يُقلِق النُّفُوسَ

على لاجب لا يُهتَدى بِمناره (١)

على أحد وَجهيه (٢) وهو أن يكون هناك مَنار، لكن لا يَهتدي به، بل يَضِلُّ لسببه لعَمَهِه.

ويُمكن أن يكون ﴿ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ ﴾ قَسَماً اعترضت بين اسم «ما» وخبره، ونَظيره في الإقسامِ بالنَّعمة قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَا ٓ أَنْمَمْتَ عَلَى ٓ ﴾ [القصص: ١٧]. أي: أقسم بإنعامك عليّ بالمغفرة (٣).

قولُه: (ورَيبُ المَنون: ما يُقلق النُّفوسَ) إلى آخره، فيه أنّ «المَنونِ» بمعنى الدَّهر،

إذا سافَه العَود النُّباطيُّ جَرْجوا

وهو لامرئ القيس، والبيت في دديوانه، ص ٦٤.

(۲) والوجهان هما: أن لا يكون ثمة منارٌ ولا اهتداء، وهذا المراد، والوجه الثاني ما ذكره المصنف،
 واقتصر القزويني في «الإيضاح» ص ١٧٦على الوجه الثاني فقال: أي لا مَنار ولا اهتداء.

والوجه الذي ذكره المصنّف غيرُ مراد، وهذا ما بيّنه النُّقّاد، فقال ابن الأثير في «المثل السائر» (٢: ٦٢) أي: أنَّ له مَناراً إلا أنه لا يهتدي به، وليس المُرادَ ذلك، بل المراد: أنه لا منار له يهتدي به.

(٣) من قوله: «قوله: وما أنت بحمد الله» إلى هنا ساقط من (ح) و(ف)، وأثبته من (ط).

⁽١) وتمام البيت:

ويَشخصُ بها من حوادثِ الدّهر. قال:

أمِنَ السَمَنُونِ ورَيبِه تَشَوَجُّعُ

وقيل: المَنُون: المَوت، وهو في الأصل فَعول؛ مِن مَنَّهُ: إذا قَطَعَهُ؛ لأنَّ المَوتَ قَطوعٌ؛

قال الواحِدِيِّ: يَتَنَظِرُ بِه حَدَثان المَوتِ وحَوادِثَ الدَّهر، الـمَنُون يكون بمَعنى الدَّهر ويِمعنَى المنسَّة (١).

قوله: (ويشخصُ بها). يُقالُ للرَّجل إذا وَرَدَ عليه أمرٌ أقلقه: شَخَصَ به (٢).

قولُه: (أمن المنون) وتمامه:

والدُّهرُ لَيس بمُعْتبِ مَنْ يَجْزَعُ

بِمُعتب: بمرضيٌّ (٣)، الأساس: استَعتَبه: استَرضاه، وفي مَعناه قَول القائل (٤):

عَن الدَّهْرِ فاصفَح إنه غَيرُ مُعتِب وفي غَيْر مَنْ قَدْ وَارتِ الأرْضُ فاطْمَعِ

قولُه: (وقيل: المَنُون: المَوتُ)، الرّاغب: رابَني كذا وأرابَني، فالرَّيب أن يَتَوهَم بالشَّيءِ أمرًا ما، فينكَشِف عمّا يَتوهَم، ولهذا قال تعالى: ﴿لَارَبْ فِيهِ البَقرة: ٢] والإرابة أن: يتوهَم فِيه أمرًا فلا ينكَشِفُ عمّا يَتوهَمه، قال تعالى: ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَبِّ مِمّا نَزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ أَمرًا فلا ينكَشِفُ عمّا يَتوهَمه، قال تعالى: ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَبِّ مِمّا نَزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِن يَشْكِيهِ ﴾ [البقرة: ٣٣]، وريبُ الدَّهر: صُروفُه، وإنّها قيل: "رَيبُ" لِما يُتَوهَّمُ فِيه منَ المُنكرِ (٥٠). وقوله: ﴿ وَلِهُ عَلَى اللّهُ مِن حَيث تَشكَكُ فِي وَلِه، بل من حيث تَشكَكُ فِي وَلِه، بل من حيث تَشكَكُ فِي

⁽۱) انظر: «الوسيط» (٤: ١٨٩).

⁽٢) من قوله: «قوله ويشخص» إلى هنا، ساقط من (ح) و(ف)، وأثبته من (ط).

⁽٣) من قوله: «تمامه» إلى هنا، ساقط من (ح) و (ف)، وأثبته من (ط)، وبه يستقيم السِّياق

 ⁽٤) البيت الأرطاة بن شهية المري، قاله في رئاء ابن مات له كها بيَّن ذلك الزَّجَاجي في الأمالي: ص٦٣ ٦٤، وانظر البيت أيضاً شرح ديوان الحياسة: ص٦٣٢.

⁽٥) «مفردات القرآن» ص ٣٦٨.

ولذلك سُمِّيتْ: شَعُوب، قالوا: نَنتظِر بِه نَوائِبَ الزَّمانِ فَيَهلِكُ كَما هَلَكَ مَن قَبلَه مِنَ الشُّعراء؛ زُهيرٌ والنَّابِغَة.

﴿ يَنَ ٱلْمُثَرَّبِصِينَ ﴾ أَتَربَّصُ هَلاكَكُم كَمَا تَتربَصُون هلاكِي.

﴿ أَعَلَنْهُم ﴾ عُقُولهم وألبابهم. ومنه قولهم: أحلامُ عاد. والمَعنى: أَتَأْمُرُهم أحلامُهم بِهذا التَّناقُضِ في القول، وهُو قَولُهم: كاهِنٌ وشاعِر، مَع قَولِهم: تَجنُون......

وقتِ خُصولِه، فالإنسانُ أبدًا في رَيب المنتُون مِن جِهةِ وقتِه، لا من جِهةِ كونِه، ولهذا قال الشاعِر:

النَّاسُ قد عَلِمُوا أن لا بَقاءَ لـهُمْ لو أنَّهم عَمِلوا مِقدارَ ما علِمُوا(١)

والرَّيبة اسمٌ مِنَ الرَّيب، قال تَعالى: ﴿ لَا يَمَزَالُ بُنْيَكُنُهُ مُ الَّذِي بَوَا رِبِهَ فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ [التوبة: ١١٠] أي: يدل على دغَلِ وقلة يقين منهم.

قولُه: (وَلذلك سُمِّيتُ: شَعُوبَ)، الضَّميرُ للمَوتِ وأنَّث بتأويل المنية. الجوهري: سُمِّيتِ المَنيَّةُ شَعُوب، لأنّها تُفَرِّق، وهِيَ مَعرِفةٌ لا يَذْخُلها الألف واللام.

قولُه: (أتامرُهُم أحلامُهم بِهذا التَّناقُضِ [في القول]، وهو قولهم: كاهِنٌ وشاعِر، مع قَولِهم: بَخُنُون)، يُرِيد: أنَّ «أم» في هذهِ الآياتِ منقَطِعة، والهَمزةُ فيها للتَّقرِيعِ والتَّوبِيخ، وبل في ﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ ﴾ إضرابٌ عن جميع ما حُكِي عن القومِ من الطَّعنِ في رسولِ اللَّهِ ﷺ، ذُكِر أوَّلاً، فَذَكر ﴿فَمَا أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنِ وَلاَ بَخَنُونٍ ﴾، رَدًّا لِقولِهم: هو كاهِنٌ أو مجنونٌ تَسَلِّيا له وتشبِيتًا، ثُمَّ تُرقى إلى قولِهم: ﴿ أَمْ بَقُولُونَ شَاعِرٌ نَرَبَّ مَن المَنُونِ ﴾ يَعني: دَعُوا عَنِ القولِ بأنه كاهِنٌ أو بَخُنُون، بَلِ هُو شَاعِرٌ نتربَّصُ به رَبَ المَنُون، لأنّ الشُّعَراء كانوا عِندَهُم أعظمَ حالاً مِنَ الكاهن،

⁽۱) البيت للشاعر العباسي عبد السلام بن رغبان الديلمي المعروف بديك الجن، وانظر البيت في: «ديوان ديك الجن» ص١٩١.

وكانَت قُرَيشٌ يُدعَونَ أهلَ الأحلام والنّهي.

﴿ أَمْ هُمَّ قَوْمٌ كُمَا غُونَ ﴾: مُجاوِزُون الحدُّ في العِنادِ مَع ظُهورِ الحقِّ لهم.

أي: نَتَظُرُ بِهِ نَوائبِ الزَّمان، فيَهلِك كما هلكَ امرؤُ القَيس وعنترة، وزهيرهم وغَيرهُم، فأضربَ اللهُ تَعالى عن جميع ذلك بِقوله: ﴿ أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَعْلَمُهُم ﴾ فنَسبَهُم إلى السَّفَهِ والجهل، والقَولِ بالتناقُض، ثُمَّ تَرقَّى إلى قَولِه: ﴿ إِنَّ هُمْ قَوْمٌ طَاعُونَ ﴾ أي: لَيسُوا بِجاهِلين، أي أنهم أرباب النَّهى والأحلام، بل طُغيانهُم ومُجاوزَتهم الحدَّفي العِنادِهو الذي حَملَهُم على ذلكَ القولِ بالتَّناقُض.

وأمّا قُوله: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ نَقَوَّلُهُ ﴾ فهو متّصل بقولِه: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ ﴾ أي ليس بِحاهِنٍ ولا شاعِر، بل هُو مفترٍ على الله ، مختلق من تِلقاءِ تفسِه، فَرُدَّ بها يُناسِبُه من قوله: ﴿ بَل لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ لأنه أَجَمَع مِن نِسْبَتِهم إلى السَّفَهِ والطُّغْيان، أي أنّهم مِمّن حُكِمَ عليهِم بأنّهم لا يُؤمنون البنّة، وهم من الذين خَتم الله على قُلُوبِهم وعلى سَمعِهم، وعلى أبصارِهم غِشاوة، ثمّ بنى الكلام على نِسبَتِهم الافتراءَ والتَّقُولُ إليه، دفعًا للتُّهمةِ وإزالة للشَّبهة، وقال: ﴿ فَلْيَأْتُوا بِعَدِيثِ مِثْلِهِ عِنْ اللهُ عَلَى أَنُوا صَلِيقِينَ ﴾ في أنه تَقُولُ وافتِراء.

ولمّ ا فَرغ من ذلك النّوعِ من الإضرابات، وهو طَعنهُم في حَقَّ رَسولِ الله عَلَيْق، عَقَبه بنوعِ آخرَ منها، وهو ما اشتملَ على الرَّدِّ فيها لَزِمَ منهُ الطَّعنُ في جلال الله وعُلوِّ كِبريائِه، من إثباتِ الشَّريك واتِّخاذِ الوَلَد، وتَرك النّاس شُدَى، والطَّعن في رُسله وهو قَولُه: ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ عَيْرِشَى وَ أَمْ هُمُ ٱلْخَلِقُونَ ﴾ إلى آخرِه، مزيدًا للتَّسلِّي والتَّبيتِ لرسُولِه عَلَيْق، يعني: كما طَعنُوا فيكَ طعنُوا في خالِقهم، ألا ترى كيف ختمَ السُّورة بِقَولِه: ﴿ وَاصْرِ لِمُكَرِّرَيِكَ فَإِنَكَ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهَ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ الللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ الللَّهُ عَلَيْهُ الللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ الللَّهُ عَلَيْهُ الللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ الللَّهُ عَلَيْهُ الللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ الللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ الللَّهُ عَلَيْهُ اللللْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللللَّهُ عَلَيْهُ الللَّهُ عَلَيْهُ الللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ الللَّهُ لَا تَلْ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ الللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ الللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ الللَّهُ عَلَيْهُ الللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ الللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللْهُولِ اللَّهُ عَلَيْهُ اللللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ الللَّهُ اللللللْهُ الللللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللللْهُ اللللْهُ الللللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْهُ اللللْهُ الللْهُ اللَّهُ اللللْهُ اللللْهُ الللْهُ الللللْهُ اللْهُ الللْهُ اللللْهُ الللللَّهُ اللللْهُ الللْهُ اللْهُ اللللْهُ اللللْهُ الللْهُ اللللْهُ اللْهُ اللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ الللْهُ اللللْهُ الللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللّهُ الللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ الللْهُ الللْهُ الللْهُ الللللْهُ الللْهُ اللللْهُ الللْهُ الللللْهُ الللْهُ اللللْهُ الللْهُ اللللْهُ

قولُه: (وكانَتْ قُرَيشٌ يُدعَونَ أهلَ الأحلام)، رُوِيَ عن الجاحظِ أنه قال: لا يَكمُلُ عقلٌ الإنسانِ إلا بالمُسافَرةِ والمُخالطةِ وزيارةِ البلادِ المُختَلفة، ومُصاحبةِ الأخلاقِ المُتبايِنة، وقُريشٌ

فإن قُلت: ما مَعنىٰ كَون الأحلام آمِرة؟

قلت: هُو مَجَازٌ لأداثِها إلى ذلك، كقوله تعالى: ﴿أَصَلَوْتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَاۤ وُنَآ ﴾ [هود: ٨٧].

وقُرِئ: (بل هُم قومٌ طاغُون).

﴿ نَقَوَلَهُ ، ﴾: اختَلقَهُ مِن تِلقاءِ نَفْسِه ، ﴿ بَلَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ فَلِكُفْرِهم وعِنادِهم يَرمُون بِهِذه المَطاعِن، مَعَ عِلْمِهِم بِبُطلانِ قَولِهم، وأنه لَيسَ بِمُتقَوَّلِ لعَجْز العَربِ عَنه، وما مُحَمَّدٌ إلا واحدٌ من العَرب. وقرئ (بِحَدِيثِ مِثْلِه) على الإضافَة، والضّميرُ لرَسُولِ الله ﷺ ، والضّميرُ لرَسُولِ الله ﷺ ومعناه: أنّ مثل مُحمّد في فَصاحَتِه لَيس بِمُعوزٍ في العَرب، وإنْ قَدِر مُحمّد على نَظْمِه ومعناه: أنّ مثل مُحمّد في فَصاحَتِه لَيس بِمُعوزٍ في العَرب، وإنْ قَدِر مُحمّد على نَظْمِه كان مِثلُه قادِرًا عليه، فَليأتُوا بِحَديث ذلك المثل.

في أماكنِهم لا يَفعَلُون شَيئًا من هذا، وهم أعقلُ من الكُلّ، وما كان ذلكَ إلّا أن جَميعَ العالم يأتونَهم ويُخالطونَهم، فيَحصُل غَرضُهم بدون مَشقّة.

قولُه: (كقولِه: ﴿أَصَلَوْتُلَكَ ﴾)، أي: كما قال قَومُ شُعَيب: ﴿أَصَلَوْتُلَكَ تَأْمُرُكَ أَنَ نَاهِيةً فِي قولِه: نَتَرُكَ ﴾، قال: جازَ الصّلاة أن تتكُون آمرةً على طَرِيقِ السَمَجاز، كما كانت ناهِيةً في قولِه: ﴿إِلَّكَ الطَّبَكَلُوٰةَ تَنَعَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ ﴾ كذا، لمّا كان مُؤدَّى عقُولِهم السَّخِيفة، ذلك القولُ بِالتَّناقُضِ جُعِلَتْ آمرةً على الاستِعارِة المكنيّة.

قولُه: (وقُرئ: «بل هُم قومٌ طاغُون»)، قال ابنُ جِنِّي: قرأها مُجَاهِد، وقِراءةُ الجَهاعة: ﴿أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ ﴾، هذا هو الموضِعُ الذي يقُولُ أصحابُنا فيه: إنّ «أم» المُنقطعة بمعنى «بل» لِلتَّركِ والتَّحَوُّل، لأنّ بَعد «بل» مُتيَقَنَّ وبعد «أم» مَشكُوكٌ فِيه مَسؤولٌ عَنه (١).

قُولُه: (ليس بِمُعْوِزٍ فِي العَربِ)، الأساس: هذا شَيءٌ مُعْوِزٌ: عَزِيزٌ لا يوجد.

⁽۱) «المحتسب» (۲: ۲۹۱).

﴿ أَمْ خُلِقُوا ﴾ أم أُحدِثوا وقُدَّروا التَّقدير الذي عَليه فِطرتهم، ﴿ مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ ﴾ مِن غَيرِ مُقَدِّر، ﴿ أَمْ هُمُ ﴾ الذين خَلَقُوا أَنفُسَهم حَيثُ لا يَعبُدونَ الخالِق، ﴿ بَل لَا يُوقِنُونَ ﴾ أي: إذا سُئِلوا: مَنْ خَلَقَكُم وخَلَق السَّماواتِ والأرض؟ قالوا: الله، وهم شاكُونَ فيها يَقولون، لا يُوقِنون. وقيل: أخُلِقُوا مِن أجلِ لا شَيء مِن جَزاء ولا حِسابٍ؟ وقيل: أخُلِقُوا مِن غَيرِ أَب وأُمَّ؟

﴿ أَمْ عِندَهُمْ خَزَآيِنُ ﴾ الرزق حتىٰ يَرزُقوا النَّبَوَّة مَن شاؤوا؟ أو: أعِندهُم خَزائِنُ عِلمِه حتىٰ يَختاروا لها مِن اختياره حِكمَةً ومَصلَحة؟ «أم هم المسيطرون»: الأرباب الغالِبون، حتىٰ يُدَبِّروا أَمْرَ الرُّبوبيَّة وَيَبنُوا الأمورَ علىٰ إرادَتِهم ومشِيشَتِهم؟ وقُرِئَ ﴿ الْمُصَرِّعِلُونَ ﴾ بِالصّاد.

قولُه: («المسيطرون» الأربابُ الغالِبُون)، الرّاغب: يُقال: سَيطر فُلان على كذا، وتسَيْطَر عليه: إذا قام عليه قِيام سَطر، واستعمالُ المسيطر هاهنا كاستعمالِ القائمِ في قَولِه عزَّ وجلّ: ﴿ أَفَكَنْ هُو قَآيِدٌ عَلَى كُلِّ نَقْسٍ بِمَاكَسَبَتَ ﴾ وإلى هذا المعنى أشار المُصنَف: «ويَبنوا الأُمورَ على إرادَتهِم ومَشيئتِهِم»(١).

قولُه: (وقُرِئ: ﴿ ٱلْمُصَيِّطِرُونَ ﴾ بالصّادِ) قُنبلٌ وحَفْص وهِشام: بالسِّين، وحَمْزَة: بِخلاف، وابن خَلّاد: بين الصّاد والزّاي، والباقون: بالصّاد خاصة (٢). قال الزجّاج: «المُسَيطِرون»: الأربابُ المُتَسلِّطُون، يقال: تَسَيطَر علينا بالسِّينِ والصّاد، والأصُل السِّين (٣).

وقال أبو على: ليس هذا البِناء بَناء تَحقِير، لكنّ الياءَ فيه مثل الواو في حوقَل، فكما تقول: حَوقَل، كذلك مُسَيطِرٌ ومُبَيطَر، لإلحاقهما جميعًا بمدحرج ومُسرٌهَف.

⁽۱) «مفردات القرآن» ص ۱۰.

⁽٢) «التيسير في القراءات السبع» ص١٣١.

⁽٣) «معاني القرآن» (٥: ٦٦).

﴿ أَمْ لَهُمُّ سُلَرٌ ﴾ مَنصُوب إلى السّماء يَستَمِعُون، صاعِدينَ فيه إلى كلامِ الملائِكةِ وما يُوحى إليهِم مِن عِلمِ الغَيْب، حتّى يَعلَمُوا ما هُو كائِنٌ مِن تَقدُّم هَلاكِهِ على هَلاكِهِم، وظَفرِهم في العاقِبةِ دُونَه كما يَزعُمون؟

﴿ بِشُلُطُنِ مُّبِينٍ ﴾ بِحُجَّةٍ واضحةٍ تُصَدّق استِهاع مُستَمعِهم.

الجوهرِي: حَوْقَل الشَّيخ حَوقَلةً: إذا كَبِرَ وفَتَرَ عن الجِماع، سَرْعَفْتُ الصَّبِي: إذا أحسَنتَ غذاءَه، وكذلك سرهفتُه.

قُولُه: (حتّى يَعلَمُوا ما هو كائِنٌ من تَقدُّمِ هَلاكِه على هَلاكِهِم)، قلت: هذا التّأويلُ إنْ كان يَنظُر إلى قَوله: ﴿ أَمْ لَهُ ٱلْمَنْتُونِ ﴾ لكن لا يَلتنِم مع قَولِه: ﴿ أَمْ لَهُ ٱلْمَنْتُ وَلِكُمُّمُ الْمَنُونِ ﴾ لكن لا يَلتنِم مع قَولِه: ﴿ أَمْ لَهُ ٱلْمَنْتُ وَلِكُمُّمُ ٱلْمَنُونِ ﴾، والأوْفقُ لتأليفِ النَّظمِ ما قالَه الواحِديّ: المعنَى: أم لهم مرقى ومَصعَدٌ إلى السّماء يَستَمِعُونَ أنّ ما هُم عليه حَقّ، فَليأتِ مُستَمِعُهم بِحُجّةٍ واضحةٍ على تِلك الدَّعوى؟

وبيانُ ذلك أنّ الكلام مِن لَدُن قولِه: ﴿ أَمْ خُلِقُواْ مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ ﴾ إلى آخِر: ﴿ أَمْ لَهُ الْبَنتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ ﴾ في الإلهياتِ مدمجٌ فيها أمرُ النّبوّات، فقوله: ﴿ أَمْ خُلِقُواْ مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ المَخْلِقُونَ ﴾ في الإلهياتِ مدمجٌ فيها أمرُ النّبوّات، فقوله: ﴿ أَمْ خُلِقُواْ مِنْ مَعْناه ما نَقلَ الواجِديُّ عن الزجّاج: أَم خُلقُوا باطِلاً لا يُحاسَبون ولا يُؤمّرون، ولا يُنهون، ثُمّ تَرقّى إلى قولِه: وعن ابن كيسان: هُم خُلِقوا عَبنًا، وتُركوا سُدى، لا يُؤمّرون ولا يُنهون، ثُمّ تَرقّى إلى قولِه: ﴿ أَمْ خَلَقُواْ السّمَنوَتِ وَالأَرْضَ فِي يَعني: أنّ السّماواتِ والأرضَ ليسا مِن خَلقِهِم، حتّى يكون خَلقَهُما باطِلاً وعَبنًا، ﴿ بَلَ لَا يُوقِنُونَ ﴾ أنّا خَلقناهُما بِالحَتّى، كقوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا مَا خَلقَتَ هَذَا مَلِلاً سُبّحَنَكَ فَقِنَا عَذَابَ النّارِ ﴾ [آل عمران: ١٩١] أي: خَلقناهُما مَساكِنَ المُكلّقِينَ وأدِلةً على بَطِلاً سُبّحَنَكَ فَقِنَا عَذَابَ النّارِ ﴾ [آل عمران: ١٩١] أي: خَلقناهُما مَساكِنَ المُكلّقِينَ وأدِلةً على المَعرِفَةِ ووُجُوبِ الطّاعَة، ثُمّ أَصْرَبَ عنه إلى بَيانِ ما هُو تأسِيسُ العِبادة بقوله: ﴿ أَمْ عِندَهُمْ المُونَةِ وَوُجُوبِ الطّاعَة، ثُم أَصْرَبَ عنه إلى بَيانِ ما هُو تأسِيسُ العِبادة بقوله: ﴿ أَمْ عِندَهُمْ خَلَاثُونُ وَلَهُ أَلْمُهُمْ أَلْمُهُمْ آلْمُهُمْ يَطِرُونَ ﴾ أي: الأربابُ المسلّطون، فلا يَكونُون تحت أمرِ اللّهِ ونهيهِ وطاعة رَسُولِه وَلَهُمُ وَاللّهُ ونهيهِ وطاعة رَسُولِه وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلِهُ وَلَهُ وَلَا لَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَاللّهِ ونَهِيهِ وطاعة رَسُولِهُ وَلَهُ وَلُهُ وَلَهُ و

المَغرَم: أَن يَلتَزِم الإنسانُ ما لَيسَ عَليه، أي: لَزِمَهُم مَغرَمٌ ثَقيلٌ فَدَحَهُم فَرَهَّدَهُم ذَهَمَ مَذ ذَلِك في اتّباعِك؟

﴿ أَمْ عِندَهُمُ ٱلْغَيْبُ ﴾: أي اللَّوحُ المحفُوظ ﴿فَهُمْ يَكَثُبُونَ ﴾ ما فيه حتّى يَـقُولُوا لا نُبعَث، وإنْ بُعِثنا لَمَ نُعذَّب، ﴿ أَمْ يُرِيدُونَ كَيْدًا ﴾ وهو كَيدُهم في دار النَّدوةِ برَسولِ الله ﷺ وبِالْمُؤمنين،

يفعلون ما شاؤُوا، ثُمَّ إلى قَوله: ﴿ أَمْ لَمُمُ سُلَمٌ يَسَّتَعِعُونَ ﴾ ومعناه ما عَليه كَلامُ الواحِديّ، أي: يَستَمِعُون الوّحي فَيعلَمون أنَّ ما هُم عليه حَقَّ وصِدق (١)، و ما عَليه غَيرُهم باطِلٌ وزُور، ثمَّ أَضْرَبَ عنه بقوله: ﴿ أَمْ لَهُ الْبَنَتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ ﴾ يعني: قد كشف من محضِكُم وتبيّن مِن صِدقِكُم وحَقِّكُم هذه الهناة، وهي نَسْبَتكم إلى الله عزَّ وجلَّ ما هُو مُنَزَّةٌ عنه، وجعلتُم له أَدُون الجِنسَين، وما إنْ نُسِبَ إلى بَعضِكُم ظلَّ وجههُ مُسْوَدًا وهو كَظيم، والله أعلم.

قولُه: (المَغْرَم: أن يلتَزِمَ الإنسانُ ما لَيسَ عليه)، الراغب: المَغْرِم: ما يَنُوبُ الإنسان في مالِه من ضَرَرِ بِغَيْر جِناية، يقال: غَرِمَ كَذَا غُرْمًا ومغرَمًا وأُغرِمَ فُلانٌ غَرامةً، قال تعالى: ﴿فَهُم مِنمَغْرَمِ مُنْقَلُونَ ﴾(٢).

قولُه: (فَدَحَهم) أي: أثقلهم، فَدَحَهُ الدَّين: أثقَله. الرَّاغب: الشَّقَلُ والحِفَّةُ مُتقابِلان، فَكَلُّ ما يَتَرَجَّحُ على ما يُوزَنُ بِهِ أو يُقَدَّر به، يُقال: هو ثقيل، وأصلُهُ في الأجسام، ثمّ يُقالُ في المَعاني: نحو أثقلَهُ الغُرمُ والوِزر، قال تعالى: ﴿ فَهُم مِن مَّغْرَمِ مُّنْقَلُونَ ﴾ (٣).

قولُه: (﴿ ٱلْغَيْبُ ﴾ أي: اللُّوحُ المَحفوظ)، يُرِيد: أنَّ الغَيْبَ بِمَعنى الغائِب.

⁽۱) «الوسيط» (٤: ١٨٩).

⁽۲) «مفردات القرآن» ص ۲۰۶.

⁽٣) المصدر السابق ص ١٧٣ – ١٧٤.

﴿ فَٱلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ إشارةٌ إليهم، أو أُريدَ بهم كلُّ مَن كَفَر بالله ﴿ مُرُ الْمَكِيدُونَ ﴾ هُم الذين يَعُود عَلَيهم وبالُ كَيدِهم، وَيَحِيقُ بهم مَكرُهُم. وذلك أنّهم قُتِلوا يَومَ بَدر. أو المَغلُوبُون في الكَيْد، مِن كايَدتُهُ فَكِدْتُه.

[﴿ وَإِن يَرَوَّا كِمَسْفُ مِنَ السَّمَاءِ سَافِطًا يَقُولُواْ سَحَابٌ مَّرَكُومٌ ۞ فَذَرْهُمْ حَتَّى يُكَنَّفُواْ يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَفُونَ ۞ يَوْمَ لَا يُغْنِي عَنْهُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا وَلَاهُمْ يُصَرُّونَ ۞ وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُواْ عَذَابًا دُونَ ذَلِكَ وَلَكِكَنَّ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ۞ ٤٤-٤٧]

الكِسْف: القِطعَة، وهو جَوابُ قَولِهم: ﴿ أَوَ تُسْفِطَ ٱلسَّمَآءَكُمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كَسَفًا ﴾ [الإسراء: ٩٢] يُريد: أنهُم لِشدة طُغيانِهم وعِنادِهم،

قَوله: (﴿ فَٱلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ إشارَةُ إليهِم) فَيكُون مِن وَضع المُظْهَرِ مَوضِعَ المُضْمَر للتسجيل على تُفرِهِم، والدَّلالة على أنه المُوجِبُ للدَّمار، فالتَّعرِيف فيهِ للعَهد، وعلى أن يُراد بِهم كُلّ من كَفَر للجِنس، فقوله: «أو المغلُوبون في الكيد»، عَطفٌ على قولِه: «هُم الذِين يَعُود عليهم وَبالُ كَيدِهم» على طريقةِ النشر الإرادَةِ أنّ التَّعريفَ إمّا للعَهدِ أو الجِنسِ (١).

قولُه: (الكِسْف: القِطعة)، الرّاغِب: كُسوفُ الشَّمسِ والقَمر: استتارُهُما بِعارض، وبه شُبّه كُسوفُ الوَجه، وكاسِفُ الحال، والكِسْفة: قطعةٌ من السَّحاب والقُطن، ونَحو ذلِك من الأجسام المُتخَلخِلةِ الحائلة، وجَمعُها كِسَف. قال تعالى: ﴿ أَوَ تُشْقِطُ ٱلسَّمَاءَ كُمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا ﴾ [الإسراء: ٩٧] قال أبو زيد: كَسفتُ التَّوبَ أكسِفُه كسفًا، قَطعتُه قطعًا (٢).

قولُه: (وهو جَوابُ قَولِهِم: ﴿ أَوَ تُستقِطَ ﴾)، قال في ذلك المقام: «لمّا بيَّن إعجازَ القُرآنِ وانضَمَّت إليه المُعجِزاتُ الأُخر والبيِّنات، ولَزِمتهُم الحُجَّة وغُلِبوا، أَخَذُوا يَتعَلَّلُون باقتراحِ

⁽١) من قوله: ﴿الإرادةِۥ إلى هنا ساقط من (ح) و(ف)، وأثبته من (ط).

⁽٢) «مفردات القرآن» ص ٧١١.

لو أسقَطناهُ عَليهِم لَقالوا: هذا سَحابٌ مَركُومٌ بعضُهُ فَوقَ بَعضٍ يُمطِرُنا، ولَم يُصَدِّقوا أَنه كِسْفُ ساقِطٌ للعَذاب. وقُرِئ: ﴿حَقَىٰ يُلَاقُوا ﴾ و(يَلقَوا)، (يَصْعَقُونَ): يَموتون. وقرئ: ﴿يَشْعَقُونَ ﴾. يقال: صَعَقهُ فَصُعِق، وذلك عِند النَّفخَةِ الأُولِىٰ نَفخَةِ الصَّعْق.

﴿ وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ وإنّ لهؤلاء الظَّلَمة ﴿عَذَابًا دُونَ ذَلِكَ ﴾ دُونَ يَومِ القِيامَة: وهو القَتُلُ بِبَدر، والقَحطُ سَبِعَ سِنين، وعذابُ القَبر. وفي مُصحَفِ عَبدِ الله: (دون ذلك قَريبًا).

[﴿ وَأَصْدِرُ لِمُحَكِّمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْدُنِنَا ۚ وَسَتِيعٌ بِحَدْدِ رَبِّكَ حِينَ نَقُومُ ۞ وَمِنَ ٱلْيَلِ فَسَيِّحَهُ وَإِذْبَرَ ٱلنُّجُومِ ﴾ ٤٨-٤٩]

﴿ لِمُحَكِّرِ رَبِّكَ ﴾ بِإمهالهِم وما يَلحَقُك فيه مِنَ المَشَقَّةِ والكُلفَة، ﴿ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ مَثَل، أي: بحيث نَراكَ ونَكَلَوُك. وجُمِعَ العَين، لأنّ الضَّميرَ بلفظِ ضَميرِ الجَماعة.

الآيات، فِعلَ المَبهُوت المُحجُوجِ الـمُتَعثِّر في أذيالِ الحَيرة، فقالوا: لن نُؤمِنَ لرُقِيِّك حتى تُفجِّر...» إلى آخرِ الآيات، وَجِيءَ هاهنا بِجواب بَعض الاقتراحاتِ على سبِيل التَّمليحِ ليُؤذِنَ بأنهم مَحجُوجُونَ مَبهوتُون، وأنَّ طَعنَهم ذلك لَيسَ إلّا للعِنادِ والمُكابرة، ومن ثَمّ رتَّب عليه قوله: ﴿ فَذَرَهُمْ حَقَّى يُكَاتُوا ﴾ بالفاء.

قولُه: (وقُرِئ : ﴿يُصْعَقُونَ ﴾)، عاصمٌ وابنُ عامر، والباقون: بفتح الياءِ^(١)، قال أبو البَقاء: الفَتحُ ماضيه: صَعَق، وقُرئ بالضَّم ماضيه: أصعَق، وقيل: صُعِقَ مثل سُعِدَ^(٢).

قُولُه: (مَثَلٌ) يعني: أنْ قَولَه تعالى: ﴿وَإِنَّكَ بِأَعَيُنِنَا﴾ استعارةٌ تَمْثِيليّةٌ شبَّهت حالة كِلاثِه وحفظِه رسولَ الله ﷺ بحالةِ من يُراقبُ الشَّيءَ بِعينَيه ويَحفظُه.

قولُه: (لأنّ الضّمير بلفظِ [ضمير] الجهاعة)، يَعني: راعَى المُناسبة بين الجَمعَين، أعني العين وضميرَ الجماعة، وحينَ أفردَ الضميرَ أفردَ العَينَ في قولِه: ﴿ وَلِنُصِّنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي ﴾ [طه: ٣٩]،

⁽١) "التيسير في القراءات السبع" للداني ص١٣٠.

⁽٢) ﴿إِملاء ما منَّ به الرحمن ٩ (٢: ٢٤٦).

ألا تَرىٰ إلىٰ قَولِه تعالىٰ: ﴿وَلِنُصْنَعَ عَلَىٰ عَنِي ﴾ [طه: ٣٩]. وقُرِئ: (بأعينًا) بالإدغام. ﴿وِينَ لَقُومُ ﴾ من أي مكاني قُمت. وقيل: من مَنامِك، ﴿وَإِدْبَرَ النَّجُومِ ﴾: وإذا أدبَرتِ النَّجومُ من آخِرِ اللَّيل. وقرئ: (وأدبار النَّجوم) بالفَتح، بمَعنىٰ في أعقابِ النَّجوم وآثارِها إذا غَرَبَت، والمُرادُ الأمرُ بقَول: سُبْحان الله وبحملِهِ في هذه الأوقات. وقيلَ: التَّسبيح: الصَّلاةُ إذا قام من نَومِه، ومِنَ اللَّيل: صَلاةُ العِشاءَين، وأدبار النَّجُوم: صَلاةُ الفَجر.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَن قَرأ سُورةَ الطُّورِ كانَ حَقًّا علىٰ الله أن يُؤمِّنَه من عذابِه وأنْ يُنعِّمَه في جَنَّتِه».

ويُمكِنُ أَن يُقال: إِنّ ذلِك امتِنانٌ على الكليمِ في كَلاءتِه وحفظِه من العَدوِّ في بدءِ حالِه وتَربيتِه في حالِ الطُّفوليَّة، كما قال: «ولِتُربي ويُحسن إليك، وأنا راعِيكَ وراقِبك، كما يراعي الرجلُ الشَّيءَ بعينيه إذا اعتنى به»، فناسَب الإفراد، وهذا تعليلُ لتصبيرِ الحبيبِ على مَكائِد أعداءِ الدِّين، كما قال: ﴿ أَمْ يُرِيدُونَ كَيْدُ أَ فَالَيْنَ كَفَرُواْ هُو ٱلْمَكِيدُونَ ﴾ وتثبيتِه على مَشاقَّ التكاليفِ والعبادات (١)، ألا ترى كيف عَطفَ ﴿ وَسَيِّح ﴾ على ﴿ وَأَصْبِرَ ﴾ عطفَ الحاصَّ على العامِّ فناسبه الجَمعان.

قولُه: (سُبحانَ الله وبحَمدِه)، أي أُسبَّحُ اللَّهَ وألتَبِسُ بحمدِه، أي: وبحمِدهِ أُسبِّح، الراغب: ومعنى نُسبَّح بحمدِك، أي نُسبَّحُكَ والحمدُ لَك، أو نسبَّحُك بأنْ نَحمَدك (٢)، والباءُ على الأوّل حالٌ، وعلى الثاني صِلة.

تَـمّت السُّورة

حامدًا لله تعالى ومصلّيًا على رسولِ الله ﷺ.

⁽١) انظر: «روح البيان» للآلوسي (٢٧: ٤٧) حيث نقل كلام المؤلف بتصرُّف.

⁽٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١:٠١٠).

سورة ﴿وَالنَّجْمِ ﴾ مكيّةٌ إحدى وستون، وقيل: ثنتان وستون آية

[﴿ وَالنَّجْدِ إِذَا هَوَىٰ * مَا صَلَ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ * وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْمُوكَٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحَىُ * يَوَعُ * عَلَمَهُ, شَدِيدُ الْفُوكَ * ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ * وَهُو بِالْأَفْقِ الْآغَلَى * ثُمَّ دَنَا فَلَدَكَ * فَكَانَ قَابَ يُوحَىٰ * عَلَمَهُ, شَدِيدُ الْفُوكَ * فَا فَلَدَكَ * فَكَانَ قَابَ يَوْضَيْنِ أَوْ أَدْنَى * فَأَوْحَىٰ إِلَى عَبْدِهِ عِمَا أَوْحَىٰ * مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى تَ * أَفَتُمُنُونَهُ, عَلَى مَا يَرَىٰ * وَلَقَدْ رَمَاهُ مَنْ لَمَ اللَّهُ عَلَى مَا يَقْشَى * مَا ذَلَى عَلَى مَا يَقَشَى * مَا ذَلَعَ وَلَقَدْ رَمَاهُ مَنْ السِّدْرَةُ مَا يَقْشَى * مَا ذَلَعَ فَلَى مَا يَقْشَى * مَا ذَلَعَ مُولَى اللَّهُ مَلَى اللَّهُ وَلَا عَلَى اللَّهُ وَلَقَدْ رَمَا طَعَىٰ * لَقَدْ رَأَى مِنْ مَا يَعْشَى * مَا ذَلَعَ مَا يَقْشَى * اللَّهُ مَلْ وَاللَّهُ مَلْ عَلَى مَا يَعْشَى * مَا ذَلَعْ مَنْ مَا يَعْشَى * مَا ذَلَعْ مَا عَلَى مَا يَعْشَى السِّدُونَ مَا يَعْشَى السِّدُونَ مَا يَعْشَى * مَا ذَلَعْ مَا يَعْشَى * مَا ذَلَعْ مَا يَعْشَى * مَا ذَلَعْ مَا عَلَى مَا يَعْشَى * مَا ذَلَعْ مَلْ عَلَى مَا يَعْشَى * اللَّهُ مَلْ عَلَى مَا يَعْشَى * اللَّهُ مَلُولُولُولُهُ مَا عَلَى اللَّهُ مَا يَعْشَى * اللَّهُ مَلْ عَلَى مَا يَعْشَى * اللَّهُ مَلْ عَلَى مَا عَلَى مَا يَعْشَى * اللَّهُ مَا عَلَى مَا عَلَى مَا عَلَى مَا عَلَى مَا عَلَى مَا عَلَيْ عَلَى مَا عَلَى مَا عَلَيْ عَلَى مَا عَلَى مَا عَلَيْكُمْ مَا عَلَى مَا

النَّجْم: الثُّرَيَّا، وَهُو اسْمٌ غَالبٌ لهَا. قال: إذا طَلَعَ النَّجْمَ عِشَاءً، ابْتَغَسى الرَّاعِسي كِسَاءً.

سورة ﴿وَالنَّجْمِ ﴾ مكِّية، وهي إحدَى وستونَ آيةً، وقيل: ثِنْتانِ وسِتُّونَ آيةً(١) سَيِّدِينَهُ وَهِي إحدَى فِستونَ آيةً (١)

قوله: (إِذَا طَلَعَ النَّجْمُ عِشَاءٌ، ابْتَغَمَى الرَّاعِمِي كِسَاءٌ)، قال ابنُ قَتَيبةَ الدِّيْنَورِيُّ: الثُّرَيَّا: انتهاء الحَمَل، وجاءَت مُصغرًا، ولم يُتكلَّم بها إلا كَذلِك، نحوُ حُميًا الكَّاسِ، وأصلُها من الثَّروةِ، وهي كثرةُ العددِ، وطُلوعُها ليلةَ عشرةٍ تخلو من أيَّارَ، وسُقوطُها

⁽١) انظر: «البيان في عدِّ آي القرآن» للدَّاني ص٢٤٣.

أو جِنْس النُّجُوم. قال:

فباتَتْ تَعُدُّ النَّجْمَ فِي مُسْتَحِيرةٍ

يريد: النُّجُوم.

ليلةً عشرة من تشرينَ، تظهر من أوَّلِ الليل في المشرقِ عند ابتداءِ البَرْدِ، وإذا توسَّطتِ السَّماءَ مع غروب الشَّمس يكون غَايةُ شدَّةِ البَردِ^(١).

قوله: (فبَاتت تَعُدُّ النَّجمَ في مُستَحِيرةِ)، تمامه:

سريع بأيدِي الآكلينَ مُمُودُها

أنشده الزَّجَّاجُ وقال: يصف قِّدْرًا كثيرةَ الدَّسَم، ومعنى تَعُدُّ النَّجمَ، أي: من صَفاءِ دسَمِها ترى النُّجومَ فيه، وَالمُسْتَحِيرةُ: القِدْرُ، فقال: يَجُّمُدُ على الأيدي الدَّسمُ من كثرتِه (٢)، واستشهد به الزَّجَّاجُ لصحَّةِ إطلاقِ النَّجم على النُّجوم.

وقال ابن قُتيبةَ: النَّجمُ في البيتِ الثُّريّا، لأنَّ الثُّريا في الشِّتاءِ تصيرُ في كَبدِ السَّماء، فَتُرى حينثلِ في الماءِ وفي المرآةِ، وفي كُلِّ شيء له صَفَاءٌ "، ويُناسِبُ هذا القولُ قوله: جُمُودُها لأنَّ الدَّسمَ يجْمُدُ في البردِ. أوَّلهُ

وأُمَّـك إذ تُحْدِي عَلينـا قَعُو دُها

قَرَيْتُ الكِلابِيَّ الذي يَبْتغي القِرى

(١) انظر: ابن قُتيبة، «الأنواء» ص٧٣.

أي: ضِفتُ الكِلابيَّ وأمَّك.

ماذا نُكِرتم من قُلـوص نَحَرْتُها

بسَيفِي وضِيفانُ الشِّتاء شهر دُها

⁽۲) «معان القرآن» (٥: ٦٩).

⁽٣) كتاب «الأنواء» ص٢٤.

⁽٤) ظاهر كلام المصنف أن هذا البيت هو أول القصيدة وليس كذلك إذ في «ديوان الرَّاعي النُّمَيري» ص٩١، وفي «شرح الحماسة للمرزوقي» ص٤٠٠٤ جُعل هذا البيت ثالثًا، ومطلع القَصيدة وهي للرَّاعي النَّميري:

﴿إِذَا هَوَىٰ ﴾ إِذَا غَرَبَ أُو انتَشُر يَـومَ القِيَامَـة، أو: النَّجْـمُ: الَّذِي يُرْجَمُ بِـه، ﴿إِذَا هَوَىٰ ﴾: إذَا انْقَضَ. أو: النَّجْم مِنْ نُجُومِ القُرآنِ، وَقَد نَزَلَ مُنَجَّمًا في عِشْرِين سَنةٍ، ﴿إِذَا

قوله: (﴿إِذَاهُوَىٰ ﴾: إذا غرَبَ وانتقُر'')، وفي «المُقتبس» قال الجَنْزِي''': فاوضتُ جارَ الله''' في قولِه تعالى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَاهُوَىٰ ﴾ ما العَامِلُ في إذا؟ فقال: العاملُ فيه: ما تعلّق به الواو، فقلت: كيف يعملُ فِعلُ الحالِ في المُستقبلِ؟ وهذا لأنَّ معناه أُقسِمُ الآن، وليس معناها: أقسم بعد هذا؟ فرجع فقال: والعامِلُ فيه مصدرٌ تخذوفٌ، تقديرُه: وهُوِيِّ النَّجمِ إذا هَوى. فعرضتُه على زينِ المشَايخِ (٤) فلم يستجسنْ قولَه الثَّاني.

والوجهُ: أنّ «إذا» قد انْسَلخَ عنه معنى الاستقبال وصار للوقتِ المُجرَّدِ، ونحوه: آتيك إذا احمر البُسر، أي: وقت احمراره، فقد عَرِي عن معنى الاستقبال، لأنه وقعتِ الغُنية عنه، بقوله: آتيك. قال عبد القاهر: إخبارُ الله بالمُتوقَّعِ يُقامُ مقامَ الإخبارِ بالوَاقِعِ، إذ لا نُحلفَ فيه فجرَى المُستقبلُ عَجرَى المحقَّقِ الماضِي (٥).

الرَّاغب: قيل: أراد بالنَّجمِ الكوكب، وإنَّما خُصَّ المُويُّ دُونَ الطُّلُوع، فإنَّ لفظَ النَّجمِ دَلَّ على طلوعِه، وقيل: أراد بذلك القرآن المُنجَّمَ المُنزلَ قدرًا فَقَدرًا، وفَسَّر على الوجهينِ قولَه تعالى: ﴿فَكَ ٱلْقَيِدِ عَرِيمَوْقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴾ (٦).

كذا، وفي «الكشاف»: «أو انتَّثَرَ».

⁽٢) هو عمر بن عثبان بن الحسين الجَنْزي، أبو حَفْص، وهو إمام في النَّحو والأدب، لا يُشقُّ غباره، وقال السَّمْعانيُّ: أحد أئمة الأدب، وله باعٌ طويلٌ في النحو والشعر، مات سنة (٥٠٠هـ).

انظر ترجمته في: «الأنساب» (٢: ٩٧)، و «بغية الوعاة» (٢: ٢٢١).

⁽٣) المقصود به الزَّمْحَشرَى.

⁽٤) هو محمد بن أبي القاسم بن باجوُك البقَّالي الخوارزمي الآدمي، قال عنه هو ياقوت الحموي: كان إمامًا في الأدب، وحجة في لسان العرب، أخذ اللغة والإعراب عن الزمخشري.

له عدة تصانيف منها: «مفتاح التنزيل»، و «الإعجاب في علم الإعراب»، توفي سنة (٥٧٢هـ). انظر ترجمته في: «معجم الأدباء» (٥: ١٩)، و «بغية الوعاة» (١: ٢١٥).

⁽٥) انظر: «روح المعانى» (٢٧: ٤٥).

⁽٦) «مفردات القرآن» ص ٧٩٢.

هَوَىٰ ﴾: إِذَا نَزَل. أو: النَّبات ﴿إِذَاهَوَىٰ ﴾: إذَا سَقَطَ عَلَى الأرْضِ.

وعن عُروةَ بن الزُّبَيْر: أنَّ عُتْبَةَ بنَ أبي لهَب

وعن بعضهم: نَبَّهَ بالطُّلوعِ والهُويِّ على أنَّه مخلوقٌ، والله خالقُه، كما قال إبراهيمُ: ﴿لَآ أُحِبُ ٱلْآوِلِينَ ﴾ [الأنعام: ٧٦]، أي: ذلك من أماراتِ الحُدُوثِ.

وقلتُ: كَأَنَّه أَقْسَمَ بِذَلِكَ لما فيه من الدَّلالةِ على وجودٍ مُحْدِثُه.

قوله: (وعن عُروةَ بن الزُّبيرِ أن عُتبة بن أبي لَهب) هذا الحديثُ موضُوعٌ، رواه بعضُ الشَّيعةِ، وأتى به محمد بن أحمد بن حَّاد المعروفُ بالدُّولابي في كتاب «الذُّرية الطَّاهرة» (١٠)،

⁽۱) هاهنا مبحثٌ لا بدَّ منه، وهو أنَّه حكم على الحديثِ بالوَضْع، ثمَّ حكم بأنَّ هذا الحديث من رواية بعضِ الشيعةِ، ومثلَ لهذا بالدُّولابي. والأمر ليس كذلكَ مَن جميع الوجوه، فالحديثِ لم يُخكم عليه بالوضع سوى الطّيبي حسبها وقفتُ عليه، وذكر المَناويُّ في "الفتح السَّهاوي» (٢: ٥٤٨-٥٥)، هذا الحكم عن الطّيبي وهو متعقَّبٌ، إذ نُقل تصحيحُ هذا الحديث عن الحاكم كها في "المستدرك»: (٢: ٥٣٩) رقم (٣٩٨٤) ووافقه الذهبي على تصحيحه! غير أنه سَمَّى المأكول: لهب بن أبي لهبٍ، وحسنه الحافظ ابن حجر كها في "فتح الباري» (٤: ٣٩)، ولم يبين حكمه في تخريجه للكشاف ولم يزد على أن نقل توهين البيهقي لإحدى رواياته!!

أما قوله: إنَّ هذ الحديث جاء من رواية بعض الشيعة، فهو غير مُسلَّم، بل غير سليم، نعم رواه بعض الشيعة لكن لا اغتبارَ لهم ولا ذكر في كُتب الذين خرّجوا الحديث، فالحديث رواه أبو نُعيم الأصبهاني في «دلائل النبوة» بعدَّة رواياتٍ من (٢: ٤٥٤-٤٥٨) بأرقام (٣٨٠-٣٨١)، والبَيَّهةيُّ في «دلائل النبوة» (٢: ٣٣٨-٣٣٩)، وأشار إلى هذه القصّة في «السنن الكبرى» (٥: ٢١١) حيث قال: قال أبو عُبيد: قد يجوز في الكلام أنْ يُقال للسَّبع: كلبٌ، ألا ترى أنهم يروون في المغازي أن عُتبة ابن أبي لهب كان شديد الأذى للنبي عَيُّة فقال: «اللهم سلَّط عليه كلبًا من كلابك»، ... وتعقبَه ابن البركهاني في «الجوهر النَّقي» أن ابن الصَّلاح قال: إن قول عُتبة عَا يُغلط فيه وهذه القضية لعُتبة أخي عُتبة، ذكر ذلك أهل المعرفة بالنسب والمغازي، وأما عُتبة فإنَّه بقي حتَّى أسلم يوم الفتح وهو مذكورٌ في كُتب الصحابة، وأخرجه كذلك الدُّولاني في «الذرية الطاهرة» ص٥٥-٩٥، وابن عسَاكر مذكورٌ في كُتب الصحابة، وأخرجه كذلك الدُّولاني في «الذرية الطاهرة» ص٥٦-٩٥، وابن عسَاكر وعزاه له مُلا علي قاري في «شرح الشفا» وهؤلاء كلهم من أثمّة أهل الشُنة وليسوا من الشيعة!! = في «الدرية العرب في قاري في «شرح الشفا» وهؤلاء كلهم من أثمّة أهل الشُنة وليسوا من الشيعة!! =

......

وذلك أنَّ ابن عبد البَرِّ وابن الأثير صاحبَيْ «الاستيعاب» و «جامع الأصُول» ذَكَرا أنَّ عُتبةَ ابنَ أبي لَمبِ أسلم هو وأخوه مُعَتَّبٌ يومَ فتح مكَّة، كانا قد هَربا، فبَعَثَ العباسُ فأتى بهما فأسلها، وسُرَّ رسولُ الله ﷺ ودعا لهما، وشهدا معه حُنينًا والطَّائفَ (١١).

روى عُتبة عن ابن عبّاس حديث المملوكين: «أطعِموهم مما تأكلون، واكسوهم مما تلبسون» (٢).

فكلام المُصنَف إذا غير سليم من هذا الجانب أيضًا، وبخاصة في ذكره للدُّولابي فهو من عُلماء السُّنة وأثمتهم أيضًا.

أما عن الحكم على الحديث فقد يكون ضعيفًا من طريق، لكنّ كثرة هذه الطُّرق تُنبَى أنَّ للقصّة أصلًا. وأنَّ المأكول ليس عُتبة حتمًا، فلَعلَه وهُمٌّ من بعض الرُّواة كها بين ابن الصّلاح، أو لعلّه لهبٌ كها في روايتَي الحاكم والبَيْهقي، أو عُتيبة، كها جزم غير واحد من أهل المغازي والسَّيَر، والله أعلم.

⁽١) انظر: «جامع الأصول» (١٢: ٥٩٦)، و«الاستيعاب»: ترجمة رقم (١٩١٩).

⁽۲) انظر: «مسند الإمام الشافعي» ص ٣٠٥، وفيه: عن إبراهيم بن أبي خِداش بن عتبة بن أبي هُب، أنه سمع ابن عباس رضي الله عنها يقول في المملوكين: أطعموهم بما تأكلون وألبسوهم بما تلبسون وليس فيه رواية لعتبة، ولكن لعلها كانت في إحدى النَّسخ، قال ابن حجر في «تعجيل المنفعة»: ص ٨٥٩: روى عتبة عن ابن عباس أنه قال في المملوكين: أطعموهم بما تأكلون واكسوهم بما تكتسون، رواه عنه إبراهيم بن خِداش، قلت (ابن حجر): وقع كها قال في نسخة من «مسند الشافعي»، والحديث المذكور غرج من كتاب «الأم» للإمام الشافعي في كتاب القرعة والنفقة على الأقارب ولفظه: أخبرنا ابن عيبة عن إبراهيم بن خِداش بن عتبة بن أبي لهب أنه سمع ابن عباس يقول للمملوكين: أطعموهم بما تطعمون وألبسوهم بما تلبسون، هكذا في النسخ المعتمدة بن أبي خِداش بن عتبة بن أبي لهب فالحديث من رواية إبراهيم عن ابن عباس وقد تقدم في ترجمة إبراهيم هذا أن ابن أبي حاتم نسبه كذلك فقال: إبراهيم بن أبي خِداش بن عتبة بن أبي لهب الذي أدركه إبراهيم، وعلى تقدير أن يكون الذي وقع في النسخة المذكورة محفوظًا، فعتبة بن أبي لهب الذي أدركه إبراهيم وروى هو عن عبد الله بن عباس آخر غير الصحابي، فإن الصحابي قديم الموت وهو أسن من إبراهيم وروى هو عن عبد الله بن عباس آخر غير الصحابي، فإن الصحابي قديم الموت وهو أسن من النبي النبية النبي النبية النبية النبية النبي النبية النبية

وكانَتْ تَحْتَه بِنْت رَسُولِ الله عَلَيْهُ أَرَاد الْحُرُوجَ إِلَى الشَّامِ، فقال: لآتِينَّ مُحَمَّدًا فلأُوذِيَنَه؛ فَأَتَاه فَقال: يَا مُحَمَّد، هُو كَافِرٌ بِالنَّجْمِ إِذَا هَوى، وبالَّذي دَنَا فتدلى، ثُمَّ تَفَلَ في وَجْهِ رَسُولِ الله عَلَيْه تَلَيْه مَلَيْه عَلَيْه كَلْبًا رَسُولُ الله عَلَيْه عَلَيْه كَلْبًا مِنْ كِلَابِكَ »، وكَانَ أَبُو طَالِب حَاضِرًا، فَوَجِمَ لَمَا وقال: مَا كَان أَغْنَاكَ يا ابنَ أَخِي عن هَذُهِ الدَّعْوة، فرَجّع عُتْبة إلى أَبيهِ، فأخْبَره، ثُمَّ خَرَجُوا إلى الشَّام فنزَلُوا مَنْزِلًا، فأَشْرَفَ عَلَيْهم رَاهبٌ مِنَ الدَّيْر فَقَال لَهُم: إِنَّ هَذَه أَرْضٌ مُسْبِعةٌ، فَقَال أَبو لَمَب لأَصْحَابِه: عَلَيْهم رَاهبٌ مِنَ الدَّيْر فَقَال لَهُم: إِنَّ هَذَه أَرْضٌ مُسْبِعةٌ، فَقَال أَبو لَمَب لأَصْحَابِه: وَأَنْ يُعَنَّمُ وَجُوهَهُم، حتَّى ضَرب عُتْبة وَأَنْ أَخَافُ عَلى ابْنِي دَعْوَةً مُحَمّد، فَجَمَعُوا جِمَاهُم وَأَنا خُوهَا حَوْهَم، وَأَحْدَقُوا بِعُتْبَة، فَجَاءَ الأَسَدُ يَتَشَمَّم وُجُوهَهُم، حتَّى ضَرب عُتْبة فَقَال حَسَّان:

ورويَ عن عُتبةَ بن خِراش، أخرجه الإمام الشافعي رضي الله عنه في «مسنده».

قوله: (فَوجِمَ لها) النهاية: وَجَمَ يَجِمُ وجومًا، والواجمُ: الذِي أَسْكَتَه الهُمُ، وعَلَتْهُ الكَآبَةُ، والضَّمير في «لها» للكلمة أو الدَّعوةِ.

قوله: (ما كان أغناك) «ما» للتَّعجُّبِ، و «كان» زائدة.

قوله: (وقال حسَّان) ذَكَر هذا البيت صاحب «الذُّرية الطَّاهِرة» في كتابه، في ضمن

النبي ﷺ؛ وذلك قبل مولد عبد الله بن عباس بنحو عشر سنين، فإنه ولد بعد المبعث بعشر، والقصة كانت بعد المبعث وإذا كان كذلك فعتبة بن أبي لهب مجهول الحال والعين ويدل على عدم وجود ذلك إطباق الأثمة كالبخاري ومن بعده على أنهم لم يذكروا أن لإبراهيم بن أبي خِداش شيخًا روى عنه إلا ابن عباس وقد تقدم حديثه وتصريحه بسهاعه منه في ترجمته.

وقد جزم ابن حجر بالتصحيف في موضع آخر من «التعجيل» في ترجمة إبراهيم بن أبي خِداش عن عتبة ابن أبي لهب وعنه ابن عيينة عتبة ابن أبي لهب فقال ص ٢٥٩ - ٢٦: إبراهيم بن أبي خِداش عن عتبة بن أبي لهب وعنه ابن عيينة مجهول كذا قرأت بخط الحسيني واقتصر على رقم الشافعي، وقد وقع له تصحيف فإن إبراهيم سمع من ابن عباس ليس بينها واسطة، وعتبه جده لأبيه، فكأنه كان فيه إبراهيم بن أبي خداش بن عتبة بن أبي لهب عن ابن عباس فتصحف «بن» فصارت لاعن»، فنشأ من ذلك خطأ آخر بينته في ترجمة عتبة ابن أبي لهب.

مَنْ يَرْجِعِ الْـعَامَ إِلَى أَهْلِهِ فَهَا أَكِيلُ السَّبْعِ بِالرَّاجِعِ ﴿ مَاضَلَ مَاحِبُكُرُ ﴾ يعني محمدًا ﷺ، والحِطَاب لِقُرَيْشٍ، وَهُو جَواب القَسَم،

أبياتٍ، ونسبه إلى حَسّانَ (١):

سَائِل بني الأشعر إنْ جئتَهم لا أوسع الله لسة قَبْرَه رحْمة نَبى جَدُّه جَدُّه جَدُّه اسبك بالجنجر لتكذيبه واستوجَب الدَّعـــوة منه بها أنْ سَلَّط الله بعد كلبَـهُ حتَّى أتَّاه وَسُـــطَ أصحابهِ والتَقِــــمَ الرَّأْسَ بِيافُوخِهِ استلمُ ــوهُ وَهْوَ يدعُو لهُ والليثُ يَعْلَــُــوه بِٱنيابِـهِ لايَرْفع الرَّحنُ مَصْروعَكُمْ وكسان فيه لكسم عسبرةً مَنْ يرجِم العمام إلى رَحْلِهِ مَن عَادَ فاللّيثُ لهُ عسائدٌ وأثرُ الصَنْعَةِ ظاهرٌ في هذه الأبيات.

ما كسانَ أنساءُ أبي الواسعِ بلُ طَبَّسَقَ الله عَلَى القَاطِسعِ ويدعُو إلى نسورِ له سساطعِ دونَ قريشٍ نَهْسزة القسامعِ بين للنَّاظِسرِ والسَّامعِ يمشي هُوينا مِشية الخادعِ يمشي هُوينا مِشية الخادعِ والنَّحررَ منه فَغْرة الجانعِ والنَّعب الأذنسي وبالجَامعِ بالسَّبب الأذنسي وبالجَامعِ ولا يُسوَهِن قسقة الصَّارِعِ مُنْعَفِرًا وَسُسطَ دمِ ناقسعِ ولا يُسوَهِن قسقة الصَّارِعِ للسَّيدِ المتبوعِ والتَّابِعِ فَمَا أَكِيْسُلُ السَّبْعِ بالرَّاجِسِعِ فَما أَكِيْسُلُ السَّبْعِ بالرَّاجِسِعِ فَمَا أَكِيْسُلُ السَّبْعِ بالرَّاجِسِعِ فَمَا أَكِيْسُلُ السَّبْعِ بالرَّاجِسِعِ والتَّابِعِ فَيْسِ مَن خَيْرِ شَاهُ سَعِ مِن خَيْرِ شَاهُ سَعِي مِن خَيْرِ شَاهُ سَعِي مِن خَيْرِ شَاهُ سَعِ مِن خَيْرِ شَاهُ سَعِيْسُ السَّهُ عِنْ السَّهُ عِلْمَ الْعَرْمِ مِن خَيْرِ شَاهُ سَعِي مِن خَيْرِ شَاهُ سَعِي فَيْسُ السَّهُ عَلَيْسُ الْعَلْمُ مِن خَيْرِ شَاهُ السَّهُ عَلَيْسُ الْعَلْمُ مِن خَيْرِ شَاهُ سَعِيْسُ الْعَلْمُ مِن خَيْرِ شَاهُ سَعِيْسُ السَّهُ عَلَيْسُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ عَلَيْسُ الْعَلْمُ عَلَيْسُ السَّهُ الْعَلْمُ عَلَيْسُ الْعَلْمُ الْعِلْمُ الْعَلْمُ الْعِلْمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعَلْمُ الْعُمُ الْعُلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ ال

⁽١) ذكر أبو نعيم في الدلائل النبوة؛ الأبيات من ١-٨ ونسبها إلى حسَّان، وفي الديوان حسان، ص٩٥٩ أربعة أبيات منها هي الأول و٩، ١٠،١٠.

والضَّلال: نَقيضُ الهُّدَى، والغيِّ: نَقيضُ الرُّشْدِ، أي: هُو مُهْتَدِ رَاشدٌ وَليس كيا تَزْعُمُون مِنْ نِسْبَتِكُم إِيَّاه إِلى الضَّلالِ والغَيِّ، ومَا أَتَاكُم بِه مِنَ القُرآن لَيْس بِمَنْطِقِ يَصْدر عَنْ هَوَاهُ وَرَأْيِهِ، وإنَّما هُو وَحْيٌ مِن عِنْدِ الله يوحَى إليه.

وَيَحْتَجُّ بِهِذِهِ الآيةِ مَنْ لا يَرى الاجتهَادَ للأَنبياء، ويُجابُ بأنَّ الله تعالى إذا سَوَّغَ لمُّم الاجْتِهَادَ، كانَ الاجتِهادُ ومَا يَسْتَنِد إِليه كُلَّه وَحيًا لا نُطْقًا عَنِ الْهَوَى.

قوله: (والغَيّ: نقيضُ الرُّشدِ) الرَّاغب: الغَيُّ جهلٌ من اعتقادٍ فَاسدٍ، وذلك أنَّ الجهلَ قد يكونُ من كون الإنسان غير مُعتقدٍ لا صالحًا ولا فاسدًا، وقد يكونُ من اعتقادِ شيءٍ فاسدٍ، وهذا الثَّاني يقال له: غَيُّ^(۱).

قوله: (ويَحَتَجُّ بهذِه الآية مَنْ لا يرى الاجتهادَ للأنبياء) قال القاضي: واحتجَّ بها من لا يرى الاجتهادَ له، وأُجيبَ عنه بأنَّه: إذا أُوحيَ إليه بأنْ يَجتهدَ، كان اجتهادُه وما يُسنَدُ (٢) إليه وحيًا، وفيه نظر؛ لأنَّ ذلك حينتذِ بالوَحي (٣).

وقلت: هاهنا بحثٌ لا بُدَّ منه، وهو أنَّ هذه الآيةَ واردةٌ في أمرِ التَّنزيلِ، وليس فيها لمُسْتَدِلً أنْ يَستدلَّ بشيءٍ من أمرِ الاجتهادِ، لا نفيًا ولا إثباتًا، لأنَّ الضَّميرَ في ﴿إِنَّ هُوَ ﴾ للقُرآن؛ بدليلِ من فسَّرَ النَّجمَ بنُجُومِ القُرآنِ، وهي من الأيهان الحَسَنة، نحوه قوله:

وثَنَاياكِ إنَّها إغْرِيضٌ (٤).

ويَنْصُرُهُ قُولُه: ﴿ عَلَمَهُ مَثَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ﴾ وفي الآياتِ معنى قولِه تعالى: ﴿إِنَّهُ لِغَوْلُ رَسُولِ كَرِهِ * ذِي قُوَّةِ عِندَ ذِي ٱلْعَرْشِ مَكِينِ * مُطَاعِ ثُمَّ أَمِينِ * وَمَاصَاحِبُكُم بِمَجْنُونِ * وَلَقَدْ رَءَاهُ بِأَلْأُفِي ٱلْمُثِينِ * وَمَاهُوَ عَلَىٰ لَغَيْبِ

⁽۱) «مفردات القرآن» ص ۲۲۰.

⁽٢) لفظ البيضاوي: «وما يستند».

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٥: ٢٥٢).

⁽٤) هذا شطرٌ من بيت لأبي تمّام، وتمام البيت:

وَلَالٍ تُوُمُّ وَبَرَقٌ وَمِيضُ انظر: «شرح ديوان أبي تمام» للخطيب التبريزي (١: ٨٦).

.....

بِضَنِينِ * وَمَاهُو بِقَوْلِ شَيْطَنِ رَّحِيمِ * فَأَيْنَ نَذْهَبُونَ * إِنْ هُو إِلّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ ﴾ [التكوير: ٢٠-٢٧] فقوله: ﴿ مَا صَلَّ صَاحِبُكُم وَمَا عَوَى ﴾ جوابُ القسم، وقد تقرَّر أنَّ الجمُلة القسميَّة يُتَلقّى بها المُنكِرُ المُصِرُّ، أي: ما ضَلَّ صاحبُكُم وما مَسَه الجِنُّ، ولا اسْتهواه، وما غَوَى، وليس بَيْنه وبين الغَواية تعلَّق، أي: ليس بشاعر والشُّعراءُ يَتَبعهُمُ الغَاوُونَ، وما يَنطقُ عن الهوى كالكاهنِ، فقوله: ﴿ إِنْ هُوَ إِلّا وَحَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ وَمَا هُوَ اللّهُ وحي السلام فقوله: ﴿ وَمَا هُوبِهِ قَوْلِ شَاعِرٍ وَلِيلامًا نُوبُونَ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ وَمَا هُولِ كَاهِنِ كَالتّكُملةِ للبيانِ، فكأنّه قيل: ما هذا القرآنُ إلّا وحي اليس بقولِ بعنونِ ولا بقولِ عامنٍ ولا بقولِ كاهنِ ، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا هُوبِهِ قِلْ شَاعِرُ قَلِيلامًا نُوبُونَ اللّهُ الْمَائِدُ وَمَا هُوبُونِ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عليه في صِغرِهِ حين ما ضَلّ وما عَوى ما ضَلّ وما عَوى المَن عند الله أمن عند الله أمن عند الله أمن على خلقِه رحمة للعالمينَ ، بشيرًا ونَذِيرًا ونَذِيرًا . الله أمن عند الله أمين على خلقِه رحمة للعالمينَ ، بشيرًا ونَذِيرًا . الله أمن عند الله أمينٌ على خلقِه رحمة للعالمينَ ، بشيرًا ونَذِيرًا .

وإلى هذا المعنى ينظر ما رُوِّيناه عن البُخاريِّ ومُسلم (١) عن ابنِ عبَّاسِ عن أبي سُفيانَ حين ساله هِرَقلُ وقال: سألتُكمُ هل كُنْتمْ تتَّهمونَه بالكذبِ، قبلَ أنْ يقولَ ما قالَ؟ فَزَعَمْتَ أنْ: لا، فعَرفتُ أنَّه لم يكنْ لِيدَعَ الكَذِبَ على النَّاس ثُمَّ يذهبَ فيكذبَ على الله.

وقال جعفرُ بن مُحمدٍ: كيف يَنْطقُ عن الهَوى من هو ناطقٌ بإظْهارِ التَّوحيدِ، وإتمامِ الشَّريعةِ، وإيجابِ الأمرِ والنَّهي، بل مَا نطقَ إلا بأمرٍ، ولا سكتَ إلا بأمرٍ.

فإذا تقرَّرَ أَنْ الآيةَ ساكِتةٌ عن حديثِ الاجتهادِ، فلنبين ثُبوتَه بالنَّصُوصِ الواردةِ فيه: منها مارُوِّينا عن التِّرمذِيِّ وأبي داود (٢) عن اللِقدَام بن مَعْدِي كَربٍ، قال: قال رسول الله ﷺ: «أَلَا إِنِّي أُوْتِيتُ الكِتابَ ومِثلَه مَعَهُ، ألا يُوشِكُ رَجلٌ شَبْعَانُ عَلَى أَرْيكَتِهِ، يَقُول: عَلَيْكُم بِهَذَا القُرآنِ، فها وَجَدْتُم فيهِ مِنْ حَلالٍ فأَجِلُّوه، ومَا وَجَدْتُم فيهِ مِنْ حَرامٍ فَحَرِّمُوهُ».

⁽١) البُخَارِيُّ (٧) و(٢٩٤١)، ومُسلِمٌ (١٧٧٣).

⁽٢) الترمِذيُّ (٢٦٦٤)، وأبو دَاود (٤٦٠٤).

﴿ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ﴾ مَلَكُ شَديدٌ قُواهُ، والإِضَافةُ غَيرُ حَقيقيَّة، لأَنَّها إِضَافَةُ الصَّفة المَشبَّهة إِلى فَاعِلِهَا، وَهُو جِبْريل عَليه السَّلام، وَمِنْ قُوَّته أَنَّه اقْتَلع قُرَى قَوْمِ لُوطٍ مِنَ

وفي رواية: «وإنّ ما حرّم رسولُ الله ﷺ كما حَرِّم الله (١)؛ ألا لا يحلُّ لَكُم الحِمارُ الأهْليُّ، ولا كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّباع، ولا لُقَطَة مُعَاهِدٍ، إلا أنْ يَسْتَغْنِيَ عَنْها صَاحِبُها، ومَنْ نَزَلَ بقَوْمٍ فعَلَيْهِمْ أَنْ يَقْرُوهُ ، فَإِنْ لَـمْ يَقْرُوه فَلهُ أَنْ يُعْقِبَهُمْ بِمثْلِ قِرَاهُ».

وعن أحمدَ بنِ حَنْبل ومُسلم وابنِ مَاجَهْ عن طَلْحَةَ بن عبيد الله، قال: مَردتُ معَ رَسُولِ الله ﷺ بِقَومٍ على رُؤُوسِ النَّخْلِ، فَقَالَ: «مَا يَصْنَعُ هَؤُلاءِ»؟ قالوا: يُلقِّحُونَه، يَجْعَلُونَ الله ﷺ بِقَومٍ على رُؤُوسِ النَّخْلِ، فَقَالَ: «مَا أَظُنُّ يُغْنِي ذلِكَ شَيْعًا»، فأُخْبِرُوا بذلِكَ، فتركُوهُ، الذِّكَرَ مَع الأَنْفَى، فَقَال رَسُولُ الله ﷺ فقال: «إنْ كَانَ يَنْفَعُهُم فلْيَصنَعُوهُ، فإنَّي إنّا ظَننَتُ ظنَّا فلا تُؤَاخِذُونِي فأُخِرُ رَسُولُ الله ﷺ فقال: «إنْ كَانَ يَنْفَعُهُم فلْيَصنَعُوهُ، فإنِّي إنّا ظَننَتُ ظنَّا فلا تُؤَاخِذُونِي بالظَّنِّ، ولكِنْ إذَا حَدَّثْتُكُم عَن الله بشَيْء فخُذُوا بِهِ، فَإِنِّي لا أَكْذِبُ عليه»(٢)، وفي رواية أحدَ^(٣): «إذا كَانَ شَيْنًا مِنْ أَمْر دِيَنكِمْ فإليًّ» (١٤).

وفي رِوايةٍ أُخرَى: "والظَّنُّ يُخْطِئُ ويُصِيبُ" (٥)، والله أعلم.

قوله: (﴿ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ﴾ ملك شديدٌ قُواهُ) الرَّاغِب: قال تعالى: ﴿ ذِى أَوْوَ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينِ ﴾ يَعنِي به جِبْرِيلَ عليه السَّلامُ، وَوَصفَهُ بالقُوَّةِ عِنْدَ ذِي العَرْشِ، فأفرد اللَّفظ ونكَّرَه تنبيها على أنه إذا اعتبر بالملأ الأعلى فقوَّتُه إلى حدٌ ما، وقوله: ﴿ عَلَمَهُ, شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ﴾ فإنَّه وصفَ القُوَّة بلفظِ الجَمْع، وعرَّفها تعرِيفَ الجِنْسِ، تنبيها أنَّه إذا اعتبر بهذا العَالَم، وبالَّذِينَ يَعْلَمُهم ويُقيدهم هُو كَثيرُ القُوى عظيمُ القُدْرةِ (٢).

⁽١) وإن ما حرَّم رسول الله كما حرم الله رواية الترمذي، وبقية الحديث إلى آخره رواية أبي داود.

⁽٢) مسلم (٢٣٦١)، وابن ماجّه (٢٤٧٠).

⁽٣) في «المسند» (٦: ١٢٣) من رواية عائشة رَضِيَ الله عنها.

⁽٤) من قوله: «وفي رواية» إلى هنا ساقط من (ف).

⁽٥) هذه رواية أحمد في «المسند» كذلك (١: ١٦٢) عن طلحة بن عبد الله.

⁽٦) "مفردات القرآن" ص٦٩٤.

المَاءِ الأَسْوَد، وحَمَلَهَا عَلى جَنَاحِه، وَرَفَعَها إلى السَّماء ثُمَّ قَلَبَهَا؛ وَصاحَ صَيْحَةً بِثَمُودَ فأَصْبَحُوا جَاثِمِين؛ وَكَان هُبُوطُه عَلى الأَنْبِياء وَصُعُودهُ في أَوحَى مِنْ رَجْعَة الطَّرْفِ، وَرَأَى إِبْلِيْس يُكَلِّم عِيْسى عَليه السَّلام عَلى بَعْضِ عِقَابِ الأَرْضِ المُقَدَّسَةِ، فَنَفَحَهُ بِجَنَاحِه نَفْحَةً فَأَلْقَاهُ في أَقْصَى جَبَل بِالهِنْد.

﴿ ذُومِرَ قَ ﴾: ذُو حَصَافَةٍ فِي عَقْلِه وَرَأْيهِ، وَمَتَانَةٍ فِي دِيْنِه، ﴿ فَٱسْتَوَىٰ ﴾ فاسْتَقَامَ عَلى صُورَةِ نفسِه الحَقيقيّة دُونَ الصُّورَة التي كَانَ يَتَمثَّلُ بِها كُلَّما هَبَطَ بِالوَحي، وَكَان يَنْزِلُ

قوله: (في أَوْحَى مِنْ رَجْعةِ الطَّرْفِ) أي: أَسْرع.

قوله: (﴿ دُومِرَوَ﴾: ذُو حَصَافةٍ في عَقلِهِ)، الرَّاغِب: المُرُور: المُضِيُّ والاجتِيازُ بالشَّيءِ، قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا كَشَفْنَاعَنْهُ صُرَّهُ، مَرَّ كَانَ لَّرَيْدُعُنَا إِلَىٰ صُرِّ مَّسَهُ ﴾ [يونس: ١٢] وأمْرَرتُ الحَبْلَ: إذا فَتلتَه، والمِرَيرُ والمُمَرُّ: المَفْتولُ، ومنه فُلانٌّ ذو مِرَّةٍ، كَأَنَّه محكمُ الفَتْلِ (١٠).

ورُوي عن ابنِ عبَّاسَ: ﴿ ذُومِرَّةٍ ﴾: ذو مَنْظَرِ حَسنِ (٢)، قال الطَّبريُّ (٣): هو الصَّوابُ، يعني صِحَّةَ الجِسِم وسلامَتَه من الآفاتِ، وإذَا كان كذلكَ، كان قويًّا، ومنه الحديثُ: ﴿ وَلَا ذِيْ مِرَّةِ سَويًّ » (٤). وعن سعيد بن المُسبِّب: ذِي حِكْمةٍ، لأنَّ كلامَ الحُكماءِ مَتِنٌ.

قوله: (﴿ فَأَسْتَوَىٰ ﴾ فاستَقام على صُورةِ نَفْسِه الحَقيقيّة)، عن بعضهم: استوى، أي: ارتفَعَ إلى السَّماءِ بعد أن عَلَمه. وعن الحسَنِ: أنَّ الأَفْقَ الْمُغْربِ (٥٠).

⁽۱) «مفردات القرآن» ص٧٦٣.

⁽٢) أخرجه الطَّبريُّ في «جامع البيان»: (٢٢: ٩٩٩).

⁽٣) «جامع البيان» (٢٢: ٤٩٩)، ونقل المصنّفُ تلخيصَ كلام الطّبريّ.

⁽٤) وتمام الحديث: «لا تحلَّ الصَّدَقة لغنيِّ، ولا لذي مِرَّة سويٍّ». رواه أصحاب «السنن»، منهم التَّرمذي (٢) وتمام الحديث عبد الله بن عمرو، ورواه (٦٥٢)، وأبحد في «المسند» (٢: ١٦٤) من حديث عبد الله بن عمرو، ورواه النسائي (٥: ٩٩) رقم: (٢٥٩٧) وأحمد في «المسند» (٢: ٣٨٩) من حديث أبي هريرة، ورواه غيرهم من هذين الطريق، ومن طُرقي أخرى غيرها.

⁽٥) المَرويُّ عن الحسن خلافُ ذلك، إذ ذكر السُّيوطيُّ في «الدر المنثور» (٦: ١٢٣) وعزاه لابن جريرٍ وعبد بن حُميدِ عن قَتَادة أنَّه قال: وهو بالأفق الأعلى قال: قال الحسن: الأفق الأعلى أفق المشرق،=

في صُورَةِ دِحْيةَ، وَذلِك: أَنَّ رَسُول الله ﷺ أحبَّ أَنْ يَرَاهُ في صُورَتِه التي جُبِلَ عَلَيها، فَاسْتَوى لَهُ فِي الأَفقِ الأَفقِ الأَفق الشَّمْسِ فَمَلاَ الأُفقَ. وَقيلَ: مَا رَآه أَحَدٌ مِن الأَنْبِياء في صُورَتِه الحَقيقيَّة غَيْر مُحَمَّدٍ ﷺ مَرَّتَيْن: مَرَّة في الأَرْضِ، وَمَرَّة في السَّمَاء.

﴿ ثُمَّ دَنَا﴾ مِنْ رَسُول الله ﷺ ﴿ فَنَدَلَى ﴾ فَتَعلَّق عَلَيه في الهَواء، وَمِنْه: تَدلَّت الثَّمَرُ أَلهُ عَلَقُ. قال:

تَدَلَّى عَلَيْها بَينَ سِبٌّ وَخَيطةٍ

قال أبو البَقَاء: ﴿ وَهُوَ ﴾ مبتداً، ﴿ إِلْأُفَيّ ﴾ خَبرُه، والجملةُ حالٌ من فاعلِ «اسْتَوى»، وقِيلَ: هو مَعْطوفٌ على فاعلِ ﴿ فَآسْتَوَىٰ ﴾، وهو ضعيفٌ، إذ لو كانَ كَذلِكَ لَقالَ: استوى هو، وعلى هذا يكون المعنى: فاسْتَويا بالأفُقِ، يعني مُحمدًا وجبريلَ صلواتُ الله عليهِما (١٠).

قوله: (مَا رآه أحدٌ مِنَ الأَنبياء) الحديثُ مِنْ رواية التِّرِمِذيِّ (٢) عن مَسروقِ عن عائِشةَ رَضِيَ الله عنها في حديثِ مَنْ أَخْبَرَ أَنَّ مُحمدًا رأى ربَّه فقد أَعْظَمَ الفِريةَ، لكنَّه رأى جِبْريل، لم يَرَهُ في صورَتِه إلّا مَرَّ تينِ، مرَّةً عِندَ سِدرَةِ المُنتهَى، ومرَّةً في أجياد له ستُّ مِثةِ جَناحٍ قَدْ سدَّ الأُفقَ.

قوله: ﴿ ثُمَّ دَنَا﴾ مِنْ رسول الله ﷺ ﴿ فَنَدَكَ ﴾) فتعلَّق عليه في الهواء، أي: جبريلُ على محمد صلواتُ الله عليهما، يعني أراد الدُّنُوَّ فتدَلَّى.

قوله (٣): (تدلَّى عليها بين سِبٌّ وخَيطَةٍ) أنشد الجَوْهريُّ، تمامه لأبي ذُوَّيب:

بِجَرْداءَ مِثل الوَكْفِ يَكْبُو غُرابِها

⁼ وانظر: «جامع البيان» للطبري (٢٢: ٦٠) كذلك، ومثل هذا القول مرويٌّ عن ابن عبّاس رَضِيَ الله عنها أنه قال: وهو بالأفق الأعلى: مطلع الشمس.

⁽۱) «إملاء ما مَنَّ به الرحمن»: (۲: ۲: ۲)، وجاء في بداية كلامه: قوله تعالى: ﴿فَآسَــتَوَىٰ ﴾ أي فاستقر، وهو مبتدأً، و﴿فِإِلْأُنُونِ﴾ ..إلخ.

⁽٢) في «جامعه» برقم (٣٢٧٨).

⁽٣) من قوله: «فتَعلَّق» إلى هنا ساقِط من (ح).

وَيُقال: هُو مِثْلُ القِرِلى، إِنْ رأى خَيرًا تَكلَّ، وإِنْ لَم يَرهُ تَولَّى.

﴿ قَابَ قَوْسَيْنِ ﴾ مِقْدار قَوْسين عَرَبيَّتَين: والقَابُ والقَيْبُ؛ والقَادُ والقَيْدُ، والقَيْسُ:

والحَيَطة في الوَتَد^(١).

قال أبو عَمرو: وهو حَبْلٌ لطيفٌ يُتَخَدُّ من السَّلبِ، وهو لجّاءُ شجرٍ يُعملِ منه الجِبَالُ، والسَّبُ: الحبلُ، في لُغةِ هُذيلٍ، والوَكْفُ: النَّطْعُ، والجَرداء: الصَّخرة المَلساء، يَصِفُ مُشتَار العَسَل، والضَّميرُ في عليها للعسَل.

قوله: (هو مِشلُ القِرِلَى) قِرِلَى - بِكَسر الفَّافِ والرَّاءِ المهملة - ليس له ذِكرٌ في الأُصُولُ^(٢)، وفي الحاشية: هُو طائِرٌ يَصيدُ السَّمَكَ، وإحدى رجليه أطُولُ.

قوله: (مِقدارُ قَوسين عَرَبيَّتين) وفي «التَّيسِير»: كانت عُظهاءُ العربِ، إذا أَرادوا تَأْكِيدَ عهد وَتَوثيقَ عقدٍ لا يُنقَضُ، أَحضَرَ المُتعاقِدَانِ قَوسَيهِمَا، فَجمعَا بَينهُما، وقَبَضَا عليها، ونَزعَاهُما جَميعًا ورمَيا عَنهُما سَهمًا وَاحِدًا، يُشِيرانِ بِذَلِكَ إلى الاثِّحَادِ الكُلِّيّ، وكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ وَنَزعَاهُما جَميعًا ورمَيا عَنهُما سَهمًا وَاحِدًا، يُشِيرانِ بِذَلِكَ إلى الاثِّحَادِ الكُلِّيّ، وكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ وَنَزعَاهُما أَحَدِهمَا اللَّخَر، فَكَأُنَّهما قَالا: أكَدُنا المَحَبَّةَ وأَبْرَمُنا الْقُرْبَةُ (٣).

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وفي "الصحاح". والخيطة في كلام هُذَيل: الوتدُ، وبه يستقيم المعنى.

⁽٢) جاء في «بهذيب اللغة» للأزهري، مادة (قَرل): قال: القِرلّى: طائرٌ، ومن الأمثال: «أَخْزَمُ من قِرِلى» و «أخْطَفُ من قِرِلَى» و «أَخْذَرُ من قِرلَى»، لا يُرى إلَّا مُرفرِفًا على وجه الماء على جانب فيه، يهوي بإحدى عينيه إلى قعرِ الماء طمعًا، ويرفعُ الأُخرى في الهواء حَذرًا.

ولهذا فقول المصنف ليس له ذِكرٌ في الأصول يبدو أنه يفتقر للاستقراء.

وجاء في «القاموس المحيط» (٤: ٣٧) مثل ما في «تهذيب اللغة»، وفي «لسان العرب» (١١: ٥٥٥): قال ابن برّي: القِرِلّى: «طائرٌ صغير الجرم سريع الغَوْصِ حديد الاختطاف، لا يُرى إلّا مرفرفًا على وجه الماء...».

ومن الطَّريف أن المصنف قد استشهد بكلام لبنت الحسِّ في أوائل سورة الواقعة، وبنت الحُسُّ معروفةٌ بالفَصاحة وهي من نُقِل عنها أنَّها قالت: السجع السابق فتأمل!!

⁽٣) ذكر النَّعْلبي في «الكشف والبيان» (٩: ١٣٩) قريبًا مما ذكره المصنَّف. وذكره الشَّهاب الخَفاجي في «حاشيته» على «البَيْضاوي» (٨: ١١٠) دون عَزو.

المِقْدَار. وقَرَأَ زَيْدُ بنُ عَلِيِّ: (قَاد)، وقُرئ: (قِيْدَ) وَ(قَدْرَ). وَقد جَاء التَّقْدِيرِ بالقَوْسِ والرُّمْح، والسَّوْطِ والذِّرَاعِ والبَاعِ وَالحُطْوَةِ والشَّبْرِ والفِتْر والأُصْبُع، ومِنه: «لا صَلاةَ إلى أَنْ تَوْتَفِعَ الشَّمْسُ مِقْدَارَ رُمْحَين».

وَفِي الحَديث: «لَقَابُ قَوْسِ أَحَدِكُمْ مِنَ الجَنَّةِ وَمَوضِعُ قَدَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيا وَمَا فِيْهَا»، وَالقَدُّ: السُّوطُ. وَيُقَال: بَيْنَهما خُطُواتٍ يَسيْرةٍ. وَقَال:

وَقَدْ جَعَلَتْنِي مِنْ حَزِيمَة أُصْبُعَا

وفي «مَعَالِمِ التَّنزِيل»: قال مُجَاهِد: مَعناه: حَيثُ الوترُ منَ القَوْسِ.

وَهِيَ إِشَارَةٌ إِلَى تَأْكِيدِ العَرَبِ، وَأَصْلُهُ أَنَّ الحَلَيْفَيْنِ كَانَا إِذَا أَرَادَا عَقْدَ الصَّفَاء أَخْرَجَا بَقُوسَيْهِمَا وألصقا بينهما، يُرِيْدَانِ بِذَلِكَ أَنَّهما مُتَظَاهِرَان يُحامِي كُلَّ واَحِدٍ مُنْهَما صَاحِبَه (١).

قوله: (الفِتْرُ) الجَوْهَريُّ: الفتر: ما بين طَرَفي السَّبَابة والإِبْهامِ إذا فتَحهما.

قَوله: (لَقَابُ قَوسِ أَحدِكم) روى أبو هُريَرَة أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إِنَّ فِي الجَنَّةِ شَخَرَةً يَسِيْرُ الرَّاكِبُ فِي ظِلِّهَا مِئَة سَنةٍ، واقْرؤوا إِنْ شِئْتُم: ﴿ وَظِلِّ مَّمَدُودٍ ﴾، ولَقَابُ قَوْسُ أَحْدِكُم فِي الجَنَّةِ خَيْرِ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ أَوْ تَغْرُب». أخرجه البُخاريُّ ومسلمٌ والنَّرْمِذِي (٢).

قوله: (وَقَدْ جَعَلَتْنِي مِنْ حَزِيمَةَ أُصْبُعًا) أوله:

فادرك إبقاء العرادة ظلعها

البَيْتُ لأبي الأَسْوَد (٣)، حَزِيمة ـ بالحاء المُهْمَلة وبفتحها وكَسْر الزَّاي ـ: اسْم قَبِيلةٍ،

⁽١) «معالم التَّنزيل» للبَغَوي (٤: ٣٠٣).

⁽۲) البُخَارِيُّ (۳۰۸۰)، ومُسلمٌ (۲۸۲۲)، وهذا اللفظ عند الترمِذِي بروايتين منفصلتين، انظر رقم (۳۲۹۲) و(۱٦٥۱).

 ⁽٣) نَسبه الزَّمُخشري في «المفصل» ص١٠٧ إلى الأسود، وليس إلى أبي الأسود، فكأن الزَّمُخشري أراد:
 الأشود بن يَعْفَر، ومع ذلك فقد خُولِف في نسبة هذا البيت إلى الأسود، فقد نسب الأكثرون هذا =

فإنْ قُلتَ: كَيف تقدير قوله: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ ﴾؟

قلت: تقديره: فكانَ مِقدارُ مَسافَة قُربه مِثْل قَابِ قَوسين، فَحُذفِت هذه المُضَافَات كها قال أبو على في قوله:

وقد جَعَلَتْني من حَزِيْمَةَ أَصْبُعًا

أي: ذا مِقْدار مَسَافة أَصْبُع .

﴿ أَوْ أَدْنَىٰ ﴾ أي على تَقْديركُم، كقولِه تعالى: ﴿ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [الصافات: ١٤٧]. ﴿ إِلَىٰ عَبْدِهِ ، ﴾ إلى عبد الله، وإن لم يجر لاسمِه عزّ وجَلّ ذِكْر، لأنّه لا يُلبِس؛ كقوله: ﴿ عَلَىٰ ظَهْرِهَا ﴾ [فاطر: ٤٥].

﴿مَا آَوْمَك﴾ تَفْخِيم للوَحي الّذي أَوْحي إليه: قيل: أُوحِي إليه أنّ الجنَّة مُحرّمةٌ على الأنبياء حتّى تَدخُلَها، وعلى الأُمَمِ حتّى تَدْخُلَها أَمَّتُك.

عَرَادَة: اسم فرَسٍ، وظَلْعُ: وجَعُ الرَّجْلِ، ومعنى أبقاها: أنَّ من عَادةِ عِتاقِ الخيل أن لا يُعْطي ما عِندَه مِنَ العَدْوِ، بل يُبقِي شَيْئًا مِنهُ بعدَ شَيءٍ، لوقت الحاجةِ إليهِ، ومفعولُ إبقاء تحذوفٌ، أي: ذخيرتها.

يقول: أوصلتني عَرادةُ إلى العَدُوِّ الذِّي هُو حَزِيمةُ، وَبقي بَيني وَبَيْنَه قَدْر مَسَافَة أُصبُع، عَرَض لِمَا ادَّخرَت مِنَ العَدْوِ الظَّلعُ، فَفَاتَ مِني وهَربَ.

قوله: (قيل: أُوحِيَ إليه أنَّ الجَنَّةَ مُحَرَّمةٌ عَلى الأنبياءِ حَتَّى تَدْخُلَها)، رُوِّينا عن مُسلمِ عن أنس قال: قال رسولُ الله ﷺ: «آتِي بَابَ الجَنَّةِ يَوْمَ القِيَامَةِ فأَسْتَفْتِحُ، فيقولُ الحَاذِنُ: مَنْ أَنْت؟ فأَقُولُ: مُحَمَّدٌ، فيقُول: بكَ أُمِرْتُ أَنْ لا أفْحَ لأَحَدِ قَبْلَكَ»(١).

البيت إلى الكَلْحَبة اليربوعي، كما في «المفضليات» للمُفضَّل الضَّبِّي ص٣٦، و«أنساب الخيل» للكَلْبي
 ص٠٤، و «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي ص ٣٩١.

⁽۱) مسلم (۱۹۷).

﴿ مَا كَذَبَ ﴾ فؤادُ محمّد على ما رآه بِبَصرِه من صُورة جِبْريل عليه السّلام، أي: ما

قوله: ﴿ مَاكَذَبَ ﴾ فؤادُ محمَّدٍ صَلوات الله عليهِ ما رَآهُ ببصرِه من صُورةِ جِبريلَ عليه السَّلام) وَاعلَمْ أَنَّ السَّلفَ والخلفَ اختلفوا في أنَّه: هل رأى النَّبيُ ﷺ رَبَّه ليلةَ الإسراءِ أم لا؟

رُوِّينا عن مسلم والتَّرمِذيِّ عن ابن عَبَّاس قال: رآهُ بِفُؤادِهِ مَرَّتينِ^(١)، وَفِي رِوَايَةِ التَّرْمِذيِّ قَال: رَأَى محمَّدٌ صَلواتُ الله عليه ربَّه تعالى. قال عِكرِمَةُ: قلتُ: أليس الله يقولُ: ﴿ لَا تُكْرِيكُ ٱلْأَبْصَئرُ وَهُوَيُدَرِكُ ٱلْأَبْصَئرَ ﴾؟ [الأنعام:١٠٣] قال: وَيحكَ، ذاكَ إِذَا تَجلَّى بِنُورِهِ لَا تُكَدِيكُهُ ٱلْأَبْصَئرُ وَهُوَيُدَرِكُ ٱلْأَبْصَئرَ ﴾؟ [الأنعام:٢٠] قال: وَيحكَ، ذاكَ إِذَا تَجلَّى بِنُورِهِ اللَّذي هو نُورُه، وقَد رأى رَبَّه مَرَّتينِ (٢). وَفِي أُخْرَى له (٣): ﴿ وَلَقَدْ رَوَاهُ أَنْوَلَى اللهِ عِندَ سِدْرَةِ اللَّهُ عَلَى اللهَ عَبَّاس: قد رآهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ.

وَفِي أُخرى له (١): ﴿ مَا كَذَبَ اَلْفُؤَادُ مَا رَأَى ۚ ﴾، قَال: رَآهُ بِقَلِبْه. وعن مُسلم والترمِذيِّ عن عَبد الله بن شقيقِ قلتُ لأَبِي ذَرِّ: لَوْ رأيتُ رسولَ الله ﷺ كنتُ أسألهُ: هَلْ رَأَيتَ ربَّكَ؟، قال أبو ذَرِّ: قَد سألتُه فقال: «نُورٌ، أنَّى أَرَاُه؟!» (٥)

وزاد الإمامُ أحمدُ بنُ حَنْبلِ: «نوراني أراه» ، يَعْنِي: عَلَى طَرِيق الإيجاب^(١).

وعن التَّرمِذي (٧) عن الشَّغبِيِّ قَال: لَقيَ ابنُ عَبَّاسٍ كَعْبًا بِعَرِفَة، فسألهُ عن شيءٍ فَكَبَّر حَتَّى جَاوَبَتْهُ الجِبالُ، فقال ابنُ عَبَّاسٍ: إنَّا بَنو هَاشم، فَقَالُ كعبٌ: إنَّ الله قَسَم رَوْيَتَهُ وكلامَه بين محمَّد ومنوسَى صلوات الله عليهِما، فكلَّمَ مُوسَى مَرَّتَين ورآهُ مُحَمَّدٌ مرَّتَينِ، قال مَسْرُوقٌ: فدخلتُ على عائِشةَ رَضِيَ الله عَنها فقلتُ: هل رأى مُحَمَّدٌ صلواتُ الله عليه رَبَّهُ تعالى؟

⁽١) انظر: مسلم (١٧٦).

⁽٢) التُرِّمِذي (٣٢٧٩). وقال: حديثٌ حسن غريب من هذا الوجه.

⁽٣) الترمذي (٣٢٨٠) وقال: هذا حديثٌ حسن.

⁽٤) الترمذي (٣٢٨١) وقال: هذا حديثٌ حسن.

⁽٥) مسلم (١٧٨)، والنَّرمِذي (٣٢٨٢) وقال: هذا حديثٌ حسنٌ.

⁽٦) «مسند الإمام أحمد»: (٥: ١٥٧). وهذا في بعض نسخِ «المسند» لاكلُّها، وقيل: إنها تصحيفٌ.

⁽٧) الترمذي (٣٢٧٨) وزاد في سياقه عما هنا.

فقالت: لَقَدْ تَكَلَّمَتَ بَشِيءَ قَفَ لَهُ شَعْرِي، قُلتُ: رُوَيْدًا، ثُمَّ قرأَتُ: ﴿ لَقَدْ رَلَّى مِنْ ءَايَتِ رَيِّهِ ٱلْكُبُرَىٰ ﴾، فقالت: أين يُذهب بك؟ إِنَّما هُو جبريلُ، من أخبركَ أَنَّ محمَّدًا رأى رَبَّهُ، أو كَتَمَ شيئًا عِنَّا أُمرَ بِه، أو يعلم الحَمْسَ الَّتِي قال الله تَعَالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ [لقان: ٣٤]، فقَدْ أعْظمَ الفِرْيةَ.

وعَنِ البُخَارِيِّ (١) عن عائِشة رَضِيَ الله عنها قالت: من حَدَّثَكَ أَنَّ مُحُمَّدًا رَأَى رَبَّه فَقَد كَذَب... الحديث. وَفي «شَرْح صَحِيح مُسلم» للإمام المُتقِن أَفْضَلِ المتأخِّرين، مُحْيِي الدِّين النَّوَاوِي رحمه الله: «قال القَاضِي عِياض (٢): اختَلَف السَّلَفُ والحَلَفُ: هَل رَأَى نبينًا صلَواتُ الله عليهِ رَبَّه ليلة الإسرَاءِ؟ فَأَنْكَرَتهُ عائشة، وهو المشهورُ عن ابنِ مَسعودٍ، وإليهِ ذهب جماعةٌ من المُحدِّثِينَ والمُتكلِّمِينَ، ورُويَ عن ابنِ عبَّاسٍ أنَّه رأى بعينه، ومِثله عن أبي ذَرِّ وكعبٍ والحسنِ، وكانَ يحلِفُ على ذلك، وحُكيَ مثلهُ عن ابنِ مسعودٍ وأبي عربه وأحد بنِ حنبل.

وحكى أصحابُ المقالات عن أبي الحَسن الأشْعَرِيِّ وجماعةٍ من أصحابِه أنَّه رَآهُ، ووقفَ بعضُ مَشايِخنا، وقال: ليس عليه دليلٌ واضِحٌ، ولكنَّه جَائزٌ.

ورُؤيةُ الله تعالى في الدُّنيا جَائزة، واخْتَلفُوا أَنَّ نبِيّنا صلواتُ الله عليه هل كَلَّم رَبَّه سبحانه وتعالى ليلة الإسراءِ بغير واسطة أم لا؟ فحُكِيَ عن الأشعريُ وقوم من المُتكلِّمين أنَّه كلَّمهُ، وعَزَى بعضُهُم إلى جَعفر بنِ مُحمَّد وابنِ مسعُودٍ وابنِ عبَّاسٍ، وكذَلِكَ اختَلَفوا في قَوْلِه: ﴿ مُمَّدَنا فَلَدَكَ ﴾، فالأكثرونَ على أنَّ هذا الدُّنوَّ والتَّدلِّي مُقَسَّمٌ ما بين جِبريلَ والنَّبيُ عَلَيْهُ، وعن ابنِ عَبَّاسٍ والحسن ومُحمِّد بنِ مَعفر بنِ مُحمَّدِ وغيرِهم أنَّه دُنوٌ مِنَ النَّبيُ عَلَيْ إلى ربِّهِ، أو منَ الله تَعالى، والدُّنوُّ والتَّدلِيِّ عَلى هَذا مُتأوَّلُ، ليس على وَجِهِهِ.

قَال جَعفرُ بنُ محمَّدِ: الدُّنوُّ مِنَ الله لا حدَّ لهُ، وَمنَ العِبَاد بِالحُدُّودِ، فدنُوُّهُ صلواتُ الله على علىه وسلامه من ربِّهِ عزَّ وجَلَّ قُربُهُ منه، وظُهورُ عظيمِ منزلَتهِ لديه، وإشراقُ أنوارِ معرفتِه

⁽١) البخاري (٤٥٧٤).

⁽٢) أي: في كتابه «إكبال المعلم»، وانظره (١: ٣٤٣).

عليهِ واطِّلاعِه على أسرارِ مَلكوتِه وغَيبهِ، بها لم يطَّلِعْ عليه سِواهُ، والدُّنُوُّ مِنَ الله تَعالى إظهارُ ذلك واتِّصالُ عَظِيمٍ بِرِّهِ وفَضلِه إليهِ، وَ﴿قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْأَدْنَى ﴾ على هذا عِبارةٌ عن لُطفِ المحلِّ وإيضَاحِ المَعْرِفَةِ والإِشراف على الحقيقة مِنْ نبينا صلواتُ الله عليه، ومن الله إجابةُ الرَّغبةِ وإبانةُ المنزلةِ، ونحوهُ فِي قوْلِه صلوات الله عليه حكاية عن ربِّهِ: «من تقرَّبَ مِنِّي شِبرًا تقرَّبتُ منهُ ذراعًا». هذا آخرُ كلام عِياضِ (١).

وأمّا صاحبُ «التَّحْريرِ»^(۲) فإنَّه اخْتَار إثباتَ الرُّويةِ، قَال: والحُجَجُ في هَذِه المسألةِ، وإن كانت كَثيرةً، لكنّا لا نتمسَّكُ إلا بالأَقْوى، منها: حديثُ ابن عباس: أتعجبُون أن تكونَ الخلّةُ لإبراهيم، والكلامُ لموسى، والرُّوية لمحمدِ صلوات الله عليهم^(٣)!

والأصل في البابِ حديث ابن عبّاس حَبْر الأمّة، والمَرْجُوع إليه في المُعْضِلات، وقد راجَعَه ابنُ عمر في هذه المسألة: هَل رَأَى مُحَمّد صَلَوات الله عَلَيه رَبَّهُ؟ فَأَخْبَره أَنَّه رَآهُ، وَلا يَقْدَحُ في هَذَا حَدِيثُ عَائِشة، لأنَّ عَائِشة رَضِيَ الله عنها لَـمْ ثُخبِر أَنَّها سَمِعَتُ مِن النَّبي يَقِيْ يَقُول: «لَـمْ أَرَ رَبي»، وإنَّما ذكرتْ مَا ذكرتْ مُتأوَّلةً، لقولِه تعالى: ﴿وَمَاكَانَ لِبَسَر أَن يُكلِّمَهُ لَيْ يَقُول: هُلَـمْ أَرَ رَبي»، وإنَّما ذكرتْ مَا ذكرتْ مُتأوِّلةً، لقولِه تعالى: ﴿وَمَاكَانَ لِبَسَر أَن يُكلِّمَهُ اللهُ عَلَى اللهُ وَمَاكَانَ لِبَسْر أَن يُكلِّمَهُ اللهُ الشَيْعِ اللهُ وَمَاكُونَ اللهُ عَبُره منهم، لم يكن قولُه حُجَّة، وإذَا صَحَّت الرَّوَاياتُ عَنِ ابنِ عَبَّاسِ في إنْبَاتِ الرَّوْية وجَبَ المَصِيرُ إلى إثباتِها، فإنها لَيْسَتْ عِنَّا يُدرك بالعَقلِ، ويُؤخّذ بالظَنِّ، وإنَّها يُتَمَتْ بِاللهُ يَاللهُ عَالِهُ والاُجْتِهَادِ. يُتَلَقَّى بِالسَّاعِ، وَلا يَستَجِيزُ أحدٌ أَن يظنَّ بِابنِ عَبَّاسٍ أَنَّه تكلّم في هذِه بالظَنِّ والاُجْتِهَادِ.

وَقَد قال مَعْمَر بن راشد حِينَ ذكر اخْتلَاف عَاثِشةَ وابنِ عَبَّاس: مَا عَاثِشةُ عندَنا بأَعْلَمَ من ابنِ عَبَّاس، ثُمَّ إِنَّ ابنَ عَبَّاسٍ أَثْبَتَ شَيْئًا نَفَاه غَيرُه، والمُثْبِتُ مُقَدَّمٌ عَلى النَّافِي. هذا كَلامُ صَاحِب «التَّحرير».

⁽١) انظرِ ما مرَّ كله في: «الشفا بتعريف حقوق المصطفى» للقاضي عياض (١٦:١٦-٤٣٧) بشرح القاري.

⁽٢) هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الأصبهاني، المعروف بقوّام السُّنة، وكتابه المشار إليه هو «التحرير بشرح صحيح مسلم». انظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٤: ١٢٧٧) فما بعدها.

⁽٣) أخرجه النساتي في «السنن الكبرى» (١١٥٣٩)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٤٤٢).

فَقَال الشَّيخ تُحِيي الدِّين رحمه الله: «الحَاصِلُ أَنَّ الرَّاجِعَ عِنْدَ أَكْثِرِ العُلمَاءِ أَنَّ رسولَ الله ﷺ مَذَا رأى رَبَّه بِعَينَيْ رَأْسِه لَيلةَ الإسراء، وإثباتُ هذا ليس إلا بالسَّاعِ مِن رَسُولِ الله ﷺ مَذَا فِي مَنْ يَنْفِ الرُّوْيةَ بِحَدِيثٍ، وَلُو كَان مَعْهَا حَدِيثٌ لَذَكرتهُ، وإنَّما اعْتَمدت على الاسْتِنْبَاطِ مَن الآياتِ. أمَّا احْتَجَاجُها بقوله تعالى: هُو لَا تُدرِكُهُ الْأَبْصَنُرُ ﴾ فَجَوابُهُ أَنَّ الإِدْرَاكَ هُوَ الإِحَاطَةُ، وَالله تَعَالى لَا يُحَاطُ بِهِ، وإذَا وَرَدَ النَّصُّ بِنَفْيِ الإِحَاطَةِ لَا يَلْزَمُ مِنهُ نَفْيُ الرُّوْيةِ بِغَيْرِ إِحَاطَةٍ، وبِقَوْلِهِ: ﴿ وَمَا كَانَ لِبَسَرِ أَن يُكَلِّمَهُ النَّوْيةِ وَجُودُ الرَّوْيةِ بَعَيْرِ إِحَاطَةٍ، وبِقَوْلِهِ: ﴿ وَمَا كَانَ لِبَسَرَ أَن يُكَلِّمَهُ النَّوْيةِ وَجُودُ الرَّوْيةِ وَجُودُ الرَّوْيةِ فيجُوزُ وَجُودُ الرُّوْيةِ مِنْ عَيْرِ كَلامٍ، أَو أَنَه عَامٌ مَخْصُوصٌ بِهَا تَقَدَّم مِنَ الأَولَيةِ.

وَقَالَ ابنُ عَبَّاسٍ: وَعلى هَذَا مَعْنَى ﴿ زَنَقَ أُخْرَىٰ ﴾، تَعُود إلى النَّبِيِّ ﷺ، فقد كَانَتْ لَهُ عَرَجَاتٌ فِي تِلْكَ اللَّيلة لاسْتِحطَاطِ عَدد الصَّلُواتِ، وكُلُّ عَرجَةٍ: نَزْلَةٌ » تَمَّ كَلامُه (١٠).

وفي «التَّفْسيرِ الكَبِير»: واعْلَم أنَّ مَنْ يُنْكِرُ جَوازَ رُوْيةِ الله يَلْزَمُه أَنْ يُنْكِرَ رُوْيَةٍ جِبْرِيل، وفيه إنْكَارُ الرِّسَالةِ، وهُو كُفْرٌ. ثُمَّ إِنَّ النُّصُوص وَرَدَتْ أَنَّ مُحمّدًا صَلوات الله عَلَيهِ رَأى ربَّه بِفُوادِهِ، وجُعِلَ بَصرُهُ فِي فَوَادِهِ، أَوْ رَآهُ بِبَصَرِهِ وَجُعِل فُوَادُه فِي بَصَرِه، وَكَيف لا؟ ومذهب بِفُوادِهِ، وجُعِلَ بَسُرَةِ العَبْدِ، فإذا حَصَّل الله تَعالى العِلْمَ بِالشَّيْءِ مِنْ طَرِيقِ أَهْلِ السَّنَةِ: الرُّوْيةُ بالإراءة لا بِقُدْرَةِ العَبْدِ، فإذا حَصَّل الله تَعالى العِلْمَ بِالشَّيْءِ مِنْ طَرِيقِ البَصَر كَانَ رُوْيةً بالإراءة، وَإِنْ حَصل مِنْ طَرِيق القَلْبِ كَان مَعْرِفَةً، والله تَعالى قادِرٌ عَلى أن البَصَر كَانَ رُوْيةً بالإراءة، وَإِنْ حَصل مِنْ طَرِيق القَلْبِ كَان مَعْرِفَةً، والله تَعالى قادِرٌ عَلى أن البَصَر كَانَ رُوْيةً بالإراءة، وَإِنْ حَصل مِنْ البَصَرِ، كَمَا قَدر أن يُحصِّله بِخلْق مدرك للعُلوم في البَصَر، كَمَا قَدر أن يُحصِّله بِخلْق مدرك للعُلوم في البَصَر، كَمَا قَدر أن يُحصِّله بِخلْق مدرك للعُلوم في البَصَر، كَمَا قَدر أن يُحصِّله بِخلْق مدرك للعُلوم في البَصَر، واخْدِلافُ الوُقُوعِ عَمَّا يُنبِئَ عن الاتَّفَاقِ على الجَواذِ، والله أعلم (٣).

 ⁽۱) الشرح صحيح مسلم النووي (٣: ٤-٦).

⁽٢) هذه من نَوادِر المسائل التي وقع فيها الخلاف بين الصّحابة رضوان الله عليهم في مسألةٍ من مسائل العقيدة، ولم يكفّر بعضُهم بعضًا فيها!! ولهذا فالإلزام المذكور عن الرّازي في هذه المسألة بتكفير من يُنكر الرؤية غيرُ صوابِ والله أعلم.

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (٢٧: ١٣ ٤).

.....

وأمّا اقْتِضَاء النّظْم فإن مجرى الكَلامِ إلى قوله: ﴿ وَمُو بِالْأَفْقِ ٱلْأَعْلَى ﴾، مِنْ أمرِ الوَحْي، وتَلقّيهِ مِن المَلِك، ودَفْع شُبَهِ الحُصُومِ، ومِنْ قوله: ﴿ مُمَّ دَنَا فَلَدَكَى ﴾ إلى قوله: ﴿ مُمَّ دَنَا فَلَدَكَى ﴾ إلى قوله: ﴿ مُمَّ دَنَا فَلَدَكَى ﴾ إلى قوله: ﴿ مُعْ دَيْهِ ٱلْكُرُكَى ﴾ على أمرِ العُرُوج إلى الجَنَابِ الأقْدَسِ، والضّمِير في: ﴿ أَوْجَى ﴾ لله تَعَالى، و هُتِيهِ معنى: و هُمَّ بِعِنْ إقامَة المُظْهَر مَوْضِع المُضْمَرِ، لتَصحيح نِسبةِ القُرْب، وتَحْقِيق معنى: ﴿ اللّهِ مَنَ اللّهُ عَلَى اللّهُ إلا معنى المُناعَاة (١) بين المُتسارِّين، ومَا يَنْطُوي عِنْده بساطُ الوَهْم، ولا يُطبقه نَطَاقُ الفَهم، وكلمةُ ﴿ مُمَّ ﴾ على هذا مُنزَّلةٌ عَلى التَّراخِي بَيْنَ المَرتَبتَيْن، والفَرْقِ بَينَ الوَحيَيْن؛ وحْي بواسِطةٍ وتَعْلَيم، وآخرَ بغيرِ واسِطة لجهة التّكريم، فَيَحْصُل عِنْده التَّرَقِي مِنْ مَقَامِ ﴿ وَمَا مِنْ المُتساوِّ اللهِ اللهِ عَلَى المَرتَبتَيْن، والفَرْقِ بَينَ الوَحيَيْن؛ وَحْي بواسِطةٍ وتَعْلَيم، وآخرَ بغيرِ واسِطة لجهة التّكريم، فَيَحْصُل عِنْده التَّرَقِي مِنْ مَقَامِ ﴿ وَمَا مِنْا إِلّا لَهُ مَنَا إِلّا لَكُولُ فَى المَرتَبتَيْن، والفَرْقِ بَينَ الوحيَيْن؛ وَحْي وَاسِطةٍ وتَعْلَيم، وآخرَ بغيرِ واسِطة لجهة التّكريم، فَيَحْصُل عِنْده التَّرَقِي مِنْ مَقَامِ ﴿ وَمَا مِنَا إِلّا لَهُ مَنَا إِلَا لَهُ مَنَا إِلَى خَدْع ﴿ وَمَا مِنَا إِلَا اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ المَرتَبتَيْنَ الوَادَى ﴾.

وروى السُّلَمي عَنْ جَعْفَر بن مُحمِّد: أَدْنَاه مِنْه حَتَّى كَان منه كَفَابِ قَوْسَيْن، والدُّنُوُ مِنَ الله لا حَدَّ لَهُ، والدُّنُوُ مِنَ العَبْدِ بالحدود، ﴿ فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ. مَا آوْحَى ﴾ قَالَ: بِلا وَاسَطَة فَيها بَيْنه وبَيْنَه، سِرًّا إلى قَلْبِه لا يَعْلم بِهِ أَحَدٌ سِوَاه، بِلا واسطةٍ إلا في العُقْبَى حَتَّى يُعْطِيَه الشَّفَاعة لأمته (٢).

﴿ فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ. مَا آَوْحَى ﴾ أَيْ كَان ما كان وجَرَى مَا جَرَى.

وذَكَر الشَّيْخ أَبُو القَاسِم القُشَيْرِي فِي «مَفَاتِيح الحُجَج»: أُخْبَر الله تَعالى بِقَوْله: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوَادَنَى ﴾ أنَّه صَلَوَات الله عَلَيْه بَلَغَ مِنَ الرُّنْبةِ والمَنْزِلَةِ القَدرَ الأَعْلى عَمَّا لا يَفْهَمُه الحَلْقُ، ثُمَّ قالَ: ﴿أَوَادَىٰ ﴾، أَيْ: جَلَّ فَوْقَ ذَلِكَ (٣).

قَال شَيْخُنا شَيْخُ الإسلام أبو حَفْص السُّهْرَوَرْدِي قَدَّس الله سرَّه: ﴿ مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ ﴾ إِخْبَارٌ عَنْ حَاله صَلواتُ الله عَلَيه بوصفٍ خَاصٌ، فَكَانَ ﴿ مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ ﴾ حَالَهُ فِي طَرَفِ

⁽١) والمناغاة: تكليم الصبي بها يهوى من الكلام، كها في «العين» للفراهيدي (٤: ١٥٥) وغيره.

⁽٢) انظر: «حقائق التفسير» للسلمي (٢: ٢٨٤).

⁽٣) انظر هذا النقل في: «إرشاد السارى» للقسطلاني (٧: ٣٦٠).

الإغراض، وفي طرفِ الإقبالِ تَلَقَّى مَا ورَدَ عليه في مقامِ قاب قوسينِ بالرُّوحِ والقلبِ، ﴿ وَمَا طَغَى ﴾ حاله في الفِرَارِ من الله حَياء إلى مَطاوِي الانكسار لئلَّا تُنْبَسِط النَّفُسُ فَيَطغَى، وقال: فيه وَجهُ آخرُ أَلطَفُ مِنهُ: أَنَه ﴿ مَا زَاعَ ٱلْبَصَرُ ﴾ حَيثُ لم يَتَخلَّف عنِ البصيرة وَلَم يَتَقاصَرْ، و ﴿ مَا طَغَى ﴾ لَم يسبِق البَصِيْرة فَيَتَجاوَزَ حَدَّه، ويَتَعَدَّى مَقَامَه، فَلَمْ يَزَلُ صَلَواتُ الله عليه مستحلس حجاله، في خَفارة أدَبِ حَاله، حَتَّى خَرَقَ حُجُبَ السَّهاواتِ فَانْصَبَّتْ إليه أَفْسَامُ القُرَبِ انْصِبَابًا، وَانْقَشَعَتْ عَنهُ حُجِبُ الحُبُبِ حِجَابًا حِجَابًا، حَتّى اسْتَقَام عَلى صِرَاطِ ﴿ مَا زَاعَ ٱلْبَصَرُ وَمَا طَغَى ﴾، فَمَرَّ كالبَرْقِ الحَاطِفِ، إلى خَدْعِ الوَصْلِ واللَّطَائِف، وَهَذَا عَايةُ الأَدْبِ، وَنَهَايَةُ الأَربِ (١٠).

وقال أَبُو العَبَّاس بن عَطاء: لم يرَهُ بِطُغْيانِ يَمِيْل، بَلْ رَآهُ عَلَى شَرْطِ اعْتِدَالِ القُوَى.

وقال سَهْلُ بنُ عَبْدِ الله التَّسْتَرِيُّ: لم يَرجِع رَسُولُ الله ﷺ إلى شَاهِدِ نَفسِهِ، وَلا إلى مُشَاهَدَتِها، وإنِّها كَان مُشَاهِدًا بِكُلْيَّتِهِ لرَبِّهِ، يُشاهد ما يَظْهر عليه من الصَّفَاتِ التي أُوجبتَ الثَّبوتِ في ذلك المَحلِّ (٢).

وعَنْ ﴿ حَقَائِقِ ﴾ السُّلَمِيُ، قَال الصَّادِقَ: لما قَرُبَ الحبيبُ مِن الحبيبِ بغاية القُرْبِ، نَالَـتُهُ غَايةُ الهَيْبَةِ ، فَلَاطَفَهُ الحَقُّ بِغَايَةِ اللَّطْفِ، لأَنَّه لا يَخْتَمل غَايَةَ الهَيْبَة إلا غَايَـةُ اللَّطْفِ، وذَلِك غَايةُ الهَيْبَةِ ، فَلَاطَفَهُ الحَقُّ بِغَايَةِ اللَّطْفِ، وَذَلِك قوله: ﴿ فَأَرْجَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْجَى ﴾ أي: كَانَ مَا كَان، وجَرى ما جَرى، قَال الحبيبُ لِلحبيبِ مَا يَعُول الحبيبُ لَجبيبِه، وأَلطف له إِلْطاف الحَبِيْبِ لحَبِيبِه، وَأَسَرَّ إليه ما يُسِرُّ الحبيبُ إلى حَبيبِه، فَأَخْفَيَا وَلم يُطلِعا عَلى سِرُّ هِما أحدًا (٣).

وقَال جَعفرٌ: لَا يَعْلَم مَا رَأَى إِلَا الَّذِي أُرِيَ، وَالَّذِي رُثِي صَارِ الحَبِيبُ إِلَى الحَبِيبِ قَرِيْبًا وله نَجِيًّا وَبه أَنِيْسًا، ﴿ زَفَعُ دَرَجَنتِ مَن نَشَلَهُ ﴾ (٤).

⁽١) «عوارف المعارف» ص ١٥١-١٥٣، طُبع ملحقًا في آخر «إحياء علوم الدين» للغزالي.

⁽٢) اتفسير التستري، ص١٥٦.

⁽٣) «حقائق التفسير» للسُّلَمي (٢: ٢٨٥).

⁽٤) المصدر السابق (٢: ٢٨٥).

قال فؤادُه لمّا رآه: لم أعْرِفْك، ولو قَال ذلك لكانَ كَاذِبًا، لأنَّه عَرَفه، يعني: أنَّه رآه بِعينِه وعَرَفه بِقَلبِه، ولم يَشُكَّ في أنّ مَا رآهُ حتَّ، وقرئ: (ما كَذَّبَ) أي صَدَّقَه ولم يَشُكَ أنَّه جِبريلُ عليه السّلام بِصُورَتِه.

﴿ أَفَتُمْنُونَهُ ﴾ من المِرَاءِ وهو المُلاحَاةُ والمُجَادَلة، واشْتِقَاقُه مِنْ مَرْي النَّاقَة، كَأَنَّ كُلَّ وَاحِدِ من المتجادلين يَمْرِي ما عند صاحبِه، وقُرئ: (أَفَتَمْرُونَه) أَفَتَغْلِبُونَه في المِراء، من مَارَيْتُه فَمَرَيْتُه. ولِما فيه من معنى الغَلَبة عُدِّيَ بـ «على»، كما تقول: غَلَبْتُه على كذا: وقيل: (أفتمرونه): أفتَجْحَدونه. وأنشدوا:

· لَيْنْ هَجَرِتَ أَخَا صِدْقِ وَمَكْرُمَة لَقَــَذْ مَرَيْتَ أَخَّا مَا كَانَ يَمْرِيكا

وقال السُّلمـي: ﴿مَاكَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَارَأَىٰٓ ﴾: البَصَـرُ، وَهُوَ مُشَاهَدَةُ رَبِّـه كِفاحًا ببَصَرِهِ وقَلْبِه^(۱).

وَقَالَ ابنُ عَطَاء: مَا اعْتَقَدَ القَلْبُ خِلاف مَا رَأَتِه العَين، وليسَ كُلُ مِن رأَى شَيئًا مُكُنَ فُؤادُهُ مِن إِدرَاكِه، إذ العَيانُ قَد يظهَرُ فيضطَرِبُ السِّرُ عن حمل الواردِ عليهِ، والرَّسُولُ ﷺ محمُول فيها فُؤادُهُ وعقلُه وحِسَّهُ ونظرُه، وهذا يدلُّ على صِدقِ طَوِيَّتِه وحَملِه فِيهَا شُوهِد به (٢٠).

قوله: (وقُرِئ: «مَا كَذَّبَ») قرأها هِشامٌ، وَالباقُون: بِتَحْفِيفِها^(٣).

قوله: (مِنْ مَرِي النَّاقةِ) مَرَيْتُ النَّاقَةَ مَرْيًا: إذا مسحتَ ضَرعهَا لتدِرَّ، وأَمْرتِ النَّاقَةُ، إذا: دَرَّ لبنُها.

قوله: (وقُرِئ: «أَفَتَمْرُونَهُ») حمزة والكِسائي، والباقون: ﴿ أَفَتُمُرُونَهُۥ﴾ (٤).

قوله: (لئن هجرت أخاصِدْقِ) البيت، يقول: لَئِنْ هَجرتني، وَأَنَا ذُو صِدقِ ومَكْرُمةٍ، لقد جَحدتَ حَقَّ أَخِ وَفِيٍّ ما كان يَجَحَدُ حَقَّكَ.

⁽١) «حقائق التفسير» للسُّلَمي (٢: ٢٨٥).

⁽٢) المصدر السابق (٢: ٢٨٥).

⁽٣) «التيسير في القراءات السبع» ص١٣١.

⁽٤) المصدر السابق ص١٣١.

وقالوا: يُقَال: مَرَيْتُه حَقّه: إذا جَحَدْتَه، وتَعدِيَته بـ «على» لا تَصِعُّ إلا على مذْهب التَّضمِين.

﴿ نَزْلَةَ أُخْرَىٰ ﴾ مَرَّةَ أُخْرَى من النُّزول، نُصِبَت النَّزْلة نَصْبَ الظَّرْفِ الَّذِي هُو مَرَّة، لأنَّ الفَعْلَة اسْمٌ لِلمَرَّةِ من الفِعْل، فكانت في حُكْمِها، أي: نـزل عليه جِبريلُ عَليه السَّلام نزلة أُخْرى في صُورةِ نفسهِ، فَرآه عليها، وذلك ليلةَ المِعْراج.

قيل في سِدْرَةِ المُنتهى: هِي شجرةُ نَنْقِ في السَّهاءِ السَّابِعةِ عَن يمينِ العَرشِ نَمرُها كَقِلالِ هَجَر، وَورقُها كَآذانِ الفُيولِ، تَنْبُعُ مِن أصلِها الأَّهْارُ التي ذَكرها الله في كتابِه، يَسْيرُ الرَّاكبُ في ظِلِّها سَبعينَ عامًا لا يَقْطعُها. وَالمُنتَهى: بِمعنى موضع الانتهاء، أو الانْتِهاء، كَأنَّها في مُنتَهى الجَنَّةِ وآخرِها. وقيل: لم يُجاوِزْها أَحدٌ، وإليها يَنتَهي علمُ المَلائكةِ وغيرِهم، وَلا يَعلمُ أَحدٌ مَا وَراءَها. وقيل: تَنتهِي إليها أرواحُ الشَّهَداءِ.

﴿ جَنَّهُ ٱلْمَأْوَكَ ﴾: الجَنَّةُ التي يَصيرُ إِليها المُتَّقُونَ، عن الحسن. وقيل: تأوي إِليها أرواحُ الشُّهداءِ.

قوله: (فكانت في حُكْمِها) أي: فكانت النزلةُ في حُكِم المرَّةِ، الفاء نَتيجة التَّعليلِ، لتفسيرِ ﴿نَزَلَةُ ٱخْرَى﴾ بـ«مرَّةً أُخرَى».

قال أبو البقاء: المرَّةُ في الأصلِ: مصدرُ: مَرَّ يمُرُّ ، ثُمَّ استُعْمِل ظَرفًا اتِّساعًا، وهَذَا يدلُّ على قُوَّةِ شبه الزَّمانِ بالفِعل^(١).

قوله: (ثَمرُهَا كَقِلالِ هَجَر) في حديثِ المِعراجِ عنِ البُخَارِيِّ ومُسلمِ والنَّسائيِّ (٢) عَن أَنس: «ثُمَّ ذُهِبَ بي إلى سِدْرةِ المُنتَهى، فإذا ورقُها كآذانِ الفِيلَةِ، وَإِذا ثَمرُها كَالقِلَالِ، فَلَما غَشَى، تَغَيَّرت، فها أحدٌ يَستطِيْعُ أَنْ يَنْعَنها من حُسْنِها».

⁽١) ﴿إِملاء ما منَّ به الرحمن ١ (١: ٢٥٤).

⁽٢) مُسلِم (١٦٢) أمّا روايتا البُخَاري (٣٢٠٧) والنَّسَائي في «السنن» (١: ٢١٧) فهما عن أنس، عن مالك بن صَعْصَعة، فكان يجب التَّفْريق.

وَقرأ عليٌّ وابنُ الزَّبيرِ وَجماعةٌ (جَنَّهُ الم**اْوى)، أي: سَتَرهُ بِظِلالِه وَدَخَل فِيهِ.** وَعنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا أَنْكَرتْهُ وَقالَتْ: مَنْ قَرأ بِهِ فَأَجَنَّهُ الله.

﴿مَا يَغْشَىٰ ﴾ تعظيمٌ وتَكُثيرٌ لِمَا يَغْشَاهَا، فَقد عُلمَ بهذهِ العِبارةِ أَنَّ مَا يَغشَاهَا من الخلائِق الدَّالَة عَلى عَظَمةِ الله وجلالِهِ: أَشياءُ لا يَكْتَنِهُهَا النَّعتُ ولا يُحيطُ بِها الوَصفُ. وقد قيل: يَغْشَاها الجَمُّ الغَفِيرُ مِن المَلاثِكةِ يَعْبُدُونَ الله عِندَها. وَعن رسول الله ﷺ: «رأيتُ عَلى كُلِّ وَرقةٍ مِن وَرقِها مَلكًا قَائيًا يُسبِّحُ الله». وعنه عليه الصَّلاة والسَّلام: «يَغشَاها رَفْرفٌ مِن طيرٍ خُضْرٍ ». وعن ابن مسعودٍ وغيرِه: يَغْشَاها فَرَاشٌ مِن ذَهَب.

قولُه: («جَنَّهُ المَأْوَى»، أي: سَنَرَهُ بظلالِه، وَدخل فيه)، يعني: رسولَ الله ﷺ، سَنَرَهُ المَاوى ودَخل هو فيه، قَال أَبو البقَاء: ويُقرأ: «جَنَّهُ» على أَنَّه فِعلٌ، وهو شاذٌ، والمُستعْملُ: أَجَنَّهُ (١).

وقلتُ: ولهذا قَالت أمُّ المُؤمِنين: من قَرأ بهِ فأجَنَّهُ الله تعالى، أي: جعلَه بَجنُونًا، أو جعلَه بَجنُونًا، أو جعلَه في الجَنَنِ، أي: القَبرِ، تقُول العَربُ: أَجَنَّ الله جِبِلَّتك، وأَجَنَّهُ الله، فهو مجنُونٌ، من الشواذ.

قوله: (رَفرفٌ)، النّهاية: الرّفرفُ: البِسَاطُ، وقيل: ما كان من الدّيباجِ وغيره رقِيقًا حَسنَ الصَّنْعة، ثم اتُّسِعَ فيه.

قوله: (يَغْشاها فَراشٌ من ذهبٍ) عن ابن مَسعود قال: لما أُسريَ برسولِ الله ﷺ انتُهِي به إلى سدْرةِ المُنتهى، وإليها ينتهى ما يُعْرجُ بهِ من الأرضِ، فيُقبضُ منها، وإليها ينتهى ما يَعْرجُ بهِ من الأرضِ، فيُقبضُ منها، وإليها ينتهى ما يَعِطُ من فوقِها، فيُقبضُ منها، قال: ويَعْشَى السِّدْرةَ ما يَعْشَى، قال: فَراشٌ من ذَهبٍ (٢)، أخرجه مُسلمٌ والتِّرمِذيُّ والنَّسائيُّ (٣).

⁽١) ﴿ إِملاء مَا مَنَّ بِهِ الرَّحْنِ ٢٤ ٢٤٧).

⁽٢) من قوله: «عن ابن مسعود» إلى هنا ساقط من (ط) وأثبته من (ح) و(ف).

⁽٣) مُسلِم (١٧٣)، والترمذيُّ (٣٢٧٦) وقال: هذا حديثٌ حسن صحيح، والنَّسائي (٤٥١).

﴿ مَازَاغَ ﴾ بصــرُ رسـولِ الله ﷺ ﴿وَمَاطَغَىٰ ﴾ أي أثبت مــا رَأَى إِثبـاتًا مُستَيْقِنَا صَحيحًا، من غيرِ أَن يَزِيغَ بَصرُه عَنه أَو يَتَجاوَزَه، أَو مَا عَدَل عن رُؤيَةِ العَجَائِب التي أُمِر بِرُؤيَتِها ومُكِّن مِنها، ﴿وَمَاطَغَىٰ ﴾: ومَا جَاوَز ما أُمِر بِرؤيَتِه.

﴿ لَقَدَّ رَأَىٰ ﴾ والله لقَد رأى ﴿مِنْ ءَايَنتِ رَبِّهِ ﴾ الآيات التي هي كُبْرَاها وعُظْهاها، يعني: حين رُقيَ به إلى السَّماءِ فأُرِي عَجَائِبِ المَلكُوت.

[﴿ أَفَرَهَ يَنْمُ اللَّنَ وَالْعُزَىٰ ﴿ وَمَنَوْهَ النَّالِئَةَ الْأَخْرَىٰ ﴿ أَلَكُمُ الذَّكُرُ وَلَهُ الْأَنْنَ ﴿ يَلْكَ إِذَا فِسْمَةُ ضِيزَىٰ ﴾ إِنْ هِى إِلَّا أَشَمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَءَابَاۤ وَكُو مَّاۤ أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلطَنَ إِن يَتَبِعُونَ إِلَّا الظّنَ وَمَا تَهْوَى الْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُم مِن رَبِّهِمُ الْمُدَىٰ ﴾ ١٩ - ٢٣].

اللاتُ والعُزّى ومناةُ: أصنامٌ كانت لهم، وهي مؤنَّئاتٌ؛ فالَّلاثُ كانت لِثقِيفٍ

قوله: (رأى ﴿مِنْ ءَايَنتِ رَبِّهِ ﴾، الآياتِ التي هي كُبْراها)، قال أبو البقاء: ﴿الْكُبْرَى ﴾ هي مفعولُ ﴿رَأَىٰ ﴾، وقيل: هو نعتٌ لـ﴿ءَايَنتِ رَبِّهِ ﴾، والمفعول محذوفٌ، أي: شيئًا من آيات ربِّه الكبرى(١).

الانتصاف: ﴿الْكُبْرَى﴾ صفةٌ لـ﴿ الْيَتِ رَبِّهِ ﴾ لا مفعول به، ويكون المَرئيُّ محذوفًا تعظيمًا له، ولأنَّ في الآياتِ ما لم يَرَهُ، وفيها ما رآهُ، وعلى الأوَّلِ يكون مقتضَاهُ أنَّه رأى الآياتِ الله لا يحيطُ بها أحدٌ.

فإنْ قُلتَ: عامٌّ أُريدَ به الخصوص، قلتُ: فقد رَجعَ إلى الأوَّلِ بعد تكلُّفٍ (٢).

الإنصاف: ويجوزُ أن تكونَ ﴿الْكُبْرَى﴾ مُفردًا مفعولًا وجُعِلَ الإسراءُ وما رأَى فيهِ من العجائبِ كالشَّيءِ الواحدِ، فلا يَرِدُ عليه سُؤالُ صاحبِ «الانتصافِ»، وعلى هذا أوّل الزَّخَشريُّ قوله: ﴿لِنُرِيكَمِنْ مَايَنِنَا ٱلكُبْرَى﴾ الآية الكبرى من آياتِنا.

قوله: (اللاتُ والعُزّى ومناةُ: أصنام)، قال الزَّجَّاجُ: فليًّا قبصَ هذه الأقباصِيصَ،

⁽١) «إملاء ما من به الرحمن» (٢: ٧٤٧).

⁽٢) «الانتصاف» (٤: ٢١١-٢٢٤).

بالطَّائِفِ. وقيل: كانت بنخْلةِ تعبدُها قريشٌ، وهي فَعْلةٌ من لَوَى؛ لأَنَّهم كانوا يلوُونَ عليها ويَعْكُفُونَ للعبادَةِ. أو يَلتَوُونَ عليها: أي يطُوفونَ. وقُرِئ (اللّاتّ) بالتَّشديدِ، وزَعمُوا أَنَّه سُمِّيَ بِرجُلِ كان يَلِتُّ عِنْدَه السَّمنَ بالزَّيتِ ويُطعِمُه الحاجّ. وعن مُجاهِد: كان رجل يَلِتُّ السَّوِيقَ بالطَّائفِ، وكانوا يَعْكُفُونَ على قبره، فجعلوه وثَنَّا.

قيلَ لهم: ﴿ أَفَرَمَيْتُمُ ٱللَّتَ وَٱلْفُرْيَىٰ ﴾ أي: أخبرونا عن هذه الآلهةِ التي تَعْبُدونَها من دُونِ الله، هل لها مِن هذه القُدرةِ والعَظمةِ التي وُصِف بها ربُّ العزَّةِ شيءٌ؟! (١١)

قلتُ: ونظيرُ الآياتِ في هذا المعنى قولُه تعالى: ﴿ أَفَكَنْ هُوَقَآيِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسِ بِمَاكَسَبَتْ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَّكَاءَ قُلْ سَمُّوهُمُّ أَمْ تُنْبِعُونَهُ، بِمَا لَا يَعْلَمُ فِ ٱلْأَرْضِ أَم بِظَنهِرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ ﴾ [الرعد: ٣٣] إذ المعنى: أفالله الذي هو قائمٌ رَقيبٌ على كلِّ نفس صالحةٍ وطالحةٍ بها كَسبتْ، يعلمُ خيرَه وشرَّه، كمن ليسَ كذلك!! أو لم يوحدوه وجعلوًا له شُركاءً!؟ إلى قوله: ﴿أَمْ يِظُنْهِرِ مِّنَ ٱلْقَوْلِ﴾ أي: بل أتسمُّونهم شركاءً بظاهرٍ من القَولِ، من غيرِ أن يكونَ لذلك حقيقةٌ، وهو معنى قوله: ﴿ إِنَّ هِيَ إِلَّا أَشَمَاءٌ سَمَّيْنَهُوهَا آنتُمْ وَءَابَآ أَكُمْ مَّاۤ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلطَن ﴾ ويُمكنُ أنْ يُقالَ: إنَّه تعالى لـمَّا ردَّ طعنَ المشـركين في النَّبيِّ ﷺ بقوله: ﴿ مَاضَلَ صَاحِبُكُو وَمَاغَوَىٰ ﴾ وفي ما أُنزِل إليهِ بقوله: ﴿ إِنَّ هُوَ إِلَّا وَتَمْكُنُومَىٰ ﴾ وقرّر المعنى الثّاني بقولِه: ﴿ ثُمَّ دَنَا فَلَدَكَ * فَكَانَ قَابَ قَوْسَيِّنِ أَوْأَدْنَى * فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى ﴾ إلى آخرِها، حتى بَلغَ به الغاية القُصْوى، أخذَ يُبيِّنُ ضَلالَتهم بقوله: ﴿ أَفَرَءَيْثُمُ ٱللَّتَ وَٱلْعُزَّيٰ ﴾ إلى آخِر الآيات، ووبَّخَهم على غِوايَتِهم، حيثُ جعلوا لله شُرَكاءَ إناثًا، وسمَّوها بأساميَ لا حقيقة لها، أي: هذه الضَّلالةُ والغِوايةُ التي بلغت غايَتها، ولذلك التفتَ من المُخاطبة ناعِيًا عَليهم إلى الغَيْبَة ثُبُوتَهم على الضَّلالة بعد عِيء الآياتِ البيناتِ بقوله: ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُتُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِن زَّتِهِمُ ٱلْهُدَيَّ ﴾. والظَّاهرُ أنَّ الواو للحالِ، وقد دخلتْ على الجملةِ القَسَميَّةِ مقررة لجهةِ الإشكالِ، ولهذا قال الوَاحِدِيُّ: هذا التعجب من حَالِم، حيثُ لم يَتركوا عِبادتَها مع وُضوح البيانِ (٢)، والله أعلم.

⁽١) «معانى القرآن» (٥: ٧٢).

⁽٢) انظر: «الوسيط» للواحدي (٤: ٢٠٠).

و «العُزَّى» كانت لغَطَفانَ وهي سَمُرةٌ، وأصلُها تأنيثُ الأعَزُّ. وبعث إليها رسولُ الله ﷺ خالدَ بن الوليد فقطَعَها، فخرجت منها شيطانةٌ ناشِرةٌ شعرَها، داعيةً ويُلَها، واضِعةٌ يدّها على رأسِها، فجعل يضْرِبُها بالسَّيفِ حتى قتَلَها وهو يقول:

يا عُزَّ كُفْرانَكِ لا سُبْحَانَك إني رَأَيْتُ الله قد أهانَك

ورجع فأخبر رسولَ الله ﷺ فقال عليه الصَّلاة والسَّلام: «تلْكَ العُزَّى ولنْ تُعْبَد أَبُدًا».

وَمَنَاهُ: صَحْرَةٌ كَانَتَ لِمُنْذَيلُ وَخُزَاعَةً. وعن ابنِ عبَّاسَ رضي الله عنهما: لثقيفٍ. وقرئ: (وَمَنَاءَة) وَكَأْنَهَا سُمِّيتَ مَنَاة؛ لأنَّ دِمَاء النَّسَائِكِ كَانَتَ تُمُنَى عِندَها، أي: تُراقُ، وَمَنَاءَةُ، مَفْعلةٌ مِن النَّوْءِ، كَأَنَّهُم كَانُوا يَستَمْطِرون عِندها الأنواءَ تبرّكًا بِها.

و ﴿ ٱلْأُخْرَىٰ ﴾ ذمٌّ، وهي المتأخِّرةُ الوضِيعةُ المِقْدارِ، كقوله تعالى: ﴿ وَقَالَتَ أُولَـٰ لَهُمْ اللَّهُم

قوله: (و﴿ اَلْأَخْرَىٰ ﴾ ذُمُّ وهي (١) إلى آخره، الانتصاف: «أُخْرَى»: تأنيثُ «آخر»؛ أفعل، ولا شكَّ أنَّه في الأصلِ من التَّاتُخُرِ الوجوديِّ، إلَّا أنَّ العربَ عدَلَت به عن التَّاتُخِر الوجوديِّ، إلَّا أنَّ العربَ عدَلَت به عن التَّاتُخِر الوجوديِّ، إلى استعماله حيثُ يذكر مُغايرًا لما تقدم لا غَيرُ، وسُلبت دَلالتُها عن المعنى الأصليِّ، بخلافِ آخِر وآخِرة، فإشعارُهما بالتقدم الوجوديِّ ثابتٌ، ومِنْ ثَمَّ قالوا: ربيعٌ الأَحِرُ، جمادى الآخِرِة، بكسر الخاء ليدُلَّ على التَّاخِيرِ الوُجودِيِّ، وهذا البحث حررّه ابنُ الخاجب، وهو الحَقُّ، فحينئذ يكون الإشعارُ يَتغايَر في الذّكرِ مع مراعاةِ الفواصل (٢).

الإنصاف: إنَّما حمل الزَّغشريُّ على القولِ الأوّل قوله إنَّه رأى «أخرى» إذا كانت تأنيث «آخر» - بفتح الخاء - يَستدعي مشاركة «ما»، فجُعلت قرينةً لها في الوَصْفِ المذكور لما سَبَقه، وهاهنا مناةٌ ثالثةٌ، وليست اللّاتُ والعُزى موصُوفين بكون كُلِّ واحدٍ منهما ثالثة، فامْتَنع أَنْ يُقال الأخرى بهذا المعنى، فلذلك عَدَل الزَّغشريُّ.

⁽١) في (ح) و(ف) و«نهي» وما أثبته من (ط) وهُو موافق لما في «الكشاف».

⁽٢) «الانتصاف» (٤: ٢٢٤).

والظَّاهِر أنَّ صاحبَ «الانتصاف» لم يَفهمْ عنه هذا المعنى، وقد كَشف عن المعنى القاضي حيثُ قال: ﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ القاضي حيثُ قال: ﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ القاضي حيثُ قال: ﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ [الانعام: ٣٨]، أو ﴿آلأُخْرَىٰ ﴾ من التأخر في الرُّتبة (١١).

وذلك أنه لمَّا عُطِفَ ﴿ وَمَنَوْةَ ﴾ عليهما، عُلم أنَّها ثالِثَتهما، فجيءَ بالثالثة توكيدًا، فالأخرى؛ إما توكيدٌ مثلُها، أو تُجعل بمعنى أُخرى من التأخر الوجودي، فتصيرُ حينئذِ مثل «ثُمَّ» في أنْ يُذهب بها إلى التَّراخي بحسبِ الزَّمانِ حقيقةً، أو المرتبة مجازًا، فقولُ المصنفِ: «والأُخرى ذمُّ» من القَبيلِ الثاني، وقوله: «الأوّليَّة والتقدُّم عندهم للَّات» من القَبيلِ الأول.

قوله: (ويجوز أن يُرادَ أنّ)، الفرق بين هذا الوجه وما سبق، أنَّ الإنكارَ على الأوّلِ زاد على قولهم: إنَّ الملائكة وهذه الأصنام بناتُ الله، مع اسْتِنْكافِهم عن البناتِ، فأنكر عليهم قولَهم حال اسْتِنكافِهم، ألا ترى كيف أوقعَ قولَه: «مع وأدِهِمُ البناتِ» حالًا منِ فاعلِ «يقولون»؟! وعلى الثّاني: الإنكارُ واردٌ على فعلهم، فإنّهم ليّا عبدوها وهي إناثٌ جعلوها شركاءَ لله تعلى في العبادة، فأنكرَ عَلَيهم ذلك الفعل، ولذلك قال: «وقد جعلتموهُنَّ لله شركاء...» إلى آخره.

قوله: (والأصل: ضُوْزى، فَفُعِل بها ما فُعِلَ بـ«بِيض»)، الجوهري: هو فُعلى مثل: طُوبى وحُبلى، وإنَّما كَسروا الضَّاد لِتَسْلم الياءُ، لأنَّه ليس في كلام العرب فِعْلى صفةً، وإنَّما

⁽۱) «أنوار التنزيل» (٥: ٢٥٦).

وقرئ: (ضِنْزَى) مِن: ضَأَزَه، بالهمز. و(ضَيْزَى) بفتح الضَّادِ. ﴿ هِمَ ﴾ ضَميرُ الأصنامِ، أي مَا هِي ﴿ إِلَّا آسَمَاءٌ ﴾ ليس تحتها في الحقيقةِ مُسمَّياتٌ، لأنَّكم تَدَّعُون الإلهية لما هو أبعدُ شيءِ مِنها وأَشدُّه منافاةً لها. ونحوه قوله تعالى: ﴿ مَاتَعْبُدُونَ مِن دُونِهِ عِ إِلَّا آسَمَاءُ سَمَيْتُمُوهَا ﴾ [يوسف: 13] أو ضمير الأسهاء وهي قولهم: اللَّاتُ والعُزَّى ومَناة، وهم يقصدون بها أسهاء الآلهةِ، يَعني: ما هذه الأسهاءُ إلا أسهاءٌ سَمَّيتُموها

هو من بناء الأسهاء كالشُّعْرى والدَّفْلى. وجمع الأبيضِ بِيضٌ، وأصله بُيْضٌ ـ بضم الباء ـ، وإنَّمَا أبدلوا من الضَّمة كسرةً ليصح البناء.

قال(١) الزَّجَاجُ: أجمعُوا أنَّ أصل ضِيرى، ضُوزَى، نُقلت من «فِعْلى» إلى «فُعلى»، كأبيض إلى بيْضٍ وأصله بُوضٌ، كأحمر وحُمرٌ، فنُقلت الضَّمةُ إلى الكَسْرة وهم لا يعرفون في الكلام فِعْلى صفة، بل فَعلى بالفتح نحو سَكْرَى وغَصْبَى، وبالضَّم؛ نحو: حُبْلى وفُضْلى، ولذلك قالوا: مِشية حيكى، وهي مِشيةٌ بحيك فيها صاحبها: أي يتبختر، فحيكى عندهم: فعلى بضمّ الفاء أيضًا(٢).

قوله: (وقُرِئ: "ضِئزى» من: ضأزه، بالهمز) ابن كثير: ضِئْزى بالهمز، والباقون بغير هيز (٣).

قوله: (يعني: ما هذه الأسماءُ إلا أسماءٌ سمَّيتُموها) وقال أبو البقاء: يجب أن يكونَ المعنى: ذواتَ أسماء، لقوله: ﴿سَمَّيتُتُمُوهَا ﴾، لأنَّ لفظ الاسم لا يُسمّى (٤). والمصنّف ذهبَ إلى أنَّ هذه التّسمِيةَ تسميةٌ ليس لها مُسمَّيات يستحق أن يُسمى بها، لأنّ الإله ينبغى أن يكون

⁽١) في (ح) و(ف) جاء قوله: «قال الزجاج» إلى قوله: «أيضًا»، بعد قوله: «والباقون: بغير همز» في التعقُّب المتعلق بالقراءة، لكنه جاء في (ط) متصلًا بالتعقُّب السابق وهو أصوب، لأنه لا تعلُّق له بالقراءة وإنها بالاشتقاق.

⁽٢) «معاني القرآن» (٥: ٧٣).

⁽٣) "التيسير في القراءات السبع" ص١٣١.

⁽٤) (إملاء ما من به الرحمن» (٢: ٧٤٧).

بِهُواكُم وشَهوتِكُم، ليسَ لَكُم مِن الله على صحَّةِ تَسميتها برهانٌ تتعلَّقُون بِه. ومَعنى ﴿ سَمَّيْتُهُ وَيَدُا، وسمَّيْتُهُ بَرِيدٍ. ﴿ إِن يَتَبِعُونَ ﴾ _ وقُرئَ بالتَّاءِ _ ﴿ إِلَّا ٱلظَّنَ ﴾ إِلا تَوهُّمَ أَنَّ مَا هُم عَليه حَقٌّ، وأَن آلهتهم شفعاؤُهم، ومَا تَشتهيه أَنفُسهم، ويَتْركُونَ مَا جاءَهُم مِن الهُدى والدَّليلِ عَلى أَنَّ دينَهم بَاطلٌ.

[﴿ أَمْ لِلْإِنْسَانِ مَا تَمَنَّىٰ * فَلِلَّهِ ٱلْآخِرَةُ وَٱلْأُولَىٰ ﴾ ٢٤-٢٥].

﴿ أَمْ لِلْإِنسَانِ مَا تَمَنَى ﴾ هي أَمْ المنقطِعة ومعنى الهمزة فيها الإنكارُ، أي: ليسَ للإنسانِ ما تمنَى، والمُرادُ طمَعُهم في شفاعةِ الآلهةِ، وهو تَمَنَّ على الله في غاية البُعدِ، وقيل: هو قولهم: ﴿ وَلَين تُجِعْتُ إِلَى رَقِيَ إِنَّ لِي عِندَهُم لَلْحُسِّنَى ﴾ [فصلت: ٥٠] وقيل: هو قولُ الوليدِ بن المُغيرة ﴿ لَأُوتَيَنَ كَالًا وَوَلَدًا ﴾ [مريم: ٧٧] وقيل: هو تمنَّي بعضِهم أن يكونَ هو النبيَّ ﷺ.

﴿ فَلِلَّهِ ٱلْآخِرَةُ وَٱلْأُولَٰ ﴾ أي هو مالِكُهما، فهو يُعطي منهما من يشاءُ ويمنعُ من يشاءُ، وليس لأحدِ أن يتحكّم عليه في شيءِ منهما.

[﴿ وَكَمْرِ مِن مَّلَكِ فِى السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِى شَفَعَنُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَن يَشَآهُ وَيَرْضَىٰ ﴾ ٢٦].

خالقًا رازقًا عالمًا مُثيبًا ومُعاقِبًا، وإليه الإشارة بقوله: «سمَّيْتُموها بهواكم وشَهوتِكم». وفي «الكبير»: وقيل: أي قُلتُم عُزّى ولا عِزَّة لها، وقلتم: إنّها آلهة، وليست بآلهة(١).

قوله: (والدَّليلِ على أنَّ دينهم باطلٌ) عطفٌ تفسيريٌّ على المُدى، وإنَّما جعله دليلاً وسُلطانًا على بُطلان دينهم لأنَّه بَخْلُوبٌ لقوله: ﴿مَّا أَنزَلَ اللهُ بَهَا مِن سُلطَننِ ﴾ [يوسف: ٤٠]. والنجم: ٢٣]، أي: ما لهم من دليلٍ قطّ، ما يتبعُون إلَّا شَهَواتِ الأنفس، والحالُ أنْ جاءهم دليلٌ قاطعٌ وسلطانٌ قاهر على بُطلان ما هم عليه، فيكون قوله: ﴿وَلَقَدْ جَآءَهُم ﴾ حالًا مُقرِّرةً لجهة الإشكال.

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۲۸: ۲٥۸).

يعني: أنّ أمر الشَّفاعةِ ضيِّقٌ، وذلك أنَّ الملائكةَ مع قُرْبَتهم وزُلْفَاهم وكثْرتِهم واغْتِصَاصِ السَّمواتِ بِجُموعِهم لو شَفَعُوا بأجمعِهم لأحدٍ لم تُغنِ شفاعَتُهم عنه شيئًا قطُّ ولم تنفع، إلا إذا شَفَعُوا من بعد أن يأذن الله لهم في الشَّفَاعةِ لِمن يشاءُ الشَّفاعةَ له ويَرْضَاهُ ويراه أَهلًا لأن يُشْفَعَ لَه، فكيف تَشْفَع الأصنامُ إليه لِعَبَدَتِهم؟!

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ لَيُسَمُّونَ ٱلْمَلَتِهِكَةَ ضَيِيةَ ٱلْأُنْقَ * وَمَا لَهُمُ بِهِ مِنْ عِلْمِ إِن يَتَبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُعْنِي مِنَ ٱلْحَيَّ شَيْتًا * فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَى عَن ذِكْرِنَا وَلَرْ يُرِدِّ إِلَّا ٱلْحَيَوْةَ ٱلدُّنْيَا * ذَلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُو أَعْلَمُ بِمَنِ آهْتَدَىٰ ﴾ ٢٧- ٣٠].

﴿ لَلْسَمُونَ ٱللَّهَ كُمّة ﴾ أي كلَّ واحد منهم ﴿ مَسِّيدٌ ٱلأَنْنَ ﴾ لأنهم إذا قالوا: الملائكة بناتُ الله، فقد سَمَّوا كُلَّ واحد منهم بنتا، وهي تسمية الأنثى ﴿ بِهِ مِنْ عِلْمٍ ﴾ أي: بلللائكة ، أو التسمية . ﴿ لاَ يُمنِي مِنَ بللك وبِها يقولون. وفي قراءة أُبيِّ : (بها) ، أي: بالملائكة ، أو التسمية . ﴿ لاَ يُمنِي مِنَ المَّي عَنى : إنّها يُدرَكُ الحقُّ الذي هو حقيقة الشَّيءِ وما هو عليه بالعِلم والتَّيقُن ، لا بالظَّنِّ والتَّوهُم . ﴿ فَأَعْرِضَ ﴾ عن دعوة من رَأيته مُعرضا عن ذكر الله وعن الآخرة ولم يُرد إلا الدُّنيا، ولا تتهالَك على إسلامِه ، ثُمَّ قال : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ ﴾ أي: إنّها يعلمُ الله من يُجيبُ ممن لا يُجيبُ، وأنتَ لا تعلمُ ، فخفِّض على نفسِك ولا تُتْعِبْها، فإنَّك لا تَهلك عن الله من يُجيبُ من لا يُجيبُ، وأنتَ لا تعلمُ ، فخفِّض على نفسِك ولا تُتْعِبْها، فإنَّك لا تَهدي من أحببتَ ، وما عليكَ إلا البلاغُ . وقوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ مَبْلَغُهُمْ مِنَ ٱلْعِلْمِ ﴾ اعتراض ، أو فأعرض عنه ولا تُقايِلُه ، إنَّ ربك هو أعلم بالضَّالُ والمُهتدِي، وهو اعتراض ، أو فأعرض عنه ولا تُقايِلُه ، إنَّ ربك هو أعلم بالضَّالُ والمُهتدِي، وهو مُجازِيها بها يستَحِقَّان من الجزاء .

قولُه: (إنها يُدرَكُ الحقُّ) قال القاضي: الحقُّ الذي هو حقيقةُ الشيءِ؛ لا يُدرَكُ إلا بالعلم، والظَّنُّ لا اعْتِبار له في المعارف الحقيقيّة، وإنَّها العِبرةُ به في العمليات وما يكون وصْلَةً إليها (١).

⁽١) «أنوار التنزيل» (٥: ٧٥٧).

[﴿ وَيَلَهِ مَا فِى السَّمَوَتِ وَمَا فِى الْأَرْضِ لِيَجْزِى اللَّذِينَ أَسَتُمُوا بِمَا عَبِلُواْ وَيَجْزِى اللَّذِينَ اَسَتُمُواْ بِمَا عَبِلُواْ وَيَجْزِى اللَّذِينَ اَسَتُمُواْ بِمَا عَبِلُواْ وَيَجْزِى اللَّذِينَ المَّغْفِرَةَ هُوَ الْحَسَنُواْ بِالْحَسْنَى * اللَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَكِيرَ الْإِنْدِيرِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَ إِنَّ رَبَّكَ وَسِيعُ الْمَغْفِرَةَ هُوَ أَعْلَمُ بِكُو إِذْ أَنشَاكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمُوالِ أُمَّهَا يَكُمُ فَلَا تُرَكُواْ أَنفُسَكُمْ هُو أَعْلَمُ بِكُو إِذْ أَنشَاكُمْ هُو اللَّهُ وَاللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللّهُ اللللللّهُ الللللللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللللللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللللّه

قرئ: ﴿لِيَجْزِى ﴾ و(لِنَجْزِي)، بالياء والنون فيهما. ومعناه: أنّ الله عز وجل إنّما خلق العالم وسوَّى هذا الملكوت لهذا الغَرض: وهو أنْ يُجازي المُحسن من المكلَّفين والمُسيءَ منهم. ويجوزُ أن يتعلَّق بقوله: ﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن مَنَلَّعَ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَن مَنَلَّعَ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَن الْمَتَدِي جزاؤهما. ﴿ بِمَا عَبِلُوا ﴾ بعقاب ما بمن المَّمَّة بي جزاؤهما. ﴿ بِمَا عَبِلُوا ﴾ بعقاب ما

قوله: (ويجوز أن يتعلَّق بقوله: ﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن مَنلَ ﴾): أي ﴿ لِيَجْزِي ﴾ إمَّا تعليلُ لقوله: ﴿ وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَنَوَتِ وَمَا فِي ٱلأَرْضِ ﴾ وإمَّا لقوله: ﴿ هُو ٱعْلَمُ ﴾ المعنى: أنَّ قولَه: ﴿ هُو ٱعْلَمُ ﴾ لمِعنى أَنَّ قولَه: ﴿ هُو ٱعْلَمُ ﴾ المعنى: أنَّ قوله: ﴿ وَلِلَّهِ بِمَن ضَلَّ ﴾ (٢) و ﴿ بِيمِن آهَدَىٰ ﴾، ليجزي كلَّ واحدٍ منهما بها يستحقه، فيكون قوله: ﴿ وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلشَّمَوَٰتِ وَمَا فِي ٱلأَرْضِ ﴾ على هذا مُعترضةً، توكيدًا لما تضمَّن الكلام من معنى القُدرة والمنتخةِ، يعني هو عالم كاملُ العلمِ، قادرٌ تامُّ القُدرة، يعلم أحوال المكلَّفينَ فيُجازِيهم، لا يمنعه أحدٌ مما يُريده، لأنَّ كلَّ شيء تحت قهرهِ وسُلْطانِه.

قال الواحدي: «لله مُلك السَّموات والأرض»: إخبارٌ عن قُدْرتِه وسَعةِ مُلكه، وهو معترَضٌ، أي: إذا كان أعلم بهم جازى كُلَّا بها يستَحِقّه، وإنّها يقْدِر على المُجازاة إذا كان كَثيرَ المُلك(٣). تم كلامه.

وكان هذا من تَوارد الحَاطِر، وعلى الأوّل مُتَّصل بقوله: ﴿ فَأَعْرِضْ عَن مَن تَوَلَىٰ عَن ذِكْرِنَا وَلَرَ يُرِدّ إِلَّا ٱلْحَيَوْةَ ٱلدَّنْيَا ﴾ أي: فأعْرِض عن دعوةِ من تدعُوه إلى لقاءِ ربّه والدَّار الآخِرة وهو

قوله: (قُرِئ: ﴿ لِيَجْزِيَ ﴾، و «لِنَجْزِيَ ») والمشهورة: «يَجزي» بالياء (١) فيهما.

⁽١) انظر: "إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر» لشهاب الدين الدِّمياطي ص٧١٧.

⁽٢) من قوله: «أي: ﴿ لِيَجْزِئَ ﴾ إما تعليل» إلى هنا سقط من (ط).

⁽٣) «الوسيط» (٤: ٢٠١).

عملوا من السُّوءِ. و ﴿ يَأَلَّمُ مَنَى ﴾ بالمثوبةِ الحُسنى وهي الجَنَّة. أو بسببِ ما عَملوا من السُّوءِ وبسببِ الأَعمالِ الحُسني.

﴿ كَبَتَهِرَ ٱلْإِنْهِ ﴾ أي الكبائر من الإثم؛ لأنَّ الإثم جنسٌ يَشتملُ على كبائر وصغائر، والكبائر: الدُّنوبُ التي لا يسقطُ عقابُها إلا بالتَّوبةِ. وقيل: التي يكبُرُ عقابُها بالإضافةِ إلى ثوابِ صاحبِها، ﴿ وَٱلْفَوَحِثَى ﴾ ما فَحُشَ من الكبائر، كأنه قال: والفواحش منها خاصَّةً: وقُرئَ: (كَبِيْرَ الإثم) أي: النَّوع الكبير منهُ، وقيل: هو الشِّركُ بالله. واللَّمَمُ: ما قلَّ وصَغُر. ومنهُ: اللَّممُ: المسُّ من الجُنونِ، واللوثةُ منه. وألمَّ بالمكانِ: إذا قلَّ فيه لُبُنُه. وألمَّ بالطَّعام: قلَّ منه أكلهُ: ومنه:

لِسقَاءُ أَخِلًاءِ الصفاء لِمَامُ

يقول: ﴿ مَاهِيَ إِلَّا حَيَانُنَا الدُّنَيَا نَمُوتُ وَنَحَيَا ﴾، والحال أنَّ الله سبحانه وتعالى إنّها خلق العالم وسوَّى هذا الملكوت لِيَجْزي المُحسن والمُسيء، ويكون قوله: ﴿ ذَلِكَ مَبْلَغُهُم مِنَ ٱلْمِلْمِ ﴾ تعريضًا بهم، ويِظَنَّهم الباطل أنهم يُتركون سُدى، ويَزعُمون أنَّ السّهاوات والأرض وما بينهما خُلقَ عبثًا، وقوله: ﴿ إِنَّ رَبِّكَ ﴾ الآية، على هذا اعتراضٌ وتوكيدٌ للتَّهديدِ والوَعيدِ.

قوله: (لأن الإثم جنسٌ يشتمل على كبائر وصَغائر) إلى آخره، الانتصاف: أطالَ الزَّخشريُّ الكلَامَ في هذه الآية على مُعتَقَدين فاسِدين؛ أحدهما وجُوب تعذيب مُرتكب الكبيرة إنْ لم يتُب، والثاني: وجوبُ تكفير صَغائر مُجتنب الكبائر مع عدم التَّوبة، وله أنْ يُعذَّبَ بالصَّغائر مع اجتنابِ الكبائر وليس في الآية ما يُخالف ذلك فلا حاجة إلى الإطالةِ.

قوله: (كأنَّه قال: والفَواحِش منها خاصَّة) يُريد أنَّه من أُسلوب قوله: ﴿ وَمَلَتَهِ كَتِهِ عَنِيلَ ﴾ [البقرة: ٩٨].

قوله: (لِقاء أخِلاء الصفاء لِمامُ) تمامُه:

(١) وكلُّ وِصَالِ الغانيات ذِمَامُ

⁽١) ذكره المرزوقي في «مشاهد الإنصاف» (٤: ٢٥٥) بحاشية «الكشَّاف».

والمرادُ الصَّغائرُ من الذُّنوبِ. ولا يخلو قـولُه تعالى: ﴿إِلَّا اَللَّمَ﴾ مـن أنْ يكـونَ استثناءً منقطِعًا أو صفةً، كقوله تعالى: ﴿ لَوَكَانَ فِيهِمَآءَ الِللَّهُ ۚ إِلَّا اَللَّهُ ﴾ [الانبياء: ٢٧] كأنَّه قيلَ: كبائرُ الإثم غير اللَّمم، وآلهةٌ غيرُ الله.

وعن أبي سعيد الحُدْريِّ: اللَّممُ هي النَّظْرةُ، والغَمزَةُ، والقُبْلَةُ. وعن السُّدِّيِّ: الحَطْرةُ من الذَّنبِ، وعن الكَلْبِيِّ: كُلُّ ذَنبٍ لم يَذْكرِ الله عليه حَدًّا ولا عَذَابًا. وعن عطاء: عادةُ النَّفس، الحينَ بعد الحينِ.

وفي «ديوان الأدب»: فلانٌ يزورنا لمامًا، أي: في الأحايين^(١). الجَوْهرِيُّ: يُقال: بِئرٌ ذَمَّةٌ، قليلةُ الماء وجمعها: ذِمام.

قوله: (أو صِفَة كقولِه: ﴿ لَوْكَانَ فِيهِمَا ۚ الْهِـُهُ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾) قيل:فيه نظرٌ، لأنَّ ﴿ كَبَيْرَ الْإِقْمِ ﴾ معرفةٌ، و «غيرَ اللمم» نكرةٌ، اللهم إلا أنْ يُحمل على الجنس نحو قوله: ﴿ ٱلَّذِينَ أَنْمَنَتَ عَلَيْهِمْ عَيْرِ السَّاعِرِ: عَيْرِ الْمَغْصُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾، وإذا حُمل على الصَّفة يكون مثلَ قول الشاعر:

.... إلا السفَسرْقَدانِ (٢)

لأنَّ ﴿ كُبُّتِهِرَ ٱلْإِثْمِرِ ﴾ ليس جَمْعًا مَنْكُورًا.

قوله: (عَادةُ النَّفسِ الحِين) وفي «التيسير»: وقيل: اللمم أنْ لا يُصرَّ على ما ارْتَكَبه، بل يُبادر بالتَّوبة عنه، من قولهم: ما يأتينا فلانٌ إلا لِمامًا: أي زيارة لا لُبث معها، يعني في الحين، أي لا يدوم عليه ولا يعتاده. ورُوِّينا عنِ التِّرمذيِّ عن ابن عبّاس عن النبي ﷺ قال^(٣): «إنْ تغفِر اللهم تَغْفِرُ جمّا، وأيُّ عبدِ لك لا ألمًا».

 ⁽١) «ديوان الأدب» للفاراي (٣: ٩٤).

 ⁽۲) هذا جزءٌ من بيتِ للمقدام بن معديكرب، وهو من شواهد سيبويه في «الكتاب» (۲: ۳۳٤)، يقول فيه:

وكلُّ أخِ مُفارِقُ الخوهُ لَعَمْرُ أبيك، إلَّا الفرقدانِ (٣١٨) التَّرمذي (٣١٨٤) وقال: هذا حديث حسنٌ صحيحٌ غريب.

﴿ إِنَّ رَبَّكَ وَسِعُ ٱلْمَغْفِرَةِ ﴾ حيثُ يُكفِّرُ الصَّغائـرَ باجتنـابِ الكبـائِرِ، والكبـائر بالتّوبةِ.

﴿ فَلَا تُزَكُّوا أَنفُسَكُم ﴾ فلا تَنسِبُوها إلى زَكاءِ العملِ، وزيادَةِ الخير، وعملِ الطَّاعَاتِ، أو إلى الزَّكاءِ والطَّهارةِ من المَعَاصِي، ولا تُثنوا عليها واهضِمُوها، فقد علمَ الله الزَّكيَّ منكم والتَّقيَّ أوّلًا وآخرًا، قبل أن يُخرجكم من صُلبِ آدم، وقبل أنْ تخرجوا من بطونِ أمهاتِكم.

وقيل: كان ناسٌ يعملون أعمالًا حَسَنةً ثُمَّ يقُولون: صلاتُنا وصيامُنا وحجُّنا، فنزلت، وهذا إذا كان على سَبيلِ الإعْجَابِ أو الرِّياءِ، فأمَّا من اعتقد أنَّ ما عملهُ من العملِ الصَّالِحِ من الله وبتوفيقه وتأييده، ولم يقصد به التَّمدُّحَ، لم يكن من المزكِّين أنفسَهُم، لأنَّ المسرَّة بالطَّاعةِ طاعةٌ، وذكرها شكر.

قوله: (فأمَّا من اعْتَقد أنَّ ما عَمِله من العَمَل الصَّالِع) رُوِّينا عن مُسلمِ عن أبي ذرِّ قال: قيل لرسول الله ﷺ: أرأيتَ الرَّجل يعمل العمل من الخير ويحمَدُه الناس عليه؟ قال: «تِلكَ عَاجلُ بُشْرى المُؤْمِن»(١).

⁽۱) مسلم (۲۶۲۲).

﴿وَأَكْدَىٰ ﴾ قطع عَطِيَّتُهُ وأمسك، وأصله: إكْداءُ الحافِر، وهو أَنْ تَلقاهُ كُذْيةٌ: وهي صلابةٌ كالصَّخرةِ فيُمسكُ عن الحفْرِ، ونحوه: أجبل الحافر، ثمَّ استُعِيرَ فقيل: أجبل الشاعرُ: إذا أُفحِمَ.

رُوي أَنَّ عثمانَ رضي الله عنه كان يُعطِي مالهُ في الخيرِ، فقال له عبد الله بن سعد ابن أبي سَرح وهو أخوه من الرِّضاعةِ: يوشكُ أَنْ لا يَبقى لك شيءٌ، فقال عثمانُ: إنَّ لي ذنوبًا وخطايا، وإنِّي أطلبُ بها أصنع رضا الله تعالى وأرجو عفوَه، فقال عبد الله: أعطني ناقتك برحْلِها وأنا أتحمَّلُ عنك ذنوبَك كلَّها، فأعطاهُ وأشهدَ عليه وأمسكَ عن العطاءِ. فنزلت.

ومعنى ﴿ تَوَكَّ ﴾ ترك المرْكِز يومَ أُحدٍ، فعاد عثمانُ إلى أحسنَ من ذلك وأجمل.

﴿ فَهُو يَرَىٰ ﴾ فهو يعلم أنَّ ما قال له أخوهُ من احتمالِ أوزاره حق، ﴿ وَفَىٰ ﴾ قُرئ ﴿ فَهُو يَرَىٰ ﴾ فهو يعلم أنَّ ما قال له أخوهُ من احتمالِ أوزاره حق، ﴿ وَفَىٰ فَرَى خَفَفًا وَمُسْدَدًا، والتَّسْديدُ مبالغةٌ في الوَفاءِ. أو بمعنى: وَقَرَ وأتمَّ، كقوله تعالى: ﴿ فَاتَمَّهُنَ ﴾ [البقرة: ١٢٤] وإطلاقهُ ليتناولَ كلَّ وفاءٍ وتوفيةٍ، من ذلك: تبليغه الرِّسالةَ، واستقلالُه بأعباءِ النَّبَوَّةِ، والصَّبرُ على ذبْحِ ولدِه، وعلى نارِ نَمْرُوذَ، وقيامُهُ بأضيافِه وخِدْمته إيَّاهم بنفسِه، وأنَّه كان يخرج كلَّ يومٍ فيمشي فَرْسخًا يرتادُ ضيفًا،

قوله: (أجبل الحافر) الجوهريُّ: أَجْبَل القومُ: إذا حَفَروا فبلَغوا المكان الصُّلْبَ، وأكدى الحافِر: إذا بلغ الأرض الصُّلْبةَ فلا يمكنه أنْ يَخْفِر.

قوله: (﴿ فَهُو يَرَى ﴾ فهو يَعْلَم) قال أبو البَقاء: ﴿ فَهُو يَرَى ﴾ جملةُ اسْميَّة واقعة موقع الفعلية، والأصلُ: أعِنْدَه علمُ الغَيبِ فيرى ؟ ولَوْ جاء على ذلك لكان نصبًا على جوابِ الاسْتِفهام (١).

قوله: (﴿ وَفَّنَّ ﴾ قُرِئ مُحَمَّقَفًا ومُشدَّدًا)، المُشدَّدةُ: هي المشهورة (٢).

⁽١) «إملاء ما من به الرحن» (٢: ٢٤٨).

⁽٢) انظر: «إتحاف فضلاء البشر للدِّمياطي» ص٧١٨.

﴿ أَلَّا نَزِرُ ﴾ «أَنْ» مُحَفَّفَةٌ من الثَّقيلةِ. والمعنى: أنَّه لا تَزِرُ، والضَّميرُ ضميرُ الشَّانِ، ويحَل «أَنْ» وما بعدها: الجرُّ، بدلًا مِن «ما في صحُفِ موسى». أو الرَّفع على: هو أَنْ لا تَزرُ، كأنَّ قائلًا قال: وما في صُحُفِ موسى وإبراهيمَ؟ فقيل: أَنْ لا تزرُ.

﴿ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ إلا سَعْيَه.

قوله: (فإنْ وافَقَه أكرمَه) قال: يقال: وافقتُ فلانًا يُصلِّي، ووَفِقْتُه أي: وجدته.

قوله: ﴿ وَإِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ إلا سَعْيَهُ). الرَّاغِب، السَّعيُ: المَشْيُ السَّريعُ، وهو دُون العَدْوِ، ويُستعمل في الجدّ في الأمر، خيرًا كان أوشرًا، قال تعالى: ﴿ وَأَن لَيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ (١)، وأكثرُ ما يُستعملُ في الأفعالِ المحمودَةِ، وخُصَّ المَسْعاةُ بطلبِ المَكْرُمة (٢).

⁽١) من قوله: «ويُستعمل في الجدِّ» إلى هنا ساقطٌ من (ح) و(ف)، وأثبته من (ط).

⁽٢) المفردات القرآن، ص ٤١١.

فإن قلتَ: أمَا صَحَّ في الأخبارِ: الصَّدقةُ عن الميِّتِ، والحجُّ عنه، وله الإضْعَافُ؟

قوله: (أَمَا صِحَّ فِي الأَخبارِ: الصَّدقةُ عن المَيِّتِ) تلخيصُه: أنَّ التَّرْكيب، أي: وأنْ ليسَ للإنسانِ إلا ما سَعَى، يُفيد بها فيه من أداةِ الحَضرِ، وتَعْقِيبه لقولِه: ﴿ أَلَّا نَزِرُ وَازِرَةً وَذَرَ أَخَرَىٰ ﴾ الختصاصَ الإنسانِ بثوابِ مَا عَمِل هو بنفسِه لنفسِه، وانتفائه بسعي غيره، وأنَّه لا يُجْزى من سعيه إلا مقدارَ ما عمِله لا يزادُ عليه، وهو على خلافِ الأقوالِ الواردةِ في الصَّدقةِ والحجِّ، والآياتِ الصَّادِرةِ في مُضاعفةِ النَّوابِ.

وأمَّا الأخبارُ الواردةُ في الصَّدقةِ فكثيرةٌ، منها: ما رُوِّينا عن البُخاريِّ ومُسلِم ومَالكِ وأبي دَاودَ والنَّسائيِّ عن عائشة (١) رَضِيَ الله عنها أنَّ رجلاً قال لرسولِ الله ﷺ: إنَّ أمِّي افْتُلِتَتْ نفْشُها، وأظنَّها لو تكلَّمت تصدَّقتْ، فهل لها أجرٌ إنْ تصدَّقتُ عَنها؟ قال: «نَعَم».

«افتُلِتَت نفسُها»: أي: ماتت فَجأةً، كأنَّ نفسَها أُخِذَت فَلتةً، وأمَّا في الحِجِّ فكذلكَ، منها ما رُوي في البُخاريِّ ومُسلم والنَّسائيِّ عن ابن عبَّاس^(٢)، قال: أتى رجلَّ النَّبيُّ ﷺ قال: إنَّ أُختي نذرت لأنْ تَحُجَّ، وإنَّها ماتت، فقال النبي ﷺ: «لو كان عليها دَيْنُ أكنتَ قَاضِيه»؟ قال: نعم، قال: «حَقُّ الله أَحَقُّ بالقَضَاء».

وأمَّا الآياتُ الدَّالةُ على مضاعفةِ النَّوابِ فلا تَّغفى كَثْرتُها، وأجابَ أنَّ سعيَ الغيرِ إنَّها لم ينْفَعه إذا لم يوجد له سعيٌ قطُّ، فإذا وُجِد له سعيٌّ بأن يكون مؤمنًا صالحًا، كان سعيُ الغير تابعًا لِسعْيِهِ، كأنَّه سَعْيُ نفسِه.

⁽١) البُخَاري (١٣٨٨) ومُسلم (١٠٠٤)، ومالك (١٤٥١) وأبو دَاود (٣٨٨٣)، والنَّسائي (٣٦٥١).

⁽٢) البُخَاري (٦٦٩٩)، وفي (١٨٥٢) إن أمي نذرت ...إلخ. والنَّسائي (٦: ١١٦) كَلاهما باللفظ المذكور.

أمًّا مُسلمٌ فقد رواه في الصوم لا في الحج، (١١٤٨) عن ابن عبّاس رَضِيَ الله عنهما أنَّ امرأةَ أتت رسولَ الله ﷺ فقالت: إنَّ أمِّي ماتَت وعليها صَومُ شَهرٍ، فقال: «أرأيتِ لو كان عليها دَينٌ أكنتِ تَقْضينَهُ»؟ قالت: نعم، قال: «فَدَينُ الله أحَقُّ بالوَفاء».

والمؤلف متابعٌ في التَّخريج غالبًا لابن الأثير في «جامع الأصول»، فهو يُترجم رموزه إلى كلماتٍ، ويَغْزو الحديث لمن ذكره ابن الأثير، وابنُ الأثير رمز في «جامع الأصول» (٣: ٤٣٠): خ م س. والأصَحّ أنْ يَفْصِل حديثَ مُسلم عن حديثي البُخَاري والنَّسائي، والله أعلم.

ويمكن أَنْ يُقال: إِنَّ عُلْقَةَ الإِيهانِ وصلةٌ قويةٌ، رُوِّينا عن البُخاريِّ ومُسلم عن النُّعهان ابن بَشيرٍ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَثُلُ المُؤْمِنينَ في تَوادُهُم وتَراجُمِهم وتَعَاطُفِهم مَثَلُ الجَسَدِ، إذا اشْتَكَى مِنهُ عضوٌ تَداعَى لَهُ سائِرُ الجَسدِ بالسَّهرِ والحُمَّى»(١).

وعن البُخاريِّ ومُسلم وأحمدَ بنِ حَنْبل عن أبي مُوسى عن النَّبيِّ ﷺ قال: «الْمُؤْمِنُ للمُؤْمِنِ كَالبُنْيانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا»، ثُمَّ شبَّك بين أَصَابِعَه (٢). فإذا سَعى أحدٌ في الإيهان والصَّلاحِ فكأنه سعى في شدِّ عَضُدِ أخيهِ، وسَدِّ ثلمته، فكأنَّ سَعْيَهُ سَعْيُهُ.

وقلتُ: ما أحسنَ هذا المعنى لو اطّرد في الصَّومِ والصَّلاةِ وقراءةِ القُرآن، لعلَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الآية عامَّة خصَّصتْ في صورِ مَعْدودةٍ، وعن أحمدَ بنِ حنبل (٣) عن عَمرو بن شُعيبٍ عن أبيه عن جدَّه أن العاص بن وائلٍ نَذر في الجاهلية أن يَنحرَ مئة بَدَنةٍ، وأنَّ هشامًا ابنه نَحر حِصَّته خسين، وأنَّ عُمرَ أخبر النَّبي ﷺ عن ذلك ، فقال: «أمَّا أبوك فلو كَان أقرَّ بالتَّوحِيدِ فصُمْتَ وتصدَّقتَ عنه نَفعَه ذلك». وذكر صاحب «الروضة» في «الأذكار»: المشهورُ من فصُمْت مذهب الشافعي وجماعة أن قراءة القرآن لا تصِلُ، وذهب أحمدُ وجماعةٌ من أصحاب الشافعي إلى أنها تصل، فالاختيار أن يقول القارئ بعد فراغه: «اللهم أوصل ثواب ما قرأته إلى فلان» (١٤)، والله أعلم (٥).

وأمَّـا بيــانُ النَّظْم، فإنَّ قوله: ﴿ أَمْ لَمْ يُنَتَأْيِمَا فِي مُسَحُفِمُوسَىٰ ﴾ تنبيهٌ لمن خُوطِب بقوله: ﴿ أَفَرَهَ يُتَ اللَّهِ عَلَى خطئه في إمساكه عن البِرِّ، وقبولِ قولِ أخيه أنا أَتحمَّل ذُنُوبَك كلَّها، ولذلك جعل قوله: ﴿ أَلَّا نَزِرُ وَازِرَةٌ وَذَرَاتُمْ يَكُ تَمْهيدًا لقوله: ﴿ وَأَن لَيْ اللّهِ اللّهَ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ

⁽۱) البخاري (۲۰۱۱) وبداية حديثه «ترى المؤمنين»، ومسلم (۲٥٨٦).

⁽٢) البخاري (٢٣١٤) ومسلم (٢٥٨٥)، وأحمد (٤: ٤٠٤) بزيادة.

⁽٣) انظر: «المسند» (٢: ١٨١-١٨٢).

⁽٤) انظر: «الأذكار» للنووي ص١٦٥.

⁽٥) من قوله: «وذكر صاحب» إلى هنا ساقط من (ح) و(ف)، وأثبته من (ط).

قلتُ: فيه جوابان؛ أحدهما: أنَّ سعْيَ غيرِه لَمَّا لم ينفَعْه إلا مبنيًّا على سعي نفسِه، وهو أنْ يكونَ مؤمنًا صالحًّا، وكذلك الإضعافُ، كان سعيُ غيرِه كأنَّه سعيُ نفسِه، لكونِه تابعًا له وقائمًا بقيامِه. والثَّاني: أنَّ سعيَ غيرِه لا ينفَعُه إذا عملَه لنفْسِه، ولكن إذا نواه بِه فهو بحُكْمِ الشَّرِعِ كالنَّائِبِ عنه، والوكِيلِ القَائم مَقَامَه.

﴿ ثُمَّ يُجُرِّنَهُ ﴾ ثُمَّ يُجزى العبدُ سعيه، يقال: جزاه الله عمّله وجزَاه على عملِه، بحذف الجارِّ وإيصال الفعلِ. ويجوز أن يكون الضَّميرُ لِلجَزاءِ، ثُمَّ فَسَّره بقوله: ﴿ ٱلْجَزَاءَ الْأُوقَى ﴾ أو أبْدَله عنه، كقوله تعالى: ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ [الانبياء: ٣]، ﴿ وَأَنَّ إِلَى رَبِكَ ﴾ قُرئ بالفَتْح على معنى: أنَّ هذا كلَّه في الصَّحُفِ، وبالكسرِ على الابتداءِ، وكذلك ما بعدَه. والمُنتهى: مصدرٌ بمعنى الانتهاءِ، أي: ينتهي إليه الحلقُ ويرجعونَ وكذلك ما بعدَه. والمُنتهى: مصدرٌ بمعنى الانتهاء، أي: ينتهي إليه الحلقُ ويرجعونَ إليه، كقوله تعالى: ﴿ وَإِلَى اللهِ الْمَصِيرُ ﴾ [فاطر: ١٨].

قوله: (ثُمَّ يُجزى العبدُ سَعيه) قال السَّجَاوندي: الجزاءُ مصدرٌ، والمفعولُ الثَّاني الضَّميرُ المنتصوب، والأول مرفوعٌ مُسْتكِن، قال:

إنْ أَجِزِ علقمةَ بن سيفٍ سعيهُ لا أُجْسِزِهِ ببلاءِ يسوم واحدِ(١)

أي: ثُمّ يُجزى هو سعيه، وقال أبو البقاء: ﴿ اَلْجَزَاءَ الْأَوْقَ ﴾ هو مفعول ﴿ يُجْرَنَهُ ﴾، وليس بمَصْدر لأنّه وصَفَه بالأوفى، وذلك من صِفةِ المُجزى به، لا من صفةِ الفِعل (٢). وقال صاحبُ «الكشف»: إنْ جُعِلت الهاءُ في ﴿ يُجْرَنَهُ ﴾ مَصْدرًا، لم يكن ﴿ اَلْجَزَاءَ اَلْأَوْقَ ﴾ مَصْدرًا، لم يكن ﴿ اَلْجَزَاءَ الْأَوْقَ ﴾ مَصْدرًا، لأنّ فعلا واحدًا لا ينصِبُ مصدرين، بل يكون التَّقْدِير: المُجزَى الأوفى، كالصَّيد بمعنى المَصِيدُ (٣).

قوله: (﴿ وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ﴾، قُرِئ بالفَتح): الجماعة كلُّهم.

⁽١) ذكر هذا البيت المَرْزباني في «معجم الشعراء» ص٥٧٥ ونسبه للمُرنَاق الطَّائي، وقال: وأظنه لقبًا! (٢) ﴿إملاء ما منَّ به الرحمن؛ (٢: ٢٤٨).

⁽٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٢٩٦).

﴿أَضَّحَكَ وَأَبَّكَىٰ﴾ خلق قوَّيَ الضَّحِك والبُّكَاء.

﴿إِذَاتُنْنَ﴾ إذا تُدفَّق في الرَّحم، يقال: مَنَى وأَمْنَى. وعن الأَخْفَشِ: تخلَّق، من مَنى الماني، أي: قَدَّر المقدِّرُ.

قوله: (خَلق قُوَّقَ الضَّحكِ والبُكاءِ) الانتصاف: وخلقَ أيضًا فِعلي الضَّحكَ والبُكاء على قواعد السُّنَّةِ، وعليه دلَّت الآيةُ، غير متأثِّرةٍ لتحريفِه (١).

وقلت: المرادُ من ﴿ أَضْحَكَ وَأَبْكَى ﴾ خلق السُّرود والحَزَن، أو ما يَسرُّ ويحُزِن من الأعمالِ الصَّالِجة والطَّالِجة، ولذلك قَرَنها بقوله: ﴿ أَمَاتَ وَلَمْيَا ﴾.

قال الوَاحِدي: ﴿ وَأَنَهُ هُوَ أَضَمَكَ وَأَبَكَى ﴾، هذَا يدلُّ على أنَّ ما يَعملُه الإنسانُ فبِقَضائِه وخَلْقِه، حتى الضَّحكَ والبكاء (٢).

قال الكلبيُّ: أضحكَ أهلَ الجنَّةِ، وأبكى أهلَ النَّارِ^(٣). الرَّاغب: بكى يَبْكي بُكاءً وبُكئ، فالممدودُ سَيَلانُ الدَّمْع عن حُزنِ وعوامِلَ، يقال إذا كان الصَّوتُ أغلبَ كالرُّغاءِ والثُّغاء. والمَقْصُور^(٤)، يقال إذا كان الحُزن أغلب، و«بَكى» يقال في الحُزن وإسالةِ الدَّمْعِ معًا ومُنْفردًا، وقوله تعالى: ﴿ فَلْيَضْحَكُواْ فَلِيلاً وَلِيَبَكُوا كَثِيرًا ﴾ [التوبة: ٨٦] إشارةٌ إلى الفَرَح والنَّرَح.

قوله: (مِنْ مَنَى المَانِي) أي: مأخوذٌ منه؛ بفتح الميم والنُّون، وفي نسخة: «مِن مَنْي المَانِي» بسكون النون. الرَّاغب: المَنى كالقَفَا: القَدَر، يقال: مَنى لَك الماني، أي: قدّر لك المُقدِّر، ومنه المنَى الذي يُوزن به فيها قيل، والمَنيُّ: الذي قُدِّر منه الحيوان، قال تعالى: ﴿أَلَوْ لَكُنُطُفَةُ مِنْ مَنِهُ أَنِي اللّهُ عَلَى منه (٥).

^{(1) «}الانتصاف» (٤: ٨٢٨) مع «الكشَّاف».

⁽٢) «الوسيط» (٢: ٢٠٤).

 ⁽٣) أغلب المُفسرينِ ينسب هذا القول لمُجاهد بن جبر، وبعضهم يقرن معه الكلبي، فيقول: وعن مجُاهِد
 والكلبي، ولا شكّ أنَّ نسبتها لمجاهد أولى كونه المتقدِّم، فاقتصار المؤلف على ذكر الكلبي فيه قُصور.

⁽٤) في «المفردات»: «وبالقَصر»، أي: بُكا بالقصر بلا مَدٍّ.

⁽٥) «مفردات القرآن» ص٧٧٩.

قُرِئَ: ﴿ النَّشَأَةَ ﴾ و(النَّشَاءَة) بالمد. وقال: ﴿ عَلَيْهِ ﴾ لأنَّها واجبةٌ عليه في الحكمةِ، ليُجَاذِيَ على الإحسانِ والإساءةِ.

﴿وَأَقْنَىٰ ﴾ وأعطَى القُنْيَة وهي المالُ الذي تأثَّلْتَه، وعَزَمتَ أنْ لا تُخرِجَه من يَدِكَ.

قوله: (﴿ النَّشَأَةَ ﴾ و «النَّشَاءة » بالمدّ) ابنُ كثيرِ وأبو عَمرو والباقُون بالقصر (١١).

قوله: (وقال ﴿ عَلَيْهِ ﴾ لأنها واجبة (٢٠) في الجِكمة)، وعند أهل السُّنةِ كالواجِبةِ بحَسِبِ الوعدِ. الانتصاف: معنى ﴿ عَلَيْهِ ﴾ هَهنا: أنَّ أمرَ النَّشأةِ الثانية تدورُ على قُدْرِيهِ تعالى وإرادتِه، تقولُ: دارت قضيةُ فلانِ على يَدِي، أي: أنا المشيد بها، ويقول المُحدِّثُون: هذا الحديث يدُور على فلانِ (٢٠).

قوله: (تأثّلته) أي: اتَّخَذْته أصْلا. الرَّاعْب: الغِنى: يقال على ضَرَبين؛ أحدهما ارتفاعُ الحاجاتِ، وليس ذلك إلا لله عزَّ وجلَّ، كقوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلنَّاسُ أَنتُهُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى اللّهِ وَاللّهُ هُوَ ٱلْفَيْ اللّهِ عَزَّ وجلَّ، كقوله تعالى: ﴿ وَوَجَدَلَهُ عَآبِلاً فَأَغْنَ ﴾ هُو ٱلْفَنِيُ ٱلْحَييدُ ﴾ [فاطر: 10] والثاني: قلة الحاجات كقوله تعالى: ﴿ وَوَجَدَلَهُ عَآبِلاً فَأَغْنَ ﴾ [الضحى: ٨] ومنه الحديثُ: «الغِنى غِنى النَّفس» (٤)، والثالث: كثرة القُنيات بحسب ضروبِ النَّاس، قال تعالى: ﴿ يَحْسَبُهُ مُ ٱلْجَاهِلُ آغَنِيكَةً مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ ﴾ [البقرة: ٢٧٣] أي: لهم غِنى النَّفس ويُعسَبُهم الجاهلُ أنَّ لهم القنياتِ لما فيهم من التَّعَفُّفِ والتَّلطُّف، وهذا المَعنى هو المِعنيُ بقول الشَّاعر:

قديكثرُ المالُ والإنسانُ مُفْتقرُ ^(٥)

⁽١) انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص١١٤.

⁽٢) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نص «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «واجبة عليه».

⁽٣) «الانتصاف» (٤:٨٢٤).

⁽٤) الحديث: «ليس الغنى كشرة العَرَض، إنها الغنى غنى النفس»، رواه البخاري (٦٠٨١) ومسلم (١٠٥١) وغيرهما.

 ⁽٥) البيت لأبي يعقوب الخريمي، انظره في «التمثيل والمحاضرة» للثعالبي ص٨٥ وفي «المنتحل» له
 ص١٧٥.

﴿ الشِّعْرَىٰ ﴾ مِرزم الجَوْزاء: وهي التي تطلُّعُ وراءَها، وتُسمَّى كَلب الجبَّار، وهما

يقال: أغنى عنه كذا، إذا كَفاهُ، قال تعالى: ﴿ مَا آغَفْنَ عَنْهُ مَالَهُ, ﴾ [المسد: ٢] والغانية: المُستغنية برخسنها عن التَّريُّن، وغَنِي في مكانِ كذا، إذا طَال مقامُه فيه مُسْتغنيًا به عن غيرِه، يقال: يُغنِّي وغَنَّى أُغنية وغِناءً وتغنَّى، وقيل: تَغنَّى بمعنى استغْنى، وحُمِل الحديث: «مَنْ لم يَتَغنَّ بالقُرآنِ» على ذلك (١).

وقوله: (مِرْزَم الْجَوْزَاء) قال ابن قُتَيبة في «كتاب الأثواء»: يدُ الْجَوْزاء: كَوْكبان أَزْهَران فِي أَحدِهما مُحرَةٌ، والآخر، هو مِرْزَمُ الْجَوْزاء، وبحيالِ يديها كَوْكبان نورُهما نحو نور اليدين، وقال أبو زُبَيد:

لما استَنتَمّت إلى الجوزاء أكرعها

يُريد رِجْلَيها.

وفيها الشَّعْرى العَبور، ومِرْزم الشَّعرى، وهي التي ذكرها الله عز وجل في كتابه ﴿ وَأَنَهُ مُورَبُ الشِّعْرَىٰ ﴾ ، فإنَّ قومًا في الجاهِليّة عبَدُوها وفُتِنوا بها. وكان أبو كَبْشَة الذي كان المشركون ينسبون رسولَ الله عَلَيْ إليه أوَّلَ من عبَدها، وقال: قَطَعت السَّاء عَرْضَا ولم يقطعها غيرها، وخالف قريشًا، فلمّا بُعث النَّبيُّ عَلَيْ ودَعاهم إلى عبادةِ الله عزَّ وجل، وترك أوثانِهم سمَّوهُ به، أي: هو شَبهَه، ومِثْلَه في الجِلاف، وشِعْريان: أحَدهما التي ذُكِرت في الجَوْزاء، وهي التي تسمى بالعَبُور، والشَّعْرى الأخرى، هي الغُميْصَاء مِن الذِّراع المُسُوطةِ في نُجومِ الأسد، لا في الجوزاء، وزعم العربُ أن سُهيلًا والشَّعْريَثِن كانت مجتمعةً، فانحدر سهيلٌ نحو اليمن، وتبعه العَبور، فعبرت المجرة، وأقامت الغُميصاء فبكت لفقد سُهيل فغَمصَت عينُها (٢) فهي أقلُّ نورًا من العَبُور، والغَمْصُ مثل الرَّمْص، والشَّعْرى العَبُور: نعبر كبرٌ يُزْهر.

⁽۱) المفردات القرآن، ص ٦١٥-٦١٦.

⁽٢) من قوله: «وزعم العرب» إلى هنا ساقطٌ من (ح) و(ف)، وأثبته من (ط).

شِعريان؛ الغُمَيْصاءُ والعَبورُ، وأراد العَبُور. وكانت خُزاعَةُ تعْبُدها، سنّ لهم ذلك أبو كَبشةَ رجلٌ من أشرافِهم، وكانت قريشُ تقول لرسولِ الله ﷺ: أبو كَبشةَ، تشبِيْهَا له به، لمخالفتِه إيَّاهم في دينِهم، يريد: أنَّه ربُّ معبودِهم هذا.

عادٌ الأولى: قوم هودٍ، وعاد الأُخرى: إرمُ. وقيل: الأولى: القُدَماء؛ لأنهم أوّل الأُمَم هلاكًا بعد قومِ نوحٍ، أو المتقدِّمون في الدُّنيا الأشرافُ. وقُرِئَّ: (عادًا لُولى)

قال ذُو الرُّمة: يذكر طُلوعها أوّل اللَّيل في الشِّتاءِ:

إذا أمسْتِ الشَّعرى العَبُور كأنَّما مهاةٌ علَتْ من رملِ يَبْرين رابيا (١)

انتهى كلام ابنُ قُتيبة (٢).

وعن بعضهم: الجَبَّار: اسم الجَوْزاء، والكَلْب: اسم الشِّعْرى، لأنَّه يَتْبَع الجَوْزاءَ كما يتبع الكلبُ الصَّائِدَ^(٣).

قُوله: (وقيل: الأُولى:القُدَماء) سلك بالأُولى ما سَلَكه بالأُخْرى في قوله: ﴿ وَمَنَوْةَ اللَّهُ وَكُنُوْةً الشَّكَةَ اللَّمْ وَلَا اللَّهُ وَمَنَوْءً اللَّهُ اللَّهُ وَمَنَوْءٍ »، والنَّه الرُّسُولة الإُسْارَةُ بقوله: «أو المُتقدِّمُونَ في الدُّنيا الأَشْرافُ».

قوله: (وقُرِئ: «عادًا لُولى») نافعٌ وأبو عَمرو: بضمٌ اللامِ بحركة الهمزةِ، وإدغامِ التَّنوين فيها، وأتى قَالُون بعد ضمَّهِ اللام بهمزةٍ ساكنةٍ في موضع الواو، والباقون: يكسِرونَ التَّنوين ويُسكِّنُون اللام، ويُحقِّقُون الهمزة بعدها(٤).

⁽١) انظر: «ديوان ذي الرُّمة» ص٢٩١، ويَبرين: اسم موضع.

⁽٢) انظر: كتاب «الأنواء» ص٥٥-٧٤.

⁽٣) انظر: المرزوقي «الأزمنة والأمكنة» ص٢٢٠.

⁽٤) «التيسير في القراءات السبع» ص١٣١.

وقال السَّمين الحلبي في «الدُّر المصون» (١٢٠: ٢٢٥-٢٢٦): «اعلم أن هذه الآية من أشكل الآيات نقلًا وتوجيهًا، وقد يسَّر الله تعالى تحرير ذلك كله بحوله وقوّته، فأقول: إن القرّاء اختلفوا في ذلك على أربع رُتَب:

قال صاحبُ «الكشف»: من قال في الأحمر: لخَمر، بفتح اللّام وإسقاط همزة الوصل، قال هاهنا: لُولى بَضمٌ اللّام المنقولِ إليها من الهمزةِ، وحرَّكُ اللام وحذف ألفَ الوصلِ، فيقرأ: عادًا لُولى، فيُدغِم التَّنوين في اللَّامِ، ولا بدَّ من ذلكَ، ومن قال: في الأَحر: ٱلحُمر بفتح اللام ولا يحذف همزة الوصلَ، ادِّعاءً منه بأنَّ اللامَ وإنْ تحرَّكت، وهي في تقدير السَّكون، لأنَّ حرَكتها حركة الهمزةِ المحدُوفةِ المقدَّرةِ، قال هاهنا: «ألولى»، فإذا وصلها بـ «عادٍ»، قال: عادًا لأولى، فلا يُدغم التَّنوين في اللَّم لأنَّ اللَّامَ في تقدير السُّكُون (١١)، والسَّاكنُ لا يُدغمُ في السّاكن (١٠).

قال الزَّجَّاجُ: «الأولى» بإثبات الهمزة: أجودُ اللَّغات، وبعدها: «لُولى» بضم اللام وطرح الهمزة، والقياس إذا تحركت اللام أن تَسقط ألف الوصل، لأنَّ ألفَ الوَصْل إنها اجتُلبت لِسكون اللَّام، لكنَّه جاز ثُبوتُها، لأنَّ ألف لام المعرفة لا تسقط مع ألف الاستفهام، فخالف ألف الوصل، ومن العرب من يقول: «لُولى» يريد «الوُلى»، فيطرح الهمزة ليُجرِيَ اللام، وقُرِئ «عادًا لولى» على هذه اللَّغة وأُدغِمَ التنوين في اللّام. والأكثر: ﴿عَادًا ٱلأُولَى﴾

⁼ إحداها: قرأ ابن كثير وابن عامر والكوفيون: «عادًا الأولى» بالتنوين مكسورًا وسُكون اللام وتحقيق الهمزة بعدها، هذا كله في الوصل، فإذا وقفوا على «عادًا» وابتدؤوا بـ «الأولى» مقياسهم أن يقولوا: «الأولى» بهمزة الوصل وسكون اللام، وتحقيق الهمزة.

الثانية: قرأ قالون «عادًا لُولى» بإدغام التَّنوين في اللام ونقل حركة الهمزة إلى لام التَّعريف وهمز الواو، هذا في الوصل، وأما في الابتداء ثم همزة ساكنة، الثاني: «لُولى» بلام مضمومة ثم بهمزة ساكنة، الثالث: كابتداء ابن كثير ومن معهُ إليها كقالون، إلَّا أنَّه أبقى الواو على حالها غير مبدلة همزة، هذا في الوصل، وأما في الابتداء فله وجهان: «ألُّولى» بالهمزة والنقل، و«لُولى» بالنقل همزَ وصلي، والواو ساكنة على حالها في هذين الوجهين.

الرابعة: قرأ أبو عمرو كورش وصلًا وابتداءً سواءً بسواءٍ، إلَّا أنَّه يزيدُ عليه في الابتداءِ بوجهِ ثالث، وهو وجهُ ابنُ كثيرِ ومن ذُكر معه، فقد تحصَّل أن لكل من قالون وأبي عمرو في الابتداء ثلاثة أوجهِ، وأنَّ لورشٍ وجهين، فتأمل ذلك، فإن تحريره صعب المأخذِ من كتب القراءات.

⁽١) من قوله: ﴿ لأنَّ حركتها ﴾ إلى هنا ساقط من (ح).

⁽٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٢٩٧).

بإدْغام التَّنوين في اللَّام وطرح همزةِ أُولى، ونَقْل ضمَّتها إلى لام التَّعريف.

﴿وثمودًا﴾، وقُرِئ ﴿وَتَعُودًا﴾، ﴿أَظْلَمَ وَأَطْغَى ﴾ لأنَّهم كانوا يُؤْذُونَه ويضْرِبُونَه حتى لا يكون به حَراكٌ، ويُنفّرونَ عنه حتّى كانوا يُحذّرون صِبيانهم أنْ يَسمعُوا منه، وما أَشَر فيهم دعاؤه قريبًا من ألفِ سنةٍ. ﴿وَٱلْمُؤْنَفِكَةَ ﴾ والقُرى التي ائتفكَتْ وما أَشَر فيهم دعاؤه قريبًا من ألفِ سنةٍ. ﴿وَٱلْمُؤْنَفِكَةَ ﴾ والقُرى التي ائتفكتْ بأهلِها، أي: انقلبَت، وهم قومُ لوطٍ، يقالُ: أفكه فائتفك. وقُرِئَ: (المُؤتَفِكاتِ). ﴿أَهُولَى ﴾ رَفعَها إلى السَّماءِ على جَناحِ جبريلَ، ثمَّ أهُواهَا إلى الأرْضِ، أي: أسقطَها.

﴿ مَاغَثَىٰ ﴾ تهويلٌ وتعظيمٌ لما صُبَّ عليها من العذابِ، وأُمطِر عليها من الصَّخْرِ المُنضُودِ.

[﴿ فَيِأَيْءَ الَّذِهِ رَبِّكَ نَتَمَارَىٰ * هَذَا نَذِيرٌ مِنَ ٱلنُّذُرِ ٱلْأُولَىٰ * أَزِفَتِ ٱلْآزِفَةُ * لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ عَاشِفَةٌ ﴾ ٥٥-٥٨].

﴿ فَيِأَيْءَ اللَّهِ رَبِّكَ نَتَمَارَىٰ ﴾ تَتَشكُّك،

بكسر التَّنوين (١)، ولأبي عليٌّ كلامٌ على قول الزَّجاج في «الإغفال» (٢).

قوله: (وقُرِئ: ﴿وَتَمُودَا﴾) عاصمٌ وحزةُ: يقفانِ بغير ألف، والباقون: بالتَّنوين ويقفون بالألف^(٣). وعن بعضِهم: «ثمود»: نَصْبُ نسقِ عَلى ﴿عَادًا ﴾، ولا يجوز أن يُنصب بقوله: ﴿فَا آَبَقَى ﴾ لأنَّ ما بعد الفاء لا يعمل في ما قَبلها، لا تقول: زيدًا فضربتُ، وأكثرُ النَّحُويين ينصب ما قبلَ الفاء بها بعدَها.

وقال أبو البقاء: ﴿وَتَعُودَا﴾ منصوبٌ بفعلٍ مُضمرٍ، أي: وأهلك ثمودَ، ولا يعمل فيه ما أبقى لأجل حرف النَّفي، وكذلكَ «قومَ نُوحِ»، ويجوز أن يُعطَف على ﴿عَادًا ﴾ (٤).

⁽١) همعاني القرآن؛ (٥: ٧٧).

⁽٢) انظر: «الإغفال؛ لأبي علي الفارسي (٢: ٥٤٠).

⁽٣) «التيسير في القراءات السبع» ص ١٣١.

⁽٤) «إملاء ما من به الرحمن» (٢: ٢٤٨).

والخِطابُ لرسولِ الله عَلَيْ أو للإنسانِ على الإطلاقِ، وقد عدَّد نِعمًا ونِقمًا وسمَّاها كلَّها آلاء، من قِبَلِ ما في نِقمهِ من المزاجِر والمواعِظِ للمُعْتَبرين.

﴿ هَٰذَا ﴾ القرآنُ ﴿ نَذِيرٌ مِنَ النَّذُرِ آلأُولَىٰ ﴾ أي: إنذارٌ من جنسِ الإنذاراتِ الأُولى التي أُنذِر بها من قَبلكم. أو هذا الرَّسولُ منذرٌ من المُنْذِرين الأولين، وقال: ﴿ آلأُولَىٰ ﴾ على تأويل الجهاعة.

قـوله: (والخِطَابُ لِرسُولِ الله ﷺ أو للإنْسان)، النَّانِ أَظْهَرُ لِقـولِه تعالى في الرّحن: ﴿ فَيَأْتِي ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ على أنَّ الخِطابَ إذا كان لرسولِ الله ﷺ فهم المُرادُون أيضًا؛ لأنَّ الخِطاب إمَّا من باب الإلهاب والتَّهييج، أو لأنَّه هو الرَّئيسُ والقُدوةُ، وهم المرؤوسُون.

قوله: (وقد عدَّدَ نِعمَّا وِيقَمَّا وسمّى كُلَّها آلاء)، اعلم أنَّه تعالى جعل الكلام على نمطين، وكُلُّ نمطٍ مُشْتَملٌ على نِعَم ونِقَم، أمَّا النَّمطُ الأوَّل فمن قوله: والنَّجم إلى قوله: ﴿ لَقَدَّرَأَىٰ مِنْ مَايَتِ رَبِّهِ ٱلْكُثِرَىٰ ﴾ إلى قوله: ﴿ أَفْرَهَ يَتُمُ ٱللَّتَ وَالْمُزَّىٰ ﴾ إلى قوله: ﴿ أَفْرَهَ يَتُمُ ٱللَّتَ وَالْمُزَّىٰ ﴾ إلى قوله: ﴿ أَمْ لِلإَسْكِنِ مَا تَمَنَىٰ ﴾ مُشْتملٌ على النَّقم التي دُونَها كلُّ نقم، وأمَّا النَّمطُ الثاني: فابتداؤه من قوله: ﴿ أَمْ لَمْ يُنْبَأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَىٰ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَأَنَّهُ مُورَبُّ ٱلشِّعْرَىٰ ﴾ في بيان النَّعم الجسيمة، ومن قوله: ﴿ وَأَنَهُ وَأَهْلَكَ عَادًا ٱلأُولَىٰ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَفَنَشَنْهَا ﴾ من النَّقَم.

قوله: ﴿ ﴿ هَلَنَا ﴾ القُرآن ﴿ نَذِيرٌ ﴾) إلى قوله: ﴿ أَو هذا الرّسول)، يعني: في بيانِ ﴿ نَذِيرٌ ﴾ ، بقوله: ﴿ مِنَا النَّهُ وَالدَّهُ وَالدَّهُ وَالدَّهُ وَالرّسولُ . وَإِبْرَهِيمَ الّذِى وَفَى ﴾ إشعارٌ بأنَّ المُشارَ إليه بقوله: ﴿ هَلَا ﴾ : هو القرآنُ أو الرّسولُ .

قوله: (مِن المُنْذِرين الأولين) فإنْ قُلتَ: كيف اعتُبِر معنى التَّاخر في الزَّمَان، ثُمَّ المرتبة في «مَناة الثالثة الأخرى»؟ وكذا في ﴿عَادًا ٱلأُولَى ﴾ فيهما، وخُصَّ هذا الموضع بالتَّقدم الزَّمَاني؟

قلتُ: اسْتَدعى ذلكَ احتهال التَّحقيرِ في الأُولى والتَّعظيمِ في الثَّانيةِ، وهاهنا ليس المرادُ سوى التَّقدُّمِ في الزَّمانِ لأنَّه على وزان ﴿ قُلْمَاكُنتُ بِدْعَا مِنَ الرَّسُلِ ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَا أَنَا إِلَّا لَنِي اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْمٍ. وَالْحقاف: ٩] فلا يدخلُ في المعنى إرادةُ التَّعظيم.

﴿ أَنِفَ آلَا نِفَ اللَّهِ عَرُبَت الموصوفة بالقُربِ؛ من قوله تعالى: ﴿ أَفْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ ﴾ [القمر: ١]، ﴿ لَيْسَ لَهَا ﴾ نَفْس ﴿ كَاشِفَةً ﴾ أي مبيّنة متى تقوم، كقوله تعالى: ﴿ لَا يُجَلِّهَا لِوَقْنِهَا إِذَا لَا عَرَافَ: ١٨٧] أو ليس لها نفسٌ كاشفةٌ، أي: قادرةٌ على كَشْفِها إذا وقعتْ إلا الله، غيرَ أنّه لا يكْشِفها. أو ليس لها الآن نفسٌ كاشفةٌ بالتَّاخِيرِ، وقيل: الكاشِفةُ مصدرٌ بمعنى الكَشْف، كالعافية. وقرأ طلحةُ: (ليس لها مما يَدْعُون من

الجزء السابع والعشرون

قوله: ﴿ أَيْفَتِ ٱلْآَيِفَةُ ﴾: قُرُبَت المَوْصُوفة بالقُرْب)، الرَّاغب: دَنَتِ القيامةُ، وأَزِفَ وأَفِدَ يَتَقارَبان، لكن أَزِفَ يُقالُ اعتبارًا بضِيقِ وقتها، ويُقال: أَزِفَ الشُّخُوص، والأَزَفُ: ضِيْقُ الوقتِ (١٠)، وسُمِّيت به لقُرْبِ كونها، وعلى ذلك عُبرٌ عنها بالسَّاعةِ، وقيل: ﴿ أَنَى آمَرُ اللّهِ ﴾ اللوقتِ (١)، فعُبرٌ عنها بلفظِ الماضي، لقُرْبِها وضِيقِ وقْتِها (٢).

دونِ الله كاشفة، وهي على الظَّالمين ساءتِ الغَاشية).

قوله: (أو ليس لها الآنَ نفسٌ كاشفةٌ بالتَّاخِير) يعني: لو وقَعَت الآن لم يردَّها لوقتِها أحدٌ إلا الله، وعلى الوجه الثاني: روى مُحيي السُّنَّة عن قَتادةَ وعطاء والضَّحَّاك: معناه: إذا غَشِيت الحُلقَ أهوالهَا وشدائِدُها لم يكشِفُها ولم يردَّها عنهم أحدُّ^(٣).

قوله: (وهي على الظَّالمين سَاءَتِ الغَاشَية) إلى هنا قراءة طَلحة، قال ابنُ جِنِّي: هذا جارٍ مجرى قولهم: زيد نعم الرَّجل، لأنَّ ساءَ بمعنى بَئِس، والغَاشِية هنا جنسٌ، والعَائِدُ منها إلى «هي» ضمير يتجرَّد ويمْتَاز من معنى الجهاعة، كقولهم: زيدٌ قام بنو محمد، إذا كان محمّدٌ أباهُم، فكأنَّه قال: زيدٌ قام في جملةِ القومِ، كها أنَّ قولك: زيدٌ نِعمَ الرَّجل، العائد عليه في المعنى ذكرٌ يخصُّه من جملةِ الرَّجالِ(٤).

⁽١) من قوله: «دنت القيامة» إلى هنا زيادة من (ط).

⁽۲) «مفردات القرآن» ص٧٥.

⁽٣) «معالم التنزيل» (٤: ٣١٨).

⁽٤) «المحتسب» (٢: ٢٩٦).

[﴿ أَفِينَ هَلَذَا ٱلْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ * وَتَصْبَحَكُونَ وَلَا نَبَكُونَ * وَأَنتُمْ سَنِيدُونَ * فَأَسْجُدُوا بِهِ وَأَعْبُدُوا ﴾ [٢٢].

﴿ أَفِنَ هَٰذَا ٱلْحَدِيثِ ﴾ وهـو القـرآنُ، ﴿ تَعْجَبُونَ ﴾ إنكـارًا، ﴿ وَيَضْحَكُونَ ﴾ استهـزاءً ﴿ وَلَانَتِكُونَ ﴾، والبُكاء والخشوع حقٌّ عليكم.

وعن رسول الله عَلَيْهُ: أَنَّه لم يُرَ ضاحكًا بعد نُزولِها. وقُرئ: (تعجبُونَ تضحكُونَ)، بغير واوٍ. ﴿ وَأَنتُمْ سَمِدُونَ ﴾ شايخُونَ مُبرطِمُونَ. وقيل: لاهُون لاعِبُون. وقال بعضهُم لجاريتِه: اسمدي لنا، أي: غَنِّي لنا ﴿ فَأَسْعِدُوا لِيَّهِ وَاعْبُدُوا ﴾، ولا تَعْبُدُوا الآلهة.

وعن رسول الله ﷺ: «من قرأ سورةَ النَّجم أعطاهُ الله عشرَ حَسناتِ بِعددِ مَن صدَّق بمحمدِ وجحَد به بمكَّةَ».

قوله: (مُبرَطِمُون) الجَوْهري: البَرْطَمة: الانتِف الخُ من الغَضَب، وتَبَرْطَم الرَّجُلُ: تغضب من كَلامٍ.

الرَّاخب: السَّامِد: اللاهي الرَّافعُ رأسَه، من سَمَد البعير في سيرِهِ. سُثل ابن عباسٍ عن السُّمُودِ، قال: البَرْطَمةُ وهي رَفْعُ الرَّأسِ تَكبُّرًا، أي: رافعون رؤوسهم تكبرًا(١).

مَّت السُّورةُ حَامِدًا لله تعالى ومُصَلِّيًا على رسولِ الله ﷺ.

* * *

⁽١) قوله: «أي: رافعون رؤوسهم تكبُّرًا» أثبته من (ط). وانظر «مفردات القرآن» ص ٤٢٤.

[﴿ أَقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَانشَقَّ الْفَكَرُ * وَإِن يَرَوْا ءَايَةً يُعْرِضُواْ وَيَقُولُواْ سِخْرٌ مُّسْتَمِرٌ * وَإِن يَرَوْا ءَايَةً يُعْرِضُواْ وَيَقُولُواْ سِخْرٌ مُُسْتَمِرٌ * وَكَذَّبُواْ وَاتَّبَعُواْ أَهْوَاءَهُمْ وَكُلُ الْمَرِ مُُسْتَقِرٌ ﴾ ١-٣] انشْقاقُ القَمرِ من آباتِ رسولِ الله ﷺ ومُعْجزاتهِ النَّيْرَةِ.

سُورةُ القَمَرِ مَكِيَّةٌ وهي خمس وخمسُون آية سُــــــــــــاللهِ التَّسْلِيْتِيْةِ

قوله: (انشقَاقُ القَمر من آباتِ رسولِ الله ﷺ) عن البُخَارِيِّ ومُسلمِ والتَّرمِذيُّ عن أنسٍ: أنَّ أهلَ مكةَ سألوا رسولَ الله ﷺ أنْ يُريَهم آيةً، فأراهم انْشقاقَ القمرِ (١). زاد التَّرمِذيُّ: فنزلت ﴿ آفْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَآنِشَقَ ٱلْفَكَرُ ﴾ إلى قوله: ﴿ سِحْرُ مُسْتَمِرُ ﴾.

وعن التَّرِمِذيِّ عن جُبير بن مُطعِم: انشقَّ القمرُ على عهدِ رسولِ الله ﷺ فصارَ فِرقَتينِ، فقالت قُريشُ : سَحَرَ محمدٌ أعينَنا، فقال بعضهم: لثن كان سَحَرنا، لا يستطيعُ أنْ يسحرَ النَّاس كلَّهُم (٢).

⁽١) أخرجه البُخَـاريُّ (٤٨٦٧)، ومُسْـلم (٢٨٠٢)، والترمِـذيُّ (٣٢٨٦).

⁽٢) انظر: الترمذي (٣٢٨٩).

عن أنسِ بن مالكِ رضي الله عنه: أنَّ الكُفَّارَ سألوا رسولَ الله ﷺ آيةً، فانشقَّ القمرُ مرَّتينِ. وكذا عن ابن عبَّاس وابنِ مسعود رضي الله عنهم، قال ابنُ عبَّاس: انفلَقَ فِلْقَتينِ؛ فِلقةٌ ذهبت، وفِلقَةٌ بقيتْ. وقال ابن مسعود: رأيت حِراءَ بين فِلقَتي القمرِ. وعن بعضِ النَّاس: أنَّ معناه: ينشقُّ يومَ القيامةِ.

وقال رَزينٌ العَبْدرِيّ: فكانوا يتلقُّون الرُّكبانَ فيُخبرونَهم بأنَّهم قد رأَوْهُ، فيُكذِّبونهم (١).

وحديثُ انْشِقاقِ القمر قد رواه البُخاريُّ ومُسلمٌ وغيرهما عن ابن مسعود (٢) وابن عباس (٣) وابن عمر (١)، وروى الإمامُ أحمدُ بن حنبلٍ في «مُسنده» عن ابن مَسعود، قال: انشقَّ القَمرُ على عهدِ رسول الله ﷺ حتى رأيتُ الجبلَ بين فرجتَىُ القمر (٥).

وأمَّا أبو إسحاق الزَّجَّاج؛ فقد أسندَ عشرينَ حديثًا إلا واحدًا في تفسيره (٢) إلى رسول الله ﷺ في انشقاق القمر.

قوله: (وعن بعض النَّاس: أنَّ معناه: ينشقُّ يومَ القيامةِ) قال الواحِديُّ: هو عُثهان بن عَطاء عن أبيه (٧)، وقال الزَّجَّاجُ (٨): وزعم قومٌ عَنَدُوا عن القَصْدِ، وما عليه أهلُ العلم، أنَّ تأويله أنَّ القمرَ ينشَقَ يومَ القيامةِ، والأمرُ بيِّنُ الَّلفظِ بقوله: ﴿ وَإِن يَرَوَّا ءَايَةَ يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرُّ مُّسْتَيَرُّ ﴾ فكيفَ يكونُ هذا يوم القِيامَةِ؟!

وقال القاضي: دلَّ قوله: ﴿ سِحْرٌ مُسْتَمِرٌ ﴾، أي: مُطَّرِدٌ على أنَّهم رأوا قَبلَه آياتٍ أخرى

⁽١) انظر: «جامع الأصول» لابن الأثير (١١: ٣٩٨)، نقلاً من كتابه «تجريد الصحاح».

⁽٢) رواية ابن مسعود عند البُخَارِيّ (٣٦٣٦)، ومُسْلم (٢٨٠٠).

⁽٣) وحديث ابن عبَّاس رواه البُخَارِيُّ (٣٦٣٨) ومُسْلم (٢٨٠٣).

⁽٤) وحديث ابن عمر عند مُسْلم (٢٨٠١).

⁽٥) «المستله (١: ١٣٤٤).

⁽٦) انظر: «معانى القرآن» (٥: ٨١-٨٥).

⁽٧) «الوسيط» (٢: ٢٠٧).

⁽٨) «معاني القرآن» (٥: ٨١).

وقوله: ﴿ وَإِن يَرَوْا ءَايَةَ يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرُ مُسْتَمِرُ ﴾ يردّه، وكفى به رادًا، وفي قراءة حذيفة (وقد انْشَقَ القَمَر) أي: اقتربت السَّاعةُ، وقد حَصَلَ من آياتِ اقترابِها أنَّ القمرَ قد انشقَ، كما تقولُ: أقبلَ الأميرُ وقد جاءَ المبشّرُ بقدومِه. وعن حُذيفةَ أنَّه خطبَ بالمدائنِ ثمَّ قال: ألا إنَّ السَّاعةَ قد اقتربتْ؛ وإنَّ القمرَ قد انشقَّ على عهد نبيكُم.

﴿مُسْتَمِرٌ ﴾: دائمٌ مطَّردٌ، وكلُّ شيء قد انقادَت طريقتهُ ودامتْ حالُه، قيل فيه: قد استمرَّ. لمَّا رأوا تَتَابِعَ المُعْجِزاتِ وتَرَادُفَ الآياتِ قالوا: هذا سحرٌ مستمرٌّ.

مُترادِفة، ومعجزاتٍ سابقةٍ (١٠). وفي «الكبير»: القولُ بأنَّ انشقَاقَ القَمرِ مُنتَظرٌ بعيدٌ، لأنَّ من منعَ ذلك، وهو الفَلسفيُّ المخذُولُ، يمنعُه في الماضي والمُسْتَقبل، ومن يُجوِّزُ لا يحتاج إلى التَّاويلِ، وإنَّها ذهبَ الذَّاهِب، لأنَّ الانشقاقَ أمرٌ هاتلٌ، ولو وقع لعمَّ وجه الأرضِ، وبلغ مبلغَ التَّواتر (٢٠).

والجواب: أنَّ الموافِقَ فَقَدْ نقَلَه، وبلغ مَبلَغ التَّواتُر^(٣)، وأمَّا المُخَالِف فربَّها ذَهِل، أو حَسِبَ أنَّه نحو الخُسـوف، والقـرآن أولى دليل وأقوى شَاهِد، وإمكانه لا شكَّ فيه، وقـد أخبر عنه الصَّادِق، فيجب اعْتِقاد وُقُوعه، وأمَّا امتنـاع الحَرق والالْتِئام فحديثُ اللَّمَّام.

قوله: (وفي قراءة حُذيفة: «وقد انشقَّ القمرُ») قال ابن جِنِّي: هذا يجرِي مجَرَى المُوافقة على إسقاطِ العُذر، ورفعِ التَّشكُّك، أي: قد كان انْشِقاقُ القمرِ، فتوقَّعُوا قُربَ السَّاعةِ، أي: إذا كان انْشِقاقُه من أشْر اطِها وأحد أدِلّة قُربِها، فقد توكَّد الأمرُ في قُربِ وُقُوعِها، وذلك أنَّ «قد» إنَّما هي جوابُ وقوع كان متوقَّعًا (٤)، يقول القائل: انظر أقامَ زيدٌ؟ وهل قامَ زيدٌ؟ وأرجو أن لا يتأخّر زيدٌ، فيقولُ المُجيبُ: قد قامَ، أي: قد وقعَ ما كان مُتوقَّعًا.

⁽١) ﴿أَنُوارَ التَّنزيلِ» للبيضاوي (٥: ٢٦٣).

⁽٢) «مفاتيح الغيب» للرَّازي (٢٩: ٢٨٨).

⁽٣) انظر: «نظم المتناثر من تحديث المتواتر» للكتّاني ص٢٢٢-٢٢٣.

^{(3) «}المحتسب» (٢: ٢٩٧).

وقيل: مستمرّ: قويٌّ محكمٌ، من قولهم: اسْتَمرّ مَريره. وقيل: هو من استمَّ الشَّيءُ: إذا اسْتَدتْ مرارتُه، أي: مستبشعٌ عندَنا، مرٌّ على لهواتِنا، لا نقدِرُ أن نُسيغَه كما لا يُساغ المُرُّ المُمْقِر. وقيل: مستمرّ: مارٌّ، ذاهبٌ يزولُ ولا يبقى، تمنيةً لانفسِهم وتعليلًا. وقرئ: (وإن يُرَوا).

﴿ وَأَتَّبَعُوا أَهْوَا ٓ مُعْمَ ﴾ وما زيَّن لهم الشَّيطانُ من دَفْع الحقِّ بعد ظُهورهِ.

﴿وَكُنُ أَمْرِ مُسْتَقِرٌ ﴾. أي: كلُّ أمر لا بدَّ أنْ يصيرَ إلى غاية يستَقِرَ عليها، وإنَّ أمرَ محمدِ سيصيرُ إلى غاية يتبيَّن عندها أنَّهُ حقٌّ أو باطلٌ، وسيَظْهر لهم عاقبَتُه. أو وُكُلُّ أمر من أمرهم وأمره مستقرٌّ، أي: سيثبتُ ويستقرُّ على حالة خِذلانِ أو نصرة في الدُّنيا، وشقاوة أو سعادة في الآخرة. وقُرِئَ بفتحِ القَافِ، يعني: كلُّ أمر ذو مُستَقَرَّ في الدُّنيا، وشقاوة أو موضع استقرار أو زمانِ استقرارٍ. وعن أبي جعفر: (مُستَقِرٌ)، بكسرِ القافِ والجرّ، عَطْفًا على السَّاعةِ،

قوله: (المُرُّ المُمْقِر)، الجَوْهَرِيُّ: مَقِرَ الشَّيءُ بالكسر يَمْقَرُ مَقْرًا أي: صار مُرَّا فهو شيء مَقِرٌ، والمَقِرُ أيضًا: الصَّبر، وأمْقَرَ الشَّيءُ أي: صار مُرَّا.

قوله: (ولا يَبقى، تمُنْيةً) الجوهريُّ: والأُمْنِيَّةُ واحِدةُ الأمَانيّ، تقول منه: تَمَنَّيْتُ الشَّيء ومنَّيت غيري تَمْنِيةً؛ نصبهُ تمييزًا من قولِ الكُفَّار، أو مَفْعولًا له.

قوله: (﴿مُسْتَقِرٌّ ﴾) بكسر القافِ: السَّبْعَة.

قوله: (لا بدوأن يصير) ورد في بعض النسخ بالواو، وفي بعضها بغير واو، وقد وقع في كلام المتأخرين كثيرًا بالواو، وقد قيل: إنه لا يجوز وقوعها بين الاسم والخبر، وقيل: إنها زائدةٌ، ويمكن أن يقال: إن الخبر محذوفٌ، و «أن يصير» معطوف عليه، تقديره: «كلُّ أمرٍ لا بدّ له من الانتهاء وأن يصير إلى غاية» (١).

⁽١) من قوله: «لا بد وأن يصير» إلى هنا ساقط من (ح) و(ف) وأثبته من (ط).

أي: اقتربت السَّاعةُ واقتربَ كُلُّ أمرٍ مستقرٌّ يسْتَقِرُّ ويَتبَيَّن حالُه.

[﴿ وَلَقَدْ جَاءَهُم مِنَ الْأَبْنَاءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَدُ * حِصَّمَةُ بَلِلمَةٌ فَمَا تُغَنِ
النَّذُرُ * فَتَوَلَّ عَنْهُمُ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءِ نُصُرٍ * خُشَعًا أَبْصَنُرُهُمْ يَغُرُجُونَ مِنَ
النَّجَدَاثِكَأَنَهُمْ جَرَادٌ مُنتَشِرٌ * مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعَ يَقُولُ الْكَفِرُونَ هَذَا يَوْمُ عَيِرٌ ﴾ ٤- ٨]

﴿ مِنَ ٱلْأَنْبَآءِ ﴾ من القرآنِ المُودَع أنباءَ القرونِ الخاليةِ، أو أنباء الآخِرةِ وما وصف من عذابِ الكفارِ.

﴿مُزَدَجَدُ ﴾ ازْدِجارٌ أو موضعُ ازْدِجارٍ. والمعنى: هو في نفسهِ موضعُ الازْدِجارِ ومَظِنَّةٌ له، كقوله تعالى: ﴿لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أَشَوَةً حَسَنَةٌ ﴾ [الأحزاب: ٢١] أي: هو

قوله: (أي: اقْتَربت السَّاعةُ واقترب كُلُّ أمر مُستَقرٌ) عن بعضِهم: هو عَطَفَ قولَهُ: ﴿وَصَالُ أَمْرِ مُستَقِرٌ ﴾ بأسرِ على قوله: ﴿اقْتَرَبَ السَّاعَةُ ﴾ ، وهو عطف مفرد ، وهو المضاف والمضاف إليه الموصُوف على مفرد هو السَّاعةُ ، فالعطف لتتميم المعنى ، فيكون قوله: ﴿وَانشَقَ وَالمَستَقرّة وَكُو لتخصِيصِه ، وأنّه من أعْظَم الأُمور ، فيَجوزُ أنْ يكونَ من بابِ قولِه: ﴿وَمَلتَهِ حَيْدِيلَ ﴾ [البقرة: ٩٨]، إذا قدر: واقترب كلُّ أمر مستقر قبلَه ، أو من بابِ عطفِ ﴿سَبّهَا مِنَ الْمَتَافِ وَالْقُرْوَاكَ الْمَغِلَم ﴾ [الحجر: ٢٨]، إذا قدر بعدَه ، وأمَّا توسيط قولِه: ﴿ وَإِن يَرَوَا مَائِكَ ﴾ إلى آخره ، فللاستطراد لذكر انشِقاقِ القمر تَوْبيخًا أو تَقْرِيعًا ، ﴿وَكُمُ السَّابِق ، ولذك عمَّ الله عليه يَسْتَقرُ عليها ».

قوله: (هُو في نَفْسِه مَوضِع الازْدِجَار) و (في الله تجريديَّةُ، نحوَ قولِه تعالى: ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أَسُوَةً حَسَنَةً ﴾ [الأحزاب: ٢١]. الرَّاضِب: مُزدجَر، أي: طَردٌ ومَنعٌ عن ارْتِكابِ المَاثم، واستعمالُ الزَّجرِ فيهم لصِياحِهم بالمطرُّودِ، نحو أن يقال: اغْرُب، وتنحَّ، وَوَراءك (١).

⁽۱) «مفردات القرآن» ص ۳۷۸.

أُسوةٌ. وقرئ: (مُزَّجَر) بقلب تاء الافتعال زايًا، وإدغام الزاي فيها.

﴿حِصَّحَمَةُ اللَّهُ ﴾ بدلٌ من ﴿مَا ﴾. أو على: هو حكمةٌ. وقرئ بالنَّصبِ حالًا من ﴿ مَا ﴾.

فإن قلتَ: إن كانت ﴿مَا﴾ موصوفةً ساغَ لك أن تنصب حكمةً حالًا، فكيفَ تعمل إنْ كانت موصوفةً وهو الظَّاهر؟

قلتُ: تخصَّصها الصِّفةُ؛ فيحسُّنُ نصبُ الحالِ عنها.

﴿ فَمَا تُغَيِّنِ ٱلنَّذُرُ ﴾ نفيٌ أو إنكارٌ. و «ما » منصوبة ، أي: فأيُّ غَناءٍ تُغني النُّذُرُ ﴿ فَتَوَلَّ عَنَاءُ تُغني النُّذُرُ ﴿ فَتَوَلَّ عَنَاءُ تُعَنِي النَّذُرُ ﴿ فَتَوَلَّ عَنَاءً لَعَلَمِكَ أَنَّ الإِنْذَارَ لا يُغني فيهم ، نُصِبَ ﴿ يَوْمَ يَدَعُ الدَّاعِ ﴾ بـ ﴿ يَغْرُجُونَ ﴾ ، أو بإضارِ: اذكر. وقُرِئَ بإسقاطِ الياءِ اكتفاءً بالكسرةِ عنها ، والدَّاعي إسرافيلُ أو جبريلُ ، كقولِه تعالى: ﴿ يَوْمَ يُنَادِ ٱلْمُنَادِ ﴾ [ق: ٤١].

⁽١) من قوله: «وقالوا سحر» إلى هنا ساقط من (ح).

⁽٢) من قوله: (وكرّر المعنى) إلى هنا ساقط من (ط).

﴿ إِلَىٰ شَىٰ و نُكِرٍ ﴾: مُنكرٌ فظيعٌ تُنكرِه النَّفُوسُ لأنَّها لم تَعهد بمثلِه وهو هَولُ يومِ القيامةِ. وقُرِئَ: (نُكْرٍ) بالتَّخْفيفِ؛ و(نُكِرَ) بمعنى: أُنكِرَ.

﴿ خاشعًا ﴾ حالٌ من الخارجين فعلٌ للأبصار، وذُكّر كما تقول: يخشعُ أبصارُهم.

قوله: (وقرئ: «نُكْمِ» بالتَّخفيفِ) ابن كثير، والبَاقُون: بضمَّها (١). قال أبو البقاء: ﴿نُكُمِ ﴾ بضمَّ النون والكاف، وبإسكان الكافِ، وهو صفة بمعنى: منكرِّ (٢).

قوله: (و «نُكِرَ» بمعنى: أُنْكِرَ) قال ابن جِنِّي: قرأ مجاهدُ والجَحْدري وأبو قُلابة: «إلى شيءٍ نُكِر»، أي: جُهِل، يقال: قد أنكرت الشَّيء فهو مُنكَّرٌ، ونَكِرتُه فهو منكُورٌ، مثله: مَررت بصِبيِّ يُضرَبُ؛ وصْفٌ بالفِعْل (٣).

قوله: (خَاشِعًا) أبو عمرو وحمزة والكسائي: «خاشعًا»(^{٤)} بفتح الخاء وألف بعدها، والباقون: يضمَّ الخاء وفتح الشِّين مشدَّدة (٥).

قوله: (حالٌ من الخَارِجين) قال أبو البقاء: ﴿ خُشَعًا ﴾ حالٌ، وفي العاملِ وجهانِ: أحدُهما: ﴿ يَسَدَّعُ ﴾، أي: يدعُوهم الدَّاعِي، وصاحبُ الحالِ الضَّميرُ المحذوف، و﴿ أَبْصَنَرُهُمْ ﴾ مرفوعٌ بـ ﴿ خُشَعًا ﴾، وجَاز أنْ يَعْمل الجمعُ لآنَه مُكسَّرٌ، والنَّاني: العاملُ ﴿ يَعْرُبُونَ ﴾.

وقُرئ: «خَاشِعًا»، والتَّقْديرُ: فريقًا خاشعًا، ولم يؤنَّث، لأنَّ تأنيثَ الفاعلِ تأنيثُ الجَمْع، وليس بِحقيقيِّ، ويجوزُ أن ينتصِبَ «خَاشِعًا» مَفْعولًا به لـ ﴿يَسَدُعُ ﴾، و ﴿يَغْرُجُونَ ﴾ على هذا: حالٌ من أصحابِ الأبصار (٦).

⁽١) «التيسير في القراءات السبع) ص١٣٢.

⁽٢) «إملاء ما منَّ به الرحمن» (٢: ٣٤٩).

⁽٣) قالمحتسب» (٢: ٢٩٨).

⁽٤) من قوله: «أبو عمرو» إلى هنا ساقط من (ح) و(ف) واستدركته من (ط).

⁽٥) انظر: «التيسير» للدَّاني ص١٣٢.

⁽٦) ﴿ إملاء ما من به الرحمن ٤ (٢: ٢٤٩).

وقُرِى: (خَاشِعَةً) على: تَخشَعُ أبصارُهم. ﴿خُشَعًا ﴾، على: يَخْشَعنَ أبصارُهُم، وهي لُغةُ من يقول: أكلُونِي البَراغِيثُ، وهم طَيِّئ. ويجوزُ أن يكون في ﴿خُشَّعًا ﴾ ضميرهم، وتقع ﴿أَبْصَنُرُهُمْ ﴾ بدلًا عنه.

وقُرِئَ: (خُشَعٌ أَبْصَارهم)، على الابتداءِ والخبر، ومحلُّ الجملةِ النَّصب على الحالِ. كقوله:

وَجَدَتُهُ حَاضِراهُ الجَودُ والكَرَمُ

وخسوعُ الأبصارِ: كنايةٌ عن الذُّلة والانْخِزال، لأنَّ ذِلَّة الذَّليلِ وعزَّةَ العزيزِ تَظهران في عيونِهما. وقُرِئ: (يُحُرَجون)، ﴿مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ﴾ من القُبورِ. ﴿كَأَنَهُمْ جَرَلاً مُنتَشِرٌ ﴾ الجراد: مَثلٌ في الكَثْرةِ والنَّموّج. يقال في الجيش الكَثير المائِجِ بعضُه في بعض:

قوله: (وقُرِئَ: «خَاشِعةٌ») قال الزَّجَّاجُ: قرأها ابنُ مسعودٍ، ولك في أسهاء الفَاعِلين إذا تَقدَّمت على الجهاعة التَّوحيدُ، نحو خَاشِعًا أَبْصَارهم، ولك التّوحيدُ والتَّأنيثُ نحو: خاشعةً أبصارهم، ولك الجمعُ نحو: ﴿خُشَعًا أَبْصَنُرُهُمْ ﴾(١).

قوله: (وهي لغةُ من يقولُ: أَكلُونِ البراغيثُ) وقال صاحبُ «التقريب»: وفيه نظرٌ، لأنَّه لا حاجةَ إلى البِناء علَيه، لجوازِ «جاء رجلٌ قَعُودٌ غلمانه»، يريد ما قاله أبو البقاء: جاز أن يُعمل الجمع لأنَّه مُكسَّر.

قوله: (وجدتُه حَاضِراه الجودُ والكَرمُ)، أوله:

جئتُ الَّذي كنتُ أرجُو فَضْلَ نائِلِهِ^(٢)

⁽١) قمعاني القرآن» (٥: ٨٦).

⁽٢) البيت للأخطل يمدح بِشر بن مروان، وهو في «ديوانه» ص٤٢ وهو بتمامه فيه:

إذا أتيتَ أبِ مسروانَ تسألُـــهُ وجدتَــهُ حَاضِراه الجــودُوالكَرمُ

وليس كها ذكر المصنف، فالله أعلم بالصواب.

جاۋوا كالجرادِ، و**كالدَّبا** مُنتشِر في كلِّ مَكانٍ لكثرتِه.

﴿مُهْطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِ ﴾ مُسرِعين مادِّي أعناقِهم إليه. وقيل: ناظرين إليه لا يُقْلعُون بأبْصارِهم. قال:

تَعَبَّدَنِي نِمْرُ بِنُ سَـعْدِ وقد أرَى ونِمْرُ بِنُ سَعْدِ لِي مُطِيعٌ ومَّهُطِعُ

«حاضِراهُ» مبتدأً، و «الجودُ والكَرمُ» مبتدأً وخبرٌ، وعمُّ الجملةِ نصبٌ على الحال.

قوله: (كالدُّبا) الدُّبَا: الجرادُ الصُّغار، قبلَ أنْ يَطير.

قوله: (﴿ تُمْهَطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ ﴾ مُسْرِعين)، قال أبو البَقاء: ﴿ مُمْهَطِعِينَ ﴾ حالٌ عندَ قومٍ من الضَّميرِ في ﴿ شُنَيْئِرٌ ﴾، وهو بعيدٌ لأنَّ الضمير في المنتشرِ للجرادِ، وإنَّما هو حالٌ منْ ﴿ يَغْرُجُونَ ﴾ (١).

الرَّاغِب: هطَع الرَّجُل ببَصَرهِ: إذا صوَّبه، وبعيرٌ مُهْطِعٌ: إذا صوَّبَ عُنقَهُ، قال تعالى: ﴿مُهَطِعِينَ مُقْنِعِي رُءُوسِيمٌ ﴾ [إبراهيم: ٤٣](٢).

قوله: (تَعبَّدني نمرُ بنُ سَعْدِ) البيت (٣)، يقول: اتَخَّذني نمرُ بن سعدِ عَبْدًا، وكان قبلَ هذا مُطيعًا لي، وناظرًا إليَّ.

⁽١) «إملاء ما من به ألرحمن» (٢: ٢٤٩).

⁽٢) «مفردات القرآن» ص ٨٤٣.

⁽٣) البيت غير منسوب في (لسان العرب) (عبد) و(نمر) و(هطع).

فإِن قلتَ: ما معنى قولِه تعالى: ﴿ فَكُذَّبُوا ﴾ بعدَ قولِه: ﴿ كُذَّبَتْ ﴾؟

قلتُ: معناه: كذَّبُوا فكذَّبُوا عبدَنا أي: كذَّبوهُ تكْذيبًا على عقبِ تكْذِيب، كُلَّا مضى منهم قَرنٌ مكذَّبٌ تبعه قَرنٌ مُكذَّبٌ. أو كذَّبتْ قومُ نوحِ الرُّسلَ فكذَّبوا عبدَنا، أعى: لمّا كانوا مُكذَّبين بالرُّسُلِ جاحِدينَ للنُّبوَّةِ رأسًا: كذبوا نوحًا؛ لأنَّه من جُملةِ الرُّسلِ.

﴿ بَعْنُونٌ ﴾ هو مجنونٌ. ﴿ وَٱزْدُجِرَ ﴾ وانتَهرُوه بالشَّتمِ والضَّربِ، والوَعيدِ بالرَّجمِ في قولهم: ﴿ لَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمَرْجُومِينَ ﴾ [الشعراء: ١١٦]، وقيل: هو مِن مُجملةِ قيلِهم، أي:

قوله: (أو كذَّبت قومُ نوحٍ الرُّسُلَ فكذَّبوا عبْدَنا)، والفاعِلُ الأوَّلُ تعقيبٌ، وعلى هذا للتَّسبيبُ.

الانتصاف: ومضى سؤالٌ في قوله: ﴿ وَكَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَمَا بَلَغُوا ﴾ إلى قوله: ﴿ وَكَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَمَا بَلَغُوا ﴾ إلى قوله: ﴿ وَكَذَّبُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّالَّ الللللَّ اللَّا اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللَّاللَّال

وقلت: ومثلُه أيضًا قولُه تعالى: ﴿فَتُوبُوا إِلَى بَارِيكُمْ فَأَقَنُلُوا أَنفُسَكُمْ ﴾ [البقرة: ٤٥] ولا شَكَ أَن ما سَلَكُهُ المصنف أولًا فن بليغ يُذهب إليه، نحو ما جاء في الحديث: و«الأمثل فالأمثل» (٢٠)، وفي قولهم: وجاء القومُ الأفضَلُ فالأفضَلُ، والأكثرمُ فالأكرمُ، واستدعاه المَقام لاستمرارِ تَكذيبِهم لهُ، قومًا بعد قومٍ، مدَّةَ ألفَ سنةِ إلا خسينَ عامًا، فَوجَبَ المصيرُ إليه بخلافِ تلك الأمثلةِ.

قوله: (وقيل: هو من مجملة قِيْلِهم) فيكونُ تتميّا للمعنى الأوَّل، كقوله تعالى:﴿إِنَّمَاۤ الشَّكُواْ بَقِي وَحُرَنِيۡ إِلَى اللَّهِ ﴾ [يوسف: ٨٦] وعلى الأولِ تكميلٌ، لأنَّ و﴿وَٱزْدُجِرَ ﴾ حينئذِ

⁽١) «الانتصاف» لابن المنيِّر (٤: ٣٣٣) بحاشية «الكشاف».

⁽٢) إشارة إلى حديث: «أشد الناس بلاءً الأنبياءُ، ثُمّ الأمثل فالأمثل» والحديث عند الترمذي (٢٣٩٨)، والنّسائي (٧٤٨١).

قالـوا: هو مجنونٌ، وقدِ ازدَجَرتْه الجِئُّ وتخبَّطتهُ وذهبتْ بِلُبِّه وطارت بقَلبه.

قُرِئَ: ﴿ أَنِي ﴾ بمعنى: فدَعا بأني مغلوبٌ، و(إني): على إرادةِ القَولِ، فدَعا فقال: إن مغلوبٌ غلبَنِي قومي، فلم يسمعُوا مِنِّي واستَحْكَم اليأسُ من إجابَتِهم لي.

﴿ فَأَنْضِرٌ ﴾: فانتقِم منهم بعذابِ تبعثُه عَلَيْهِم، وإنَّما دَعا بذلكَ بعد ما طمَّ عليه الأمرُ وبلغ السَّيلُ الزُّبَى، فقد رُويَ: أنَّ الواحدَ من أُمَّتِه كان يلقاهُ فيخنُقه حتَّى يَخِرَّ مَغْشيًّا عليه، فيفيقُ وهو يقولُ: اللهم اغفِرْ لقَومِي فإنَّهم لا يعلمون.

وقُرِئَ: ﴿ فَفَنَحْنَآ ﴾ مخفَّفًا ومُشدَّدًا، وكذلك ﴿ وَفَجَرَّنَا ﴾. ﴿مُنْهَمِرٍ ﴾ مُنْصَبِّ في كَثرةٍ وتَتابُع لَم ينقطعُ أربعينَ يومًا.

﴿ وَفَجَّرَنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ وجعلنا الأرضَ كُلَّها كأنَّها عيونٌ تتفجَّر، وهو أبلغُ من قولِك: وفجَّرنا عيُونَ الأرضِ، ونَظِيرُه في النَّظمِ: ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَكَبُكَ ﴾ [مريم: ٤]. ﴿ فَٱلْنَقَى ٱلْمَآءُ ﴾ يعني مياة السَّماء والأرض. وقُرِئَ: (الماءان)، أي: النَّوعان من

خارجٌ عن حَيِّزِ القولِ، عَطَف على «قالوا» ذلك القول، وما اكتفوا به، بل ضمُّوا إليه هذا الفعلَ، ولهذا قال: «وانْتَهروه بالشَّتم والضَّربِ».

قوله: (وبَلغَ السَّيلُ الزُّبَى) قال الميدانيُّ: وهي جمع زُبية، وهي حُفرةٌ ثُحفُوُ للأسدِ في الرَّابيةِ إذا أرادوا صيدَه، لا يعلوها الماءُ، فإذا بَلغ إليها السَّيلُ كان جارِفًا مُجْحِفًا يضرَبُ لما جاوزَ الحدَّ(١).

قوله: (قُرِئ: ﴿ فَفَنَحْنَا ﴾ مخفَّفًا ومُشدَّدًا) ابن عامر: بالتَّشديدِ، والباقون: بالتَّخْفيف(٢).

قوله: (ونَظِيرُه فِي النَّظْمِ: ﴿وَاَشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَكِيبًا ﴾ [مريم: ٤])، قال صاحب «المِفْتاح»: إسْنَاد الاشْتِعالِ إلى الرَّأْسِ لإفَادةِ شُمولِ الاشْتِعالِ الراْسَ، إذ وزانُ اشتعلَ شيبُ رأسي،

⁽١) «مجمع الأمثال» للميداني (١: ٩١).

⁽٢) «التيسير في القراءات السبع» ص٧٦.

الماءِ السَّماوِيِّ والأَرْضِيِّ. ونحوه قولك: عِندي تمرانِ، تريد: ضَربَانِ من التَّمر: بُرنيُّ وَمَعْقلي. قال:

لنا إيلانِ فِيهما ما علمتُمُ

وقرأ الحسنُ (الماوان)، بقلبِ الهمزةِ واوّا، كقولهم: علْبَاوان.

﴿ عَلَى آمْرِ فَدْ قَدِرَ ﴾: على حالي قدَّرَها الله كيف شَاءَ. وقيل: على حالي جاءتُ مقدَّرةً مُستويةً: وهي أنَّ قَدْرَ ما أُنزلَ مِن السَّماءِ كَقدْرِ ما أُخرِجَ من الأرضِ سواءً بسواءٍ. وقيل: على أمرٍ قد قُدرَ في اللَّوح أنَّه يكون، وهو هلاكُ قوم نوح بالطُّوفان.

﴿ عَلَىٰ ذَاتِ أَلَّوْرِجٍ وَدُّسُرٍ ﴾ أرادَ السَّفينَةَ، وهي من الصِّفاتِ التي تقومُ مقامَ الموصُّوفاتِ

واشتعلَ رأسي شيبًا، وِزان اشتعل النَّار في بيتي، واشتعل بيتي نارًا(١)، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وجعلنا الأرضَ كلَّها كأنَّها عيونٌ تتفجَّرُ».

قوله: (لنا إيلانِ فِيهها ما علمتُمُ)، تمامه:

فعن أيُّها ما شِثْتُمُ فَتَنَــكُّبُوا(٢)

«ما عَلِمْتُم» أي: من قِرى الأضْيافِ وصِلةِ ذوي الفاقةِ إبِلان، أي: طَائِفتان، أو قطعتان، فَتنكَّبُوا: اعتمدوا.

الجَوهري: نَكبَ على قومه نِكابةً: إذا كان مَنْكِبًا لهم يعتَمِدون عليه، وهو رأسُ العُرَفاء. ويُروى: فعلى أيهما فعلى عن تَنكّبوا مَضْمن معنى تَفَحّصوا.

قوله: (عِلْباوان)، الجوهري: العِلْباء: عَصَب العُنُق، وهما عِلْبَاوان بينها مَنْبت العُرف، وإنْ شئت قبيَّه الممزةِ التَّانيث التي في حَراء، وإنْ شئت شبَّهْتها بهمزةِ التَّانيث التي في حَراء، وبالأصْلِيَّة التي في كِساء، والجمع: العِلابيّ.

⁽١) «مفتاح العلوم» للسكاكي ص٢٨٦.

⁽٢) قال البغدادي في ﴿خزانة الأدب ﴾ (٧: ٥٦٥): وهو بيت مفردٌ لم يُذكر غيره ولا قائله.

فتنوبُ منَابها وتودِّي مُؤدَّاها. بحيثُ لا يُفْصَلُ بينها وبينها. ونحوه:

...... وَلَكِــنّ قَمِيضِي مَسْرُودَةٌ مِنْ حَدِيدِ نَّ قَمِيضِ دِرغٌ، مِكِذَاكِ:

أراد: ولكنَّ قميصي درعٌ، وكذلك:

ولَو في عُيونِ النازِياتِ بِٱكْرُعِ

أراد: ولو في عُيونِ الجرادِ. ألا ترى أنَّك لو جمعتَ بين السَّفينةِ وبين هذه الصَّفةِ، أو بين الدِّرعِ والجرادِ وهاتين الصَّفتينِ: لم يصحَّ، وهذا من فصيح الكلام وبديعهِ.

والدُّسُرَ: جمع دِسَارٍ: وهو المِسهارُ، فِعَالُ، من: دَسَرهُ؛ إذا دَفْعَه؛ لأنُّه يُدسَرُ به مَنفَذُه.

قوله: (ولو في عُيُونِ النَّازِياتِ بِأَكْرُع) الجوهري: التَّنزِّي: التَّوثُبُ والتَّسرُّع. الأكرع: أَرْجُلُهنَّ، أي: الوَاثِباتُ بِسُوقِ وأَرْجُلِ دقِيقةٍ، وألحقَ الشَّارحُ قبله:

وإنِّي المُسْتَوفي حُقُوتِي جَاهِدًا

قوله: (وهذا من فَصيحِ الكلام ويَدِيعِهِ) وهو من الكِنايات التي المطلوبُ بها نفسُ الموصوفِ، كما تقولُ في الكِنايةِ عن الإنسانِ: إنَّه حيٌّ مستوي القَامة عريضُ الأظفارِ، وفيه حصولُ المطلوبِ مع التَّصويرِ، هاهنا صوَّر إيحاءهم بشيءٍ عُمِل من المَساميرِ القويَّةِ، والاحشابِ الرَّصينةِ. وأكثرُ ما يقع هذا في كَلامِ الجَبابِرة تَهاونًا بالمطلوبِ، كقوله تعالى: ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ٱبْتِغَاءَ عِلْيَةٍ أَوْ مَتَنِعِ ﴾ [الرعد: ١٧].

وأنشد ابن جِنِّي بيتَ «الكِتاب» في وصف سفينةٍ:

أمَّا النَّهَارُ فَفِي قَيَدِ وسلسلة والليلُ في جوفِ مَنحُوتِ من السَّاجِ (١) أي: السَّفينَةُ.

قوله: (فِعَالٌ، من: دسَرَهُ؛ إذا دفَعَه)، الراخب: الدَّسْر: الدَّفعُ الشَّديدُ بعنف، يقال:

⁽١) البيت من شواهد سيبويه في «الكتاب» (١: ١٦٠)، ولعل قائله أحد اللصوص كها في «الكامل في الأدب» (٣: ٢٩).

﴿ جَزَاتُ ﴾ مفعول له، لِمَا قُدُم من فتح أبوابِ السَّماءِ وما بعدَه، أي فعلنا ذلك جزاءً، ﴿ لِمَن كَانَ كُفِرَ ﴾ وهو نوحٌ عليه السَّلامُ، وجعلَه مَكْفُورًا لأنَّ النبي ﷺ نعمةٌ من الله ورحمةٌ. قال الله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَكُ إِلَّارَحْمَةُ لِلْعَلْمِينَ ﴾ [الانبياء: ١٠٧] فكان نوحٌ عليه السَّلام نعمة مَكفُورة، ومن هذا المعنى ما يُحكى أنَّ رجلًا قال للرَّشيدِ: الحمد لله عليك، فقال: ما معنى هذا الكلام؟ قال: أنتَ نعمةٌ تَجِدتُ الله عليها.

ويجُوزُ أن يكونَ على تَقْديرِ حذفِ الجارِّ وإيصالِ الفعلِ. وقرأ قَتادَةُ: (كَفَر)، أي: جنزاءً للكافرين. وقرأ الحسنُ (جِزاءً)، بالكسرِ: أي مجازاةً.

الضّميرُ في ﴿ تُركَنَهَا ﴾ للسّفينةِ. أو للفعْلةِ، أي: جعلناها آية يُعتبرُ بِها. وعن قَتادَة: أبقاها الله بأرضِ الجزيرةِ - وقيل: على «الجُوديِّ» - دهرًا طويلًا، حتَّى نظرَ إليها أوائلُ هذهِ الأمَّةِ. والمُدَّكِرُ: المُعتبرُ. وقُرِئَ: (مُذْنَكِر) على الأصل، و(مُذَّكِر)، بقلب التَّاءِ ذَالًا وإدغام الذَّالِ فيها، وهذا نحو: (مُزَّجِر). والنُّذُر: جمع نذيرٍ وهو الإنذارُ ﴿ وَلَقَدْ مَتَرَنَا ٱلْقُرْمَانَ لِلذَكْرِ ﴾ أي سهّلناهُ للادِّكار والاتِّعاظِ، بأنْ شحَنَّاهُ بالمواعِظ الشَّافيةِ، وَصَرَّفنا فيه من الوَعدِ والوَعيدِ ﴿ فَهَلْ مِن ﴾ مُتَّعِظٍ؟

دَسَرهُ بالرمح، ورجلٌ مِدْسَرٌ، كقولك: مِطْعن. وروي: ليس في العَنْبِرِ زكاةٌ، إنَّها هو شيءٌ دَسَرهُ البحرُ^(۱).

قوله: (على تَقْدير حَذْف الجار وإيصال الفِعْل) والكُفُرُ على هذا ضدُّ الإيهانِ، والأصلُ: لمن كان كُفِر به، ثمَّ حُذِف الجارُّ فبقي المفعول، ولما بُني الفعل للمَفْعول انْقَلب المَجْرُور مرفوعًا والبَارِز مُستَكِنَّا.

قوله: (بأن شَحَنَّاه) أي: ملأناه، الجَوْهري: شَحَنْتُ السَّفينة: مَلاَّتُها، قال الله تعالى: ﴿ فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمُشْخُونِ ﴾ [الشعراء: ١١٩] عبَّر عن تكرير المواعظِ والوعدِ والوَعيدِ بالتَّيْسِير،

⁽١) «مفرات القرآن» ص ٣١٤.

وقيل: ولقد سهَّلناهُ للحفظِ وأعنَّا عليه من أرادَ حِفْظه، فهل من طَالبِ لِحِفْظهِ لِيُعانَ عليه؟! ويجوزُ أن يكونَ المعنى: ولقد هيأناهُ للذِّكرِ، من يسَّرَ ناقتَه للسَّفَرِ: إذا رحَّلها، ويسَّر فرسَه للغزوِ: إذا أسرَجهُ وألجمه. قال:

وَقَمَت إِلَيْهِ بِاللِّجَامِ مُيَسِّرًا هُنَالِكَ يَجْزِينِي الَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ ويُروَى: أَنَّ كُتب أهلِ الأديانِ نحو التَّوراةِ والإنجيلِ لا يَتْلُوها أهلُها إلا نَظَرًا ولا يَخْفَظُونها ظَاهرًا كَمَا القرآن.

[﴿ كَذَّبَتْ عَادُّ فَكَيْفَ كَانَ عَذَافِ وَنُذُرِ * إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيَحًا صَرْصَرًا فِي يَوْمِ خَسِ مُسْتَعِرِ * تَنزِعُ ٱلنَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ تَغْلِ مُنْفَعِرِ * فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ * وَلَقَدْ يَسَرَا ٱلْفُرَانَ لِللَّذِكْرِ فَهَلْ مِن مُدَّكِرٍ * كَذَبَتْ تَمُودُ بِٱلنُّذُرِ * فَقَالُواْ أَبْشَرًا مِنَا وَحِدًا نَتَيْعُهُ إِنَّا إِذَا لَغِي صَلَالٍ وَشَعْمٍ * أَمُلِقَى ٱلذِّكُرُ عَلَيْهِ مِنْ يَيْنِنَا بَلْ هُوَكُذَابُ آيشِ * ١٨ - ٢٥]

لأنَّ الإنسانَ مجبولٌ من الطَّبائعِ المختلفة، كلُّها داعيةٌ إلى الشَّهواتِ والرُّكونِ إلى السُّفْليات، واستئصالِ تلك العُروق الضَّاربة من قَعْرِ الطَّبيعةِ لا يسْتَتِبُّ ولا يتيسَّرُ إلا بتكريرِ المواعظِ والقَوارِعِ، ألا ترى إلى سورةِ الرّحمنِ وتكرير ﴿فَيَأَيّءَ الْآءِ رَيِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾؟

قوله: (وقمتُ إليهِ باللّجامِ)، البيت (١)، يَجْزيني، أي: يكْفِيني، يقول: قمتُ إلى فرسي متهيئًا باللّجَامِ للدّفاعِ أو القِتالِ، ثُمَّ قال: هنالك أي: في ذلك الوقت، يكفيني ما أُعانِيه، وما أُعاملُ به من إيثار اللين والتَّضْمير والتَّعليفِ، قيل: كان البدويُّ يقف على فرسهِ ناقةً أو ناقتين، يسقيه لبنها، فهو يقول: هنالك يَجْزيني هذا الفَرسُ.

قوله: (كَما القرآنُ) «ما» كافَّة، أي: كما هو القرآن.

⁽١) والبيت للأعرج المعني، انظر: «شعر الخوارج» للدكتور إحسان عباس ص٢٤٣.

﴿ وَنُذُرِ ﴾ وإنذاري لهم بالعذابِ قبلَ نُزولهِ، أو إنذارٌ أتى في تَعْذِيبِهم لمن بَعْدَهم. ﴿ فِ يَوْمِ خَسِ ﴾ في يوم شُؤْمٍ. وقُرِئَ: (في يومٍ نَحِس) كقوله: ﴿ فِي آيَامِ خَمِسَاتٍ ﴾. [فصلت: ١٦].

﴿ مُسْتَمِرٌ ﴾ قد استمرَّ عليهم ودامَ حتى أهلكهم. أو استمرَّ عليهم جميعًا كبيرِهم وصغيرِهم، حتَّى لم يبقَ منهم نسمةٌ، وكان في أربعاء في آخر الشَّهر لا تدور. ويجوزُ أن يُريد بالمستمر: الشَّديد المَرارةِ والبَشاعةِ.

﴿ بَهٰزِعُ ٱلنَّاسَ﴾ تَقلَعُهم عن أماكِنهم، وكانوا يصْطَفُونَ آخذين أيديَهم بأيدي بعض، ويتدخَّلُون في الشَّعابِ، ويَحفُرونَ الحُفَرَ فيَنْدسُّونَ فيها، فتَنْزعُهم وتَكبُّهم وتَكبُّهم وتَدُقُّ رِقابَهم.

﴿ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ غَلِمُنقِعِ ﴾ يعني: أنَّهم كانوا يتساقطُون على الأرض أمواتًا وهم جثثٌ طِوالٌ عِظامٌ، كأنَّهم أعجازُ نَخْلٍ، وهي: أصولهُا بلا فروع، ﴿ مُنقَعِرٍ ﴾: مُنقَلِع عن مَغَارِسِه. وقيل: شُبَّهوا بأعجازِ النَّخلِ، لأنَّ الرِّيحَ كانت تقطَعُ رؤوسَهم فتُبقِي

قوله: (أو استمر عليهم جميعًا)، يعني الاستمرارَ، إمَّا بحسبِ الزَّمانِ، يعني دامَ عليهم ذلكَ أزمنةً مُمتدَّةً حتَّى أهلكهم، وإمَّا بحسب الأشخاص كها قال: استَمَرِّ عليهم جميعًا، والأوّل أظْهُرُ وأوفقُ لما في حم السَّجْدة: ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرِّصَرًا فِيَّ أَيَّامٍ غَيَسَاتٍ لِنَّذِيقَهُمْ عَذَابَ أَلَٰهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ عَذَابٌ مُسْمَقِرٌ ﴾ قال: قد عَذَابَ الْخِزْيِ ﴾ [فصلت: ١٦] ويؤيده قوله: ﴿ وَلَقَدْ صَبَّحَهُم بُكُرَةً عَذَابٌ مُسْمَقِرٌ ﴾ قال: قد استقرَّ عليهم إلى أنْ يُفضي بهم إلى عذابِ الآخرة، وكان أوَّلُ تلك الأيام يومَ الأربعاء، فذكر استقرَّ عليه النَواقي بمُستمرٌ، وهناك ذكر البداية والنَّهاية.

قوله: (في أربعاء في آخر الشَّهر لا تَدُور) أي: اسْتمَرَّ عَلَيهم الأرْبِعاء لا يَرْجع لهم، أي: دام الشؤم. عن الوَاحِديِّ، قال ابنُ عبّاس: كانوا يَتَشَاءمون بذلك اليوم (١٠).

قوله: (مُنْقَلِعٍ عن مغَارِسه). الرَّاغب: قَعْرُ الشَّيءِ: نهايةُ أسفَلِه، وقولُه تعالى: ﴿ كَأَنَّهُمْ

⁽۱) «الوسيط» (۲۱۰:۶).

أجسادًا بلا رؤوس. وذكّر صفةً ﴿غَلْلِ﴾ على الَّلفظِ، ولو حملَها على المعنى لأنَّثَ، كما قال: ﴿أَعْجَازُ نَخْلِ خَاوِيَةِ ﴾ [الحاقة: ٧].

﴿ أَبَشَرَا مِنَا وَحِدًا ﴾ نُصبَ بفعلِ مُضمرٍ يُفسِّرهُ: ﴿ نَتَبِعُهُ ﴿ وَقُرِئَ : (أَبَشَرٌ منَا واحدٌ) على الابتداءِ. و ﴿ نَتَبِعُهُ ﴿ خَبُرُه، والأوّل أُوجَه للاسْتفهامِ. كَأَنْ يقول: إِنْ لَم تَتَبعُونِي كُنتم فِي ضلالِ عن الحَقِّ، و «سُعُرٍ »: ونيرانٍ، جمعُ سعيرٍ ، فعَكَسُوا عليه فقالوا: إِن النّبعناك كنا إذن كما تقول. وقيل: الضّلال: الحَطأ والبُعد عن الصّواب. والسُّعُر: الجنون. يقال: ناقةٌ مَسْعورةٌ. قال:

كَأَنَّ بِهَا شُعْرًا إِذَا العِيسُ هَزَّهَا ﴿ ذَمِيلٌ وَإِرْخَاءٌ مِنَ السَّيْرِ مُتَّعِبُ

أَعْجَازُ مَعْلِمُ مُنَعَمِ أَي: ذاهبِ في قَعرِ الأرضِ، قال بعضهم: انْقَعَرتِ الشَّجَرةُ: انقلعت من قَعْرِها، وقيل: معنى انقَعَرت: ذهبت في قَعْرِ الأرضِ، وإنَّما أراد تعالى أنَّ هؤلاء اجْتُثُوا، كما اجْتُثُتِ النَّخْل الذَّاهب في قَعرِ الأرض، فلم يبقَ لهم رسمٌ ولا أثرٌ، وقَصْعةٌ قَعِيرةٌ: لها قَعْرٌ، وقَعَر فلانٌ في كلامِه: إذا أُخرَجَ الكلامَ من قَعْرِ حَلْقِهِ، وهذا كما يُقال: شدَّقَ في كلامِه، إذا أخرج من شِدْقِه (١).

قوله: (فعكسُوا) أي: عَكسُوا في جوابِه، أي: المعنى الذي أوردَه في الخِطاب، أوردوه في الخِطاب، أوردوه في الجواب، وردُّوه به من غير اعْتِقادٍ منهم، لأنَّ الضَّلال الَّذي هو مقابل للهدى، والسُّعُر من السَّعير، إنَّما يستعملهما الأنبياءُ في إنْذاراتِهم مع القَومِ، كما جاءَ في آخر هذه السُّورة: ﴿إِنَّ المُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ ﴾ لا يعتقدونها، ولذلك قال: كُنَّا إذن كما تقُول، وهو قريبٌ من القولِ بالمُوجِب.

قوله: (كَأَنَّ بِهَا سُغْرًا)، البيت^(٢)، الضَّمير في «هَزَّهَا» راجعٌ إلى العِيْسِ، وهي الإبل البِيْض يُخالِط بياضَها شيءٌ من الشُّقْرةِ، وفاعلُ هزَّها: ذميلٌ، الذَّميلُ والإرخَاءُ^(٣): ضربانِ

⁽١) «مفردات القرآن» ص ٦٧٩.

⁽٢) استشهد ابن الأنباري بهذا البيت في «الزاهر» (١: ٢٥٥)، والخطّابي في غريب الحديث (٢: ٣٢) ولم ينسباه لأحد.

⁽٣) في (ط): «والإرضاء» وهو تصحيفً.

فإن قُلتَ: كيف أنكروا أن يتَّبعِوا بشرًا منهم واحدًا؟

قلتُ: قالوا: أبشرًا؛ إنكارًا لأنْ يتَبِعوا مِثلَهم في الجِنسيَّةِ، وطلبوا أنْ يكونَ من جنسِ أعلى من جنسِ البَشر وهم الملائكةُ، وقالوا: ﴿مِنَّا ﴾ لأنَّه إذا كان منهم كانت المُهاثلة أقوى، وقالوا: ﴿وَحِدًا ﴾ إنكارًا لأنْ تتَّبع الأمّةُ رجلًا واحدًا. أو أرادوا واحدًا من أفنائِهم ليس بأشرفِهم وأفضَلِهم، ويدلُّ عليه قولهم: ﴿ أَمُلِقِ اللَّكُرُ عَلَيْهِ مِنْ بَيْنِنا ﴾ أي: أنزل عليه الوحيُ من بيننا، وفينا من هو أحقٌ منه بالاختيارِ للنبوّةِ ؟

﴿ أَشِرٌ ﴾ بطرٌ متكبِّرُ، حملهُ بطرهُ وشطارَتُه وطلبُه التَّعظُّمَ علينا على ادِّعاء ذلك.

[﴿ سَيَعَلَمُونَ عَدُا مَنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلأَيْرُ * إِنَّا مُرْسِلُوا ٱلنَّاقَةِ فِنْنَةً لَهُمْ فَٱرْتَقِبَهُمْ وَأَصَطَبِرَ * وَنَيْتَهُمْ أَنَّ ٱلْمَاءَ فِسْمَةُ ابْنَهُمْ كُلُّ شِرْبِ تُعْنَفَرُ * فَادُوْا صَاحِبُمْ فَنَعَاطَىٰ فَعَقَرَ * فَكَفَ كَانَ عَذَابِ وَتُدُدِ * إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ صَيْحَةً وَحَيِدةً فَكَانُوا كَهَشِيهِ ٱلْمُحْفَظِرِ * وَلَقَدَّ يَمَرَنَا ٱلقُرْءَانَ لِللَّذِكْرِ فَهَلَ مِن مَنْدَحِهُ وَحِدةً فَكَانُوا كَهَشِيهِ ٱلمُحْفَظِرِ * وَلَقَدَ يَمَرَنَا ٱلقُرْءَانَ لِللَّذِكْرِ فَهَلَ مِن مَنْدَكِم * ٢١ - ٢٦]

﴿ سَيَعْلَمُونَ غَدًا ﴾ عند نُزولِ العَذاب بهم، أو يومِ القِيامة ﴿مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَيْرُ ﴾ أصالحٌ أم من كذَّبه؟ وقُرِئ: (ستَعلمُونَ) بالتَّاء، على حكاية ما قال لهم صالحٌ مجيبًا لهم. أو هو كلامُ الله تعالى على سبيل الالتفاتِ.

من السَّيرِ، يقول: إذا هزَّ العِيْسَ هذانِ النوعان من السَّيرِ ترى يا فَتى حينئذِ فيَّ مثلَ الجُّنونِ. قوله: («سَتَعْلمُون») أي: بالتَّاء الفَوقانية: ابنُ عامرِ وحمزة (١١).

قوله: (أو هو كلامُ الله على سبيلِ الالتفاتِ) أي: قال الله سبحانه وتعالى لصالح عليه السّلام: ﴿ سَيَعَلَمُونَ غَدًا ﴾ عند نُزولِ العذابِ بهم ﴿ مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلأَيْرُ ﴾، مُسلّيًا لصالح فخاطبهم به صالح ـ بالتّاء الفَوقاتية ـ وتحريره: أنَّه تَعالى لمَّا حكى المقالة التي جَرَتْ بين نُوحِ وقومِه، وهي قوله: ﴿ أَبَشَرُكَمِنَا ﴾ ، إلى قوله: ﴿ بَلْ هُوكَذَابُ أَيْرٌ ﴾ وجوابَه عليه السّلام:

⁽١) «التيسير في القراءات السبع» ص١٣٢.

وقُرِئَ: (الأَشُر) بضمَّ الشين، كقولهم: حَدِثَ وحَدُث، وحَذِر وحَذُر، وأخواتٍ لها. وقُرِئَ: (الأَشَرُّ) وهو الأبلغُ في الشَّرارةِ. والأَخْيَرُ والأَشَرُّ: أصلُ قولهم: هو خبرٌ منه وشرٌ منه، وهو أصْلُ مرفوضٌ، وقد حكى ابنُ الأنباريِّ قولَ العربِ: هو أُخْيَرُ ومَا أَشَرَّهُ. ومَا أَشَرَّهُ.

﴿ مُرْسِلُوا ٱلنَّاقَةِ ﴾ باعِثُوها و مخرِجُوها من الهضبة كها سألوا، ﴿ فِنْنَةُ لَهُمْ ﴾ امتحانًا لهم وابتلاءً ﴿ فَٱرْتِفَتِهُمْ ﴾ فانتظرهُم وتبصَّر ما هم صانِعُون ﴿ وَإَصْطَبِرَ ﴾ على أذاهُم والا تعجَل حتَّى يأتيَكَ أمرِي.

﴿ وَسَمَةُ ابْنَهُمْ ﴾ مقسومٌ بينَهم: لها شِربُ يومٍ ولهم شِربُ يوم. وإنَّما قال: ﴿ بَيْنَهُمْ ﴾، تَغُليبًا للعُقلاءِ.

﴿ سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلأَشِرُ ﴾ كان من الظَّاهر أنْ يُقال: أجابَهم بها أوْحينا إليه أنْ يجيبَ به، وهو ﴿ سَيَعْلَمُونَ ﴾، بالياء التَّحْتانِيَّة، فعدَلَ إلى التَّاءِ نقلًا للمعنى لا اللفظِ، ثُمَّ حكى الله تعالى لفظه، وفي جَعْلِه من الالتفاتِ بُعدٌ.

قوله: (﴿ تُحَنَّمَرُ ﴾ محضورٌ لهم أو للنَّاقَة). قال الواحِديُّ: أي يحضُر القومُ يومًا، وتحضُر النَّاقةُ يومًا، وخضُر النَّاقةُ يومًا، وحضَر واحْتَضَر واحدٌ (١٠).

الرَّاغب: الحَضَر خلافُ البَدْوِ، والحَيضَارة ـ بفتح الحاءِ وكسرها ـ الكون بالحَضَر، كالبِدَاوة، ثمَّ جَعل ذلك اسمًا لِشَهادةِ مكانٍ أو إنسانٍ أو غيرِ ذلك، قال تعالى: ﴿ وَأَعُوذُ لِللَّهَ وَكُنِّي عَن بِكَ رَبِّ أَن يَعْضُرُونِ ﴾ [المؤمنون: ٩٨] وذلك من بابِ الكِناية: أي يحضرني الجنَّ، وكُنِّي عن المجنُون بالمُحتَضَر، وذلك لَمَا نبَّه عليه قوله: المجنُون بالمُحتَضَر، وذلك لَمَا نبَّه عليه قوله: ﴿ وَمَعْنُ أَوْرُهِ إِلاَّهِ مِنْ حَبُّلِ ٱلْوَرِيدِ ﴾ [ق: ١٦] وقوله: وشِربٌ مُحتَضرٌ، أي: يحضُرُه أصحابُه،

⁽١) انظر: «الوسيط» (٤: ٢١١).

﴿ مُعْنَضَرٌ ﴾ محضورٌ لهم أو للنَّاقَةِ. وقيل: يُحضِرون الماء في نوبَتِهم واللَّبَن في نوبَتِها.

﴿ صَاحِبُهُم ﴾ قِدارُ بن سَالِف أُحيمرُ ثمودَ، ﴿ فَنَعَاطَى ﴾ فاجْتَرا على تعاطِي الأمر العَظيمَ غير مُكْترثٍ له، فأحدث العَقْر بالنَّاقةِ. وقيل: فتَعَاطَى النَّاقَة فَعَقرها، أو فتعاطَى السَّيفَ.

﴿ صَيْحَةً وَعِدَةً ﴾: صيحةُ جبريلَ، والهَشيمُ: الشَّجرُ اليابسُ المتهشِّمُ المتكسِّر،

وتجارةٌ حاضِم ةٌ، أي: نَقْدًا(١).

قولِه: (أُحَيْم ثَمودَ) عُطْف بيانِ لـ «قِدار». أنشد الزَّجَّاجُ لزُهيرِ يصفُ حَربًا:

فتُنتِجْ لكُم غِلمانَ أشامَ كلُّهُم كَاهمِ عَادٍ، ثمَّ تُرضِعُ فتَفْطِمٍ (٢)

قوله: (﴿ فَنَعَاطَىٰ ﴾ فاجْتَرا على تَعَاطِي الأمرِ) فأَحْدَث العَقْرَ بالنَّاقةِ، إنَّما حملَهُ على هذا التَّفسير اتِّحاد معنى ﴿ فَنَعَاطَىٰ فَعَفَرَ ﴾ ، كما ذَكره صاحِب «الانتصاف» قُبَيْل هذا.

أمن أمُ أوفى دمنة لم تكلّم بحومَانة السدَّرّاج فالمتثلّم

ويُعدُّ هذا البيت الذي استشهد به الزَّجاج مما غلط فيه زهير، كما بيَّن ذلك الشُّرَّاح والنُّقَادُ، فقد قال الزّوزني في «شرح المعلقات السبع»: وأراد بأحمر عاد: أحمر ثمود وهو عاقرُ النَّاقة واسمه: قِدار بن سَالِف.

وقال السيوطي في «المزهر» (٢: ٢٩): يُريد كأحمر ثمود فغلط، لكن الجوهري حمل هذا الغلط على أنه من باب إقامة الوزن، قال في «الصحاح» (٦: ٦٦): وإنها قال زُهير: كأحمر عادٍ لإقامة الوزن، لَما لم يمكنه أن يقول: ثمود، أو وهم فيه.

أما ابن مُنقذ فقد قال في «البديع في نقد الشعر» (٢: ٣٢) باب الغلط: أراد أحمر ثمود وهو عاقر النَّاقة، وقد احتج بعض العلماء فقال: أراد عادًا الأخرى، لأنّها عادان، كما قال الله تعالى: ﴿وَأَنَدُمُ أَهَلَكَ عَادًا الْأُولَى ﴾ فدلً على أنَّ ثمود عادٌ الأخرى.

⁽١) المفردات القرآن، ص ٢٤١.

⁽٢) لامعاني القرآن؛ (٥: ٩٠) والبيت لزهير بن أبي سلمي في معلقته التي مطلعها:

﴿ لَلْمُخْنَظِرِ ﴾: الذي يعمل الحَظِيرةِ وما يُحتَظرُ به يَيْبَس بطُولِ الزَّمانِ، وتتوطَّؤُه البَهائمُ فيتحَطَّمُ ويتهشَّمُ. وقرأ الحسن بفتح الظَّاء وهو موضع الاختِظارِ، أي :الحَظِيرة.

[﴿ كَذَبَتَ قَوْمُ لُوطٍ بِالنَّذُرِ * إِنَّا آوْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِبًا إِلَّا ءَالَ لُوطٍّ بَّغَيْنَهُم بِسَحَرٍ * نِعْمَةً مِنْ عِندُ أَكَذَلِكَ بَحْزِى مَن شَكَرَ * وَلَقَدْ أَنذَرَهُم بَطْشَتَنَا فَتَمَارَوْا بِالنَّذُرِ * وَلَقَدْ رَوَدُوهُ عَن ضَيْفِهِ ء فَطَمَسْنَا أَعْيُنَهُمْ فَذُوقُوا عَذَابِ وَنُذُرِ * وَلَقَدْ صَبَّحَهُم بُكُرَةً عَذَابٌ مُسْتَقِتٌ * فَذُوقُوا عَذَابِ وَنُذُرِ * وَلَقَدْ صَبَّحَهُم بُكُرَةً عَذَابٌ مُسْتَقِتٌ * فَذُوقُوا عَذَابِ وَنُذُرِ * وَلَقَدْ صَبَّحَهُم بُكُرَةً عَذَابٌ مُسْتَقِتٌ * فَذُوقُوا عَذَابِ وَنُذُرِ * وَلَقَدْ بَعْنَ وَاللَّهُ مَا لَالْفَرْمَ فَهُلْ مِن ثُمَّذَكِم ﴾ ٣٣-٤٠]

﴿ عَامِيًا ﴾ ريحًا تَحْصِبُهم بالحِجارةِ، أي: تَرْمِيهم، ﴿ يَسَحَرِ ﴾ بِقطْع من الليل، وهو الشّدسُ الأخيرُ منه. وقيل: هما سَحَران، فالسّحرُ الأعلى قبل انْصِداعِ الفجرِ، والآخرُ عند انْصِداعهِ، وأنشد:

قوله: (الذي يَعمل الحَظيرة وما يُحتَظر بِه) قال الوَاحِدي: المُحْتَظِر: الذي يتَّخِذُ لغنمِه حَظِيرة من بردِ الرَّيح، يُقال: احْتَظَر على نَعَمهِ الشَّجر، وضَع بعضَها فوقَ بعض (١١). وقال الرَّجاج: كانُوا كالهَشيم الذي يجمعُه صاحبُ الحظيرة (٢).

الرَّاغِب، الحظر: جمعُ الشَّيءِ في حظيرةٍ، والمحظُور: المَمْنوع، والمُحْتَظِر: الذي يَعْملُ الحَظِيرةِ، وقد جاء فلان بالحظرِ الرَّطب، أي: الكذب المُسْتَبْشَع (٣).

قوله: ﴿ ﴿ بِسَحَرِ ﴾ : بِقطْعِ من الليل) الرَّاغِب: السَّحَرُ والسَّحْرَة: اختلاطُ ظلامِ آخرِ اللَّيل بضياء النَّهَار، وجُعل اسمًا لذلك الوقتِ، يقال: لَقِيتُهُ بأعلى السَّحَرينِ، والمُسْجِرُ: اللَّيل بضياء النَّهَار، والسَّحُور: اسمُ الطَّعامِ المأكولِ سَحَرًا، والتسحُّرُ: أكْلُه (٤).

⁽۱) «الوسيط» (۲: ۲۱۱).

⁽٢) «معاني القرآن» (٥: ٩٠).

⁽٣) المفردات القرآن، ص ٢٤٣.

⁽٤) المصدر السابق ص ٤٠١.

مَرَّتْ بأَعْلَى السَّحَرَيْنِ تَذْالُ

وصُرِفَ لأنَّه نكرةٌ. ويُقال: لقيتُه سَحَرَ، إذا لقيتَه في سَحَرِ يومهِ.

﴿ يَتَّمَدُّ ﴾ إنعامًا، مَفعُول له ﴿ مَن شَكَّرَ ﴾ نعمةَ الله بإيهانه وطاعتهِ.

﴿ وَلَقَدَّ أَنْذَرَهُم ﴾ لـوطٌ عليه السَّـلامُ ﴿ بَطْسَنَنَا ﴾ أَخْذَتَنا بالعذابِ، ﴿ فَتَمَارَوْا ﴾ فكَذَبُوا ﴿ وَلَقَدُ أَنْذُرِ ﴾ مُتشَاكِّين ﴿ فَطَمَسْنَا أَعَيُنَهُمْ ﴾ فمسحناها وجَعلْنَاها كسائرِ الوجهِ، لا يُرى لها شِقٌّ.

رُويَ أَنَّهُم لما عالجُوا بابَ لوطٍ عليه السَّلام ليدخُلوا، قالت الملائكة: خلِّهِم يدخُلُوا، ﴿إِنَّارُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوا إِلَيْكَ ﴾ [هود: ٨١] فصَفقَهُم جبريلُ عليه السَّلامُ بجناحه صفقة، فتركهم يتردَّدُونَ لا يهتدونَ إلى البابِ، حتى أخرجهم لوط، ﴿فَذُوقُوا ﴾ فقلتُ لهم: ذوقوا على ألسنةِ الملائكةِ ﴿بُكُرَةٌ ﴾ أوّلَ النَّهارِ وباكرَه، كقوله: ﴿مُشْرِقِينَ ﴾ [الحجر: ٧٧]، و ﴿مُشْبِعِينَ ﴾ [الحجر: ٢٣]، و ومُسْبِعِينَ ﴾ [الحجر: ٢٣]. وقرأ زيدُ بن عليَّ رضي الله عنهها: (بُكْرَةَ)، غير مُنصَرفة،

قوله: (مرَّتْ بأعلَى السَّحَرين تذأَلُ) أي: تُسرِعُ، يصِفُ مُمرَ الوَحشِ، الذَّألان: مَشْي الذِّئب، والذُّؤالةُ: عَلَمُ للذَّئب، كثُعَالة: الثعلب.

الرَّاعِب: قيل: السَّحَر سَحَرانِ؛ الأعلى قبل انْصِداع الفَّجرِ، والآخرُ عند انْصِداعِه.

قوله: (وصُرِفَ لأنَّه نكرةٌ ويقال: لَقِيتُه سَحَرَ، إذا لقيتَه في سَحَرِ يومِه) أي: لا ينصَرِف، قال ابنُ الحاجب: سحر: يستعمل معرفة ونكرة، فالنكرةُ مُنْصِرفٌ، والمعرفةُ غيرُ مُنصرف، وليس فيه ما يمْنعُه الصَّرف، إلا أن تقدّر العَلَمية مع العَدل، ولو قيل: إنه مبني لتضمُّنه معنى الألف واللام يَبعد عن الصَّوابِ، كما أنَّ أمسِ على لغةِ أهلِ الحجاز مبنيُّ لتضمُّنِه معنى الألف واللام، ولا يكونُ عَلمًا على هذا، لأنَّ العَلمَ إنَّما يكونُ عَلمًا بالقصدِ لا بتقديرِ حرفِ التعريف (۱).

⁽١) انظر: «شرح الكافية لابن الحاجب» للشريف الرضي (١: ٩٩٦-٩٩٠).

تقول: أتيتُه بُكرةً وغُدوةً بالتَّنوين، إذا أردت التَّنْكِير، وبُكْرةَ وغُدُوةَ إذا عرَّفْتَ وقَصَدُتَ بكرةَ ضَارِك وغُدوَتَه.

﴿عَذَابٌ مُسْتَقِرٌّ ﴾ ثابتٌ قد استقرَّ عليهم إلى أنْ يُفضِيَ بهم إلى عذابِ الآخرةِ.

فإنْ قُلتَ: ما فائدةُ تكريرِ قوله ﴿ فَذُوقُواْ عَذَابِي وَنُذُرِ * وَلَقَدْ يَسَّرَنَا ٱلْقُرَءَانَ لِلذَّكِرِ فَهَلَّ مِن تُمَدِّكِمِ ﴾ ؟

قلتُ: فائدتُه أَنْ يجدِّدُوا عندَ استماع كُلِّ نبإ من أنباءِ الأوَّلين ادِّكارًا واتَّعاظًا، وأَنْ يَقرَعَ وأَنْ يَستَأْنِفُوا تَنبُّهَا واستيقَاظًا، إذا سمعوا الحتَّ على ذلك والبَعثَ عليه، وأَنْ يَقرَعَ لهم العصا مرّاتِ، ويُقَعْقِع لهم الشَّنَّ تاراتِ؛ لِئلا يَغلِبَهم السَّهوُ، ولا تَستولي عليهم

قوله: (وبُكْرةَ وغُدُوةَ إِذَا عُرِّفَت)، قال ابن الحاجبُ: وضعوا للأوقاتِ أعلامًا كها وضعُوا للمعاني الموجودةِ، وإن لم تكن الأوقات شيئًا موجودًا، أجراها مجرى الأمور الموجودة، والدليل على أنه عَلَمٌ: سير على فرسه غُدوةَ، فغدوةَ غير منصرف(١)، وإن لم يكن عَلَمُ لوجب صرفِه إذ ليس فيه إلا التَّأنيثُ اللفظيُّ، والتَّأنيثُ اللفظيُّ بالتَّاء لا يمنع إلا مع العَلَميّة، وقد يُستَعمَلُ نكرةً، فيُعرَّف باللام كغيرِه(٢).

قوله: (وأَن يَقْرَعَ لهم العَصا مرّاتٍ) مضى تفسيره في أول البقرة.

قوله: (ويُقَعُقِع لهم الشَّنَّ قَاراتِ) الشَّنُّ: القِربةُ الخَلَق، وقيل في المثل: لا يُقَعْفَع بالشِّنان قال النَّابِغة (٣):

كَأَنَّكَ مِن جِمَالِ بنسي أُقيشٍ يُقعقَعُ خلفَ رجليهِ بشنَّ

أي: كأنك جَملٌ من جِمال هذه القَبيلة، أي: إنَّك جَبانٌ في الحَرْب لا تَقْدِر على الطِّعَانِ، ولا تَقرَبُ إلى الحربِ، بل تَنْفِرُ عنها كما يَنْفرُ الجملُ من صوتِ الشَّنِّ وعن قَعْقَعتِه.

⁽١) من قوله: «وإن لم تكن» إلى هنا ساقط من (ح) و(ف) واستدركته من (ط).

⁽٢) انظر: «شرح الكافية لابن الحاجب» للشريف الرضى (١: ٤٩٦-٤٩٧).

⁽٣) «ديوان النَّابَغة الذِّبْياني» ص١١٤.

الغَفْلةُ، وهكذا حُكم التَّكريرِ، كقوله: ﴿ فَيَأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا ثُكَذِّبَانِ ﴾ عِندَ كُلِّ نِعمةٍ عدَّها في سورةً عدَّها في سورةً الرَّحن، وقوله: ﴿ وَثِلَّ يَوْمَ نِلِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ عندِ كُلِّ آيةٍ أوردها في سورةً ﴿ وَٱلْمُرْسَلَتِ ﴾ ، وكذلك تكرير الأنباءِ والقَصَصِ في أنفُسِها لتكونَ تلك العِبرُ حاضرةً للقُلوب، مُصوَّرةً للأذهانِ، مذكورةً غيرَ منْسيَّةٍ في كُلِّ أوانٍ.

[﴿ وَلَقَدْ جَآهَ مَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ * كَذَّبُواْ بِنَائِلِهَا فَأَخَذُنَاهُ ٱخْذَعَ بِيزِ مُّقْلَدِرٍ ﴾ ٤١-٤]

﴿النُّذُرُ﴾ موسى وهرون وغيرُهما من الأنْبِياء، لأنَّها عَرضا عليهم ما أَنذرَ به المُرسلون. أو جمعُ نذيرٍ وهو الإنذارُ ﴿بِنَايِنِنَاكُلِهَا﴾ بالآياتِ التِّسعِ ﴿لَفَذَعَرْبِيزِ﴾ لا يُعجِزهُ شيءٌ.

[﴿ أَكُفَّا رُكُوْ خَيْرٌ مِنْ أَوْلَتِهِ كُوْ أَمْ لَكُو بَرَآءَ أَيْ فِ ٱلزَّيْرِ * أَمْ يَقُولُونَ خَنُ جَمِيعٌ مُسْنَصِرٌ * سَيُهْزَمُ الْجَسَعُ وَيُولُونَ خَنُ جَمِيعٌ مُسْنَصِرٌ * سَيْهُزَمُ الْجَسَعُ وَيُولُونَ الدُّبُرَ * بَلِ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ أَدْهَىٰ وَأَمَرُ ﴾ ٤٣-٤٦]

﴿ أَكُفَارُكُمْ ﴾ يا أهلَ مكَّةَ ﴿ خَيْرٌ مِنْ أَوْلَةٍ كُو ﴾ الكُفَّارِ المعدُودِين: قـوم نوحِ وهودٍ وصالح ولوطٍ وآلِ فرعونَ، أي أهم خيرٌ قوّةٌ وآلةٌ ومكانةٌ في الدُّنيا. أو أقلُّ كُفرًا وعِنادًا يعني: أنَّ كفَّارَكم مثل أولئكَ بل شرٌّ منهم ﴿ أَمْ ﴾ أُنزلت عليكُم يا أهلَ مكَّة ﴿ بَرَآءَةٌ ﴾

قوله: (لأنّها عَرضا عَلَيْهِم ما أَنذَر به المُرسَلُون) يعني إنّها جَمعُ النّذُر في قوله: ﴿وَلَقَدَّ جَانَهُ عَالَهُ وَكُونَ النّذُرُ ﴾ والمُنذِرُ مُوسى وهارُون، لأنّها أتّيا بها يأتي به المُنذِرون من الآيات والمعجزات، وجميع ما يفتقر إليه المرسلون بأبلغ وجه وأثمّه، كأنّها المرسلون، أو أنْ يكون جمعَ نذيرٍ باعتبارِ الآيات التِّسع، فإنَّ كل واحدٍ منها نذيرٌ كقوله: ﴿ إِنَّ إِنْرَهِيمَ كَانَ أُمَّةً ﴾ [النحل: ١٢٠] أي: إنذارٌ على حِدةٍ.

قال الواحِديُّ: يجوز أنْ يكون جمعَ نَذيرٍ، وهي الآياتُ التي أَنذَرهم بها مُوسى^(١)، وذلك قوله: ﴿كَذَبُواْ بِعَايَتِنَاكُلِّهَا﴾.

قوله: (أو أقـل كفرًا وعنـادًا يعني)، إنَّ معنى الزِّيـادة في قوله: ﴿ غَيْرٌ مِنْ أَوْلَتِهِكُمْ ﴾ إذا

⁽١) انظر: «الوسيط» (٤: ٢١٢).

في الكُتبِ المتقدِّمةِ: أنَّ من كَفَر منكم وكذَّب الرُّسلَ كان آمنًا من عذابِ الله، فأمنتم بتلك البراءةِ؟ ﴿ فَتَنُجَمِيعٌ ﴾ جماعةٌ أمرُنا مجتوعٌ ﴿ مُنْنَصِرٌ ﴾ ممتنعٌ لا نُرامُ ولا نُضَامُ.

وعن أبي جَهلِ أنَّه ضربَ فرسَه يومَ بدرٍ، فتقدَّم في الصَّفِّ وقال: نحن ننتَصرُ اليوم من مُحمَّدٍ وأصْحابِه، فنزلت: ﴿ سَيُهْزَمُ الجَّمَعُ ﴾. عن عكرمة: لمَّا نزلت هذه الآية قال عُمر: أي جمع يُهزَمُ، فلمَّا رأى رسولَ الله ﷺ يَيْبُ في الدِّرع ويقول: ﴿ سَيُهْزَمُ الجَمْعُ ﴾ عرف تأويلها ﴿وَيُولُونَ الدُّبُرَ ﴾ أي الأدبار، كما قال:

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا

وقرئ: (الأدبارُ)، ﴿أَدْهَن ﴾ أشدُّ وأفظعُ.

والدَّاهِيةُ: الأمرُ المُنكر الذي لا يُهتَدى لدوائِه ﴿وَأَمَرُ ﴾ مِن الهزيمةِ والقتلِ والأسرِ. وقُرِئَ: (سَنَهزمُ الجمعَ).

[﴿ إِنَّ ٱلْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالِ وَشَعْرِ * يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي ٱلنَّادِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوثُواْ مَسَّ سَقَرَ * إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْتَهُ بِقَدَرٍ * وَمَا ٓ أَمْرُنَاۤ إِلَّا وَحِدَدُّةٌ كَلَمْتِع بِٱلْبَصَرِ ﴾ ٤٧ - ٥٠]

اعتُبِر من جَانِب أولَئِك الكَفَرة، كان التقديرُ: أهم خيرٌ قوةً وآلةً؟ وإذا اعتُبِر من جانب كفَّارِ مَكَّة قيل: أقلُّ كفرًا، بل شرُّ منهم.

قــوله: (قــال عُمر: أيَّ جمع يُهزمُ(١)) في هــذِه الرَّوايةِ نَظَرٌ لأنَّ همزةَ الإنكــارِ في قولِه: ﴿ أَرْبَقُولُونَ نَعَنُ بَجِيعٌ مُنْنَصِرٌ ﴾ دلَّ على أنَّ المنهزمين مَن هُم.

⁽۱) أخرجه عبد الرزاق في «التفسير» (۳: ۲۵۹)، والطبري (۲۲: ۲۰۲)، وذكر ابن حجر في «الكاف الشاف» (٤: ٤٤٠) مع «الكشاف»: أنّ الحديث أخرجه عبد الرّزاق، وإسحاق والطّبري وابن أبي حاتم بمثل طريق عبد الرزاق. وحديث إسحاق أورده البُوصِيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (٦: ٩٣)، وابن حجر في «المطالب العالية» (٣: ٣٨) وحكما بانقطاعِه.

﴿ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ ﴾ في هلاك ونيرانٍ، أو في ضَلالٍ عن الحقّ في الدُّنْيا، ونيرانٍ في الآخرةِ.

﴿مَسَّ سَقَرَ ﴾ كقولك: وجَد مَسَّ الحُمَّى، وذاق طَعْمَ الضَّرْبِ؛ لأنَّ النَّارَ إذا أَصَابَتْهم بِحرِّها ولفَحَتْهُم بإيلامها، فكأنَّها تَمَسُّهم مَسًّا بذلك، كما يمَسُّ الحيوانُ ويُباشِرُ بها يُؤذِي ويُؤلِم. و﴿ ذُوقُولُ ﴾: على إرادةِ القولِ. و﴿ سَقَرَ ﴾: عَلَمٌ لجهنَّمَ، من سَقَرتُهُ النَّارُ وصَقَرتُهُ: إذا لوَّحته. قال ذو الرُّمة:

إذا ذابَتِ الشَّمْسُ اتقى صَفَراتها بأَفْنانِ مَرْبُسوعِ الصَّرِيمةِ مُعْبِلِ

وعَدمُ صَرفها للتَّعريفِ والتأنيثِ. ﴿ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ مَنصوبٌ بفعلٍ مُضمرٍ يُفسِّرهُ الظَّاهِرُ، وقُرِئَ: (كلُّ شيءٍ) بالرَّفْع. والقَدَرُ والقَدْرُ: التقدير، وقُرئَ بهما

قوله: (فكأنها تمشَّهم مسَّا بذلك، كَما يمَشُّ الحيوانُ ويُباشِرُ بها يُؤذِي) يريد: إنَّ ﴿مَسَّ سَقَرَ﴾ اسْتعارةٌ مَكْنيَّة، ويجوز أن يكون اسْتعارةٌ للإصابة مُصَرِّحة، وأشَار إليه بذلك الحَرُّ واللَّفح.

قوله: (إذا ذابَت الشَّمسُ) البيت، ذابت الشَّمسُ: اشتد حَرُّها، ويقال: ذابَ لُعاب الشَّمسِ، فيكون إسنادُ الذَّوبانِ إلى الشَّمسِ مجازًا، والمَرْبُوع: الذي أتى عليه مطرُ الرَّبيع، والصريمة: الرمل المنقطعة من الرَّمال، المُعْبل: جماعةُ الشّجر ذي العَبْل، والعَبْل: وَرَقُ الأرطى، والأَفْنان: الغُصُون، الواحد فَنَنَّ، والصَّقرات: شدَّة وقْعِ الشَّمسِ، يَصِفُ الظَّبيَ، يقول: إذا اشْتَدّ الحرِّ عليهِ اتَّقَى مِنْه بأفنانِ الشَّجر واستَظَلَّ به.

قوله: (والقَدَرُ والقَدْرُ) بِسُكون الدّال: شاذّةٌ، وبالتّحريكِ: المشهورةُ، و«كلُّ شيءٍ» بالرَّفع: شاذة (١).

قال أبو البقاء: ﴿ كُلُّ شَيْءٍ ﴾ بالنَّصبِ العاملُ فيه محذوفٌ، و ﴿ يِقَدَرِ ﴾ حالٌ من الهاء أو

⁽١) انظر : «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات» (٢: ٣٠٠).

من ﴿ كُلُّ ﴾، أي: مُقدرًا، ويُقرأ بالرَّفع على الابتداءِ، و ﴿ خَلَقْنَهُ ﴾ نعتُ لـ ﴿ كُلُ ﴾ أو لـ ﴿ شَيْءٍ ﴾، و ﴿ مِنْكَ اللهِ عَلَى عُمومه، و المِنْفَعُ لا يدلُّ على عُمومه، بل يُفيدُ أنَّ كلَّ شيءٍ مخلوقٍ فهو بِقَدَرِ (١).

وذهب ابن الحاجب إلى أنَّ «كلُّ شيءٍ» مبتدأ، و﴿ خَلَقْتَهُ ﴾ خبرُه، و﴿ وَهَدَرٍ ﴾ حالٌ، والمجموع خبر «إنَّ»، فيفيد المعنى المقصود من الآية، لكن لا يأمنُ من أن يغلَطَ بعضّ فيجعلَ ﴿ خَلَقْتَهُ ﴾ صفةً لـ «كلُّ شيءٍ »، و ﴿ مِقَدَرٍ ﴾ خبرًا له، فيكون التَّقديرُ: كلُّ شيءٍ خُلُوقٌ لنا بِقَدَرٍ، فيفيدُ غير المقصود، لأنَّه يُوهم وجودَ شيء ليس بقَدَرٍ، لأنَّه غيرُ مخلوق له، فكان النَّصَبُ أَوْلَى لما فيه النَّصوصيَّةِ على المقصودِ.

الانتصاف: ما مَهّدَه النَّحاة اختيارُ رَفْعِ «كلّ»، ولم يقرأ بها أحدٌ من السّبعةِ، لأنَّ الكلامَ مع الرَّفع جملةٌ واحدةٌ، ومع النَّصبِ جُملتان، فالرَّفعُ أخْصَر، ولا مُقْتضى للنَّصبِ، هاهنا من الأمور السِّتَةِ؛ من الأمر والنَّهي إلى آخرها، وإنَّما وقع إجماعُ السَّبعةِ على النَّصبِ، لأنّه لو رُفعَ لكانت ﴿ نَقْتَهُ ﴾: صفة لـ ﴿ مَنَى عِ ﴾، و ﴿ يقدَرِ ﴾: خبرًا عن «كلّ شيءٍ »، المُقيّد بالصّفة، ومعناه: أنَّ كلّ شيءٍ مخلوقٌ لنا بِقدَرٍ، فيُفهم ذلك أنَّ مخلوقًا ما يُضَافُ إلى غير الله بالصّفة، ومعناه: أنَّ كلّ شيء مخلوقٌ لنا بِقدَرٍ، فيُفهم ذلك أنَّ مخلوقًا ما يُضَافُ إلى غير الله ليس بِقدرٍ، وعلى النَّصْبِ يصير الكلام: إنّا خلقنا كلَّ شيءٍ ﴿ يقدرٍ ﴾، فيفيد عموم نسبة ليس بِقدرٍ، وعلى النَّصْبِ يصير الكلام: إنّا خلقنا كلَّ شيءٍ ﴿ يقدرٍ ﴾، فيفيد عموم نسبة كلً مخلوقٍ إلى الله تعالى (٢)، وهذه الفائدةُ لا تُوازِيها الفائدةُ اللفظيةُ مع ما فيها من نقصِ المعنى، لا جرم اجتمعت السَّبْعَة عليها. ولمَّا كان الزَّغشري يرى أنَّ أفعالَ العبادِ مخلوقةٌ لهم، المعنى، لا جرم اجتمعت السَّبْعَة عليها. ولمَّا كان الزَّغشري يرى أنَّ أفعالَ العبادِ مخلوقةٌ لهم، السَرَّوَح إلى قراءة الرَّفع وإن كانت شاذَّة، وإجماعُ المتواترةِ حُجَّة عليه (٣).

وأمّا بيانُ النَّظْمِ فهو ما عليه قولُ الزَّجَّاجِ: المعنى: ما خلقناهُ فمقدورٌ مكتوبٌ في اللوحِ المحفوظ قبلَ وُقُوعِه، والآياتُ من قوله: ﴿ إِنَّ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾، إنَّما نزلت في القَدَريةِ،

⁽۱) «إملاء ما مَنّ به الرحمن» (۲: ۲٥٠).

⁽٢) من قوله: «ليس بقدر» إلى هنا ساقط من (ح).

⁽٣) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤٤١:٤٤).

وَنَصْبِ ﴿ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ بفعلٍ مُضمر أي: إنَّا خلقنا كلَّ شيء خَلَفْناه بِقَدَرٍ، ويدلُّ عليه: ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَـ لُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ * وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرِ مُسْتَطَرُ ﴾ هذا هو المعنى المقصود الذي نصَّ عليه ابنُ الحاجبِ، ويؤيده ما رُوِّينا، عن الإمامِ أحمد بن حنبل ومُسلم والتَّرمِذي وابنِ ماجه عن أبي هُريرة، قال: جاء مُشْرِكُو قُريشِ يُخاصِمُون رسولَ الله ﷺ في القَدَرِ، فنزلت: ﴿ يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي ٱلنَّارِ عَلَى وَجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ * إِنَّاكُلُّ شَيْءٍ خَلَقَتَهُ مِقَدَرٍ ﴾ (١).

وتحريرُه والله الموفقُ للصَّواب: أنَّه تعالى افتتح هذه السُّورة الكريمة ببيانِ تكذيبِ المُشركين رسولَ الله وَ الصَّر وما جاء به من الآياتِ الباهرةِ المُتوالية، مثلَ انْشِقاق القَمَرِ وغيره، يدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿ وَإِن يَرَوْا ءَايَةٌ يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحَرُّ مُسْتَحِدُ ﴾، وأَشَارَ إلى أنَّ تكْذِيبَهم لم يكن إلا لمجرَّدِ مُتابعةِ الهوى، وتَسْويل الشَّيطانِ، ثمَّ قَصَّ أحوالَ الأُممَ وتكذِيبَهم الأنبياء، ووخامة عاقِبتِهم وسوء خاتمةِ أمرِهِم، مُهدِّدًا أو مُسلِّبًا، ثمَّ عادَ إلى التَّقْريع، والإجمالِ بعد التَّقصيلِ، قائلًا: أكفًا رُكم خيرٌ من أولئِكم الكفَّار المعدُودين، يعني: انتم أشدُّ قوة ومكانة، أمْ هم؟ ثمَّ أضرَبَ عنه بقوله: ﴿أَمْ لَكُمُ بَرَاءَةٌ فِي الزُّبُرِ ﴾ يعني: يا أهل مكة، أنزلت براءةٌ لكم في الزُّبُرِ المتقدِّمةِ أنَّ من كَفَر منكم وكذّب الرُّسلَ ليس له أسوةٌ بالأمم السَّالفة في الدَّمارِ في النَّبُرِ المتقدِّمةِ أنَّ من كَفَر منكم وكذّب الرُّسلَ ليس له أسوةٌ بالأمم السَّالفة في الدَّمارِ والمُلك؟ أم تَزعُمون أنَّكم يدٌ واحدةٌ على من يُخالِفكم؟ فتنتصرون ممن عاداكم؟ وليس كذلك، لأن سنة الله جارية بالانتصار من المكذبين، والانتقام للمرسلين، وعن قريب سنفرغ لكم (٢) ونجعل يَدَكم الواحدة أيادي ونهزمُ جمعَكم، ونستأصلُ شافتكم، والموعدُ الأكبرُ السَّاعةُ، والسَّاعةُ أدهي وأمرُد.

ولمَّا تضمَّنتِ الآياتُ معنى ادَّعاء القُدرةِ والقُوّةِ لأنفسِهم، والوَعيدِ بالإهلاكِ عاجلًا وآجلًا، والوَعدِ للمُؤمنينَ بالانتصارِ مِنهُم، جِيءَ بقوله: ﴿ إِنَّاكُلُّ شَيْءٍ خَلَقْتَهُ مِقَدَرٍ ﴾، توكيدًا للوَعدِ والوَعدِ مُثبتٌ في الَّلوح، مُقدَّرٌ للوَعدِ والموعدِ مُثبتٌ في الَّلوح، مُقدَّرٌ

⁽١) انظر: مُسلم (٢٦٥٦)، والترمذي (٢١٥٧) و(٣٢٩٠) وابن ماجه (٨٣)، وأحمد (٢: ٤٤٤).

⁽٢) من قوله: «فتنتصرون» إلى هنا ساقط من (ح) و(ف) وما أثبته من (ط).

أي: خَلَقْنا كُلَّ شيءٍ مُقَدِّرًا مُحُكمًا مُرتَّبًا على حَسبِ ما اقْتَضَته الحِكْمةُ. أو مُقدَّرًا مَكتوبًا في اللَّوح، معلُومًا قبل كونِه، قَد علمنا حالَهُ وزَمَانَه.

﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَنِحِدَةً ﴾ إلا كلمةٌ واحدةٌ سريعةُ التَّكوينِ ﴿ كَلَمْتِج بِٱلْبَصَرِ ﴾ أرادَ قولَه: كُنْ، يعني أنه إذا أراد تكوينَ شيءٍ لم يلبث كونه.

[﴿ وَلَقَدُ أَهْلَكُنَا أَشْيَاعَكُمْ فَهَلَ مِن مُدَّكِرٍ * وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَـلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ * وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَـلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ * وَكُلُّ صَغِيرِ وَكَبِيرِ مُسْتَطَرُ ﴾ ٥١-٥٣]

﴿أَشْيَاعَكُمْ ﴾ أشباهَكُم في الكُفْر من الأُممِ، ﴿ فِي ٱلزُّبُرِ ﴾ في دَواوينِ الحفظةِ

عندَ الله، لا يزيدُ ولا ينقُصُ، وذلك على الله يسيرٌ، ﴿ وَمَا آمَرُنَا إِلَّا وَحِدَةٌ كُلَمْجِ بِالبَصَرِ ﴾، فمّ عمّ التّهديد في جميع ما صدر عن المشركين من أعالهم السَّوء بقوله: ﴿ وَكُلُّ مَنْ عِ فَعَمْ لُوهُ فِي النَّوجِ »، وبهذا النَّرْبُرِ * وَكُلُّ صَغِيرِ وَكَبِيرِ مُسْتَطَرُ ﴾ كما قال: «كلُّ ما هو كائنٌ مسطورٌ في اللَّوجِ »، وبهذا ظهر أنَّ القَدَر كالأساسِ، والقَضاء كالبِناءِ عليه، وعليه كلام الرَّاغِب قال: القَضَاء من الله أخصُ من القَدَرِ، لأنَّ الفَصل بين التقديرِ والقدرِ: هو التَّقديرُ، والقَضَاءُ: هو التَّفْصيل والقطعُ ، وقد ذكر بعضُ العُلماء أنَّ القَدرَ بمنزلة المُدّ للكَيْل. ولهذا لما قال أبو عُبَيدة لعُمر رضي الله عنها لما أرادَ الفِرار من الطَّاعُون بالشَّام: أتفِرُ من القضَاء؟ قال: أفِرُ من قضاء رضي الله عنها لما أرادَ الفِرار من الطَّاعُون بالشَّام: أتفِرُ من القضَاء؟ قال: أفِرُ من قضاء الله إلى قَدَر الله، تنبيها على أنَّ القدر ما لم يكن قَضاء فمرجوٌ أنْ يَدْفَعَه الله، فإذا قضى فلا مَدْفع له، ويشهد بذلك قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ آمَرُا مَقْضِينًا ﴾ [مريم: ٢١] ﴿ كَانَ عَلَى رَبِكَ حَتْما وحديثُ عمر وأبي عبيدة مختصرٌ من "صحيح البُخَاريّ» عن ابن عبّاس (١).

قوله: (أو مُقدَّرًا مكتوبًا) أي: القَدَر بمعنى التَّقلِير، فهو إمَّا أَنْ يُحمل على المُقدَّر المسوّى بأمثلة الحِكمة، كما قال تعالى: ﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُۥ﴾ [عبس: ١٨] أي: صُورَته وشَكْله الذي يُطابِق المنفعة المَنُوطة، وإمّا على الحُكم المُبرم الذي هو مُقارِنٌ للقَضاء.

⁽١) انظر: البُّخَاري (٥٧٢٩)، وهو عند مُسلم أيضًا في «الصحيح» (٢٢١٩).

﴿ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ ﴾ من الأعمالِ، ومِنْ كُلِّ ما هـ و كـاثنٌ ﴿ مُسْتَطَرُ ﴾ مَسْطُورٌ في اللَّوح.

[﴿ إِنَّ ٱلْمُنْقِينَ فِي جَنَّتِ وَنَهَرِ * فِي مَقْعَدِ صِدْتِي عِندَ مَلِيكِ مُقْنَدِيرٍ ﴾ ٥٤-٥٥]

﴿وَنَهَرٍ﴾ وأنهـارٍ، اكتفى باسمِ الجنسِ. وقيل: هـو السَّعةُ والضِياءُ مـن النَّهـار. وقُرئ: بسكون الهاء (نُهُرُّ) جمع نَهرٍ، كأسَدٍ وأُسْدٍ.

﴿ فِى مَقْعَدِ صِدْقٍ ﴾ في مكانٍ مَرْضيٍّ. وقُرِئَ: (في مَقاعِدِ صِدْقٍ)، ﴿عِندَ مَلِيكِ مُقَّنَدِرٍ ﴾ مقرَّبِين عند مَليكِ مُبهَم أمرُهُ في المُلكِ والاقْتِدار، فلا شيءَ إلا وهو تحتَ مُلكِه وقُذْرتِه، فأيُّ مَنْزلةِ أكرمُ من تلك المَنْزلة وأجمعُ للغِبْطةِ كُلُها والسَّعادةِ بأَسْرِها.

عن رسول الله ﷺ: «من قرأ سورة القمر في كُلِّ غَبِّ بعَثه الله يومَ القِيَامة ووجْهُه مِثْلَ القَمرِ لَيلةَ البدر».

قوله: (عند مَليكِ: مُبهَم أَمرُهُ في المُلكِ والاقْتِدار) يعني جِيءَ بهما مُنكّرين للإطلاق، وقال جَعْفر الصادق: مُدِح المُكانُ بالصَّدقِ، فلا يَقْعُد فيه إلا أهلُ الصَّدْق^(١)، هو المقعد الّذي يُصَدِّق الله فيه مواعِيدَ أوليائِه بأنْ يُتيحَ لهم النَّظَر إلى وجهِهِ الكريم.

قوله: (فِي كُلُّ غَبٍّ) أي: يقرؤه يومًا ويتركه يومًا.

تمتت السُّورةُ

حَامِدًا لله تعالى ومُصلِّيًا على رسُولِ الله ﷺ.

* * *

⁽١) انظر: «معالم التنزيل» للبَغَوي (٤: ٣٣٠).

سورة الرَّحمن مكيّة، وقيل: مَدنِيّة، وقيل: فيها مكي ومدني وهي ست وسبعون آية

ينير إنفال مالحت

[﴿ الرَّمْنُ * عَلَمَ الْقُرْءَانَ * خَلَقَ آلْإِنسَنَ * عَلَمَهُ الْبَيَانَ * الشَّمْسُ وَالْقَمْرُ بِحُسْبَانِ * وَالنَّجُمُ وَالشَّجَرُ بِسَجُدَانِ * وَالسَّمَاءُ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَاتِ * أَلَا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ * وَأَقْيَمُوا الْمِيزَانَ * وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ * فِيهَا الْمِيزَانِ * وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ * فِيهَا فَكِهَةٌ وَالنَّخُلُ ذَاتُ الْأَكْمَامِ * وَالْحَتْ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ * فَهِأَيْ مَالِآهِ رَبِّكُمَا فَكِهَةٌ وَالنَّخُلُ ذَاتُ الْأَكْمَامِ * وَالْحَتْ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ * فَهِأَيْ مَالِآهِ رَبِّكُمَا ثَكَذِبَانِ ﴾ ١-١٣٠]

عدَّد الله عزَّ وعلا آلاءَه، فأراد أن يُقدِّم أوَّل شيءٍ، ما هو أسبقُ قِدمًا من ضُروبِ الاَيْه وأصنافِ نعمائهِ، وهي نِعْمةُ الدِّينِ، فقدَّمَ من نِعمةِ الدِّين ما هو في أعلىٰ مراتبها وأقصىٰ مَراقِبها، وهو إنعامُه بالقرآنِ وتنزيلِه وتعليمِه، لأنَّه أعظمُ وحي الله رتبةً، وأعلاهُ منزلةً، وأحسنُه في أبوابِ الدِّين أثرًا، وهو سَنامُ الكُتبِ السَّماويةِ ومِصدَاقها والعِيارُ عَلَيْها،

سورة الرَّحمن مكية، وقيل: فيها مَدنيٌّ ومكيُّ، وهي ستٌّ وسبُّعُونَ آية

بنيب لِلْغُوَّالَ مَنْ الْحَيْثُورِ

قوله: (والعِيَارُ عليها) عن بعضهم: العِيارُ: مصدر: عَايَر المكاييل؛ إذا عدَّلها، والمُعدِّلِ

وأخّر ذِكرَ خلقِ الإنسانُ عن ذكرهِ، ثم أتبعَه إيّاه؛ ليُعلم أنّه إنّما خلقَه للدّينِ، وليُحِيطَ عليه علمًا بوحيهِ وكتبِه وما خُلق الإنسانُ من أجلِه، وكأن الغرضَ في إنشائِه كان مقدَّمًا عليه وسابقًا له، ثُمَّ ذكر ما تميّز به من سائر الحيوانِ من البيانِ، وهو المنطقُ الفصيحُ المُعرِبُ عمّا في الضّميرِ.

﴿ الرَّحْمَانُ ﴾ مبتدأً، وهذه الأفعالُ مع ضَهائرها أخبارٌ مُترادِفَةٌ، وإخلاؤها من العاطِف لمجيئها على نمطِ التَّعْدِيدِ، كها تقول: زيدٌ أغْنَاكَ بعد فقرٍ، أعزَّك بعد ذُلِّ، كثَّرك بعد قِلَّةٍ، فعل بك ما لم يفْعَلْ أحدٌ بأحدٍ، فها تُنكِرُ من إحسانِه؟

يكون حفيظًا على المُعدَّل ومُهيمنًا عليه، ولهذا قالوا: هو عِيارٌ على كذا، أي: القرآن عِيارٌ على سَائِر الكُتب كلِّها، ومُصدَّقُها ومُهيمنٌ عليها ليكون مستويًّا.

قوله: (وأخّر فِكرَ خلقِ الإنسان) أي: أخرَّ ما هو مُقدَّمٌ في الوجودِ، وقَدَّم ما هو مُؤخَّرٌ عنه، ليُؤذِنَ بأنَّ المقصودَ الأوَّلِي من خلقِ الإنسان تعليمُ ما به يُرشَدُ إلى ما خُلِق لَهُ من العبادةِ، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ اَلَجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلّا لِيعَبُدُونِ ﴾ [الذاريات: ٥٦] وخُصَّ القرآنُ بالذَّيْرِ لأنَّهُ أعظمُ وحي الله وربقة، وأعلاهُ منزِلة، وأجمعُ لما يُرادُ بالهِدايةِ منَ الكُتبِ السَّماويَّةِ، إذْ هو بإعجازِه، واشْتِهالِه على مكارمِ الأخلاقِ، مُصدِّقٌ لنفسه ومصدَاقٌ لها، ودلَّ اختصاصُ ذِكرِ الرَّحنِ، على أنَّهُ من جَلائلِ النَّعم وعظائِمها، ولهذا السر صُدِّرت السُّورة براعة للاستهلال، لاشتهالها على النَّعم الأخروية والدُّنيوية (١)، وإنَّما أَرْدَف الإنسانَ ذكرَ البيانِ، ليُنبَّة على أنَّ اختصاصَه بتلكَ النَّعمةِ السَّنيَّةِ من بين سائِر الحيوانِ، لتَميُّزِهِ وتعبيره عمَّا في ضَمِيرهِ بالنُّطقِ المنظمةِ الغَيرِ، فالنَّبيُّ إذا تلقَّى الوحي يجبُ عليهِ التَّبليغُ، ثمَّ تعليم الشَّرائِع وبيان ما أُجمل.

وَأَمَا قُولُه: «وَمَا خُلَقَ الْإِنْسَانَ لأَجْلِه، وكَانَ الغَرَضَ مِنْ إِنشَائِهُ كَانَ مُقدَّمًا عليه»، فيُنظر إلى قولهم: إنَّ الغاياتِ والكَمَالاتِ سَابِقةٌ في التَّقَدُّمِ، لاحِقةٌ في الوجودِ، نحوه ما رُوِّينا عن النَّرمِذيِّ عن أبي هُريرة حين قالوا: يا رسول الله ﷺ متى وجبتْ لك النَّبوّة؟ قال: «وآدمُ بين

⁽١) من قوله: «ولهذا السِّر» إلى هنا ساقط من (ح) و(ف)، وأثبته من (ط).

﴿ مُسَبَانِ ﴾ بحِسابٍ مَعلومٍ وتقديرٍ سويٌ، يجريان في بُروجِهما ومنازِلِهما، وفي ذلك منافعُ للنَّاس عظيمةٌ: منها عِلمُ السِّنين والحساب.

﴿ وَالنَّجَمُ ﴾: والنَّباتُ الذي يَنْجُم من الأرض لا ساقَ له كالبُقُولِ، ﴿ وَالشَّجَرُ ﴾ الذي له ساقٌ. وسُجودُهما: انقيادُهها لله فيها خُلِقا له، وأنَّهما لا يَمْتَنعان، تشبيها بالسَّاجِد من المكلَّفِين في انقيادِه.

فإنْ قُلتَ: كيف اتَّصلَتْ هاتانِ الجُملتانِ بـ ﴿ ٱلرَّحْمَانُ ﴾؟

الرُّوحِ والجَسدِ»(١)، وزاد رَزِينٌ: «وآدمُ منجَدِلٌ في طِينتِه بين الرُّوحِ والجَسدِ(٢).

قوله: ﴿ فِيمُسْبَانِ ﴾: بحسابٍ معلومٍ)، قال الزَّجَّاجُ: ﴿ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ ﴾ مرفوعانِ بالابتداءِ، و ﴿ يَمُسْبَانِ ﴾ يدلُّ على السخبر، أي: الشَّمسُ والقمرُ يجريان بِحُسبانِ، أي: دالان على عَددِ الشَّهورِ والسَّنين وجميع الأوقاتِ (٣).

قوله: (كيف اتّصلتُ هاتان الجُملتانِ بـ «الرَّحمن») يُريدُ أنَّ هاتين الجُملتينِ مثلُ الجملةِ السَّابقة في كونها أخبارًا مترادفة لـ ﴿الرَّحْمَنُ ﴾، وكلَّ منها مشتملٌ على راجع إلى المبتدأ، فأين الرَّاجعُ فيهما؟ كما قال القاضي: وكان حقُّ النَّظم فيهما أن يُقال: أجرَى الشَّمسَ والقمر، وأسجدَ النَّجم والشَّجَر، وأجاب: بأنَّ الوَصلَ المعنويَّ أغنى عن اللَّفظ، والفائدة الإيذان بأنَّ المُسخِّرُ والمسجودَ له لا يُشارِك معه فيهما أحدٌ، فلا يذهبُ الوهمُ إلى الغير (٤).

⁽١) الترمذي (٣٦٠٩) وقال: هذا حديثٌ حسن صحيح غريب.

⁽٢) انظر: «جامع الأصول» (٨: ٥٤٤)، وهذه الزيادة التي ذكرها رَزِين، أخرجها أحمد في «المسند» (٤: ١٢٧ – ١٢٨)، والحاكم في« المستدرك» (٢: ٠٠٠) وغيرهما.

⁽٣) «معاني القرآن» (٥: ٩٤).

⁽٤) «أنوار التنزيل» (٥: ٢٧٢ – ٢٧٣).

قلت: استُغنِي فيهما عن الوصلِ اللفظيِّ بالوصلِ المَعْنويِّ، لَمَّا عُلِم أَنَّ الحُسبانَ حُسبَانُه، والسُّجودَ له لا لغَيرِه، كَأَنَّه قيل: الشَّمسُ والقمرُ بحُسْبانِه، والنَّجمُ والشَّجرُ يسجدانِ لهُ.

فإن قلتَ: كيف أخلَّ بالعاطفِ في الجُملِ الأُولِ، ثُمَّ جِيءَ به بعدُ؟

قلتُ: بُكِّتَ بِتلكَ الجملِ الأُول، وَارِدة علىٰ سَنَنِ التعديد، لتكونَ كلّ واحدةٍ من الجُملِ مستقلّة في تقريع الَّذِين أنكروا الرَّحنَ وآلاءَه، كما يُبكَّتُ مُنكِرُ أيادي المُنجِم عليه من النَّاسِ بتَعدِيدها عليه في المثالِ الَّذِي قدّمتهُ، ثُمَّ ردَّ الكلامَ إلىٰ منهاجِه بعد التَّبْكِيتِ في وصلِ ما يجبُ وصْلُه للتَّنَاسُب والتَّقارُبِ بالعَاطِفْ.

قوله: (بُكِّتَ بتلكَ الجملِ الأُول) يعني: أنَّ الكفَّار كانوا مُقرِّين بأنَّه عزَّ وجلَّ خالقُ السَّهاواتِ والأرض، وأنَّه مُولِي النَّعم جَلائِلها ودقائِقها، فعَدلَ من مُقتضى العطفِ والانتظامِ في سلك التأليفِ بحرفِ النَّسقِ إلى أسلوبِ التَّعديد، للإيذانِ بأنَّ النَّعمَ غير مُتناهية، وغير دَاخلةِ تحت الضَّبطِ والإحْصَاءِ، وإنَّما يُعدُّ بعضُها عَدًّا فذكر منها ما هو في أعلى مَراتِبها، وأقْصَى دَاخلةِ تحت الضَّبطِ والإحْصَاءِ، وإنَّما يُعدُّ بعضُها عَدًّا فذكر منها ما هو في أعلى مَراتِبها، وأقْصَى مَراقِبها اكتفاءً به، وبعد التَّنبيهِ على هذه الدَّقِيقة، رجَعَ إلى مُقتَضَى الظَّاهِرِ من عَطْفِ الشَّيءِ على ما يضمة المفكرة بجامِع العَقْل، أو الوَهمِ، أو الخيالِ، على منهاج التَّرصِيعِ، نحو: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا مِسَابَهُم ﴾ [الغاشية: ٢٥-٢٦]، وإليه الإشارةُ بقولهِ: "ثُمَّ ردَّ الكلام إلى منهاجه، بعد التبكيت في وَصْلِ ما يجبُ وَصْله».

الانتصاف: خُصَّتِ الجُملُ الأُولُ بكونِها تَبْكِيتًا للإنسانَ لالتِصاقِ مَعانيها به، لأنَّه مذكورٌ فيها نُطْقًا وإضْهارًا، وتحَدُوفًا مُرادًا؛ نُطقًا في قولِه: ﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَدَىٰ ﴾، مُضمرًا في: ﴿عَلَمَ ٱلْقُرْمَانَ ﴾، فإنَّه المفعولُ الثاني، وقوله: الشَّمسُ والقَمرُ والنَّجمُ والشَّجرُ، فليس فيه للإنسان ذكر البتَّة (١).

⁽١) «الانتصاف» (٤: ٣٤٣) بحاشية «الكشاف».

فإن قلتَ: أيُّ تناسبٍ بين هاتين الجُمْلتين، حتى وسَّط بينهما العَاطف؟

قلتُ: إنَّ الشمسَ والَقمرَ سَهاويان، والنَّجمَ والشَّجَر أرضيان، فبين القَبِيلين تناسبٌ من حيثُ التَّقابُل، وأنَّ السَّهاءَ والأرضَ لا تزالان تُذكَران قَرِينَين، وأنَّ جَرْيَ الشَّمسِ والقمرِ بحسبانٍ من جنس الانقيادِ لأمرِ الله، فهو مناسبٌ لِسُجودِ النَّجم والشَّجَر.

وقيل: ﴿عَلَّمَ ٱللَّهُ رَءَانَ ﴾ جعله علامةً وآيةً. وعن ابن عبَّاس رضي الله عنه: الإنسانُ آدمُ. وعنه أيضًا: محمدٌ رسول الله ﷺ. وعن مجاهدٍ: النَّجم: نُجوم السَّماء.

﴿ وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا ﴾: خلقها مرفوعةً مَسْمُوكةً، حيثُ جعلها منشأً أحكامِه، ومصدرَ

قوله: ﴿ وَٱلسَّمَاءَ رَفَعَهَا ﴾: خَلقَها مَـرْفُوعةً)، قال ابن جِنِّي: هو عطفٌ على قوله: ﴿يَسْمُجُدَانِ ﴾ وحدها، وهي جملةٌ من فِعلِ وفاعلٍ، نحو قولك: قام زيدٌ وعمرًا ضَربتُه، أي: وضربتُ عَمْرًا (١٠). ومضى تقريره في الفتح.

وقال صاحب «الكشف»: ﴿ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا ﴾ جاء بالنَّصب عن الأثمةِ، لأنَّك إذا قُلت: زيدٌ لقيتُه، وعمرًا كلمتُه، نختار نصبَ عمرًا، وإذا أُرِيدَ الحملُ على لقيتُه فمعك جُملتان؛ صُغرى وكُبرى، أي: لقيته، وزيدٌ لقيتُه، هذا مذهب سِيْبوَيه، واعْتُرض عليه أنَّه لو عُطِف على محلً لقيتُه كان التَّقديرُ: عمرًا كلمته؟ ويؤُول المعنى إلى معنى: زيدٌ كلمتُ عمرًا، وهو فاسدٌ، إذ لا عَائدَ في الجُملة إلى زيد. وأجاب أبو عليَّ أنَّ المعْطُوفَ على الشَّيءِ لا يُعتَبر فيه حال ذلكَ الشَّيء وتلا باب قولهم:

مُتقلِّدًا سيفًا ورُمحا

وزعم أنَّ الإعرابَ لم يظهرْ في موضع لقيتُه وما لا يظهر إلى اللفظ كان كالمطَّرح، وفزع إلى باب التَّسمية ببابٍ ودار، وأنَّهما مصرُوفانِ بخلاف قدم وفخَدِ (٢).

⁽۱) «المحتسب» (۲: ۳۰۲).

⁽٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٣٠٤).

قضاياه، ومُتنزَّلَ أوامرِه ونواهِيه، ومَسكنَ ملائكتِه الذين يَهبِطُون بالوحي علىٰ أنبيائِه؛ ونبَّه بذلِك علىٰ كبرياءِ شأنهِ ومُلكه وسُلطانِه.

﴿وَوَضَعَ ٱلْمِيزَاتَ ﴾ وفي قراءة عبد الله: (وخفَّضَ الميزان). وأراد به كلّ ما تُوزَن به الأشياء، وتُعْرفُ مقادِيرُها؛ من مِيزانٍ وقَرسطُونِ ومِكيالٍ ومقياسٍ، أي خَلْقهُ موضوعًا غَفُوضًا علىٰ الأرض: حيث عَلَّق به أَحْكامَ عِبادِه وقَضَايَاهُم، وما تَعَبَّدهم به من التَّسْوية والتَّعْديل في أَخْذِهِم وإعْطَائِهم.

﴿ أَلَّا تُطْغَوًّا ﴾: لئلا تَطْغُوا. أو هي (أنْ) المفسِّرةُ. وقرأ عبد الله: (لا تَطْغُوا) بغير (أن)، على إرادَة القَولِ.

﴿ وَأَقِيمُوا ٱلْوَزِّكَ بِٱلْقِسْطِ ﴾: وقوِّمُوا وَزْنَكُم بالعَدْلِ، ﴿ وَلَا تُخْيِّرُوا ٱلْمِيزَانَ ﴾ ولا تُنقِصوه؛ أمرَ بالتَّسويةِ ونهي عن الطُّغْيانِ الّذي هو اعْتِداءٌ وزِيادةٌ،

وقلت: الظَّاهِرُ أَن يَعْطِف على جملةِ قولِه: ﴿ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسَّبَانِ ﴾ ليؤذِنَ بأنَّ الأصلَ أجرى الشَّمسَ والقَمَر، وأسجد النَّجم والشَّجَر، فَعَدلَ إلى معنى دَوامِ التَّسْخِير والانقيادِ في الجُملتين الأُوليين، ومعنى التَّوكيدِ في الأخيرة، فدل الاخْتِلافُ في الأخبارِ المتوالية لـ﴿ الرَّحْمَنُ ﴾ على مَعانِ تبهرُ ذا اللبِّ.

قوله: (ونبَّه بذلك) أي: برفعِ السَّماء المُنبئ عن هذهِ المعاني.

قوله: (حيث عَلَّق به أخكام عِبادِه)، قال أولاً: «حيث جَعَلَها منشأ أحكامه»، ليُشير به إلى تعليلِ وصْفِ السهاءِ بالرَّفع، وقال ثانياً: «حيثُ علّق به أحكام عبادِهِ» تعْلِيلاً لِوَصْفِ الميزانِ بالحَفْضِ والوضع، فالمعنى: أنزل من السَّهاءِ الكِتابَ وأمرَ فيه بالقِسطِ والحُكْمِ بالعَدْلِ في كُلُّ شيءٍ، والتَّجافي عن الجَوْر، وجعل مِعياره في الأرضِ الموازين ليَقُوموا فيهِ بالقِسطِ ظاهراً وباطناً، ولهذا السَّرِّ وُصِفِ الميزانُ بالقِسطِ في قوله تعالى: ﴿ وَنَعَنَعُ ٱلْمَوَذِينَ ٱلْقِسْطَ ﴾ [الانبياه: ٤٧]

وعن الخُسْران الّذي هو تَطْفيفٌ ونُقْصانٌ. وكرَّر لفظَ الميزانِ تشديدًا للتَّوصِية به، وتقويةً للأمرِ باسْتِعالِه والحَثِّ عليه. وقُرئ: (والسَّمَاءُ) بالرَّفع.

كأنها عينُ القِسطِ وذاتُه، وَوُضِعَ القِسط موضِعَ الميزان في حديث أبي موسى: «يخفض القِسْطَ ويَرْفَعُه»، بدليل حديثِ أبي هُريرة: «وبيده الميزانُ، يُخْفِضُ ويَرْفَعُ» أي الميزان، وروى الأوّل مُسْلم (١)، والثَّاني مُتَّفَقٌ عليه (٢).

وجمع بينه وبين الكِتاب في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكَانَبَ وَٱلْبَيْنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكَكْنَبَ وَٱلْمِيزَاتَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ ﴾ [الحديد: ٢٥]، وفيه دليلٌ على أنَّ قوله: ﴿ أَلَّا تَطَغَوّا ﴾ تَطُغُوا ﴾ تَطُغُوا ﴾ تالمؤوّل المؤوّل المؤوّل المشتقامة تفسير ﴿ أَلَّا تَطَغُوا ﴾ لـ «وَضَع»، وبهذا يظهر معنى قوله: بالعَدلِ قامتِ السَّمواتُ والأرْضُ (٣).

قوله: (كرَّر لفُظَ البيزان) أي: أقيم المظهران مقام المضمرين في الموضعين، فقوله: «تَشْديدًا للتَّوصية» معناه: قيل أولًا: ﴿وَوَضَعَ الْمِيزَانَ ﴾ امتِناناً وتوصية في شأنه، ثم عَقّب: ﴿ أَلَا تَطْغَوَا » فيه، أي في حقَّه وشأنِه، فوضَع موضِعه الميزان، تشديدًا للتَّوصية بشأن الميزانِ.

قوله: (تقويةً للأمرِ باستعمالِه) معناه: أنّه أمر أولًا بقولِه: ﴿ وَأَقِيمُوا ٱلْوَزَكَ بِٱلْقِسْطِ ﴾، ثُمَّ عَ عَقَّب بالنَّهي عن ضدَّه في قوله: ﴿ وَلَا تُخْيِرُوا ٱلْمِيزَانَ ﴾ وأُقيمَ المُظْهر مقامَ المُضْمرِ بقولِه: للأمرِ باستعمالِ القِسطِ فيه.

⁽۱) يريد بذلك حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه: قام فينا رسول الله ﷺ بخمس كلمات، فقال: «إن الله لا ينام، ولا ينبغي له أن ينام، يَخْفِض القِسْطَ ويرفَعُه، يُرْفَع إليه عملُ الليل قَبْلَ عَمَلِ النَّهار...»، والحديث عند مسلم (۱۷۹) .

⁽٢) انظر : البُخَاري (٤٦٨٤)، ومسلم (٩٩٣) .

⁽٣) من قوله: «قوله : حيث عَلَّق ١ إلى هنا ساقط من (ح) و(ف) وأثبته من (ط) .

⁽٤) من قوله: «امتنانًا» إلى هنا ساقط من (ح) و(ف)، وأثبته (ط).

(ولا تَخْسِرُوا) بفتح التَّاء وضمَّ السِّين وكسرِها وفتحِها. يقال: خَسِر الميزان يَخْسَرَه ويُخْسِره، وأمّا الفتحُ فعلىٰ أنَّ الأصلَ: ولا تَخْسَروا في المِيزان، فحَذَفَ الجارَّ وأوصل الفعلَ. و﴿وَضَعَهَا ﴾ خفَضَها مَدْحوّةً علىٰ الماءِ. ﴿لِلأَنكَامِ ﴾ للخَلقِ، وهو كلُّ ما علىٰ ظهر الأرضِ من دابةٍ. وعن الحسنِ: الإنسُ والجنُّ، فهي كالمِهَادِ لهم يتَصرَّ فُون فوقَها.

﴿فَكِكِهَةٌ ﴾: ضُروبٌ مما يُتفكَّه به، و﴿الْأَكْمَامِ ﴾ كلُّ ما يُكَمُّ، أي: يُغطَّىٰ من لِيفهِ وسَعْفهِ وكفرّاهُ، وكلُّه مُنتفَعٌ به كما يُنتفعُ بالمكمُومِ من ثمرِه وجُمَّارِه وجُذوعِه.

وقيل: الأكمامُ أوعيةُ الثَّمَرَ، الواحدُ: كِمّ، بكسر الكاف.

الرَّاغب: في قوله تعالى: ﴿ وَأَقِيمُوا الْوَزْتَ بِالْقِسَطِ وَلَا تُحْيِّرُوا الْمِيزَانَ ﴾ يجوزُ أن يكون إشارة إلى تحرِّي العَدَالة في الوزنِ وترك الحيف فيها يتعاطاه بالوزن، ويجوزُ أن يكون ذلك إشارة إلى تعاطي ما لا يكون به في القِيامَة خاسِرًا، فيكون عمن قال فيه: ﴿ وَمَنْ خَفَتْ مَوَزِينُهُ ﴾ إشارة إلى تعاطي ما لا يكون به في القِيامَة خاسِرًا، فيكون عمن قال فيه: ﴿ وَمَنْ خَفَتْ مَوَزِينُهُ ﴾ [الأعراف: ٨]، وكلا المعنيين مُتلازِمان، وكلُّ خُسرانِ ذكرَه الله في القرآنِ فهو على المعنى الأخيرِ، دونَ الحُسران المتعلق بالمُقْتَنيات الدُّنيويَّة والتَّجاراتِ البَشريَّة (١).

قوله: (﴿ وَصَنَعَهَا ﴾: خفضَها مَدْحوة)، الراغب: الوضعُ: أعمُّ من الحطِّ، ومنه الموضع، ويُقال: ذلك في الحَمْل والحِمْل، وقوله: ﴿ وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ﴾ والوَضْع: عبارة عن الإيجاد والحَلْق، ووضعتُ الحمل فهو موضوع، ووضعتِ المرأةُ الحملُ (٢)، ووَضْعُ البيتِ بناؤه، قال تعالى: ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ ﴾ [آل عمران: ٩٦] ووضْعُ الكتابِ إبرازُ أعمالِ العِبادِ، والوضع في السَّير استعارةٌ، والوَضِيعة: الحَطِيطةُ من رأسِ المال، وقد وضع الرَّجل في تجارته، ورجل بَيِّنُ الضَّعةِ، في مقابلةِ رفيع بيِّن الرَّفْعة (٣).

قوله: (وسَعْفهِ) وهو غُصنُ النَّخْل، والكُفَّرُّ: بضمِّ الكافِ وفتحِ الفاءِ وتشدِيد الرَّاء: كُمُّ

⁽۱) «مفردات القرآن» ص ۲۸۲.

⁽٢) من قوله: «والوضع» إلى هنا ساقط من (ح) و(ف)، وأثبته من (ط).

⁽٣) «مفردات القرآن» ص ٨٧٤.

و ﴿ لَعَصَفِ ﴾ ورقُ الزَّرْع، وقيل: التبن، ﴿ وَ الرَّيْفَ انْ ﴾ الرِّزْق وهو اللّب، أراد فيها ما يُتلذَّذ به من الفَواكه، والجامع بين التَّلذُّذِ والتَّغَذِّي وهو ثَمرُ النَّخْلِ، وما يُتغذَّىٰ به وهو الحبُّ.....

النَّخْل، لأنَّه يسترُ ما في جَوفِه، والجُمَّار: شحْمُ النَّخلِ، وعن بعضهم: الأصل كُـفَراه بالتَّخفِيفِ، وهو ما يُغطيُّ القِنْوَ، وهو الشِّمراخُ، من كَفَرَهُ: إذا سَتَره.

قوله: ﴿ وَٱلرَّيْحَـَانُ ﴾ الرِّزْق وهو اللّب)، يعني: الرَّيْحَان يُطلقُ على الرِّزقِ، والمُراد هاهنا اللَّتُ.

النهاية: الرَّيجان الرِّزقُ والرَّاحةُ، وكل نبتٍ طيِّبِ الرِّيحِ من أنواعِ المَشْمُومِ، فبالرَّزقِ شُمِّى الولدريجانًا.

الراغب: الرَّيَحانُ: ما له رائحةٌ، وروي: «الولدُ ريحانٌ»، وذلك كنحو ما قال الشاعر: يا حَب ذَا ريحُ الوَك شي البَلدُ(١)

وقيل: الريحَان الرَّزَق، ثُمَّ يُقالُ للحبِّ المأكولِ: ريحانٌ، في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْحَبُّ ذُو ٱلْعَصْفِ وَٱلرَّيِّ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الل

⁽١) البيت لأعرابية في «ربيع الأبرار» للزنخشري (٣: ٥٢١).

⁽٢) «مفردات القرآن» ص ٣٦٩ - ٣٧٠.

⁽٣) من قوله: «تدل عليه» إلى هنا، ساقط من (ح) و(ف)، وأثبته من (ط).

وقرئ: (والرِّيُحان)، بالكسر. ومعناه: والحبُّ ذو العَصْفِ الذي هو عَلَف الأنْعَامِ، والرَّيحان الذِي هو عَلَف الأنْعَامِ، والرَّيحان الذِي هو مَطْعمُ الناسِ. وبالضم على: وذُو الرَّيحان، فَحُذِف المضافُ وأُقِيم المُضاف إليه مَقامَه. وقيل: معناه: وفيها الرَّيحان الَّذِي يُشمُّ، وفي مَصَاحفِ أهل الشام: (والحبَّ ذا العَصْفِ والرَّيحانَ)، أي: وخَلَق الحَبَّ والرَّيحان، أو: وأخُصُّ الحبَّ والرَّيحان، أو: وأخُصُّ الحبَّ والرَّيحان، فيُحذفُ المضافُ ويقامُ المضافُ إليه مقامَه.

والخطابُ في ﴿رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ للثَّقَلين بدَلالةِ «الأنامِ» عليهما، وقوله: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمُ آَيُّهُ ٱلنَّقَلَانِ﴾.

ُ [﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَانَ مِن صَلْصَالِ كَٱلْفَخَارِ * وَخَلَقَ ٱلْجَاآنَ مِن مَارِجٍ مِّن نَّارٍ * فَإِنَّ وَالْ

الصَّلْصال: الطِّينُ اليابِس، له صَلصَلةٌ. والفَخَّارُ: الطِّينُ المطبوخُ بالنَّار وهو الخَزَفُ.

فإن قلت: قد اخْتَلَفَ التَّنزِيلُ في هذا، وذلك قولُه عزَّ وجلَّ: ﴿مِنْ حَمَا مِسَنُونِ ﴾ [الحجر:٢٨، ٢٣]، ﴿مِن طِينِ لَازِيمٍ ﴾ [الصافات: ١١] ﴿مِن تُرَابٍ ﴾ [آل عمران: ٥٩].

قلت: هو مُتَّفَقٌ في المعنى، ومفيدٌ أنَّه خلقه من تُرابِ: جعله طِيْنًا، ثُمَّ حمَّاً مسنوناً، ثُمَّ صَلْصَالاً.

و ﴿ اَلَّجَانَ ﴾ أبو الجِنّ. وقيل: هو إبليسُ. والمارِجُ: اللَّهبُ الصَّافِي الذي لا دُخانَ فيه. وقيل: المختلطُ بسَوادِ النَّار، من مَرجَ الشَّيءُ: إذا اضْطرَبَ واخْتلَط.

قوله: (قُرِئ: «والرِّيحانِ» بالكَسرِ) ابن عامر: «والحبَّ ذا العصفِ والرَّيحانَ» بالنَّصب في الثَلاثة، وحمزة والكِسائي: «والرِّيحانِ» بالكَسرِ، وما عَداه: بالرَّفع، والباقُون: برفع الثَّلاثة (١٠).

قوله: (أو: وأخصُّ الحبَّ والرَّيْحان) أي: هو مَنصُوبٌ بِمُضَمرٍ إمّا بفعلِ خَاصٌّ أو على الاختصاص.

⁽١) «التيسير في القراءات السَّبع» ص١٣٢.

فإن قلتَ: فما معنىٰ قوله: ﴿ مِن نَارٍ ﴾ قلتُ: هو بيانٌ لِمَارِج، كأنه قِيل: من صافٍ من نارٍ، أو مُختلطٍ من نارٍ، أو أرادَ من نارٍ خُصُوصةٍ، كقوله تعالىٰ: ﴿ فَٱلدَّرَ ثُكُمُ نَارًا تَلَظَىٰ ﴾ [الليل: ١٤].

[﴿ رَبُّ ٱلْمُشْرِقَيْنِ وَرَبُّ ٱلْغَرِّيتِنِ * فَبِأَيّ ءَالْآءِ رَيِّكُمَّا ثُكَذِّبَانِ ﴾ ١٧ -١٨]

قرئ: (رَبُّ المشرقين وربُّ المغربين) بالجوِّ بدلًا من ﴿رَيِّكُمَا﴾، وأراد مشرقَي الصَّيفِ والشَّتاءِ ومَغْرِبَيْهِما.

[﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْنَفِيَانِ * بَيْنَهُمَا بَرَنَحٌ لَا يَبْغِيَانِ * فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِيكُمَا تُكَذِّبَانِ * يَغْرُجُ مِنْهُمَا ٱللَّذَانُو وَالْمَرْجَاتُ * فَبِأَيّ ءَالَآءِ رَبِيكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ ١٩–٢٣]

﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ ﴾ أرسلَ البحرَ المِلح والبحرَ العَذِب مُتجَاوِرَين مُتلاقيَين، لا فَصْلَ بين الماءَين في مرأىٰ العَين. ﴿ يَنْهُمُا بَرْزَخٌ ﴾ حَاجِزٌ من قُدْرةِ الله تعالىٰ، ﴿ لَا يَبْغِيَانِ ﴾ لا يتَجَاوِزَان حَدَّيْها، ولا يَبْغي أحدُهما علىٰ الآخرِ بالمُهازَجةِ.

قوله: (﴿ بَرَنَجُ ﴾: حاجِزٌ من قُدرةِ الله)، الراغب: البَرْزَخُ: الحاجِزُ، والحدُّ بين الشَّيئين، والبَرْزَخُ أيضًا: الحائلُ بين الإنسانِ وبين بُلوغِ المنازِلِ في الآخِرَةِ، وذلك إشَارةٌ إلى العَقبة المذكورة في قوله تعالى: ﴿ وَلَلَ اقْنَحَمَ ٱلْمَقَبَةَ ﴾ [البلد: ٢١]، وقال تعالى: ﴿ وَمِن وَرَآيِهِم بَرَنَحُ إِلَى يَوْمِ لَلْذَكُورة في قوله تعالى: ﴿ وَلَلَ الصَّاحُونُ (١٠) لِيَعْمَ مَن أَحُوالِ لا يَصِل إليها إلَّا الصَّالِحُونُ (١٠).

⁽١) «مفردات القرآن» ص ١١٨.

قُرِئَ: (يُخْرَج) و ﴿ يَعَرُبُحُ ﴾ من: أخرجَ وخَرجَ. و(يُحْرِج) أي: الله عزَّ وجَلّ (اللؤلؤَ والمرجانَ) بالنَّصبِ. و(نُخرِج) بالنون. واللؤلؤ: الدرُّ. والمرجانَ: هذا الخرزُ الأحْمَر وهو البُسَّذُ. وقيل: اللؤلؤُ: كبارُ الدُّرِّ، والمرجانُ: صِغارهُ.

فإن قلت: لم قال: ﴿ مِنْهُمًا ﴾ وإنَّما يُخرُجان من المِلح؟

قلتُ: لمَّ التقيا وصَارا كالشَّيءِ الواحدِ: جَازَ أَنْ يُقال: يخْرُجان منهما، كما يقال: يخْرُجان من البحر، ولا يخْرُجان من جَميعِ البحرِ ولكن من بَعْضِه. وتقول: خَرَجتُ من البَلدِ، وإنَّما خَرَجتَ من مَحلةٍ من حَالَّه، بل من دَارٍ واحدةٍ من دُوره. وقيل: لا يخرجان إلا من مُلتقىٰ المِلح والعَذْبِ.

قوله: («يُخْرَجُ» و ﴿ يَغْرُجُ ﴾) نافع وأبو عمرو: «يُخْرَجُ» بضم الياء وفتح الراء، والباقون: بفتحها (١).

قوله: (لما التَقَيا وصَارا كالشَّيءِ الواحدِ جَاز أَن يُقال: يَخْرجان)، يعني أنَّه تعالى جَمَعَهُما في الذِّكرِ، فإذا خَرج من أحدِهما، يستَقِيم أَن يُقال خَرج منهما، كقوله تعالى: ﴿ خَلَقَ اللهُ سَبْعَ سَمَنوَتِ طِبَاقًا * وَجَعَلَ ٱلْقَمَرُ فِيهِنَ نُورًا ﴾ [نوح: ١٥-١٦] والقمر في السَّماءِ الدنيا.

الانتصاف: مِثله ﴿ عَلَىٰ رَجُلِ مِنَ ٱلْقَرِّيَتَيْنِ ﴾ [الزخرف: ٣١]، وإنَّما يُخرج من بعضِه، يُقال: فلانٌ من أهل دِيارِ مصرَ، وهو من محلَّة واحدة منها (٢٠).

قوله: (وَقيل: لا يَغْرِجَانِ إلا مِنْ ملتقى العَذْب والمِلْحِ^(٣))، الانتصاف: هذا القول تردّه المُشاهدة، والأوّل أصحّ^(٤).

^{(1) «}التيسير في القراءات السَّبع» ص١٣٢.

⁽٢) «الانتصاف» (٤:٢٤٤).

⁽٣) في «الكشاف»: «الملح والعذب» ، والأمر فيه سهل.

⁽٤) المصدر السَّابق (٤: ٤٤٦) وهو تتمة لذات الانتقاد، لكن المصنف فرَّقهما هنا.

[﴿ وَلَهُ ٱلْجُوَارِ ٱلْمُشَتَاتُ فِي ٱلْبَعْرِكَٱلْأَعْلَامِ * فِياَيِّ مَالَاّ مِرَيِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ ٢٤-٢٥] ﴿ ٱلْجَوَارِ ﴾ السُّفُن. وقرئ: (الجَوارُ) بحذف الياء ورفع الراء، ونحوه: هَمَا ثَنَايَا أَرْبَعٌ حِسَانُ وَأَرْبَعٌ فَكُلُّهَا ثَسَانُ

و ﴿ الْمُنْتَاتُ ﴾ المَرْ فوعاتُ الشُّرُع وقرئ بكسر الشِّين: وهي الرَّافعاتُ الشُّرع، أو: اللاتي يُنشئنَ الأمواجَ بجَرْيهنَّ. والأعلامُ: جمعُ علَم، وهو الجبل الطويل.

[﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانِ * وَيَبْغَىٰ وَجَهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَالِ وَٱلْإِكْرَامِ * فَيِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّ بَانِ ﴾ ٢٦-٢٦]

﴿عَلَيْهَا﴾ على الأرْضِ، ﴿وَجَهُ رَبِّكَ ﴾ ذاتُه، والوَجْه يُعَبَّر به عن الجُمْلة والذَّات، ومَسَاكينُ مَكَّة يقُولون: أين وجهٌ عربيٌّ كريمٌ يُنقِذُني من الهَوانِ؟!

و ﴿ ذُو ٱلْجَلَالِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾ صفةُ الوجهِ. وقرأ عبد الله: (ذي) على: صفةِ ربُّك. ومعناه: الذي يُجلُّه المُوجَّدون عن التَّشبِيه بخَلقِه وعن أفْعَالهم.

قوله: (فَكُلُّها ثَمَانُ) يعني: أجرى النُّونَ في «ثبانِي» بَجرى حرف الإعرابِ، نحو: الجَوارُ(١). قوله: (الشُّرُع) جَمعُ الشِّراع، الجوهري: الشِّراعُ شراعُ السَّفينةِ.

قوله: (وقُرِئ بِكسرِ الشَّينِ)، قال صاحب «المُطلع»: أسند الإنشاء إلى السُّفُنِ بَجَازًا، وإن كان الفعل لأصحابها، لأنَّها محالُّ الشُّرُع.

قوله: (و﴿ ذُو لَلْمَكُلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾ صفةُ الوجهِ) والصَّفتان لله تعالى، إمَّا باعتبار أنَّه يُجِلُّه الموحدون، أو باعتبار أنه يُجِلَّ المُخلِصين الموحدين، والأوّل إمّا مقولٌ للبعض دون البعض، فهو المُراد من قولِه: «الذي يُجِلّه الموحدون»، أو أنه في نفسهِ تعالى كذلك؛ سواء يُجِلَّه أحدٌ أو

⁽١) ولم أهتدِ إلى البيت عند غير الزمخشري.

......

لا، وهو المُراد بقولِه: «الذي يُقال له: ما أَجَلَك»، وإلى الثاني أشار بقولِه: «أو من عنده الجلال والإكرام»، فاعتبر فيه معنى المُضاف، أي: ذو، وفيه مُسحة من معنى ما رواه مُسلمٌ عن أبي موسى عن رسول الله ﷺ: «حجابه (۱) النُّور، لو كَشَفه لأحرقتُ سُبُحات وجهِه ما انتهى إليه بَصرُهُ من خَلْقِه» (۲).

قال الشيخ محيي الدين النّواوي: سبحات وجهه بضم السّين والباء: نورهُ وجلاله وبهاؤه، والمراد الحجاب المانع من رؤيته، سُمّي النُّورُ حِجابًا لأنَّه يمنع من الإدراك لشعاعه، والممرادُ اللوجِه النَّاتِ، "ومِن" لبيانِ الجنس، والمعنى: أنَّه لو زال المانِعُ من رؤيتهِ وهو الحِجابُ المُسمَّى نورًا، وتجلى لخلقه لأحرق جلال ذاته جميعَ مخلوقاته، والمراد بـ «ما انتهى إليه بصرُه من خلقه»: جميع المخلوقات، لأنَّ بصرَهُ سبحانه وتعالى محيطٌ بجميع المخلوقات، لأنَّ بصرَهُ سبحانه وتعالى محيطٌ بجميع المخلوقات،

وفي «شرح المظهري»^(٤): الضَّمير في «إليه» يعود إلى الوجهِ، وفي «بصرهِ» إلى الموصولِ، و«من» بيانُ «ما» و«بصره» فاعل. انتهى.

والموصولُ مع الصَّلة مفعولُ أحرقت، يعني: لو رفعَ حِجابَه لاحتَرَقَتْ خلقُه، لأنَّه لا طاقةَ لهم أنْ ينظُروا إلى ذاتِه في الدُّنيا.

الراغب: ولما كان الوجْهُ أولَ ما يستقبِلُك، وأشرفَ ما في ظاهرِ البدنِ، استُعمل في مستقْبِلَ كلِّ شيءٍ، وفي أشرفِه ومبدئه، فقيل: وجهُ كذا، ووجهُ النَّهارِ، ويقال للقَصْدِ: وجهٌ،

⁽١) من قوله: «قوله: وذو الجلال» إلى هنا ساقط من (ح) و(ف) وأثبتّه من (ط).

⁽۲) مسلم (۱۷۹).

⁽٣) لعله يقصد به «المفاتيح على المصابيح» وهو شرحٌ لمظهر الدين الحسين بن محمود على «مصابيح» البغوي، وهو مفقود.

⁽٤) «المنهاج شرح صحيح مسلم» (٣: ١٣ - ١٤).

أو الَّذي يُقال له: ما أجلَّك وأكرمَك! أو: مَنْ عِندَهُ الجَلالُ والإكرامُ للمُخْلصِين من عِبادِه، وهذه الصَّفةُ من عظيم صِفَاتِ الله؛ ولقد قال رسول الله ﷺ: «ألِظُّوا بيا ذا الجلالِ والإكرام»....

وللمقصد جِهةٌ ووُجهةٌ، وهي حيث ما يُتوجَّه، و «لكلَّ وجهةٌ هو مُولِّيها» [البقرة: ١٤٨] إشارة إلى الشريعة، ووجَّهتُ الشَّيءَ: أرسلتُه في جهةٍ واحدةٍ، فتوجه، وفلان وجيهٌ: ذو جاهٍ، وأحقُ ما يتوجه ما يتوجه ما يتوجه به: كناية عن الجهل بالتَّغُوُّط. وقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُ فَي أَمْرِ مِن الأُمُورِ لِحُمْقه، وأحق ما يتوجه به: كناية عن الجهل بالتَّغُوُّط. وقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُ وَ وُجُوهَكُمْ عِندَكُلِّ مَسَّعِدٍ ﴾ [الأعراف: ٢٦] قيل: أريد بها الجارحةُ واستُعير للمذهب والطَّريق، نحو: فعلت كذا بيدي، وقيل: أريد بالإقامة تحرِّي الاستقامة، وبالوجه التَّوجُّه، أي: أخلصوا العبادة لله في الصَّلاةِ، وعليه قوله بالإقامة عَرِّي الاستقامة، وبالوجه التَّوجُّه، أي: أخلصوا العبادة لله في الصَّلاةِ، وعليه قوله تعالى: ﴿وَيَبْغَى وَبّهُ رَبِّك ﴾ [الرحن: ٢٧] وقوله: ﴿يُرِيدُونَ وَربا يُعبَّر به عن الذَّاتِ، كما في قوله تعالى: ﴿وَيَبْغَى وَبّهُ رَبِّك ﴾ [الرحن: ٢٧] وقوله: ﴿يُريدُونَ وَمِهُ اللّهِ ﴾ [الردم: ٣٨] و ﴿ إِنَّمَا نَطُومُكُولُوبُهِ اللّهِ ﴾ [الإنسان: ٩] قيل: أريدَ بالوجه النَّوجُه إلى الله بالأعمالِ الصَّالِحة، وقوله: ﴿ قُلُ شَيْءُ هَالِكُ إِلّا وَجْهَهُ اللهِ ﴾ [الإنسان: ٩] قيل: الوجه في كل بالأعمالِ الصَّالِحة، وقوله: ﴿ قُلُ شَيْءُ هَالِكُ إِلّا وَجْهَهُ اللهِ ﴾ [الإنسان: ٩] قيل: الوجه في كل هذا زيادةً (١).

ورُويَ أَنَّه قيلِ ذلك لأبي عليِّ الرِّضَا، فقال: سبحان الله، لقد قالوا عظيمًا! إنها أعني الوجه الذي يؤتّى منه، ومعناه: كل شيء من أعمالِ العباد هالكٌ وباطِلٌ، إلا ما أُرِيد به الإخلاص.

قوله: (أَلِظُوا بِيا ذَا الجلالِ والإكرام) رواه التَّرمِذيُّ (٢) عن النَّبيُ ﷺ، ورواه أحمد بن حنبل عن ربيعة بن عامر عن النبي ﷺ.

⁽۱) «مفردات القرآن» ص ۸۵۵- ۸۵۲.

⁽٢) في «جامعه» (٣٥٢٤) وقال: هذا حديثٌ غريب.

وعنه عليه الصَّلاة والسَّلام: أنَّه مرَّ برجلٍ وهو يُصلِّي ويقول: يا ذَا الجلالِ والإكرامِ، فقال: «قد اسْتُجيب لك».

النهاية: ألِظُوا: الزّموا واثْبُتوا عليه، وأكثروا من قوله والتَّلفُّظِ به في دعائكم، ويقال: أَلظَّ بالشَّيء، يُلِظُّ إلظَاظًا، إذا لَزمه وثَابَر عليه.

قال حُجّة الإسلام: لا جَلال ولا كَمال إلا وهُو لَهُ، ولا كَرامة ولا مَكْـرُمَة إلا وهي صَادرةٌ منه، فالجَلال في ذَاتِه، والمكرمة فائِضةٌ منه على خَلْقِه، وفنون إكرامه خِلعَة لا تكاد تُحصى وتَتَناهى، وعليه دَلَّ قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْكُرَّمْنَا بَئِنَ ءَادَمَ ﴾ [الإسراء: ٧٠](١).

قوله: (مَرَّ برجلٍ وهو يُصلِّي ويقول) رُوِّينا عن أبي دَاودَ والتَّرمِذيِّ والنَّسائِيِّ عن أنس أنَّه كان مع رسول الله ﷺ ورجلٌ يُصلِّي ثُمَّ دعا فقال: اللهم إنَّي أسألك بأنَّ لكَ الحمد لا إله إلا أنت، المنانُ بديعُ السَّماواتِ والأرض، ذو الجلالِ والإكرام، يا حيُّ يا قيومُ، فقال ﷺ لأصحابه: «أتدرون بها دعا»؟، قالوا: الله ورسولُه أعلم، قال: «والَّذي نَفْسِي بيدِه؛ لقد دعا الله باسْمِه الأعْظَم، الَّذِي إذا دُعي به أجابَ، وإذا سُئل به أعْطَى»(٢).

الراغب: الجَلالُة: عِظمُ القَدْرِ، والجلالُ بغيرِ الهاء: التَّناهي في ذلك، ونُحصَّ بوصفِ الله تعالى، فقيل: ذو الجلالِ والإكْرامِ، ولم يُستعمل في غيره، والجليلُ: العظيمُ القَدْرِ، ووصفُه تعالى بذلِكَ، إمّا لخلقِه الأشياء العظيمة المُسْتدلّ بها عليه، أو لأنَّه يَجلُّ عن الإحاطِة، وموضوعه للجسمِ العَظيمِ الغَليظِ، ولمُراعاة معنى الغِلْظَة فيه، قويل بالدَّقيق، وقُوبِل العظيمُ بالصَّغيرِ، فقيل: جليلٌ ودقيقٌ، وعظيمٌ وصَغيرٌ، وقيل للبعيرِ: جليلٌ، وللشَّاةِ: دقيقٌ، لاعْتبارِ أحدِهما بالآخر.

⁽١) «المقصد الأسنى» ص١٤١ للغزالي عند شرح اسم الله تعالى: ﴿ ذُو الْمُلَالِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾.

⁽۲) رواه الترمذي (۳٥٤٤)، وأبو داود (۱٤٩٥)، والنَّسائي (۱۳۰۰) وغيرهم.

فإن قلت: ما النّعْمةُ في ذلك؟

قلتُ: أعظمُ النِّعمة؛ وهي مجيءُ وقتِ الجزاءِ عَقيبَ ذلك.

[﴿ يَسْعَلُهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِّ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنِ* فَبِأَيّ ءَالَآءِ رَبِيكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ ٣٠-٢٩]

﴿ يَسْتَلُهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ كُلُّ من أهل السَّموات والأرض مُفتقِرونَ إليه، فيسألُه أهلُ السَّمواتِ ما يتعَلَّق بدينِهم، وأهلُّ الأرضِ ما يتَعَلَّق بدينِهم ودُنياهم.

﴿ كُلَّ يَوْمِ هُوَ فِي شَأْنِ ﴾ أي: كلَّ وقتٍ وحينِ يُحدثُ أمورًا، ويجدِّد أحوالًا، كما رُوي عن رسول الله ﷺ أنَّه تلاها فقيل له: وما ذلك الشأنُ؟ فقال: «من شأنِه أن يغْفِرَ ذنبًا ويفرِّجُ كربًا، ويرفعَ قومًا ويضَعَ آخرين »، وعن ابن عُيينة: الدَّهرُ عند الله تعالى يومانِ، أحدهما: اليوم الذي هو مدَّةُ عمرِ الدُّنيا، فشأنه فيه الأمرُ والنَّهيُ والإماتةُ والإحْياءُ والإعطاءُ والمنعُ. والآخرُ: يومُ القِيامةِ، فشأنه فيه الجَزاءُ والحسابُ.

فقيل: ما أجلَّني ولا أدقَّني، أي: ما أعْطَاني بعيرًا ولا شاةً، ثُمَّ صارَ مَثلاً في كُلِّ صغيرِ وكبيرٍ، وخُصَّ الجَلالة بالنَّاقةِ الجَسيمَةِ، والجلّة بالمَسَانُ منها(١).

قوله: (ما النعمة في ذلك؟) ذلك إشارةٌ إلى مجموع قوله: ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانِ * وَبَنْقَىٰ وَجَهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَالِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾ يعني: أنَّه تعالى رتَّبَ بالفَاء قوله: ﴿ فَيِأَيِّ مَالاَهِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ على تلك الآية تأنيبًا وتوبيْخًا على كُفرانهم هذه النَّعمة السَّنية، كقوله: ﴿ وَيَتَعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تَكُذِّبُونَ ﴾ [الواقعة: ٨٦] أي: يُنكر رزقكم، فأيُّ نعمة في بقاءِ الحقِّ بعد إفْناءِ الحلقِ، وأجاب بأنَّ المُرادَ من الآية ملزومُ معناها، لأنَّها كنايةٌ عن مجيءِ وقتِ الجزاءِ، وهو من أجلِّ النَّعم، كما سبق في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيْتُونَ ﴾ [المؤمنون: ١٥] ولذلك خَصَّ الوصْفَبن بالذِّكْر يعني: الجلالَ والإكرامَ، لأنَّها يدُلان على الإثابةِ والعِقابِ.

⁽١) «مفردات القرآن» ص ١٩٨.

وقيل: نَزَلت في اليَهودِ حين قالوا: إنَّ الله لا يقْضِي يومَ السَّبتِ شيئًا.

وسأل بعضُ الملوك وزيرَه عنها فاستمْهَله إلى الغدِ وذهبَ كئيبًا يفكِّر فيها، فقال غلامٌ له أسودُ: يا مولاي، أخبِرني ما أصابَك لعلّ الله يُسهِّل لك على يَديً، فأخبره فقال له: أنا أفسَّرُها للملك فأعْلمه، فقال: أيها الملك شأن الله أنْ يُولجَ اللَّيلَ في النَّهارِ، ويُولجَ النَّهارَ في اللَّيلِ، ويخرجُ الحيَّ من الميتِ، ويُخرجَ المَيِّتَ من الحيِّ، ويشفي سَقيبًا، ويُسقِمَ سليبًا، ويبتلي معافى، ويُعَافي مُبتليّ، ويُعزّ ذليلًا، ويُذلّ عَزيزًا، ويُفقِر غَنيًا، ويُعني فقيرًا؛ فقال الأمير: أحسنت، وأمرَ الوَزِيرَ أن يَخْلَع عليه ثِيابَ الوِزارة، فقال: يا مَولاي هذا من شَأْنِ الله!

وعن عبد الله بن طاهر أنّه دعا الحسين بن الفَضْلِ وقال له: أشكلتْ عليَّ ثلاثُ آياتٍ، دعو نُك لتكشِفها لي: قولُه تعالىٰ: ﴿فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلنَّدِمِينَ ﴾ [المائدة: ٣١] وقد صحَّ أنَّ النّدمَ توبةٌ، وقولُه تعالىٰ: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنِ ﴾، وقد صحَّ أنَّ القلم قد جفَّ بها هو كائنٌ إلىٰ يوم القيامةِ، وقوله تعالىٰ: ﴿ وَأَن لَيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلّا مَاسَعَىٰ ﴾ [النجم: ٣٩]

قَإِن قَلْتَ: لِمَ لَمْ يَقُلْ: كُلِّ شِيءٍ فَانِ ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجُهُ رَبِّكَ ﴾ كقوله: ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكُ إِلَا وَجْهَهُهُ ﴾ [القصص: ٨٨]؟

قلتُ: قد سبقَ أنَّ قوله: ﴿ فَيِأَيّ ءَالآءِ رَيْكُمَا ثُكَذَبَانِ ﴾ مُرتبٌ على الآيةِ السَّابقةِ، فوجب تخصيْصُه بالعُقلاءِ، ثُمَّ بالثَّقلَين، أي: الجنِّ والإنسِ، ومن ثَمَّ حسُنَ جَعلُ الضَّمير في ﴿عَلَيْهَا ﴾ للأرض، لأنَّها ثَقَلا الأرض.

فإنْ قُلتَ: كيف أفرد الضَّمير في قوله: ﴿ وَجُهُ رَبِّكَ ﴾، وثنَّاه في: ﴿ رَبِّكُمَّا ﴾، والمخاطَبُ واحدٌ؟

قلت: اقتضى الأولُ تعميم الخطابِ لكلِّ من يصلُح للخِطابِ لعِظَمِ الأمرِ وفَخامَتِه، ويندرج فيه الثَّقلان أوليًّا، ولا كذلك اثنان فتركَه على ظاهرِه.

فها بال الأضعاف؟ فقال الحسينُ: يجوزُ أن لا يكونَ النَّدُمُ توبةً في تلك الأمّة. ويكون توبةً في هذه الأمّة؛ لأنَّ الله تعالى خصَّ هذه الأمّة بخصائص لـم تُشاركهم فيها الأمم، وقيل: إنَّ ندَم قَابيل لم يكن على قتلِ هابيلَ، ولكن على حملِه، وأمَّا قوله: ﴿ وَأَن لَيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ عَدْلًا، ولي أن أَجْزِيَه بواحدةٍ ألفًا فضلًا، وأما قوله: ﴿ كُلَّ يَوْمِ هُوفِ شَأْنِ ﴾ فمعناه: ليس له إلا ما سعىٰ عَدْلًا، ولي أن أَجْزِيه بواحدةٍ ألفًا فضلًا، وأما قوله: ﴿ كُلِّ يَوْمِ هُوفِ شَأْنِ ﴾ فإنها شُؤونٌ يُبْديها لا شُؤونٌ يَبْتَدَثها، فقام عبد الله وقبَّل رأسه وسوَّغ خراجَه.

[﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهُ ٱلنَّفَلَانِ * فَبِأَيْءَ اللَّهِ رَيِّكُمَا ثَكَذِبَانِ ﴾ ٣١-٣٢]

﴿ سَنَغُرُغُ لَكُمْ ﴾ مُسْتعارٌ من قول الرَّجلِ لمن يتهدَّده: سَأَفْرغ لك، يريد: سأتجرَّدُ للإيقاع بكَ من كُلّ ما يَشْغَلُني عنك، حتى لا يكون لي شغلٌ سواه، والمراد: التَّوفُّر علىٰ النِّكايةِ فيه والانْتِقام منه، ويجُوز أن يُرادَ: ستَنْتهي الدُّنيا وتَبْلُغُ آخِرها، وتَنْتهِي عند ذلكَ

قوله: (فَمَا بِالُ الأَضْعَاف) إشارة إلى مَا وُرَد في الحديثِ: «مَنْ هَمَّ بحسَنةِ فلم يَعْملها كتبها اللهُ لَهُ حَسَنة كامِلةً، فَإِنْ هَمَّ بِها وعَمِلَها كَتَبَها اللهُ لَه عِنْدَه عَشْرَ حَسناتِ إلى سَبعِ مئةِ ضَعْفِ إلى أضعافِ كثيرةٍ»، الحديث أخرجه البُخَاريُّ ومسلمٌ عن ابن عباس (١).

قوله: (إلا ما سعَى عدلًا)، «عَدْلاً»: نُصِبَ ظرفًا وكذا «فضْلاً»، أي: في عدلِ اللهِ وفضْلهِ، كقولك: هذا سائغٌ شرعًا.

قوله: (وسَوَّغَ خَراجَهَ) أي: سَهَّل وعيَّن، من: سَاغ الشَّراب يَسُوغُ سَوْغَا، أي: سهَّل مدخله في الحَتْلْقِ.

قوله: (ويجُوزُ أَن يُراد: ستنتَهِي الدُّنيا وتبلغُ آخِرَها) قال الزَّجاجُ: الفراغ في اللُّغة على

⁽١) البخاري (٦١٢٦)، ومُسلم (١٣١).

شُؤُونُ الحَلقِ التي أرادها بقولِه: ﴿كُلَّ يَوْمِ هُوَ فِ شَأَنِ ﴾، فلا يبقىٰ إلا شأنٌ واحدٌ وهو جزاؤُكم، فجعل ذلك فراغًا لهم على طريقِ المثلِ، وقُرِئَ: (سيَفْرُغ لكم)، أي: الله تعالىٰ، و(سأفرُغُ لكم) و(سنَفرَغ) بالنون مفتوحًا ومكسورًا وفتح الرَّاءِ، و(سيَفرَغ) بالياء مفتوحًا ومضمومًا مع فتح الراء، وفي قراءة أُبيّ: (سنَفرُغُ إليكم)......

ضربين: أحدهما: الفراغ من شُغل، والآخر القصدُ لِشيءٍ، تقول: قد فَرغْتُ مما كنت فيه، أي: زال شُغلي به، وتقول: سأتَفرَّغ لفُلان، أي: سأجْعله قَصْدي (١).

وقلت: الوجه الأوّل في الكتاب محمولٌ على مجرّد القصد، فهو كناية عن التّوفر على النّكاية، ثُمّ اسْتُعيرَ هذه العبارة للخالِق عزّ شأنُه، لذلك المعنى، وإليه أشار بقوله: «﴿ سَنَغُرُغُ لَكَ الْمَارِ مَنْ وَلِي الرّجل لمن يتهدّده: سأفُرغ لك»، والوجه الثاني مُنزَل على الفَراغ من الشّغُل، لكن على سبيل التّمثيل، شبّه تدبيره تعالى أمرَ الآخِرةِ من الأخذ في الجزاءِ، وإيْصال الثّواب والعِقاب إلى المتكلّفين، بعد تدبيره تعالى لأمرِ الدُّنيا بالأمْرِ والنّهي، والإماتة والإحياء، والمنع والإعطاء، وأنّه لا يشغَله شأنٌ عن شأنٍ بحالِ مَنْ إذا كانَ في شغل يشغَلُه عن شُغلِ آخر، إذا فرغ من ذلك الشّغُل شرع في آخر، وقد ألم به صاحب «المُفتاح» حيث قالَ: الفراغ الحُلاصُ عن المهام، والله عز وجل لا يشغله شأنٌ عن شأنٍ "، وهو المُراد من قوله: «فجَعل ذلك فَراغًا لهم على طريق المُثل».

قوله: («سيَـفْرغ لكم») حمزة والكِسائي: بالياء، والباقون: بالنون(٤).

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٥: ٩٨).

⁽٢) من قوله: "بحال؛ إلى هنا ساقط من (ط)، وأثبته من (ح) و(ف).

⁽٣) «مفتاح العلوم» للسكاكي ص٩٩٨.

⁽٤) «التيسير في القراءات السبع» ص١٣٢.

بمعنى: سنقصد إليكم، والتَّقَلان: الإنسُ والجنُّ، سُميا بذلك لأنَّها ثِقَلا الأرض.

[﴿ يَنَعَشَرَ الْجِنِ وَٱلْإِنِسِ إِنِ اَسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُواْ مِنْ أَقَطَارِ اَلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ فَٱنفُذُواْ لَا لَنفُدُوكَ إِلَّا بِسُلْطَنِ * فَإِلَيْ ءَالَاْهِ رَبِيكُمَا تُكَذِّبَانِ * يُرْسَلُ عَلَيْكُمَّا شُوَاظُّ مِن نَارِ وَخُاسٌ فَلَا تَنفَيرَانِ * فَيِأَيْءَ اللّهِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ ٣٣-٣٦]

﴿ يَمَعْشَرَ ٱلْجِينَ وَٱلْإِنِسِ ﴾ كالتَّرجةِ لقوله: ﴿ أَيَّذُ ٱلثَّقَلَانِ ﴾ ، ﴿ إِنِ ٱسْتَطَعْتُمْ ﴾ أَن تهرُبوا من قَضائي وتَخْرُجوا من مَلَكُوتي ومِن سَهائي وأرضي، فافْعَلوا، ثُمَّ قال: لا تقْدِرون على النُّفوذِ ﴿ إِلَّا بِسُلَطَانِ ﴾ يعني بقوّةِ وقَهْر وغَلَيةٍ، وأنى لكم ذلك؟ ونحوه: ﴿ وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِالْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَاءِ ﴾ [العنكبوت: ٢٢].

وروي: أنّ الملائكةَ عليهم السَّلام تنزل فتُحِيط بجَميعِ الحَلائِق، فإذا رآهم الجِنُّ والإنْسُ هَربوا، فلا يأتون وَجْهَا إلا وجَدوا الملائكةَ أحَاطت به.

قُرِئَ: ﴿ شُوَاظُا ﴾ و «نُحاسٌ » كلاهما بالضَّمِّ والكسر ؛

قوله: (سمِّيا بذلك لأنَّها قِقلا الأرض) عن بعضهم: جُعلت الأرضُ كالحَمولةِ والجنُّ والجنُّ والإنس شُبِّها بِثقَل الدَّابة، وفي الحديثِ: «تركتُ فيكم الثَّقلَين كتابَ الله وعتري» (١)، سمّاهما بذلك لأنَّ الدِّين يعْمُر بها، كالأرض، تعمرُ بالإنس والجنِّ.

قوله: (﴿ شُوَاظُ ﴾ و «نُحاسٌ » كلاهما بالضَّمِّ والكَسر) ابن كثير: بكسر الشّين، والباقون: بضمّها. و «نُحاسٍ » بالخفْضِ: ابنُ كثير وأبو عَمرو، والباقون: بالرَّفع (٢).

قال صاحبٌ «الكشفِ»: من رفع «نحاسٌ» عطفه على ﴿شُوَاظٌ ﴾، ومن جَرَّ لم يَجُزُ له حمله،

⁽١) أخرجه النسائي (٨١٤٨)، وأحمد (٣: ١٧) وغيرها.

⁽٢) «التيسير في القراءات السَّبع» ص١٣٢.

والشُّواظُ: اللَّهِبُ الخالِصُ. والنُّحاسُ: الدُّخان؛ وأنشد:

تُنضِيءُ كَضَوْءِ سِرَاجِ السَّلِيْ لِلهِ نَحَاسَا

وقيل: الصَّفْر المُذاب، يُصبُّ على رُؤوسِهم. وعن ابن عبّاس رضي الله عنهما: إذا خرجوا من قبورِهم ساقهم شُواظٌ إلى المحشرِ. وقرئ: ﴿وَفَحَاسٌ ﴾ مرفوعًا، عطفًا على ﴿شُواظٌ ﴾، ومجرورًا عطفًا على ﴿نَارٍ ﴾. وقرئ: (ونُحُسٌ) جمع نُحاسٍ، وهو الدُّخان، نحو لجافٌ ولحُفٌ. وقرئ: (وَنَحُسُّ) أي: ونقْتُلُ بالعذابِ. وقُرِئ: (نُرسِلُ عليكما شُواظاً مِن نارٍ ونحاساً)، ﴿فَلَا تَنْهَرَانِ ﴾ فلا تمتنعان.

[﴿ فَإِذَا ٱنشَقَٰتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتَ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ * فَيَأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ * فَيَوْمَهِ لِرَّلَا يُسْئَلُ عَن ذَنْهِ عِ إِنشٌ وَلَا جَانَّ * فَيَأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ ٣٧ – ٤٠]

﴿ وَرْدَةً ﴾: حَمراءَ ﴿ كَالدِّهَانِ ﴾ كدُهْنِ الزَّيتِ، كها قال: ﴿ كَالْمُهْلِ ﴾ [المعارج: ٨]، وهو دُرْدِيُّ الزَّيتِ، وهو جمعُ دُهْنِ، أو اسم ما يُدَّهنُ به، كالجنزَامِ والإِدامِ. قال:

على قوله: ﴿ مِن تَارِ ﴾، لأنَّ شُواظًا لا تكُون من النُّحاس، فيقدر: شواظٌ من نار وشَيءٌ من نُحاس، فحُذِف الموصوفُ لدَلالةِ ما قبله عليه (١٠).

قوله: (وقُرِئ: «ونَحُسُّ») قال ابن جِنِّي: قرأ ابن أبي بَكْرة: «ونَحُسُّ» بفتح النون وضم الحاء وتشديد السِّين ، أي: نقتل بالعَذابِ، يقال: حَسَّ القوم يَحسُّهم حَسَّا: إذا استأصلَهم، قال الله تعالى: ﴿إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِ عَ ﴾ أي: تقتُلونهم قتلاً ذريعًا (٢).

⁽۱) «كشف المشكلات» للباقولي (۲: ۱۳۰٦).

⁽Y) «المحتسب» (Y: ٤٠٢).

فَرِيَّانِ لَـمَّا تُدْهَنا بدِهانِ

ك أنَّهُما مَزَادَت مُتَعَجِّل

وقيل: الدِّهان: الأديمُ الأحمرُ.

وقرأ عمرو بن عُبيدٍ (وردةٌ) بالرفع، بمعنىٰ: فحصَلت سهاء وردة، وهو من الكلام الذي يسمىٰ التَّجْريد، كقوله:

فَلَيْنْ بَقِيتُ لأَرْحَلَنَّ بِغَـزْوَةٍ تَحْوِي الْغَنَاثِمَ أُو يَمـوتَ كَـرِيمُ

﴿إِنسٌ ﴾ بعضٌ من الإنسِ، ﴿وَلَاجَاآنٌ ﴾ أريد به: ولا جِنٌّ: أي: ولا بعضٌ من الجِنٌ، فوضع الجَانَّ الذي هو أبو الجِنِّ موضع الجِنّ، فوضع الجَانَّ الذي هو أبو الجِنِّ موضع الجِنّ، كما يقال: هاشمٌ، وَيُرَاد ولدُه.

وإنَّما وحَّد ضميرَ الإنسِ في قوله: ﴿عَن ذَنْبِهِ يَهُ لَكُونِهِ فِي مَعْنَىٰ البَعْضِ. والمُعنىٰ: لا يُسألُون لأنَّهُم يُعْرَفُون بِسِيها المُجرِمين، وهي سَوادُ الوُجوهِ وزُرقَةُ العُيُونِ.

قوله: (كَأَنَّهَمَا مَزَادَتَا مُتَعَجِّلِ) البيت، أي: كأنَّ عينيه في انسكابِ الدُّموعِ مَزَادَتانِ خَرَزَهُما متعجِّلٌ فيما أحكم خَرْزهما، فهما يَكِفان ماءً (١).

قوله: (وهو من الكلام الذي يُسمّى التَّجْريد) وهو: أنْ يُنتزعَ من أمرٍ ذي صِفةٍ آخرُ مثله فيها لكهالها فيه (٢)، جَرَّد هَاهنا من السَّهاءِ شيئًا يُسمَّى وردة، وهي هي، كها جرّد الشاعر من نفسه صفة الكَرم وجعلها بمنزلة شخص لكهالها فيه، وعلى المشهورة تشبيهٌ محضٌ، أي: كانت السَّهاءُ كالوردةِ.

قوله: (وحَد ضميرَ الإنس في قوله: ﴿عَن ذَنِّيهِ ﴾ لكونه في معنى البَعضِ)، قيل: هذا إضهارٌ عن غيرِ مذكورٍ، والذَّنبُ يدلُّ على المُذنب لا يُسأل عن ذنبِ المُذنبِ إنسٌ ولا جَانٌ، أي: لا

⁽١) البيت لامرئ القيس، وانظر شرحه في «مشاهد الإنصاف» للمرزوقي (٤: ٤٤٩) مع «الكشاف».

⁽٢) انظر: «التعريفات» للجُرجاني ص٥٢.

فإن قلتَ: هذا خِلافُ قوله تعالى: ﴿ فَوَرَيِّكَ لَشَتَكَلَّهُ مَ أَجْمَعِينَ ﴾ [الحجر: ٩٦] وقوله: ﴿ وَقِفُومُمِّ إِنَّهُم مَسْتُولُونَ ﴾ [الصافات: ٢٤].

قلتُ: ذلك يومٌ طويلٌ وفيه مَواطنُ، فيُسألون في مَوطِنِ ولا يُسألون في آخر: قال قَتَادة: قد كانت مسألة، ثم خُتِم على أفواهِ القومِ، وتكلَّمت أيديهم وأرجُلُهم بها كانوا يعملون. وقيل: لا يُسأل عن ذنبه ليُعْلم من جهتِه، ولكن يُسْأَلُ سؤال تَوبِيخِ. وقرأ الحسن وعمرو بن عُبيد (ولاجأنٌ) فرارًا من التِقاءِ السَّاكنين، وإن كان على حَدِّه.

[﴿ يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ فِسِيمَهُمْ فَيُوْخَذُ بِالنَّوْضِ وَٱلْأَفَدَامِ * فِيَأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا ثُكَذِبَانِ * هَانِهِ خَهَنَّمُ ٱلَّتِي يُكَذِّبُ بِهَا ٱلْمُجْرِمُونَ * يَعَلُّوفُونَ بَيْنَهَا وَيَيْنَ حَمِيمٍ ءَانِ * فَيَأْيَّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا ثُكَذِّبَانِ ﴾ هَانِهِ خَيَاتِي مَالَآءِ رَبِّكُمَا ثُكَذِّبَانِ ﴾ [8 - 83]

﴿ فَيُؤْخَذُ بِالنَّوْمِى وَٱلْأَقْدَامِ ﴾ عن الضَّحَّاكِ: يُجمع بين ناصِيتِه وقدمِه في سِلسلةٍ من وراءِ ظهرهِ، وقبل: تَسْحبهم الـملائكةُ؛ تارةً تأخذُ بالـنَّواصي، وتارةً تأخذ بالأقدام.

يؤخذُ أحدٌ بذنبِ غيره. وقال صاحبُ «الإيجاز»: لا يُسأل عن ذنبِه، لا يُسألُ أحدٌ عن ذنب أحدٍ (١)، والظّاهرُ أنَّ التقدير: لا يُسأل إنسٌ ولا جانٌ عن ذنبِ كل واحد منها، لأنَّ المرادَ البعضُ المُجرمُ منهم خاصَّة، يدل عليه الاستئناف بقوله: ﴿ يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ فِسِيمَهُمْ ﴾، فمعنى السؤال لا يُسأل أحدٌ عن أنَّه مذنب، أم لا، لأنَّ سياهم وهي سوادُ الوجوهِ وزُرقةُ العُيون دالًّ على ذلك.

قوله: (وإنْ كان على حَدُّه) وحدُّه: أنْ يكونَ الأولُ حرفَ لينٍ والآخرُ مُدغيًا.

⁽١) «إيجاز البيان عن معاني القرآن؛ (٢: ٧٨٩).

وَمِينَ شُرْبِ الحَمِيم. وقيل: إذا اسْتَغَاثُوا من النَّار جُعل غِياثُهم الحَميم. وقيل: إنَّ واديًا وبينَ شُرْبِ الحَمِيم. وقيل: إذا اسْتَغَاثُوا من النَّار جُعل غِياثُهم الحَميم. وقيل: إنَّ واديًا من أوْدِية جَهنَّم يَجتمِعُ فيه صَديدُ أهْلِ النَّار فيُنطلَقُ بهم في الأغلالِ، فيُغْمَسون فيه حتى من أوْدِية جَهنَّم يُحَرَجون منه وقد أحدث الله لهم خَلقًا جديدًا. وقرئ: (يُطوَّفون) من التَّطوِيفِ، و(يَطَّوفون)، أي: يتَطوَّفُونَ، و(يُطَافون). وفي قراءة عبد الله: (هذه جهنَّم التي كُنتها بها تُكذِّبانِ تَصْلَيان، لا تموُتانِ فيها ولا تخييان، يَطُوفون بينها). ونِعْمةُ الله فيها ذكرَه من هولِ العذابِ: نجاةُ النَّاجي منه برَحْتِه وفَضلِه، وما في الإنْذَار به من اللَّطفِ.

[﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّنَانِ * فَيَأْيِّ ءَالآهِ رَبِّكُمَا ثُكَذِّبَانِ * ذَرَاتَا أَفْنَانِ * فَيَأَيِّ ءَالآهِ رَبِّكُمَا ثُكَذِّبَانِ * فَيِمَا مِن كُلِّ فَكِهَةِ زَوْجَانِ * وَيَكُمَا ثُكَذِّبَانِ * فِيهِمَا مِن كُلِّ فَكِهَةِ زَوْجَانِ * وَيَكُمَا ثُكَذِّبَانِ * فِيهِمَا مِن كُلِّ فَكِهَةِ زَوْجَانِ * فَيَأَيِّ مَا ثَكَذَبَانِ * فَيَكُمَا ثُكَذِّبَانِ * مُتَكِدِينَ عَلَى فُرُشِ بَطَآبِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقِ وَبَحَى ٱلْجَنَّنَيْنِ دَانِ * فَيَأْيِ مَا لَاتَهِ رَبِّكُمَا ثُكَذِّبَانِ * مُتَكِدِينَ عَلَى فُرُشِ بَطَآبِهُمَا مِنْ إِسْتَبْرَقِ وَبَحَى ٱلْجَنَّنَيْنِ دَانِ * فَيَأْيَ مَا لَاتِهِ رَبِيكُمَا ثُكَذِبَانِ * 18-00]

قوله: (ونعمةُ اللهِ فيها ذكرَه من هَولِ العذابِ: نجاةُ النَّاجِي منه)، قال الراغب في «غُرَّة التَّاويل» (١): أنَّ الله تعالى منعمٌ على عبادِه نعمتين: نعمةَ الدُّنيا ونعمةَ الدِّين، وأعظمهُما في الأخرى، واجتهادُ الإنسانِ رهبةً مما يُؤلِمُه أكثر من اجتهادِه رَغْبةٌ فيها يُنعِّمه، فالترهيبُ زجرٌ عن المعاصِي، وبعثٌ على الطَّاعاتِ، وهو سببُ النَّفع الدَّائم، فأيَّة نعمةِ أكبر إذن من التَّخويف بالضَّرِ المؤدِّي إلى أشرفِ النَّعم، فكما جاز عند ذكر ما أعدَّه للمُطيعين أن يقول: ﴿ فَيَاتِيءَ الآءِ مَرْتِكُما تُكَذِّبَانِ ﴾ جازَ أن يقول عند ذكر ما خوَّفنا فيه مما يَصرِ فُنا عن معصيتِه إلى

⁽١) كذا نسب المصنف هذا الكتاب للراغب، وقد تكرر منه هذا كلما ذكره، والأصح أنه للخطيب الإسكافي، على خلافٍ طويلٍ في ذلك. وانظر ما نقله هنا في «درة التنزيل وغرة التأويل» للخطيب الإسكافي (٣: ١١٥٧ – ١١٥٨).

﴿ مَقَامَ رَبِيهِ ﴾ موقِفَه الذي يقِفُ فيه العبادُ للحسابِ يومَ القيامةِ ﴿ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَلَمِينَ ﴾ [الطففين: ٢] ويجوزُ أَنْ يُرادَ بمقامِ ربّه: أَنَّ الله قائمٌ عليه؛ أي: حافظٌ مُهيمنٌ، من قوله تعالىٰ: ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَآبِدُ عَلَى كُلِ نَفْسٍ بِمَا كُسَبَتْ ﴾ [الرعد: ٣٣]، فهو يُراقِب ذلك فلا يَجْسُر على مَعْصيتِه. وقيل: هو مُقْحمٌ، كها تقول: أخافُ جانبَ فلانِ، وفعلتُ هذا لمكانِك. وأنشد:

ذَعَرْتُ بِهِ الْقَطَا وَنَفَيْتُ عَنْه مَقَامَ الذَّئْبِ كَالرَّجُلِ اللَّعِينِ

يريد: ونفيتُ عنه الذُّئبَ.

فإن قلت: لم قال: ﴿جَنَّنَانِ﴾؟

قلت: الخطابُ للثَّقَلين؛ فكأنَّه قيل: لكلِّ خانفَين منكها جَنَّتانِ؛ جنَّةٌ للخائفِ الإنسيِّ، وجَنَّةٌ للخائفِ الجنيِّ، ويجوزُ أن يُقال: جنةٌ لفعلِ الطَّاعاتِ، وجنَّةٌ لتركِ المَّعاصي؛ لأنَّ التَّكْليف دائرٌ عليهها، وأنْ يُقال: جنةٌ يُثابُ بِها، وأُخرىٰ تُضمُّ إليها علىٰ وجهِ التَّفَضُّل، كقوله تعالىٰ: ﴿ لِلَذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسُنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾ [يونس: ٢٦].

طاعتِه التي تُكسِبُنا نعيمَ جنَّتِه، لأنَّ هذا أشوَقُ إلى تلك الكرامةِ من وصف ما أعدَّ فيها من النَّعمة.

قوله: (فهو يراقب)، مُتَّصِلٌ بقوله: «إنَّ الله قائمٌ عليه».

قوله: (ونَفَيتُ عنه)، قبله:

وماءٍ قد وَرَدتُ لِوصلِ أَرْوى ذعرتُ به القَطَا ونَفيتُ عنه

عليه الطَّيرُ كالوَرَقِ اللَّحِينِ مقامَ اللَّعينِ (١) مقامَ اللَّعينِ (١)

مضى شرحُه في سورة السَّجْدة.

⁽١) البيتان للشماخ في «ديوانه» ص ٩١.

خُصَّ الأفنانُ بالذِّكر ـ وهي الغِّصَنةُ التي تتشعَّبُ من فُروعِ الشَّجرةِ ـ لأَنَّهَا هي التي تُورِقُ وتُثْمرُ، فمنها تمتدُّ الظِّلالُ، ومنها تُجتنيٰ الشَّارُ.

وقيل: الأفنان: ألوان النُّعَم؛ ما تَشْتَهي الأنْفُسُ وتَلذُّ الأعينُ. قال:

وَمِنْ كُلِّ أَفْنَانِ اللَّـذَاذَةِ وَالـصَّبَا لَهُوْتُ بِهِ والعَيْشُ أَخضَـرُ نَـاضِرُ

﴿عَيْنَانِ تَجَرِيَانِ﴾ حيثُ شَاؤوا في الأعَالي والأسافِل. وقيلَ: تجريان من جبلٍ من مِسكِ. وعن الحسن: تجريان بالماءِ الزُّلال: إحداهما التَّسنيمُ، والأُخرىٰ: السَّلسَبِيلُ.

﴿ زَوْجَاٰدِ ﴾: صنفان. قيل: صنفٌ معروفٌ، وصنفٌ غريبٌ.

﴿ مُثَكِينَ ﴾ نُصبَ على المدْحِ للخَائِفين، أو حالٌ منهم، لأنَّ «من خافَ» في معنى الجَمْع، ﴿ وَلَمَا إِنَهُ إِن اللَّهِ المَدْحِ للخَائِفين، وإذا كانت البَطائِنُ من الإستبرق، فها ظنُّكَ بالظَّهائِر؟ وقيل: ظهائِرُها من سُندُسٍ. وقيل: من نور، ﴿ دَانِ ﴾ قريبٌ ينالُه القَائمُ والقَاعِدُ والنَّائِمُ. وقرئ: (وَجِنَىٰ)، بكسر الجيم.

قوله: (وهي الغِصَنَة) بكسر الغين المعجمة وفتح الصَّاد المهملة؛ جمع غُصْنٍ.

قوله: (تُحْبَتَىٰ الشَّهَارُ)، الراغب: جَنيتُ الثَّمرةَ واجتَنيْتُها، والجَنَى والجَنيُ: المُجتَنَىٰ من الشَّمر والعسل، وأكثر ما يُستعمل الجَنيُّ فيها كانَ غضًا، قال تعالى: ﴿ تُسُلِقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًا ﴾ [مريم: ٣٥] وأجنَى الشَّجَر: أدرك ثَمَره، والأرضُ: كثر جناها، واستُعبر من ذلك جَنى فلانٌ جناية، كما استُعير اجتَرَمَ (١٠).

قوله: (إحداهما التَّسنيم)، الجَوْهري: هو اسم ماءٍ في الجنَّة، سُمِّي بذلك لأنَّه يجري فوقَ الغُرَفِ والقُصورِ.

⁽۱) «مفردات القرآن» ص ۲۰۷.

[﴿ فِينَ قَاصِرَتُ ٱلطَّرْفِ لَمْ يَطْمِثْهُنَ إِنَّ قَبْنَا لَهُمْ وَلَا جَانَّ * فِيأَيِّ ءَالَآءِ رَبِيُكُمَا تُكَذِّبَانِ * كَأَنَّهُنَّ ٱلْبَاقُوتُ وَٱلْمَرْجَانُ * فِيأَيِّ ءَالَآءِ رَبِيكُمَا تُكَذِّبَانِ * هَلْ جَنْزَاءُ ٱلْإِحْسَنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَنُ * كَأَنَّهُنَّ ٱلْبَاقُوتُ وَٱلْمَرْجَانُ * وَكَا اللهِ عَالَمَ مَنْ اللهُ اللهِ عَلَى جَنْزَاءُ ٱلْإِحْسَنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَنُ * فَيَأْيَ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ ٥٦-٢٦]

﴿ فِهِنَ ﴾ في هذه الآلاءِ المَعْدُودةِ من الجنّتين، والعَينين والفَاكِهة والفُرش والجَنيٰ. أو في الجنتين، لاشتمالهما على أماكنَ وقُصورِ ومجالسَ، ﴿ قَصِرَتُ ٱلطَّرْفِ ﴾ نساءٌ قصرنَ أبصارَهُنَّ على أزواجِهنَّ: لا يَنْظُرن إلى غيرهم. لم يَطْمِثِ الإنسيّاتِ منهنَّ أحدٌ من الإنس، ولا الجنّيات أحدٌ مِن الجنّ، وهذا دليلٌ على أنَّ الجِنَّ يَطمِثُون كما يَطْمِثُ الإنس، وقُورِئَ: (لم يَطمُثُهنَّ) بضم الميم. قيل: هنّ في صَفاءِ اليَاقوتِ، وبياضِ المَرجان.

وصِغار الدُّرِّ أَنصَعُ بياضًا. قيل: إنَّ الحَوْراء تلبسُ سبعينَ حُلَّة، فيرى مُخُّ ساقِها من وَرَاثِها كِما يُرى الشَّرابُ الأحرُ في الزُّجاجةِ البيضاءِ.

قوله: (وهذا دليلٌ على أنَّ الجنَّ يَطْمِثُون)، الانتصاف: يشيرُ بذلك إلى الرَّدُّ على من زَعمَ أنَّ الجِنَّ المؤمنين لا ثوابَ لهم، وإنها جَزاؤُهم تركُ العقوبةِ، وجعلُهم ترابًا(١).

ووجهه أنَّ الخِطاب بقوله: ﴿ فِيأَيِّ ءَالَآءِ رَيِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ للجنَّ والإنسانِ للامْتِنانَ عليهم، بِحُورِ موصوفاتِ تارةٌ بـ﴿قَاصِرَتُ الطَّرْفِ ﴾، وأخرى بـ﴿مَّقْصُورَتُّ فِي ٱلِخِيَامِ ﴾، وبكونهن ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنْسُ فَبْلَهُمْ وَلَا جَآنَ ﴾، فالواجب أن يَرد كلِّ بها يُناسِبُه.

قوله: (وقرئ: «لم يَطْمُثهن» بضم الميم)، الكسائي (٢)، روى الوَاحِدي عن الفَرَّاء: الطَّمْث: الافْتِضاضُ، وهو النَّكاح بالتّدمية (٣).

قوله: (وصِغارِ اللُّرُّ أَنْصَعُ بياضًا)، جوابٌ عن سُؤالٍ مُقدَّرٍ، تقريرُه: لِمَ عَدَل عن

⁽١) «الانتصاف» (٤: ٣٥٤).

⁽٢) «التيسير في القراءات السبع» ص١٣٢.

⁽٣) «الوسيط» (٤: ٢٢٧)، وفي «معاني القرآن» للفراء (٣: ١١٩): نكحها وذلك لحال الدم.

﴿ هَلَ جَنَرَآءُ ٱلْإِحْسَانِ ﴾ في العملِ ﴿إِلَّا ٱلْإِحْسَانُ ﴾ في النَّوابِ؟ وعن محمد بن الحَنفيَّة: هي مُسْجَلةٌ للبَرِّ والفاجِرِ. أي: مُرْسَلة، يعني: أنَّ كلَّ من أحسن أحسن إليه، وكلُّ من أساءَ أُسِيء إليه.

﴿ وَمِن دُونِهِمَا ﴾ ومن دونِ تَينِكَ الجنَّين الموعُودتين للمُقرَّبين، ﴿جَنَّنَانِ ﴾ لمن دُونَهم من أَصْحَاب اليَمين.

﴿ مُدْهَامَنَانِ ﴾ قد ادهَامَّتا من شدَّةِ الْخَضْرِةِ، ﴿ نَضَّاخَتَانِ ﴾ فوَّارتَانِ بالماءِ. والنَّضخُ أكثرُ من النَّضْح، لأنَّ النَّضْحَ ـ غير معجمةٍ ـ مِثل الرَّشِّ.

فإن قلتَ: لم عطَفَ النَّخْلَ والرُّمَّان على الفَاكهةِ وهُما منها؟

قلتُ: اختصاصًا لهما وبيانًا لفَضْلِهما، كأنَّهما لِما لهما من المَزيَّة جِنسان آخران، كقوله تعالىٰ: ﴿وَجِبْرِيلَ وَمِيكَمْنَلَ ﴾ [البغرة: ٩٨] أو لأنَّ النَّخلَ ثمرُه فاكِهةٌ وطعامٌ، والـرُّمان فاكهةٌ

اللؤلؤ والدُّرِّ إلى المَرْجان، وهو أشرف من المرجان؟ وجوابه: القصدُ هاهنا إلى صَفاءِ اللَّونِ لوُقوعهِ مُقارنًا للياقُوتِ، وهو أنصعُ الجواهر مُحرةً، فينبغي أن يكون هذا أنصع اللآلئ بياضًا.

قوله: (مُسْجَلةٌ للبَرِّ والفَاجِر) أي مُرسَلةٌ، يعني: مُطلَقة غيرُ مقيَّدة، الجوهريُّ عن الأصمَعِي: لم يُشترط فيها بَرُّ دُون فاجرٍ، يقالُ: أَسْجَلتُ الكلام، أي: أرسلتُه.

قوله: (قد ادْهامّتا مِنْ شِدَّةِ الخضرة) الراغب: الدُّهمةُ: سوادُ اللَّيل، ويُعبَّر بِها عن سوادِ الفُرَس، وقد يُعبر بها عن الخُضْرَةِ الكاملةِ اللَّونِ، ويُعبَّر عن الدُّهمةِ بالخُضْرة إذا لم تَكُن كاملةَ اللَّون، وذلك لتقاربها باللَّون (١).

⁽۱) «مفردات القرآن» ص ۳۲۰.

ودَواءٌ، فلم يخْلُصا للتَّفَكُّه. ومنه قال أبو حَنِيفة رحمه الله: إذا حَلَف لا يأكل فاكهةً فأكل رمَّانًا أو رُطَبًا: لم يَحْنَث، وخَالفَه صاحِباهُ.

﴿ غَيْرَتُ ﴾ : خَيِّراتٌ ، فَخُفَّفت ، كقوله عليه السَّلام : «هَيْنُونَ لَيْنُونَ» ، وأما خَيْر الذي هو بمعنى أخْيَر ، فلا يُقال فيه : خيْرُون ولا خَيْرات. وقُرِئَ : (خَيِّراتٌ) على الأصل. والمعنى : فاضلاتُ الأخلاقِ ، حِسانُ الحَلْق.

﴿ مَقْصُورَتُ ﴾ قُصِرْنَ في خُدُورِهِنَّ، يُقال: امرأةٌ قصيرةٌ وقصورةٌ ومقصورة: مُحدَّرة، وقيل: إن الخيمة من خيامِهنَّ دُرَّةٌ مجوَّفة.

﴿ فَبْلَهُمْ ﴾ قبلَ أَصْحَابِ الجَنَّين، دلَّ عليهم ذِكْرُ الجَنَّين، ﴿ مُتَّكِفِينَ ﴾ نصبٌ على الاختصاصِ. والرَّفْرفُ: ضَرْبٌ من البُسُطِ. وقيل: البُسُطُ، وقيل: الوَسائِدُ، وقيل: كُلُّ ثوبِ عَريضٍ رَفْرفٌ. ويقال لأطرافِ البُسُطِ وفُضول الفُسطَاط: رفَارفُ، ورَفرفُ

قوله: («خَيِّراتٌ» على الأصْلِ)، الراغب: الخَيِّر: الفاضِلَ المختصُّ بالخَيْر، فإنه خِيارٌ، ويُقال: ناقةٌ خَيَار وجَمَّل خَيارٌ، ويُقال: رجلٌ خَيِّرٌ وامرأة خَيِّرةٌ، وهذا خَيرُ الرِّجالِ، وهذه خيرة النِّساء، والمراد بذلك المُختارات، أي: فيهن مختاراتٌ لا رُذْل فيهن (١).

قوله: (والرَّفْرفُ: ضَربٌ من البُسُطِ)، الراغب: الرَّفْرفُ: ضربٌ من الشَّياب مُسبه

⁽۱) «مفر دات القرآن» ص ۳۰۱.

السَّحابِ: هَيْدَبُهُ، والعَبْقريُّ: منسوبٌ إلى عَبْقر، تزعُمُ العربُ آنَّه بَلَدُ الجِنِّ؛ فينْسِبُون إليه كلَّ شيءٍ عجيبٍ، وقُرِئَ: (رفَارفُ خُضُر) بضمَّتين. و(عَباقِريَّ)، كمدائنيِّ: نسبةً إلى عَباقِر في اسم البلدِ: وروى أبو حاتم: (عَباقَريُّ)، بفتح القاف ومنع الصَّرْف، وهذا لا وَجه لصِحَّتِه.

فإن قلتَ: كيف تَقَاصَرت صِفاتُ هاتينِ الجنَّتينِ عن الأوليينِ حتَّىٰ قيل: ﴿وَمِن دُونِهِمَا﴾؟

بالرياض، وقيل: السَّوْفرف: طَرَفُ الفُسطاطِ، والسِخِبَاءِ الواقعُ على الأرض دُون الأَطْنابِ والأَوْتادِ^(١).

قوله: (هَيْدَبه)، الجوهري: هَيْدبُ السَّحابِ، ما تَهدَّبَ منه إذا أراد الوَدْقَ كأنَّه خيوطٌّ.

قوله: («عَباقَريَّ» بفتح القاف ومنع الصَّرْف، وهذا لا وجه لصحَّتِه)، قال الزَّجاج: هذه القراءةُ لا مُخْرِجَ لها، لأنَّ الجمعَ الذي بعد ألفه حرفان، لا يجوز أن يكون فيه مثل عَباقَريّ، لأنَّ ما جاوز الثلاثة لا يُجمع بياء النَّسب، فلو جُمعت عَبقري تجمعه عَبَاقِرة، نُحو: مُهلَّبي ومَهالِبَة، ولا تقول: مَهَالِبيّ (٢).

وقال ابن جِنِّي: أمَّا تَرْكُ صَرْف عَباقريّ فشاذٌ في القِياس، ولا يُستنكر شذوذُه مع استعماله، وإذا كان قد جاء عنهم عَناكِيب، كانَ عَباقِريُّ أسهلَ منه، للتَّشديد على أنَّه في آخر الكلمة كـ «زَرَابِيُّ» (٢٠). وفي «النهاية»: قيل: إن عَبْقَر قريةٌ يسكنُها الجنُّ فيها يزْعُمون، فكلّها رأوا شَيئًا فائِقًا غريبًا، مما يَضْعُب عَملُه ويدِقُّ، أو شيئًا عَظيمًا في نفسِه نَسَبُوهُ إليها، ثمَّ اتَّسَعَ فسمَّوا به السَّيِّدَ الكبيرَ. وفي الحديثِ: «فلمَ أَرَ عَبْقريًّا يَفْرِي فَرْيَهُ» (٤٠)، يريد عمر رضي الله عنه.

⁽١) المفردات القرآن، ص ٣٥٩.

⁽۲) «معاني القرآن» (٥: ٣٠٨–١٠٤).

⁽٣) «المحتسب» (٢: ٣٠٦).

⁽٤) أخرجه البخاري (٣٦٨٢) وغيره.

قلتُ: ﴿ مُدْهَامَتَانِ ﴾ دونَ ﴿ ذَرَاتَا آفْنَانِ ﴾، و﴿ نَشَاخَتَانِ ﴾ دون ﴿ تَجَرِيَانِ ﴾، و﴿ فَنَكِمَةً ﴾ دون ﴿ تَجَرِيَانِ ﴾، و﴿ فَنَكِمَةً ﴾ دون ﴿ تَجَرِيَانِ ﴾، و﴿ فَنَكِمَةً ﴾ دون ﴿ كُلِ فَنَكِمَةٍ ﴾. وكذلك صفةُ الحُورِ والـمُتَّكَأ. وقُرِئَ: (ذو الجلال) صفةً للاسم.

عن رسول الله ﷺ: "من قرأ سورة الرَّحن أدَّىٰ شُكرَ ما أنعم الله عليه".

قوله: ﴿ مُدَّهَامَتَانِ ﴾ دون ﴿ ذَوَاتًا آفْنَانِ ﴾)، بيانٌ لكيفيَّةِ تقاصُرِ الجنَّيْنِ الْأُخْرَيَيْنَ عن الأُولِين، وفي «المطلع»: الأُولَيَان للمقرَّبِين، وهاتان لأصحاب اليمين. قاله ابنُ عباسٍ.

ورُوِّينا عن البخاريّ ومسلم والتَّرْمِذيِّ وابنِ ماجَه والدَّارمي عن أبي موسى أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «جَنَّتانِ من فِضَّةِ آنيتُهما وما فيهما، وجَنَّتانِ من ذَهبِ آنيتُهما وما فيهما، وما بين القوم وبين أن يَنْظروا إلى ربَّهم، إلّا رِداءُ الكِبْرياءِ على وجهِه، في جنَّةِ عَدَن (١).

قوله: (وقُرِئ: «ذُو الجلالِ»)، ابن عامر (٢).

تمت السورة حامدًا لله تعالى ومصليًا على رسولِ الله ﷺ.

* * *

⁽۱) البخاري (٤٨٧٨) ومسلم (١٨٠)، والتَّرِمِذي (٢٥٢٨)، وابن ماجه (١٨٦)، والدارمي (٢٨٢٥) باختلاف في اللفظ.

والحديث كذلك عند النسائي رقم (٧٧٦٥) وهو أولى بالعزو إليه من ابن ماجه والدَّارمي. (٢) «التيسير في القراءات السبع» للداني ص١٣٢.

سورة الواقِعة مكِيَّة، وهي سبع وتسعون آية سِـــــــــالْوَالْكِيَالِيْكِيْمَةِ

[﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ * لَيْسَ لِوَقَعَنِهَا كَاذِبَةً * خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ * إِذَا رُحَقَتِ ٱلْأَرْضُ رَجَّا * وَكُنتُمُ أَزُوجًا ثَلَنتَةً ﴾ ١-٧]

﴿وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ﴾ كقولِك: كانتِ الكائِنةُ، وحَدثتِ الحَادثَةُ، والمرادُ: القِيامةُ؛ وُصِفت بالوُقُوع لأنَّها تقعُ لا محالة، فكأنَّه قيل: إذا وقَعَت التي لا بدَّ من وُقُوعِها، وَوُقوعُ الأمر: نُزولُه. يقال: وقع ما كنتُ أتوقَعه، أي: نزل ما كنتُ أترقَّبُ نزولَه.

سُورةُ الوَاقِعة مَكِيَّة وهي ستُّ وتسْعُونَ آية (١) سُــــنِهُ الْمِثْلِيْنِيْنِ

قوله: (ووُقوعُ الأمر: نُزُولُه)، الرَّاغِب: الوُقوعُ: ثُبُوتُ الشَّيءِ وسقوطُه، يقال: وقعَ الطَّائرُ وُقوعًا، والوَاقِعةُ لا تقال إلَّا في الشَّدَّة والمكروءِ، وأكثرُ ما جاء في التَّنزِيلِ من لفظِ وقعَ، جاء في العذابِ والشَّدائدِ، قوله تعالى: ﴿ وَوَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِم بِمَاظُلُمُوا ﴾ [النمل: ٨٥] أي: وجَبَ العذاب الذي وُعِدوا لظُلمِهم، وقوله: ﴿ وَقَعَ آجُرُهُ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ [النساء: ١٠٠] وقعَ هنا

⁽١) في (ط): «وهي تسع وتسعون آية»، وهي في عَدِّ الكوفيين: ست وتسعون آية، وفي عَدُّ البصرين: سبع وتسعون، وفي عَدِّ غيرهم: تسع وتسعون.

فإن قلتَ: بِمَ انْتَصبَ إذن؟ قلتُ: بِـ «لَيْسَ»؛ كقولك: يومَ الجُمعةِ ليس لي شَغْلٌ، أو بمحذوفٍ؛ يعني: إذا وقعتْ كان كَيتَ وكَيْتَ: أو بإضْمارِ اذكُرْ.

﴿ كَاذِبَةً ﴾ نفسٌ كَاذِبة، أي: لا تكونُ حينَ تقعُ نفسٌ تكذِبُ على الله، وتكْذِبُ في تكْذِيبِ الغَيبِ؛ لأنَّ كلَّ نفس حِينئذِ مُؤمنةٌ صادِقةٌ مصدِّقةٌ، وأكثرُ النُّفوسِ اليوم كواذبُ مُكذَّباتٌ، كقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّارَأَوَا بَأْسَنَا قَالُواْ ءَامَنًا بِاللَّهِ وَحَدَهُ ﴾ [غافر: ١٨٤]، ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ حَتَى يَرُولُ الْعَلَابَ الْأَلِيدَ ﴾ [الشعراء: ٢٠١]، ﴿ وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُواْ فِ مِرْيَةٍ وَتِنَهُ حَتَى تَأْنِيهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً ﴾ [الحج: ٥٥] واللام مثلُها في قوله تعالى: ﴿ يَقُولُ يَلِينَ فَدَّمَتُ لِيَاقِ فَوله تعالى: ﴿ يَقُولُ عَلَيْ اللّهِ مِنْ لَكُونِ ، كما لها يَلْبَتَنِي فَدَّمَتُ لِيَاقِ لها: لم تكوني، كما لها

تأكيدًا للوُجوبِ والإيقَاع، يُقالُ في الإسقاطِ، وفي شنِّ الحربِ، ويُكنَّى عن الحربِ بالوَقْعةِ، وكُلُّ سقوطٍ شديد يُعبَّر عنه بذلك، وعنه استُعيرَ الوَقيعةُ في الإنسانِ، والتَّوقيع: أثرُ الدَّبَرِ بظهرِ البَعير، وأثرُ الكتابةِ في الكِتابِ، ومنه استُعيرَ التوقيعُ في القَصص (١).

قوله: (وتكْذِبُ في تكذِيبِ الغيبِ)، أي: لا يكون في القِيامةِ نفسٌ تُنسبُ إلى الكَذب، وتسمَّى كاذِبةً لأجل تكذيبِها للغَيبِ، كما في الدُّنيا، وهو المُرادُ بقوله: "وأكثرُ النُفوسِ اليومَ كواذبُ مُكذِّباتٌ»، لأنَّ كُلَّ من يُكذِّبُ الحقَّ فهو كاذبٌ، لآنَهُ يقول بخلافِ ما هو كائنٌ.

قوله: (واللامُ مثلُها في قولِه تعالى: ﴿قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾(٢)) أي: وقَتَ حيَاتِي، المعنى في الوقتِ الَّذي كنتُ حيًّا، قال صاحب «التقريب»: هو لام التَّاريخ.

قوله: (أو ليسَ لها نفسٌ تُكذِّبُها وتَقول لها: لَمْ تَكُونِي)، هذا يُحتملُ أَنْ يكونَ صادِرًا عن اللسانِ، وأَنْ يكونَ قد فعل ما يُلابِسُ التَّكْذيبَ، وإنْ صدّقَ باللسان. قال في «الفَاتق» في قوله: «كذَب، عليكَ الحبُّ»: «كذب» كلمةٌ جَرتْ مجرَى المثل في كلامِهم، وهي في معنى الأمر. كأنَّه يريدُ أَنَّ كذَب هاهنا، تمثيلٌ لإرادة: اترُكْ ما سوَّلتُ إليكَ نفسُكَ من التَّواني في

⁽۱) «مفردات القرآن» ص ۸۸۰.

⁽٢) كذا في الأصول الخطية، وفيه اختصار عما في «الكشاف».

اليوم نفوسٌ كثيرةٌ يُكذِّبْنَها، يقُلنَ لها: لنْ تَكُوني. أو هيَ من قولِهم: كذَّبتْ فلاتًا نفسُهُ في الخطبِ العظيمِ: إذا شجّعْته على مباشرتِه وقالت له: إنك تُطيقُه وما فوقَه، فتعرَّضْ

الحجّ، ثم استأنفَ بقولِه: اقصِدِ الحجّ، فشبَّه إيجابَ الحجِّ عليه بسببِ تَهيُّو أسبابِه ووجوبِ استطاعتِه، ثُم تقاعدِه عنه، كأنه يقول: لم يجبْ عليك الحجّ، فقيل: كَذَب، عليك الحجّ، على سبيل التأكيد، كذلك من يُباشِر ما ينَافِي الرُّجوعَ إلى الله، ويتهادَى في الغَفلةِ والاشتغالِ بالدُّنيا مع ظهورِ الدَّلائلِ السَّاطِعَةِ على مجَيءِ القِيامةِ، كأنَّه يقولُ لها: لن تكُوني.

قوله: (أوْ هيَ من قولِهِم: كذّبَتْ فلانًا نفسُهُ في الخَطْبِ العظيمِ: إذا شجّعته) وإنّما خُصَّ في الدُّنيا لمن لتَهادِيهم في العِنادِ أو في الغفلةِ، ولأنَّ بانتِفاء نفي غير المؤكَّد في الآخرةِ، ينتفي المؤكّد بالطَّريقِ الأَولى، بخلافِ إثباتِ نفي المؤكّدِ في الدُّنيا، فإنَّه لا ينْتفي غيرُ المؤكَّدِ^(١).

وقال في «الفائقِ»: المرادُ بالكذبِ التَّرغيبُ والبعثُ، من قولِهِم: كذَبتهُ نفسُه، إذا مئَته الأمانيَّ وخَيَّلت إليهِ من الآمالِ ما لا يكادُ يكون، وذلك ما يُرغِّب الرَّجُل في الأمورِ، ويبعثُه على التَّعرُّض لها. ويقولونَ في عكسِ ذلكَ: صدَقَتْه، إذا ثبَّطَتهُ، وخَيَّلت إليه المُعجزة والنَّكدَ في الطَّلبِ(٢)، وهو من باب التَّجريدِ؛ جرَّد من نفسِه شخصًا وهو يحُاوره، كقولِ القائلِ:

أقولُ لها وقد جَشَأْتُ وجَاشَتْ مَكَانَكِ تُحْمَدِي أُوتَسْتَرِيجِي (٣)

وأنشدَ الميدانيُّ (٤) للبيدِ:

واكسندِبِ النَّفْسَ إِذَا حدَّثْتَها إِنَّ صدقَ النَّفْسِ يُزْرِي بِالأملُ

أي: لا تُحدِّث نفسكَ باتَّك لا تَظْفَر، فإنَّ ذلكَ يُشِّطُكَ.

 ⁽١) من قوله: "وإنها خُصَّ الله هنا ساقطٌ من (ط) وأثبته من (ح) و(ف)، وأخَّر فيهها "في الخطب العظيم إذا شجّعته" إلى ما بعد الزيادة.

⁽٢) «الفائق في غريب الحديث» (٣: ٢٥٢) (الكاف مع الذال).

 ⁽٣) من قوله: «وهو من باب التجريد» إلى هنا ساقطٌ من (ط) وأثبته من (ح) و(ف). البيت لعمرو بن
 الأطنابة. انظر: «الكامل في الأدب» للمبرد (٤: ٥٧).

⁽٤) «مجمع الأمثال» (٢: ١٢٩). وانظر «ديوان لبيد» ص١٤١.

له ولا تبالِ به، على معنى: إنَّها وقْعَةٌ لا تُطاق شدَّة وفَظَاعة، وأنْ لا نفسَ حينئذِ تحدَّثُ صاحبها بها تُحدُثه به عند عظائِم الأُمور، وتُزيِّنُ له احتهالها وإطاقتها، لأنَّهم يومئذِ أضعفُ من ذلكَ وأذلُ. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿كَالْفَرَاشِ ٱلْمَبْثُوثِ ﴾ [القارعة: عالى الله عنى التَّكْذيب، عنى التَّكْذيب، من قولك: حَملَ على قَرْنِه فها كَذَّب، أي: فها جَبُن وما تَشبَّط. وحقيقته: فها كذَّب نَفْسه فيها حدَّثته به من إطاقتِه له وإقدامه عليه. قال زهير:

..... إذا ما اللَّيْثُ كَذَّبَ عن أَقُرانِهِ صَدَقا

قوله: (حَمَلَ عَلَى قَرْنِه فَمَا كَذَّب، أَي: فَمَا جَبُن)، وقال الزَّجَّاجُ: ﴿ لَيْسَ لِوَقَعَنِهَا كَاذِبَةً ﴾، أي: لا يردِّها شيءٌ، كما تقول: قَدْ حَمَل فلانٌ فَمَا كَذَّب، أي: لا يردُّ حملته شيءٌ، وهو مَصْدرٌ نحو عافية وعاقِبةٌ وهذه أسماءٌ في موضع المصادِر، وقال في الفَائق: حَمَل فلانٌ ثُمَّ كَذَّبَ أي: جَبُن ونَكَل، ومعناه: كذَّب الظَّنَّ بِهِ، أو جَعل حَمْلتَهُ كاذِبةً غَير صادِقَةٍ (١).

قوله: (إذا مَا الليثُ كذَّب عن أقرانِهِ صَدَقًا)، صدرُهُ:

ليثٌ بِعَثَّرَ يصطادُ الرِّجالَ

يمدح شجاعًا، وعَثَّرُ: اسمُ موضع، أي: إذا جَبُن الشُّجاعُ عن قَرْنِه بَسُلَ هو وأقدمَ غير مبالٍ ولا مُكْبِرِث، وقال أبو علي: الكذبُ ضربٌ من القولِ، فكما جازَ أن يتَّسِع في القول في غير نُطقٍ نحو:

قد قالت الأنساع للبطن الحقِ

جَازَ فِي الكذب أَنْ يُجعل في غيرِ نُطقٍ، نحو:

كــذب القراطِــف والقُروف

فيكون ذلك انتفاءً لها، كما إذا أخبر عن الشَّيءِ على خلاف ما هو به، كان انتفاءً للصُّدقِ

⁽١) في الأصول الخطية: «صادقة غير كاذبة» وهو خطأ من النُّساخ، والله أعلم، وهذا النقل من «الأساس» للزُّ غشري، وليس في «الفائق» له .

أي: إذا وقعتْ لم يكُن لها رجعةٌ ولا ارتدادٌ، ﴿ خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ ﴾ على: هي خَافِضةٌ رافعةٌ، ترفعُ أقوامًا وتَضَعُ آخرين: إمَّا وَصْفًا لها بالشِّدّة؛ لأنّ الواقِعاتِ العِظامَ كذلك؛ يرتَفعُ فيها ناسٌ إلى مراتِب، ويتَّضِعُ ناسٌ، وإمَّا لأنَّ الأشقياءَ يُحَطُّون إلى الدَّركاتِ، والشُّعداءَ يرفَعُون إلى الدَّرجَاتِ؛ وإمَّا أنَّهَا تُزلزِلُ الأشياءَ وتُزيلُها عن مقارِّها، فتخفِضُ بعضًا وترفَعُ بعضًا؛ حيث تسقط السَّاءُ كِسَفًا، وتَنتَثُرُ الكَواكبُ وتَنكَدِرُ، وتسيرُ الجبالَ، فتمرُّ في الجوِّ مرَّ السَّحابِ. وقُرِئَ: (خَافِضة رافعة) بالنَّصبِ على الحالِ.

فيه، وقيل في قولِ الأعرابيِّ، وقد نظر إلى جَمَل نِضْو: كذب عليك القَتُّ والنَّوى، معناه: أنَّ الفَتَّ والنَّوى، معناه: أنَّ الفَتَّ والنَّوَى ذكَرا أنك لا تَسْمَنُ بهما، فقد كَذَبا عَلَيْكَ، فعليك بِهما، فإنك تَسْمَنُ بهما، ثمَّ اختارَ أنِّهما كلمةٌ جرتْ مجرى المثل^(۱).

وحاصلُ الوُجوه: أنَّ ﴿كَاذِبَةُ ﴾ إمَّا أنَّها صِفةُ موصوفٍ محذوفٍ، أو هي محمولةٌ على الواقِعةِ مجازًا، والأوّل على وجوه:

أحدها: أنَّ المعنى ليس هناك نفسٌ تصيرُ كاذبةً بتكْذِيبها اللهَ عزَّ وجلَّ أنْ لا بعثَ ولا إعادَةَ، كما في الدُّنيا، وعليه وَرد الحديث القُدسي: «كذَّبني ابنُ آدمَ ولم يكن له ذلكَ»، إلى قوله: «ولنْ يُعيدَني كما بدأني» (٢).

وثانيها: ليس هناك نفسٌ تُكذِّب نفسَ السَّاعةَ، بأنْ تَقُول لها: لن تكوني، إمَّا قولًا أو فعلًا، كما كانت تفعلُ في الدُّنيا.

وثالثها: لا تُكذّبُ النَّفسُ الشَّخصَ حينئذِ وتُمنَّيه الأباطيل، وإليه أشار بقوله: «لا نفسَ حينئذِ تُحدِّثُ صاحِبَها بها تُحدِّثُ به. والثاني: وهو أنْ يكونَ الضَّميرُ في ﴿كَاذِبَةُ ﴾ راجعًا إلى الواقعةِ، ويُراد بالكذبِ الكذبُ بالفعلِ دون القولِ، كها قال: «أي إذا وقعتْ لم يكنْ لها رجعةٌ»، ويُروى «راجعة»، وهو من قول الزَّجَاج، أي: لا يردُّها شيءٌ كها تقول: حَمل فلانٌ فها كذَب.

قوله: (وقُرئَ: «خافضةً رافعةً» بالنَّصبِ على الحالِ)، قال ابن جِنِّي: وهي قراءةُ الحسنِ

⁽١) انظر هذا كله عند الزَّ غُمْري في «الفائق في غريب الحديث» (٣: ٢٥٠) (الكاف مع الذال).

⁽٢) البُخَاري (٤٤٨٢).

﴿رُحَّتِ﴾ حُرِّکتْ تَحْرِیکَا شَدیدًا، حتی ینهدِمَ کُلُّ شيءٍ فوقَها من جبلٍ وبناءٍ، ﴿ وَبُسَیّتِ ٱلْجِبَالُ﴾ وفُتَنَتْ حتی تعودَ کالسّویق، أو سیقَتْ؛ من بَسَّ الغنم: إذا ساقَها. کقوله: ﴿وَسُیۡرِتِ ٱلۡجِبَالُ﴾ [النبا: ۲۰].

واليزيدي (١) والنَّقَفي، وهذا منصوبٌ على الحالِ، وقوله: ﴿ لَيْسَ لِوَقَعَنِهَا كَاذِبَةً ﴾ حالٌ أخرى قبلَها، أي: إذا وقعت الواقِعةُ صادقةَ الوعدِ خافضة رافعة، مثلُه: مررتُ بزيدِ جالسًا متكِتًا ضاحِكًا، كما لك أنْ تأتي للمبتدأ من الأخبارِ بها شئت، كذلك الأحْوَالُ، لأنَّ الحال ضَرْبٌ من الخبرِ. ويجوز أن يكون قوله ﴿ إِذَا رُحَّتِ ﴾ خبرًا عن ﴿ إِذَا ﴾ الأُولى، ونظيرُه إذا تزورني إذا يقومُ زيدٌ، أي وقتُ زيارَتِك إيَّاي وقتُ قيامِ زيدٍ، وجاز لـ (إذا » أن تُفارق الظَّرفيةَ وترتفعَ بالابتداءِ، كها جازَ لها أن تخرج بحرفِ الجرعن الظَّرفيّةِ كقول زهير (٢):

حتَّى إِذَا ٱلْقَتْ يَكِذَا فِي كَافِي وَأَجَنَّ عَوَراتِ الثُّغُورِ ظَلَامُها

الظّميرُ في «أَلْقَتْ» للشَّمسِ، أي: بدأت في المَغِيبِ، والكافرُ: الليلُ لتغْطِيتِهِ الأشياءِ بِظُلْمتِه، وعَوْرات الثَّغُور: المَواضِع التي تؤتي المخافة، وقولُه تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا كُنتُرْ فِ الظُلْمِيّهِ وَاللّهُ عُرِجٌ مِن الظَّرْفِيَّة (٣). الْقُلْكِ ﴾ [يونس: ٢٢] فر إذَا ﴾ مجرورٌ عند أبي الحسن بـ ﴿حَتَّى ﴾، وذلك مُحْرجٌ من الظَّرْفِيَّة (٣).

قوله: (حتى تَعودَ كالسَّوِيق) الأساس: بُسَّتِ الجبالُ: فُتَّتْ كالدَّقيق والسَّويق، ومنه

⁽١) في (ح) و(ف): «التُرِّمِذي»، وهو تصحيف، وما في «المحتسب» لابن جني موافق لما في (ط)، وهو الصواب إن شاء الله تعالى.

⁽٢) البيت ليس لزُهير، وإنها هو للبيد بن ربيعة، وهو في «ديوان لبيد» ص١٥ ، وعزاه له كُلُّ من ذكر البيت من أهل اللغة، ولعل الوهم تَسَّرب للمؤلف من صنيع ابن جِنِّي حيث قال: كقوله دون أن ينسب البيت، وقبل ذلك بصفحة ذكر بيتًا لزُهير، فظنّ المؤلف أنَّ هذا البيت لزُهير أيضًا، والحال أنَّ ابنَ جِنِّي قد ذكر هذا البيت في سورة (ص) (٢: ٣٣٣) ونسبه للبيد، وهو بيت من معلقته التي مَطْلعها:

عَفَتِ الدِّيارُ مَحَلِّها فَمُقامُها بِمِنَّى تَأْبُدَ غُوهُا فَرِجَامُها (٣) «المحتسب» (٢) ٢٠١–٣٠٨).

﴿ مُنْبَنَاً ﴾ مُتفرِّقًا. وقُرِئَ بالتَّاءِ أي: مُنقَطِعًا. وقُرِئَ: (رَجَّت)، و(بَسَّت) أي: ارتَجَّت وذهبت. وفي كلام بنتِ الخُسِّ: عينُها هاجٌ، وصَلاها راجٌ. وهي تمشِي وتَفاجُ. فإن قلتَ: بم انتصَبَ ﴿ إِذَارُجَتِ ﴾؟

قلتُ: هو بدلٌ من ﴿إِذَا وَقَعَتِ ﴾. ويجوز أن ينتصِبَ بـ﴿ خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ ﴾. أي: تخفِضُ وترفعُ وقتَ رجِّ الأرضِ وبسِّ الجبالِ، لأنَّه عند ذلك ينخفضُ ما هو مرتفعٌ، ويرتفِعُ ما هو مُنخفِضٌ، ﴿أَزَوَجُا ﴾ أَصْنَافًا، يقال للأَصْنافِ التي بَعضُها مع بعضٍ، أو يُذْكرُ بعضُها مع بعضٍ: أزواجٌ.

 أَضَحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَضَحَابُ الْمَيْمَنَةِ * وَأَضَحَابُ الْمَشْتَمَةِ مَا أَضَحَابُ الْمَشْتَمَةِ ﴾
 [٩-٨]

قيل لِلسَّويقِ المُلتُوتِ: البَسِيسَة، وقيل: البَسِيسَةُ هي أَن يُلَتَّ السَّوِيقُ أَو الدَّقِيقُ أَو الأَقطُ المطحونُ بالسَّمْنِ أَو الزَّيتِ.

قوله: (وفي كِلام بنت الحُسِّ) بالخاء المُعجمة مَضْمومةٌ والسِّين المُهْملة. الأساس: تقَوُل: أين بنتُ الحُسِّ من فصاحة قُسٌ، وكلاهما من إياد (١)، وفي حاشية «الصّحاح»: قال أبو محمد الأسود: هي بنتُ الخُسِّ من العَمالِيقِ الإيادية (٢). تصِفُ ناقةً. عين هاجّة، أي: غاثرة، والصَّلا: ما عن يمين الذَّنبِ وشِماله، وهما صَلَوان، ورُجَّ فارتجَّ، أي. حُرِّك فتحرَّك، وتفاجَّت النَّاقة: إذا فرَّجت بين رِجليها.

⁽١) «أساس البلاغة» ص١١٠.

⁽٢) ذكر ذلك أيضًا: الصَّاغاني في «العُباب الزَّاخر»، حرف السَّين، ص١٢٢. وعزاه لابن الأعْرابي في «النّوادر» عن أبي محمد الأسود.

قولِك: فُلانٌ مِنِّي باليمينِ، وفلانٌ مِنِّي بالشِّمال: إذا وصفتَهما بالرِّفعةِ عندَكَ والضَّعَةِ؛ وذلك لتَيمُّنِهم بالمَيَامِن، وتَشَاؤُمِهم بالشَّمائِل، ولتَفاؤلِم بالسَّانِح وتطيُّرهم من البارحِ، ولذلك اشتقُّوا لليمين الاسم من اليُمْن، وسمَّوُا الشَّمائل الشُّوْمي.

وقيل: أصحابُ الميمنةِ وأصحابُ المشامةِ: أصحاب اليُمْنِ والشُّوَّمِ؛ لأنَّ السُّعَداءَ مَيامينُ على أنفسِهم بطاعَتِهم، والأشقياءُ مشائِيمُ عليها بمَعْصِيتِهم. وقيل: يؤخَذ بأهل الجنَّةِ ذاتَ اليمينِ وبأهلِ النَّارِ ذاتَ الشَّمال.

﴿ وَٱلسَّنِيقُونَ ﴾ المُخلِصُون الذين سبقُوا إلى ما دَعاهُم الله إليه، وشَقُّوا الغُبارَ في طلبِ مَرضاةِ الله عزَّ وجَلَّ، وقيل: النَّاسُ ثلاثةٌ؛ فرجُلَّ ابتكر الخيرَ في حَداثةِ سِنَّه، ثُمَّ دَاوَمَ عليه حتى خَرج من الدُّنيا؛ فهذا السَّابِقُ المُقرَّبُ، ورجلٌ ابتكر عُمرَه بالذَّنبِ وطوَّلَ الغَفْلة، ثُمَّ تراجَع بتوبةٍ؛ فهذا صاحبُ اليمينِ، ورجلٌ ابتكر الشَّرَّ في حَداثةِ سِنِّه، ثُمَّ لم يَزل عليه حتى خرج من الدُّنيا، فهذا صاحبُ الشَّمال.

﴿مَاۤ أَصَّكُ ٱلْمَيْمَنَةِ ﴾؟! ﴿مَاۤ أَصَّكُ ٱلْمَشْتَمَةِ ﴾؟ تعجيبٌ من حالِ الفريقينِ في السَّعادة والشَّقَاوة. والمعنى: أيُّ شيء هُم؟ ﴿وَالسَّنِيقُونَ السَّيقُونَ ﴾، يريد: والسَّابقُون

قوله: (فرجلٌ ابتكر) الفاء تفصيليَّة في قوله تعالى: ﴿ فَأَصْحَبُ ٱلْمَيْمَنَةِ ﴾ والمُفصَّل: ﴿ وَكُنتُمْ أَزْوَكِهَا ثَلَنثَةً ﴾، والواو للحالِ و«قد» مقدرة، والعاملُ الفِعلُ السَّابق، ويجوز أن تكون حالًا مقدرة لقوله: ﴿ فِ جَنَّتِ ٱلنَّهِيمِ ﴾.

قوله: (تعجيبٌ من حالِ الفَريقَيْن في السَّعادَةِ والشَّقاءِ) قال القاضي: والجُملتانِ

من عَرفتَ حالَهم وبَلغكَ وصفُهُم، كقوله: و «عبدُ الله عَبدُ الله». وقول أبي النَّجْم: وشِعْري شِعْري ...

كَأَنَّه قال: وشِعْري ما انتهى إليك وسمعتَ بفصاحتِه وبراعتِه. وقد جُعِلَ ﴿ ٱلسَّنْبِقُونَ ﴾ تأكيدًا. و﴿ أُولَئِهِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴾ خبرًا، وليس بـذاك. ووقفَ بعضهم

الاسْتِفهامِيَّتانِ خبرانِ لما قَبْلَهما، بإقَامةِ الظَّاهرِ مقامَ الضَّميرِ، ومعناهُما: التَّعَجُّبُ من حالِ الفريقَيْن^(۱).

قوله: (وشِعْري شِعْري)، تمامُه:

لله درِّي مسا أَجَنَّ صدري مع العَفاريت بأرض قفر تا

أنا أبو النَّجـم وشِعْري شِعْري تنام عيني وفؤادي يَسْــــري

إنَّما أوقَع «أبو النَّجم» خبرًا لتَضَمُّنه نوع وَصْفية الكمال واشْتهاره به، كما أطلق اسمه بادرت الصِّفة في الذِّهنِ، وهو المُراد من قوله: «مَنْ عَرفتَ حالَم وبلَغكَ وصْفُهم»، المعنى: أنّا ذلك المعروفُ الموصوفُ بالكمالِ، وشِعْري هو المشهورُ في الفَصاحَةِ والبلاغةِ.

وقدر صاحبُ «المرشد»: والسَّابقون إلى طاعةِ الله هُمُ السَّابِقون إلى رحْمَتِه. وروينا عن الإمام أحمد بن حنبل عن عائشةَ رضيَ الله عنها عن رسولِ الله ﷺ: «أتَدْرُونَ مِن السَّابقُونَ إلى ظِلِّ الله عَزَّ وجَلَّ يومَ القِيامَةِ؟» قالوا: الله ورَسُولُه أعلمُ، قال: «الذِينَ إذَا أُعطُوا الحقَّ قَبِلوهُ، وإذا سُئِلوه بَذلُوهُ، وحَكموا للناس كحُكْمِهم لأَنْفُسِهم»(٣).

قوله: (ولَيْس بذاك) أيْ: بذاك القول الّذي يعُوَّل عليه، لأنَّه يُفوَّتُ تلك المُبالغة

 ⁽١) «أنوار التنزيل» (٥: ٢٨٤).

⁽٢) من أزجُوزة أبي النَّجم العِجْلي، انظر: ﴿خِزانة الأدبِ للبغدادي (١: ٤٣٩).

⁽٣) الحديث ضعيفٌ، أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦: ٦٧، ٦٩) وفيه ابن لَهيعَة، وأخرجه في «الزهدة أيضًا ص٠٠٠، وابن حجر في «الأمالي المطلقة» ص١١٣ من طريق أحمد بن حَنْبل، وفي ص٢٠٣ وقال: وابن لَمِيعَة وإنْ كان سَيئ الحفظ فحديثه أولى بالقبول من حديث المَلطي.

على: ﴿ وَٱلسَّنبِقُونَ ﴾، وابتدأ ﴿ السَّنبِقُونَ * أُولَئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴾، والصَّوابُ أن يُوقَف على الثَّاني، لأنَّه تمامُ الجملةِ، وهو في مقابَلة ﴿مَاۤ أَصْحَبُ ٱلْمَيْمَنَةِ ﴾، و﴿مَاۤ أَصْحَبُ ٱلْمَشْتَمَةِ ﴾.

﴿ اَلْمُقَرِّبُونَ * فِ جَنَّتِ النَّعِيمِ ﴾ الذين قَرُبتْ دَرجاتُهم في الجنَّةِ من العَرْشِ، وأُعِليت مراتبُهم. وقُرِئَ: (في جنَّةِ النَّعيمِ)، والثلة: الأمَّةُ من النَّاس الكَثيرة. قال:

وجاءَتْ إلَيْهِم ثُلَّةٌ خِنْدِفِيَّةٌ بِعَنْدِ مِنْ السَّيْلِ مُزْبِدِ

التي سبقَتْ في جَعْلِ الخبر نَفسَ المبتدأ، أو تلك المُقابلةُ التي بينَه وبين أصحابِ المَيْمَنةِ، استئنافُ جملةٍ أُخرى على تَقْديرِ سؤالِ سائلِ عند ﴿ أَوْلَيْكِ ﴾.

قوله: (وهو في مُقابِلة ﴿مَا آصَحَنُ ٱلْمَيْمَنَةِ ﴾) وكان يَنبغِي أن يُقال: السَّابقون، إلّا أنَّه أريد أنْ يَصِفهم بوَصفِ لا يُكْتَنهُ كُنهُه، والفرق: أنّ الجُملتينِ واردتان على التَّعجُب، أي: مَا عرفتَ حالهَم؟ أيَّ شيء هُم؟ فاغرِفها وتعجَّب منها، وأمَّا الاخيرةُ فمعناها أنَّك عَرفتَ حالهَم وصِفتَهم ومَزِيَّتَهم، فلا يُحتاج إلى التَّقرير، فعلى هذا المرادُ بالمقابلة: الطباق بين القرائن الثلاث، وإن أُريدَ بالمقابلة التضادُّ، فالمقابلة حينئذِ باعتبار المعنى، بحسب التقدّم والتأخر (١) والأُسلوبُ من بابِ اسْتِيفَاءِ أقسام الشَّيءِ، لأنَّ النَّاسَ من بين سابقِ ومُقتصِدِ وظَالِم، كقوله تعالى: ﴿فَوَمَنْهُمْ طَالِدٌ لِنَفْسِهِ، وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقُ بِالْحَدُلُبِ ﴾ [فاطر: ٣٦] وهذا مانعٌ آخرُ من جَعْلِ ﴿أَوْلَتِكَ ﴾ خبرًا، و﴿السَّيقُونَ ﴾ تأكيدًا، وأنت إذا استَسْفَقْت جُلَّ فقراتِ مانعٌ آخرُ من جَعْلِ ﴿أَوْلَتِكَ ﴾ خبرًا، و﴿السَّيقُونَ ﴾ تأكيدًا، وأنت إذا استَسْفَقْت جُلَّ فقراتِ مانعٌ آخرُ من جَعْلِ ﴿أَوْلَتِكَ ﴾ خبرًا، و﴿السَّيقُونَ ﴾ تأكيدًا، وأنت إذا استَسْفَقت جُلَّ فقراتِ مانعٌ آخرُ من جَعْلِ ﴿أَوْلَتِكَ ﴾ خبرًا، و﴿السَّيقُونَ ﴾ تأكيدًا، وأنت إذا استَسْفَقت كُلَّ فقراتِ السَّيْقُ وَالْهُ مَالَوْلَهُ اللَّهُ وَالْهُ السَّورةِ الكَريمِة، من مُفتَتَحِها إلى مُخْتَتِمها شَمَعتَ منها رائحة مثلثات كأنها:

أُذِيفَ عليها المِسكُ حتَّى كأنَّها لَطِيمَةُ دَارِيٌّ تفتَّقَ فَارُها (٢)

قوله: (وجاءت إليهم ثُلَّة) البيت (٣)، خِنْدفيَّة: منسوب إلى خِنْدِف؛ امرأة إلياسَ من

⁽١) من قوله: «فعلي هذَا» إلى هنا ساقط من (ح) و(ف) وأثبته من (ط).

⁽٢) البيت لكُتْيرُ عَزّة، وانظر: «ديوانه» ص ٤٣٠، وفيه «أفيد»، ويُروى «أُديف» بالمهملة.

⁽٣) لم أهتدِ إلى قائله.

وقولُه عزَّ وجَلَّ: ﴿ وَقِلِيلُ مِنَ ٱلْآخِرِينَ ﴾ كفى به دَليلًا على الكَثْرةِ، وهي من الشَّلُ وهو النَّبُ على الكَثْرت من النَّاسِ وقُطِعَتْ وهو الكَشْر، كما أنَّ الأمّة من الأمّ وهو الشَّجُّ، كأنَّها جماعةٌ كُسِرت من النَّاسِ وقُطِعَتْ مِنهم. والمعنى: أنَّ السَّابقينَ من الأوّلين كثيرٌ، وهمُ الأمم من لَدُن آدمَ عليه السَّلام إلى محمد عَلِي ﴿ وَقِيلٍ : ﴿ مِنَ ٱلأَخِرِينَ ﴾ من مُتَقدّمي محمد عَلِي ﴿ وَقِيلٍ : ﴿ مِنَ ٱلأَخِرِينَ ﴾ من مُتَقدّمي هذه الأمّة، و ﴿ مِن ٱلآخِرِينَ ﴾ من مَتَاخَريها. وعن النَّبي ﷺ : «الثَّلتان جميعًا من أمتى ».

فإن قلتَ: كيف قالَ: ﴿ وَقَلِيلٌ مِّنَ ٱلْآخِرِينَ ﴾ [الواقعة: ١٤]، ثُمَّ قال: ﴿ وَثُلَّةٌ مُنَّالًا لَهُ وَثُلَةً اللهُ وَثُلَةً اللهُ وَثُلَقًا اللهُ وَثُلَقًا اللهُ اللهُ

قلتُ: هذا في السَّابِقينَ، وذلك في أصحابِ اليمين؛ وأنَّهم يَتكَاثَرون من الأوَّلين

مُضَـر، واسمُها ليلى، نُسبَ ولد إلياس إليها وهي أمُّهم، والتَّيَّارُ: الموجُ، مُزْبِدٌ: كثيرُ الزَّبَدِ، والمراد: كَثرةُ الجيشِ.

قوله: (كَفَى به دَليلًا على الكَثْرةِ) يعني: وقوعُ "قليلٍ" في مُقابِل ﴿ ثُلَةٌ ﴾ دليلٌ على كَثرةِ المُقَابِلِ، يُعرِّضُ بقولِ الزَّجَاجِ: ويجُوز أنْ تكونَ الثُّلةُ بمعنى: قليل، أي قليلٌ من الأولين، وقليلٌ من الأقطعةِ، فالثُّلَةُ نحوُ الفِرقة والفِئةِ والقِطْعةِ(١).

الراغب: الثُّلَّةُ: قطعةٌ مجتمعةٌ من الصُّوفِ، ولذلكَ قيل للغَنَم: ثُلَّةٌ، ولاعتبار الاجتماعِ قيل: ﴿ ثُلَّةٌ ثِنَ ٱلْأَوْلِينَ * وَثُلَّةً ثِينَ ٱلْآخِرِينَ ﴾، أي: جماعةٌ، وثَلَلْتُ كذا: تناولتُ ثُلَةً مِنه، وثَلَّ عرشَهُ أسقطَ ثُلَّةً مِنه (٢).

قوله: (كيفَ قَال: ﴿وَقَلِيلٌ مِنَ ٱلْآخِرِينَ﴾) يعني: ذكرتَ أنَّ الثَّلَةَ هي الأَمَّةُ الكَثِيرة، وتمسَّكتَ بقولِه: ﴿وَقَلِيلٌ مِنَ ٱلْآخِرِينَ﴾، فوصَفهُم بالقِلَّةِ، ثُمَّ قال: ﴿وَقَلِيلٌ مِنَ ٱلآخِرِينَ﴾، فوصَفهُم بالقِلَّةِ، ثُمَّ قال: ﴿ وَقَلِيلٌ مِنَ ٱلآخِرِينَ ﴾، فوصَفهُم بالكَثرةِ؟ وأجاب: أنَّ ذلكَ في قومٍ، وهذا في قوم، ولما وَرهَ الحديثُ نُحَالِفًا لهذا التَّأُويل ردَّهُ لأنَّ قَضِيةَ هذا الخبر: «فها زَال رسُولُ الله ﷺ يُراجِعُ ربَّهُ»،

⁽١) «معاني القرآن» (٥:٩٠٥).

⁽٢) «مفردات القرآن» ص١٧٦

والآخِرين جَمِيعًا. فإن قُلت: فقد رُوي أنَّها لمَّا نزلت شقَّ ذلك على المسلمين، فها زَال رسولُ الله ﷺ يُراجِعُ ربَّه حتى نزلت ﴿ ثُلَةٌ مِنَ ٱلْأَوَّلِينَ * وَثُلَةٌ مِنَ ٱلْآخِرِينَ ﴾ [الواقعة: ٣٩، ٤٠].

قلتُ: هذا لا يَصحُّ لأمرين، أحدُهما: أنَّ هذه الآية واردةٌ في السَّابقين وُرُودًا

فوجبَ أَنْ تَكُونَ الجَهَاعَةُ واحدةً، أي: كانت الجَهَاعَةُ قليلةً فسـأَل أَنْ يُزِيلَ عنهم القِـلَّةَ، ويَكشُوهُم الكَثْرةَ.

قوله: (هَذَا لا يَصِحُّ لأَمْرَين) وقلت: صحّ، ورواه الإمامُ أحمد في «مُسنده» عن أبي هُريرَة: ولمَّا نزلت: ﴿ ثُلَةٌ يُنَ ٱلْأَوِّلِينَ * وَقَلِيلٌ مِنَ ٱلْآخِرِينَ ﴾، شقَّ ذلك على المسلمين، فنزلت: ﴿ ثُلَةٌ مِنَ ٱلْآخِرِينَ ﴾، فقال: «أنتم ثُلثُ أهلِ الجُنّة، بل أنتم نِصفُ أهْلِ الجُنَّة، وتُقاسِمونهم النَّصفَ الثَّاني (١٠)، ووُرُودِ الآية الأولى في السَّابقين والثَّانية في أصحابِ الجُنَّة، وتُقاسِمونهم النَّصفَ الثَّاني (١٠)، ووُرُودِ الآية الأولى في السَّابقين والثَّانية في أصحابِ المين لا يَردُّ مقْتَضى هذا الحديث، فإنَّه صلواتُ الله عليه حين أخبَر الصَّحابة بهذِه الآية اليمن لا يَردُّ مقْتَضى هذا الحديث، فإنَّه صلواتُ الله عليه م، فنزلت الآيةُ الثالثة ليُعْلَم أنَّ حَسِبوا أنَّ الجِطابَ مع جميع هذه الأمّة، فَشتَّ ذلك عَلَيهم، فنزلت الآيةُ الثالثة ليُعْلَم أنَّ

⁽١) المسند الإمام أحده: (٢: ٣٩١).

قلت: أما رواية أحمد فلم تصعَّ بمفردِها، لوجود شَريك بن عبد الله، وهو كثيرُ الخطأ والوهم، وشيخُه وشيخ شيخِه مستوران لا يكادان يُعرَفان، لذا ضَعَّف الأرناؤوط هذا السَّند، إلَّا أنه حكم على الحبديث بأنه حسن لغيره.

أمّا رواية النَّلثين التي ذكرها الزَّغَشري وردّها فقد صرّح ابن حجر في «الفتح» (١١: ٣٨٧) بعدم صحّة هذه الزَّيادة عند شرحه لحديث رقم (٢٥٢٨) وفيه: «إني لأرجو أن تكونوا شَطْر أهل الجنة»، فقال: وزاد الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس في نحو حديث أبي سعيد، «وإني لأرجو أن تكونوا نصف أهل الجنة، بل أرجو أن تكونوا ثُلثي أهل الجنة»، ولا تصح هذه الزِّيادة لأنَّ الكلبي واو، ثُمّ ذكر رواية أحمد التي سبق تخريجها، وخرّجه أيضًا من عند الطَّبراني عن أبي هُريرة بلفظ: «أنتم رُبع أهل الجنة، أنتم ثلث أهل الجنة، أنتم ثلث أهل الجنة، أنتم ثلث أهل الجنة، أنتم ثلث أهل الجنة، أنتم شرسل عند المروكين.

وحديث الثلثين رواه أيضًا ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (٧: ٤٣٦) معضلًا فالزيادة ضعيفة وإن كان يشهد لها حديث بريدة عند أحمد (٢٢٩٤٠): «أهل الجنة عشرون ومئة صف، أنتم منهم ثهانون صفًا».

ظاهرًا، وكذلك الثَّانية في أصحابِ اليمين. ألا ترى كيف عَطَف أصحابَ اليمينِ وَوَعْدَهم، على السَّابقين وَوَعْدِهم. والثَّاني: أنَّ النَّسخَ في الأخبارِ غيرُ جائزٍ، وعن الحسنِ رضي الله عنه: سابِقُو الأممِ أكثرُ من سابقي أمّتنا، وتابعُو الأمم مثلُ تابعي هذه الأمّة. وثُلةٌ: خبر مبتدأ محذوفٍ، أي: هم ثُلَّةٌ.

﴿مَوْضُونَةِ ﴾ مَرْمُولَةٍ بِالذَّهِبِ، مُشَبَّكةٍ بِالدُّرِّ والياقُوتِ، قد دُوخِلَ بعضُها في بعضٍ كما تُوضَنُ حِلَقُ الدِّرعِ. قال الأعشى:

ومِنْ نَسْج داودَ مَـوضُـونَـة

الأولى فيهم وفي أمثالهِم مِنَ المُقرَّبين والتَّابِعينَ لهم بإحسانٍ، والثَّانيةُ في من يَلْحَقُ بهم من أَصْحابِ اليمينِ، واندَفَع بهذا أيضًا لُزومُ النَّسْخِ في الأخبارِ، لأنّ السِّياق في الشَّفاعة على طريق التَّدرُّج لمزيد السُّرور والتبجُّح.

ويُؤيِّدهُ مَا رُوِِّينا عَنِ الْبُخَارِيِّ ومُسلَم والتِّرِمِـذِيِّ عَنِ ابنِ مَسعُودٍ قال: كنا مَع رسولِ الله ﷺ في قُبةٍ في نحوٍ مَن أربَعينَ، فقال: «أترضَونَ أنْ تكُونُوا رُبع أَهلِ الجُنَّةِ؟ قلنا نعم: قال: «أَتَرضَونَ أن تكونُوا ثُلَثَ أَهلِ الجُنَّةِ؟ قالوا: نعم، قال: «والذي نَفْسِي بيدِهِ إنِّ لأرْجُو أنْ تكُونُوا نِصِفَ أَهلِ الجِنة»، الحديثَ (١).

قوله: (مَرْمُولةً بالذَّهب) الجَوْهَريُّ: رملتُ الحصيرَ، أي: سَفَفتهُ، وأرملته: مثله، قال: سَفِيفَةٌ من خوصٍ، نسيجةٌ من خُوصٍ، وقد سَفَفْتُ الخوص أسفُّهُ بالضَّمِّ سَفَّا، وأسْفَفْتُه أيضًا: نسجتُه.

قوله: (ومِنْ نَسْجِ داودَ مَوْضُونة) أنشد الزَّجَّاجُ تمامَه: تُساقُ مع الحيِّ عَيْرًا فَسعَيْرا(٢)

⁽١) البُخاري (٦٥٢٨)، ومُسلم (٢٢١)، والترُّمذي (٣١٦٨).

⁽٢) «معاني القرآن» (٥: ١١٠)، وانظر أيضًا: «لسَّان العرب» (١٣: ٤٥٠) وفيه : وردعٌ موضونة: مضاعفة النَّسج.

وقيل: مُتواصِلة، أدنى بعضُها من بعض. ﴿ مُتَكِدِينَ ﴾ حالٌ من الضَّمير في ﴿ مُتَكِدِينَ ﴾ وهو العاملُ فِيها، أي: استقَرُّوا عليها مُتَكِئين. ﴿مُتَقَدِيلِينَ ﴾ لا يَنْظُر بعضُهم في أَقْفَاءِ بعض. وُصِفوا بحُسنِ العِشْرةِ وتَهذيبِ الأخلاقِ والآدابِ.

﴿ عُمَّلَدُونَ ﴾ مُبْقَون أبدًا على شَكْلِ الوِلْدان وحَدِّ الوصافة لا يتَحوّلون عنه. وقيل: مُقرَّطُون، والخَلْدةُ: القُرْطُ. وقيل: هم أولاد أهلِ الدُّنيا: لم تكن لهم حسناتٌ فيُثابوا عليها، ولا سيئاتٌ فيُعاقبوا عليها. روي عن علي رضي الله عنه وعن الحسن، وفي الحديث: «أولادُ الكفَّارِ خُدَّام أهلِ الجنةِ».

الجَوْهَري: عَيرُ القَومِ: سَيّدُهُم، وقولهم: «عَيْرٌ بعَيرِ، والزّيادة عَشْرة».

قوله: (﴿ مُتَكِينَ ﴾ حالٌ) أبو البقاء: في ﴿ ثُلَةٌ ﴾ وجهان؛ أحدُهما: هــو مبتدأً، والخبرُ ﴿ عَلَىٰ شُرُدٍ ﴾، والثَّاني: هو خبُر، أي: هُمْ ثُلَةٌ، و﴿ مُتَكِينَ ﴾ حالٌ من الضَّميرِ في ﴿ عَلَىٰ ﴾، و﴿مُتَقَدِيلِينَ ﴾ حالٌ من الضَّميرِ في ﴿ مُتَكِينَ ﴾، ويطوفُ يجوزُ أن يكونَ مُستَأَنفًا، وأنْ يكونَ حالًا (١١).

وقلتُ: قولُ المصنَّف وأبو البَقاء: ﴿ مُتَكِكِينَ ﴾ حالٌ من الضَّميرِ في ﴿ عَلَى ﴾ معناه: حالٌ من ﴿ عَلَى ﴾ في أخللِ معناه: حالٌ من ﴿ عَلَى ﴾ في ﴿ عَلَى ﴾ لأنَّ الظَّرفَ لا يعمل في الحالِ متقدمة، وقد مَرَّ فيه كلامٌ في سورةِ المُؤمن.

قوله: (وحَدِّ الوَصَافة لا يَتحوَّلونَ عنه) الجَوْهَري: الوَصيفُ: الحَادِمُ غُلامًا كان أو جَاريةً، يقال: وَصُفَ الغلامُ إذا بلغَ حدَّ الجِندمة، فهو وَصِيفٌ بَيِّنُ الوَصَافةِ.

قوله: (وفي الحديثِ: «أولادُ الكُفَّار خُدَّام أهلِ الجنَّة»)(٢)، قلتُ: هذا لم يَصحّ، وورد

⁽١) «إملاء ما من به الرحمن» (٢: ٢٥٣–٢٥٤).

⁽٢) قال الحافظ ابن حجر في «الكاف الشاف» (٤: ٩٥٤) مع «الكشّاف»: أخرجه البزار والطبراني في «الأوسط» من رواية عباد بن منصور عن أبي رجاء العطاردي عن سمرة بن جندب، ورواه البراز من رواية على زيد بن جدعان، والطيالسي والطبراني وأبو يعلى من رواية يزيد عن أنس.

قلت: أما رواية البزار والطبراني فقد قال الهيثمي عنها في «مجمع الزوائد» (٧: ٩ ١٩) فيه عبّادُ بنُ منصور =

مَا يَدْفَعُه، رُوِّينا عن البُخَارِيِّ وأبي داودَ والنَّسائي عن عائشة، قالت: تُوفِي صبيُّ، فقلتُ: طُوبي له عُصفورٌ من عَصافيرِ الجنَّة، فقال ﷺ: أولا تَدْرينَ أنَّ الله خلقَ الجنَّة وخَلق النَّار، فخلقَ لهذه أهلًا ولهذه أهلًا ؟ وفي رواية: «خَلقَهُم لهَا وهُم في أصْلابِ آبائِهمْ»(١).

وعن أبي دَاوُدعن عَائِشةَ قالت: قُلتُ: يا رسول الله ذَرِارِي المؤمنين؟ فقال: "مِن آبائِهِم"، فقلتُ: يا رسول الله، فَذَراري فقلتُ: يا رسول الله، فَذَراري المُشرِكين؟ فقال: "من آبائهم"، فقلتُ: بلا عمل؟! قال: "الله أعْلمُ بها كانوا عَامِلينَ"، المُشرِكين؟ فقال: "من آبائهم"، فقلتُ: بلا عمل؟! قال: ﴿ ٱلْمُنْفِقُونَ وَٱلْمُنْفِقَاتُ بَعَضُهُم مِنْ وقلت: من قولِه "من آبائهم" اتَّصَاليَّة، كقوله تعالى: ﴿ ٱلْمُنْفِقُونَ وَٱلْمُنْفِقَاتُ بَعَضُهُم مِنْ

وثَّقَهُ يجيى القطان وفيه ضعف، ورواية البزَّار فيها علي بن زيد وهو ضعيفٌ، أما الطريقة الأخيرة ففيها يزيد الرَّقاشي وهو ضعيف أيضًا.

وقال البُوصيري في «إتحاف المهرة» (٨: ٢٨١) رقم (٧٩٥١) عن يَزيد الرَّقاشي قال: قلت لأنس رضي الله عنه: ما تقولُ في أطفال المشركين؟ فقال: قال سول الله ﷺ: «لم يكن لهم حسناتٌ يجازون بها فيكونوا من أهل الجنة، ولا سيئات فيعاقبوا عليها، فيكونوا من أهل النار، هم خُدَّام أهل الجنة». رواه أبو داود - يعني الطيالسي - وأحمد بن منيع، وأبو بكر بن أبي شيبة، وعنه أبو يَعْلى، ومدار أسانيدهم على الرَّقاشي.

فطرق الحديث كلها فيها ضعف والله أعلم، وهذا ما حكم به ابن حجر في «فتح الباري» (٣: ٢٤٦)، عند سرده أقوال العلماء في أطفال المشركين: رابعها: خَدَم أهل الجنة، وفيه حديث عن أنس ضعيف أخرجه أبو داود الطَّيالسي وأبو يَعْلى، وللطَّبَراني والبَرُّار من حديث سَمُرة مرفوعًا: «أو لادُ المشركين خَدمُ أهلِ الجنّة» وإسناده ضعيف.

⁽۱) مسلم (۲٦٦٢)، وأبو دَاود (٤٧١٣)، والنَّساني (١٩٤٧). ولعل ذكر البُخَاري وهم من المُصنَّف، ولا يصح أن يُجعل هذا الحديث معارضًا لحديث «خُدّام أهل الجنة» إذ ليس ثمّة معارضة واضحة، وقال النَّووي في الجواب عما في هذا الحديث كما في «شرح صحيح مسلم» (١٦: ٧٠٧): أجمع من يُعتدُّ به من علماء المسلمين على أنَّ من مات من أطفال المسلمين فهو من أهل الجنّة، لأنَّه ليس مُكلَّفًا، وتوقف فيه بعض من لا يُعتد به لحديث عائشة هذا، وأجاب العلماء: بأنَّه لعله نهاها عن المُسارعة إلى القطع من غير أن يكون عندها دليلً قاطم.

⁽۲) أبو داود (۲۱۲).

الأكوابُ: أوانِ بلا عُرَى وخَراطِيم، والأباريقُ: ذواتُ الحَراطِيم.

﴿ لَا يُصَدِّعُونَ عَنْهَا ﴾ أي: بسببها، وحقيقتُه: لا يَصْدُر صُدَاعهم عنها، أو لا يُفرقون عنها، وقر أمجاهد: (لا يَصَّدَّعُون)، بمعنى: لا يَتصدَّعُون لا يتفرَّقُون، كقوله: ﴿ يُفرَقَمِنِ يَا يَصَدَّعُونَ ﴾ [الروم: ٤٣]، و (يُصَدِّعون)، أي: لا يُصدِّع بعضُهم بعضًا، لا يفرّقونهم ﴿ يَشَنَهُونَ ﴾ يتمنَّون. وقُرِئَ: ﴿ وَلَحْيَرَهُ وَأَفْضِلُهُ، ﴿ يَشْتَهُونَ ﴾ يتَمنَّون. وقُرِئَ

بَعْضِ ﴾ [التوبة: ٦٧]، وقال الخطابي: أي إنَّهم كفارٌ يلحَقُون في الكُفر بآبائِهم، لأنَّ الله قد عَلِم أنَّهم لو بقُوا أحياءً حتى يَكبُروا، لكانوا يَعملُون عمَلَ الكفَّارِ، ويدلُّ عليه قولُه صلوات الله عليه، قال: «الله أعلمُ بِها كانُوا عامِلين»، في جوابِ عائشة: يا رسول الله ﷺ بلا عَملِ (١٠؟!

وقال ابنُ المبارك: فيه أن كلَّ مولودٍ من البشرِ، إنَّما يُولدُ على فِطْرِتِه التي جُبِل عليها من السَّعادَة والشَّقَاوةِ، وعلى ما سَبق له من قَدرِ الله، وتَقدَّمَ من مشيئتهِ فيه من كفر أو إيمانٍ، فكلَّ منهم صائرٌ في العاقِبةِ إلى ما فُطِر عليه، وخُلِق له، وعامل في الدُّنيا بالعملِ المُشاكِل لفطرَتهِ في السَّعادَةِ والشَّقاوةِ، فمن أمارات الشَّقاوةِ للطِّفلِ أنْ يُولدَ بين نصرانِيين أو يهودِيَين، في السَّعادَةِ والشَّمرانيَّةِ، أو في علمَّانِه اليهوديَّة والنَّصرانيَّةِ، أو فيحمِلانه لشَقاوتِه على اعتقادِ دينِ اليهود والنَّصارى. أو يعلمُّانِه اليهوديَّة والنَّصرانيَّةِ، أو فيحمِلانه لشَقاوتِه على اعتقادِ دينِ اليهود والنَّصارى. أو يعلمُّانِه اليهوديَّة والنَّصرانيَّةِ، أو فيحمِ الشَّرعِ (٢). يعرفَ قبل أن يَعْقِلَ فيصف الدين، فهو محكومٌ له بحكم والديه، وتبعٌ لها في حُكمِ الشَّرعِ (٢). قوله: (لا يُفرُقُونهم) أي: لا يُفرُقون عنهم، فحذف الجار وأوْصَل.

⁽١) «معالم السنن» (٧: ٧٧-٧٨) مع «مختصر المُنْذِري» و«شرح ابن القَيِّم». وردّ ابن حجر هذا وقال في «الفتح» (٣: ٢٤٦): وأما حديث: هم من آبائهم أو منهم فذاك وَرَد في حُكم الحَرْبيِّ.

⁽٢) هذا ليس كلام ابن المبارك رحمه الله تعالى ، وإنها هو للخطّابي كيا في «معالم السنن» (٤: ٣٢٦) حيث نقل كلام ابن المبارك فقال: وفيه وجه ذهب إليه عبد الله بن المبارك حين سُئل عنه، فقال: تفسير قوله حين سُئل عن الأطفال فقال: «الله أعلم بها كان عاملين»، يريد والله أعلم أنَّ كلَّ مولود...، فبقية الكلام للخطابي. وهذا واضع ، وكذا نقله عنه البغوي في «شرح السنة » (١: ١٥٩)، وكلام ابن المبارك الذي نقل خلاصته الخطابي ذكره بتهامه أبو عُبيد في «غريب الحديث» (٢: ٢٢)، وليس فيه كلمة مما عزاه المصنف له ، فهو وهم منه رحمه الله ، والله أعلم .

قُرِئَ: ﴿ وَحُورًا عِينٌ ﴾ بالرَّفع، على: وفيها حورٌ عِينٌ، كبيتِ الكِتاب:

إِلَّا رَوَاكِــدَ جَمْرُهُــنَّ هَبَــاءُ

وَمُشَجَّجٌ

قوله: (قَرِئ: ﴿ وَحُورً عِينٌ ﴾ بالرَّفع) حمزةُ والكَسائيَّ: بكسرِ هما، والباقُون: برفعِهما (١٠). قال الزَّجَّاجُ: الرَّفعُ أحسنُهما لأنَّ المعنى: يطوفُ عليهِم وِلْدانٌ مُخلَّدُون بهذِه الأشياءِ، ولهم حُورٌ عِينٌ، ومثلُه ما يدلُّ على المعنى، قول الشاعر:

بادَت وغَيَّر آيَهُنَّ مع البلي إلّا رواكك جَمْرُهن هباءُ ومشجّبٌ أمّا سواءُ قَذَالِه فَبَدا وغيَّب سارَه المعزاءُ (٢)

لأنّه لمّا قال: "إلّا رَواكلَ» فحمل "ومشجّج» على المعنى، أي: هناك مشجّج، ومن قرأ بالرَّفع كَرهَ الحَفْض؛ لأنه عطفٌ على قولِه: ﴿ يَطُوفُ عَلَيْمٍ بِأَكُوابٍ ﴾، فقالوا: الحورُ العين ليس ممّا يُطافُ به، ولكنّه محفوض على معنى: يطوفُ عليهم ولدانٌ محلّدونَ بأكوابٍ يُنعّمُون بها، وكذلك يُنعّمُون ببحور عِين. وقد قُرئت: "وحُورًا يُنعّمُون بها، وكذلك يُنعّمُون بلحم طير، وكذلك يُنعّمُون ببحور عِين. وقد قُرئت: "وحُورًا عينًا» بالنّصبِ على الحمّل على المعنى أيضًا، لأنّ المعنى يُعطَوْنَ هذه الأشياء، ويُعطَوْن حُورًا عينًا، إلا أنّ هذهِ القراءة تخالف المُصحف الذي هو الإمام. وأهلُ العلم يكرهُون القراءة عينًا، إلا أنّ هذهِ الإمام (٣). وقال ابنُ جِنِّي: وهي قراءةُ أبي بن كعبٍ وابنِ مسعود (١٠).

⁽١) «التيسير في القراءات السبع» ص١٣٢.

⁽٢) «معاني القرآن» (٥: ١١١). والبيت الأوّل من شواهد سيبويه في «الكتاب» (١: ١٧٣)، وهُو للشاعر الكبير: غيلان بن عُقبة المعروف بذي الرُّمَّة، وانظر البيتين في «ديوانه» ص٩.

⁽٣) قال البيهقي في «السنن الكبرى» (٢: ٣٥٥): لا يجوز مُخالفة المُصحف الذي هو إمام، ولا القراءات التي هي مَشْهورة، وإنْ كان ذلك سَائغًا في اللغة، وقال ابن عبد البررحمه الله في «الاستذكار» (٨: ٤٧،٤٧): الذي عليه جماعةُ الأمْصار من أهلِ الأثر والرأي أنّه لا يجوز لأحدِ أن يقرأ في صلاته _ نافلةً كانت أو مكتوبة _ بغير ما في المُصحفِ المُجتمع عليه ، سواء كانت القراءة المخالفة له منسوبة لابن مَسعود، أو لل أبيّ، أو إلى ابن عبّاس، أو إلى أبي بكر، أو عمر، أو مُسندة إلى النّبيُ ﷺ.

⁽٤) «المحتسب» (٢: ٢٠٩).

أو للعطف على ﴿وِلَدَنَّ﴾، وبالجرِّ: عطفًا على جنّاتِ النَّعيم، كأنَّه قال: هم في جَنَّاتِ النَّعيم، وفاكهةٍ ولحم وحورٍ، أو على أكواب، لأنَّ معنى ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَنُّ مُخَلَّدُونَ ﴾ ﴿ وَأَكْوَابٍ ﴾ ينْعَمون بأكوابٍ، وبالنَّصب على: ويُؤتون خُورًا. ﴿ جَزَآءً ﴾ مفعولٌ له، أي: يُفعل بهم ذلكَ كلّه جزاءً بأعها لهِم.

﴿ سَلَنَا سَلَمًا ﴾ إمَّا بدلٌ من ﴿ وَيلًا ﴾ بدليل قوله ﴿ لَايَسْمَعُونَ فِيهَا لَغُوَّا إِلَّا سَلَمًا ﴾

وأمّا معنى البيتين فقوله: بادت، أي: هلكت، آيهُنَّ: علامتَهنَّ، والرَّواكد: أحجارُ الأَّثفيّةِ، وهبّا الرَّمادُ يهبو: إذا اختلَط بالتُّراب، ومُشَجَّع: الوتد قد شُجَّ رأسُه من الدَّقِّ، وسارَه (١١): بقيتُه، والمَعَز: الصَّلابةُ من الأرضِ، وأرضٌ مَعْزاء: بَينة المَعْزِ، وعَطَف ومَشَجَّجٌ على رواكدَ من حيثُ المعنى، أي: وفيها مُشَجَّجٌ، وكان ينبغي أن يقولَ: مُشجّبًا، لأنَّ الرَّواكدَ منصوبٌ، يقول: لم يبقَ من آثارِ منازلِ الأحبةِ سوى أحجارِ الأثافي، ورمادِها المختلِطِ بالتُّرابِ، ووتدِ الخِباءِ المكسورِ الرَّأس المُتغَيِّر بطُولِ بقائِه في الأرضِ.

قوله: (﴿ سَلَنَا سَلَنَا﴾ إِمَّا بدلٌ من ﴿ فِيلاً ﴾) قال الزَّجَّاجُ: ﴿ سَلَنَا ﴾ منصوبٌ من جهتين: أحدهما: أنَّه نعتُ من ﴿ فِيلاً ﴾، أَيْ: لا يَسمَعُونَ فِيها إلا قِيلًا قيلًا، يَسْلمُ من اللغو والإِثم، وثانيهها: أنَّه منصوبٌ على المصْدرِ، أي: لا يسمعونَ فيها إلا أنْ يقولَ بعضٌ لبعضٍ سلامًا، نحوُ قوله تعالى: ﴿ فَيَنَانُهُمْ فِيهَا سَلَمُ ﴾ [إبراهيم: ٢٣] (٢).

وقال أبو البقاءُ: هو استثناءٌ منقطعٌ، و﴿سَلَمَا﴾ بدلٌ أو صِفةٌ، وقيل: هو مفعولٌ، وقيل: هو مفعولٌ، وقيل: هو مُصْدرٌ^(٣).

وقلت: الأحسنُ أن يكونَ من بابِ الإبدالِ من غيرِ الجنسِ، نحو قوله: وبَلْـــدةِ لَيسَ بهـا أنِيسُ (٤)

⁽۱) سار وسائر واحدٌ ، فأراد بـ «ساره » سائره .

⁽٢) «معاني القرآن» (٥: ١١٢).

⁽٣) «إملاء ما من به الرحمن» (٢: ٢٥٤).

⁽٤) البيت من شواهد سيبويه (٢: ٣٢٢)، وقد نسبوا البيت لجران العَودِ النَّميري، وهو في «ديوانه» ص٥٢ بسياق مختلفِ قليلًا عها هو هنا.

[مريم: ٦٢] وإما مفعولٌ بهِ لـ ﴿ فِيلًا ﴾، بمعنى: لا يَسْمعون فيها إلا أَنْ يَقُولُوا: سلامًا سلامًا. وقرئ: سلامًا. والمعنى: أنَّهم يُفْشُونَ السَّلام بينهم، فيسلِّمُون سلامًا بعد سلام. وقرئ: (سلامٌ سلامٌ)، على الحكايةِ.

[﴿ وَأَصْحَبُ ٱلْمِينِ مَا أَصْحَبُ ٱلْمِينِ * فِي سِدْرِ تَخْضُودِ * وَطَلِّح مَّنضُودِ * وَظُلِّ مَّدُودِ * وَمَا أَصْحَبُ ٱلْمِينِ * فِي سِدْرِ تَخْضُودِ * وَطُلِّح مَّنطُودِ * وَفُرُسُ مَرْفُوعَةِ * إِنَّا ٱنشأَنهُنَ إِنشَاءَ * وَمَا مَ مَسْكُوبِ * وَفُرُسُ مَرْفُوعَةٍ * إِنَّا ٱنشأَنهُنَ إِنشَاءَ * وَمَا مَ مَن اللَّهُ مِن اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِن اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِن اللَّهُ مِن اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِن اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِن اللَّهُ مِن اللَّهُ مِن اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِن اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ الللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِن اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ الللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ الللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ الللْمُنْ اللْمُونِ مِنْ اللَّهُ مِنْ الللْمُنْ مِن اللللللِمُ اللللللِمُ الللللِمُ اللللِمُ الللللِمُ الللللِمُ اللللِمُ اللللِمُ الللِمُ الللْمُولِي الللْمُ اللللِمُ اللَّهُ مِنْ الللِمُ الللِمُ اللَّهُ مُنْ الللَّهُ مِن الللْمُولِي مِنْ

﴿ سِدْرِ ﴾ السِّدْر: شجرُ النَّبْقِ. والمخْضُودُ: الذي لا شوكَ لَه، كأنَّما خُضِدَ شوكُه.

وعن مجاهد: المُوْقِر الذي تَثْني أغصانَه كثرةُ حُمْلهِ، من خَضَد الغُصْنَ: إذا ثَناهُ وهو رَطْبٌ. والطَّلْحُ: شجرُ المَوزِ. وقيل: هو شجرُ أمِّ غَيلانَ، وله نُوَّارٌ كثيرٌ طيِّبُ الرائحة.

وعن السُّدِّي: شجرٌ يُشبِه طَلْحَ الدُّنيا، ولكن له ثمرٌ أحلى من العَسلِ.

وعن علي رضي الله عنه أنه قرأ: (وطلع)، وما شأنُ الطَّلْح؟ وقرأ قوله: ﴿ لَمَّا طَلْعٌ

ويؤيِّدهُ قولُه في موضع آخرَ: ﴿ لَايَسْمَعُونَ فِيهَالَغُوَّا إِلَّاسَلَنَمًا ﴾ [مريم: ٦٢].

قوله: (فيسلمون سَلامًا بعدَ سَلامٍ) يعني: التَّثْنيةُ في ﴿سَلَنَا سَلَنَا﴾ للتكرير، نحو: لبَّيكَ وسَعْديك.

قوله: (المُوقِر) المَجوهَري: أَوْقَرتِ النَّخْلةُ: إذا كثُر حملُها، يقال: نخلةٌ مُوقِرةٌ ومُوقَرةٌ، وحُكي مُوقَر، وهو على غيرِ القياسِ، لأنَّ الفعلَ ليس للنَّخلةِ، وإنَّما قيلَ: مُوقِر - بكسر القاف- على قياس: امرأة حَامل، لأنَّ حملَ الشَّجرِ مُشبَّةٌ بحَمْلِ النِّساءِ، فأمَّا مُوقَر - بالفتح - فشاذً.

قوله: (قىرأ: «وطَلُع» ومَا شأنَ الطَّلْح؟) أي: لا يليق الطَّلْحُ بهذا الموضع، ثمَّ قـرأ اسْتِشهادًا لِما اختارَه من القراءة، قوله: ﴿ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ ﴾ [ق: ١٠] فقيل له: أتُحوَّلُ القراءةَ

نَضِيدٌ ﴾ [ق: ١٠] فقيل له: أوَ تُحوِّهُا؟ فقال: آيُ القرآن لا تُهاجُ اليومَ ولا تُحوَّل. وعن ابن عباس نحوه.

أو الكلمةَ أو الآية؟ فقال: آياتُ القرآنِ لا تُهاجُ اليوم (١١)، أي: استقر كلّ آية في مكانها، فلا ينبغى أنْ تُحوَّل.

وفيه: لولا اسْتِقرَارُها وثُبُوتُها في المَصاحِف وصُدُور النّاس لجاز هذه الرواية، وأمثالها عما يجب أَنْ تُرَدُّ أَبْلَغَ ردَّ، لآنه تعالى صان هذا الكتاب المجيد من مثل هذه التَّحريفات، وقال: ﴿ إِنَّا هَتَنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَوَإِنَّا لَهُ لَحَنِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩] والعَجبُ من المصَنِّفِ كيفَ ردَّ الحديثَ (٢) في قوله: ﴿ ثُلَّةُ يُنَ ٱلْأَوْلِينَ * وَقَلِيلٌ مِنَ ٱلْآخِرِينَ ﴾ [الواقعة: ١٣-١٤]! وقبل هذا؟!

قال الزَّجَّاجُ: جاز أن يَعْني به الطَّلْح، لأنَّ له نَورًا طيِّبَ الرَّائِحِةِ جِدًّا فخُوطِبوا ووُعِدوا بها يُحبُّون مثلَهُ، إلا أنَّ فَضْلَه على ما في الدُّنيا، كفضلِ ساثِرِ ما في الجنَّةِ على ما في الدُّنيا^(٣).

وقلت: والله أعلم، إن النظم يقتضي أن يحمل قوله: ﴿ فِ سِدْرِ غَضُودِ * وَطَلَحِ مَّنضُودِ * وَظَلِّمِ مَّنصُودِ * وَظَلِّم مَّنَدُودِ ﴾ على معنى التَّظْلِيلِ وتكاتُف الأشجارِ على سبيلِ التَّرقي، لأنَّ ذكرَ الفواكِ مُستغنى عنه بقوله: ﴿ وَفَكَمَهُ كَثِيرَةِ * لاَ مَقْطُوعَةِ وَلا تَمْنُوعَةِ ﴾، وليقابل قولُه: ﴿ وَأَصْحَنُ الْشَعَالِ مَا أَصْحَنُ الْشَعَالِ مَا أَصْحَنُ الْشَعَالِ مَا أَصْحَنُ الْشَعَالِ * فِي سَمُومِ وَجَهِيمٍ * وَظِلِ مِن يَعْمُومِ ﴾ قولَه: ﴿ وَأَصْحَنُ الْمَيْنِ مَا أَصْحَنُ الْشَعَالِ * فِي سَمُومِ وَجَهِيمٍ * وَظِلْ مِن يَعْمُومِ ﴾ قولَه: ﴿ وَأَصْحَنُ الْمَدْخَل لحديثِ الطَّلْعِ فِي مِعنى الظَّلِّ وما يتَصلُ به!.

⁽۱) يُشير إلى الرَّاوية المَرْويَّة عن علي رضي الله عنه في إنكاره لفظة «الطَّلح»، وقراءته: «بِطَلْع»، وقد أجرج روايته هذه ابن جَرير الطَّبري في «جامع البيان» (۲۲: ۲۳۲)، عن يحيى الأموي عن أبيه، عن مُجالد، عن الحسن بن سعد عن قيس بن عبًاد عن علي، وذكر القُرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» مُجالد، عن الحسن بن عرفة عن عيسى بن يُونس عن مُجالد، من أنَّ ابن الأنباري رواه وأسنده عن أبيه عن الحسن بن عرفة عن عيسى بن يُونس عن مُجالد به. ومُجالدٌ ضعيفٌ بغض النظر عمن في السَّند غيره، فضعفها ثابت من جهة السَّند أولاً.

⁽٢) أي كيف ردّ الحديث في الموضع المشار إليه وسكت عن مثل هذه الرّوايات، التي يُشمَّ منها الطَّعن في القرآن أو في جمعه؟!

⁽٣) «معاني القرآن» (٥: ١١٢).

والمنْضُود: الذي نُضِّدَ بالحَملِ من أَسْفلِه إلى أعلاه؛ فليسَتْ له ساقٌ بارزةٌ.

﴿ وَظِلِّ مَّدُودِ﴾ ممتـدٌ منبسطٌ لا يتقلُّص، كظلِّ ما بين طُلـوع الفَجـر وطُلـوع الشَّمس.

﴿مَّسَكُوبِ ﴾ يُسكب لهم أين شَاؤوا وكيف شاؤوا، لا يتَعَنَّون فيه. وقيل: دائمُ الجَرْية لا ينقطعُ. وقيل: مُصْبوبٌ يجري على الأرض في غير أخدودٍ.

﴿ لَا مَقَطُوعَةٍ ﴾ هي دائمةٌ لا تَنْقَطعُ في بعضِ الأوقاتِ كفواكِه الدُّنيا، ﴿ وَلَا

وينصُرُ هذا التأويلَ ما رُوِّينا عن البُخَارِيِّ ومُسلم والتَّرمِذيِّ وابنِ ماجَه والدَّارِميِّ عن أبي هريرة أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إن في الجنَّةِ شجرةٌ يسيرُ الرَّاكبُ في ظِلِّها مئةَ عام لا يَقْطَعها، اقرؤوا إن شئتم: ﴿وَظِلِّ مَتَدُومِ﴾، ولقابُ قوس أحدكم في الجنة خير مما طلعت عليه الشمس أو تغرب».

وفي رواية التِّرمذي: "إن في الجنة شجرة يسير الراكب في ظلها مئة عام لا يقطعها(١)، هي شَجَرةُ الثَّلْدِ»(٢).

الراغب: السَّدُرُ: شجرٌ قليلُ الغَنَاءِ عندَ الأكلِ، ولذلك قال: ﴿ وَأَثْلِ وَشَيْءٍ مِن سِدْرِ قَلِيلِ ﴾ [سبا: ١٦]، وقد يُخْضَدُ ويُستظلُّ به، فجُعل ذلك مثلًا لظلِّ الجنةِ في قوله: ﴿ سِدْرِ مُغَضُّودِ ﴾ لكثرة غنَائِهِ في الاستظلالِ بهِ، وقولُه تعالى: ﴿ إِذْ يَغَشَى ٱلسِّدْرَةَ مَا يَغْشَى ﴾ [النجم: ١٦] فأشارَ إلى مكانٍ اخْتُصَّ النبيُّ ﷺ فيه بالإفَاضَةِ الإلاهيةِ والآلاءِ الرَّبوبية (٣).

قوله: (لا يَتَعَنَّونَ فيهِ) قال الزَّجَّاجُ: يعني بـ ﴿مآء مَّسَكُوبِ ﴾: أنَّه ماءٌ لا يَتْعبُون فيه، ينْسكِبُ لهم كما يُحبُّون (٤٤).

⁽١) من قوله: «اقرؤوا إن شئتم» إلى هنا ساقط من (ح) و(ف) واستدركته من (ط).

⁽۲) البُخاري (۳۲۵۲) ومسلم (۲۸۲٦)، والتُّرمِذي (۲۵۲۳)، وابن ماجه (٤٣٣٥)، والدَّارمي (۲۸۹٤).

⁽٣) «مفردات القرآن» ص٤٠٣.

⁽٤) «معاني القرآن» (٥: ١١٢).

مَّنُوعَةِ ﴾ لا تُمنَع عن مُتناولهِا بوجهِ، ولا يُحظَرُ عليها كما يُحظَر على بساتينِ الدُّنيا. وقُرِعَ: (فاكهةٌ كثيرةٌ)، بالرَّفع على: وهُناكَ فاكهةٌ، كقوله: ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾.

﴿ وَفُرُشِ ﴾ جمع فِراش. وقُرِئ: (وفُرْشٍ) بالتَّخفيفِ. ﴿ مَرْفُوعَةٍ ﴾ نُضَّدَت حتى ارتفعت، أو مرفوعة على الأسرَّة، وقيل: هي النِّساءُ، لأنَّ المرأة يُكنَّى عنها بالفِراش. ﴿ مَرْفُوعَةٍ ﴾ على الأرائِك. قال الله تعالى: ﴿ هُمْ وَأَزْوَجُهُمْ فِي ظِلَالٍ عَلَى ٱلْأَرْآبِكِ مُتَّكِفُونَ ﴾ [يس: ٥٦]، ويَدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَنشَأْنَهُنَ إِنشَاءَ ﴾، وعلى التَّفسير الأوَّل أُضمِرَ الهنّ »، لأنّ ذكر الفُرُش وهي المضاجِعُ دلّ عليهن.

﴿أَنشَأَنَهُنَ إِنشَآءَ﴾ [الواقعة: ٣٥]، أي: ابتدأنا خَلْقَهن ابتداءً جديدًا من غير ولادةٍ، فإمًا أن يُراد: اللاتي ابتُدِئ إنشاؤهن؛ أو اللاتي أُعيد إنشاؤهن.

قوله: (ولا يُحْظَر عَليها)، الأسَاس: حَظرَ عليه كذا: حِيلَ بينه وبينه، وهذا محظورٌ: غيرُ سباحٍ.

قوله: (وعلى التَّفسير الأوّل أُضْمِرَ «هُنَّ») لأنَّ المُراد بالفُرُشِ: الفُرشُ الحقيقيَّةُ، وفي قوله: «أُضمرَ لهنَّ» إيهامٌ، لأنَّه يُحتمل أنْ يرادَ أضمر للنِّساءِ ضميرًا، وأضمر لفظةَ لمُنَّ.

قال صاحبُ «التَّقريبِ»: فالتَّقديرُ: أنشَأْناهُنَّ لهن، لأنَّ ذِكرَ الفُرُشِ دلَّ عليهِنَّ، ويمكنُ أنْ يقال: إنّ إضهارَ لهنَّ أن في القرينةِ الأولى أنسبُ، لأنَّ الضَّمير في ﴿اَنشَأْنَهُنَ ﴾ للنِّساءِ قطعًا، وهو القَرينةُ للإضهارِ، ولتأويل الفُرشِ بالنِّساءِ لأنه إذا لم يُفسّر الفُرشُ بالنِّساءِ أو لم يُقَدرُ هناك ضميرُ النِّساءِ لم يبق بين القَرينتينِ ارتباطُ العلَّةِ والمعلولِ، لأنَّ قوله: ﴿إِنّا أَنشَأَنَهُنَ إِنشَاكَ ﴾ هناك ضميرُ النِّساءِ لم يبق بين القَرينتينِ ارتباطُ العلَّةِ والمعلولِ، لأنَّ قوله: ﴿إِنّا أَنشَأَنَهُنَ إِنشَاكَ ﴾ علَّةٌ لارتفاعِهنَّ على الأرائِكِ والسُّررِ، ولأنَّ ﴿أَنشَأَنَهُنَ ﴾ للأزواجِ لا للفُرُشِ، كأنه قيل: وأصحابُ اليمينِ مُستقرِّين في فُرُشٍ مرفُوعةٍ لزوجاتِهم كالأسِرَّة والأرائِكِ، لأنَّا أَنشَأَنَاهنَ إِنشَاءَ. ولهذا قالَ في التَّفسيرِ الثاني: «وقيل: هي النِّساء، ويدلُّ عليه؛ ﴿إِنّا أَنشَأَنَهُنَ إِنشَاءَ ﴾».

وقال أبو البقاء: ﴿ إِنَّا أَنْمُانَّا ﴾ الضَّميرُ للفُرُشِ، لأنَّ المرادَ بها النِّساء (٢)، ويكونُ قوله:

⁽١) من قوله: «قال صاحب التقريب» إلى هنا ساقط من (ح).

⁽٢) الملاء ما من به الرحمن (٢: ٢٥٤).

وعن رسول الله على: ﴿إِنَّا أَمْ سَلَمَةُ رَضِي الله عنها سألته عن قول الله تعالى: ﴿إِنَّا أَشَأَنَهُنَّ ﴾ فقال: «يا أمَّ سَلَمَة هنَّ اللواتي قُبِضن في دارِ الدُّنيا عَجَائِزَ شُمْطًا رُمْصًا، جعلهنّ الله بعد الكِبَر أترابًا على مِيلادِ واحدِ في الاستواءِ، كلَّما أتاهنَّ أزواجهنّ وجدُوهنَّ أبكارًا»، فلمَّا سمعت عائشةُ رضي الله عنها ذلك من رسول الله على قالت: واوجَعَاه! فقال رسول الله على: «ليْسَ هُناك وَجَعٌ».

وقالت عجوزٌ لرسولِ الله ﷺ: ادعُ الله أنْ يُدخلنيَ الجنَّة، فقال: "إنَّ الجنَّة لا تدخُلها العجائِزُ»، فولَّت وهي تبكي، فقال عليه الصَّلاة والسَّلام: "أخبروها أنَّها ليست يومثذِ بعجوزٍ» وقرأ الآية ﴿عُرْبًا﴾.

«لأصحابِ اليمين» مُظهرًا، أُقِيم مَقام المُضْمرِ، إمَّا للإشْعَارِ بالعِلَّيةِ أو أُعيدَ للطُّول.

قولُه (عجائزَ شُمْطًا) الحديثُ من روايةِ التَّرُمذيِّ عن أنس في قوله: ﴿إِنَّا أَنْـَأَنَّهُنَّ إِنْاً أَنْـَأَنَّهُنَّ اللَّانِ كَنَّ فِي الدُّنيا عجائزَ عُمشًا رُمْصًا (١).

الْجَوْهَري: الرَّمَصُ بالتَّحرِيَك: وسخٌ يجتمعُ في المُؤقِ، فإنْ سَالَ فهو غَمَصٌ، وإنْ جَمُّدَ فهو رَمَصٌ.

قوله: (واوجَعاه) الهاءُ تظهرُ في الوقفِ ولا تُحرَّك، وفي الوصل تُحذف.

قوله: (فقالت^(٢) عَجُوزٌ) روى صاحِبُ «الجامع» (٣) عن رَزِينِ عن رسولِ الله ﷺ

 ⁽۱) التَّرمِذي (٣٢٩٦) وقال: هذا حديثٌ غريب لا نعرفه مرفوعًا إلا من حديث موسى بن عُبيدة،
 وموسى بن عُبيدة ويزيد بن أبّان الرَّقاشي يُضعفان في الحديث.

ولكن الرُّواية التي ذكر الزَّعَشَري ليست هَّده، وإنَّها رواية أم سَلَمة أنَّها سألت النَّبيَّ يَعَيُّدُ عن قول الله تعالى ﴿إِنَّا أَنشَأْنَهُنَ ﴾ فقال: «يا أم سلمة، هنَّ اللواتي قُبضن في دار الدُّنيا عجائز شُمْطًا رُمُصًا...». فكان الأولى بالمصنَّف أنْ يُخرِّج حديثَ أم سَلَمة هذا، لا أن يأتي بحديث أنس_رضي الله عنه ويُحُرَّجه!!. وحديثُ أمَّ سلمة عَزاه الحافظ ابن حجر وفي «الكافي الشاف» (٤ : ٤٦١) مع «الكشاف» للتَّعْلبي في «تفسيره».

⁽٢) كذا في الأصول الخطية، وفي الكشاف: «وقالت».

⁽٣) ﴿جامع الأصولِ لابن الأثير (١١: ٥٤) بعد نصّ رقم (٨٥٢٣).

وقُرِئَ: (عُرْبًا) بالتَّخفيفِ، جمع عَرُوب وهي المتحبِّبة إلى زَوْجها الحسنة التَبعُّل. ﴿ أَتَرَابًا ﴾ مُستوياتٍ في السِّنِّ؛ بناتِ ثلاثِ وثلاثين، وأزواجُهنَ أيضًا كذلك.

وعن رسول الله ﷺ: «يَدخُلُ أهلُ الجنَّةِ الجنَّـةَ جُرْدًا مُرْدًا بِيْضًا جِعَادًا مُكحَّلِين أبناءَ ثلاثٍ وثَلاثِين». واللَّام في ﴿ لِأَصْحَابِ ٱلْيَمِينِ ﴾ من صِلةِ «أنشأنا» و«جَعَلنا».

[﴿ وَأَصْحَبُ الشِّمَالِ مَا أَصْحَبُ الشِّمَالِ * فِي سَمُورِ وَجَيبِ * وَظِلِ مِن يَعْمُومِ * لَا بَارِدِولَا كَرِيمٍ * إِنَّهُمْ كَانُواْ فَبَلَ ذَلِكَ مُتَرَفِينَ * وَكَانُواْ يُصِرُّونَ عَلَى الْجَنْثِ الْعَظِيمِ * وَكَانُواْ يَقُولُونَ كَرِيمٍ * إِنَّهُمْ كَانُواْ فَبَلُ ذَلِكَ مُتَرَفِينَ * وَكَانُواْ يُصِرُّونَ عَلَى الْجَنْثِ الْعَظِيمِ * وَكَانُواْ يَقُولُونَ الْمَعْمَا وَيُعَلَّمُ اللَّهِ الْمَعْمَا وَيُعَلَّمُ الْمَعْمِ اللَّهِ الْمَعْمَا الْمَعْمَا أَيْنَا لَمَتَعْمِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعَلِّمُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَه

قال لامرأة عجوز: «إنَّه لا يدخُل الجنَّة عَجُوزٌ»، فقالت: وما لهنَّ؟ فقال لها: «أمَا تقرئين: ﴿ إِنَّا آنَهُ أَن اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ اللّ

قوله: (وقرئ: «عُرْبًا» بالتّخفيفِ) أبو بكر وحزَة، والباقُون: بضمَّ الرَّاءِ (١٠).

قوله: (مُسْتَوياتٍ في السِّنِّ) الرَّاغِب: تشبيهًا في التَّساوِي والتَّماثُل بالتَّراثِب، التي هي خُلوعُ الصَّدرِ، أو لوقُوعِهنَّ معًا على الأرضِ^(٢).

قوله: (يدخُلُ أهلُ الجنّةِ الجنّةَ جُرْدًا مُرْدًا) عن التّرمِذي عن مُعاذِ قال: «يدخُلُ أهلُ الجنّةِ جُرْدًا مُرْدًا مُرْدًا مُرْدًا مُردًا مُردا مُردًا مُردا مِردًا مُردًا مُردًا مُردًا مُردا مُردا مِردا مِردا مُردا مِردا مُردا مِر

قال صاحب «الجامع»: الجُرْدُ: جمعُ أَجْرَدَ وهو الذي لا شَعْرَ عليه (٤).

⁽١) «التيسير في القراءات السبع» ص١٣٢.

⁽٢) «مفردات القرآن» ص١٦٥.

⁽٣) التَّرمِذي (٢٥٤٥) وقال: هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ.

⁽٤) «جامع الأصول» (١٠: ٢٨٥). رقم (٨٠٨٠).

﴿ فِ سَمُومِ ﴾ في حرِّ نـارِينفذُ في المَسـام، ﴿ وَجَيبِ ﴾ ومـاء حـارٌ مُتناه في الحرارة، ﴿ وَظِلِ مِن يَعْمُومٍ ﴾ من دُخانِ أسودَ بهيم، ﴿ لَا بَارِدِوَلَا كَرِيمٍ ﴾ نفي لِصفتَى الظَّلُ عنه، يريد: أنَّه ظِلَّ، ولكن لا كسائرِ الظَّلالِ: سبَّاه ظِلَّا، ثُمَّ نفى عنه بردَ الظَّلِ ورَوْحَه ونفعَه لمن يأوِي إليه مـن أذَى الحرِّ، وذلك كرمُهُ ليمحَقَ مـا في مدلـولِ الظَّلِ من الاستِرواح إليه.

والمعنى: أنَّه ظلٌ حارٌ ضارٌ، إلا أنَّ للنَّفي في نحو هذا شأناً ليس للإثبات. وفيه تهكُّمٌ بأصحابِ المشأمةِ، وأنَّهم لا يستأهِلون الظُّلُ الباردَ الكريمَ، الذي هو لأضدادِهم في الجنّة. وقُرِئَ: (لا باردٌ ولا كريمٌ) بالرَّفع، أي: لا هو كذلك.

قوله: (وذلك كَرمُه) أي: كرمُ الظُلِّ، قال في الشُّعَراء: «والكريم صفةٌ لكلِّ ما يُرضَى ويُحمَد في بابِه» (١). الراغب: كل شيء يَشْرف في بابه، فإنه يُوصَفُ بالكرم (٢) و «كَرمُ الظَّلِّ»: ما ذكرهُ، وهو بردُه من روحِه ونفعِه لمن يأوِي إليه من أذى الحَرِّ.

قَال في «الكبير»: الأقوى أنْ يُقال: إنَّ الظِّلِّ يُطلَبُ لأمرٍ يرجِعُ إلى الحِسِّ، وهو بُرودَتُه، ولأمرٍ يرجعُ إلى الحقلِ، وهو بُرودَتُه، ولأمرٍ يرجعُ إلى العقلِ، وهو كرامتُه، كأنَّه قِيل: لا بردَ و لا كَرَامةَ ٣٠).

قوله: (إلا أنَّ للنَّفي في نحو هذا شأناً ليس للإثباتِ) يعني: كان من حقِّ الظاهرِ أنْ يُقال: وظِلَّ حارٌّ ضَارٌّ، فعَدَل إلى قوله: ﴿ وَظِلِّ ﴾، لِيتبَادَر منه إلى الدَّهنِ أولا الظُّلُ المُتعارَفُ فيطمعُ السَّامِعُ، فإذا نفَى عنه ما هو المطلوبُ من الظُلُّ، وهو البَرْدُ والاسترواحُ، جاءت السُّخريةُ والتَّهكُمُ والتَّعريضُ بأنَّ الذي يسْتَأهِلُ الظُلَّ الذي فيه بردٌ وإكرامٌ غيرُ هؤلاء، فيكونُ أشْجَى لِحُلوقِهم وأشدٌ لحسرتِهم.

قوله: (أيْ: لا هُو كذلِك) أي: إذا قُرِئا بالرَّفع كانا خبرينِ لمبتدأٍ محذوفٍ، فيكون عطفُ جملةٍ على جملةٍ، فيقُوى الاهتهامُ بها قُصِد بهها.

⁽۱) «الكشاف» (۱۱: ۳۲۰).

⁽٢) من قوله: «الراغب» إلى هنا ساقط من (ح) و(ف) وأثبته من(ط).

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (٢٩: ٤١٣).

و «الحِنْثُ» الذَّنبُ العَظيمُ. ومنه قولهُم: بلغ الغُلام الحِنثُ، أي: الحُلْمَ ووقتَ المؤاخَذةِ بالمآثم. ومنه: حَنِثَ في يمينهِ، خلافُ: برَّ فيها. ويقال: تحنَّث، إذا تأثَّم وتحرَّج. ﴿ أَوَءَابَآؤُنَا ﴾ دخلت همزةُ الاسْتِفهامِ على حرفِ العَطفِ.

فإن قلت: كيف حَسُن العطفُ على المُضمرِ في ﴿ لَمَبْعُوثُونَ ﴾ من غَير تَأْكيدِ بنحن؟ قلتُ: حَسُن للفاصلِ الذي هو الهمزةُ، كما حَسُن في قوله تعالى: ﴿ مَآ أَشْرَكَ نَا وَلَا اَللَّهُ اللهُ وَقُرِئَ: (أَوْ آباؤنا)، وقُرِئَ: (لمُجَمَّعون)، ﴿ إِلَى مِيقَتِ يَوْمِ مَعْلُومٍ ﴾ إلى ما وُقِّتَ به الدُّنيا من يوم مَعْلومٍ، والإضافةُ بمعنى مِن، كَخَاتم فضةٍ. والمِيقَات: ما وُقِّت به الشَّيءُ، أي: حُدّ. ومنه مواقِيتُ الإحرام: وهي الحُدودُ التي لا يتجَاوزُها من يريدُ دُخولَ مَكّة مُحْرِمًا.

﴿ أَيُّمَا ٱلطَّنَا لُونَ ﴾ عن الهُدى ﴿ ٱلْمُكَذِبُونَ ﴾ بالبَعثِ، وهم أهلُ مكَّةَ ومَن في مِثْل حالهم. ﴿ مِن شَجِرِ مِن الهُدى ﴿ ٱلْمُكَذِبُونَ ﴾ بالبَعثِ، والثانية لبيان الشَّجرِ وتفسيرِه. وأنَّتَ ضميرَ الشَّجرِ على المعنى، وذكَّرهُ على اللَّفظ في قولِه: ﴿ مِنهَا ﴾ و ﴿ عَلَيْهِ ﴾ ومن قرأ: ﴿ مِن شَجَرِ مِن نَقُورٍ ﴾ فقد جعل الضَّمِيرين للشَّجرةِ، وإنَّما ذَكَّر الثاني على تأويل الزَّقُوم، لأنَّه تفسيرُها وهي في معناه.

قوله: (وقُرِئ: «أَوْ آباؤنا») قالون وابن عامر: بإسكانِ الواوِ، والباقون: بفتجها^(۱)، فيكونُ عطفًا على محلِ اسمِ «إنَّ» بعد مُضيِّ الخبرِ.

قوله: (وأنَّتُ ضميرَ الشَّجَرِ على المعنى، وذَكَّرهُ على اللفظِ في قولِه ﴿مِنْهَا﴾ و﴿عَلَيْهِ﴾)، الانتصاف: لو أعادَه على الشَّجر باعْتبارِ كونِه مأكولًا؛ لكونِه قال: ﴿لَآكِلُونَ... فَشَنْرِهُونَ عَلَيْهِ﴾ أي: على أَكْلِهمْ لكان أحسنَ (٢).

⁽١) «التيسير في القراءات السبع» ص١٢١ في سورة الصافات.

⁽٢) لم أجد هذا النقل عن ابن المنير فيها هو مطبوع بحاشية «الكشاف»، لكن نسب لـ هذا القول أيضًا الشهاب الخفاجي في «حاشيته» على البيضاوي (٨: ١٤٤)، فلعله سقط من المطبوع، والله أعلم.

﴿ شُرِّبَ آفِيهِ ﴾ قُرِئَ: بالحركاتِ الثلاثِ، فالفتحُ والضَّمُ مصدران. وعن جعفر الصَّادق رضي الله عنه: «أيام أكلٍ وشَرْب»، بفتح الشِّين، وأمَّا المكسور فبمعنى المشرُوب، أي: ما يشربُه الهيم؛ وهي الإبلُ التي بها الهيّام، وهو داءٌ تشرب منه فلا ترْوَى: جمع أهْيَم وهَيْهاء. قال ذو الرمّة:

فأصبَحْتُ كالهَيْماءِ لا المَاءُ مُبْرِدٌ صَدّاها ولا يَفْضِي عَلَيْها هُيَامُها

وقيل: الهِيمُ: الرِّمال. ووجهُه أن يكون جَمْع الهَيَام بفتح الهاء، وهو الرَّمل الذي

قوله; ﴿ ﴿ شُرَّبَ الْمِلِيمِ ﴾، قُرِئ: بالحركاتِ الثَّلاث)؛ بالضَّمِ: نافعٌ وعاصمٌ، وبالفتح: الباقُون، وبالكسر: شاذٌ (١).

قال الزَّجَّاجُ: فالشَّربُ بالفتح المصدرُ، وبالضَّمِّ: الاسم، وقيل: مُصْدرٌ أيضًا.

قوله: (أيامُ أكلٍ وشَرْب) رُوِّينا عن أبي دَاودَ والتَّرِمِذيِّ والنَّسائيِّ عن عُقبة بن عامرٍ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «يومُ عرفةَ ويومُ النَّحْر وأيامُ التَّشرِيقِ عِيدُنا أهلَ الإسلامِ، وهي أيامُ أكلِ وشُرب»(٢)، ورَوى مختصرًا منه مُسلِمٌ عن نُبَيشَة الْهُذَلِيِّ (٣).

قوله: (فأصبَحْتُ كَالهَيهاء) البيت^(١)، صَدَاها: عَطَشُها، ولا يَقْضي عليها، أي: لا يقتلها العطشُ.

قوله: (وقيل: الهِيْمُ: الرِّمالُ) فعلى هذا تقديرُه: فشارِبُون مشروبَ الهِيمِ، فهو من إضافةِ الصَّفة إلى الموصوفِ، أي: الهيم المشروبِ.

فإن قلتَ: أيُّ مناسبةٍ في جَعلِ الهيمِ مَشروبًا؟

⁽١) «التيسير في القراءات السبع، ص١٣٢.

⁽۲) أبو داود (۲٤۱۸) والترّمذي (۷۷۳) والنسائي (۳۰۰٤).

⁽٣) مسلم (١١٤١) بلفظ: «أيام التشريق أيام أكل وشُرب».

⁽٤) البيت لذي الرُّمة، انظر: «ديوان ذي الرُّمة» ص٧٨٠.

لا يتماسك، جُمِع على فُعُلِ كسَحابِ وسُحُب، ثُمَّ خُفِّف وفُعِل به ما فُعل بجمع أبيض. والمعنى: أنه يُسلِّط عليهم من الجُوع ما يَضْطرُّهم إلى أكلِ الزَّقُوم الذي هو كالمُهل؛ فإذا مَلوًا منه البُطون يُسلَّط عليهم من العطش ما يَضْطرُّهم إلى شُربِ الحَميمِ الذي يُقطِّع أمعاءَهم، فيَشْربونه شُربَ الحِيم.

فَإِنْ قَلْتَ: كَيْفَ صَحَّ عَطْفُ الشَّارِبِينَ عَلَى الشَّارِبِين، وهما لذواتٍ مَتَّفِقة، وصفتان مَتَّفِقتان، فكان عطفًا للشَّيءِ على نفسِه؟

قلتُ: ليستا بمُتفقتين، من حيث إنَّ كوبَهم شارِبين للحميمِ على ما هو عليه من تناهي الحرارةِ وقطع الأمعاءِ أمرٌ عجيبٌ، وشُربَهم له على ذلك كما تَشربُ الهيمُ الماءَ: أمرٌ عجيبٌ أيضًا، فكانتا صِفتين مُختلفتين.

النَّزُل: الرَّزْق الذي يعدُّ للنَّازِل تكْرِمةً له. وفيه تَهَكُّمٌ، كها في قوله تعالى: ﴿فَبَشِرْهُ م

وكُنَّا إذا الجبَّارُ بالجيْشِ ضَافَنا جَعَلْنا القَنَا والمُرهَفاتِ لَهُ نُزْلَا وقرئ: (نُزْلُمُم) بالتَّخْفيف.

[﴿ غَنْ خَلَقَنْكُمْ فَلَوْ لَا تُصَدِّقُونَ * أَفَرَهَ يَتُم مَّا تُمْنُونَ * وَأَنتُو تَخَلُّقُونَهُ وَ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَلِقُونَ *

قلت: لمَّا اعتُبرَ معنى السَّيَلان فيه كالماثِع، جُعلَ مشروبًا تهكُّمًا، ألا ترى كيف قال: «هو الرملُ الّذي لا يتهاسَك».

قوله: (مَا فُعِل بجُمع أبيض) الجَوْهري: جَمع الأَبْيضِ: بِيُضٌ، وأصله: بُيْضٌ بضم الباء، نحو أحمرُ حُرٌّ، وإنَّما أبدلوا من الضَّمُّ كسرةَ لِتَصِحُّ الياءُ.

قوله: (وكُنَّا إذا الجبَّارُ) البيت، الجبارُ: الذي لا يقبلُ موعظةً، والعاتِي: على ربَّه أيضًا.

قولـه: (ضَافَنا)، أي: نــزل بنا ضيفًا، يقــول: إذا الملكُ الجبــارُ ضَافَنا، جعلنا نُزلَــه مــن الرِّمــاحِ والسُّيوفِ، وفيه تهكُّمٌ. غَنُ قَذَرْنَا بَيْنَكُوُ ٱلْمَوْتَ وَمَا نَحَنُ بِمَسْبُوقِينَ * عَلَىٰ أَن ثُبَدِلَ أَمْثَلَكُمْ وَنُنشِتَكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ * وَلَقَدْعَانِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَمُ اللّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَا اللَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَا عَلَا عَلَا اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَى الل

﴿ فَلَوْلَاتُصَدِقُونَ ﴾ تَخْضيضٌ على التَّصْديقِ؛ إمَّا بالخلقِ لأنَّهم وإن كانوا مُصدِّقين به، إلا أنَّهم لما كان مَذْهبُهم خلافَ ما يَقْتضيه التَّصْديق، فكأنَّهم مُكذِّبُون به. وإمِّا بالبعثِ؛ لأنَّ من خَلقَ أولًا لم يمتنع عليه أن يَخلُق ثانيًا.

﴿مَاتَمْنُونَ﴾ ما تُمنُونه، أي: تَقْذِفونه في الأرْحَام من النَّطَفِ، وقرأ أبو السَّمّال بفتح التَّاء، يقال: أمنى النَّطفة وَمناها. قال الله تعالى: ﴿ مِن نُطْفَةٍ إِذَاتُنْنَى ﴾ [النجم: ٤٦].

﴿ غَنْلُقُونَهُ ۚ ﴾ تَقُدُّرونهَ وتصوِّرُونه. ﴿ قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ ٱلْمَوْتَ ﴾ تقِديرًا وقسَمْناه عليكم

قوله: (وإمَّا بالبعثِ) يعني قوله: ﴿ فَلَوْلَا تُصَدِّقُونَ ﴾ مطلقٌ لم يُقيَّد بهاذا يُصدُّقُون، فيحتملُ أن يُقيَّد بها يدلُّ عليه قوله: ﴿ فَعَنُ خَلَقْنَكُمْ ﴾ أو بها قبلَه وهو قولهُم: ﴿ أَو ذَا مِتْنَا وَكُنَّ النَّفْصيل وَكُنَّ النَّرَابَا وَعِظْنَما ﴾ والذي يرجِّحُ تقدير الحلقِ شيئانَ؛ أحدُهما: قربُ الدَّليل، ثمَّ التَّفْصيل بقوله: ﴿ فَوَرَ يَنَهُم اللَّه اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّه اللَّه اللَّه اللَّه اللَّه اللَّه اللَّه اللَّه اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا

قوله: (﴿ مَّاتُمْنُونَ ﴾ ما ثُمنُونَه، أي: تَقْذِفُونه في الأرحام)، اعلم أنَّ الإمام بيَّن في البقرة وجه الاستدلال بهذه الأنواع المذكورة وأحسن فيها كل الحُسنِ، وأمَّا وجه الاستدلال بهذه الآية، فأن يُقال: إن المني إنَّما يحصلُ من فضلةِ الهَضْمِ، وهو كالطَّلِّ المُنْبثُ في أطرافِ الأعضاء، ولهذا تَشترك الأعضاءُ بالْتِذَاذِ الوِقَاع لحصول الانْحلالِ عنها كلّها، ثمّ إنَّ الله سبحانَه وتعالى سلَّط قوَّة الشَّهوةِ على البنيةِ حتَّى إنَّها تجمعُ تلك الأجزاء الطَّلِيَّة، فالحاصلُ سبحانَه وتعالى سلَّط قوَّة الشَّهوةِ على البنيةِ حتَّى إنَّها تجمعُ تلك الأجزاء الطَّلِيَّة، فالحاصلُ أنَّ تلكَ الأجزاء كانت متفرِّقة جدًّا، أولًا في أطرافِ العالمِ، ثمَّ إنَّه تعالى جمعَها في بدنِ ذلك الخيوانِ، فتفرَّقت في أطرافِ بدنِه، ثمَّ جمعَها الله في أوعيةِ المني، فأخرَجها ماءً دافقًا إلى قرارِ

قِسمةَ الرِّزقِ، على اختلافٍ وتفاوتٍ كما تَقْتَضيه مَشِيئَتُنا، فاخْتَلفتْ أعمارُكم من قَصِيرٍ وطَويلِ ومتوسِّطِ. وقُرِئ: (قَدَرْنا) بالتَّخفيف.

سبقتُه على الشَّيء: إذا أعجزتَهُ عنه وغلبته عليه ولم تُكُنه منه، فمعنى قوله: ﴿وَمَا غَنُ بِمَسْبُوفِينَ *عَلَى الشَّيء: إذا أَعَجزتَهُ عنه وغلبته على ذلك لا تغلبُونني عليه، و﴿أَمَثَلَكُمْ ﴾ بمع مُثل: أي على أنْ نُبدِّل مِنكم وَمَكَانكم أشباهكم من الخلقِ، وعلى أن نُنشِتكم في خِلَقِ بحم مُثل: أي على أنْ نُبدِّل مِنكم وَمَكَانكم أشباهكم من الخلقِ، وعلى أن نُنشِتكم في خِلَقِ لا تعلمُونَها وما عهدتم بمثلها، يعني: إنّا نقدِرُ على الأمرين جميعًا: على خلقِ ما يُماثِلُكم، وما لا يُماثِلُكم؛ فكيف نعجزُ عن إعادتِكم؟!.

ويجوزُ أن تكون ﴿أَمَّنَلَكُمُ ﴾ جمعَ مَثَل، أي: على أن نبدّل ونغيِّر صِفاتِكم التي أنتُم عليها؛ في خِلَقِكم وأخْلاقِكم، ونُنْشِئكم في صفاتٍ لا تعلمُونها.

قُرِئ: ﴿ اللَّهُ أَهَ ﴾ و (النَّشَاءة). وفي هذا دليلٌ على صحَّةِ القياسِ حيث جهَّلَهم في ترك قياس النَّشأةِ الأخرَى على الأولى.

الرَّحمِ، فإذا كان قادرًا على جَمْع هذه الأَجْزاءِ المتفرِّقةِ، وتكوينِ الحيوانِ منها، فإذا افترقَت بالموتِ مرَّةً أُخرَى؟! هذا تقريرُ هذه الحُجَّةِ (١٠).

قوله: (لا تَعْلِبُونَني عليه) المُغْرب: غُلبَ فلانٌ على الشِّيءِ: إذا أُخذَ منه بالغَلَبةِ (٢).

قوله: (ويجوز أن تكونَ ﴿أَمْثَلَكُمُ ﴾ جمعَ مَثَل) عطفٌ على قولِه: ﴿﴿أَمْثَلَكُمُ ﴾ جُمعُ مِثْلُ عطفٌ على قولِه: ﴿﴿أَمْثَلَكُمُ ﴾ جُمعُ مِثْلُ اعلم أنَّه قد سبقَ غيرَ مرَّةٍ أنَّ التَّبديلَ: التَّغييرُ، فيجوزُ تبديلُ الذَّاتِ وتبديلُ الصَّفات، والمِثْلُ: وأنَّ المِثْلُ بمعنى النَّظير وبمعنى الصَّفة، فالتَّفسير الأوّلُ مبنيٌّ على تبديلِ الذَّات، والمِثْلُ: بمعنى الوَضف.

قوله: (قُرئ ﴿النَّشَاءَةَ ﴾ و «النَّشاءة») ابن كثيرٍ وأبو عَمرو: «النَّشَاءة» بفتح الشِّين وألفِ بعدها، والباقُونَ: بإسْكانِها من غيرِ ألفِ^(٣).

 ⁽١) «مفاتيح الغيب» (١: ٢٧٦).

⁽٢) «المغرب في ترتيب المعرب» لابن المطرّز (٢: ١٠٧). (الغين مع اللام).

⁽٣) «التيسير في القراءات السَّبع» للداني ص١١٤.

[﴿ أَفَرَءَيْتُمْ مَّا تَخُرُقُونَ * ءَأَنشُرَّتَزَرَعُونَهُ وَأَمْ يَعْنُ الزَّرِعُونَ * لَوْ نَشَآهُ لَجَعَلْنَكُ حُطَنَمُا فَظَلْتُدُ تَفَكَّهُونَ * إِنَّا لَمُغْرَمُونَ * بَلْ نَعْنُ عَمُومُونَ ﴾ ٦٣-٦٧]

﴿أَفْرَءَ يَتُمُ مَّا تَحُرُونَ كَ مِن الطَّعام، أي: تَبدُرون حَبَّه وتعملونَ في أرضِه، ﴿ ءَأَنتُهُ مَرْعُونَهُ وَ وَ تُرْعُونَهُ وَ وَيَنْمَى إلى أن يبلغ الغاية. وعن رسول الله ﷺ: «لا يَقُولنَ أحدُكم: زرعتُ، وليقل: حرثتُ»، قال أبو هُريرة: أرايتُمُ إلى قوله: ﴿أَفَرَءَ يَتُمُ ﴾ يَقُولنَ أحدُكم: فرعتُ، وليقل: حرثتُ»، قال أبو هُريرة: أرايتُمُ إلى قوله: ﴿أَفَرَءَ يَتُمُ ﴾ الآية؟ والحُطام: من حَطَم، كالفُتَات والجُذَاذ من فَتَ وجَذّ، وهو ما صارَ هشيا وتحطّم ﴿فَظَلَتُمُ وَقُرئ بالكسر، و ﴿فَظَلَلْتُم » على الأصل ﴿تَقَكّمُ وَنَ ﴾ تَعجبُون. وعن الحسن رضي الله عنه: تَنْدَمُون على تعبكم فيه وإنفاقِكم عليه. أو على ما اقترفتُم من المعاصِي التي

قوله: (يَرِفُّ) النهاية: قولهم: يَرفُّ رَفِيفًا: يَقُطرُ نداه، يقال للشَّيء إذا كَثُر ماؤهُ من النَّعمةِ والغَضَاضةِ، حتى يكادُ يهتزُّ: رفّ يَرِفُ^(١).

قوله: (قال أبو هُريرة: أرأيتُم إلى قولِه: ﴿ أَفَرَهَ يَتُم ﴾ (٢) يعني: أخبروني كيف أسندَ الحَرْثَ إلى الحُلقِ، والزَّرعَ إلى نفسِه، ثمَّ أوْعَدهم بجعلِه حُطامًا وبَيَّن تَحَسُّرَهم بقوله: ﴿ إِنَّا لَمُغْرَمُونَ * بَلْ نَعْنُ مَحُومُونَ * ، ليُؤذِنَ بأنْ ليس بأيدِيهم سوى أنْ يَبْذُروا الحبَّ، ويعملوا في الأرض.

الراغبُ: الحرثُ: إلقاءُ البذرِ في الأرضِ وتهيئتها للزَّرعِ، ويُسمّى المَحْروثُ حرثًا، قال تعالى: ﴿ أَنِ أَغْدُواْ عَلَى حَرْئَكُمُ ﴾ (٣). وقال: إذا نُسِب الزَّرعُ إلى العبدِ فلكونِه فاعلاً لأسبابِه التي هي سببُ الزَّرع، كما تقول: أنبتُ إذا كنتَ من أسبابِ نباتِه، والزَّرعُ في الأصل مصدرٌ وعُبرٌ به عن المَزْروع في قولِه: ﴿ فَنُحْمِ عُهِمِ مَزَمَّكُ ﴾ [السجدة: ٢٧](٤).

⁽١) في الأصول: «حتى كاديهتزُّ ويرفُّ» وأثبتنا ما في «النهاية»، وهو الصواب كما لا يخفي.

⁽٢) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٥٧٢٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦: ٢٢٨).

⁽٣) «مفردات القرآن» ص٢٢٦.

⁽٤) المصدر السابق ص٣٧٩.

أُصِبتُم بذلك من أُجلِها. وقُرِئَ: (تَفكّنون) ومنه الحديث: «مثلُ العالِم كمثلِ الحَمَّة يأتيها البُعداءُ ويترُكها القُرَباءُ، فبَينا هم إذ غارَ ماؤُها فانتفع بها قومٌ وبقي قومٌ يتفكنون» أي: يتندَّمون. ﴿إِنَّالَمُغَرِّمُونَ﴾ لملزمُون غرامةَ ما أنفقنا. أو مُهلكون لهلاكِ رزقِنا، من الغَرام: وهو الهلاكُ، ﴿بَلْ نَحُنُ﴾ قومٌ ﴿يَحَرُّومُونَ﴾ مُحارَفُون مَحْدُودون، لا حَظَّ لنا ولا بَخْتَ لنا؛ ولو كنا مجدُودِين، لما جرى علينا هذا.

قوله: (أُصِبتُم بذلكَ من أجلِها(١)) أي: أُصبتم بذلك البلاءِ من جعلِ زرعِكم هَشياً من أجل معَاصِيْكم.

قوله: (كمثل الحَمَّة) النهاية: الحَمَّة: عين ماء حارٌ يَستَشْفِي بها المرضى، ومنه حديثُ الدَّجالِ: «أخبروني عن حَمَّة زُغَر» أي: عَيْنها، زُغَر: موضعٌ بالشَّام، وقال: إذا غاضَ ماؤها.

قوله: (أو مُهلكون لهلاك رزقنا) لو قال: لمهلكون لما ارتكبنا من المعاصي، لأنَّ المعاصي، المُهلِكات كانَ أليَق، ليكونَ قوله: «لمُلزمون غرامة ما أنفقنا»، مُتفرِّعًا على قوله: «على من المُهلِكات كانَ أليَق، ليكونَ قوله: «أو مُهلكون» على قوله: «أو على ما اقترفتُم من المعاصي»، لأنَّ قوله: ﴿إِنَّالمُغُرّمُونَ ﴾ جملةٌ حاليّةٌ مقولًا لقولهم كالبيان لما يصدُر من النَّادِم عند خَيْبتِه من الكلماتِ الدَّالةِ عليها، أي: فظلتُم تندَمُون على تعبِكم فيه، وإنفاقِكُم عليه، أو على ما اقترفتُم من المعاصِي قائلين: إنَّا لمُغْرمون، وقوله: ﴿بَلَ مَعْنُ مُومُونَ ﴾ إِنْ جُعل مُطلقًا على نحوِ: فلانٌ يُعطي ويمنع كان المعنى ما قال: «مُحارَفون»، فيدخلُ المعنيانِ فيه على البَدَلِ، وإن قُدّر متعلّقه كان المعنى: عرُومونَ رزقَنا كما قدَّره القاضي (٣).

قوله: (مُحَارَفُون) المُحارَف: الممنوعُ من البَخْت.

⁽١) في الأصول الخطية: «أجلهم»، والمثبت من «الكشاف»، وهو الصواب.

⁽٢) ذكره الخطابي في اغريب الحديث» (١: ١٥٣)، ولم يُسنده، وعنه ذكره أصحابُ الغريب.

⁽٣) انظر: «أنوار التنزيل» (٥: ٢٩٠).

وقُرِئَ: (أئنّا).

[﴿ أَفَرَءَ يَسُعُ ٱلْمَاءَ ٱلَّذِى تَشْرَبُونَ * ءَأَسَمُّ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ ٱلْمُزْنِاَمُّ نَعَنُ ٱلْمُنزِلُونَ * لَوَ نَشَاءُ جَعَلْنَكُ أُجَاجًا فَلُوَلَا تَشْكُرُونَ ﴾ ٦٨ - ٧٠]

﴿ اَلْمَآءَ اللَّذِي تَشْرَبُونَ ﴾ يُريد: الماءَ العَذبَ الصَّالح للشُّرب. و ﴿ الْمُزْنِ ﴾ السَّحاب: الواحدةُ مُزنَةٌ. وقيل: هو السَّحابُ الأبيضُ خاصَّةٌ، وهو أعذبُ ماء.

﴿أُجَاجًا ﴾ مِلْحًا زَعاقًا لا يُقدَرُ على شُرْبِه.

فإن قلتَ: لمَ أُدخلتِ اللامُ على جوابِ ﴿لَوَ﴾ في قوله: ﴿لَجَعَلَنَكُ مُطَنَّمًا﴾ [الواقعة: ٦٥] ونُزِعت منه هاهنا؟

قلت: إن ﴿ لَوَ ﴾ لما كانت داخلةً على جُملتين، معلَّقةً ثانيتُهما بالأولى، تَعلُّق الجزاءِ بالشَّرطِ، ولم تكن مُخلصةً للشَّرطِ كـ «إنْ » و «لا » عاملة مثلها، وإنها سرى فيها معنى الشَّرط اتَّفاقًا من حيث إفادَتها في مضمُوني جملتيها، أنّ الثاني امتنع لامتناع الأوّل: افتقرت في جوابها إلى ما يُنصب علمًا على هذا التَّعلُّق، فزيْدت هذه اللام لتكون علمًا على ذلك، فإذا حُذِفت بعد «ما » صَارت عَلمًا مشهورًا مَكانُه، فَلأنَّ الشَّيء إذا عُلِمَ وشُهِر موقِعُه وصارَ مألوفًا ومأنوسًا به: لم يبالَ بإسقاطِه عن اللَّفظ، استغناءً عُلِمَ وشُهِر موقِعُه وصارَ مألوفًا ومأنوسًا به: لم يبالَ بإسقاطِه عن اللَّفظ، استغناءً

قوله: (فلأنَّ الشِّيءَ إذا عُلِمَ) قيل: هو جوابُ «إذا». وقلت: نعم، إذا قُدِّر محذوفٌ،

قوله: (وقرئ: «أئنّا») قرأ أبو بكر: بهمزتين مُخفَّفتينِ، والباقون: بواحدةٍ مكسورةٍ (١٠).

قوله: (ولم تكُن مُخلصَةً للشَّرْطِ) كأن قيل: لأنَّ أمرَ الشَّرْطِ في «لو» تقديريُّ، لأنَّ الشَّرْطَ إِنَّمَا هو توقيفُ أمرٍ على أمرٍ، وذلك إنَّمَا يتحقَّقُ في الاسْتِعجالِ، و«لو» للمُضيّ، فلا تكون شرطيّة تحقيقيةً.

⁽١) «التيسير في القراءات السبع» ص١٣٢.

بمعرِفة السَّامِع. ألا ترى إلى ما يُحكى عن رؤبةَ أنه كان يقول: خيرٍ، لمن قال له: كيف أصبحت؟ فحَذف الجارِّ لعلمِ كُلِّ أحدٍ بمكانِه، وتساوي حَالَي حَذْفِه وإثباته لشُهرة أمرِه. وناهيك بقول أوْس:

حَتَى إذا الكلَّابُ قَالَ لها كاليَوْمِ مَطْلُوبًا ولا طَلَبَا

وحَذْفِه "لم أرَ"! فإذنَّ حَذْفها اختصارٌ لفظيٌّ وهي ثابتةٌ في المعنى، فاستوى الموضعان بلا فَرقِ بينهما؛ على أنْ تَقدُّمَ ذِكرِها والمسافة قصيرةٌ مُغنِ عن ذكرها ثانيةً ونائبٌ عنه. ويجوزُ أن يقال: إنّ هذه اللام مُفيدةٌ معنى التَّوكيد لا تحالَة، فأدخلت في آية المَطْعُومِ دونَ آية المشروب، للدَّلالة على أنَّ أمرَ المَطعُوم مُقدَّمٌ على أمرِ المشروب، وأنَّ الوعيدَ بِفَقْدهِ أشدُّ وأصعبُ، من قِبَل أنَّ المشروب إنَّا يُحتاج إليه تَبَعًا للمَطْعُوم.

لأنَّ التَّقديرَ: إذا حُذِفت بعدما صارت عَليًا فلا بأس به، لأنَّ الشَّيء إذا عُلِم وشُهِر موقِعُه لَم يبالَ بإسقاطِه.

قوله: (حتَّى إذَا الكلّابُ) البيت، المعنى: لم أر مطلوبًا مثل مطلوبِ أراهُ اليوم، قُدِّمت الصِّفةُ وهي «مثل مطلوب» أراه اليوم على الموصوفِ الذي هو «مطلوبًا»، فصارَ حالًا، ثمَّ حُذفتِ الصِّفةُ التي هي «أراهُ»، ثمَّ حُذِفَ موصُوفُها الذي هو «مطلوبٌ» ثمَّ وُضِع الكافُ موضِعَ المثل. فصارَ كما تَرى! قال: ذلك حينَ كان الثورُ الوحْشِيُّ يَجِدُّ في الهربِ من كلابِ الصَّيدِ، وهو الذي يُغري الكلبَ على الصَّيدِ، مُتعجِّبًا، أي: ما رأى ولا شاهدَ مطلوبًا مثل الشَّدِ النَّورِ من شدَّةِ الفِرادِ، ولا طالبًا مثلَ هذا الكلّاب من شدَّةِ العَدْوِ. وطَلَبًا جمعُ طالبٍ، كخادم وخَدَم.

قوله: (على أَنْ تَقدُّمَ ذِكْرِها) أي: ذكرِ اللام في قولِه: ﴿لَجَعَلْنَكُ حُطَّنَمًا ﴾.

قوله: (للدَّلالةِ على أنَّ أمرَ المَطْعُومِ مُقدَّمٌ على أمرِ المَشْرُوب، وأنَّ الوعيدَ بِفَقْده اشدُّ) وقلت: ولذلك رتَّب على أمرِ المَطْعوم (١) قولَهُ: ﴿فَظَلْتُمَّ تَفَكَّمُهُونَ * إِنَّالَمُغُرَمُونَ * بَلْ نَعَنُ مُعُرُومُونَ ﴾

⁽١) من قوله: المقدَّم على الله هنا ساقط من نسخة (ح).

ألا ترى أنك إنَّها تَسقي ضيفَك بعد أن تُطْعِمَه، ولو عَكَستَ قعدت تحتَ قولِ أبي العلاء:

وعلى أمرِ المشروبِ قولَهُ: ﴿فَلَوَلَاتَمَتَكُرُونَ﴾، والأوّل أدّلُ على التّوبِيخِ والتّعييرِ على كُفرانِ النّعم، لمجيئهِ إخباريّا مفصّلًا فيه تصويرَ خَيْبَتهم وتحشّرِهم.

روى الواحِديُّ عن أبي عَمرو والكِسائي: ﴿تَفَكَّمُونَ ﴾: هـو التَّلهف عـلى ما فَـات، ويقولون: إثنَّا لمُغْرَمون، أي: إنَّا قد غرمنا الذي بَذَرنا، فذهبَ من غير عوضٍ، بل نحن محرومُون ممّا كُنَّا نطلبُه من الرَّيع في الزَّرْعِ^(١).

وأما المعنى الثاني فتقريره: ﴿لَوْنَشَآهُ جَعَلْنَهُ أَجَاجًا﴾، أي: شديدَ المُلوحةِ كما البحرُ، فهلا تشكرون أنْ جعلناهُ عَذْبًا؟

وأمّّا الراغب(٢) بعدَ أنْ فسرَ ﴿ فَلُوّلَا نَشَكُرُونَ ﴾ بهذا، فقد جعله مقابِلاً لقولِه: ﴿ فَلُوّلا تَذَكَرُونَ ﴾ ، حيثُ قبال: إنَّها قبدًم قولَه: ﴿ أَفَرَهَ يَتُمُ الْمَاءَ الّذِى تَشْرَبُونَ ﴾ ، ﴿ أَفَرَهَ يَتُمُ النَّالاَ اللّهِ اللّهِ تَوْرُونَ ﴾ ، لأنّ الأولى هو خلقُ الإنسانِ من نُطْفةٍ ، والنّعمةُ في ذلكَ قبل النّعمة في الثلاثةِ التي بعد ها ، فوجبَ تقديمُه، ثُمّ بعده ما به قوام الإنسانِ من فائدة الحرثِ، وهو الطّعام الذي لا يستَغنِي عنه الجسدُ الحيّ ، وذلك الحبّ الذي يُحتبُرُ ، فيحتاجُ بعد حصولِه إلى حصولِ الماءِ فيعجَنُ ثُمّ إلى النَّارِ تعِدّه خُبزًا. فإن قيلَ : فقد قال في الأول: ﴿ فَلُولا تَذَكُرُونَ ﴾ وفي الثاني: في البعثةِ والإعادةِ ، فحمل على التّذكُر لِيتفكّر في البدءِ ، وليثبت الإعادة ، وأمّا ﴿ فَلَوّلا تَشْكُرُونَ ﴾ ، فإنه بعدَ قولِه: ﴿ لَوَنَشَاءُ جَعَلَنٰهُ أَجَاجًا ﴾ ، في البدءِ ، وليثبت الإعادة ، وأمّا ﴿ فَلُولا تَشْكُرُونَ ﴾ ، فإنه بعدَ قولِه: ﴿ لَوَنَشَاءُ جَعَلَنٰهُ أَجَاجًا ﴾ ، في البدء ، وليثبت الإعادة ، وأمّا ﴿ فَلُولا تشكرون أنْ جعلَه عذبًا ؟ فكلُّ مكانٍ لاق به ما ذكر ، في «غُرر التأويل» (التأويل» (الله بعدَ قولِه عنه المالوحة كهاء البحر ، فلولا تشكرون أنْ جعلَه عذبًا ؟ فكلُّ مكانٍ لاق به ما ذكر ، في «غُرر التأويل» (المَاويل» (٣) .

وقلت: لو كان مُقابِلًا لقولِه: ﴿ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ لكانَ اللاثقُ أَنْ يُذكر بعد ذكرِ النَّارِ على ما رتَّب الكلامَ.

⁽١) «الوسيط» (٤: ٢٣٨).

⁽٢) يعني: في «درة التنزيل»، وتقدم الكلام في نسبته إلى الراغب، وأن الأصح أنه للخطيب الإسكافي.

⁽٣) «درة التنزيل وغُرة التأويل» للخطيب الإسكافي (٣: ١٢٦٥–١٢٦٦).

إِذَا سُقِيَتْ ضُيُوفُ النَّاسِ مَحْضًا ﴿ سَقَوْا أَضِيافَهُمْ شَبِما ۖ زُلَالًا

وسُقِي بعض العرب فقال: أنا لا أشربُ إلا على قَميلة؛ ولهذا قُدِّمت آيةُ المطعومِ على آية المشروب.

[﴿ أَفَرَهَ يَتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ * مَأْنَتُمْ أَنشَأَتُمْ شَجَرَتُهَاۤ أَمْ نَعَنُ اَلْمُنشِثُونَ * فَعَنُ جَعَلْنَهَا تَذْكِرَةً وَمَتَنَعًا لِلْمُقُوبِنَ * فَسَيِّحْ بِأَسْدِ رَبِّكَ الْعَظِيدِ ﴾ ٧١-٧٤]

﴿ نُورُونَ ﴾: تَقدَحُونها وتَسْتخرِجُونها من الزِّنادِ، والعَربُ تقدَحُ بعودين تَحُكُّ أُحدَهما عِلَى الآخر، ويُسمُّون الأعلى: الزَّند، والأسفل: الزَّندة؛ شبَّهوهُما بالفَحْلِ والطَّرُوقَة.

قوله: (إذا سُقِيَتْ ضُيوفُ النَّاسِ عُضًا) البيت، محضّا، أي: خالصًا، والشَّبِمُ: الباردُ، والزُّلالُ: الصَّافِ، يصفُ قومًا بالبُخلِ، ويقول: إذا سُقِيتِ الضُّيوفُ لبنًا محضًا خالِصًا، فإنَّهم يَسقُونَ أَضْيَافَهم المَاءَ الصُّراحَ.

قوله: (إلا على ثَمِيلة) الأساس: وأنا لا أشربُ إلا على ثميلةٍ، وهي بقيةُ العَلَفِ في البَطنِ. وفي «النِّهايةِ»: أصلُ الثَّمِيلةِ: ما يبقَى في بطنِ الدَّابَّةِ من العَلفِ والماءِ، وما يَدَّخرُه الإنسانُ من طعام أو غيرِه، وكُلُّ بقيةٍ ثَميلةٌ.

قوله: (﴿ تُورُونَ ﴾ تَقدُحونها) الرَّاغب: وَرَى الزَّنْدُ يَرى وَرْيًا، إذا خَرَجت نارُهُ، وأصلُه أن تخرج النَّار من وراءِ المِقْدَح، كأنَّما تُصُوِّر كُمُونُها فيهِ، قالل:

كَكُمونِ النَّارِ فِي حَجَرِهُ

ويقال: فلانٌ وارِي الزَّنْد إن كان مُنجحًا، وكَانِي الزَّنْد إذا كان مُخْفِقًا(١).

قوله: (بالفَحْل والطَّرُوقَة) الجَوْهريُّ: طَرُوقَةُ الفحلِ: أنثاهُ، يُقال: ناقةٌ طَرُوقَةُ الفَحلِ: اللهِ الني بَلغتُ أَنْ يضرِبَها الفحلُ، ووجهُ الشَّبهِ ما في كُلِّ من الزَّنْدِ والزَّندةِ من كُمونِ قُدرةِ الله تعالى، كأنَّها طالبةٌ من صاحِبتها اللَّقاحَ الذي هو الافْتِداحُ لِتَوخي النَّتِيجةِ.

⁽١) المفردات القرآن المراكب مر١٦٧.

﴿ شَجَرَتُهُ آ ﴾ الّتي منها الزّنادُ، ﴿ تَلْكِرَةَ ﴾ تذكيرًا لنارِ جهنّم، حيث علّقنا بها أسبابَ المعايشِ كلّها، وعمَّمنا بالحَاجةِ إليها البّلوى، لتكونَ حَاضِرةً للنّاسِ يَنظُرون إليها، ويذكرون ما أُوعِدوا به. أو جَعَلناها تذكرةً وأُنموذجًا من جهنّم، لِمَا روي عن رسول الله ﷺ: «نَارُكم هذه الّتي يَوقِدُ بنو آدمَ جُزءٌ من سبعينَ جُزءًا من حرِّ جهنّم».

﴿وَمَتَنَعًا ﴾ ومَنْفعة ﴿ لِلمُقُوبِينَ ﴾ للَّذين ينزِلُون القَواءَ وهي القَفْر. أو للذين خَلتْ بُطونُهم أو مَزاوِدهم من الطَّعامِ. يقال: أقويتُ من أيامٍ، أي لم آكلْ شيئًا.

قوله: (تَذكرةً وأُنمُوذَجًا) ﴿تَذْكِرَةً ﴾: على التَّفسِيرِ النَّاني من التَّذكيرِ والموعِظَةِ، وعلى الأولِ من الذِّكْرِ نقيضِ النِّسيانِ.

قوله: (نارُكم هذه) الحديثُ من رِواية البُخارِيِّ ومُسلِم ومالكِ والتَّرمِذيِّ عن أبي هريرة: «نَارُكم هذه التي تُوقِدونَ جُزءٌ من سبعينَ جُزءًا من نارِّ جهنَّم»(١). الحديث.

قوله: (أو للذين خَلَتْ بُطونُهم أو مَزَاوِدُهُم من الطَّعام) هذا لا طائل تحته! قال الواحِديُّ: المُقْوي: الذي يَنْزِلُ بالقَواء، وهي الأرضُ الخاليةُ، أي: ينْتَفِعُ بها أهـلُ البوادِي والأسفارُ، ومنفعتُهم بها أكثرُ من منفعةِ المُقيم، لأنَّهم يُوقِدُونَها ليلًا لتهربَ السِّباعُ، ويَهتدِيَ بها الضَّالُ.

وقى ال عكرمة ومجاهدٌ: المُقوين: المُستَمتِعينَ بها من النَّاس أجمعين؛ المُسَافِرين والحَاضِرين، يَسْتَضِينُون بها في الطَّلْمةِ، ويصْطَلُون من البردِ، وينتَفِعون بها في الطَبخ والحَبْزِ، وعلى هذا القول: المُقوي من الأضدادِ، يقال للفقير: مُقْو لخلوَّه من المال، والغَنِيُّ: مقو لقُوَّةِه على ما يُريد، يقال: أقوى الرجلُ: إذا صارَ إلى حالِ القُوَّةِ، والمعنى: متاعًا للأغنياء والفُقراءِ لآنَه لا غنى لأحدِ عنها.

ولمّا ذكر الله تعالى ما يدلُّ على توحيدِه، وما أنْعَم به عليهم، قال: ﴿ فَسَيَّحَ بِٱسْمِرَيَّكِ ٱلْعَظِيمِ ﴾، أي: فنزَّه اللهَ ممَّا يقولون في وصفِه.

⁽١) البُخاري (٣٢٦٥) ومسلم (٢٨٤٣) والتُرمِذي (٢٥٨٩) ومالك (١٨٠٤).

﴿ فَسَيِّحَ بِأَسْمِرَيِّكَ ﴾ فأحدِث التَّسبيحَ بذكرِ اسمِ ربَّك، أو أرادَ بـ «الاسم»: الذَّكر، أي: بذكرِ ربَّك. و ﴿ ٱلْعَظِيمِ ﴾ صفةٌ للمضافِ أو للمضافِ إليه.

والمعنى: أنَّه لما ذَكر ما دلَّ على قُدرتِه وإنعامِه على عبادِه قال: فأحدِثِ التَّسبيحَ،

قوله: (فأحدث) قيل: إنَّها قال: أَحْدِثْ لأنَّه ﷺ كَانَ مَشْتَغِلَّا بِالتَّسبيحِ غيرَ معرضٍ عنه، والمراد بالإحداث: الاستمرارُ.

وقلت: هذا عكسُ ما يقتَضِيه لفظُ الإِحداث، ولكنَّ المراد: إذا أحطتَ بها ذُكر لك من بيانِ القدرةِ الكاملةِ، وبها أنعَمَ به على الخلقِ، فجدَّد التَّسبيح لذلك تنزيهًا لجلالةِ شأنِه أو تعجُّبًا من كُفرانِ إنعامِه، أو شكرًا على ما أولاهُ من إحسانِه.

وبيانُه: أنَّ لفظَ التَّسبِيحِ من حيثُ وضعِهِ بإزاء التّنزيهِ عن النَّقائِصِ وعَمَّا يصفُه الجاهلون تنزيهٌ، ولمَّا كان وُرودُ هذا الكلام في الرَّدُ على منكرِي الحشرِ والنَّشرِ، ومُنكرُه منكرٌ لقُدرتِه الكاملةِ وعلمِه الشَّاملِ، ومكذَّبٌ لِما نصَّ ووعَدَ وأَوْعَد، على ما ورد في الحديث القدسي (۱): «كذّبني ابنُ آدمَ...» إلى «أن يُعيدَني كها بدأني». كان تنزيّها عها يقولُ الظَّالمون.

ومن حيثُ المفهومِ والاستعمالِ وأشّهم يسبّحُون الله عند رؤيةِ كلِّ عجيبٍ من صنائعهِ كان كلمةَ تَعجيبٍ، وما يُتعجَّب منه في هذا المقامِ: إمَّا تقريرُ خلقِ الإنسانِ من ماءٍ مهينٍ، وإخراجُ الزَّرْعِ من ماءِ المُزْنِ، ووَرْيُ النَّارِ من الزَّندِ، وإمَّا غَمطهم هذه النَّعمَ الجسيمة والأيادي الظاهرة، ومن حيثُ النَّظر إلى كونِه ذِكرًا لله عزَّ وجل ووصفًا له بالجلالِ والعَظَمةِ والملكوتِ بعد عدِّ النَّعم المُتكاثِرةِ، كان حمدًا له وشكرًا لأياديه. والله أعلم.

قوله: (أو أرادَ «بالاسم»: الذِّكر) عن بعضِهم: الباءُ سَببِيَّةٌ لا صِلةٌ ولا زائدةٌ، وحاصِلهُ: إمَّا إضهارٌ أو مجازٌ.

وقلتُ: تقديره: نَزِّهِ الله إمَّا بواسِطةِ ذكرِ اسمِه تعالى، أو بواسطةِ ذكرِهِ، ويَجوزُ أن يُجرى على ظاهرهِ من غيرِ إضْهارِ ولا جَمازِ، قالوا في قولِه تعالى: ﴿سَيِّج ٱسْمَرَيِّكَ ٱلْأَعْلَ﴾ [الأعلى: ١]:

⁽١) رواه البخاري (٤٤٨٢) وغيره.

وهو أن يقول: سبحانَ الله، إمّا تنزيهًا له عما يقول الظَّالمون الذين يَجْحَدونَ وحُدانيَّته ويَكفُرون نعمتَه، وإمَّا تعَجُّبًا من أمرِهم في غَمْط آلائِه وأياديه الظَّاهرة، وإمَّا شكرًا لله على النِّعم التي عدَّها ونبَّه عليها.

[﴿ فَ لَا أُقْسِمُ بِمَوَقِعِ ٱلنَّجُومِ * وَإِنَّهُ، لَقَسَمُّ لَوَ تَعْلَمُونَ عَظِيمُ * إِنَّهُ، لَقُرْءَ الْ كَرِيمُ * فِي كِنَبِ مَكْنُونِ * لَا يَمَشُهُ: إِلَّا ٱلمُطَهَّرُونَ * تَنزِيلٌ مِّن رَّبِ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ ٧٥-٨٠]

﴿ فَكَا أَقْسِمُ معناه: فأقسمُ. و «لا » مزيدة مؤكّدة مثلُها في قوله: ﴿ إِنْكَا يَعْلَمُ اللّمِ الْمُ النّبِينَ إِلَا الحسن: (فَلَأُقْسِمُ)، ومعناه: فَلَأَنَا أُقسِم، اللام لامُ الابتداءِ دخلت على جملةٍ من مبتدأ وخبر، وهي: أنا أُقسِم، كقولك: «لَزيدٌ منظلقٌ » ثُمَّ حُذِف المبتدأ، ولا يَصحّ أن تكونَ اللامُ لامَ القسم لأمرين، أحدُهما: أنَّ حقّها أن تُقْرَن بها النُّون المؤكِّدةِ، والإخلالُ بها ضَعيفٌ قبيحٌ. والنَّاني: أنَّ «لافعلن» في جوابِ القسم للاستقبالِ، وفعلُ القسم يجبُ أن يكون للحالِ.

كَمَا يجبُ تنزيهُ ذاتِه وصفاتِه تَعَالى عن النَّقائِصِ، يجبُ تنزيهُ الألفاظِ الموضُوعةِ لها عن سُوءِ الأدبِ، وهذا أبلغُ، لما يَلزمُ ذلك بالطَّريقِ الأوّلي على سبيلِ الكِنايةِ الرَّمزِيَّة.

[قوله:] ﴿ فَكَا أُقِيسِمُ ﴾ ، «لا » زائدة ، ويجوزُ أن يكون ردًّا لما يقُوله الكافرُ في القرآنِ ؟ من أنَّه سحرٌ وشِعرٌ وكَهَانةٌ ، ثُمَّ استَأْنفَ القَسَمَ على أنَّه قرآنٌ كريمٌ . تَمَّ كلامُ الواحِديِّ رحمه الله تعالى (١) .

قوله: («فَكَأُقْسِمُ»، ومعناه: فَكَأَنا أُقسِمُ) إنَّما قدَّرَ المبتدأَ لأنَّ لام الابتداءِ لا تدخُل على الجُملةِ الفعليَّةِ.

قوله: (وفعلُ القَسمِ يجبُ أَنْ يكونَ للحالِ) قال ابنُ جِنِّي: «لأقسِمُ» قراءةُ الحسنِ والثَّقَفيّ أي: لأَنا أقسِمُ؛ فإنَّ جميعَ ما في القرآنِ من الإقسامِ إنَّما هو على حاضِرِ الحالِ، لا

⁽١) «الوسيط» (٤: ٢٣٨-٢٣٩). وهذه الفقرة في الأصول قبل فقرة: «قوله: فأحدِثُ» السابقة، وموضعُها هنا.

﴿ بِمَوَيْقِعِ ٱلنَّجُومِ ﴾ بمَساقِطِها ومغَاربِها، ولعلَّ لله تعالى في آخرِ اللَّيل إذا انحطَّتِ النَّجومُ إلى المغربِ أفعالًا مخصُوصةً عظيمةً، أو للملائِكةِ عباداتٍ موصوفةً، أو لأنَّه وقت قيامِ المُتهجَّدين والمُبتَهلين إليهِ مِن عِبادِه الصَّالحين، ونُزولِ الرَّحة والرَّضوان عليهم؛ فلذلك أقسمَ بمواقِعها، واستَعظمَ ذلك بقوله: ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمُ لَوَ

على وعدِ الإِقسامِ، نعم لو أُريدَ الفعلُ المستقبلُ لَزمتْ فيه النونُ، فقيل: الْأَقْسِمنَ، وحذفُها ضعيفٌ جدًّا(١).

قوله: (ولعلَّ لله تعالى في آخرِ الليلِ، إذا انْحَطَّتِ النَّجُومُ إلى المغربِ، أفعالًا مخصوصةً عظيمةً)، وقلتُ: ولذلكَ وردَ عن الصَّادِقِ المَصْدُوقِ: «ينزلُ ربَّنا كلَّ ليلة إلى سَهاءِ الدُّنيا، حين يَبْقَى ثلثُ الليلِ الأخِيرُ، فيقولُ: من يَدْعُونِي فأستَجيبَ لَهُ، من يَسألُنِي فَأُعطِيه، مَنْ يَستَغفِرُني فأَغْفِرَ لهُ». أخرجَهُ البُخَارِيُّ ومُسلمٌ عن أبي هُريرةَ (٢).

وروى التَّرمِذيُّ عن أبي أُمامَة: قيل: يا رسولَ الله أيُّ الدُّعاءِ أَسْمِعُ؟ قال: «جَوفَ اللهِ الآخِرِ، ودُبُرَ الصَّلواتِ المَكْتُوباتِ»(٣).

قال صاحبُ «الجامِع»: النُّرُولُ والصَّعُودُ والحركةُ والسُّكُونُ من صفاتِ الأجسامِ، والله تَعالى يتقدَّسُ عن ذلك، والمُرادُ بهِ نُزولُ الرَّحةِ والألطافِ الإلهيةِ، وقُربها من العبادِ وتخصيصُهُ لها بالثَّلثِ الآخِرِ من اللَّيلِ، لأنَّ ذلكَ وقتُ التَّهجُّدِ وقيامِ الليلِ، وغفلةِ النَّاسِ عمَّن يتعرَّضُ لِنَفْحَاتِ رحمةِ الله تعالى، وعند ذلك تكونُ النَّيةُ خالصةً، والرَّغبةُ إلى الله تعالى مُوفَّرة، فهو مَظنَّةُ القَبُولِ والإِجَابةِ (٤).

⁽۱) «المحتسب» (۲:۹۰۲).

⁽٢) البُخاري (١١٤٥)، ومُسلمٌ (٧٥٨).

⁽٣) الترمذي (٣٤٩٩) وقال: هذا حديثٌ حسنٌ.

⁽٤) اجامع الأصول من أحاديث الرسول؛ (٤: ١٤١).

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله حاكيًا مذاهب العلماء في النّزول في «فتح الباري» (٣: ٣٠): ومنهم من أجراه على ما ورد مؤمنًا به على طريق الإجمال، منزّهًا اللهَ تعالى عن الكيفيّة والتّشبيه، وهم جمهورً السَّلفِ، ونقله البّيهقيُّ وغيره عن الأثمة الأربعة والسُّفيانَين والحَمَادَين والأوزاعي والليثِ وغيرهم.

تَمُلَمُونَ عَظِيمُ ﴾ أو أرادَ بمواقِعها: منازِلهَا ومَسايِرها، ولهُ تعالى في ذلك من الدَّليل على عَظيم القُدرةِ والحِكمةِ ما لا يُحيطُ به الوصفُ. وقوله: ﴿ وَإِنَّهُ مُلَقَسَّمُ لَوْتَمُلَمُونَ عَظِيمُ ﴾ اعْتِراضٌ في اعْتراض؛ لأنه اعترض به بين القسمِ والمُقسمِ عليه، وهو قوله: ﴿إِنَّهُ مُلَقُرَانٌ كُرِيمٌ ﴾ واعترضَ بـ﴿ لَوْتَعُلَمُونَ ﴾ بين الموصوفِ وصِفتِه.

وقيـل: مواقَعُ النُّجُومِ: أوقاتُ وقوعِ نُجُومِ القرآنِ، أي: أوقاتُ نزولِها.

﴿ كَرِيمٌ ﴾ حَسَنٌ مَرْضَيٌّ في جنسِه من الكُتب، أو نفَّـاعٌ جَمُّ المنَافِع، أو كريمٌ على الله.

﴿ فِيكِنَبِ مَّكْنُونِ ﴾ مصونٍ من غير المُقَرَّبين من الملائِكة، لا يطَّلِعُ عليه من سَواهُم، وهم المطهَّرُون من جميع الأدْناسِ، أدناسِ الذُّنوبِ وما سِواها: إن جعلتَ الجملةَ صفةً للقرآنِ؛ فالمعنى: لا يَنْبَغي الجملة صفةً للقرآنِ؛ فالمعنى: لا يَنْبَغي أَنْ يمسَّه إلا من هُو على الطَّهارة من النَّاس، يعني مسَّ المكتوبِ منه، ومن النَّاس من حَمله

قوله: (اغْتِراضٌ في اغْتِراضٍ) فإنَّ قولَه: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ عَظِيمٌ ﴾، اغْتِراضٌ بين القَسَمِ وجوابِه مُقرَّرٌ للتَّوكيدِ، وتعظيمٌ للمحلوف بهِ، وقوله: ﴿ لَوْتَعْلَمُونَ ﴾ اعتراضٌ بين الصَّفةِ والمَوصُوفِ توكيدٌ لذلك التَّعْظِيمِ، أي: لو علمَ ذلك لوني حقَّه من التَّعظِيمِ.

قوله: ﴿ ﴿ كَرِيمٌ ﴾ حَسَنٌ مَرْضِيٌّ فِي جِنسِه ﴾ هذا على أنَّ الكريمَ صفةٌ لكلِّ ما يُرضَى ويُحمَدُ فِي بابِه، كقوله تعالى: ﴿ مِن كُلِّ زَقْجَ كَرِيمٍ ﴾ [الشعراء: ٧].

وقوله: (أو نفَّاعٌ جَمُّ المنافع) هذا على أنْ يُستَعارَ الكريمُ مَّن يقومُ به الكريمُ من ذَوِي العُقولِ لغيرِهم، وقوله: «أو كريمٌ على الله»، هذا على أنَّ مُتعلِّقَ ﴿كَرِيمٍ ﴾ محذوفٌ.

قوله: (وإن جعلتَهُ صفةَ للقرآنِ فالمعنى: لا ينبغي أنْ يمسَّه إلا من هو على الطَّهارةِ)، وكيفيَّةُ الاسْتِدلالِ على هذا المطلوبِ: هو أنَّه تعالى لمَّا أقسَم على أنَّ القرآن في نفسِه كريمٌ مرضيٌّ في جنسِه، ثُمَّ وصفَه بأنَّه بمنزلةِ عظيمةٍ عنده، حيثُ صانَه عن كُلِّ وصْمةٍ ونَقِيصَةٍ،

على القِراءةِ أيضًا، وعن ابن عمر: أحبُّ إليَّ أن لا يَقرأ إلا وهو طاهرٌ، وعن ابن عبّاس في رواية أنهُ كان يُبيحُ القِراءة للجُنبِ.....

ثم أَتْبَعَ الكُلَّ بقولِه: ﴿ تَنزِيلٌ مِن رَبِ ٱلْعَالَمِينَ ﴾، أي: مالكِ السَّهاواتِ والأرضين، ووسَّطَ بينَهما قولَه: ﴿ لَّا يَمَشُّهُ وَ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴾، دلَّ على أنَّ هذه الصَّفاتِ ثابتةٌ له ذاتِيَّةٌ، ومن شأنِه أن يكونَ كذلك، ولا ينبغي غيرُ ذلك، وعليه ما وَردَ: «المُسلمُ أخو المُسلم؛ لا يَظْلِمُه» الحديث (١).

فهو إخبارٌ في معنى الأمرِ كما في قوله: ﴿ الزَّانِ لاَ يَنكِمُ إِلَّا زَانِيَةٌ ﴾ [النور: ٣]، والمعنى على الوجهِ الأوَّلِ: إنَّ هذا الكتابَ كريمٌ على الله تعالى، ومن كرمِه أنَّه أثبته عنده في اللَّوحِ المحفوظِ وعَظَّم شأنه بأنْ حَكَم أَنْ لا يمَسَّهُ إلا الملائكةُ المقرَّبونَ، وصانه عن غير المُقرَّبين، فيجبُ أنْ يكونَ حكمُهُ عندَ النَّاسِ كذلك، بناءً على أنَّ ترتُّبَ الحُكمِ على الوصْفِ المُناسِ مُشْعِرٌ بالعِلِّية، لأنّ مساقَ الكلام لِتعظيم شأنِ القرآنَ، وعلى كرمهِ وردَ الإقسامُ، ونجيءُ ذِكر الكتابِ المكنونِ تابعٌ لذكرهِ، يدلُّ عليه قولُه: ﴿ أَفِيَهَذَا الْمَدِيثِ أَنتُم مُدَهِ أَن يُ مِثلِ هذا العَظِيم الشَّانِ، الموصوفِ بصِفَاتِ الكهالِ أنتُم مُتهاونون؟

رُوِّينا عن الإمامِ مالكِ عن عبدالله بن أبي بكر بن عَمرو بن حَزْمِ قال: إنَّ في الكتابِ الذي كتبه رسولُ الله ﷺ لعَمْرو بن حَزْم: «أن لا يمسَّ القرآنَ إلا طاهرٌ»(٢)، وقال مالك: لم يُكره ذلك لأنه يُدَنسه الأيدي، وإنها كرة ذلك إكرامًا للمصحف بأن يحمله غير طاهر، وأحسن ما سمعتُ في معنى هذه الآية أنها بمنزلة قوله تعالى: ﴿كُلَّ إِنَّهَا نَذْكِرَةٌ * فَنَ شَآةَ ذَكَرَةُ، * فِي صُعْفِ مُكرَّمَةٍ * مَرَفُوعَةِ مُطَهَّرَةٍ * إِنَّيْدِي سَفَرَةٍ * كِرَامٍ بَرَرَةٍ * [عبس: ١١-١٦](٣).

وعن الدَّارِمِي عن عبدالله بن عَمرِو أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «القرآنُ أحبُّ إلى الله من السَّماواتِ والأرضِ ومن فِيهنَّ»(٤).

⁽۱) الحديث رواه البخاري (۲٤٤٢)، ومسلم (۲٥۸٠).

⁽٢) «الموطأ» (١: ١٦٥) رقم (٦٩).

⁽٣) من قوله: «قال مالك» إلى هنا سقط من (ح) و(ف) وأثبته من (ط).

⁽٤) الدارمي في «السنن» (٢: ٤٤١) رقم (٣٤٢١).

ونحوُه قول رسول الله ﷺ: «المُسلمُ أخو المُسلم لا يَظْلمه ولا يُسْلِمه» أي: لا ينبَغى لـه أن يظْلِمه أو يُسْلِمُه.

وقرئ: ﴿ المُتطَهِّرون﴾، و(المُطَّهَرون) بالإدغام. و(المُطْهَرون)، من: أطهَرَه بمعنى طهَّره، و(المُطَهِّرون) بمعنى: يُطهِّرُون أنفسَهم أو غيرَهم بالاستغفَار لهم.

والوحي الذي ينزلونه ﴿ تَنزِيلٌ ﴾ صفةٌ رابعة للقرآنِ، أي: منزلٌ من ربِّ العالمين، أو وصفٌ بالمصدرِ؛ لأنه نزل نُجومًا من بين سائِر كُتب الله تعالى، فكأنَّه في نفسه تنزيلٌ؛ ولذلك جَرى مَجَرَى بعضِ أسمائِه، فقيل: جاء في التَّنزيل كذا، ونطقَ به التَّنزيلُ. أو هو تنزيلٌ على حَذْف المبتدأ، وقُرِئَ: (تنزيلًا) على: نُزُّل تنزيلًا.

[﴿ أَفَيَهَذَا ٱلْمَدِيثِ أَنتُم مُدْهِنُونَ * وَتَغْمَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ ثُكَذِبُونَ ﴾ ٨١-٨١]

﴿ أَفَيْهَذَا اللَّهُ يِفِى يعني القُر آنَ ﴿ أَنتُم مُذَهِنُونَ ﴾ أي: مُتَهاوِنُون به، كمَن يُدْهِنُ فِي الأمرِ، أي: يَلينُ جانبُه ولا يتصلّب فيه تَهاونًا به ﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴾ على حذفِ المُضاف، يعني: وتجعلون شكرَ رزقكم التّكذيب، أي: وضعتُم التّكذيب موضعَ الشّكر. وقرأ عليٌّ رضي الله عنه: (وتجعلونَ شُكْرَكم أنكم تُكذَّبون) وقيل: هي قراءةُ رسول الله ﷺ، والمعنى: وتجعلونَ شُكْرَكُم لِيعْمةِ القرآنِ أنكم تُكذِّبون بِه.

قوله: (ونحوه) أي: نحوه في الأسلوب، وأنَّ المرادَ بقولِه: ﴿ لَا يَمَسُّهُ ﴾: لا ينبغِي أن يمسَّهُ، والحديثُ من روايةِ البُخَاريِّ ومُسْلِم وأبي دَاود والتِّرْمِذيِّ عن أبي هُريرة (١)، مضى تمامُه في الحُجراتِ. «لا يُسلِمُهُ»، أي: لا يَخْذَلُه ولا يتركُه بيدِ العدوِّ. الجوهري: أسلمه: أي خذله.

قوله: (كمَن يُدُهِنُ في الأمر، أي: يَلينُ جَانِبهُ) الرَّاغبُ: الإِدْهَان في الأصل مثل التَّدهين، لكن جُعِل عبارةً عن المُدَاراةِ والمُلايَنةِ وترك الجَدِّ، كما جُعِل التَّقريد، وهو نزعُ القُرادِ عن البَعِيرِ، عبارةً عن ذلِك (٢).

⁽١) مضى تخريجه في الصفحة السابقة.

⁽٢) «مفردات القرآن» ص ٣٢٠

وقيل: نزلت في الأنواء ونسَبتهِم السُّقْيا إليها. والرِّزْق: المطر، يعني: وتجعلونَ شكر ما يرزُقكم الله من الغَيثِ أنكم تُكذِّبون بكونِه من الله، حيثُ تنسِبونَه إلى النُّجومِ. وقُرِئ: (تَكذِبون) وهمو قولهم في القرآنِ: شعرٌ وسِحرٌ وافتراءٌ. وفي المطرِ: هو من الأنواءِ، ولأنَّ كُلَّ مكذَّبِ بالحقِّ كاذبٌ.

[﴿ فَلُوْلَا إِذَا بَلَغَتِ اَلْحُلُقُومَ * وَأَنتُمْ حِينَإِنِ نَظُرُونَ * وَنَحَنُ أَقْرَبُ إِلَيهِ مِنكُمُ وَلَكِن لَا نَبْعِيرُونَ * فَلُولَا إِذَا بَلَغَتِ اَلْحُلُقُومَ * وَأَنتُمْ حِينِينَ * تَرْجِعُونَهَا إِن كُنتُمْ صَليقِينَ * فَأَمَّا إِن كُانَ مِنَ ٱلْمُقَرِّينِ * فَصَيْرُونَ * فَلَوَلا إِن كُنتُم عَيْرِ * وَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ أَصْحَبُ ٱلْيَمِينِ * فَسَلَدُ لَكَ مِنَ أَصْحَبُ ٱلْيَمِينِ * فَرَيْحُ وَرَيْحَانُ وَجَنَتُ نَعِيمِ * وَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ أَصْحَبُ ٱلْيَمِينِ * فَسَلَدُ لَكَ مِنَ أَصْحَبُ ٱلْيَمِينِ * وَرَيْحَانُ أَن مِنَ ٱلْمُكَذِينِينَ ٱلصَّلَى اللهِ فَاللهِ مَن أَلْمُكَذِينِ اللهِ اللهِ مَن أَلْمُ كَانُ مِن اللهِ مَن أَلْمُ كَانَ مِن اللهِ مَن أَلْمُ كَانَ مِن اللهِ مَن أَلْمُ كَانَ مِن اللهِ مَن أَلْمُ كَانُ مِن اللهِ مَن أَلْمُ كَانَ مِن اللهِ مَن أَلْمُ كَانَ مِن اللهِ مَن أَلْمُ كَاللهِ مَا مُعَالِمُ اللهِ مَا مُعَالِمُ اللهُ مَا مُؤْلُ مِنْ مَعِيمٍ * وَتَصْلِيلُهُ بَعِيمٍ * إِنَّ هَذَا لَمُو حَتَى اللهِ مَن اللهُ مَن اللهُ كَاللهُ فَاللهُ مَا إِنْ اللهُ مَا لَهُ مُنْ أَلُولُ مِن اللهُ مَا لَهُ مَلُولُ مِن اللهُ مَا مُن اللهُ مَا مُعْمَلُهُ اللهُ اللهُ مَا مُن اللهُ مُعْلِمُ اللهُ اللهُ مِنْ اللهُ مَا مُن اللهُ مَالُولُ اللهُ مِن اللهُ مَا اللهُ مَا مُن اللهُ مَا مُنْ اللهُ مَالُولُ مَن اللهُ مَا مُن اللهُ مَا مُن اللهُ مَا اللهُ مَا مُعْلَى اللهُ مُنْ اللهُ مُن اللهُ مُعْمَلِهُ مُن اللهُ مُن اللهُ مُن اللهُ مُعْمَالِهُ مُن اللهُ مُنْ اللهُ مُعْمَلُولُ مُنْ اللهُ مُن اللهُ مُنْ اللهُ مُن اللهُ مُعْمَالِهُ مُنْ اللهُ مُنْ اللهُ مُن اللهُ مُن اللهُ مُن اللهُ مُنْ اللّهُ مُنْ اللهُ مُنْ اللّهُ مُنْ اللهُ مُنْ اللهُ مُنْ اللهُ مُنْ اللّهُ مُنْ اللّهُ مُنْ اللّهُ مُنْ اللهُ مُنْ اللّهُ مُنْ اللّهُ مُنْ اللّهُ مُنْ اللّهُ مُنْ الللّهُ مُنْ اللّهُ مُنْ اللّهُ مُنْ اللّهُ مُنْ اللّهُ مُنْ اللهُ مُنْ اللهُ مُنْ اللّهُ مُنْ اللّهُ مُنْ اللّهُ مُنْ

ترتيبُ الآية: فلولا تَرْجِعونَها إذا بَلغتِ الحُلقومَ إِنْ كُنتم غيرَ مَدِينين. ﴿فَلَوَلآ﴾ الثَّانية مُكرَّرةٌ للتَّوكيدِ،

قوله: (وقيل: نزلت في الأنواء) عن الترمذيّ عن على رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: ﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمُ أَنَكُمُ ثُكَدُهُونَ ﴾، قال: «شُكْرَكُم، تقولون: مُطِرنا بِنَوءِ كذا وكذا، وبِنَجْمِ كذا وكذا» (أ)، وعن البُخَاريِّ ومُسلِمٍ ومالكِ وأبي دَاودَ والنَّسائيِّ عن زيدِ ابن خالدِ قال: صلّى بِنَا رسولُ الله ﷺ صلاةَ الصَّبْحِ بالحُديْبية، في إثر ساءِ كانت من الليل، فلمّا انْصَرَفَ أقبلَ على النَّاسِ، فقال: «هل تَدْرُونَ ماذا قالَ ربُّكم؟» قالوا: الله ورسولُه أعلمُ، قال: «قد أصبحَ من عِبادِي مؤمنٌ بِي وكافِرٌ، فأمّا من قالَ: مُطِرنَا بفضلِ الله ورحمتِه، فذلكَ مؤمنٌ بي كافرٌ بالكواكب، وأمّا من قال: مُطِرنَا بنوءِ كذا وكذا، فذاك كافرٌ بِي مُؤمنٌ بالكواكب» (أ). وتفسيرُ النَّوءِ قد ذكرناه فيها سبق.

قوله: (﴿ فَلَوْلَا ﴾ الثَّانيةُ مكرَّرةٌ للتَّوكيدِ) قال أبو البقاء: ﴿ تَرْجِعُونَهَا ﴾ جوابُ «لولا»

⁽١) التُّرمِذي (٣٢٩٥) وقال: هذا حديثٌ حسن غريبٌ صحيحٌ.

⁽٢) البخاري (٨٤٦) ومسلم (٧١) ومالك في «الموطأ» (٥١)، وأبو داود (٣٩٠٦) والنسائي (١٨٣٣).

.....

الأولى، وأغْنَى ذلك عن جوابِ الثَّانِية، وقيل: عكسُ ذلكَ، وقيل: «لولا» الثانية تكريرٌ (١٠).

وقيل: ﴿إِن كُنْتُمُ ﴾: شرطٌ دخل على شرطٍ، فيكونُ الثاني مقدّمًا في التَّقديرِ، أي: إنْ كُنتم صَادِقين، إن كُنتم غيرَ مملُوكين، فأرجِعُوا أَرْوَاحكُم إلى أَبْدانِكم ممتنعينَ عن الموتِ.

والمصنفُ جعلَ الشَّرطَ الأوَّلَ الأصلَ على ما عليهِ الظَّاهرُ ،حيثُ قدَّر: "إِنْ لم يكن ثمَّ قابضٌ ، وكنتم صَادِقِين في تَعْطِيلُكُم" ، فعطفَ الثاني عليه لِيُوْذِنَ بأنَّ الشرطَ الثَّانِي كالبيانِ والتوكيد للأوَّلِ ، فيكونُ أصلُ الكلامِ على تقديرِه: فهلّا إذا بلَغَت روحُ المُحتَضَر حُلقومَه ، والتوكيد للأوَّلِ ، فيكونُ أصلُ الكلامِ على تقديرِه: فهلّا إذا بلَغَت روحُ المُحتَضَر حُلقومَه ، يا أهلَ البيت ، تَرجِعُونها إلى مَقامِها إِنْ كُنتم صَادقين ، انْكُم غيرُ مَربُوبين ، بل مُهملُون معطَّلُون ، ثمَّ قرن بقوله : ﴿ وَأَنشَرَ حِينَهِ نِهِ نَظُرُونَ ﴾ حالًا لتتَمِيمِ (١) معنى العَجْزِ عن القُدرةِ على الرَّجْعِ مع كوضِ حاضِرينَ ناظِرينَ ، ثمَّ قرنَ به : ﴿ وَتَقَنُ أَقْرَبُ معنى أَنَّ قُربَهم لا ينفعُ وأنَّهم غيرُ قادِرينَ على الرَّجع ، وقَدَّم أحدَ الشَّرطينِ على جوابِ "لولا" للاهتامِ كما ترى .

وأمَّا الواحِديُّ فلخَّصَ المعنى وقال: إنْ كان الأمرُ كها تقُولون: إنَّه لا بعثَ ولا حسابَ ولا جزاء، ولا إله يحاسبُ ويُجازي، فهلا تَردُّونَ نَفْسَ من يَعِزُّ عليكُمْ إذا بلغتِ الحُلقومَ؟ وإذا لم يُمكِنُكم ذلك بوجهِ فاعْلَموا أَنَّ الأمرَ إلى غيركم، وهو الله تَعالى، ثُمَّ ذكرَ طبقاتِ الحَلقِ عندَ الموتِ بقوله: ﴿ فَأَمَّا إِن كَانَ ﴾ الذي بلغتْ رُوحُه الحُلقومَ ﴿ مِنَ ٱلمُقرَّبِينَ ﴾ عند الله، فله روحٌ إلى قوله: ﴿ وَأَمَّا إِن كَانَ ﴾ أي: المُتوقى ﴿ مِنَ أَصْحَبُ الْبَمِينِ ﴾، ﴿ وَأَمَّا إِن كَانَ وَمِن الْمُتوقى ﴿ مِنَ أَصْحَبُ الْبَمِينِ ﴾، ﴿ وَأَمَّا إِن كَانَ وَمِن الْمُتوقى ﴿ مِنَ أَصْحَبُ الْبَمِينِ ﴾، ﴿ وَأَمَّا إِن كَانَ كَانَ المُتوقى ﴿ مِنَ أَصْحَبُ الْبَمِينِ ﴾، ﴿ وَأَمَّا إِن كَانَ اللهُ فَيْنَ جَيمٍ ﴾ (٣).

وقلت: النَّظمُ يساعدُ هذَا القولْ، لكن إنَّما يتمُّ إذا قُلنا: إن المُنكِرين للبعثِ، ما أنكَرُوه بِطَريقِ إيرادِ الشُّبَهِ كالدَّهريَّةِ والطَّبيعيِّينَ، بل لأنَّه ألهاهُمُ التَّنعُّمُ في الدُّنيا، والتَّرفُ بلذَّاتِها

⁽١) «إملاء ما من به الرحن» (٢: ٢٥٤).

⁽٢) من قوله: «معنى العجز» إلى هنا ساقط من (ح).

⁽٣) «الوسيط» (٤: ٢٤١-٢٤٢).

والضَّميرُ في ﴿ تَرْجِعُونَهَآ﴾ للنَّفس وهي الرُّوحُ، وفي ﴿أَقْرَبُ إِلَيْهِ ﴾ للمُحتَضَر ﴿غَيْرَ مَدِينِينَ ﴾ غير مَرْبُوبين، من دان السُّلطانُ الرعية، إذا سَاسَهم. ﴿ وَنَعَنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمُ ﴾ يا أهلَ الميِّت، بقُدْرتِنا وعِلْمنا، أو بملائِكة الموتِ.

والمعنى: إنَّكم في جُحودِكم أفعالَ الله تعالى وآياتِه في كلِّ شيءٍ، إن أنزل عليكم كتابًا مُعْجزًا قلتم: سِحرٌ وافتراءٌ، وإن أرسلَ إليكم رسولًا قُلتم: ساحرٌ كذّاب، وإنْ رزَقكم مطرًا يُحييكم به قُلتم: صدقَ نـوءُ كـذا، على مذهبٍ يؤدِّي إلى الإهمالِ

عن التَّزَوُّدِ لدارِ الجزاءِ، بدليلِ قوله: ﴿ إِنَّهُمْ كَانُواْ فَبَلَ ذَلِكَ مُتَرَفِينَ * وَكَانُواْ يُصِرُّونَ عَلَى الْفِنْ فِي الْفَيْمِ ﴾، أي: يحلِفُون ويُصِرُّون عليه أنْ لا بعثَ ولا حساب، ويقولون: نحنُ الآن نستوفي لذاتِنا من الدُّنيا، كقوله تعالى: ﴿ بَلْ يُهِدُ آلِانَسُنُ لِيَفْجُرُ أَمَامُهُ ﴾ [القيامة: ٥] أي: لِيَدومَ على فُجُورِه فيها بين يَدَيه من الأوقاتِ لا تُنْزَعُ عنهُ.

وفي كلام المُصنَف: "إنّكم في جُحودِكم.... على مذهب يؤدي إلى الإهمالِ والتّعطيل الشعارٌ بهذا المعنى. فالفاءُ في قولِه: ﴿ فَلَوْلاَ إِذَا بَلَكَتِ الْمُلْقُومَ ﴾ مُسبّبة عمَّا قبلها، وكذا الفاء في: ﴿ أَفَيْهَذَا الْمَدِيثِ ﴾، وفي: ﴿ فَكَلاَ أُقْيِسِتُ ﴾، وهلُمَّ جرَّا إلى الفاءاتِ المُصدَّرات بهمزةِ الإنكار في: ﴿ أَفَرَهَ يَتُكُ ﴾ و﴿ أَفَرَهَ يَتُكُ ﴾ إلى أن يَتَصِلَ بقوله: ﴿ كَانُواْ فَبَلَ ذَلِكَ مُتَرَفِيتَ ﴾، فلما وُبَخُوا على قولِم: ﴿ أَنْوَا فَبَلَ ذَلِكَ مُتَرَفِيتَ ﴾، فلما وُبَخُوا على قولِم، ﴿ أَيْدَا مِتّنَا وَكُنّا تُكَرَااوَعِظَامًا أَوِنَا لَمَبْعُوثُونَ ﴾، وهُدِم باطلُهم بأنواع من البراهين القاطعة وعُد قبائِحُهم، قبل لهم: ﴿ فَلَوْلاَ إِذَا بَلَغَتِ الْمُلْقُومَ * وَأَنتُم حِنْهِ لِنظُرُونَ ﴾، يعني: إنْ كان الأمر كما تقولون: إنَّه لا بَعْثَ ولا حسابَ ولا جزاءً، ونحن الآن طيبون، فهلا تردون نفسَ مَن يعزُ عليكم إذا ﴿ بَلَغَتِ الْمُلْقُومَ * وَأَنتُم حِنْهِ لِنظُرُونَ ﴾ إليه وإلى ما هو فيه من السّكرات، هل تَقْدِرُون أنْ ﴿ تَرْجِعُونَهَ ﴾ إلى مقامِها ﴿ إِن كُنتُم صَادِقِينَ ﴾ أنّكم غيرُ مدينين؟؟ واليه الإشارةُ بقولِه: "إنْ لم يكن ثَم قابضٌ، وكنتُم صادِقين في تعطيلِكم وكفرِكُم بالمُحْي المُمْيتِ».

قوله: (إذا سَاسَهم) الجَوْهَري: شُسْتُ الرَّعيةَ سياسةً، وسُوِّسَ الرَّجَلُ أمورَ الناسِ على ما لم يُسمَّ فاعِلُه، إذا مَلك أمرَهُم.

والتَّعْطيلِ، فها لكم لا تَرجِعون الرُّوح إلى البدنِ بعد بُلوغهِ الحُلقومَ إنْ لم يكن ثمَّ قابضٌ وكنتم صادقين في تعطيلكم وكفرِكم بالمُحيي المُميت المُبدئ المُعيد؟!

﴿ فَأَمَّا ۚ إِنَّكَانَ ﴾ المُتوفَى ﴿ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴾ من السَّابِقين من الأزْواج الثلاثةِ المذكورةِ في أوَّلِ السُّورة ﴿ فَرَقِحٌ ﴾ فله استراحةٌ.

قوله: (وكنتم صادقين في تعطيلكم) فإن قلتَ: كيف يصحُّ هذا الاستدلالُ؟ فإنَّ من قال بالتَّعطيلِ يُحيلُ الموتَ إلى الطَّبيعَةِ، لا إلى القادرِ المُختارِ، فلا يقال لهم: ﴿ رَّجِعُونَهَا ﴾؟ قلتُ: الطَّبِيعِيُّ يزعُم أنَّه قادِرٌ على تغييرِ الطَّبيعةِ بالمعالجة، فقيل لهم: فهلا تَرجِعُون الرُّوحَ من الحُلقومِ إِنْ كنتْم صَادِقين في ذلك؟ قال الإمامُ: الطَّبيعيُّ عنده أنَّ البقاءَ بالغذاءِ، وأنَّ الأمراضَ زوالهُا بالدَّواءِ مُكنُّ (١).

قوله: (من الأزْواج النَّلائةِ المذكورةِ في أوَّلِ السُّورة) إشارةٌ إلى أنَّ الحاتِمة ناظرةٌ إلى الشَّورة المَّا الفاتِحة، فينبغي أن يُراعَى النَّظمُ على ما قرّرنا.

قوله: (فلَه استِراحَةٌ) فإن قلتَ: دلَّ هذا على أنَّ قولَه: ﴿ فَرَوَّعٌ وَرَثِمَانٌ ﴾، جزاءٌ للشَّـرْطِ، وقد مضى شَرْطانِ «أما» و«إن» فجوابُ أبّهما هو؟

قال صاحب «الكشف»: تقديرُ هذا الكلام: مهما يكنْ من شيء فرَوحٌ وريحانٌ إنْ كان من المُقرَّبِين، فحذفَ الشَّرطَ الذي: هو «يكُنْ من شَيءٍ»، وأقامَ «أمّا» مقامَ «مهما» ولَمْ مَن المُقرَّبِين، فحذفَ الشَّرطَ الذي: هو «يكُنْ من شَيءٍ»، وأقامَ «أمّا المقامَ «مهما» ولَمْ يَحسُن أن يَلِي الفاء أما، فأوقعَ الفَصْل بين «أمّا» والفاء بقوله: ﴿ فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ ٱلمُقرِّبِينَ ﴾ لتحسينِ اللفظِ، كما يقعُ الفصلُ بينهما بالظَّرف والمفعولِ في قولهم: أمّا اليوم فزيدٌ خارجٌ، وقال سيبويه: أمّا غدًا فلكَ درهم (٢٠)، فالفاءُ في ﴿ فَرَوْحٌ ﴾ وأختيها جوابُ «أمّا» دون «إنْ»، وقال أبو البقاء: جواب أما ﴿ فَرَوْحٌ ﴾، وأمّا «إن» فاستغنى بجوابِ «أمّا» عن جوابا لأنَّ جواب «إن» يُحذفُ كثيرًا (٣).

⁽١) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٩: ٤٣٨).

⁽۲) «الكتاب» لسيبويه (۳: ۷۹).

⁽٣) انظر: «كشف المشكلات» للباقولي (١٣١٨-١٣١٩)، و «إملاء ما مَنّ به الرَّحن» (٢: ٢٥٥).

وروت عائشةُ رضي الله عنها عن رسول الله ﷺ: (فرُوحٌ)، بالضَّمَّ. وقرأ به الحسن وقال: الرُّوح: الرَّحة، لأنَّها كالحياةِ للمرحُومِ. وقيل: البقاءُ، أي: فهذان له معًا، وهو الخلودُ مع الرَّزقِ والنَّعيم. والرَّيْحان: الرِّزْقُ.

﴿ فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَلُ الْمَيْنِ ﴾ أي: فسلامٌ لك يا صاحبَ اليمينِ من إخوانك أصحابِ اليمين، أي: يُسلِّمُون عليك. كقوله تعالى: ﴿ إِلَّا قِيلًا سَلَمُا سَلَمُا ﴾ [الواقعة: ٢٦].

﴿ فَنُزُلُّ مِّن جَمِيمٍ ﴾ كقوله تعالى: ﴿ هَذَا نُزُلْكُمْ يَوْمَ ٱلدِّينِ ﴾ [الواقعة: ٥٦] وقُرِئ بالتَّخْفِيف.

قوله: («فَرُوحٌ» بالضَّمَّم) عن التَّرِمِذيِّ وأبي داودَ عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسولُ الله ﷺ يقرأ: «فرُوحٌ ورَيحانٌ»(١). قال ابن جِنِّي: معنى هذهِ القِراءة يَرجِعُ إلى معنَى الرُّوحِ، فكأنَّه قيل: فله ممسكُ رُوحٍ، ومُمسكها هو الرَّوح، كها تقول: الهواءُ هو الحياةُ، وهذا السَّماع هُو العيشُ (٢).

قوله: (أي: فَهَذَان لَـه معًا) يعني قوله: ﴿ فَرَقِحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ﴾ أخبارُها محذوفةٌ وهي «لَهُ».

فإن قلتَ: هاهنا أشياءُ ثلاثةٌ لِمَ جعَلها شَيئينِ، حيث قال: و«هو الْحُلُودُ مع الرِّزقِ والنَّعيم»، وعَبِّر عنها بــ«هذان»؟

قلت: كَأَنَّه لِمَّح إلى معنى قوله تعالى: ﴿ وَلَمُّمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا أَكُرَةٌ وَعَشِيًا ﴾ [مريم: ٦٣] قال: وقيل: أراد دوامَ الرِّزقِ ودُرورهُ، فالرَّوْح المتأوَّل بالبَقاءِ، والرَّيحان المُفسَّر بالرِّزقِ، بمعنى دوامِ الرَّزقِ ودرُورِه، و ﴿ جَنَّةُ نعيمٍ » مثل كلمةِ ﴿ فِيهَا ﴾ أي: في جناتِ عدنٍ.

قوله: (من إخوانِكَ) مِنْ: للابتداءِ، وفي قوله: «يا صاحبَ اليمينِ» إشارةٌ إلى الاختِصاصِ المُسْتفادِ من الالتِفَاتِ في الآيةِ، ونظيرُه في الالتِفَاتِ قولُه تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُدْ عَلَيْكُمْ وَمَاعَيلُوا ﴾ [النور: ٦٤].

⁽١) التُّرمِذي (٢٩٣٨) وقال: هذا حديث حسن غريبٌ، وأبو داود في «السنن» (٣٩٩١).

⁽۲) «المحتسب» (۲: ۲۱۰).

﴿ وَتَصْلِيَهُ بَحِيمٍ ﴾ قُرِئت بالرَّفع والجرِّ عَطْفًا على «نُزُلُ» وَ ﴿ مَدِيمٍ ﴾، ﴿ إِنَّ هَاذَا ﴾ الَّذِي أَنزل في هذه السُّورة، ﴿ لَهُوَ حَقُّ ٱلْمَقِينِ ﴾ أي: الحقُّ الثابتُ من اليقين.

عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم: «من قرأ سورةَ الواقعة في كلِّ ليلةٍ لم تُصِبْهُ فاقةٌ أبدًا».

قوله: (﴿ وَنَصْلِينَهُ بَحِيمٍ ﴾ قُرِئتْ بالرَّفع والجرِّ)، الرَّفعُ هي المشهورةُ، والجرُّ شَاذٌّ.

قوله: (أي: الحقُّ الثابتُ من اليقينِ) الرَّاغِب: اليَقينُ: سكون النَّفْسِ مع ثَباتِ الحُكم، وهو من صِفةِ العِلم، يقال: عِلمُ يقينِ، ولا يُقال: مَعرفةُ يَقينِ (١).

وأنشد صاحب «التيسير»:

لَقَدْ أَقُوتَ عَلَيْكُ دِيارٌ عَبِسِ عَرَفْتَ الدَّارِ عِرِفَانَ اليقينِ (٢)

وقيل: هو كقولهِم: نفسُ الحائِطِ، أي: النَّفسُ التي هي الحائطُ، ولذلك قال: «أي: الحُقُّ الثابتُ من اليقينِ»، وقال البصريون: التقديرُ حقُّ الأمرِ اليقينِ، واليقينُ: علمٌ يحصل بِه ثَلَجُ الصُّدورِ، قيل: هو علمٌ يحصل بالدَّلِيل، وقال صاحب «المطلع»: هو اسمٌ للعلمِ الذي زالَ عنه اللَّبس، و﴿حَقُ ﴾ تأكيدٌ، كما تقول: حقُّ يقينٍ، ويقينٌ حَقُّ.

وقال الزَّجَّاجُ: إنَّ هذا الذي قصَصنا عليكَ في هذه السُّورةِ لَليقينُ حتَّ اليقينِ، كها تقول: إن زيدًا لعالمٌ حتُّ عالِم، وإنَّه العالم حتَّ العالِم، إذا بالغتَ في التَّوكيد^(٣).

قوله: (من قرأ سورةَ الواقعة) الحديثُ رواه صاحبُ «الجامِع»(١) عن رَزِينِ عن ابنِ

⁽۱) «مفردات القرآن» ص۸۹۲

⁽٢) أورده الفراء في «معاني القرآن» (٢: ٢٠٨) ولم ينسبه، بل قال: وأنشدني بعضهم، وذكره الطَّبري في «جامع البيان» (١٠٦: ١٠٦).

⁽٣) «معاني القرآن» (٥: ١١٨).

 ⁽٤) «جامع الأصول» (٨: ٤٨٢) رقم (٦٢٥٧)، والمؤلف دائم الاعتباد على «جامع الأصول» في تخريج الحديث، ولهذا فوّت العَزو إلى من هو أولى من رزينٍ ومُتناوَلُهُ أقرب، كابن السُّني في «عمل =

* *	٧	رة الواقعة	سو

مسعود أنَّ رسولَ الله عَلَيْ قال: «من قَرأ كلَّ ليلةٍ سورةَ الواقعةِ لم تُصبُهُ فاقةٌ، وفي المسبِّحاتِ: آيةٌ كألفِ آيةِ».

تمت السُّورةُ حامِدًا لله تعالى ومُصلِّيًا على رسُولِ الله ﷺ .

* * *

اليوم والليلة»، والبينهقي في «شعب الإيهان»: (٢: ٤٩٢) رقم (٢٥٠٠، ٢٥٩٠)، وعزاه ابن حجر في «الكاف الشاف» (٤: ٤٧١) إلى ابن وهب في «جامعه» أيضًا، وأبو عُبيد في «فضائل القرآن» والحديث ضعيفٌ، بل مُنكر: قال ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١: ١١٣): قال أحمد بن حنبل: هذا حديث منكر، وشجاعٌ والسُّري لا أعرفهها.

سورة الحديد مدنيَّة، وهي تسعٌ وعشرون آية

بنيب لِلْعَالَةُ مُؤَالَةِ مُنْ الْحَيْمَ

[﴿ سَبَّحَ بِلَهِ مَا فِي السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ وَهُو الْعَنِيرُ لَلْمَكِمُ * لَهُ مُلْكُ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ بَعِي وَيُعِيثُ وَهُو عَلَى كُلِ شَىءٍ عَلِيمُ * هُو وَيُعِيثُ وَهُو عَلَى كُلِ شَىءٍ عَلِيمُ * هُو اللَّذِي خَلَقَ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضَ فِي سِنَّةِ أَيَامِ ثُمَّ اَسْتَوَىٰ عَلَى الْمَرْشِ بَعَلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا اللَّذِي خَلَقَ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضَ فِي سِنَّةِ أَيَامٍ ثُمَّ اَسْتَوَىٰ عَلَى الْمَرْشِ بَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَعْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَعْرُ فَي فِيهَ أَوْهُو مَعَكُونَ أَيْنَ مَا كُنتُم وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ * لَهُ مَلْكُ السَّمَونِ وَالْأَرْضِ وَإِلَى اللَّهُ اللَّهُ مِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ * لَهُ مُلْكُ السَّمَونِ وَالْأَرْضِ وَإِلَى السَّمَا لَا مَرْضِ وَالْمَارِقِ وَالْمَارِقِ وَالْمَالَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَمُعَلِيمٌ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَمُ عَلَى اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللْعُلُولُ اللْمُؤْمِ اللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَ

جاءَ في بعضِ الفَواتِح: ﴿ سَبَّحَ ﴾ على لفظِ الماضِي، وفي بعضها على لفظ المُضَارِع، وكُلُ واحدٍ منهما معناه: أنّ مِن شَأنِ مَن أُسنِد إليه التَّسبيحُ أن يُسبِّحَه،

قوله: (جاء في بعضِ الفَواتِعِ: ﴿ سَبَّحَ ﴾ على لفظِ الماضِي)، وقلت: وجاءَ في «بني إسرائيلَ»: بلفظ المصدر، وفي «الحديدِ» و «الحشرِ» و «الصَّفّ»: بالماضي، وفي «الجمعةِ» و «التَّغَابُنِ»:

وذلك هِجِّيراهُ ودَيْدَنُه، وقد عدَّىٰ هذا الفعلَ باللَّامِ تارةً، وينفسِه أُخرَىٰ في قوله تعالىٰ: ﴿وَنَشَيَحُوهُ ﴾ [الفتح: ٩] وأصله: التَّعدِّي بنفسِه، لأنَّ معنىٰ سبَّحتُه: بعَّدتُه عن السُّوءِ، منقولٌ من سَبَح: إذا ذَهَب وبَعُدَ، فاللّام لا تَخلُو إما أنْ تكونَ مثل اللّام في: نصحتُه، ونصحتُ لَهُ، وإما أنْ يُراد بسبَّح لله: أحدَثَ التَّسبيحَ لأجل الله ولوجههِ خالصًا.

﴿ مَا فِي ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ ما يتأتَّىٰ منه التَّسبيحُ ويَصحُّ.

فإن قلتَ: ما محلُّ ﴿ يُمْمِي ـ ﴾؟

قلتُ: يجوز أنْ لا يكون لَه محلٌّ، ويكون جملةً برأسِها؛ كقوله: ﴿لَهُ مُلَكُ ٱلسَّكَنَوَتِ
وَ اللَّارْضِ ﴾ [البقرة: ١٠٧] وأنْ يكونَ مرفوعًا علىٰ: هو يُحيي ويُميتُ، ومنْصُوبًا حالًا من المجرور في ﴿لَهُ ﴾ والجارّ عاملًا فيها. ومعناه: يُحيي النَّطَف والبيض والموتىٰ يومَ القِيامة، ويُميت الأحياءَ.

﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ﴾ هو القَدِيمُ الّذي كانَ قبلَ كُلِّ شيءٍ ﴿وَٱلْآخِرُ ﴾ الذي يبقَىٰ بعد هَلاكِ كُلِّ شيءٍ، ﴿وَٱلظَّامِرُ ﴾ بالأدلَّةِ الدَّالةِ عليه، ﴿وَٱلْبَاطِنُ ﴾ لكونِه غيرَ مُدرَكِ بالحواسّ.

فإن قلتَ: فيا معنىٰ الواو؟

بالمُضارع، وفي ﴿ سَيِّج أَسَّمَ رَبِكَ أَلْأَعْلَى ﴾: بالأمر، فاستوعبَ جميعَ جهاتِ هذه الكلمِة، إعلامًا بأنَّ الـمُكوَّنات من لَدُنْ إخراجِها من العَدم إلى الوجودِ إلى الأبد، مُسبَّحةٌ مُقدِّسةٌ لذاتهِ سُبحانَه وتعالى قَولاً وفِعلاً، طوعًا وكرْهًا، ﴿ وَإِن مِن شَقَ عِ إِلّا يُسَيِّحُ بِجَدِهِ ﴾ [الإسراء: لذاتهِ سُبحانَه وتعالى قَولاً وفِعلاً، طوعًا وكرْهًا، ﴿ وَإِن مِن شَق عِ إِلّا يُسبَّحُه »، والضَّميرُ الـمُستَترُ اليه التَّسبيحُ أَن يُسبِّحَه »، والضَّميرُ الـمُستَترُ راجعٌ إلى ﴿ مَا فِي السَّمَوَتِ وَالأَرْضِ ﴾، وكذا في «هِجيراهُ ودَيْدنه».

قوله: (أحدَث التَّسْبيحَ لأجلِ الله) قطعَ ﴿سَبَّحَ﴾ عن متعلَقِه، وأجراه على إطلاقِه، وجعلَ اللامِ للتَّعليلِ، وعلى الأوَّلِ اللام متعلِّقٌ به، ولذلك اسْتَشهد بقوله: «نصحتُه ونصحتُ له».

قُلتُ: الواو الأولى معناها الدَّلالةُ علىٰ أنَّه الجَامعُ بين الصَّفتَين الأوليَّة والآخِريَّة. والثالثةُ علىٰ أنَّه الجَامعُ بين الطُّهورِ والحَقاءِ. وأمَّا الوُسطىٰ، فعلىٰ أنَّه الجامعُ بين مجموعِ الصَّفتين الأُولَيينِ ومجْمُوعِ الصَّفتين الأُخْرَيين، فهو المُستمرُّ الوجودِ في جميع الأوقاتِ، الماضيةِ والآتيةِ، وهو في جميعها ظاهرٌ وباطنٌ: جامعٌ للظُّهورِ بالأَدِلَّةِ والحَقاءِ، فلا يُدركُ بالحواسِّ. وفي هذا حجةٌ علىٰ من جوّز إدراكه في الآخرةِ بالحاسَّةِ.

قوله: (الوَاو الأولى) يريدُ أنَّ الواواتِ الدَّاخلةُ بِينَ الصَّفاتِ تُفيدُ معنى الجَمْعيَّة، لكنَّ الواو المُتوسِّطةَ بِينَ «الأوَّلَ» و«الآخِرُ» جامعةٌ بين الأوَّليَّةِ والآخِريَّة، فالأوَليَّة والآخِريَّة صارَتا كصفةٍ واحدة، وكذا المتوسِّطةُ بين «الظّاهر» و«البَاطن»، وأمَّا الواوُ الداخِلةُ بين هاتين القَرينتين، أفادت معنى امْتِزاجِ تَيْنِكَ الصَّفَتينِ بهاتينِ الأُخْريَيْن، فإذاً لا انْقِطاعَ لوَصْفيَّتِه سبحانَه وتعالى من الظَّاهريَّةِ والباطِنيَّة، أزلاَّ وأبدًا، كما أنَّه تعالى باطنٌ في الدُّنيا لا يُرى، كذلك باطنٌ في العُقبى لا يُرى، وإليهِ أشار بقوله: «هو في جميعِها ظاهرٌ وباطنٌ» إلىٰ قوله: «وفي هذَا حجةٌ علىٰ من جَوَزَ إدراكه في الآخرةِ بالحاسَّةِ».

الانتصاف: لا دَليل في الآيةِ على ما قال، فيجوزُ أن يُحمل على عدم الإدراكِ بالحاسّة في الدُّنيا وفي الآخرةِ للكُفَّار، ولنا في الرَّؤيةِ كالمعتزلةِ لقوله (١): ﴿ كَلَاۤ إِنَّهُمْ عَن رَبِّهِم يَوْمَ بِلْر لَمَحُبُونَ ﴾ الدُّنيا وفي الآخرةِ للكُفَّار، ولنا في الرَّؤيةِ كالمعتزلةِ لقوله (١): ﴿ كَلَآ إِنَّهُمْ عَن رَبِّهِم يَوْمَ بِلْر لَمَحُبُونَ ﴾ [المطففين: ١٥] فإن قيل: التشكيك (٢)، ولذ خصَّصْنا الظَّاهِر، قلنا: المسألةُ قطعيّة، فيكفينا التشكيك (٢)، وأيضًا فإنَّ الله لم يظهرُ بالأدلةِ لكلِّ أحد، وقد خصَّصْنا الظَّاهِرَ أيضًا، فَجازَ تخصيصُ الباطن (٣).

وقال حُجَّةُ الإسلام في «المقصد الأسنىٰ»: اعلم أنَّ الأوَّل يكون أولاً بالإضافةِ إلىٰ شيءٍ، والآخِرَ آخِرَا بالإضافةِ إلىٰ شيءٍ واحدٍ، وهما مُتناقِضان فلا يُتصوّر أن يكون الشيءُ

⁽١) كذا في الأصول الخطية، ولفظه في «الانتصاف»: «المراد عدم الإدراك بالحاسة في الدنيا لا في الآخرة، ونحن نقول به، أو في الآخرة والمراد الكفار والجاحدون للرؤية كالقدرية، ألا ترى إلى قوله».

⁽٢) في «الانتصاف»: «الاحتمال» وهو أوجَهُ من قوله: «التشكيك».

⁽٣) «الانتصاف» (٤: ٢٧٤) مع «الكشاف».

وقيل: الظَّاهرُ: العَالي علىٰ كُلِّ شيءِ الغالبُ لَهُ، من ظهرَ عليه إذا علاه وغلبَه. والباطن: الذي بَطَنَ كُلَّ شيءٍ، أي عَلِم باطِنَه: وليس بذاكَ مع العُدولِ عن الظَّاهِر المفهُوم.

الواحد من وجه واحد بالإضافة إلى شيء واحد (١) أولاً وآخِرًا جميعًا، بل إذا نظرت إلى ترتيبِ الوجود ولاحظت سلسلة الموجُوداتِ المُتربَّبة، فاللهُ تعالى بالإضافة أول، إذ الموجوداتُ كلُّها استفادَت الوُجودَ منه، وأمّا هو فموجودٌ بذاتِه، وما استفادَ الوجودَ من غيرِه فهو متأخِرٌ عنه، ومها نظرتَ إلى ترتيبِ السُّلوكِ، ولاحَظْتَ منازِلَ السَّالِكِينَ السَّائرِينَ إليه فهو آخرُ ما يرتقي إليه درجاتُ العارفين، وكلُّ معرفةٍ تحصلُ قبل معرفتِه فهي مَرْقَاةٌ إلى معرفتِه، والمنزلُ الأقصى هو مَعرِفةُ الله، فهو آخرٌ بالإضافةِ إلى السُّلوك، أولٌ بالإضافةِ إلى الوُجودِ، فمنه المبدأُ أوّلاً، وإليه المرجعُ آخِرًا، وكذا القولُ في قولِه: «الظَّاهِرُ والباطِنُ» والله تعالى باطِنٌ إن طلب من إدراكِ الحواس، وخِزانةِ الخيالِ، ظاهرٌ إن يُطلب من خِزانةِ العقلِ والاسْتِذلالِ، وقال أيضًا: إنَّهُ تعالى إنها خفيَ مع ظُهورِه لشِدَّة ظُهورِه، وظهورُه سببُ بُطونِه، ونُورُه هو حجابُ نُورِه، وكلُّ ما جاوزَ حدَّهُ انعكس ضدَّه (٢).

وقال الأزهري: «أوّل»: أفعل، وهو تذكيرُ «أُولىٰ»: فُعْلَىٰ وأصله من: آلَ يؤولُ، أي: عاد ورجع، وأوّل كان في الأصل: أَأْوَل، فقُلِبتْ إحدى الهمزتين لما اجتمعتا واوًا، وأدغمت إحداهما في الأُخرى فصار: أوَّل، والدَّليل عليه قولهُم: أولى، لأنَّ الأَلِفَ في الأُولى فاءُ الفعل والهمزتان في «أأوّل» إحداهما ألفُ أفعل، والثانيةُ فاءُ الفِعل.

وقال أبو إسحاقُ (٣): هو الأوَّلُ قبلَ كلِّ شيءٍ، والآخِرُ بعدَ كُلِّ شيءٍ، والأوَّل هو السَّابِقُ

⁽١) من قوله: «وهما مُتناقضان» إلى هنا ساقط من (ف).

⁽٢) «المقصد الأسنى» للغزالي ص١٣٥ - ١٣٦ عند شرحه لأسهاء الله: الأول والآخر، والظاهر والباطن.

⁽٣) لعلَّه أراد الزجاج، والزجاج لم يذكر في «المعاني» (٥: ١٢٢) إلا الجملتين الأوليين.

[﴿ مَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ـ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُّسْتَخْلَفِينَ فِيدٌ فَٱلَّذِينَ مَامَنُوا مِنكُوْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أَجَرٌ كَبِيرٌ * وَمَا لَكُوْ لَا نُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُوْ لِلْوَّمِنُوا بِرَبِيكُوْ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَنقَكُوْ إِن كُنْهُم مُوْمِنِينَ ﴾ ٧-٨]

للأشياءِ كُلِّها، وكان تَعالى موجُودًا لا شيء معه، ثُمَّ أُوجَدَ مَا أَرادَ، ثم يفنى الخَلقُ كُلُّهم، فيبقَىٰ تعالى وحدَه كما كان في القَديمِ، فيكونُ آخِراً كما كَان أُولاً.

وقال الأزْهَرِيُّ: وقد يكونُ الظَّاهرُ الباطِنُ بمعنىٰ العَالِمِ لها ظَهَر وبَطَن، وذلك أنَّ من كان ظاهرًا احتجبَ عنه الباطِنُ، ومن كان باطنًا استَثر عنه الظَّاهرُ، فإن أردتَ أنْ تَصِفَه بالعلمِ قلتَ: هو ظاهرٌ باطنٌ، مثله قولُه تعالىٰ: ﴿لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ ﴾ [النور: ٣٥]، أي: لا شرقيَّة فقط، ولا غَربيَّة فقط، ولكنَّها شرقيةٌ غربيةٌ، فظهر علىٰ علم كُلِّ شيءِ بعلمِه وبطنَ علم كلِّ شيءِ بعلمِه السَّطح: إذا علمَ كلِّ شيءِ بخبره، ويقال: ظهرتُ على فلان: إذا غَلَبتَه، وظهرتُ على السَّطح: إذا عَلوتَهُ، وظهرتُ على سرِّ فلانِ: إذا عثرتَ عليه.

وقلتُ: هَذا هو الوجهُ وإنْ قال: «وليس بذاك»، بعدما قال: «الظّاهر: العالي على كلِّ شيء، الغالب له»، وينصره ما رُوِّينا عن الإمام أحمد ومسلم والتِّرمِذيِّ وأبي دَاودَ وابنِ مَاجَه عن أبي هُريرة عن النبي ﷺ أنه كان يقول: «أعُوذُ بك من شرِّ كلِّ ذي شرِّ أنت آخذٌ بناصيتِه، أنت الأوّل فليس قبلكَ شيءٌ، وأنتَ الآخِرُ فليسَ بعدكَ شيءٌ، وأنتَ الظَّاهِرُ فليس فوقكَ شيءٌ، وأنتَ الباطِنُ فليس دُونَك شيءٌ، اقضِ عنِّي الدَّينَ وأغنني من الفقر»(١).

فالمعنيُّ بالظاهر في التَّفسيرِ النَّبويِّ: الغَالِبُ الذي يَغلِبُ ولا يُغْلَب، فيتصرَّف في المكوَّنات على سبيلِ الغَلبةِ والاستِيلاءِ، إذ ليس فوقَه أحدٌ يمنَعه، وبالباطِنِ أنْ لا ملجاً ولا مَنْجَىٰ دونَه يلتجئ إليه مُلتجئ، وهذه الأوصافُ التي أُجرِيت على الاسمِ الجامعِ بعدَ الحكمِ بانَ الكائناتِ بأسرِها مُسبِّحةٌ لهُ طَوعًا وكَرْهًا، وفعلاً وقولاً، دلَّتْ على علَيتَها، وكرَّر ضميرَ

⁽١) مسلم (٢٧١٣)، والتُرمِذي (٣٤٠٠)، وأبو داود (٥٠٥١)، وابن ماجه (٣٨٧٣)، وأحمد (٢: ٣٨١).

﴿ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ﴾ يعني أنَّ الأمُوالَ التي في أيْديكُم إنَّها هي أموالُ الله بخَلقِه وإنشائِه لها، وإنَّها موَّلكم إيَّاها، وخَوَّلكم الاسْتِمتَاع بها، وجَعَلَكُم خُلفاء في التَّصرُّفِ فيها، فليست هي بأموالِكم في الحقيقة، وما أنتم فيها إلا بمنزلةِ الوُكلاءِ والنوَّاب، فأنفقُوا منها في حقوقِ الله، وليَهُن عليكم الإنفاقُ منها، كها يَهُون على الرَّجُلِ النَّفقةُ من مالِ غيرِهِ في حقوقِ الله، وليَهُن عليكم الإنفاقُ منها، كها يَهُون على الرَّجُلِ النَّفقةُ من مالِ غيرِه إذا أذِنَ لهُ فيه. أو ﴿ جَعَلَكُم مُسْتَخْلَفِينَ ﴾ ممَّن كان قَبْلكُم فيها في أيْدِيكُم: بتوريثِه إيَّاكُم، فاعْتَبِروا بِحالِم حيثُ انتقلَ منهم إليكُم، وسَينْتقل منكُم إلىٰ مَنْ بَعدَكُم؛ فلا تَبخلوا بِه، وانْفَعُوا بالإنفاقِ منها أنفسَكُم.

﴿ لَا نُوْمِنُونَ ﴾ حالٌ من معنى الفعلِ في «ما لكم»، كما تقول: ما لك قائيًا، بمعنى: ما تَصنعُ قائمًا، أي: ومَا لكُم كافرِين بالله. والواو في ﴿ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُم ﴾ واو الحالِ، فهما حالانِ مُتداخِلتَ انِ. وقُرِئ: (وما لكم لا تُؤمِنونَ بالله ورسولِهِ والرسولُ يَدْعُوكُم إليه ويُنبَّهُكم يَدْعُوكُم). والمعنى: وأيُّ عذرٍ لكم في تركِ الإيهانِ والرَّسولُ يدعُوكُم إليه ويُنبَّهُكم عليه، ويتلو عليكمُ الكتابَ النَّاطِقَ بالبَراهينِ والحُجَج،

المرفوع ليَدلَّ على استقلالِ كُلِّ فقرةٍ صَدرتْ به على سبيل استبدادِها تعليلاً، وما ترك فيه العاطِف جعل الرابط معنويًّا، وهو الاستثناف.

قوله: (وَيَتْلُو عليكم الكتابَ النَّاطِقَ بالبراهين)، فسر ﴿ يَدْعُوكُو ﴾ به ليجمعَ بين دليلي النَّصِ القَاطِع، والعقلِ الهادِي، لأنَّ المرادَ بقوله: ﴿ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَقَكُو ﴾ ما رَكَّب فِيهم مِن الغُقول، فقوله: «وقبل ذلك» مُؤذِنٌ بأن قوله: ﴿ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَقَكُو ﴾، حالٌ من الضَّمير المنصوبِ في ﴿ يَدْعُوكُو ﴾، ويُحتَمل العطفُ على الجملةِ برأسِها، فيكونُ حالاً معطوفةً على مثلِها لا مُتداخِلتانِ، فلا يُقَدَّرُ «قبل ذلك»، أي: ما لَكُم لا تؤمنونَ بالله والحالُ هذه وهذه، ويكون تقديمُ دليلِ السَّمْع على العقلِ لشرفِه والتَّعْوِيل عليه كما سبقَ مرارًا.

وقبلَ ذلكَ قد أخذَ اللهُ ميثاقكم بالإيمانِ: حيثُ ركَّبَ فيكم العُقولَ، ونَصَبَ لكمُ الأدِلَّةَ،

أمَّا قولُه: «بعد أدلَّةِ العُقولِ وتنبيهِ الرَّسول ﷺ، فَمُخالِفٌ لهذا لأنَّه مبنيٌّ على مذهبه، وعلى التَّقدير الذي قدَّره، وينصر ما ذكرنا مِن أنَّ التَّعويلَ على الدَّليلِ السَّمْعِيّ، وأنَّه هو الهادِي المُرْشد، والعقليُّ تابعٌ، تعقيبُ الآية بقوله: ﴿ هُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ عَلَى عَبَدِهِ مَا يَنتِ بِينَتِ لِيُخْرِجَكُمُ مِنَ الظُّلُمَنتِ إِلَى النُّورِ ﴾ امتنانًا وتقريراً للاهتهام، وأنَّه لولاهُ لما حصلَ الإيهان، وفي قوله: «ليخرجكم الله بآياته من ظُلهات الكُفر إلى نور الإيهان»، إشارةً إلىٰ هذا المعنىٰ.

قوله: (حيث ركَّب فيكم العقولَ) الانتصاف: ولا عَليه أن يحمل العَهد على حقيقته، وهو المأخوذ يوم الذَّرّ، وكُلُّ ما أجازَه العقلُ ووردَ بهِ الشَّرعُ وجَب الإيهانُ به (١).

وقال مُحيي السُّنة: أي أخذَ مِيثاقَكُم حين أخرَجكُم من ظهر آدم بأنَّ اللهَ ربُّكم لا إله لكم سِواهُ. قال مجاهدٌ: وقيل: أخذنا ميثاقكم بإقامةِ الحُجج والدَّلاثل التي تدعُو إلى متابعةِ الرَّسول ﷺ (٢).

وقلت: يمكنُ أَنْ يُقال إِن الضَّميرَ في «أخذ» إِنْ كان لله تعالى، فالمناسبُ أَنْ يُراد بالمِيثاقِ ما دل عليه قوله تعالى: ﴿ قُلْنَا ٱهْبِطُواْ مِنْهَا بَحِيعًا فَإِمّا يَأْتِينَكُم مِنِي هُدَى مَن تَبِعَ هُدَاى ﴾ إلى آخرِه [البقرة: ٣٨]، لأنَّ المعنى: «فإمّا يأتينكُم مني هُدى برسولِ أبعثه إليكُم، وكتابِ أُنزلُه عليكُم » كها صرَّح المصنفُ في تفسيرِه، يدلُّ على الأوَّلِ قوله: ﴿ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمُ لِنُوْمِهُ إِنْ كَانَ للرَّسُولِ وَعِلَى الثاني: ﴿ هُوَ الَّذِي يُنَزِلُ عَلَى عَبْدِهِ عَالِمَتِ بِينَنتِ لِيتُخْرِجَكُمُ مِن الظُّلُمِ وَالَّذِي يُنَزِلُ عَلَى عَبْدِهِ عَالَى: ﴿ وَإِذْ أَنَذُ اللهُ مِيثَى إِلَى النَّانِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ وَقَلَى اللهُ ال

⁽١) «الانتصاف» (٤: ٤٧٣) بحاشية «الكشاف» بسياق أفضل مما ذكر المصنف.

⁽٢) (معالم التنزيل»: (٥: ٢٧).

والمرادُ بالإنفاقِ: الإنفاقُ في سبيلِ الله، يدلُّ عليه قوله: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُمْ مَّنَ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْيَجِ وَقَائَلَ أُولَئِيكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ ٱلَّذِينَ آنفَقُواْ مِنْ بَعْدُ ﴾ ولَعلَّ الميثاق نحوُ ما رُوِّينا عن الإمام أحمد بن حَنبلِ عن عُبادَةَ بن الصَّامِت: بايعنا رسول الله ﷺ على السَّمعِ والطَّاعةِ، في النَّشاطِ والكَسل، وعلى النَّفقَةِ في العُسْرِ واليُسر، وعلى الأمرِ بالمَعروفِ والنَّهي عن المُنكر، وعلىٰ أنْ نقولَ في الله ولا نخافَ لومة لائم، وعلىٰ أنْ نَنْصُر رسولَ الله ﷺ، الحديث(١).

وأمَّا قضيةُ النَّظْمِ فإنَّه تعالى لما قال: ﴿ مَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ. وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ﴾ ووضع موضع: مما رزقْناكُم، كما في سائِرِ المواضع قوله: ﴿ مِمَّا جَعَلَكُم مُُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ﴾ تسهيلاً على بذلجا وإيذانًا بأنَّ الأموال عَواري ودُولٌ، كما قيل:

وحسبُك قولُ النَّاس فيها ملكستَهُ لقد كان هذا مرّة لفُلانِ (٢)

فصَّلَهُ بقوله: ﴿ وَاللَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُو وَالفَقُوا لَمُمْ أَجُرٌ كَبِيرٌ ﴾ وبقوله: ﴿ وَمَا لَكُو لَا فَوْمِنُونَ ﴾ إلى آخرِه، وكان التّقابُل الحقيقي: والّذين لم يُؤمنوا ولم يُنفقوا لهم عِقَابٌ أليمٌ، ولمّا أنّ الكلام في الحثّ والتّغريض والتّوبِيخ على التّهاوُنِ في الإنفاقِ، قيل: ﴿ وَمَا لَكُو لَا لَوْمِنُونَ لِاللَّهِ ﴾، ﴿ وَمَا لَكُو أَلّا لُنُوقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾، وأوقع للأوّل قوله: ﴿ وَالرّسُولُ يَدْعُوكُونَ ﴾، حالاً مُقرّرةً لجهةِ الإشكال. وقوله: ﴿ وَقَدْ آخَذَ مِيثَقَكُونَ ﴾ حالٌ أخرى كذلك، على سبيل التّداخلِ، مُقرّرةً لجهةِ الإشكال. وقوله: ﴿ وَقَلْمُ النّفَةُ وَهُ وَيَنظُرُ إلى قولِه: ﴿ مِمّا جَعَلَكُمُ شَسَّتَ لَمُؤينَ فِيهِ ﴾ وهو يَنظرُ إلى قولِه: ﴿ مِمّا جَعَلَكُمُ شَسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ﴾ أي الله سولكم إيّاها وخوّلكم الاستمتاع بها بعد أنْ أهلك غيرَكُم، وأعطاها إيّاكم، ثُمّ في العاقبةِ هو مُهلِككُم ووارثُها، فأيُ غرضٍ لكم في تركِ الإنفاقِ في سبيلِ الله والجهادِ مع رسولِ الله ﷺ؟! والله أعلم.

⁽۱) «مسند الإمام أحمد» (٥: ٣٢٥) رقم (٢٢٧٦٩).

⁽٢) لم أظفر بقائل هذا البيت، لكنه وجد على تملكات بعض النُّسخ الخطية.

ومكَّنكُم من النَّظرِ، وأزاحَ عِلَلكُم، فإذ لم تبْقَ لكم عِلَّةٌ بعد أدلةِ العُقولِ وتنبيهِ الرَّسول، فها لكم لا تُؤمِنون.

﴿ إِن كُنُّهُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ لموجِبٍ ما؛ فإنَّ هذا المُوجبَ لا مَزيدَ عليه.

وقُرِئَ: ﴿ أَخَذَمِيثَنَقَكُمُ ﴾ على البناءِ للفاعلِ، وهو اللهُ عزَّ وجَلَّ.

[﴿ هُوَ الَّذِي يُنَزِلُ عَلَىٰ عَبْسِدِهِ ۗ مَا يَكِنِ بَيْنَتِ لِيُخْرِجَكُمُ مِّنَ ٱلظُّلُمَنَتِ إِلَى ٱلنُّورِّ وَإِنَّ ٱللَّهَ بِكُرُ لَرَهُ وَثُّ زَحِيمٌ ﴾ ٩]

﴿ لَيُخْرِجَكُم ﴾ اللهُ بآياتِه من ظُلماتِ الكُفر إلى نُورِ الإيهانِ، أو ليُخْرِجكُم الرَّسولُ بدعوتِه. (لَرَوُفُ) وقُرئ: ﴿ لَرَءُوثُ ﴾.

[﴿ وَمَالَكُمُ ۚ أَلَّا نُنفِقُوا فِ سَبِيلِ اللَّهِ وَاللَّهِ مِينَ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَلِنَلَّ أُوْلِيَهِ كَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَلِتَكُوأُوكُكُ وَعَدَ اللَّهُ ٱلْمُسْنَىٰ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ * مَن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ اللَّهَ قَرَضًا حَسَنَا فَيضَا فِفَهُ اللَّهُ وَلَهُ ۖ أَجْرٌ كُرِيمٌ ﴾ ١٠-١١]

قوله: (لُوجِبِ ما) أي: موجبٍ من دَلِيلَي النَّقْلِ والعَقْلِ، قال الوَاحِديُّ: إِنْ كُنتم مُؤمنين بالحُجَّةِ والدَّليل، فقد بَانَ وظَهر على يدِ محمدٍ صلواتُ الله عليه، ببعثِه وإنزالِ القُرآنِ عليهِ (١).

وقلت: ويمكن أن يُجرى الشَّرط على التَّعليلِ الذي يجيءُ به الموثَق بأمره، المتحقَّق بصحَّته، كما في قوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ عَامَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَوَّا إِن كُنتُم مُقْمِينِينَ ﴾ [البقرة: ٢٧٨] لأنَّ الكلامَ مع المُؤمنين على سبيلِ التَّوبيخِ والتَّقْرِيع، يدل عليه قول تعالى: ﴿ لا يَسَنَوِى مِنكُم مَن أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَنلَ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَكُلًا وَعَدَ اللهُ المُسْتَىٰ ﴾.

قوله: (وقُرئ: ﴿لَرَءُوثُ ﴾)، كلُّهم إلا أبا عَمروِ وأبا بكر وحمزة والكسائي.

⁽١) «الوسيط» (٤: ٢٤٥).

﴿ أَلاَ نُفِقُوا ﴾ في أَنْ لا تُنفِقُوا ﴿ وَلَا وَمِيرَاثُ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلأَرْضِ ﴾ يَرِثُ كُلَّ شيء فيها، لا يبقىٰ منه باقي لأحد من مال وغيره، يعني: وأيُّ غَرَضٍ لكمْ في تركِ الإنفاقِ في سَبيلِ الله والجهادِ مع رسولهِ، والله مُهلِككُم فوارِث أموالِكُم؟! وهو من أبلغ البَعثِ على الإنفاقِ في سبيلِ الله. ثُمَّ بيَّن التَّفاوتَ بين المُنفِقين منهم فقال: ﴿ لا يَستَوِى مِنكُم مَن أَنفَق ﴾ في سبيلِ الله. ثُمَّ بيَّن التَّفاوتَ بين المُنفِقين منهم فقال: ﴿ لا يَستَوِى مِنكُم مَن أَنفَق ﴾ قبل فتحِ مكّة قبل عِز الإسلامِ وقوّةِ أهلهِ، ودُخولِ النَّاسِ في دينِ الله أفواجًا، وقلَّة الحاجةِ إلى القِتالِ والنَّفقةِ فيه، ومن أَنفَق من بعدِ الفَتْح، فحُذِف لوُضوحِ الدَّلالةِ، ﴿ أَوْلَئِكَ ﴾ الذين أنفقُوا قبل الفتح - وهمُ السَّابِقونَ الأولونَ من المُهاجرين والأنصارِ الذين قال فيهم النَّيُ يَكِيدٍ: «لَوْ أَنْفَقَ أَحَدُكُمْ مِثلَ أُحْدٍ ذَهَبًا مَا بلغَ مُدَّ أَحَدِهم وَلا نَصِيْ فَهُ » - ﴿ أَعْظَمُ دَرَجَةً ﴾. وقُرِئَ: (قَبْلَ الفَتْح).

﴿وَكُلًا﴾ وكلَّ واحدٍ من الفَرِيقَين ﴿وَعَدَاللَّهُ ٱلْحُسُنَىٰ﴾ أي: المثوبةَ الحُسنىٰ، وهي الجنَّةُ مع تفاوت الدَّرجاتِ.

وقُرِئَ بالرَّفع؛ علىٰ: وكُلُّ وعدَهُ اللهُ. وقيل: نَزلَتْ في أبي بكرٍ رضي اللهُ عنه، لأنه أوَّلُ من أَسْلمَ، وأوَّلُ من أَنْفَقَ في سبيل الله.

القَرضُ الحَسَنُ: الإنفاقُ في سَبيلِه، شَبَّه ذلكَ بالقَرْضِ علىٰ سَبيلِ المجاز، لأنَّه إذا أَعْطَىٰ مَالَه لوجهِه فكأنَّه أقرضَه إيَّاه.

قوله: (لو انفَق احدُكُم مِثلَ أُحدِ ذهبًا) الحديث من رواية البُخَارِيِّ ومُسلم وأبي دَاوُدَ والتَّرمِذيِّ عن أبي سعيدِ الحُدْرِيِّ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا تَسُبُّوا أَصحَابي فَلُو أَنَّ أَحدَكُم أَنْفَقَ مِثلَ أُحُدِ ذَهبًا مَا بَلغَ مُدَّ أَحدِهم ولا نَصِيْفه (١).

النهاية: نَصِيْفَه: هُو النَّصْفُ، كالعَشِير في العُشْر.

قوله: (وقُرِئ بالرَّفع؛ على: وكلُّ وعَدَه الله) ابنُ عامرٍ، والباقون: بِنَصْبِ اللام (٢).

⁽١) البخاري (٣٦٧٣)، ومسلم (٢٥٤٠)، وأبو داود (٢٥٨)، والتّرمذي (٣٨٦١).

⁽٢) «التيسير في القراءات السبع» ص١٣٢.

﴿ فَيُضَاعِفُه لَهُ ﴾ أي: يُعطِيه أجرَه على إنفاقِه مُضاعفًا أَضْعَافًا مِن فضلِه، ﴿ وَلَهُ وَ اللَّهِ الْمُضَمُّ إليهِ الأَضعافُ كريمٌ في نفسِه.

وَقُرِئَ: (فَيُضَعِّفُه)، وقُرِثا مَنْصوبينِ على جَوابِ الاستفهامِ، والرَّفعُ عطفٌ على ﴿يُقُرِضُ﴾، أو على: فهو يُضاعِفُه.

قوله: (وذلكَ الأجرُ المضمومُ إليهِ الأَضْعاف) يريد أنّ قوله: ﴿ وَلَهُ مُ أَجْرٌ ﴾، هو الأجرُ السَّابِقُ الذِي ضُمِّن في قولِه: ﴿ فَيُصَلِّعِفَهُ ، وأُعيدَ المعنى ليُعلَّق به صِفةُ الكريم، وفيه تعلَّى: ﴿ إِنَّ اللّهَ لا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةٌ يُضَلّعِفُهَا وَيُؤْتِ مِن لَدُنهُ أَجَرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ١٠] وقد فسَّر المضاعفة بقولِه: ﴿ يُضَاعِفُ ثُوابَهَا لاستِحقاقِها عِندَه على سبيلِ النَّفُضُّل عطاءً عظيمًا » (١)، وسمّاه أجرًا لأنَّه تابعٌ للأجر، وهو بناءً على مذهبه، وسبق ما عليه، وذكرنا أنَّ المُناسِبَ أن يُفسِّر المُضَاعفة بِمُضَاعفة الحسنةِ نَفْسِها، والأجرَ بها هو المتعارفُ منه.

ورُوِّينا في «صحيح البُخَارِيُّ» عن أبي هُريرة قال: قال رسُول الله ﷺ: "إذا أحسَنَ أحدُكُم إسْلامَه، فَكُلُّ حَسَنةِ يعْمَلُها تُكتَب لهُ بِعَشرِ أَمثَالِها إلى سبع مثة ضِعْف، والسَّيثةُ بِمِثْلِها» (٢)، وفي رواية: "إلّا أنْ يَتجاوَز اللهُ عنْها» (٣)، والله أعلم.

قوله:(كريمٌ في نَفسِهِ) أي: وُصِفَ الأجرُ بالكرمِ بناءٌ علىٰ أنَّ الكرِيمَ يُقال لِكلِّ ما يُرضَىٰ ويُحمدُ في بابه.

قوله: (وقُرِئ: «فَيُضَعّفه») ابن عامر، و «يُضاعفَه» بالنّصبِ: عاصمٌ، والباقون: بالرّفع (٤).

⁽١) من قوله: «وقد فسَّر» إلى هنا ساقط من (ط)، وأثبته من (ح) و(ف).

 ⁽٢) البخاري (٤٢) وفيه: قوكل سيئة يعملها تُكتب له بمثلها.

⁽٣) هي راوية أبي سعيد عند البخاري أيضاً (٤١).

⁽٤) قال الداني في «التيسير»: ص٦٥: «عاصم وابنُ عامر ﴿ فَيُضَرْهِفَهُ اللَّهُ ﴾ هنا [البقرة: ٢٤٥] وفي الحديد بنصب الفاء، والباقون برفعها».

[﴿ يَوْمَ تَرَى ٱلْمُوْمِنِينَ وَٱلْمُوْمِنَتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْسَنِهِ مُشْرَىٰكُمُ ٱلْيَوْمَ جَنَتُ تَجْرِى مِن تَحْنِهَا ٱلْأَثْهَارُ خَلِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ ١١].

﴿ يَوْمَ تَرَى ﴾ ظرفٌ لقوله: ﴿ وَلَهُ الْجَرِّكُوبِيرٌ ﴾ أو مَنصُوبٌ بإضهارِ «اذكر» تعظيما لذلك اليوم. وإنّها قال: ﴿ بَنِنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْنَغِمْ ﴾ لأنّ الشّعَداء يُؤتون صَحَائِفَ أعهالهِم من هاتين الجِهتين؛ كها أنَّ الأشقِياء يُؤتونها مِن شَهائِلهم ومن وراءِ ظُهورِهم، فجعلَ النُّورَ في الجِهتينِ شِعارًا لهم وآيةً؛ لأنّهم هُم الذين بحسناتهم سُعِدوا، وبِصَحائِفهم البينضِ أفلَحُوا، فإذا ذُهِبَ بهم إلى الجنّة، ومَرُّوا على الصَّراطِ يَسْعَون، سعى بسعْيهم ذلك النُّور جَنِيبًا لهم ومتقدِّمًا، ويقولُ لهم الذين يتلقَّونهم من الملائكة: ﴿ بُشُرَينكُمُ الْيُورَ جَنِيبًا لهم ومتقدِّمًا، ويقولُ لهم الذين يتلقَّونهم من الملائكة: ﴿ بُشُرَينكُمُ النَّيْعَ ﴾ . وقُرِئَ: (ذلك الفَوْزُ).

﴿ يَوْمَ يَقُولُ ﴾ بدلٌ من ﴿ يَوْمَ تَرَى ﴾ ، ﴿ اَنظُرُونَا ﴾ انتظِرونا، لأنَّهم يُسرَعُ بهم إلى الجنَّة كالبرُوقِ الخاطفة على ركابٍ تَدِفُّ بهم، وهؤلاءِ مُشاةٌ. وانظُروا إلينا؛ لأنَّهم إذا نظرُوا..

قوله: (سَعَىٰ بِسَعْيهِم ذلكَ النُّور جَنِيبًا لَهُم) «سعىٰ» جواب «إذا»، و «يَسْعَون» حالٌ من ضمير «مَرُّوا»، قالَ المصنِّفُ: عَرَفنا أنَّهم يَسْعَونَ بقولِه: ﴿يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِم ﴾، لأنَّهم لو مَشُوا لما سَعَى النُّور بينَ أيْدِيهم، لأنَّه إذا سَعَى وهُمْ يَمْشُون الهُّوَينا لم يَكُن سَعْبًا بينَ أَيْدِيهِم لأنَّه يَخْلِفُهم.

قوله: (تَدِفُّ بِهم) الأساس: الدَّفيفُ: السَّيرُ اللَّين.

إليهم استقبلُوهم بوجوهِهم والنُّورُ بين أيديهم فيَستَضِيئون به. وقُرِئَ: (أَنْظِرُونا) من النَّظِرةِ وهي: الإمهال، جُعلَ اتِّتادُهم في المُضيِّ إلىٰ أن يَلحَقُوا بهم إنْظَارًا لهم.

﴿ نَقْنَبِسْ مِن نُورِكُمْ ﴾ نُصِبْ مِنْهُ؛ وذلك أَنْ يَلْحَقُوا بهم، فيستنيروا به ﴿ قِبلَ ارْجِعُوا وَلَكَ أَنْ يَلْحَقُوا بهم، فيستنيروا به ﴿ قِبلَ ارْجِعُوا وَلَا اللَّهِ وَفِي إِلَى حَيثُ أُعطِينا هذا النُّورَ فالتمِسُوه هنالك، فمِن ثَمَّ يُقتبَس. أو ارجِعُوا إلى الدُّنيا، فالتَمِسُوا نورًا بتَحْصيلِ سببهِ وهو الإيمانُ. أو ارْجِعُوا خائبينَ وتَنحَّوا عنَّا، فالتَمِسُوا نوراً آخر، فلا سببلَ لكم إلى هذا النّورِ، وقد عَلِموا أَنْ لا نُورَ وراءَهم؛ وإنّها هو تخييبٌ وإقناطٌ لهم.

﴿ فَضُرِبَ بَيْنَهُمْ هِسُورِ ﴾ بين المؤمنينَ والمُنافقينَ بِحَائطٍ حَائلٍ بين شِقِّ الجنَّةِ وشِقِّ النَّارِ. وقِيل: هو الأعراف، لذلك السُّورِ، ﴿ بَابُ ﴾ لأهلِ الجنةِ يدخُلونَ منه

قوله: (وقُرئ: «أَنظِرُونا» من النَّظِرَة) حمزة: «أَنْظِرُونا» بقطْعِ الهمزةِ وفتْحِها في الحالين، وكَـشرِ الظَّاء، والباقون بألفٍ موصولةِ ويَبتدِثونها بالضَّمِّ، وضمَّ الظَّاء (١٠).

قوله: (جُعل اتَّنَادُهم في المُضيّ إلى أن يَلْحقُوا بهم إنْظَاراً لهَم) يقال: اتأد في مشيته، افتعلَ من التُّؤدة، يعني وضَع أنْظِرُونا الذي هو بمعنى المُهْلةِ وإنظارِ الدَّائنِ مَدْيونَه، موضع اتَّنَادِ الرفيق، والهُوينا في المَشي لرَفيقه على سبيلِ الاستعارةِ بعد سبق تشبيهِ الحالةِ بالحالةِ، مُبالغَة في العجز وإظهار الافتقار.

وقال المَهْدويُّ: ﴿ اَنظُرُونَا ﴾، وأَنظِرونا معناهُما سواءٌ، وهما من الانتظار، تقول العَربُ: نَظَرتُ كذَا وانتَظَرتُ، بمعنى واحد، والمعنى: نَفِّسُونا وأَمهِلُونا نقتَبسْ من نُورِكم.

قوله: (وقد عَلِمُوا أَنْ لا نورَ وراءَهم وإنَّما هو تخييب)، نَظِيرُه في المعنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿ لَا يَدُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَـةَ ٱلْأُولِيَ ﴾ [الدخان: ٥٦].

⁽١) ﴿ التيسير في القراءات السبع ؟ ص١٣٣.

﴿بَاطِنْهُۥ﴾ باطنُ السُّورِ أو البابِ، وهو الشَّقُ الذي يَلي الجنةَ. ﴿وَظَانِهِرُهُۥ﴾ ما ظَهرَ الْأَهلِ النَّارِ ﴿وَظَانِهِرُهُۥ﴾ ما ظَهرَ الأَهلِ النَّارِ ﴿مِن قِبَلِهِ﴾ وهو الظُّلمةُ والنَّارُ.

وقرأ زيدٌ بن عليٌّ رضي الله عنهما: (فضَرَبَ بَيْنَهم) على البناءِ للفاعل.

﴿ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ ﴾ يُريدُون مُوافَقَتُهم في الظَّاهرِ ﴿ فَنَنتُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾ محَتَّتُموها بالنَّفاقِ وأهلَكُتُموها، ﴿ وَرَّزَيَقَتُمْ ﴾ طُولُ الآمالِ والطَّمعُ وأهلَكُتُموها، ﴿ وَرَّزَيَقَتُمْ أَلْأَمَانِ ﴾ طُولُ الآمالِ والطَّمعُ في افتِدادِ الآغهارِ، ﴿ حَقَّى جَانَة أَمْنُ ٱللَّهِ ﴾ وهو الموتُ ﴿ وَغَرَّكُم بِاللَّهِ ٱلْغَرُورُ ﴾ وغركم الشيطانُ بأنَّ الله عفوٌ كريمٌ لا يعدِّبكُم. وقُرِئَ : (الغُرُور) بالضَّمِّ.

﴿ فِنْدَيَةً ﴾ ما يُفتَدَىٰ به ﴿ هِمَ مَوْلَـنَكُمْ ﴾ قيل: هي أولىٰ بكم، وأنشد قول لَبيدٍ: فغَدَتْ كِلا الفَرْجَيْنِ تَحسِبُ أنَّه مَـوْلىٰ المَخَافَةِ خَلْفَهَـا وأَمَامَهـا

قوله: (وقُرئ «الغُرُور» بالضَّمَّ) قال ابن جِنِّي: قرأها سهاك بن حَرب، وهو كقوله: وغرِّكم بالله الاغْترار، وتقديره على حَذْفِ المُضافِ، أي: وغرَّكم بالله سَلامة الاغْترار، ومعناه: سلامَتكم منه [مع] اغْتِرارِكم (١٠).

قوله: (فَغَدَتْ كلا الفَرْجَيْنِ) البيت (٢)، يَصِفُ بقرةً وحشيةً نَفَرتْ من صوتِ الصَّائد، ولمْ تَقِفْ لتَنْظُرَ أَنَّ قاصِدَهَا خلفَها أَمْ أَمَامَها، فَغَدَت فَزِعةً مَذَعُورةً لا تعرفُ مَنْجَاها من مَهْلِكِها، الفَرْجين: الجانبين وهو الحَلْفُ والقُدّام، أي: غَدتْ على حالةٍ كِلا جانبيها نحوف، وقيل: الفَرْجُ: الثَّغْر وموضِع الـمَخافَةِ، وقيل: الفَرْجُ ما بَينَ قوائِم الدَّواب، فَها بين اليَدينِ فَرْج، وما بين الرَّجْلَين: فَرْج، أي: تَحْسِبُ كُلَّ فَرْجٍ مِنْ فَرْجَيْها أولى المَخافَة، أي: مَوضِعَ

⁽١) «المحتسب» (٢: ٣١٦-٣١٢)، و «مع» زيادة منه.

⁽٢) البيت للشاعر الكبير لبيد بن ربيعة في مُعلَّقته المشهورة، انظر: «ديوان لبيد» ص١٦٠.

وحقيقة ﴿مَوْلَـنَكُمْ ﴾: مَحُرَاكُم ومَقْمنُكُم. أي: مَكَانُكم الّذي يُقال فيهِ: هو أولىٰ بِكم، كما قيل: هو مَوْنَة لِلكرم، أي مكانٌ؛ لقولِ القائلِ: إنّه لكريمٌ. ويجوزُ أن يُرادَ: هي ناصِرُكم، أي لا ناصِرَ لكُمْ غيرُها. والمرادُ: نفيُ النّاصِر على البتاتِ. ونحوه قولهم: أصيبَ فلانٌ بكذا فاستَنْصَر الجَزَعَ. ومنه قوله تعالىٰ: ﴿يُعَاثُواْ بِمَآءِ كَالْمُهْلِ ﴾، وقيل: تتولاكم كما تَولَّيتُم في الدُّنيا أعهالَ أهل النَّارِ.

﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓ الَّنَ تَغَشَعَ قُلُوبُهُمْ لِنِكِمِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِننَبَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَفَسَتَ قُلُوبُهُمْ وَكِيرٌ مِنْهُمْ فَنسِقُونَ ﴾ [17]

اللَّفظِ، ومعنىٰ مَوْلَىٰ: أَوْلَى، والضَّمِيرُ الذي هو اسْمُ «أَنَّ» عائدٌ إلىٰ «كِلا» لأنّهُ مفردُ اللَّفظِ، كقوله تعالىٰ: ﴿ كِلْتَا اَلْجُنَّنَيْنِ ءَالَتْ أَكُلَهَا ﴾ [الكهف: ٣٣]، و"مَولىٰ الـمَخافَةِ» خَبرُ "إن»، و"خَلْفَها وأَمَامَها» خَبرانِ لمبتدأ محذوفِ، ويجوز أن يكون تفسيراً لكلا الفَرْجين، أو بَدلاً مِنه، وتَقْديرُه: فغَدَت كلا الفَرْجَين خَلفَهَا وأَمَامَها، تحسب أنّها مَولىٰ المخَافَةِ. من كلام الزَّوْزَني.

قوله: (ومَقْمَنُكُم) من القَمين: الجَلِير.

قوله: (كَمَا قَيلَ: هو مَثِنَة الكِرام) أي: «مؤلى» مَفْعَل من أَوْلَىٰ، كَمَا أَنَّ «مَثَنَةٌ» مَفْعَلةً مِنْ «إِنَّ» التي للتَّحْقِيق، غَيْرَ مُشتقَّة مِنْ لَفْظِها؛ لأنَّ الحُروفَ لَا يُشتقَّ منها، وإنَّما ضُمِّنَتْ حُروفها دَلالةً علىٰ أَنَّ معْنَاهَا فِيهَا (١)، وكما يُقَال: «مَثِنة» موضع «إنَّ»، يقال فيه: إنَّ التَّحقِيقية، كذلك معنى ﴿مَوْلَىٰكُمْ ﴾: مكانُكم الذي يُقال فيه: هو أولىٰ بِكُم، وقوله: «مَثنَّةُ الكَرمِ» كنايةٌ رمزيةٌ، نحوُ قولِهم: الكرمُ بين بُرْدَيه، والمجْدُ بين نَوْبَيه.

قوله: (فَاسْتَنْصَر الْجَزَعَ) أي: طَلبَ النَّصر، ولمْ يَجِدْ سِوَى الْجِزَع، والْجَزَعُ ليسَ ينصُر، فإذن لا نصَر لَمَتُم البَّنَّةَ.

⁽١) انظر مع ما سبق: «الفائق في غريب الحديث» (١: ٦٣) (الهمزة مع النون).

﴿ أَلَمْ يَأْنِ ﴾ من: أَنَىٰ الأمرُ يأنِي، إذا جاء إنّاهُ، أي: وقْتُه. وقُرِئَ: (أَلَمْ يَئِنْ) من: آنَ يئينُ، بمعنیٰ: أَنیٰ يأنِ، و(ٱلـتّما يأن)، قيل: كانوا مجُدِبين بمكةِ، فلمّما هاجروا أصابُوا الرِّزقَ والنّعمة ففتَروا عمّا كانوا عليه، فنزلت.

وعن ابن مسعود: ما كانَ بينَ إسلامِنا وبين أنْ عُوتِبتا بهذهِ الآية إلا أربعُ سنين. وعن ابن عباس رضي الله عنها: أنّ الله استبْطاً قُلوبَ المؤمنينِ فعاتبهم على رأسِ ثلاثَ عشرةَ من نزولِ القرآن. وعن الحسنِ رضي الله عنه: أما والله لقد استبطأهُم وهم يقرؤون من القرآنِ أقلَّ مما تقرؤون. فانظروا في طولِ ما قرأتُم منه وما ظهر فيكُم من الفِسْقِ.

قوله: (و « ألمّ المأن») قال ابن جِنِّي: وهي قِراءةُ الحسنِ، وقال: أصلُ لَمَّا: لَمَ ثُمَّ زِيدتْ عَلَيها «ما» فَصارَتْ نفيًا لقولِه: قَدْ كَان كَذَا، و «لم» نفيُ فعلِ المؤكَّد، تقول: قامَ زيدٌ، فيقولُ المُجيبُ بالنَّفي: لمْ يَقُمُ، فإنْ قَال: قَدْ قَامَ، قلتَ: لمَّا يَقُم، لمَّا زادَ في الإثباتِ «قد»، زادَ في النَّفي «ما»، إلّا أنَّهم لمَّا رَكَّبُوا «لم» مَعَ «ما» حدَثَ معها معنَىٰ ولفظ.

أَمَّا المَعْنَىٰ فإنَّمَا صَارَت في بعضِ المواضِع ظَرْفًا، فقالوا: لَمَّا قُمْتَ قَامَ زيد، أي: وَقْتَ قيامك قامَ زيد، وأمَّا اللَّفظُ فإنَّه جازَ أَنْ تَقِفَ عليها دُونَ بَحُرُّومِها كقولك: جِئتُ ولَيَّا، أي وليا تَجَيْء، ولو قُلتَ: جئتَ ولَمْ، لَمْ يَجُزُ (١).

قوله: (وهُمْ يَقرؤون مِن القُرآنِ أقلَّ ممَّا تقرؤون) يعني: أنَّ الله تَعالى استبطأ خُشوعَ قُلوبِ الصَّحابةِ رضوانُ الله عليهم وعَاتَبهم على عَدمِ تأثيرِ القرآنِ فيهَا سريعًا، معَ ما كانوا عَليهِ مِن الخُشوعِ، وكانت قِراءتُهم أقلَّ من قراءَتكُم، فتفكَّروا أنتُم في حالِكم، وما أنتُم عليه من الفِسقِ مع كَثرةِ القِراءةِ! فهو شهادةٌ بأنَّ قُلوبَهم كالجِجارةِ أو أشدُّ قسوة.

⁽۱) «المحتسب» (۲:۲۱۲).

وعن أبي بكر رضي الله عنه أنَّ هذه الآية قُرئت بين يديه وعنده قومٌ من أهل اليَهامةِ، فبكوا بكاء شديدًا، فنظر إليهم فقال: هكذا كنَّا حتَّىٰ قَست القُلوب.

وقُرِئَ: (نُنزَل) و(نَنزَل) و(أنزل). ﴿وَلَا يَكُونُوا ﴾ عطفٌ على ﴿غَشْتَعَ ﴾، وقُرِئَ الله وقُرِئَ الله وَيَعِوزُ أن يكونَ نهيًا لهم عن مماثلة أهلِ الكتابِ في قسوةِ القُلوبِ بعد أنْ وُبَخُوا، وذلك أنّ بني إسرائيل كان الحقُّ يحولُ بينهم وبينَ شهواتِهم، وإذا سمعوا التَّوراة والإنجيلَ خشعوا لله ورقَّتْ قُلوبُهم، فليًا طالَ عليهمُ الزَّمانُ غلبهُم الجَفاءُ والقَسّوةُ، واختلفوا وأَحْدثُوا ما أَحْدَثُوا من التَّحريفِ وغيره.

فإن قلتَ: ما معنىٰ: ﴿لِنِحَرِاللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِ ﴾؟

قلت: يجوز أن يُراد بالذِّكر وبها نَزل من الحَقِّ: القرآنُ؛ لأنَّه جامعٌ للأمرينِ: للذكر والموعظة، وأنَّه حقُّ نازلٌ من السهاءِ، **وأن يُسراد خُشوعُها** إذا ذُكِـر الله وإذا تُلي القرآن

قوله: (هَكذَا كُنَّا حَتَىٰ قَسَت القُلُوبُ) قال شيخُنا شيخُ الإسلامِ أبو حَفْصِ السُّهرَوَرْدِي قدَّس الله سِرَّه: معنَاه: تَصَلَّبت وأَدْمنَتْ ساعَ القُرآن، وألِفتَ أنوارَه فها استغربته حتَّىٰ تَتغيَّر كها تَغيَّر هذا السَّامِع.

قوله: (وقُرِئ: «نُرِّل») نَافِعٌ وحَفْص: ﴿وَمَانَزَلَ ﴾ منخفَّفًا معروفاً، والباقُون: مُشدَّدًا (١).

قوله: (وأن يُراد خُشوعها) فعلى هَذا ذِكرُ الله غيرُ القُرآن، فإنَّ كلَّ واحدِ من ذكرِ الله وتلاوةِ القرآنِ سَببٌ النُسوعِ القَلْب، كأنَّه قِيلَ: أَلَم يَقْرُب للمُؤْمِنينَ أَنْ تَخْشَع قُلوبُهم لهذَينِ اللهُوجِينِ فإنَّه لا مَزيدَ عَلَيْهِما، وعلى الأوَّلِ هُو من بابٍ قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِئنَبَ المُوجِينِ فإنَّه لا مَزيدَ عَلَيْهِما، وعلى الأوَّلِ هُو من بابٍ قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِئنَبَ وَالْفَرْقَانَ ﴾ [البقرة: ٥٣] يعني: الجامِع بين كونِه كتابًا مُنْزلاً وفُرقانًا يَفُرُقُ بين الحقِّ والبَاطِلِ، يعني التَّوراةِ كقولِك: رأيتُ الغيثَ واللَّيْثَ، أي: الرَّجُلَ الحَامِع بين هَذين الوَصْفَين.

⁽١) "التيسير في القراءات السبع" ص١٣٣.

حرجان المراجع المراجع

وقلت: ويمكِنُ أَنْ يُحمَل الذِّكرُ على القُرآنِ، وما نَزلَ من الحقّ على نُزولِ السَّكِينَةِ معه، أي الوَارِداتِ الإلهيَّة.

ويعضُدُه ما رُوِّينا عن البُخَارِيِّ ومُسْلَمِ والتَّرْمِذيِّ عن البراء: كانَ رجلٌ يقرأ سُورةَ الكَهْفِ وعِندَهُ فرسٌ مَربُوطةٌ بشَطَنين، فغَشِيتهُ سَحَابةٌ فجعلتْ تَدنُو، وجَعَل فرسُهُ يَنفرُ مِنْها، فليًّا أصبحَ أتى النَّبيَّ ﷺ فذكر له ذلك، فقال: «تِلك السَّكينة تنزِلُ للقُرآنِ»(١). وفي رواية: «اقبرأُ فلانُ فإنَّها السَّكينةُ تَنزِلُ عِندَ القُرآنِ» أو «لِلقُرآن».

وروى السُّلَمِي عن أحمد بن الحوارِي، قال: بينها أنّا في بعضِ طُرقَاتِ البَصْرةِ إذ سمعت صَعْقَة، فأقْبَلتُ نحوها فرأيتُ رجلاً قَدْ خَرِ مغشِيّاً عليه، فقلتُ: مَا هذا؟ فقالوا: كان رجُلاً حاضِرَ القلبِ، فسمع آية من كتاب الله فخرَّ مغشياً عليه، فقلتُ: ما هي؟ قال: قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا أَن تَغَشَعَ قُلُوبُهُمْ لِنِصَيْرِ ٱللّهِ ﴾ فأفاق الرَّجلُ عند سماع كلامنا، فأنشأ يقولُ:

أما آنَ للهِجْرانِ أن يَتَصرَّما وللعاشِقِ الصَّبِّ الذي ذاب وانْحَنى كتبتُ بماء الشَّوق بينَ جَوانِحى،

وللغُصْنِ غُصْنِ البانِ أَن يَتَبسَمُ الْمِسْنِ الْمَانِ أَن يَتَبسَمُ الْمُسَانِ أَن يُبكَ عليه ويُرْحما كتابًا حَكى نَقْشَ الوَشِيِّ المُنَمْنَمَا(٢)

ثُمَّ قال: أشكال أشكال أشكال، فخرَّ مَغْشيّاً عليه، فحرَّكناه فإذا هو مَيِّت.

⁽١) البخاري (٣٦١٤)، ومسلم (٧٩٥)، والترمذي (٢٨٨٥).

⁽٢) السُّلمي في «حقائق التفسير» (٢: ٣٠٩) وروى هذه القصة الثعلبي أيضاً في كتاب «قتلي القرآن»: ص٩٥- ٩٦ عن شيخه السلمي، وانظر القصة عند: السّراج في «مصارع العشاق» (١: ١٠٩) لكن أسندها وعزاها لعبد الرحمن الصُّوفي!!.

كقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتُ عَلَيْهِمْ ﴾ [الأنفال: ٢] . أراد بالأمدِ: الأجلَ، كقوله:

إذا انتهَىٰ أَمَدُهُ

وقُرِئَ: (الأمدُّ)، أي: الوقتُ الأطولِ ﴿وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَسِقُونَ ﴾ خارِجون عن دِينِهم رافضونَ لِــَمَا فِي الكِتابين.

[﴿ أَعْلَمُوا أَنَّ ٱللَّهَ يُمْنِي ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا أَمَّدْ بَيِّنَا لَكُمْ ٱلْآيَكِ يَعْلَكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ ١٧]

﴿ أَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يُمُتِي ٱلْأَرْضَ بَعْدَمَوْتِهَا ﴾ قيل: هذا تمثيلٌ لأَثْرِ الذِّكْرِ في القُلوب، وأنَّه يُحيِيها كَمَا يُحيي الغَيْثُ الأرضَ.

[﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِقِينَ وَٱلْمُصَّدِقَاتِ وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ قَرْضَتَا حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيثُ ﴾ ١٨]

﴿ ٱلْمُصَّدِقِينَ ﴾ المُتصدِّقين. وقُرِئَ على الأصل، و(الـمُصدِّقِين)؛ من: صدَّق، وهمُ الذين صدَّقوا اللهَ ورسولَه، يعنى المؤمنين.

فإن قلتَ: علامَ عطف قولَه ﴿ وَأَقُرْضُوا ﴾؟

قوله: (إذا انتهى أمده)، أوله:

كُلّ حيّ مُستَكْمِلٌ مُدَّةَ العُمْـ ___ حِر وَمُـودٍ إذا انتهـيٰ أمَـدُهْ

قوله: مُودٍ من أودى إذا مات، مضى شرحه في البقرة.

قوله: (هذا تمثيلٌ الأثرِ الذّكرِ في القُلوب، وأنّه يُحيِيها كما يُحيِي الغيثُ الأرضَ) يعني: لَمّا استبْطاً خُشُوعَ قُلوبِ المُؤمنين عِندَ سماعِ القُرآنِ، أَرْشَدهم إلى إِزَالةِ تِلكَ القَسوةِ التي مَنَعتْ القلبَ عن تأثيرِ الذّكر فيه، وإنزالِ تلك السّّكِينةِ عليه باللَّجا إلى الله واستِتزالِ ما يستَعِدُّون به لقبولِ تلك المواهبَ الرَّحمَانيَّةِ، فأعلمَهم أنّه وَحدَه هو القَادرُ على ذلك، كمَّا أنه وحدَه يُحيي الأرضَ بعد مَوتِها، وفيه إشارةٌ إلى نفي الحولِ والقُوةِ مِن الغير. قلتُ: على معنى الفعل في ﴿ المُصَدِقِينَ ﴾؛ لأنّ اللام بمعنى الذين، واسم الفاعل بمعنى اصَّدَّقوا، كأنه قيل: إنّ الذينَ اصَّدَّقُوا وأقْرَضُوا.

والقَرضُ الحسنُ: أنَّ يتصدَّق من الطيِّبِ عن طِيبةِ النَّفسِ وصِحَّةِ النِّيَّةِ على المُستحقِّ للصَّدَقةِ. وقُرِئَ: (يُضَعِّف) و(يضَاعِف)، بكسرِ العين، أي: يُضاعِفُ اللهُ.

قوله: (كَأَنَّه قِيلَ: إِنَّ الَّذِينِ اصَّدَّقُوا وأَقْرَضُوا) فإن قيل: ما فائدةُ العُدول؟ فهلا قِيل: إِنَّ المُصَّدِّقِينَ والمُقْرِضِين؟ قلتُ: فائدتهُ تصويرُ معنىٰ التَّصدُّق، ومَزيدُ تَقريرِ التَّمثِيل بالإقراضِ.

قال صاحب «التقريب»: وفي عطف «أقرضُوا» على صِلة اللام نظر، لِلُزوم الفَصْل بين أجزاءِ الصَّلةِ بأجنبي، وهو المُصدِّقات، فإمَّا أنْ يُحمل على المعنىٰ، إذ التَّقديرُ: إنّ النَّاسَ المُصَدِّقِينَ والمُصَدِّقاتِ وأقرضُوا، أوْ لا يُجعل عَطْفًا، بل اغْتِراضًا، فيجوزُ الفَصْلُ به كها بَين الموصُولِ والصَّلةِ في مثل:

ذاك الذي وأبيك يعرفُ مالكًا والحقُّ يبدفَع تُرُّهات الباطِل

وقِيلَ: هو من بابِ كُل رجلٍ وصَنْعته، أي: إنَّ المُصَدُّقين مَع المُصَدُّقاتِ في النَّوابِ والمُنْولة، أو يُقدِّر خبر أي: إنَّ المُصَدُّقين والمُصَدُّقاتِ يُفلِحُون فيقعُ بعدَ تمامِ الجُملة. وأقرضوا في الوَجهين ليسَ عَطْفًا على الصَّلةِ، بل مُستَأْنَفٌ، ويُضَاعَفُ في الوجهين صفةُ ﴿قَرْضُكَا﴾ أو استئنافٌ، وكأنَّ اسْتِقَامةَ المعنى والإعراب على حَذْفِ الموصُولِ بتقديرٍ: والَّذينَ أَفْرَضُوا، إن جُوِّزَ كَمَا هُو مذهبُ الكُوفِين.

قلت: الوجهُ القوِيُّ هو الاعتراضُ على سبيلِ الاسْتِطْراد، فإنَّ المُصَّدُّقَاتِ لَو لم تُذكرُ لكانَتْ مُندَرجةً تحتَ المُصَدِّقين على سَبيلِ التَّغْلِيب، كما أنَّ قَوله: ﴿ وَأَفْرَضُوا اللهَ ﴾ عامٌّ في الرَّجالِ والنِّساء، فَذَكرَ المُصَّدِّقَاتِ لمزيدِ التَّقريرِ كَما في قولِه تعالىٰ: ﴿ أَنِي لَاَ أُضِيعُ عَمَلَ عَمِلِ مِنكُم مِن ذَكرِ أَوْ أَنثَنَّ بَعَصْكُم مِن بَعْضِ ﴾ [آل عمران: ١٩٥].

قوله: (وقُرِئ: «يُضعّف») ابن كثيرِ وابن عامرِ (١١)، و«يُضاعِف» بكسرِ العين: شاذٍّ.

⁽١) التيسير في القراءات السبع: ص ٦٥.

[﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُواْ بِاللَّهِ وَرُسُلِمِهِ أُولَيْهِكَ هُمُ ٱلضِيدِيقُونَ وَالشُّهَدَآهُ عِندَ رَبِهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ وَالنَّهِدَاءُ عِندَ رَبِهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ وَالَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَبُواْ عَائِينَا أَوْلَتِهِكَ أَصْعَنْ ٱلْجَحَيْدِ ﴾ 19]

يُريدُ أَنَّ المؤمنينَ بالله ورسُلِه هُم عند الله بمنزلةِ الصِّدِيقينَ والشُّهداءِ؛ وهم الذي سَبَقُوا إلى التَّصديقِ واستُشهِدوا في سبيلِ الله ﴿لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ ﴾ أي: مثلُ أجرِ الصِّدِيقينَ والشُّهداءِ، ومثلُ نورِهِم.

فإن قلتَ: كيف يُسوِّي بينهم في الأجرِ ولا بدَّ من التفاوتِ؟ قلتُ: المعنىٰ أنّ الله يُعطي المؤمنين أجْرَهم مع أضعافِه أجرَ يُعطي المؤمنين أجْرَهم مع أضعافِه أجرَ أولئكَ. ويجوزُ أن يكونَ ﴿وَٱلشُّهَلَاءُ﴾ مبتداً، و﴿لَهُمْ أَجْرُهُمْ ﴾ خبرَه.

قوله: (هُمْ عندَ الله بمنزِلةِ الصِّدِيقِين والشَّهداء) ثُمَّ قوله: "لهم مثلُ أجرِ المُصَدِّقِين» (١) مؤذنٌ بأنه لا يجوز حَمل الصِّدِيقِين على المُؤمنين، فيجبُ الحملُ على التَّشْبِيه، نحوُ: زيدٌ أسدٌ، وذلك أنَّ اسمَ الإشارةِ دالَّ على أن ما بعدَه جَديرٌ بمن سبَق ذكْرُه، لاكتسابِه الحِصَالَ التي اسْتَحقَّ بها ذلك، ولا ارْتِيابَ أنَّ مَنْ آمنَ بالله ورسولِه لا ينالُ دَرجةَ الصِّدِيقِينَ الذينَ درجَةُ من مات حَتْفَ أنفِه درجةِ المُواصّ، ولا يُقال: درجةُ من مات حَتْفَ أنفِه درجةُ من استَشْهِد في سبيلِ الله في صفّ الكُفّارِ، إلا بالإلحاق، وأنْ يُقال: هُم مِثلُهم وأجْرُهم مثلُ أُجْرِهم، لا سبيا وقد وسَّط بين المبتدأ والخبر ضَمِيرَ الفصل المُفيدَ لحضرِ المُسندِ على المُسندِ اليه، ويجوزُ قطعُ «الشَّهداء» عن هذا الحُكم، لاستقامتِه مع من افْتَرن بهِ أن يكون جملة معهُ، وإليه أشار بقوله: ويجُوز أن يكونَ «الشهداءُ» مبتدأ.

وأما سؤالُه: كيف يُسوِّي بينهم في الأجر ولا بد من التَّفَاوُت؟ فليس بذاك، لأنَّا إذا قُلنا: إنَّ الكلامَ مَبنيٌّ علىٰ التَّشْبِيه والإلحاق للمُبالَغَةِ ترغِيبًا، عُلِم عَدم المُساواة.

قوله: (المَعْنَىٰ: أَنَّ الله يُعطِي المؤمنينَ أَجْرَهُم) وِخُلاصتُه: أنَّ لِكلِّ مُكلَّف أجرًا يَسْتحفَّه

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «الصديقين».

بسببِ العَمَل، وله زيادةً عليه وفضل، فإذا اعتُبر جزاءُ المؤمنين مع تلك الزَّيادَةِ يُساوي أَجرَ الصِّدِّيقِين وَحْدَه، فينبغي لهم الفَضْلُ عليهم بها يُزادُ على الجزاءِ، بناءً على قاعدةِ الاعتِزال، هذا لعمري تكلُّف، وركوبٌ على التَّعَشُف.

ويُمكنُ أنْ يُقال: إِنَّ قوله: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُواْ بِاللّهِ وَرُسُلِمِهِ ﴾ مقابل لقوله: ﴿وَالَّذِينَ عَامَنُواْ بِاللّهِ وَرُسُلِمِهِ ﴾ مقابل لقوله: ﴿وَالَّذِينَ عَامَنُواْ بِاللّهِ وَرَسُلِمِهِ اللّهِ عَلَى اللّهُ الاستغراق، فيتناوَلُ جميعَ آيات الله المختلفةِ الأنواع، ومُكذّبها يكونُ مُفْرِطًا في الكَذّب لكثرةِ ما كذّب بِه، فينبغي أَنْ يُفسَّر ما يُقابِله من قوله: ﴿وَالَّذِينَ مَامَنُواْ بِاللّهِ وَرُسُلِمِهِ ﴾ بالشَّمولِ والاسْتِغرَاق، ولِذلكَ جَمَعَ الرُّسُلَ لأَنَّ مَنْ آمنَ بالله، وبجميع ما يَجبُ أَنْ يُؤمن بِه من صِفَاتِه وأَفْعالِه، وبجميع ما يضاف ويُنسبُ إليهم، يَكُون مُفْرِطًا في الصِّدْق لكثرةِ ما صدَّقَ به، فجينئذِ يَصحُّ حملُ الصِّدِيقِينَ ويُنسبُ إليهم، يَكُون مُفْرِطًا في الصِّدْق لكثرةِ ما صدَّقَ به، فجينئذِ يَصحُّ حملُ الصِّدِيقِينَ على أُولئكَ، ويقعُ ضميرُ الفَصْلِ مَوْقِعَه تَعْريضًا بالمُكذّبين، ويكونُ المرادُ بالشُّهداء: القَائمَ بالشَّهادةِ، كما في قوله تعالى: ﴿لِنَكَوْوُا شُهَدَآءَ عَلَى النَّاسِ ﴾ [البقرة: ٢٤٢].

وأما قوله: ﴿أُولَكِهُ أَصْمَابُ ٱلْجَحِيمِ ﴾ فقد وقع مُقَابِلاً لقوله: ﴿أُولَكِهُ مُمُ الصِّدِيقُونَ وَالشَّهَدَاءُ عِندَ رَبِيهِمْ لَهُ مَ أَجُرُهُمْ وَنُورُهُمْ ﴾ فيجبُ أَنْ يُقدَّر في كلِّ من المُتقابِلَينِ ما هو مَذكورٌ في الآخر، ويؤيِّد هذا التَّاويل ما رواه الواحديُّ (۱): ﴿وَالَّذِينَ مَامَنُوا بِاللهِ وَرُسُلِهِ أُولَكِكَ هُمُ الضِّدِيقُونَ ﴾ قال مجاهدٌ: كُلُّ من آمنَ بالله ورُسلِه فهو صِدِّيق، ثُمَّ قرأ هذه الآية. وقال المقاتلانِ: هم الذينَ لم يَشُكُّوا في الرُّسُلِ حين أخبَرُوهم ولم يُكذَّبوهُم ساعة، وقال مسروقٌ: هذه الآية للشَّهداء خاصَّة، وهم الأنبياءُ الذين يشهدون للأُممِ وعَلَيْهِم، وهو قولُ مقاتلِ بنِ حيان (٢) واختيارُ الفَرَّاءِ (٣) والزَّجَاج (٤).

⁽١) «الوسيط» (٤: ٢٥١).

⁽٢) انظر: ﴿ معالم التنزيلِ ﴾ (٥: ٣١).

⁽٣) «معاني القرآن» للفراء (٣: ١٣٥).

⁽٤) امعاني القرآن، للزجاج (٥: ١٢٦).

[﴿ اَعْلَمُوٓا أَنْمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لِعِبٌ وَلَمَّقٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرُ ابَيْنَكُمْ وَتُكَاثُرٌ فِ ٱلْأَمْوَلِ وَٱلْأَوْلَنَّذِ كَمَشَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ ٱلْكُفَّارَ نَبَاثُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَنَرَنهُ مُصْفَقَرًا ثُمَّ يَكُونُ حُطَنَمَا ۚ وَفِ ٱلْآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ تِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَنَّ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَاۤ إِلَّا مَنَنعُ ٱلْفُرُورِ ﴾ ٢٠]

أراد أنَّ الدُّنيا ليست إلا مُحقَّراتٍ من الأمورِ؛ وهي اللَّعبُ واللَّهوُ والرِّينةُ والتَّفاخُر والتَّكاثُر. وأمَّا الآخرةُ فها هي إلا أمورٌ عظامٌ، وهي: العذابُ الشَّديدُ والمغفرةُ ورضوان الله. وشبَّه حالَ الدُّنيا وشرعةَ تَقضِّيها مع قلةِ جَدواهَا بنباتِ أنبتَه الغيثُ فاستَوى واكتهل وأُعجِبَ به الكُفارُ الجَاحِدون لنِعمةِ الله فيها رَزَقهُم من الغيثِ والنباتِ، فبعثَ عليه العَاهَة فهاجَ واصفرَّ وصارَ حطامًا؛ عقوبةً لهم على الغيثِ والنباتِ، فبعثَ عليه العَاهَة فهاجَ واصفرَّ وصارَ حطامًا؛ عقوبةً لهم على جُحُودِهم، كما فُعِل بأصحابِ الجنَّة، وصَاحِبِ الجنَّين. وقيل: ﴿ٱلْكُفَّارَ ﴾ الزُّرَّاعُ. وقرئ: (مُصْفَارًا).

[﴿ سَابِقُوٓا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّيِكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِيرَ مَامَنُواْ بِاللَّهِ وَرُسُلِةٍ ۚ. ذَلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُوَّتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ ٢١]

﴿سَابِقُوٓا ﴾ سارِعوا مُسارعةَ المُسابِقينَ لأقرانِهم في المِضْهارِ، إلى جنَّةِ ﴿عَرْضُهَاكَعَرْضِ ٱلسَّمَآءِوَٱلْأَرْضِ﴾.

قوله: (واكْتَهَل) وقوي. الأساس: واكْتهل النَّباتُ، تمَّ طُوله وتَكهَّل، ونبات كَهْل.

قوله: (كَمَا فُعِل بأصحابِ الجنَّة) يعني: في سُورةِ ﴿ نَ ﴾. «وصاحِبُ الجنَّتينِ»، يعني: في سُورةِ الكَهف، وقيل: في سبأ.

قوله: (في المِضْمَارِ)، الجَوْهَري: تَضْمِير الفَرَس: أَنْ تَعْلِفَه حَتَّىٰ يَسْمَن، ثم تَردَّه إلىٰ القُوت، وذلكَ في أربعينَ يومًا، وهذه المُدَّة تُسمَّىٰ بالمِضْمَارِ، والمَوضِع الذي يُضَمَّر فيه الحيلُ أيضًا. وفي «مقدمة الأدب»: المِضْمَارُ والحَلَبة: موضِعُ طِراد الحيل.

قال السُّدِّي: كعرض سبع السَّموات وسبع الأرْضِين، وذُكِر العرضُ دونَ الطُّولِ؛ لأنَّ كلَّ ما لَهُ عرضٌ وطُولُ، فإنَّ عرضَه أقلُّ من طُولِه، فإذا وُصِفَ عَرضُه بالبَسطَةِ: عُرِفَ أنَّ طولَه أبسطُ وأمدُّ، ويجوزُ أن يُراد بالعَرضِ: البَسطة، كقوله تعالىٰ: ﴿ فَذُو دُعَكَاهٍ عَرِفَ أنَّ طولَه أبسطُ وأمدُّ، ويجوزُ أن يُراد بالعَرضِ: البَسطة، كقوله تعالىٰ: ﴿ فَذُو دُعَكَاهٍ عَرِيضٍ ﴾ [فصلت: ٥١]. لمّا حقَّر الدُّنيا وصَغَّر أمرَها وعَظَم أمرَ الآخرةِ: بعث عبادَه علىٰ المُسارَعةِ إلىٰ نيلِ مَا وعَد من ذلك: وهي المغفرةُ المنجيةُ من العذابِ الشَّديدِ، والفوزُ بدخولِ الجنَّةِ ﴿ فَاللهِ مَا المُعورِةِ مَا المُغفرةِ والجنَّة ﴿ فَضَلُ ٱللَّهِ ﴾: عطاؤه ﴿ وَوَتِهِ مَن العذابِ المُدَونَ.

[﴿ مَا أَصَابَ مِن مُصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي آنفُسِكُمُ إِلَّا فِي كِتَابِ مِن فَبْلِ أَن نَبْراً هَأَ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللّهِ يَسِيرٌ * لِكَيْتِلَا تَأْسُواْ عَلَى مَا فَا تَكُمُ وَلَا تَفْرَحُواْ بِمَا عَالَا عَالَهُ وَاللّهُ لَا يُحِبُ كُلَّ مُخْتَالِ فَخُورٍ * ٱلَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبُخْلُ وَمَن يَتَوَلَّ فَإِنَّ ٱللّهَ هُوَ الْفَيْ الْحَمِيدُ ﴾ ٢٧-٢٤]

المصيبة في الأرض: نحو الجَدْبِ وآفاتِ الزُّروعِ والثَّمَادِ. وفي الأنفسِ: نحُو الأدواءِ والموتِ ﴿ فِي صَحَدَب فِي اللَّوحِ ﴿ مِن قَبْلِ أَن نَبْراً هَا ﴾ يعني الأنفُس أو المصائِب ﴿ إِنَّ وَالمَتِ ﴿ فِي صَحَدَدِ وَلَا تَعَديرَ ذلك و إثباتَه في كتاب ﴿ عَلَى اللّهِ يَسِيرٌ ﴾ وإن كان عَسيرًا على العبادِ، ثُمَّ علَّل ذلك وبيَّن الحكمة فيه فقال: ﴿ لِكَيْتِلَا تَأْسَوا ... وَلَاتَفْرَحُوا ﴾ يعني: أنكم إذا علمتُم أنّ كلَّ شيءٍ مُقدَّرٌ مكتوبٌ عندَ الله قلَّ أَسَاكُم على الفائتِ وفرحَكم على الآتِ ؛

قوله: (يَعني: أنكم إذا عَلِمْتُم أَنَّ كُلَّ شيءٍ مُقدَّرٌ مَكْتوبٌ عند الله، قَلَّ أساكُم على الفَائِتِ وَفَرَحَكُم على الآتِي) رُوِّينا عن التِّرمِذيِّ وابنِ ماجه عن أبي ذَرِّ أن رسولَ الله ﷺ قال: «ليستِ الزَّهادةُ في الدُّنيا بتحريمِ الحَلال، ولا إضاعةِ المال، ولكنَّ الزُّهدَ أنْ تكونَ بي قال: «ليستِ الزَّهادةُ في الدُّنيا بتحريمِ الحَلال، ولا إضاعةِ المال، ولكنَّ الزُّهدَ أنْ تكونَ بي قال: الله أوثقَ منك بها في يَديُك، وأن تكونَ في ثوابِ المُصيبةِ إذا أُصبْتَ بها أرغبَ منك فِيها

لأنّ من عَلِم أنَّ ما عندَه مفقودٌ لا محالةَ: لم يتفاقَم جَزعهُ عند فقدِه، لأنَّه وطَّن نفسَه على ذلك، وكذلك من عَلمَ أنَّ بعضَ الخيرِ واصلٌ إليهِ، وأنَّ وصولَه لا يفوتُه بحالٍ: لم يَعظُم فرحُه عندَ نيلِه.

﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلِّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴾ لأنّ من فَرِحَ بحظٌ من الدُّنيا وعَظُم في نفسِه: اختالَ وافتخرَ به وتكبَّر على النَّاس. قُرِئَ: ﴿يِمَا ءَاتَكَ مُ ۖ وَ(أَتَاكُمُ)، من الإيتاء والإتيان. وفي قراءةِ ابن مَسعودٍ: (بها أوتيتم).

لو أنَّها بقيت لك» (١٠). ورُويَ: لأنَّ اللهَ تعالى يقول: ﴿ لِكَيْتُلَا تَأْسَوًّا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا نَقَرَحُوا بِنَا ءَاتَكُمْ أَلَا مَا فَاتَكُمْ وَلَا نَقَرَحُوا بِنَا ءَاتَكُمْ ﴾.

قوله: (وافْتخَرَ بِهِ وتكَبَّر علَىٰ النَّاسِ)، الراغِب: الفَخْرُ: المباهَاة في الأشياءِ الحَّارِجَة عن الإنسان، كالمالِ والجاه، ويقال له: الفَخْر، ورجل فَاخِرٌ وفَخُورٌ وفِخُير على التَّكثير، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّكُلُّ مُخْنَالٍ فَخُورٍ ﴾ [لقهان: ١٨] (٢).

وقيل: المُختالُ أخصُّ من الفَخور، لأنَّه في الفِعْل، والفَخُور في العقل وغيره.

الرَّاغب: الفخَّار: الجِرار، وذلك لصوتِه إذا نقَر، كأنها تصوَّر بصورة من تكثير التَّفاخر، قال تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَانَ مِن صَلْصَل كَٱلْفَخَارِ ﴾ [الرحمن: ١٤] (٣) فظهر من هذا أن التَّفاخر بالقول لا بالفعل(٤).

قوله: (قُرِئ: ﴿ بِمَا ءَاتَكَ مُ مُ و «أَتَاكُم ») أبو عَمرو: بالقَصْرِ، والباقُون: بالمدَّ (٥٠).

⁽١) التُّرمذي (٢٣٤٠) وقال: غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وعَمرو بن واقد منكر الحديث. ورواه ابن ماجه في السنن، رقم (٢٠٠).

⁽٢) «مفردات القرآن» ص ٦٢٧.

⁽٣) المصدر السابق ص ٦٢٧.

⁽٤) من قوله: ﴿وقيل: المختال؛ إلى هنا ساقط من (ح) و(ف) وأثبته من (ط).

⁽٥) «التيسير في القراءات السبع» ص١٣٣.

فإن قلتَ: فلا أحدَ يملكُ نفسَه عند مَضَرةٍ تنزلُ به، ولا عِند منفعةٍ ينالهُا أن لا يحزنَ ولا يفرح.

قلتُ: المراد: الحزنُ المخرجُ إلى ما يُذهِل صاحبَه عن الصَّبرِ والتَّسليمِ لأمرِ الله، ورجاءِ ثوابِ الصَّابرينَ، والفرحُ المُطْغِي المُلْهي عن الشُّكرِ؛ فأمَّا الحزنُ الذي لا يكادُ الإنسان يخلُو منه، مع الاستسلامِ والسُّرورِ بنعمةِ الله والاعتداد بها مع الشُّكر، فلا بأس بها.

﴿ الَّذِينَ يَبَّ خَلُونَ ﴾ بدلٌ من قولِه: ﴿ كُلَّ مُخْورٍ ﴾ كَأَنَّه قال: لا يُحبُّ الذين يَشْرحُون الفَرحَ المُطغِي إذا رُزِقُوا مالًا وحظًّا من الدُّنيا فلحبُهم له وعزَّتِه عندهم وعِظَمِه في عيُونِهم: يَزْوُونُه عن حقوقِ الله ويبخَلونَ به، ولا يكفِيهم أنَّهم بخِلُوا حثىٰ يحمِلُوا النَّاسِ على البُخل ويُرغَّبُوهم في الإمساكِ ويزيِّنُوه لهم، وذلك كلَّه نتيجة فرجهم به، ويَطرِهم عندَ إصابتِه، ﴿ وَمَن يَتُولُ ﴾ عن أوامرِ الله ونواهيه، ولم ينته عمَّا نهي عنه من الأسىٰ على الفائِت، والفرحِ بالآي: فإنّ الله غنيٌّ عنه. وقُرِئَ : (بالبَخَل)، وقرأ نافعٌ: ﴿ فَإِنَّ الله الْغَنِيُ ﴾، وهو في مصاحِفِ أهلِ المدينة والشَّام كذلك.

[﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا مِ الْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِئَنْبُ وَالْمِيزَاتَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ مِالْقِسْطِ وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسُ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ مَن يَصُرُهُ، وَرُسُلَهُ مُإِلَّفَيْبُ إِنَّ اللَّهَ فَوِئَ عَنزِيزٌ ﴾ ٢٥]

﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا ﴾ يعني الملائكة إلى الأنبياءِ، ﴿ إِلَّهِ يَنَتِ ﴾ بالحُججِ والمُعجِزاتِ ﴿ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِنَلَبِ ﴾ أي: الوحي، ﴿ وَٱلْمِيزَاتَ ﴾.

قوله: (﴿ ٱلَّذِينَ يَبَّخَلُونَ ﴾ بدل من قوله: ﴿ كُلَّ مُخْتَالِ فَخُورٍ ﴾) أي: بدل الكُلِّ، لأنَّهما واقعان تذييلاً لقوله: ﴿ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا ءَاتَنكَ مُ ﴾ لأنَّ من شأن الفَرحِ أن يكون مُخْتَالاً فخوراً، ولذلك فسَّر ﴿ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ ﴾ بـ «الذين يَفرحون الفرح المُطغي »، وقال بعده: «وذلك كلّه نتيجة فرحهم به وبطَرهم عند إصابته».

رُوي أنّ جبريلَ عليه السَّلامُ نزل بالميزانِ فدفَعه إلىٰ نوح وقال: مُرْ قومَك يَزِنُوا به، ﴿ وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ ﴾ قيل: نزل آدمُ من الجنَّةِ ومعه خمسةُ أشياءٍ من حديد: السَّندانُ، والكَلْبَتَانِ، والميْقَعةُ، والمِطْرقَةُ، والإِبرةُ. وروىٰ: ومعه الـمَرُّ والمِسْحَاة. وعن النبي ﷺ: «أنَّ اللهَ تَعالىٰ أنزَل أربعَ بَرَكاتٍ مِنَ السَّاءِ إلىٰ الأرضِ: أنزلَ الحَدِيدَ، والنارَ، والماءَ، والمِلحَ».

وعن الحسنِ: ﴿وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ ﴾: خَلَقناه، كقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ لَكُمْ مِنَ ٱلْأَنْعَامِ ﴾ [الزمر: ٦٠]، وذلك أنّ أوَامِرَه تنزلُ من السَّماء وقضاياهُ وأحكامَه.

﴿ فِيهِ بَأْسُ شَدِيدٌ ﴾ وهو القِتالَ به ﴿ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ ﴾ في مَصالِحهم ومَعايِشِهم وصَنائِعِهم، فما مِن صِناعة إلا والحديدُ آلةٌ فيها؛ أو ما يُعملُ بالحديدِ ﴿ وَلِيَعْلَمُ ٱللَّهُ مَن يَصُرُهُۥ وَرُسُلَهُۥ ﴾ باستعمالِ الشَّيوفِ والرِّماحِ وَسائِر السِّلاحِ في مجاهدةِ أعداءِ الدِّينِ،

قوله: (والمِيْقَعة)، النهاية: في حديث ابن عبَّاس: نزلَ مع آدمَ عليه السَّلام المِيقَعةُ والسندان والكَلْبَتان، المِيقَعة: المِطْرَقَة التي يُضربُ بها الحديدُ وغيره، والجمع المَواقِع، والميمُ زائدة، والياءُ بدلٌ من الواوِ قُلِبت لكسرِة الميم.

وقيل: السَمَرُّ: البَيْل الذي يعتمل به، وفي البَيْل قال: البَيْل وإن جُمع أبيالاً وبَيلة، فإنَّه ليس بعربي، وعربيُّه المر، وقيل: يراد بالمر الحبل شامل، وقيل: نزل آدم بالباسنة، وهي اسم جامع لهذه الأشياء.

قوله: (وذَلك أنَّ أوامِرَه تَنْزِل من السهاء وقَضاياه وأحكامَه) هذا تعليلٌ لِصحَّةِ استعمال «أنزلنا» في المعاني الثَّلاثة، والمرادُ بالأوامر: الخطابُ المُشتمل عليها الكتاب، وبالقَضايا والأحْكَام ما هي مَنُوطَةٌ بالمِيزان واستِعمالِ الحديد.

قوله: (﴿ وَلِيَعْلَمُ اللّهُ مَن يَنصُرُهُ, وَرُسُلَهُ, ﴾ باستِعمالِ السَّيوفِ)، ظاهره مشعِرٌ بأنَّ «لَيْعلم» عَطف على عِلَّةٍ مَحَذُوفِه متعلِّقةٍ بقوله: ﴿ وَأَنزَلْنَا الْمَلَدِيدَ ﴾ أي: أنزلناه لِيَسْتعمله المُكلَّفُ في الجهادِ في سبيلِ الله، ونصرةِ دينِه، وليعلمَ اللهُ من يَنصرُه، قال في قوله تعالى: ﴿ وَلِيعَلَمُ اللّهُ اللّهِ اللّهِ عَلَمَ اللّهُ اللّهِ يَن سبيلِ الله، ونصرةِ دينِه، وليعلمَ اللهُ من يَنصرُه، قال في قوله تعالى: ﴿ وَلِيعَلَمُ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللهِ اللهِ اللهِ وَكَيْتَ، وليَعلَم ». وَامَدُواْ وَيَتَّخَذُ مِنكُمْ شُهُكَا مَ ﴾ [آل عمران: ١٤٠] أي: «فعلنا ذلك ليكونَ كَيْتَ وكَيْتَ، وليَعلَم ».

قال الواحِديُّ: «ليَعلم» معطوفٌ على ﴿لِيَقُومَ ﴾، أي: ليُعَاملوا بالعدل، وليَعلمَ اللهُ من ينصرَه، وذلك أنَّ الله تعالى أمرَ في الكتابِ الذي أنزلَ بنُصرَةِ دينِه ورُسلِه، فمن نَصرَ دينَه ورُسلِه، أنصر أن ومن عَصَى عَلِمَهُ بخلاف ذلك (١١).

ويمكنُ أن يُقال: أَصلُ الكلامِ: أنزلنا الكتابَ والميزانَ والحديدَ، لتُجاهِدوا مع الشَّيطانِ والنَّفسِ بإقامةِ حقوقِ الله من أداء عبادته، وامتثالِ أوامرَه وانتهاءِ نواهيه، وحقوقِ العباد، باستعمالِ العدلِ والنَّصَفةِ مَعَهُم، وتُجاهدوا مع أعداءِ الدِّين باستعمالِ السُّيوفِ والرَّماح وسائِر السِّلاح، ليكونَ الدِّينُ كُلُّه لله، ويعلمَ اللهُ من ينْصُرَ دينَه ورُسلَه، وإنَّما تركَ ذكر عائدة «الكتاب» لاحتوائِه على ما لا نهاية لَهُ، وكرَّر أنزَلنا، وذكرَ إحدى خواصِّ الحديدِ، ثمَّ أجمل بقوله: منافعَ، ليُؤذِن بأنَّ ممْشِيةَ أمرِ الكتابِ والميزانِ متوقّفةٌ عليه.

رُوِّينا عن التِّرِمِذِيِّ عن مُعاذ قال: قال رسولُ الله ﷺ: "رأسُ الأمْرِ الإسلام، وعَمودُه الصَّلاة، وذُروةُ سنامِه الجهاد» (٢). ولله درُّ العُتْبِيِّ حيثُ قال: إنَّ الكتابَ قانونُ الشَّريعةِ، ودستورُ الأحكام الدِّينيَّة، يتضمَّن الأحكام والحُدود، حُظِر فيه التَّباغِي والتَّظالُم، ودُفِعَ التَّعادِي والتَّخاصُم، وعَا حُكم فيه من دفع التَّخاصُم والأمرُ بالتَّعادُل، وضْعُ آلةِ العَدلِ تنبيهًا بهِ على موقِع فائدةِ العَدْلِ، وعائِدةِ السَّوِيَّة.

ثمَّ إنَّ من المعلوم أنَّ ذلك الكتابَ الجامعَ للأوامِر الإلهيةِ وذلكَ التعامل بالعَدْلِ والسَّوِيَّة، إنَّما يحفظُ النَّاس على اتَّباعهما، ويضْطَر العالَمَ إلى إلزام أحكامها السَّيفُ الذي هو حُجَّةُ الله على من جَحَد وعَندَ ونَزَع من صَفْقةِ الجهاعةِ اليدَ، هذا هو الحديدُ الذي وصفه الله تعالى بالبأسِ الشَّديدِ، فجمع بالقولِ الوَجيزِ، معانى كثيرةَ الشُّعوبِ مُتدانيةِ الجيوب(٢).

⁽١) «الوسيط» (٤: ٢٥٤).

⁽٢) الترمذي (٢٦١٦) وانظر أحمد أيضاً في «المسند» (٢: ٣٢٦).

⁽٣) ذكر الشهاب الخفاجي في «حاشيته» على البيضاوي (٨: ١٦١) أن العتبي قال هذا في بداية «تاريخه». وانظر شرحه المسمى «الفتح الوهبي على تاريخ أبي نصر العتبي» (١: ٢٥-٢٨) لمن أراد التَّوسع، فإنه نفيسٌ.

﴿ إِلَّهُ مَنْ عَالَمُ عَنْهُم، قال ابنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: ينصُرُونه ولا يُبْصِرونه.

﴿إِنَّ اللَّهَ قَوِئُ عَزِيرٌ ﴾ غَنيٌ _ بقُدرتِه وعِزَّتِه في إهلاكِ من يُريدُ هلاكه _ عنهم، وإنَّما كلَّفهم الجهادَ لينتفِعوا بِه، ويَصلوا بامتثالِ الأمرِ فيه إلىٰ الثَّوابِ.

[﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَهِمَ وَجَعَلْنَا فِى ذُرِيَّتِهِمَا ٱلنَّبُوَّةَ وَٱلْكِتَابِّ فَمِنْهُم مُّهْنَلِّ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَسِقُونَ ﴾ ٢٦]

﴿وَالْكِتَنِ﴾ والوحي. وعن ابنِ عباسَ: الخطّ بالقَلمِ، يقالُ: كتبَ كتابًا وكتابة. ﴿فَيِنّهُم﴾ فمن الذُّريةِ أو مِنَ المُرسلِ إليهم، وقد دلَّ عليهم ذكرُ الإرسالِ والمُرْسَلين. وهذا تفصيلٌ لِحالِهِم، أي: فمنهمُ مُهتدٍ ومِنْهم فاستٌّ، والغلبةُ للفُسَّاقِ.

[﴿ ثُمَّ فَقَيْنَا عَلَىٰ ءَائْدِهِم بِرُسُلِنَا وَقَفَيْنَا بِعِيسَى آبِّنِ مَيْمَ وَمَاتَيْنَهُ ٱلإِنجِيسَلَ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱبَّعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَةً ٱبْنَدَعُوهَا مَا كَنَبْنَهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ٱبْتِغَاءَ رِضْوَنِ ٱللَّهِ فَمَارَعُوهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا فَثَاتَيْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَسِقُونَ ﴾ ٢٧]

قرأ الحسن: (الأَنجيل) بفتح الهمزةِ، وأمرُه أهونُ من أمرِ

قوله: (عَنْهم) صلة «غني»، والضميرُ راجعٌ إلى «من ينصُرُه»، يدلُّ عليه قولُه: «وإنّما كلَّفَهُم الجهادَ»، والباء في «بقدرتِه» نحو «الباء» في: كَتبتُ بالقلم.

قوله: (قرأ الحسنُ: «الأَنجيلَ» بفتحِ الهمزةِ) قال ابن جِنِّي: هذا لا نَظيرَ له، وهو من نَجَلتُ الشَّيءَ إذا استخرجتَه، لأنَّه يَستخرَج حالَ الحلالِ من الحرام، كما قيل لنَظيرِه: «التوراة»، وهي فَوْعَلة، من: وَرَى الزَّنْد يَرِي، إذا أخرجَ النَّار، ومثلُهُ: الفُرقانُ، من: فَرَق بين الشَّيئين.

وغَالَبُ الظَّنِّ (١) أَنَّه ما قرأَه إلا عن سياع، وشُذوذه كها حَكَىٰ بعضُهم في البِرطِيل: البَرطيل، ونحوُهما ما حكاه أبو زيد من قولهِم: السَّكِينةُ بفتح السِّين وتشديد الكاف، وربها

⁽١) في «المحتسب»: «وغالب الظن وأحسنه به » أي: أحسنه بالحسن الذي قرأ هذه القراءة.

«البَرطِيلِ» و «السَّكِينة» فيمن رواهما بفتح الفاء، لأنَّ الكلمةَ أعجميةٌ لا يلزم فيها حفظُ أبنيةِ العربِ. وقُرِئَ: (رآفةً) علىٰ: فَعالَة، أي: وفَقْناهُم للتَّراحُم والتَّعاطُفِ بينهم. ونحوُه في صفةِ أصحابِ رسول الله ﷺ: ﴿رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ﴾ [الفتح: ٢٩].

والرَّهبانيَّةُ: تَرهُّبهُم في الجبالِ فارِّينَ من الفِتْنَةِ في الدَّينِ، مُحْلِصينَ أَنفُسَهم للعبادَةِ، وذلك أَنَّ الجبَابِرة ظَهَروُا على المؤمنينَ بعدَ موتِ عيسى، فقاتَلوُهم ثلاثَ مَراتٍ، فقُتِلوا حتَّىٰ لم يبقِ منهم إلا القليلُ، فَخَافُوا أَن يُفتَنوا في دِينهم، فاخْتارُوا الرَّهبَانيَّة، ومعناهُ: الفِعلةُ المَنْسُوبة إلىٰ الرَّهْبانِ، وهو الخَاتِفُ؛ فَعلانٌ من: رَهِبَ، كَخَشْيانِ من: خَشِيَ.

وقُرِى َ: (ورُهْبَانيَّة) بالضّم، كأنَّها نسبةً إلى الرُّهبانِ: وهو جَمعُ راهبٍ كَراكِبٍ...

ظُنَّ الإنجيلُ أعجمياً فأُجرِي عليه تحريف مثالِهِ (١).

قوله: (البِرْطِيل) البِرطِيلُ بِكسرِ الباءِ: الحجرُ المُستَطِيلُ وهو الشَّائِعُ المشهورُ، وفَتْحُها شاذٌ، وهو عَربي، وإذا فَتَح البَّاء خَرج عن أوزانِ العرب.

قوله: (بعدَ موتِ عيسى) في جميع النُّسخِ، والصَّحيحُ: بعد رفعِ عيسى عليه السَّلام.

قوله: (وقُرِئَ: «رُهبانية» (٢) بالضَّمِّ كَأَنَّها نسبةٌ إلى الرُّهبانِ) الانتصاف: فيه إشكال، فالنَّسَبُ إلى الجمع على صيغتِه غيرُ مقبول، حتى يُردَّ إلى المُفردِ، إلا أن يُقال: لمّا صارَ الرُّهبانُ طائِفة خصُوصِين صَار هذا الاسمُ وإنْ كان جمعًا كالعَلَم، فالتَحق بأنصاريَّ ومدائِنيِّ وأعرائِيَّ، الراغب: الرَّهبةُ والرَّهبُ: خَافةٌ مع تحرُّز واضطِرابٍ، قال عزَّ وجل: ﴿ لَأَنتُهُ أَشَدُ رَهْبَ فَي صُدُورِهِم ﴾ [الحشر: ١٤] والتَّرهبُ: التَّعبُد، وهو استعمالُ الرَّهبة (١٤).

^{(1) «}المحتسب» (۲: ۳۱۳).

⁽٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: (ورُهُبانية) بالواو.

⁽٣) «الانتصاف» (٤: ٤٨١).

⁽٤) المفردات القرآن؛ ص ٣٦٦.

ورُكبَّانٍ، وانتصابُها بفعلِ مُضْمرٍ يُفسِّره الظَّاهِر، تقديرُه: وابتدعوا رهبانيَّة، ﴿آبَتَدَعُوهَا ﴾ يعني: وأحْدَثُوها من عندِ أنفُسِهم ونَذَرُوها ﴿مَا كَنَبْنَهَا عَلَيْهِمْ ﴾ لم نَفْرِضْها نحنُ عليهِم ﴿إِلَّا ٱبْتِغَاءَ رِضُونِ ٱللّهِ ﴾ استثناءٌ مُنقطعٌ، أي: ولكنَّهم ابتدَعُوها ابتغاءَ رضوانِ الله ﴿فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتُهَا ﴾ كما يجبُ على النَّاذِر رعايةُ نَذْرِه؛ لأنَّه عهدٌ معَ الله لا يحلُّ نكثُه ﴿فَعَانَيْنَا ٱلَذِينَ ءَامَنُوا ﴾ يريدُ: أهلَ الرَّحةِ والرَّأَفة الذينَ اتَّبَعُوا عيسىٰ ﴿وَكَيْمِرُ مِنْهُمْ فَسِقُونَ ﴾ الذينَ لم يحَافِظوا علىٰ نَذْرِهم.

وقال: رهَبوت خيرٌ من رَحَموت، والرَّهبَانيَّةُ غلوٌ في تحمُّل الرَّهبة، والرُّهبان يكون واحداً وجمعاً.

قوله: (لَمْ نَفْرِضْها نحنُ عَلَيْهم) وعن أبي داودَ عن أنسِ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «لا تُشدِّدُوا علىٰ أنفُسِكُم، فيُشدِّد اللهُ عليكُم، فتلكَ بقاياهُم في الصَّوامِع والدِّيار، رهبانيَّة ابتَدعُوهَا ما كَتبنَاها عَلَيْهم»(١).

ورُوِّينا عن مُسلم وأحمدَ والتَّرمِذيِّ وابن ماجه عن جابرِ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «أما بعدُ، فإن خَيرَ الحديثِ كتابُ الله، وخَيرَ الهَدي هديُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وشرَّ الأمورِ مُحدثاتُها، وكُلَّ بدعةٍ ضَلالة»(٢).

قال صاحبُ «جامع الأصول»: محدثاتُ الأمورِ: ما لم يكن معروفًا في كتابٍ ولا سُنَّةٍ ولا إجاعٍ. الابتداع: إذا كان من الله وحدّه فهو إخراجُ الشَّيءِ من العَدمِ إلى الوُجودِ، وهو تكوينُ الأشياءِ بعدَ ما لم تكُن، فليس ذلك إلا إلى الله تعالى، فأمَّا الابتداعُ من المخلُوقين، فإن كان في خلافٍ ما أمر اللهُ به ورسولُه، فهو في حَيِّز الذَّمِّ والإنكار، وإنْ كان واقعًا تحتَ عمُوم ما ندبَ اللهُ إليه، وحضَّ عليه أو رسولُه، فهو في حَيِّز المدْحِ وإن لم يكن مثالُه موجوداً كنوعٍ من الجودِ والسَّخَاء وفعلِ المعروفِ، فهذا فعلٌ من الأفعالِ المحمودةِ لم يكن الفاعلُ

⁽١) أبو داود في «السنن» (٤٩٠٤).

⁽٢) مسلم (٨٦٧)، وأحمد في «المسند» (٣: ٣١٠)، والترّمِذيُّ (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٥).

ويجوزُ أن تَكون «الرَّهْبانيَّةُ» مَعْطُوفةً على ما قبلِها، و ﴿ آبْتَدَعُوهَا ﴾: صفةً لها في علَّ النَّصب، أي: وجَعَلنا في قلوبِهم رأفةً ورحمةً ورهبانية مبتدعةً من عِندِهم، بمعنى: وقَقْناهم للتَّراحُم بينهم ولابتداع الرَّهبانيَّة واستِحْدَاثِها، ما كَتبناها عليهم إلا ليبتَغُوا بها رضوان الله، ويستَحِقُوا بها التَّواب، على أنَّه كتبها عليهم وألزمها إيَّاهم ليتخلَّصُوا من الفِتَن، ويَبتَغُوا بذلك رِضًا الله وثوابِه، ﴿ فَمَارَعَوْهَا ﴾ جميعًا ﴿ حَقَّ رِعَايَتِهَا ﴾؛ ولكن بعضُهُم، ﴿ فَتَاتَيْنَا ﴾ المؤمنين المُراعِين مِنهم للرَّهبانيَّة ﴿ آجَرَهُمْ مَ ﴾ ﴿ وَكُثِيرٌ مِنهُم فَسَيقُونَ ﴾ وهمُ الذين لم يَرْعَوْها.

قد سُبِقَ إليه، ولا يجوزُ أن يكونَ ذلك في خلافِ ما وردَ الشَّرعُ به، لأنَّ رسولَ الله ﷺ قد جعل له في ذلك ثوابًا، فقال: «مَنْ سَنَّ سُنَّةً حسَنةً كانَ لهُ أجرُها، وأجرُ من عَمِل بِها»، وقال في ضِدِّه: «مَن سنَّ سُنَّةً سيئةً كانَ عَليهِ وِزْرُها ووزرُ من عَمِلَ بِها»، وذلكَ إذا كان في خلافِ ما أمرَ اللهُ به ورسولُه. ويعضدُ ذلكَ قولُ عمرَ بن الخطَّابِ في صلاة التَّراويحِ: نِعْمتِ البِدْعة، هذا لما كانتْ من أفعالِ الخير، وداخلةً في حَيِّزِ المَدْح، سمَّاها بدعةً ومَدحَها(١).

قال مُحيى الدَّين النَّواوي في «شرح صحيح مُسلم»: قال العُلماء: البدَعةُ خمسةُ أقسام؛ واجبةٌ ومندوبةٌ ومحرَّمةٌ ومكروهةٌ ومباحة، فمن الواجب: تعلُّمُ أدلَّةِ المتكلمينَ للرَّدِ على الملاحِدةِ والمُبتدعين، وشِببُهُ ذلك، ومن المندوبَةِ تصنيفُ كُتبِ العِلمِ وبناءُ المدارسَ والرُّبَطَ وغيرُ ذلك، والحرامُ والمكروهُ ظاهِران (٢).

فعلم أنَّ الحديث من العَامِّ المخصُوص، ويؤيِّدُهُ ما قُلناه قولَ عمر بن الخطاب رضي الله عنه في التَّراويح: نِعْمتِ البدعةُ، والله أعلم.

قوله: (ويجوز أن تكونَ «الرَّهبانيَّةُ» معطوفةً على ما قَبلها)، عطفٌ على قولِه: «وانتصَابُها بفعلِ مُضمر».

⁽١) «جامع الأصول» (١: ٢٨٠-٢٨١).

⁽٢) «شرح صحيح مسلم» (٦: ١٥٤-١٥٥).

[﴿ يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ مَاسَنُوا اَتَّقُوا اللَّهَ وَمَامِنُوا بِرَسُولِهِ. يُؤْتِكُمُ كِفَلَيْنِ مِن تَحْمَتِهِ، وَيَجْعَلَ لَكُمْ أُولًا لَهُ عَفُورٌ تَحِيمٌ ﴾ ٢٨]

﴿ يَمَا أَيُّهَا اللَّذِينَ مَامَنُوا ﴾ يجوزُ أن يكونَ خطابًا للذين آمنوا من أهلِ الكتابِ والذين آمنوا من غيرِهِم، فإنْ كان خطابًا لمؤمني أهلِ الكتاب؛ فالمعنى: يا أيَّها الذين آمنوا بموسى وعيسىٰ آمِنوا بمحمد ﴿ يُؤَوِّيَكُمْ ﴾ اللهُ ﴿ يَفَلَيْنِ ﴾ أي: نَصِيبَنِ ﴿ مِن تَحْيَدِهِ ﴾ لإيهانكم بمحمد وإيهانِكُم بمن قَبْله ﴿ وَيَجْعَل لَكُمْ ﴾ يوم القيامةِ ﴿ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ ، ﴾ وهو النُّور بمحمد وإيهانِكُم بمن قَبْله ﴿ وَيَجْعَل لَكُمْ ﴾ يوم القيامةِ ﴿ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ ، ﴾ وهو النُّور المذكور في قوله: ﴿ يَسْعَىٰ نُورُهُم ﴾ [الحديد: ١٢]. ﴿ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ ما أسلَفتُم من الكُفْرِ والمَعاصِيٰ.

الانتصاف: منع أبو علي الفارسي العطف، تعليلاً بأنَّ الرَّهبانيَّة لا تكونُ مَجْعولةً لله تعالى، مع قوله: ﴿ آبْتَدَعُوهَا ﴾، فوقع في البِدْعة. والزَّخَشريُّ أجازَ العطف، لكنْ حَرَّف الجَعْل إلى التَّوفِيق^(۱) اعتبادًا مِنهما أنَّ ما يبتدعونه لا يَجعلُه الله تعالى، وكفَىٰ بهذه الآيةِ دليلاً عليهما مع الأدلَّةِ القَطعيَّة.

وقوله: ﴿ فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱبَّعُوهُ ﴾، تأكيدٌ لخلقِ هذِه الأفعالِ والمعاني بذكرِ محلّها، وعلى مذهَبِهما لا يبقَىٰ لقولِه: ﴿ فِي قُلُوبِ ﴾ فائدة، ويأبىٰ كتابُ الله أن يشتملَ على ما لا مَوقع له (٢٠).

قوله: (أي: نَصِيبَينِ ﴿ مِن رَّمْيَهِ ع ﴾)، الرَّاغبُ: الكِفْل: الحظُّ الذِّي فيه الكِفاية، كأنَّه

⁽١) لأن الزنخشري وأبا علي الفارسي معتزليان فقد أعربا هذه الكلمة بها يوافق مذهب الاعتزال، فأبو علي لم يرَ ﴿وَرَهْبَانِيَّةٌ ﴾ معطوفة على ﴿رَأْفَةٌ وَرَحْمَةٌ ﴾، وإنها جعلها منصوبة بفعل مقدر هروباً من القول بأن الله خلق فيهم هذه الرَّهبانية المبتدعة، وهذا هدم لمذهبهها في هذا الجانب، أما الزنخشري فبعد أن ذكر كلام الفارسي قال: ويجوز أن تكون معطوفة، لكنه حمل هذا العطف بأن الله وفقهم للتراحم ولابتداع الرهبانية! هروباً أيضاً من حمل الجمعل على الخلق وإنها على توفيقهم!
(٢) «الانتصاف» لابن الـمُنير (٤: ٤٨١-٤٨٤).

[﴿ لِتَلَا يَعْلَمُ أَهْلُ ٱلْكِتَابِ أَلَا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُوْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ ٢٩]

﴿ لِتَكَدَّيَهُ لِيَعْلَم ﴿ أَهْلُ ٱلْكِتَبِ ﴾ الذين لَم يُسلِمُوا. و « لا » مَزيدةً ، ﴿ أَلَّا يَقْدِرُونَ ﴾ أَنْ مَخففةٌ من الثَّقيلةِ ، أصله: أنَّه لا يَقْدِرُون ، يعني: أنَّ الشَّأَن لا يَقْدِرُون فَكُلُ شَيْءِ مِن فَضْلِه من الكَفْلَين فَكُلُ شَيْء مِن فَضْلِه من الكِفْلَين والنُّورِ والمَغْفِرة ، لأنَّهم لم يُؤمِنوا برسولِ الله ، فَلمْ ينفَعْهُم إيمائهم بِمن قَبلَه ، ولم يُكسِبْهُم فضلًا قطَّ.

وإن كان خِطابًا لِغيرِهم، فالمعنى: اتَّقوا اللهَ واثبُتوا على إيهانِكم برسولِ الله، يؤتِكُمْ ما وَعد من آمنَ من أهلِ الكتابِ مِنَ الكِفْلَين في قوله: ﴿ أُولَيْهِكَ يُؤتَوْنَ أَجْرَهُم مَّرَيَّيْنِ ﴾ [القصص: ٥٤] ولا يُنقِصُكم من مثل أجرِهُم، لأنَّكم مِثلَهُم في الإيمانَين، لا تُفرِّقون بين أحدِ من رُسلِه.

رُوي: أنّ رسولَ الله ﷺ بعثَ جَعْفرًا رضي الله عنه في سبعينَ راكبًا إلى السَّجاشي يَدعُوه، فقدِم جعفرٌ عليه فدعاه فاستجابَ لَهُ، فقال ناسٌ ممن آمنَ من أهلِ مملكتِه وهم أربعُونَ رجلًا: ائذن لنا في الوِفَادةِ على رسولِ الله ﷺ، فأذِن لهم، فقدِمُوا مع جعفر وقد تهيّاً لوقْعةِ أُحُد، فلمَّا رأوا ما بالمُسلمِين من خصاصةٍ، استأذنوا رسولَ الله ﷺ، فرجَعُوا وقدِمُوا بأموالِ لهم، فآسَوا بها المسلمين،

تَكُفَّلَ بِأُمرِه، قال تعالى: ﴿فَقَالَ أَكُفِلْنِيهَا وَعَزَّفِ فِي ٱلْخِطَابِ ﴾ [ص: ٢٣]، والكِفل: الكَفِيل، قال تعالى: ﴿يُؤَتِكُمْ كِفُلَيْنِ رَحْمَتِهِ ، أي: كِفْلَين من نِعمتِه في الدُّنيا والآخرة، وهما السمرغوبُ إلى الله فيهما، بقوله: ﴿رَبَّنَا ءَالِنَا فِي ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي ٱلْآخِرَةِ حَسَنَةً ﴾ السمرغوبُ إلى الله فيهما، بقوله: ﴿رَبَّنَا ءَالِنَا فِي ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي ٱلْآخِرَةِ حَسَنَةً ﴾ [البقرة: ٢٠١](١).

⁽۱) المفردات القرآن، ص ۷۱۷.

فأنزل الله ﴿ اَلَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِنَابِ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَمَارَنَقَهُمْ يُغِفُونَ ﴾ [القصص: ٥٢- ٥٤]. فلم سَمِع من لم يُؤمن من أهل الكتاب قوله: ﴿ يُؤتِّونَ أَجْرَهُم مَّرَتَيْنِ ﴾ [القصص: ٥٤] فَخِروا على المسلمين وقالوا: أمَّا من آمن بكتابِكم وكتابنا فلهُ أجرهُ مرَّتين، وأمَّا من لم يُؤمن بكتابِكم فلهُ أجرُ كَاجْرِكُم، فها فَضْلُكم علينا؟ فنزلت.

وروي أنّ مؤمني أهلِ الكتابِ افتَخَروا على غيرهِم من المؤمنين بأنَّهم يُؤتَون أجرهم مرَّتينِ، وادَّعوا الفَضْل عليهم، فنزلت.

وقُرِئَ: (لكي يَعْلم)، و(لكيلا يَعْلم)، و(ليَعْلم)، و(لأنْ يعلم)؛ بإدغام النون في الياء، و(لإَنْ يعلم)؛ بإدغام النون في الياء، و(لِيَنْ يعلم)، بقلب الهمزةِ ياءً وإدغامِ النُّون في الياء. وعن الحسن: (لَيْلا يَعْلم)، بفتحِ اللَّامِ وسكونِ الياءِ. ورواه قُطْرُب بكسرِ اللام. وقيل في وجهها: حُذِفت همزةُ (أن)، وأُدغِمت نُونها في لام (لا)؛ فصار (لِلّا) ثُمَّ أُبدِلت من اللام المُدغَمةِ ياءً، كقولهم: دِيوانٌ، وقيراطٌ. ومن فَتحَ اللَّام فعلىٰ أنَّ أصلَ لام الجرِّ الفتحُ، كما أنشد:

أُرِيدُ لأنسَىٰ ذِكْرَها

قوله: ﴿ الَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ الْكِئْبَ ﴾ أي: ﴿ الَّذِينَ ءَانَيْنَهُمُ ٱلْكِئْبَ مِن قَبْلِهِ. هُم بِهِ. يُؤْمِنُونَ ﴾، إلى آخر ثلاث آياتٍ في سورةِ القَصص.

قوله: (دِيوانٌ وقِيراطٌ) أصل الدِّيوانِ: دِوَّانٌ، فعُوِّض من إحدىٰ الواوين ياءٌ لأنّه يُجمَعُ على دَواوِين، ولو كانتَ الياءُ أصليةً لقيل: دَياوِين، وأصلُ قِيراطٍ: قِرَّاط، لأنَّ جمعه قرارِيط، فأُبدل من إحدى حَرفي تَضْعِيفِه ياءٌ، والدِّينارُ كذلك.

قوله: (أُرِيدُ لأنسَىٰ ذِكْرَها(١))، تمامُه:

أريدُ لأنسَى ذكرَها فكأنَّما تَمثَّلُ لِي لَيلي بكلِّ سبيل

⁽١) ذكر في «مشاهد الإنصاف» (٤: ٤٨٣) مع «الكشاف» أنه لقيس بن الملوح مجنون ليلي، وقيل: لكثير صاحب عزة. انظر: «ديوان كثير» في الأبيات المنسوبة ص٢٢٣.

وقُرِئَ: (أَنْ لا يقدروا) بِيَدِ الله في ملكه وتَصرُّ فه، واليدُ مَثَلٌ، ﴿يُؤْتِيدِ مَن يَشَآهُ﴾ ولا يشاء إلا إيتاءَ من يستحقه.

عن رسول الله ﷺ: «من قرأ سورة الحديد كُتِبَ من الذين آمنوا بالله ورُسِلِه».

قوله: (ولا يشاءُ إلا إيتاء من يستحقه) مذهبه.

تمَّت السُّورةُ

حَامِدًا لله تعالىٰ ومُصلِّيًا علىٰ رسول الله ﷺ .

* * *

سورة المجادلة مدنيةٌ وهي ثنتانِ وعشرون آية

يني إلنوال مخ التحيير

[﴿ قَدْ سَيِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُحَدِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِنَ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ بَسَمَعُ تَعَاوُرَكُما ۗ إِنَّ اللَّهِ سَيعَ ٱللَّهُ بَسَمَعُ تَعَاوُرَكُما ۗ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾ []

﴿ وَقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ ﴾ قالت عائِشَة رضي الله عنها: الحمدُ لله الذي وَسِمَعَ سَمْعُهُ الْأَصُواتُ! لقد كلَّمتِ الْمُجادِلةُ رسولَ الله ﷺ في جانِب البَيتِ وأنا عندَه لا أسمعُ، وقد سَمِعَ لها. وعن عُمرَ أنَّه كان إذا دَخَلتْ عليه أكرَمها

قولُه: (الحمدُ لله الذي وسِعَ سمعُه الأصواتَ)، عن البُخاريِّ وأحمد بن حَنبَل والنَّسائيُّ وابنِ ماجه (١) عن عائشة رضي الله عنها قالت: الحمدُ لله الذي وسعَ سمعُه الأصواتِ، لقد

⁽۱) البخاري في «الصحيح» معلقاً، باب قَوْلِ الله تعالى: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ سَيَمِيمًا بَصِيرًا ﴾، قبل حديث رقم (٧٣٨٦)، وأحمد في «المسند» (٦: ٤٦)، والنسائي في «السنن» (١١٥٠٦)، وابن ماجه في «السنن» (١٨٨).

وقال: قَدْ سَمِعَ اللهُ لها. وقُرِئَ: (تُحَاوِرُك) أي: تُراجِعُكَ الكلامَ. و(تُحَاوِلُكَ)، أي: تُسائِلُكَ، وهي خَولةُ بنتُ ثَعْلَبة امرأةُ أوْس بن الصَّامتِ أخِي عُبَادةَ، رآهَا وهِي تُصَلِّي وكانت حَسَنةَ الجِسمِ، فلمَّا سلّمتْ راوَدَها فأبَتْ، فغضِبَ وكان به خِفَةٌ ولمَمُّ، فظاهَرَ مِنها، فأنَتْ رسولَ الله ﷺ فقالت: إنَّ أوْسًا تزَوَّجني وأنا شابّةٌ مَرغوبٌ فِيَّ، فلمَّا خَلا سِنِّي ونَثرتُ بَطْنِي أي: كَثُر وَلَدِي، جعَلنِي عليه كأمَّه.

ورُوِي أَنَّهَا قَالَتَ لَهُ: إِنَّ لِي صبيةً صغارًا، إِنْ ضَممْتُهُم إليه ضَاعُوا، وإِنْ ضمَمْتُهُم إِلِيَّ جَاعُوا. فقال: ما عِنْدِي في أمركِ شَيْءٌ. ورُوِيَ أَنَّه قال لها: «حَرُمتِ عليه»، فقالت: يا رسولَ الله، ما ذكرَ طَلاقاً وإنّها هو أبو وَلَدِي وأحبُّ النّاسِ إِليَّ،

جاءت المُجادِلةُ خولةُ إلى رسولِ الله ﷺ وكلَّمتهُ من جانبِ البيتِ، وما أسمعُ ما تقولُ، فأنزلَ اللهُ تعالى: ﴿فَدْسَيعَ اللهُ قَوْلَ ٱلْتِي تُجَدِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِى إِلَى ٱللَّهِ﴾.

وفي رواية ابن ماجه: «قالت: يا رسولَ الله، أكل شبابي، ونثرتُ له بطني، حتى إذا كَبِر سنِّي، وانقطعَ ولدي، ظَاهَر منِّي، اللهم إنَّي أشكو إلى الله»(١).

النهاية: وفي أسماءِ الله تعالى السَّمِيعُ، وهو: الذي لا يَغِيبُ عن إدراكهِ مسموعٌ وإنْ خفيَ، فهو يسمعُ بغير جارحةٍ.

قلت: معنى وسِع سمعُه الأصوات، نحو قولِه: وسِعَ كلَّ شيءٍ رحمتُك وعِلمُك، وأنَّه أصلٌ لقوله: ﴿وَسِعْتَ كُلُ شَيْءٍ رَحِمَةً وَعِلْمُكَ ﴾ [غافر: ٧].

الراغب: السَّمعُ قوَّةٌ في الأُذنِ بها تُدركُ الأصواتُ، فإذا وُصفَ اللهُ تعالى بالسَّمعِ فالمرادُ به علمه بالمسموعات وتحريه للمجازاة به، نحو: ﴿قَدْسَيِعَ اللهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تَجُدِلُكَ ﴾ (٢).

قولُه: (قد سعِعَ [الله] لها)، أي: أجابها، كقولك: سمعَ اللهُ لمن حمِدَه.

⁽۱) سنن ابن ماجه (۲۰۶۳).

⁽٢) المفردات القرآن المسام ٢٥.

فقالَ: «حَرُمْتِ عليه»، فقالتْ: أشكُو إلى الله فَاقَتي ووَجْدِي، كلّما قال رسولُ الله ﷺ: «حَرُمْتِ عليه»، هَتَفَتْ وشَكَتْ إلى الله، فنَزَلتْ. ﴿ فِي زَوْجِهَا ﴾ في شأنِه ومعناهُ. ﴿ إِنَّ اللهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾ يَصِحُ أَنْ يسْمعَ كلّ مَسموع ويُبْصِرَ كُلَّ مُبْصَرٍ.

فإنْ قلتَ: ما معنىٰ ﴿قَدْ﴾ في قوله: ﴿قَدْ سَمِعَ﴾؟ قلتُ: معناهُ التَّـوقُّع؛ لأنَّ رسولَ الله ﷺ والمُجادِلة كانا يتوقَّعانِ أنْ يَسمعَ اللهُ مُجَادَلتَها وشكُواها ويُنزِلُ في ذلك ما يُفرِّجُ عَنها.

[﴿ ٱلَّذِينَ يُظَانِهِ رُونَ مِنكُم مِن فِسَآمِهِ مِنَا هُرَكَ أَمَّهُ نَهِ قَلْ إِنَّ أُمَّهُ ثُمَّهُ إِلَّا ٱلَّتِي وَلَدْنَهُمُ وَإِنَّهُمْ لِيَقُولُونَ مُنصَكَرًا مِنَ ٱلْقُولِ وَزُورًا وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُورٌ * وَٱلَّذِينَ يُظَهِرُونَ مِن فِسَآمِهِمْ وَإِنَّهُمْ لِيَقُولُونَ مُنصَافِّهُمْ لِيَقُولُونَ مِن فَعَلُونَ بِهِ وَاللَّذِينَ يُظَهِرُونَ مِن فَسَآمِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمِنَا قَالُواْ فَتَحْرِيرُ رَقَبَهُ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَاسًا ذَلِكُو تُوعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ مِمَا تَعْمَلُونَ خَيرٌ * فَمَن لَمّ يَعِدُ فَصِيامُ شَهْرَيْنِ مُتَنَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَاسًا فَمَن لَمّ يَستَطِعْ فَإِطْعَامُ سِيّينَ * فَمَن لَمّ يَستَطِعْ فَإِطْعَامُ سِيّينَ مِسْكِكُنا ذَلِكُ لِنُو مِنُولِهِ إِلَيْكُ وَرَسُولِهِ وَيَعْلَفَ حُدُودُ ٱللَّهِ وَلِلْكَيْفِينَ عَذَابُ ٱلِيمُ ﴿ ٢ – ٤]

في ﴿مِنكُم ﴾ توبيخٌ للعربِ وتَهْجِينٌ لعادَتِهم في الظّهار، لأنَّه كانَ من أيهانِ أهلِ جاهِلِيَّتِهم خاصَّة دونَ سائرِ الأمَم.

قولُه: (هَتَفَت وشَكَت)، النهاية: قد هَتَفَ يَهْتِفُ هَتُفاً، وهَتَفَ به هِتَافاً، إذا صاحَ به ودعاه، وفي الحديثِ: «فجعَل يَهْتِفُ بربِّهِ» أي: يَدعُوه ويُناشِدُه.

قولُه: (في ﴿مِنكُم﴾ توبيخٌ للعربِ وتهجينٌ لعادتِهم)، يعني: الظَّاهرُ أن يُقالَ: الذين يُظاهِرون من نسائِهم، أقحم ﴿مِنكُم ﴾ ليُدمجَ فيه تهجينَ عادة العرب.

الانتصاف: استدلَ بعضُهم على أنَّه لا يَصحُّ ظِهارُ الذِّمِّي^(١) بقوله: ﴿مِنكُم﴾، وليس بالقَويِّ، لأنَّه غير المقصود^(٢).

⁽١) كما عند الحنفية، انظر: «المبسوط» للسرخسي (٦: ٢٣١).

⁽٢) «الانتصاف» (٤: ٤٨٤) يحاشية «الكشاف».

﴿ مَّاهُ ۚ أُمَّهُ نَتِهِمْ ﴾ وقُرِئَ بالرَّفعِ على اللَّغتَينِ الحِجَازِيَّةِ والتَّميميَّةِ. وفي قِراءةِ ابنِ مَسعُودٍ: (بأمّهاتِهم) وزيادةُ الباءِ في لغةِ مَن يَنصُب.

والمعنىٰ أنَّ مَن يقولُ لامرأتِه: أنتِ عليَّ كظَهْرِ أمّي، مُلحِقٌ في كلامِه هذا للزَّوجِ بالأمِّ، وجاعلُها مِثلَها. وهذا تشبِيهٌ باطِلٌ لتبايُنِ الحالَين.

﴿إِنْ أُمَّهَنتُهُمْ إِلَّا الَّتِي وَلَدْنَهُمْ ﴾ يُريدُ أَنَّ الأمَّهاتِ على الحقيقةِ إِنَّها هُنَّ الوالِداتُ، وغيرُهُنَّ ملحقاتٌ بِهنَّ لدُخولِمِنَّ في حُكْمِهِنَّ، فالمُرضِعاتُ أمّهاتٌ؛ لأنَّهنَّ لما أرضَعنَ دخلنَ بالرَّضاعِ في حُكمِ الأمَّهاتِ، وكذلك أزواجُ رسولِ الله ﷺ أمّهاتُ المؤمنين؛ لأنَّ اللهَ حرَّمَ نِكاحَهُنَّ على الأمَّةِ فدخَلنَ بذلِكَ في حُكم الأمَّهات.

وأمّا الزَّوجاتُ فأبعدُ شيءٍ من الأُمومَة لأنَّهنَّ لَسنَ بأمَّهاتِ على الحَقيقةِ، ولا بداخلاتٍ في حُكمِ الأمَّهاتِ، فكانَ قولُ المُظاهِر منكرًا من القَولِ، تُنكِرهُ الحقيقةُ وتُنكِرهُ الأحكامُ الشرعيَّةُ، وزُورًا وكَذِبًا باطِلّا مُنحَرِفًا عن الحَقِّ.

قولُه: (على اللُّغتَين)، قال صاحب «الكشف»: ﴿ مَّا هُرَكَ أُمَّهُنتِهِمْ ﴾ حِجازِيَّة، وقرأ المُفضَّل برفع التاء، وجعلها تميميَّة (١).

قولُه: (مُلحِقٌ في كلامِه)، خبر «أنّ»، وقوله: «وهذا تشبيهٌ باطلٌ»، معنى قوله: ﴿ مَّا هُرَ أُمَّهُ اللّهِ مَ ، وفيه إشعارٌ بأنَّ خبر ﴿ اللّهِ مَ اللّهِ مُرُونَ ﴾ محذوفٌ، أي: مُحطِئون، وقوله: ﴿ مَّا هُرَ أُمَّهُ اللّهِ مَ اللّهُ اللهِ مَ اللهُ ا

⁽۱) «كشف المشكلات» للباقولي (۲: ۱۳۲۹).

﴿ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوُّ عَفُورٌ ﴾ لِما سلَفَ مِنه إذا تِيبَ عنه ولم يُعَدُّ إليهِ.

ثمَّ قال: ﴿ وَالَّذِينَ يُظُنِهِرُونَ مِن نِسَآبِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ ﴾ يعني: والذينَ كانت عادتُهم أَنْ يَقولوا هذا القولَ المنكرَ فقطعوهُ بالإسلامِ، ثمَّ يعودُون لمثلِه، فكفّارةُ من عادَ أَنْ يُحرِّرَ رقبةً ثمَّ يهاسَّ المُظاهَرَ مِنها، لا تحلُّ له مماسَّتها إلّا بعدَ تقديمِ الكفّارة.

قولُه: (والذين كانت عادتُهم أنْ يقُولُوا هذا القولَ المُنكرَ)، إشارةٌ إلى أنَّ التَّعريفَ للعَهدِ، والمعهودُ ما دلَّ عليه «توبيخٌ للعربِ وتهجينٌ لعادَتِهم، لأنَّه كان من أيّانِ أهلِ جاهليتهم»، وفي إنّيانِ المُضارِع إرادةُ معنى الاستمرار فيها مضى وقتاً فوقتاً، وهذا معنى قوله: «عادتهم».

الانتصاف: هذا الوجه يُلزمُ الكفَّارة بمجرَّد لفظِ الظِّهارِ حتى لو أَرْدَفه بالطَّلاقِ، أو ماتت المُظاهَرِ منها لزمتْهُ الكَفَّارةُ، لأنَّ العَوْدَ حينئذِ ليس إلا قولَ الظِّهار في الإسلام بخِلافِه في الوجُوهِ، لأنَّه إنَّما تجب الكفَّارة حينئذِ بالعَودِ بعدَ الظِّهارِ، وهو قولُ علماءِ الأمْصَار (١).

الراخب: العادةُ اسمٌ لتكريرِ الفعلِ أو الانفعال حتّى يصيرَ ذلك سهلاً تعاطيه كالطّبعِ، ولذلكَ قيلَ: العادةُ طبيعةٌ ثانيةٌ، وإعادَةُ الشّيءِ كالحديثِ وغيرهِ: تكريْرُه، قال تعالى: السّنُعيدُ هَمَا سِيرَتَهَا ٱلأُولَى ﴾ [طه: ٢١]، والعيدُ: كلُّ حالةِ تُعاوِدُ الإنسانَ، والعَائِدةُ: كلُّ نفع يرجِعُ إلى الإنسانِ من شيءٍ ما، والعَودُ: الرُّجُوعُ إلى الشّيءِ بعد الانصِرافِ عنه، إمَّا انْصِرافاً بالذَّاتِ أو بالقولِ أو العَزيمة (٢).

وأمَّا قولُه: ﴿ وَالَّذِينَ يُظَنِهِرُونَ مِن شِّمَآ بِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ ﴾ فعندَ أهلِ الظَّاهِر هو أَنْ يقولَ ذلك للمرأةِ ثانياً (٣)، فحينئذِ تلزمُه الكفَّارةُ، وعند أبي حَنيفة رضي الله عنه: العَودُ في الظُهار هو أن يُجامِعها بعد الظُهار (٤)، وعند الشافِعيِّ رضي الله عنه: هو إمْسَاكُها بعدَ وقُوعِ الظُهارِ مدةً

⁽١) «الانتصاف» (٤: ٢٨٤).

⁽٢) «مفر دات القرآن» ص ٩٤.

⁽٣) انظر: «المحلي» (٩: ١٨٩).

⁽٤) انظر: «بدائع الصنائع» (٣: ٢٣٥).

ووجهٌ آخَر: ثمَّ يعودُون لِما قالوا: ثُمَّ يتدارَكونَ ما قالوا؛ لأنَّ المتدارِكَ للأمر عائدٌ إليهِ. ومنهُ المثلُ: عادَ غيثٌ على ما أفسَدَ، أي: تدارَكَه بالإصلاح.

والمعنىٰ: أنّ تدارُكَ هذا القولِ وتلافِيَهُ بأنْ يُكفِّر حتىٰ ترجِعَ حالهُما كما كانت قبلَ الظَّهار.

يُمكِنه أَنْ يطلق فيها فلم يفعل (١)، وقال بعضُ المُتَأَخِّرين: المُظاهَرة يمينٌ، كقولِك: امرأتي عليَّ كظَهرِ أُمِّي إن فعلتُ كذا، فمتى فعلَ ذلك وحنث، يلزَمه من الكفَّارةُ ما بيَّنه اللهُ تعالى في هذا المكان. وقوله: ﴿ ثُمِّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا ﴾ يحملُه على فعلِ ما حلَفَ له أن لا يفْعَل، وذلك كقولِك: فلانٌ حلف ثمَّ عاد إذا فعلَ ما حلف عليه.

قال الأخْفَش: قولُه: ﴿لِمَا قَالُواْ ﴾ (٢) متعلقٌ بقولِه: ﴿فَتَحْرِيرُ رَفَّبَةٍ ﴾ (٣).

قولُه: (عادَ غَيثٌ على مَا أَفْسَدَ)، قال المَيْدَانيُّ: قيل: إفسادُه: إمساكُه، وعَودُه: إحْياؤه، وإنَّما فُشِر على هذا الوجه لأنَّ إفسادَه يصوبه لا يُصلِحه عودُه، وقد قيل غير هذا، وذلك أنَّهم قالوا: إنَّ الغيثَ يحفر ويُفسِدُ الجِياضَ ثمَّ يعفى على ذلك بها فيه من البركة، يُضرَب للرَّجل فيه فسادٌ ولكنَّ الصَّلاحَ أكثر⁽³⁾.

الجوهري سِحَفَى على ما كان، إذا أَصْلَح بعدَ الفَساد.

قال أبو على الفارسي في «الحجة» في تفسير قوله تعالى في البقرة : ﴿ تَظَلْهَرُونَ عَلَيْهِم بِاللَّا ثُمِ وَالْعُدُونِ ﴾ : فأمًّا من ذهب من المُتأخّرين إلى أنَّ الظّهار لا يقعُ في أوَّلِ مَرَّة حتَّى يُعيد المُظاهرة

انظر: «مغني المحتاج» (٣: ٣٥٥–٣٥٦).

 ⁽٢) في الأصول الخطية: ﴿ لما عادوا ﴾، وصوبناه بحسب السياق.

⁽٣) قال أبو حيان في «البحر المحيط» (٨: ١٧٦): وقال الأخفش: فيه تقديم وتأخير، والتقدير: فتحرير رقبة لما قالوا، وهذا قول ليس بشيء لأنه يفسد نظم الآية.

⁽٤) «مجمع الأمثال» (٢: ١٨).

ووجهٌ ثالثٌ: وهو أن يُرادَ بـ (ما قالوا) ما حرَّموه على أنفُسِهم بلفظِ الظَّهارِ، تنزيلًا للقولِ منزلةَ المقولِ فيه؛ نحو ما ذكرْنا في قولِه تعالىٰ: ﴿وَنَرِثُهُ مَا يَقُولُ ﴾ [مريم: ٨٠] ويكونُ المعنىٰ: ثُمَّ يُريدُونَ العَودَ للتَّماسٌ.

مرَّةً أُخرَى، فيقول: أنتِ عليَّ كظَهرِ أُمِّي، فإنَّ الظُهارَ ليسَ في ذلك ظاهِراً، وذلك لأنَّ العَوْدَ على ضربين؛ أحدهما: أن يصيرَ إلى شيء قد كان عليه قبلُ فتركه ثمَّ صارَ إليه، والآخر: أن يصيرَ إلى شيء وإنْ لم يكن على ذلك قبلُ، وهذا عندَ من خُوطِبَ بالقرآنِ مثلُ الأوَّل في الظُّهورِ، وأمَّم يعرفُونَه كما يَعرفُون ذلك، فمن ذلك قوله (١):

إذالسَّبعُون (٢) أقْصَدني سُراها وسَارت في المَفاصِلِ والعِظَامِ وصِرتُ كانتُ عاليَّ عاليَّ عاليَّ عالمَ عاليَّ عالمَ ع

أي: صار لونُ رأسِي كلونِ الشَّغام (٣). وهو نَبْتٌ أبيضُ إذا يَبِس يصيرُ كالشَّعْرِ الأبيض، يقال: أقصد السَّهْم: أصَاب فقَتلَ على المكان.

واعْلَم أنَّ حاصِلَ معنى العَوْد _ على المُختارِ _ راجِعٌ إلى أنْ يُمْسكَها زَمَاناً يُمْكنُه أن يُطلِّقَها فلا يُطلِّقُها، هذا في المُطلَق، وأمَّا في المؤقَّتِ فأنْ يطأ في المَّةِ، وفي الرجعية الرَّجْعَة كها ذكرُوه، وفي «ثُمَّ» الدَّلالة على أنَّ العَودَ أشدُّ تبعةً وأقوى إثهاً من نفسِ الظَّهار، ألا تَرى أنَّ الكفَّارةَ تتعَلَّق بالعَودِ لا بالظَّهَار مُطلقاً؟

قولُه: (أَنْ يُراد بـ «ما قالوا» ما حرَّمُوه على أنْ فُسِهم بِلفْظِ الظَّهَار)، يعني من الكَفَّ عن الاستِمتَاع بالمرأةِ من جِماعٍ أو لمسٍ بشَهْوةٍ، لأنَّه هو الـمقُول فيه بلفظِ الظَّهار، كقولِه تعالى:

⁽١) قال أبو علي الفارسي: "فمن ذلك ما أنشده أبو عُثمان أو الرّياشِي"، ولم أقف على القائل.

⁽٢) في «الحجة»: «التَّسعون».

⁽٣) «الحجة للقراء السبعة» (٢: ١٣٦ -١٣٧).

والمُماسَّةُ: الاستِمْتاعُ بها من جِماعٍ، أو لَمسِ بشَهوةٍ، أو نَظَرِ إلىٰ فَرْجِها بشهوة، ﴿ وَلَكُمُ ﴿ وَتُوعَظُونَ بِدِ. ﴾ لأنَّ الحُكمَ بالكَفّارةِ دليلٌ على ارتكابِ الجِنايةِ، فيجبُ أن تتّعِظوا بهذا الحُكمِ حتّىٰ لا تعودُوا إلىٰ الظّهارِ وتخافُوا عِقابَ الله عليه.

فإن قُلتَ: هل يَصِعُّ الظُّهارُ بغيرِ هذا اللَّفظ؟

﴿ وَنَرِثُهُ مُمَايَقُولُ ﴾ [مريم: ٨٠] أي: نَزْوي عنه ما زَعَم أنَّه يَنالَه في الآخرة، أي: نسمي ما يقول وهو: المالُ والوَلدُ.

الانتصاف: هذا يُقوِّي أنَّ العَودَ هو الوَطْءُ، وهو من أقوال مالك، وجعل داودُ العَودَ إعادة لفظِ الظَّهَار، ومن رأى العَودَ العَوْمَ على الوَطء قال: العَودُ إلى القول عَودٌ بالتَّدَاركِ لا بالتَّكرار، وتَدارُكَه نقضُه بنقِيضِه الذي هو العَزمُ على الوَطءِ، ومَن حَملَه على الوَطءِ قال: هو التَّكرار، وتَدارُكَه نقضُه بنقِيضِه الذي هو العَزمُ على الوَطءِ، ومَن حَملَه على الوَطءِ قال: هو المقصودُ بالمنع، ويحمل قولَه: ﴿ مِن مَبلِ أَن يَتَمَاسَنا ﴾ أي: مرة ثانية، ورأى أكثرُ العلماءِ قولَه: ﴿ مِن مَبلُ أَن يَتَمَاسَنا ﴾ أي: مرة ثانية، ورأى أكثرُ العلماءِ قولَه: ﴿ مِن مَبلُ اللهُ مَا الوَطءِ قبل التَّكْفِير، حتى كأنَّه قال: لا يُمَاسً حتَى يُكفِّر (١).

وقال الوَاحِديُّ: كثُر الاخْتِلافُ في معنى العَودِ هَاهُنا من المُفسِّرين والفُقّهاء (٢).

وقلت: القولُ المُحَصِّل ما ضَبَطه المُصنَّفُ في الوُجُوهِ الثلاثَةِ، وهو أنَّ ﴿ يَعُودُونَ ﴾ إمَّا عُجرى على حقِيقته، أو محمُولٌ على التَّدارُكِ مجازاً، إطلاقاً لاسم المُسَبِّ على السَّببِ، لأنَّ المُتدَارِكُ للأمر عائدٌ إليه، وأنَّ ما قالوا إمَّا عِبارةٌ عن القولِ السَّابِق، أو عن مُسَيّاه وهو تحريمُ الاُسْتِمتَاع، والوجْه الأوَّلُ في «الكشّاف» اللفظان فيه مُستعملان في موضُوعِها، وعلى القولِ الاُسْتِمتَاع، والوجْه الأوَّلُ في «الكشّاف» اللفظان فيه مُستعملان في موضُوعِها، وعلى القولِ الثاني واردٌ على الظَّاهِر والمجازُ في العَود، والثّالثُ عكسُ الأوَّل، لِوُرودِهما مجازين، وهاهنا وجةٌ رابعٌ عكسُ الثّاني كما يُقال: ثمَّ يَعُودُونَ لِما حرَّمُوه على أنفُسِهم من التَّمَاسُ والجِماع.

⁽١) «الانتصاف» (٤: ٤٨٦) بحاشية االكشاف».

⁽٢) «الوسيط» (٤: ٢٦٠).

.....

والوجْهُ الأوَّل: قولُ مُجَاهِدٍ والثَّورِيِّ، قال مُحْيي السُّنَّة: ذهبا إلى أنَّ الكَفَّارة تجبُ بنَفْسِ الظِّهَار، والمُرادُ بالعَود العَودُ إلى ما كانوا عليه في الجاهِليَّة من نفس الظَّهَار.

وقال أَهْلُ الظاهِر: العَودُ هو إِعادَةُ لفظِ الظَّهَار، وإن لم يُكَرَّر اللفظ فلا كفَّارةَ عليه، وهو قَولُ أَى العَالِية (١).

والوجْهُ الثّالثُ: قولُ مالِك وأصْحابِ الرَّأي، قال مُحيي الشُّنَّة: قال قومٌ: هو العَزْمُ على الوَطْء، وهو قولُ مالكِ وأصحاب الرَّأي (٢).

قال الوَاحِدي: قالوا: لو عَزم على الوَطءِ كان عَوْداً فيَلزمُه الكَفَّارة (٣).

وقال الإمامُ: العَودُ عند أبي حَنِيفَة عِبَارةٌ عن اسْتِباحة الوَطء واللَّلامَسة والنَّظَر إليها بشهوة، لأنَّه لمّا شبّهها بالأمَّ في حُرمَة هذه الأشياء فعِندَ اسْتِباحَتها كان مُناقِضاً لقولِه: أنتِ علىَّ كظَهْر أمِّى(٤).

والوجْه الرَّابِع: قولُ الحَسن وقَتادَة وطَاووس والزُّهْرِي قالوا: لا كفَّارَة عليه مَا لم يطأها. وقال الإمام: هذا خطأً لأنَّ تعقِيبَ قوله: ﴿ فَتَحْرِيرُ رَفَبَاةٍ ﴾ بالفَاءِ يُوجبُ كون التَّكفِير بعدَ العَوْد، ويقْتَضي قوله: ﴿ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَاّسًا ﴾ أنْ يكون الجِماعُ بعد التَّكفِير (٥٠).

⁽١) «معالم التنزيل» (٥: ٣٩ – ٤٠).

⁽٢) المصدر السابق (٥: ٤٠).

⁽٣) «الوسيط» (٤: ٢٦٠).

⁽٤) «مفاتيح الغيب» (٢٩: ٤٨٣).

⁽٥) المصدر السابق (٢٩: ٤٨٤).

⁽٦) انظر قول ابن عباس في: «معالم التنزيل» للبغوي (٥: ٤٠)، و « الوسيط» للواحدي (٢: ٢٦٠).

ما ذَهَب إليه الشَّافِعي. قال مُحْيي السُّنَة: ذَهَب الشَّافِعيُّ إلى أنَّ العَوْدَ هو الإمْسَاكُ عُقَيب الظُّهَار زَمَاناً يُمكنه أن يُفارِقها فلَم يَفعَل، فإن طلَّقها عُقَيب الظِّهَار في الحال أو مات أحدُهما في الوقْتِ فلا كَفَّارَة عليه، لأنَّ العَود للقول هو المُخالفة، وقال الفَرَّاء: يُقال: عَادَ فُلانٌ لِا قال، أي: فيها قال، وفي نقض ما قال، يعني: رجَع عمّا قال أنَّ، وذلك يُبيِّن ما قال الشَّافِعي، وذلك أنَّ قَصْدَه بالظِّهار التَّحرِيم، فإذا أمْسَكها على النَّكاحِ فقد خالَف قولَه ورجعَ عمًا قاله وتلزمُه الكَفَّارَة (٢).

وقلت: تمامُ تقريرِه: أنَّ حقيقة العَوْدِ أنْ يَصِيرَ الرَّجلُ إلى ما قد كان عليه قبل مُباشَرةِ هذا الفِعل الطَّارِئ، ولا شكَّ أنَّ الظِّهَار تغييرُ حال كان عليه الرَّجل من التَّحليل، فإذا دام على ما يَقتَضِيه الظُّهَار من التَّحْريم بأن يَعقُبه الطَّلاقُ، فقد جَرَى على ما ابتدأ به فلا كفَّارَة، وأمَّا إذا سَكَت فقد أذِنَ بالرُّجُوع إلى ما كان عليه قبل الظُّهَار من إبْقاءِ النَّكاح، كأنَّه قيل: والذِين يعزِمُون على المُفارَقة والتَّحريم، ويتكلِّمُون بذلك القول الشَّنيع، ثمَّ يُمسِكون عنه زمّاناً أمارةً على العَوْدِ إلى ما كانوا عليه قبل الظِّهَار (٣)، فكفارة ذلك كذا.

وقال الوَاحِديُّ: قال أصحَابُنا: العَودُ المذكورُ هاهنا صالِحٌ للجِماع كما قال مَالِكُ، والعَزمُ على الجِماعِ كما قال أهلُ العراقِ، ولترك الطَّلاقِ كما قال الشَّافِعيُّ، وهو أوَّلُ ما ينطلق عليه الحِماعِ كما قال أهلُ العراقِ، ولترك الطَّلاقِ كما قال الشَّافِعيُّ، وهو أوَّلُ ما ينطلق عليه السمُ العَوْدِ، فوجَب تعلُّقُ الحكْم به لآنَه الظَّاهِر، وما زادَ عليه يُعرَف بدليلِ آخر⁽⁴⁾.

وقلت: بناءً على هذه القضِيَّة ينبَغِي أن يكونَ الوجهُ الأوَّل أولى الوجوه، لا سيها قولُ أهلِ الظَّاهر، لكنَّ القولَ القَويَّ هو ما اقْتَضاه المقامُ وساعَدَه النَّظمُ الفَائِق، وهو قولُ حَبرِ الأمَّة

⁽١) امعاني القرآن؛ (٣: ١٣٩).

⁽٢) (معالم التنزيل) (٥: ٠٤).

⁽٣) من قوله: ﴿إِبْقَاءُ النَّكَاحِ ﴾ إلى هنا ساقط من (ح).

⁽٤) «الوسيط» (٤: ٢٦٠ – ٢٦١).

قلتُ: نعَم إذا وَضَعَ مكانَ (أنتِ) عضوًا مِنها يُعبِّر به عن الجُملةِ، كالرَّأسِ والوَجهِ والرَّقبةِ والفَرجِ، أو مكانَ الظَّهرِ عُضوًا آخرَ يحُرمُ النَّظُرُ إليهِ من الأمِّ كالبطنِ والفَخذِ. أو مكانَ الأمِّ ذاتَ رحم محرَم منه؛ من نسب أو رضاع أو صِهْر أو جِماع، نحوُ أن يَقولَ: أنتِ عليَّ كظهرِ أُختِي من الرَّضاعِ، أوعمَّتي مِن النَّسبِ، أو امرأةِ ابني أو أبي، أو أمِّ امرأتي أو بتيها، فهو مُظاهِرٌ، وهو مذهبُ أبي حَنيفة وأصحابِه. وعنِ الحسنِ والنَّخعِيِّ والزُّهْرِيِّ والنَّورِيِّ وغيرِهِم رضوان الله عليهم نحوُه.

وقال الشافِعيُّ: لا يكونُ الظِّهارُ إلَّا بالأمِّ وحدَها، وهو قَولُ قَتادةَ والشَّعبيِّ.

وعنِ الشَّعبِيِّ: لم ينسَ اللهُ أن يذكرَ البناتِ والأخواتِ والعمَّاتِ والخالاتِ؛ إذ أخبر أنَّ الظَّهارَ إنَّما يكونُ بالأمَّهاتِ الوالداتِ دونَ المُرضِعاتِ. وعن بعضِهم: لا بدَّ من ذِكر الظَّهْرِ حتَّىٰ يكونَ ظِهارًا.

ابنِ عبّاس رضي الله عنها، لأنَّ ما قَبلَه وهو قولُه تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُظُلهِمُ وَنَ مِنكُم مِن لِسَآيِهِم ﴾ كما سَبق واردٌ على الذَّمِّ على ما كانوا عليه في الجَاهِليَّة، وعلى أنَّ ذلك كان منكراً من القَولِ وزُوراً، وكذلك ما بعده أي قوله: ﴿ وَلِكُونَ تُوعَظُونَ بِهِه ﴾ تَخْويفٌ شديدٌ لمن ارتكبَ تلك الجِناية، وكما قال المُصنَّف: «الحُكم بالكفارة وَلِيلٌ على ارْتِكَابِ الجِناية»، كأنَّه قيل: الّذِين يرتَكِبُون تلك الجِناية، ويقُولُون ذلك القَول المُنكر والزُّور ثُمَّ يرجِعُون يَنْدمون لأجل ذلك القول، فكفًا رتُه ما ذُكر، ﴿ وَلِكُرُ تُوعَظُونَ بِهِ أَواللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَيدٌ ﴾ فيُجَازِيكم عليه، ثمَّ قول الإمّام الشَّافِعي لقُربِه منه من حَيث المعنى.

قولُه: (أو جِمَاع)، يُريدُ به قولَ أبي حَنِيفَة رحمه الله تعالى: البنتُ المخْلُوقة من ماءِ الزَّانِ يحرُم وطْوْها على الـزَّانِي خلافاً للشَّافِعي رضي الله عنه، وأمَّا قـولُه: «أو صِهْرٍ» فيُحـمَلُ على النّكاح الصَّحِيح والشَّبْهَة كما عِند الشَّافِعي.

قولُه: (لا يكُونُ الظَّهَارُ إلا بالأمِّ وحْدَها)، هذا خلاف ظاهِر المِذْهَب، وفي «الحاوي»:

فإن قلتَ: فإذا امتنَع المُظاهِرُ من الكفّارةِ، هل للمرأةِ أن تُرافِعه؟

قلتُ : لها ذلك، وعلى القاضي أن يُجِيرَه على أن يُكفِّر، وأن يجسِسَه؛ ولا شيءَ من الكفّاراتِ يُجبَرُ عليه ويُحبَسُ إلّا كفارةُ الظّهار وحْدَها، لأنهُ يَضُرُّ بها في تركِ التكفِيرِ والامتناعِ من الاستِمْتاعِ، فيَلزَمُ إيفاءُ حقِّها. فإن قُلتَ: فإن مسَّ قبل أنْ يُحفِّر؟ والامتناعِ من الاستِمْقِ ولا يعودَ حتى يكفِّر، ليا رُوي أنّ سلَمةً بنَ صخرِ البَياضِيّ قلتُ: عليه أن يستغفِرَ ولا يعودَ حتى يكفِّر، ليا رُوي أنّ سلَمةً بنَ صخرِ البَياضِيّ قالَ لرسولِ الله ﷺ: ظاهرتُ من امرأتي ثمّ أبصرتُ خِلخالها في ليلةٍ قَمْراءَ فواقَعْتُها، فقال عليه الصّلاةُ والسّلامُ: «استغفرْ ربَّك ولا تَعُد حتىٰ تُكفِّر».

تشبيه المكلف غير الباثنة وجزئها كالشعر بجزء محرم أنثىٰ لم تكن حِلًّا، أي: كالأم والجدات والأخوات والعمات وغيرهنّ ظهارٌ.

قولُه: (لما رُوي أنَّ سَلَمةَ بنَ صَخْرِ البَيَاضِيّ)، حديثُه من رواية التَّرْمِذِيِّ وابنِ ماجَه والنَّادِميِّ عن سَلَمةَ (١) قال: كنتُ امْرَأَ أُصِيبُ من النِّساء ما لا يُصِيبُ غَيْري، فلمَّا دخل

⁽۱) الترمذي (۱۱۹۸)، (۱۲۰۰)، وابن ماجه (۲۰۲۲)، والدارمي (۲۲۷۸)، ورواه كذلك أبو داود (۲۲۱۳) وهو أولى بالعزو إليه من جميع من ذكر المصنّف.

ويجدر بالذكر أن الحديث الذي خرجه المُصنّف يختلف عن الحديث الذي ذكره الزمخشري حيث ذكر: أنَّ سلَمة بن صخر البَياضِي قال لرسول الله ﷺ: ظاهَرتُ من امرأي ثمَّ أبصَرتُ خِلخَالها في ليلةٍ قمراء فواقَعْتُها، فقال عليه الصلاة والسلام: «استغفر ربك ولا تعد حتى تكفر». وقال ابن حجر في «تخريجه» (٤: ٨٨٨) بحاشية «الكشاف»: «لم أره بهذا اللفظ، وهو في السنن الأربعة من طريق الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس: أن رجلاً ظاهر من امرأته، ثم واقعها قبل أن يكفّر، فأتى النبي ﷺ فأخبره فقال: «ما حملك على ما صنعت»؟ قال: رأيت بياض ساقها في القمر. قال: «فاعتزلها حتى تكفّر عنك» وللتّرمذي قال: رأيت خلخالها في القمر. قال: «فلا تقربها حتى تفعل ما أمرك الله» أخرجوه من رواية الفضل بن موسى عن معمر عنه موصولاً، وأبو داود والنّسائي من رواية عبد الرزاق عن معمر مرسلاً. قال النسائي: هذا أولى بالصواب. ولأبي داود والترمذي من حديث سلّمة بن صخر بن البياضي قال: كنت امرأ أستكثر من النساء. فذكر القصة مطوّلة، وليس فيها «استغفر الله» إلى آخره».

فإنْ قلتَ: أيُّ رقبةٍ تُجزئُ في كَفّارةِ الظِّهار؟

قلتُ: المُسلِمةُ والكافِرةُ جميعًا، لأنها في الآيةِ مطلَقةٌ. وعندَ الشافعيِّ رضي الله عنه لا تُجزئُ إلّا المُؤمنةُ لقولِه تعالىٰ في كفّارةِ القَتْلِ: ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾ [النساء: ٩٧] ولا تُجْزِئُ أمُّ الولدِ والمُدبَّرُ والمُكاتَبُ الذي أذّىٰ شيئًا، فإن لم يؤدِّ شيئًا جازَ. وعند الشّافِعيِّ: لا يجوزُ.

فإن قلتَ: فإن أعتَقَ بعضَ الرَّقبةِ، أو صامَ بعضَ الصِّيام ثمَّ مَسَّ؟

قلتُ: عليهِ أن يستأنِف، نهارًا مسَّ أو ليلًا، ناسِيًا أو عامِدًا عندَ أبي حنيفةً، وعِندَ أبي يوسُفَ ومُحمَّدِ: عِتقُ بعضِ الرَّقبةِ عِتقُ كُلِّها فيُجِزئُه، وإن كانَ المسُّ يُفسدُ الصّومَ استقبلَ، وإلّا بنيْ.

فإن قلت: كم يُعطى المسكينُ في الإطعام؟

قلتُ: نصفَ صاعِ من بُرَّ، أو صاعًا من غيرِه عند أبي حَنيفةَ، وعندَ الشَّافِعيِّ مُدَّا من طعام بلدِه الذي يُقتَاتُ فيه.

فإن قلتَ: ما بال التّماس لَم يُذكر عِندَ الكفّارةِ بالإطعام، كما ذكرَه عِندَ الكفّارَتَين؟

شَهرُ رمضَان خِفْتُ فظاهرتُ حتّى يَنْسَلَخَ شَهرُ رَمضَان، فبينا هي تخدِمُني ذات ليلةٍ إذ الْكَشَف لي مِنها شيءٌ، فها لَبِثت أن نَزُوتُ عليها، فأخبَرتُ النَّبيَّ ﷺ قال: «حَرُّرُ رَقَبَةً» قُلتُ: وَالّذي بَعنَك بالحَقِّ مَا أَمْلِكُ رَقَبَةً غَيْرَهَا، وضَرَبتُ صَفحة رَقَبَتي، قال: «فَصُمْ شَهْرَين مُتَنَابِعَين» قلتُ: وهَلْ أَصَبتُ الذي أَصَبْتُ إلا من الصِّيامِ؟ قال: «فأطْعِم وَسَقاً مِن عَرْ سِتينَ مِسْكِيناً»، قلتُ: والذي بَعنَك بِالحَقِّ نبياً لقد بتنا وَحْشَين ما أَمْلِك لنا طَعَاماً، قال: «فَانْطَلِق مِسْكِيناً»، قلتُ: والذي بَعنَك بِالحَقِّ نبياً لقد بتنا وَحْشَين ما أَمْلِك لنا طَعَاماً، قال: «فَانْطَلِق لل صَاحِب صَدَقَة بَنِي زُريق فَلْيَدفَعها إليك فأطْعِم سِتِّينَ مِسْكِيناً وَسَقاً من غَمِر، وَكُلْ أَنتَ وَعِيالُك بقِيَّتِها» الحديث. بنو بَيَاضَة بطْنٌ من بني زُريق.

النهاية: يقال: رجُلٌ وَخشٌ ـ بالسُّكُون ـ من قَومٍ أَوْحَاشٍ؛ إذا كان جَائِعاً لا طَعَامَ له، وقَد أَوْحَش؛ إذا جَاع.

قلتُ: اختُلِفَ في ذلك، فعندَ أبي حَنيفةَ: أنّه لا فَرقَ بينَ الكفّاراتِ الثّلاثِ في وجوبِ تقديمِها على المِساسِ، وإنّها تُرك ذِكرُه عندَ الإطعامِ ، دلالةً على أنّه إذا وُجِد في خلالِ الإطْعامِ لم يُستأنفُ كها يُستأنفُ الصَّومُ إذا وقَعَ في خِلالِه، وعند غيرِه: لم يُذكّر للدّلالةِ على أنّ التَّكفِيرَ قبلَهُ وبعدَهُ سواءً.

فإن قلتَ: الضَّميرُ في ﴿ أَن يَتَمَاسَا ﴾ إلامَ يَرجِعُ؟

قولُه: (وإنَّمَا تُركَ ذِكُرُه عِندَ الإطْعَامِ، دَلالةً على أنَّه إذا وُجِد في خِلالِ الإطْعَام لم يُسْتَأَنف كما يُسْتَأنف كما يُسْتَأنف الصَّوم)، الانتصاف: يُقال له: إذا جَعلتَ ذِكرَ التَّماس في بعضِها، وترك ذكْرِه في بعضِها موجباً للفَرق، فَلِم جعَلْتَه مؤثِّراً في أحدِ الحُكْمين دون الآخَر؟ وله أنْ يقول: اتَّفقنا على التَّسُويَة بين الثَّلاثِ في هذا الحُكْمِ، وقد نطقت الآيةُ بالتَّفرِقة، فلَم يُمكِن صَرفه إلى ما وقع الاتَّفاق على التَّسويَة فيه، فتعَيَّن صَرفه إلى الآخر.

فإنْ قيل: فكان تَقْييده بالتَّمَاسُ في موضع واحدٍ، ليُحْمل عليه المُطْلقان الباقِيَان كافياً، فها فَائِدة ذَكْرُه بعد الصَّوم؟

والجواب: أنَّ ذَكْرَه معَ العِنْقِ يُفِيدُ تَخْرِيم الوَطْء قبله، ولا يُتَصوَّر الوَطْء في أثْنَاءِ العِنْق، إذ لا يَتبعَّض ولا يَتفَرَّق، وإنَّما الْحِبْيجَ إلى الصِّيام الوَاقِع على التَّوالي ليُفِيدَ^(۱) تَحْرِيم الوَطْءِ قَبل الشُّرُوعِ وبَعْد الشُّرُوعِ إلى التَّمام، ولو لم يُذكر لذَهَب الوَهْمُ إلى تَحْرِيمه قَبل الشُّرُوع خاصَّة، والشُّرُوع خاصَّة، واستُغْنِي عن ذِكْرِه في الطَّعَام بِذكْرِه في الصِّيام، لأنَّه مِثلُه في التَّعَدُّد والتَّوالي، وإمكان الوَطْء واستُغْنِي عن ذِكْرِه في الطَّعَام بِذكْرِه في الصِّيام، لأنَّه مِثلُه في التَّعَدُّد والتَّوالي، وإمكان الوَطْء في خِلالِه، هذا على أنَّ العِنْق لا يَتجَزَّهُ، وعن ابن القاسِم: من أَعْتَق شِقْصاً من عَبدٍ يملكُ جَمِيعَه ثمَّ إن أَعتَق بَقِيَّته عن الكَفَّارة جَاز، وهو خِلافُ القَواعِد.

فإنْ قيل: ارتفاع التَّحْريم بالكَفَّارة بعد التهاسِّ أما إن يُشتَرط فيه عدمُ التَّهاسِّ أو لا، فإنْ كان الأوَّل فلا يرتفع التَّحْريمُ بالكَفَّارة، وإنْ كان الثّاني لَزِمَ ارتِفَاعُ التَّحْريم بالكَفَّارة التي يَتَخَلَّلها التَّهَاسِّ.

⁽١) من قوله: اتحريم الوطء قبله، إلى هنا ساقط من (ط)، وأثبته من (ح) و(ف).

قلتُ: إلى ما ذَلَّ عليهِ الكلامُ من المُظاهِرِ والمُظاهَرِ مِنها. ﴿ ذَالِكَ ﴾ البيانُ والتَّعليمُ للأَحْكامِ والتَّنبيهُ عليها لِتُصدَّقُوا ﴿ وَإِلَنْهِ وَرَسُولِهِ ، ﴾ في العمَلِ بشرائِعِه التي شَرَعها من الظّهارِ وغيرِه، ورفضِ ما كُنتم عليه في جاهِليَّتِكُم ﴿ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ ﴾ التي لا يجوز تعديها ﴿ وَلِلْكَنفِينَ ﴾ الذينَ لا يتبِعُونها ولا يعملُونَ عليها ﴿ عَذَابُ آلِيمٌ ﴾.

[﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَاَدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ كُبِتُواْ كَمَا كُبِتَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَفَدْ أَنزَلْنَا ءَايَنتِ بَيْنَتْتُ وَلِلْكَفِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ * يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيُنْتِثُهُ مربِمَا عَبِلُوَاْ أَخْصَنهُ اللَّهُ وَيَسُوهُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءِ شَهِيدُ ﴾ ٥- ٦]

﴿ يُحَادَّونَ ﴾ يُعادُون ويُشاقُونَ ﴿ يُمِيُّوا ﴾ أُخزُوا وأُهْلِكوا ﴿ كَمَا كَمِتَ ﴾ مَن قَبْلَهم من أعداءِ الرُّسُلِ. قبل: أُرِيدَ كَبْتُهم يوم الخندقِ، ﴿ وَقَدْ أَنزَلْنَا مَا يَنتِ بَيْنَتِ ﴾ تَدُلُّ على صِدقِ الرَّسولِ وصِحةِ ما جاءً به، ﴿ وَلِلْكَفِرِينَ ﴾ بهذهِ الآياتِ ﴿ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾ يَذهبُ بِعزِّهم وكِبْرِهم. ﴿ يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ﴾ منصوبٌ بـ «لهم»، أو بـ ﴿ مُهِينٌ ﴾، أو بإضمار «اذكُر» تعظيمًا

فَجُوابُه أَنَّ التَّمَاسُ مُنافِ لَصِحَّة الكَفَّارة واعْتِبارِها في رَفع التَّحْرِيم، فإنْ وقَع قبل الشُّروعِ في الكَفَّارة تَعَذَّر الحُّكُمُ بِبُطلانِ الكَفَّارة، لأنَّ مَحلَّ الحُّكُمِ الّذي هو الكَفَّارة لم يُوجد، أَمَّا إِنْ وَقعَ في أثنائها، فالمَحلُّ المَحْكُوم فيه بِعَدم الصِّحَة قائمٌ، فوَجَب الحُّكُمُ به، فهو كالحَدَثِ إذا كان قَبَل الطَّهَارةِ لا يُبْطِلُ شَيئاً لم يُوجَد، وإنْ وَقع في أثنائِها أبطَلها، تم كلامه (١٠).

قولُه: (أَوْ بِإِضْهَارِ «اذكُر» تَعْظِيمًا)، اعْلَم أَنَّ قَولَه: ﴿ وَلِلْكَفِرِينَ عَذَابٌ ثُهِينٌ ﴾ إمَّا تَتْمِيمٌ أو تَذيلٌ، كَقَولُه تعالى: ﴿ وَلَلْمَا بَكَ عَلَمُ مَا عَرَفُواْ كَفَرُوا بِيعْدِ فَلَعْمَنَهُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَنفِرِينَ ﴾ [البقرة: ٨٥] قال المُصنَف: «﴿ عَلَى ٱلْكَنفِرِينَ ﴾ أي عليهم، وَضْعاً للمُظْهر مَوضِع المُضْمَر، للدَّلالة على أنَّ اللَّهُ لَهُ خَدُولاً أنَّ اللَّهُ لَهُ خَدُولاً فيه دُخُولاً أنَّ اللَّهُ لَهُ خَدْر أن تكُونَ للجِنْس، فيذْخُلُوا فيه دُخُولاً

⁽١) والانتصاف، (٤: ٢٨٤).

لليوم، ﴿جَيِيعًا ﴾ كلُّهم لا يُترَكُ منهم أحدٌ غيرَ مَبعوث. أو مُجتَمِعينَ في حالٍ واحدةٍ، كما تقول: حيٌّ جميعٌ ﴿فَيُنَبِتُهُ مربِمَاعَمِلُوّا ﴾ تخجِيلًا لهم

أولياً»، كذلك هاهنا إذا جعل اللام في ﴿ لِلْكَفِرِينَ ﴾ للعَهْد، كان ﴿ لِلْكَفِرِينَ ﴾ وضْعاً للمُظْهر مَوضِع المُضْمر، والمعنى ما قال: (١) «للكافرين الذين لا يَتَبِعُونها ولا يعْمَلون عليها»، أي: لا يَكْدحُون منها، ويَكون ﴿ يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ﴾ مُتعَلِّقاً بالجَارِّ والمَجْرُور، وإليه الإشارَة بقولِه: ﴿ يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ﴾ منصُوبٌ بـ «لهم»، فوضع المُضْمَر مَوضِع «الكافرين»، فيكون تَتمِياً، وإذا جعل اللام للجِنْس ليَدخُل فيه أولئك المُحادُّون دُخُولاً أوَّلياً يكونُ تَذييلاً، ويَنتصِب الظَرف بإضهارِ «اذْكُر» لِتَهامِ الكلامِ هناك، فَتَستَقِل دَلالةُ الجُملة المُبتَدأة، فيعَظُم شَأْنُ اليومِ، ويَجْتمعُ لهم ذُلُّ الدَّارَين؛ لأنَّ المُراد بقولِه: ﴿عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾: الذُّلُ والصَّغَارَ في الدُّنيا، كها قال: ﴿عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾ يَلْهَبُ بِعِزُهم وكِبْرِهم»، والكبتُ: ما جَرى عليهم يومَ الحَنْدق.

الراغب (٢): قال: ﴿عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾ لأنَّ قبلَه ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُونَ اللَّهَ وَرَسُولُهُ ﴾ فقد جعل الكَبْتَ جَزاء من آثر حِزْباً غَيرَ حِزْبِ الله ورسُولِه، وحَدَّا غيرَ حَدِّهما، والكَبْتُ: الإذلالُ قبل الكَبْت عمَّن حادًّ الله ورسولَه وجانبَهُما وصار الغَلَبِ والقَهْر والتَّخْييب، فلمَّا أخبرَ الله تعالى بالكَبْت عمَّن حادًّ الله ورسولَه وجانبَهُما وصار في حدِّ غير حَدِّهما، وصَف العَذَاب الذي ينزل به بالإذلال والهوان، ويشهد لذلك ما جاء في خاتمة السُّورة: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحَادُ وَنَ ٱللَّهُ وَرَسُولَهُ وَأَوْلَيْكَ فِي ٱلأَذَلِينَ ﴾ (٣).

قولُه: (حيٌّ جميعٌ)، الأساس: هو جميعُ الرَّأي، وجَميعُ الأمر، وحَيٌّ جميعٌ ورجل مُجتمع: اسْتَوت لِحْيتُه وبلغت غاية شبابه.

⁽١) من قوله: «للكافرين للعهد» إلى هنا ساقط من (ح).

⁽٢) كذا في الأصول الخطية، والنقل من «درة التنزيل وغرة التأويل»، وقد تقدم التنبيه إلى الخلاف في نسبته، وأن الأصح أنه للخطيب الإسكافي.

⁽٣) «درة التنزيل وغرة التأويل» للخطيب الإسكافي (٣: ١١٧٥).

وتوبيخًا وتَشْهِيرًا بحالهِم، يتمنَّونَ عندَه المُسارَعةَ بهم إلى النَّارِ، لِمَا يَلحَقُهم من الخِزْيِ على رؤوسِ الأشهاد، ﴿ أَخَصَلْهُ اللَّهُ ﴾ أحاط به عددًا لم يفُتْه مِنهُ شَيءٌ، ﴿ وَنَسُوهُ ﴾ لأنهم تهاوَنوا به حينَ ارتكبُوه ، لم يُبالوا به لِضراوَتِهم بالمعاصِي، وإنّها تُحفَظُ مُعظَّماتُ الأُمور.

[﴿ أَلَمْ نَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَدَوَتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ مَا يَكُوثُ مِن نَجْوَى ثَلَنتُهُ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَسَيَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدَنَى مِن ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا أَثْمُ يُنْيَتْهُم بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ ٱلْقِينَمَةً إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ ٧]

﴿مَا يَكُونُ ﴾ مِنْ (كَانَ) التامّةِ، وقُرِئَ بالياءِ والتّاءِ، والياءُ على أنّ النّجوى تأنيتُها غيرُ حقيقيٍّ و ﴿مِن ﴾ فاصِلةٌ؛ أو على أنّ المعنى ما يكونُ شيءٌ من النّجوى، والنّجُوى: التّناجِي، فلا تَخْلُو إمّا أن تكونَ مُضافة إلىٰ ثلاثةٍ، أي: من نَجُوىٰ ثلاثةٍ نَفَرٍ. أو مَوْصُوفة بها، أي: مِن أهلِ نَجُوىٰ ثلاثةٍ، فحَذَفَ الأهلَ. أو جعلوا نجُوىٰ في أنفُسِهم مبالغة، كقولِه تعالىٰ: ﴿ خَلَصُوا نَجَوىٰ آلانةٍ، فحَذَفَ الأهلَ. أو جعلوا نجُوىٰ في أنفُسِهم مبالغة، كقولِه تعالىٰ: ﴿ خَلَصُوا نَجَوىٰ اللهِ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَبْلةً: (ثَلاثةً وحَمَسةً)، النصبِ على الحالِ بإضهارِ «يَتناجَوْن»؛ لأنّ ﴿ فَجُوىٰ ﴾ تَدُلُ عليه، أو على تأويلِ بالنصبِ على الحالِ بإضهارِ «يَتناجَوْن»؛ لأنّ ﴿ فَجُوىٰ ﴾ تَدُلُ عليه، أو على تأويلِ بالنصبِ على الحالِ بإضهارِ «يَتناجَوْن»؛ لأنّ ﴿ فَجُوىٰ ﴾ تَدُلُ عليه، أو على تأويلِ بالنّصبِ على الحالِ بإضهارِ «يَتناجَوْن»؛ لأنّ ﴿ فَجُوىٰ ﴾ تَدُلُ عليه، أو على تأويلِ بالنّصبِ على الحالِ بإضهارِ «يَتناجَوْن»؛ لأنّ ﴿ فَجُوىٰ ﴾ تَدُلُ عليه، أو على تأويلِ بالنّصبِ على الحالِ بإضهارِ «يَتناجَوْن»؛ لأنّ ﴿ فَجُونَ ﴾ تَدُلُ عليه، أو على تأويلِ بالنّسبُ كِنّ فيه.

قولُه: (وإنها تُحفظُ معظّهات الأمُور)، بيان لتعليل ﴿نَسُوهُ ﴾ بقوله: «لأنهم تهاونوا به».

قولُه: (﴿ مَا يَكُوثُ ﴾ ، مِن «كان» التّامّة، وقُرئ بالياء والتّاء)، قال ابن جِنِي: بالتّاء: أبو جعفر وأبو حَيّة، والتَّذكِيرُ الذي عليه العامّة هو الوَجه، لما فيه من الشّياع وعُمومِ الجِنْسيَّة، كقولك: ما جَاءني من امْرأة، وما حَضَرني من جَارية، وأمَّا التَّأنيثُ فلاعْتِبار اللفظ، كما تَقول: ما قامَت امْرَأةٌ ولا حَضَرت جارية، و﴿ مَا يَكُوثُ مِن خَوْمَ كَلَاعَةٍ ﴾ (١).

قولُه: (ونَصْبِها)، بالجرِّ عَطْفٌ على «تأويل»، أو بالرَّفْع فهو مُبتدأٌ، خبره «مِن المُسْتكِن»،

⁽۱) «المحتسب» (۲: ۳۱۵).

فإن قلتَ: ما الدَّاعي إلى تخصيصِ الثَّلاثةِ والخَمْسةِ؟

قلتُ: فيه وجهان، أحدُهما: أنّ قومًا مِن المنافقين تحلّقُوا للتّناجِي مُغايَظةً للمُؤمنين على هذين العَدَدين: ثَلاثةً وخُسةً، فقيلَ: ما يَتناجَىٰ مِنهم ثَلاثةٌ ولا خَسةٌ كما تَرَوْبَهم على هذين العَدَدين: ثَلاثةً وخُسةً، فقيلَ: ما يَتناجَىٰ مِنهم ثَلاثةٌ ولا خَسةٌ كما يقولونَ، يتناجَوْن كذلك ﴿وَلا أَدْنَى مِن ﴾ عَدَدَيْهم ﴿وَلا آكُثرَ إِلا ﴾ واللهُ معهم يسمَعُ ما يقولونَ، فقد رُوِي عن ابنِ عبّاسٍ رضي اللهُ عنهما: أنها نزلَتْ في رَبيعة وحبيبِ ابني عَمْرٍ وصَفُوانَ بنِ أُميّةً: كانوا يومًا يَتحدّثونَ، فقالَ أحدُهم: أثرى أنّ الله يعلمُ ما نقول؟ فقال الآخرُ: إنْ كانَ يعلمُ بعضاً فهو يعلمُ فقال الآخرُ: إنْ كانَ يعلمُ بعضاً فهو يعلمُ كُلًه، وصَدَقَ؛ لأنّ مَن عَلِمَ بعض الأشياءِ بغيرِ سببٍ فقد عَلِمَها كُلَّها؛ لأنّ كونَه عالِيًا بغيرِ سببٍ ثابتٌ له معَ كُلِّ مَعْلُوم، والثّاني: أنهُ قَصَد أنْ يذكُرَ ما جرَتْ عليهِ العادةُ مِن بغيرِ سببٍ ثابتٌ له معَ كُلِّ مَعْلُوم، والثّاني: أنهُ قَصَد أنْ يذكُرَ ما جرَتْ عليهِ العادةُ مِن أُعدادِ أهلِ النّهي والأحلام، ورَهْطٌ مِن أهلِ الرّأي والتّجارِبِ، وأوّلُ عددِهم: الاستِصْوابُ. ألا ثنانِ فصاعِدًا إلى خَسةِ إلى ستّةِ إلى ما اقْتَضَتهُ الحالُ، وحَكم به الاستِصْوابُ. ألا الأنانِ فصاعِدًا إلى خَسةٍ إلى ستّةٍ إلى ما اقْتَضَتهُ الحالُ، وحَكم به الاستِصْوابُ. ألا ترى إلى عَمَرَ بنِ الحَقّابِ رضيَ اللهُ عَنْ كيف تركَ الأمرَ شُورى بين ستّةٍ ولَم يتَجاوزُ بها ترى إلى عَمَرَ بنِ الحَقّابِ رضيَ اللهُ عَنْ كيف تركَ الأمرَ شُورى بين ستّةٍ ولَم يتَجاوزُ بها

يعني يجُوز أن يكون ﴿ تَجْوَىٰ ﴾ بمَعنى مُتَناجِين، ويكون نَصْبُ «ثلاثةً» على الحال من الضَّمير المُسْتكِن في النجوي.

قولُه: (بغَير سَبَبِ)، أي: بغير سَبَبٍ خَارِجيٌّ، يعني أنَّ سَبَب العِلمِ بذلك هو ذاتُه.

قولُه: (والمُنكَّبونَ لذلك)، أصله: المُتتدَبون، فقُلِبت التّاء دالا وَأَدْغِم، أي: مُدعَون للشُّورى، يقال: نَدَبه لأمرِ فَانْتَدَب له، أي: دَعَاه له فأجَاب.

الأساس: نَدَب لِكَذا أو إلى كذا، وفُلانٌ مَنْدوبٌ لأمرِ عظيم ومُندَّبٌ له.

قولُه: (كيفَ تَوكَ الأمْرَ شُورى بين سِتّة)، قال صاحِبُ «الكامل في التاريخ»: إنَّ عمرَ ابن الخطّاب لما طُعن قيل له: يا أميرَ الـمُؤمِنين لو استَخْلَـفت؟ قال: لو كان أبو عُبَيدة حياً

إلى سابع؟ فذكرَ عَزَّ وعَلا الثَّلاثةَ والخَمسةَ وقال: ﴿ وَلَآ أَدْنَى مِن ذَلِكَ ﴾ فَدَلَّ على الاثنينِ والأربَعة، وقال ﴿ وَلَآ أَكْثَرَ ﴾ فدلّ على ما يلي هذا العدّدَ ويُقارِبُه. وفي مُصحَفِ عبدِ الله: إلّا اللهُ رَابعُهم، ولا أربَعةُ إلّا اللهُ خامِسُهم، ولا خَمسةٌ إلّا اللهُ سادِسُهم، ولا أقلُ من ذلك ولا أكثرُ إلّا اللهُ معَهم إذا انْتَجَوا. وقُرِئَ: ﴿ وَلاَ أَدَنَى مِن ذَلِكَ وَلاَ أَكْثَرَ ﴾، بالنّضبِ على أنّ «لا» لنصبِ على أنّ «لا» لنصبي الجنس. ويجوزُ أن يكونَ: (ولا أكثر)، بالرّفْع مَعطوفًا على محل «لا» مع ﴿ أَدَنَى ﴾،

لاستخلفته، ولو كان سالم مَولى أبي حُذَيفة حياً لاستَخلفته، وقيل له: عبد الله بن عمر؟ قال: كيف أستَخلف ، ولو كان سالم مَولى أبي حُذيفة حياً لاستَخلف ، وقيل له: عبد مقالتي أنَّ أوليَ رجلاً خيرٌ مِنِي، وإنْ أثرك فقد ترك من هو خيرٌ مِنِي، ثمّ قال: الجتمعت بعد مقالتي أنَّ أوليَ رجلاً هو أحْرَاكُم أنْ يَعْملَكُم على الحقّ، وأشَار إلى عليَّ رضي الله عنه، فرَهِقَتْنِي غَشْيةٌ فرأَيْتُ رجُلًا دخل جَنةٌ، فَجعَل يَقْطِفُ كُلَّ عَضَّة ويَانِعَة فيَضُمَّهُ إلَيْهِ وَيُصَيِّرُهُ مَّعْتَهُ، فعلمتُ أنَّ الله غالبٌ على أمْرِه، فها أردتُ أنْ أتحمَّلها حيًا وميتنا، عليكم بهؤلاء الرَّهط الذين قال رسُولُ الله ﷺ: «إنِّهم من أهل الجنّة»، وهُم: عليٌّ، وعثمانُ، وعبد الرَّحن، وسعد، والزُّبير بنُ العوَّام، وطَلْحَةُ بنُ عُبيْدِ الله، فَلْيَخْتَارُوا مِنْهُمْ رَجُلًا، فلمّا أصبحَ عُمرُ دعاهُم رُضوان الله عليهم وقال: إنِّي نظرتُ فوجَدْتكم رُوساء النَّاسِ وقَادَتهم، ولا يكون هذا الأمرُ إلا فيكم، وقد قُبِضَ رسولُ الله ﷺ فوجَدْتكم رُوساء النَّاسِ وقَادَتهم، ولا يكون هذا الأمرُ إلا فيكم، وقد قُبضَ رسولُ الله ﷺ وهو عنكُم راض، فانْهضُوا إلى حُجْرة عائشة بإذْنِها فتشاوَروا فيها... القصة بتهامها (١).

قوله: (فَدَلَّ على الاثنَينِ والأربعة)، فيكونُ التقدير: ولا اثنَينِ إلا هو ثالثُهما، ولا أربعةٍ إلا هو خامسُهم.

> قولُه: (﴿ وَلَآ أَكُثَرَ ﴾ بالنَّصْب)، وهي المشْهُورة، وبالرَّفْعِ شَاذَّةٌ. قولُه: (مَعْطوقًا على مَحلِّ «لا» مَع ﴿ أَدْنَ ﴾)، قال:

لا أمَّ لي إنْ كان ذاك ولا أب

⁽١) *الكامل في التاريخ، لابن الأثير (٢: ٤٤١).

كقولك: لا حَولَ ولا قُونَ إلا بالله، بفَتْح الحَوْلِ ورَفْعِ القُونَ، ويجوزُ أَنْ يَكُونا مَرفوعَيْنِ علىٰ الانبتداء، كقولك: لا حولٌ ولا قُونَ إلا بالله، وأَنْ يَكُونَ ارتفاعُها عَطْفًا على محلً ﴿ مِن بَجُونَى ﴾ كأنه قيل: ما يكون أدنى ولا أكثرَ إلا هو معهم. ويجوز أن يكونا مجرورين عطفاً على ﴿ نَجُوكَى ﴾ ، كأنه قيل: ما يكونُ مِن أَدْنى ولا أكثرَ إلا هو مَعهم. وقُوِئَ: (ولا أكبَرُ) بالباء.

ومَعنىٰ كونِه مَعَهم: أنّه يعلمُ ما يتناجَوْن به ولا يَخفىٰ عليهِ ما هُم فيهِ، فكأنّه مُشاهِدُهم ومُحاضِرُهم، وقد تعالىٰ عن المكانِ والْمُشاهَدَة. وقُرِئَ: (ثُمّ يُسْبِئُهم) علىٰ التّخفِيف.

[﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نَهُوا عَنِ النَّجْوَىٰ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا نَهُوا عَنْهُ وَيَتَنَجَوْنَ بِأَلَا ثَمُوا عَنِ النَّجْوَىٰ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا نَهُوا عَنْهُ وَيَقُولُونَ فِي النَّهُ وَيَعُولُونَ فِي اَنْفُسِمِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللهُ بِمَا وَمَعْصِيبَ اللهُ وَيَقُولُونَ فِي اَنْفُسِمِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللهُ بِمَا نَعُولُ حَسَّبُهُمْ جَهَنَمُ يَصَلُونَهَ أَنْفُسِمِمُ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللهُ بِمَا نَعُولُ حَسَّبُهُمْ جَهَنَمُ يَصَلُونَهَ أَنْفُسِمِ اللهُ وَاللهُ وَيَقُولُونَ فِي النَّهُ مِنَا اللهُ اللهُ عَلَى المُعَلِيمُ اللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ ال

كانت اليَهودُ والمنافقون يَتناجَونَ فيها بينَهم، ويتَغامَزونَ بأُعيُنِهم إذا رأَوُ المؤمِنين، يُريدونَ أن يُغيظوهم، فنَهاهُم رسولُ الله ﷺ فعادوا لمِثل فِعلِهم، وكانَ تَتاجِيهم بها هو إثمٌ وعُدوانٌ للمؤمنين، وتَواصِ بمعصِيةِ الرَّسولِ ومخالفتِه.

وقرئ: (يَنْتَجُون بالإثم والعِدُوان) بِكَسْرِ العَيْن، و(مَعصِياتِ الرَّسولِ).

﴿ حَيَّوْكَ بِمَا لَمْ يُحَيِّكَ بِهِ ٱللَّهُ ﴾ يَعني أنَّهم يقولونَ في تحيَّتِك: السَّامُ عليكَ يا محمَّد،

و «لا» الثَّانية على هذا مُؤكِّدةٌ غيرُ عامِلة، كقولك: ليس زيدٌ ولا أخوه مُنْطَلقين، أي: ليس زيدٌ ولا أخوه مُنْطَلقين، أي: ليس زيد وأخوه منطلقين، فـ «لا» مَزيدةٌ للتّأكيد.

قولُه: (وقُرئ: «يَنتَجون»)، حمزة: بنون ساكنة بعد الياء، وضم الجيم، والباقون: بتاءٍ مفْتوحَةٍ بين الياءِ والنون وألفِ بعد النون وفتُح الجيم (١).

قولُه: (أنَّهم يَعَولُون في تَحِيَّتِك: السَّامُ عَلَيك)، عن البُخَارِيِّ ومُسْلِمٍ والتَّرْمِذيِّ عن

⁽١) انظر: «التيسير في القراءات السبع» للداني، ص١٣٣.

والسَّام: السموتُ، واللهُ تَعالَىٰ يقول: ﴿وَسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصَّطَفَحَ ﴾ [النمل: ٥٩] و﴿يَنَايُّهَا ٱلرَّسُولُ ﴾ [المائدة: ٦٧] و﴿ يَنَأَيُّهَا ٱلنَّيْ ﴾: [الانفال: ٦٤].

﴿ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ ﴾ كانوا يقولون: ما لَه إِنْ كان نَبِيًّا لا يَدْعُو علَينا حتَّىٰ يُعذِّبَنا اللهُ بِها نقولُ، فقالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿حَسَّبُهُمْ جَهَنَّمُ﴾ عَذابًا.

[﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِيكَ مَامَنُواْ إِنَا تَنْجَيْثُمْ فَلَا تَلْنَجُواْ بِٱلْإِثْدِ وَٱلْعُدُّوْنِ وَمَعْصِيَتِ ٱلرَّسُولِ وَتَنْجُواْ بِٱلْبِرِّ وَٱلنَّقْوَىٰ ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى ٓ إِلَيْتِهِ تَحْتَمُرُونَ ۞ إِنَّمَا ٱلنَّجْوَىٰ مِنَ ٱلشَّيْطَانِ لِيَحْزُنَكَ ٱلَّذِينَ مَامَنُواْ وَلَيْسَ بِضَارَتِهِمْ شَيْعًا إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَسَوَّكِلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ ٩ - ١٠]

﴿ يَكَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ خِطابٌ للمُنافِقينَ الذينَ آمَنوا بالسِنتِهم، ويجوزُ أن يكونَ للمُؤمِنينَ، أي: إذا تَناجَيْتُم فلا تَتشبّهوا بأولئكَ في تناجِيهم بالشَّرِّ ﴿ وَتَنَجَوْ إِبَالِيرِ وَالنَّقُوىٰ ﴾. وعن النبي ﷺ: ﴿إذَا كُنتُم ثلاثة فلا يَتناجَ اثنانِ دونَ صاحِبِهما فإنّ ذلك يُجزِنُه »،

عَائِشة (١) رضي الله عنها قالت: أتى النَّبِيَّ ﷺ ناسٌ من اليهود فقالوا: السَّامُ عَلَيك يا أبا القَاسِم، فقال: «وعَلَيكُم» الحديث.

وروى الإمام أحمد عن عبد الله بن عَمرو^(٢): أنَّ اليهودَ أَتَت النَّبي ﷺ فقالت: السَّام عليكم، وقالوا في أنْفُسهم: لولا يُعذِّبُنا الله بها نَقُول، فأنزل الله تعالى الآية.

قولُه: (إِذَا كُنتُم ثلاثةً فلا يَتَنَاجَ اثْنان)، رُوِّينا عن البُخَاريِّ ومُسْلِم والتِّرْمِذيِّ وأبي دَاودَ عن ابنِ مَسْعودِ^(٣) أنَّ رسول الله ﷺ قال: «إِذَا كُنْـتُمْ ثَلَاثَـةً فَـلَا يَـتَنَاجَ أَثْنَانِ دُونَ الْآخَوِ،

⁽١) البخاري (٢٩٣٥)، ومسلم (٢١٦٥)، والترمذي (٢٧٠١).

⁽۲) «مسند الإمام أحمد» (۲: ۲۲۱).

 ⁽٣) هكذا ورد تخريج هذا الحديث في «جامع الأصول» (٦: ٥٣٥) حيث تم عزوه لمن ذكرهم المصنف،
 والمصنف يعتمد اعتهاداً كبيراً على «جامع الأصول» في العزو والتّخريج، ولكنني لم أجد هذا الحديث =

ورُوي: «دون الثّالث». وقُرَئَ: (فَلا تَناجَوْا)، وعن ابنِ مَسْعودٍ: إذا انْتَجَيْتُم فلا تَنْتَجوا. ﴿ إِنَّمَا ٱلنَّجْوَىٰ ﴾ اللهُمُ إشارةٌ إلىٰ النَّجوىٰ بالإثم والعُدوان، بدليلِ قَولِه تعالىٰ: ﴿لِيَحْزُنَ اللَّهِ مَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ والمعنىٰ: أنّ الشيطانَ يُزَيّنُها لهم، فكأنّها منه ليَغيظَ الذينَ آمَنوا ويَحَزُنَهم ﴿ وَلَيْسَ ﴾ الشّيطانُ أو الحُرْنُ ﴿ بِضَارَهِمْ شَيْعًا إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾.

فإنْ قُلتَ: كَيفَ لا يَضرُّهم الشيطانُ أو الْحُزنُ إلَّا بإذنِ الله؟

حَتَّى تَخْتَلِطُوا بِالنَّاسِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ ذَلِكَ يُحْزِنُهُ، ولا تُباشِرِ امْرأَةٌ امْرأَةٌ فَتَصِفَها لزَوْجِها كَأَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا» لا تُباشِر، أي: لا تَنظُر إلى بَشَرتِها، لقولِه: فتَصِفَها.

قوله: (بدليل قوله: ﴿لِيَحْرُكَ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾)، أي: التَّعرِيف مِنه للعَهْد، والمَعْهودُ شيئان أَحَدُهما: قولُه: ﴿وَلَا تَلْنَجُواْ بِالْإِنْمِ وَالْعُدُونِ ﴾، وثانيهما قولُه: ﴿فَلا تَلْنَجُواْ بِالْإِنْمِ وَالْعُدُونِ ﴾ فلا تتناجوا بالإثم والعُدوان، والذي يَدُلُّ على أنّ المُرادَ الأوّلُ قولُه: ﴿لِيَحْرُكَ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾، فلا تتناجوا بالإثم والعُدوان، والذي يَدُلُّ على أنّ المُرادَ الأوّلُ قولُه: ﴿لِيَحْرُنُ المَوْمِنُونَ مِن تَنَاجِي اليهود والمُنافِقين، ويَعْضُده جَواب السُّوال: «كانوا يُوهِمون المؤمِنين».

قولُه: (كيفَ لا يَضُرُّهم الشَّيطانُ والحُزنُ إلا بإذْنِ الله؟)، أي بخلقه وتقديره، كذا قدر الإمام (١)، وقال الوَاحِدي: أي ليس الشَّيطانُ بِضَارَّهم شِيئاً إلا بِها أرَادَ الله ذلك، كان المؤمِنون إذا رَأُوهم مُتَتَاجِين قالوا: لعَلَّهم يَتَناجَون بها بَلغَهُم عن إخوانِنا الّذين خَرجوا في السَّرايا مِن قَتْلٍ أو مَوتٍ أو هَزِيمةٍ، قال الله تعالى: ﴿وَلَيْسَ بِضَارَهِم شَيْئا إلاّبِإِذْنِ اللهِ ﴾ أي: بها أراد الله (٢).

عند أغلب من تم العزو إليهم بالرغم من بذل الجهد، فقد أخرج هذا الحديث البخاري في «صحيحه»،
 (٦٢٩٠) ومسلم في «الصحيح» (٢١٨٤)، والترمذي في «الجامع» (٢٨٢٥)، وأبو داود في «السنن»
 (٤٨٥١) كلهم اقتصر على الشطر الأول منه! بالرغم من أن الحميدي في «الجمع بين الصحيحين»
 (١٢٢١) رقم (٢٦٥) ذكر الحديث بشِقَّيه كها ذكر المصنف!

⁽١) امفاتيح الغيب، للفخر الرازي (٢٩: ٤٩٢).

⁽٢) «الوسيط» (٤: ٢٦٥).

قلتُ: كانوا يُوهِمونَ المُؤمِنينَ في نَجُواهُم وتغامُزِهم أَنَّ غُزَاتهم غُلِبوا، وأَنَّ أقاربَهم قُتِلوا، فقالَ: ولا يَضرُّهُم الشيطانُ أو الحَزَنُ بذلك المُوهِم إلّا بإذنِ الله، أي: بمَشيئتِه، وهو أَنْ يَقضِيَ الموتَ على أقاربِهم أو الغَلَبةَ على الغُزاة. وقُرِئَ: ﴿لِيَحْزُنَ ﴾ و(ليُحزِن).

[﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِذَا قِيلَ لَكُمْ نَفَسَّحُوا فِ ٱلْمَجَالِسِ فَٱفْسَحُواْ يَفْسَحِ ٱللَّهُ لَكُمُّ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُنُواْ فَآنشُنُواْ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ 11]

﴿ تَفَسَحُوا فِ المَجْلِس ﴾ تَوسَّعُوا فيه ولْيَفْسَح بعضُكم عن بَعْض، من قولِم: افسَحْ عني، أي: تَنَعَّ؛ ولا تَتضامُّوا. وقُرِئَ: (تَفاسَحُوا)، والمُرادُ: مجلسُ رَسولِ الله، وكانوا يَتضَامُّون فيه تَنافُسًا على القُربِ منه، وحِرْصًا على استماع كلامِه، وقيل: هُوَ المجلسُ من مَجالِسِ القِتالِ، وهي مَراكِزُ الغُزاةِ، كقولِه تعالى: ﴿مَقَلِعِدَ لِلقِتَالِ ﴾ المجلسُ من مَجالِسِ القِتالِ، وهي مَراكِزُ الغُزاةِ، كقولِه تعالى: ﴿مَقَلِعِدَ لِلقِتَالِ ﴾ [الله عمران: ١٢١] وقُرِئَ: ﴿ فِي الْمَجَلِسِ ﴾ قيل: كانَ الرَّجُلُ يأتي الصّفَّ فيقولُ: تَفَسّحُوا، فيأبؤن لِحرْصِهم على الشّهادة. وقُرِئَ: (في المَجْلَسِ) بفَتْحِ اللّام: وهو الجُلُوسُ،

قوله: (وقُرئ: ﴿لِيَحْزُكَ ﴾ و الِيُحْزِن »)، الثَّانِيةُ: لنافِع، والأولى: للباقين (١٠).

قولُه: (وقُرئ: «تَفَاسَحُوا»)، قال ابن جِنِّي: وهي قِراءةُ الحسن، وهذا لائِقٌ بالغَرَض لأنَّه إذا قيل: تَفَسَّحوا لم يكن فيه صُراحٌ، بدليل: «ليَفسَح بعْضُكم عن بَعْض»، وإنَّما ظاهِرُ معناه: لِيكُن هناك تَفَسُّح، وأمَّا التَّفَاسُح فتَفَاعُل، فهو لِما فوقَ الواحِد^(٢).

قُولُه: (﴿ فِفِ ٱلْمَجَالِسِ ﴾)، عاصم، والباقون: «في المَجْلِس» بكسر اللام، والفَـتْحُ شاذ^(٣).

⁽١) انظر: «التيسير في القراءات السبع» للداني، ص٧٠.

⁽٢) (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات» (٢: ٣١٥).

⁽٣) "التيسير في القراءات السبع" للداني، ص١٣٣٠.

أي: توسَّعوا في جُلوسِكُم ولا تَتضايَقُوا فيه، ﴿يَفْسَجِ ٱللَّهُ لَكُمُمْ ﴾ مطلقٌ في كُلِّ ما يَبْتَغي النَّاسُ الفُسْحة فيه من المكانِ والرِّزقِ والصَّدرِ والقَبرِ وغَيرِ ذلك.

﴿اَنشُرُوا﴾ المُهضوا للتَوْسِعَة على المُقْبِلين، أو المُهضوا عن مجلسِ رسولِ الله إذا أُمِرتُم بالنَّهُوضِ عنه، ولا تُمُلِوا رسولَ الله بالارتكازِ فيه، أو المُهضُوا إلى الصّلاةِ والجِهادِ وأعمالِ الخَيرِ إذا استُنْهِضتُم، ولا تَثبَّطُوا ولا تُقرِّطوا. ﴿يَرْفَعِ الله ﴾ المُؤمِنينَ بامْتِثالِ أوامِرِه وأوامِرِ رَسولِه، والعالِمين مِنهم خاصّة ﴿دَرَحَتِ ﴾،

قولُه: (والعَالِمِين منهم خاصَّةً ﴿ دَرَجَتِ ﴾)، الانتصاف: وقع في الجَزاء رفْعُ الدَّرجَات مُنَاسَبةً للْعَمل، لأنَّ المأمُورَ به تَفْسيحُ المَجَالِس، لئلا يَتنافَسوا في القُرْب من المكان المُرْتَفِع بِحُلول الرَّسول فيه، فالمُفْسِح حَابِسٌ لِنَفْسِه عَما يتنافس فيه من الرَّفْعة تواضُعاً فَجُوزي بالرِّفعة، كقوله: مَن تَواضَع لله رَفَعه الله، ثمَّ لمَّا علِم أنَّ أهلَ العِلمِ يَستَوجِبُون رَفْع المَجْلس خَصَّهُم بالذِّكْر لِيَسْهل عَليَهِم تَركُ مَا لَهُم من الرِّفْعة في المَجْلِس تَواضُعاً لله تعالى، يُريد أنّه مِن باب «ملائكته ... وجِبريل».

وقلت: وفي إذْ خَالِ الذين أُوتوا العِلم في حُكم رَفْعِ المَنْزلة بسببِ امتئال الأوامر مع الذين آمنوا، ثم في إخراجِهم عَنهم والعَطْف عَليهم مستقلة، إِنْذَانٌ بأنَّ العَمَل الواحِد تَتفَاوتُ درجة فاعِلهِ بحسبِ التَّخَلِي عن العِلْم والتَّحَلِي به إلى غَاياتٍ بَعِيدةٍ، وأنَّ العَمل مع عُلوِّ رُثْبَتِه يَكْتَسِي من العلم المَقْرون به من الرَّفْعة ما لا يَكْتَسِبُه إذا انفرد عنه، وقدّر القاضي: في رَخَع اللهُ الَّذِينَ ءَامَنُواْمِنكُمْ ﴾: بالنَّصر وحسن الدِّكْرِ في الدُّنيا، وإيْوَاثِهم غُرف الجِنانِ في الآخِرة، ويرفَع العُلماء منهم خَاصَّة دَرجَاتٍ بها جَمعوا بين العِلْم والعَمَل (١)، ويَعْضُدُه ما روى الدَّارِميُّ عن ابن عبّاس قال (٢): يَرْفَع الذين أُوتُوا العِلم على الذين آمنوا دَرجات.

⁽١) ﴿أَنُوارُ التَّنزِيلِ اللَّبِيضَاوِي (٥: ٣١٢).

⁽۲) استن الدارمي، (۱: ۱۰۰) (۳۵۳).

﴿ وَأَلِلَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ قُوئ بالتّاء والياء. وعن عبد الله بنِ مَسعودٍ رضيَ اللهُ عنه: أنّه كانَ إذا قرأها قال: يا أيّها الناسُ افهموا هذه الآية ولتُرغّبنكُم في العِلم. وعن النبيِّ ﷺ: "بَينَ العالِم والعابِد مئةُ دَرجة بينَ كُلِّ دَرجَتينِ حُضْرُ الجوادِ المُضَمَّرِ سبعينَ سَنةً". وعنهُ عليهِ السلامُ: "فضْلُ العالم على القمر الله المنافر العالم العالم على العالم العال

وروى مُحيي السُّنَّة عن ابنِ مَسْعُودٍ أنَّه قال: يا أيُّها الذين آمنوا افْهَموا معنى هذه الآية، ولِتُرغَّبْكُم في العِلم، فإنَّ الله يَرفَعُ المُؤمِنَ العَالِمِ فَوقَ الّذي لا يَعْلَم (١).

ورُوعِيَت في هذا التَّرْكِبِ لَطِيفَةٌ وهي أنَّ من يشهد بَخُلِسَ رسُولِ الله ﷺ من المُؤمنين أحدُ رَجلين؛ عَامِلٌ يَسْمعُ للعَملِ والاسْتِنْباط والتَّعْليم، فأزاد الله شبحانه وتعالى مَدْح الفريقين، وتَفْضيلَ أحدِهُما على الآخر مِن حَيثُ لا يَلزَم منه نَقْصُه، أتى سُبحانه وعَظَف عليه الخاص، وأبْرَزَهُما في مَعْرض الجُملتين، فيكونُ من بابِ عَظْفِ انتقدير لا بالعَام وعَظَف عليه الخاص، وأبْرَزَهُما في مَعْرض الجُملتين، فيكونُ من بابِ عَظْفِ انتقدير لا الانسحاب، فالدَّرجَاتُ ظَرفٌ للفِعْل المُقدَّر، ويُضْمَرُ للمَذْكُور أحظ منه مما ناسب المقام كما قدره القاضي، وهو على أُسْلُوب قوله تعالى: ﴿ لِلذَّكِرِ مِثْلُ حَظِ الأَنْثَى يُصِفُ حَظَ الذَّكر كان فَضْل الذَّكر على الأَنْثى دُون حَطَّ مَنزِلَةِ الأَنْثى، إذْ لو قِيل: للأَنْثى نِصفُ حَظَّ الذَّكر كان القَصْد إلى تَنْقِيص الأَنْثى.

قُولُه: (﴿ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾، قُرئ بالنَّاء) وهي المَشْهُورة، وبالياء التَّخْتانِيَّة: شاذَّة.

قولُه: (حُضْرُ الجَوادِ المُضَمَّرِ)، النهاية: الحُضْر بالضَّم: العَدُو، وأَحْضَر يُحْضِر، فهو مُحْضِرٌ: إذا عَدَا، وتَضْمير الحَيل: هو أن يُظَاهر بالعَلَفِ حتَى تَسْمَن، ثَمَّ لا تُعْلَف إلا قُوتاً لِتَخِفّ.

قولُه: (فَضْلُ العَالِمِ على العَابِد كَفَضْلِ القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ عَلَى سَائِرِ الكَوَاكِبِ)، الحديثُ بِطُولِه أخْرجَه التَّرمِذيُّ وأبو داود وابن ماجَه والدَّارِميُّ عن أبي الدَرْدَاء^(١).

⁽١) «معالم التنزيل» (٥: ٤٦).

⁽٢) التُرْمِذي في «الجامع» (٢٦٨٢)، وأبو داود في «السنن» (٣٦٤٢)، وابن ماجه في «السنن» (٢٢٣)، والدارمي في «السنن» (١: ٩٨) (٣٤٢).

وعنه عليهِ السَّلامُ: «يَشْفَعُ يومَ القِيامةِ ثَلاثةٌ: الأنبياءُ ثُمَّ العُلَمَاءُ، ثمَّ الشُّهَداء» فأَعْظِمْ بمَرتبةِ هي واسِطةٌ بينَ النُبوَّةِ والشّهادةِ، بشّهادةِ رسولِ الله! وعن ابنِ عبّاسٍ: خُبِّرَ شُلَيهانُ بَينَ العِلمِ والمالِ والمُلكِ، فاختارَ العِلمَ فأُعطِيَ المالَ والمُلكَ معَه. وقالَ عليهِ السّلامُ: «وأوْحَى اللهُ إلى إبراهيمَ: يا إبراهيمُ، إنِّي عَليمٌ أُحِبُّ كُلَّ عَليم». وعن بعضِ الحُكماء: ليتَ شِعري أيَّ شيءِ أدركَ من فاتَه العِلمُ! وأي شيء فات من أدركَ العِلمَ! وعن الأحنفِ: كاذَ العُلماءُ يكونونَ أَرْبابًا،

وعن الدَّارِميُ عن عَمرو بن كَثيرِ عن الحسن أنَّه قال (١): قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ جَاءَه المَوتُ وهو يَطْلُبُ العِلْمَ ليُحييَ به الإسلامَ، فبينَه وبين النَّبِين دَرَجةٌ واحِدةٌ».

قولُه: (كَادَ العُلَمَاءُ يَكُونُون أَرْبَاباً)، هذا من الغُلُوِّ، ويُمكن أن يُذَهَبَ بهذا الحُكُم إلى معنى الإلحَاق، كما تقول: كادَ زَيدٌ يكونُ أسداً، أي: قَـرُب أنْ يُلحَق بالأسَدِ لما فيه من الجُرُّأة، وأن يُراد التَّحْويل نَحو: كادَ زَيدٌ أنْ يكونَ أميراً.

والإلحَاقُ لا يَسْتَدعي الْمَسَاوَاةَ مِن كُلِّ الوُجُوهِ، والعُلماءُ إذا تَخَلَّقُوا بِأَخْلاقِ الله بِقَدْر اسْتِعْدادِهم لِكُونهم دُعَاةً للخَلْقِ إلى دِين الله هُدَاةً قَادَةً إلى صِراطِه المُسْتَقيم صَحَّ أَنْ يَتَخصَّصُوا به، وقد وَرَد عن رسولِ الله ﷺ: "فَإذا أَحْبَنْتُه كُنْتُ سَمْعَه الّذي يَسْمَعُ به، وبَصَرَهُ الّذي يُنْصِرُ به، ويَدَهُ الذي يَبْطِشُ بِها... الحديثُ أَخْرَجَه البُخَارِيُّ عن أبي هُريرة (٢)، هذا إذا اعْتُبر في الرَّب معنى التَّرييَة، وهي تَبليغُ الشَّيء إلى كَمالِه شَيْئاً فَشَيناً، لأنَّ الناسَ مُفْتقِرُون اليهم في أمُورِ مَعَاشِهم ومَعَادِهم، وهم خُلفاء الله في أرضِه، وأمَّا إذا نُظِر إلى معنى المالكِيّة فَيُحْمَل الحُكْم على التَّحْويل، أي: كَادُوا يَكُونون مُلُوكاً وأُمَراءَ لما بأيدِيهم أزِمَّة الحَلِّ والعَقْد، كما جاء في تفسير قوله: ﴿ وَالْمِيمُوا اللّهَ وَالْمِيمُوا اللّهَ وَالْمِيمُوا اللّهَ وَالْمِيمُوا اللّهَ وَالْمِيمُوا اللّهَ وَالْمِيمُوا اللّه وَالْمَا إِنْ النساء: ٥٩] عن ابن عبّاس: كما جاء في تفسير قوله: ﴿ وَالْمِيمُوا اللّهَ وَالْمِيمُوا اللّهَ وَالْمِيمُوا اللّهَ وَالْمِيمُوا اللّهُ وَالْمَالِكُونُ وَالْمَالَ اللّهُ وَاللّهُ اللّه وَالْمَالُولُ وَالْمَالُولُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَالْمَالَةُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَالْمَالُولُ وَاللّهُ وَالْمَالُولُ وَالْمُ وَالْمُ وَالْمَالُولُ وَالْمَالُولُ وَالْمُ وَاللّهُ وَالْمُ وَالْمَالُولُ وَالْمُولُ وَالْمُ اللّهُ وَالْمَالِهُ وَالْمَالُولُ وَالْمُولُ وَاللّهُ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُ وَالْمَالُولُ وَاللّهُ وَالْمُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَالْمُولُ وَالْمُؤْلُولُ وَالْمُهُ وَالْمُعْمُ اللّهُ وَاللّهُ وَالْمُولُولُ وَاللّهُ وَالْمُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَالْمُؤْلُ وَاللّهُ وَالْمُولُ وَاللّهُ ا

⁽١) الدارمي في «السنن» (٢: ١٠٠) رقم (٣٥٤)، والحديث ضعيف لأنه مرسل، وفيه مجاهيل.

⁽٢) البخاري (٢٥٠٢).

وكُلُّ عِـزٌ لَم يُوطَّدْ بعِلمٍ فإلىٰ ذُلَّ ما يَصير. وعن الزُّبَيريِّ: العِلمُ ذَكَـرٌ فلا يُحبُّه إلّا ذُكورةُ الرِّجال.

[﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ مَامَنُواۤ إِذَا نَنجَيْتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَى نَجْوَنكُرْ صَدَقَةً ۚ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُورُ وَأَطْهَرُ ۚ فَإِن لَّرَ غَجِدُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ * مَأَشْفَقْتُمْ أَن تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَى نَجْوَنكُمْ صَدَقَاتُ فَإِذْ لَرَ تَفْعَلُواْ وَتَابَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا ٱلصَّلُوةَ وَمَانُوا ٱلزَّكُوةَ وَأَطِيمُوا ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ وَاللَّهُ خَبِيرًا بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ 17 -17]

﴿ بَيْنَ يَدَى نَجُونَكُمْ ﴾ استعارةٌ ممّن له يَدان. والمعنىٰ: قَبَلَ نَجُواكُم كَقُولِ عُمَر: من أفضلِ ما أوتِيتْ العَربُ الشِّعرُ، يقدِّمُه الرَّجُلُ أمامَ حاجَتِه فيَسْتَمطِر به الكريم

أولو الأمْرِ: الفُقَهاء والعُلماء، الّذين يُعَلِّمُون النَّاسَ مَعالم دِيْنِهم، في «المعالم» (١٠).

وعن الدَّارِميِّ عن عَطاء: أولو الأمر: أولو العِلْم (٢)، ويَعْضُد هذا الوجَه قوله: «وكُلُّ عِزَّ لم يُوطَّد بِعِلم فإلى ذُلِّ ما يَصِيرُ».

قُولُه: (لمُ يُوَطَّدُ)، قال ابن الأثير: يُقَال: وَطَدْتُ الأرْض أَطِدُها؛ إذا دُسْتَها لتَتَصَلَّب. الجوهري: وَطَدْتُ الشَّيء أَطِدُهُ وَطْدَاً، أي: أَثْبَتُه وثَقَلْتُه، والتَّوْطِيدُ مِثلُه.

قولُه: (العِلْمُ ذَكُرٌ)، أي: العِلْمُ صِفَة كَمَالِ لا يُنْتِجه إلا الكَمَلَةُ، لأَنَّه مَرْكُوزٌ فِي الجِبِلَّةِ كَمَالَ الذَّكَر ونُقْصَان الأُنْثى، ومِن ثَمَّ يقولون: هو الرَّجُل، وقال تعالى: ﴿ أَوَمَن يُمَشَّوُا فِي كَمَالَ الذَّكَر ونُقْصَان الأُنْثى، ومِن ثَمَّ يقولون: هو الرَّجُل، وقال تعالى: ﴿ أَوَمَن يُمَشَّوُا فِي النِّينَةِ وَالنَّعُومَة، الْمِلْيَةِ وَهُو فِي النِّينَة والنَّعُومَة، وَسَلَبَ عَنهُنَّ صِفَة الرِّجَال من البَيان في المقال، ومُجَارَاة الحُصُوم في القِتَال.

⁽١) أي «معالم التنزيل» للبغوي (١: ٦٥٠).

⁽٢) الدارمي في «السنن» (١: ٧٢) (٢١٩).

ويَستَنْزِلُ بِهِ اللَّنيمَ، يُريدُ: قبل حاجته، ﴿ ذَلِكَ ﴾ التَّقديمُ خيرٌ ﴿ خَيْرٌ لَكُونِ ۗ في دينِكم ﴿ وَأَطْهَرُ ﴾ لأنَّ الصَّدَقةَ طُهرةٌ.

رُوِيَ أَنَّ الناسَ أكثروا مُناجاةَ رَسولِ الله ﷺ بها يُريدونَ حتَّىٰ أَمَلُّوه وأَبْرَموه، فأُريدَ أَنْ يكفُّوا عن ذلِك، فأُمِروا بأنَّ من أرادَ أن يُناجِيَه، قدَّم قبلَ مُناجاتِه صدقةً.

قالَ عليٌّ رضيَ اللهُ عنه: لميًا نزَلتْ دَعاني رسولُ الله ﷺ فقال: «ما تقولُ في دينارِ؟» قلتُ: لا يُطيقونَه. قال: «كم؟» قلتُ: حَبّة أو شعيرةً؛ قال: «إنّك لَزهيد»، فلمّا رَأُوا ذلك اشْتَدَّ عليهِم فارتَدَعوا وكفُّوا، أمّا الفَقيرُ فلِعُسْرتِه، وأمّا الغَنيُّ فلِشُحِّه.

وقيل: كانَ ذلك عشرَ لَيالِ ثُمّ نُسِخَ. وقيل: ما كان إلّا ساعةً من نهارٍ. وعن عليًّ رضيَ اللهُ عنه: إنّ في كتابِ الله لآيةً ما عَمِلَ بها أحدٌ قبلي ولا يَعمَلُ بها أحدٌ بعدي كان لي دينارٌ فصَرفتُه، فكنتُ إذا ناجَيتُه تصَدَّقتُ بدِرهَم. قال الكَلْبِيُّ: تصَدَّقَ به في عَشرِ كلماتِ سألهن رسولَ الله ﷺ. وعن ابنِ عُمَرَ: كان لِعَلِيِّ ثلاثٌ لو كانتْ لي واحدةٌ مِنهنَّ كانت أحَبَّ إليَّ من مُحرُّ النَّعَم: تزويجُه فاطمة، وإعطاؤه الراية يومَ خَيبَر، وآيةُ النَّجويُ.

قال ابنُ عبّاس: هي منسوخةٌ بالآيةِ التي بعدَها، وقيلَ: هيَ منسوخةٌ بالزّكاةِ.

قولُه: (قال عليٌّ: لمَّا نَـزَلتُ)، الحديث، أخرجه التِّرمِذيُّ عن عليٌّ رضي الله عنه (١) إلى قوله: «إنَّك لزَهِيدٌ»، قال: فنزلَت: ﴿ مَأَشْفَقْتُمُ أَن نُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَى تَجُوّنَكُو صَدَقَاتٍ ﴾ الآية، قال: فبي خَفَّف الله عن هذه الأُمَّة. وروى رَزِين عنه: ما عَمِل بهذه الآية غيره (٢).

لزَهِيدٌ، أي: إنَّك قليلُ الرَّغْبةِ في الدُّنيا، فلا جَرَم قدّرتَ على حَسَبِ رَغْبَتِك فيها.

⁽١) الترمذي (٣٣٠٠).

⁽٢) انظر: «جامع الأصول» لابن الأثير (٢: ٣٧٩) رقم (٨٣٦).

﴿ مَأَشَفَقُتُم ﴾ أَخِفتُم تقديمَ الصَّدَقاتِ لَمِ فَيهِ مَنَ الْإِنفاقِ الذي تَكرهُونَه، وأنَّ الشيطانَ يَعدُكمُ الفقرَ ويأمُرُكم بالفَحشاءِ ﴿ فَإِذْ لَرَ تَفْعَلُوا ﴾ ما أُمِرتُم به وشَقَّ عليكم، و﴿ وَيَابَ اللّهُ عَلَيْكُمُ ﴾ وعذركُم ورخَّص لكُم في أن لا تفْعَلُوه، فلا تُقرِّطُوا في الصَّلاةِ والزّكاةِ وسائرِ الطّاعاتِ. ﴿ بِمَا تَمْمَلُونَ ﴾ قُرِئَ بالتّاءِ والياء.

[﴿ أَلَوْتَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِم مَّا هُم مِنكُمْ وَلَا مِنهُمْ وَيَعْلِفُونَ عَلَى الْكَذِبِ
وَهُمْ يَهْلَمُونَ * أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ عَذَا بَا شَدِيدًا إِنَّهُمْ سَنَة مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ * أَخَذُوا أَيْعَنَهُمْ جُنَّةُ فَصَدُّوا
عَن سَيِيلِ اللَّهِ فَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ * لَن ثُعْنِي عَنْهُمْ أَمَوَ لَهُمُ وَلَا أَوْلَدُهُمْ مِنَ اللَّهِ صَيَّا أَوْلَيْهِ كَ أَصَعَبُ
النَّارِ هُمْ فِيهَا خَلِدُونَ * يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيَتْلِفُونَ لَهُ كُمَا يَتْلِفُونَ لَكُرُّ وَتَعْسَبُونَ أَنْهُمْ عَلَى مَنْ عَلَى مَنْ عَلَى اللَّهُ عَلَى مَنْ عَلَيْهُ وَلَهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُمْ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُمْ وَلَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ مُنَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللْعَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللْعَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْعَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللْعَلَالَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَه

كان المُنافِقون يَتولَّونَ اليَهودَ وهُم الذينَ غَضِبَ اللهُ عليهِم في قولِه تعالىٰ: ﴿مَن اللهُ عَلَيْهِم أَسرارَ المؤمنين، لَمَنَهُ اللهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ ﴾ [المائدة: ٦٠] ويُناصِحونَهم ويَنـقُلونَ إليهم أسرارَ المؤمنين،

قولُه: (فَلا تُفرِّطُوا فِي الصَّلاة)، أَشْعَرَ بِأَنَّه جعل: ﴿فَأَقِيمُوا الصَّلَوْةَ ﴾ جواباً لقولِه: ﴿فَإِذ لَرَتَغَمَلُوا ﴾ قال أبو البقاء: قيل: إذْ بمعنى إذا، وقيل: هي بمعنى "إنْ» الشَّرطِيَّة، وقيل: هي على بابها ماضية، والمعنى: أنَّكُم ترَكْتم ذلك فِيها مضى فتَذَاركُوه بإقامَةِ الصَّلاة (١).

وقلت: إنَّما قال: لا تُفرِّطُوا في الصَّلاة، لأنَّ معنى الإقامة تَوْفِيةُ حُدودها وإدَامتها. الراغب: وفي تخصيص الإقامة تنبيهٌ على أنَّه لم يُرد إيْقَاعها فقط، ولهذا لم يُؤمر بالصَّلاة ولم يُمْدح بها إلا بِلفظِ الإقَامة، وكثير من الأفْعَال التي حَثَّ الله على تَوفية حقَّه، ذكره بلفظ الإقَامة، قال تعالى: ﴿وَلَوَانَهُمُ أَفَامُوا التَّوْرَنَةَ وَالْإِنجِيلَ ﴾ [المائدة: ٢٦] ﴿ وَأَقِيمُوا الْوَرْنَ ﴾ [الرحن: ٩](٢).

⁽١) ﴿إِملاء ما منَّ بِهِ الرَّحْنِ ٤ (٢: ٢٥٨).

⁽٢) «مفردات القرآن» ص ٦٩٣.

﴿مَّا هُم مِنكُمْ ﴾ يا مُسلِمون ﴿ وَلَا مِنهُمْ ﴾ ولا من اليَهودِ، كقولِه تَعالىٰ: ﴿ مُّذَبَّذَ بِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَآ إِلَىٰ هَـُوُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَـُوُلَآءٍ ﴾ [النساء: ١٤٣]، ﴿ وَيَعْلِفُونَ عَلَى ٱلْكَذِبِ ﴾ أي يقولون: والله إنّا لَـمُسلمونَ، فيَحلِفونَ على الكذبِ الذي هُوَ ادّعاءُ الإسلام ﴿ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ أنّ المحلوف عليه كذِبٌ بَحتٌ.

فإنْ قلتَ: فما فائدةُ قولِه: ﴿ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾؟

قلتُ: الكذِبُ: أن يكونَ الخبرُ لا على وفاقِ المُخبِر عنه، سواءٌ علِم المُخبِرُ أو لم يعلَم، فالمعنى: أنهم الذين يُخبِرونَ، وخبرُهم خلافُ ما يُحبِرونَ عنه، وهم عالمون بذلك مُتَعَمِّدونَ له، كمَن يَحلفُ بالغَموسِ. وقيل: كانَ عبدُ الله بن نَبْتلِ المُنافِقُ يُجالِسُ رَسولَ الله في حُجرةٍ من حُجرةٍ إذْ قالَ رَسولَ الله في حُجرةٍ من حُجرةٍ إذْ قالَ لأصحابِه: «يَدخُل عليكم الآنَ رَجُلٌ قلبُه قلبُ جَبّار وينظرُ بعَينِ شَيطانٍ»، فدَخل ابنُ نَبتَل وكانَ أَزْرَقَ، فقالَ لهُ النبيُّ يَعَيِّدُ: «علامَ تَشتُمُني أنتَ وأصحابُك؟» فحلفَ بالله ما سَبُوه، فنزَلت. فعَل، فقال عليهِ السّلامُ: «فعلتَ» فانطلقَ فجاءَ بأصحابِه، فحلَفوا بالله ما سبُوه، فنزَلت.

﴿عَذَابًا شَدِيدًا ﴾ نوعًا من العَذَابِ مُتَفَاقِيًا، ﴿إِنَّهُمْ سَآةَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ يعني أنهم كانوا في الزّمانِ الماضي المُتطاوِلِ على سوءِ العَمَل مُصِرّين علَيه. أو هِي حكايةُ ما يُقالُ لهم في الآخِرة. وقُرِئَ: (إيهانهم) بالكَسْر، أي: اتّخذُوا أيْهانهم التي حلَفوا بها، أو إيهانهم الذي أظهَرُوه ﴿ جُنَّةً ﴾ أي: سُترةً يَتسَتِّرُونَ بها مِن المؤمنين ومِن قَتْلِهم ﴿ فَصَدُوا ﴾ الناسَ في خلالِ أمنِهم وسلامَتِهم ﴿ عَن سَبِيلِ ٱللّهِ ﴾ وكانوا يُثبَّطُونَ من لَقُوا عن الدُّحولِ في الإسلام ويُضْعِفُونَ أمرَ المُسلِمين عندَهم.

قولُه: (وقُرئ: «إِيْهَانَهُم»، بالكَسْر)، قال ابن جِنِّي: قرأَهَا الحسن، هذا على حَذْفِ المُضَاف. أي: اتَّخَذُوا إظْهَار إِيْهَانِهم جُنَّة (١)، وفيه لَفُّ ونَشْر.

⁽١) المحتسب (٢: ٣١٥).

وإنّها وَعَدهم اللهُ العذابَ المُهِينَ المُخزِي لكُفرِهمْ وصَدِّهمْ، كقولِه تَعالىٰ: ﴿ النّبِينِ اللّهِ ﴾ وَمَسَدُواْ عَن سَبِيلِ اللّهِ زِدْنَهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ ﴾ [النحل: ٨٨]. ﴿ مِّن اللّهِ ﴾ من عذابِ الله ﴿ مَسَيّعًا ﴾ قليلًا من الإغناء. ورُوِيَ أَنْ رَجُلًا منهم قال: لننصرن يومَ القِيامةِ بأنفُسِنا وأموالِنا وأوْلادِنا. ﴿ وَمَعْلِفُونَ ﴾ لله تعالى على انهم مُسلِمونَ في الآخِرة ﴿ كَمَا يَعْلِفُونَ لَمُ لَمُ فَي الدُّنيا على ذلك، ﴿ وَمَعْسَبُونَ أَنَهُمْ عَلَى شَيْءٍ ﴾ من النّه عِنى: ليس العَجَبُ من لكرُ في الدُّنيا على ذلك، ﴿ وَمَعْسَبُونَ أَنَهُمْ عَلَى شَيْءٍ ﴾ من النّه عِنى ذلك: دَفعًا عن أرواحِهم، حليفهم لكم، فإنكُم بشرٌ تَحفى عليكُم السّرائر، وأنّ لهم نفعًا في ذلك: دَفعًا عن أرواحِهم، واستجرارَ فوائدَ دُنيويّة، وأنّهم يَفعلونَه في دارٍ لا يُضْطَرُون فيها إلى عِلم ما يُوعدون، ولكنّ العجَبَ من حَلِفِهم لله عالمِ الغَيبِ والشّهادةِ مع عدم النّفعِ والاضطرارِ إلى عِلم ولكنّ العجَبَ من حَلِفِهم لله عالمِ الغَيبِ والشّهادةِ مع عدم النّفعِ والاضطرارِ إلى عِلم ما أَنْذَرتُهم الرُّسُل، والمرادُ: وصفُهم بالتّوغُلِ في نِفاقِهم ومُرُونِهم عليه، وأنّ ذلكَ بعدَ مَ وَتَهم وبَعِيْهم باقِ فيهم لا يَضْمَعِلُ، كما قال: ﴿ وَلَوْرُدُواْلَعَادُوالِمَا نَهُوا عَنْهُ } [الانعام: ٢٨].

وقد اختَلفَ العُلماءُ في كَذِبهم في الآخِرة، والقرآنُ ناطقٌ بثَباتِه نُطقًا مَكشوفًا كها تَرىٰ في هذه الآيةِ وفي قولِه تعالىٰ: ﴿وَاللَّهِ رَبِّنَا مَاكُنًا مُشْرِكِينَ * اَنظُرْكَيْفَ كَذَبُواْ عَلَىٰ آنفُسِهِمٌ وَمَسَلَّ عَنْهُم مَّاكَانُواْ يَفْتَرُونَ ﴾ [الانعام: ٢٣-٢٤] ونحو حُسبانِهم أنّهم علىٰ شَيء من النّفعِ إذا حَلَفوا استِنْظارُهم المُؤمِنينَ ليَقتَبِسُوا من نورِهم، لحُسبانِ أنّ الإيهانَ الظّاهر ممّا ينفَعُهم. وقيل: عند ذلك يختِمُ علىٰ أفواهِهم.

﴿ أَلَّ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْكَاذِبُونَ ﴾ يعني أنَّهم الغايةُ التي لا مَطْمَحَ وراءَها في قولِ الكَذِبِ،

قولُه: (لا يُضْطَرُون فِيها إلى عِلْمِ ما يُوعَدون)، يعني: أنَّهم في الدُّنيا إذا أُوعِدوا بِشيءٍ من العَذَابِ لا يَقِفُون على حَقِيقَتِه ضَرورةً، بِخِلافِه في الآخِرة.

قولُه: (ومُرونهم عَليه)، الجوهري: مَرَنَ على الشَّيء يَمْرُن مُرُوناً ومَرَانةً: تعَوَّده واسْتَمرَّ عليه. قولُه: (خُسْبَانِ أنَّ الإيهانَ)، عِلَّة لحُسْبَانهم أنَّهم على شيءٍ.

حيثُ استَوتْ حالهُم فيه في الدُّنيا والآخِرة ﴿ اَسْتَحَوَدَ عَلَيْهِمُ ﴾ استوْلَىٰ عليهِم، من: حَاذَ الحِمارُ العانة: إذا جَعَها وساقَها غالبًا لها. ومنه: كانَ أَحُودَيًّا نَسيجَ وَحْدِه، وهو أحدُ ما جاءَ علىٰ الأصل، نحو: اسْتَصْوَبَ واستَنْوقَ، أي: مَلَكهمُ ﴿ الشَّيطُنُ ﴾ لِطاعَتِهم له في كُلِّ ما يُريدُه منهم، حتىٰ جَعَلهم رعيَّته وحِزبَه ﴿ فَأَنسَلُهُمْ ﴾ أن يَـذْكُروا الله أصْلا، لا بقُلوبِهم ولا بألسِنَتِهم. قال أبو عُبيدةً: حِزبُ الشَّيطانِ: جُندُه.

قولُه: (من: حَاذَ الحِمارُ العَانَة)، الراغب: الحَوْدُ أَن يتبع السَّائِق حَادَي البَعِير، أي: أَدْبَار فَخَدَيه فَيُعَنَف فِي سَوْقه، وقوله: ﴿ اَسْتَعْوَدَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾ أي: اسْتَاقَهم مُسْتَولِياً عليهم، أو مِن قولِه، اسْتَحْوَدُ العَيْرُ على الأَتَان، أي: اسْتَولى على حَادَيها أي: جانِبي ظَهْرِها، ويُقال: اسْتَحَادُ وهو القِياس، واسْتِعَارةُ ذلك كقولهم: اقتعدهُ الشَّيطان وارْتَكبَه، والأَحْوَدْي: الحَقيفُ الحَاذِقُ بالشيء من الحَوْدُ أي: السَّوْقِ (١).

قولُه: (ومنه: كان أَحْوَذِياً)، الأساس: ومن المَجَاز: رجل أَحْوَذيٌّ يَسُوقُ الأَمُورَ أَحسَنَ المَساق لِعِلمِه بها.

قولُه: (نَسِيْجَ وَحْدِه)، النهاية: في حديث عمر رضي الله عنه: يَدُلُّني على نَسِيج وَحْدِه، يُريد رجُلاً لا عَيْبَ فيه، وأصْلُه أنَّ الثَّوْبَ النَّفِيس لا يُنْسَجُ على مِنْوَالِه غَيْرُه، وهو فَعِيلٌ بمعنى مَفْعُول، ولا يُقالُ إلا في المَدْح.

قولُه: (وهو أَحَدُ ما جَاء على الأصْل)، قال الزَّجَّاجُ: اسْتَحُوذ: اسْتَولى، يُقال: حُدْتُ الإبِلَ وحُزتُها إذا اسْتَوليتَ عليها وجَمَعْتَها، وهذا ممّا خرج على أصلِه، ومثله: أحوَذتُ وأطيَبْتُ، والأكثر: أحَدْتُ وأطَبْتُ، إلا أنَّ اسْتَحُوذ، جاء على الأصل لأنَّه لم يَقل: على حَاذ، لأنَّه إنَّما بنى استفْعَل في أول وَهْلةٍ، كما بنى افْتَقر على افْتَعل من الفقر، ولم يَقُل: منه فَقُر، ولا اسْتُعمِل بغير

⁽١) «مفردات القرآن» ص ٢٦٢.

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحَاِّدُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ ۗ أَوْلَتِكَ فِي ٱلْأَذَلِينَ ﴾ ٢٠]

﴿ فِ ٱلْأَذَلِّينَ ﴾ في جُملةِ مَن هُو أذلُّ خلقِ الله لا ترى أحَدًا أذلَّ منهم.

[﴿ كَنَّ ٱللَّهُ لَأَغَلِبَ أَنَّا وَرُسُلِيٌّ إِنَ ٱللَّهَ فَوِيٌّ عَزِيدٌ ﴾ ٢١]

﴿ كَتَبَ ٱللَّهُ ﴾ في اللَّوحِ ﴿ لَأَغَلِبَكَ أَنَّا وَرُسُلِ ﴾ بالحُجَّةِ والسَّيف، أو بأحدِهما.

[﴿ لَا يَهِدُ قَوْمَا يُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَاذُونَ مَنْ حَاذَ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوَ كَانُوْا عَابِنَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَنَهُمْ أَوْ عِشِيرَتَهُمْ أُوْلَتِهِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيْنَدَهُم بِرُوجٍ مِنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَاتٍ تَجْرِى مِن غَيْهَا ٱلْأَنْهَدُرُ خَدلِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ أَوْلَتِهِكَ حِزْبُ اللّهِ أَلاّ إِنّ حِزْبَ اللّهِ هُمُ ٱلْفُلِحُونَ ﴾ ٢٢]

﴿ لَا يَجِدُ فَوْمًا ﴾ من بابِ التَّخْييل. خَيَّل أنَّ من المُمْتَنِع المحالُ: أنْ تَجَدَ قومًا مُؤمِنينَ يُوالونَ المُشرِكينَ. والغَرضُ به أنهُ لا يَنبَغي أن يكونَ ذلك،

زِيادَة، ولم يَقُلْ: حَاذَ عليهم الشَّيطان، ولو جاء اسْتَحَاذَ لكان صَواباً، ولكن اسْتَحْوَذ هاهنا أَجْوَد، لأنَّ الفعل في هذا المعنى لا يُسْتَعمل إلا بزِيادَة (١).

قولُه: (مِن بابِ التَّخْييل)، أي: من تَنْزِيل الموجود الكائن مَنزِلَة المعدوم الّذي لا يمكن تَصَوُّره إلا في خِزانَة الحيال. قال الشَّاعر(٢):

وَكَ أَنَّ مُحْمَدً السَّقِيْ يِقِ إِذَا تَصوّبَ أَوْ تَصَعَّدُ أَعُسُرً السَّقِيْدِ فَي إِذَا تَصوّبَ أَوْ تَصَعَّدُ أَعْسِلامُ يَساقُوْتٍ نُسِشِرْ ذَبَرْجَدُ

⁽١) قمعاني القرآن (٥: ١٤٠ – ١٤١).

⁽٢) البيتين للشاعر أحمد بن محمد، أبو القاسم الصنوبري، وهما في «ديوانه»، ص٧٧ (القسم المستدرك)، وانظر: «محاضرات الأدباء» (٢: ٨٢).

وحَقُّه أن يَمتَنِع ولا يُوجد بحالٍ، مُبالغَة في النَّهْي عنهُ والزَّجْرِ عن مُلابَستِه، والتَّوصِيةِ بالتَّصَلُّبِ في مُجَانبةِ أعداءِ الله وُمباعَدتِهم والاحتراسِ من مُخالطَتِهم ومُعاشَرَتِهم، وزادَ ذلك تأكيدًا وتشديدًا بقولِه: ﴿ وَلَوّ كَانُوّا ءَابَآءَهُمْ ﴾ وبقولِه: ﴿ أُولَتِهِكَ كَتَبَ ذلك تأكيدًا وتشديدًا بقولِه: ﴿ وَلَوّ كَانُوّا ءَابَآءَهُمْ ﴾ وبقولِه: ﴿ أُولَتِهِكَ حَنْبُ الشّيَطانِ ﴾ [المجادلة: ١٩] بقولِه: ﴿ أُولَتِهَ فَي عَرْبُ الشّيَطانِ ﴾ [المجادلة: ١٩] بقولِه: ﴿ أُولَتِهِ فَي الإخلاصِ من مُوالاةِ أُولياءِ الله ومُعاداةِ أُعدائِه، بل هو الإخلاصُ بعينِه. ﴿ كَتَبَ فِي قُلُومِهِمُ ٱلْإِيمَنَ ﴾ أثبتَه فيها بها وفَقهم فيه أعدائِه، بل هو الإخلاصُ بعينِه. ﴿ كَتَبَ فِي قُلُومِهِمُ ٱلْإِيمَنَ ﴾ أثبتَه فيها بها وفَقهم فيه

وإليه أشار بقولِه: «حقه أنْ يُمنَع ولا يوجد بِحالِ مُبالغة». ويجوز أن يكون من باب الكِناية، فنَفى الوجدان لانْتِفاء المَوْجُودين، كها نفى العلم في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَتُمَنِيَّوُكَ اللّهَ لِكِناية، فنَفى الوجدان لانْتِفاء المعلوم، ولأنَّ الخطاب عامّ، كأنَّه قيل: أيها المُخاطَب، إنك إذا تَقصَّيت في الدنيا قوماً قوماً، لا تجد قوماً يجمع بين الإيهان بالله، وبين موادّة أعدائه(١).

قولُه: (﴿ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَانَ ﴾، أثبته فيها بها وَقَقَ هُم فِيه)، جعل الكَتْبَ بمعنى الإثبّات بِسَبِب توفيق الطَّاعَات وقِيامِهم عِلَيها، قال القَاضي: وهو دَليلٌ على خُروجِ العمل من مَفْهُوم الإِيْهان، لأنَّ أعهالَ الجَوارِح لا تَثْبُت فيها (٢).

⁽١) من قوله: «ويجوز أن» إلى هنا ساقط من (ح) و(ف)، وأثبته من (ط).

⁽٣) •أنوار التنزيل، للبيضاوي (٥: ٣١٥).

بالتَّصَلُّب في دينِ الله ومُجانَبة أعداءِ الله، ومُباعدةِ الأقارب وإنْ كانوا آباءَهم والاحْتِراس عن مُعَاشَرَتِهم! فكيف يَسْتَتِبُّ ذلك بمجرد التَّصْديق؟!

الراغب: الكَتْبُ: ضَمُّ أُدِيمٍ إلى أَدِيمٍ بِالْجِيَاطَة، وفي التَّعَارُف ضَمُّ الحُرُوف بَعْضِها إلى بَعْضِ بِالحَطِّ، والأَصْلُ في الكِتَابة النَّظْم بِالحَطِّ وفي المُقال النظم باللفظ، ويُعبَّرُ عن الإثبات والتَّقدير والإيجاب والفَرْض بالكتابة، ووجْه ذلك: أنَّ الشيء يُراد ثمَّ يُعقَال ثُمَّ يُكتب، فالإرادَة مبتدأ والكِتابة مُنتَهى، ثُمَّ يُعبَر عن المُراد الذي هو المَبتدأ إذا أُريد به توكِيدُه بِالكِتابة التي هي المُتهى، قال الله تعالى: ﴿كَتَبَ اللهُ لاَغْلِبَكَ أَنَا وَرُسُلِ اللهِ المجادلة: ٢١]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَهُ لَاَعْلِبَكَ أَنَا وَرُسُلِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ

فإنْ قلت: أيُّ الكَتْبَتَين ـ أَعْنِي: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَكَ ﴾ و﴿كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَانَ ﴾ ـ أبلغ؟

قلت: كُلَّ منها مُدْلِ بنوع من التَّوكِيد، ويِضَرب من التَّقرير، فالأولى: مُؤكَّدة بلام القَسَم والنُّون وبالضَّمَير المرْفُوع، لأنَّ أصل الكلام: قَضَى الله وأرَاد أن يَغْلِب رسُلُه، فجيء بالتَّوكِيد وبالضَّمير تمهيداً لذِكر المُرسلين على مِنْوال قوله تعالى: ﴿ يُؤَذُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ ، ﴾ [الأحزاب: ٥٧] أي: يُؤذون رَسُولَه، وإلّا فالله الغَالِبُ أبداً، ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ المُرسِينَ ﴾ [الروم: ٤٧].

⁽۱) «مفردات القرآن» ص 799.

وشَرحَ له صُدورَهم ﴿وَأَيْتَدَهُم بِرُوحٍ مِّنَّهُ ﴾ بلطف من عندِه حَيِيتْ به قُلوبُهم.

ويجوزُ أن يكونَ الضَّميرُ للإيهان، أي: بروحٍ من الإيهان، على أنهُ في نَفسِه روحٌ لحياةِ القُلوبِ به. وعن النَّوريِّ أنهُ قال: كانوا يرونَ أنّها نزلتْ فيمَن يصحَبُ السُّلطان. وعن عبد العزيز بنِ أبي رَوّاد: أنه لَقِيه المنصورُ في الطّوافِ فلمَّا عرَفَه هَربَ منه وتلاها. وعن النبيِّ عَلَيْهِ: أنهُ كانَ يقول: «اللهُمَّ لا تجعلْ لفاجِر ولا لِفاسِقِ عِندي نعمةً، فإنّي وجدْتُ فيها أوْحَيتَ إليَّ: ﴿ لَا يَحِدُ مَوْمًا ﴾ . ورُويَ أنّها نَزَلتْ في أبي بكر رضيَ اللهُ عنه، وجدْتُ فيها أوْحَيتَ إليَّ: ﴿ لَا يَحِدُ مَوْمًا ﴾ . ورُويَ أنّها نَزَلتْ في أبي بكر رضيَ اللهُ عنه،

وأمّا الثّانية: فَيِذَكُر القُلُوب وإثْبَات الإيهان فيه، ثُمَّ التَّوفيق بتَأْييدِهِم بِرُوحٍ من الله، وإذْ خَالِهِم دارَ النَّعِيمِ والحُلُدِ المُقِيم، ثمَّ حُلُول الرَّضْوَان، وَرِضْوان مِن الله أكْبر، وتسميتهم بحزب الله ووسْمُهم بِسِمَة حقِيقَة الفَلاحِ والفَوْز بالمَباغي. اللهم اجْعَلنَا من الفَائِزين وأَدْخِلنا في عِبَادِك الصَّالِحِين.

قولُه: (بِلُطْفِ مِن عِنْدِه)، قال القاضي: وهو نُورُ القَـلْبِ أو القُرْآن أو النَّصر على أعداءِ الله (١). قال سهل رحمه الله: حياة الزُّوح بالذِّكر، وحياة الذَّكر بالذَّاكر، وحياة الذَّاكر بالذَّاكر، بالذَّاكر، بالمذكور (٢).

قولُه: (وعَن عبد العَزيز بن أبي رَوَّاد)، ويُروى «ورَّاد» ويروى «روَّاح»، ولعل الصحيح الأول، قال صاحب «الكاشف» في كتاب «أسماء الرجال في معرفة من له ذكرٌ في الكتب الستة»: عبد العزيز بن أبي روَّاد _ بفتح الرَّاء وتَشديد الواو _ مولى المُهَلَّب بن أبي صَفرة، روى عن عكرمة وسالم، وكان ثقة عابدًا معمرًا مات سنة ثلاثين ومئة (٣).

⁽١) ﴿أَنُوار التَّنزيلِ للبيضاوي (٣: ٣١٥).

⁽٢) «تفسير القرآن» المنسوب لسهل التُسترى، ص ١٦٤.

⁽٣) ﴿الكَاشَفُ؛ لَلْذَهِبِي (١: ٦٦٥)، وفيه: ثقة عابد مرجئ!! ووفاته سنة ١٥٩هـ وليس ١٣٠.

وذلك أنّ أبا قُحافة سبّ رسولَ الله ﷺ، فصَكَّه صَكّة سقَطَ مِنها، فقال له رسولُ الله: «أوَ فَعَلْتَه؟» قال: نعم، قال: «لا تَعُد» قال: والله لو كان السّيفُ قَرِيبًا منّي لقَتَلتُه. وقيل في أي عُبَيدة بنِ الجرّاح: قتَل أباه عبدَ الله الجرّاحَ يومَ أُحُد. وفي أبي بَكرٍ: دعا ابنه يومَ بدر إلىٰ البراز،

قولُه: (أنَّ أَبَا قُحَافة سَبَّ رسولَ الله ﷺ)، هذا لم أجده في الكُتب التي يُعتَمد عليها (١)، وفي «الاسْتِيعاب» (٢) أنَّ أَبَا قُحَافة عُثمان بن عامر، والد أبي بكر رضي الله عنها، أسلم يوم فتح مكّة، وفي «الجامع» (٣) وعاش إلى خِلافة عمر رضي الله عنه، وأمَّا قَتُل أبي عُبَيدة أباه فرُوينا عن البُخَاري ومُسْلم عن أنس قال: كان قَتَل أباه وهو من جُملة أسارى بدر ببدر ببدر ببده لم السمِع منه في رسول الله ﷺ ما يكره، وَبَهاهُ فلم يَنتَه (٤).

⁽١) أما أنه غير موجود في الكتب التي يُعتمد عليها فلا، فقد أورده الواحدي في «أسباب النزول»، ص٣٨٧، عن ابن جُريج قال: حُدثت أن أبا قحافة...، وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٨٦ : ٨) لابن المنذر في «التفسير»، وكلا الكتابين من الكتب التي يُعتمد عليها. أما أنه بإسناد يُعتمد عليه أم لا؟؟ فهذا شأن آخر: إذ إن ابن جُريج وهو من تُبّع الأتباع ذكره بلفظ: حُدثت، فهو من قبيل المُعضل أو أسوأ، فلا اعتبار بهذه الرَّواية.

⁽٢) (الاستيعاب في معرفة الأصحاب؛ لابن عبد البر (٣: ١٠٣٦).

⁽٣) أي (جامع الأصول) لابن الأثير (١٢: ٥٩٧).

⁽٤) هذه الرواية ليست في البخاري ولا في مسلم، والمصنّف كها بينت أكثر من مرة يعتمد على «جامع الأصول»، وابن الأثير روى في «جامع الأصول» (٩: ٢٠ – ٢١) عن البخاري ومسلم أن رسول الله ﷺ قال: «إن لكلّ أمّة أميناً… ٤، وذكر بعدها رواية أخرى ثم قال: وزاد رَزين في الأولى: «وفيه نزل ﴿ لا يَهَدُ قَوْما يُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْبَرْمِ الْآخِيرِ يُوَاذُونَ مَنْ حَكَاذَ اللّهَ وَرَسُولَكُ وَلَوْ كَانُوا عَالِما هُمْ أَوْ أَبْنَا مَهُمْ ... ﴾ [المجادلة: ٢٢] وكان قَتَل أباه وهو من جملة أسارى بدر بيده، لما سمع منه في رسولِ الله ﷺ ما يكره، ونهاه فلم يَنتُهِ . فهو من زيادَاتِ رَزِين على روايتَي البُخاري ومُسلم وليس في أصلهها!! ولهذا استدركه الحاكم عليها في «المستدرك» (٣: ٢٦٥).

وقال لرسول الله: دَعني أُكرّ في الرَّعْلةِ الأولى: قال: «متَّعْنا بنَفْسِك يا أبا بَكر، أمّا تَعْلم أنّك عندِي بمنزلةِ سَمْعِي وبَصَري!». وفي مُصعَبِ بنِ عُمَير: قتَل أخاه عبيدًا بنَ عمير يومَ أحُدِ. وفي عُمرَ بن الخطاب: قتَل خالَه العاصَ بنَ هشامٍ يومَ بَدرٍ. وفي عليَّ وحَمَزةَ وعُبيدةَ بنِ الحارث: قتَلوا عتبةَ وشيبةَ ابنيُ ربيعةَ والوليدَ بنَ عتبةَ يومَ بدر.

عن رسول الله ﷺ: «مَن قرَأ سورةَ المُجادِلة كُتِبَ من حزبِ الله يومَ القِيامة».

قولُه: (في الرَّعْلَة الأولى)، النهاية: يُقال للقَطِيعة من الفُرسان: رَعْلَة، ولجماعة الخَيْل: رَعِيل.

قولُه: (وفي عليَّ وحمزةَ وعبيدة بن الحارث)، روى أبو دَاود عن علي رضي الله عنه (١): لمّا كان يومُ بدر تقدَّم عُتْبة بن رَبيعَة ومعه ابنه وأخوه، فنادى من يُبارز؟ إلى قوله: فقال رسولُ الله عليه وأخوه، فنادى من يُبارز؟ إلى قوله: فقال رسولُ الله عَلَيْ: «قُم يا علي، قُم يا عُبيدة بن المحارث» فأقبل حَمزةُ إلى عُتْبة، وأقبَلتُ إلى شَيْبة واختَلَفتْ بين عُبيدة والوليد ضَرْبتان فأثخَن كُلُّ واحدٍ منهما صاحِبَه، ثُمَّ مِلنا على الوليد فقتلناه واختَمَلنا عُبيدة.

وفي رِواية رَزِين^(٢): قال علي: فأمَّا أنا وحمزة فأنْجَزنا صَاحبَيْنا، وأمَّا عُبيدة والوليد. فأنْخَن كُلُّ واحدٍ منهما صاحِبه. الحديث.

قولُه: (كُتِبَ من حِزبِ الله)، روى السُّلمي عن أبي عُثمان: «حِزْبُ الله: من يغضَبُ لله ولا تأخُذُه في الله لومَة لائم».

تمت السورة حامداً لله تعالى و مُصلياً على رسوله ﷺ.

⁽١) أبو داود في «السنن» (٢٦٦٥).

⁽٢) انظر: (جامع الأصول) (٨: ٢٠١).

سورة الحشر مدنية، وهي أربع وعشرون آية

ينيب لِنْوَالْحَوْلَاحِيْمِ

صالَحَ بنو النّضيرِ رسولَ الله ﷺ علىٰ أنْ لا يكونوا عليه ولا لَه، فلمّا ظهَر يومَ بدرٍ قالوا: هو النّبِيُّ الذي نَعْتُه في التَّوراةِ لا تُردُّ لهُ رايةٌ، فلمّا هُزِمَ الـمُسلمونَ يومَ أُحُدِ ارتابوا

سورة الحشر مدَنِيّة وهي أربعٌ وعشرون آية بنيــــــــــلِفُوْالِيَمْلِلْ الْهِيَّةِ

وبه نُستَعين

قولُه: (لا تُردُّ له رَايةٌ)، كِنايةٌ عن نُصْرتِه، وعَدم خذْلان من عَقَد له رايةٌ من أُمَراءِ السَّرايا، ومُضِيِّ أَمْرِه، ونُفُوذِ سُلطَانِه، وعُلو مرتَبَيّه وشَأنِه، قال الحُطَيثةُ (١):

⁽١) البيت للشَّيَّاخ بن ضِرار الغَطَفاني رضي الله عنه، والبيت في «ديوانه» ص٩٧، وقد نسبه أغلب من صنف في اللغة والأدب للشَّيَّاخ، ولم ينسبه أحدٌ فيها رأيت للحُطَيثة سوى الجَوْهَري في «الصحاح»، و تابعه المصنَّف هنا.

ونكثوا، فخَرَجَ كَعْبُ بنُ الأشْرَف في أَرْبَعِينَ راكِبًا إلى مكَّةَ فَحَالَفُوا عليه قُرِيشًا عندَ الكَعبةِ فأمَر عليه السَّلامُ محمَّدَ بنَ مسلَمة الأنصاريَّ فقتَل كعبًا غِيلةً وكانَ أخاهُ من الرَّضاعةِ، ثُمَّ صَبَّحَهم بالكَتائبِ وهُو علىٰ جِمارِ مخطُومٍ بليفٍ، فقال لهم: اخرُجوا من المدينة، فقالوا: الموتُ أحَبُ إلينا من ذاك، فتنادَوا بالحَرب. وقيل: استَمْهَلوا رسولَ الله عشرةَ أيّامٍ ليَتَجهّزوا للخُروجِ، فدسَّ عبدُ الله بنُ أبيَّ المُنافقُ وأصحابُه إليهم: لا تَحرُجوا من الجِصْنِ، فإن قاتلُوكم فنحْنُ معكم لا نَخذُلُكم، ولِيْنْ خَرجتُم لنخرُجَنَ معكم، ...

إذا ما رايّةٌ رُفِعَت لَجدِ تَلَقّاها عَرابة باليَمِين

قولُه: (فَحَالَفُوا عليه)، أي: على ضَررِه صلوات الله عليه، الجوهري: حَالَفه: عاهده وتَحَالفُوا: أي: تَعاهَدوا، وضَمَّن حَالَفوا معنى الاجْتِهاع، أي: اجْتَمعوا عليه مُحَالِفين.

وعن بعْضِهم: وحَالَفُوا عليه، أي: تألَّبوا عليه، واجْتَمعوا على خِلافِه.

قولُه: (فَقَتَل كَعْباً غِيْلةً)، النهاية: وهي أن يُخْدع ويُقتَل في مَوضِع لا يَراهُ فيه أحدٌ، والغِيْلةُ: فِعْلةٌ من الاغْتِيال، وكان من حديثِ قَتْله على الاختِصار من رواية البُخاريُ ومُسْلم وأبي دَاودَ عن جابر (١) أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: "مَن لِكَعب فإنَّه آذى الله ورسولَه؟" قال محمد ابن مَسْلَمة: أتحبُّ أنْ أقْتُله؟ قال: «نعم» قال: ائذَن فَلاَقُل، قال: «قل»، فأتاه وتكلَّم بها شاء من الكَذِب، ووَاعَدَه أنْ يأتِيه بالحارث وأبي عَبْسِ بن جبر وعبّاد بن بِشر، فجاؤوا ليلاً ودَعُوه، فقالت امْرَأْتُه: إنِّ لأسْمَعُ صوتَ دَمِ، قال: إنَّها هو محمد رَضِيْعي أبو نائِلة، إنَّ الكريمَ لو دُعِي إلى طَعْنةِ لَيلاً لا جَاب، فلمَّا نَزَل قَتَلُوه.

قولُه: (ثُمَّ صَبَّحَهُم بِالكَتَائِب)، يعني رسُول الله ﷺ.

قولُه: (فَلَسَّ)، الدَّسُّ هو إخْفَاء المَكْر والحَدِيعَة، أي: بعث إليهم خِفْيَةً هذا القَول.

⁽١) البُخاري (٢٨٦٧)، ومسلم (١٨٠١)، وأبو داود في «السنن» (٢٧٦٨).

فَدَرَبُوا عَلَى الأَزِقَةِ وحَصَّنوها فحاصَرَهم إحدى وعشرينَ ليلة، فلمّا قَذَفَ اللهُ الرُّعبَ فِي قُلوبِهم وأيسُوا من نصْرِ المُنافقين: طلَبوا الصَّلحَ، فأبى عليهِم إلّا الجلاء؛ على أنْ يَحمِلَ كُلُّ ثلاثةِ أبياتٍ على بعيرِ ما شاؤوا من مَتاعِهم فجَلَوا إلى الشّام إلى أريحا وأذرِعات، إلّا أهلَ بَيتينِ منهم: آلَ أبي الحُقيق وآلَ حُيّي بن أخطَب، فإنهم لَجَقُوا بخَيْبَر، ولحِقتُ طائفةٌ بالحِيْرة.

اللّام في ﴿ لِأَوَّلِ الْمَشْرِ ﴾ تتعلَّقُ بـ ﴿ أَخْرَجَ ﴾، وهي اللّامُ في قولِه تعالى: ﴿ يَقُولُ يَلْتِنَيٰ فَدَّمَ بُ لِيَاقِ ﴾ [الفجر: ٢٤] وقولُك: جِئتُه لوقتِ كذا. والمعنى: أخْرَجَ الذين كَفَروا عند أوّلِ الحشر. ومعنى أوّلِ الحشر: أنّ هذا أوّلُ حَشْرِهم إلى الشّام، وكانوا من سِبْطٍ لم يُصبْهُم جلاءٌ قَطُّ، وهم أوّلُ من أخرِجَ من أهلِ الكتابِ من جزيرةِ العرّبِ إلى الشّام. أو هذا أوّلُ حَشرِهم؛ وآخِرُ حَشرِهم: إجلاءُ عُمَر إيّاهم من خَيبرَ إلى الشّام. وقيل: آخِرُ حشرِهم حشرُ يومِ القيامة؛ لأنّ المحشرَ يكونُ بالشّام.

قولُه: (فَدَرَيُوا عَلَى الأَزِقَّة)، النهاية: يقال: الدَّرَب ـ بفتح الرَّاءِ ـ للنَّافِذِ مِن المَدْخَل، وبالسُّكُون؛ لِغَير النَّافِذ.

قولُه: (وهي اللام في قَولِه تعَالى: ﴿ يَقُولُ يَلَيْمَنِي فَدَّمْتُ لِمَيَّاتِي ﴾ [الفجر: ٢٤])، أي: لِوقَت حَياتِي. الانتصاف: كأنَّه يُشِير إلى لام التَّاريخ، كَقَولِه: كتَبْتُه لِعام كَذا أو لشهر كَذا (١).

قولُه: (مِن جَزِيْرَة العَرَب)، روي الزَّجَّاجُ عن الخليل آنَّه قال: جَزِيرةُ العَرَب مَعْدِنها ومَسْكَنها، وإنَّما سُمِّي بها لأنَّ بحر الحَبَشة وبحر فَارِس والفرات ودِجْلة قد أَحَاطَت بها وهي أرضُها ومَعْدِئُها (٢)، قد سَبَق في أوَّل البقرة فيها كَلامٌ مُشْبَعٌ.

⁽١) «الانتصاف» (٤: ٩٩٤) بحاشية «الكشاف».

⁽٢) المعاني القرآن» (٥: ١٤٤).

وعن عِكْرِمة: من شكَّ أنَّ المَحْشَر هاهُنا_يعني الشَّام_فليقرَأ هذه الآية. وقيل: معناه أخرَجَهم من ديارِهم لأوّلِ ما حُشر لقِتَالِم، لأنَّهُ أوّلُ قتالِ قاتلَهم رسولُ الله ﷺ.

﴿ مَاظَنَنتُمْ أَن يَخُرُجُوا ﴾ لشدَّة بأسهِم ومَنعتهم، ووثاقة حُصوبهم، وكثرة عددِهم وعُدَّتهم، وظَنّوا أنَّ حُصوبهم تَمنعُهم من بأسِ الله ﴿ فَأَننهُمُ ﴾ أمرُ الله ﴿ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَخْتَسِبُوا ﴾ من حيثُ لم يَظنّوا ولم يَخْطُر ببالهِم: وهو قتلُ رئيسِهم كَعْب بن الأشْرَف غِرّة على يدِ أخيه، وذلك ممّا أضعَف قوَّتهم وفَلَّ من شوكتِهم، وسَلبَ قلوبهم الأمنَ والطّمأنينة بها قذف فيها من الرُّعب، وألهمهُم أن يُوافِقوا المؤمنينَ في تخريب بيوتهم ويُعينوا على أنفُسِهم، وثَبّط المُنافِقينَ الذين كانوا يتَولّونهم عن مُظاهرتهم. وهذا كُلُّه لم يكن في حُسبانهم، ومنه أتاهُم الهلاك.

فإنْ قلتَ: أيُّ فرقِ بينَ قولِك: وظَنُّوا أنَّ حُصونَهُم تمنَعُهم أو مانِعتُهم، وبينَ النَّظم الذي جاء عليه؟

قولُه: (وقِيل: مَعْناه أَخْرَجَهم)، عَطْفٌ على قولِه: «أَخرَجَ الذين كفروا عِنْد أوَّل الحَشْر»، على الأوَّل مَنْسوبٌ إلى اليَهود، وعَلى الثاني إلى رسول الله ﷺ.

النهاية: في الحديث: «انْقَطَعَت الهِجْرةُ إلا مِن ثَلاثِ؛ جِهادٍ أو نِيَّةٍ أو حَشْرٍ اي: جهاد في سبيل الله، أو نِيَّة يُفَارق بها الرَّجُلُ الفِسْقَ والفُجُور إذا لم يقدر على تغييره، والحَشر هو الجَلاء عن الأوْطَان بها يَنال النّاس من اللّخَطْب، وقيل: أراد بالحَشْر الحُرُوج في النّفير إذا عمّ.

قولُه: (غِرَّة)، الأساس (١): الغِرَّة: الغَفْلة، يقال: اغْتَررتُ الرَّجل: إذا طَلَبْتَ غِرَّتَه، أي: غَفْلَته.

⁽١) هذا نص ابن الأثير في «النهاية» وليس في «الأساس»، فلعلَّ المصنَّف وَهِم.

قلتُ: في تقديم الخبر على المُبتدأ دَليلٌ على فَرْطِ وُثوقِهم بحَصانتِها ومَنْعِها إيّاهم؛ وفي تَصْيير ضَميرِهم اسمًا لـ«أنّ» وإسناد الجُملة إليه: دَليلٌ على اعتقادِهم في أنفُسِهم أنّهم في عِزّة ومنعة ، لا يُبالى معَها بأحَد يَتعرَّضُ لهم أو يطمعُ في مُعازَّتهم؛ وليسَ ذلكَ في قولِك: وظنّوا أنّ حُصوبَهم تمنعُهم. وقُرِئَ: (فآتاهُمُ الله) أيْ: فآتاهُمُ الهلاكَ.

قولُه: (في تَقْديم الخَبر على المُبتدأِ دَليلٌ على فَرْطِ وُتُوقِهم بِحَصانَتِها)، قال صاحب «الفرائد»: وليس بذلك، بل ﴿حُصُونُهُم ﴾ مُرْتَفِعةٌ بـ﴿مَانِعَتُهُم ﴾ الفاعل إذا كان مُعتمِداً عَمِلَ، وهو خبر أنَّ مع مرفوعها، مثله عن صَاحب «الفَلَك الدَّائِر» قال: إنَّ ﴿حُصُونُهُم ﴾ الا ترتفع بأنَّه مُبتدأ كما ظَنَّه إلا على وَجْهِ ضَعِيفٍ، والصَّحِيح أنَّه فَاعِلُ ﴿مَانِعَتُهُم ﴾ فَـُهُم أبوه أنَّه فاعِلُ مُعتَمد على ما قبله، لأنَّه في الحقيقة خَبر المُبتدأ، فيعمل فيها بَعده عَمَل الفِعْل، نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ أبوه (١١). وكذا عن صَاحِب «الكَشْف» (٢).

وقلت: صاحبُ المَعَاني لا ينظُر إلا إلى أصل المعنى، ثُمَّ إلى فَائِدة عدوله عن أصْلِه، ولا شكَّ أنَّ أفعالَ القُلوبِ من دَواخِل المبتدأ والخبر، وأنَّ الأصْل: ظَنُّوا أنْ لا يَخْرُجوا لقوله: ﴿ هُوَالَّذِى آخَيَ اللَّيْنَ كَفَرُوا ﴾ لِيُطَابِق ما قَبْله بِإيقاعِ وَمَا ظَنَسُر أَن يَغْرُجُوا ﴾ لِيُطَابِق ما قَبْله بِإيقاعِ النَّاصِبة للفِعْل بعدها، فَخُولِف لِيُؤذِن بأنَّ ظنَّ المؤمنين كان على الرَّجَاء والطَّمْع، وظنّهم على النَّاصِبة للفِعْل بعدها، فَخُولِف لِيُؤذِن بأنَّ ظنَّ المؤمنين كان على الرَّجَاء والطَّمْع، وظنّهم على العِلم واليَقِين، فعُلِم من التَّاسيس أنَّ بناء أمْرِه على الجزم والثُبوت، ثُمَّ في المرتبة الثَّانية، ظنُّوا أنَّ حُصُوبَهم نظراً إلى كلام أوسَاط النَّاس كما يُعلم من مفهوم سؤالِه، ثُمَّ لما أُريد مزيد التَّوكيد قيل: ظنُّوا أنَّ حُصُوبَهم مَانِعَتُهم لإرادَةِ الثَّبوت في الدَّرجة الثَّانية، ثمَّ في المرتبةِ الثَّالثة ظنُّوا أنه (٣) مانِعَتُهم حُصُوبُهم لإفَادَةِ التَّخصيص، وأنْ ليس لِحُصوبِهم صفةٌ سوى المَنْع، وأنَّه

⁽١) «الفلك الدائر في المثل السائر» للمرتضى (٤: ٢٥٢).

⁽Y) «كشف المشكلات» للباقولي (Y: ١٣٣٢).

⁽٣) من قوله: «حصونهم تمنعهم» إلى هنا ساقط من (ح).

لا بُدَّ منه، وإليه أشار بقولِه: «دليلٌ على فَرْطِ وُتُوقِهم بحصانتها»، ثمّ في المرتبة الرابعة ظنُّوا أَنَّهم مَانِعتهم حُصُونهم ليتقوى الحُكم لإفَادة تكثير الإسناد، وهو المُراد من قوله: «دليلٌ على اعْتِقَادِهم في أَنْفُسِهم أنَّهم في عِزَّة ومَنَعَة لا يُبَالى معها بأحدٍ يَتعَرَّضُ لهم»، وإن لم يُرِدْ ما ذُكر فها بَالُ التَّرتيب لم يُترك على أَصْلِه وهو: ظنوا أن لا يخرجوا؟!

وأمَّا قوله: إنَّ حُصُونَهم لا تَرتَفِع بأنَّه مُبتداً كما ظنَّه إلا على وجهٍ ضعيفٍ، فيُقَال: إنَّ صاحب المعاني كم له اخْتِيارُ الوجه الضَّعيفِ عند التَّحَرِّي لاغْتِبار المعنى القَوي، ألا تَرى إليهم كيفَ حَمَلوا قولَه: «رجلٌ عرف» على التَّقديم بِناءً على اللغَة الضَّعِيفَة وهو: أكلوني البراغيث، والنَّحويُّ لا يُثْبِتُه! وإلى قول المَرْزُوقِي في قوله:

وإنْ لَمْ يَكُن إلا مُعَرَّجُ سَاعَةٍ قَليلاً فَإِنِّي نَافِعٌ لِي قَلِيلُهَا (١)

يجوز أنْ يكُون «قليلها» مبتدأ و«نافِعٌ» خبَرٌ له مُقَدَّم عليه، والتَّقْدير: فإني قليلها نافع لي (٢). فسلك أبو مُسْلم في هذه الآيةِ هذا المَسْلَك.

فإن قلتَ: كيف دلَّ ﴿ أَنَّهُم مَا نِعَتُهُم حُصُونُهُم ﴾ على تَقَوِّي الحكم، لأنَّ ليس مثل: «هو عرف» و «زيد عرف»، في تكَرُّر الإسناد؟

قلتُ: تَكَوُّر الإسناد كها يكون من جهة تكرر المُسْند إليه قد يكونُ من جهة غيرِه، كها تقول: ضربتُ زيداً ثمَّ زيداً ضربتُه، فالثاني تكَرَّر فيه الإسناد وقوي الحكم فيه بخلاف الأوَّل.

قال ابن جنِّي: قالوا: زيدٌ ضربته، فقدَّموا المفعول؛ لأنَّ الغَرَض هاهنا ليسَ ذِكْر الفاعل،

⁽١) البيت لذي الرُّمَّة في «ديوانه» ص٢٤٤.

⁽٢) «شرح الحياسة» للمرزوقي ص٩٩٦.

والرُّعْبُ: الخوفُ الذي يُرعِبُ الصّدرَ، أي يَملَؤُه؛ وقذفُه: إثباتُه ورَكْزُه، ومنه قالوا في صِفةِ الأسَدِ: مُقَذَّفٌ، كَانّها قُدْفَ باللَّحِمِ قَدْفًا لاكْتِنازِه وتداخُلِ أجزائِه. وقرِّرَخَرُبون) و ﴿ يُعَرِّبُونَ ﴾)، منقلًا ومُحَقَّفًا. والتَّخريبُ والإخرابُ: الإفسادُ بالنَّقْضِ والهَدْم. والحربةُ: الفسادُ، كانوا يُحْربون بواطِنَها والمُسلِمون ظواهِرَها: لمّا أرادَ اللهُ من والهَدْم. والحربةُ: الفسادُ، كانوا يُحْربون بواطِنَها والمُسلِمون ظواهِرَها: لمّا أرادَ اللهُ من استئصالِ شَافَتِهم، وأن لا يَبقَىٰ لهم بالمدينةِ دارٌ ولا منهم دَيّارٌ، والذي دَعاهُم إلى النَّخريبِ: حاجتُهم إلى الخَشبِ والحِجارةِ ليسُدّوا بها أفواهَ الأزقة. وأنْ لا يتَحسّروا بعد جلائِهم على بقائِها مساكنَ للمُسلِمين، وأن ينقُلوا معهم ما كانَ في أبنيتِهم من جَيِّد الخَشَبِ. والسّاحِ المَليح. وأمّا المؤمنونَ فداعِيهم إزالةُ مُتحَصَّنِهم ومُتَمنَّعِهم، وأن يتَسِعَ لهم مجالُ الحَرب.

وإنَّما هو ذِكْرُ المفعُول، فَقُدِّم عنايةً بذكره، ثم لم يقنَع بذلك حتى أزالوه عن لفظ الفَضْلَة، فَجَعلوه ربَّ الجملة لفظاً، فرفَعُوه بالايتِداء، وصار قولُه: «ضربتُه» ذَيلاً له، وفَضْلَةٌ مُلْحَقةً بِهِ (١).

قولُه: («بُخَرُبُون» و﴿يُحْرِبُونَ ﴾)، أبو عَمرو: مُثقَّلاً، والباقُون: مُخَفَّفًا (٢).

قولُه: (مِن اسْتِنْصَالِ شَاْفَتِهم)، الجوهري: الشَّافة: قُرْحةٌ تَخْرُج في أَسْفَل القَدَم فتُكُوى فَتَذْهب. وفي المَثَل:اسْتَأْصَل الله شاْفَته، أي: أذْهبه الله كها أذْهب تلك القُرْحَة بالكَيّ.

قولُه: (وأمَّا المُؤمنون فَدَاعِيهم)، عَطْفٌ على قَولِه: «والّذي دَعاهُم إلى التّخْريب»، إلى آخره، و«أمَّا» والفاء مُقَدَّران في الجُملة الأُولى لِكُونها تفصيليّة، وقد سَبق في أوَّل آل عمران كلامٌ فيه، وهما لَفُّ ونَشـرٌ لِمَا لُفَّ، في قوله: «كانوا يُخْربون بَواطِنَها والمُسْلمون ظَواهِرها».

⁽١) من قوله: «فإن قلت» إلى هنا ساقط من (ف)، وأثبته من (ح) و(ط).

⁽٢) «التيسير في القراءات السبع» للدَّاني ص١٣٣.

فإنْ قلتَ: ما معنىٰ تَخريبِهم لها بأيدي المؤمينن؟

قلتُ: لم عرَّضوهم لذلك وكانُوا السَّببَ فيه فكأنَّهم أمرُوهم به وكلَّفُوهم إيّاه، ﴿ فَأَعْتَبِرُوا ﴾ بها دَبَرَ اللهُ ويَسَرَ من أمرِ إخراجِهم وتسليطِ المُسلمين عليهم من غيرِ قتالٍ.

وقيل: وعَدَ رسولُ الله ﷺ المُسلِمينَ أَنْ يُورِّتُهُمُ اللهُ أَرضَهُم وأموالهم بغَيرِ قِتالٍ، فكانَ كيا قالَ.

قولُه: (لمَمَّا عَرِّضُوهم لِلَمِلِك)، أي: عَرَّضَ اليهودُ المؤمنين، فكانَ اليَهودُ هُم السَّبَبَ، الجَوْهري: عرَّضت فلاناً كذا، فتعرَّضَ هو له.

قولُه: (﴿ فَأَعْتَبِرُوا ﴾ ما (١) دَبَّسِر الله)، قال القاضي: فَاتَّـعِظُوا بِحَالِهِم فلا تعتذروا ولا تعتفروا على غَير الله، واسْتُدِل بِه على أنَّ القِياس حُجَّةٌ مِن حَيث إنَّه تَعالى أمَر بالمُجَاوزَة من حَالٍ إلى حَال، وحَمَلَها عَليها في الحُكم لي بَيْنها من المُشَاركة المُقتضية له، كما تَقَرَّر في الكُتب الأصُوليَّة (١).

وقال الوَاحِدي: معنى الاغْتِبار: النَّظَر في الأَمُور ليُعْرف بِها شيءٌ آخرُ من جِنْسها، والمعنى: تَذَكَّروا وانْظُروا فيها نَزل بِهم يا أهل اللَّبِّ والعَقْل والبَصَائِر (٣).

قال الرَّاغِب: العبرة: ما يُعْبَر به من الجَهْلِ إلى العِلْم، ومن الحِسِّ إلى العَقْل. وأَصْلُه من عُبُور النَّهر، ومن العِبارة الأنَّها جُعِلت كالمَعْبَر لتأْدِية المعنى من نَفْس القائل إلى نَفْس السَّامع، وخُصَّ التَّعبير بنفس الرؤيا (٤).

قولُه: (وقِيل: وَعَد رسولُ الله ﷺ)، عَطْفٌ على قولِه: «بها دبَّر الله» من حيث المعنى، أي:

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «بها».

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٥: ٣١٧).

⁽٣) «الوسيط» (٤: ٢٧٠).

⁽٤) «تفسير الراغب» (٢: ٤٤٣).

[﴿ وَلَوْلَآ أَن كُنَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلاَءَ لَعَذَبَهُمْ فِي الدُّنْيَأَ وَلَهُمْ فِي الْآثِنِ * وَلَوْلَآ أَن كُنَبَ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهَ اللَّهَ عَلَىٰ اللَّهُ اللَّهَ عَلَىٰ اللَّهَ اللَّهَ عَلَىٰ اللَّهَ عَلَىٰ اللَّهَ عَلَىٰ اللَّهَ عَلَىٰ اللَّهَ عَلَىٰ اللَّهَ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُمُ اللَّهُ عَلَيْكُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَيْكُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَى

يعني: أنَّ اللهَ قَدْ عَزَمَ عَلَى تَطْهِيرِ أَرْضِ الْمَدينةِ مِنهُم وإِراحةِ الْمُسلِمِينَ مِن جِوارِهِم وتَوريثِهم أموالهَم، فلُولا أنهُ كتَبَ عليهِمُ الجلاءَ واقتَضَتْه حِكمَتُه ودعاهُ إلى اختيارِه أنهُ أشقُّ عليهِم من المَوت ﴿لَعَذَّبَهُم فِي ٱلدُّنِيَا﴾ بالقَتلِ كما فعَلَ بإخوانِهم بني قُريظةً. ﴿وَلَكُمْ﴾ سواءٌ أُجُلُوا أو قُتِلُوا

فَانْـظُرُوا ۚ إِلَى هَذَهُ الـمُعْجِزةَ وَصِدْقَ إِنْجَازَ الله مَا وَعَدَكُم رَسُولُهُ، وقِيْسُوا عليه جميع ما وَعَدَكُم (١) اللهُ ورَسُولُه.

قولُه: (فَلُولا أَنَّه كَتَب عَلَيْهِمُ الجَلاءَ)، وَضَع هذه «الفاء» بَدَل «الواو» في التَّلاوّة لِيُؤذِن بِارْتِباطِ هذه الآية بها قَبْلها، فإنَّ قُوله تعالى: ﴿ هُوَالَّذِى آخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِسَبِ مِن دِيرِهِ ﴾ إلى آخره، دلَّ على أمْرٍ عَظِيمٍ، وعلى عَزَمَةٍ من عَزَمَات الله، وهي إرادة تَطْهير أرضِ الحِجاز من الانتجاسِ والأرْجَاس، وإرَاحَة المؤمنين البتة، فلولا الجَلاءُ لكان القَتلُ لازِماً، فأخبَر الله تعالى عن الأمْرين وفَوَّض التَّرْتيب إلى الذِّهْن.

قولُه: (ودعاه) قيل: فاعِله «أنَّه أشق»، والضَّمير المَنْصُوب عائِدٌ إلى الله تَعالى، أي: دَعا اللهَ تَعالى إلى اختيار الجَلاء لهم دُون القَتْل أنَّ الجلاءَ أشقّ عليهم.

وقلت: يَجُوز أَنْ يَكُون فَاعِل «دعا» ما دلَّ عليه «اقْتَضته الحكمة» لأنه عطفٌ تفسيري، وقوله: «أنه أشق» تعليل، أي: دعاه داعي الحكمة إلى اختيار حُكم الجلاء لأنَّ ذلك أشق عليهم من الموت.

⁽١) من قوله: «على قوله بما» إلى هنا ساقط من نسخة (ف).

﴿عَذَابُ النَّادِ ﴾ يعني: إنْ نَجَوْا من عذابِ الدُّنيا لم يَنجُوا من عذابِ الآخِرة.

[﴿ مَا قَطَعْتُم مِن لِينَةِ أَوْ نَرَكَتُمُوهَا قَآيِمَةً عَلَىٰ أَصُولِهَا فَيِإِذِنِ ٱللَّهِ وَلِيُخْزِىَ ٱلفَاسِقِينَ ﴾ ٥]

قولُه: (إِنْ نَجُوا من عَذَابِ الدُّنيا لم يَنْجُوا من عَذَابِ الآخِرة)، يُريدُ بِعذَابِ الدُّنيا القَتْلَ والسَّبْي.

فإنْ قلتَ: هذا يُؤْذِن أنَّ الجَلاءَ أَدُونُ حَالاً من القَتْل، وأنَّه ليس بِعَذاب، وقَد قال هاهنا أنَّه أشَقَ عليهم من الموتِ وأنشَد في البَقَرة (١):

لَقَتْلٌ بِحَدِّ السَّيْفِ أَحْسَنُ مَوْقِعاً على النَّفْسِ مِن قَتْلِ بِحَدِّ فِراقِ

قلتُ: لا شك أنَّ جَعْلَ الجَلاء أَشَدَّ من القَتْل من باب الادِّعاء، وإلحَاق الناقِص بالكَامِل، وأمَّا قوله: «ولهَم سواءٌ أُجلوا أو قُتِلوا عذابُ النَّار»، فَبَيانٌ للفَرق بين التَّرْكِيبين، أعني قوله: ﴿ وَلَوْلاً أَن كَنَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلاَءَ لَمَذَّبَهُمْ فِي الدُّنْيَا ﴾ وقوله: ﴿ وَلَهُمْ فِي الدُّنِيَا ﴾ وقوله: ﴿ وَلَهُمْ فِي الدُّنِيَا ﴾ وقوله: ﴿ وَلَهُمْ فِي الدُّخِرَةِ عَذَابُ النَّارِ ﴾، وأنَّ الأول امتناعي لا ثبات له كالشَّرط، قال في سورة يوسف: «لولا، وجوابها في حكم الشرط»، والثاني جملة اسمية قطعية، لكنه أهمل بيان فائدة تقديم الخبر على المبتدأ من في حكم الشرط»، وأن المعنى: أنهم مخصوصون بهذا الحكم لكونهم شاقوا الله ورسوله، فيُعلم منه أن من لم يشاقً الله ورسوله حكمه مُباينٌ لهذا.

⁽١) انظر: «الكشاف» (٣: ٢٦٣).

قُلبت لكسرةِ ما قَبلها، كالدِّيمة. وقيل: اللِّينة: النخْلةُ الكَريمةُ، كأنَّهم اشتَقُّوها من اللِّين.

قال ذو الرُّمَّة:

كَأَنَّ قُتُودِي فَوْقَهَا عُشُّ طَائِرِ عَلَىٰ لِينَةٍ سَوْقَاءَ تَهْفُو جَنُوبُها

وجمعُها لِيْنٌ. وقُرِئَ: (قُوَّمًا)، و(على أُصُلِها). وفيه وجهان: أنه جَمعُ أصلِ كَرَهْنِ ورُهُنِ، أو اكتُفِيَ فيه بالضَّمَّةِ عن الواو. وقُرِئَ: (قائبًا على أصولِه) ذهابًا إلىٰ لفظِ ﴿ مَا﴾.

﴿ فَيِ إِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ فقَطْعُها بإذنِ الله وأمرِه.

قولُه: (كَأَنَّ قُتُودي) البيت (١)، القَتَدُ: خَشَبُ الرَّحْل، فالجَمْع: أَقْتَادٌ وقُتُود. سَوْقَاء: طَويلة السَّاق، تهفو: تهب، واللينة: النَّخْلة الكريمة، شَبَّه خِفَّة رَحْل ناقته بِعُشِّ طائر، وطول قَامتها بنَخْلَةٍ طَويلةِ السَّاق، وتحرُّكَهُ فوقها بحركة النَّخلة عند هُبوب الرَّيح الجَنُوبي.

قولُه: (قَطْعُها بِإِذْنِ الله وأمْرِه)، الانتصاف: والظَّاهر أنَّ الإِذْنَ عامٌّ في القَطْع والإِبْقَاء، لاَنَه جوابُ الشَّرط المضمَّن لهما جميعاً، فيكونُ تعليلُ إِخْزاءِ الفاسِقين بهما جَمِيعاً (٢)، فقطعها يُحسِّرهم على ذَهابِها، والتَّرك يُحسِّرُهم لِبقائِها للمُسلمين (٣).

وقلت: قد أحسن بها قال، ورُوِّينا عن التَّرْمِذيِّ عن ابن عبّاس (٤) في قول الله تعالى: ﴿ مَا قَطَعْتُم مِن لِيسَنَةٍ ﴾ الآية. قال: أُمِروا بِقَطْع النَّخْل، فَحكَّ ذلك في صُدُورِهم، فقال المُسلمُون: قد قَطَعْنا بَعْضاً وتَركنا بَعْضاً، فلنسألنَّ رسولَ الله ﷺ: هل لنا فِيها قَطَعْنا مِن أُجْرٍ؟

⁽١) «ديوان ذي الرمة؛ ص٣٧.

⁽٢) من قوله: «وتحركه فوقها» إلى هنا ساقط من (ط)، وأثبته من (ح) و(ف).

⁽٣) «الانتصاف» لابن المنير (٤: ٥٠٠) بحاشية «الكشاف».

⁽٤) الترمذي في ﴿ الجامع ﴾ (٣٣٠٣).

﴿ وَلِيُخْزِى ٱلْفَسِفِينَ ﴾ وليُـذِلَّ اليَـهودَ ويَغيظَـهُم أَذِنَ فِي قَطْعِها، وذلك: أنّ رسولَ الله ﷺ حين أمرَ أن تُقطَّعَ نَخْلهُم وتُحُرَّقَ قالوا: يا محمَّد، قد كنتَ تَنهىٰ عن الفَسادِ فِي الأرضِ، فها بالُ قَطْعِ النَّخلِ وتَخْرِيقِها؟ فكان في نفسِ المؤمنينَ من ذلكَ شيءٌ. فنَزلتْ.

يعني: إنّ الله أذِنَ لهم في قَطْعِها ليَزيدَكم غَيْظًا، ويُضاعِفَ لكم حَسرةً إذا رأيتُموهُم يتحكَّمونَ في أموالِكم كيف أحبُّوا ويتصرَّفُون فيها ما شاؤوا.

واتَّفَق العُلماءُ أنّ حُصونَ الكَفَرةِ وديارَهُم لا بأسَ بأنْ تُهُدَمَ وثُحَرَّقَ وتُغرَّقَ وتُغرَّقَ وتُغرَّقُ وتُغرَّقُ وتُغرَّقُ وتُغرَّقُ وتُغرَّقُ وتُغرَّقُ وعن اللهجَانِيق، وكذلك أشجارُهم لا بأس بقَلعِها مُثمرةً كانت أو غيرَ مُثمِرة. وعن ابنِ مسعودٍ: قطَعُوا منها ما كان موضِعًا للقِتال.

فإنْ قلتَ: لم خُصَّتِ اللِّينةُ بالقطع؟

قلتُ: إنْ كانت من الألوانِ فليَستَبْقوا لأنفُسِهم العَجْوةَ والبُرنيَّةَ،

وهل عَلَينا في ما تَرَكنا وِزْرٌ؟ فأَنْزَل الله تعالى: ﴿ مَاقَطَعْتُم ﴾ الآية، ورواه الإمّامُ أحمد بن حَنْبل عن ابن عُمر (١).

وقولُ المُصنِّف: «ويتصَرَّ فون فيها ما شَاؤوا»، إشارةٌ إلى هذا المعنى.

قُولُه: (ولِيُذِلَّ اليَهود ويَغِيظَهم)، هذا تأويلٌ لِقُوله: ﴿وَلِيُكَّزِّيَ ٱلْفَسِيقِينَ ﴾، وفيه (٢) أنَّ ﴿الْفَسِيقِينَ ﴾ مُظْهَرٌ وُضِع مَوْضِع المُضْمَر، والمُعَلَّل مَحْذُوفٌ بِدَلاَلَةِ سِياق الآية، والجُملةُ مَعطوفةٌ على ما قَبُلها.

قولُه: (فَلْيَسْتَبْقُوا)، قيل: لامُ التَّعْليل والأمر تَسْكن بعد الفاء والواو، وتُحَرَّك بعد «ثُمَّ».

⁽١) لــم أقف عليها، وهناك رواية لأسامة بن زيد عند أحمد، ورواية ابن عمر أخرجها ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢: ٦٢).

⁽٢) من قوله: " قول المصنّف ليذل" إلى هنا ساقط من (ح) وأثبته من (ف) و(ط)، وكلمة "ليذل" تحرفت إلى: "دليل" في (ف).

وإن كانت منْ كِرام النَّخْل فَلِيكونَ غَيْظُ اليَهودِ أَشدَّ وأَشَقَّ.

ورُوِيَ: أَنَّ رَجُلَينِ كَانَا يَقْطَعَانَ: أَحَدُهُمَا الْعَجُوةَ، والآخَرُ اللَّونَ، فَسَأَلُمَا رَسُولُ الله عَلَيْهِ فَقَالَ هَذَا: تَرَكَتُهَا لِرَسُولِ الله، وقال هذا: قطعتُها غَيظًا للكُفّار. وقد استُدِلّ به على جَوازِ الاجتهاد، وعلى جَوازِه بحضرةِ الرّسولِ عَلَيْهُ؛ لأنّهما بالاجتهادِ فعلا ذلك، واحتجَ به من يقول: كُلُّ مُجتهدٍ مُصيبٌ.

[﴿ وَمَا أَفَآهُ اللّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا آوَجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلِ وَلَا رِكَابِ وَلَلْكِنَّ اللّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ, عَلَى مَن خَيْلِ وَلَا رِكَابِ وَلَلْكِنَّ اللّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ, عَلَى مَن يَشَاهُ عَلَى كُلِ شَيْءٍ قَدِيرٌ * مَّا أَفَاْهُ اللّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِن أَهْلِ الْقُرَى فَلِلّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى الْقُرْنَى وَالْمَسْكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ كَن لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيآ مِنكُمْ وَمَا اللّهُ مِن مَا اللّهُ مِن اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ مَلَدِيدُ اللّهِ قَالِ ﴾ ٦-٧]

﴿ وَمَا آَفَاتُهَ آللَهُ عَلَى رَسُولِهِ ﴾ جَعَلَه له فَيثًا خاصّةً. والإيجافُ من الوَجيفِ؛ وهو السَّيْرُ السَّريعُ، ومنه قولُه عليهِ الصّلاةُ والسّلامُ في الإفاضةِ من عَرَفات: «ليس البِرُّ بإيجافِ الخَيلِ ولا إيضاعِ الإبلِ، علىٰ هِينَتِكُم».

قولُه: (في الإفَاضَة مِن عَرَفَات)، الحديثُ من رواية البُخَاري عن ابن عبّاس قال (١): دَفَع النّبيُّ ﷺ يومَ عَرَفة، فَسَمِعَ وراءهُ زَجْراً شديداً، وَضَرْباً للإبلِ، فَأَشَارَ بالسوط إليهم، وقال: «يا أيّها النّاسُ عَلَيْكُم بالسّكينة، فإنَّ البِرَّ ليسَ بالإيْضَاع». وفي رواية أبي داودَ (٢) قال: «يا أيّها النّاس عَلَيكُم بالسّكينة، فَإنَّ البِرَّ ليس بإنْجَافِ الخَيْل والإبِل».

النهاية: وَضَع البَعِيرُ يَضَعُ وَضْعاً، وأَوْضَعَه راكِبُه أيضاً؛ إذا حَمَلهُ على سُرْعَة، وكذا الإِنْجَاف، وقد أَوْجَفَ دَابَتَه يُوجِفُها إِنْجَافاً؛ إذا حَنَّها.

قولُه: (على هِيتَتِكُم)، الجوهري: يُقال: امْشِ على هِيْتَتِك، أي: على رِسْلِك، أي: اتَّئِد فيه.

⁽١) البخاري (١٦٧١)، وأخرجه كذلك مسلم (١٢٨٢).

⁽٢) أبو داود في «السنن» (١٩٢٠).

ومعنى ﴿ فَمَا آَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ ﴾: فَمَا أَوْجَفْتُم عَلَىٰ تحصيلِه وتغَنَّمهِ خَيلًا ولا رِكابًا، ولا تَعِبتُم في القتالِ عليه، وإنّها مَشيتُم إليهِ على أرجُلِكم.

والمعنىٰ: أنّ ما خَوَّل اللهُ رسولَه من أموالِ بَني النّضيرِ شيءٌ لم تُحَصَّلوه بالقِتالِ والغَلَبةِ، ولكنْ سلَّطهُ اللهُ عليهِم وعلىٰ ما في أيديهِم كها كانَ يُسلِّط رُسلَه علىٰ أعدائِهم، فالأمرُ فيه مفوَّضٌ إليه يضعُه حيثُ يشاء.

يعني: أنه لا يُقسَمُ قسمةَ الغَناثِم التي قُوتِل عليها وأُخِذت عُنوةٌ وقَهْرًا، وذلك أُنّهم طَلبُوا القسمة، فنزلتْ.

لم يدخل العاطفُ على هذه الجملة؛ لأنَّها بيانٌ للأُولى، فهي منها غيرُ أجنبيّةٍ عنها.

بُيِّنَ لرسولِ الله ﷺ ما يصنعُ بها أفاءَ اللهُ عليه، وأمرَه أن يضَعَه حيثُ يضعَ الخُمسَ من الغنائِم مقسومًا على الأقسام الخمسة.

قولُه: (فَهِي مِنها غَيرُ أُجْنَبَيَّةٍ عَنْها)، و «هي مَنها» جُملةٌ من مُبتدأ وخَبَر، وقوله: «غير أَجنبية عنها» خبر آخر، و «مِنْ» في «مِنْها» اتِّصَاليَّة، أو «غَيرُ أَجْنَبِيَّةٍ عنها» خبرُ مبتدأ عَلْدُوف، والجُمْلة مُبَيِّنةٌ للأولى، أي: وهي مُتَّصِلة بها كائنة منها، وهي غَيرُ أَجْنَبيَّة عنها، وإنَّها كانت بياناً لأنَّ قولَه: ﴿ وَمَا أَفَاةَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ ﴾ جُملةٌ اسْوِيَّةٌ شَرْطيَّةٌ مَعْطُوفةٌ على مثلِها، وكِلْتاهُما وارِدَتان على الإخبارِ والإعلام، أي: اعْلَموا أنَّ ذلك القَطْع والتَّرك كان بإذنِ الله، وذلك الفَيء كان بِتَسليطِ الله لا بِسَعْيكُم، لكن لم يُعلم كيفيَّة قسمتِه فبَيَّن بهذِه الآيةِ القِسْمة.

قولُه: (أَنْ يَضَعَه حَيثُ يَضع الْخُمْسَ من الغَنَائِم)، ومَذْهَبُ الشَّافِعيِّ بِخِلافِه، فَعِنْدَه أَنْ يُحجعلَ الفَيءُ مُحَسَة أَخْمَاسٍ، والمُخْمُسُ الواحِديُخَمَّسُ ويُوضَعُ حَيثُ يُوضَعُ المُحُمْسُ مِن

الغَنائِم، وبَيانُ ذَلك ذَكرهُ صَاحِبُ «البَحْر» قال (١): الأصْلُ في الغَنيمةِ قولُه تعالى: ﴿ أَنَمَا عَنِمْتُم مِن شَيْءٍ فَاَنَ لِلّهِ خُمُسَكُم ﴾ الآية [الانفال: ٤١]، والأصْلُ في الفَيء قولُه تعالى: ﴿ مَا أَفَاتَهُ اللّهُ عَلَى رَسُولِهِ. مِنْ أَهْلِ ٱلقُرَىٰ فَلِلّهِ وَلِلرّسُولِ وَلذِى ٱلقُرّينَ ﴾ الآية [الحشر: ٧].

واعلم أنَّ الغَنَاثِم كانت في شَرْع مَن قَبَلَنا لله تعالى، لا يَحِلُّ لاَحَدِ، فتَنْزُلُ نارٌ من السَّهاء فتأخُذها، فَخُصَّ النَّبيُ عَيَيْ من بينِهم بأنْ أُحِلّت له، قال عَيَيْ: «أُحِلّتْ ليَ الغَنَائِمُ، ولمُ ثُلَّ لاَحدِ قَبْلي» (٢)، فكانت في صَدْر الإسلام له خاصَّة ينْفَردُ بِها، وكذا كانت غَنائِمُ بدر لقوله تعالى: ﴿ وَمَنْفُلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنْفَالُ قُلِ ٱلْأَنْفَالُ يَلّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾ [الانفال: ١] ثم نُسخ ذلك بقوله: ﴿ وَأَعْلَمُوا النَّفْي من الغَنِيمة مَا شَاء من جَارية وثوبٍ وعَبْد وفَرس ونحو ذلك، ويكون أرْبعة أُخاسِها للغانمين، ومَنْها لأهل الخُمْس، فيقُسم على خُسةِ أَسْهُم، ثُمَّ يُقْسَم خُسُها على خَسةِ أَسْهُم؛ منها سَهْمٌ للرَّسولِ عَيْقٍ، وسَهْمٌ للرَّسولِ عَيْقٍ، وسَهْمٌ للرَّسولِ عَيْقٍ، وسَهْمٌ للبنِ السَّبِيل.

والآن يجب أنْ يُقْسمَ الفَيء على خَمَسَة أَسْهُم كما ذُكِر في الغَنيمة، وخُمْسُه وخُمْسُ الغَنيمةِ الّذي كان للنّبي ﷺ انتقل بموتِه إلى المصّالِح، وأمّا أربَعةُ أخْماسِه فالأصَحّ أنّها للمُقاتِلين.

⁽١) أظنه يريد بصاحب «البحر» الرُّوياني في كتابه «بحر المذهب»، وأظن الكتاب طُبع ناقصاً، إذ جاء في نهاية المجلد الثالث عشر ما نصه: تم الجزء ويتلوه في الذي يليه جامع السير، وفي المجلد الرابع عشر ابتدأ بالعتق! والعتق ليس كاملاً فيه؛ إذ نبه المحقق على إضافة بداية العِتق ومعه عدد من الفصول من كتاب «الحاوي الكبير» للهاوردي، ومظنة هذه المسألة فيها سقط من النسخة وضاع، والله أعلم.

وانظر هذا النقل عند الماوردي في «الحاوي الكبير» (٨: ٣٨٧) فيا بعدها، فكأنه أخذ هذا التقرير عن «البحر» للرُّوياني، والله أعلم.

⁽٢) البخاري (٢٩٥٢)، ومسلم (٥٢١) من حديث جابر.

⁽٣) انظر: «الناسخ والمنسوخ» لأبي عُبيد القاسم بن سلام ص٧١٧.

وقلت: حَاصِل هذا التَّقرير أنَّ ما في الحَشْر مَنْسُوخٌ بقولِه: ﴿ وَاَعْلَمُوا اَنَّمَا غَنِمْتُم مِن مَثَى وَ فَانَ يَلِمِ مُحْسَسُهُ ﴾ [الأنفال: 13] وهو مُشْكِلٌ لأنَّ ما في الأنفال سَابِقُ زَمَاناً على ما في الحَشْر، فلا يُنسخ به. نقل الوَاحِديُّ عن المُفسِّرين أنَّ بني النَّضِير ليا أَجْلُوا عن أَوْطانِهم وتَركوا دباعهم وضياعَهُم طَلَب المسلمون من رسولِ الله ﷺ أنْ يُحَمِّسَها كما فعل بغنائِم بَدر، فالزَل هذه الآية. وفي روايه محيي السُّنَّة: كما في لم بغنائِم خَيْبَر، ويَبْعُد من حَيْث النَّظُم والتَّاليف أنْ يُقال: إنَّ قولَه: ﴿ وَمَا أَفَاهُ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُم ﴾ كَانُه رَاجِعٌ إلى ما تَرْجِعُ إليه الضَّائِرُ في الآباتِ مُحَسِّما، وأَذنى ما يُبْطِله: الضَّمير في ﴿ مِنْهُمْ ﴾ الأنه رَاجِعٌ إلى ما تَرْجِعُ إليه الضَّائِرُ في الآباتِ وهي لَبني النَّضِير، وما في الآنفال في قضية أخرى، بل الجُمْلة - أعني ﴿ وَمَا أَفَاهُ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ مَ عَطْفٌ على مِثْلِها، أي: ﴿ مَا قَطَعْمُ مِن لِينَةٍ ﴾، وجُمْلةُ قولِه: ﴿ وَمَا أَفَاهُ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ مَا أَفَاهُ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ مَا فَي اللّهُ السَّابِقة كما خَوَل اللهُ رَسُولَه من أموالِ بني النَّضِير شيءٌ لم يُحَصِّلُوه بِالقِتَالِ والغَلَبَة، فلا يُقْسَم قِسَمة خَوَل اللهُ رسُولَه من أموالِ بني النَّضِير شيءٌ لم يُحَصِّلُوه بِالقِتَالِ والغَلَبَة، فلا يُقْسَم قِسَمة خَوَل اللهُ رسُولَه من أموالِ بني النَّضِير شيءٌ لم يُحَصِّلُوه بِالقِتَالِ والغَلَبَة، فلا يُقْسَم قِسَمة خَوْل اللهُ رسُولَه من أموالِ بني النَّضِير شيءٌ لم يُحَصِّلُوه بِالقِتَالِ والغَلَبَة، فلا يُقْسَم قِسَمة خَلُل العطف أيضًا وفي أيضًا اللهُ مُكرى اللهُ المَالَة وَاللهُ المُعْلَى المُوالِ بني النَّضِير شيءٌ لم يُحَصِّلُوه اللهُ المُحْف أيضَم لا يُجْدى فيها ذُكرى، لأنَّ حُكم تلك الآية ثَابِتُ قَبل هذه.

وأَقْصَى مَا يُقَالَ مِن جَانِبِ الشَّافِعِيِّ رَحْمَهُ اللهُ تَعَالَى أَنَّ «مَا أَفَاءَ اللهُ» الأَوَّلَ إخبارٌ مِن الله تعالى لا جُوابٌ عن قولِ الصَّحابة، والثاني: بَيَانٌ له لكنَّه مُطْلَقٌ مُبُهمٌ، ومَا في الأنفال مُقيّدٌ بقوله: ﴿ فَأَنَّ لِلّهِ خُمُسَكُهُ ﴾ فَيُحمل عليه، وما ذكره المُفسِّرون ليس يَثْبُت.

فإنْ قلت: فما فائِدة هذا الإخبار؟

قلت: نفي ما سَنَح في خَواطِر المُسلمين أنَّهم سَعَوا في تحصيل تلك الأموال بالقِتال، كما قال في «التفسير الكبير»: إنَّ أموال بني النَّضِير أُخِذت بعد القِتال، لأنَّهم حُوصِروا أياماً وقاتَلوا وتُتلوا ثمَّ صَالحوا على الجَلاء (١)، وفي كلام المُصنَّف في أوّل السُّورة إشْعَارٌ بذلك.

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۲۹: ۲۹).

وقال تعالى: ﴿ يُغْزِبُونَ بُبُوتَهُم بِآيَدِيهِمْ وَآيَدِي ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ يعني أنَّ سَعْيكُم ذلك لم يكُن له مَزِيد تأثير، بل جَرَت عادةُ الله في تَسْليط جميع رُسلِه على من يَشاء، وهذا من جُملةِ ذلك، ومِن ثَمَّ جِيء بِصيغَة المُضارع الدَّالة على الاستِمرار، وجَمَعَ الرُّسل، فمعناه قريبٌ من معنى قولِه: ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِكِ كَ اللّهَ رَمَى ﴾ [الأنفال: ١٧]، وعلى هذا معنى الجُملة الأولى: لأنَّ المسلمين لما قطعوا النَّخيل وحَرَّقُوها خَطَر بِبالهِم أنَّ ذلك فَسَاد في الأرضِ _ كها قال المصنف _ وكان في أنفُس المسلمين من ذلكَ شيءٌ فنزلت، فقيل لهم: كان ذلك بإذن الله وأمْرِه، وما يأذن الله وأمرِه، لا يكون فَساداً في الحقيقة.

فإنْ قلتَ: كيف يُحمل على تَقييد المُطْلق؟ فإنَّ مَفْهومَ الغَنيمة أَخَصَّ من مَفْهومِ الفَيء، لأنهُ أعمُّ تناولاً منه.

قال الجَوْهري: الفَيءُ: الخَراجُ والغَنيِمة، تقول منه: أفاءَ الله على المسلمين مَال الكُفَّار يُفِيءُ إِفَاءةً.

وفي «المغرب»: قال أبو عُبَيْد (١): الغنيمة: مَا نِيلَ من أهْل الشّرك عَنْوة والحَربُ قائِمةٌ، وحُكْمه أَنْ يُخَمَّسَ، وسَائِر ما بَعد الخُمسِ للغَانِمين خَاصَّةٌ، والفَيء: ما نِيل منهم بَعد ما يَضَعُ الحربُ أوزَارَها، وتصير الدَّارُ دارَ الإسلام، وحُكْمهُ أَنْ يكونَ لكافّةِ المُسلمين ولا يُخَمَّس. والنَّفَل: ما نُفِله الغَازي أي: يُعْطَاه زائداً على سَهمِه، وهو: أَنْ يقولَ الإمامُ أو الأمير: «من قَتَل قَتِيلاً فَلَه سَلَبه»، أو قَال للسَّرِيّة: ما أصْبتُم فهو لكم، أو نصفه أو ربعه، ولا يُحَمِّس. وعن علي بن عيسى: الغنيمةُ أعَمُّ من النَّفَل، والفيء أعم من الغنيمة، لأنَّه اسمٌ لِكلِّ ما صار للمُسلمين من أمْوالِ أهلِ الشَّرْك. قال أبو بكر الرازي (٢): فالغنيمة فيء، والجزية فيءٌ، ومالُ

⁽١) في (ط) و(ف): «عُبيدة»، وليس بصواب، والصواب ما في (ح)، وهو الموافق لِم ا في «المُغرب»، والمقصودُ أبو عُبيد القاسم بن سلام، وقولُه في كتاب «الأموال» له ص ٣٢، ويتهي عند «ولا يخمّس»، والتمّة للمطرّزي. (٢) هو الجصّاص أبو بكر أحمد بن علي، وشهرته بالجَصّاص أكثر من شُهرتِه بالرَّازي.

والدَّوْلةُ والدُّولةُ ؛ بالفَتْحِ والضَّمّ ، وقَد قُرِئَ بهما: ما يَدُولُ للإنسانِ، أي يَدورُ من الجَد. يقال: دَالتْ له الدَّولة، وأُديل لفلان.

ومَعنىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿ كَنَ لَا يَكُونَ دُولَةَ أَبَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ﴾: كَيْلا يكونَ الفيءُ الذي حقُه أَنْ يُعطَىٰ الفُقراءَ لِيكونَ لهم بُلغةً يَعيشونَ بها جَدًّا بين الأغنياءِ يتكاثَرُون به. أو كَيلا يكونَ دُولةً جاهليّةً بينَهم.

أهل الصّلح فَيءٌ، والحَراجُ فَيءٌ، لأنَّ ذلك كلَّه ممّا أفّاء اللهُ على المسلمين من المشركين، وعند الفُقَهاء: كلُّ ما يَجِلُّ أخْذُهُ من أمْوالهِم فهو فَيءٌ (١١). تمَّ كلامُه.

ويُمكن أَنْ تُنزّل عِبارة «الحاوي» على هذا المعنى، بأنْ يُقَال: إنَّ قولَه: «ما حَصَل من الكفّار» عامٌّ نُحصَّ منه البَعضُ، بعَطْف «غَلَّة عَقَارِهم» بعد أن وَقَف على «ما حَصَل»، وبعضٌ آخر بقوله: «وما حَصَل بإيجَافِ خيلٍ فِلمُسْلم»، من حيثُ عطف الجُملة بقي في ذلك العامّ: «ما جَلُوا عنه خَوفاً من المسلمين إذا سَمِعوا خَبَرهم، أو بذلوه كفّاً عن قِتالهم، وكالجِزْية وعُشُور عَباراتِهم ونحوها».

قلت: لما كان مفهوم الغَنيمةِ داخِلاً في مفهوم الفَيءِ وقد قُيِّدت الحُمْس في تلك الآية، فينبغي أن يُقاس عليها سائرها لجامِع كونها أموالَ الكفّار صارت إلى المسلمين، إلى أن يَنتَهِض الصَّارِفُ القويُّ، نحو: «مَنْ قَتَل قَتِيلاً له عَليه بَيِّنةٌ فلَه سَلَبه» هذا ما يُمكن أنْ يُقال، والله أعلم بحقيقة الحال.

قولُه: (والدَّوْلة والدُّولة بالفَتْح والضَّمِّ)، فالضَّمُّ: المشْهُورة، وبالفتحِ: شاذ، وقيل: هي رواية هِشام عن ابن عَامر. وقال ابن جِنِّي: وهي قراءة أبي جَعْفر، منهم من لا يَفْصل بين القِراءتين، ومنهم يقول: الفتح في المُلك والضَّم في المِلك، «وكان» تامّة، أي: كيلا تقع دُولة أو تحدث.

^{(1) «}المغرب في ترتيب المعرب» للمطرزي ص٣٤٧ – ٣٤٧.

ومعنى الدُّولةِ الجاهليِّةِ: أنَّ الرؤساءَ منهم كانوا يستأثرونَ بالغَنيمةِ لأنَّهم أهلُ الرِّياسةِ والدَّولةِ والغَلَبة، وكانوا يقولون: «مَن عزَّ بَزَّ». والمعنى: كَيلا يكونَ أخذُه غلبةً وأَثَرةً جاهِليَّة. ومنه قولُ الحسن: اتِّخَذوا عبادَ الله خَوَلا، ومالَ الله دُولا، يريدُ: من غَلبَ منهم أخذَه واستأثر به.

وقيل: الذُّولةُ: ما يُتداوَلُ، كالغُرْفة: اسم ما يُغترَف، يعني: كَيلا يكونَ الفَيءُ شيئًا يتداوَلُه الأغنياءُ بينَهم ويتَعاوَرونَه فلا يصيبُ الفُقراء. والدَّولةُ _ بالفتح _: بمعنى التَّداوُل، أي: كَيْلا يكونَ ذا تَداوُل بينَهم، أو كيلا يكونَ إمساكُه تداوُلا بينهم، لا يُخرجونه إلى الفقراءِ، وقُرِئَ: (دُولةٌ) بالرَّفع على (كان) التامّة كقولِه تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ نُو عُسَرَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٨٠] يَعني كيْلا تقَعَ دُولةٌ جَاهليّةٌ ولينقطِعَ أثرُها، أو كيْلا يكونَ تداولٌ له بينهم، أو كيلا يكونَ شيءٌ متعاورٌ بينهم غيرُ مُحرَجٍ إلى الفُقراءِ. ﴿ وَمَا ءَالنَكُمُ الرَسُولُ ﴾ من قِسمةِ غنيمةٍ أو فَيء ﴿ فَخُدُولةٌ وَمَا نَهنَا مَهُ عن أُخذِه منها

وقوله: ﴿بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ ﴾ يجوز أن يكونَ صِفةً لِـ ﴿دُولَةٌ ﴾، وأن تكون مُتعلِّقة: أي: تَداوُلُ بين الأغْنياء مِنكم (١). وقال الزَّجَّاجُ: الدُّولةُ بالضَّمِّ: اسمُ الشَّسيء الذي يُتَدَاوَلُ، وبالفتح: الفِعْلُ والانْتِقال من حالِ إلى حال (٢).

قولُه: (مَنْ عَزَّ بَزَّ)، الميداني: أي: من غَلَبَ سَلَب، قالت الخنساءُ:

كَانْ لَمَ يَكُونُ وَا حِمَّى يُتَقَى إِذِ النَّاسُ إِذْ ذَاكُ مَن عَزَّ بَزًّا (٣)

قولُه: (ويَتَعَاوَرُونَه)، بيانٌ لقولِه: «يَتَداوَلهُ الأغْنياءُ».

⁽۱) «المحتسب» (۲:۲۱۳).

⁽٢) معاني القرآن (٥: ١٤٦).

⁽٣) المجمع الأمثال؛ للميداني (٢: ٣٠٧)، والبيت في اديوان الخنساء؛ ص٦٩.

﴿ فَٱننَهُواْ ﴾ عنهُ ولا تَتَبَعْه أنفسُكُم، ﴿ وَاتَّقُواْ آللَّهَ ﴾ أن تُخالِفوهُ وتتَهاوَنوا بأوامرِه ونَواهِيه. ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدٌ ٱلْمِقَابِ ﴾ لمَن خالف رسولَه، والأجوَدُ أنْ يكونَ عامًّا في كُلِّ ما آتى رسولُ الله ﷺ ونَهَىٰ عنه، وأمرُ الفيءِ داخلٌ في عُمومِه.

وعن ابنِ مَسعودٍ رضيَ اللهُ عنه: أنه لَقِيَ رجُلًا مُحرِمًا وعليه ثيابُه فقالَ له: انزع عنكَ هذا. فقالَ الرّجُل: اقرأ عليَّ في هذا آيةٌ من كتابِ الله. قال: نعم، فقرأها عليه.

[﴿ لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَدِيِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيكِرِهِمْ وَأَمْوَلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضَلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَنَا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ أُولَئِكَ هُمُ ٱلصَّلِيقُونَ ﴾ ٨]

﴿لِلْفُقَرَآءِ﴾ بدَلٌ مِن قولِه: ﴿ذِى ٱلْقُرْبَكِ ﴾ والمعطوفُ علَيه والذي مَنع الإبدالَ من: «للَّهِ وللّرسولِ» والمعطوفِ عليهِما،

قولُه: (والأَجْوَدُ أَن يكونَ عامّاً في كُلِّ ما آتى رسولُ الله عَلَيْ ونهى عنه)، لأنَّ الواو فيه ليُسمل ليُست بعاطِفة ولا تَصحُّ، فالجُملة تَذييل ولذلك عقبه بقوله: ﴿وَالتَّقُوا اللهَ ﴾، وأطُلقه ليَشْمل كُل ما يجب أن يُتقى، ويدخلُ في ما سِيق له الكلامُ دُخُولاً أوّلياً، ويَنْصُرُه ما رُوِّينا عن البُخَاريُّ ومُسلم وأبي دَاود والتَّرمِذيِّ (١) عن ابن مَسْعُود قال: لَعَنَ اللهُ الْواشِهاتِ، والمستوشهات، والمُتنمِّماتِ والمفلجات لِلْحُسْنِ، المُغَيِّراتِ لِخلق الله، فبلغ ذلكَ امرأةً مِنْ بَني أَسَدِ، وكانت تقرأ القرآن _ يُقالُ لَمَا أُمُّ يَعْقُوبَ _ فاتَتْه فَقَالَتْ: ما حَديثُ بَلَغَنِي عَنكَ أَنْكَ قُلتَ: كَذا وَكذا؟ فَقَالَ عبد الله: عَالِي لاَ أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ رَسُولُ الله ﷺ، وهو في كِتابِ الله!! فقالت: لَقَدْ قَرَأْتُ مَا بَيْنَ لَوْحَي المُصحف فها وجَدْتُ فيهِ مَا تَقُولُ قالَ: إنْ كُنْتِ قَرَأْتِيهِ لوجدتهِ، قال الله تعالى: مَا بَيْنَ لَوْحَي المُصحف فها وجَدْتُ فيهِ مَا تَقُولُ قالَ: إنْ كُنْتِ قَرَأْتِيهِ لوجدتهِ، قال الله تعالى: هَا بَنْ لَوْحَي المُصحف فها وجَدْتُ فيهِ مَا تَقُولُ قالَ: إنْ كُنْتِ قَرَأْتِيهِ لوجدتهِ، قال الله تعالى: ﴿ وَمَا آمَانَكُمُ الرَسُولُ فَتُ دُوهُ وَمَا لَهُ مَنْ مَنْ لَعَنْ مَنْ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ وَاللهُ اللهُ الله الله تعالى:

قولُه: (والّذي مَنَع الإبدَال من: «لله وللرَّشُولِ» والمعطُوفِ عَليهِما)، يعني من المجموع وهو جَوابٌ عن سؤالٍ مُقَدَّر، يعْني: لـمَ خصَّصْت الإبْدال بِقولِه: ﴿ وَلِذِي ٱلْقُرْيَى ﴾، والمَعْطُوف

⁽١) البُخاريُّ (٤٨٨٦)، ومُسلم (٢١٢٥)، وأبو داود (٤١٦٩)، والتِّرْمِذي (٢٧٨٢).

.....

داخِلٌ في حُكمِ المَعْطوفِ عَلَيه بِحُكمِ الانْسِحابِ؟ فقال: أخرجه الدَّليل.

وقوله: «وإن كان المعنى لرسول الله ﷺ معناه: وإنَّ صحَّ أن يُبدل من الرسول، ويكون ذكر الله للتبرك والتمهيد، لكن الله تعالى رفع منزلته من أن يسميه بالفقير.

قال الراغب: المَشْهور عند العَامَّة أنَّ الفقر الحاجة، وأصْله كَسْر الفِقَار، مِن قَولِهم: فَقَرتُه، نحو كَبَدتُه، وبهذا النَّظَر سمّى الحاجَة والدَّاهِية فَاقِرة (١).

والفَقْر: أرْبِعَةٌ؛ فَقْدُ الْحَسَناتِ في الآخِرَة، وفَقْدُ القَناعَةِ في الدُّنيا، وفَقْدُ المُقْتَني. والغِني بِحسَبِه، فَمَن فَقَد القَناعة والمُقْتني فهو الفقير المُطْلق على سبيل الذَّم، ومن فقد القناعة دُون القِنْية فهو الغَنِيُّ بالمجَاز الفَقِير بالحَقِيقة، ومَنْ فَقَد القِنْية دُون القَناعة فإنَّه يُقال له: غَنيُّ وفقير، وقد ورد: «ليس الغني بكثرة العرض، وإنها الغني غني القلب»، وقوله: ﴿ ٱلشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ ٱلفَقرَ ﴾ دليلٌ على أنَّ الفقرَ مذموم، وقال صاحب «التَّقريب»: وفي أنْ يكون بدلاً من «لذي القربي» نظرٌ، لأنه لا بدَّ من اشتراط الفقر في ذوي القربي، وليس بشرط، فليجعل بدلاً فها بعده.

الانتصاف: مَذْهب الإمام أبي حَنيفة أنَّ اسْتِحقَاق ذَوي القُرْبي للفَيء مَشْروطٌ بالفَقْر (٢)، قال إمام الحرمين: أغْلَظ الشَّافِعي الرَّدَّ على هذا المَذْهب (٣) بأنه تعالى عَلَق الاسْتِحقَاق بِالقَرابَة، ولم يَشْترط الحاجَة، فاشْتِراطُها وعَدمُ اعْتِبَار القَرابَة مُضادَّةٌ ومُحادَّةٌ، واعْتَذَر إمامُ الحَرمين للحَنفِيَّة بأنَّ الصَّدَقاتِ لمَّا حُرِّمت عليهم كانت فائِدةُ ذِكرِهِم في خُسْ الفيء والغَنائِم أنه لا يَمْتَنعُ صَرْفُ ذلك إليهم امْتِناعَ صَرْف الصَّدَقات.

⁽١) «مفردات القرآن» ص ٦٤٢.

⁽٢) انظر: «الهداية» للمرغنياني (٢: ٣٩٠).

⁽٣) انظر: «الأم» للشافعي (٤: ١٥٦ -١٥٨).

ثم قال: لا نغتر بالاعتذار بأنَّ الآيـةَ نصَّ على ثُبوتِ الاسْتِحقاق تشريفاً لهم، فمن عَلَّله بالحاجةِ فَوَّت هذا المعنى، ثُمَّ عظَّمه عليهم بأنَّهم يرون اشتِراط الإيهان في رقَبِة الكَفَّارة زيادَةً على النَّصِّ، وهو نَسْخٌ لا يَصِحُّ بالقِياس.

قال الإمام: وكذا اشْتِراطُ الفَقْر في القرابَة يكونُ زِيادَةً على النَّصِّ، هذا وجْهُ كلام الإمام، وهو مُتَوجِّةٌ إِن أَثْبَتُوه قِياساً، وقد أَخَذُوا التقييد من البدل المذكور في الآية، فنقول في اللَّفْقَرَاهِ له بدلٌ من «المساكين» لا غير، لانَّه تعالى أراد وَصْف المساكين بها يُبيَّن اسْتِحْقاقَهم وبَعْثَ الأغنياء على إيثارهم، وأنْ لا يجدوا في صُدُورِهم حاجةً ممّا أوتوا، وقد فصل عنهم قوله: ﴿ كَنَ لا يَكُونَ دُولَةٌ ﴾ إلى ﴿ شَدِيدُ ٱلْمِقَابِ ﴾، طوى ذِكرَهُم توطئة للصفات فذكروا بصفة أخرى مناسبة للأولى، فاشتمل على وصفهم بالمسكنة والفقر جميعاً، ثم تُليت صفاتهم بعد بأنهم أُخرجوا من ديارهم إلى آخرها، فهذا الذي يُرشد إليه السياق، وأولوا القربى ذكروا على الإطلاق، فالأولى بقاؤهم على ذلك، ويؤيد ذلك أن الحنفية يرون الاستثناء إذا تعقب جُملًا اختص بالأخيرة، فكذا البدل يكفي في صحّة عوده إلى الأخير، ولأنه إذا جُعل من «ذوي القربى» كان بدلَ بعضٍ من الكل، إذ فيهم أغنياء، وإن جُعل بدلاً من «المساكين» وهو مُتَعذّر لتَغَايرهما، إذ كل واحدٍ يتقاضى ما يأباه الآخر، وعلى هذا إعراب الزجّاج الآية، وهو مُتَعذّر لتَغَايرهما، إذ كل واحدٍ يتقاضى ما يأباه الآخر، وعلى هذا إعراب الزجّاج الآية، فجعلها(۱) بدلاً من «المساكين» خاصّة (۱).

وقلت: مَذْهِبُ المُصنَّفِ أَنَّ الجُّمَلِ المُتَعَقِّبة بِقيْدِ لا تختص الأخيرةُ منها به، بل الكلُّ سواءٌ، إلا أنْ يَقُوم الدَّليل بالاخْتِصاص كما نحن بِصَدَدِه، يدل عليه قوله في سورة النور في الاستثناء:

⁽١) من قوله: «إذ جعل من ذوي القربي» إلى هنا ساقط من (ف) وأثبته من (ح) و(ط).

⁽٢) «الانتصاف» (٤: ٣٠٥) بحاشية «الكشاف»، باختلاف وتقديم وتأخير واختصار مُحُلِّ أحياناً.

«والّذي يَقْتَضيه ظاهِرُ الآية ونَظْمُها أَنْ تكون الجُمُل الثّلاث بمَجْمُوعهنَّ جزاءً للشَّرْط»، وقولُه: «إنَّ الله عزّ وجل أخرَج رسولَه من الفُقراء، وقولُه: وأنَّ الإبدال على ظَاهِر اللهظ من خِلاف الواجِب في تَعْظيم الله تعالى» فنقول نحن أيضاً: إنَّ فِعْلَ رسولِ الله ﷺ والصَّحَابة أُخْرَج ذَوي القُربي من حُكم الفُقِراء.

⁽١) انظر: «معالم التنزيل» (٣: ٢٩٤).

⁽٢) كذا ذكر المُصنَّف وفيه إيهامٌ بأن «المرشد» و«الكواشي» كلاهما اسم لكتاب، والواقع ليس كذلك، فالمرشد يعود لاسم كتاب، أمّا الكوّاشي فهو جزء من اسم المؤلِّف، ولهذا فجَمْعُهما في سياقي واحد غيرُ صَواب، والمصنَّف يكرر هذا فيقول: صاحب «الكوَّاشي» ويقول: قال في الكوَّاشي!

وإن كانَ المعنىٰ لِرسولِ الله ﷺ: أنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ أخرجَ رسولَه من الفُقراءِ في قوله: ﴿ وَيَنصُرُونَ ٱللّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ وأنهُ يترقَّعُ برسولِ الله عن التسميةِ بالفَقير، وأنَّ الإبدالَ علىٰ ظاهرِ اللَّفظِ من خلافِ الواجِبِ في تعظيمِ الله عزَّ وجَلّ، ﴿ أُولَيْكَ هُمُ ٱلصَّلاِقُونَ ﴾ في إيانهم وجهادِهم.

وبالتَّبُووْ بِالدَّارِ والإِيْهَان، وبالتَّسُوية بها اخْتصَّ بهم حتى بأَزْوَاجِهم، كما قال: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَى عَلَى الْفُسِمِةَ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾ وكذا عطفُ: ﴿وَالَّذِينَ جَآءُو مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾ على المُهاجرين المَعْنيِّ بهم «التَّابِعون لهم بإحْسَان» مَانِعٌ من الإبدال، والّذي يُؤيَّد تَقْدير فعل التَّعجُّبُ لَكُوهُ أبو البقاء (١) وتَبِعَه صاحب الكَوّاشي عِيءُ قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ الْفَقُوا يَقُولُونَ ﴾ الآيات، مُصَدَّراً بـ ﴿أَلَمْ تَرَ ﴾ وهي كلمة التَّعَجُّب لكون ذكْرِهم جاء مقابلاً لِذكْرِ أَضْدَادِهم.

قولُه: (أنَّ الله عزَّ وجَلَّ، أخْرَج رَسُولَه من الفُقراء في قوله: ﴿ وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ﴾)، يعني لو كان داخلاً فيهم لم يصحّ قوله: ﴿ وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ﴾، لثلا يَلزَم أن يكون الرَّسول ناصِراً لِنْفسِه (٢).

قولُه: (وأنه يُترفَّع برسُولِ الله ﷺ عن التَّسْمية بالفقير)، كما لا يجوز أنْ يُوصف الله تعالى بعَلَامةٍ، لأَجْل التَّانِيث لفُظاً، لأن فيه سوءَ أدَبِ.

قوله: (وأن الإبدال على ظاهر اللفظ) يعني: وإنْ صحَّ إبدالُ قوله: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ﴾ من قوله: «لله» من حيث المعنى؛ لِمَا يؤدي إلى خلاف تعظيم الله (٣٠).

⁽¹⁾ انظر: «إملاء ما من به الرحمن» (٢: ٢٥٨).

⁽٢) من قوله: «قوله: أن الله» إلى هنا ساقط من (ف)، وأثبته من (ح) و(ط).

⁽٣) من قوله: «قوله: وأن الإبدال» إلى هنا ساقط من (ح) و(ف) وأثبته من (ط).

[﴿ وَٱلَّذِينَ نَبُوَّهُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَنَ مِن فَبَلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَحِدُونَ فِ صُدُورِهِمْ حَاجَتَةً مِّمَّا أُونُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِمِمْ وَلَوْكَانَ بِهِمْ خَصَاصَةً وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ - فَأُولَئِيْكَ هُمُ ٱلْمُقْلِحُونَ ﴾ ٩]

> ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ﴾ معطوفٌ على ﴿ ٱلْمُهَاجِرِينَ ﴾ ، وهُم الأنْصَارُ. فإنْ قلتَ: ما معنى عطفِ الإيهانِ على الدّار، ولا يقالُ: تبوَّؤا الإيهان؟ قلتُ: معناه تَبوَّءوا الدّارَ وأخلَصوا الإيهانَ، كقولِه:

عَلَفْتُها تِبْنًا وماءً بارِدًا

أو: وجعلوا الإيمان مُستقرًا ومُتوَطَّنًا لهم لتمَكُّنِهم منه واستِقامَتِهم عليه، كما جَعَلوا المدينة كذلك. أو أرادَ دارَ الهِجرةِ ودارَ الإيمانِ، فأقامَ «لام التعريف» في ﴿الدَّارَ ﴾ مقام المُضافِ إليه، وحذف المضاف من دارِ الإيمانِ ، ووضع المُضاف إليه مقامَه، أو سمّىٰ المدينة لأنّها دارُ الهِجرةِ ومكانُ ظُهورِ الإيمان بالإيمانِ، ﴿مِن قَبْلِهِم ﴾ من قبلِ المهاجرين؛ لأنّهم سَبقوهُم في تبوَّؤ دارِ الهجرةِ والإيمان.

قولُه: (تَبوَّ عوا الدَّارَ والْخلَصوا الإيهانَ)، وحَاصِلُ الوجوه الأربعة يعود إلى عَطْف الإيهان على الدَّار إمّا من باب التَّقدير أو الانسحاب، والإيهان إما مُجْرى على حَقيقتِه أو اسْتِعارة، ففي الوجه الأوّل: الإيهان حقيقةٌ والعَطف من باب التَّقْدير، لكن يُقدَّر بحسب السَّابق، (الانسحاب)، والإيهانُ على الوجه الثَّاني اسْتَعارةٌ مَكْنيَّة (۱)، وعلى الثاني والرابع العطف للانسحاب، وعلى الثَّالث مَجَازٌ أضيفَ بأذنى مُلابَسة، وعلى الرَّابع اسْتِعارة مُصَرَّحة تحقيقية.

فإنْ قُلتَ: بيِّن لي غرج الاسْتِعارَتين وتَصْحيحَها.

قلتُ: شُبِّه في الوَجْه الأوّل الإيمان من حَيْث إنَّ المؤمنين من الأنصار مَّكَّنوا فيه مَّكُّن المالك

⁽١) من قوله: «والإيهان على» إلى هنا سقط من (ط)، وأثبته من (ح) و(ف).

......

المتسلط في مكانه ومستقره، بمدينة من المدائن الحصينة، بتوابعها ومَرافِقِها، ثُمَّ خُيل أنَّ الإيمانَ مدينةٌ بعينها تخييلا تخضاً، فأطلق على المتخيل اسمَ الإيمان المُشبَّه، وجُعِلت القرينة نسبة التَّبوَّ اللازم للمُشبَّه به إليه على سبيل الاستعارة التَّخييلية، لتكون مانعة لإرَادة الحقيقة، وعلى الرَّابع شُبَّهت طَيْبة - أي: مَدينة خير الرُّسل صلوات الله عليه لِكُونها دارَ الحِجْرة ومَكانَ ظُهورِ الإيمانِ - بالتَّصْديق الصَّادِر من المخلص المُحلى بالعَمل الصَّالِح، ثُمَّ أطلق اسمُ الإيمانِ على مدينةِ الرَّسُول بَيْ بوساطة نِسبة التَّبوّ ۽ إليه، وهي استِعارةٌ مُصرِّحةٌ تحقيقية، لأنَّ المُشبَّه المتروك وهو المدينة حيينٌ، والجامعُ النَّجاةُ من مَحَاوِف الدَّارين؛ ففي الأوّل المبالغة والمدح يعُود إلى سكان المدينة أصالةً، وفي الثاني العكس، والأوّل أدْعي لاقْتِضَاء المقام، لأنَّ الكلامَ وَارِدٌ في مَدْح الأَنْصَار الذين بَذَلوا مُهَجَهُم وأمُوالهُم في نُصرة اللهِ ونُصْرة رسُولِه، وهم الذين وَوَقِهُ وَنَصَرُ وه.

فإنْ قُلتَ: يَلْزَمُك من القَول بالانْسِحِاب اسْتِعالُ الكلمّةِ الواحِدَة في الحَقيقة والمَجازِ معاً. قلتُ: أجعلها مَجَازًا في مُطْلق اللُّزوم والثَّبات ولا أبالي بذلك كما مَرَّ مِراراً.

فإن قُلتَ: فَمَا تَصْنع بقوله: ﴿مِن قَبْلِهِمْ ﴾ فإنَّه يُؤدّي إلى أنَّ الأنصار سَبَقُوا المهاجرين في الإيهان، ولذلك قال المُصنّف: «سبَقُوهم في دَارِ الجِجْرة والإيْهان»، أيْ: دَارِ الإيهان.

قلتُ: قال الوَاحِديُّ: تَقْدير الآية: والذين تبوَّءوا الدار من قبلهم والإيهان، لأنَّ الأنْصَار لم يُومنوا قبل المهاجرين (١)، ويُمكن أنْ يُقال: إنّا ذَكَرنا أنَّ التَقْدير أنَّهم تَمكّنوا في الإيهان تَمكُّن المالك في مُلكِه لا يُزْعِجُهم عنه مُنازعٌ، ولا شكَّ أنَّ المُهاجِرين قبل الحِجرة كانوا في تَقِيَّةٍ وخوفٍ من الحَمْشركين، ولذلك هَاجَروا الهِجْرتين، ولم يُوجَد لهم ذلك التَّمَكُّن إلا بعدَ الاسْتِقرار في

⁽١) «الوسيط» (٤: ٢٧٣).

وقيل: من قَبلِ هِجرتِهم، ﴿ وَلَا يَجِدُونَ ﴾: ولا يعلَمُونَ في أنفُسِهم ﴿ عَاجَكُةً مِّمَا أُوتِيَ المهاجِرونَ من الفَيءِ وغيرِه، والمُحتاجُ إليه يُسمَىٰ حَاجةً؛ يُقالُ: خُد منه حاجتَكَ، وأعطاهُ من مالِه حاجتَه، يعني: أنّ نفوسَهُم لم تَتبَع ما أعطوا، ولم تطمّح إلى شيء منهُ تَحتاجُ إليهِ ﴿ وَلَوْكَانَ بِهِمْ خَصَاصَةً ﴾ أي: خَلَةٌ، وأصلُها: خصاصُ البيت، وهي فُروجُه؛ والجُملةُ في مَوضع الحالِ، أي: مَفروضة خَصاصتُهم وكانَ رسولُ الله ﷺ قَسم أموالَ بني النّضيرِ على المُهاجِرينَ، ولم يُعطِ الأنصارَ إلا ثلاثة نَفر عُتاجين: أبا دُجانَة سِماكَ بن خَرشة، وسَهْل بن حَنيف، والحارث بن الصَّمة.

دارِ الهِجْرة، وإليه أوما المُصنَّف بقوله: «وقيل: من قَبل هِجْرتهم»، ولذلك لم يَزَالوا بعد الهِجْرة في قِلَّةٍ وفَقْرٍ حتى آسَاهم الأنصار بأموالهم، وآثروهُم بأثْبارِهم، على ما رُوِّينا عن البُخَاريِّ ومُسلِم عن أنس قال^(۱): قَدِم المُهاجِرون من مكَّة المدينة، قَدِموا وليس بِأيَّديهم شيءٌ، وكانت الأنصار أهْلَ الأرْضِ والعَقَار، فَقَاسَمُوهم حتى أنْ أَعْطَوْهم أَنْصَافَ أثهار أمُوالهم كل عام، ويكفونهم العَملَ والمؤونة.

وكافيك بحال أغنى المهاجرين وأكثرهم ثروة عبد الرَّحمن بن عَوْف حين قَدِم المدينة شاهداً على ذلك، رُوِّينا في «صحيح البُخَارِيِّ» عن ابن عَوْف (٢) قال (٣): آخَى رسولُ الله ﷺ بيني وبين سَعْد بن الرَّبيع، فقال لي سعد: إني أكثر الأنصار مالاً، فأقاسِمك مَالي شَطْرين، ولي امْرأتان فانْظر أيتها شِئت حتى أنْزِل لك عنها، فإذا حلّت تَزَوّجتها، فقلت: لا حَاجة لي في ذلك، دلُّوني على السُّوق. الحديث، ومن ثَمَّ حَسُن التَّعجُّب بالفَقْر في صدر هذه الآية.

قولُه: ﴿ ﴿خَصَاصَةٌ ﴾ أي: خَلَّة)، النهاية: الحَصَاصةُ: الجُوعُ والضَّعْف، وأصْلُها الفَقْر والحَاجَة إلى الشِّيء، والجُملة في مَوضِع الحال، يعني قوله: ﴿ وَلَوْكَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾.

⁽١) البخاري (٢٤٨٧) ومسلم (١٧٧١).

⁽٢) من قوله: «حين قدم» إلى هنا ساقط من (ح) واستدركته من (ف) و(ط).

⁽٣) البخاري (٣٧٨٠).

وقالَ لهم: "إنْ شِئتُم قَسَمْتُم للمُهاجِرين من أموالِكُم ودِيارِكُم وشارَكْتُموهُم في هذهِ الغَنيمة، وإن شِئتُم كانتْ لكُمْ ديارُكم وأموالُكم ولم يُقسَم لكمْ شيءٌ من الغنيمة»، فقالت الأنصارُ: "بل نقسِمُ لهم من أموالِنا وديارِنا ونؤثرُهم بالغنيمةِ ولا نُشارِكُهم فيها» فنزلت.

الراغب: خَصَاصُ البيت: فُرَجُه، وعُبِّر عن الفَقْر الذي لم يُسدَّ بالخَصَاصَةِ، كما عُبِّر عنه بالخَصَاصة (١)، قال: وسُمِّي بالخَطَّة، والحُصُّ: بَيْتُ من قَصَبِ أو شَجرٍ، وذلك لما تَرى فيه من الخَصَاصة (١)، قال: وسُمِّي انثلامُ الحالِ خَصَاصًا وخَصاصةً على التَّشبيه، كما سُمِّي انثلاماً واختلالاً وشعثًا، وخَصَصْت فلاناً وخصَّني أوْلَيتُه خصاصتي نحو: خَلَلْته وقولهم: وقَفْتُهم على عُجْري وبجري، وخُصَّان الرَّجل: خلانه، ثُمَّ جعل الخاص مقابلاً للعامِّ في التعارف.

قولُه: (بل نَقْسِمُ لهم مِن أَمُوالِنا وِيبارِنا وَنُوْثُرُهم بالغَنيمةِ ولا نُشَارِكُهم فيها فنزلت)، والأَصَحُّ: أنّها نَزلت في أنصاريَّ اسمه أبو طَلْحة، على ما رُوِّينا عن البُخَاريِّ ومُسْلمِ والتَّرْمِذيِّ عن أبي هُريرة قال (٢): جاء رجلٌ إلى رسولِ الله ﷺ، فقال: إني بَخَهُودٌ، فأرسَل إلى بعضِ نِسائِه، فقالت: والذي بعَثَك بالحق، ما عِندي إلا ماء، ثمَّ أرسَل إلى أُخْرى، فقالت: مثلَ ذلك، وقُلُن كُلُّهُنَّ مثلَ ذلك، فقال رسولُ الله ﷺ: «مَن يُضيفه يرحمه الله؟» فقام رجلٌ من الأنصار يقال له: أبو طَلْحة، فقال رسولُ الله، فانطلق به إلى رَحْله، فقال لامرأته: هل عِنْدكِ شيء؟ قالت: لا، إلا قُوتُ صِبياني، قال: فعَلليهم بشيء ونَوِّمِيهم، فإذا دخل ضَيْفُنا فأرِيه أنّا نأكل، فإذا أَهُوى بيدِه ليأكل فقومي إلى السِّراج كي تُصلِحيه فأطْفِيه، فَفَعلتْ، فَقَعدوا فأكل فإذا أَهُوى بيدِه ليأكل فقومي إلى السِّراج كي تُصلِحيه فأطْفِيه، فَفَعلتْ، فَقَعدوا فأكل الضّيف، وبَاتا طَاوِيَيْن، فلما أَصْبَح غَدا إلى رسول الله ﷺ، فقال رسولُ الله ﷺ: «لقد عَجِبَ الشّه» _أو «ضَحِكَ الله» _ «من فُلانٍ وفُلانة».

⁽١) «مفردات القرآن» ص ٢٨٤.

⁽٢) البخاري (٤٨٨٩) ومسلم (٢٠٥٤)، والترمذي (٣٣٠٤) لكن بسياق مختلف ومختصر جداً!!

«الشَّحُّ» بالضَّمِّ والكسر، وقد قُرِئَ بهِما: اللَّؤم، وأن تكونَ نفسُ الرَّجُلِ كَزَّةَ حَريصةً على السَمَنْع، كما قال:

يُمارِسُ نَفْسًا بَيْنَ جَنبيْدِ كَزَّةً إِذا هَمَّ بِالمَعروفِ قالتُ لهُ: مَهْلا

وقد أضيفَ إلى النَّفْس؛ لأنّه غَريزةٌ فيها، وأمّا البُخلُ فهو المنعُ نفسُه، ومنهُ قولُه تعالىٰ: ﴿وَأَحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَ ﴾ [النساء: ١٢٨]. ﴿وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ ﴾ ومَن غَلب ما أمرتُه به منه، وخَالَف هَواها بمَعونةِ الله وتوفِيقِه ﴿فَأُولَيْهِكَ هُمُ ٱلْمُقَلِحُونَ ﴾ الظّافِرونَ بها أرادوا. وقُرِئَ: (ومَن يُوقً).

وفي رواية نحوه، وفيها: فأنزل الله ﴿وَيُؤَيْرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِمِمْ وَلَوْكَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾ (١). قولُه: («الشُّحُ» بالضَّم والكَسْر)، بالضَّم المشهورة، وبالكَسر شَاذَّة.

قولُه: (يُمَّارِس نَفْساً)، البيت (٢)، يقال: رجلٌ كزُّ أي: قليلُ المُواتَاة، قليلُ العَطاء. الكَزازةُ: الانْقبَاض واليُبْس، رجُلٌ كزُّ اليدين: نَحِيلٌ: مثل: جَعْد اليدين. يقول: هذا الرَّجل إذا هَمَّ يوماً أنْ يتسمح بمعروفِ قالت له نَفْسُه: مَهْلاً، فَيطِيعها ويَمتَنِع من الخير.

قولُه: (وقَد أُضيفَ إلى النَّفْس؛ لأنَّه غَرِيزةٌ فِيها، وأَمَّا البُخْل فهو المَنْعُ نَفْسُه)، اعلم أنَّ الفَرْق بين البُخْل والشُّحِّ عَسِرٌ جداً، وقد آذن بالفَرق في هذا المقام، وأنَّ الشُّحَ: اللؤمُ، وهو غريزة، وأنَّ البخل: المنعُ نفسه، فهو أعمّ، لأنه قد يوجد البخل ولا شح ثمة، ولا ينعكس، وعليه ما ورد في «شرح السُّنَّة»: جاء رجُلٌ إِلَى عبد الله بن مسْعُودٍ، فقال: إِنِّي أَخَافُ أَنْ أَكُونَ قَدْ هلكتُ، فقال: ما ذاك؟ قال: أَسْمَعُ الله، يقُولُ: ﴿وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَلِيكَ هُمُ الله، يقُولُ: ﴿وَمَن يُوقَ شُحَ مَن يدي شَيْءٌ، فقال عبدُ الله:

⁽١) من قوله: «وفي رواية» إلى هنا ساقط من (ح) و(ف)، وأثبته من (ط).

⁽٢) أورده الزمخشري أيضاً في «أساس البلاغة»، مادة (كزز).

.....

ليس ذاك بِالشُّحِّ الَّذي ذكره الله، إنَّما الشُّحُّ أَنْ تَأْكُل مال أَخيكَ ظُلَّمَا، ولكن ذاكَ البُخْلُ، وبِشْسَ الشِّيءُ البُخْلُ.

وقال ابن جُبَيْرِ: الشُّحُّ: إِدْخالُ الحرام، ومنعُ الزَّكاة (١).

وعن مُسلم عن جابر (٢) أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «اتَّقُوا الشُّحَّ فَإِنَّ الشُّحَّ أَهْلَكَ مَن كَانَ قَبَلَكم، حَمَلَهُم على أنْ سفكوا دِمَاءَهُم وَاسْتَحَلُّوا مَحَارِمَهُم»، وعن النَّسَائيَّ عن أبي هُريرة قال (٣): قال رسولُ الله ﷺ: «لا يَجْتَمِع الشُّحُ والإيْبانُ في قَلبِ عبد أبداً».

فَإِذَنْ الشُّحُّ صِفَةٌ راسِخةٌ يَصْعُب مَعَها على الرَّجل تأتّي المغرُوف، وتَعَاطي مَكَارم الأخْلاق، ويفتقر في التَّخَلُّص مِنه إلى مَعُونَة الله وتَوفَيقِه كها أوماً إليه المُصنَّف.

ورُوِّينا عن البُخَارِيِّ ومُسلم والنَّسائيِّ (٤) عن أبي هُريرة قال: قال رسول الله ﷺ «مَثْلُ المُنْفِقِ والبَخِيل، كمثلِ رجلين عليهما جُنَّان أو جُبَّنَان من حَدِيد، من لَدُن ثدييهما إلى تراقيهما، فإذا أراد المنفِق أن ينفِق: اتَّسعت عليه الدِّرْعُ، أو مرَّت حتى ثُجِنَّ بَنَانَه، وتَعفُو أثرَه، وإذا أراد البَخِيل أن يُنْفِق: قَلَصَتْ، ولَزمت كلُّ حَلْقة موضِعَها حتى أَخذته بتَرْقوَته أو برقبته».

وإذا صّح أنَّ الشُّعَ أَمُّ الحَبائِث وأُسُّ الرَّذَائلِ، كَان قُولُه: ﴿ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ الْمُؤْلِئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ تَذْبِيلاً لِقُولِه: ﴿ وَٱلَذِينَ نَبَوَمُ وَالدَّارَ وَٱلْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِ ﴾ ومعناه ما قال المُصنَّف: ﴿ وَمَنْ غَلَب ما أَمَرَته به نفسُه، وخَالَف هَواها بِمَعُونة الله وتَوْفِيقِه ﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ ٱلمُفْلِحُونَ ﴾ ﴾ أي: الذين إنْ تُصُوِّرتْ صِفةُ المُفْلِحين وتُحققُوا ما هُم، فَهُم هُم، لا يَعْدُون تلك الحقيقة.

⁽١) «شرح السُّنَّة» للبَغَوي (١٤: ٣٥٧).

⁽۲) مُسلم (۲۵۷۸).

⁽٣) النَّسائي في «السنن» (٢: ١٣) (٢١١٠)، وفي «السنن الكبرى» (٣: ١٠) (٤٣١٨ - ٤٣١٨).

⁽٤) البُخَاري (١٤٤٣) ومُسلم (١٠٢١)، والنَّسائي في «السنن» (٢٥٤٧)، وفي «السنن الكبري» (٢٣٢٧).

[﴿ وَالَّذِينَ جَآءُ و مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا آغْفِرْ لَنَكَاوَ لِإِخْوَانِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا مِٱلْإِيسَانِ وَلَا يَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُ وَثُكَ رَجِيمٌ ﴾ ١٠]

﴿وَالَّذِينَ جَآءُو مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾ عَطفٌ أيضًا علىٰ ﴿ ٱلْمُهَاجِرِينَ ﴾: وهم الذين هاجَروا من بعد،

وقد تحقّق لك أنَّ مَن جَعَل الإيهان مُتَوَطَّناً لِنَفسِه ومُسْتَقرًا لها، وقَطَع طَمَعه من مال الغير وآثر ما يَمْلكه على نَفْسه كان من المُفْلِحين الفائزين بمَباغِيهم.

وفي جَعْلِ قوله: ﴿ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَكَةً يَمَّا أُونُوا ﴾ كِناية عن قَطْع الطَّمَع، إشارة إلى قطع ذلك الغَريزيِّ من سنخه قَطْعاً لو تكلَّف التِهاسَ أيَّة حاجَةٍ كانت، ما وجد لها أثراً، وفي تَثْمِيمه بقولِه: ﴿ وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾ بُلوغ إلى الدَّرجة العليا في الحُرية والفُتُوة، أي: قطعوا الطَّمع إشَارة إلى قَلْعِ ذلك عمّا أوْتُوا، ويُؤثِرون على انفُسِهم بها مَلكُوا، وأنشد في ذلك:

فتَّى غيرُ محجـوبِ الغِنَـى عـن صـديقِه ولا مُظهِرُ الشَّكوى إذا النَّعلُ زَلَّـتِ (١)

قولُه: (﴿ وَالَّذِينَ جَآءُو مِنْ بَعْدِهِمَ ﴾ عَطْفٌ أيضاً على ﴿ اَلْمُهَاجِرِينَ ﴾)، فإنْ قلتَ: كيف وُصِفَ الأولون بالمُهَاجَرة وابْتِغَاء الفَصْل والنَّصْرة والصَّدق، والآنصار بالرُّسُوخِ في الإِيْهان وعَبَّة الإيواء والسَّخَاوة البالغة حَدَّها، والفَلاح في الآجل، واقْتَصر في مَدْح هؤلاء على قوله: ﴿ رَبَّنَا ٱغْفِرْلَنَا وَلِإِخْوَيْنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا ﴾ ؟

⁽۱) اختُلف في نسبة هذا البيت، ففي «الحياسة البصرية» لأبي الحسن صدر الدين البصري (١: ١٣٥)، نسبه لعبد الله بن الزبير، وقال: يروى لعمرو بن كُميل، وفي «الأغاني» لأبي الفرج (١١: ٢١٩ - ٢٢٠) نسبه لابن الزبير، لكن الجاحظ في «الرسائل» نسبه لرجل يقال له: محمد بن سعيد، وهو رجل من الجند! وتابعه الأصبهاني في «الزهرة»، وأضاف إلى اسمه: السعدي.

وقيل: التَّابِعون بإحسانٍ. ﴿غِلَّا ﴾ وقُرِئَ: (غِمْرًا) وهُمَا الحِقد.

قلت: كَفَى بهم مَدْحاً أن يُوفِّقَهم على الدُّعَاء لأولِيْك السَّادَة الكِرام، ويَمْنَحهم عَبَّنَهم، ويُدْخِلهم في زُمْرَتِهم بأُخوّة الإسلام.

وسمع ابنُ عبّاس رجلاً يَنال من بعض الصّحابة فقال: أمِنَ المُهاجِرين الأوّلين أنت؟ قال لا، قال: مِن الأنْصار؟ قال: لا، قال: فأنا أشْهد أنّك لَسْت من التَّابِعين بِإحْسانِ (٢).

قولُه: (﴿ غِلَّا ﴾ وقُرِئ: غِمْراً، وهما المحقد)، السراغب: أصْلُ الغَلَل: تَدرُّعُ الشَّيَءِ وَتَوسُّطه، ومنه: الغَلَل للماءِ الجاري بين الأَشْجَار، فالغُلُّ مُخْتصُّ بها يُقيَّد به فتُجْعل الأغضاء وَسَطه، والغِلالة: ما يُلبس من النَّوعين، فَالغِلُّ والغُلُول تَدرُّع الخِيانة والعَداوة. قال تعالى: ﴿ وَلَا تَجْعَلَ فِي قُلُوبِنَا غِلَا لِللَّهِ النَّوَا ﴾، والغُلَّة والغَليل: ما يَتَدرَّعه الإنسان في داخِله من العَطَش، ومن شِدَّة الوَجْدِ والغَيْظ، يُقال: فُلانٌ شَفَى غَلِيلَه، أي: غَيْظَه، والمُغَلْغَلةُ: الرِّسالة التي تَتَغَلْغَل وسَط القوم (٣).

⁽۱) ملمحٌ طيِّب، ووجهة نظر موفقة في تقسيم المؤمنين إلى ثلاثة أقسام، وجعل التابعين لهم طائفة ممتدة إلى يوم القيامة، وهذا مروي عن ابن أبي ليلى أيضاً، ولهذا فكل من لم يترضَّ على المهاجرين والأنصار ويجبهم، فليس داخلاً في سلك المؤمنين، فكيف بمن يَسبُّهم، ويكفِّر كبارهم؟! نعوذ بالله من الخذلان المبين، ونشهده على حب الصحابة أجمعين، ونسأله أن يجمعنا بهم في أعلى عليين.

⁽٢) «الوسيط في تفسير القرآن» (٤: ٢٧٥).

⁽٣) «مفردات القرآن» ص ٦١٠.

﴿ لِإِخْرَنِهِمُ ﴾ الذين بَينهم وبينَهم أُخوّة الكُفر، ولأنّهم كانوا يُوالونَهم ويؤاخُونَهم، وكانوا معهم على المؤمِنينَ في السّرِّ ﴿ وَلَا نُطِيعُ فِيكُو ﴾ في قِتالِكم ﴿ أَحَدًا ﴾ من رَسولِ الله والمُسلِمينَ إنْ حَمَلنا عليه. أو في خِذلانِكم وإخلافِ ما وعَدناكُم من النُّصرةِ، ﴿ لَكَيْنِهُونَ ﴾ أي في مواعيدِهم لليَهود. وفيه دَليلٌ على صِحّةِ النُّبوّةِ لأنهُ إخبارٌ بالغُيوب.

فإن قلتَ: كيف قيل: ﴿ وَلَهِن نَّصَرُوهُم ﴾ بعدَ الإِخبارِ بأنَّهم لا يُنصُرونهم؟

قلتُ: معناه: ولئِنْ نَصَروهُم علىٰ الفَرْضِ والتَّقديرِ، كقولِه تعالىٰ: ﴿لَهِنَّ آشَرَّكْتَ لَيَحْبَطُنَّ عَمَلُكَ ﴾ [الزمر: ٦٥] وكما يَعلمُ ما يكونُ، فهُو يعلمُ ما لا يكونُ، لو كانَ كيفَ يكون.

والمعنى: ولئن نصَرَ المنافِقُونَ اليهودَ لينْهَزِمنّ المنافقونَ ثُمّ لا يُنصَرون بعدَ ذلك، أي: يُهلِكُهمُ اللهُ تعالى ولا ينفعُهم نفاقُهم لظُهورِ كُفرِهم، أو لينهَزِمنَّ اليهودُ ثمَّ لا ينفعُهم نصرةُ المنافقين.

[﴿ لَأَنتُ أَشَدُ رَهْبَ أَ فِي صُدُورِهِم مِنَ ٱللَّهِ ذَالِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ * لَا يُقَائِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قُرَى تُحَصَّنَةِ أَوْ مِن وَرَآهِ جُدُرْ بِأَسُهُم بَيْنَهُمْ شَدِيدُ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَقَىٰ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ * كَمْثُلِ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ

قولُه: (يَعْلَم مَا لا يَكُون، لو كَان كَيف يَكُون) «ما» مَفْعولٌ أوّل، و «كيف» مفعولٌ ثانٍ، يعني: أنَّ الله تَعالى يَعْلم المَعْدوم إذا فرضَ وُجُوده على أيِّ حالةٍ يُوجَد.

قَرِيكًا ذَاقُواْ وَبَالَ أَمْرِهِمْ وَلَهُمْ عَذَابُ آلِيمٌ * كَمَثَلِ ٱلشَّيْطَانِ إِذَ قَالَ لِلْإِنسَانِ ٱصَّفَرَ فَلَمَّاكَفَرَ قَالَ إِللهِ نَسَانِ ٱصَّفَرَ فَلَمَّاكَفَرَ قَالَ إِللهِ نَسَانُ أَنْهُمَا فِ ٱلنَّارِ خَلِدَيْنِ فِيهَا ۚ إِنِّ مَنْكَ اللَّهُ رَبَّ ٱلْعَالَمِينَ * فَكَانَ عَلِقِبَتَهُمَّا أَنْهُمَا فِ ٱلنَّارِ خَلِدَيْنِ فِيهَا ۚ وَذَلِكَ جَزَوُا ٱلظَّالِمِينَ ﴾ ١٣ - ١٧]

﴿رَهَبَ لَهُ مَصَدَرُ ﴿رُهِبَ المُبْنِيُّ للمَفعول، كَأَنَّه قيل: أَشَدُّ مَرَهُوبِيَّة. وقولُه: ﴿ فِي صُدُودِهِم ﴾ دلالةٌ على نِفاقِهم، يعني: أنّهم يُظْهِرونَ لكمْ في العَلانِيةِ خوفَ الله، وأنتم أهيَبُ في صُدورِهم من الله.

فإنْ قُلتَ: كأمِّهم كانوا يَرهَبُونَ من الله حتّىٰ تكونَ رهبتُهم مِنهم أشدّ.

قلتُ: معناهُ أنَّ رهْبتَهم في السِّرِ منكم أشدُّ من رَهبَتِهم من الله التي يُظهِرونها لكم، وكانوا يُظهِرون لهم رهبة شديدة من الله، ويجوزُ أن يُريد أنّ اليهود يخافونكُم في صُدورِهم أشدَّ من خوفِهم من الله؛ لأنهم كانوا قومًا أُولي بأس ونَجْدة، فكانوا يتشجَّعونَ لهم مع إضمارِ الخِيفةِ في صُدورِهم، ﴿ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ لا يَعلمون الله وعظمته حتىٰ يَخشَوهُ حقَّ خَشيتِه. ﴿ لَا يُقَالِلُونَ عَلَى مُقاتَلتِكم وعظمته حتىٰ يَخشَوهُ حقَّ خَشيتِه. ﴿ لَا يُقلِلُونَ عَلَى مُقاتَلتِكم فَعَلَمُ اللهُ عَلَى مُقاتَلتِكم في اليهودَ والمُنافِقين ﴿ إِلَّا ﴾ كائِنين ﴿ فِي فُرَى فَرَى الله عَسَنةٍ ﴾ يا لِخنادِقِ والدُّروبِ، ﴿ أَوْ مِن وَلَةِ جُدُرٍ ﴾ دُون أن يَصْحَروا لَكُم ويُبارِزوكُم، فَعَسَنةٍ ﴾ يا لخنادِقِ والدُّروبِ، ﴿ أَوْ مِن وَلَةِ جُدُرٍ ﴾ دُون أن يَصْحَروا لَكُم ويُبارِزوكُم،

قولُه: (ويجُوز أَنْ يُريد أَنَّ اليَهودَ يَخَافُونكم)، وحَاصِل المغنى الأوّل: أنَّهم يُظْهِرون لكم خَوفَ اللهَ تَعالى، مع أنَّهم لا يَخَافُونَه تَعالى، والمعنى الثاني: أنَّهم يُظْهِرون لُكُم أنَّهم لا يَخَافُونكم، مع أنَهم يَخافُونكم، ويَخَافُون اللهَ خَوْفاً لا يُعتدّبه، ولذلك قال: «حَتى يخشَوه حقَّ خَشْيَتِه».

قولُه: (﴿ رَهْبَــَةٌ ﴾: مَصْدر «رُهِبَ » المبني للمَفعول)، الانتصاف: لأنَّ المُخاطَبين مَرْهُوبٌ منهم لا راهِبون.

لِقَذْفِ الله الرُّعْبَ فِي قُلوبِهِم، وأنَّ تأييدَ الله تعالىٰ ونُصرتَه مَعكُم. وقُرِئَ: (جُدْر) بالتّخفيف، و(جِدار)، و(جَدْر)، و(هما: الجدار.

﴿ بَأَسُهُم بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ ﴾ يعني أنّ البأس الشّديدَ الذي يُوصَفونَ به إنّها هو بينَهم إذا اقتتَلوا؛ ولو قاتَلوكم لم يبقَ لهم ذلك البأسُ والشّدة؛ لأنّ الشُّجاعَ يَجبُن، والعزيزَ يَلِلُّ عندَ مُحارَبةِ الله ورَسولِه. ﴿ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا ﴾ مُجتمِعين ذَوي أُلفةٍ واتِّحادٍ، ﴿ وَقُلُوبُهُمْ مَنَفَرِقةٌ لا أُلفة بينَها، يعني: أنّ بينَهم إِحَنّا وعَداواتٍ، فلا يتعاضَدُون حقَّ التَّعاضُدِ، ولا يَرمُونَ عن قوسٍ واحدةٍ. وهذا تَجْسيرٌ للمؤمِنينَ وتَشجيعٌ لقُلوبِم على التَّعاضُدِ، ولا يَرمُونَ عن قوسٍ واحدةٍ. وهذا تَجْسيرٌ للمؤمِنينَ وتَشجيعٌ لقُلوبِم على قتالِم. ﴿ فَوَمُ لاَ يَعْقِلُونِ ﴾ أنْ تَشتُتَ القلوبِ ممّا يُوهِنُ قُواهُم ويُعينُ على أرواجِهم.

﴿ كَمَثَلِ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ أي مثلُهُم كمثلِ أهلِ بَدْرٍ في زَمانِ قَريب.

قولُه: (و ﴿جِدَارِ ﴾ و ﴿جَدْرِ ﴾)، ابنُ كَثِير وأبو عَمرو: ﴿جِدارِ ﴾ بكسـر الجيم وفَتْح الدَّالُ وألف، وأمالَ أبو عَمرو فَتْحَةَ الدَّال، والباقُون: ﴿جُدْيرٍ ﴾ بضم الجيم والدَّال (١).

وقال ابنُ جِنِّي: قرأ أبو رَجاء وأبو حَيَّة: جُدْر، بضَمِّ الجِيم وإسْكان الدَّال(٢).

وقال الزَّجَّاج: فمن قرأ ﴿جُدُرٍ ﴾ فهو جَمع جِدار، مثل: حِمار وحُمُر، ومن قَرأ بتَسكين الدَّال: حَذَف الضَّمَّة لِيْقَلها، كصُّحْف وصُّحُف، ومن قرأ «جِدار» فهو الواحد (٣).

قولُه: (﴿ فَوَمَّ الْمَعْقِلُونَ ﴾ أَنَّ تَشَتَّت القُلوب مَمَا يُوهِن قُواهم، ويُعِينُ على أَرُواحِهم)، أي: على تَوهِين أَرُواحِهم وفَسَادِها، لأنَّ القَلب مُضْغَةٌ، إذا صَلَحتْ صَلَح الجَسَدُ كُلَّه، وإذا فَسَدَتْ فَسَدَ الجَسَدُ كُلَّه عَلَى الْفَسَاد إلى الرُّوح.

⁽١) "التيسير في القراءات السبع" للذاني ص١٣٤.

⁽۲) «المحتسب» (۲: ۳۱۳).

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ١٤٨).

⁽٤) مقتبس مما أخرجه البخاري (٥٢) من حديث النعمان بن بشير في هذا المعنىٰ.

فإنْ قُلتَ: بِمَ انتصبَ ﴿ قَرِيبًا ﴾؟

قلتُ: بـ «مثَل»، على: كوجودِ مثل أهلِ بَدر قَريبًا ﴿ ذَاقُواْ وَبَالَ أَمْرِهِمْ ﴾ سوءَ عاقبةِ كُفرِهم وعَداوَتِهم لرسولِ الله ﷺ،

الراغب(۱): إنَّما نُحصَّ الأوّل بـ ﴿ لَا يَنْقَهُونَ ﴾، والثاني بـ ﴿ لَا يَعْقِلُونَ ﴾، الأنَّم المعنى: خَوفُهم منكم أشدُّ من خَوفِهم من الله، لأنَّهم يعلمون ظاهِرَه ولا يَعْرِفون ما استترَ عليْهم منه، والفَقيهُ يَسْتدرك من الكلامِ ظاهِرَه الجَليَّ، وغامِضَه الحَقِيَّ، بسرُعَة فِطْنَتِه، وجُودَة قَرِيحَتِه، فلمّا رَهِبوا من النَّبي ﷺ ما لم يَرْهَبوا من الله عزَّ وجَلَّ، صاروا كمَن يعْرِف ما يَشْهده، ويَجْهل ما يَغيب عنه، وقيل: ﴿ لَا يَعْقَهُونَ ﴾: لا يَسْتَدرِكون عظمة الله ويُشَاهِدون جَلالة النَّبي ﷺ، ولا يعْلَمون أنَّ ذلك لجلال الله تعالى.

وامًّا قولُه: ﴿ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ جاء بعد قولِه: ﴿ بَأْسُهُم بَيْنَهُرْ شَدِيدٌ تَعْسَبُهُمْ بَحِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَقَى ﴾ ومَغناه: ليس يَجْمعُهم الحقُّ على طريقة واحدة، بل هم أثبّاعُ أهوائِهم، وهم مُخْتَلِفُون باختلافِ آرائِهم، ولو عَقَلُوا الرُّشْد من الغيِّ لاجْتَمعُوا على الحَقّ، فاختِلافُهم لأنَّهم لا يَعْقِلُون با يُحو إلى طاعة الله، ويَهْدي إلى الصراط المُسْتقيم، فالحقُّ سَبِيلٌ واحِدٌ مُسْتقيم، والباطِلُ سُبُلٌ كثيرةٌ بحمل عليها أهواء مُتشعِبة، قال تعالى: ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَطِى مُسْتَقِيمًا وَالبَاطِلُ سُبُلٌ كثيرةٌ بحمل عليها أهواء مُتشعِبة، قال تعالى: ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَطِى مُسْتَقِيمًا وَالبَاطِلُ سُبُلٌ كثيرةً بحمل عليها أهواء مُتشعِبة، قال تعالى: ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَطِى مُسْتَقِيمًا وَالبَاطِلُ سُبُلٌ كَثِيرةً بِهُ السَّبُلُ فَنَعْرَقَ يَكُمْ عَن سَيِيلِهِ . ﴾ (٢) [الانعام:١٥٣].

قولُه: (بـ «مَثَل»، على: كُوجُودِ)، أي: ﴿ فَرِيبًا ﴾ مُتعَلِّق بـ «مَثَل» في ﴿ كَمَثَلِ ﴾، على تقْدِير المُضَاف وهو العَامل، أي: مثلهم كوجُود مَثَلِ أهل بدرٍ قَريباً، وذلك المثل هو: ﴿ ذَاقُوا وَبَالَ أَمْرِهِمْ وَلَمُثَمَّ عَذَاكُ إَلَيْمٌ ﴾ وقال أبو البقاء: ﴿ كَمَثَلِ ﴾ أي: مَثْلُهم كَمَثَلِ الذين من قبلهم، و﴿ وَإِلَّهُ أَي: اسْتَقروا مِن قبلهم زَمناً قَريباً، أو ذَاقوا وَبَالَ أَمْرِهِم قَريباً، أي: عن قَرِيب (٣).

⁽١) يعني: في «درة التنزيل» وتقدم الكلام في نسبته إلى الراغب، وأن الأصح أنه للخطيب الإسكافي.

⁽٢) «درة التنزيل وغرة التأويل» للخطيب الإسكافي (٣: ١١٨١–١١٨٣).

⁽٣) ﴿إِملاء مَا مَنْ بِهِ الرَّحِنِ ﴾ (٢: ٢٥٩).

من قولهم: «كلاً وَبيلٌ»: وَخيمٌ سيّعُ العاقِبة، يعني ذاقُوا عذابَ القَتلِ في الدُّنيا ﴿ وَلَمُمْ ﴾ في الآخِرةِ عذابُ النّار. مَثَلُ المنافقين في إغرائِهم اليهودَ على القِتالِ ووَعْدِهم إيّاهم النَّصْرَ، ثُمَّ مُتارَكتِهم لهم وإخلافِهم ﴿ كَمَثَلِ ٱلشَّيطَانِ ﴾ إذِ استَغوى الإنسانَ بكيْدِه ثمَّ تبرّاً منه في العاقِبة، والمُرادُ استِغُواوُه قُريْشًا يومَ بَدر؛ وقولُه لهم: ﴿ لاَ غَالِبَ لَكُمُ النّومَ مِن النّاسِ وَإِنِّ جَارٌ لَكُمُ مَ إلى قوله: ﴿ إِنّي بَرِي مُ مِن النّاهِ وعلى القِراءةِ وقرأَ ابنُ مَسعودٍ: (خالدان فيها)، على أنهُ خبرُ «أنّ»، و﴿ في النّادِ ﴾ لَغوّ، وعلى القِراءةِ المشهورةِ: الظّرفُ مُستَقِرٌّ، و﴿ خَلِدَيْنِ فِيهَا ﴾: حالٌ. وقُرِئَ: (أنا بَرِيءٌ) و(عاقبتُهما) بالرَّفع.

قولُهُ: (كَلاَّ وَبِيْلٌ)، أي: وَخِيْم، الرَّاغب: الوَبْلُ والوَابِل: المطَر الثَّقيل، قيل للأمر الّذي يُخاف ضَرَره: وَبَالٌ، يُقال: طعامٌ وَبِيلٌ، وكَلاَّ وَبِيلٌ: يُخافُ وَبَاله (١).

تولُه: (والمُرادُ اسْتِغُواؤه قُرِيشاً يومَ بَدرٍ)، اعلم أنَّ التَّعْرِيفَ فِي قوله: ﴿ كَمَنَلِ ٱلشَّيطَانِ ﴾ للعهد لا غير، إذ لا يَتَبادَر منه إلا المُتعارف شَرْعاً، وأمّا ما في «الإنسان» فيَحْتمل العَهد، أي: قُريشاً كما قال، ومَعنى قوله: ﴿ أَحَنَّهُمْ فَلَمَا كَفَرَ ﴾: قَمصد إغْواءَهم، فدَعاهُم إلى قِتال المُسلمين فَغُووا، لا هذا اللفظ بعينِه، وهو المُراد من قولِه: «المراد استغواؤه» لأنَّ الذي قال المُسلمين فَغُووا، لا هذا اللفظ بعينِه، وهو المُراد من قولِه: «المراد استغواؤه» لأنَّ الذي قال هم يومَ بدرٍ هو قوله: ﴿ لاَ عَالِبَ لَكُمُ ٱللَّوْمَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَإِنِّ جَارٌ لَكُمُ مَ وقريب منه قوله تعالى: ﴿ وَنَقُولُ ٱلإِنسَنُ أَوذَا مَامِتُ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾ [البقرة: ١٣١]، ويَحتَمِل الجِنْس على نحو قولِه تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلشَّيْطَانُ لَمَّا قُمِنِي ٱلأَمْرُ إِنَ المَنسَلُ وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُمِني ٱلأَمْرُ إِنَ المَنسَلُ وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُمِني ٱلأَمْرُ إِنَّ المَنسَلُ وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُمِني ٱلأَمْرُ إِنَ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

⁽١) «مفردات القرآن» ص ٨٥٢.

[﴿ يَكَأَيُّنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱنَّقُوا ٱللَّهَ وَلَتَنظُر نَفْشُ مَّا قَدَّمَتَ لِغَدِّ وَاتَّقُوا ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ * وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا ٱللَّهُ فَأَنسَلُهُمْ أَنفُسَهُمْ أُوْلَئِيكَ هُمُ ٱلْفَسِقُونَ ﴾ ١١- ١٩]

كرَّرَ الأمرَ بالتَّقْوىٰ تأكيدًا، أو اتَّقُوا اللهَ في أداءِ الواجِبات؛ لأنهُ قُرِنَ بها هو عَملٌ، واتقوا اللهَ في تَركِ المعاصي؛ لأنهُ قُرِنَ بها يجري مَجْرىٰ الوعيد.

والغَدُ: يومُ القِيامة، سبّاه باليوم الذي يَلي يومَك تقريبًا له، وعن الحسن: لم يزل يُقرَّبُه حتَّىٰ جعَلَه كالغَد. ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿ كَانَ لَمْ تَغْنَ بِاللَّامْسِ ﴾ [يونس: ٢٤] يريد: تقريبَ الزَّمانِ الماضي. وقيل: عبَّرَ عن الآخِرةِ بالغَدِ كأنَّ الدُّنيا والآخِرةَ نهاران: يومٌ وغَدُّ.

فإنْ قُلتَ: ما معنىٰ تَنْكبِرِ النَّفْسِ والغَد؟

قلتُ: أمّا تَنكيرُ النَّفْسِ فاسْتِقلالُ للأنْفُسِ النَّواظِر فيها قدَّمْنَ للآخِرة، كأنهُ قال: فلتَنْظُر نَفْسٌ واحِدةٌ في ذلك.

ويَعْضُد الوجه الأوّل مِحْمُوع التَّمْثِيل الثَّاني من غير عاطِف لِيكُونَ كالإبْدال من التَّمثيل الأوّل، ولا يَعْشُن الإبْدال إلا على اتِّحادِ مَوقع التَّمْثِيلين، فَليُتَدَبَّر فإنَّه دَقيقٌ، ولعلّه لهذه الدَّقيقة ولا يُجاب أن يكون المُشبَّه به أعْرف وأبْيَن وأشْهَر من المُشبَّه، اخْتَار هذا الوَجْه على سَائر الوُجُوه التي ذَكَرها المُفَسِّرون.

قولُه: (لأنَّه قُرِن بها هُو عَمَلٌ)، يعني: كرَّر ﴿وَاتَّقُواْ اللَّهَ ﴾ إمّا لمُجرَّد التَّأْكِيد، أو كرّر ليعلق به ثانياً غير الأوّل، فعَلَّق به أوّلاً: ﴿مَا قَدَّمَتْ لِغَدِ ﴾ ما قدَّمتُ لِغَدِ، وهو عِبارة عن أعهال الخير، وثانياً: ﴿إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾، وهُو عِبارة عن التَّهْديد والوعيد.

قولُه: (أمّا تَنْكِير النَّفْس فاستقلالٌ للأَنْفُسِ النَّواظِر)، أي: عدَّهم قليلاً كَقولِه تعالى: ﴿ عَلَمَتْ نَفْسُ مَّا أَحْضَرَتْ ﴾ ﴿ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِى ٱلشَّكُورُ ﴾ [سبأ: ١٣]، الانتصاف: قال في قولِه تعالى: ﴿ عَلَمَتْ نَفْسُ مَّا أَحْضَرَت لِقولِه: ﴿ يَوْمَ التَّكُوير: ١٤]: الْمُراد بالتَّنْكير التَّكْثِير، لأنَّ كُلَّ نَفْس حِينئذِ، تَعْلم ما أَحْضَرت لِقولِه: ﴿ يَوْمَ

وأمّا تنكيرُ الغَد فلِتعظيمِه وإبهامِ أمرِه، كأنهُ قيل: لِغَدِ لا يُعرَفُ كُنْهُه لعِظَمِه. وعن مالكِ ابنِ دينار: مكتوبٌ على بابِ الجَنّة: وجَدْنا ما عَمِلْنا، ربِحْنا ما قَدَّمْنا، خَسِرنا ما خلَّفنا.

﴿ نَسُوا اللَّهَ ﴾ نَسُوا حقَّه، فَجعَلَهم ناسِينَ حقَّ أَنفُسِهم بالخِذلان، حتَّىٰ لَم يَسعوا لها بما ينفعُهم عندَه. أو فأراهُم يومَ القِيامةِ من الأهوالِ ما نَسُوا فيه أنفُسَهم، كقولِه تعالىٰ: ﴿لَا يَرْتَدُ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ ﴾ [ابراهيم: ٤٣].

تَعِدُ كُلُّ نَفْسِ مَا عَمِلَتَ مِنْ خَيْرِ تُعْضَكُ ﴾ [آل عمران: ٣٠] حتى قِيل: إنَّه مِن عَكْس الكلام الذي يُقْصَدُ به الإفْرَاط، كَقولِه تعالى: ﴿ رُبِّهَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [الحجر: ٢] وهي بمعنى «كم» فقدَّر هاهنا ما يطابق الواقع في قِلَّة النَّاظِر في المعاد، فالفعل الذي أُسْنِد إلى ﴿ نَفْسُ ﴾ ليس في وُقوع النَّظر بل في طلب النَّظر فهو عام التَّعلُّق بكلِّ نَفْسٍ، قال صاحب «الانتصاف»: إن ما ذكره الزَّخَشَري أَمْكَنُ وأَحْسَنُ (١).

وقلت: وأضُلُ الكلام: ﴿ يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اللَّهَ ﴾ وانْظُروا مَا تُقدِّمُوا لأنْفُسِكم لِيومِ القِيامة، فَوُضِع مَوْضِع الضَّمير ﴿ نَفْشُ ﴾ مَنْكُورة تقليلاً لها وتقريعاً على قِلَةِ نَظرِها في العَاقبة، وأُقِيمَ مَقَام يوم القِيامة «غَدِ» منكوراً، تَهْويلاً كَانَّه قِيل: فَلْتَنْظُر نَفْسٌ واحِدةٌ لذلك اليوم الهَوْل، ومِنهُ قُولُه: ﴿ أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلُّ رَشِيدٌ ﴾ [هود: ٧٧].

وقلت: ويُحتمل تَعْظِيمها أي: نفس ناظِرة إلى عَاقِبةِ أَمْرِها، فَيَحْصُل التَّرقِّي مِن ذِكْر الإِنْيان إلى التَّقوي، ثُمَّ إلى النَّظَر والتَّفَكُّر، ثُمَّ رَشَّحَ التَّقْرِيع بقَولِه: ﴿ وَلَا تَكُونُواْ كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ ﴾. وقال الوَاحِديُّ ومحمي السُّنّة: ليَنْظر أحَدُكُم أيْش الّذي قَدَّم لِتَفْسِه؟ أعَملاً صالحاً يُنْجِيه أَمْ سَيْنًا يُوبِقه (٢).

قولُه: (فَجَعَلَهم نَاسِين حَقَّ أَنْفُسِهم بِالخِذُلان)، الانتصاف: بل خلق فيهم النسيان (٣).

⁽١) «الانتصاف» (٤: ٨٠٥) بحاشية «الكشاف».

⁽٢) انظر: «الوسيط» للوَاحِدي (٤: ٢٧٨)، و «معالم التنزيل» للبَغُوي (٥: ٦٦).

⁽٣) «الانتصاف» (٤: ٥٠٨) بحاشية «الكشاف».

[﴿ لَا يَسْتَوِى آصْحَابُ النَّادِ وَأَصْمَابُ ٱلْجَنَّةَ أَصْحَابُ ٱلْجَنَّةِ هُمُ ٱلْفَآيِرُونَ ﴾ ٢٠]

هذا تنبية للنّاسِ وإيذانٌ لهم بأنّهم لِفَرطِ غَفلتِهم، وقلّةِ فِكرِهم في العاقِبةِ، وتَهالُكِهم على إيثارِ العَاجِلةِ واتباع الشَّهواتِ، كأنّهم لا يعرِفونَ الفرقَ بينَ الجُنّة والنّارِ، والبَونَ العَظيمَ بين أصحابِها، وأنّ الفوزَ معَ أصحابِ الجُنّة؛ فمِن حَقِّهم أن يُعلَّموا ذلك ويُنبَّهوا عليه، كما تقولُ لـمَن يعقُّ أباه: هو أبوك، تجعلْهُ بمنزلةِ من لا يَعْرفه، فتُنبَهه بذلك على حقّ الأبوّةِ الذي يقتَضي البِرَّ والتَّعطُّف.

وقد استدَّلَ أصحابُ الشافعيِّ رضيَ اللهُ عنه بهذه الآيةِ علىٰ أنَّ المسلمَ لا يُقتَل بالكافر، وأنَّ الكفَّارَ لا يملكونَ أموالَ المسلمين بالقَهر.

قولُه: (هذا تُنبِيةُ للنَّاسِ وإِيْدَانُ) إلى آخره: (كَأَتُهُم لا يَعْرِفُون الفَرْق)، اعلَم أنَّ هذا التَّمْشِل، أي: ﴿ لا يَسْتَوِى ﴾ كَالتَّذْييل لقولِه: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا القَّوُا اللّهَ وَلَتَنظُر نَفْسٌ مَا قَدَمَتُ لِفَكِهِ ﴾ إلى آخره، وذلك أنَّه تعالى لها أمّر المُؤمِنين بالتَّقوى التي هي قُصَارى كرامة الله، كها قال: ﴿ إِنَّ آَكُم مَكُمْ عِندَاهَةِ القَمَلُ لهَ الله وَرَكُوا الحَدَر، والنَّقُولُ والتَّيقُظ للعَاقِبة، والأخذ في العمل وما يَسُرُّه الغَدَ إذا لَقِيتَه، ثُمَّ مَهاهُم أن يكونوا من الغَافلين الذين نَسُوا الله وتركوا الحَدَر، فأهمَلوا العَمَل لِلغَد، فَامْتهَنَهم الله بالحِذُلان فَانْسَاهُم انْفُسهم، حتى رَأُوا في العَاقِبة من الأهوال ما نسوا الله ويُدخِلُهم إلى الله، ويُدْخِلُهم دارَ كَرامَتِه، ويَجْعَلُهم مِنْ أَصْحَابِها، والتَّرْهِيب عَمَا يُبْعِدهم مِن الله، ويُدْخِلُهم دارَ الإهانة ويَجْعَلهُم مِن أَصْحَابِها، ومِن ثَمَّ دقَّ ولَطُف اسْتِدلال أَصْحَابِنا بهذِه الآية في مَن أَسْحَابِها، والنَّرْهيب عَمَا يُبْعِدهم مِن الله، على أنَّ المُسْلم لا يُقْتَل بالكَافِر وحَسُن كلامَ القَاضِي حيث قال: لا يسْتَوي الذين اسْتَكُملوا على أنَّ المُسْلم لا يُقْتَل بالكَافِر وحَسُن كلامَ القَاضِي حيث قال: لا يسْتَوي الذين اسْتَكُملوا عُلُوسَهم فاسْتَأَهُلُوا الجَنَّة، والذين اسْتَمْهَنُوا نُفُوسَهم فاسْتَحَقُّوا النَّار (١٠).

⁽١) «أنوار التنزيل» (٥: ٣٢٣).

[﴿ لَوَ أَنزَلْنَا هَلَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَى جَبَلِ لَرَأَيْتَهُ. خَلِشِعًا مُتَصَدِعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهُ وَيِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَنَفَكُرُونَ ﴾ ٢١]

هذا تمثيلٌ وتخييلٌ، كما مرَّ في قولِه تعالى: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ ﴾ [الأحزاب: ٧٧] وقد دلَّ عليه قولُه: ﴿ وَتِلْكَ ٱلأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ﴾ [العنكبوت: ٤٣]، والغرضُ توبيخُ الإنسانِ على قَسوةِ قَلبِه، وقِلَةِ تخشُّعِه عندَ تلاوةِ القُرآنِ وتَدَبُّرِ قَوارِعِه وزَواجِرِه. وقرئ: (مُصَّدِّعًا) على الإدغام، ﴿ وَتِلْكَ ٱلأَمْثَالُ ﴾ إشارةٌ إلى هذا المثل وإلى أمثالِه في مواضع من التَّنزيل.

[﴿ هُوَاللّهُ الّذِى لآ إِلَنهَ إِلّا هُوَّ عَلِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّمْنُ الرَّحِيمُ * هُوَ اللّهُ الَّذِي لاَ إِلَهُ إِلّا هُوَ الْمَلِكُ الْفَدُوشُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيَّمِيثُ الْعَزِيزُ الْمُجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ الْمُهَيِّمِيثُ الْمُعَانِينُ اللّهِ عَمَا يُشْرِكُونَ * هُوَ اللّهُ الْخَلِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ الْجَبَّارُ الْمُتَكِيرُ الْمُعَانِينُ اللّهِ عَمَا يُشْرِكُونَ * هُوَ اللّهُ الْخَلِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَلْهُ الْخَلِقُ الْمُعَانِينُ الْمُعَانِينُ الْمُعَانِينُ اللّهُ مَا فِي السَّمَنُونِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيرُ الْحَكِيمُ ﴾ ٢٧-٢٤]

قولُه: (كما مَرَّ في قولِه تعالى: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ ﴾) أي: في أَحَدِ وجْهيه، وهو: أَنْ يُراد ما كُلِّفه الإنسانُ من عِظَمِه وثِقَل محْمَلِه، على أَنَّه عُرضَ على أعظمِ خَلْق الله من الأجرام وأقواه فأبى جمله، وكذلك مثَّل حالة عظمَة كلامِ الله المَجِيد وجَلالةَ تَنزِيله، وأَنَّ شأَنَ القُرآن كذا وكذا، بالحالة المَفْرُوضَة للجبال، وهي حُصُول صَدْعِها من خَشْية الله عِند نُزوله.

قال الوَاحِدي: وبَيانُه: لو جُعِل في الجَبَل تمييز وأُنْزِل عليه القرآن لخشَع وتشقّق من خشية الله، والمعنى: أنّ الجبل مع قساوته وصلابته يتشقّق من خشية الله، حذراً من أن لا يؤدّي حقّ الله في تعظيم القرآن، والكافر مُستخفٌ بحقّه، مُعرضٌ عها فيه من العِبَر كأن لم يسمعها (١).

وقلت: هذا معنى قوله: ﴿وَحَمَلُهَا ٱلْإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ أي: خَاسِرٌ به.

⁽١) «الوسيط في تفسير القرآن» (٤: ٢٧٨).

﴿ٱلْغَيْبِ﴾ المَعْدُوم ﴿وَٱلشَّهَندَةِ﴾: الموجُود اللَّدرَك كأنه يُشاهدِه. وقيل: ما غابَ عن العِبادِ وما شاهَدُوه. وقيل: السِّرُّ والعَلانِية. وقيل: الدُّنيا والآخِرة.

﴿ اَلْقُدُوسُ ﴾ بالضّمّ والفَتح ، وقد قُرِئ بيها: البليغُ في النَّزاهةِ عمّا يُستقْبَح. ونظيرُه: السُّبّوح، وفي تسبيحِ الملائكةِ: سُبّوحٌ قُدّوسٌ ربُّ الملائكةِ والرُّوح. و ﴿ اَلسَّلَامَ ﴾ بمَعنىٰ السَّلامة

قولُه: (ما غَاب عن العِبَاد)، يريد أنَّ الغَيْبَ والشَّهَادَة يَجُوز أنْ يُنْسَبَا إلى الله تعالى وإلى العِباد، فعلى الأوَّل يُحْمل الغَيْب على المَعْدوم، ولمّا كان المَعْدوم عِندهم عِبارة عن الشيء الذي يَصِح أن يُعْلَمُ ويُحْبَرَ عنه، قال ذلك، وأما الموجُودُ ففيه ما يَصِحُ أنْ يُشَاهد وما لا يَصِح، فجُعِلت كلّها بمنْزِلة المُشاهَد لله تعالى، مُبالَغَة في قولِه: «كأنّه يُشاهِده»، والوّجْه هو الثّاني، لها يُخلِف الأوّل تفْسِيرُهُ قولَه تعالى: ﴿ قُلَ آتُنَيّعُونَ كَ اللّه ﴾ [يونس: ١٨] في سُورة يونس، وقوله: ﴿ قُلْ اللّهُ عَلَمُ ﴾ [الرعد: ٣٣] في سورة الرعد، اللهم إلا أنْ يُراد بأحَدِهما المَعْدُوم المُمْكِن، وبالآخر المُعْدوم المُمْتَنع، ويُوَيِّده تفسير صاحب «المفتاح»: ﴿ بِمَا لَا يَعْلَمُ ﴾: أي بها لا ثُبُوت له، ولا علمُ الله متعلق به، نفياً للمَلزوم، وهو المُنبَّا به بنفي لازمه، وهو وجُوب كونِه معْلُوماً للعالم الذَّات، لو كان له ثُبُوت بأيِّ اعْتِبار كان (١٠). فحينتذ جاء التفصيل في قولهم: المعدوم شيء (٢٠).

قولُه: (﴿ الْقَدُوسُ ﴾ بالضّم والفَتْح)، بالضّمّ: المَشْهُورة، والفَتْحُ: شاذٌ (٣)، قال ابن جِنِّي: فَعُولٌ فِي الْصِّفَة قَليلٌ، وذكر سِيبَويه: السَّبُّوح والقَدُّوسُ (١٠)، وإنَّما بابُ الفَعُّول الاسم؛ كتَنُّور، وسَفُّود، وعَبُّود (٥).

^{(1) «}مفتاح العلوم» للسكاكي ص٢٨٠.

⁽٢) من قوله: «قوله: ما غاب» إلى هنا ساقط من (ف)، وأثبته من (ح) و(ط).

 ⁽٣) قال العُكْبري في «إملاء ما منّ به الرحمن» (٢: ٢٦١): والجمهور على ضم القاف من ﴿ ٱلْقُدُّوسُ ﴾ وقرئ بفتحها، وهما لغتان.

⁽٤) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٤: ٢٧٥).

⁽٥) «المحتسب» (۲: ۱۷ – ۱۲۸).

ومنهُ: ﴿ دَارِ ٱلسَّلَمِ ﴾ و﴿ سَكَنَمُ عَلَيْكُمُ ﴾ [الأنعام: ٥٠] وُصِفَ به مُبالغةً في وَصْفِ كونِه سليمًا من النَّقائِص، أو في إعطائِه السَّلامة، و﴿ ٱلْمُؤْمِنُ ﴾ واهِبُ الأَمن. وقُرِئَ بفتح الميم بمعنى المؤمّن به، على حَذْفِ الجارّ، كما تقولُ في قومٍ موسى من قولِه تعالى: ﴿ وَٱخْنَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ ﴾ [الأعراف: ١٥٥]: المختارُون بلفظِ صفةِ السَّبعين. و﴿ ٱلْمُهَيِّمِينَ ﴾: الرَّقيبُ علىٰ كُلِّ شَيءٍ، الحافظُ له، مُفَيعِل من الأمنِ؛ إلا أنّ همزتَه قُلِبت هاءً.

قولُه: (المؤمّن بِه على حَذْف الجَارِّ، كما تَقُول في قومٍ مُوسى من قوله: ﴿ وَاَخْنَارَ مُوسَىٰ فَوَمَهُ ﴾ [الأعراف: ١٥٥]: المُختارون) أي: يقول في شأنِ قوم موسى مُستنبِطاً من قوله تعالى: ﴿ وَاَخْنَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ ﴾: السبعون المختارون، فجعله صفة لـ «السبعون» ثم يطلق الصفة ويريد الموصوف، كما يُطلق المؤمّنُ ويريد المؤمّنُ به، صفة لله تعالى. «المختارون» (١)، هو مَقُولُ الفَوْل، أو نقولُ: إنّك تَصِف قوم موسى بقولِك: المُختارون، وأنْت تُريدُ المُختار منهم، جَرْيًا على ظاهِر قولِه: ﴿ وَاَخْنَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ ﴾، قيل: إذا قلت: آمَنتُ بالله فإنَّه مُحرج منه الصَّفة مع إيجاز، فنقول: مُؤمّنٌ به كما في ضَرَب من المثال، فإنَّ معنى قولِه: ﴿ وَاَخْنَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ ﴾ أي: من قومِه، فلو كان حَرْف الجَرِّ مُصَرَّحاً به لَقُلتَ في صِفَةِ القَومِ: المختار منهم، وإذا لم يَكُن حَرف الجَرِّ مُصَرَّحاً به لَقُلتَ في صِفَةِ القَومِ: المختار منهم، وإذا لم يَكُن حَرف الجَرِّ مُصَرَّحاً به لَقُلتَ في صِفة القومِ: المختار منهم، وإذا لم يَكُن حَرف الجَرِّ مُصَرَّحاً به لَقُلتَ في صِفة القومِ: المختار منهم، وإذا لم يَكُن حَرف الجَرِّ مُصَرَّحاً به لَقُلتَ في صِفة القومِ: المختار منهم، وإذا لم يَكُن حَرف الجَرِّ مُصَرَّحاً به لَقُلتَ في صِفة القومِ: المختار منهم،

قولُه: (مُفَيْعِل مِن الأمْن، إلا أنَّ هَمْزتَه قُلِبَت هاءً)، قال الزَّجَاج: زَعَم بعضُ أهْل اللغة أنَّ الهَاءَ بَدَلٌ من الهمزة، وأنَّ أصْلَه: «المُؤيمن»، كما قالوا: إيّاك وهيّاك، والتَّفْسير يشهد لهذا القول، لأنَّه جاء أنَّه الأمِين وجاء أنَّه الشَّهيد، فتأويلُ الشَّهيد: الأمين في شَهَادَتِه (٢).

قال حُجّة الإسلام: الـمُهَيْمِن في حَقَّ الله: أنَّه القَائِم على خَلْقِه بِأَعْمَالِهِم وأَرْزاقِهم وآجَالِهِم، وإنَّما قِيامُه عَلَيهم باطِّلاعِه واسْتيلائِه وحِفْظِه، وكُلُّ مُشْرفٍ على كُنْه الأمْر مُسْتولٍ

⁽١) من قوله: «أي قول» إلى هنا ساقط من (ح) و(ف) وأثبته من (ط).

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ١٥١).

و ﴿ اَلْجَبَارُ ﴾ القاهرُ الذي جَبرَ خَلقَه على ما أراد، أي أُجْبرَه، و ﴿ اَلْمُتَكَبِّرُ ﴾ البليغُ الكِبرياء والعظمة. وقيل: المُتكبِّرُ عن ظُلم عبادِه.

عليه، حافظ له، فهو مُهَيْمنٌ عليه، والإشراف يرجِع إلى العِلم، والاسْتِيلاء على كَمال القُدْرة، والحفظ إلى الفِعْل، والجَامع بين هذه المَعَاني اسْمُه المُهَيْمِن، ولن يجتمع ذلك على الإطْلاقِ والكَمال إلا لله تعالى (١).

قولُه: (و﴿ اَلْمُتَكِيِّرُ ﴾: البَليغُ الكِبْرياء)، قال الأزْهَريُّ: فإن قيل: التَّفَعل يجيء في باب الصِّفات لمن يَتكَلِّف النَّعْت الَّذي لا يَسْتَحِقه، كقوله: يَتَعظَّم وليس بِعَظيم، ويَتكَبَّر وليس بِعَظيم، ويَتكَبَّر وليس بِعَظيم، ويَتكَبَّر وليس بِصَغِي، فكيف جَاز في صِفةِ الحَالق؟

والجواب: أنَّ الفِعل يجيءُ على غير مَعْنى التَّكَأُف، من ذلك قَوهُم: فلان يَتَظلَّم أيْ يَظْلِم، وفلان يَتَظلَّم أي يَشكُو ظُلامَتُه، ويسأل أن يُعان على ظَالِه، فإذا جَاز أنْ يكون مُتَفَعَّل في موضع فاعِل، جاز أنْ يكون في مَوضِع فعِيل فإنه أخوان. وقيل: إنَّ المُتكبِّر من الكِبْرياء الذي هو عَظَمة الله، لا الكِبْر الّذي يُذَمُّ به المَخْلُوق، فاللهُ اسْتَحقَّ الكِبْرياء لأنَّه أكبرُ كبير وأعظمُ عظيم، ولا يستحقه المَخْلُوق؛ الذي هو مُدبَّرٌ يَخْلُوق من نُطْفةٍ قَلْرةٍ ويَعُود بعد مَوْتِه وأعْظمُ عظيم، ولا يستحقه المَخْلُوق؛ الذي هو مُدبَّرٌ عَنْلُوق من نُطْفةٍ قَلْرةٍ ويَعُود بعد مَوْتِه عِلْمُ مُنْعَدِّ طَوْرَه بادِّعائِه ما ليس له، والله عزَّ وجَلَّ كها وصَفَ نَفْسَه، وفَوْق ما وَصَف، فَهُو مُتكبِّر بِحقَّ، وغَيْرُهُ مُدَّع مَا ليس له، والله عزَّ وجَلَّ كها وصَفَ نَفْسَه، وفَوْق ما وَصَف، فَهُو مُتكبِّر بِحقَّ، وغَيْرُهُ مُدَّع مَا ليس له.

وقال حُجَّة الإسلام: المتكبر هو: الذي يَرى الكُلَّ حَقِيراً بالإضَافَة إلى ذَاتِه، ولا يَرى العُظَمة والكِبْرياء إلا لِنَفْسِه، فَيَنْظُر إلى غَيْرِه نَظَر الْمُلوكِ إلى العَبِيد، فإنْ كانت هذه الرُّوية صَادِقَة كان التَّكبُر حقّاً، وكان صاحِبُها مُتكبِّراً حَقّاً، ولا يُتصوَّر ذلك على الإطلاق إلا لله تَبارَكَ وتَعَالى (٢).

⁽١) «المقصد الأسنى» للغزالي ص٧٢.

⁽٢) المصدر السابق ص٧٥.

و ﴿ اَلْخَالِقُ ﴾ المقدِّرُ لما يوجِدُه. و ﴿ الْبَادِئُ ﴾ المَيْزُ بعضَه من بعضِ بالأشكالِ الْمُختَلفة. و ﴿ اَلْمُصَوِّرُ ﴾ المُمثِّل. وعن حاطِبِ بنِ أبي بلْتَعةَ أنهُ قرَأً: (البارئُ المصوَّرُ) بفتْحِ الواوِ ونَصْبِ الرّاء، أي: الذي يَبْرَأ المصوَّر، أي: يميز ما يصوِّرُه بتفاوتِ الهيئات.

وقرأ ابنُ مَسعود: (وما في الأرض).

عن أبي هريرة رضيَ اللهُ عنه: سألتُ حَبيبي ﷺ عن اسمِ الله الأعظمِ فقال: «عليك بآخِرِ الحَشْرِ فأكْثِر قراءتَه» فأعَدْتُ عليه فأعادَ عليّ،

عن رسولِ الله ﷺ: «مَن قرَأُ سورةَ الحشرِ غَفرَ اللهُ له ما تقَدَّمَ من ذَنْبِه وما تأخّر».

قولُه: (﴿ ٱلْخَلِقُ ﴾ المُقَدِّرُ لَمَا يُوجِده)، رُوي عن المُصنَّف: لمّا كانت إحْدَاثات الله تعالى مُقَدَّرةً بمقادير الحِكْمة عَبَّر عن إحْدَاثِه بالحَلْق.

قولُه: (عَلَيك بآخِرِ الحَشْر)، عن أحمد بن حَنْبَل والتَّرْمِذيِّ (١) عن مَعْقِل بن يَسَار قال: قال رسولُ الله ﷺ: "مَنْ قال حِين يُصْبِح ثَلاثَ مَرَّاتٍ: أَعُوذُ بالله السَّمِيعِ العَليم من الشَّيْطَان الرَّحِيم، وقَوَأ ثَلاثَ آياتٍ من آخِرِ سُورَةِ الحَشْر، وَكَل اللهُ به سَبْعِينَ أَلفَ مَلَكِ يُصَلُّون عليه حَتّى يُمْسي، وإنْ ماتَ في ذلك اليومِ مَاتَ شَهِيداً، ومن قال حِينَ يُمْسي كانَ بِتِلك المَنْزِلة».

تَمَّت الشُّورة.

* * *

⁽١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٥: ٢٦)، والترمذي في «الجامع» (٢٩٢٢) وقال: هذا حديثٌ غَريب لا نَعْرِفه إلا من هذا الوجه. في إشارة إلى تضعيفه.

سورة المُمْتَحنة مَدَنيّة، وهي ثلاثَ عشرةَ آية

رُوِي أَنَّ مَولاةً لأبي عَمْرِو بنِ صَيْفيِّ بنِ هاشِم يُقالُ لها سارةُ أَنتْ رسولَ الله ﷺ بللدينةِ وهو يتَجَهّزُ للفَتْح، فقال لها: "أَمُسلمة جئتِ؟» قالت: لا. قال: "أَفَمُهاجِرة جئتِ؟» قالت: لا. قال: "فها جاءَ بكِ؟» قالت: كتتُم الأهلَ والمواليَ والعَشيرة، وقد ذهبَتْ الموالي، قالت: لا. قال: "في جاءَ بكِ؟» قالت: كتتُم الأهلَ والمواليَ والعَشيرة، وقد ذهبَتْ الموالي، تعني: قُتِلوا يَوم بَدر، فاحْتَجْتُ حاجة شديدة. فحثَ عليها بني عبدِ المُطلّبِ فكسوها وحَمَلوها وزوَّدُوها، فأتاها حاطبُ بنُ أبي بلتعة وأعطاها عشرَة دنانيرَ وكساها بُردًا، واستَحْمَلُها كتابًا إلى أهلِ مَكة نسختُه: من حاطِبِ بنِ أبي بَلْتعة إلى أهلِ مكّة، اعلمُوا أن رسولُ الله ﷺ رسولُ الله ﷺ رسولُ الله ﷺ

سورة المُمْتَحنة ثَلاثَ عَشْرة آية، مدنيَّة بخِلاف مُنْرَدَدَ .

بني للفرال والتحر التحريد

قُولُه: (فَبَعثَ رسولُ الله ﷺ عَلِيّاً وعَمّارًا وعُمرَ وطَلْحَةً والزُّبَيرِ والمِقْدَادِ وأَبا مَرْثَد)،

عليًّا وعمّـارًا وعُمرَ وطَلحةً والزُبيرَ والمقدادَ وأَبا مَرْثَدِ رضوان الله عليهم وكانوا فُرسانًا وقال: انطلِقوا حتّىٰ تأتوا رَوْضَة خاخ، فإنّ بها ظعينةً معها كتابٌ من حاطِبٍ إلىٰ أهلِ مَكّة، فَخذوه منها وخلّوها، فإنْ أبَتُ فاضرِبوا عنُقَها، فأدْرَكوها فجَحدتْ وحَلَفت، فهمُّوا بالرُّجوعِ فقال عليٌّ رضيَ اللهُ عنه: والله ما كُذِبْنا ولا كُذِبَ رسولُ الله، وسلَّ سيفَه، وقال: أخرِجي الكتابَ أو تَضَعي رأسَكِ، فأخرَ جَته من عِقاصِ شَعْرِها.

ورُوِيَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ أُمِّنَ جَمِيعَ الناسِ يَومَ الفَتْحِ إِلَّا أَرْبَعَةَ: هِي أَحدُهم، فاستحضَرَ رَسُولُ الله حاطبًا وقال: «ما حملك عليه؟» فقال: يا رَسُولَ الله ما كفَرتُ منذُ أسلمت، ولا غَششتُكَ منذ نَصحتُك، ولا أَحْبَبتُهم منذُ فارقتُهم؛ ولكنّي كنتُ امراً مُلْصَقًا في قريش، ورُوِيَ: غَرِيراً فيهِم، أي: غَرِيبًا، ولم أكنْ من أنفُسِها، وكُلُّ مَن معَك مُلْصَقًا في قريش، ورُوِيَ: غَرِيراً فيهِم، أي: غَرِيبًا، ولم أكنْ من أنفُسِها، وكُلُّ مَن معَك

والصَّحيحُ ما رَوى البُخَارِيُّ ومُسلمٌ والتِّرْمِذيُّ وأبو دَاودُ عن عَلِيٌّ رضي الله عنه قال (١): بَعْتَني رسولُ الله ﷺ أنا والزُّبيرُ والمِقْدادُ فقال: انطلقوا حتّى تَأْتُوا رَوضَة خَاخِ، فإنَّ بِها ظَعِينة معَها كتابٌ فَخُذُوه منها، فانطلَقْنا تَتَعَادى بِنا خَيْلُنا حتى إذا أتينا الرَّوْضَة... إلى آخره، فيه اختِلافَاتُ، النهاية: وأصْلُ الظَّعِيْنة: الرَّاحِلة التي يُرْحل ويُظْعَن عليها، أي: يُسَار، وقيل للمَرْأة: الظَّعِينة.

قولُه: (مِن عِقَاصِ شَعْرِها)، النهاية: العَقِيْصَة: الشَّعْر المَعْقُوص، وهو نَحوٌ من المَضْفُور، وأصْل العَقْص: اللَّيُّ وإِذْخَال أطْرَاف الشَّعْر في أُصُولِه.

قولُه: (مُنذ نَصَحْتُك)، النهاية: معنى نَصِيحة الرَّسول ﷺ: التَّصْديق بِنُبُوَّتِه ورِسالَتِه، والانْقِياد لما أمَر به ونَهى عنه.

قُولُه: (غَرِيراً)، بالغين المُعْجمة، أي: مُلْصَقاً، ويُروى بالعَيْن والرَّاء المُهْمَلتين، وهو الأصَحُّ.

⁽۱) البُخَارِيُّ (۲۸٤٥)، ومسلمٌ (۲٤٩٤)، والتَّرْمِذيُّ في «الجامع» (۳۳۰۵)، وأبو داود في «السنن» (۲٦٥٠).

من المُهاجِرين لهم قراباتٌ بمكّة بَحمونَ أهالِيَهم وأموالهم غيري، فخشيتُ على أهلي، فأردتُ أن أتَّخِذَ عندَهم يدًا، وقد علِمتُ أنّ الله تعالىٰ يُنزِلُ عليهم بأسه، وأنّ كتابي لا يُغني عنهم شيئًا فصدَّقه وقَبِلَ عُذْرَه، فقالَ عمرُ: دعني يا رسولَ الله أضرب عُنقَ هذا المنافِقَ؛ فقالَ: «وما يُدريكَ يا عمرُ، لَعلَّ الله قد اطَّلعَ على أهلِ بَدْرٍ فقالَ لهم: اعمَلُوا ما شِئتُم فقد غَفَرتُ لكُم» ففاضَتْ عينا عُمرَ وقال: الله ورسولُه أعلم، فنزلتْ.

عدّىٰ «اتّخذَ» إلى مَفعُولَيه، وهما ﴿عَدُوِّى ﴾، ﴿أَوْلِيَآءَ ﴾. والعَدُوّ: فعول، من عَدا؛ كـ «عَفُوّ» من «عفا»؛ ولكونِه على زِنةِ المصدرِ أُوقِعَ على الجَمع إيقاعَه على الواحِد.

فإن قلتَ: ﴿تُلْقُونَ﴾ بِمَ يتعلَّق؟

قلتُ: يجوزُ أن يتَعلَّقَ بـ ﴿ لَا تَنَخِذُوا ﴾ حالًا من ضَميرِه؛ وبـ ﴿ أَوْلِيَآهَ ﴾ صفةً له. ويجوزُ أن يكونَ استثناقًا.

فإن قلتَ: إذا جعلتَه صفةً لـ﴿أَوْلِيَآءً ﴾ وقد جَرىٰ علىٰ غيرِ من هُوَ له، فأينَ الضَّميرُ البارزُ وهُوَ قولك: تُلقونَ إليهم أنتُم بالمودّة؟

قولُه: (لَعَلَّ الله قَدِ اطَّلَع)، أي: عَلِم أَحْوَالَهم في ذلكَ الوَقْت ومقاديرَ أعمالهم وما يحصُلُ لهَم من الثَّواب في ذَلِك اليوم، بِحَيث يكون غَافِراً معه جميع ذنوبهم التي ستوجد، لأنَّ ذلك قُطْب الأمر، والمُراد بقوله: «اعْمَلوا ما شِئتم»: الذُّنُوب غير المَنْصُوص عَلَيها.

قولُه: (استثنافاً)، كأنَّه لمَّا قِيل: ﴿لَا تَنْجِذُوا عَدُقِى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآهَ ﴾ قَالُوا: كَيْف نَتَجِذُهـ أُولِيَاء؟ فقيل: ﴿تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ ﴾.

الجَوْهَري: العَرِير: الغَريب في الحديث (١)، وبالغين المُعْجمة: غير المُجَرِّب، والأول أصحُّ درايةً.

⁽١) في «الصحاح» للجوهري: «والعَرِير في الحديث: الغريب»، وتصرُّف المصنُّف أعصى معنى آخر.

قلتُ: ذلك إنّها اشترطُوه في الأسهاءِ دونَ الأفعال، لو قيل: أولياءَ مُلقين إليهِم بالمودّةِ على الوَصْف لهَا كان بُدٌّ من الضَّميرِ البارِزِ؛ والإلقاءُ عبارةٌ عن إيصالِ المودّةِ والإفضاءِ بها إليهم، يُقالُ: ألقى إليهِ خَراشِيَّ صدرِه، وأفضى إليهِ بشُقورِه.

والباء في ﴿ إِلْمَودَّةِ ﴾ إمّا زائدةٌ مؤكِّدةٌ للتَّعدّي مثلُها في: ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِٱلِدِيكُرُ لِلَ ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾ [البقرة: ١٩٥] وإمّا ثابِتةٌ علىٰ أنَّ مفعولَ ﴿ تُلْقُونَ ﴾ محذوف، معناه: تُلقونَ إليهِم أخبارَ رسولِ الله بسبَبِ المودّةِ التي بينكم وبينَهم.

وكذلك قولُه: ﴿ لَيُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ ﴾ أي: تُفضونَ إليهِم بمَوَدَّتِكُم سَرًّا، أو ﴿ لَيُسرُّونَ إِلَيْهِم ﴾ أسرارَ رسولِ الله بسبَبِ المودَّة.

فإنْ قلتَ: ﴿وَقَدْكَفَرُوا ﴾ حالٌ ممّاذا؟

قلتُ: إمّا من ﴿لَا تَنَّخِذُوا ﴾ وإِمّا من ﴿تُلْقُونَ ﴾ أي: لا تتَولُّوهم، أو تُوادُّونَهم وهذه حالهُم. و﴿يُخْرِجُونَ ﴾ استِئنافٌ كالتَّفسيرِ لكُفرِهم وعُتوَّهم، أو حالٌ من ﴿كَفَرُوا ﴾.

و ﴿ أَن تُؤْمِنُوا ﴾ تعليلٌ لـ ﴿ يُحْرِجُونَ ﴾، أي: يُحرِجُونَكُم لإيمانِكُم، و ﴿ إِن كُنتُمْ خَرَحْتُمْ ﴾

قولُه: (الْقَى إليه خَرَاشِيَّ صَدْرِه)، الأساس: ومِن المَجَاز: هو يُلْقي من صَدْرِه خَرَاشِيَّ مُنْكَرة، وهو النّخَامة والبَلْغَم، وتقول: ألقى إليَّ فُلانٌ خَرَاشيَّ صَدْرِه؛ تريد ما أَضْمَره من الأغمار والإحَن وأنْواع البَث.

قولُه: (وأفضى إليه بِشُقُورِه)، الجوهري: الشُّقُور: الحاجة، يقال: أقبلته بشُقُوري، كما يُقال: أَفْضَيْتُ إليه بعُجْري وبُجْري.

قولُه: (أو ﴿ تُسِرُّونَ إِلَيْهِم ﴾ أَسْرَار رَسُولِ الله)، هو كقوله: ﴿ وَإِذْ أَسَرَّالَنَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَجِهِـ حَدِيثًا ﴾ [التحريم: ٣]، وعلى الأوّل من باب التَّـضْمين؛ ضَمَّن ﴿ تُشِرُّونَ ﴾ معنى: تُفضون، وعُدِّى تَعْديته. متعلِّقٌ بـ﴿ لَا تَنَّخِذُوا ﴾، بمعنىٰ: لا تتولّوا أعدائي إن كنتُم أوليائي. وقولُ النخوِيّين في مثلِه: هُوَ شرطُ جوابه محذوفٌ لدَلالةِ ما قبلِه عليه.

و ﴿ يُسِرُّونَ ﴾ استئنافٌ، ومَعناهُ: أيُّ طائل لكم في إسرارِكُم، وقدْ علِمتُم أنّ الإخفاءَ والإعلانَ سِيّان في عِلمي لا تفاوُتَ بينَهُما، وأنا مُطْلِعٌ رَسولي على ما تُسِرَّون.

﴿وَمَن يَفْعَلَهُ ﴾ ومن يفعل هذا الإسرارَ فقدْ أخطاً طريقَ الحقِّ والصوابِ. وقَرأَ الجحدريُّ: (لِــَمَا جاءَكم) أي: كفَروا لأجْلِ ما جاءَكم، بمعنىٰ: أنّ ماكانَ يجبُ أنْ يكونَ سبب إيهانِهم جعَلوه سببًا لكُفرِهم.

﴿ إِن يَثْقَفُوكُمْ ﴾ إِنْ يَظْفَروا بِكُم ويتَمَكَّنوا مِنكُم ﴿يَكُونُواْ لَكُمْ أَعْدَآءً ﴾

قولُه: (وقَوْلُ النَّحُويين في مِثْلِه: هو شَرْط)، إشَارَةٌ إلى التَّفَاوت بين قَولِهم وقوله: ﴿إِن كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ ﴾ مُتعَلِق بـ ﴿ لَا تَنَخِذُوا ﴾ يعني جوابه محذوف غير منوي، وقد جعل تَتْمياً للكلام السَّابق ومُبَالَغة فيه، كها قال: «لا تَتَولُوا أعدائي إِنْ كُنْتُم أُولِيائي»، ولو قيل: إِنْ كُنْتُم أُولِيائي لا تَتولُوا أعْدائي لم يَكُن بِذَاك، لأَنَّ الشَّرْط في الأوَّل كالتَّعْليل للنهي، وهو يَقْتضي خُصُول مَضْمونه قبل ذلك، وفي الثاني لِجرّد التَّعْليق، يَدُلُّ عليه قوله في قولِه تعالى: ﴿ إِنَّا نَظْمُعُ أَن يَغْفِرَ لَنَارَبُنَا خَطَيَنَا أَن كُنَا أَوْلَ ٱلمُؤْمِنِينَ ﴾ [الشعراء: ٥١]: «وهو من الشَّرْط الذي يجيء به المُدِلُّ بأمْرِه، المُتَحَقِّق لِصِحَّتِه، وهُم كانوا مُتَحَقِّقِين أَتَهم كانوا أوّل المؤمنين».

فإنْ قُلت: ما مَحَلَّه؟

قلت: هو حالٌ من فَاعِلِ: ﴿لَا تَنْفِدُوا ﴾ أي: ﴿لَا تَنْفِدُوا عَدُوَى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَكَهُ ﴾ والحالُ حال خُرُوجِكم في سبيلِ الله وابتغاثكم مَرْضَاتَ الله، ألا تَرى إلى قولِه في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُطِعَ كُلَّ حَلَّافِ مَهِينٍ ﴾ إلى قوله: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ﴾ [القلم: ١٠ - ١٤] على قراءة: (إن) بالكسر: «أي: لا تُطِع كُل حلّاف شَارِطاً يَسَاره، لأنّه إذا أطاع كافراً لِغِنَاه، فكأنّه اشْتَرط في الطاعة الغنيٰ »، كيف صرّح بالشَّر ط وأبرزه في مَعْرض الحال والتَّعْليل.

قُولُه: ﴿ ﴿إِن يَثْقَفُوكُمْ ﴾: إنْ يَظْفَرُوا بِكُم)، الراغب، النَّقْفُ: الحِذْقُ في إذراك الشيء وفِعْله،

خالِصي العَداوة، ولا يكونوا لكُم أولياء، كما أنتُم ﴿وَيَبْسُطُوۤ إِلَيْكُمُ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَهُمُ إِالسُّوٓ ﴾ بالقِتالِ والشَّتْم، ومُناصَحتُهم خطأٌ عَظيمٌ بالقِتالِ والشَّتْم، ومُناصَحتُهم خطأٌ عَظيمٌ مِنكُم ومُغالَطةٌ لانفُسِكُم، ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا﴾ [آل عمران: ١١٨].

فإنْ قلتَ: كيفَ أورَدَ جوابَ الشّرطِ مُضارِعًا مثلَه ثُمّ قالَ: ﴿ وَوَدُّوا ﴾ بلَفظِ الماضي؟ قلتُ: الماضي وإنْ كانَ يَجري في بابِ الشَّرطِ بَجرى المُضارعِ في عِلم الإعراب، فإنَّ فيه نكتة، كأنهُ قبل: وَودّوا قَبلَ كُلِّ شيءٍ كُفرَكم وارتدادَكم، يعني: أنّهم يُريدونَ أن يُلحِقوا بكم مَضارً الدُّنيا والدّين جميعًا: مِن قَتلِ الأنفُس، وتَمزيقِ الأعْراضِ،

ومنه قيل: رجلٌ ثقفٌ لَقِف، أي: حَاِذق في إذراك الشيء وفِعله، ومنه اسْتُعير الْمُثَاقَفَة، ورُمْحٌ مُتَقَفٌّ: مُتُقّفٌ: مُتَقَفٌّ: مُتَقَفٌّ: مُتَقَفٌّ: مُقَوَّمٌ، يقال: قد يُتَجَوَّز فَيُسْتَعمل في النَّظَر، ثُمَّ قال: قد يُتَجَوَّز فَيُسْتَعمل في الاَّذراك، وإنْ لم يكن معه ثَقَافة، قال تعالى: ﴿وَاَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَلِغَنْمُوهُمْ ﴾ [البقرة: ١٩١](١).

قولُه: ﴿ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالَا ﴾)، يُقال: ألّا في الأمْر يألُو، إذَا قَصَّر فيه، ثم اسْتُعمِل مُعَدّى إلى مَفْعُولين في قولِهم: لا أَلُوك نُصْحاً، ولا أَلُوكَ جُهْداً على التَّضْمِين، أي: لا أَمْنَعك نُصْحاً ولا أَنْقِصُكَه، فالمعنى: لو خَرجُوا فيكم ما زَادُوكم شيئاً إلا فَسَاداً وشراً، وهذا يُقَوِّي تَقرير الْجَزاء المُقَدَّر على ما سَيَأْتِي في قولِه: ﴿ وَرَدُّوا ﴾ .

قولُه: (الماضِي وإنْ كان يَجْري في بابِ الشَّرطِ بَجْرى المُضَارِع)، أي: لا فَرْق بين قَولِك: إن تُكْرمْني أكْرِمك، وبين قولك: إنْ أكْرَمْتَني أكْرَمْتُك.

قولُه: (كأنّه قِيل: وودوا قَبُل كُلِّ شيءٍ كُفْرَكُم وارْتِدَادَكم)، الراغب: الوُد: محبَّة الشَّيء مع تَمَنِّيه، ولــــّا كان لهما استُعمل في كُلِّ واحدٍ منهما، فقيل: وددتُ فلاناً: إذا أحببتَه، ووددت الشيء: إذا تمنيتَه (٢).

⁽١) «مفردات القرآن» ص ١٧٣.

⁽٢) المصدر السابق ص ٨٦٠.

.....

قال صَاحِب «التَلخِيص في المعاني والبيان» (١): في كلام صاحِب «الكشاف» نظرٌ دقيقٌ، ولكن في جَعْلِ «وَدُّوا» عَطْفاً على جَوابِ الشَّرْط نَظَرٌ، لأنَّ وِدَادَتهُم أَنْ يَرْتدُّوا كُفَّاراً حاصِلة، وإن لم يَظْفَروا بِهم، فلا يكون في تقييدها بالشَّرْط فَائِدةٌ، فالأولى أَنْ يُجْعَل قوله تعالى: ﴿وَوَدُّوا لَوَ تَكُفُرُونَ ﴾ عَطْفاً على الجُملةِ الشَّرْطِيَّة كقوله تعالى: ﴿وَإِن يُقَايِنُوكُمُ يُولُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يَعْمَرُونَ ﴾ وَطْفاً على الجُملةِ الشَّرْطِيَّة كقوله تعالى: ﴿وَإِن يُقَايِنُوكُمُ يُولُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يَعْمَرُونَ ﴾ وَال عمران: ١١١] (٢).

قال المصنف: «عَدِل بقولِه: ﴿ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴾ [آل عمران: ١١١] عن حُكم الجَزَاء إلى حُكْم الإخبار إبتداءً كأنَّه قيل: ثمَّ أُخبَركم بأنَّهم لا يُنصرون "").

وأجِيب عنه بأنَّ الذي ظَنَنتَهُ جزاءً وهو قولُه تعالى: ﴿يَكُونُوا لَكُمُ أَعُدَاءٌ ﴾، أيضاً لا يصلح لذلك، لأنَّ كَونهم أعْداءً حاصلٌ، سواءٌ ظَفِروا أو لم يَظْفروا، لقولِه تعالى: ﴿لَا تَنَغِذُوا عَدُوَى وَعَدُوَّكُمُ ﴾ لكنَّ المُراد: إنْ يَظْفروا بِكُم يَسْتَوفُوا مِنكم مُتَمنَّاهم الّذي هو مُقتضى أن يكونوا خَالِحي العَداوة من بَسْط الآيدي والألسُن، والرَّدِّ إلى الكُفر، فعطف «يَبْسطوا» و«ودُّوا» على قولِه: ﴿يَكُونُوا ﴾، على طَرِيقةٍ: أعْجَبني زيد وكرمه (١٠)، فيكون كُلُّ من بَسْط الآيدي والألسُن والرَّد إلى الكُفر (٥) مُتَمنَّاهُم لا الازتِدادِ فقط، لكن لمَّا كان ردُّهم كُفَّاراً كان أشد مُتَمنًاهم وأهمَّ شيء عِنْدهُم، لانْحِسَام مادّة العَداوة به، صَرَّح بتَمنَّيهم إيّاه، وعَدل إلى الفظ الماضي؛ لبيان الأولويَّة والأوليَّة.

⁽١) يقصد تلخيص «مفتاح» السَّكاكي للقزويني، وهو المعروف باسم «الإيضاح في علوم البلاغة».

⁽٢) «الإيضاح في علوم البلاغة» للقزويني ص٨٣.

⁽٣) «الكشاف» (٤: ٢١٧).

⁽٤) أي: أعجبني كرم زيد، فيكون ذكر «زيد» توطشة لذكر كرمه، وكذلك الحال هنا، فذكر العداوة وهو أمرٌ حاصل جاء توطئة لما يليه من بسط الأيدي والألسن والرد إلى الكفر وهو المقصود، وذكر العداوة الحاصلة توطئة فحسب، والله أعلم.

⁽٥) من قوله: *فعطف يبسطوا الله هنا ساقط من (ح).

ورَدُّكُم كُفَارًا؛ ورَدُّكُم كُفَّارًا أسبقُ المَضارِّ عندَهم وأوَّلُها؛ لعِلمِهم أنَّ الدِّينَ أعزُّ عَليكُم من أرواحِكُم، لأنكم بذَالونَ لها دونَه، والعَدوُّ أهمُّ شيءِ عندَه أن يقصدَ أعَزَّ شيءٍ عندَ صاحبه.

[﴿ لَن تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلا آوَلَاكُمْ يَوْمَ الْقِيكَمَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ وَاللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ ٣]
﴿ لَن تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ ﴾ أي قراباتُكُم ﴿ وَلا آوَلَاكُمْ ﴾ الذّين تُوالونَ الكُفّارَ مِن أَجْلِهِم وَستَقَرّبونَ إليهِم مُحَاماةً عليهِم، ثم قال: ﴿ يَوْمَ ٱلْقِيكَمَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ ﴾ وبَينَ أقارِبِكم وأولادِكم ﴿ يَوْمَ يَفْرُ ٱلْمَرَهُ مِنْ أَخِدِ ﴾ الآية [عبس: ٣٤]، فها لكم تَرفُضونَ حقَّ الله مُراعاةً لحقً مَن يَقرُ مِنكُم غدًا؟ خطًا رأيهم في مُوالاةِ الكُفّارِ بها يَرجِعُ إلىٰ حالِ

وتحريره: أنَّه تَعالى لمّا نهى المُسلمين عن اتَّخاذِ من يُعَادِيهم أُولياءَ بقولِه: ﴿لَا تَنَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾ وأراد أَنْ يُحْبِر عن مَطْويٌ سَر إثِرهِم مِنْ تَمَنَّهم للمُسلمين مَضَارَّ الدُّنيا والدِّين، وانْتِهازِهم الفُرصة لِتحقيق مُتَمنَّاهُم قال: ﴿إِن يَنْقَفُوكُمْ يَكُونُواْ لَكُمُ أَعَدَاءً ﴾ كما قرَّرناه، فَظَهر وانْتِهازِهم الفُرصة لِتحقيق مُتَمنَّاهُم قال: ﴿إِن يَنْقَفُوكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعَدَاءً ﴾ كما قرَّرناه، فَظَهر أَنَّ الجزاء مُقدَّر وهذا دالُّ عليه، وهو من إطلاق السَّبب على المُسبِّب، وفي كلامِه إشْعَارٌ بذلك، وهو قوله: «خَالِصي العَداوة ولا يكُونوا لكم أولياء»، وعن بعضهم الواو للحال لا للعطف(١).

قولُه: (وتَتَقرَّبُون إلَيْهم مُحَاماةً عَلَيْهم)، تَعْريضٌ بِحاطِب، وقوله: «وكُلُّ من مَعك من اللهاجِرين لهَم قَرابَاتٌ بمكّة يَحْمُون أهَالِيَهم وأموالهم غَيْري، فَخَشِيتُ على أهْلي، فأرَدْت أنْ أَتَّخِذ عِنْدَهم يَداً»، وإليه أشار بقوله: «خَطَّأ رأيَهم في مُوالاةِ الكُفَّار».

قولُه: (خَطَّا رَأَيَهم) إلى قولِه: (أولاً) و(ثانياً)، إشَارة إلى أنَّ قولَه: ﴿ لَنَ تَنفَعَكُمْ آرَحَامُكُو ﴾ الآية، متصل بِمَجْمُوعِ الشَّرْط والجَرَاء، وكِلاهُما كالتَّعْليل لِقُولِه: ﴿ لَا تَنْجِدُواْ عَدُوِى وَعَدُوَكُمْ ﴾ يَعْني مُوالاة الكُفَّار (٢) خَطاً، سَواء نَظَرتُم إلى حَالِكم وحَالِمِم أَوْ نَظَرْتُم إلى حَالِ أَقْرِبائِكم

⁽١) وقد انتصر ابن عاشور في «التحرير والتنوير» (٢٨: ١٤٠) لهذا الرأي ودافع عنه، واستشهد له.

⁽٢) من قوله: «قوله خطأ» إلى هنا ساقط من (ح).

مَن والَوْه أَوَّلًا، ثُمَّ بِها يَرجِعُ إِلَىٰ حالِ مَن اقتَضَىٰ تلك المُوالاةَ ثانيًا؛ ليُريَهم أنَّ ما أقدَموا عليه مِن أيِّ جِهـةِ نظرتَ فيه وجدْتَه باطلًا.

قُرِئَ: (يُفصَل) و(يُفصَّل)، على البِناءِ للمفعول. و﴿يَفْصِلُ ﴾ و(يُفصَّل)، علىٰ البِناء للفاعلِ، وهُو اللهُ عزَّ وجلّ، و(نَفصِلُ) و(نُفَصِّلُ) بالنّون.

[﴿ قَدْ كَانَتَ لَكُمُ أَسُوةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُواْ لِغَوْمِهُمْ إِنَّا بُرَ ا وَأَ مِنكُمْ وَمِمَّا لَعَبُدُونَ مِن دُونِ اللّهِ كَفَرْنَا بِكُرْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَوَةُ وَالْبَغَضَكَ الْهَا حَتَى تُوْمِنُواْ بِاللّهِ وَحْدَهُ وَ لَا يَعْفَى أَلُهُ وَحَدَهُ وَلَيْنَا وَلِيْكَ إِلَا قُولَ إِبْرَهِمَ لِأَبِيهِ لِأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللّهِ مِن شَى وَتَنَا عَلَيْكَ تَوَكَّفُنَا وَإِلَيْكَ أَنْبُنَا وَإِلَيْكَ أَلْمَا لِللّهُ مِن اللّهِ مِن شَى وَتَا لَا يَعْفَى اللّهُ مِن اللّهُ مِن اللّهُ مِن اللّهُ مِن اللّهُ مِن اللّهُ مَنْ اللّهُ مَنْ أَوْلُولُ وَأَعْفِر لَنَا رَبَّنَا أَيْكَ أَنتَ الْعَزِيرُ لَلْمَ كَذِي لَا مَنْ اللّهُ مَنْ اللّهُ مَنْ اللّهُ مَنْ اللّهُ مَنْ اللّهُ مَنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ مَنْ اللّهُ مَنْ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ ال

وأوْلادِكم التي اقْتَضت تِلك الموالاة، فهو من باب التَّقْسيم الحاضِر، وإليه أشار بقوله: «إنَّ مَا أَقْدَموا عليه من أيِّ جِهةٍ نَظَرت فيه وجَدْتَه باطِلاً».

قولُه: (بِهَا يَرجُعُ)، الباء تَتَعَلَّق بـ «خطّأ»، أي: أنَّ الله سُبْحانه وتَعالى قال أولًا: ﴿لَا تَنَفِذُوا عَدُوِى وَعَدُوَكُمْ أَوْلِيَآهَ ﴾ وبَيَّن أنَّ مَرْجِع مُوالاتِهم أنَّهم إنْ ظَفَروا بِكم وتمكنوا مِنكُم، يَكُونوا لكم أعْدَاءٌ خَالِصِي العَدَاوة... إلخ، ثُمَّ أثبَعه قولَه: ﴿ لَن تَنفَعَكُمُ أَرْحَامُكُونِ ﴾، وبَيَّن أنَّ يَكُونوا لكم أعْدَاءٌ خَالِصِي العَدَاوة... إلخ، ثُمَّ أثبَعه قولَه: ﴿ لَن تَنفَعَكُمُ أَرْحَامُكُونِ ﴾، وبَيَّن أنَّ مَرْجِع حَال قراباتهم وأولادِهُم الّذين يُوالُون الكُفَّارَ من أَجْلِهم أنَّهم لا يَنفَعُونهم يومَ القِيامَة ويَقِرُّون منهم (١).

قولُه: (قُرِئ: ﴿ يُفْصَلَ ﴾ و ﴿ يُفَصَّل ﴾)، قَرأ عاصِم: ﴿ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ ﴾ بِفَتح الياء وإسْكان الفَاء وكَسْر الصَّاد مُشَدَّدة، وحَمزة والفَّاء وكَسْر الصَّاد مُشَدَّدة، وحَمزة والكِسَائي: كذلك، إلا أنَّها كسرا الصَّاد، والباقُون: بِضمِّ الياء وإسْكان الفاء وفَتح الصَّاد مُخَفَّفة (٢)، والقِراءَتان اللتان بالنون شاذّتان (٣)، ذكرهما الزَّجَاجُ (٤).

⁽١) من قوله: (قوله بها يرجع) إلى هنا ساقط من (ف).

⁽٢) انظر: «التيسير في القراءات السبع» للداني ص ١٣٤.

⁽٣) انظر: «مختصر في شواذ القرآن» لابن خالويه ص٥٦٠.

⁽٤) "معاني القرآن وإعرابه» (٥: ١٥٦).

قُرِئ: ﴿أَسُوءُ ﴾ و(إِسُوةٌ) وهو اسمُ المؤتَسىٰ به، أي: كان فيهم مذهبٌ حسَنٌ مَرضِيٌّ بأنْ يُؤتَسىٰ به ويُتَبَعَ أثرُه، وهُو قولُهم لكُفّارِ قومِهم ما قالوا، حيثُ كاشَفُوهم بالعَداوةِ وقَشَروا لهم العصا، وأظهروا البَغْضاءَ والمَقت،

قال أبو على: يذهب أبو الحسن في هذا النَّحو إلى أنَّ الظّرف أُقيم مَقام الفَاعل، وتُرِك على الفَتْح الّذي كان يجْرِي عليه في الكلام منْصُوباً، وكذلك يجيء على قياس قوله: ﴿لَقَد تُقَطّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ [الانعام: ٩٤]، قال أبو على: هو على قولِه مَفْتوحٌ، والمَوضِعُ مَوْضِعُ رَفْعِ (١).

قولُه: (قُرِئ: ﴿أَشَوَةً ﴾ و «إِسْوَة»)، بِضمَّ الهمزة: عَاصِم، والبَّاقون: بِكَسْرِها (٢).

قولُه: (وهو اسْم المُؤتَسى به)، رُوي عن المُصنَّف أنَّه قال: القُدْوة والأَسْوة لِكلِّ واحدٍ منها مَعْنيان؛ أحدهما: الاقْتِداء والاثتِساء وهو الأَصْل، والثاني: المُقتدَى به والمُؤتَسى به، والآيةُ تَحْتِمِل الأَمْرين.

قولُه: (أيْ: كان فِيهم مَذْهَبٌ حَسَنٌ مَرْضِيٌّ)، أيْ: كان في إبراهيم ومَن مَعَه مَذْهبٌ حَسنٌ، قال المُصنَّف: هو كقوله:

وفي الرحمن للضعفاء كافِ^(٣)

وفي البيضة عشرةُ أمْناءٍ حديدٌ.

قلت: هو من بابِ التَّجْريد، كقولِه تعالى: ﴿ لَّقَدَ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أَسْوَةً حَسَنَةً ﴾ [الأحزاب: ٢١] جَرَّد من إبراهيم عليه السَّلام ومن مَعه من يُؤْتَسى به، وهم المُؤتَسى به.

قولُه: (وقَشَروا لهَم العَصَا)، قال المَيْدَاني: يُضْرب في خُلُوصِ الودّ، أي: أظْهَرتُ لَه ما كانَ في نَفْسي، ويُقال: افْشرْ له العَصَا، أي: كاشفْه وأظْهِرْ له العَدَاوة (٤).

⁽١) انظر: «الحجة للقراء السبعة» لأبي على الفارسي (٣: ٣٦٠-٣٦١)، وأبو الحسن الذي حكى مذهبه هو الأخفش، انظر نسبة هذا القول له في «الدر المصون» للسمين (٨: ٤١).

⁽٢) انظر: «التيسير في القراءات السبع»، ص١١٧ سورة الأحزاب، وفي ص١٣٤ إشارة.

⁽٣) «الكشاف» (٤: ٢٢٨).

⁽٤) امجمع الأمثال» (٢: ١٠٢).

وصَرِّحوا بِأَنَّ سَبَبَ عداوتِهم وبَغضائِهم ليس إلَّا كُفْرَهم بالله؛ وما دامَ هذا السببُ قائمًا كانت العداوةُ قائمةً، حتى إنْ أزالوه وآمَنوا بالله وحده انقلبَتْ العداوةُ مُوالاةً، والبغضاءُ محبةً، والمَقتُ مِقَةً، فأفصَحوا عن محض الإخلاص.

ومعنى ﴿ كَفَرْنَا بِكُرْ ﴾ وبِيا تَعبدونَ من دونِ الله: أنا لا نعتد بشأنِكُم ولا بشأنِ آلهتِكم، وما أنتُم عندَنا على شيءٍ.

فإنْ قلتَ: مِمّ استُثنِيَ قولُه: ﴿ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَهِيمَ ﴾؟

قولُه: (وصَرَّحوا بأنَّ سَبَب عَداوتِهم ويَغْضَائِهم لَيس إلا كُفْرَهم بالله)، وهو نَظِيرُ ما سَبَق مِن قولِنا: «لــــّا كان ردُّهُم كُفَّاراً أشَدَّ مُتَمنَاهم، وأهم شيء عِندَهم لانْحِسام مادة العداوة به، وفيه (١) إيها إلى قِصَّة الحليل، والتَّحْريض على الانتساء به وإنها جيء بها بياناً للمُكافأة وانْتِهازاً للفُرصة قبل فُرْصة الكُفَّار، يعني: إذا كان عداوتهم والضرب والقتل والشَّنم لأجُل أنّكم للفُرصة قبل فُرْصة الكُفَّار، يعني: إذا كان عداوتهم والضرب والقتل والشَّنم لأجُل أنّكم تركُتُم دِينَهم وآمَنتُم بالله، وأنهم إنّها يُعَادُونكم لأجُل ذلك، وهُم مُتَرصِّدُون إظهارَ كلّ ذلك، وأهم من ذلك ردّكُم كُفَّاراً لانْحِسَام مَادَّة العَداوة به، فاسْتَبِقوا أنتُم واقْتَدوا بِخليل الله، فكَاشِفُوهم بالعَدَاوة وأظهروا البَغْضَاء والمَقْت، وصَرِّحُوا بأنَّ سَبَب عَداوَتنا أيضاً ليس إلا فكَاشِهُ وما دامَ هذا السَّب قائهاً كانت العَداوة قائِمة، حتى إن أزَلْتُموه انقلَبت العَداوة مُوالاةً.

قولُه: (مِقَةً)، الجوهري، المِقَة: المَحبَّة، والهاء عِوضٌ من الواو، وقد وَمِقَه يَمِقُه بالكسر فيها، أي: أحبَّه، فَهُو وَامِق.

قولُه: (إِنَّا لا نَعْتَدُّ بِشَانِكم)، يُريد أنَّه تعالى أَوْقَع كُفْرنا على الكُفَّار وعلى مَعْبُوديهم، والثّاني ظاهِرٌ، نحوه قوله: ﴿فَمَن يَكَفُرُ بِٱلطَّاعُوتِ ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، والأوّل مَجاز فينبغي أنْ يُعبَّر بالكفر

⁽١) من قوله: «من قولنا» إلى هنا سقط من نسخة (ف) وأثبته من (ح)، وفي (ط) جاء هذا الكلام في نهايته التَّعقيب، ومكانه هنا في الأوّل، والله أعلم.

قلتُ: مِن قولِه: ﴿أُسَّوَةً حَسَنَةً ﴾، لأنهُ أرادَ بالأُسْوةِ الحسنة قولَهم الذي حقَّ عليهِم أن يأتَسُوا به ويَتّخِذوه سُنّةً يَستَنون بها.

فإنْ قُلتَ: فإنْ كانَ قولُه ﴿لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ ﴾ مُستثنى من القولِ الذي هُو أَسْوةٌ حسنةٌ، فها بالُ قولِه: ﴿وَمَا آمَلِكَ لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن شَىءٍ ﴾ وهُوَ غيرُ حَقيقِ بالاستِثْناء؟! ألا تَرىٰ إلىٰ قولِه: ﴿فَلَ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ سَنَيْتًا ﴾ [المائدة: ١٧]؟

عن مَعْنى يَجْمع المَعْنيين، ولا يَلْزم إِرَادَة الحَقِيقة والمَجَاز معاً من لفظ واحدٍ، وذلك هو الاغتِداد؛ لاسْتِلزَام الكُفْر بالشَّيء عَدمَ الاعْتِدَاد به.

قولُه: (مِن قولِه:﴿أَسُوَةً حَسَنَةٌ﴾، لآنَه أراد بِالأُسْوةِ الحَسَنةِ قَولَهم)، والظَّاهِر أَنَه اسْتِثناءٌ مُنْقَطعٌ من "قَوم"، لاخْتِلاف القَولين، قال في قولِه: ﴿ قَالُواۤ إِنَّاۤ أَرْسِلْنَاۤ إِلَى فَوْمِ الْشِيْثَنَاءٌ مُنْقَطعٌ من ﴿ قَوْمٍ ﴾؛ لأنَّ القَومَ مُوصُوفون بالإجرام، فاخْتَلف لذلك الجِنْسان»(١).

قال أبو البقاء: ﴿إِلَّا قُولَ ﴾، هو استثناءٌ مِن غَير الجِنس، أَيْ: لا تأتسوا به في استغفار الكفار (٢). قال صاحب «التيسير»: الاستثناء مُنْقَطِعٌ، وتقديره: لكن ﴿قُولَ إِبَرُهِمَ لِأَبِيهِ لاَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ ﴾ الآية، كان لمَوْعِدةٍ وعدهَا إيّاه، فظنَّ أنَّه قد أنْجَزها، فلمّا تَبيَّن إصْرارَه تَبرًّا منه، ولا يَحلُّ لك ﴾ الآية، كان لمَوْعِدةٍ وعدهَا إيّاه، فظنَّ أنَّه قد أنْجَزها، فلمّا تَبيَّن إصْرارَه تَبرًّا منه، ولا يَحلُّ لكم ذلكَ مع عِلمِكم، وتحقيقُ القول فيه سبق في سورة مريم.

وقال مُحيى السُّنَّة: لَكُم أُسُوةٌ حَسَنةٌ في إبراهيم وأُمُورِه، إلا في اسْتِغْفَارِه لأبيه المشرك (٣)، فَعَلى هذا الاسْتِثناءُ مُتَّصلٌ.

قولُه: (وهو غَيرُ حَقيقٍ بِالاسْتِشناء)، لأنَّ الاقْتِداءَ في هذا القولِ حَسَنٌ، ألا تَرى إلى

⁽١) «الكشاف» (٩: ٤٤).

⁽٢) «إملاء ما مَنَّ به الرحمٰن» (٢: ٢٦٠).

⁽٣) «معالم التنزيل» (٥: ٧٠).

قلتُ: أرادَ استثناءَ مُجملةِ قولِه لأبيه، والقَصدُ: إلى مَوعِدِ الاستغفارِ له، وما بعدَه مَبنيٌّ علَيه وتابعٌ له، كأنهُ قال: أنا أستَغفِرُ لكَ وما في طاقَتي إلّا الاستغفارُ.

فإنْ قلتَ: بِمَ اتَّصلَ قولُه: ﴿ زَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا ﴾؟

قلتُ: بها قبلَ الاستِثْناء، وهُو من جُملةِ الأُسوةِ الحَسنة.

ويَجوزُ أن يكونَ المعنى: قُولوا: ربَّنا، أمرًا منَ الله تعالىٰ للمُؤمِنينَ بأنْ يَقولوه، ويَعليهَا منهُ لهم، تَتميهًا لِما وصّاهم به مِن قَطعِ العَلائقِ بينَهم وبينَ الكُفّار، والائميتساءَ بإبراهيمَ وقومِه في البَراءةِ منهم، وتَنبيهًا علىٰ الإنابةِ إلىٰ الله والاستعاذةِ به من فِتنةِ أهلِ الكُفرِ، والاستغفارِ ممّا فَرَطَ مِنهُم.

قوله تعالى: ﴿ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيَّتًا إِنَّ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا أَوَّ أَرَادَ بِكُمْ نَفَعًا ﴾ [الفتح: ١١].

قولُه: (أراد استثناءَ مجملةِ قولِه لأبيه، والقَصْد: إلى مَوْعِدِ الاسْتِغْفَار)، يعني: أنَّ الاسْتِننَاء مجموعُ الكلام، لكنَّ بعضَه مَقْصودٌ بالذَّات، والبَعْض الآخر تابعٌ له، فيكون: ﴿وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ حالاً وتتمياً لقولِه: ﴿لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ ﴾ وما عليه من بذل الوُسْع في الاستغفار، ومن ثَمَّ جِيء بها قَسَمِيَّة.

قولُه: (بِيا قَبْل الاسْتِثْنَاء)، وذَلك أنّهم لمّا خَاطَبُوا القومَ بقولهم: ﴿وَيَدَا بَيْنَنَاوَ بَيْنَكُمُ الْمَدَوَةُ وَالْبَغْضَاءَ أَبَدًا حَتَى تُوْمِنُوا بِإِللَّهِ وَحَدَهُ وَنَبّهوهم على إظهار العَداوة، وقَشَروا لهم العصا لأجل اللّين التَجَوُوا إلى الله تعالى من كَيْدِهم ومَكْرِهم، وأنابوا إليه واسْتَعاذوا من فِتْنتهم، وحين بُولِغ في التَّوصِية بالتَّأسِّي بِهم ذكر خَصْلةً واحدة يجب الاجْتِناب عنها، فأوْرَد في خِلال الكلام المُتناما، وبهذا ظهر وجه قولِ محيي السُّنَة رَحِمَه اللهُ: لكُم أُسُوةٌ حَسَنةٌ في إبراهيم وأمُورِه إلا في اسْتِعْفَاره لأبيه، وهذا الاستثناء على حدِّ قول السَّيد الحِمْيري (١):

⁽١) انظر: «ديوانه» ص٦٥، وهو شاعرٌ رافضيٌّ.

وَقُرِئَ: ﴿ بُرَءَ ۚ وَأَلَى كَالَ شُرَكَاء)، و (بِراءٌ) كـ (ظِرافٍ)، و (بُراء) على إبدالِ الضَّمِّ من الكَسْرِ، كرُخال ورُباب. و (بَراءٌ) على الوصفِ بالمصدر، والبَراءُ والبَراءةُ كالظَّماءِ والظَّهاءة.

[﴿ لَقَدْكَانَ لَكُورِ فِيهِمْ أُسْوَةً حَسَنَةً لِمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِدَرُ وَمَن يَنُولَ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْفَيْقُ الْحَيِيدُ ﴾ ٦]

لَـو خُـيِّر المَشْبِرُ فُرْسَـانَهُ مَا اخْتَار إلا مِنكُمُ فَارِسا

قال صاحب «المفتاح»: هذا التَّقْديم والتَّأْخِير لِمَّا اسْتَلزَم قَصْرَ الصَّفَة قَبْل تَمَامِها على المَوصُوف، قلَّ دَوْرُه في الاسْتِعهال(١).

وعلى أنْ يكون: ﴿ رَبّنَا ﴾ أمراً للمؤمنين، يكون مُتّصِلاً بِمُفْتَتِحِ السُّورة، وذلك آنَه تعالى للّ حَذَّر المُؤمنين مِن مُوالاةِ أَعْدائِه وأعْدَائِهم، ونسب من يفعل مِثل فِعْلِهم إلى الضَّلالةِ، وخَطَّا رأَيَهم بِمُوالاَيّهم مِن جميع الجِهات، وهدَّدَهم بقوله: ﴿ وَاللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ وأراد أنْ يُرْشِدهم إلى تَحري الصَّواب، والتَّهدِي إلى الطَّرِيق القويم قال أولاً: ﴿ وَدَ كَانَتَ لَكُمُ أَسَوَةً مَسَنَةٌ فِي إِنْرَهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ وَدَ قَالُوالِقَوْمِمْ إِنَّا بُرَء وَأُ المَنْ وَمِمّا تَعْبَدُونَ مِن دُونِ اللّهِ كَفَرَنَا بِكُرُ وَبَدَا بَيْنَا مَعَهُ وَلَا يَعْرَفُوا بِاللّهِ وَحَدَّهُ وَلِمَا تَعْبَدُونَ مِن دُونِ اللّه كَفَرَنا بِكُورَا بَيْنَا مُورَا اللّهُ وَالدّين مَعه حيث كَاشَفُوهم بِالعَداوَة، وقَشَروا لهم العَصَا، وأظهروا البَغْضاء بَدل خليل الله والذين معه حيث كَاشَفُوهم بِالعَداوَة، وقَشَروا لهم العَصَا، وأظهروا البَغْضاء بَدل الله والذين معه حيث كَاشَفُوهم بِالعَداوَة، وقَشَروا لهم العَصَا، وأظهروا البَغْضاء بَدل الله والذين معه حيث كَاشَفُوهم بِالعَداوَة، وقَشَروا لهم العَصَا، وأظهروا البَغْضاء بَدل الله والدين على النُوالاة والمُصَافاة، وثانياً: ﴿ وَبَنَا عَلَيْكُ تَوكُلُنا ﴾، أي: اعْتَذروا إلى الله بإبْدال التَّوكُل على الكُفَّار بِالنَّابة إليه في كُلِّ حالٍ، والاسْتِعاذَة من فِتْنة أعْداء الدِّين والاسْتِغْفار مما فرَط منهم من المُوالاة.

قوله: (وقُرئ: ﴿ بُرَءَ ۖ وَأَلُّ ﴾ كـ «شركاء ») وهي المشهورة، والبواقي شواذ.

قال الزَّجَّاج: ﴿بُرَءَ ۖ وَأَ ﴾: على فُعلاء، مثل ظَريفٍ وظُرَفاء، ومن قرأ «بِراء» بالمد، فهو كظَرِيف وظِرَاف، ومن قرأ «بُرَاء»: أبدل الضَّمَّة من الكَسْرة، كرُخْلٍ ورُخَال بضَمَّ الرَّاء، وقال

⁽١) «مفتاح العلوم» ص٧٩٧.

ثُمّ كرَّرَ الحثَّ على الاثتِساءِ بإبراهيمَ وقومِه تقريرًا وتأكيدًا عليهم، ولذلك جاءَ به مُصَدَّرًا بالقَسَم؛ لأنهُ الغايةُ في التأكيد، وأبدَلَ عن قولِه: ﴿لَكُرُ ﴾ قولَه: ﴿فَهَنَ كَانَ يَرْجُوا اللّهَ وَالْنِوْمَ الْلَاخِرَ ﴾ وعقبَه بقولِه: ﴿ وَمَن يَنَوَلَ فَإِنَّ اللّهَ هُوَ الْفَيْنُ الْمُعَيدُ ﴾ فلم يترُكُ نوعًا من التأكيدِ إلّا جاءَ به.

[﴿ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَجْعَلَ يَيْنَكُرْ وَيَيْنَ ٱلَّذِينَ عَادَيْتُم مِّنَهُم مَّوَدَّةً وَٱللَّهُ عَلْدِيْرٌ وَٱللَّهُ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ ٧]

ولم انزلت هذه الآيات تشدَّد المُؤمِنون في عَداوة آبائِهم وأبْنائِهم وجميع أفْرِبائِهم من المُشرِكين ومُقاطَعتِهم، فلمّا رأى اللهُ عزَّ وجَلَّ مِنهُم الجِدَّ والصَّبرَ على الوجْهِ الشّديد، وطولَ التّمنّي للسَّبَبِ الذي يُبيحُ لهم المُوالاة والمُواصلة، رحِمَهم فوعدَهم تيسيرَ ما تمنّوه، فلمّا يَسَّرَ فَتحَ مكّة أظفَرَهُم اللهُ بأمنِيّتِهم، فأسلمَ قومُهم وتَمّ بينَهم من التَّحابُ والتّصافي ما تمّ.

بعضهم: رُخَال بضم الراء، ويجُوز «بَرَاءً» بفتح الباء، لأنَّهم يقولون: أنا البَراء منك، ويقول الاثنان والثَّلاثة والمرأة: نحن البَراءُ منك (١).

قولُه: (ثُمَّ كرَّر الحثَّ على الانْتِساء بإبراهيم عليه السَّلام وقومِه تَكْريراً وتَأْكِيداً)، ظاهِرُه أَنَّ إِرَادَة التَّكْرير لِمُبَرِّد التَّأْكيد، وذهب الراغب (٢) إلى أنَّ التَّكْرير لإنَاطَة معنى زائِد حيثُ قال: إنَّ الإسْلام بُنيَ أوّله على التبرُّو من الآلهة وعبادتها، ومن الأصْنام وعَبَدَتها، ألا ترى إلى قولِ من يَشْهد بالتَّوحِيد أنَّه يَنْفِي الآلهة أولاً بقولِه: «لا إله» ويُثبت ثانياً بقولِه: «إلا الله» الواحِد، الذي يَحِقُ له العِبادة، فقالَ في «الأُسُوةِ» الأولى المُتعلِّقة بالبراءة من الكُفَّار ومِن فعلِهم: ﴿ إِنَّا بُرَءَ وَلَا مِن مَن الكُفَّار ومِن وَعِن الطَّهم، ويتَبرَّأ من صَداقَتِه ويَتحقَّق بِعَدَاوتِه. الأُسُوة تَفْصِل المؤمن من الكافِر، لِيتَميَّز عنه في الظَّهر، ويتَبرَّأ من صَداقَتِه ويَتحقَّق بِعَدَاوتِه.

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ١٥٧).

⁽٢) يعني: في «درة التنزيل»، وقد تقدم الكلام في نسبته إلى الراغب، وأن الأصح أنه للخطيب الإسكافي.

وقيل: تزوج رسولُ الله ﷺ أمَّ حبيبة، فلانَتْ عندَ ذلك عَريكةُ أبي شُفيانَ، واستَرْختُ شَكيمتُه في العَداوةِ، وكانتْ أمُّ حبيبةَ قد أسلَمتْ وهاجرَتْ معَ زوجِها عُبيد الله بنِ جَحشِ إلى الحَبَشةِ، فتَنَصَّرَ وأرادَها على النَّصرانيّة، فأبَتْ وصبَرتْ على دينِها، وماتَ زوجُها، فبَعثَ رسولُ الله ﷺ إلى النجاشيِّ فخطَبها عليه، وساقَ عنهُ إليها

والثَّانيةُ معْنَاها: اثْتَسُوا بِهم لِتَنالُوا من ثَوابِهم، وتَنْقَلِبوا إلى الآخِرة كانْقِلابِهم مُبَشَّرين بالجَنَّة غير خائِفين^(١).

وقلت: إنّه تعالى لمّا سَلّى المُسلمين في قطع مُوالاة أقْرِبائِهم الكُفّار بالاثتِسَاء بإبراهيم والذين معه، واسْتَنى منه اسْتِغْفارَه لأبيه لمّا لم يَظْهر له أَمَارَةٌ أَو نصٌ من الله بِالبَرَاءة الكُليّة منه، كما ظهر للمُسلمين، بقولِه: ﴿لاَ تَنْغِذُواْ عَدُوى وَعَدُوّكُمْ أَوْلِيَآءٌ ﴾ كما سبق تَقْريره في سُورة مريم، كرَّر الاثتِساء به وتَركه مُطلَقاً لِيَكُون صالحاً جَميعٍ ما يَجِب أَنْ يُؤتسى به، يَشْهد له قولُه: ﴿وَمَن يَنوَلَ ﴾ بِخِلافِه في الأوّل حيث أبدل من المُؤتسى فيه قوله: ﴿إِذْ قَالُواْلِقَوْمِهِمْ إِنّا بُرَءٌ وَاللّهُ مَن مَن فيه مَولاً مَن يَرْجُوا اللّهَ وَاللّهُمَ الْأَوْل حيث أبدل ﴿ لِمَن كَانَ يَرْجُوا اللّهَ وَاللّهُمَ اللّهُ مِن مِن اللهُ النّهُ مِن فيه وَلَه النّهُ وَاللّهُمُ اللّهُ مُول والعُمُوم والله أعلم.

قولُه: (لاَنَتْ ... عَرِيْكَةُ أَبِي شُفيان)، النهاية: العَرِيْكَة: الطَّبِيعَة، يُقَال: فُلانٌ لَيِّن العَرِيْكَة: إذا كان سَلِسَاً مِطُواعاً قليل الخِلاف، وفيه: فُلانٌ شَديد الشَّكِيمة: إذا كان عَزيْزَ النَّفْس، أبِيَّا قويّاً، وأصْله من شكيمة اللَّجَام، فإنَّ قُوَّتَها تَدُلُّ على قُوَّة الفَرَس.

قولُه: (وَأَرَادَها على النَّصْرَانيَّة): الأساس: أرَادَه على الأمر: حَمَلهُ عليه.

قوله: (فخطَبها عَليه)، هذا ليس من قولِه (٢): «نَهى أن يَخْطِب الرَّجُلُ على خِطْبة أخِيه»

⁽١) «درة التنزيل وغرة التأويل» للخطيب الإسكافي (٣: ١١٨٥).

⁽٢) جزء من حديث صحيح تعددت طرقه ففي «الصحيحين» عن أبي هويرة وابن عمر وغيرهما. "نظر طريل أبي هريرة: البخاري (٤٨٤٩) ومسلم (١٤٠٨).

مَهرَها أربع مئةِ دينار، وبلغَ ذلك أباها فقال: ذلك الفّحلُ لا يُقدّعُ أَنفُه.

و ﴿عَسَى﴾ وعدٌ من الله، على عاداتِ الملوكِ حيثُ يقولونَ في بعضِ الحوائج: عسى أو لعلّ، فلا تَبقى شبهةٌ للمُحتاجِ في تمام ذلك، أو قصدَ به إطهاعَ المؤمنين، ﴿وَاللّهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ تقليبِ القُلوبِ وتغييرِ الأحوالِ وتسهيلِ أسبابِ المودّةِ ﴿وَاللّهُ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ لمن أسلَم من المشركين.

وهو أَنْ يَخْطِب الرَّجُلُ المرأةَ فَتَرْكَن إليه ويتّفقا على صَدَاقِ مَعْلُومٍ ويَتَراضَيا ولم يَبقَ إلا العَقْد، بل من بابِ النَّضْمين، إذ المعنى: بعَثَ رسولُ الله ﷺ إلى النَّجَاشِيِّ يَطْلَبُ أَنْ يُبَاشِر عَقْدَها عَلى رسولِ الله ﷺ ألى النَّجَاشِيُّ عليه قولُه: «سَاقَ عنه» - أي: سَاق النَّجَاشُيُّ عن رسولِ الله ﷺ - إلى أَمْ حَبِيبة مئة دينارِ (١١). قال صاحب «الجامع»: وقد اخْتُلِف في وقْتِ عن رسولِ الله ﷺ إياها، ومَوْضِع العَقْد، وقيل: إنَّه عَقَد عليها بأرْض الجَبشة سنة سِتّ، وزَوَجَها منه النَّجَاشيُّ وأَمْهَرها أَرْبَع مِئة دينارِ، وقيل: أَرْبعَة آلاف دِرْهمٍ من عِلْدِه، وبَعَث النَّبيُّ عَلَيْهِ شُرَحْبيل بن حَسَنة فجاء بها إليه، ودخَل بها بالمدينة (٢).

قولُه: (ذلك الفَحْلُ لا يُقْدعُ أَنْفُه)، النهاية: يُقال: قَدَعْت الفَحْل وهو أن يكون غَيرَ كَريم، فإذا أَرَاد رُكوب النَّاقة الكَريمة ضُرب أَنْفُه بالرُّمْح وغَيْرِه لِيَرْتَدع ويَنْكَفَّ، ويُروى بالرَّاء.

ومنه حَديث زَوَاجه صَلوات عليه، قال وَرَقة بن نوفل: مُحمَّد يَخْطِب خَديجة، هو الفَحْل لا يُقدع أَنْفُه.

⁽۱) لـم أقف على رواية تذكر أن مهر أم حبيبة كان مئة دينار، وأنّ غالب الروايات تذكر أربعة آلاف درهم كيا عند أبي داود والنسائي وغيرهما، أو أربع مئة دينار كها عند الحاكم والبيهقي وغيرهما، وهناك روايات منكرة لا يُلتفت إليها ذكرت أن المهر كان مئتي دينار كها عند الطبراني. انظر: أبو داود في «السنن» منكرة لا يُلتفت إليها ذكرت أن المهر كان مئتي دينار كها عند الطبراني. انظر: أبو داود في «السنن» (٢٠ ١٠) والنسائي في «السنن» (١ : ١١٩) (٥ ٣٥٠)، والحاكم في «المستدرك» (١ : ٢٠ - ٢٠). والأصوب ما نقله المصنف عن ابن الأثير.

⁽٢) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ١٠٠).

[﴿ لَا يَنْهَنَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَنِلُوكُمْ فِ الدِّينِ وَلَمْ يَخْرِجُوكُمْ مِن دِينَرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتَقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُجِبُ الْمُقْسِطِينَ * إِنَّمَا يَنْهَنَكُمُ اللَّهُ عَنِ اللَّذِينَ قَنَلُوكُمْ فِ الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِن دِينَرِكُمْ وَظُنَهُرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَنُوَكُمْ فَأُولَتِهِكَ هُمُ الظّليمُونَ ﴾ ٨- ١٩]

﴿ أَن تَبَرُّوهُمْ ﴾ بدلٌ من ﴿ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَنِئُوكُمْ ﴾ ، وكذلك ﴿ أَن تَوَلَّوْهُمْ ﴾ من ﴿ ٱلَّذِينَ وَمَن اللهِ عَن مَبرةِ هؤلاءِ ، وإنّها ينهاكُم عن تَولّي هؤلاء ، وهذا أيضًا رحمةٌ لهم لتشَدُّدِهم وجِدِّهم في العَداوةِ مُتقدِّمةٌ لرحمتِه بتيسيرِ إسلامِ قومِهم، حيثُ رخص لهم في صِلةٍ مَن لم يُجاهِر منهم بقِتالِ المؤمنينَ وإخراجِهم من دِيارِهم. وقيل: أرادَ بهم خُزاعة وكانوا صالحوا رسولَ الله على على أنْ لا يُقاتِلوه ولا يُعينوا عليه.

وعن مُجاهِد: هُمُ الذينَ آمَنوا بمكّةَ ولم يُهاجِروا. وقيل: هُمُ النِّساءُ والصِّبيان. وقيل: قَدِمت علىٰ أسهاءَ بنتِ أبي بكرٍ أمُّها قَتيلةُ بنتُ عبدِ العُزّىٰ وهي مُشركةٌ بهدايا، فلمْ تَقبَلْها ولم تأذَنْ لها في الدُّخول، فنزلتْ، فأمَرَها رسولُ الله ﷺ أَنْ تُدخِلَها وتَقْبلَ منها، وتُكْرمَها وتُحسِنَ إليها، وعن قَتادةَ: نَسَختْها آيةُ القِتال.

قولُه: (قَلِمَت على أسْماء بنتِ أبي بكر)، رضي الله عنهما، عن البُخَارِيُّ ومُسْلمٍ وأبي دَاود

قال المَيْداني: القَدْعُ: الكَفُّ، يُضْرِب للشَّريف الّذي لا يُرَدُّ عن مُصَاهَرةٍ ومُواصَلة (١).

قولُه: (مُتقَدِّمةٌ لِرَحْمِه)، إمّا خَبَر بعد خبر لقولِه: «وهذا أيضاً رحْمةٌ»، أو صِفةٌ لـ «رَحْمةٌ»، يعني قوله: ﴿ لَا يَنْهَنَكُو اللّهُ عَنِ اللّهِ المَعَلَمِن مُتقَدِّمةٌ على ما وعَدَهم بعني قوله: ﴿ لَا يَنْهَنَكُو اللّهُ عَنِ اللّهِ للعَالَمِن مُتقَدِّمةٌ على ما وعَدَهم الله تعالى من تَيْسير إسلامٍ قومِهم بِقولِه: ﴿ عَسَى اللّهُ أَن يَجْعَلَ يَنْنَكُرُ وَبَيْنَ الّذِينَ عَادَيْتُم مِّودَةً ﴾ قال فيه: «فلمّا رأى الله مِنْهم الجدّ والصّبرَ وطُولَ التّمني للسّبب الّذي يتيح لهم المُوالاة، رَحِهم فوَعَدهم تيسير ما تَمنّوه ».

⁽١) «مجمع الأمثال» (٢: ٣٩٥).

﴿وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمَ ﴾ وتُفْضوا إليهم بالقِسطِ ولا تَظْلِموهم، وناهيكَ بتوصيةِ الله المؤمنينَ أَنْ يَستعمِلوا القِسطَ معَ المُشرِكينَ به ويتحَامَوا ظُلمَهم، مترجمةً عن حالِ مُسلمِ يجتَرئُ علىٰ ظُلم أخيه المسلِم.

[﴿ يَتَأَيُّمُ اللَّذِينَ ءَامَنُواْ إِذَا جَآءَ حَمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتِ فَآمَتَ حِنُوهُنَّ اللّهُ أَعَلَمُ بِإِيمَانِينَ فَإِنْ عَلَمْتُمُوهُنَّ مُوْرَعُنَ مُهَا اللَّهُ أَعْلَمُ وَلا هُمْ يَجِلُونَ لَمُنَّ وَءَا اللَّهُمُ مَا أَنفَقُواْ وَلا عَلَمْتُمُوهُنَّ مُؤَمِنَاتِ فَلا تَرْجِعُوهُنَ إِذَا ءَاللَّيْتُمُوهُنَ أَبُورَهُنَّ وَلا تُمْسِكُواْ بِعِصَيمِ الْكُوافِ وَسْنَاتُوا مَا أَنفَقُهُمْ جُنَاحُ عَلَيْهُمْ أَن تَنكِحُوهُنَ إِذَا ءَاللَّهُ مِنكُمُ بَيْنَكُمُ وَلا تُمْسِكُواْ بِعِصَيمِ الْكُوافِ وَسْنَاتُوا مَا أَنفَقَهُمُ وَلَيْتُ عَلَيْهُمْ مَن أَنفَقُواْ مَا أَنفَقُواْ مَا أَنفَقُواْ مَا أَنفَقُواْ مَا أَنفَقُواْ وَانَقُوا اللّهُ الّذِينَ أَنهُم بِهِ مُؤْمِنُونَ ﴾ وَلَيْسُمُ اللّهِ مُن اللّهِ مُن اللّهُ اللّهُ مَن اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الل

عن أسياء بنت أبي بكر^(۱) رضي الله عنهما قالت^(۱): قدمت علىّ أمّي وهي مُشْرِكَـة في عَهد رسولِ الله ﷺ، قلت: قَدِمت علىّ أمّي وهي رَاغِبة، أَفَأْصِلُ أُمِّي؟ قال: «نعم صِلي أمّك».

زاد في رِوايةِ عن البُخَارِيِّ ومُسلم: فأنزل الله تعالى: ﴿ لَاينَهَـٰكُمُ ۗ ٱللَّهُ ﴾ الآية.

قولُه: (وتُفْضوا إليهم بِالقِسْط)، يريد أنَّ «تُقْسِطوا إليهم» متضمِّنٌ معنى الإفْضَاء، وعُدِّي تَعْدِيتَه.

قولُه: (مُتَرْجَمَة)، نَصب تمييزاً، أي: نَاهِيك بِتَوصِية الله مُترْجَمَةً، يعني قوله: ﴿لَا يَنَهَــَنَكُمُ ا اللّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَائِلُوكُمْ ﴾ إلى قوله: ﴿أَن نَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُواْ إِلَيْهِمْ ﴾ ثُمَّ تَذْييله بقوله: ﴿إِنَّ ٱللّهَ يُجِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ حَسْبُك وكَافِيك تَنْبِيهاً على قُبْحِ صَنيع من يجترئ على ظُلم أخيه المُسلم.

⁽۱) البخاري (۲۲۲۰)، ومسلم (۱۰۰۳)، وأبو داود في «السنن» (۱٦٦٨).

⁽٢) من قوله: «عن البخاري» إلى هنا ساقط من (ح).

﴿إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَكُ ﴾ سَمَاهنَّ مُؤمناتِ لتَصديقِهِنَّ بألسِتَهنَّ ونُطقِهنَّ بكَلمةِ الشهادةِ ولم يَظهرْ مِنهُنَّ ما يُنافي ذلك، أو لأنّهنّ مُشارِفاتٌ لثَباتِ إيهانِهنَّ بالامْتِحانِ ﴿فَآمَتَحِنُوهُنَّ ﴾ فابْتَلُوهُنَّ بالحَلِفِ والنّظَرِ في الأَماراتِ ليَغلبَ على ظُنونِكم صِدقُ إيهانِهنَّ.

قولُه: (ولَم يَظْهَر)، قيل: يجوز أن يكون حالاً من فاعل «تَصْديقِهنّ»، وأنْ يكون عَطْفاً على «تَصْدِيقِهنّ».

قولُه: (النَّه الاحِلَّ بين المُؤمِنة والمُشْرك)، الانتصاف: يُسْتدَلُّ بِهِذِه الآية على أنَّ الكُفَّار مُخْطَبون بِالفُروعِ الأَنَّ الضَّمِيرِ الأَوّل للمُؤمِنات، والثّاني للكُفَّار، وفَرَّ الزَّخْشَريُّ مِن ذلك الأَنَّ أبا حَنيفَة رضي الله عنه الآيرى حَمْلها على نَفْي الحِلِّ بين المُؤمِنة والكَافِر، حتّى الا يَتمحَّض نِسبة الحُرْمة لكافر، والا مخلص له، فإنَّ الحِلَّ الا بُدَّ أن يُضَاف إلى فِعْل أَحَدِهما أو كِليُهما، فإنْ تعَلَّق بكُلِّ واحدٍ مِنْهُما حَصَل المَقْصُود، وتَعْلِيقُه بِفْعلِ المَرْأة دُون فِعْل الرَّجُل يُخَالِف الآية، فإنَّ احرَّ حت بِنفْي الحِل من الجِهتين فكان يكْفِي: ﴿وَلَاهُمْ يَحِلُونَ لَمُنَّ ﴾. والحقُّ أنَّ كُلَّ واحدٍ مِنْ المؤمنة والكافر يَنْتَفي عنه الحِلّ، أمَّا فِعْل المُؤمنة فَتَعْلَقُ به الحُرْمة الأَمَّا مُحَاطَبة، وأمَّا

فجاءت سُبيعةُ بنتُ الحارثِ الأسْلَميّة مسلِمةً والنبيُّ ﷺ بالحُدَيْبيّة، فأقبَلَ زوجُها مُسافِرٌ المَخْزوميّ ـ وقيل: صَيْفِيُّ بنُ الرّاهبِ ـ فقال: يا محمّد، اردُد عليَّ امرَأْتي، فإنّك قَدْ شَرطْتَ لنا أَنْ تَرُدّ علَينا مَن أتاكَ منّا، وهذهِ طينةُ الكتابِ لم تجفّ، فنزَلت، بيانًا لأنّ الشَّرطَ إنّها كانَ في الرِّجالِ دونَ النِّساء.

وعن الضَّحَّاك: كَانَ بِينَ رَسُولِ الله ﷺ وبِينَ الْمُشْرِكِينَ عَهَدٌ: أَنْ لَا تَأْتَيْكَ مَنَّا المُرَّةُ لِيسَتُ عَلَىٰ دَينِكَ وَلَمَا زَوجٌ أَن تُرَدَّ عَلَىٰ المَرَّأَةُ لِيسَتُ عَلَىٰ دَينِكَ وَلَمَا زَوجٌ أَن تُرَدَّ عَلَىٰ أَرُوجُهَا الذي أَنفَقَ عَلَيْهَا، وللنَّبِيِّ ﷺ مِن الشَّرِطِ مثلُ ذلك.

وعن قتادة: ثُمَّ نَسخَ هذا الحكمَ وهذا العَهدَ ﴿بَرَآءَةٌ ﴾، فاستَحْلَفها رسولُ الله عَلَيْةِ فَحَلَفتْ، فأعطىٰ زوجَها ما أنفقَ وتزوَّجَها عمر.

فإنْ قلتَ: كيفَ سَمَّىٰ الظَّنَّ علمًا في قولِه: ﴿ فَإِنَّ عَلِمْتُمُومُنَّ ﴾؟

قلتُ: إيذانًا بأنَّ الظّنَّ الغالبَ وما يُقضي إليه الاجتهادُ والقياسُ جارِ بَجرىٰ العِلم، وأنَّ صاحبَه غيرُ داخل في قولِه: ﴿ وَلَا نَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمُ ﴾ [الإسراء: ٣٦].

فِعْل الكَافِر ـ وهو الوَطْء مثلاً ـ فَمَنْفيُّ الحِلِّ بِاعْتِبار أَنَّ هذا الوَطْء مُشْتَمل على المَفْسَدة فَلَبس الكُفَّار مَوْرِد الخِطَاب، لكنَّ الأئمّة أو مَن قام مَقَامهم مُخَاطَبون أَنْ يمْنَعوا هذا الفعل من الوُقُوع، لكنَّ المُخاطَب في حَقِّ المُؤمِنةِ هي، وفي حَقِّ الكافِر الأَثِمَّةُ، والكَافِر إذا أظْهَر الفَسَاد بين المُسْلمين وَجَب مَنْعه، لأنَّ الشَّرْع أمر بإخْلاءِ الوُجُود من المَفَاسِد (١).

وقلت: تحريرُ ما قال: إنَّ قولَه: ﴿لَاهُنَّ حِلَّ لَمُمَّ وَلَاهُمْ يَعِلُونَ لَمُنَّ ﴾، ذَلَّ بِمفْهُومِه أَنَه لا حِلَّ بِين المُؤمِنة والمُشْرِك، فأخَذ المُصنَف به وتَرك دَلالَةَ مَنْطُوقِه ولا يَنْفعُه ذلك؛ لأنَّ الذَّهَابِ إلى دَلالةِ المَنْطُوق أَظْهَر، وإليه أَوْمَا بِقولِه: «ولا مخلص له»، إلى آخِره.

⁽١) «الانتصاف» (٤: ١٧ ٥) بحاشية «الكشاف».

فإنَّ قُلتَ: فما فائدةُ قولِه: ﴿ أَلَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَنِهِنَّ ﴾ وذلكَ مَعلومٌ لا شُبهةَ فيه؟

قلتُ: فائدتُه بيانُ أَنْ لا سبيلَ لكُم إلى ما تَطمَئِنُ به النَّفسُ ويَثْلَجُ به الصَّدْرُ من الإحاطةِ بحقيقةِ إيمانِهِن، فإنّ ذلك ممّا استأثر به علّامُ الغُيوبِ، وأنّ ما يؤدي إليه الامتحانُ من العِلمِ كافِ في ذلك، وأنّ تَكليفَكُم لا يَعْدُوه. ثُمّ نَفىٰ عنهمُ الجُناحَ في تروُّجِ هؤلاءِ المُهاجِراتِ إذا آتوهُنَّ أجورَهُنَّ -أي مهورهن مل لأنّ المَهرَ أجرُ البُضْعِ، ولا يَعْلُو إمّا أَنْ يُرادَ بها ما كانَ يُدفَعُ إليهِنَّ، ليدْفعْنَه إلىٰ أزواجِهِنَّ فيُشترَطُ في إباحةِ تزوِّجِهنَّ تقديمُ أدائِه، وإمّا أَنْ يُرادَ أنّ ذلكَ إذا دُفِعَ إليهِنَّ علىٰ سَبيلِ القَرْضِ، ثُمّ تُزُوجُنَ تَوْجِهنَّ تقديمُ أدائِه، وإمّا أَنْ يُرادَ أنّ ذلكَ إذا دُفِعَ إليهِنَّ علىٰ سَبيلِ القَرْضِ، ثُمّ تُزُوجُنَ

فإنْ قلتَ: ما فائِدة التغيير بين الجملتين من جعل المسند في الأولى صفة مشبهة، وفي الثانية مُضَارعاً.

قلت: أسند ﴿ عِلَى ﴾ وهو صِفَة مُشَبَّهة إلى ضَمير ﴿ الْمُوْمِنَتُ ﴾ إعْلاماً بأنَّ هذا الحُكُم ثَابِتٌ فيهِنَّ، لا يَجُوز فيه الإخلال والتغيير من جَانِبِهنَّ، وأسند ﴿ يَجِلُونَ ﴾ وهو مُضَارع إلى ضَمِير ﴿ الْمُثَارِ ﴾ إيْذاناً بأنَّ هذا الحُكم مُستَور الامْتِناع في الأزْمِنة المُستَقْبلة، لكن قابِل للتغيير باستبدال الهدى بالضَّلال، ونظير هذا الاستِمرار ما في قولِه تعالى: ﴿ اللهُ يَسْتَهْزِئُ وَمُ ﴾ [البقرة: ١٥] فإنَّه فسر بقولِه: ﴿ أَوَلا يَرُونَ أَنَّهُ مَرُفَتَ نُوكَ فِي صَارِ مَكْلِ عَامِ مَكَةً أَوْ مَرَّ يَتَنِ ﴾ [التوبة: ١٢٦]، ثُمَ في كُلُّ من الجُملتين حُكمٌ إعْرابي وحُكمٌ شَرْعي؛ ففي الأولى حَكمَ بِنفي الحِل على المُومنات وحَظر على الكَافِرين نِكاحَ المُومنات كها تقول: لا يَجلُّ لزَيدِ أَكُلُ مَالِ الغَيْرِ غَصْباً، وظَهَر منه أنَّ الكفّار مُكلّفون بهذا الحُكم، وتَقْرير الجملة الثانية بالعَكْس من ذلك (١).

قولُه: (ولا يَخْلُو إمّا أَنْ يُرَاد بِها)، وإنَّما نَشَأَتْ الوُجُوه الثّلاثة من تَعْلِيق رَفْع الجُمّاح بِإيْناء أَجُورهن، وتَفْسِير الأُجُور؛ أي: لا بُد مِن تَـقَدُّم إيْنَاء الأَجُور على عَقْدِ النَّكاح، فإذا فُسّرت

⁽١) من قوله: (وقلت: تحرير) إلى هنا ساقط من (ح).

على ذلك لم يكُنْ به بأسٌ، وإمّا أنْ يُبيّنَ لهم أنّ ما أُعطِيَ أزواجُهنَّ لا يَقومُ مَقامَ المهرِ وأنهُ لا بُدّ من إصْداقٍ. وبه احتَجَّ أبو حَنيفةَ علىٰ أنَّ أحدَ الزَّوجَينِ إذا خَرجَ من دارِ الحَربِ مُسلِمًا أو بذِمّةٍ وبَقيَ الآخَرُ حَربيًّا وقعَت الفُرقةُ، ولا يَرىٰ العِدّةَ علىٰ المُهاجِرةِ ويُبيحُ نكاحَها إلّا أن تكونَ حاملًا.

﴿ وَلَا تُتَسِكُواْ بِعِصَيمِ ٱلْكُوافِرِ ﴾ والعِصمةُ ما يُعتَصَمُ به من عَقدِ وسَبب، يعني: إيّاكُم وإياهُنّ، ولا يَكُن بينكم وبَينَهُنَّ عِصمَةٌ ولا عُلْقَةٌ زَوجيّة. قال ابنُ عبّاس: مَن كانتْ لهُ امرأةٌ كافِرةٌ بمكّة فلا يَعتَدَّنَ بها من نِسائِه، لأنَّ اختلافَ الدّارَينِ قَطَعَ عِصْمَتَها منه.

الأَجُورُ بِالْمُهُورِ الَّتِي مِن جَانِبِ المُسلمين، فَيُشْتَرَط سَوْق المَهْر قبل العَقْد لِيدْفَعْنَه إلى أَزْوَاجِهِنَّ الكُفَّار، وإذا فُسَرت الأَجُور مِن جِهَةِ الأزواج الكُفَّار، فهو إمّا أن يُحْمَل ما أُعطي أزواجُهُنَّ على على الفَرْض، ليكونَ بَدلاً عن أُجُورِهنَّ بعد العَقْد، وإليه أشار بقولِه: «ثُمَّ يُستَزوجْنَّ على ذلك»، وإمّا أَنْ يُحمَل على الهِبَة فَسَلزَم المُسلم بعد العَقْد مَهْرُها، وإليه أشار بقولِه: «وأنّه لا بُدَّ مِن إضداق» (١).

قولُه: (وقَعَت الفُرْقة)، قيل: عند الشَّافِعي رضي الله عنه لا تَقَع الفُرْقَة إلا بإسْلامِها، وأمَّا بِمُجَرَّد الحُرُوج فلا^(٢)، فَإنْ أَسْلَمَتْ قَبْل الدُّخول تنجَّزت الفُـرْقَة، وبَعْد الدُّخُول تَوقَّفَت إلى انْقِضَاء العِدَّة، ولَيْس في الآية دَلالَة على مَذْهَبِ أبي حَنِيْفَة رضي الله عنه لأنَّها مُقَيَّدة بالإيهان.

قولُه: (فلا يَعْتَلَنَّ بِها مِن نِسَائِه)، قيل: عند الشَّافعي ذلك لأنّها كافِرة من غَيرِ أَهْلِ الكِتابِ أو مُوْتدَّة.

⁽١) من قوله: «قوله: ولا يخلو» إلى هنا ساقط من (ف)، وأثبته من (ح) و(ط).

⁽٢) انظر: «بدائع الصنائع» للكاساني (٢: ٣٣٨ – ٢٣٩)، و«المبسوط» للسَّرخُسي (٥: ٥٠). وانظر: «الأم» للشافعي (٧: ٣٨٠)، ولينظر للتفصيل: «الموسوعة الفقهية الكويتية» (٢٠: ٣١٠ – ٢١١)، و«أحكام أهل الذمة» لابن القيم (١: ٤١٤).

وعن النَّخَعِيِّ: هي المُسلِمةُ تَلحَقُ بدارِ الحَربِ فَتَكفُر. وعن مُجاهِد: أَمَرَهُم بطَلاقِ الباقياتِ معَ الكُفّارِ ومُفارَقَتِهنَّ ﴿ وَسَّعَلُوا مَا آنَفَقْتُم ﴾ من مُهورِ أزواجِكُمُ اللاحِقاتِ بالكُفّارِ ﴿ وَلَيْسَكُوا مَا آنَفَقُوا ﴾ من مُهورِ نِسائِهم المُهاجِرات. وقُرِئَ: ﴿ وَلَا تُسَكُوا ﴾ بالتَّخفيف، و(لا تُمسِّكوا) بالتَّقيل، ولا تَسَكوا، أَيْ: ولا تَتَمَسّكوا ﴿ ذَلِكُمُ كُمُ اللهِ ﴾ بالتَّخفيف، و(لا تُمسِّكوا ﴿ ذَلِكُمُ كُمُ اللهِ ﴾ على جَدْفِ الظّمير، أي: يحكمُه الله، أو جعَلَ الحُكمَ حاكمًا على المُبالَغة.

رُوِيَ أَنّهَا لِمَّا نِزلتْ هذهِ الآيةُ أدَّىٰ المؤمنونَ مَا أُمِرُوا بَه مِن أَدَاءِ مُهُورِ المُهَاجِراتِ اللهُ أَزُواجِهِنّ المُشرِكين، وأبى المُشرِكونَ أَنْ يُؤدّوا شيئًا مِن مُهُورِ الكَوافِرِ إلىٰ أَزُواجِهِنّ المُسلِمين، فنزَلَ قولُه: ﴿ وَإِن فَاتَكُو ﴾ وإِنْ سَبَقَكُم وانفَلَتَ مِنكُم ﴿ شَقَ مُ مِن أَنَوَجِكُمُ ﴾ أحدٌ منهنَ ﴿ إِلَى ٱلْكُفّارِ ﴾، وهُو في قِراءةِ ابنِ مَسعودٍ: أحدٌ.

فإنْ قُلتَ: هل لإيقاعِ ﴿ ثَنَّ مُ ﴾ في هذا الموقِعِ فائدة؟

قلتُ: نعمْ، الفائدةُ فيه: أَنْ لا يُغادَرَ شيءٌ مِن هذا الجِنسِ وإِنْ قَلَّ وحَقُرَ، غيرَ مُعَوَّضِ منهُ تَغليظًا في هذا الحُكمِ وتَشديدًا فيه. ﴿ فَعَاقَبْتُمُ ﴾: من العُـفْبةِ وهِيَ النَّوبةُ. شبّه ما حُكِم به على المُسلِمينَ والكافِرينَ من أداءِ هؤلاءِ مُهورَ نِساءِ أولئكَ تارةً، وأولئِكَ مُهورَ نِساءِ هؤلاءِ أُحرى بأمرِ يَتعاقبونَ فيه كما يُتعاقبُ في الرَّكوبِ وغيرِه.

قولُه: (فَنَزِل قولُه: ﴿ وَإِن فَاتَكُمْ شَيْءٌ ﴾)، وفي «المطلع»: قال ابن زيد: خَرجَت امْرَأَة مِن المُسلمين إلى المُشْرِكين وأتَتْ امْرأةٌ من المُشْرِكين فَقَال القَوم: هذه عَقبتكم قَد أتَتُكم فَنَزلت (٢).

قولُه: (﴿ وَلَا تُمْسِكُوا ﴾ بالتَّخْفِيف)، أبو عَمْرو: بالتَّشْديد، والبَاقُون: بالتَّخْفيف(١٠).

⁽١) انظر: «التيسير في القراءات السبع» للداني ص١٣٤.

⁽٢) انظر: «جامع البيان» لابن جرير الطبري (٢٨: ٩٧) عن ابن وهب عن ابن زيد.

و مَعناهُ: فجاءَتْ عُقْبَتُكم من أداءِ اللهر، ﴿ فَكَاثُوا ﴾ مَن فاتَتهُ امر أَته إلى الكُفّارِ مثلَ مَهرِها مِن مَهرِ اللهاجِرة، ولا تُؤتوهُ زوجها الكافِر، وهكذا عن الزُّهريِّ: يُعطىٰ من صَداقِ مَن لِحِن بَهم. وقُرِئَ : (فَأَعقَبْتُم)، (فعَقَبْتُم) بالتّشدِيد، (فَعَقَبْتُم) بالتّخفِيف _ بفَتح القافِ وكسرِها _، فمَعنىٰ (أَعقبتُم): دَخلتُم في العَقبة، و(عَقبتُم) من عَقبه: إذا قَفاه، لأنَّ كُلَّ واحدٍ من المُتعاقِبينَ يُقفِّي صاحبَه، وكذلك (عقبْتُم) بالتّخفيف، يقال: عقبه يَعْقُه. وعقبتُم نحو تَبعتُم.

وقال الزَّجَاجِ: ﴿ فَعَافَبَثُمُ ﴾ فأصبْتُموهم في القِتالِ بعُقوبةٍ حتَّىٰ غَنِمتُم، والذي ذَهبتْ زوجتُه كانَ يُعطىٰ من الغَنيمةِ المهرَ،

قولُه: (من فاتته امرأته)، قيل: يعني فاتت امرأة مُسلم إلى الكُفَّار ولم يُعطِ الكُفَّارُ مَهْرَها، فإذَا فَاتَت امرأة كافرِ إلى المُسلمين؛ أي: هَاجَرت إلَيْهِم، وجَب على المُسلمين أنْ يُعْطوا المُسلم الّذي فاتَتْه امْرَأتُه إلى الكُفَّار مثل مهر زوجها الفائتة من مهر هذه المهاجرة، ليكون كالعوض لمهر زوجه الفائتة إلى الكفار (١)، ولا يجوز أن يُعطى مهرُ هذه المهاجرة زوجَها الكافر.

قولُه: (وَلا تُؤْتُوه زَوْجَها الكَافِر)، وفي «المطلع»: لِيكُون قِصَاصاً، ولهذا قال مُجَاهِد: معنى ﴿فَعَاقَبْتُمْ ﴾: اقْتَصَصْتُم (٢).

قولُه: (وقُرئ: «فَأَعْقَبْتُم»، «فَعَقَبْتُم»)، قال ابنُ جِنِّي: «فَعَقَبْتُم»: قراءة الأعرج، «فَعَقَبْتُم» خَفِيفَة: قِراءة النَّخعيِّ والزَّهْرِيِّ، «فَعَقبْتُم» بكَسْر القاف: قِراءة مَسْرُوق، وقِراءة العَامَّة: ﴿فَعَاقَبْتُم ﴾ . قال قُطْرُب: ﴿فَعَاقَبْتُم ﴾ : أصَبْتُم عُقْباً مِنهُنّ، يُقال: عَاقَب الرَّجلُ شَيْئاً: إذا أخَذ شَيْئاً، وقَرأ مُجُاهِد: «فَأَعْقَبْتُم»، ومَعْناه: صَنعْتُم بِهم مثل ما صَنعوا بكم. وعن الأعْمَش: عَقبتم: غَنِمْتُم (٣).

⁽١) من قوله: «مثل مهر» إلى هنا ساقط من (ف).

⁽٢) انظر: «الأوسط» لابن المنذر (١١: ٣٤٠).

⁽٣) «المحتسب» (٢: ٣٢٠).

وفسر غيرها من القراءاتِ: فكانت العُقبَىٰ لكُم، أي: فكانت الغَلبةُ لكم حتىٰ غَنِمتُم. وقيل: جميعُ مَن لِحِق بالمُشرِكِينَ من نِساءِ المُؤمِنينَ المُهاجِرينَ راجِعةً عن الإسلام ستُ نِسوة: أمُّ الحَكمِ بنتُ أبي سُفيانَ كانتْ تحتَ عِياضِ بنِ شَدّادِ الفِهْريّ، وفاطمةُ بنتُ أبي أميّةَ كانتْ تحتَ عَياضِ بنِ شَدّادِ الفِهْريّ، وفاطمةُ بنتُ أبي أميّة كانتْ تحتَ أمّ سلَمة، وبَرْوعُ بنتُ عُقبة كانتْ تحتَ أميّاسِ بنِ عُمّان، وعَبْدةُ بنتُ عبدِ العُزّىٰ بنِ نَصْلةَ وزوجُها عمرُو بنُ عبدِ وُدّ، وهندُ سَتُ أبي جَهلِ كانتْ تحتَ هِشامِ بنِ العاص، وكُلثومُ بنتُ جَروَلِ كانتْ تحتَ عُمر، فأعطاهم رسولُ الله ﷺ مُهورَ نِسائِهم من الغنيمة.

[﴿يَتَأَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰ أَن لَا يُشْرِكُنَ بِاللّهِ شَيْتًا وَلَا يَسْرِفْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْنُلُنَ أَوْلَنَدُهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْمَنَنِ يَفْتَرِينَهُۥ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَ وَلَا يَعْصِينَكَ فِ مَعْمُونِ فَهَايِعْهُنَ وَاسْتَغْفِرْ لَمُنَ اللّهَ إِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ ١٦]

قولُه: (وفَسَّر غَيْرَهَا)، أي: وفَسَّر الزَّجَّاج غيرَ القِراءَة المَشْهُورة ـ وهي «عَاقَبْتُم» ـ من القِراءات الشَّواذ بقولِه: فكانت العُقْبي لَكُم، أي: كانت الغَلَبة لكم حتّى غَنِمتُم (١).

وقلت: والزَّجَّاج لِمَّا عَدد القِراءَات قال: وجاء في التَّفْسير: فَغَنِمتُم وتأويلُه في اللغة: فكانَت العُفْبي لَكُم، أيْ: كَانَت الغَلَبة لَكُم حتّى غَنِمْتُم، يعني أنَّ المُفسِّرين أرَادُوا بِتَفْسيرِهم الْفَقْفِينُم بقولهم: فَغَنِمْتم مِن عَدوِّكُم: أنَّه من إقامَة السَّبَب مَقَام المُسبَّب، لأنَّ الغَنيمة إنَّما هِي مُسبَّبة من غَلَبةِ المُسلِمين، فكانَّه قيل: إنْ فَاتَكُم شَيءٌ من أزْوَاجِكُم إلى الكُفَّار الغَنيمة إنَّما هِي مُسبَّبة من غَلَبةِ المُسلِمين، فكانَّه قيل: إنْ فَاتَكُم شَيءٌ من أزْوَاجِكُم إلى الكُفَّار فَغَنِمْتُم مِن عَدوِّكُم شَيئًا، فأعْطُوا الأزْواج من تِلك الغنيمة مَا أَنْفَقُوا عَلَيهِنَّ، وقال أيضاً: مَغْنى ﴿ فَعَاقَبْمُ ﴾: فَأصَبْتُمُوهُم في القِتَال بِعُقُوبة حتّى غَنِمْتُم. أي: إنْ مَضَت امْرَأَةٌ مِنْكُم إلى الكُفَّار فأتُوا الذين ذَهَبت أَزْوَاجُهم مِثل ما أَنْفَقُوا في مُهُورِهِنَّ، والذي ذَهَبتْ زَوْجَته كان يُعْطَى

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ١٥٩).

﴿ وَلَا يَقْنُلُنَ أَوْلَدَهُنَ ﴾ وقُرِئَ: (يُقتَّلن)، بالتَّشديد، يُريدُ: وأَدَ البَناتِ ﴿ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَنَنِ بَفْتَرِينَهُ بَيِّنَ أَيْدِيهِنَ وَأَرْجُلِهِ كَ ﴾ كانَت المرأةُ تَلتَقِطُ المولودَ فتقولُ لزَوجِها: هُو وَلدي مِنك، كُنِّي بالبُهتانِ المُفترىٰ بينَ يدَيْها ورِجْلَيها عن الوَلَدِ الذي تُلصِقُه بزوجِها كَذِبًا، لأنَّ بطنها الذي تَلِدُه به بينَ الرِّجْلَين.

﴿ وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفِ ﴾ فيها تَأْمُرُهُنَّ به من المُحسَّناتِ وتَنهاهُنَّ عنه من المُعَبَّحات. وقيل: كُلُّ ما وافَقَ طاعةَ الله فهُوَ معروفٌ.

من الغَنِيمِة المَهْر، ولا يُنقص من حِقّه شَيءٌ، قال ابنُ جِنّي: رُوِّينا عن قُطْرُب أنَّه قال: ﴿ فَعَاقَبُمُ ﴾: أصَبْتُم عُقْباً مِنْهنَّ، يقال: عَاقَب الرَّجل شيئاً: إذا أَخَذَ شَيْئاً (١).

قولُه: (لأنَّ بَطُنَها الّذي تحملُه فيه بين اليكنُين)، ويُمْكِن أَنْ يُقَال إِنَّمَا كَنَّى عن الوَلَد الدَّعِيِّ بقوله: ﴿ بِبُهْ تَنَنِ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيَّدِينِنَ وَأَرْجُلِهِ ﴾ لأنَّ اللّواتي كُنَّ يُظْهِرْنَ البُطُون البُطُون لأَزْواجِهنَّ في بَدَه الحَال، إِنَّمَا فَعَلن ذلك امْتِناناً عليهم، وكُنّ يُبْدين في ثاني الحال عند الطَّنْو حتَّى يَضَغْن الحَمْل بين أَرْجُلِهِنَّ أَنَّهُنَّ وَلَذْن لهم، فَنُهين عن ذلك، أي: فلا يَفْعَلن ذلك، فإنَّ خلك من شعائر الجَاهِليَّة الأولى، وهو مُنافِ لشِيْمةِ المُسْلمات المُؤْمِنات تصويراً لتينِكَ الحَالَـتَين، وتَهْجِينَالِمَا كُنَّ يَفْعَلْنَهُ.

روى الوَاحِديُّ عن ابنِ عبّاس رضي الله عنهما: لا تُلْحِق بِزوجِها وَلَداً لَيْسَ مِنْه.

قال الفَرَّاء: كَانت المَرأةُ تَلْتَقِط المُؤلود فتَقول لِزَوْجِها: هَذَا وَلَدِي منك، فذلك البُّهْتَان المُفْترى بين أيْدِيْهنَّ وأرْجُلِهن^(٢). وذلك أنَّ الولد إذا وضَعَتْه الأمُّ سَقَط بين يَدَيها ورِجْلَيها، ولَيس المعنى على تَهْيهِن من أنْ يَأْتِين بِولَدٍ من الزِّنيٰ فَتَنْسِبه إلى الأزْوَاج، لأنَّ الزِّنيٰ نُفِي بِقَولِه: ﴿وَلَا يَزِّنِينَ ﴾ (٣).

⁽١) أنظر: (المحتسب) (٢: ٣٢٠).

⁽٢) «معاني القرآن» للفراء (٣: ١٥٢).

⁽٣) «الوسيط» (٤: ٢٨٧).

فإنْ قُلتَ: لو اقتَصَر علىٰ قولِه: ﴿وَلَا يَعْصِينَكَ﴾ فقد عَلِمَ أنَّ رسولَ الله ﷺ لا يَأْمُرُ إِلَّا بِمَعروف؟

قلتُ: نَسِّه بذلك علىٰ أنّ طاعةَ المَخلوقِ في مَعصيةِ الخالِقِ جَديرةٌ بغايةِ التَّوقّي والاجتِناب.

ورُوِيَ أَنْ رَسُولَ الله ﷺ لَمّا فَرغَ يومَ فَتحِ مَكّةَ من بَيعةِ الرِّجال أَخَذَ في بَيعةِ النِّسَاءِ وهُوَ على الصَّفا وعُمرُ بنُ الخَطّابِ رضيَ اللهُ عنه أسفلَ مِنه، يُبايِعُهُنَّ بأمْرِه ويُبلِغُهُنَّ عنه، وهُوَ على الصَّفا وعُمرُ بنُ الخَطّابِ رضيَ اللهُ عنه أسفلَ مِنه، يُبايِعُهُنَّ بأمْرِه ويُبلِغُهُنَّ عنه، وهندُ بنتُ عُتبةَ امرأةُ أبي سُفيانَ مُتقنَّعةٌ متنكّرةٌ خَوفًا من رسولِ الله ﷺ أن يعرِفَها، فقالَ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «أبايِعكُنَّ على أنْ لا تُشْرِكْنَ بالله شيئًا» فوفَعتْ هِندُ رأسَها وقالتْ: والله والله له لقدْ عَبدُنا الأصنامَ وإنّكَ لتأخُدُ علينا أمْرًا ما رأيناكَ أخذته على الرِّجالِ، تُبايعُ الرِّجالَ على الإجالِ، تُبايعُ الرِّجالَ على الإسلامِ والجِهادِ، فقالَ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلام: ﴿ وَلَا يَسَرِقَنَ ﴾، فقالتْ: إنَّ الرِّجالَ على الإسلامِ والجِهادِ، فقالَ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلام: ﴿ وَلَا يَسَرِقَنَ ﴾، فقالتْ: إنَّ أبا سُفيانَ رَجُلٌ شحيحٌ، وإنّي أصَبْتُ من مالِه هَناتٍ، فيا أدري، أتَحِلّ لي أم لا؟ فقالَ أبو سُفيان: ما أصبتِ من شيءٍ فيا مَضى وفيها غَبرَ فهُو لكِ حَلال،

قولُه: (نَبَّه بِذلِك على أنَّ طَاعَة المَخْلُوق في مَعْصِية الحَالِق جَدِيرةٌ بِغَاية التَّوقِّي)، يعني: إذا قَيَد مَعْصِية الرَّسول ﷺ بالمَعْروف مع جَلالَة قَدْرِه وعُلُوٌ مَنْزِلتِه، وأنَّه لا يأمُر إلا بالمَعْروف، فَها ظَنْك بِطاعَةِ غَيْرِه في المَعْصِية؟!

قال الزَّجَّاجُ: ﴿ وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفِ ﴾، قيل: في النَّوْحِ وتَمْزِيق الثِّيابِ وخَمْشِ الوُجُوه ومُحَادَثة الرِّجَال، والجُمْلة أنَّ المعنى: لا يَعْصِينَك في جَميع ما تَأْمُر هُنَّ بِالْمَعْرُوف (١).

قولُه: (وإنَّك لَتَأْخُذُ عَلَينا أَمْراً ما رَأَيْناك أَخَذْتَه على الرِّجَال)، أَنْكَرَتْ أَمْرَ الشِّرك، يعني تقول للرّجال: تؤمنون بالله ورسولِه، وتُجاهِدون، وتَقُول لنا: على أَنْ لا تُشْركن بالله شيئاً،

⁽١) "معاني القرآن وإعرابه» (٥: ١٥٩ – ١٦٠).

فضَحِكَ رسولُ الله ﷺ وعرَفها فقالَ لها: وإنّكِ لهِندُ بنتُ عُتبة؟ قالت: نعم، فاعفُ على الله على الله عنك، فقال: ﴿ وَلَا يَرْنِينَ ﴾، فقالتْ: أو تَزني الحُرّةُ؟! وفي رواية: ما زَنتْ مِنهُنّ امرأةٌ قطّ، فقالَ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلام: ﴿ وَلَا يَقَنُلُنَ أَوَلَئَدُهُنَّ ﴾ فقالتْ: ربيناهُم صِغارًا وقَتلتَهم كبارًا فأنتُم وهُم أعلَم. وكان ابنُها حنظلةُ بنُ أبي سُفيانَ قَدْ قُتِلَ يومَ بَدرِ!

فضَحكَ عُمرُ حتى استَلْقى، وتبسَّمَ رسولُ الله ﷺ فقال: ﴿ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْ تَنِي يَفْتَرِينَهُ . ﴾ فقالت: والله إنَّ البُهتانَ لأمرٌ قبيح، وما تأمُّرُنا إلّا بالرُّشدِ ومَكارِمِ الأخلاقِ، فقالَ: ﴿ وَلَا يَعْصِينَكَ فِي شَيَّءِ. يَعْصِينَكَ فِي شَيَّء.

وقبلَ في كيفيّة المبايعة: دَعا بقَدَح من ماءٍ فغّمسَ فيه يدَه، ثُمَّ غَمسْنَ أيديَهنّ. وقبل: صافَحَهُنَّ عنه. وقبل: حانَ عُمرُ يُصافِحُهُنَّ عنه.

أي: الرجالُ والنِّساءُ عبدوا الأصْنام، ثُمَّ تُعيِّرُنا بِالشِّرك، ولا تُعيِّر الرِّجال.

قولُه: (وقِيل في كَيْفيَّة الْمُبَايَعة)، والصَّحيح ما رُوِّيناه عن البُخَارِيِّ ومُسْلمِ والتَّرْمِذِيِّ وابنِ مَاجَه عن عائشة رضي الله عنها (١)؛ كان النَّبيُّ ﷺ يُبَايع النِّساء بالكلام بِهذِه الآية: ﴿لَا يُشْرِكُنَ بِاللَّهِ سَنَيْنًا ﴾ ومَا مَسَّت يَدُ رَسولِ الله ﷺ يدَ امْرأة لا يَمْلكها.

قولُه: (تَوْبٌ قِطْرِيٌ)، النهاية: قَطَوى بالواو، وهو ضَرْبٌ من البُرُود فيها مُمْرةٌ، ولها أعلامٌ فيها بَعْضُ الحُشُونة، وقيل: هي حُلَلٌ جِيَادٌ تُخْمَل من قِبَل البحرين.

وقال الأزْهَري: في أعْراض البحرين قَرْية يقال لها «قَطَر» بالراء، وأحسب الثّياب القِطرية نُسِبت إليها فَكَسروا القَاف للنّسْبة وخَفَّفُوا.

⁽١) البُخاري (٧٢١٤)، ومسلم (١٨٦٦)، والترمذي في الجامع، (٣٣٠٦)، وابن ماجه في «السنن» (٢٨٧٥).

[﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا نَنَوَلُواْ قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ قَدْ يَبِسُوا مِنَ الْآيخرةِ كَمَا يَبِسَ الْكُفَّارُ مِنْ أَصْعَكِ الْقُبُورِ ﴾ ١٣]

رُوِيَ أَنَّ بَعضَ فُقراءِ المُسلِمِينَ كَانُوا يُواصِلُونَ اليَهُودَ ليُصيبُوا مِن ثِهَارِهُم، فقيل لهم: ﴿لَا نَتُوَلَّوْا فَوْمًا ﴾ مَغضُوبًا عليهِم ﴿فَدْ يَبِسُوا ﴾ مِن أَنْ يكونَ لِمُم حَظٌ في الآخِرةِ لِعِنادِهُم رسولَ الله ﷺ، وهُم يَعلَمُونَ أَنهُ الرسولُ المَنْعُوتُ في التَّوراةِ. ﴿كَمَا يَبِسَ الْكُفَّارُ ﴾ مِن مَوتاهُم أَنْ يُبعَثُوا ويَرجِعُوا أَحِياءً.

وقيل: ﴿مِنْ أَصْمَنِ ٱلْقُبُورِ ﴾ بيانٌ للكُفّار، أي: كما يشِسَ الكُفّارُ الذين قُبِروا من خَيرِ الآخِرة؛ لأنّهم تَبيّنوا قُبحَ حالِم وسوءَ مُنقَلَبِهم.

قولُه: (كانوا يُـواصِلُون اليهودَ)، الانتصاف: يمكن أنْ تَـكون هذه الآية من باب الاسْتِطْراد، فإنَّه تعالى لمّا ذَمَّ اليهود اسْتَطْرد ذَمَّهُم بِذَمِّ المُشْركين على وجُهِ لا يُوجد أَفْصَح ولا أَمْكُن منه (١).

وأقول: إنَّ هذه الآية مُتَّصِلة بخاتمة قِصّة المُشْركين الذين نَهَى المُؤمِنين عن اتَّخَاذِهم أَوْلِيَاء بقولِه: ﴿ وَمَن يَنَوَهُمُ أَوْلِيَاء الْقُوبَ ﴾ وهي قوله: ﴿ وَمَن يَنَوَهُمُ فَأُولِيَكَ هُمُ الْفَلِمُونَ ﴾ أي: الكامِلون في الظُّلْم، وقوله: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواۤ إِذَا جَلَة كُمُ المُؤمِنينَ ﴾ إلى آخره مُسْتَطردٌ؛ فإنَّه لِيّا جرى حديث المُعاملة مع الذين لا يُقَاتِلون المسلمين والذين يُقَاتِلونهم وقد أخرجُوهم من دِيَارِهم من الأمر بِمَبرَّة أولئك، والنَّهي عن مَبرَّة هؤلاء، أتى بِحديث المُعاملة مع نِسَائِهم، وليّا فَرغ من ذلك أوْصَل الحَاتِمة بالفَاتِحة على مِنْوال ردِّ العَجُز على الصَّدْر من حيث المعنى والله أعلم.

قولُه: (وقِيل: ﴿ مِنْ أَصْحَنِ ٱلْقُبُورِ ﴾ بَيانٌ لِلكُفَّار)، وعلى الأوّل: مُتَعلّق بـ ﴿ يَبِسُوا ﴾، وقال صاحب «الكشف»: ذَكَر هما أبو على (٢).

⁽١) «الانتصاف» (٤: ٥٢١) بحاشية «الكشاف».

⁽٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٣٤١ - ١٣٤٢).

عَن رَسولِ الله ﷺ: «مَن قَرأَ سُورةَ المُمتحَنةِ كانَ له المُؤمِنونَ والمُؤمِناتُ شُفَعاءَ يومَ القِيامة».

وقلت: لعَل القول الأخير أوجَه، لأنَّ وجْه التَّشْبيه فيه أَشْمَل، فإنَّ اليَهُود مَا أَنْكَروا الآخِرة، بل أيسُوا من خَيْرِها لعِنَادِهم كما قال: «قد يَيْسوا من أن يكون لهم حَظُّ في الآخِرة»، يَدخل فيه تَخْييلُ حَالِهم بالمَوتى في صُورة الآيِسين من رحمة الله سبحانه وتعالى، وتَشْبيهُ يَقِينِهم بِيقِينِهم، لأنَّ يقين الموتى بالآخِرة ضَرُوري.

تمت السُّورة والحمد لله وخدّه.

* * *

[﴿ سَبَّحَ بِلَهِ مَا فِي السَّمَنَوَتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۗ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْمَكِيمُ * يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ * كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفْعَلُونَ * إِنَّ اللَّهَ يُحِبُ الَّذِينَ يُقَنِيْلُونَ فِي سَبِيلِهِ. صَفًا كَأَنَّهُ مِهُ بُنْيَنُ مَرْصُوصٌ ﴾ ١-٤]

﴿لِمَ﴾ هِيَ لامُ الإضافَةِ داخلةٌ على (ما) الاستفهاميّةِ كها دَخلَ عَليها غيرُها مِن حُروفِ الجُرِّ في قَولِك: بِمَ، وفيمَ، ومِمّ، وعَمَّ، وإلامَ، وعلامَ. وإنّها حُذِفت الألفُ؛ لأنَّ (ما) والحرف كشيء واحد، ووقع استعهالهما كثيرًا في كلامِ المُستفهِم؛ وقد جاءَ استعمالُ الأصلِ قَليلًا، والوقفُ على زِيادةِ هاءِ السَّكتِ، أو الإسكان،

قولُه: (والوَقْف على زِيَادة هَاء السَّكْت)، قال الزَّجَّاج: فإذا وقَفْت عليها قلتَ: لِـمَهُ، ولا يُوقَفُ عليها لِئلا تُخالِف المُصْحَف، ويَنْبغي لِلقَارِئ أن يَصِلَها (١٠).

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ١٦٢).

ومن أسكَنَ في الوصْلِ فِلإجرائِه عَجرىٰ الوَقفِ، كها سُمِع: ثلاثة اربعه، بالهاءِ وإلقاءِ حَركةِ الهمْزةِ عليها مَحذوفة. وهذا الكلامُ يَتناوَلُ الكَذبَ وإخلافَ المَوعد.

ورُوِيَ أَنَّ الْمُؤمِنِينَ قالوا قَبَلَ أَنْ يُؤمَروا بالقِتال: لَو نَعلَمُ أَحَبَّ الأعمالِ إلىٰ الله تعالىٰ على الجِهادِ في سَبيلِه، فوَلَوا تعالىٰ لَعمِلناه ولَبَذَلْنا فيه أموالَنا وأنفُسَنا، فدَهَّم اللهُ تعالىٰ على الجِهادِ في سَبيلِه، فوَلَوا يومَ أُحُدِ، فعَيَّرَهُم. وقيل: لـمّا أخبرَ اللهُ بشَوابِ شُهداءِ بَدرٍ قالوا: لئِن لَقينا قِتالًا لنُفُرغَنَّ فيه وُسْعَنا، ففَرُّوا يومَ أُحُدٍ ولم يَفُوا.

وقيل: كان الرَّجُلُ يقولُ: قتَلتُ ولم يَقتُل، وطَعَنتُ ولم يَطْعَن، وضَربتُ ولم يَضرِب، وصَبرتُ ولم يَضرِب، وصَبرتُ ولم يَصبر.

وقيل: قد آذى المسلمينَ رَجلٌ ونكمى فيهِم، فقتَله صُهَيبٌ وانتحَلَ قَتلَهُ آخرُ، فقالَ عُمرُ لِصُهَيبُ أَخبر النّبيَّ عليه السَّلامُ أَنْكَ قتَلتَه، فقالَ: إنّا قتلتُه لله ولرسولِه، فقالَ عُمرُ: يا رسولَ الله قتلَهُ صُهَيبٌ، قال: كذلك يا أبا يحيى؟ قال: نعم، فنزَلتْ في المُنتَحِل.

وعن الحسن: نزلَتْ في المُنافِقين. ونِداؤُهم بالإيهانِ: تَهَكُّمٌ بهِم وبإيهانِهم؛ هذا مِن أَفْضِه وَاللَّهِم؛ هذا مِن أَفْضِه وَأَبلُغِه في معناه، قُصدَ في ﴿كَبُرَ﴾ التَّعجُبُ مِن غيرِ لَفْظِه كقولِه:....

قولُه: (وهذا الكلام يتناول الكذب وإخلافَ الموعد)، لَفَّ، وقولُه: «قالوا قبل أَنْ يُؤْمَروا بالقِتال» إلى آخره نَشْرٌ للثّاني، وقوله: «كان الرَّجل يقول قَتَلت ولم يَقْتل، وطَعَنتُ ولم يَطْعَن» نَشرٌ للأوّل.

قولُه: (ونَكَى فِيْهم)، النهاية: يقال: نَكَيْتُ في العَدوِّ وٱنْكِي نِكَايةً فأنا ناكِ، إذا كثَّرتَ فيهم الجِراحَ والقَتْل فَوهَنوا لِذلك.

قولُه: (هذا من أفْصَح الكلام (١))، «هذا» إشارةٌ إلى قولِه: ﴿كَبُرَمَقْتًا ﴾، وقوله: «في معناه»

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «كلام».

.... غَلَتْ نَابٌ كُلَيْبٌ بَوَاؤُها

ومعنىٰ النَّعجُّب: تعظيمُ الأمرِ في قلوبِ السَّامِعين؛ لأنَّ النَّعجُّبَ لا يكونُ إلّا مِن شَييءِ خارجٍ عن نَظائِرِه وأشكالِه، وأُسندَ إلىٰ ﴿أَن تَقُولُوا ﴾ ونُصبَ ﴿مَقَتًا ﴾ على تَفسيرِه، دلالة على أنّ قولهم ما لا يَفعلونَ مَقْتٌ خالِصٌ لا شَوبَ فيه، لفرطِ تمكّنِ المَقْتِ منهُ؛ واختيرَ لفظُ المَقْتِ لأنهُ أشدُّ البُغضِ وأبلغُه.

تنازع فيه «أفصح» و«أبلغ»، وقوله: «قُصِد» إلى آخر الفصل بيانٌ لِبلاغَيِّه وفَصَاحيَّه (١٠).

قولُه: (غلت نابٌ كليبٌ بواؤُها)، أوّلُه:

وجارة جـسَّاس أَبْأنــا بنابهــا كُليبًا

أي: ما أغلى ناباً بواؤها كليب! البواء: السواء، والناب: الناقة المسنة، ومضى شرح البيت غير مرة (٢٠). ومثاله في «المطلع»: عَظْمَ البطنُ بطنُك.

قولُه: (ومَعنى التَّعَجُّب: تعظيمُ الأمْر)، الرَّاغب: التَّعَجُّب: حالةٌ تغرِض للإنسان عند الجَهْل بِسبَب الشَّيء، ويُقال لم الم يُعْهَد مِثْلُه: عَجب (٣).

قولُه: (ونُصبَ ﴿مَقْتًا ﴾ على تَفْسِيره)، أي: على تفسير ﴿آن تَقُولُوا ﴾ وقيل: على تفسير هذا الكلام، أعني: كَبُر أَنْ تقولوا؛ لأنَّ هذا تمييز عن النِّسبة، ولا يَحْسُن أَنْ يعُودَ الضَّمير إلى ﴿آنَ تَقُولُوا ﴾ ، لأنَّ التَّمييز ليس عنه، والأوّل هو الظَّاهِر، لأنَّ الضَّمِير في «أُسند» عائدٌ إلى ﴿أَن تَقُولُوا ﴾ ونصب ﴿حَكَبُرَ ﴾ أي: قصد في كَبُر التَّعَجُّب من غير لَفظِه، وأُسند إلى ﴿أَن تَقُولُوا ﴾ ونصب ﴿مَقْتًا ﴾ على تفسير ﴿أَن تَقُولُوا ﴾ لِيُؤذِن بالإبهام، والتَّفسير: أنَّ قولَهم ذلك مَقْتٌ خَالِصٌ، وإليه

⁽١) من قوله: «قوله هذا» إلى هنا ساقط من (ف).

⁽٢) مرّ البيت في سورة الفرقان عند تفسير آية رقم ٢١، والبيت للمهلهل بن ربيعة.

⁽٣) «مفردات القرآن» ص ٤٧ ٥.

ومنه قيل: نِكَاحُ المَقْتِ، للعقدِ على الرّابَّة، ولم يُقتصَر على أَنْ جُعِلَ البُغْضُ كبيرًا، حتى جُعِلَ أشدَّه وأفحشَه. و ﴿ عِندَ ٱللّهِ ﴾ أبلَغُ من ذلك، لأنهُ إذا ثَبتَ كِبَرُ مَقتِه عندَ الله فقدْ تَمَّ كِبَرُه وشدَّتُه وانزاحتْ عنه الشُكوك. وعن بعضِ السَّلَف أنهُ قيل لَه: حدَّثنا، فسكتَ، ثُمَّ قيل له: حدِّثنا، فقالَ: تأمرونني أَنْ أقولَ ما لا أفعلُ فأستعجِلَ مَقتَ الله!

في قولِه: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بَحِبُ ٱلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ. ﴾ عقيبَ ذِكرِ مَـقتِ اللُّخلِف: دليلٌ على أنَّ المقْتَ قد تعلَّقَ بقولِ الذين وَعَدوا الثّباتَ في قِتالِ الكُفَّارِ فلم يَفُوا. وقرَأَ زيدُ بنُ عليٍّ: (يُقاتَلون) _ بفتح التاء _.. وقُرِئَ: (يُقتَّلونَ).

أشار بِقَولِهِ: «دَلالة على أنَّ قولَهم ما لا يفعلون مَقْتٌ خَالِصٌ»، فقَدَّم التَّمييز في الآية على الفاعل، ومثله جائز، قال:

أرى كُلَّ أرضٍ دَمَّنَتْها وإنْ مَضت لَمَا حِجَجٌ يَـزُدادُ طِيبًا تُرابُهـا

قال المرزوقي: إن قوله: «طِيْبًا» تمييز قدِّم على الفاعل، وليس خلاف في جوازه (١).

قولُه: (للعَقْد على الرَّابَّة)، النهاية: في حَديث مُجاهد: كان يَكْره أَنْ يَتَزَوَّجَ الرَّجل امْرَأَةَ رَابِّهِ، يعني: امْرأة زَوْج أُمِّه، لأنَّه كان يُرَبِّيه.

قولُه: (لأنَّه إذا ثَبت كِبَرُ مَقْنِه عِنْد الله، فقد نَمَّ كِبَرُه)، يريد: أنَّ العُدُول من البُغْض إلى المَقْتِ تَتْميمٌ لِمُعْنى إرادَة البُغْض، ثُمَّ إِنَّ التَّقييد بقوله: ﴿عِندَ اللَّهِ ﴾ تَتْميمٌ للتَّميم ومُبالَغَة فيه.

قولُه: (دَليلٌ على أنَّ المَقْتَ تَعلَّق بقولِ الّذين وَعَدوا النَّباتَ)، الانتصاف: أي: هو بِساطٌ لهذا، كما يقول: لا تَفْعل ما يُلْصِق بِك العَارَ، لا تُشَاتِم زيداً، ليقَع النَّهْي مَرَّتين؛ عَامَاً وخَاصّاً، فهو أولى من النَّهي على الحُصُوص مَرَّتين، فإنَّ ذلك تَكْرَار (٢). وقلت: أراد أنَّه تخصيصٌ بعد تَعْميمٍ.

⁽١) «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي ص٩٣٠ – ٩٣١.

⁽٢) «الانتصاف» (٤: ٥٢٣) بحاشية «الكشاف». وانظر أيضاً: «شرح ديوان» الحياسة للمرزوقي ص ٩٣٠.

﴿ صَفًّا ﴾ صافّينَ أنفُسَهُم أو مَصْفوفينَ ﴿ كَأَنَّهُم ﴾ في تَراصِّهم من غَيرِ فُرجةٍ ولا خَللِ ﴿ بُنِّيكَنُ ﴾ رُصَّ بعضُه إلى بعضٍ ورُصِف.

اعلم أنّه لمّا بُولِغ في بُغْض القَول إبهامًا جِيء بها يحب من الفِعل تَعْريضاً، قُوبِل البُغْضُ بِالحُبِّ، والقول المُتزَلْزِل والوَعد المُخْلَف، بِالجُنيان المَرصُوص، تَعْريضاً بالقول المُتزَلْزِل والوَعد المُخْلَف، وأمّا كيفيَّة اتَصالِه به، فإنَّ قولَه: ﴿ يَتَأَيَّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ يَدُلُّ على أنَّ ما يلي كلمة النّداء والتّنبيه من الخِطاب مَعْنيٌ به جداً كما سبق في فاتحة البقرة.

والخطاب هو قولُه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ عَلَى اَنَّ مَا مُخَالِفِه مَبْغُوضٌ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ تمهيدٌ وتؤطئة لهذا الخطاب، وتقدمة تنبيه على أنَّ ما مُخالِفه مَبْغُوضٌ عند الله، والتَّقَاعد عنه بعد الوَعد مِن أَشَدُ البُغْض، وأَكْبَر المَقْت عِنْده، وممّا يَشُدُّ من عَضُد ذلك أنَّ قُطْب هذه السُّورة الكريمة يَدُور على أَمْر الجِهاد، ألا تَرى كيف أُعِيد قوله: ﴿يَكَانَّهُا اللَّينَ وَامَنُوا عَلَى عَدُورِ عَلَى أَمْر الجِهاد، ألا تَرى كيف أُعِيد قوله: ﴿وَيُحْتَمَ اللهُ عَلَى عَدُومٍ وَلَعْمَ مَنْ لِنِه ﴿ وَلَهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَنه قال: قال عند الله، لأنّه ذُروة سَنَام الأمْر، وكفى به شَاهِداً ما رُوّيْناه عن أبي هُريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «والذي نَفْسِي بيدِه، لَوَدِدْتُ أَنِي أَقَاتِلُ فِي سَبيلِ الله، فَأَقْتَلُ، ثُمّ أُحْيا، ثُمّ أُحْيا، ثُمّ أُحْيا، ثُمّ أُحْيا، ثُمّ أُحْيا، ثم أُقْتَلُ، وكان أبو هُريرة يقُولهن ثلاثاً، أَشْهَدُ بِالله. أَخْرَجه البُخَاريُّ ومُسلم (۱).

قولُه: (رُصَّ بَعْضُه إلى بَعْضِ ورُصِف)، الرَّاغِب: كأنهَا بُني بالرَّصَاص، ويقال: رَصَصْتُه ورَصَّصْتُه ورَصَّصْتُه وتَرَاصُّوا في الصَّلاة، أي: تَضَايَقُوا فِيها (٢). والرَّصَفَة بالتَّحْرِيك واحِدُ الرَّصْف، وهو حِجَارةٌ مَرْصُوفٌ بَعْضُها إلى بعض، يُقال: رَصَفْتُ الحِجَارة في البِناء أَرْصُفُها بالضَّمِّ: إذا ضَمَمْتُ بعضَها إلى بَعْض.

⁽١) البُخاري (٦٨٠٠)، ومسلمٌ (١٨٧٦).

⁽٢) «مفردات القرآن» ص ٣٥٥.

وقيل: يجوزُ أَنْ يُرِيدَ استواءَ نيّاتِهم في الثّباتِ حتّىٰ يَكونوا في اجتهاعِ الكلمةِ كالبُنيانِ المَرصوص. وعن بعضِهم: فيه دليلٌ علىٰ فضْلِ القِتال راجِلًا؛ لأنّ الفُرسانَ لا يضطَفُون علىٰ هذه الصِّفة. وقولُه: ﴿صَفَا كَأَنَهُ مِئْيَنَنَ ﴾ حالان مُتداخِلَتان.

[﴿ وَإِذْ قَـالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ ـ يَنقَوْمِلِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِي رَسُولُ اللّهِ اللّهِ اللّهَ عَلَمُ اللّهُ عَلَمُ اللّهُ قُلُوبَهُمْ وَاللّهُ لَا يَهْدِى ٱلْغَوْمُ ٱلْفَنسِقِينَ ﴾ ٥]

قولُه: (وقِيل: يجوز أن يُريد اسْتِواء نِيَّاتهم في الثَّبات)، وعليه وَرَد قولُه صلوات الله عليه: «المُؤْمِن لِلمُؤْمِن كَالبُنيان يَشُدُّ بعْضُه بعْضاً» ثُمَّ شَبَّك بين أصَابِعِه، وأخْرجَه البُخَاريُّ والإمام أحمد عن أبي موسى (١)، وهذا أوْجَه لِيُقِيموا الظَّاهِر مع البَاطِن وسَائِر الأحوال، ويَتَصِل به قِصَّة موسى عليه السَّلام وقومِه، ويترتَّب عليه قوله: ﴿فَلَسَّازَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ ﴾ ولهذا عمَّ الأذَى بقولِه: «كانوا يُؤذُونَه بأنواع الأذَى» لإطلاقِه.

قولُه: (وقوله: ﴿ صَفّاً كَأَنّهُ مِنْنَكُ ﴾ حَالان مُتَدَاخِلتان)، الانتصاف: يُريد أنَّ معنى الأولى مُشْتَملٌ على النّانية، فإنَّ هيئة التَّراصِّ هي هيئة الاصْطِفَاف (٢). قال صاحب «الإنصاف»: ليس المُراد بالتّداخُل هذا، بل إنَّ الحال الثّانية وقَعَت جَزاء من الحال الأولى، لأنَّ معنى ﴿ صَفّا ﴾: مُصْطَفِّين، وفيه ضَمِيرهُ، وقولُه: ﴿ كَأَنّهُ مُنْيَكُنُ ﴾ حالٌ من الضّمير المَذْكُور، فالحالُ الثّانية دَاخِلةٌ في الأولى، وهي كقولِه: ﴿ إِلّا اسْتَمَعُوهُ وَمُ مَيَلًا مَبُونَ * لَاهِيكَ قُلُوبُهُمْ ﴾ [الأنبياء: ٢ - ٣].

وقلت: فَرْقٌ بِين الصُّورَتِين، فإنَّ قولَه: ﴿ صَفَّا كَأَنَهُ مِبْنَيَنَ مَرْضُوصٌ ﴾ مُشَبَّةٌ ومُشَبَّةٌ به، والمُشَنَّه به ووَصْفٌ له؟

⁽١) البُخَاري (٤٨١) وأحمد في «المسند» (١٩٦٢٤).

⁽٢) «الانتصاف» (٤: ٣٢٥) بحاشية «الكشاف».

﴿ وَإِذَ ﴾ منصوبٌ بإضمارِ «اذكُر»، أو: وحِينَ قالَ للمُم ما قالَ كانَ كذا وكذا، ﴿ تُؤَذُّونَنِ ﴾ كانُوا يُؤذونَه بأنواع الأذى من انتِقاصِه وعيبه في نفْسِه، وجُحودِ آياتِه، وعِصيانِه فيها تعودُ إليهِم منافِعُه، وعبادتِهم البقرَ، وطلبِهم رؤيةَ الله جَهرةً، والتكذيبِ الذي هُو تَضييعُ حقِّ الله وحقِّه، ﴿ وَقَد تَّعْلَمُونَ ﴾ في موضِع الحالِ، أي: تُؤذُونَني عالمِين عِليًا يقينًا ﴿ أَنِّ رَسُولُ ٱللّهِ إِليَّكُمُ ﴾ وقضيّةُ عِلمِكُم بذلك ومُوجبُه تَعظيمي وتَوْقيرِي، لا أَنْ تُؤذُوني وتَسْتَهينوا بي؛ لأنَّ مَن عرف الله وعظمته عَظَّم رسولَه، عليًا بأنَّ تعظيمة في تَعظيم رسولِه،

قولُه: (كانوا يُؤذونه بأنواع الأذَى) إلى قوله: (وطَلبِهم رُؤْيةَ الله جَهْرةً)، أراد أنَّ قَولَه: ﴿ لِمَ تُؤْدُونَنِى ﴾ إنْكارٌ لِطْلق الإِيْذَاء، فيَصِحُ حَمْلُه على الإِيْذَاء في الدِّين وفي النَّفْس، ولذلك أَوْقَعَ قولَه: ﴿ وَقَد تَعْلَمُونَ كَ أَنِي رَسُولُ اللّهِ إِلْيَكُمُ ﴾ حالاً مُقرِّرة لِجِهة الإِنْكَار، وفَسَّره المُصنَّف بقوله: ﴿ وقَضِيةُ عِلْمِكُم بذلك ومُوجِبه تَعْظيمي وتَوْقِيري، لا أَنْ تُؤْذُوني وتَسْتَهِينوا بِي، لأَنَّ من عَرف الله وعَظَمتَه عَظَم رَسُولَه ».

وذَكَر الوَاحِديُّ: ﴿لِمَ تُؤَذُونَنِي ﴾ يعني حين رَمَوه بالأُذْرَة (١). وهو المُراد بقولِه: "من انْتِقَاصِه وعَيْبِهِ»، وأمَّا الكلام في طَلب الرُّؤية فانْتِهازٌ لفُرْصَة التَّعَصُّب.

وَبَيَانُ النَّظْمِ: هُو أَنَّ الله تعالى لمَمَّا وَبَّخِ المُؤْمِنِينِ الّذِينِ مَا وَفَوا بِهَا عَاهَدُوا، وأخلفوا المواعيد تَمْهِيداً ويِساطاً، لقولِه: ﴿ إِنَّ اللّهَ يُحِبُ اللّذِينَ يُقَنْتِلُونَ ﴾ حتى يكُونوا في الجتِماع الكَلِمة كالبُنْيانِ المُرْصُوص في القِتَال، حَذَّرهم تما لَقِي قَومُ موسى من إِزَاغَة القُلوب، والحِرْمان مِن التَّوفيق بِسَبِ الأَذَى، وتما ارْتَكب قومُ عيسى بعد عَجِيبُه بِالبيّنات، مِن تَكْذِيبِه وقولِم فيه: ﴿ وَمَنَ الْمُلَومِينَ الْمَرَى كيف جَمَع الكُلَّ في قولِه: ﴿ وَمَنَ الْمُلَومِينَ الْمَرَى عَلَى اللّهِ وقولِم فيه: ﴿ وَمَنَ الْمُلَومِينَ الْمَرَى كيف جَمَع الكُلَّ في قولِه: ﴿ وَمَنَ الْمُلَومِينَ الْمَرَى كيف جَمَع الكُلَّ في قولِه: ﴿ وَمَنَ الْمُلَومِينَ الْمَرَى عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ اللّهُ اللّهِ عَلَى اللّهِ اللّهُ اللّهِ عَلَى اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهِ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهِ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللللّه

⁽١) «الوسيط» (٤: ٢٩٢)، والأُذرة: نفخٌ بالخِضية، انظر: «الصحاح» للجوهري (٣: ٧٧٥).

ولأنّ مَن آذاهُ كانَ وعيدُ الله لاحقًا به، ﴿ فَلَمَّا زَاغُوٓا ﴾ عن الحقّ ﴿ أَزَاغَ آللَهُ قُلُوبَهُمْ ﴾ بأنْ منعَ ألطافَه عنهُم ﴿ وَآللَهُ لَا يَهْدِى ٱلْغَوْمَ ٱلْفَسِقِينَ ﴾ لا يَلطُف بهم لأنهُم ليسُوا من أهلِ اللَّطف.

فإنْ قُلتَ: ما مَعنىٰ ﴿قَدْ﴾ في قوله ﴿وَقَد تَّمَّلُمُونَ ﴾؟

ٱلكَذِبَ وَهُوَ يُدْعَىٰ إِلَى ٱلْإِسْلَامِ﴾ أي: قضية الدّعوى إلى الإسلام تَوقِيرُ من يدعو إليه، وتَوقِير حُرمَتِه، وإجِابةُ دَعْوتِه، والتَّفَادِي عن إخْلاف المَواعِيد وعمّا يُؤْذيه من القَول والفَعْل؟

قولُه: ﴿ وَاللَّهُ لَا يَهُدِى ٱلْغَوْمَ ٱلْفَنْسِقِينَ ﴾: لا يَلْطُف بِهم)، قال صاحب «الفرائد»: لا يَهْدي من يُسريد الفِسْق، وهو من باب ذِكْر الفِعْل وإرّادة الإرّادّة، نحو: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَنهَدُواْ فِينَا لَنَهْدِيَنَهُمْ شُبُلُنَا ﴾ [العنكبوت: ٦٩].

وقلت: هذا التَّقْدير غير مُفْتَقر إليه، لأنَّ هذه الفَاصِلة تَذْييلٌ للآية، وكالتَّعْلِيل لقوله: ﴿ أَنَاعَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ ﴾. والمُرادُ بقوله: ﴿ زَاغُوا ﴾ أذَى موسى عليه السَّلام.

وكما رُوعِي في هَذين التَّذْييلين هذه المُناسَبة رُوعِيت في قوله: ﴿وَلَوْ كَوْ وَالْكَفِرُونَ﴾، وذلك أنَّ الكُفْر في الأصْل السَّتْر والتَّغْطِية، ومن يُحاول إطْفَاء نُور الله يُحاول إخْفَاء الـحقَّ قلتُ: مَعناهُ التّوكيدُ كأنهُ قال: وتعلمُون عِلمًا يَقينًا لا شُبهةَ لكُم فيه.

[﴿ وَإِذْ قَالَ عِيسَى آبَنُ مَرْيَمَ يَنَبَيْ إِسْرَهِ بِلَ إِنِّ رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِقًا لِمَا بَيْنَ يَدَى مِنَ ٱلنَّوْرَئِةِ وَمُبَيِّرًا بِرَسُولِ يَأْقِ مِنْ بَعْدِى ٱسْمُهُ وَأَحَدُّ فَلَمَّا جَآءَهُم وَٱلْبِيَنَتِ قَالُواْ هَذَا سِحْرٌ مَبِينٌ ﴾ ٦]

وسِتْره، وكذا في قولِه: ﴿وَلَوْ كُرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾ لأنَّه مُقَابِل لِقَولِه: ﴿وَدِينِ ٱلْحَقِّ ﴾، ولَيْس دِينُ الحَقِّ إلا التَّوْحِيدَ ونَفْي الشُّرْك.

وفي الآيات تَـرَقُ من وَجْهَين:

أَحَدُهما: من الأذَى، فإنَّ أذَى موسى عليه السَّلام كان في جَسَدِه، وأذَى عيسى عليه السَّلام في الدِّين، وأذَى تبيّنا صلواتُ الله عليه فيهما، فإنَّ نُورَ الله عِبارةٌ عنه وعن دِيْنِه، لقولِه تعلى: ﴿وَسَرَاجًا مُّنِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٤٦]، وقَدْ سَبَق في التوبة تَقْرير وجْه التشبيه.

وثانيهما: في التَّسْلِية، يَعْنِي: لا تُبَالِ بِأَذَى القَوم، ولَك أُسُوةٌ بموسى، ولا بتَكْذيب الكافرين والمُشْركين كما لم يَضُر عيسى تَكْذيبهم، وتَمَكَّن من إمْضَاء ما جاء به من الدِّين والبِشَارة بِقُدُومِك تَمَكُّنك منه، ويظهرك على الدِّين كلِّه ولوكَرِه المُشْركون والله أعلم.

قولُه: (مَعْناهُ التَّوكِيد)، الانتصاف: «قد» إذا صَحِبَت المَاضِي صَحِبَها التَّوقُع، قال الخليل: هذا خَبرٌ لقوم ينتظرونه، وإذا صَحِبَت المُضَارِع صَحِبهَا التَّكْثير كربّها، وهو من الكلام الذي قُصِد فيه الإفْرَاطُ والمُبالغة. قال:

قَدْ أتركُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أنامِلُهُ (١)

فإنْ قيل: حَمْلُه على التَّكْثِير في الآية مُتَعَدِّرٌ، لأنَّ العِلم مَعْلُوم التعلق، لا يَتَكَثَّر ولا يَتَقَلَّل (٢٠). قلنا: الْمُراد تأكيد الفِعل وتَحَقُّقُه وبُلُوغُه الغاية في نَوعِه، وكذا في قولِه: ﴿ زُبَمَا يَوَدُ ﴾ [الحجر: ٢] ليس مَعْناها إلا تأكُّدُ ذلك الودَادة لا كَثْرتُه وتَعَدُّدُه.

⁽١) نُسِب البيت للهُلَلِي ولعبيد بن الأبرص وهو في «ديوان عَبيد» ص٥، وبقية البيت: كأنّ أثوابَه مُجّت بفِرْصَادِ

⁽٢) «الانتصاف» (٤: ٥٢٤) بحاشية «الكشاف».

قيل: إنّها قال: ﴿ يَنَنِى إِسْرَهِ يلَ ﴾ ولم يَقُل: يا قَوم، كما قالَ موسىٰ؛ لأنّهُ لا نَسبَ لهُ فيهِم فيكونُوا قومَه. والمعنى: أُرسِلْتُ إليكُم في حالِ تَصديقي ما تَقدَّمني ﴿ مِنَ النَّرَينِةِ ﴾ وفي حَالِ تبشيري ﴿ رِيَسُولِ يَأْتِى مِنْ بَعْدِى ﴾ يعني: أنَّ ديني التصديق بكُتُبِ الله وأنبيائِه جَمِيعًا ممّن تَقدَّمَ وتأخر. وقُرِئَ: ﴿ مِنْ بَعْدِى ﴾ بسكون الياء وفتحها، والخليلُ وسيبَويهِ يَختاران الفَتح.

وعن كعب: أنّ الحَوارِيّينَ قالوا لِعيسىٰ: يا رُوحَ الله، هل بعدَنا من أمّة؟ قالَ: نعَمْ، أمّةُ أحمد؛ حُكماءُ عُلماءُ أبرارٌ أتقياءُ، كأتّهم من الفِقْه أنبياء، يَرضونَ منَ الله باليَسيرِ من الرِّرْق، ويَرضىٰ اللهُ مِنهم باليَسيرِ من العَمَل.

قولُه: (إنَّمَا قال ﴿ يَنَبَنِى ٓ إِسَرَّهِ يلَ ﴾، ولم يَقل: «يا قومٍ» كما قال موسى؛ لأنَّه لا نَسَب له فيهم)، الانتصاف: هو كقَولِه: ﴿ كَذَبَ أَصَحَتُ لَتَيَكَةِ الْمُرْسَلِينَ * إِذْ قَالَ لَمُثَمَّ شُعَيْبُ ﴾ [الشعراء: ١٧٦] لأنَّه لم يكن منهم.

وقلت: يَجُوز أن يكون للاسْتِعْطَاف، لمجِيء قوله: ﴿مُصَدِّقًالِمَا بَيْنَ يَدَىَّ مِنَ ٱلتَّوْرَكِةِ ﴾ أي: إنّي أُرْسِلتُ إليكم في حَالِ تَصْديقي لِكِتابِ نزلَ إليكُم يا بني إسْرائيل خاصَّة.

قولُه: (وقُرِئ: ﴿مِنْ بَعْدِى ﴾ بسكون الياء)، بِفَتح اليَاء: نافِعٌ وابنُ كَثير وأبو عَمرو وأبو بكر، والبَاقُون: بسُكُونها (١).

قُولُه: (أَمَّةُ أَحْمَدُ)، رُوِّيْنا عن البُخَارِيِّ ومُسْلم ومَالِك والدَّارِميِّ عن جُبَيْر بن مُطْعِم قال (٢): قال رسولُ الله ﷺ: «لي خُسْة أَسْماء؛ أنا محمَّدٌ، وأنا أَحْمَدُ، وأنا الحاشِرُ الّذِي يُحْشَرُ النَّاسُ

⁽١) انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد ص ٦٣٥.

⁽۲) البخاري (۳۵۳۲)، ومسلم (۱۲٤)، ومالك في «الموطأ» (۱۸۲۳)، والدارمي في «السنن» (۲۷۷۸)، كما أخرجه الترمذي في «الجامع» (۲۸٤٠) وهو أولى بالذكر من الدارمي، وابن الأثير مُعتَمَد المصنف ذكره.

فإنْ قُلتَ: بِمَ انتصَبَ ﴿مُصَدِقًا﴾ و﴿مُبَشِّرًا ﴾؟ أَبِما في الرَّسولِ من معنى الإرسالِ أم بإليكم؟

قلتُ: بل بمعنى الإرسالِ؛ لأنَّ ﴿إِلَيْكُر﴾ صِلةٌ للرَّسول، فلا يجوزُ أن تعملَ شيئًا لأنَّ حروفَ الجرِّ لا تعملُ بأنفُسِها، ولكن بما فيها من معنى الفِعلِ؛ فإذا وقعت صلاتٍ لم تتضمّن معنى فعلٍ، فمِن أينَ تعمل؟ وقُرِئَ: (هذا ساحِرٌ مُبين).

على قَدَمي، وأنا المَاحِي الذِي يَمْحُو الله بِيَ الكُفْرَ، وأنا الْعاقِبُ الذي ليس بعدي نبيٌّ». وقد سمّاه الله رؤوفاً رحيهاً، رواه البُخَاريُّ في تفسير هذه الآية (١).

وعن أَحْمد بن حَنبُل (٢) عن أبي مُوسى قال: سَمّى لنا رسولُ الله ﷺ نَفْسه بأَسْماء منها ما حفظنا قال: «أنا محمَّدٌ، وأَحْمد، والمُقفِّي، والحَاشرُ، ونَبِيُّ الرَّحْمَةِ» قال يزيد: «ونَبي التَّوبَة، ونَبي المَلْحَمة».

قال مُحيي السُّنَّة والوَاحِديُّ: اسمه أحمد يحتمل معنيين: أحدهما: أنه مبالغة من الفاعل، أي: أنه أكثر حمدًا لله من غيره، والآخر: أنه مبالغة من المفعول، أي: أنه يُحمَدُ بها فيه من الأخلاق والمحاسن أكثر مما يُحمد غيره (٣).

قولُه: (وقُرِئ: «هذا سَاحِرٌ»)، حَمْزة والكِسَائي (٤).

قولُه: (لأنَّ ﴿ إِلَيْكُمْ ﴾ صِلَـةٌ للرَّسُولِ، فلا يَجُوز أَنْ تَعْمل شيئاً)، لا يريد عَمَلَها الذي هو الجُزء، وإنَّما يُريد أنَّها لا تَعْمل عمل الفِعل بأنْفُسِها.

⁽١) لسم أجد هذا الحديث في المكان الذي أشار إليه المصنف، وهو تفسير سورة الصف، بل لم أجده في مظنة أخرى وهي خواتيم التوبة لمها ذكر الله تعالى عنه ﴿ بِالْمُؤْمِنِينَ ﴿ رَهُوفُ ۖ رَبِيعَ هُ ﴾، بل لسم أجد الحديث في «صحيح البخاري» أصلاً بعد التنقيب، فلعل المصنف وهم.

⁽٢) في «المسند» (٤: ٣٩٥) رقم(١٩٥٤٣)، ورواه مسلم في «الصحيح» (٢٣٥٥)، وهو أولى بالعزو من أحمد. و«يزيد» هو يزيد بن هارون الواسطي، أحد رواة هذا الحديث.

⁽٣) «معالم التنزيل» للبغوي (٥: ٨٠)، و «الوسيط» للواحدي (٤: ٢٩٢).

⁽٤) «التيسير في القراءات السبع» للداني ص٨١ وص ١٠٤.

[﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِشَنِ ٱفْتَرَكَ عَلَى اللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُوَ يُدَّعَىٰ إِلَى ٱلْإِسْلَئِمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ الظّلِلِينَ﴾ ٧]

وأَيُّ النَّاسِ أَشدُّ ظُلِّمًا مِمْن يَدعوهُ ربَّه على لسانِ نبيّه إلى الإسلامِ الذي لَهُ فيه سَعادةُ الدَّارَين، فيَجعلُ مكانَ إجابَيّه إليه افتراءَ الكذِبِ على الله، بقَولِه لكلامِه الذي هُو دعاءُ عبادِه إلى الحقِّ: هذا سِحرٌ، لأنّ السِّحرَ كذِبٌ وتسمويةٌ.

وقَرأَ طَلحةُ بنُ مُصرِّف: (وهُوَ يَدَّعي)، بِمَعنىٰ: يُدْعیٰ، دَعاهُ وادَّعاه، نحوَ: لمسَه والتمسَه. وعنه: يَدَّعي، بمعنیٰ يَدعو، وهو اللهُ عزَّ وجَلّ.

[﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِعُوا نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْرَهِ مِنْ مَاللَّهُ مُرِّمُ نُورِهِ وَلَق كَرِهَ ٱلْكَفِرُونَ ﴾ [

أصلُه: ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُطَافِئُواْ ﴾ [التوبة: ٣٣] كما جَاءَ في سُورة بَراءة، وكأنَّ هذه اللامَ زيدَت معَ فعلِ الإرادةِ

قولُه: (لأنَّ السِّحْرَ كَذِبٌ وتَمُويهٌ)، فيه إشْعَارٌ بهذه الآية بقِصَّة عيسى عليه السَّلام، وقولهم في الآيات البَيِّنات: ﴿ هَٰذَاسِحُرٌ مُبِينٌ ﴾ مكراً وتَمُويهاً، وإخفاءٌ للحَقِّ الجلي.

وقلت: وفي إِنْقَاع الإسلام مقابلاً لافتراء الكذب، إِنذَانٌ باتَّصَالها بقصَّة محمد صلوات الله عليه، وأنَّ ذِكْر الإسلام كالتَّخَلُص من القِصَّة إلى القِصَّة، ولذلك ذُيِّلَت الآيةُ بقولِه: ﴿ وَاللّهُ لَا يَهْدِي اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَمَا أَرادُوا به من المَكْر وَالدّيْد، وعُرِف أَنَّ الله ما هَداهُم إلى ما أرَادُوا، بل خَذَلهُم اللهُ ونصَر أولياءَه كها قال تعالى: ﴿ وَالْكَيْد، وعُرِف أَنَّ الله ما هَداهُم إلى ما أرَادُوا، بل خَذَلهُم اللهُ ونصَر أولياءَه كها قال تعالى: ﴿ وَالْكَيْدَ عَالَمَهُمُ اللهُ وَبَهُم اللهُ وَبَهُم وَالمَّهُمُ وَالْمَا الله وبهم، قيل: ﴿ يُرِيدُونَ لِلطّهِ وَالْوَرَ اللّهِ بِاللّهُ وَاللّهُ مِنْ اللّه الله وبهم، قيل: ﴿ يُرِيدُونَ لِلطّهِ وَلَوْرَ اللّهِ بِاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ مِنْ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَالْوَرَ اللّهِ بِاللّهُ وَاللّهُ وَلَيْ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَالْوَرَ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَلَهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَلِهُ وَلَوْلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَهُ وَلَا اللّهُ وَالْوَلَا اللّهُ وَلَاللّهُ وَلَهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلَا اللّهُ وَلّهُ وَلَا اللّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلِيْ وَلَا اللّهُ وَلَا الللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا الللّهُ وَلَا الللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا الللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا الللّهُ وَلَا الللّهُ وَلَا الللّهُ وَلَا الللّهُ وَلَا اللللّهُ وَلَا الللّهُ الللّهُ الللّهُ وَلَا الللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا الللّهُ وَلَا الللّهُ وَلَا الللّهُ وَلَا الللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا الللّهُ وَلَا الللّهُ وَلّهُ الللّهُ وَلَا الللّهُ وَلِولَا اللّهُ وَلّهُ وَلَا الللللّهُ

قولُه: («وهو يَدَّعي» بمعنى: يُدْعيٰ)، قال ابن جِنِّي: قرأ طَلْحَةُ بن مُصَرِّف: «وهو يدَّعيٰ إلى الإسلام»، والظَّاهر: يَدَّعي الإسلام، لكن لمّا كان معنى «يَدّعي الإسلام»: يتسب إليه، قال:

تَأْكِيدًا لَه، لِمَا فيها مِن مَعنى الإرادةِ في قولِكَ: جِئتُك لإكرامِك، كما زيدَتِ اللَّامُ في: لا أبا لَك؛ تأكيدًا لمعنى الإضافةِ في: لا أباك.

وإطفاءُ نورِ الله بأفواهِهِم: تهكُّمٌ بهِم في إرَادَتِهم إبطالَ الإسلامِ بقَولِهم في القُرآنِ: هذا سِحرٌ، مُثَّلَتْ حالهُم بحالِ مَن يَنفُخُ في نورِ الشَّمسِ بفِيهِ ليُطْفِئَه (واللهُ مُيّمٌ نُورَه) أيْ: مُـتِمٌّ الحَقَّ ومُبلِّغُه غايتَه. وقُرِئَ بالإضافة.

[﴿ هُوَ ٱلَّذِى آرْسَلَ رَسُولَهُ، بِٱلْهُـدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِهِ. وَلَوْ كَرِهِ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴾ ٩]

و «دينُ الحقّ» المِلّة الحنفيّة ﴿لِيُظْهِرَهُ ﴾ ليُعلِيه ﴿عَلَى الدِّينِ صَحُلِهِ ﴾ على جَميعِ الأَدْيانِ الله الحالِفةِ له؛ ولَعمْري لقد فَعَل، فما بَقِيَ دِينٌ من الأَدْيانِ إلّا وهو مَغلوبٌ مَقهورٌ بدِينِ الإسلام. وعَن مُجاهِد: إذا نَزلَ عيسىٰ لم يَكُن في الأرضِ إلّا دينُ الإسلام. وقُرِئَ: (أَرسَلَ نَبِيّه).

يَدَّعي إلى الإسْلام، حَمْلاً على معناه، كقوله تعالى: ﴿ هَل لَكَ إِلَىٰٓ أَن تَرَكَّى ﴾ والاستعمال: هل لك في كذا، لكن لمّا كان معناه وأدْعُوك إلى أنْ تَزَكّى (١) اسْتُعمل إلى هاهنا تَطَاولاً نحو المعنى (٢).

قولُه: (كَمَا زِيْدَت اللّام في: لا أَبَا لَك؛ تأكِيْداً)، قيل: معناه: أي: كُنْت على وجْهِ لا يُعْرِف لك أَبّ.

قولُه: (وقُرِئ بالإضَافَة)، ابن كثير وحَمْزة والكِسَائي وحَفْص: ﴿ مُبِتُمُ ﴾ بغير تنوين: ﴿ وُنُورِهِ ﴾ بالخَفْص، والبَاقُون: بالتَّنوين والنَّصْب (٣).

⁽١) من قوله: «والاستعمال» إلى هنا ساقط من (ح) وأثبته من (ف) و(ط).

⁽٢) «المحتسب» (٢: ٢٢١).

⁽٣) «التيسير في القراءات السبع» ص١٣٤.

[﴿ يَنَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلَ أَدُلُكُوْ عَلَى يَحِنَرَوَ لَنْجِيكُمْ مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * ثُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ الْحَبَهُ وَيَنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * ثُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَكُمْ عَلَى اللَّهِ مِأْمُولِكُمْ وَأَنفُسِكُمُ ذَلِكُو خَيْرٌ لَكُوْ إِن كُنْمُ نَعْلَمُونَ * يَغْفِر لَكُو دُنُوبِكُو وَمُسَكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّنتِ عَدْنٍ ذَلِكَ ٱلْعَوْرُ ٱلْعَظِيمُ * وَأُخْرَىٰ وَمُسَكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّنتِ عَدْنٍ ذَلِكَ ٱلْعَوْرُ ٱلْعَظِيمُ * وَأُخْرَىٰ الْجُنُونَ مِن تَعْفِيمُ أَوْلَمُومِنِينَ ﴾ ١٠ - ١٣]

﴿ لَنَجِيكُم ﴾ قُرِئَ: مُحَفّقًا ومُثَقّلًا. و﴿ لَوْمَنُونَ ﴾ استئنافٌ، كأنّهم قالوا: كيفَ نعمَل؟ فقالَ: ﴿ لَنُومِنُونَ ﴾، وهو خَبرٌ في مَعنىٰ الأمْرِ؛ ولهذا أُجيبَ بقَولِه: ﴿ يَغْفِرُ لَكُرٌ ﴾ وتَدُلُّ عليهِ قِراءةُ ابنِ مَسعودٍ: آمِنوا بالله ورَسُولِه وجاهِدوا.

فَإِنْ قُلْتَ: لمَ جيءَ بهِ علىٰ لَفظِ الخَبَر؟

قلتُ: للإيذانِ بوُجوبِ الامتِثال، وكأنهُ امتُثِلَ، فهُوَ يخبر عَن إيمانٍ وجِهادٍ مَوجودَين. ونظيرُه قولُ الدَّاعي: غفرَ اللهُ لك، ويغفِرُ اللهُ لك: جُعلت المغفِرةُ لقوَّةِ الرِّجاءِ، كأنبًا كانت ووُجِدت.

فإنْ قُلتَ: هل لقولِ الفَرَّاء: إنهُ جوابٌ ﴿ مَلَ أَدُلُكُمْ ﴾ وَجُهٌ؟

قولُه: (﴿ نُبِيكُرُ ﴾ قُرِئ: مُحَنفَفاً ومُشَقَّلاً)، ابنُ عَامر: مُشَدِّداً، والبَاقُون: مُحَفّفاً (١٠). قولُه: (وهو خَبَرٌ في مَعْني الأمْر)، قال صاحِب «الكَشّاف»: هذا قول سِيْبَوَيه.

قولُه: (هل لِقَول الفَرّاء: إنَّه جَوابُ ﴿ هَلَ أَدُلُكُو ﴾ وَجُهٌ؟)، قال الزَّجَّاج: وقد غَلِط بعض النَّحُويين فقال: ﴿ يَقْفِرْ لَكُرُ ﴾ جَوابُ ﴿ هَلْ أَدُلُكُو ﴾، وذلك أنَّه ليس إذَا دَهَّم النَّبي ﷺ على ما ينفعهم غَفَر الله لَهُم، إنَّما يَغْفِر الله لهم إذا آمنوا وجَاهَدوا، وإنَّما هو جَواب: ﴿ نُوْمِنُونَ بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَجَاهِدُوا يَغْفِر لَكُم، أي: وَيَسُولِهِ وَجَاهِدُوا يَغْفِر لَكُم، أي:

⁽۱) «التيسير» ص١٣٤.

قلتُ: وجْهُه أنّ مُتعلَّقَ الدِّلالةِ هو التَّجارةُ، والتِّجارةُ مُفَسَّرةٌ بالإيهانِ والجِهاد؛ فكأنهُ قيل: هَل تَتَجِرون بالإيهانِ والجِهادِ يَغفر لكم؟

فإنْ قُلتَ: فما وَجهُ قِراءةِ زيدِ بنِ عليٌّ رضيَ اللهُ عنهُما: (تُؤْمِنُوا) و(تجاهدوا)؟ قلتُ: وجهُها أنْ تكونَ على إضمارِ لام الأمْرِ، كقّولِه:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسِ ﴿ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تِبَالا

إنْ فَعَلتم ذلك يَغْفر لَكُم، ويَدلُّ عليه قِراءَة ابن مَسْعُود(١).

وخُلاصَة جَواب المُصنِّف: أنَّ قولَه: ﴿ ثُوْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ إلى آخرِه، بيانٌ لجُمْلة قولِه: ﴿ مَلَ ٱذْلُكُو عَلَى تِحَرَّرَنُنجِيكُمْ مِّنْ عَلَابٍ الرِمِ ﴾ على سَبيل الاسْتِثناف، وعُلِم أنَّ البَيان والمُبيَّن واحِدٌ، فِهَذا الاعْتِبار كان جَواباً.

الانتصاف: هذا التَّأُويل لا يُحْتَاج إليه، فإنَّه يَلْحق بقولِه: ﴿ قُل لِمِبَادِى ٱلَّذِينَ مَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَوْةَ ﴾ [إبراهيم: ٣١] وأمثاله، وقد تَقدَّم الكلام فيه، وأنَّ المُؤمن الرَّاسِخ في الإيهان لمَّا كان مَظِنَّةً لِحُصُول الإقامة والامْتِثَال صار كالمُحَقِّق منه ذلك (٢).

وقال أبو البُقاء: ﴿ يَغْفِرْ لَكُرُ ﴾ جَوابُ شَرطٍ مَحْذُوف: أي إِنْ تُؤمِنُوا يُغْفِر لَكُم، أو جوابٌ لَمَا دلَّ عليه الاسْتِفْهام، والمعنى: هل تَقْبَلون إِنْ دَلَلْتُكم (٣).

قولُه: (محمّد تَفْدِ نَفْسَك)، البيت(٤)، أيْ: يا محمّد لِتَفْدِ نَفْسَك، فُحِذَفت اللام من اللفظ

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ١٦٦)، وقراءة عبد الله بن مسعود: «آمِنوا بالله ورسوله» بصيغة الأمر لا بصيغة المضارع.

⁽٢) «الانتصاف» (٤: ٥٢٦) بحاشية «الكشاف».

⁽٣) «إملاء ما مَنَّ به الرحن ٤ (٢: ٢٦٠ – ٢٦١).

⁽٤) البيت لأبي طالب، وقيل: للأعشى.

وعن ابنِ عبّاس أنهم قالوا: لو نَعلَمُ أَحَبُّ الأعمالِ إلى الله لعَملْناها، فنزَلتْ هذهِ الآيةُ، فمكَثُوا ما شاءَ الله يقولون: ليتنا نعلَمُ ما هي، فدلَّم اللهُ علَيها بقولِه: ﴿ ثُوْمِئُونَ ﴾ كلامٌ مستأنَفٌ، وعلىٰ أنَّ الأمرَ الواردَ علىٰ النَّفوسِ بعدَ تشَوُّفٍ وتَطلُّع منها إليه: أوقَعُ فيها وأقرَبُ من قَبُولِها لهُ ممّا فُوجِئت به.

﴿ ذَلِكُمْ ﴾ يعني ما ذُكِرَ من الإيهانِ والجِهادِ ﴿ غَيْرٌ لَكُو ﴾ من أموالِكُم وأنفُسِكُم. فإنْ قلتَ: ما مَعنىٰ قولِه: ﴿ إِن كُنُمُ لَعَلَمُونَ ﴾ ؟

قلتُ: مَعناهُ إِنْ كُنتُم تَعلَمونَ أَنهُ خَيرٌ لكُمْ كَانَ خيرًا لكم حيتَذِ؛ لأَنْكُم إِذَا عَلِمتُم ذَلك واعْتَقَدَتُمُوهُ أَحبَبتُم الإيهانَ والجِهادَ فوقَ ما تُحِبّونَ أَنفُسَكُم وأموالكُم، فتُخلِصونَ وتُفلِحونَ ﴿ وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا ﴾ ولكُم إلىٰ هذهِ النَّعمةِ المَذكورةِ من المَغفرةِ والثّوابِ في الأجِلةِ نعمةٌ أخرىٰ عاجِلةٌ محبوبةٌ إليكم، ثمّ فسّرَها بقولِه: ﴿ نَصْرٌ قِنَ اللّهِ وَلَنَّمُ مَرِيبٌ ﴾ أي: عاجِلٌ، وهو فَتحُ مكّة.

وهي مُضْمَرة، ولهذا الفِعْل كان تَجُزُّوماً فَحُذِف لِكَثْرة الاسْتِعْبال، تَبَالاً: أي سُوءُ عَاقِبة، والتَّبَال: عَدَاوةٌ يُطْلب بها، يقال: تَبَلَني فُلانٌ وتَبَلَهُم الدَّهْر. قال كعب:

بَانَتْ سُعَادُ فَقَلْبِي اليَوْمَ مَتْبُولُ

أي: مُصابٌ بِتَبْلِ، وهو الذَّحْلُ والعَدَاوة.

قولُه: (مَعْناه: إِنْ كُنتُم تَعْلَمُون أَنَّه خَيْرٌ لَكُم كَان خَيْراً لَكُم)، الانتصاف: أَجْرَى الشَّرْط على حَقِيقته، وليس بالظَّاهِر؛ لأنَّ عِلْمَهم بِذلِك مُحَقِّق، فَإِنَّهم مُؤْمنون، ولَعلَّه مِثْل قولِه: ﴿ يَكَا لَيْهَا اللَّهُ وَذَرُوا مَا بَقِى مِنَ الرِّيَوَا إِن كُنتُ مِثْقِمِينِينَ ﴾ [البقرة: ٢٧٨] كما تقول لمن يَنتَصر مِن عَدُوِّه: إِنْ كُنْت حُرَّا فانْتَصر (١).

⁽١) «الانتصاف» (٤: ٧٢٥) بحاشية «الكشاف».

وقالَ الحسَنُ: فنتُحُ فارِس والرُّوم. وفي ﴿ يَحْبُونَهَا ﴾ شَيءٌ من التَّوبيخِ علىٰ مَحبّـةِ العاجل.

فإنْ قلتَ: علامَ عُطِفَ قولُه ﴿ وَيَشِرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾؟

وقلت: يريد أنّه من باب المُبالغة والتّميم، وعليه ظاهِر كلام القاضي: إنْ كُتتُم من أهْل العِلم، إذ الجَاهِل لا يُعْتدُ بِفِعْلِه (۱). وليس بِذاك، لأنّ شَرُط ذلك الأسلوب أنْ يكونَ الشَّرُط ثابِتاً في نَفسِه أو عند المُتكلِّم والمُخَاطَب، لم يَتعوَّج عن السَّدَاد، ولم يَتَحَرَّ سوى الصَّواب، كما مَرَّ في سورة المُمْتَحنة، وهاهنا الكلامُ على ما سَبق في فاتحة السُّورَةِ مع أولئك المُؤمنين الّذين قالوا قبل أنْ يُؤمَروا بِالقِتَال: لو عَلِمْنا أحَبَّ الأعْمَالِ إلى الله لَعَمِلناه، ولَبَذُلنا فيه أمُوالنا وأنْ فُسَنا، يَشْهد لَه نَقْلُه عن ابن عبّاس في هذا المقام قالوا: لو نَعْلم أحبَّ الأعْمال إلى الله (۲) لَعَمِلناها فَنَزلت (۳)، فلمّا دَمَّم الله تعالى في يومِ أُحد على المُجَاهدة في سَبيل الله تَولُوا، وحِين لم يعْمَلُوا بِمُوجَب العِلْم قبل لهم: ﴿إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾، وإليه الإشارة بِقَولِه: «إذا عَلِمْتم ذلك يعْمَلُوا بِمُوجَب العِلْم قبل لهم: ﴿إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾، وإليه الإشارة بِقَولِه: «إذا عَلِمْتم ذلك واغتقدْتُوه، أخبَنتُم الإيمان والجِهادَ فَوْقَ ما تُحِبُون الْفُسَكُم وأمُوالكُم»، وفي التَعْقِيب بِقَولِه: وأَخْرَىٰ يُعْبُونَا أَوْلَى الله الله الله الله الله وقي التَعْقِيب بِقَولِه:

قولُه: (شَيءٌ مِن التَّوبِيخ عَلى عَبَة العَاجِل)، وذلك أنَّه تَعالى عَطَف «أُخْرى» من حَيْث المعنى على النَّعْمَة المَذْكُورة من المَغْفِرةِ والنَّوابِ، وقَيَّدَها بقَولِه: ﴿ يَجُبُونَهَا ﴾، وفيه إشَارَة إلى هذا المعنى (٤)، لأنَّ الفَتْح والنَّصْرة وإنْ كانَا من الأُمُور الدِّيْنيَّة، لكن فيهما حظ النَّفْس؛ لأنَّها بِظَاهِرهما ممّا تَشْتَهِيه النَّفْس، ويَجُوز أنْ يكون عطفاً على ﴿ يَجَزَرَ ﴾؛ أيْ: أبشركم بِتِجَارة أخرى عَاجِلة، بَعد البِشَارة الآجِلة.

⁽١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ٣٣٤).

⁽٢) من قوله: «لعملناه» إلى هنا ساقط من (ف).

⁽٣) انظر: «جامع البيان» للطبري (٢٨: ١٠٧).

⁽٤) من قوله: «عن النعمة» إلى هنا ساقط من (ف).

قلتُ: على ﴿ نُوْمِنُونَ ﴾ لأنَّـهُ في مَعنىٰ الأمْرِ، كأنَّهُ قيل: آمِنوا وجاهِدوا يُثِبْكُم اللهُ ويَنصُركُم، وبَشِّر يا رَسولَ الله المُؤمِنينَ بذلك.

فإنْ قُلتَ: لمَ نصَبَ مَن قرَأَ (نصرًا من الله وفَتْحًا قَريبًا)؟

قلتُ: يجوزُ أَنْ يَنصِبَ علىٰ الاختصاص أو علىٰ (تُنصَرونَ نَصْرًا)، و(يُفتحُ لكُم فَتْحًا) أو علىٰ: يَغفِرُ لكُم ويُدخِلُكم جَنّات، ويُؤتِكُم أخرىٰ نصْرًا من الله وفَتْحًا.

قولُه: (على ﴿ نُرْمِنُونَ ﴾ لأنّه في مَعْنى الأمْر)، قال صَاحِب «المفتاح»: هو عطف على ﴿قُلْ ﴾ مراداً: قبل: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ (١).

وقلت: قدْ سَبق أنَّ ﴿ وَتُومُونَ بِاللهِ ﴾ مُتَضمِّنٌ مَعْنى الأمر لقوله: ﴿ وَلَمُولَ اللهُ عِبَادَه على ما يُحَلِّصُهم مَا يُؤْذِيهم بِقولِه: ﴿ وَلَمُ اللهُ يُحَرَّمُ اللهِ عَبَادَه على ما يُحَلِّصُهم مَا يُؤْذِيهم بِقولِه: ﴿ وَلَمُ اللهُ عَلَيْهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَبَادَه على ما يُحَلِّفُهم مَا يُؤْذِيهم بِقولِه: ﴿ وَلَمُ اللهِ عَبَيْهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهُ

ويُمْكن أَنْ يُقال: إِنَّه تعالى لمَمّا أَمَر رسولَه ﷺ بأَنْ يُخاطِب النَّاس بقولِه: ﴿ هَلَ ٱذْكُو عَلَنَ الْمَعَ وَيَعْمَلُوا اللَّهِ عَلَى الْمُولِدِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّلِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُ الللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ الللْمُواللَّهُ الللْمُولِمُ اللللْمُولِمُ الللْمُولِمُ الللْمُواللَّهُ الللْمُولِمُ الللْمُولِمُ اللللْمُولِمُ الللْمُلْمُ الللْمُولِمُ الللْمُولِمُ الللْمُولِمُ اللَّهُ اللْمُولِمُ اللللْمُول

⁽١) انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي، ص٣٢٦.

[﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُواْ أَنصَارَ اللَّوكُمَا قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّفَ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى اللَّهِ قَالَ اَلْمُوَارِثُونَ فَعَنُ أَنصَارُ اللَّهِ فَنَامَنَت مَّلَآهِفَةٌ مِنْ بَغِت إِسْرَةِ بِلَ وَكَفَرَت طَآهِفَةٌ فَأَيَّدُنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَى عَدُوْمِ فَأَصْبَحُوا ظَهِرِينَ ﴾ ١٤]

قُرِئَ: ﴿ كُونُواْ أَنْصَارَ ٱللَّهِ ﴾ و(أنصاراً لله). وقَراً ابنُ مسعودٍ: (كُونوا أَنْتُم أَنْصارَ الله). وفيه زِيادةُ حَتم للنُّصرةِ عَليهِم.

فإنْ قلتَ: ما وَجهُ صِحّةِ التّشبيهِ، وظاهِرُهُ تشبيهُ كونِهم أنصارًا بقَولِ عيسىٰ صَلَواتُ الله عليه: ﴿مَنّ أَنصَارِيّ إِلَى اللّهِ﴾؟

قلتُ: التَّشبيةُ محمولٌ على المَعنى، وعلَيه يَصِحّ. والمرادُ: كُونوا أنصارَ الله كما كان الحوارِيّون أنصارَ عيسىٰ حينَ قالَ هُم: ﴿مَنْ أَنصَارِئَ إِلَى ٱللَّهِ﴾.

«بَشِّر»، فعلى هذه «بَشِّر» مَعْطوفٌ على ﴿ قُلْ ﴾ مُراداً عند قوله: ﴿ تُوْمِنُونَ بِاللهِ ﴾، ويجوز أن تكون «بشِّر» (١) من الخِطَاب العَام كأنَّه قيل: آمِنوا بالله وبَشِّروا، أي: لِيُبَشِّر كُلُّ من يَتَأتَّى منه البِشَارة (٢)، فإنَّ هذا الأمر بعَظَمته وفَخَامَته حَقِيْقٌ بأنْ لا يَخْتص بأَحَدٍ دُون أَحَد.

قولُه: (قُرِئ: ﴿كُونُوا أَنصَارَ ٱللَّهِ ﴾)، الكُوفِيّون وابنُ عَامِر: ﴿أَنصَارَ ٱللَّهِ﴾ بِغَير تَنْوينِ ولا لام، والبَاقُون: بالتّنوين ولامٍ مَكْسُورة (٣). أي: في أوّل اسْمِ الله عَزّ وَجلّ.

قولُه: (وفيه زِيادَةُ حَتْم للنُّصُّرَةِ عَلَيْهم)، وذلك أنَّ الضَّمير إذا جُعل فَصْلاً لا يَحَلَّ لَهُ أَفَاد الاَّعْرِضَاص، أي: هَذا الأَمْر لِعِظَم مَناله لا يَخْتَص بِه إلا أَمْثَالُكم، البَذَّالُون للأرواح النَّاصِرون لله ولِرَسُولِه، وإنْ جُعِل مُبتدأً أفَاد تَقَوِّيَ الحُكْم، وأنَّ النُّصْرةَ مَطْلُوبة البَتَّة.

قولُه: (التَّشْبِيه تَحْمُولٌ على المَعْني)، أي: على تَقْدير أشْيَاء عِدّة لتَصْحِيح التَّشْبيه، و «مَا» في

⁽١) من قوله: «معطوف» إلى هنا ساقط من (ف) وأثبته من (ط) و(ح).

⁽٢) من قوله: «من الخطاب» إلى هنا ساقط من (ف).

⁽٣) انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص١٣٤.

فإنْ قلتَ: ما معنىٰ قولِه: ﴿ مَنْ أَنصَارِى إِلَى ٱللَّهِ ﴾؟ قلتُ: يجبُ أن يكونَ مَعناهُ مُطابِقًا لجوابِ الحَواريِّينَ ﴿ عَنْ أَنصَارُ ٱللَّهِ ﴾ والذي يُطابِقُه أنْ يكونَ المعنىٰ: مَن جُندي مُتوجُهًا إِلَىٰ نُصرةِ الله، وإضافةُ ﴿ أَنصَارِى ﴾ خلافُ إضافةِ ﴿ أَنصَارُ ٱللَّهِ ﴾ فإنَّ مَعنىٰ ﴿ فَضُنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ ﴾ : نَحنُ الذينَ يَنصُرونَ الله.

﴿ كُمَا قَالَ ﴾: مَصْدَرية، أيْ: كُونُوا أَنْصَارَ الله، مِثل كَوْنِ الحَوَارِيينِ أَنْصَارِ الله وقت قُول عيسى: مَن أَنْصَارى إلى الله؟

قولُه: (بَجِب أَنْ يكون مَعْناه مُطَابِقاً جَوابِ الحَوَارِيين)، يُريد أَنَّ قَولَه: ﴿مَنْ أَنصَارِى ٓ إِلَى اللَّهِ ﴾ اللَّهِ كَيس على ظَاهِره لِتَعْدِيتِه بـ ﴿إلى »، ولا يُطابِقُه أَيضاً جَوابُ الحَوارِيين: ﴿ فَحَنُ أَنصَارُ اللَّهِ ﴾ ، فالوَاجِب أَنْ يُؤوَّل بها يُطَابِق الجَواب بحيث يُعْلَم منه مَعْنى التَّعْدِية، وتَضْمِين ما يَتَعلَق به ﴿إلى »، وهو: «مَنْ جُندي مُتوجِّها إلى نُصْرة الله ».

قولُه: (وإضَافَة ﴿أَنصَارِى ﴾ خِلافُ إضَافَة ﴿أَنصَارُ ٱللَّهِ﴾)، قال صَاحِب «الانْتِصاف»: الإضَافَة الأولى تَحْضَةٌ، والنَّانية غَيْر تَحْضَة (١).

وقلت: يَشْهَد للأوّل قَولُه: «مَنِ الأنْصَارُ الّذين يَخْتَصُّون بي؟»، والثّاني قولُه: «نحن الّذين يَنْصُر ون الله».

فإنْ قُلتَ: هذا يُخالِف تَقْديره الأوّل: «مَن جُنْدي مُتَوجّها إلى نُصْرة الله؟»، لأنَّ «جُنْدي» خَبر «مَن» الاسْتِفْهاميَّة، وفيه ضَمِيرٌ راجِعٌ إلى المُبتدأ، و﴿ إِلَى ٱللّهِ ﴾ حَالٌ منه.

قلتُ: عَمَلُه حِيْنثلِ نحو قولِه تعالى: ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي ٱلسَّمَلَوَتِ وَفِي ٱلْأَرْضُ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ﴾ [الأنعام:٣].

فإن قلت: ما فَائِدة الاختلاف؟

⁽١) «الانتصاف» (٤: ٨٢٥) بحاشية «الكشاف».

ومَعنىٰ ﴿مَنْ أَنصَارِى ﴾ مَن الأنصارُ الذين يَختصّونَ بي ويَكونونَ مَعي في نُصرةِ الله: ولا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَعناهُ: مَن ينصُرُني معَ الله؟؛ لآنَهُ لا يُطابِقُ الجَواب. والدّليلُ عليه: قِراءةُ مَن قَرَأَ: (مَنْ أنصارُ الله).

والحَوَارِيُّونَ أَصْفِياؤُه، وهُم أَوَّلُ مَن آمَنَ به وكانُوا اثنَي عَشَر رَجُلًا؛ وحوارِيّ الرَّجلِ: وحوارِيّ الرَّجلِ: طَغِينُه وخُلُصانِه، مِن الحَوَر وهو البَياضُ الخالِص. والحوّاري: الدَّرْمَك. ...

قلت: الإيند النه بأنَّ الذي يُطلب منهم هو النُّصْرة المُعْتَبرة، وهو اخْتِصَاصهم به وما أُخْبَروا به عن أَنْفُسِهم، إنْشَاءٌ للنُّصْرة بل ادِّعاءٌ مِنْهم أُنَّهم الّذين يَنْصُرون الله، ولذلك عَقب بقولِه: ﴿ فَنَامَنَت طَآبِهَ مُ مِنْ بَوْتِ إِسَرَه بِلَ وَكَفَرَت طَآبِهَ فَهُ وقريبٌ منه قولُه تعالى: ﴿ طَاعَةُ مَعْرُوفَةً ﴾ بقولِه: ﴿ فَنَامَنَت طَآبِهَ مُ مِنْ بَوْتِ إِسَرَه بِلَ وَكَفَرَت طَآبِهَ فَهُ وَقريبٌ منه قولُه تعالى: ﴿ طَاعَةُ مَعْرُوفَةً فَعلاً ، [النور: ٥٣] فإذا اعْتُبِر المُبْتدأ من جَانب المُسلمين قُدر: الذي يُطلب مِنكم طَاعة معروفة فعلاً ، وإذا اعْتُبر من جانب المُنافقين قيل: أَمْرُكم وشَأَنكم طَاعَةٌ مَعْرُوفة قولاً.

قولُه: (ولا يَصِحُّ أَنْ يكونَ مَعْناه: من يَنْصُرني مع الله) وهو قول الزَّجَّاج (١)، لأنَّه لا يُطابِق ﴿ فَعَنُ أَنصَارُ اللهِ نَنصُرك مَع الله، على أنَّ «إلى» بِمَعْنى «مع» قَلِيلٌ.

قولُه: (قِرَاءَة من قَرَأ: «مَن أنْصَارُ الله»)، ابنُ عَامر وعَاصِم وحَمْزة والكِسَائي (٢).

قولُه: (والحَوَاري: الدَّرْمَك) عن بعضهم: الدرمك: نُقاوةُ الدقيق الذي ليس فيه نخالة، ويقال: الدرهم يكسو النَّرمَق أي: الثوب اللين، تعريب نرمك ويطعم الدَّرمق، قال الزَّجَاج: الذين أُخْلِصوا ونُقُوا من كلِّ عيب، وكذلك الدَّقيق الحواري؛ لأنه يُنقَّى من لُباب البُرِّ وخالصه، وتأويله في الناس: أنَّه إذا رجع في اختياره مرّة بعد أخرى وُجِدَ نقياً من العُيوب، من حاد يجور، وهو الرُّجوع والترجيع (٣).

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ١٦٥).

⁽٢) انظر: «التيسير في القراءات السبع»، ص ١٣٤.

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ١٦٥).

ومنه قولُه عليهِ الصلاةُ والسَّلامُ: «الزُّبَيرُ ابنُ عَمّتي وحَوارِتِي من أُمَّتي» وقيلَ: كانوا قصّارين يُحوَّرونَ الثيابَ: يُبَيِّضونَهَا. ونظيرُ الحَواريِّ في زِنَتِه: الحَواليُّ: الكثيرُ الحِيَل.

﴿ فَنَامَنَتَ ظَالَهِ فَهُ مِنهُم بعيسىٰ ﴿ وَكَفَرَت ﴾ به ﴿ ظَالَهِ فَا فَائَدُنَا ﴾ مُؤمِنيهِم على كُفّارِهِم، فظهَروا عليهِم. وعن زَيدِ بنِ عليِّ: كانَ ظُهورُهم بالحُجّة.

عنْ رسولِ الله ﷺ: «مَن قرَأَ سُورةَ الصَّفِّ كانَ عيسىٰ مُصَلِّيًا علَيه مُستَغفِرًا لهُ ما دامَ في الدُّنيا وهُوَ يومَ القِيامةِ رَفيقُه».

قال الرَّاغِب: قيل: إنَّما سُمُّوا حَوارِيين لأنَّهم كانوا يُطَهِّرُون نُفُوسَ النَّاس بإفَادَتِهم الدَّيْن والعِلْم^(۱).

قولُه: (الزبيرُ ابنُ عَمَّتي وحوارِيِّي)، الحديث من رِوَاية البُخَارِيُّ ومُسْلم والتُّرْمِذيُّ وابنِ مَاجَه عن جَابر (٢) قال النَّبي ﷺ: "إنَّ لِكُلُّ نَبيِّ حَوارِيَّا وإنَّ حَوارِيَّ الزُّبَيرِ».

الرَّاغب: تَشبيهه بهم في النُّصْرة حيثُ قال: ﴿مَنْ أَنصَادِى إِلَى ٱللَّهِ ۚ قَالَ ٱلْحَوَادِيُّونَ غَنْ أَنصَارُ ٱللَّهِ ﴾ (٣).

وقلت: ويُؤيِّدُه ما رُوِِّينا عن البُخَارِيِّ ومُسْلَم (٤) عن جَابِر قال: قال رسولُ الله ﷺ يوم الأحزاب: «مَن يَأْتِينا بِخَبِر القَوْم؟» فقال الزُّبِير: أنا، ثم قال: «مَن يَأْتِينا بِخَبِر القَوْم؟» فقال الزُّبِير: أنا، ثُمِّ قال في الثَّالثة: «إنّ لكُلِّ نبي حَواريّاً، وإنّ حَوادِيَّ الزُّبِير».

تَـمَّتِ الشُّورة.

⁽۱) «مفردات القرآن» ص۲۲۳.

⁽٢) البُخاري (٣٧١٩)، والتَّرمذي في «الجامع» (٣٧٤٤)، وقد أخرجه كل من مسلم وابن ماجه لكن باللفظ الثاني الذي أشار إليه المصنَّف وعزاه لكل من البخاري ومسلم فحسب، لذا خرجته في التالي.

⁽٣) «مفردات القرآن» ص٢٦٣.

⁽٤) البُّخاري (٢٨٤٧)، ومُسلم (٢٤١٥)، والتَّرمذيُّ في «الجامع» (٣٧٤٥)، وابن ماجه في «السنن» (١٢٢).

شُوْرَةُ الجُمُعَةِ مدنيّةٌ، وآياتها إحدىٰ عَشْرةَ آية بنسكِلْلْهُ الْآَمِنْ الْآَمِنْ الْآَمِنْ الْآَمِنْ الْآَمِنْ الْآَمِنْ الْآَمِنْ الْآَمِنْ الْآَمِنْ الْآَمِنْ

[﴿ يُسَيِّحُ بِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ الْمَاكِ الْقُدُّوسِ الْعَرِفِرِ الْمُرَكِيدِ * هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأَمْتِينَ رَسُولًا مِنهُمْ يَسْلُواْ عَلَيْهِمْ وَالْأَرْضِ الْمَاكِ الْقُدُّوسِ الْعَرِفِرِ الْمُحَكِّمَ وَالْمَاكِينَ وَالْمُحَكَّمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن الْمُحَلِّمُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ الْمَحْتُواْ بِهِمْ وَهُوَ الْعَزِيرُ الْمَحْكِمُ * ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْمِيهِ مَن يَشَاهُ وَاللَّهُ مُواللَّهُ مِنْ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهُ مَن يَشَاهُ وَاللَّهُ مُن اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهُ مَن يَشَاهُ وَاللَّهُ مُن اللَّهُ عَلَيْهِ مَن يَشَاهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ مِنْ اللَّهُ عَلَيْهِ مَنْ اللَّهُ عَلَيْهِ مَن يَشَاهُ وَاللَّهُ مِنْ اللَّهُ عَلَيْهُ مَنْ اللَّهُ عَلَيْهِ مَن اللَّهُ عَلَيْهُ مَا مَا اللَّهُ عَلَيْهُ مَنْ اللَّهُ عَلَيْهُ مَا اللَّهُ عَلَيْهُ مَنْ اللَّهُ عَلَيْهُ مَا اللَّهُ عَلَيْهُ مَنْ اللَّهُ عَلَيْهِ مَن اللَّهُ عَلَيْهُ مَنْ اللَّهُ عَلَيْهُ مَا اللَّهُ عَلَيْهُ مَنْ اللَّهُ عَلَيْهُ مُن اللَّهُ عَلَيْهُ مِنْ اللَّهُ عَلَيْهُ مِنْ اللَّهُ عَلَيْهُ مَنْ اللَّهُ عَلَيْهُ مِنْ اللَّهُ عَلَيْهُ مَنْ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ مَنْ اللَّهُ عَلَيْهُ مَنْ اللَّهُ عَلَيْهُ مِنْ اللَّهُ عَلَيْهُ مَنْ اللَّهُ عَلَيْهُ مَالِي اللَّهُ عَلَيْهُ مِنْ اللَّهُ عَلَيْهُ مَا اللَّهُ عَلَيْهُ مِنْ اللَّهُ عَلَيْهُ مِنْ اللَّهُ عَلَيْهُ وَاللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ مُلْ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ مِنْ اللَّهُ عَلَيْهُ مِنْ اللَّهُ عَلَيْهُ عِلْمُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عِلْمُ الْعَلَيْمِ عِلْمُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَالِهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْكُوا عَلَيْهُ عَلَيْكُوا عَلَيْكُ مُنْ الْعَلِيلُولُ عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا عَلَيْهُ عَلَيْعُ عَلَاكُمُ عَلَاكُولُولُ عَلَيْكُولُولُولُولُ عَلَيْكُولُولُ

قُرِئَتْ صِفاتُ الله عَزَّ وعَلا بالرَّفعِ علىٰ المَدْحِ، كأنهُ قيل: هُو المَلِكُ القُدّوسُ، ولَو قُرِئتْ مَنصوبةً لَكانَ وَجهًا، كَقولِ العَرَب: الحَمدُ لله أهلَ الحمد.

الأمّيّ: منسُوبٌ إلىٰ أمّةِ العرَبِ؛ لأنّهم كانوا لا يكتُبونَ ولا يَقرَؤونَ من بَينِ الأُمَم. وقيل: بدَأت الكِتابةُ بالطّائفِ، أخذوها من أهلِ الحِيرةِ، وأهلُ الحيرةِ من أهلِ الأنبار.

قولُه: (وأهْل الجِيْرة من أهْل الأنْبَار)، الأنْبَارُ: مَوضِعٌ قَريبٌ مِن بَعداد، وجَدْت في بعض كُتب المُحاضرات: أنَّ أوّل من اسْتخرج الخط العربي ثلاثة رجال من أهل مُسْكين: وهي ومَعنىٰ ﴿ بَعَثَ فِي ٱلْأُمِّيِّتَنَ رَسُولًا مِنْهُمْ ﴾ بَعثَ رَجُلًا أُمّيًّا فِي قَومٍ أُمّيِّين، كما جاءَ في خديث شعبا:

قريةٌ من أعلى الأنبار، يقال لأحدهم: مَرامُر بن مُرَّة، وللآخر: أَسْلَم بن سدرة وللثالث: عامر بن جدْرة، نظروا رملاً في شاطئ الفرات فيه آثارُ أرجل البطّ، فشبّهُوها بالخطوط، فقالوا: هلمُّوا نستخرج منها خطاً غير الخُطوط القديمة، ثمّ فكَّروا في كلام الخلق فوجَدوا سائر الكلام يدورُ على ثمانية وعشرين حرفاً، وتصوروا على «أبجد هوز حطّي كَلمن سَعْفَص قَرشَت» حُروفاً، ووجدوا هذه اثنين وعشرين حرفاً، فعازتهم ستة أحرف؛ الثاء والخاء والذال والضاد والظاء والغين، فصوروها «ثخذ ضظغ» فتمَّ بذلك الكلام، ثمَّ صَرفوا الألفاظ وألفوا بعضها إلى بعض، واصطلحوا على ما يَصِلُونه من الكلام أو يُقَطَّعُونه بالحروفِ المذكورة، فكان منه هذا الخطُّ العَربيّ. والله أعلم بصحَّية (۱).

قولُه: (ومَعْنَى ﴿ بَعَثَ فِي ٱلْأَمِيَّتِ نَرَسُولًا مِنْهُمْ ﴾: بَعَث رَجُلاً أُمِّيًّا فِي قَوْمِ أُمِّيِّنِ)، وإنَّما قَال: «رجلاً» و«قوم» على سَوْق المَعْلوم مساق غيرِ المَعْلُوم، لِيُؤذِن بِأنَّ قولُه: ﴿ هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي ٱلْأَمِيَّتِ نَرَسُولًا مِنْهُمْ ﴾ وَارِدٌ على سَنَن كلام الجَبَابرة، نَحْو ما جاء في قولِه: ﴿ وَمِمَا يُوعِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ٱبْتِغَانَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَعِ ﴾ [الرعد: ١٧] وهو الوَجْه.

قولُه: (في حَديث شعيا)، قال أبو عبد الله الكسائي في كتاب «المبتدأ» ذكر وهب وكعب: إن شعيا بن أمصيا نبيٌ من سُلالَة بني إسرائيل من ولد هارون وهو الذي بشر قومه بنبينا محمد صلوات الله عليه، وشعيا هو الذي أرسل يونس بن متى إلى قومه من أهل نينوى (٢).

⁽١) نقل الأستاذ جواد علي في كتابه الماتع «المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام»: (١٥: ١٥٧ – ١٦٣) الأقوال في منشأ الخط العربي، وذكر أقاويلَ كثيرةً منها ما ذكره المصنف هاهنا بها لا مزيد عليه من حيث الجمع والتوثيق، وخلاصته أن الأمر مختلَفٌ فيه وأنه لا يُجُزم فيها برأي.

⁽٢) (مخطوط: ١٣ اب جامعة الملك سعود رقم ٩٣٤)، ولم يرد هذا النص في النسخة المطبوعة بليدن عام ١٩٢٣) م، فقد جاء بحديث يونس، ثم قفز إلى حديث عيسى عليه السلام.

إِنِّ أَبْعَثُ أَعْمَىٰ فِي عُمِيان، وأُميَّا فِي أُمّيِّين، وقيلَ ﴿ مِّنَهُمْ ﴾، كَقُولِـه تَعَالَىٰ: ﴿ مِّنَ أَنْفُسِكُمْ ﴾ [النوبة: ١٢٨] يَعَلَمُونَ نَسَبَه وأحوالَـه. وقُرِئَ: (فِي الأُمِّين) بِحَذْفِ ياء النَّسَبِ.

﴿يَسَـٰلُواْ عَلَيْهِمَ ۗ اَيَنِهِمَ ۗ يَقَرَؤُها عَلَيهِم مَعَ كَونِه أُمِّيًّا مِثْلَهُم لَمَ تُعهَد مِنهُ قِراءٌ ولَمَ يُعرَف بتعَلُّم، وقِراءةُ أُمِّيِّ بغَيرِ تَعَلَّمِ آيةٌ بَيّنةٌ. ﴿وَيُزَكِيمَ ﴾: ويُطَهّرُهم من الشَّركِ وخَبائثِ الجاهِلِيّة.

﴿ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِنَابَ وَٱلْحِكْمَةَ ﴾: القُرآنَ والسُنّة. و ﴿ إِنْ ﴾ في ﴿ وَإِن كَانُوا ﴾ هيَ المُخَفَّفة من الثَّقيلَةِ، واللّام دَليلٌ عليها، أي: كانوا في ضَلالٍ، لا تَرىٰ ضَلالًا أعظمَ مِنهُ.

﴿ وَمَاخَرِينَ ﴾ مَجَرُورٌ عطفٌ على ﴿ ٱلْأَمِيَّئِنَ ﴾، يَعني: أنهُ بَعَثَهُ في الأُمّيِّينَ الذينَ علىٰ عَهدِه، وفي آخَرينَ من الأُمّيِّين لم يَلحَقوا بهم بعدُ، وسَيلحَقُونَ بهم، وهمُ الذينَ بعدَ الصَّحابةِ رضيَ اللهُ عنهُم.

قولُه: (إني أبعث)، حكاية عن الله تعالى.

قوله: (أعمى)، أي: غَيْر عَالِمِ بالشرائع، «في عُميان»: في قومٍ غَيرِ عالمين بها، والمُرادُ نبيُّنا صلوات الله عليه وأُمَّتُه.

قولُه: (وفي آخرِين من الأُمُيِّين)، جَعَل ﴿ مِنْهُمْ ﴾ بَياناً للآخرين، قال صاحب «الكشف»: «مِنْ» في ﴿ مِنْهُمْ ﴾ للنَّبِيِّن، ولَيْسَت «من» التي تُسْتعمل مع أَفْعَل، لأنَّ «مِن» تلك لا يجُوز معها جمع الاسم، لا يُقال: الزَّيْدون أَفْضَلون من عُمرٍو، لأنَّ «أَوَّل» و «آخر» وإن كان «أَفْعَل» لا يَكاد يُوجَد اسْتِعْبال «من» مَعَها (1).

⁽١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٣٤٦).

وقيل: لمّا نزَلتْ قيل: مَن هُم يا رسولَ الله؟ فوضعَ بدَهُ على سَلمانَ ثُمَّ قال: «لو كانَ الإيهانُ عندَ الثُّريّا لتَناوَلَه رجالٌ من هؤلاء»، وقيل: هُمُ الذينَ يَأْتُونَ مِن بعدِهم إلى يومِ القِيامةِ، ويجوزُ أَنْ يَنتَصِبَ عَطفًا على المَنصوبِ في ﴿وَيُعَلِّمُهُم ﴾ أي: يُعلِّمُهُم ويُعلِّمُ آخِرين؛ لأنّ التّعليمَ إذا تَناسَقَ إلى آخِرِ الزّمانِ كان كلّه مُستنِدًا إلى أوَّلِه، فكأته هو الذي توكل كُلَّ ما وُجِد منه ﴿وَهُواَلْعَزِيرُ الْحَكِيمُ ﴾ في تمكينِه رَجُلًا أُميًّا من ذلك الأمرِ العَظيم، وتَلَي كُلَّ ما وُجِد منه ﴿وَهُواَلْعَزِيرُ الْحَكِيمُ ﴾ في تمكينِه رَجُلًا أُميًّا من ذلك الأمرِ العَظيم، وتأييدِه عليه، واختيارِه إيّاهُ من بَين كافّةِ البشر ﴿ ذَلِكَ ﴾ الفضلُ الذي أعطاهُ مُحمَّدًا وهو أَنْ يكونَ نَبِيَ أَبناءِ عَصرِه، ونَبِيَّ أَبناءِ العُصورِ الغوابِر، هو ﴿فَضَلُ اللهِ يُؤيّيهِ مَن يَشَلَهُ ﴾ إعطاءَه، وتَقتضيهِ حكمتُه.

قولُه: (فَوضَع بَدَه على سَلْمان)، رُوِّينا عن البُخَاري ومُسْلَم والتَّرْمِذيِّ (١) عن أبي هُريرة قال: كنا عند رسول الله ﷺ حين أُنزلت سُورة الجُمعة فتلاها، فلما بَلَغ: ﴿ وَمَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَا يَلْحَقُواْ بِنا؟ فلم يُكلِّمُه حتى سأل يَلْحَقُواْ بِيمَ قال رجلٌ: يا رسُولَ الله من هؤلاء الّذين لم يَلْحَقوا بنا؟ فلم يُكلِّمُه حتى سأل ثلاثًا، قال: وسَلْمان فينا؟ فوضَع رسُولُ الله ﷺ يده على سَلْمان وقال: «والَّذِي نَفْسي بِيده لو كان الإيمان بالثُّريّا لتَنَاوَله رِجَالٌ من هَوْلاءِ».

قولُه: (فَكَانَّه هو الّذي تَولَّى كُلَّ مَا وُجِد منه)، أي: كانَ رسولُ الله عَلَيْهِ هو الّذي تولَّى كُلَّ ما وُجِد من (٢) التَّعْليم، يعني: يَصحُّ إسنادُ التَّعْليم إلى رسول الله عَلَيْهِ للأمم - الفَائِتة للحصر - إلى انقِراضِ العَالَم، لأنَّه إذا تَنَاسَقت العَنْعَنةُ من الثَّقات المُتقِنين الذين حَمُوا المتونَ من تَحْريف الزَّائِعَين، والإسنادَ من تَولِّي الكاذِبين، صَحَّ أَنْ يُقَال: هو الذي بعث في الأميين رسولاً منهم يعلمهم الكتاب والحكمة ويُعلِّم آخرين منهم له يَلْحقوا بهم، هذا يدلُّ على جَلالَةِ قَدْرِ المُحَدِّثين وعُلوِّ مَرْتبتهم، ولِذلك قال: ﴿ وَلِكَ فَضْلُ ٱللّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءً وَاللّهُ ذُو اللّهُ مَا اللهم اجْعَلنا من زُمْرتهم.

⁽١) البُخَارِيُّ (٤٨٩٨) ومُسْلم (٢٥٤٦)، والتِّرمذيُّ في «الجامع» (٣٣١٠).

⁽٢) من قوله: ﴿ أَي كَانَ ﴾ إلى هنا ساقط من (ف) و(ط)، وأثبته من (ح).

.....

ولَعْمري إنَّ علم الرِّواية من أقْوى أزْكَان الدِّين، وأَوْثَق عُرَى المُتَّقين، لايرغَب في نَشْره إلا كُلُّ صَادقٍ تَقيِّ، ولا يَزْهد في نَصْرِه إلا كُلُّ مُنافِقٍ شَقِيّ.

قال أبو نصر بن سَلّام: ليس شيءٌ أثْـقَلَ على أهْلِ الإلحاد ولا أَبْغَضَ إليهم من سياع الحديث وروايته وإسناده (١).

وقال ابن القَطَّان: ليس في الدُّنيا مُبتدع إلا وهو يبغض أهل الحديث (٢).

وقال ابن المُبارك: الإسنادُ من الدِّين، ولولا الإسنادُ لقالَ من شَاءَ ما شاء (٣).

وذكر البَيْهَقيُّ في كتاب «المدخل» عن الشَّافِعيِّ عن ابنِ عيينة: حدَّثني الزُّهْريُّ بحديثٍ فقُلتُ: هاتِه بلا إسْنادٍ، قال: أتَرْقى السَّطْحَ بلا سُلَّم؟! (٤).

وقال محمد بن أَسْلَم الطُّوسِي: قُرْب الإسْنادِ قُرْبٌ إلى الله تعالى^(٥).

وقال الحَاكِم النَّيْسَابُوري: لولا كَثرة مُواظَبة طَائِفة المُحدِّثين على حِفْظِ الإِسْنَادِ لَدَرسَ مَنَارُ الإِسْلام، ولَتَمكَّن أهْلُ الإِلْحَاد والبِدَع فيه بِوَضْع الأحاديث وقلب الأسَانيد^(٦).

⁽١) انظر: «معرفة علوم الحديث» للحاكم ص ٩٤. والشرف أصحاب الحديث» للخطيب ص٧٣.

⁽٢) امعرفة علوم الحديث، للحاكم ص ٤٦. والشرف أصحاب الحديث، للخطيب ص٧٣

⁽٣) رواه مُسلِم في مُقدِّمة «صحيحه»، وانظر: «الجهاد» لابن المبارك ص١٤، والخطيب في «الرحلة في طلب الحديث» ص٨٩.

⁽٤) ذكره البيهقي في مقدمة «شعب الإيهان»، وذكر أنه في «المدخل إلى السنن الكبرى» له، لكنه غير موجود في الجزء المطبوع، إذ المطبوع لا يُمثل إلا جزءاً من الكتاب، والبقيَّة مفقودة، ومثل هذا مروي عن ابن المبارك، كما في «شرف أصحاب الحديث» ص ٤٦، و«الكفاية» ص ٤٣٨ للخطيب.

⁽٥) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب (١: ١٢٣) رقم ١١٥.

⁽٦) دمعرفة علوم الحديث 4 ص٥١.

[﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِيلُوا ٱلنَّوْرَئِهَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَازًا بِلْسَ مَثَلُ ٱلْفَرْمِ ٱلَّذِينَ كَذَبُوا بِعَايَئتِ ٱللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْفَوْمِ ٱلظَّالِمِينَ ﴾ ٥]

شَبّه اليَهودَ في أنّهم حَمَلةُ التّوراةِ وقرّاؤُها وحُفّاظُ ما فيها، ثُمّ أنّهم غيرُ عامِلينَ بها ولا مُنتفِعين بآياتِها، وذلك أنّ فيها نَعتَ رَسولِ الله ﷺ والبِشارة به، ولم يُؤمِنوا به؛ بالحِمارِ حَلَ أسفارًا، أيْ: كُنّبًا كِبارًا من كُتُبِ العِلم، فهو يَمشي بها ولا يَدري منها إلا ما يَمُرُّ بجنبيهِ وظَهْرِه من الكَدِّ والتّعب. وكلُّ مَن عَلِمَ ولم يعمَل بعِلمِه فهذا مَثلُه، وبسُسَ يَمُرُّ بجنبيهِ وظَهْرِه من الكَدِّ والتّعب. وكلُّ مَن عَلِمَ ولم يعمَل بعِلمِه فهذا مَثلُه، وبسُسَ المَثلُ، ﴿ بِنْسَ ﴾ مَثلًا ﴿ مَثُلُ الْقَوْمِ الّذِينَ كَذَّبُوا بِعَايَنتِ اللهِ ﴾ وهُم اليَهودُ الذين كَذَّبوا المَثلُ، ﴿ بِنْسَ ﴾ مَثلًا ﴿ مَثُلُ الْقَوْمِ الّذِينَ كَذَبُوا بِعَاينتِ اللهِ الدّالةِ على صِحّةِ ثُبوّةِ مُحمَّد ﷺ. ومَعنى: ﴿ حُمِيلُوا النّورَنةَ ﴾ : كُلّفوا عِلمَها بآياتِ الله الدّالةِ على صِحّةِ ثُبوّةٍ مُحمَّد ﷺ. ومَعنى: ﴿ حُمِيلُوا النّورَنةَ ﴾ : كُلّفوا عِلمَها والعَمل بها، ﴿ ثُمُ لَمْ يَحْمِلُوها في الحقيقةِ لِفَقدِ العَمَل. وقُرِئَ: (يَحمِلُ الاَسْفارَ). التّوراة)، أيْ: حَلُوها ثُمَّ لم يَحمِلُوها في الحقيقةِ لِفَقدِ العَمَل. وقُرِئَ: (يَحمِلُ الاَسْفارَ). التّوراة)، أيْ: حَلُوها ثُمَّ لم يَحمِلُوها في الحقيقةِ لِفَقدِ العَمَل. وقُرِئَ: (يَحمِلُ الاَسْفارَ).

فإنْ قُلتَ: (يَحمِل) ما مَحَلُّه؟ قلتُ: النَّصبُ علىٰ الحال، أو الجَرُّ علىٰ الوَصْف؛ لأنّ الجِهارَ كاللثيم في قولِه:

والإسْنادُ واسِطةٌ بين الحَقِّ والخَلقِ، وهو سُلّم السَّلامة، ومَرْقاة النَّجَاةِ، ومِفْتَاحُ النَّجَاحِ، فمن رَفَع قَدْرَه ارْتَفَع، ومَنْ وَضَعَ شَانَه اتَّضَع.

قولُه: (وذلك أنَّ فيها نَعْتَ رسُولِ الله ﷺ)، اعْلَم أنَّه تعالى لمَّ اثْبَت التَّوحيدَ والنَّبُّوَة، وبَيَّن في النَّبُوّة أَنَّه ﷺ بُعِث إلى الأُمِّيِّين، واليهودُ لمَّ أوْرَدوا تلك الشَّبْهة وهي: أنَّه صلواتُ الله عليه مَبْعُوثٌ إلى العَرب خَاصَّة وهم أُمَّةٌ أُمَّيَّةٌ، ونحن أهْلُ كِتَاب، أَتَبَعَه بِضَرْب الله صلواتُ الله عليه مَبْعُوثٌ إلى العَرب خَاصَّة وهم أُمَّةٌ أُمَّيَةٌ، ونحن أهْلُ كِتَاب، أَتَبَعَه بِضَرْب السَمَثَل لمن تمسَّك بهذه الشَّبْهة وتَركَ الدَّلائِل الواضِحة المَسْطُورة فيها مُمَّلُوا واسْتُحْفِظُوه، وهي: نَعْتُ رَسُولِ الله ﷺ، والبِشَارَة بِه ولم يُؤْمنوا به، فَشَبَّههُم بالحار، مُمَّل كُتباً كِبارًا، فهو يمشى بها ولا يَدْري منها ما يمر بجنبيه.

قولُه: (لأنَّ الحِمارَ كالليْمِم)، تَعْلَيلٌ لِتَقْديرِ الجُرِّ على الوَصْف فحَسب، لأنَّ الليِّم في البَيْت لا يَخْتمل الحال، لِمها ذكرنا أنَّ الشَّاعِر يَصِفُ نفسَه بالحِلْم والاخْتِمال مِن كُـلِّ لَثيمٍ صفته

ولَقَد أَمرُّ على اللَّئيم يَسُبُّني

هَادَ يَهُودُ: إِذَا تَهُوَّدَ ﴿ أَوَلِيَكَاءُ لِلَّهِ ﴾ كانوا يقُولُونَ: نحنُ أَبناءُ الله وأحبّاؤه، أي: إنْ كانَ قولُكم حقًّا وكنتُم علىٰ ثِقةٍ ﴿ فَتَمَنَّوُا ﴾ علىٰ الله أنْ يُميتكُم وينقُلكم سريعًا إلىٰ دارِ كرامتِه التي أعدَّها لأوْلياثِه،

ذاك؛ لا أنهُ مرَّ على لئيم بعينِه حالةَ ذاك، لأنَّ ذلك لا يُثبِتُ له وصْفَ الحلم، وأنه دأْبُه وعادته كذلك، شُبِّهت اليهودُ بهذا الجنس من الدَّوابَ إذا كان حاملاً للأسفار.

وأما توجيه الحال في الآية فأن تجعل التَّعريف لاسْتِغراق الجنس، وأن حُكم كلِّ فَردٍ من أَفْراد هذا الجنس كذلك، والبيتُ لا يحتمل هذا.

قولُه: (إذا تَهَوَّد)، الجَوْهَري: هَادَ يَهُود هَوْداً: تاب ورجَعَ إلى الحقّ، فهو هَائِدٌ وقوم هُوداً: عَابِ اللهُ عَهُود هُوداً: عَابِ اللهُ عَهُود (١).

قولُه: (كَانُوا يَقُولُون: نحن أَبْناءُ الله وأحبّاؤه)، آذن بأن الولي بمعنى الحبيب، وهو اسم فاعل اعتمد وعمل في ﴿لِلَّهِ﴾، ومن ﴿ مِن دُونِ ﴾ حالٌ من الضّمير الرَّاجِع إلى اسم «أنّ» المعنى: إنْ كُنتم تَزْعُمون أنّكم غُبُّون الله مُتجَاوِزين عن النَّاس فتَمنّوا الموت، فإنَّ المُحبَّ يُحبُّ لِقاءَ محبوبِه، ولا يَكُره قُربَه، نحوه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ عِندَ اللهِ خَالِصَكَةً مِن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا ٱلْمَوْتَ ﴾ [البقرة: ٩٤].

⁽١) من قوله: «قوله: لأن الحمار» إلى هنا ساقط من (ف)، وأثبته من (ح) و(ط).

ثُمَّ قال: ﴿ وَلَا يَنْمَنَّوْنَهُ أَبَدًا ﴾ بِسبَبِ ما قَدّموا من الكُفرِ، وقد قالَ هُم رَسولُ الله ﷺ: «والذي نَفْسي بِيَدِه لا يَقولُها أَحَدُّ مِنكُم إلّا غَصَّ بريقِه»، فلولا أنهم كانوا مُوقِنينَ بصدقِ رَسولِ الله ﷺ لَتَمنَّوا، ولكِنهم عَلِموا أنهم لو تَمنَّوا لماتوا من ساعتِهم ولِحققهم الوعيدُ، فما تَمالكَ أحدٌ منهم أن يَتمنَّى؛ وهي إحدى المعجزات. وقُرِئَ: (فتَمَنَّوا الموت) بكسرِ الواو، تشبيهًا بـ «لو استَطعنا». ولا فرق بين «لا» و «لن» في أنّ كُلَّ واحدةٍ منهما نفيٌ للمستقبَل، إلّا أنّ في «لن» تأكيدًا وتشديدًا ليس في «لا» فأتىٰ مرَّةً بلفظِ التأكيد:

فإن قلت: لِمَ لَمْ يُضِف ﴿أُولِياءَ﴾ لله كما أضَاف في قوله: ﴿أَلَاۤ إِنَ أَوْلِيَـآءَ ٱللَّهِ لَاخَوْفُ عَلَيْهِـدُ وَلَاهُمْمَ يَحْــزَنُونَــــ﴾؟ [يونس: ٦٢].

قلت: لِيُؤذِن بِالفَرقِ بِين من يَدَّعِي أَنَّه من أُولياء الله، وبين من يُخُصُّه الله بالوَلاية، ونحوه في الإضافة قوله: ﴿مَنْ أَنصَارِى إِلَى اللهِ ﴾ قال: «مَعْنى ﴿مَنْ أَنصَارِى إِلَى اللهِ ﴾ [الصف: ١٤]، أيْ: مَن الأنْصَار الّذين يَخْتصُّون بي؟ ويكُونون معي في نُصرة الله؟ ومَعْنى ﴿فَضُ أَنصَارُ اللهِ ﴾ والثَّانية غيرُ فَضُنُ أَنصَارُ اللهِ ﴾ والثَّانية غيرُ وسبق أنَّ الإضافة الأولى مَحْضَة، والثَّانية غيرُ عَضْة، وذكَرْنا فائِدة الاختلاف.

قولُه: (لا يَقُولُهُ أحدٌ منكم إلا غَصَّ بِرِيقِه)، روى الإمام أحمد بن حَنْبل عن ابن عباس: لو أنَّ اليَهود تَـمَنَّوُا الموتَ لـماتوا ولرَأوا مَقَاعِدَهم من النَّار (١١).

قولُه: (وقُرِئ: «فَتَمنَّوِا الموتَ»)، بكسر الواو، قال ابنُ جِنِّي: قرأَها ابنُ يعمر وابنُ أبي إسْحَاق^(٢).

قولُه: (فَاتَى مَرَّةً بِلَفْظ التَّاكِيد)، الرَّاغِب^(٣): إنَّ قولَه: ﴿ فَتَمَنَّوُا ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَلَاقِينَ * وَلَن يَتَمَنَّوُهُ أَبَداً ﴾ الآية لمّا كان مُفْتَتحاً بِشرطٍ عُلِّقَت صِحَّتُه بِتمنِّي الموت ووقع

⁽١) الإمام أحمد في «المسند» (٤: ٩٩)، رقم (٢٢٢٥) طبعة الرسالة بتحقيق شعيب الأرنؤوط.

⁽Y) «المحتسب» (Y: ۲۲۱)، و «أصل المسألة» (1: ٥٤).

⁽٣) يعني: في «درة التنزيل»، وتقدم الكلام في نسبته إلى الراغب، وأن الأصح أنه للخطيب الإسكافي.

﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ ﴾ [البقرة: ٩٥]، ومرَّةً بغيرِ لفظِه: ﴿ وَلَا يَلْمَنْوَنَهُ ﴾ [الجمعة: ٧]، ثُمَّ قيل لهم: ﴿ وَلَا يَاللهُ وَتَمَ اللهُ عَلَهُ اللهُ فَيُجازِيكُم بها أنتم أهلُه كُفرِكم؛ لا تُفوِّتونَه وهُو مُلاقيكُم لا محالة ﴿ ثُمَّ تُرُدُّونَ ﴾ إلى الله فيُجازِيكُم بها أنتم أهلُه من العِقاب. وقرأ زيدُ بنُ عليِّ رضي اللهُ عنه: إنهُ مُلاقِيكُم. وفي قِراءةِ ابنِ مَسعود: تفرّونَ منه مُلاقِيكُم، وهي ظاهِرة. وأمّا التي بالفاء، فلتَضَمُّن الذي معنى الشَّرط، وقد جَعل ﴿ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَذِى تَفِرُونَ منه، ثمَّ استُؤنِف: إنهُ مُلاقيكم.

هذا الشَّرطُ عَاية ما يَطْلبه المطيع، ولا مطلوبَ وراءه على ما ادعوه لأنفسهم، وهو أنَّ لهم الدَّار الآخِرة خَالِصة من دُونِ غَيرهم وَجَب أنْ يكون ما يُبْطِل تمنِّي الموت المُؤَدِّي إلى بُطْلان شَرْطِهم أقوى ما يُسْتَعمل في بابِه وأبَلغَهُ في نفي ما ينتفي شرطهم به، فكان ذلك بلفظة «لن» التي للقطع والبَتات، وليس كذلك الشَّرط في سورة الجمعة، إذ ليس زعمهم أنهم أولياءُ لله من دون الناس مثل المطلوب الذي لا مطلوب وراءه وهو الدار الآخرة لأنهم يطلبون بعد ذلك إذا صح لهم هذا الوصف دار الثواب، فلما كان الشرط في هذا المكان قاصراً عن الشرط في ذلك المكان ولم تكن الدعوى غاية المطلوب لم يحتج في نفيه وإبطاله إلى ما هو غاية في بابه (۱).

قلت: ويعْضُدُه تخصيص العَشَرة المُبَشَرة بالجنّة مِن الجَمَّ الغَفِير من بين الصَّحابَة الكِرام. قولُه: (وأمّا التي بالفَاء)، أي: القِراءة التي أتى بالفاء في ﴿ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ﴾، فَلِتَضَمُّن ﴿ الَّذِي ﴾ مَعْنى الشَّرط.

قال أبو البَقَاء: دخَلت في الفَاء لِم افي «الذي» من شَبَه الشَّرط، ومنع منه قوم وقالوا: إنَّما يَجُوز ذلك إذَا كان «الّذي» هو المبتدأ، أو اسم إنَّ، و ﴿الَّذِي ﴾ هاهنا صِفةٌ، وضعَّفُوه من وجْه آخَر وهو: أنَّ الفِرارَ من الموت لا يُنْجِي منه فلم يُشبه الشَّرْط، وقال هؤلاء: الفاء زائِدةٌ، وأُجِيب

⁽١) «درة التنزيل وغرة التأويل؛ للإسكافي (١: ٢٥٨ – ٢٦٠).

[﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِى لِلصَّلَوْةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللّهِ وَذَرُوا الْبَيْعُ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِن كُنْتُدْتَعْلَمُونَ * فَإِذَا قُضِيبَتِ الصَّلَوْةُ فَانتَشِرُوا فِ الْأَرْضِ وَالْبَغُوا مِن فَضْلِ اللّهِ وَاذْكُرُوا اللّهَ كَثِيرًا لَعَلَكُمْ لُقْلِحُونَ ﴾ ٩-١٠]

يوم الجُمْعة: يوم الفَوجِ المَجموع، كقولهم: ضُحْكةٌ للمَضحوكِ منه. ويومَ الجُمُعة؛ بفَتحِ الميم: يومَ الوَقتِ الجامِع، كقَولهِم: ضُحَكةٌ، ولُعَنةٌ، ولُعَبةٌ؛ ويومُ الجمُعةِ: تثقيلٌ للجُمْعة، كما قيل: عُسُرةٌ في عُسْرة. وقُرِئَ بهِنَّ جَمِعًا.

فإنْ قُلتَ: «مِن» في قولِه: ﴿ مِن يَوْمِ ٱلْجُمْعَةِ ﴾ ما هي؟

عنه بأنَّ الصَّفة والموصُوف كالشَّيء الواحد، ولأنَّ «الّذي» لا تكون إلا صِفَة، فإذا لم يُذْكر المَوصُوف معها دخلت الفاءُ والمَوْصُوف مُراد، فكذلك إذا صَرَّح به، وأمَّا ما ذكروه ثانياً فغَيْر صحيح، فإنَّ خَلْقاً كثيراً يظُنُّون أنَّ الفِرارَ من أسْبَاب الموت يُنْجيهم إلى وقتٍ آخَر (١). وقد جاء هذا المعنى مصرَّحاً به في قوله:

ومن هَـابَ أَسْبَابَ المنايـا يَنَلْنَهُ ولو رَامَ أَسْبَابَ السَّماءِ بِـسُلَّمِ (٢)

أنشده صاحب «الكشف» مستشهداً (٣).

قولُه: (تَثْقِيلٌ للجُمْعة)، أبو البقاء: «الجُمُعة» بضمَّتين، وبإسكان الميم مصدرٌ بمعنى الاجتماع، وقيل في المُسكَّن: هو بمعنى المُجْتمع فيه، مثل: رجل ضُحْكة، أي: كثير الضَّحك منه، وهُمِن ﴾ بمعنى: في (٤٠).

⁽١) ﴿ إِملاء ما مَنَّ بِهِ الرحمن ﴾ (٢: ٢٦٢).

⁽٢) البيت لزهير بن أبي سلمى من معلقته المشهورة، انظر: «ديوانه» ص١١١.

⁽٣) اكشف المشكلات؛ للباقولي (٢: ١٣٤٨).

⁽٤) اإملاء ما مَنَّ به الرحن؛ (٢: ٢٦٢).

قُلتُ: هي بيانٌ له إِذَا ﴾ وتفسيرٌ له. والنّداء: الأذانُ. وقالوا: المرادُ به الأذانُ عندَ قُعودِ الإمامِ على المِنْبَر، وقد كانَ لِرسولِ الله ﷺ مُؤذَّنٌ واحِدٌ، فكانَ إذا جَلسَ على المِنبِ أذَّنَ على بابِ المسجدِ؛ فإذا نزَلَ أقامَ الصّلاة، ثمّ كانَ أبو بَكرِ وعُمَرُ رَضِيَ اللهُ عنهما على ذلك؛ حتى إذا كانَ عُثمانُ وكَثُر الناسُ وتَباعدَتِ المنازِلُ زادَ مُؤذَّنَا آخرَ، فأمر بالتّأذينِ الأوّلِ على دارِه التي تُسمّىٰ زَوْراء، فإذا جَلسَ على المِنبِ أذَّنَ المؤذَّنُ الثاني، فإذا بالتّأذينِ الأوّلِ على دارِه التي تُسمّىٰ زَوْراء، فإذا جَلسَ على المِنبِ أذَّنَ المؤذَّنُ الثاني، فإذا نزلَ أقامَ الصّلاة، فلَم يُعَب ذلك عليه.

وقيل: أوَّلُ مَن سبّاها جُمعةً كعبُ بنُ لؤيّ، وكانَ يُقالُ لها: العَروبة.

وقيل: إنّ الأنصارَ قالوا: لليَهودِ يومٌ يَجتمِعونَ فيه كُلَّ سبْعةِ أيّام، وللنَّصاريٰ مِثلُ ذلك؛ فهَلُمّوا نجعلْ لنا يومًا نَجتَمعُ فيه فنَذكرُ اللهَ فيه ونُصَلِّي.....

قولُه: (حتى إذا كان عُمْمان رضي الله عنه)، عن البُخَاريِّ والتَّرْمِذيِّ وأبي دَاود وابن مَاجَه (١) عن السَّائب بن يَزيد قال: كان النِّداءُ يوم الجُمُعة أوّله إذا جَلَس الإمامُ على المِنْبر على عَهْد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر، فلمّا كان عُمْان رضي الله عنهم، وكثر النَّاس، زاد النِّداء النَّالث على الزَّوْرَاء (٢).

قوله: (يقال لها: العَرُوبة)، النهاية: هو اسْمٌ قَديمٌ للجُمُعة (٣)، وكأنَّه ليس بعَربي، يُقال: يوم عَرُوبة، ويوم العَرُوبة، والأفْصَح أنْ لا يَدْخُلها الألف واللام.

⁽۱) البخاريُّ (۹۱۲)، والتِّرْمِذيُّ في «الجامع» (٥١٦)، وأبو داود في «السنن» (٩١٢)، وابن ماجه في «السنن» (١٠٨٧)، والحديث في النسائي وهو أولى بالعزو إليه من ابن ماجه، وذكره ابن الأثير في «جامع الأصول» مُعتَمَدُ المصنف في التخريج

⁽٢) في رواية ابن ماجه: زاد النِّداء الثّالث على دارٍ في السُّوق، يقال لها: الزُّوْراء.

⁽٣) في (ف): «لحديث أخرجه مسلم»، والظاهر أن هذه اللفظة مقحمة، فهي ليست في «النهاية»، وليس في مُسلم حديث بهذا المعني.

فقالوا: يومُ السَّبتِ لليَهود، ويومُ الأَحَدِ للنَّصارىٰ، فاجْعَلوا يومَ العَروبةِ، فاجتَمَعوا إلى سعدِ بنِ زُرارةَ فصَلَّىٰ بهِم يومَئذِ رَكعتَينِ وذكَّرَهم، فسَمَّوه يومَ الجُمُعةِ لاجتماعِهم فيه، فأنزَلَ اللهُ آيةَ الجمُعةِ، فهِيَ أوَّلُ جمعةٍ كانتْ في الإسلام.

وأمّا أوّلُ جُمعة جَمعها رسولُ الله ﷺ، فهي: أنهُ لمّا قدِمَ المدينةَ مُهاجِرًا نَزلَ قُباءَ علىٰ بني عَمرِو بنِ عَوفِ، وأقامَ بها يومَ الاثنين والثّلاثاءِ والأربعاءِ والخميسِ، وأسَّسَ مسجِدَهم، ثمَّ خرَجَ يومَ الجمُعةِ عامِدًا المدينةَ فأدرَكتْهُ صلاةُ الجمُعةِ في بني سالمِ بنِ عَوفِ في بَطنِ وادِ هُم، فخَطبَ وصَلّى الجمُعة.

وعن بعضِهم: قد أبطَلَ اللهُ قولَ اليَهودِ في ثلاث: افتخروا بأنهم أولياء الله وأحِبّاؤه، فكذّبهم في قولِه: ﴿ فَتَمَنَّوُا ٱلمُوتَ إِن كُنتُم صَلِيقِينَ ﴾ [الجمعة: ٦]، وبأنهم أهلُ الكتابِ والعربُ لا كتابَ لهم، فشَبَّهَهُم بالجهارِ يَحمِلُ أسفارًا؛ وبالسّبتِ وأنهُ ليسَ للمُسلِمينَ مِثلُه فشرَعَ اللهُ لهم الجمعة.

قولُه: (قد أَبْطَل الله تَعالى قَولَ اليَهود في ثَلاث)، إلى قوله: (فَشَرع الله لهم الجُمُعة)، فعلى هذا يكون في قولِه: ﴿ إِذَا نُودِكَ لِلصَّلَوْةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعةِ ﴾ تَعْريضاً باليَهُود وأنَّهم ما وُقَّقُوا لما سَعِد به المُؤمنون كما وَرَد في الحديث: «هذا يومُهُم الذي فُرِض عليهم» _ يعني: يوم الجُمُعة به «فاختلَفوا فيه، فهَدانا الله له، فالنَّاس لنا فيه تَبَعٌ؛ اليهودُ غداً، والنَّصَارى بعد غدٍ »، رواه البُخاري ومُسْلم عن أبي هُرَيرة (١).

ومِن ثَمَّ جُعِلت الصَّلَة التي هي ﴿ ءَامَنُوٓا ﴾ عِلّة للسَّعي إلى ذِكر الله، كما جُعِلت الصَّلة في قوله: ﴿ كَمَثَلِ النِّيمَ اللهِ مَا اللهِ مَا اللهِ مَا اللهِ الكِتاب مُقرِّراً للتَّمثيل في قولِه: ﴿ كَمَثَلِ النِّيمَ اللهِ مَا اللهِ وَ اللهِ عَمَلُ اللهُ اللهُ وَ اللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ اللهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَلِهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ ولَا اللّهُ وَلّهُ الللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلّهُ وَاللّهُ وَلّهُ اللّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّهُ الللّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّهُ اللّهُ وَلّهُ وَلّهُ

⁽١) البُخاري في «صحيحه» (٨٧٦)، ومسلم في «الصحيح» (٨٥٥).

وعن النَّبِيِّ ﷺ: «خيرٌ يوم طلَعت فيه الشَّمسُ يومُ الجمُعة، فيهِ خُلِقَ آدمُ، وفيهِ أُدخِلَ الجُنَّةَ، وفيه أُهبِطَ إلىٰ الأرضِ، وفيه تَقومُ السَّاعةُ، وهو عِندَ الله يومُ المزيد».

وعنه عليه السَّلامُ: «أتاني جِبريلُ وفي كَفِّهِ مِرآةٌ بَيضاءُ وقال: هذه الجُمُعةُ يَعرِضُها عَلَيكَ رَبُّكَ لِتكونَ لكَ عِيدًا ولأُمَّتِك من بَعدِك، وهو سَيِّدُ الأيّامِ عندَنا، ونَحنُ نَدعوهُ إلى الآخِرةِ يومَ الـمَزيد».

وعنهُ ﷺ: «إنّ لله تعالىٰ في كُلِّ جُمُعةٍ ستَّ مئةِ ألفِ عَتيقٍ منَ النّار». وعن كَعبِ: إنّ اللهَ فضّلَ من البُلدان مكّة، ومن الشُّهورِ رمَضان، ومن الأيّام الجُمُعة،

المَوصُول والصَّلة، لِيكُون ذَرِيعةً إلى التعرض بدَعواهم الكاذِبة، حيث سَمَّوا أنْفُسَهم يهوداً، وهو من هَاد، أي: رَجَع إلى الله تعالى وتاب، وإلى تَقْرير معنى قوله: ﴿ فَتَمَنَّوُا ٱلْمُوْتَ ﴾ كأنَّه قيل: يا أيَّها الّذين ادّعوا أيَّهم رجَعُوا إلى الله وتابوا إليه، إنْ زَعَمْتم أنكم أولياء الله، لأنَّ التَّيْب إلى الله وليُّ الله، فتَمنّوا لِقَاء الله، فإنَّ الحَبِيب لا يَكُره لِقاءَ حَبِيبه، ولِقاء الله: المَوت، على ما ورد في الحديث (١)، ففي كُلِّ من الأحَاديث الثّلاثة تَعْريضٌ في غَاية اللَّطف والدِّقَّة (٢).

قولُه: (خَيْر يَومٍ طَلَعتْ فيهِ الشَّمْس يَومُ الجُمُعة)، الحديث أُخْرَجَه مُسلمٌ والتَّرْمِذي وابن مَاجَه والنَّسائي عن أبي هُرَيرة، وليس في آخره: وهو عند الله يوم المزيد^(٣).

⁽١) يشير بذلك إلى الحديث الصحيح: عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه، أنَّ النبي ﷺ قال: «من أحبَّ لقاءَ الله أحبَّ الله لقاءه، ومن كَرِهَ لقاءَ الله كَرِهَ الله لِقاءه» فقالت عائشة أو بعض أزْواجِهِ: إنَّا لنكرهُ الموت، قال: «ليس ذلك، ولكن المؤمن إذا حَضَرَهُ الموتُ بُشِّرَ برضوان الله وكرامته، فلبس شيء أحبَّ الله يقاءه، وإن الكافر إذا حُضر بُشُر بعذاب الله وعُقُوبته، فليس شيء أكْرَهَ إليه مما أمامه، كَرِهَ لِقاءَ الله، وكَرِهَ الله لقاءه»

⁽٢) من قوله: "قوله: قد أبطل" إلى هنا ساقط من (ف)، وأثبته من (ح) و(ط).

⁽٣) مسلم (٨٥٤)، والترمذي (٤٨٨)، وقال: حسن صحيح، والنسائي في «السنن» (٦٣١)، ولم أجده عند ابن ماجه ولكن رواه أيضاً أبو داود في «السنن» (١٠٤٦)، وهو أولى بالعزو إليه من ابن ماجه.

وقالَ عَليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «مَن ماتَ يومَ الجَمُعةِ كتبَ اللهُ له أجرَ شهيد، ووُقِيَ فتنةَ القبر»، وفي الحديث: «إذا كانَ يومُ الجَمُعةِ قعَدت الملائكةُ على أبوابِ المَسْجِدِ؛ بأيديهم صُحفٌ من فِضّةٍ وأقلامٌ من ذَهَب، يَكتُبون الأوَّلَ فالأوَّل على مَراتِبِهم»، وكانت الطُّرُقاتُ في أيّامِ السَّلَفِ وقتَ السَّحرِ وبعدَ الفَجْرِ مُغتصَّةً بالمُبَكِّرينَ إلى الجَمُعةِ يَمشونَ بالسُّرُجِ. وقيل: أوّلُ بِدعةٍ أُحدِثَت في الإسلامِ: تَركُ البُّكورِ إلى الجُمُعة. وعن ابنِ بالسَّرُجِ. وقيل: أوّلُ بِدعةٍ أُحدِثَت في الإسلامِ: تَركُ البُّكورِ إلى الجُمُعة. وعن ابنِ مَسْعودٍ: أنهُ بَكَرَ فرَأَىٰ ثلاثةَ نَفَر سَبقوهُ، فاغْتَمَّ وأخذَ يُعاتِبُ نَفْسَه يَقول: أراكَ رابعَ أربعةٍ، وما رابعُ أربعةٍ بسَعيد!!.

ولا تُقامُ الجمُعةُ عندَ أبي حَنيفةَ رضيَ اللهُ عنهُ إلّا في مِصرِ جامِعٍ، لقولِه عليهِ السَّلامُ: «لا جُمُعةَ ولا تَشريقَ ولا فِطْرَ ولا أضْحىٰ إلّا في مِصْرِ جامِع»......

قولُه: (مَن مَات يَومَ الجُمُعة)، الحديث من رواية أحمد بن حَنْبل^(١) عن عبد الله بن عَمْرو ابن العَاص قال: قال رسُول الله ﷺ: «مَنْ مَات يَومِ الجُمُعة أو لَيْلة الجُمُعة وُقِي فِتْنَة القَبْر».

قولُه: (إِذَا كَان يَوم الجُمُعة قَعَدت الملائِكَةُ)، رُوِّينا عن الإمام أحمد بن حَنْبل عن أبي سعيد وأبي هُريرة عن رسول الله ﷺ: "إِذا كان يَوْمُ الجُمُعَةِ قَعَدَت الملائِكَةُ على أَبوَابِ الله ﷺ: ورَجُلٌ قَدَّم جَزُورًا، ورَجُلٌ قَدَّم بقرَةً، الْمَسْجِدِ يَكْتُبُونَ مَنْ جاء مِن النَّاسِ على منازِلِهم؛ فرَجُلٌ قَدَّم جَزُورًا، ورَجُلٌ قَدَّم بقرَةً، ورَجُلٌ قَدَّم عُصْفُورًا، ورَجُلٌ قَدَّم بَيْضَةً، فإذا أَذَّنَ وجلس الإمامُ على المنبَر طَوَوا الصَّحُفَ ودخَلُوا المسجِد يستَمِعُونَ الذِّكر "(٢).

قولُه: (لا مُحُمَّة ولا تَشْرِيق)، وفي «الهداية» التَّشْريق: التَّكْبير، كذا نُقِل عن خليل بن

⁽۱) أحمد في «المسند» (۱۱: ۲۲۲) رقم (٦٦٤٦) طبعة الرسالة، والحديث ضعيف، وهو عند الترمذي في «الجامع» (١٠٤٧) بلفظ: «ما من مسلم».

⁽٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٢: ٤٨٨) رقم (٧٥١٩) وصحح الأرناؤوط إسناده، وهو عند النَّسائي (٣: ٧٧-٩٨) رقم (١٣٨٥).

والمِصْرُ الجامِع: ما أُقيمَت فيه الحُدُودُ ونُفِّذَتْ فيه الأحكام، ومن شُروطِها: الإمامُ أو مَن يَقومُ مقامَه، لقولِه عليهِ السَّلام: «فمَن تركها ولهُ إمَامٌ عادِلٌ أو جائزٌ» الحديث، وقولِه ﷺ: «أربَعٌ إلى الوُلاة: الفَيءُ، والصَّدَقاتُ، والحُدودُ، والجُمُعات». فإنْ أمَّ رَجلٌ بغيرِ إذْنِ الإمامِ أو مَن ولّاهُ من قاضٍ أو صاحبِ شُرطة لمَ يَجُز؛ فإنْ لم يَكُن الاستئذانُ فاجْتمعوا على واحدٍ فصَلّى بهم جاز، وهي تنعقِدُ بثلاثةٍ سوى الإمام، وعِندَ الشافِعيِّ بأربَعين، ولا مجمع على المُسافِرينَ والعَبيدِ والنّساءِ والمَرضى والزَّمْنى، ولا على الأعْمىٰ عندَ أبي حَنيفة، ولا على الشَّيخ الذي لا يَمشي إلّا بقائِد.

وقِراً عُمرُ وابنُ عبّاسِ وابنُ مَسعودٍ وغيرُهم: (فامْضُوا). وعن عُمرَ رضيَ اللهُ عنه أنهُ سَمعَ رجُلًا يَقرَأُ: ﴿فَالسَّعَوا ﴾، فقال: مَن أقرأكَ هذا؟ قال أبيُّ بنُ كَعب،

أحمد، وفيها: وهو عُقَيب الصَّلوات المَفْروضَات على المُقِيمين في الأمْصَار في الجَمَّاعات المُسْتَحبَّة عند أبي حَنِيفَة رضي الله عنه (١).

قولُه: (فَامْضُوا)، روى الإمامُ مَالك (٢): فقال ابن شِهاب: كان عُمر رضي الله عنه يَقْرأ: «فَامْضُوا»، وليس فيه قَول أبي بن كَعْب: لا يَزال يَقْرأ، إلى آخِرِه (٣).

⁽۱) «الهداية في شرح بداية المبتدي» للمرغيناني: (۱: ۸٦). أما عن نسبة هذا القول للخليل فلم أجده، بل جاء في «العين» له (٥: ٣٨): واشتِقاقُ أيام التَّشريق من تشريقهم اللحم في الشمس بمنى. ويقال: أُخذ من شُروق الشمس وذلك وقت صلاته. ونسب ابن عابدين في حاشيته هذا القول للخليل وللنضر بن شميل، وبالنسبة لصحة هذا النقل عن النضر فقد ذكر المرزوقي في «الأزمنة والأمكنة» ص١٦٨ أنه قال: هو من قولهم: أشْرِقُ ثبيرُ: أي لتطلع الشّمس!

⁽٢) «الموطأ» للإمام مالك: (١٠٦١) رقم (٣٩٩).

⁽٣) هذه الزيادة ذكرها السيوطي في «الدر المنثور» (٨: ١٦١) وعزاها لأبي عُبيد في «فضائله»، وسعيد بن منصور، وابن أبي شَيْبة وابن المُنذر، وابن الأنباري في «المصاحف»، وعزاها في «جمع الجوامع» لعبد بن حميد في «مسنده».

فقال: لا يَزال يَقرأُ بِالمَنْسُوخِ الوكانتْ ﴿ فَٱسْعَوْا ﴾ لسَعيتُ حتَّىٰ يسقُطَ رِدائي.

وقيل: المُرادُ بالسَّعي القَصدُ دونَ العَدْوِ، والسَّعيُ: التَّصرُّفُ في كُلِّ عَمَل. ومنهُ قولُه تعالىٰ: ﴿ وَأَن لَيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ وأله تعالىٰ: ﴿ وَأَن لَيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ [النجم: ٣٩]. وعن الحَسَن: ليسَ السَّعيُ علىٰ الأقدام، ولكنّه علىٰ النيّاتِ والقُلوب.

وذكرَ مُحمَّدُ بنُ الحسنِ رحمَه اللهُ في «مُوطَّنِه»: أنَّ ابنَ عُمرَ سَمِعَ الإقامةَ وهو بالبقيع فأسرعَ المشي. قالَ مُحمَّدٌ: وهذا لا بأسَ به ما لم يُجهِد نفسه. ﴿إِلَى ذِكْرِ اللهِ ﴾ إلى الخُطبةِ والصَّلاة، ولتسميةِ الله الخُطبة ذِكْرًا له، قال أبو حَنيفةَ رحمَه الله: إن اقتَصَرَ الخَطيبُ على مِقدارٍ يُسمَّى ذِكرًا لله كقولِه: الحَمدُ لله، شبحانَ الله، جاز. وعَن عُثمانَ أنهُ صَعِدَ المنبرَ فقال: الحَمدُ لله، وأرتِج عليه، فقال: إنَّ أبا بَكرٍ وعُمرَ كانا يُعِدّانِ لهذا المقامِ مَقالًا، وإنّكم إلى إمامٍ قوّال، وسَتأتيكُم الخُطبُ، ثُمَّ نَزَل، وكان ذلك بحضرةِ الصَّحابةِ ولمُ يُنكِر عليهِ أحَد. وعِندَ صاحِبَيه والشَّافِعيّ: لا بُدَّ مِن كلامٍ يُسمَّى خُطبة.

قال ابن جِنِّي: هذه القِراءَة تَفْسيرٌ لِقَراءة العَامَّة ﴿ فَٱسْعَوَا إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ أي: فَاقْصِدوا وتَوجَّهُوا، وليس فيه دَليلٌ على الإشرَاع(١).

قولُه: (إن اقْتَصَر الخَطيب على مِقْدارٍ يُسَمّى ذِكْراً لله كَقولِه: الحَمْدُ لله، سُبْحان الله، جَازَ)، الانتصاف: لا دَليل فيه؛ لأنَّ العرب تُسمِّي الشَّيء باسم بَعضِه، كما سُمِّيَت الصَّلاة قُرآناً ورُكُوعاً وسُجُوداً، والمُسمَّى خُطبةً عند العَرب يزيد على القَدْر الّذي اقْتَصر عليه الإمام أبو حَنِيفة (٢).

قولُه: (وعن عُثهان أنَّه صَعِد المِنْبر فقال: الحمدُ لله وأُرْتِجَ عليه)، الانتصاف: هذا سَهْلٌ

⁽۱) «المحتسب» (۲: ۳۲۲).

 ⁽۲) «الانتصاف» (٤: ٥٣٥) بحاشية «الكشاف». أما عن قول أبي حنيفة، فقد قال ابن المنذر في «الأوسط»
 (٤: ٢٢): فأمًّا ما قال النَّعانُ فلا معنى له، ولا أعلمُ أحدًا سبقَهُ إليهِ، وغيرُ معرُوفِ عندَ أهلِ المعرفةِ باللُّنَةِ بأنْ يُقال لمن قال: سُبْحَان الله: قد خَطَبَ!

فإنْ قُلتَ: كيفَ يُفسَّرُ ذِكْرُ الله بالْخُطبةِ وفيها ذِكرُ غَيرِ الله؟

قلتُ: ما كانَ من ذِكْرِ رَسولِ الله ﷺ والثّناءِ علَيه وعلى خُلَفائِه الرّاشِدين وأَتَقياءِ الْمُؤمِنين، والمَوعِظةِ والتّذكيرِ فهُوَ في حُكمٍ ذِكرِ الله، فأمّا ما عَدا ذلكَ مِن ذِكرِ الظّلَمةِ والقابِهم والثّناءِ علَيهم والدُّعاءِ لهم، وهُم أُحِقّاءُ بعَكسِ ذلك، فمِن ذِكرِ الشَّيطانِ، وهُو من ذِكرِ الله على مَراحلَ.

وإذا قالَ المُنْصِتُ للخُطبةِ لصاحِبِه: «صَه» فقد لَغا، أفلا يكونُ الحَطيبُ الغالي في ذلك لاغيًا؟! نَعوذُ بالله من عُربةِ الإسلام ونكلِ الآيّام.

أرادً الأمرَ بتركِ ما يُذْهِلُ عن ذِكرِ الله مِن شَواغِلِ الدُّنيا،

بلا شَكَ، فذلِك لم يَكُن في خُطْبة الجُمُعة، وعادَةُ العربِ الخُطَب في الْمُهِمَّات (١).

الجوهري: أُرْتِحَ على القارِئ، على مَا لم يُسمَّ فَاعِلُه: إذا لم يَقْدر على القِراءة، كَأَنَّه أُطْنِق عليه، كما يُرْتَج الباب، أي: يُغْلَق.

قولُه: (مِنْ ذِكْرِ الظَّلَمة والقَابِهم)، الانتصاف: الدُّعاء للسُّلْطَان الواجِب الطَّاعَة مَشْروعٌ بِكُلِّ حَالٍ، فقِيل لبعض السَّلَف: تَدْعُو لِسُلْطانِ ظَالِمٍ؟ قال: إنَّ ما يَدْفع الله بِبقائِه أَعْظَمُ ممّا يَدْفَع بِزوَالِه، لا سِيَها إذا ضَمَّن الدُّعَاء صَلاحَه وسَدادَه (٢).

الإنصاف: الّذي قالَه الزَّيخُشَريُّ هو الّذي قَالَه صاحِب «الشامل» عن مذهب الشّافِعي، وهو الألْيَق والأشْبه بِسيرة الخُلفاء الرّاشِدين، فلا اعتبار بالعذر عما يتورط في أمثاله.

قولُه: (إذا قال المُنْصِتُ للخُطْبة لِصَاحِبِه: صَهْ، فَقَد لَغَا)، عن أبي هُريرة أنَّ رسولَ الله عَيْقَ

⁽١) "الانتصاف" (٤: ٥٣٥)، وفيه: "وإنها كان ذلك في ابتداء خلافته وصعوده المنبر للبيعة، وكانت عادة العرب الخطب في المهات". فإن كان تصرفاً من المصنّف فقد بتر المعنى، وإن كان من النّساخ فإنا لله. (٢) "الانتصاف" (٤: ٥٣٥).

وإنّها خُصَّ البيعُ من بينِها لأنَّ يومَ الجمعة يومٌ يَهِطُ النّاسُ فيه من قُراهم وبَواديهم، ويَنصَبّون إلى المِصرِ من كُلِّ أَوْبٍ، ووَقتُ هُبوطِهم واجتهاعِهم واغتصاصِ الأسواقِ بِهِم إذا انتَفخَ النَّهارَ وتَعالىٰ الضَّحىٰ ودَنا وقتُ الظَّهيرةِ، وحينَئذِ تَحِرُّ التِّجارةُ ويَتكاثرُ البَيعُ والشِّراءُ، فلمّا كانَ ذلكَ الوقتُ مَظنّةَ الذَّهولِ بالبيعِ عن ذِكرِ الله والمُضِيَّ إلى المسجدِ، قيل لهم: بادِروا تجارةَ الآخِرةِ، واتْرُكوا تجارةَ الدُّنيا، واسعَوْا إلى ذِكرِ الله الذي لا شَيءَ أنفعُ منهُ وأربَحُ، ﴿وَذَرُوا ٱلْبَيْعَ﴾ الذي نَفعُه يَسيرٌ وربحُه مُقارِب.

فإنْ قُلتَ: فإذا كانَ البَيعُ في هذا الوقتِ مَأْمُورًا بتَركِه محَرَّمًا، فهَل هُو فاسِد؟

قلتُ: عامّةُ العُلماءِ علىٰ أنّ ذلك لا يُوجِبُ فسادَ البّيع. قالوا:

قال: «إِذَا قُلْت لِصَاحِبِك يَومَ الجُمُعة: أَنْصِت، والإمام يَخْطُب، فقَد لَغَوْت (١)، ولَفْظُ التِّرْمِذيِّ: «مَنْ قال يَوم الجُمُعة والإِمَامُ يَخْطُب فَقَد لَغَا» (٢).

قولُه: (انْتَفَخ النَّهَار)، الأساس: ومن المَجاز، انْتَفَخَ النَّهَارُ: عَلا.

قولُه: (غَيِرُّ التَّجَارة)، في نسخة: «تَحَرَّ» بفتح التّاء والحاء المُهْملة، وفي أُخرى: بكسر الحَاء، وهو شِدّة إقامة السُّوقِ؛ من الحَرَارة، في حديث عليِّ لِفاطمة رضي الله عنها: لو أتيْتِ النبي ﷺ فسَأَلْتِه خادماً يَقِيكِ حَرَّ ما كُنْتِ فيه من العَمَل^(٣). يعني: التَّعَب والمَشقَّة من خِدمة البَيْت، لأنَّ الحَرارَةَ مَقْرُونَة بهما، كما أنَّ البُرُودَة مَقْرُونَة بالرَّاحة والسُّكُون.

قولُه: (وَرِبْحُه مُقَارِبٌ)، الجَوْهري: قَارَبْته في البَيْع مُقَارَبةٌ، وَشَيْءٌ مُقَارِب بكســـر الرَّاء، أي: وَسَطًا بين الجَيِّد والرَّدِيء، وكَذلِك إذا كان رَخِيْصاً.

⁽١) رواه البخاري (٨٩٢)، ومسلم (٨٥١).

⁽٢) الترمذي في «الجامع» (١٢٥).

⁽٣) رواه أحمد في «المسند» (٢: ٤٣٥) رقم (١٣١٣) طبعة الرسالة.

قولُه: (فَهو كالصَّلاةِ في الأرْضِ المَغْصُوبة)، أي: يكونُ البَيْع مُحَرَّماً، لكن غَير فَاسِدٍ، كما أنَّ الصَّلاة في الأرْضِ المَغْصُوبة مُسْقِطَةٌ للقَضَاء، لكنَّ إِيْقَاعَها فِيها حَرامٌ يستَحِقّ به العِقَاب.

قال الشَيْخ مُحيي الدِّين النَّوَاوي في "شرح صحيح مسلم" في قولِه ﷺ: "مَن أَتَى عَرَّافاً فَسَأَلَه عَن شَيءٍ لَن تُقْبَل له صَلاةٌ أَرْبِعِين لَيْلةٌ »: مَعْنى عَدَم قَبُول الصَّلاة: أَنَّه لا ثَوابَ له فيها، وإنْ كانت مُجْزِئةٌ في سُقُوط الفَرْض عنه، ولا حَاجَة معها إلى إعَادَة، ونَظِير هذا: الصَّلاة في الأرْض المَغْصُوبَة، مُحْزَقة مُسْقِطةٌ للقَضَاء ولكن لا ثَوابَ فِيها، كذا قاله مُحْهور أَصْحَابنا، قالوا: صَلاةُ الفَرْض وغَيْرُها من الوَاجِبات إذا أَي بها على وَجْهِها الكَامِل تَرتَّب عليها شَيْئان؛ سُقُوطُ الفَرْض عنه، وحُصُول النَّواب، فإذا أَدَّاها في أَرْضٍ مَغْصُوبَةٍ حَصَل الأوّلُ دُون الثّاني، ولا بُدّ من هذا التَّاويل في هذا الحَديث، فإنَّ العُلهاء مُتَّفِقُون على أَنَّه لا يَلْزَم من أَتَى العَرَّافَ إِعَادةُ صلاة أَرْبَعِين لَيْلةً (١).

العَرَّاف: هو الذي يَسْتَلِلُّ على الأمُور بأَسْبَابٍ ومُقَدِّماتٍ يَدَّعِي مَعْرفتها بها، وقال الحَطَّابِي: العَرَّاف: هو الّذي يَتَعَاطى مَعْرفة مَكان المَسْروق ومَكان الضَّالَّة وغَيْرهما (٢).

قولُه: (وعَن بَعْض النَّاس: أنَّه فَاسِد)، قال مُحيي السُّنَّة في «المعالم»: إنها يحرم البيع والشراء

⁽١) «شرح صحيح مسلم» للنووي (٢٤: ٢٢٧).

⁽٢) «شرح صحيح مسلم» للنووي (٥: ٢٢)، وانظر: «معالم السنن» للخطابي (٣: ١٠٥).

إنّها هُو عِيادةُ المَرضَىٰ وحُضورُ الجَنائزِ وزِيارةُ أخِ في الله. وعَن الحَسَنِ وسَعيدِ بنِ المَسَيِّب: طلّبُ العِلم، وقيل: صلاةُ التَطوُّع. وعن بَعضِ السَّلَف أنهُ كانَ يَشغَلُ نفْسَه بعدَ الجمُعةِ بشَيءٍ من أمُورِ الدُّنيا نَظرًا في هذه الآية.

[﴿ وَإِذَا رَأَوَا بِحَكَرَةً أَوَلَمَوا انفَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُّوكَ قَايِماً قُلْ مَا عِندَاللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهُوِ وَمِنَ اللَّهُو وَمِنَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الزَّرْفِينَ ﴾ [1]

رُوِي أَنَّ أَهِلَ المَدينةِ أَصَابَهم جوعٌ وعَلامٌ شَديد، فقَدِمَ دِحيةُ بنُ خَليفةَ بتِجارةٍ من زَيتِ الشام، والنَّبِيُّ عَلَيْهُ يَخطُبُ يومَ الجَمْعة؛ فقامُوا إليه، خَشُوا أَنْ يُسبَقوا إليه، فما بَقِي معَهُ إلاّ يَسير. قيل: ثمانيةٌ، وأحدَ عشر، واثنا عشر، وأربعون، فقالَ عليه السّلامُ: «والذي نقشُ عُمَّدٍ بيدِه، لو خَرَجوا جَميعًا لأَضرَمَ اللهُ عليهم الوَادي نارًا»، وكانُوا إذا أقبلت العِيرُ استَقبَلوها بالطَّبلِ والتَّصفيق، فهو المُرادُ باللَّهو. وعَن قَتادةً: فَعلُوا ذلك ثَلاثَ مَرَّاتٍ في كُلِّ مَقدَم عِير.

فإِنْ قُلتَ: فإن اتَّفقَ تَفرُّقُ النَّاسِ عن الإمامِ في صَلاةِ الجمُّعةِ كيفَ يَصنع؟

عند الأذان (١). وفي «شرح السُّنَّة» عن ابن عبّاس: ﴿إِذَا نُودِئَ ﴾ يحرم البَيْع حِينَئذِ، وقال عَطاء: يحرم الصناعاتِ كلها (٢).

قولُه: (أَصَابَهُم جُوعٌ وغَلاءٌ شَديد)، الحديث من رواية البُخَاريِّ ومُسْلِم والتَّرْمِذيِّ عن جَابِر: بينا نحن نُصلِّي مع النَّبي ﷺ إذ أَقْبَلت عِيْرٌ تَخْمِل طَعَاماً، فَالتَفَتُوا إليها، حتّى ما بَقِي مع النَّبي ﷺ إلا أثنا عَشَر رَجُلاً، فَنَزلت (٣).

⁽١) «معالم التنزيل» للبغوي (٥: ٨٥) وفيه: الأذان الثاني وهو أوضح وأكمل.

⁽٢) «شرح السنة» للبغوي (٤: ٢١٧). وقد تصرف الطيبي في عبارة البغوي.

⁽٣) البخاري (٩٣٦)، و(٢٠٥٨) ومسلم (٨٦٣)، والتُّرْمِذي (٣٣١١).

قلتُ: إِنْ بَقِيَ وحدَه أَو مَعَ أَقَلَ مِن ثَلاثةٍ، فَعِندَ أَبِي حَنيفة: يَستَأْنفُ الظّهرَ إِذَا نَفَروا عنهُ قَبَلَ الرُّكوع، وعَندَ صاحِبَيه: إِذَا كبَّر وهُم معَه مَضىٰ فيها، وعند زُفَر: إِذَا نَفروا قبلَ التَّشَهُّد بَطَلتْ.

فإنْ قُلتَ: كيفَ قالَ: ﴿إِلَيْهَا﴾ وقَد ذَكرَ شَيئين؟

قلتُ: تقديرُه: إذا رأَوْا تِجارةً انفَضّوا إليها، أَوْ لَهُوَّا انفَضّوا إليه؛ فحَذْفَ أحدَهما لدَلالةِ المَذكورِ عليه، وكذلك قراءةُ مَن قرَأ: (انْفَضّوا إليه). وقراءةُ مَن قرَأ: (لمُوّا أو تِجارةً انفَضّوا إليها) وقُرِئَ: (إليْهِما).

قولُه: (كَيف قَال: ﴿إِلَيْهَا﴾ وقَد ذكر شَيئين؟)، الرَّاغب: أُعِيدَ الضَّمِير إلى التِّجَارة دُون اللهو لمَّا كانت سبب انْفِضاضِ الَّذين نَزلت الآيةُ فيهم، ولأنَّه قد تَشغَل التَّجارة عن العِبادة من لا يَشْغلُه اللهو، وعلى ذلك قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَكَنِرُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا مِن لا يَشْغلُه اللهو، وعلى ذلك قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَكَنِرُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَيِيلِ اللهِ ﴾ [التوبة: ٣٤] لمَا كان حَبْس الفِضَّة عن النَّاس أعْظَم ضَرراً إذ كانت الحَاجة إليها أمَسٌ، ومَنْعها للمَضَرَّة أَجْلَب.

وعلى ذلك أيضاً قولُه تعالى: ﴿ وَاسْتَعِينُواْ بِالصَّنْرِ وَالصَّلَوْةُ وَإِنَّهَا لَكَمِيرَةُ إِلَا عَلَى الْخَشِعِينَ ﴾ [البقرة: ٤٥] خَصَّها بردِّ الضَّمر، لأنَّها أرْفَع مَنْزِلةً من الصّبر، لأنَّها تجمع ضروباً من الصبر، إذ هي حَبْس الحواسّ على العِبَادَة، وحَبْس الحواطِر والأفكار على الطَّاعة، ولهذا قال الله تعالى: ﴿ وَإِنَّهَا لَكَمِيرَةُ إِلَّا عَلَى الْخَيْشِعِينَ ﴾ [البقرة: ٤٥] (١).

وقلت: ويمكن أن يقال:إنَّ «أو» في ﴿أَوَّ لَمُوَّا﴾ مثلها في قول الشاعر:

وصُودتُها أو أنتِ في العينِ أملحُ (٢)

بَدَت مِثل قَرْنِ الشَّمس في رَوْنق الضُّحي

⁽١) انظر: «تفسير الراغب» (١: ١٧٧ -١٧٨)، عند تفسير: ﴿ وَإِنَّهَا لَكَمِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلْخَشِمِينَ ﴾ في سورة البقرة. (٢) البيت لذي الرُّمَّة، انظر: «ديوانه» ص ٤٩ وهو من مُلحقات «ديوانه».

عَن رَسولِ الله ﷺ: "مَن قراً سُورةَ الجمُعةِ أُعطِيَ منَ الأَجْرِ عَشرَ حسَناتِ بعَددِ مَن أَتَىٰ الجمُعةَ وبعَددِ مَن لم يأتِها في أمْصارِ المُسلِمين».

وقال الجَوْهَري: يُريد: بل أنت، فالضَّمير في ﴿ إِلَيْهَا ﴾ راجع إلى اللهو باعتبار المعنى، والسَّر فيه: أن التجارة إذا شغلت المكلِّف عن ذكر الله عُدَّت لهواً، وتُعدُّ فضلاً إن لم تشغله، كما في قوله: ﴿ فَإِذَا قُضِيبَ الصَّلَوْةُ فَانتَشِرُوا فِي ٱلْأَرْضِ وَآبَنَغُواْ مِن فَضَّلِ اللهِ ﴾.

ثُمَّ أَرْشَدَهُم بَعْد التَّوبِيخ والتَّعيير إلى تحرَّي الأصوب، وتَوخِّي المَنْهَج الأقْوَم على سَبِيل العُموم، قائلاً: ﴿ قُلْ مَا عِندَاللَّهِ خَيْرُمِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ النِّجَرَةِ ﴾، وقدَّم ما كان مؤخَّراً وكَرَّر الجارّة لإنادَة الإطْلاق في كُلِّ واحِد واسْتِقْلالِه فيها قُصِد منه، التخالف السَّابق في اتَّحَاد المُعنى، لأنَّ ذلك في قصَّة يَخْصُوصة كها روينا عن الأثِمَّة (١).

تَـمَّت السُّورَة بِحَمْدِ الله وعَوْنِه وحُسنِ تَوفِيقِه.

* * *

⁽١) من قوله: «ثم أرشدهم» إلى هنا ساقط من (ف)، وأثبته من (ح) و(ط).

[﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَفِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ, وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّكَ أَلْمُنَفِقِينَ لَكَذِبُوكَ * ٱلْمُنَفِقِينَ لَكَذِبُوكَ * ٱلْمُنَفِقِينَ لَكَذِبُوكَ * ٱلْمُنَفِقِينَ لَكَذِبُوكَ * اللَّهِ إِنَّهُمْ سَآءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ * ذَلِكَ بِأَنَهُمْ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا فَطْبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمَّرَلَا يَقْقَهُونَ * ١ - ٣]

أرادُوا بِقُولِهِم: ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ ﴾ شهادةً واطأَتْ فيها قلوبُهم ألسنتَهم. فقالَ اللهُ عَزَ وجَلّ: قالوا ذلك ﴿وَاللهُ يَعَلَمُ ﴾ أنَّ الأمرَ كما يَـدُلُّ علَيه قولهُم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللّهِ ﴾،

سورة المنافقون إحدى عشرة آية، مدنيّة بلا خلاف ينشِسُ لِللهُ التَّمْ الْآخِيَةِ لِهِ فَقَتَى وبه ثِقَتَى

قولُه: (أرادوا بِقَولِهِم: ﴿نَشَهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾) إلى قوله: «أو إنَّهم لَكَاذِبُون فيه»، وقوله: «أو أراد: الله يَشْهد»، فَسَر ﴿لَكَذِبُونَ ﴾ لإطْلاقِه واسْتِدعائِه، مُتَعلِّقاً على اتَّـحَاد مبناه، على أنَّ مَرْجِع الخَبَر كُونُه صَادقاً أو كَاذِباً إلى مُطَابَقته الوَاقِع، أو إلى اعْتِقاد المُخْبِر، والتَّفْسير الأوّل والثّاني على الأوّل، والثّالث على الثّاني.

واللهُ يَشْهَدُ إِنَّهُم لَكَاذِبُونَ فِي قَولِهِم: نَشْهَدُ؛ وادَّعَائِهِم فيه المواطَّأة.

أو إنهم لكاذِبونَ فيه؛ لأنهُ إذا خَلا عن المُواطَأةِ لمْ يَكنْ شَهادةً في الحَقيقة؛ فهُم كاذِبونَ في تسميتِه شَهادة. أو أراد: واللهُ يَشهَدُ إنهم لَكاذِبونَ عندَ أنْفُسِهم؛ لأنهم كاذِبونَ عندَ أنْفُسِهم؛ لأنهم كانوا يَعتَقِدونَ أنْ قولهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ﴾ كذِبٌ وخَبرٌ على خِلافِ ما عليه حالُ المُختر عنه.

فإنْ قُلتَ: أَيُّ فائدةٍ في قولِه تَعالىٰ: ﴿ وَٱللَّهُ يَعَلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ ﴾؟

وبيانه: أنَّ هذا التَّكْذِيب إِمَّا راجِع إلى دَعْواهم، لا إلى كون المُخَاطَب شَاكَاً في كَويهم كَاذِبين، أو مُنْكِراً، أي: أنَّهم ادَّعوا أنَّ قَولَهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ اللّهِ ﴾ صَادِرٌ عن صَمِيم القَلْب، حيثُ صَدَّروا الجُملة بـ ﴿إِنَّ ﴾ وأَدْخَلوا في الحَبْر اللّام، كأنَّهم قالوا: نَشْهد عن صَمِيم القَلْب إِنَّكَ لَرَسُول الله، فلمَّا لم يكن ذلك مُطَابِقاً لِلواقع كذَّبَهم، يَدُلُّ عليه قوله: ﴿ وَاللّهُ يَعْلَمُ ﴾ أنَّ الأمر كها يَدلُّ عليه قوله ﴿ وَاللهُ يَعْلَمُ ﴾ وإبْرَاز الأمر كها يَدلُّ عليه قولُهم، أي: مُطَابِقاً لِلواقع وإنْ لم يَعْتقِدوه. وإمّا إلى لفظ ﴿ يَشْهَدُ ﴾ وإبْرَاز الدَّعْوى وتَخْصِيصها وتَسْميتها به، لأنَّ حَقِيقة الشَّهادَة: ما يَصْدر عن طُمَأنِينة قَلْبٍ وعلم ثابتٍ، قال تعالى: ﴿ وَمَا شَهِدُنَا إِلّا بِمَا عَلِمْنَا وَمَا صَمَانَ لِلْفَيْبِ حَنِفِظِينَ ﴾ [بوسف: ١٨].

قال القاضي: الشُّهَادة: إخِبَارٌ عن عِلمِ من الشُّهُود، وهو الخُضور والاطلاع(١).

الراغب: الشَّهَادَة المُتَعَارِفة أَصْلُها الحُّضُور بالقَلْب والتَّبِين، ثُمَّ يُقال ذلك إذا عُبِّر عنه باللِّسَان، ولِذلك متى أُطْلِق لَفْظ الشَّهَادة على ما يَظْهر من اللِّسَان دُون حُضوره في القَلْب عُدَّ كَذباً (٢٠٠). وإمَّا راجعٌ إلى مُطَابقة اعْتِقَادهم؛ فإنَّهم اعْتقدوا أنَّ رسولَ الله يَظِيُّ لِيس برسول، فاعتقدوا أنَّ ما قالوه على خِلاف ما عليه حالُ المُخْبَر عنه، فأخبر الله تعالى عن مُعْتقدِهم، هذا هو الكلام النَّفسي. قال بعض أَصْحَابُنا: وجه الاستيدلال بالآية أنَّه تعالى شهد بِكَذب المُنافِقين، ومَا كَذَبوا فيها الشَّملت نطقوا به وجَرى على ألسِتَهم من قولهم: ﴿ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ﴾، فَدَلَّ على أنَّهم كَذَبوا فيها اشْتَملت عليه نُفُوسُهم، وتكلَّمت به قُلُوبُهم، وقد سيّاه الله تعالى كَذِباً، والكذِب لا يَكُون إلا في الكلام.

⁽١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ٣٤١).

⁽٢) "تفسير الراغب الأصفهاني" (١: ١١٧).

قلتُ: لَو قالَ: قالوا نَشهَدُ إِنَّكَ لَرسولُ الله واللهُ يَشهَدُ إِنَّهم لكاذِبون، لَكانَ يُوهِمُ أَنَّ قولَم هذا كَذِبٌ؛ فوسَّطَ بينَهُما قولَه: ﴿وَإَللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ﴾ ليُميطَ هذا الإيهام.

وقال القاضي: الصِّدْق: الإخبار المُطَابق، وقيل: مع اعْتِقاد المُخْبر أنَّه كذلك عن دَلالةٍ أو أَمَارةٍ، لأنَّه تعالى كَذَّب المُنافقين في قولِم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ﴾ لمّا لم يَعْتقِدوا مُطَابَقَته. وَرُدَّ بِصَرْفُ التَّكْذِيب إلى قولِم: ﴿نَقْهَمُ ﴾؛ لأنَّ الشَّهَادة إخْبارٌ عمّا عَلِمه، وهُم ما كانوا عَالِين به (١).

الرَّاغِب: الصِّدق نُحَدُّ بِأَنَّه مُطَابَقة الخَبَر المُخْبَر عَنه، لكنَّ حَقِيقته وتَمَامه أَنْ يَتَطابَق في ذلك ثلاثة أشياء؛ وُجود المُخْبَر عنه على ما أُخْبِر عنه، واغْتِقاد المُخبِر فيه ذلك عن دَلالة وأمّارة، وحُصُول العِبَارة مطابقاً لهما، فمتى حصل ذلك وُصِف بالصَّدْق المُطْلق، ومتى ارْتَفع ثلاثَتُها يُوصَف بالكَذب المُطْلق، ومتى حصل اللفظ والمُخْبَر عنه والاعْتِقاد بِخلافِه صحَّ أَنْ يُوصَف بالكَذب المُطلق، ومتى حصل اللفظ والمُخبر عنه والاعْتِقاد بِخلافِه صحَّ أَنْ يُوصَف بالكَذب، ألا تَرى أَنَّ الله تعالى كَذَّب المُنافِقين في إخبارهم: ﴿ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ﴾ لمّا كان المان عُرْجُمان اعْتقد كون زيدٍ في الدَّار: إنَّ زيداً في الدَّار، ولم يكن فيها، صَحِّ أَنْ يُقال: كذب، وإنْ كان قوله مطابقاً لاعْتِقاده. ولمّا كان اللسان تُرْجُمان القَلْب صَحِّ أَنْ يُقال: صَدق في اعْتِقادِه أو كَذَب (٢).

قلتُ: ولعلّ الظَّاهر أنَّ ذلك يَخْتلف باخْتِلاف الأحْوال، لأنَّ المَقام الاجْتِهادي يُخالِف غيرَه، لأنَّ المُجتهد إذا اجْتَهد وأخْبَر على خِلاف الواقِع فلا يُقال: إنَّه كَذَب، بل أخطأ، قال في قولِه تعالى: ﴿لَيَشْنَا يَوْمُ الَوْ بَعْضَ يَوْمِ ﴾ في الكهف: «هذا جَوابٌ مبْنيٌّ على غَالب الظّن، وفيه دليل جواز الاجتهاد والقول بالظن الغالب، وأنَّه لا يكون كَذِباً، وإنْ جَاز أن يكون خطأً» (٣).

قُولُه: (لَكَان يُوهِم أَنَّ قَولَهُم هَذَا كَذِبٌ) أي: قَولُهُم: ﴿نَشَّهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ﴾ وقَول الله

⁽١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (١: ٢٣٤).

⁽٢) «تفسير الراغب» (١: ١١٨)، «مفردات القرآن» ص٧٧٨.

⁽٣) انظر: «الكشاف» للزَّخُشَري (٩: ٤٣٠).

بعدَه: ﴿ وَاللَّهُ يَنْهَدُ إِنَّ الْمُنَفِقِينَ لَكَذِبُونَ ﴾ في أنَّك لَرَسُول الله، يُوهِم أنَّ قولَهم هذا كذبٌ، فوسط بقَولِه: ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ﴾ صِيانَة لهذا الوَهْم. هذا نوع من التَّثميم لَطِيف المَسْلك، قال أبو الطَّبُ (١):

وتَخْتَقُـر الــدُّنْيا احْتِقَـارَ مُجُـرَبِ يرى كُلَّ ما فِيها ـ وحَاشَـاكَ ـ فَانِيـا

«وحَاشَاك» تَتْمِيمٌ، ومِنه أَخَذَ صَاحِبُ «المفتاح» حَيثُ قال: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ﴾ فَصْلٌ في البَيْن، ولو لَم يكن لأوهم ردّ التَكْذِيب إلى نَفْس الشَّهَادة (٢).

الانتِصاف: مضى تنظيرُهُ بقوله عز وجل: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَا قُل لَمْ تُؤْمِسُوا ﴾ [الحجرات: الإنتِصاف: لا تقولوا آمنا (٣٠).

وقلت: ليس منه، لأنَّ ذلك من الألفَاظ التي تُبْدَل بِيا هو أُولى بِالذِّكْر مِنه، قال تَأَبُّطَ شَرَّ أَ⁽⁴⁾:

يَظُلُّ بِمَومَاةٍ ويُمْسِي بِغَيْرِها جَحِيْشاً ويَعْرَورِي ظُهُور الْمَهالِكِ

فإنَّ جَحِيْشًا: نَافَرٌ، وكان له مَنْدُوحة عنه بقوله: فَرِيداً، وما نحن بِصدَدِه من الإطْنَابِ الذي يَكْتَسي به الكَلام حُسْنًا وبَهْجةً ويستزيد به السَّامع هِزَّةً ونشاطاً (٥٠)، كما قال الآخر (٢٠):

⁽١) انظر: «شرح ديوان المتنبى» للواحدي (١: ٣١٢)

⁽٢) «مفتاح العلوم» للسكاكي ص٢٨٢.

⁽٣) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٣٧٦)، وانظر الإحالة (٤: ٥٣٨).

⁽٤) «ديوان تأبّط شم أ» ص١٥٢.

⁽٥) من قوله: «الذي يكتسي» إلى هنا، سقط من (ح)، وأثبته من (ط) و(ف).

⁽٦) في «المثل السائر» لضياء الدين ابن الأثير (١: ١٦٨): فإن لفظة «جحيش» من الألفاظ المنكرة القبيحة، ويا لله العجب أليس أنها بمعنى فريد، و«فريد» لفظة حسنة رائقة ولو وضعت في هذا البيت موضع جحيش لما اختل شيء من وزنه، فتأبط شراً ملوم من وجهين في هذا الموضع أحدهما: أنه استعمل القبيح، والآخر: أنه كانت له مندوحة عن استعماله فلم يعدل عنها، وانتقد صاحب «المثل السائر» الصفدى في «نصرة الثائر».

﴿ أَغَذُواْ أَيْمَنَهُمْ جُنَّةً ﴾ يَجُوزُ أَنْ يُرادَ: أَنَّ قُولَهُم: ﴿ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ﴾ يَمينٌ من أَيْبانِهم الكاذبة؛ لأنّ الشَّهادة تَجَري مجرى الحَلفِ فيها يُرادُ به من التَّوكيد، يَقُولُ الرَّجُل: أَشْهَدُ، وأَشْهَدُ بالله و أَعْزِمُ وأَعْزِمُ بالله في مَوضعِ أُقسِمُ وأُولي. وبه استشهد أبو حَنيفة رحمة اللهُ على أنَّ «أشهَدُ» يَمين.

فَسَقَى دِيَارَكِ - غَيْرَ مُفْسِدِها - صَوْبُ السَّحَابِ ودِيْمةٌ تَهْمِي (١)

قوله: «غَير مُفْسِدِها»، فَضْلةٌ وتَتْمِيم للصِّيانة.

قولُه: (لأنَّ الشَّهادَة تَجْرِي بَجْرَى الحَلْف) وذَلك أنَّ الشَّهَادَة بعْد الدَّعْوى تَأْكِيدٌ لاسْتِحْقاق المُدَّعِي لِمَا ادَّعَاه، واليَمين كَذلِك، فشُبِّهت الشَّهَادَة باليَمِين لذلك الجَامِع، فأطْلِق اسمُها عَلَيْها: الشَّهَادة، وفي «المطلع»: يُقال: أشْهَد لا أفْعَل كذا، كما يُقال: أَحْلِف لا أفْعَل كذا.

وقَولُه: يقول الرَّجل: أشْهد وأشْهَد بالله، وأعْزِم وأعْزِم بالله، مَعْناه: يقال كلاهُما مَقْرُوناً بالله ومُجَرِّداً عن قولِه: «بالله».

قولُه: (وأُولِي)، الجَوْهري: آلى [يُؤلِي] إيْلاءً: حَلَف وتَأَلَّى، مِثْلُهُ^(٢).

قولُه: (وبه اسْتَشْهد أبو حَنِيفة رحمه الله على أنَّ «أَشْهَد» يَمِينٌ)، الانتصاف: لا دَليل فيه، لانَّه غاية ما في الآية أنَّه سُمِّي يَمِيناً، والكَلام في وُجُوب الكَفارة بِذلِك لا في إطْلاق الاسم، وكلُّ ما يُسمَّى يَمِيناً تَجِب به الكَفَّارة، فلو قال: أُخلِف على كذا، فلا تَجِب عليه الكَفَّارة (٣)، وإنْ كان حَلْفاً(١).

⁽١) البيت لطرفة بن العبد، انظر: «ديوانه» ص٧٩.

⁽٢) هذا الفرع جاء متأخراً في (ف) قبل قوله: ولسهم جهارة المناظر! كما جاء متأخراً في (ح) قبل فقرة القوله: ويجوز أن يكون وصفاً للمنافقين»، وأثبته هنا من (ط).

⁽٣) من قوله: «بذلك لا..» إلى هنا ساقط من (ف)، وأثبته من (ح) و(ط).

⁽٤) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٥٣٩).

ويَجوزُ أَنْ يَكونَ وَصفًا للمُنافِقينَ في استِجْنانِهم بالأَيّمان.

وقراً الحسَنُ البَصريُّ: (إيهانِهم)، أي: ما أظهَروهُ من الإيهانِ بالسِنتِهم. ويعضُدُه قولُه تَعالىٰ: ﴿ ذَلِكَ بِالنَّهُمْ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ﴾.

﴿ سَآءَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ مِن نِفاقِهم وصَدِّهِم الناسَ عن سَبيلِ الله. وفي ﴿ سَآءَ ﴾ معنى التَّعَجُّبِ الذي هو تعظيمُ أمرِهم عندَ السَّامِعين ﴿ ذَلِكَ ﴾ إشارةٌ إلى قولِه: ﴿ سَآءَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ أي ذلك القولُ الشّاهدُ عليهِم بأنهم أَسْوَأُ النّاسِ أعهالًا بسَببِ أنّهم ﴿ مَا مَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ﴾ أو إلى ما وُصِف من حالهِم في النّفاقِ والكذِب والاستِجْنانِ بالأَيّهان، أي: ذلك كلّه بسَببِ أنهم آمَنوا ثُمّ كفروا ﴿ فَطْبِعَ عَلَى قُلُومِهِم ﴾ فجَسَروا على كُلِّ عَظيمة.

فإنْ قُلتَ: المُنافِقونَ لم يَكونوا إلّا على الكُفرِ الثّابتِ الدّاثمِ، فما مَعنى قولِه: ﴿ عَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ﴾؟

قلتُ: فيه ثلاثةُ أوجُه؛ أحدُها: ﴿ مَامَنُوا ﴾ ، أيْ: نَطَقوا بكَلِمةِ الشّهادةِ وفَعَلوا كما يَفْعَلُ مَن يَدخُل في الإسلام، ﴿ ثُمَّ كَفَرُوا ﴾ ثُمّ ظَهرَ كُفرُهم بعدَ ذلك

قولُه: (ويَجُوز أَنْ يكونَ وصْفَا للمُنَافِقين في اسْتِجْنَاتِهم بالأيمان) أي: يُقَال: اسْتَجَنَّ بِجُنَّةٍ أي اسْتَجَنَاتِهم بالأيمان) أي: يُقَال: اسْتَجَنَّ بِجُنَّةٍ أي: اسْتَتَرَ بِسُتْرَةٍ، والسُّتْرة: ما يَسْتَيْر به الصَّائِد وغيره (١)، إظْهَاراً لما كانوا عليه من الحُبْثِ والحَدِيعَة، ومَا تَمَرَّنُوا به واغْتَادُوا عَليه، فعَلى هذا تَكُون هذه الآية مُسْتَطردة تعداداً لِقَبائِحِهم، وعلى الأوّل: ﴿ أَيْمَنَنَهُمْ ﴾ موضوعٌ موضع المضمر، أي: اتَّخذوا شهادتهم تلك سترة ستروا بها عمل الأوّل: ﴿ أَيْمَنَنَهُمْ ﴾ موضوعٌ موضع المضمر، أي: اتَّخذوا شهادة بلغت مبلغ الحلف والأيهان، عمّا خافوا على أنفسهم، وفيه إشعارٌ بأنَّ وكادَتهم لتلك الشَّهادة بلغت مبلغ الحلف والأيهان، فإذن لا يسمّى كلّ شهادة يميناً.

⁽١) من قوله: «يقال: استجن» إلى هنا ساقط من (ف)، وأثبته من (ح) و(ط).

وتَبيّنَ بها اطُّلِع عليه من قولِم، إنْ كانَ ما يَقولُه مُحَمَّدٌ حَقًّا فنَحنُ حَمِر، وقولُه عَوْوةِ تَبوك: أيطمَع هذا الرَّجُلُ أَنْ تُفتَحَ له قُصورُ كِسرى وقيصر؟ هَيْهات! ونحوُه قولُه تعالى: ﴿ يَعْلِفُونَ بِاللّهِ مَا قَالُواْ وَلَقَدٌ قَالُواْ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُواْ بَعْدَ إِسْلَاهِم ﴾ [النوبة: ٧٤] أيْ: وظَهرَ كُفرُهم بعدَ أنْ أسلَموا. ونحوُه قولُه تَعالى: ﴿ لاَ تَمَّلُورُواْ فَدَ كَفَرُهُم بَعْدَ إِنْ أَسلَموا. ونحوُه قولُه تَعالى: ﴿ لاَ تَمَّلُورُواْ فَدَ كَفَرُهُم بَعْدَ إِيمَانِهُم بَعْدَ الله مِنه وَاللّه الله عندَ المُؤمِنين، ثمّ كَفَرَتُم بَعْدَ إِيمَانِهُم الله عندَ المُؤمِنين، ثمّ نَطَقوا بالرّيهانِ عندَ المُؤمِنين، ثمّ نَطَقوا بالرّيهانِ عندَ المُؤمِنين، ثمّ نَطَقوا بالكُفرِ عِندَ شَياطينِهم استِهْزاء بالإسلام، كقولِه تَعالى: ﴿ وَإِذَا لَقُوا ٱلّذِينَ وَالنّالُكُ: أَنْ يُرادَ أَهلُ الرّدّةِ مِنهم.

وقُرِئَ: (فطَبعَ علىٰ قُلومِهم)، وقرأ زيدُ بنُ عليِّ: (فطَبعَ اللهُ).

[﴿ وَإِذَا رَأَيْنَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِن يَقُولُواْ نَسْمَعَ لِفَوْلِمْ كَأَنَهُمْ خُشُبُ مُسَنَدَةً اللهِ يَعْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُوُ ٱلْعَدُونُ فَاحْذَرَهُمْ فَسُلَهُمُ ٱللَّهُ أَنَّ يُؤْفَّكُونَ ﴾ ٤]

كانَ عبدُ الله بنُ أَبِيَّ رَجُلًا جَسيًا صَبيحًا، فَصيحًا، ذَلِقَ اللِّسانِ، وقومٌ من المُنافِقينَ في مِثلِ صِفَتِه، وهُم رُؤَساءُ المَدينةِ، وكانوا يَحضُرونَ مَجلسَ رَسولِ الله ﷺ فيَسْتَنِدونَ فيه، ولهم جَهارةُ المَناظِرِ وفَصاحةُ الألسُن؛ فكانَ النبيُّ ﷺ ومَن حضَرَ يُعجَبون بهَياكِلِهم ويَسمَعونَ إلى كلامِهم.

فإنْ قُلتَ: ما معنىٰ قولِه: ﴿كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَهُ ﴾؟

قولُه: (ولهُم جَهَارة المَناظِر)، الأساس: جَهَرني فُلانٌ: رَاعَني بِجَمالِه وهَيْتَتِه، وفلان جَهيرٌ بَيّن الجَهَارة، إذا كَان ذا جُهْرٍ ومَنْظر تَجْتَهره الأعين، قال أعْرابيٌّ في الرَّشِيد^(١):

جَهِيرُ الرُّواءِ جَهِيرُ الكَلامِ جَهِيرُ الكَلامِ جَهِيرُ النَّعَمْ

⁽١) نسبه الجاحظ في «البيان والتبيين» (١: ١٢١) للشاعر العماني، بتقديم وتأخير في المقاطع.

قلتُ: شُبّهوا في استِنادِهم، وما هُم إلّا أَجْرامٌ خاليةٌ عن الإيهانِ والحَيرِ، بالحُشُبِ الْمَسَنَّدةِ إلى الحائط؛ ولأنّ الحَشَبَ إذا انتُفِعَ به كانَ في سَقْفِ أو جِدارِ أو غيرِهما مِن مَظانِّ الانتِفاع، وما دامَ مَتروكًا فارِغًا غيرَ مُنتَفَع به أُسنِدَ إلى الحائطِ، فشُبّهوا به في عَدَمِ الانْتِفاع، وما دامَ مَتروكًا فارِغًا غيرَ مُنتَفَع به أُسنِدَ إلى الحائطِ، فشُبّهوا به في عَدَمِ الانْتِفاع، ويَجوزُ أنْ يُرادَ بالحُشُبِ المُسَنَّدة: الأصنامُ المَنحوتةُ من الحُشُبِ المُسَنَّدةِ إلى الحيطان؛ شُبّهوا بها في حُسنِ صُورِهم وقِلّةِ جَدواهُم؛ والخِطابُ في ﴿رَأَيْسَهُمُ تُعْجِبُكَ ﴾ الحيطان؛ شُبّهوا بها في حُسنِ صُورِهم وقِلّةٍ جَدواهُم؛ والخِطابُ في ﴿رَأَيْسَهُمُ تُعْجِبُكَ ﴾ لِرسولِ الله، أو لِكُلِّ مَن يُخاطَب. وقُورَئَ: (يُسمَعُ) على البِناءِ للمَفعول، ومَوضِعُ لِرسولِ الله، أو لِكُلِّ مَن يُخاطَب. وقُورَئَ: (يُسمَعُ) على البِناءِ للمَفعول، ومَوضِعُ طَمَانَهُمُ خُشُب، أو هو كلامٌ مُستَأْنَفٌ لا تَحلَّ له.

قولُه: (في اسْتِنَادهم) الإضَافة مثل التَّعْريف باللام، لأنَّ المُراد ذلك الاسْتِناد، وهو ما قال: «كانوا يَخْضُرون مجلسَ رسُولِ الله ﷺ فَيَسْتَنِدون فيه»، والواو في «وما هم» للحَال.

قولُه: (شُبِّهُوا بها في حُسْن صُورِهم وقِلَةِ جَدُواهم) هذا الوَجْه أَحْسَن من الأوّل، لِزِيادَة الاغتبار، فالتَّشْبِيه مُركّب في الاغتبارين؛ إمَّا عَقْلي، أو وهْمِي.

قولُه: (أَوْ هُو كَلَامٌ مُسْتَأَنَفٌ لا مَحَلَّ لَه) يؤذن بأن له محلًّا على الوَجه الأوّل، قال أبو البَقَاء: ﴿كَأَنَّهُم ﴾ الجُمْلة حالٌ من الضَّمْير المَجْرُور في «قولهم» وقيل: هي مُسْتَأَنَفة (١).

وقَدَّر القَاضي: تَسْمع لما يقُولونه مُشَبَّهين بأخْشَابٍ مَنْصوبةٍ مُسْتَنِدةٍ إلى الحَائِط، في كَونِهم أَشْبَاحاً خالية عن العِلم والنَّظَر (٢).

وظَاهِرُ كلامِ الزَّجَّاجِ^(٣) على ما نَقَله الوَاحِديُّ على الاسْتِئْناف، حيثُ قال: وصَفَهُم بِتَمَامِ الصُّوَر وحُسْن الإبَانَة، ثُمَّ أَعْلَم أَنَّهم في تَرْك التَّفَهُم والاسْتِبْصار بِمَنزِلة الحُشُب وأراد أنّها ليست بأشْجَار تثمر وتَنْمُو، بل هي خُشُبٌ مُسْتَنِدةٌ إلى الحَائِط، ثُمَّ عابَهم بالجُبْن

⁽١) انظر: «إملاء ما من به الرحمن» (٢: ٢٦٢).

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٥: ٣٤١).

⁽٣) انظر: «معاني القرآن» (٥: ١٧٦).

⁽٤) «الوسيط» (٤: ٣٠٣).

وقُرِئَ: (خُشْبٌ) جَمعُ خَشَبةٍ، كَبَدَنةٍ وبُدْن، و﴿خُشُبُ ﴾، كَثَمَرةِ وثُمُر، وخَشَب، كَمَدَرةٍ ومَدَر، وهي في قِراءةِ ابنِ عبّاسٍ. وعن اليَزيديِّ أنهُ قالَ في ﴿خُشُبُ ﴾: جَمعُ خَشْباء، والحَشْباءُ: الحَشَبةُ التي دَعِر جَوفُها: شُبّهوا بها في نِفاقِهم وفَسادِ بَواطِنهم ﴿عَلَيْهِم ﴾ ثاني مَفعُولَيْ ﴿يَعْسَبُونَ ﴾، أي: يحسبون كُلَّ صَيحةٍ واقِعةً عَليْهم وضَارّةً لهم، لِحُبْنِهم وهَلَعِهم وما في قُلوبِهم من الرُّعب، إذا نادي مُنادٍ في العسكرِ أو انفلتَتْ دَابّةٌ أو لَبُشِدتْ ضَالّةٌ ظَنّوهُ إيقاعًا بهم. وقيل: كانوا على وَجَلٍ من أنْ يُنزِلَ اللهُ فيهِم ما يَهتِكُ أَسْتِارَهُم ويُبيحُ دِماءَهم وأمواهَم، ومنه أُخذَ الأخطَل:

فقال: ﴿يُعْتَسَبُونَ كُلُّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمُ هُرُ ٱلْعَدُوُ فَآخَذَرَهُمُ ﴾ أَنْ تَـأَمنَهم على سِـرِّك لأنَّهم عُيونٌ لأعْدائِك.

وقلت: تَلْخِيصُ الآية: إذا رَأَيتَ جَهَارةَ مَنْظَرهم وفَصَاحَة مَنْطِقهم، حَسِبْتَهم أَرْبَابِ
لُبُّ وشَجَاعَةٍ، وأَصْحَابَ عِلْمٍ ودِرَايةٍ، وإذا اختبرتهم وقَفْت على خِلافَ ذلك، فلا تَحْتَفِلْ
بِذلِك. هُمُ العَدو، أي: هُم أولئك الّذين قالوا: ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللّهِ ﴾ إلى قوله: ﴿لاَيفَقَهُونَ ﴾،
ألا تَرى كيف عَقب الكلام بقولِه: ﴿وَنَنْلَهُمُ اللّهُ أَنَّ يُوْفَكُونَ ﴾ فإذَن التَّعريف في ﴿الْعَدُو ﴾ للعَهْد، وإنْ ذَهَب المُصنّف للجِنْس لِقولِه: «هم الكَامِلُون في العَدَاوة».

قولُه: (وقُرِئ: «خُشْبٌ») قُنْبُل وأبو عَمْرو والكِسَائِيُّ: بإسكان الشين، والبَاقُون: يِضَمَّها (١). الانتصاف: قد قرئ: بِضَمَّ الشِّين قِراءةً مُسْتَفِيضةً، فَتَدُلُّ على أنَّ الضَّمَّ أصل، والتَّخْفيفَ فَرْعٌ، وذلك يُبْعدُ كُونَها جَمْعَ خَشْباء، فإنَّه يجمع على «فُعل» ساكن العين لاغير.

قولُه: (دَعِر جَوْفُها)، الجوهري: الدَّعَر - بِالتَّحْريك -: الفَسَاد، والدَّعَر أيضاً: مَصْدر: دَعِر العُودُ - بالكِسر - يَدْعَر دَعْراً، فهو عُودٌ دَعِرٌ، أَيْ: عود رَدِيءٌ كَثير الدُّخَان.

⁽١) "التيسير في القراءات السبع" للداني ص١٣٤.

مَا زِلْتَ تَحْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ بَعْدَهُمْ خَسِيلًا تَكِسُرُ عَلَسْهِمُ وَرِجَالا

يُوقَفُ على ﴿عَلَيْهِمْ ﴾، ويُبتَدأ ﴿ هُمُ ٱلْعَدُوُ ﴾، أي: هم الكامِلونَ في العَداوةِ؛ لأنّ أَعْدىٰ الأعداءِ العَدُوُّ الْمُداجي الذي يُكاشِرُك وحَّتَ ضُلوعِه الدَّاءُ الدَّوِيِّ ﴿ فَأَحْذَرُهُمْ ﴾ وَلا تَغْتَرِر بظاهِرِهم. ويَجُوزُ أنْ يكونَ ﴿ هُمُ ٱلْعَدُوُ ﴾ المفعول الثاني، كما لو طَرَحتَ الضَّمير. فإنْ قُلتَ: فحَقُّه أنْ يُقالَ: هي العدُوّ.

قولُه: (مَا زِلت تَحْسِبُ كُلَّ شَيءٍ) البيت(١١).

أي: لا زِلْتَ في وَجَلِ من الإِيْقَاع بِهِم، وإبَاحَةِ دِمَائهم وأَمْوالهِم، حتَّى تَحْسِبَ للجُبْنِ والهَلَع أَنَّ كُلَّ شيءٍ «خَيْلاً ورَجّالةً». أبو الطيب(٢):

وضَاقَتِ الأرْضُ حتّى كان هَارِبُهُم إذا رَأَى غَــيرَ شَيءٍ ظَنّــهُ رَجُــلا

قولُه: (يُوقَف على ﴿عَلَيْهِم ﴾)، المُرشِد: وَقُفٌ تامٌ، كذا في «الكَوّاشِي»، وعليه كلامُ الوّاحِديّ^(٣).

قولُه: (هُم الكَامِلُون في العَدَاوة) لِتَعْريف الخَبَر بالجِنْس، والضَّمير هاهنا بِمَنْزِلَة اسم الإِشَارَة، يُؤْذن بأنَّ ما بَعْده جَدِيرٌ بِمَن قَبْلَه لأَجْل تلك الأوْصَاف، وإليه أشَار بقولِه: «لأنَّ أَعْدَى الأعدَاء العَدُو المُدَاجِي الّذي يُكَاشِرك وتَحْتَ ضُلُوعِه الدَّاء الدَّوِي».

قولُه: (العَدُو المُدَاجِي)، الجَوْهَرِي، المُدَاجَاةُ: المُدَاراةُ. يقال: دَاجَيْتُهُ، إذا دَاريتَه؛ كَأَنَّك سَاتَـرْتَه بِالعَداوة، والـمُكَاشِر: المُجَاهِر، يُقال: كَشَرَ البَعيرُ عن نَابِه، أَيْ: كَشَفَ عنها.

الدَّاءُ الدَّوِيُّ، يقال منه: دَوِيَ بالكسر منه أي: مَرِضَ، وَدَوِيَ صَدْرُهُ أي: ضَغِنَ

⁽١) عزاه في «الكشاف» للأخطل في هجاء جرير، كما بين شارح الشواهد، لكن البيت لجرير يهجو الأخطل، كما في «ديوان جرير» ص ٣٦٢!.

⁽٢) انظر: «شرح ديوان المتنبي» للواحدي (١: ١٤).

⁽٣) «المرشد» للعماني (٣: ٧٧٩)، حيث وصف الوقف بالتام، رسالة جامعية، جامعة أم القرى، و «الوسيط» للواحدي (٤: ٣٠٣).

قلتُ: مَنظورٌ فيهِ إلى الخبر، كما ذُكر في ﴿ هَنذَا رَبِي ﴾ [الانعام: ٧٦] وأَنْ يُقدَّرَ مُضافٌ عَذوفٌ على: يَحسَبونَ كُلَّ أهلِ صيْحة. ﴿ فَنَلَكُهُمُ اللّهُ ﴾ دُعاءٌ عليْهم، وطلبٌ من ذاتِه أَنْ يَلعَنَهم ويُحْزِيَهم، أو تَعليمٌ للمُؤمِنينَ أَنْ يَدعُوا علَيْهم بذلك. ﴿ أَنَى يُؤْفَكُونَ ﴾ كيفَ يَعدِلونَ عن الحَقِّ؟ تَعجُبًا من جَهلِهم وضَلالَتِهم.

[﴿ وَإِذَا قِيلَ لَمُنْمَ تَعَالَوَا يَسْتَغْفِرَ لَكُمْ رَسُولُ اللّهِ لَوَوَا رُهُوسَهُمْ وَرَأَيْسَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُم مُسْتَكَّيْرُونَ * سَوَآءٌ عَلَيْهِ عَرَاسَتَغْفَرَتَ لَهُ مَ أَمْ تَسْتَغْفِرْ لَمُنْمُ لَن يَغْفِرَ اللّهُ لَكُمُّ إِنَّ اللّهَ لَا يَهْدِى الْفَوْمَ ٱلْفَنسِفِينَ ﴾ ٥-٦]

﴿ لَوَّوْ الْمُوسَمُمُ ﴾ عطَفُوها وأَمَالُوها إعْرَاضًا عن ذلك واسْتِكبارًا. وقُرِئَ بالتَّخفيفِ والتَّشديدِ للتَّكثير.

النهاية: في حَديث عليِّ رضي الله عنه: «إلى مَرْعيَّ وبيِّ، ومَشْرَبٍ دَوِيٍّ» أي: فيه داءٌ، وهو مَنْسوبٌ إلى دَوِ، من دَوِيَ بالكَسْر يَدُوِي.

قولُه: (كَمَا ذُكِر في ﴿هَٰذَا رَقِي﴾) وقد ذُكر فيه جَعْل الْمُبَدَأُ مثل الحبر، لِكُونهما عِبارةً عن شيءِ واحدٍ، كقَولِهم: ما جاءت حاجتك.

قولُه: (وطَلَب من ذَاتِه تَعالَى أَنْ يَلْعَنَهم) يعني: أنَّه من أسلوب التَّجْرِيدِ، كَقِراءَةِ ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما في قولِه: «ومَنْ كَفَرَ فَأَمْتِعُهُ» على الأمْر^(۱)، أي: فأَمْتِعُهُ يا قَادِر، قال في قوله تعالى: ﴿فَيْنَلَ ٱلْإِنسَنُ مَا أَكْفَرُهُ ﴾ [عبس: ١٧]: «هي من أشْنِع دَعَواتِهم، لأنَّ القَسْل قُصَارى شَدَائِد الدُّنْيا وفظائعها»، كذلك الطَّرْدُ عن رحمةِ الله والبُعْدُ عن جَنابِه الأقْدَسِ، والجِزْيُ: مُنتَهى عَذابِ الله وغَايةِ نَكالِه في الدُّنيا والآخِرة، فجَعل ﴿فَننَلَهُمُ ٱللهُ ﴾ كِنايَة عن ذلِك، نَعُوذُ بالله منه. قولُه: (قُرِئ: بالنَّخْفِيفِ والتَّشْدِيدِ) نافِع: «لَوَوْا» بِتَخفيفِ الواو، والباقُون: بتَشْديدها(٢).

⁽١) انظر: «جامع البيان في تأويل القرآن» للطبري (٢: ٥٤).

⁽٢) «التيسير في القراءات السبع» للداني ص١٣٤.

رُويَ أَنَّ رَسُولَ الله صلّى اللهُ عَلَيه وآلِه وَسَلَّمَ حَيْنَ لَقِيَ بَنِي الْمُصطَلِق عَلَى الْمُرْيُسِيع وهُو مَاءٌ لِهُم، وهزَمَهم وقَتَلَ منهم، ازدَحمَ على الماءِ جَهْجاهُ بنُ سَعيدِ أَجيرٌ لعُمرَ يَقُودُ فرَسَه، وسِنانُ الجُهنِيِّ حَليفٌ لعَبدِ الله بنِ أَيِّ، واقْتَلَا، فَصَرَخَ جَهجاهُ: يا للمهاجرين! وسِنانُ: يا للانصار! فأعانَ جَهجاهَا جِعالٌ من فُقَراءِ المُهاجِرين ولَطمَ سِنانًا؛ فقالَ عبدُ الله لجِعال: وأنتَ هُناك؟ وقال: ما صَحِبنا مُحمّدًا إلّا لنُلطَم؟ والله ما مَثَلُنا ومَثَلُهم إلّا كما قال: سَمَّن كلبَك يأكُلُك، أمّا والله لئِن رَجَعنا إلىٰ المَدينةِ ليُخرِجَنّ الأعزُّ منها الأذَلَّ،

قولُه: (حِين لَقيَ بني المُصْطَلِق على المُرَيْسِيع) قال ابنُ الجَوْذِي في «الوفا»: المُرَيْسِيع: اسمُ بثرٍ لِبَني المُصْطَلِق، وكان سَيِّدُهم الحَارثَ بن أبي ضِرَار، جَمع لِحَرْب رسولِ الله ﷺ، فَخَرج رسولُ الله ﷺ إليهم، وترامَوا بالنَبَّل ساعة، ثُمَّ أمرَ رَسُولُ الله ﷺ أَصْحَابَه فحَمَلوا حملةَ رجلِ وَاحِدٍ، فَقُتِل عَشرةٌ من العَدُوِّ وأُسِر الباقُون. ولم يُقتل من المسلمين إلا رجلٌ واحِدٌ (١).

قولُه: (وأنَّت هُناك) أيْ: وأنْت في ذلك المَقَام والمَنْزلة أنْ يُلْطَم من يَتَعَلَّق بي؟ وهو كِنايةً.

قولُه: (سَمِّن كَلْبَك بَأْكُلْك) قال اللَّيْدَاني: أوّل من قال ذلك حازِم بن المُنْذِر الحَّمَاني، وقِصْتُه مذكُورةٌ بطولها في «مجمع الأمثال» وقال: قِيل: إنَّ رجُلاً من طَسْم ارتَبَطَ كلباً، فكان يُسَمِّنُه ويُطْعِمه رجَاء أنْ يصيدَ بِه، فدَخَل عليه يوماً فَوثَب عليه فَافْتَرسَه، قال عَوَف بن الأَخْوَص:

⁽١) ﴿ الوفا بتعريف فضائل المصطفى * (١: ٤٦٧).

أَرَانِي وعُوفاً كَالْمُسَمِّنِ كَلْبَهُ فَخَدَّشَهُ اثْيَابُهُ وأَظَافِرُهُ (١)

قولُه: (تَرْعُدُ آتُفٌ) بالمد، قيل: هو جَمْع أنْفٍ، قيل: هو عِبارةٌ عن الاضْطِراب والحَوْفِ، أو عن الغَضَب والارْتِعاد، يقال: أَرْعَدَه فارْتَعَد، والاسم: الرَّعْدَةُ، وأَرْعِدَ الرَّجُل: أَخَذَتُه الرَّعْدَةُ، وأَرْعِدَت فَرائِصُهُ عند الفَرَع.

الأساس: ومن المَجَازِ: هو أَنْفٌ من قَومِه، وهم آنْفُ النَّاسِ، فعَلَى هذا الآنسبُ أَنْ يَكُونَ كِنَايةٌ عن غضب الرؤساء، أيْ: يغضب علينا ويتَعَصَّب أهلُ يَثْرِب وما حَوْلها، وتَقَعُ فِتْنَةً عَظيمة، يَدلُّ على هذا قولُه: «فإنْ كَرِهتَ أَن يَقْتُلُه مهاجِريٌّ فأُمُرْ به أَنْصَارِيّاً، وأمَّا حديث عبد الله ابن أبي وقوله: ﴿ لَيُخْرِجَ كَ ٱلأَعْرُ مِنْهَا ٱلأَذَلَ ﴾ فقد رواه البُخَاريُّ ومُسلمٌ والتَّرْمِذيُّ عن زيد ابن أَرْقَم (٢)، على غَيرِ هذا الوجه الّذِي رواه المُصنَف، وذكره يطول.

⁽۱) «مجمع الأمثال» (۱: ۳۳۳–۳۳۵)، وانظر: «الفاخر» للمفضل بن سلمة ص٧٠، وفيهما عزو البيت لقائله.

⁽٢) البُّخاري (٣٣٣٠)، ومسلم (٢٥٨٤)، والتُّرْمِذي في «الجامع» (٣٣١٢).

قال: والله الذي أَنزلَ عَليكَ الكِتابَ ما قُلتُ شيئًا من ذلك، وإنّ زَيدًا لكاذِب وهو قولُه تَعالىٰ: ﴿ اللّهُ الذي أَنزلَ عَليكَ الكِتابَ ما قُلتُ شيئًا من ذلك، وإنّ زَيدًا لكاذِب وهو قولُه تَعالىٰ: ﴿ اللّهُ اللهُ أَدُنكُ عِلمُ اللهُ أَن اللهُ أَدُنكُ عِلمُ اللهُ أَن اللهُ أَدُنكُ عِلمُ اللهُ أَن اللهُ أَن اللهُ الله

ورُويَ أَنهُ قَالَ لَهُ: لِئِنْ لَمْ تُقرَّ للله ورسولِه بِالعِزِّ لأَضْرِبَنَّ عُنقَك، فقال: ويُحك، أفاعِلُ أنت؟ قال: نعم، فلها رأى مِنهُ الجِدَّ قال: أَشْهَدُ أَنَّ العِزَةَ لله ولِرسولِه ولِلمُؤمِنين، فقالَ رسولُ الله لابنِه: «جزاكَ اللهُ عن رَسولِه وعَن المُؤمِنينَ خَيرًا»؛ فلها بانَ كَذَبُ عبدِ الله قيل له: قَد نَزلتْ فيكَ آيٌ شِدادٌ، فاذهبْ إلىٰ رَسولِ الله ﷺ يَستغفِرْ لك، فلوّىٰ رأسه ثُمّ قال: أَمَرتُمُونِ أَنْ أُومِنَ فآمنتُ، وأَمَرتُمُونِ أَنْ أَزَكِي مالي فزَكيتُ،

قولُه: (وَفَتْ أُذْنُك يا غُلام)، النهاية: كأنَّه جَعل أُذُنَه في السَّمَاع كالضَّامِنة بِتَصْديق ما حلَّ فيها، فلمّا نَزَل القرآن في تخقِيق ذلك الخبر، صَارَت الأُذُن كأنَّها وافِيةٌ بِضَهايها، خَارِجةٌ من التُّهْمة فيها أَدَّته في السَّمَاع إلى اللسَان.

قُولُه: (وَرَاءَك) أي: ارْجِع القَهْقَرى، قال المَيْدَاني: وفي المثل: وَرَاءَكَ أَوْسَعُ لَكَ، أي: تأخَّرْ تَجِدْ مكاناً أوسَعَ لك، ويُقَال في ضِدِّه: أمامَكَ، أي: تَقَدَّمْ^(١).

⁽١) انظر: «مجمع الأمثال» للميداني (٢: ٣٧٠).

فها بَقِيَ إِلَّا أَنْ أَسَجُدَ لِمُحَمِّدِ، فنزلتْ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَمُثَمَّ تَعَالَوَاْ يَسْتَغْفِرْلَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [المنافقون: ٥] ولم يَلبثْ إِلَّا أيامًا قَلائلَ حتى اشتكىٰ ومات. ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِــمْ﴾ الاستِغفارُ وعدَمُه؛ لأنّهم لا يلتَفِتونَ إليه ولا يَعتَدّونَ به لكُفرِهم، أو لأنّ اللهَ لا يَغفِرُ لهم.

وتُرئَ: (استَغفَرتَ) على حذف حرف الاستِفهام؛ لأنّ (أم) المعادَلة تَدُلّ عليه. وقَرَأ أبو جَعفر (آسْتَغفَرتَ)، إشباعًا لهمزةِ الاستِفهامِ للإظْهارِ والبَيان، لا قَلبًا لهمزةِ الوَصْلِ أَلِفًا، كما في: (آلسِّحر) و(آللهُ).

﴿ بَنَفَضُّوا ﴾ يَتَفَرَّقُوا، وقُرِئَ: (يُـنْفِضُوا) من: أَنْفَضَ القَومُ: إذا فَنِيتْ أزوادُهم. وحقيقتُه: حانَ لهُم أَنْ يَنفَضُوا من أَوْدِهم ﴿ وَاللَّهِ خَرْآتِنُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ وبِيَدِه الأَرْزاقُ والقِسَم، فَهُو رازِقُهم منها؛ وإنْ أبى أهلُ المَدينةِ أَنْ يُنفِقُوا علَيهِم، ولكنّ عبدَ الله وأضْرابَه جَاهِلُون، ﴿ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ ذلك فيهذُونَ بها يُزَيِّنُ لهمُ الشيطان.

قولُه: (وقُرِئ: «اسْتَغْفَرت» على حَذْف حرف الاسْتِفْهام) وهي المَشْهورة، قال أبو البقاء: الهمزة في ﴿أَشَتَغْفَرْتَ لَهُمْ ﴾ همزة قَطْع، وهمزةُ الوَصْل مَحَذُوفةٌ، وقد وصَلَها قومٌ على أنّه حذف همزة الاسْتِفْهام لدلالة ﴿أَمْ ﴾ عليه (١).

قولُه: («آسْتَغْفرتَ»، إِشْبَاعاً) قال ابن جِنِّي: وهي ضَعِيفةٌ لأنَّه أثبت همزةَ الوَصلِ، وقد اسْتُغني عنها بهمزة الاسْتِفْهام، وأجاب بأنَّه إِشْبَاعٌ لهمزة الاسْتِفْهامِ، لا قلباً لهمزةِ الوَصْلِ أَلِفاً^(٢).

قيل: إذا دَخَل همزةُ الاسْتِفْهام على الاسمِ المُعرَّفِ باللام نحو: الحسن، قُلِبت همزةُ الوصْلِ أَلفاً، لثلا يِلْتبس الخبرُ بالاسْتِخْبارِ، وأمّا هاهنا فلا لَبْسَ، لأنَّ همزةَ الوصْلِ هاهنا مَكْسُورةٌ.

قولُه: (جَاهِلُون ﴿ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ ذلك فَيَسَهْذُون)، فإنْ قلت: فُصِلت هذه الآية بقولِه:

⁽١) ﴿إِملاء مَا مَنَّ بِهِ الرَّحِنِ» (٢: ٢٦٢).

⁽٢) «المحتسب» (٢: ٣٢٢).

.....

﴿ وَلَئِكِنَّ ٱلْمُتَفِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ والآية الثالثة: ﴿ وَلَئِكِنَّ ٱلْمُنَفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ لِمَ قدّر مفعول هذه ولم يُقدَّر مفعول الثالثة؟

قلت: ليُشير الإطْلاقُ إلى إرَادةِ المُبالَغَةِ، وأنَّ المُنافقين عَادِمون المَعْرِفة، فاقِدُون العِلم، ولذلك خَفِيَ عنهم أنَّ العِزّة لله جميعاً، يُعِزُّ من يَشاءُ، ويُذلُّ من يَشاءُ، وبالتَّقييدِ: الإشَارةُ إلى أنَّ الأَرْزاق والقِسَمَ بيدِ الله تعالى، فهو يَرْزق رسولَ الله ﷺ ومَنْ عِنْدَه، ولمّا كان الثّاني مُسْتَلزِماً للأَرْل لا العَكس بُولِغ فيه دُونه.

فإنْ قلتَ: لِمَ خُصَّ الأوّلُ بِهِ ﴿ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ والثاني بِهِ ﴿ لَا يَعَلَّمُونَ ﴾؟

قلتُ: قَد مَرَّ أَنَّ إِثْبَاتَ الفقه للإنسان أبلغُ من إثباتِ العِلم له، فَيكُون نَفْي العِلمِ أبلغ من نفي الفِقه، فأوثِر ما هو أبلغ لما هو أدْعى له.

الرَّاغب (١): معنى قوله: ﴿ هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا لَنفِقُواْ عَلَىٰ مَنْ عِنكَ رَسُولِ ٱللَّهِ ﴾ يأمُرُونهم بالإِضْرار بهم، وحَبْس النَّفقات عنهم ولا يَفْطَنون، لأنَّهم إذا فَعَلوا ذلك أَضَرُّوا بأَنْفُسهم، فهم لا يَفْقَهون ذلك ولا يَفْطَنون له.

وقوله في النّاني: ﴿لَا يَعْلَمُونَ ﴾ بعد قوله: ﴿ يَقُولُونَ لَهِن رَّجَعْنَا إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَ ﴾ الأَعْزُّ مِنهَا ٱلْأَذَلَ ﴾ عندهم أنَّ الأعزَّ من له القُوَّة والغَلَبة، على ما كانوا عليه من الجاهِليّة، ولا يَعلمون أنَّ هذه القُدْرة التي يَفْضُلُ بها الإنْسانُ غيرَه، إنَّما هي من الله، فهي لله ولمن يخصّه بها من عِباده، والمُنافِقون لايعلمون أنَّ الذلة لمن يُقَدِّرون فيه العِزَّة، وأنَّ الله مُعِزَّ أولياءَه بِطاعَتِهم له، ومذلِّ أعداءَه بِمُخَالفَتِهم أمره، فقد اخْتَصَّ كُلَّ آيةٍ بها اقْتَضاهُ معناه (٢).

⁽١) يعني: في «درة التنزيل»، وتقدم الكلام في نسبته إلى الراغب، وأن الأصح أنه للخطيب الإسكافي.

⁽٢) درة التنزيل وغرة التأويل؛ للخطيب الاسكافي (٣: ١١٩٢).

وقُرِئَ: (لَيَخْرُجنَ الأعزُّ منها الأذَلَّ) - بفَتح الياء - وليُخرجنَ، على البِناء للمفعول. قَرأً الحَسنُ وابنُ أبي عَبلةَ: لنُخرِجَنّ، بالنُّونِ ونَصب الأعَزِّ والأذَلّ، ومعناه: خُروجُ الأذَلّ أو إخراجُ الأذَل أو مِثلَ الأذَلّ، ﴿وَيلَا اللّهُ وَأَيْدَه مِن الْحَراجُ الأذَل أو مِثلَ الأذَلّ، ﴿وَيلَا الْمُعَلَّةُ اللهُ وَالْقَوّةُ، ولَـمَن أعَزَّهُ اللهُ وأيّدَه من رَسُولِه ومن المُؤمِنين، وهُم الأخِصّاءُ بذلك، كما أنّ المَذَلّة والهوانَ للشيطان وذويه من الكافِرينَ والمُنافِقين.

قولُه: (ليَخْرُجن الأعزُّ منها الأذَّل) هذه القِراءاتُ كُلُّها شواذً، والمشْهورةُ بِضمِّ الياء وسُكون الخاء، وكسر الراء، والأعَزُّ فاعِلّ، والأذَلّ مفعولٌ.

قولُه: (ومعناه: حُروجُ الأذَل، أو إخْراجُ الأذَل، أو مِثلَ الأذَل) بيانٌ لِلقِراءةِ المَذْكورة على النَّشْر، وعليه ظَاهِر كلامِ صاحب «التقريب»، فالتَّقْدير: ليُخرجنَّ الأعزُّ منها خُروج الأذل، ليخرجنَّ الأعزُّ منها مثل الأذل، وقيل: «إخراج» متعلق ليُخرجنَّ الأعزُّ منها إخراجَ الأذل، ليخرجنَّ الأعزُّ منها مثل الأذل، وقيل: «إخراج» متعلق بالقراءة الثانية والثالثة، والنَّصب على هذه القراءات على المصدر، و«مثلَ الأذل» نصبه على الحال على جميع القراءات، ولا يختص بالثالثة كها ذهب إليه صاحب «التقريب»، لئلا يلزم التَّرْجيح بلا مُرجِّح (۱)، فيكون «أو مثل» عُطِفَ على قوله: «معناه»، يؤيده قول القاضي: والأذَلُّ على هذه القراءاتِ مَصْدرٌ أو حَالٌ على تَقْدير مُضافٍ، كخُروج وإخراج، أو مثل (۲).

وفي الكواشي: «ليَخرجن» بفتح الياء معلوماً وبضَمَّها مجهولاً، ونصب «الأذل» مفعول حال محذوف أي: مشبهاً الأذلّ، أو حال مثل: أرسلها العراك، و «لنخرجن» بالنون ونصب «الأعز»، و «الأذل»، أي: خروج (٣) أو إخراج الأذل.

قولُه: (﴿ وَيِلِلَهِ ٱلْعِنَّرَةُ ﴾ الغَلَبةُ والقُوّة)، الراغب: العِزَّةُ: حالةٌ مانِعَةٌ للإنسان أن يُغْلب. من قولهم: أرضٌ عَزَازٌ، أي: صُلْبةٌ، وتَعَزَّزَ اللَّحْمُ: اشْتَدّ، وعَـزَّ: كَأَنَّه حصل في عَزَازِ يصْعُب

⁽١) من قوله: ﴿ولا يختصِ» إلى هنا ساقط من (ف)، وأثبته من (ح) و(ط).

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٥: ٣٤٣).

⁽٣) من قوله: «حال محذوف» إلى هنا ساقط من (ح)، وأثبته من (ط) و(ف).

وعن بعضِ الصّالحاتِ ـ وكانت في هيئةٍ رثَّةٍ ـ: أَلسْتُ على الإسلام؛ وهُوَ العِزُّ الذي لاَ ذُلَّ معَه؛ والغِنَىٰ الذي لاَ فَقْرَ معه! وعَن الحسَنِ بنِ عليِّ رضيَ اللهُ عنهُما أنّ رَجُلًا قالَ له: إنّ الناسَ يَزعُمونَ أنّ فيكَ تِيهًا؛ قالَ: ليسَ بِتيهِ، ولكنّه عِزَّةٌ، وتَلا هذه الآية.

[﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا لُلْهِ كُمْ أَمَوَلُكُمْ وَلَآ أَوْلَندُكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَأَوْلَئِكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ ٱلْخَدِيرُونَ ﴾ ٩]

﴿لَا نُلْهِكُو ﴾ لا تَشْغَلْكُم ﴿ أَمْوَالُكُمْ ﴾ والتَّصرُّفُ فيها، والسَّعيُ في تَدبيرِ أمرِها، والتَّهالُكُ على طَلَبِ النِّماءِ فيها بالتِّجارةِ والاغْتِلال، وابتِغاءُ النِّتاجِ، والتَّللُّذُ بها؛ والاستِمتاعُ بمنافِعِها، ﴿وَلَا أَوْكَدُكُمْ ﴾ وسُرورُكم بهم، وشَفقَتُكم عليهم، والقِيامُ والاستِمتاعُ بمنافِعِها، ﴿وَلَا أَوْكَدُكُمْ ﴾ وسُرورُكم بهم، وشَفقتُكم عليهم، والقِيامُ بمؤنِهم، وتَسويةُ ما يُصلِحُهم من مَعايشِهم في حَياتِكُم وبَعدَ مَماتِكُم، وقد عَرفتُم قدرَ مَنفعةِ الأموالِ والأوْلادِ، وأنهُ أهونُ شيءٍ وأدْوَنَه في جَنبِ ما عِندَ الله ﴿عَن فِصَالِهُ ﴿ وَاللّهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ الله

الوصول إليه، والعَزِيزُ: الذي يَقْهَر ولا يُقْهَر، قال تعالى: ﴿إِنَّهُ مُهُوَ الْمَزِيزُ الْمَكِيمُ ﴾ [العنكبوت: ١٦]، وقَد يُسْتَعار للحَمِيَّة والأنَّفَة المَذْمُومة، كها في قولِه: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُ أَتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتُهُ ٱلْمِزَّةُ بِٱلْإِنْهِ ﴾ [البقرة: ٢٠٦] ويقال: عزَّ علىَّ كذا، أي: صَعُب (١).

قولُه: (ليس بِتِيهِ ولكِنَّه عِزَةٌ) قال شيخُنا شيخُ الإسلام أبو حَفْص السُّهْرَورْدِي قُدِّس سِرّه: العِزَّة غَيرُ الكِبرِ، لأنَّ العِزّةَ مَعْرفَةُ الإنْسانِ لحقيقة نفسه، وإكْرامُها أنْ لا يَضَعَها لأقْسامِ عاجِلةٍ، كما أنَّ الكِبْر جَهْل الإنْسانِ بِنَفْسِه وإنْزَالها فوقَ مَنْزلتِها، فالعِزّةُ ضدُّ الدُّلَّة، كما أنَّ الكِبرَ ضدّ التَّواضُع (٣).

قولُه: (﴿ عَن ذِكِ رِ ٱللَّهِ ﴾ وإيْثَارِهِ عليها) أي: لا تَشْغَلْكم أموالُكُم ولا أولادُكم عن

⁽١) «مفردات القرآن» ص٦٣٥.

⁽٢) «عوارف المعارف» ص ٧٠ ط دار المعارف، تفصيل أخلاق الصوفية.

﴿ وَمَن يَفْعَلَ ذَالِكَ ﴾ يُريدُ الشَّغلَ بالدُّنيا عن الدِّينِ ﴿ فَأَوْلَيَهِكَ هُمُ ٱلْخَسِرُونَ ﴾ في تِجارَتِهم حَيثُ باعُوا العَظيمَ الباقي بالحقيرِ الفاني.

وقيل: ذِكرُ الله: الصَّلواتُ الخمس. وعَن الحسَن: جَميعُ الفَرائضِ، كأنهُ قال: عن طاعةِ الله وقيل: القُرآن، وعن الكلبي: الجهاد مع رسول الله ﷺ.

[﴿ وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنُكُمْ مِن قَبْلِ أَن يَأْقِكَ أَحَدُكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلاَ أَخْرَتَنِيَ إِلَنَّ أَجَلُ مَن وَأَكُن مِن أَلصَّ لِلحِينَ * وَلَن يُؤَخِّرُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَا وَٱللَّهُ خَبِيرًا لِهَ مَلُونَ ﴾ ١٠-١١]

اخْتِيار ذِكرِ الله على الأموال والأولاد، أي: لا تَغْفُلوا عن هذا الإيْثار، وفيه جواز الاشْتِغال بها مَصُوناً عن الإيثار.

قولُه: (﴿ وَمَن يَفْعَلَ ذَلِكَ ﴾ يُريد الشَّغُل بالدُّنيا عن الدِّين) يَعْني المَشَار إليه بِذلك، هَذا هو المعنى، وهو تلخيص الآية على أوْجَزِ ما يُمكِن فهو كلامٌ جامِعٌ، عَبر بالأموال والأولاد عن معبَّر واحد وهي الدُّنيا، لكونها أرْغَبَ الأشياء منها، قال الله تعالى: ﴿ الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَوْةِ الدُّنيَا ﴾ [الكهف: ٤٦] وقصد بقوله: ﴿ وَحَر الدِّيهِ الشُّمُول والعُموم، حيث فسَّره بالدِّين لإطلاقِه وتناوُلِه كلّ ما هو مسمّى به، وبها يُناطُ به من أمُورِ الدِّين، قال رسول الله عَنَى الدُّنيَا مَلْعُونَةٌ، مَلْعُونٌ مَا فِيهَا إِلّا ذِكْرُ الله وَمَا وَالأَهُ، وَعَالِمٌ وَمُتَعَلِّمٌ الْحَرجَة التِّيْوِينَ عن أَي الدُّنيَا مَلْعُونَةٌ، مَلْعُونٌ مَا فِيهَا إِلّا ذِكْرُ الله وَمَا وَالأَهُ، وَعَالِمٌ ومُتَعَلِّمٌ الشَّعْل إلى ذَوي العِلْم مُريرة (١٠)، فجمع بين الإطنابِ في الأولِ، والإيْجازِ في الثّاني، وأذِن بنسبة الشَّعْل إلى ذَوي العِلْم مُريرة (١٠)، فجمع بين الإطنابِ في الأولِ، والإيْجازِ في الثّاني، وأذِن بنسبة الشَّعْل إلى ذَوي العِلْم أنَّ النَّهِي الوارِدَ في قولِه: ﴿ لَا ثُلُهُ كُمُ أَمُولُكُمُ مَلاً أَولَكُ اللهُ عِن المَّوالُ والأولادُ من التَّهالُك في جَمعِها، المُتَعِلَةِ إلى المُخَاطِين، من بابِ إطلاقِ المُسبِ على السَّبِ كقولِه تعالى: ﴿ فَلَا يَكُنُ فِي صَدَرِكَ اللهُ اللَّهِ اللهُ وَلا أَلْ وَلا وَلادُ من التَّهالُك في جَمعِها، والتَّعَزُّ رَبِم، والتَكاثُر بِعدَدِهم.

⁽١) التُّرْمذي في «جامعه» (٢٣٢٢)، وقال: حسن غريب.

﴿ مِن ﴾ في ﴿ مِن مَّا رَزَفْنَكُمُ ﴾ للتَّبعيضِ، والمُراد: الإنفاقُ الواجبُ، ﴿ مِن فَبلِ أَن يَرىٰ دَلائلَ الموت، ويُعايِنَ ما يُئاْس معَهُ من الإمهال، ويَضيقُ به الجِناقُ، ويَتعَذّرُ عليه الإنفاقُ، ويَفوتُ وقتُ القَبول فيتحسَّرَ على المنع، ويَعضَ أنامِلَه على فَقْدِ ما كانَ مُتمكِّنًا منه. وعن ابنِ عبّاسِ رضيَ اللهُ عنه: تَصَدّقوا قبلَ أَنْ يَنزِلَ عليكُم سُلطانُ الموتِ، فلا تُقبَلَ تَوبةٌ، ولا يَنفَعَ عمَل. وعنه: ما يَمنَعُ أحدَكم إذا كانَ له مالٌ أَنْ يُزكِي، وإذا أطاقَ الحَجَّ أَنْ يَحُجَّ مِن قَبلِ أَنْ يَأْتِيهِ الموتُ، فيسألَ ربَّه الكَرَّةَ فلا يُعطاها. وعنهُ: أنها نَزلتْ في مانِعي الزَّكاةَ، ووالله لو رأىٰ خَيرًا لما سألَ الرَّجْعةَ،

وفي تخصيصِ ذكْرِ ﴿ الْمَخْيِرُونَ ﴾ إِيّاءٌ إِلَى أَنَّ ذلك الإيثار في معنى الاستبدال، الذي هو يمنزِلةِ البَيْع والشِّراء، ثُمَّ في التَّعريف الجِنْسي في ﴿ الْمَخْسِرُونَ ﴾ وتَوْسِيط ضَمير الفَصْل بينه وبين المُبتدأ إشْعَارٌ بأنَّ الكَامِلين في الحَسَارةِ هؤلاء، وأنَّ خَسَارَهُم فَوقَ كُلِّ خُسْرانِ، حيث باعُوا العَظِيم البَاقي، بالحقيرِ الفاني، وإنْ ربِحُوا في يَجَارتِهم الظَّاهِرة، ودخل في هذا العُموم وعيدُ كُلِّ من ذَهِلَ عن الجِهاد في سبيل الله، وشُغِل عن الأمر بالمَعْروف والنَّهي عن المُنكر، وعن طلب العِلْم، وعن النَّصِيحة للمسلمين، بسببِ مُراعَاةِ شأنِ الأَمُوالِ والأولادِ.

وأمّا بيانُ النَّظْمِ، فإنَّ المُنافِقين لمّا نَهوا عن الإنْفَاقِ على من عِند رسولِ الله، وأريدَ الحتَ على الإنفاق بقولِه: ﴿ وَأَنفِقُوا مِنمّا رَزَقْنَكُمُ مِن قَبْلِ أَن يَأْقِكَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ رغماً لأنوفِهم، وقحرياً لما هو الأصوب والأصلح، جعِل قولُه: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا ثُلْهِكُمُ ﴾ تمهِيداً وتوطِئة للأمر بالإنفاق وعم العِلّة والحكم، والله أعلم.

قولُه: (ويَضِيتُ به الخِنَاقُ)، كِناية عن اللزوم وعدم الإمْهَال. الأساس: ومن المَجازِ: أَخَذَ منه بالمُخنَّق: إذا لزَّه وضَيَّق عليه (١).

⁽١) من قوله: «قوله: ويضيق» إلى هنا ساقط من (ف).

فقيل له: أَمَا تَتَقِي اللهَ! يَسَأَلُ الْمُؤمِنونَ الكرّة؟ قال: نعم، أنا أقرَأُ عليكم به قُرآنًا. يَعني: أنّها نزَلتْ في المُؤمِنينَ وهمُ المُخاطَبونَ بها، وكذا عن الحسَن: ما مِن أَحَدٍ لم يُزَكِّ ولمْ يَصُم ولَمْ يُحُجَّ إِلّا سأَلَ الرَّجْعة. وعن عِكرمةَ: أنّها نزلتْ في أَهلِ القِبلةِ.

﴿ لَوْلَا آخَرَتَنِى ﴾، وقُرِئَ: (أَخَرْتَنِ)، يُريدُ: هلّا أخَرْتَ مَوِي ﴿ إِلَىٰ أَجَلِ فَرِيبٍ ﴾ إلىٰ زَمانٍ قَليلٍ؟ ﴿ فَأَصَّدَقَ ﴾ وقَرَأ أُبَيُّ: (فأتَصدَّقَ) على الأصل، وقُرِئ: ﴿ وَأَكُن ﴾، عَطفًا علىٰ مَلَ ﴿ فَأَصَّدَقَ ﴾ وقرأ أُبيُّ: (فأتَصدَّقَ وأكُن. ومَن قرآً: (وأكُونَ) علىٰ علىٰ مَل ﴿ فَأَصَّدَقُ وَ أَكُن عَلَىٰ اللَّفظِ. وقَرَأ عُبيدُ بنِ عُمَير: (وأكونُ)، علىٰ (وأنا أكونُ) عِدةً منهُ بالصَّلاح، ﴿ وَلَن يُوفِّ فِرَا لَتُهُ ﴾ نَفي للتَّاخيرِ علىٰ وَجْه التَّاكيدِ الذي مَعناهُ مُنافاةُ المَنفيِّ الحِكمةَ.

قولُه: (أَمَا تَنَّقِي الله ا يَسْأَلُ المؤمنون الكرَّة؟) أي: أَمَا تخافُ الله! كيفَ تقول: إنَّهَا نَزَلت في مانِعي الزَّكاة؟ والحالُ أنَّ المُؤمنين لا يَسْأَلُون الرَّجْعةَ إلى الدُّنيا، بل الكَافِرون هُم السَّائِلُون، فقال ابنُ عبّاس: أنا ما أقول من تلقاء نفسي، وإنَّها أقرأ بها قُلتُ قرآناً، لأنَّ قوله: ﴿ أَنفِقُوا مِمّا لَقَنْكُم ﴾ عَطْفٌ على ﴿ لَا نُلْهِ كُمْ آمَوْلُكُم ﴾، والمُخَاطَبون هم المُؤمنون، لقوله: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾، وفيه إشَارةٌ إلى أن من فَسَر القُرآن ورَاعَى النَّظْم لا يُخْطِئ.

قولُه: (وقُرِئ: ﴿وَأَكُن ﴾، عَطْفاً على مَحَلِّ ﴿فَأَصَّذَفَ ﴾) أبو عَمْرو: (وأكونَ النَّصْب والوَاو، والبَاقُون: بِغَير واو وجَزْم النَّون (١). قال الزَّجَاج: من قرأ ﴿فَأَصَّدَقَ وَأَكُن ﴾ والوَاو، والبَاقُون: بِغَير واو وجَزْم النَّون (١). قال الزَّجَاج: من قرأ ﴿وَأَكُن ﴾ على مَوْضِع فَاأَصَّدَقَ ﴾ بَوَاب ﴿فَوَلاَ أَخْرَتَنِي أَصَّدَقُ (٢) وأكُنْ.

قال صاحب «الكشف»: جزم «أكُنْ» بالحمل على موضع ﴿فَأَصَّدَّقَ ﴾ لأنَّ مَوضِع الفاء مع الفعل جَزْمٌ. ومن قال: «وأكونَ» حمله على لفظ ﴿فَأَصَّدَّقَ ﴾ لأنَّ الحَمْل على

⁽١) انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص١٣٤.

⁽٢) «معاني القرآن» (٥: ١٧٨).

والمعنىٰ: إنّ كُم إذا عَلِمتُم أنّ تَأخيرَ المَوتِ عن وَقتِه ممّا لا سَبيلَ إليه، وأنهُ هاجِمٌ لا تَحالة، وأنّ الله عَليمٌ بأعمالِكُم فمُجازٍ علَيها من مَنعِ واجِبٍ وغيرِه، لم تَبقَ إلّا المُسارعةُ إلىٰ الحُروجِ عن عُهدةِ الواجِباتِ والاستعدادِ للِقاء الله. وقُرئَ: ﴿تَعَمَلُونَ ﴾ بالتّاءِ والباء.

عن رَسولِ الله ﷺ: «مَن قرّاً سورةَ المُنافِقينَ بَرئَ من النَّفاق».

اللفظ عِندَهم أخسن، إذ لم يَظْهر في الموضِع إعْراب، وما لا يظهر جَرَى مَجْرى المُطَّرَح المُطَّرِع المُطَّرَح المُطَالِع المُطَّرَح المُطَّرَح المُطَّرَح المُطَّرَح المُطَّرَح المُطَّرَح المُطَرِع المُطَلِع المُطَالِع المُطَالِع المُطَلِع المُطَالِع المُطَلِع المُطْلِع المُطْلِع المُطْلِع المُطْلِع المُطْلِع المُطْلِع المُطْلِع المُطَلِع المُطِيع المُطْلِع المُطْلِع المُلْعِقِيم المُطْلِع المُطْلِع المُطْلِع المُلْعِقِيم المُلِع المُلْعِقِيم المُلْعِقِيم المُلْعِقِيم المُلْعِقِيم المُلْع المُلْعِقِيم المُلْعِلِم المُلْعِقِيم المُلْعِقِيم المُلْعِقِيم المُلْعِقِيمِ المُلْعِقِيم المُلْعِقِ

قولُه: (وإنَّ اللهُ عليمٌ بأغْمَالِكم فَمُجازِ عَلَيها؛ مِن مَنْعِ واجبٍ وغَيرِه) رُوي عن المُصنَّف أَنَّه قال: ليس في النَّجْرِ عن التَّفْريطِ في هذه الحُقوقِ أعْظَم من ذلك، فلا أحدَ يُؤخِّر ذلِك إلا ويجوزُ أنْ يأتِيَه الموتُ عن قريبٍ، فَيَلزَمه التَّحَرُّزُ الشَّديدُ من هذا التَّفْريطِ في كُلِّ وقتٍ، وقد أَبْطَل اللهُ تعالى قَول المُجْبرة بقوله: ﴿ وَأَنفِقُوا ﴾ الآية. أي: إنْ كان لم يَقْدِر من قَبلِ حُضُورِ المُوتِ على الإنْفَاق، فكيف يتمنى تأخِير الأجل؟ ثُمّ قال مُؤيساً له: ﴿ وَلَن يُؤَخِّرَ اللهُ نَفَسا ﴾، الموت على الإنْفَاق، فكيف يتمنى تأخِير الأجل؟ ثُمّ قال مُؤيساً له: ﴿ وَلَن يُؤَخِّرَ اللهُ نَفَسا ﴾، وأنَّ عُمْرَه مكتوبٌ لا تأخير فيه، فالواجِبُ على كُلِّ أحَد أن لا يَتَكِل على وقتٍ، ويكُونَ على حَذَرٍ في جميع أحوالِه وأوقاتِه، وجوابُه مَرِّ مِراراً.

قولُه: (﴿ وَتَعْمَلُونَ ﴾ بالتَّاء واليَّاء) بالياء التَّحْتانيَّة: أبو بكرٍ وحْدَهُ (٢).

تمّت السُّورة بحَمدِ الله وعَوْنه.

* * *

⁽١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٣٥٠ - ١٣٥١).

⁽٢) «التيسير في القراءات السبع» ص١٣٤.

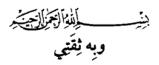
سُوْرَةُ التَّغابُن مختلَفٌ فيها، وهيَ ثبانَ عشْرةَ آيةً

ينهِ لِنَعْ الْحَالِمَ الْعَالِحِيْمِ

[﴿ يُسَيَحُ بِلَهِ مَا فِي السَّمَوَتِ وَمَا فِي ٱلأَرْضِ لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمَّدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ فَدِيرٌ * هُو ٱلَّذِى خَلَقَكُرُ فِينَكُرُ صَالِحٌ وَيَنكُمُ مُؤْمِنٌ وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ * خَلَقَ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَصَوَّرَكُمُ فَأَحْسَنَ صُورَكُمُ وَ إِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ * يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا شَيْرُونَ وَمَا تَعْلِنُونَ وَاللّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ ٱلصَّدُورِ ﴾ ١-٤]

قُدِّمَ الظَّرفانِ لِيَدُلَّ بِتَقديمِهِ على مَعنى اختِصاصِ الْملكِ والحَمدِ بالله عَزَّ وجَلّ، وذلك لأنّ الْملكَ على الحقيقةِ له؛ لأنهُ مُبدئُ كُلِّ شَيءٍ ومُبدعُه والقائِمُ به، والمُهَيمنُ عليه؛ وكذلك الحَمدُ، لأنّ أصولَ النّحَم وفُروعَها منه. وأمّا مُلكُ غَيرِه فتَسليطٌ منهُ واستِرعاءٌ،

سُورَةُ التَّغَابُن ثَمانِ عَشْرة آيةً، مَكيَّة بخِلافٍ



قوله: (واسْتِرَعَاء)، الجوهري: راعَيْته الشَّيءَ، من مُراعَاةِ الحُقوقِ، واسْتَرَعَيْتُه الشَّيءَ فَرَعَاهُ، وفي المثل: «مَن اسْتَرعَى الذِّئْبَ فَقَد ظَلَم»^(١١)، والرَّاعِي: الوالي.

⁽١) المجمع الأمثال؛ (١: ٢٦٠).

وَحَمَدُه اعتدادٌ بِأَنَّ نِعمةَ الله جَرِتْ على يَدِه. ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُرُ فِينَكُرُ كَافِرٌ وَمِنكُمُ مُؤْمِنٌ﴾

وقوله: (و خَمْدُه اغْتِدادُ) عَطفٌ على قولِه: «مُلْكُ غَيرِه» أتى بإيرادَين على إثبات اختِصاصِ المُلك بالله، واختِصَاص الحَمْد به، ولمّا حَذف «أمّا» التَّفْصيلِيّة من المَعْطوف، حَذَف الفاء الله الله وقد سبق تَقْريره في قولِه تعالى: ﴿وَالرَّسِخُونَ فِي الْمِلْمِيَقُولُونَ ﴾ [آل عمران: ٧](١).

وأجاب: أنَّ مُلكَ غيرِه إنْ كان ظالماً، فهو تَسْليط من الله تعالى على الحَلق ابْتِلاءً، وإنْ كان عادلاً فاسْتِرعاءً منه امْتناناً.

وأمّا حَدُ بعض النّاس لبعض فإنّما كان مُعتدّاً به لأنّه جَرت نعمةُ الله على يدِه، يعني لولا نِعمةُ الله و خَلقُه إيّاها ما جَرى ذلك الإعطاءُ على يد العَبْد، فإذن: في الحقيقةِ الله هو المحمُودُ الأنّ أصولَ النّعَم وفُروعَها منه، كما أنّ خازن المَلِكِ إذا أعْطَى الغَير فهو إنها يُحمد الأنّه باشر الفِعْل، وفي الحقيقة المَلِك هو المحمُودُ الأنّ النّعْمة منه (١)، وذهب عنه أنّ فِعْل الإعْطاء أيضاً في الحقيقة ليس من العبد، ثمّ نقول: هَبْ أنّه خَلص من هذه الوَرْطةِ بهذا العُذر، فأنى له الخلاصُ من الحمد على الخفقال الاختياريّة؟! وقد قال في فَاتِحةِ الفاتحة: «الحمدُ والمَدْح أخوان، وهو النّناءُ والنّداءُ على الجميل من نِعْمةٍ وغيرِها». ثمّ قال في الحُجُرات: «وكُلُّ ذي لُبٌ وراجع إلى بَصيرةِ وذِهْنِ، الا يغيب عنه أنّ الرَّجل الا يُمْدَح بفعلِ غيرِه، وحَمْلُ الآيةِ على ظَاهِرها يؤدِّي إلى أنْ يُثنى عليهم بفضل الله وقد نعى الله هذا على الذين أنزل فيهم المَيْ فَاذَا لم يُجُرُونَ أَن يُحْمَدُوا مِمَا لَهُ يَعْمَدُوا مِمَا لَهُ وَقد نعى الله هذا على الذين أنزل فيهم فعلِ الله، لم

⁽١) في (ح) جاءت هذه الزيادة: «يقول إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها»، ولعلّها مُقْحمةٌ، لأنّها جزء من حديث موجود في تعقُّبِ لاحقٍ، ولم ترد في (ط) و(ف)، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم.

⁽٢) من قوله: «كما أن خازن» إلى هنا سقط من (ح)، وأثبته من (ف) و(ط).

يَعني: فَمِنكم آتِ بالكُفرِ وفاعِلُ له، ومِنكُم آتِ بالإِيهانِ وفاعِلُ له، كَقُولِه تعالىٰ: ﴿وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِمَا ٱلنَّبُوَّةَ وَٱلْكِتَابُ فَمِنْهُم مُّهْنَلُو وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَلْسِقُونَ ﴾ [الحديد: ٢٦] والدَّليلُ عليه قولُه تعالىٰ: ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرُ ﴾ أيْ عالمٌ بكُفرِكُم وإيهانِكُم اللّذَين هُما من عمّلِكم.

يَجُرُ أَن بُنْنَى على الله بفعلهم (١)، فلا يُخْتَصّ الحمد لبنا وهذا كها ترى كالشَّجَى لا يَسيغِ، ولا يَسُوغ التَّكَلُّمُ في الاخْتِصاصِ إلا لمن يقول: الحمد لبنا كان هو الوصف بالجميل، والله خالِقُ كُلّ جمالٍ وكَهالٍ، وخَالِقُ كُلّ من لَهُ الجهال والكهال، وخالقُ كُلّ ما يَسْتحقُّ الحمْدَ من الأَفْعال، فله الحمد في الحقيقةِ، وإنْ أُضِيف في الظَّاهِرِ إلى الغَيْر، وحِيتَذِ تَتَطَابِقُ القَرِيْنِتان، لا إلى أنها اسيان، فكها حاز قوله: «له المُلك»، أنواعَ المُلك، جَعَ «له الحَمدُ» أَجْنَاسَ الحَمْدِ، ولله الحَمدُ على التَّوفِيق.

قوله: (فمِنْكُم آتِ بالكُفرِ وفاعِلٌ لهُ، ومِنْكُم آتِ بالإِيْبانِ وفَاعِلٌ له) نظراً إلى اشْتِقَاق اللفظين، لا إلى أنَّها اسهان لهذين الفريقين، وجَعْلِها خَارجين من معنى قولِه: ﴿خَلَقَكُونَ ﴾، يعني أنَّ الله تعالى خلق ذَواتِهم، وهُم الذين أَحْدَثوا الإيهانَ والكُفْرَ، واسْتَدلَ على مذهبِه بقولِه: ﴿وَجَعَلْنَا فِي ذُرِيَّتِهِمَا ٱلنَّبُوَّةَ وَٱلْكِتَنَبِّ فَمِنْهُم مُّهَتَلَرٍ وَكَثِيرٌ مِنْهُم فَنسِقُونَ ﴾ بقولِه: ﴿وَجَعَلْنَا فِي ذُرِيَّتِهِمَا ٱلنَّبُوَّةَ وَٱلْكِتَنِ فَي جَعْلِ الكِتابِ فيهم، كذلك كَوْنُهم كافرين الس الدَرة في خَلْقِهم، وبقوله: ﴿وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ فإنَّه تهديدٌ ووعيدٌ على أعمالِهم.

فالحَاصِل: أنه جَعل الفاء في ﴿ فِينَكُمْ ﴾ وفي ﴿ فَينَهُم ﴾ للتَّرتيب، والغَرَض على سبيلِ الاُسْتِعارة، كالكَلامِ في قولِه تعالى: ﴿ فَالنَّقَطَ لَهُۥ مَالُ فِرْعَوْتَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَيًّا ﴾ الاُسْتِعارة، كالكَلامِ في قولِه تعالى: ﴿ فَالنَّقَطَ لَهُۥ مَالُ فِرْعَوْتَ لِيَكُمْ.. » إلى آخِرِه، والذي يَدلُّ على أنَّه [القصص: ٨]، يَدُلُّ عليه قولُه: «والمعنى هو الّذي تَفَضّل عَلَيكُمْ.. » إلى آخِرِه، والّذي يَدلُّ على أنَّه

⁽١) انظر: «الكشاف» (١٤: ٤٧٤).

أُخْرِجَ ﴿ فَيَنكُرُ كَافِرٌ وَمِنكُمُ ثُرْقِينٌ ﴾ من مَفْهوم قولِه: ﴿ خَلَقَكُرُ ﴾، قولُه بعد ذلك: «فها أَجْهَل مَنْ يَمْزِج الكُفْرَ بالحَلْقِ ويجْعله من جُمْلتِه».

والقاضي جعل ما بعد الفاء تَفْصيلاً لقولِه ﴿ خَلَقَكُمْ ﴾ حيث قال: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ﴾، ثُمَّ شرع في البَيان وقال: ﴿ هُوَ الَّذِى خَلَقَكُمْ ﴾، مُقدَّرٌ إيبانه (١).

ويَعْضُد هذا التَّأويل الأحاديثُ الكَثيرةُ منها؛ ما رَوى البُخَاريُّ ومُسْلمٌ والتَّرْمِذيُّ وأبو دَاود عن ابن مَسْعودٍ قال(٢): حدَّننا رسولُ الله ﷺ وَهُوَ الصَّادِقُ المَصدُوقُ: «إِنَّ خلقَ أَحَدِكُم يُجَمَعُ في بَطنِ أمَّه أربَعِين يوماً نُطفَة، ثُمَّ يكونُ علَقَةً مثلَ ذلك، ثُمَّ يكونُ مُضغَةً مثلَ ذلك، ثُمَّ يبَعَثُ اللهُ إليه مَلكاً بأربَع كلمات؛ يَكتُبُ رزقهُ وعَملَه وأجَله، وشَقيٌّ أم سَعيدٌ، فوالَّذي لا إله غَيرُهُ، إنَّ أحَدَكُم لَيعَملُ بعَملِ أهل الجَنَّة حَتَّى ما يكونُ بَينَهُ وبَينَها إلا ذراعٌ، فيسبِقُ عَليه الكِتابُ فيعمَلُ بعَمل أهل النّار فيدخُلُها، وإنَّ أحَدَكُم ليَعمَلُ بعَمل أهل النّار، حتَّى ما يكونُ بينَهُ وبَينَها إلا ذراعٌ، حتَّى ما يكونُ بينَهُ وبَينَها إلا ذراعٌ، عَمَل أهل النّار، عَمَل أهل البَنّة فيدخُلُها».

⁽١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ٣٤٤).

⁽٢) البُخَارِيُّ في أكثر من موضع منها (٣٢٠٨) و(٣٣٣٢)، ومُسلمٌ (٢٦٤٣)، والتَّرُمذي في «الجامع» (٢١٣٧)، وأبو دَاود في «السنن» (٤٧٠٨).

والمعنى: هو الذي تَفَضَّلَ عليكُم بأصْلِ النَّعَم الذي هو الحَلقُ والإيجادُ عن العَدَم، فكانَ يَجِبُ أَنْ تَنظُروا النَّظَرَ الصَّحيحَ، وتكونُوا بأَجْمَعِكم عِبادًا شاكِرين، فها فَعَلتُم معَ مَكَانَ يَجِبُ أَنْ تَنظُروا النَّظَرَ الصَّحيحَ، وتكونُوا بأَجْمَعِكم عِبادًا شاكِرين، فها فَعَلتُم معَ مَكَانِكُم، بل تَشَعَبتُم شُعبًا، وتَفَرَّ قُتُم أَمَّا؛ ﴿ فَيَنكُرُ كَافِرٌ وَمِنكُم مُوَّمِنٌ ﴾، وقَدَّم الكُفرَ لأنهُ الأغلبُ عليهم والأكثرُ فيهم، وقبل: ﴿ هُوَ الّذِي خَلَقَكُرُ فِينكُرُ صَافِرٌ ﴾ بالحَلقِ، وهمُ الذَّهريّة، ﴿ وَمِنكُم مُوَّمِنٌ ﴾ به.

ومنها ما رواه مُسلم والتَّرْمِذيُّ وأبو دَاودُ، عن أبي بن كَعبِ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إِنَّ الغُلامَ الذي قَتَلَهُ الخَضِرُ طُبعَ كافراً، ولو عاشَ لأرهَقَ ٱبَوَيْه طُغْياناً وكُفراً»(١).

قالْ صاحِب «التَّيسير» و «المطلع»: دلَّت الآيةُ على أنَّه لا مَنْزلة بين المَنْزِلتين.

وقال ابن عبّاس: ليس بين الجنّةِ والنّارِ منزل، وليس بين الطّاعَةِ والمَعصيةِ عملٌ، وليس بين الكُفرِ والإيمانِ اسمٌ.

وقال مُحيي السُّنَّة: إنَّ الله خَلقَ الكافِرَ وكُفْرَه فعلاً له وكسباً، وخلق المؤمنَ وإيهانَه فعلاً له وكسباً، والكُلُّ بِتَقدِيرِ الله ومشيئَتِه. فالمؤمِنُ بعد خَلْقِ الله إِيَّاهُ يَختارُ الإِيمَانَ لأنّ اللهَ تعالى أرادَ ذلك مِنهُ، وهذَا طَرِيقُ أهل السُّنَّةِ مَن سَلكَهُ أصابَ الحقَّ وسَلِمَ مِنَ الجَبْرِ والقَدَر^(٢).

قوله: (الدَّهْرِيَّة) قال حُجَّة الإسلام: الدَّهْريون طَائِفةٌ من الأقْدَمين حَجَدُوا الصَّانِع المُدَبِّر العَالِم القَادِر، وزَعَمُوا أَنَّ العَالَم لم يَزَل موجُوداً لذلك بِنَفْسِه لا بِصَانع، ولم يَزَل الحَيُوانُ من النَّطْفة، والنَّطْفة، والنَّطْفة من الحَيْوان، كذلك كان وكذلك يكون، فهؤلاء هم الزَّنَادِقةُ خَذَلَهُم اللهُ وأَبَادَهُم (٣).

⁽١) مُسلم (٢٦٦١)، والتُّرْمذيُّ في «الجامع» (٣١٥٠) وقال: حسن صحيح غريب، وأبو دَاودُ في «السنن» (٤: ٢٦٦)، (٤٠٠٥).

⁽٢) *معالم التنزيل؛ للبغوي (٥: ١٠٣).

⁽٣) «المنقذ من الضلال» للغزالي ص١٢٨ -١٣٣.

فإنْ قُلتَ: نعم، إنّ العِبادَ هُم الفاعِلونَ للكُفر، ولكن قَد سَبقَ في عِلمِ الحكيمِ أنهُ إذا خلَقَهم لم يَفعَلوا إلّا الكُفرَ، ولم يَختاروا غيرَه، فها دَعاهُ إلىٰ خَلقِهم مع علمِه بها يكونُ منهُم؟ وهل خَلقُ القَبيحِ وخَلقُ فاعلِ القَبيحِ إلّا واحدٌ؟ وهل مَثلُه إلّا مَثلُ مَن وهَبَ سيفًا باترًا لمَن شُهِرَ بقَطعِ السَّبيلِ وقتلِ النَّفْسِ المُحَرَّمةِ فقتلَ به مُؤمِنًا؟ أمَا يُطبِقُ العُقلاءُ علىٰ ذَمِّ الواهبِ وتَعنيفِه، والدَّقِّ في فَروَتِه كها يَذُمُونَ القاتل؟ بل إنْحاؤهم باللَّواثمِ علىٰ الواهبِ أشَد؟

قلتُ: قد عَلِمنا أَنَّ اللهَ حَكيمٌ عالمٌ بَقُبِحِ القَبيحِ، عالمٌ بغِناه عنه، فقَد علِمْنا أَنَّ أَفعالَه كلَّها حسَنةٌ، وخَلقُ فاعِلِ القَبيحِ فعلُه، فوَجبَ أَنْ يكونَ حَسنًا، وأَنْ يَكونَ لهُ وَجهٌ حسَن؛

قوله: (نَعم، إنَّ العِبادَ هُم الفَاعِلون) إيجابٌ لقوله: «فمنكم آتِ بالكُفْر وفاعلٌ له، ومُنكِرٌ آتِ بالإيهانِ وفاعِلٌ له» إلى آخره، وتقريرٌ له بعد الدلائل، كأنَّه قيل: ظَهرَ أنَّ العِبادَ هم الفَاعِلون.

قوله: (والدَّق في فَرْوَتِه)، الأساس: لأسلخنَّ فَرُوةَ رأسِك، وضَربه على أمِّ فَرُوتِه وهي هامتُه، فهي عبارة عن الوقوع فيه وتمزيق عِرْضِه (١).

قوله: (قَد عَلِمُنا أَنَّ اللهَ حكيمٌ عالم) إلى آخره، الانتصاف: اقتحم الزَّمُخشَري وعرَ المسالك، وهو فيها هالك، فتحدَّق وتَشَدَّق، وتفقَّه فتفيهق، هَبْ أَنَّه نسي أَنَّ الله خالقُ كُلِّ شيءٍ، وغَفِلَ عن الأدلَّة العقليَّة، أليس قد اعترف أنَّ خلق فَاعلَ القبيح كخلق القبيح؟! زعماً منه أنّ ما قَبُح شاهداً، قَبُح غائباً، كما علّل بأنّه يجوز أنْ يكون فيها حكمة استأثر الله بها، فما الذي يمنعه أنْ يقول: أفعال العباد مخلوقة لله تعالى، وفي ذلك حكمة استأثر الله بها؟! ولا فرق إلا التَّحكُّم واتِّباع الهوى.

⁽١) منَ قوله: "قوله والدّق...» إلى هنا، ساقط من (ف)، وأثبته من (ح) و(ط).

وخَفاءُ وجْهِ الْحُسنِ علينا لا يَقدَحُ في حُسنِه، كها لا يَقدَحُ في حُسنِ أَكثَرِ نَحَلوقاتِه جَهلُنا بداعى الحِكمةِ إلى خَلقِها.

﴿ بِٱلْحَقِّ﴾ بالغَرضِ الصَّحيحِ والحِكمةِ البالِغة، وهو أَنْ جَعَلَها مَقارَّ الْمُكلَّفينَ لَيَعَمَلُوا فَيُجازِيَهُم، ﴿ وَصَوَرَكُمُ الْحُسَنَ صُورَكُمُ ﴾ وقُرِئَ: (صِوَرِكم) بالكسر _ لتَشكُروا، وإليه مَصيرُكم فجَزاؤُكُم على الشُّكرِ والتَّفريطِ فيه.

فإنْ قُلتَ: كيفَ أحسَنَ صُورَكم؟

قلتُ: جعَلَهم أحسنَ الحيوانِ كلَّه وأبهاه، بدَليلِ أنَّ الإنسانَ لا يَتَمنَّىٰ أنْ تكونَ صورتُه علىٰ خِلافِ ما يَرىٰ من سائرِ الصُّوَر. ومن حُسنِ صُورتِه أنهُ خُلِق مُنتَصِبًا غيرَ مُنكَب، كما قال عزَّ وجَلّ: ﴿فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمِ﴾ [النبن: ٤].

فإنْ قُلتَ: فكم من دَميم مُشوَّهِ الصّورةِ سَمِجِ الخِلقةِ تَقتَحمُه العيون؟

قلتُ: لا سَماجةً ثَمّ، ولكنّ الحُسنَ كغَيرِه من المعاني على طَبَقاتٍ ومَراتبَ، فلانحِطاطِ بعضِ الصُّورِ عن مَراتبِ ما فوقَها انحِطاطًا بيِّنًا،.....

قوله: (وخَفَاءُ وجْهِ الحُسْن عَلَينا، لا يَقْدح في حُسْنِه) قال صاحِب «الانتصاف» في البقرة: ما ذكرتموه إنْ صَلح جَواباً كان جواباً عمّا أعْرَضْتُم، فلم لم تُسلّم الأمر إلى الله في أوّل الأمر؟!

قوله: (على الشُّكر) مُتعَلِّقٌ بـ «جزاؤكم»، وهو مُبتدأٌ خبَرُه محذوفٌ، والجُملةُ مَعْطوفَةٌ على جُملةِ قولِه: «وإليه مَصِيركم» يعني: جعلها مقارَّ للمكلفين ليعملوا، وصَوَّركم فأحسن لتشكروا، وإليه مصيركم (١) فعِنْده جزاؤكم (٢) على الشُّكْر والكُفْران، وقيل: «فجَزاؤكم» عَطْفٌ على «مَصِيرُكُم»، فكأنَّه قيل: إليه مَصِيرُكم فإليه انْتَهى جزاؤكم.

قوله: (فلانجِطَاط بَعْض الصُّور) اللام فيه تَعْليلٌ لقولِه: «لا يُسْتَملَح»، والاستثناء

⁽١) من قوله: «يعني جعلها» إلى هنا ساقط من (ح) و(ف)، وأثبته من (ط).

⁽٢) من قوله: «وهو مبتدأ» إلى هنا ساقط من (ف)، وأثبته من (ح) و(ط).

وإضافَتُها إلىٰ المُوفي عليها لا تُستَملَح، وإلّا فهي داخلةٌ في حَيِّزِ الحُسن، غيرُ خارِجةٍ عن حَدِّه. ألا تَرى أنك قد تُعجَبُ بصورةٍ وتَستمْلحُها ولا تَرى الدُّنيا بها، ثمّ تَرى أملَحَ وأعلىٰ في مَراتِبِ الحُسن منها فينبو عن الأولىٰ طَرفُك، وتَستثقِلُ النَّظَرَ إليها بَعدَ افتِتانِك بها وتَهالُكِكَ عليها؟ وقالت الحُكهاءُ: شَيئانِ لا غايةَ لِهُما: الجَهالُ، والبَيان.

نبَّه بعِلمِه ما في السلمواتِ والأرض، ثُمَّ بعِلمِه ما يُسِرُّه العِبادُ ويُعلِنونَه، ثُمَّ بعِلمِه ذواتِ الصُّدور، أنَّ شيئًا من الكُليّاتِ والجُزئيّاتِ غيرُ خافِ عليه ولا عازبِ عنه، فحَقَّه أن يُتَّقَىٰ ويُحُذرَ ولا يُجترَأَ علىٰ شَيء ممّا يُخالِفُ رِضاه. وتكريرُ العِلمِ في مَعنىٰ تكريرِ الوَحِد، وكلُّ ما ذَكره بعدَ قولِه تعالىٰ: ﴿فَيَنكُمْ صَافِرٌ وَمِنكُمْ ثُوْمِنُ ﴾ .

في قولِه: "وإلا فهي داخِلةً" في معنى الشَّرْط، والفاء علّة، أي: وإن لا يكن انجِطاطُ بعض الصُّور ولا تكن هذه الإضافة، لها كان عدم الاسْتِملاحِ، ولَها اقْتَحَمتْه العُيون، لأنَّ هذا البعض داخِلٌ في حَيِّزِ الحُسن، والمُراد بالمُوفي عليها: هي التي أتَمَّ الله حُسْنَها، يقال: وَفَى النَّيّ وُفِيّاً على فُعُول: تمَّ وكثر، والباء في قوله: "ولا ترى الدُّنيا بها" بدلية.

قوله: (وَكُلُّ مَا ذَكُره بَعْد قولِه: ﴿ فَيَنكُرُ كَافِرٌ وَمِنكُو مُؤَمِنٌ ﴾ (كلّ مُبتدأً، والخبرُ ﴿ فِي معنى الوَعِيدِ وُروداً معنى الوَعِيدِ وُروداً معنى الوَعِيدِ وُروداً كما ذكرَه وارِدٌ في معنى الوَعِيدِ وُروداً كما ترى، هذا تَمَشُكُ بدلالةِ النَّظُم على مَطْلُوبِه، وقد ذكر أنَّ الدَّليلَ على أنَّ قولَه: ﴿ فَينكُمُ كما ترى، هذا تَمَشُكُ بدلالةِ النَّظْم على مَطْلُوبِه، وقد ذكر أنَّ الدَّليلَ على أنَّ قولَه: ﴿ فَينكُمُ كَا اللَّهُ وَمِنكُمُ أَوْمِنكُمُ مُؤْمِنٌ ﴾ في معنى: (فمنكم آتِ بالكُفر، ومنكم آتِ بالإيانِ وفاعِلُ له) قولُه: ﴿ وَاللَّهُ مِمَا تَعْمَلُونَ بَعِيدُ ﴾ في معنى: (فمنكم بقولِه: ﴿ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوْتِ وَالأَرْضِ ﴾ إلى قولِه: ﴿ وَاللَّهُ عَلِمٌ إِذَاتِ الصَّدُودِ ﴾ .

وقلت: أمّا تَقْريره النَّظم على أنَّ «الفاء» في ﴿ فِينَكُرُكَا فِي ﴿ فَا تَفْصِيليَّة ، وأنَّ الآياتِ كُلَّها وارِدةٌ لبيانِ عَظَمة الله في مُلْكِه ومَلَكُوبِه ، فهو أنَّه تعالى لمّا أثبت لِذاتِه الأقْدَس التَّنْزية ، وأنَّ كُلَّ شَيءِ يُنزُّهُه ويُعَدِّسُه عمّا لا يَليق بجلاله ، ثُمَّ خَصَّ لها صِفةَ المالِكيَّة على الإطلاقِ ، وخَصَّ كُلَّ شَيءِ يُنزُّهُه ويُعَدِّسُه عمّا لا يَليق بجلاله ، ثُمَّ خَصَّ لها صِفةَ المالِكيَّة على الإطلاقِ ، وخَصَّ

كما تَرىٰ في مَعنىٰ الوَعيدِ علىٰ الكُفرِ وإنْكارِ أَنْ يُعصىٰ الخالِق، ولا تُشكَر نِعمتُه فما أَجهَلَ مَن يَمزِجُ الكُفرَ بِالخَلقِ ويَجعلُه من جُملتِه، والخَلقُ أعظَمُ نِعمةٍ من الله علىٰ عِبادِه، والخَلقُ أعظَمُ كُفرانٍ من العِبادِ لرَبِّهم.

[﴿ ٱلْدَيَآ لِيَكُونَ بَوُّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَبْلُ فَذَاقُوا وَبَالَ أَمْرِهِمْ وَلَمُمْ عَذَابُ ٱلِيمٌ ۞ ذَلِكَ بِأَنَّهُ كَانَتَ تَأْنِهِمْ رُسُلُهُمْ بِٱلْبَيْنَتِ فَقَالُواْ أَبْشَرٌ يَهُدُونَنَا فَكَفَرُوا وَتَوَلُواْ قَاسَتَغْنَى ٱللَّهُ وَٱللَّهُ عَنِيَّ حَمِيدٌ ﴾ ٥-٦]

أنَّ لها كُلَّ كهالي وجَمالي، ومِنهُ كُلِّ نِعمةٍ وإفْضَالي، وهو خَالِقُ كُلِّ مُهْتدٍ وضَالي، ونَظَمَ دليلَ الآفاقِ مع دَليلِ الآنفُسِ، وييَّن أنَّ إليهِ المَصِيرَ والمال، خَتَمها بإثباتِ العِلْمِ الشَّامِلِ للكُلْيَّاتِ والجُرُثيَّاتِ وكرَّره تكْريراً وأكَده توكيداً، وكان ذِكْرُ العِلمِ في قَولِه: ﴿وَاللَّهُ بِمَاتَمْمَلُونَ بَصِيرُ ﴾ المُجْرُثيَّاتِ وكرَّره تكْريراً وأكَده توكيداً، وكان ذِكْرُ العِلمِ في قولِه: ﴿وَاللَّهُ بِمَاتَمْمَلُونَ بَصِيرُ ﴾ السَّطُراداً لِذِكْر الحَلْقِ وتَفْصيلِه، والإثباتِ القَضَاء والقدَر، ولمَّا فَرَغ من ذِكْر بيانِ العَظَمة جاء بالتَّهديدِ والوَعِيدِ، وقال: ﴿ ٱلرَّيَا لِتَكُونَا لِلْهِ اللَّهِ اللَّهِ واللهُ أَعْلَم.

قوله: (فَهَا أَجْهَل مِن بَمْزِج الكُفُر بِالخَلْقِ) أَيْ: يقول: ﴿ فَيَنكُرُ صَافِرٌ وَمِنكُم مُّوْمِنٌ ﴾ داخِلان تحت (١) قولِه: ﴿ هُو اللّذِى خَلَقكُو ﴾ ومِن جُملتِه كها سَبق، ونقول: هذا قولُ من يَجْهلُ داخِلان تحت (١) قولِه: ﴿ هُو اللّذِى خَلَقكُو ﴾ ومِن جُملتِه كها سَبق، ونقول: هذا قولُ من يَجْهلُ القَدَرَ، ولا يُؤمنُ بِالنّصوصِ القَاطِعة والبَراهِين السَّاطِعة، والفَرْقِ بين الحَلْقِ والكَسْبِ، ولو لم يكُن لِمَرْجِ الكُفْر بالحَلقِ مَدَخلٌ واعْتِبازٌ، وكان تَهديداً صِرْفاً كها ذكر، لم يَكُن لِذِكْر ﴿ وَمِنكُم مُوفِينَ كُونَ لِهِ مُولِدَة فِي المَتنِ، لأنه على ما قال وَعِيدٌ على تَعْكيسِ أَمْرِهم، حيث وَضَعُوا الكُفْران مُوضِع الشَّكر، نحو قوله تعالى: ﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَكُمْ ثُكَلِّمُ ثُكَلِّمُ وَكَلَامُ وَلا يَشْكُر نِعْمتَه (٢) بقولِه: وكل ما ذكره في الوَعِيد على الكُفْر وإنْكار أَنْ يُعْصَى الحَالِق، ولا يَشْكُر نِعْمتَه (٢)، وليس كَذلِك؛ لأنَّ قَولَه ﴿ وَمِنكُم مُوفِيهُ يأباه.

⁽١) من قوله: «قوله: فها أجهل..» إلى هنا ساقط من (ف)، وأثبته من (ح) و(ط).

⁽٢) من قوله: "وكل ما..» إلى هنا ساقط من (ح)، وأثبته من (ف) و(ط).

﴿ أَلَمْ يَأْتِكُو ﴾ الجِطابُ لكُفّارِ مَكّة. ﴿ ذَلِكَ ﴾ إشارةٌ إلى ما ذُكِرَ من الوَبالِ الذي ذَاقُوه في الدُّنيا وما أُعِدَّ لهم من العَذابِ في الآخِرة. ﴿ وَأَنَّدُ ﴾ بأنّ الشأنَ والحديثَ ﴿ كَانَتَ تَأْلِهِمْ رُسُلُهُمْ وَالْبَيْنَتِ فَقَالُوۤا أَبَشَرُّ يَهَدُونَنَا ﴾ أنكروا أنْ تَكونَ الرُّسُلُ بَشرًا، ولم يُنكِروا أنْ يَكونَ اللهُ حجرًا!! ﴿ وَآشَتَغْنَى الله ﴾ أُطلِق ليَتناوَلَ كُلَّ شَيءٍ، ومِن جُملَتِه إِيمائهم وطاعَتُهم.

فإنْ قُلتَ: قولُه: ﴿وَتَوَلُّواْ قَالَسْتَغْنَى ٱللَّهُ﴾: يوهِمُ وجودَ النَّوَلِّي والاستِغناءِ مَعًا، واللهُ تَعالَىٰ لم يَزلْ غَنِيًّا.

قُبلتُ: مَعناه: وظَهرَ استِغناءُ الله حَيثُ لم يُلجِئهُم إلىٰ الإيهانِ ولم يَضطَرَّهم إليه مع قُدرَتِه علىٰ ذلك.

[﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوٓ ا أَن لَن يُبْعَثُواْ قُلَ بَكَ وَرَقِ لَنْبَعَثُنَّ ثُمَّ لَلْنَبَوُنَّ بِمَا عَبِلَتُمْ وَذَلِكَ عَلَى اللّهِ يَسِيرٌ * فَنَامِئُواْ بِاللّهِ وَرَسُولِهِ. وَالنُّورِ الّذِي آنزَلْناً وَاللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَيِرٌ ﴾ ٧-٨]

الزَّعمُ: ادِّعاءُ العِلم، ومنهُ قولُه عليهِ السّلامُ: «زَعَموا مَطِيّةُ الكَذِب»، وعن شُرَيحٍ: لِكُلِّ شَيءٍ كُنيةٌ وكُنيةُ الكَذِب: «زَعَموا»، ويَتعدّىٰ إلىٰ المَفعولين تعدّي العلم. قال:

.... وَلَمْ أَزْعُمكِ عَنْ ذَاكِ مَعْزِلا

وهِ أَنَ ﴾ معَ ما في حَيِّزِه قائمٌ مَقامَهما. وهِ الَّذِينَ كَفَرُوٓ ا ﴾ أهلُ مكّة. وهُ بَلَنَ ﴾ إثباتٌ لِسما بَعدَ هُوَّلَنَ ﴾، وهو البعث،

قوله: (زَعَمُوا مَطِيَّة الكَذِب)، النهاية: معناه: أنَّ الرَّجل إذا أراد شيئاً من المَسير إلى بَلدٍ، والظَّعْن في حاجةٍ ركِب مِطِيَّةٌ وسارَ حتّى يَقْضي أَرَبَه، فَشُبَّه ما يُقدِّمه المُتكلِّم أمّام كلامِه ويُتوصّل إلى غَرضِه من قولِه: «زعَمُوا كذا وكذا»، بِالمَطِيَّةِ التي يتَوصّل بها إلى الحاجةِ، وإنَّما يُقالُ: زعَموا في حديثٍ لا سَندَ له ولا ثَبَتَ فيه، وإنَّما يُحكى على الأَلْسُنِ على سبيلِ الإبلاغِ.

﴿ وَذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ أيْ: لا يَصرِفُه عنه صارِف، وعَنىٰ برسولِه والنَّورِ: مُحَمَّدًا ﷺ والقرآن.

وقُرِئَ: ﴿يَجَمَعُكُمُ ﴾ و﴿يُكَمِّزُ ﴾ و﴿يُدِّخِلُّهُ ﴾، بالياءِ والنَّون.

فإنْ قُلتَ: بِمَ انتَصَب الظّرفُ؟ قلتُ: بقَولِه: ﴿لَنَنَبَوْنَا ﴾ أو بـ﴿خَبِيرٌ ﴾، لِما فيه من مَعنىٰ الوَعيد، كأنهُ قيل: واللهُ مُعاقِبُكم يومَ يَجمَعُكم أو بإضهارِ (اذكر) ﴿لِيَوْمِ ٱلْجَمَعِ ﴾ لَيُومٍ يُجمَعُ فيه الأوَّلونَ والآخِرون. التغابُن: مُستعارٌ من: تَغابَنَ القَومُ في التِّجارة؛

قوله: (وقُرِئ: ﴿يَجَمَعُكُمُونَ ﴾) المَشْهُورة: بالياءِ، وبالنُّونِ: شاذَّةُ (١)، و «نُكفِّر » و «نُدخِلْه» بالنُّون: نافِعٌ وابنُ عامِرٍ، والباقُون: باليَاءِ (٢).

قوله: (التَّغَابُن: مُستَعَارٌ مِن: تَغابَن القَوم في التِّجَارةِ)، الرَّاغِب، الغَبْنُ: أَنْ تَبْخَس صاحِبَك في مُعامَلةِ بينَك وبَينَه بِضَربٍ من الإخْفَاء، فإنْ كان ذلك في مالِ يُقال: غُبِن فُلانٌ؛ بضمّ الغَين، وإنْ كان في رأي يقال: غَبِن؛ بكسر الباء (٣).

ويومُ التَّغَابُن: يومُ القِيامة، لِظُهور الغَبْنِ في المُبايَعَةِ المُشارِ إليها بقولِه: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَكُهُ ٱبْتِغَاتَهَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٧٠٧]، وبقولِه: ﴿ إِنَّ اللَّهُ ٱشْتَرَىٰ مِن المُؤْمِنِينَ ٱنفُسَهُمْ ﴾ [النوبة: ١١١] وبقولِه: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَنِيمِمْ ثَمَنَا قَلِيلًا ﴾ المُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ ﴾ [النوبة: ١١١] وبقولِه: ﴿ إِنَّ النِّينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَنِيمِمْ ثَمَنَا قَلِيلًا ﴾ [الومدان: ٧٧] فَعُلِم أُنَهم قد غُبِنوا فيها تَركُوا من المُبايَعة، وفيها تَعَاطُوه من ذلك جميعاً.

⁽١) قال ابن الجزري في «تحبير التيسير» ص٥٨٣: قرأ يعقوب: «نجمعكم» بالنُّون، والباقون: بالياء.

⁽٢) «التيسير في القراءات السبع» ص١٣٤.

⁽٣) «مفردات القرآن» ص٦٠٢.

وهو أنْ يَغبِنَ بعضُهم بعضًا لِنُزولِ السُّعَداءِ مَنازلَ الأشقِياءِ التي كانوا يَنزِلونَهَا لوْ كانوا سُعداء، ونُزولِ الأشْقِياءِ مَنازلَ السُّعَداءِ التي كانوا يَنزِلونَهَا لو كانوا أشْقِياء، وفيهِ تَهَكُّمٌ بالأشْقِياء؛ لأنَّ نُزولهَم ليسَ بغَبْن.

قوله: (وفيه تَهَكُّمٌ بالأشْقِياء) يعني: صحَّ أَنْ يُقال باعْتِبارِ السُّعَداء: ﴿ يَوْمُ ٱلنَّغَابُنِ ﴾؛ لأنَّهم يَغْبنون الأشْقياء بنُزولهِم في مَنازِلهم من الجنَّة لو كانوا سُعَداء، ولكنْ لا يستقيم باعتبار الأشقياء؛ ذلك لأنَّهم لا يَغْبِنون السُّعداء بنُزولهم في منازِلهم من النَّار، إلا بالاسْتِعارةِ التَّهَكُّميَّة، وهو المُراد من قولِه: «لأنَّ نُزولهم ليس بِغَبْنِ».

وجعل الواحِديُّ التَّغابُن من طَرفٍ واحِدِ للمُبالَغَة حيثُ قال: ﴿ يَوْمُ ٱلنَّعَابُنِ ﴾: يَغْبِن فيه أهلُ الحقِّ أهلَ الباطل، وأهلُ الإيهان أهلَ الكفر، ولا غَبنَ أبين من هذا، هؤلاء يدخلون الجنة وهؤلاء يدخلون النار(١).

وأحسنُ منهما ما ذكرَه محيي الشُّنَّة قال: هو تَفاعُلُ من الغَبْنِ، وهو فَوْتُ الحَظَ، والمُرادُ المَغْبُون من غُيِن في أَهْلِه ومَنازِلِه في الجنّة، فيَظْهرُ يومَئذِ غَبْنُ كُلِّ كَافِرٍ بِتَرَكِ الإيهانِ، وغَبْنُ كُلِّ مُؤمنِ بِتَقْصِيرِه في الإحسان (٢). وعليه قول الرَّاغب: ﴿وَوَمْ أُللَّعَابُنِ ﴾: يومُ القِيامةِ، لِظُهورِ الخَبْن في المُبَايَعةِ... إلى آخرِه (٣)، كما مَر آنفاً.

فالمُبايَعَةُ من الشَّخْصِ ونفسِه، وكذا المُغَابَنةُ على سَبيلِ التَّجْريدِ كما في قولِه تعالى: «وما يُخادعون إلا أنفُسَهم» في وجه (٤)، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَمَا ٱلْنَنَهُم مِّنْ عَمَلِهِ مِن شَيِّو كُلُّ آمْرِي عِمَا كَنادعون إلا أنفُسَهم» في وجه (٤)، وما رُوِّينا عن الإمامِ أحمد بن حَنبُل عن جابرِ أنَّ النَّبَيَ ﷺ قال: «يا كَسَبَ رَهِينُ ﴾ [الطور: ٢١]، وما رُوِّينا عن الإمامِ أحمد بن حَنبُل عن جابرِ أنَّ النَّبي ﷺ قال: «يا كَعبُ بنَ عُجْرَة، النَّاسُ غادِيان، فمُبْتاعٌ نَفسَهُ فَمُعْتِقُها، وباثِعٌ نَفسَه فموبِقُها» (٥).

⁽۱) «الوسيط» (٤: ٣٠٧).

⁽٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٥: ١٠٤).

⁽٣) «مفردات القرآن» ص٦٠٢.

⁽٤) كما في قراءة ابن كثير ونافع وأبو عمرو، انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص٩٥.

⁽٥) «مسند الإمام أحمد» (٣: ٣٢١).

وفي حَديثِ رَسولِ الله ﷺ: «ما من عَبدِ يَدخُلُ الجَنَةَ إِلّا أُرِيَ مَقعدَه من النّار لو أساءَ ليزدادَ شُكرًا، وما من عَبدِ يَدخُلُ النّارَ إِلّا أُرِيَ مَقعدَه من الجَنّةِ لو أحسنَ ليزدادَ حَسرةً».

ومعنى ﴿ ذَلِكَ يَوْمُ ٱلنَّغَابُنِ ﴾ _ وقَد يَتغابَنُ النَّاسُ في غَيرِ ذلك اليوم _ : استِعظامٌ له وأنّ تَغابُنه هو التّغابُنُ في الحَقيقةِ لا التّغابُنُ في أمورِ الدُّنيا وإنْ جَلّتْ وعَظُمَت. ﴿ صَلِيحًا ﴾ : صفةٌ للمَصدَر، أي: عَمَلًا صالحِتا.

[﴿ مَآ أَصَابَ مِن مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهُ وَمَن يُؤْمِنُ بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيثُهُ ﴾ ١١]

﴿ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾: إلَّا بتَقديرِه ومَشيئَتِه، كأنه أَذِنَ للمُصيبةِ أَنْ تُصيبَه. ﴿ يَهْدِ فَلْبَهُ ، ﴾ يلطُفُ به ويَشرَحْه للازدِيادِ من الطّاعةِ والخير. وقيل: هو الاسترْجاع عند المُصيبة.

وعن الضَّحَّاك: ﴿يَهِدِ قَلْبَهُۥ﴾ حتَّىٰ يَعلمَ أنَّ ما أصابَه لمْ يَكُن ليُخطِئَه، وما أخطأهُ لمْ يَكُن ليُخطِئَه، وما أخطأهُ لمْ يَكُن ليُصيبَه.

قوله: (وفي حديثِ رسولِ الله ﷺ) الحديثُ بتمامِه رواه البُخَاريُّ عن أبي هُريرة في «صحيحِه»، وأوْردَه الصَّغاني في «مَشَارق الأنوار»(١).

قوله: (وَمَعْنَى ﴿ ذَالِكَ يَوْمُ ٱلنَّغَابُنِ﴾) مُبتدأً، والخَبْرُ «اسْتِعظامٌ له»، وما تَوسَّط بينَها اغْتِراضٌ، وقولُه: «وأنَّ تُغابنَه هو التَّغَابنَ» إلى آخِرِه، عطْفٌ على الخَبر على سبيل التَّفسير، يعني: في إيْقاعِ ﴿ يَوْمُ ٱلنَّعَابُنِ﴾ خَبَراً لاسمِ الإشارةِ، والتَّعريف فيه للجِنس، والمشارُ إليه قريبٌ، استعظامٌ لذلك اليوم كما في قولِه تعالى: ﴿ المَرْ * ذَلِكَ ٱلْكِتَبُ ﴾ [البقرة: ١-٢].

قوله: (كَأَنَّهَ أَذِنَ للمُصِيبةِ أَنْ تُصيبَه) وهي اسْتعارةٌ مَكْنِيَّة؛ لأنَّ الإذْنَ إنَّها يُسْتعمل في تسهيل الحِجاب كها مرّ مِراراً.

⁽١) انظر: «مبارق الأزهار شرح مشارق الأنوار» لابن الملك (١: ٥٤٨) وانظر الحديث في «صحيح البخاري» (٦٢٠٠).

وعن مُجاهِدٍ: إن ابتُلِـيَ صَبَر، وإنْ أُعطِيَ شَكَر، وإنْ ظُلِمَ غَفَر.

وقُرِئَ: (يُهدَ قَلْبُه)، على البناءِ للمَفعول، والقَلْبُ مَرفعٌ أو مَنصوب، ووَجهُ النَّصب أَنْ يكونَ مِثل: ﴿ سَفِه نَفْسَهُ ﴾ [البقرة: ١٣٠]، أي: يُهدَ في قلبِه، ويجوزُ أَنْ يكونَ المعنى: أَنَّ الكافِرَ ضَالً عن قلبِه بَعيدٌ منه، والمؤمِنُ واحِدٌ له مُهتَدِ إليه، كَقُولِه تَعالى: ﴿ لِمَن كَانَ لَهُ, قَلْبُ ﴾ [ق: ٣٧]، وقُرِئَ: (نَهدِ قَلْبَه)، بالنُّون، و(يَهِدٌ قلبَه)، بمعنى: يَهْتد. و(يَهدَأُ قلبُه): يَطمَئِن، و(يَهدَ) و(يَهدا) على التَّخفيف. ﴿ وَاللّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمُ ﴾ يَعلَمُ ما يُؤثِّرُ فيه فيَمنَحُه ويَمنَعُه.

قوله: (أنْ يكون مِثْلَ ﴿ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾) قال: معناه: سَفِه في نفسِه، فَحذَف الجار كقولهم: زيدٌ ظَنِّي مُقيمٌ، أي: في ظَنِّي، وقيل: انْتِصابُ النَّفسِ على التَّمييز، نحو: غَبِنَ رأيّهُ، ويجوز تعريف المُميِّز في الشُّذوذِ.

قال ابنُ جِنِّي: قرأ عِكْرمةُ: «يَهْداْ قَلْبُه» بالهمز، أي: يطْمئِنُّ قَلْبُه، كقولِه تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكُوبُهُ وَقَلْبُهُ، كَقُولِهِ تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكُوبُهُ وَقَلْبُهُ، مُطْمَئِنُ ۚ إِلَّا مِنْ (١٠٦].

قوله: (و «يَهُدا» على التَّخْفيفِ) قال الزَّجَّاج: وقُرِنت: «يَهُدَ قلبُه»، على تَأْويل: هَدَأَ قَلْبُه يهدأ، على طَرحِ الحِمزة، ويكون في الرفع «يَهُدَا»؛ غير مَهْمورٍ، وفي الجزم: «يَهُدَ» بطرح الألف، يعني: إذا شَلَّمَ لأمر الله سَكَنَ قَلْبُه (٢).

قوله: (فَيَمْنَحُه ويَمْنَعُه) نَشْرٌ لما سبق، هذا يُؤذِن أنَّ في الكلام إضهاراً تقديرُه: ما أصابَ من مصيبة إلا بإذنِ الله، أي: بتقديرِه، فمن لم يُؤمن بالله يخْذُلُه، ويجْعَل صَدْره ضَيَّقاً حَرجاً، ومن يُؤمن يَلْطُف به ويَشْرح صَدْرَه. ويُؤيِّده قولُه في الوجه الثَّاني المُشار إليه بقولِه: ويجوز أنْ يكون «يهد» مُسنداً إلى العَبِد، لا إلى الله تعالى.

^{(1) «}المحتسب» (۲: ۳۲۳).

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ١٨١).

[﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا ٱلْبَلَغُ ٱلمُبِينُ * اللَّهُ لَا اللَّهُ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ ١٢-١٣].

﴿ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ ﴾ فلا عَليهِ إذا تَوَلِّيتُم؛ لأنهُ لمْ يُكتَب عليه طاعَتُكم؛ إنها كُتِبَ عليه أَنْ يُبلِّغَ ويُبيِّنَ فحسب.

المعنى: أنَّ الكَافِر ضَالٌ عن قلبِه، بعيدٌ عنه، والمؤمن واجِدٌ له مُهتد إليه، فيكون قوله: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَى عَلِيدٌ ﴾ تابِعاً لِقولِه: ﴿وَمَن يُؤْمِن بِاللَّهِ ﴾ على طَرْحِ قَرينتيها، وأمَّا على تقرير أهلِ السُّنَّة: وأنَّ عِلمَ الله مُوافِقٌ لقَضَائِه وقَدرِه، فهو تَدْييلٌ لقولِه: ﴿ مَاۤ أَصَابَ مِن مُصِيبَةٍ إلا السُّنَّة: وأنَّ عِلمَ الله مُوافِقٌ لقَضَائِه وقَدرِه، فهو تَدْييلٌ لقولِه: ﴿ مَاۤ أَصَابَ مِن مُصِيبَةٍ إلا السُّنَة وأنَّه بِكُلِ شَيءٍ عَلِيدٌ ﴾ بإذن الله عنى ﴿ بِإِذْنِ اللهِ ﴾ ولما كان معنى ﴿ بِإِذْنِ اللّهِ ﴾ : بتقديرِه ومشيتِه، كان ﴿ وَاللّهُ بِكُلِّ شَيءٍ عَلِيدٌ ﴾ تقريراً له وتوكيداً، يَنصُرُه ما رواه الوَاحِديُّ عن ابنِ عبّاس: ﴿ بِإِذْنِ اللّهِ ﴾ : بعلْمِه وقضائِه، وعن مُقاتِل: ﴿ يَهْدِ قَلْبُهُ مُ عند المُصيبَة فَيَعلم أنَّها من الله فَيُسَلِّم لِقضائِه ويَسْترجع (١).

وعن محيي السنة: ﴿يَهْدِ قَلْبَهُ.﴾: يُوَفِّقُهُ لليقين حتى يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليخطئه،

وقلتُ: ويَنصُر هذا التَّأُويل ما رُوِّيناه عن أبي دَاود والتَّرمِذيِّ عن عُبادةَ بنِ الصَّامت أَنَّه قال لابنِه عند الموت^(۲): يا بنَيَّ إنَّك لن تَجدَ طَعمَ حقِيقَة الإيهان، حتَّى تعلَمَ أنَّ ما أصابَكَ لم يَكُن ليُصِيبَك، سمِعتُ رَسولَ الله ﷺ يقولُ: «إنَّ أوَّلَ ما خَلَق الله القَلَم، فقالَ لهُ: اكتُب. قالَ: ربِّ وماذا أكتُبُ؟ قالَ: اكتُب مقاديرَ كلِّ شيء حتَّى عَقومَ السّاعَةُ»، يا بنَيَّ إنّي سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «مَن ماتَ على غير هذا فلَيسَ منِّي».

وعليه كلام الضَّحَّاك، فحينئذِ يُحتَرز أَنْ يُعقال ما قالَه في سورةِ يونس عند قولِه تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَذِينَ حَقَّتَ عَلَيْمِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [يونس: ٩٦]: «تلكَ كِتابَةُ مَعْلُومٍ، لا كِتَابَةُ مُقَدَّرٍ» (٣).

⁽١) «الوسيط» (٤: ٣٠٧).

⁽٢) أبو داود في «السنن» (٤٧٠٠)، والترمذي (٢١٥٥) و (٣٣١٩).

⁽٣) «الكشاف» (٧: ٦٩٥).

﴿ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَـتَوَكَ لِ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ بَعثٌ لِرسولِ الله صلَّىٰ اللهُ تَعالَىٰ عليه وآله وسلَّم على اللهِ تَعَلَىٰ عليه وآله وسلَّم على التّوكُّل عليه والتَّقوِّي به في أمرِه، حَتَىٰ يَنصُرَه علىٰ مَن كذَّبَه وتَولِّىٰ عنه.

[﴿ يَتَأَيُّهُا الَّذِينَ ءَامَنُواْ إِنَ مِنْ أَزْوَجِكُمْ وَأَوْلَندِكُمْ عَدُوَّا لَّكُمْ فَأَخَذَرُوهُمْ وَإِن تَمْ فُواْ وَتَصْفَحُواْ وَتَغْفِرُواْ فَإِنَ اللَّهَ غَفُورٌ تَجِيمُ * إِنَّمَا آمُوَلُكُمْ وَأَوْلَنُدُكُمْ فِيْنَاةً وَأَنْلَهُ عِندَهُ أَجْرُ عَظِيمٌ ﴾ ١٤-١٥]

إنّ من الأزواجِ أزْواجًا يُعادينَ بُعولَتَهُنّ ويُخاصِمْنَهم ويَحجُلُبْنَ علَيهم،

إِنْ قُلْتَ: هذا لا يَلزَمُه لأَنَه ذكر في كتاب «المنهاج في الأصول»: أنَّ الحَسَنة التي هي الخصب والصَّحَّة، من الله، وأمَّا الطَّاعاتُ فمن العَبد، ولكنّ الله تعالى قد لطف به في أدائِها، وبعثه عليها، والسيئة هي القَحْطُ والمَرض من الله تعالى، وهو صَوابٌ وحِكْمةٌ، وأمَّا المَعصِية فمن العَبد، والله تعالى بريءٌ منها(١).

وما نحن بصدَدِه من القَبيل الأوّل من القِسْم الثّاني وهو القَحْطُ والمرضُ، لا الكُـفْر والمَعْصية، ولذلك فسَّر الآية ﴿بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ بقوله: «إلا بتقديره ومشيئته».

وقلت: الذي يفتضيه النَّظمُ واستشهاد عُبادَة بالحديث أنَّ تكون المُصِيبةُ عامَّة في جميع المصائِب، أمَّا في الحديث فبدلالةِ قولِه: «اكتُبْ مقاديرَ كُلِّ شيءٍ»، وأمّا في الآية فلوُرودِها عُقيب بيان جَزاء المؤمن وجزاء الكافر، وإردَافِها بقولِه: ﴿ وَاَلِمِيعُوا اللَّهَ وَاَلِمِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ وأي مُصيبةٍ إلَّا وأي مُصيبةٍ إحظمُ من ارْتِكاب المعاصِي والكُفر؟! فَيكُونُ قولُه: ﴿ مَا أَصَابَ مِن مُصِيبةٍ إلَّا وأيْ وَقوله: ﴿ وَالْمِيعُوا اللَّهَ وَاَلِمِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ إيهاء إلى الكشب، وقوله: ﴿ وَالْمِيعُوا اللَّهَ وَالْمِيعُوا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَعَلَى اللَّهِ فَلْمَتَوَسَدُ لِ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ كالحاتمة والفَذْلكة للكُلِّ، وقوله: ﴿ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَهُ اللَّهُ اللللْهُ الللللَّهُ اللللِهُ اللللَّهُ اللللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ الللللَّهُ اللللَّهُ الللَّهُ اللللَّهُ اللللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ اللللَّهُ اللللِهُ الللللَّهُ اللللللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ اللللَّهُ اللللَّهُ الللللَّهُ اللللَّهُ اللللللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ اللللللَّهُ اللللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ الللللللَّةُ اللللِه

قوله: (ويَجْلُبن عَلَيْهم) من الجلبة: الصيحة، ويروى: «ويُجلبْنَ». الجوهري: جَلَبَ على

⁽١) «المنهاج في الأصول» للزمخشري ص١١.

ومن الأوْلادِ أوْلادًا يُعادونَ آباءَهم ويَعقّونَهم ويُحجّرٌعونَهم الغُصَصَ والأذى.

﴿ فَأَحْذَرُوهُمْ ﴾ الضّميرُ للعَدُوِّ أو للأزواجِ والأوْلادِ جَمِيعًا، أي: لمَّا علِمتُم أَنَّ هؤلاءِ لا يَخلُونَ من عَدُوّ، فكُونُوا منهُم علىٰ حَذَرِ ولا تَأْمَنوا غَوائِلهم وشَرَّهُم. ﴿ وَإِن تَعْفُوا ﴾ عَنهُم إذا اطَّلعْتُم مِنهُم علىٰ عَداوةٍ ولم تُقابِلوهُم بمِثلِها، فإنَّ الله يَغفِرُ لكُم ذُنوبَكم ويُكفِّر عنكم.

وقيل: إنّ ناسًا أرادوا الهجرة عن مَكّة، فشَبَّطَهم أزْواجُهم وأوْلادُهم وقالوا: تنطَلِقونَ وتُضَيِّعونَنا فرَقُوا لهم ووَقَفوا، فلمّا هاجَروا بعدَ ذلك ورَأَوُا الذين سَبقوهُم قد فَقِهوا في الدِّين أرادوا أنْ يُعاقِبوا أزْواجَهم وأولادَهم فَزُيِّن لهم العَفْو. وقيل: قالوا لهم: أينَ تَذَهَبونَ وتدَعونَ بلدَكم وعَشيرتَكم وأموالكم؟ فغضِبوا عليهم وقالوا: لين جمعنا الله في دارِ الهجرةِ لم نُصبْكُم بخير، فلمّا هاجَروا منعوهُمُ الحّير، فحُثُوا أنْ يَعفُوا عنهم ويَرُدُوا إليهم البرّ والصّلة.

وقيل: كان عَوفُ بنُ مالكِ الأشْجَعيُّ ذا أهلٍ ووَلدٍ، فإذا أراد أنْ يَغزُو تَعلَّقوا به وبَكَوْا إليه ورَقَّقُوه، فكأنهُ هَمَّ بأذاهُم، فنزَلتْ.

﴿ وَتَنَدُّ ﴾ بلاءٌ ومِحنة؛ لأنّهم يوقِعون في الإثْمِ والعُقوبةِ ولا بلاءَ أعظَمُ منهُما؛ ألا تَرَىٰ إلىٰ قولِه: ﴿ وَٱللّهُ عِندَهُۥ ٱجَرُّ عَظِيمٌ ﴾؟ وفي الحديث: ﴿ يُؤتَّىٰ برَجُلٍ يومَ القِيامةِ فَيُقال: أكَلَ عِيالُه حَسَناتِه ﴾، وعن بَعضِ السَّلف: العِيال سُوسُ الطَّاعات......

فرسِه يَجْلُبُ بالضَّمِّ جَلْباً، إذا صاحَ به من خَلْفِه واستحتَّه للسَّبْقِ. وأَجْلَبَ عليه مثلُّهُ.

قوله: (وقيل: إنَّ ناساً أرادوا الهِجرة) الحديث رواه التَّرمِذيُّ عن ابنِ عبّاس مع اختلافٍ، وهو عَطْفٌ على قولِه: «إنَّ من الأزْواجِ أزْواجاً»، فعلى الأوّل الآية عامّةٌ، وكذلك قولُه: «وقيل: إذا أَمْكَنكُم الجِهَاد والهِجْرة»، وعَطَف على قولِه: «﴿وَتَنكَّهُ وَبِلا وَ وَعَنَه، لأنّهم يُوقِعُونَ فِي الإثم».

وعن النبي ﷺ: أنه كانَ يخطُبُ فجاءَ الحَسنُ والحُسينُ وعَليهِما قميصانِ أَحَرانِ يَعثُرانِ ويَقومان، فنَزَلَ إليهِما فأخذَهُما ووضَعَهُما في حِجرِه على المِنبَر فقال: «صَدقَ الله، ﴿ إِنَّمَا أَمَوَلُكُمُ وَأَوْلَنَدُكُمْ فِتَنَةً﴾، رأيْتُ هذين الصَّبِيَّن فلَم أَصْبر عنهُما» ثُمَّ أخذَ في خُطبتِه.

وقيل: إذا أمكَنكُم الجِهادُ والهِجرةُ فلا يَفْتِنَنَّكُمُ المِيلُ إلىٰ الأموالِ والأوْلادِ عنهُما.

[﴿ فَالْقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَأَنفِ قُوا خَيْرًا لِإَنفُسِكُمْ وَمَن بُوقَ شُحَ نَفْسِهِ عَنْوُلَيْكَ هُمُ ٱلْمُقْلِحُونَ ﴾ ١٦]

﴿مَا ٱسْتَطَعْتُمُ ﴾ جُهدَكُم ووُسعَكُم، أيْ: ابذُلوا فيها استطاعَتكم ﴿وَٱسْمَعُوا ﴾ ما تُوعَظُونَ به ﴿ وَٱلفِحُوا ﴾ فيما تُؤمَرون به وتُنهَوْن عنه، ﴿ وَٱلفِحُوا ﴾ في الوُجوهِ التي وَجَبَتْ عليْكُم النّفقةُ فيها، ﴿ خَيْرًا لِإَنفُسِكُمْ ﴾ نُصِبَ بمَحدوفِ تقديرُه: التُوا خَيرًا لأنفُسِكم، وافعَلوا ما هو خَيرٌ لها وأنفَع؛ وهذا تَأكيدٌ للحَقِّ على اميثالِ هذه الأوامِر، وبَيانٌ لأنّ هذه الأمورَ خيرٌ لأنفُسِكم من الأموالِ والأوْلادِ وما أنتُم عاكِفونَ عليه من حُبِّ الشَّهَواتِ وزَخارِفِ الدُّنيا.

قوله: (أنَّه كان يَخْطُب فجاءَ الحَسَنُ والحُسَين رضَيَ الله عَنْهما) الحديث رواه التَّرْمِذيُّ وأبو دَاود وابنُ ماجَه والنَّسَائيُّ عن أبي بُريدَةَ مع اخْتلافٍ يسيرِ (١).

قوله: (ابذُلوا فيها) أي: في التَّقُوى.

قوله: (وهذا تأكيدٌ للحَثِّ على امْتِثَال هَذهِ الأوامِر) يعني قوله: «خيراً لكم»، إذ التَّقْدير: التوا خيراً لأنْفُسِكم، والمعنى: وافْعَلُوا ما هو خيرٌ لها، فيكون كالحَاتمة لِسائِر الأوامر السَّابقة، وكالبيانِ للتَّرْجِيح على ما اعْتَقدُوا فيه الخير من الأموال والأوْلاد.

⁽۱) التِّرِمِذي في «الجامع» (۳۷۷٤)، وأبو داود في «السنن» (۱۱۰۹)، وابن ماجه في «السنن» (۳٦٠٠) والنسائي في «السنن» (۳: ۱۰۸).

[﴿ إِن تُقَرِّضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنَا يُضَعِفَهُ لَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ شَكُورٌ حَلِيدَ * عَدِامُ الفَيْبِ وَالشَّهُدَةِ الْعَزِيزُ لَلْحَكِيمُ * ١٧]

﴿ وَمُنْكَا حَسَنَا ﴾ وذِكرُ القَرض: تَلَطُّفٌ في الاستدعاء. ﴿ يُضَاعِفَهُ لَكُمْ ﴾: يَكتُب لكم بالواحِدةِ عَشرًا، أو سَبِعَ مئةِ إلى ما شاءَ من الزِّيادة. وقُرِئَ: (يُضَعِّفهُ).

﴿ شَكُورُ ﴾ مجَازِ، أي: يَفعَل بكُم ما يَفعَلُ الْمَبالِغُ فِي الشَّكِرِ من عَظيمِ الثّواب، وكذلكَ ﴿ مَلِيـ مُ ﴾ يَفعَلُ بكُم ما يَفعَلُ مَن يَحَلُمُ عن المُسيءِ، فلا يُعاجِلُكم بالعِقابِ مع كَثرةِ ذُنوبِكم.

عن رسول الله ﷺ: «مَن قرأً سُورةَ التَّغابُن رُفِعَ عنهُ مَوتُ الفَجأةِ».

قال القاضي: ويجوزُ أنْ يكونَ ﴿خَيْرًا ﴾ صفةَ مَصْدرِ تَحُذُوفِ، أو خَبراً لكان مُقدَّراً، جواباً للأوامِر(١).

تمت السُّورة بِحمدِ الله وعَوْنِه.

* * *

⁽١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ٣٤٧).

سورة الطلاق مدَنيَّةٌ، وهيَ إحدى عشرةَ أو اثنتا عشرةَ أو ثلاث عشرةَ آيةٍ

بيني للغُوَّ التَّحْرِ الْحَجْرِ الْحَجْرِ مِنْ

[﴿ اللهِ ال

خُصَّ النَّبِيُّ ﷺ بالنِّداءِ، وعُمَّ بالخِطابِ؛ لأنَّ النَّبِيَّ إمامُ أُمَّتِه وقُدوَتُهم، كما يُقالُ لِرئيسِ القَوم وكَبيرِهم: يا فُلانُ افعلوا كَيْتَ وكَيْت،

سورة الطلاق

قوله: (وعُمّ بالخِطَاب)، «عُمّ»: مسندٌ إلى الجار والمجرور.

⁽١) في (ط): «مكية»، وهو خطأ.

إظهارًا لتَقَدُّمِه واعتبارًا لتَرَوُّسِه، وأنهُ مِدرَهُ قَومِه ولِسائهم، والذي يَصدُرونَ عَن رَأْيِه ولا يسْتَبِدُّونَ بأمْرِ دونَه، فكانَ هُو وَحدَه في حُكم كُلِّهم، وسادًّا مَسدَّ جَميعِهم.

ومَعنى ﴿إِذَا طَلَقَتُدُ النِّسَآةَ ﴾ إذا أَرَدْتُم تَطليقَهُنَّ وهَمَمْتُم به، على تَنزيلِ الْمُقبِلِ على الأمْرِ الْمُشارِفِ له مَنزِلةَ الشّارعِ فيه: كقولِه عليه السلامُ: «مَن قَتلَ قَتيلًا فلهُ سَلَبه» ومنه كانَ الماشي إلى الصّلاةِ والمُنتَظِرُ لها في حُكمِ المُصليّ. ﴿فَطَلِقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِبَ ﴾ فطَلَقُوهُنَ مُستَقبِلاتٍ لِعِدَّمَهنَّ، كقولِك: أتَيتُه لِليلةٍ بَقِيت من المُحَرَّم، أَيْ: مُستَقبِلا لها.

قوله: (إظهاراً لِتقَدُّمِه واغْتِباراً لِتَرْوْسِه)، ومن ثَمَّ أُوثِر لَفْظُ النَّبِيِّ على الرَّسُولِ، كَمَا رُوِّينا في «صحيح البُخَارِيِّ» غيرَ مَرَّةٍ أَنَّ البَرَاءَ لمَّا قال في الدُّعاءِ: ورسُولِك الَّذي أَرْسَلتَ، قال رسولُ الله ﷺ: «لا، ونَبِيِّك الَّذي أَرْسَلتَ» (١).

النهاية: قيل: إنَّ «النَّبيَّ» مُشْتَقٌ مِن النَّباوَةِ: وهو الشَّيءُ المُرتَفِعُ.

الرَّاغِب: النَّبَوَّة: سَفَارَةٌ بين الله عزَّ وجَلَّ، وبين ذَوي العُقول من عِبادِه لإزاحَةِ عِلَلهم في أمر مَعَادِهم ومَعَاشِهم^(٢).

قوله: (مِدْرَهُ قَومِه)، الجَوْهَري: المِدْرَه: زعيمُ القَومِ والمُتكلّم عنهم.

قوله: (ومِنه كان الماشِي إلى الصَّلاة والمُنتظِر لها في حُكْم المُصلِّي)، هذا إشارةٌ إلى قوله ﷺ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلاةُ فَلا تَأْتُوهَا تَسْعَوْنَ، واثْتُوهَا تَنْشُونَ وعَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا كَانَ يَعْمَدُ إِلَى الصَّلاةِ فَهُوَ فِي صَلاةٍ »(٣).

قوله: (فَطَلِّقُوهُنَّ مُسْتَقْبِلات لِعِدَّتِهِنَّ)، قال القَاضي: ﴿لِعِدَّتِهِنَ ﴾ أي: وَقْتِها، وهو الطُّهْر، فإنَّ اللام في الأزمان وما يُشْبِهها للتَّأْقِيت، ومن عَـدَّ العُـدَّة بالحيض على اللهم بمحذوف، مثل مستقبلات، وظاهرُه يدل على أنَّ العِدَّة بالأطهار، وأنَّ طلاق المعتدَّة بالأقراء

⁽١) البُخَارِيُّ (٢٤٧).

⁽٣) «مفردات القرآن» ص٧٨٩.

⁽٣) هذه رواية مُسلم في «صحيحه» (٢٠٢)، لكن في روايته أيضاً: ﴿ فَهَا أَدْرَكُتُمْ فَصَلُّوا وِمَا فَاتَّكُمْ فَأَيُّمُوا ﴾.

وفي قِراءةِ رَسولِ الله ﷺ: (في قُبُلِ عِدَّتهنّ)، وإذا طُلِّقتِ المَراةُ في الطُّهْرِ المُتقَدِّمِ للقُرْءِ الأُولِ من أقْرائِها فقد طُلِّقتْ مُستَقبِلةً لعِدَّتِها، والْمرادُ: أنْ يُطَلَّقْن في طُهْرِ لم يُجامَعْنَ فيه،

ينبغي أن يكون في الطُّهر وأنه يحرم (١) في الحَيْض من حيثُ أنَّ الأمْر بالشَّيء يَسْتَلزِم النَّهي عن ضِدَّه، ولا يَدُلِّ على عَدَمِ وُقوعه، إذ النَّهي لا يسَتْلزم الفساد، كيف وقد صحِّ أنَّ ابنِ عُمر لـــمّا طَلَّق امرَأْتَه حائضاً أمَرَه رسولُ الله ﷺ بالرَّجْعة، وهو سَبَب نزولِه (٢).

قوله: (وفي قِراءَة رَسُولِ الله ﷺ: «في قُبُل عِدَّمِنَّ»)(٣)، يعني: هذه القِراءة تُرجِّح تَقْدير «مُسْتقبلاتٍ»، ورَوى هذه القِراءَة الأثمّة كُلُّهم.

وقال ابنُ جِنِّي: هذه القِراءَة تَصْديقٌ لَمَغنى قِراءَة الجَمَاعة، أي: فطَلَقُوهُنَّ عِند عِدَّتِهنَّ، ومِثله قولُه تعالى: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقِّهَاۤ إِلَّاهُو﴾ [الأعراف: ١٨٧] أي: عند وقتها(٤).

وقال صاحب «الانتصاف»: وجُه الدَّليل من القِراءَتين على أنَّ الأقراء الأطْهَارُ، خِلافَ ما ظُنّه، أنَّ الله تعالى جعل العِدَّة، وإنْ كانت في الأصل مَصْدَراً، ظُرْفاً للطَّلاق المأمور به كاستعمال المصادر ظُرْفاً، كخُفُوق النَّجم، ومَقْدمِ الحَاجِّ، وزَمانُ الطَّلاق، هو الطُّهر وِفاقاً. فالتَّطهُّر: عِدَّة، وتصير اللام على التَحقيق مثلها في ﴿فَدَّمْتُ لِمَيَاتِ ﴾ [الفجر: ٢٤] أي: لو عملتُ عملاً في حياتي، وعلى القِراءة الأُخرى من قبل عدَّتِهنَّ تحقق ذلك، فإن قُبُلَ الشَّيء جُزءٌ منه، فَلقد أطلق القَولَ من غير تَحْرير (٥).

قوله: (في الطُّهُر المتقدِّم للقُرْءِ الأوّل)، أي: للَجِيض الأوّل بأنْ يُطَلِّقها في طُهرٍ يُشارِف الحَيْض.

⁽١) من قوله : « بالحيض؛ إلى هنا سقط من (ف)، وأثبته من (ح) و(ط).

⁽٢) (أنوار التنزيل) للبيضاوي (٥: ٣٤٨).

⁽٣) انظر: «جزء فيه قراءات النبي» لأبي عمرو الدوري ص١٦٢، وانظر: «صحيح مُسلم» (٣٧٤٣)، و «سنن أبي داود» (٢١٨٥).

⁽٤) (المحتسب؛ (٢: ٣٢٣).

⁽٥) «الانتصاف» لابن المنيّر، بحاشية «الكشاف» (٤: ٥٥٢).

ثمَّ يُخَلَّيْنَ حَتَىٰ تَنْقضيَ عِدَّتُهِنّ، وهذا أحسَنُ الطّلاقِ وأَدْخَلُه فِي السُّنةِ، وأبعدُه من النَّدَم، ويَدُلُّ علَيه ما رُوِيَ عن إبراهيم النَّخعيِّ أنّ أصحاب رَسولِ الله ﷺ كانوا يَستَحبُّون أنْ لا يُطَلِّقوا أزواجَهم للسُّنة إلّا واحدة، ثُمّ لا يُطَلِّقوا غيرَ ذلك حتىٰ تَنقضيَ العِدّة، وكانَ أحسَنَ عِندَهم من أنْ يُطلق الرَّجُلُ ثلاثًا في ثلاثةِ أطهار، وقالَ مالكُ بنُ أنسٍ رَضيَ اللهُ عنه: لا أعرِفُ طَلاقَ السنّةِ إلّا واحدة، وكانَ يَكرَهُ الثّلاثَ بَعموعة كانتُ أو مُتَفرِّقة، وأمّا أبو حَنيفة وأصحابُه فإنّها كرِهوا ما زادَ على الواحِدِ في طُهرِ واحد، فأمّا مُفرَّقا في الأطهارِ فلا؛ لِما رُويَ عن رَسولِ الله ﷺ أنهُ قالَ لابنِ عُمرَ حينَ طَلّقَ امرَأتَه وهي حائض: «ما هكذا أمرَكَ الله، إنها السُّنةُ أن تَستقبِلَ الطُّهْرَ اسْتِقبالًا، وتُطلّقها أمرَكَ الله عُمرَ: «مُر ابنكَ فَلْيُراجِعْها، ثُمَّ لِيَدَعْها حتّىٰ تَحيضَ ثُمَّ لِيُكُلِّ قُرْءِ تَطليقَةً». ورُويَ أنهُ قالَ لعُمرَ: «مُر ابنكَ فَلْيُراجِعْها، ثُمَّ لِيَدَعْها حتّىٰ تَحيضَ ثُمَّ لَعُهُر، ثُمَّ لِيُطلَقُها إنْ شاء؛ فَتلكَ العِدَّةُ التي أَمَرَ اللهُ أَنْ تُطلَّق لها النِّساء».

وعِندَ الشَّافِعيِّ رضيَ اللهُ عنه: لا بَأْسَ بإرسالِ الثّلاث، وقالَ: لا أُعرِفُ في عَدَدِ الطَّلاقِ سُنَةٌ ولا بِدْعةً وهُو مُباح، فما لَك تُراعي في طَلاقِ السُّنَّةِ الواحِدةَ والوَقت؛ وأبو حَنيفةَ يُراعي التَّفريقَ والوَقْت؛ والشّافِعيُّ يُراعي الوَقتَ وَحدَه.

قوله: (أنّه قال البنِ عُمر حين طَلَق امرأته) الحديث، رواه البُخَاريُّ ومُسْلمٌ ومَالِكٌ والتِّرْمِذيُّ وأبو دَاود عن ابن عمر أنّه طلّق امرأته وهي حائِضٌ فذكر ذلك عُمر رضي الله عنه لرسولِ الله ﷺ فَتَغَيّظ فيه رسولُ الله ﷺ ثُمّ قال: «لِيُرَاجِعْهَا ويُمْسِكُهَا حَتَّى تَطْهُرَ ثُمَّ تَحِيضَ لُمْ تَعْفَهُرَ، فَإِنْ بَدَا لَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا فليُطلِقُهَا قَبْلَ أَنْ يَمَسَّهَا فتِلْكَ الْعِدَّةُ كَمَا أَمَرَ الله اللهُ اللهُ وَقَلَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ إِللهُ اللهُ إِللهُ اللهُ اللهُ

قوله: (وعند الشَّافِعيِّ: لا بأس بإرسَالِ الثَّلاث)(٢)، قال صاحب «التَّقريب»: يقعُ عِند

⁽۱) أخرجه مالك (۲: ۷۷٦) (۱۱۹٦)، والبخاري (٤: ۱۸٦٤) (۲۲۵)، ومسلم (۲: ۹۰۳) (۱۶۷۱)، وأبو داود (۲: ۲۰۵۰)، (۲۱۷۹)، والنسائي (٦: ۱۳۷) (۳۳۸۹)، وابن ماجه (۱: ۲۰۱۱)، (۲۰۱۹). (۲) انظر المسألة في: «الأم» للشافعي (٥: ۱۶۷–۱۶۹).

الشَّافِعيِّ الثَّلاثُ طَلاقَ البِدْعة مع الإثْم^(١)، وعِند ابن المُسيّب وجماعةٍ من التَّابِعين: لا يقَعُ ما أوقعه في حَيضٍ أو ثلاثًا^(٢).

وقال مُحيي السُّنَّة في «المعالم»: ولا بِدْعة في الجَمْع بين الطَّلَقات النَّلاث عند بعضِ أَهْلِ العلم، حتى لو طَلَّق امرأته في حَالِ الطُّهْر ثلاثاً لا يَكُون بِدْعيّاً، وهو قولُ الشَّافِعيّ وأحمد، وذَهَبَ بعضُهم إلى أنَّه بِدعَةٌ، وهو قَوْلُ مالك وأصحابِ الرَّأي (٣).

وقال: الطَّلاق السُّنِّي: أَنْ يُطلِّقَهَا فِي طُهْرٍ لِم يُجَامِعْهَا فِيه، فَلُو طَلَّق غَيرَ المَّدْخُولِ بها في حال الحَيْضِ، أو طلَّق الحامِل بعد حال الحَيْضِ، أو طلَّق الحامِل بعد ما جَامَعَهَا، أو طلَّق الحامِل بعد ما جَامَعَها، أو في حالِ الحَيضِ أو في ما جَامَعَها، أو في حالِ الحَيضِ أو في طهرٍ جامَعَها، أو في حالِ الحَيضِ الله، لكن يَقَعُ الطَّلاق^(٤).

وقال الزَّجَّاجُ: عند مَالِك: إنْ أراد الزَّوجُ أنْ يُطَلِّقَ امرأتَه ثلاثاً أنْ يُطَلِّقَها طاهِراً من غير جِماع تَطْلِيقَةً واحدةً ثُمَّ يَثُرُكُها إنْ أراد المقام على فُرْقَتِها ثلاثَ حِيض، فإذا طَعَنَت في الحَيْضَةِ النَّالِثة فلا يَمْلك رَجْعَتَها، ولكنْ إنْ شاءَ أنْ يُجَدِّدَ نِكاحَها كان ذلكَ لهما، لأنَّ معنى قولَه تعالى: ﴿لَعَلَ اللّهَ يُعْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴾ أي: بعدَ الطَّلاق الواحِد، فإذا طَلَّقَها ثَلاثاً في وقتِ واحِدِ فلا يَبْقى لِقُولِه تعالى: ﴿لَعَلَ اللّهَ يُعْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴾ أن أمرًا ﴾ أمرًا أمرًا أمرًا أنه منى.

وقد جَاء التَّشْديدُ فيمن تَعدَّى طَلاقَ السُّنَّةِ فقال: ﴿ ذَالِكُمْ يُوعَظُ بِهِ عَ ﴾ وقال: ﴿ وَمَن

⁽١) هذا خلاف مذهب الشافعي كما في الإحالة السابقة، وفي «الحاوي» للماوردي (١٠: ١١٨): فإن طلَّقُها ثلاثاً في وقتٍ واحدٍ وقَعَت الثَّلاثُ ولم تَكُن مُحَرَّمَةً ولا بدعَةً، والسُّنَّة والبدعَةُ في زمان الطَّلاق لا في عدده.

⁽٢) قال القرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» (١٨: ١٤٢): وعن سعيد بن المسيب وجماعة من التابعين أن من خالف السنة في الطلاق فأوقعه في حيض أو ثلاث لم يقع.

⁽٣) «معالم التنزيل» للبغوي (٥: ١٠٨).

⁽٤) المصدر السابق (٥: ١٠٧ – ١٠٨).

⁽٥) من قوله: «أي بعد» إلى هنا سقط من (ح)، وأثبته من (ف) و(ط).

فإنْ قُلتَ: هَل يَقعُ الطّلاقُ المُخالفُ للسُّنّة؟

قُلتُ: نَعم، وهو آثِمٌ؛ لِما رُوِيَ عنِ النّبِيِّ ﷺ: أَنّ رَجُلًا طَلَّقَ امر أَنّه ثلاثًا بَينَ أَظَهُرِكُم؟ وفي حَديثِ ابنِ عُمرَ أَنهُ قال: يَدَيْه، فقالَ: "أَتلَعَبُونَ بَكِتَابِ الله وأَنا بَينَ أَظَهُرِكُم؟ وفي حَديثِ ابنِ عُمرَ أَنهُ قال: يا رَسُولَ الله، أَرَأيتَ لو طَلّقتُها ثَلاثًا، فقالَ له: "إذن عَصيتَ وبانَتْ مِنكَ امر أَتُك. وعن عُمرَ رضي اللهُ عنه: أنهُ كانَ لا يُؤتَىٰ بِرَجُلِ طَلّقَ امر أَنّه ثَلاثًا إلّا أَوْجَعَه ضَربًا، وأَجازَ ذلك عليه. وعَن سَعيدِ بنِ المُسيِّب وجَماعةٍ من التّابِعين: أنّ مَن خالفَ السُّنةَ في وأجازَ ذلك عليه. وعَن سَعيدِ بنِ المُسيِّب وجَماعةٍ من التّابِعين: أنّ مَن خالفَ السُّنةَ في الطّلاقِ فأوقعَه في حَيْضٍ أو ثلاثٍ لم يَقع، وشَبّهوهُ بمَن وَكَل غيرَه بطلاقِ السُّنةِ فخالف. فإنْ قُلتَ: كيفَ ثُطلَقُ للسُّنةِ التي لا تَحيفُ لِصِغْرِ أو كِبَر أو حَمْلٍ وغَيرُ المَدخولِ بها؟ فلتُ: الصَّغيرةُ والآيِسةُ والحامِلُ كُلُّهن عندَ أَبِي حَنيفةَ وأَبِي يوسُفَ يُفرَّقُ عليهِنَّ قليلاثُ في الأشهر، وخَالفَهُما مُحمَّدٌ وزُفَرٌ في الحامِل، فقالا: لا تُطلَّقُ للسُّنة إلّا واحدةً، الثلاثُ في الأشهر، وخَالفَهُما مُحمَّدٌ وزُفَرٌ في الحامِل، فقالا: لا تُطلَّقُ للسُّنة إلّا واحدةً،

فإنْ قُلتَ: هل يُكرَه أنْ تُطلَّقَ المَدخولُ بها واحدةً باثنةً؟

وأمّا غيرُ المَدخولِ بها فلا تُطَلَّقُ للسُّنّةِ إلّا واحدةً، وَلا يُراعىٰ الوقْتُ.

قلتُ: اختلَفتِ الرُّوايةُ فيه عَن أصحابنا، والظاهِرُ الكراهة.

فإنْ قُلتَ: قولُه: ﴿إِذَا طَلَقَتُمُ ٱلنِّسَآةِ ﴾ عامٌّ يَتناوَلُ المَدخولَ بِهِنَّ وغَيرَ المَدخولِ بِهِنَّ من ذَواتِ الأقْراءِ

يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ﴾ يعني حُدودَ طَلاقِ السُّنَّة (١).

قوله: (ولا يُرَاعَى الوَقْت) إذ لا حَيْضَ لها، فلا يُتَصَوّر رِعَاية الوَقْت.

قوله: (والظَّاهِر الكَسَرَاهَة) قيل: هذا لا يُتَصَوَّر على مَذَهَبِ الشَّافِعي إلا بالخُلعِ مع الأَجْنَبي، لأنَّه إذا طَلَّق المَدْخُولَ بها طَلْقَةً واحِدةً لا تبين إنْ كان مجّاناً، وإنْ خَالَعَها لا يَكون مَكُروهاً، وأمَّا إنْ خَالَعَ مع الأَجْنَبيِّ والمرأةُ حَائِضٌ، فلا يكونُ الطَّلاقُ بِدْعِياً.

⁽١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ١٨٣-١٨٤).

والآيِساتِ والصَّغاثرِ والحَواملِ، فكيفَ صَحَّ تَخصيصُه بذَواتِ الأقْراءِ المَدخولِ بِينَّ؟

قلتُ: لا عُمومَ ثَمَّ ولا خُصوصَ؛ ولكنّ النّساءَ اسمُ جِنسِ للإناثِ من الإنسِ، وهذه الجِنسيَّةُ معنى قائِمٌ في كُلِّهِنّ وفي بَعضِهِنّ، فجازَ أَنْ يُرادَ بالنّساءِ هذا وذاك، فلمّا قيل: ﴿ فَطَلِقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَ ﴾ عُلِمَ أَنهُ أُطْلِقَ على بَعضِهِنّ وهُنّ المَدخولُ بهِنّ من المُعتدّاتِ بالحَيضِ. ﴿ وَأَحْمُواْ ٱلْمِدَةَ ﴾ واضبطوها بالجفظ وأكمِلوها ثَلاثةَ أَقْراءِ مُستَقبَلاتِ المُعتدّاتِ بالحَيضِ. ﴿ وَأَحْمُواْ ٱلْمِدَةَ ﴾ واضبطوها بالجفظ وأكمِلوها ثَلاثة أَقْراءِ مُستَقبَلاتِ كوامِلَ لا نُقصانَ فيهِنّ، ﴿ لا تُخْرِجُوهُنَ ﴾ حتى تنقضي عِدَّتُهنّ، ﴿ مِنْ بُيُوتِهِنّ ﴾ من كوامِلَ لا نُقصانَ فيهِنّ، ﴿ لا تُخْرِجُوهُنَ ﴾ حتى تنقضي عِدَّتُهنّ، ﴿ مِنْ بُيُوتِهِنّ ﴾ من مساكِنِهنّ التي يَسكُنّها قَبلَ العِدّةِ، وهي بُيوتُ الأزواج؛ وأضيفَتْ إليهِنّ لاخْتِصاصِها بِهنّ من حَيثُ الشّكنيٰ.

فإنْ قُلتَ: ما معنىٰ الجَمعِ بَينَ إخراجِهم أو خُروجِهنّ؟ قلتُ: معنىٰ الإخراجِ أنْ لا يُخرِجَهُنّ البُعولةُ غَضبًا عَليهِنّ، وكراهةً لمُساكنتِهنّ، أو لحاجةٍ هُم إلىٰ الـمَساكن،....

قوله: (لا عُمُومَ ثُمَّ ولا خُصُوص)، قال صاحب «التَّقْريب»: وفيه نَظَر، وقيل: قولُه: «لا عُمومَ» مُشْكِلٌ، لأنَّ اسم الجِنْس المُعرَّف باللام من صِيغ العُموم، فالأولى أنْ يُقال هو عامٌّ، ولمّا قيل: ﴿فَطَلِقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَ ﴾ عَلِم أنَّ المُراد به الحُصُوص، وقلتُ: السُّوَالُ والجوابُ مَبنيٌّ على أصُولِ الحَنفية وتوجِيه السُّوال: أنَّ النِّسَاءَ جَمْعٌ مُحَلّى باللّام، فيُفيدُ اسْتِغراق جميع ما يَصْلُح له.

وخُلاصَة الجوابِ: أنَّ هذا ليس من العامِّ الذي خُصَّ بِقولِه: ﴿لِعِدَّتِهِ ﴾ لأنَّ المُخصَص عِندَهم دليلٌ مُسْتقلِّ بنفسِهِ كها سَبَق في البقرةِ، وهَاهُنا ﴿فَطَلِقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِ ﴾ مِن تتمة الكلام لأنَّه جَزاءٌ للشَّرْطِ، فلا يَصْلُح للتَّخْصِيص فَتَعَيَّن أَنْ يكون قَيْداً للمُطْلَقِ، والنَّساءُ على هذا دَالٌ على شَائِع في جِنسِهِ مُقيَّد بِقيدِ ﴿فَطَلِقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِ ﴾ وقد فَسَّره النَّبيُّ ﷺ في على هذا دَالٌ على شَائِع في جِنسِهِ مُقيَّد بِقيدِ ﴿فَطَلِقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِ ﴾ وقد فَسَّره النَّبيُّ ﷺ في حَديثِ ابنِ عُمُر بِطُهْرٍ لم يُجَامِعُها فيه، فيجبُ الحَمْل عليه، وإليه أشار بقولِه: «علم أنّه أُطلق على بَعْضِهنَّ، وهن المَدْخُولات بِهنَّ من المُعْتَدَات بالحَيْض».

وأنْ لا يَأْذَنُوا لَهُنَ فِي الْحُرُوجِ إِذَا طَلَبْنَ ذَلك، إِيذَانًا بِأَنَّ إِذَهُم لا أَثَرَ له فِي رَفَعِ الحَظر، ولا يَخُرُجْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ إِنْ أَرَدْنَ ذَلك، ﴿ إِلَّا أَن يَأْتِينَ بِفَحِشَةِ مُبَيِّنَةِ ﴾ قُرِئَ بفَتحِ البَاءِ وكَسرِها، قيل: هِيَ الزِّنْي، يعْني إلّا أَنْ يَزنِينَ فيُخْرَجْنَ لإقامةِ الحَدِّ عَليهِنّ، وقيل: إلّا أَنْ يُطَلَّقْنَ عَلَى النَّسُوزِ، والنَسُوزُ يُسقِطُ حَقَّهُن فِي السُّكنيٰ، وقيل: إلّا أَنْ يَبذُونَ فيَحِلَّ إِخْراجُهِنَ لَبَذَائِهِنّ؛ وتُؤكِّدُه قِراءةُ أُبِيِّ: (إلّا أَنْ يَفْحَشْنَ عَليكُم)،

قوله: (وأنْ لا يَأْذَنُوا لهنَّ في الخُرُوجِ)، عَطْفٌ على «أنْ لا يُخْرِجَهُنّ البُعُولةَ غَصْباً عَلَيْهنَّ»، وكِلاهُما تَفْسيرٌ لِقَولِه: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَ ﴾ لِكَونِه مُطْلقاً يحتمل الحَالتَين، والحَاصِلُ: أنَّ الجمع بين الإخراجِ والحُرُوجِ اسْتِيعابُ أَفْسامِ العناية بِعدمِ الحُرُوجِ، وفي «المطلع»: وإنَّا جَمعَ في النَّهي بين الإخراجِ والحُرُوجِ إيذَاناً بأنْ لا أثرَ لإذْنِ الأزْواجِ في إباحَةِ خُروجِهنَّ، لأنَّه حَقُّ الشَّرع فلا يَسْقُط بإسْقَاط العَبْد.

قوله: (لا يَخْرُجنَ)، من اللَّفِّ التَّقْديريِّ، أَيْ: مَعْنى الإخْراجِ والْحُروجِ أَن لا يُخرِجهن البُعُولَةُ، وأَنْ لا يَخْرُجنَ بِأَنْفُسِهنَّ .

قوله: (﴿ مُبَيِّنَةِ ﴾ قُرِئ بِفَتْحِ الياء وكَسْرِها) بالفتح: ابنُ كَـثير وأبو بكر؛ والباقون: بالكَسر(١).

قوله: (إلّا أَنْ يَفْحَشْنَ عَلَيكُم)، قيل: الاستثناءُ عندَ الجُمْهورِ من الجُمْلةِ الأولى، وقيل: هو مُنْقطِعٌ، أي: إلّا أَنْ يفْحَشْن فَيَخْرُجْن، أَيْ: مَن خَرجَتْ أَتَتْ بِفاحِشَةِ، فعلى هذا يُحتّمل أَنْ يكون مُتَّصِلاً، رُوي عن المُصنَّف أَنَّه قال: أَنْ يكون الاسْتِثناءُ من الجُملة التَّانية، ويُحتّمل أَنْ يكون مُتَّصِلاً، رُوي عن المُصنَّف أَنَّه قال: أَيْ يكون المُطلقُ هَنَّ فِي الحُمُوجِ إلا فِي الحُرُوجِ الذي هو فَاحِشةٌ، وقد عَلِمُنا أَنَّه لا يُطلقُ هُنَّ فِيه، فيكون ذلك مَنْعاً على أَبْلَغِ وَجْهِ من الحُرُوجِ.

^{(1) «}التيسير في القراءات السبع» ص٧٢.

وقيلَ: خُروجُها قَبلَ انقِضاءِ العِدّةِ فاحِشةٌ في نَفْسِه.

الأَمْرُ الذي يُحِدِثُه الله: أَنْ يَقلِبَ قَلْبَه مِن بُغضِها إِلَىٰ مَحَبَّتِها، ومِن الرَّغبةِ عَنها إِلَى الرَّغبةِ فيها، ومِن عَزيمةِ الطّلاقِ إلى النَّدَمِ عليه فيُراجِعَها، والمعنى: فطَلِقوهُن لعِدَّتِنَ وأَحْصُوا العِدّة لعَلَّكُم تَرغَبونَ وتَندَمونَ فتُراجِعون، ﴿ فَإِذَا بَلَغَنَ أَجَلَهُنَ ﴾ وهو آخِرُ العِدّةِ وشارَفْنه، فأنْتُم بالخِيار: إِنْ شِنتُم فالرَّجعةُ والإمْساكُ بالمعروفِ والإحْسانُ؛ وإِنْ شِنتُم فَرَكُ الرَّجعةِ والمُفارقةُ واتقاءُ الضِّرار، وهو أَنْ يُراجِعَها في آخِرِ عدَّتِها ثمَّ يُطلِّقها تَطويلًا للعِدّةِ عليها وتَعذيبًا لها ﴿وَأَشْهِدُوا ﴾ يَعني عندَ الرَّجْعةِ والفُرقةِ جَميعًا، وهذا الإشْهادُ مَندوبٌ إليهِ عِندَ أَن عَرياتِهِ في الفُرقةِ جَميعًا، وهذا وعندَ الشَّافِعيِّ: هو واجبٌ في الرَّجعةِ مَندوبٌ إليهِ في الفُرقة.

وقيل: فائدةُ الإِشْهادِ أَنْ لا يَقعَ بِينَهُمَا التَّجاحُدُ، وأَنْ لا يُتَهَمَ في إمساكِها، ولِئلَّا يَموتَ أحدُهُما فيَدَّعيَ الباقي نُبُوتَ الرِّوجيةِ لِيرثَ. ﴿ مِنكُرُ ﴾ قالَ الحَسنُ: من المُسلِمين. وعَن قَتادةَ: مِن أَحْرارِكم ﴿ لِللّهِ ﴾ لِوَجهِه خالِصًا، وذلك أَنْ تُقيموها لا لِلمَشهودِ عليه، ولا لِغَرضِ من الأغراضِ سِوى إقامةِ الحَقِّ ودَفعِ الظُّلم، كقولِه تعالى: ﴿ كُونُوا قَوَّمِينَ وَلا لِغَرضٍ من الأغراضِ سِوى إقامةِ الحَقِّ ودَفعِ الظُّلم، كقولِه تعالى: ﴿ كُونُوا قَوَّمِينَ إِلَا لِقِسْطِ شُهَدَاءَ لِللّهِ وَلَوْ عَلَى آنفُسِكُمُ ﴾ [النساء: ١٣٥] أَيْ: ﴿ ذَلِكُمْ ﴾ الحَثُ على إقامةِ الشّهادَةِ لوَجهِ الله ولاَجْلِ القِيام بالقِسط ﴿ يُوعَظُ بِهِ ع ﴾.

قوله: (وقيلَ: خُروجُها قَبْلَ انْقِضاءِ العِدَّةِ فَاحِشَةٌ(١))، أي: لا ثُغْرِجُوهنَّ إلا أَنْ يَخْرُجنَ قبل انْقِضَاءِ العِدَّة فإنَّه مَحلُّ إِخْرَاجِهنَّ لآنَه فَاحِشة في نفْسِهِ.

قوله: (وشارفنه)، عَطْفٌ على قولِه: ﴿بَلَقْنَ أَجَلَهُنَّ ﴾، على وجْهِ البيانِ، أي: البُلوغ يُراد به المُشَارفَة، إذ لا يُمْكن الرَّجْعة بعد بُلوغ الأَجَلِ، أي: انْقِضاء العِدَّة.

قوله: (إنْ شِنتُم فالرَّجْعَة)، أيْ: إنْ شِنتُم الرَّجْعَةَ فَلَكُم الرَّجْعَة والإمْسَاكُ، وإنْ شِنْتم تركَ الرَّجْعَة فَلَكُم ذلك.

⁽١) من قوله: «فاحشة» إلى هنا سقط من (ح)، وأثبته من (ف) و(ط).

﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهُ ﴾ يَجُوزُ أَنْ تكونَ جُملة اعتبراضية مُؤكِّدة لِما سَبقَ من إجْراءِ أَمْرِ الطّلاقِ على السُّنة، وطَريقِهِ الأحسنِ والأبعَدِ من النَّدَم، ويكونُ المَعنیٰ: ومَن يتَّقِ الله، فطَلّق للسُّنةِ ولم يُضارَّ المُعتدة ولم يُحَرجُها من مَسكنِها، واحتاطَ فأشْهَد، ﴿ يَجْعَلُ ﴾ الله فطلق للسُّنةِ ولم يُضارُّ المُعتدة ولم يُحَرجُها من العُمومِ والوُقوعِ في المضايقِ، ويُفرِّج عنه ويُنفِّسُ ويُعطِه الحلاصَ ﴿ وَيَرْزُفَقُهُ ﴾ من وَجه لا يُحَطِرُه ببالِه ولا يَحتسِبُه، إنْ أَوْفى المَهرَ وأدّى الحُقوقَ والنَّفقاتِ وقلَّ مالُه. وعن النبيِّ ﷺ أنه سُئِلَ عَمّن طَلّقَ ثَلاثًا أَو أَلفًا، هَلَ لَهُ من عَرَج؟ فتكلها، وعن ابنِ عبّاسِ أنه سُئِلَ عن ذلك فقال: "لم تتّقِ الله فلَم يَجعل لكَ عَرجًا، بانت منك بثلاثِ، والزَّيادة أَرْثُم في عُنُقك».

وَيَجُوزُ أَنْ يُجَاءَ بِهَا عَلَىٰ سَبِيلِ الاَسْتِطرادِ عَنَدَ ذِكْرِ قُولِهِ: ﴿ذَلِكُمْ يُوعَظُ بِهِ ﴾ يَعني: ومَن يَتِّقِ اللهَ يَجعَل لهُ مَحْرجًا ومُخَلِّصًا مِن غُمومِ الدُّنيا والآخِرة.....

قوله: (والزِّيادة إثمٌ في عُنقك)، لأنَّ التَّعرُّض للزَّائد انحرافٌ عها عينه الله تعالى، وعدم مبالاة بها يُجري على لسانه، نعوذ بالله من سَخَطه، ومن سَقَطِ القول، وعدم الوقوف على ما حدَّه الله تعالى. قوله: (ويجوزُ أَنْ يُجاءَ بها على سَبِيلِ الاسْتِطْرادِ عندَ ذِكْر قولِه: ﴿ ذَلِكُمْ مُوعَظُ بِهِ عَهِ ﴾ ، عني: لمّا أمر المُؤمنينَ بأمُور تتعلَّقُ بالنِّساءِ من المُجَامَلةِ مَعَهُنَّ في الفِراقِ والطَّلاقِ والإمساكِ، وأتى باسمِ الإشارةِ فَذَلَكةً، وأنَّ المذكورَ تَذْكيرٌ من الله ومَوْعِظةٌ للمُتَّقين من المُؤمنين، أتى بكلام جامِع مَنُوطٍ به أمُور الدِّينِ ظَاهِرةُ وباطِنهُ، وفائدةُ الإشارة إلى أنَّ أمُورَ النِّساء من عَظَائِم الشُّؤون في الدِّينِ، لا سيّما المُفَارَقة بعد العَلْقةِ التَّامَّةِ، فَيجِبُ على المُتَّقي أَنْ يكونَ على حَذَرِ من جَانِيهِنَّ، وأن لا يُقَصِّر في المُجَامَلةِ مَعَهُنَّ، ولما قلنا: إنَّه من الكلامِ الجَامِع.

تَّ قَالَ صَلُواتُ الله وسَلامُه عليه: «إِنَّى لأَعْلَمُ آيَةً لَوْ أَخَذَ بِهَا النَّاسُ لَكَفَّتُهُمْ ... الحديث بتهامه رواهُ الإمامُ أحمد بن حَنبَل عن أبي ذَرَّ، ورواه ابن ماجَه والدَّارِميُّ عنه (١)، وليس فيه:

⁽۱) رواه أحمد في «المسند» (٥: ١٧٨) رقم (٢١٥٩١)، وابن مَاجَه في «السنن» رقم (٤٢٢٠)، والدَّارِمي في «السنن» رقم (٢٧٢٥)، وهو كذلك عند النسائي في «السنن الكبرى» (٦: ٤٩٤) رقم (١١٦٠٣)، وهو أولى بالعزو من جميع من ذكر.

«فها زَال يقروها ويعيدُها» ولما ذكرنا أنَّ أمُورَ النِّساء من جَلائلِ الخَطْبِ وعَظَائِم الشُّؤون
 كرّر الأمْرَ بالتَّقُوى في هذهِ السُّورة الكريمةِ في عِدَّة مَواضِعَ وخَتَمها بوعيدِ شديدٍ، وتَهْديدِ
 عظيم، حيث قال: ﴿ وَكَالِين مِن قَرْبَةٍ عَنَتْ ﴾ ثمّ قال: ﴿ فَأَتَقُواْ اللَّهَ يَتَأْوِلِي ٱلْأَلْبَدِ ﴾ مُقرَّراً لذلك المعنى، وعقَّبَه بقولِه: ﴿ وَقَدْ أَنْزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُرْزَكُمُ ﴾ إلى آخرِه، امْتِناناً لمَزِيد التَّوْصيةِ.

ذكر الرَّاغِب في «غُرَّة التَّنْزيل»(١): إنَّمَا اقْترن بالطَّلاق والعِدَّة هذا الوَعْظ، لأنَّ الطَّلاق رَفْضُ حالٍ مُتَمَهِّدَةٍ، وقَطْعُ آمالٍ مُتأكِّدةٍ، والعِدَّةُ باسْتِيَفائِها يَخْلُصُ النَّسَبُ ويَصحُّ للزَّوج النَّاني الوَلَد، ولو لم يكن هذا الحد الَّذي حدَّه الله تعالى لكان الفَسادُ يَتَّصِل إلى انْقِضاء الدُّنيا، فهو أحتُّى الأشْياءِ بالمُراعَاةِ، وتأكيدِ المَقالِ فيه والوِصَاية. وذكرَ بعد الطَّلاق: ﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُ عَنْرِجًا * وَبَرْزُفَهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ﴾ أي: من تمسَّك بتقوى الله فيها يجل ويَعْقِد ويُصْدر ويُورِد، فإنَّ الله يُلقِّيه في شِدَّتِه فَرجَاً، ويجعلُ له تما يكْرهُه تخرجاً، ويُتيحُ له محبُّوبه من حيث لا يُقدّر، ويُوجِّه له رزْقه من حيثُ لا يحتسب، وفي ضِمْنِه أنَّه إذا طلِّق لِكراهة أحد القَرينين لِصاحِبه، وقَارنَ ذلك تَقُوى الله، فإنَّ الله سُبحانَه يُسبِّب له القَرينة الصَّالحة، ولها القَرين الصَّالح، ويرزق أحدَهما على يدِ الآخَر من حَيثُ لا يَبْلغه تَقْديرُه ولا يُدْرِكه حُسبانه، وهذا وَعْدٌ منه في الدُّنيا، ويَصِحُّ له مِثْلُه في الآخِرةِ، لأنَّه يجْعلُ للمُتَّقين مَنْجيّ من عَذابه، وأمْناً من مخافته، فيُخْرِجُهم من الغَمِّ إلى الشُّرورِ، ومن الفَزَع إلى الأمْنِ، ويُعدُّ لهم من كَرامَتِه وَيْعْمَتِهِ مَا يَكْتَفُونَ بِهِ، وَلَا يَحْتَاجُونَ مَعَهِ إِلَى غَيْرِهِ. وَيَكُونَ قُولُه ﴿وَمَن نَتَوَكُّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسَّبُهُ وَ مُواداً به أنَّه يَكِلُ أَمْرَه إلى الله فَيَتَّبعه راضِياً بها يُصرِّفُه فيه، كالدَّابَّة التي تَسيرُ بسير غيرها مُنقادَةً لِحُكْمِه وسيره، فإذا كان الْمُتوكِّل على الله بهذِه الصُّفَة فالله حَسْبه حافِظاً له ممن يُحاول ظُلْمَه، ومُنتقهاً منه إنْ رأى ذلك أنْفَعَ لَه، وهو يبلغُ مُرادَه في الوقت الذي قدّره، وإذا كان قد جعل لِكلِّ شيء حيناً يَقَعُ عندَه، لا يَتعَجَّل قبله، ولايتباطأ بعده.

⁽١) تقدُّم الكلام في نسبة هذا الكتاب إلى الراغب، وأن الأصح نسبته إلى الخطيب الإسكافي.

وعن النبيِّ عَلَيْهُ أَنهُ قَرَأُهَا فقال: «نَحْرَجُا من شُبُهاتِ الدُّنيا، ومن غَمراتِ المَوتِ، ومن شَمدائدِ يَومِ القِيامة»، وقالَ عليهِ السَّلامُ: «إنِّي لأَعلَمُ آيةٌ لوْ أَخَذَ النَّاسُ بها لَكَفَتهٰم: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهُ ﴾» فها زالَ يَقرَؤُها ويُعيدُها، ورُوِيَ: أنَّ عَوفَ بنَ مالِكِ الأسجعِيُّ أَسرَ المُسركون ابنًا له يُسمّى سالمًا، فأتى رَسولَ الله فقال: أُسِرَ ابني وشَكا إليه الفاقة؛ فقالَ: هما أَمْسىٰ عِندَ آلِ محمّدِ إلّا مُدُّ فاتقِ الله واصبر، وأكثر من قول: لا حول ولا قُوةَ الآ بالله»، ففعل، فبينا هو في بيتِه إذْ قَرعَ ابنه البابُ ومَعهُ مئةٌ من الإبلِ تَعفَّلَ عنها العَدُقَ فاسْتاقها، فنزلتُ هذه الآية. (بالغُ أَمرَهُ) أيْ يَبلُغُ ما يُريدُ لا يَفونُه مُرادٌ ولا يُعجِزُه مَطلُوب. وقُوىَ: ﴿ بَلِغُ أَمْرِهِ ﴾ بالإضافةِ و(بالغُ أمرُه) بالرَّفع، أيْ: نافِذُ أمرُه، وقرأ المُنفَشَلُ: (بالغَّا أمرَه) على أنّ قولَه: ﴿ قَدْجَعَلَ ٱللهُ ﴾ خبرُ ﴿ إِنَّ ﴾، و(بالغًا) حالٌ.

﴿قَدْرًا﴾ تَقديرًا وتَوقيتًا، وهذا بَيانٌ لُوُجوبِ التَّوَكُّلِ على الله، وتَفويضِ الأمْرِ إليه؛ لأنهُ إذا عَلِمَ أنّ كُلَّ شَيءٍ من الرِّزقِ ونَحوِه لا يَكونُ إلَّا بتَقديرِه وتَوقيتِه.......

وأمَّا قولُه بعد ذكر عِدَّة الحامل: ﴿وَمَن يَنِّقِ ٱللّهَ يَجْعَل لَلْهُ مِنْ ٱلْمَرِهِ يَسْرُا﴾، فمعناه أنَّ من لَزِم التَّقى سهّل الله عليه الصَّعب من أمْرِه، كما يجعل أمْرَ الولادة سهلاً إذا قامت الأم عن ولَدِها سرحاً، ثمّ عقّب حال الدُّنيا بذكر ما يفعَله في الآخِرةِ من تَكْفِير سيئاتِه وإعْظام أجرِه، فكُلُّ شَرْط مِن «مَن يتقِ الله» قُرِنَ إليه من الجزاء ما لاق به، والأخير لما كان مُقدَّماً على أخوالِ احتاجت إلى غاية الترغيب، وإلى المُبالغة فيه، وعَدَ عليه أفضَل الجزاء، وهو ما يَكُون في الآخِرةِ من النَّعْاء، فتَدبَّرُه تَجَدْ ما ذكرتُ لك (١).

قوله: (تَعَفَّل عنها العَدوَّ)، أي: اسْتَغْفَل ابنه عَدُوّه، تَغَفَّلتُ الرِّجُلَ عن كَذا: أخذْتُه على غَفْلةٍ.

قوله: (وقُرِئ: ﴿ بَلِلْعُ أَمْرِهِ عَ ﴾)، بالإضافة، الجرُّ لحَفْص، والنَّصْبُ للبَاقين (٢). والرَّفْعُ شاذٌّ.

⁽١) «درة التنزيل» للإسكافي (٣: ١١٩٩ – ١٢٠٣).

⁽٢) «التيسير في القراءات السبع» ص١٣٤.

لَمْ يَبِقَ إِلَّا التَّسليمُ للقَدَرِ والتَّوَكُّل.

[﴿ وَالَّتِي بَهِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِسَآبِكُمْ إِنِ الْرَبَّسَّمُ فَعِذَّتُهُنَّ ثَلَثَهُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَرَ يَحِضْنَ ۚ وَأُولَاتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَن يَنِّقِ اللّهَ يَجْعَل لَهُ مِنَ أَمْرِهِ يُسْرًا * ذَلِكَ أَمْرُ اللّهِ أَنزَلَهُ إِلَيْكُمْ وَمَن يَنِّقِ اللّهَ يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّعَاتِهِ وَيُعْظِمْ لَهُ أَجْرًا ﴾ ٤-٥]

رُوِيَ أَنَّ نَاسًا قَالُوا: قَدْ عَرَفْنَا عِدَّةَ ذَوَاتِ الأَفْرَاء، فَهَا عِدَّةُ اللَّائِي لَا يَحْضُنَ؟ فَنَزَلْت. فَمَعَنَى ﴿ إِنِ أَرْتَبَتْتُم ﴾: إِنْ أَشْكَلَ عَلَيْكُم حُكْمُهُنَّ وَجَهِلْتُم كَيْفَ يَعْتَلِدْنَ فَهَذَا حُكَمُهُنَّ، وقيل: إِنِ ارتَبَتُم في دَمِ البالِغاتِ مَبلغَ الياسِ ـ وقد قدَّرُوه بسِتين سَنَةً وبخَمْسِ وَخَسين ـ أَهُوَ دَمُ حَيْضٍ أَو استحاضَة؟

قال الزَّجَّاجُ: معنى الإضافة: أنَّ اللهَ يَبْلُغ ما يريد، ومعنى الرَّفع: أنَّ الأَمْرَ يُرفَعُ، أي: الله يُبلِغ أَمرَه ويُنَفِّذ^(١).

وقال أبو البَقَاء: وقيل: «أمْرُه» مُبتدأٌ، و «بَالِغٌ» خَبره (٢). والضَّمير المَجْرور في «أمرُهُ» لله تعالى، أي: أنَّ الله يُنْفِذ حُكْمَه، وأنْشد:

بتقوى الإله نجا مَن نجا وفاز وصار إلى ما رجا ومن يتّق الله يجعلْ لَـهُ كَمَا قال من أمره مخرجا

قوله: (لم يبقَ إلا التَّسْليمُ للقَدرِ)، الانتصاف: أين القَدْرِيُّ من التَّسليم لِلقَدر؟ وهو يَعْتقدُ أَنَّ اللَّقدَّر أَكْثَرُه لا يَقَعُ، وأَكْثَرُ الكائِناتِ تتبَعُ إرادَةَ الخَلْق عندهم، وإنْ وافَقَت إرادة الله تعالى فليس لها أثرٌ في الإيجَاد، ما شَاءَ الله كان، وما لم يَشَأ لم يكن (٣).

قوله: (أَهُو دَمُ حَيْضٍ)، قيل: «هو» مُتَعلَّقٌ بقولِهِ: ﴿ أَرْبَبْتُمُ ﴾ وقد عُلَّق عن العمل بسبب الهمزة.

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ١٨٤).

⁽٢) «إملاء ما منّ به الرحن» (٢: ٣٦٣).

⁽٣) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٥٥٦)، باختصار فيه إخلال.

﴿ وَوَلَكُمْ ثَلَنَكُ أَلَمُهُمْ ﴾ وإذا كانَتْ هذه عِدَّةَ المُرتابِ بها، فغَيرُ المُرتابِ بها أَوْلَىٰ بذلك، ﴿ وَٱلَّتِي لَمْ يَحِفْنَ ﴾ هُنّ الصَّغاثر، والمعنى: فعِدَّتُهنَّ ثلاثةُ أشهر، فحُذِفَ لدَلالةِ المَذكورِ عليه. اللَّفظُ مُطلَقٌ في «أولاتِ الأحمال»، فاشتَمَلَ على المُطلَقاتِ والمُتوفَّى عنهُنّ، وكانَ ابنُ مَسعودٍ وأُبيُّ وأبو هُرَيرةَ وغيرُهم لا يُفرِّقون. وعن عليَّ وابنِ عباسٍ: عِدَةُ الحامِلِ المُتوفَى عنها أبعَدُ الأجَلَين. وعن عبدِ الله: مَن شاءَ لاعَنتُه أنّ سورةَ النِّساءَ القُصرىٰ نَزلتْ بعدَ التي في «البقرة»، يَعني: أنّ هذا اللَّفظَ مُطلَقٌ في الحَوامِل.

قوله: (فَغَيرُ المُرْتابِ بِها)، وهُنَّ الحَوامِلُ والصَّغِيرةُ.

قوله: (وعَن عَبِدِ الله: مَنْ شَاء لاعَنتُه)، روى البُخَاريُّ وأبو دَاود والنَّسائي (١) عن مُحمَّدِ ابن سيرين قالَ: كُنتُ في حَلقَةِ فيها عَبدُ الرَّحنِ بنُ أبي ليلى وكانَ أصحابُهُ يُعَظِّمونَهُ، فذكرَ آخرَ النه فقال: الأَجَلَيْن، فحَدَّثْتُ بحَديث سُبيعةَ بنت الحارث إلى قولِه: قال أبو عطيَّة: كُنّا عند عَبد الله فقال: أَجَّعَلُونَ عَلَيْهَا التَّغليظَ ولا تَجعلُونَ لَهَا الرُّحْصَةَ؟! لنزَلت سُورَةُ النِّساء القُصرَى بَعدَ الطُّولى: ﴿وَأُوْلِنَتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَ أَن يَضَعْنَ حَمَّلَهُنَ ﴾، وفي روايةِ النَّسائي عن عَلْقمةَ: أنَّ ابنَ مَسْعُودٍ قال: من شَاءَ لاعَنتُه: ما نَزَلَتْ: ﴿وَأُولَكَ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَ أَن يَضَعْنَ حَمَّلَهُنَ ﴾ وفي رواية النَّسائي عن عَلْقمة: أنَّ ابنَ مَسْعُودٍ قال: من شَاءَ لاعَنتُه: ما نَزَلَتْ: ﴿وَأُولَكَ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَ أَن يَضَعْنَ حَمَّلَهُنَ ﴾ ونه رواه ابنُ مَاجَه (٢٠) إلا بَعْدَ آيةِ المُتوفى عنها زوجها فقد حَلّت. ورواه ابنُ مَاجَه (٣) عن مَسْروق عنه.

لاعَتْتُه: أي باهَلْتُه، والقُصري تأنيث الأقْصَرِ، وهي هذه السُّورة، والطولي هي البقرة (٤).

قوله: (نَزَلت بَعْد التي في البَقَرة)، وهي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَبَا يَتَرَبَّصْنَنَ بِأَنفُسِهِنَ آرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ [البقرة: ٢٣٤]، فهذِه الآيةُ ناسِخةٌ أو مخصصةٌ لتلك، عن بعضِهم: ما في البقرةِ محْمُولٌ على غيرِ الحامِل، إذ لو أُريدَ به الحَامِلُ لم تتَعبَّن عِدَّتُها بأرْبعَة أشْهُرٍ وعَشْر، أو هي معينة بالنَّصِّ.

⁽١) البخاري (٢٦٢٦)، وأبو داود (٢٣٠٧)، والنَّسائي (٦: ٩٧).

⁽٢) من قوله: ﴿وفي رواية النسائي؛ إلى هنا ساقط من (ح)، وأثبته من (ف) و(ط).

⁽٣) في «السنن» (٢٠٣٠).

⁽٤) من قوله: «لاعنته» إلى هنا ساقط من (ح) و(ف)، وأثبته من (ط).

وروث أمُّ سَلَمة: أنَّ سُبَيعةَ الأَسْلَميَّةَ وَلدَتْ بَعدَ وَفاةِ زَوجِها بلَيالِ فذَكرتْ ذلك لِرَسولِ الله ﷺ فقالَ لها: «قَد حَللْتِ فانكِحى».

﴿ يَجْعَلُ لَدُمِنَ أَمْرِهِ يَمْرًا ﴾ يُيَسَّر له من أمرِه ويَخْلُلْ من عُقدِه بسبَبِ التَّقوى ﴿ ذَلِكَ أَمْرُ اللّهِ ﴾ يُريدُ ما عُلِمَ من حُكمِ هؤلاءِ المُعتدات، والمعنى: ومَن يتّقِ اللهَ في العَملِ بها أنزَلَ اللهُ من هذه الأحكام وحافظ على الحُقوقِ الواجِبةِ عليه ممّا ذُكِر من الإسكانِ وتَركِ الضِّرارِ والنَّفقةِ على الحواملِ وإيتاء أَجْرِ المُرضِعاتِ وغير ذلك استوجَبَ تكفيرَ السيئاتِ والأَجرَ العَظيم.

[﴿ أَسَكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُد مِن وُجْلِكُمْ وَلَا نُفَسَآزُوهُنَّ لِلْفَسِيَقُواْ عَلَيْهِنََّ وَإِن كُنَ أُولَاتِ حَمْلِ فَالْفِقُواْ عَلَيْهِنَّ وَإِن كُنَ أُولَاتِ حَمْلِ فَالْفِقُواْ عَلَيْهِنَّ حَقَى يَضَعْنَ حَمَّلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُرُ فَكَانُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَأَتِيمُوا بَيْنَكُم بِمَعْرُونِ وَإِن تَعَاسَرُهُمْ فَسَرُرُضَ لَهُ وَلَيْمُولُ بَيْنَكُم مِعْرُونِ وَإِن تَعَاسَرُهُمْ فَسَرُرُضَ لَهُ وَلَيْمُولُ بَيْنَكُم مِعْرُونِ مَن سَعَيْدٍ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزِّقُهُ وَلَيْمُونَى مِمَّا عَالَمَهُ لَا يُكَوِّهُ وَلِي مَا مَا مَا مَا مَا مَا مَا مَن مُعَلِيهُ وَلَا لَهُ مُعْدَى عُسْرِيشَرُ ﴾ ٢-٧]

﴿ أَشَكِنُوهُنَ ﴾ وما بَعدَه: بيانٌ لِمَ أَشَرطَ من التّقوىٰ في قَولِه: ﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ ﴾ كأنهُ قيل: كيفَ نَعملُ بالتّقوىٰ في شَأنِ المُعتَدّات؟ فقيل: ﴿ أَشَكِنُوهُنَ ﴾.

قوله: (وَرَوَت أَم سُلَمةَ: أَنَّ سُبَيعة)، روى البُخَارِيُّ عن أبي سَلَمَة بن عبد الرحمن قال جاء رجُلٌ إِلَى ابنِ عبَّاسٍ وأَبو هُريرَةَ جَالِسٌ عِندَهُ فقالَ: أفتِني في امرَأةٍ ولَدَت بَعدَ زوجها بأربَعِينَ لَيلَةً؟ فقال ابنُ عبَّاس: آخرُ الأجَلَين، وقلتُ أنا: ﴿وَأُولِكَ ٱلْأَخْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعَن بأربَعِينَ لَيلَةً ؟ قال أبو هُريرة: وأنا مع ابن أخي _ يَعني أبا سَلَمَة _ فأرسلَ ابنُ عبّاسٍ غُلامَهُ كُريباً إلى أمِّ سلمة فسَالها، فقالَت: قُتِلَ زَوجُ سُبَيعَة الأَسلَميَّة وهي حُبلَى فوضَعَت بعدَ مَوتِهِ بأربعِينَ لَيلَةً فخُطبَت، فأنكَحَها رسولُ الله ﷺ، وكان أبو السَّنابل بن بعكك فيمَن خطبَها(١).

قوله: (قَد حَلَلتِ)، هذا يُؤيِّد قَولَ ابن مَسْعُودٍ، وهو مَذْهب الشَّافِعِيِّ رضي الله عنهما(٢). قوله: (ويَخْلُل مِن عُقَدِه)، تَتْميمٌ لمعنى قولِه: «يُيسِّر لَهُ مِن أَمْرِه»، أَفَاد ذلك التَّنْكير في

⁽١) البخاري (٢٦٢٦).

⁽٢) انظر: «الحاوي» للهاوردي (١١: ٥٣٥ - ٥٢٦).

فإنْ قُلتَ: ﴿ مِنْ ﴾ في ﴿ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُد ﴾ ما هي؟

قلتُ: هِيَ «من» التَّبعيضيَّةِ مُبَعَّضُها محذوفٌ، معناه: أسكنوهُنَّ مكانًا من حَيثُ سَكَنتُم، أي بعض مكانِ سُكناكُم، كقَولِه تَعالىٰ: ﴿يَغُضُّواْ مِنْ أَبْصَكرِهِمْ ﴾ [النور: ٣٠] أي: بعضِ أبصارِهم. قال قَتادةُ: إنْ لم يَكُن إلّا بَيتٌ واحِد فأسْكِنْها في بَعضِ جَوانبه.

فإنْ قُلتَ: فقولُه ﴿ مِّن وُجْدِكُمْ ﴾ ؟

قلتُ: هو عَطفُ بَيانٍ لِقولِه: ﴿مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم ﴾ وتَفسيرٌ له، كأنهُ قيل: أَسْكِنوهُنّ مَكانًا من مَسكَنِكُم ممّا تُطيقونَه، والوُجدُ: الوُسعُ والطّاقةُ، وقُرِئَ بالحَرَكاتِ الثّلاث.

والسُّكني والنَّفقَة واجِبتانِ لكُلِّ مُطلَّقة. وعندَ مالكِ والشَّافِعي: ليسَ للمَبتوتةِ....

﴿ يُسْرَا﴾ ، فإنّه للتّعظيم والتكثير، والعُمومُ من قولِه: ﴿ مِنْ أَمْرِهِ ، ﴾ لأنّه بمعنى الشَّأن والحال، فقولُه: ﴿ يَجْعَلُ اللّهُ بَعْدَ عُسْرِ يُسْرًا ﴾ ثُمَّ لِيُتأمَّلُ في اسْتِقْرارِ كُلِّ واحدٍ من مَقامِه، وتَمَكَّنِه في مَكانه.

قوله: (مُبعَّضُها تَحْدُوف)، يريد: أنَّ «من» إذا كانت تَبْعيضِيَّة، لا بدَّ من تقدير مكانٍ هو المُبعَّض الموصوف، لتقع السكنى فيه، وهو «مكاناً»، فحُذِف المَوصُوف وأُقِيمتْ الصَّفة مَقَامه اختصاراً (١).

قوله: (﴿ يَعْشُوا مِنْ أَبْصَكِرِهِمْ ﴾، أي: بَعضِ أَبصَارِهم)، يعني: في بَعْضِ الأزْمِنةِ، لأنَّه لَيسَ عَلَيهِمْ غَضُّ البَصَر أَبداً.

قوله: (فَقُولُه: ﴿ مِِن وُجِدِكُمْ ﴾؟)، أي: إذا كان معنى ﴿ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم ﴾ ما ذَكرتَ، فقَولُه: ﴿ مِن وُجِدِكُمْ ﴾ ما مَوقِعُه؟ وما مَعْناه؟ يعني في قوله تعالى: ﴿ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم ﴾ ما يُشعر بقوله: ﴿ مِن وُجْدِكُمْ ﴾، فقوله: ﴿ مِن وُجْدِكُمْ ﴾ كالمُشتَدرِكِ، فأجاب المُصنَّف بأنه عَطْف بيان له (٢٠).

قوله: (وقرئ بالحركات الثلاث)، أي: الوُجْد بالضَّمِّ السَّبْعةُ، والبَواقِي شَواذُّ.

⁽١) من قوله: «قوله «مُبَعَّضُها»» إلى هنا سقط من (ف)، وأثبته من (ح) و(ط).

⁽٢) من قوله: «يعني في قوله»، إلى هنا ساقط من (ح) و(ف) وأثبته من (ط).

إِلَّا السُّكنيٰ ولا نَفقة لها، وعَن الحسَنِ وحَمادٍ: لا نَفقة لها ولا سُكنىٰ؛ لحديثِ فاطِمةً بنتِ قَيسٍ: أنّ زَوجَها أَبَتّ طَلاقَها، فقالَ لها رسولُ الله ﷺ: «لا سُكنىٰ لكِ ولا نَفقَة».

وعن عُمرَ رضيَ اللهُ عنه: لا نَدَعُ كِتابَ ربِّنا وسُنَّةَ نَبِيِّنا لقَولِ امرأَةٍ لَعلَّها نَسِيتْ أو شُبَّه لها، سَمعتُ النَّبِيَّ ﷺ: «لها الشُّكْنَىٰ والنَّفَقةُ». ﴿ وَلَا نُضَاّرَ وُهُنَّ ﴾: ولا تَستَعمِلوا مَعَهُنَّ

قوله: (لجِديثِ فَاطِمةَ بِنْتِ قَيْسٍ)، روى مُسْلِمٌ وأبو دَاود والتَّرْمِذيُّ والنَّسائِيُّ عن عبد الله بن عُتبة أنَّ أبا عَمرو بن حَفْصٍ بنِ المغيرة خَرَجَ مع عَلِيَّ رَضِيَ الله عَنهُ إلى اليمَنِ فَأْرسلَ إلى امرَأتِهِ فاطِمةَ بنتِ قيس بتَطليقةِ كانَت بَقِيَت من طَلاقها، فأمَرَ لَهَا الحارثَ بنَ هَشَام وعَيّاشَ بنَ أَبِي رَبِيعَةَ بنفَقَةٍ، فقالا لها: والله ما لَكِ من نَفَقةٍ إلا أنْ تكوني حاملاً. فأتَتِ النَّبيَّ عَلَي فَلَكَرَت لهُ قُولهما فقالَ: "لا نفَقة لك". فاستَأذنتهُ في الانتقال فأذِنَ لَها فقالَت: أينَ يا رسولَ الله؟ قالَ: "إلى ابن أمِّ مكتوم". وكانَ أعمى تَضَعُ ثيابَها عندَهُ ولا يَراها. فأرسلَ إليها مروانُ قبيصةَ بنَ ذؤيب فسألها عن الحديث فحَدَّثتهُ به، فقالَ مَروانُ: لمَ يُسمَعُ هذا الحديث مَروانُ قبيصةَ بنَ ذؤيب فسألها عن الحديث فحَدَّثتهُ به، فقالَ مَروانُ: لمَ يُسمَعُ هذا الحديث الأمن مروانُ قبيضةَ بنَ ذؤيب فسألها عن الحديث فحَدَّثتهُ به، فقالَ مَروانُ عَيْرِجُوهُرَثَ مِنْ بُيُوتِهِنَ وَلا يَراها قولُ مروانَ: بيْني ويَنْتُكُمُ الْقُرْآنُ، قَالَ اللهُ عَزَّ وجلَّ: ﴿لَا تُغَرِّجُوهُرُمُ مِنَ بُعُوتِهِنَ وَلا يَراكُ أَن يَأْتِينَ بِفَعِيمِ مُنْ أَيْ أَمْ يَغَدُثُ بعْدَ النَّلاثِ؟ (اللهُ عَزَّ وَجلَّ اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ اللهُ عَدَّ النَّلاثِ؟ اللهُ عَدَا المَرَاتِ له مُرَاجَعةٌ، فَأَي أَمْرِ يَخَدُثُ بعْدَ النَّلاثِ؟ (١).

وفي رِوايةِ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: كُنتَ مَعَ الأَسْوَدِ بِنِ يزِيدَ جَالِسًا فِي المسجد الأَعظَمِ ومعنَا الشَّعبِيّ، فَحَدَّث الشَّعبِيّ بِحديثِ فَاطَمَة بنت قَيْسٍ أَنَّ الرَّسُولَ الله ﷺ لم يَجْعَل لها سُكُنى ولا نَفَقة، فأَخذَ الأَسْوَدُ كَفَّا مِنْ حَصِى فَحَصَبَهُ به ثُمَّ قَالَ: وَيُحَكَ ثُحَدَّثُ بِمِثْلِ هَذَا وقَالَ عُمرُ رَضِيَ الله عنه: لا نترُكُ كتابَ الله وسُنَة نبِينًا لقولِ امرأةٍ لا نَذري لعَلَها حفِظتْ أَوْ نَسِيَتْ، هَا السُّكْنَى والنَّفَقَةُ (٢)!!

⁽۱) مُسلمٌ (۱٤٨١)، وأبو داود (۲۲۹۰)، والتّرمِذي في «الجامع» (۱۱۸۱)، والنسائي في «السنن» (٦: ٦٢ – ٦٣).

⁽٢) انظر: مسلم في «الصحيح» (٣٧٨٣).

وعن عليٌّ وعبدِ الله وجماعة: أنَّهم أوْجَبوا نفقتَها.

﴿ فَإِنْ أَرْضَعُنَ لَكُونِ عَني: هؤلاء المطلَّقات، إنْ أَرضَعْن لكم ولَدًا من غيرِهنَّ أو منهُنَّ بعدَ انقِطاعِ عِصْمةِ الزَّوْجيّة ﴿ فَاتُوهُنَّ أَبُّورَهُنَّ ﴾ حُكمُهنَّ في ذلك حُكمُ الأظار، ولا يجوزُ عند أبي حنيفة وأصحابِه رضيَ اللهُ عنهم الاستِئجارُ إذا كانَ الولَدُ منهنَّ ما لَم يَينَّ. ويجوزُ عندَ الشافِعيِّ.

الاثتيارُ بمعنى التآمر، كالاشتوار بمعنى التَّشاوُر. يقال: اثتمَر القومُ وتآمروا، إذا أمرَ بعضَهم بعضًا. والمعنى: وليأمر بعضُكم بعضًا، والجنطابُ للآباء والأمَّهات، ﴿ مَعْرُونِ ﴾ بعضهم بعضًا، وهو المُسامحة، وأن لا يُهاكس الأبُ ولا تُعاسِر الأم؛ لأنه ولدُهما معًا، وهما شَريكان فيه وفي وُجوبِ الإشفاقِ عليه. ﴿ وَإِن تَعَاسَرُ ثُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ وَأَخْرَى ﴾ فستُوجَد ولا تُعوِز مُرْضِعةٌ غيرُ الأمَّ تُرضِعُه، وفيه طرفٌ من مُعاتبةِ الأمِّ على المُعاسَرة، كما تقول لمَن تستقضيه حاجةً فَيتَوانىٰ: سيقضيها غيرُك، تريد: لن تَبقىٰ غيرَ مَقْضيةٍ وأنتَ مَلُوم.

الرَّجُل الَّذي يجبُ عليه الإنْفَاق على وَلِدِه أو زَوجته، فإذا مات ذلك الرَّجل، لا يجب إخراجُ النَّفَقةِ من مالِه لأجُل الوَلدِ والزَّوج.

قال الإمامُ الرَّافِعيُّ رحمه الله: المُعْتَدَّة عن الوَفاةِ لا نَفَقة لها، حَائِلاً كانت أو حَاملاً^(١)، أمَّا إذا كانت حَائلاً فإنَّ البائِنةَ الحائل لا نَفَقة لها على الزَّوج^(٢) في حِياتِه، فعند الموت أولى.

وأمّا إذا كانت حاملاً فإن النَّفقة للحمل والحامِل، فإنْ كانت للحمل فَنفقةُ الأقارب تَسقُط بالموتِ، وإنْ كانت حَاملاً فبسبب اسْتِحْقاقِها الحَمْل، فإذا كانت نَفقتُه في نفسِه بعد الانْفِصال لا يجبُ بعد الموتِ، فكذلك النَّفقة الواجِبة بسببه.

قوله: (وأنتَ مَلُومٌ)، قال^(٣):

⁽١) انظر: "روضة الطالبين" (فهو مُلخَّصٌ من "شرح الرَّافعي الكبير") (٩: ٦٨) فها بعدها.

⁽٢) من قوله: «المعتدة عن الوفاة» إلى هنا سقط من (ح)، وأثبته من (ف) و(ط).

⁽٣) البيت لزهير بن أبي سلمي من معلقته الشهيرة، وانظر «ديوانه» ص١١٠.

وقولُه: ﴿لَهُ ﴾ أي للأب، أي: سيجِدُ الأبُ غيرَ مُعاسِرةِ تُرضعُ له ولدَه إنْ عاسَرتُه أمَّه. ﴿لِيُنفِقَ ﴾ كُلّ واحدِ من الموسِرِ والمُعْسِرِ ما بلغَه وُسعُه، يُريد: ما أُمِر به من الإنفاق على المُطلَقات والـمُرضِعات، كها قال: ﴿وَمَتِعُوهُنَ عَلَى المُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى من الإنفاق على المُطلَقات والـمُرضِعات، كها قال: ﴿وَمَتِعُوهُنَ عَلَى المُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى المُقتِرِ قَدَرُهُ ﴾ [البقوة: ٢٣٦] وقُرئ: (لينفِق) بالنَّصب، أي شَرَعْنا ذلك لينفق. وقرأ ابن أبي عَبْلة: (قُدِّر). ﴿سَيَجْعَلُ اللَهُ ﴾ مَوعِدٌ لفُقراءِ ذلك الوقتِ بفَتحِ أبوابِ الرِّزقِ عليهم، أو لِفُقراءِ الأزواج إنْ أنفَقُوا ما قَدَروا عليه ولم يُقصِّروا.

[﴿ وَكَاٰتِن مِن قَرْبَةٍ عَنَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِ. فَحَاسَبْنَهَا حِسَابًا شَدِيدًا وَعَذَبْنَهَا عَذَابًا ثُكُرًا * فَذَاقَتْ وَبَالَ أَمْرِهَا وَكَانَ عَقِبَهُ أَمْرِهَا خُمْرًا * أَعَدَّ اللّهُ لَمُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فَآتَقُوا اللّهَ يَكَأُولِي لَكُرًا * فَذَاقَتْ وَبَالَ أَمْرِهَا وَكُمْ أَمْرُهَا خُمْرًا * أَمْرُهُا خَمْرًا * أَمْرُهُا يَسْلُوا عَلْيَكُمْ وَايَنتِ اللّهِ مُبَيِّنَتُولِيُحْرَجَ الّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمَى اللّهُ مُبَيِّنَتُ لِيُحْرِجَ اللّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمَى اللّهُ اللّهِ مُبَيِّنَتُ لِيُحْرِجَ اللّذِينَ عَلَى اللّهُ اللّهُ وَمَعْ اللّهُ وَيَعْمَلُ صَلّهُ عَلَيْكًا يُدْخِلُهُ جَنَّتِ تَجْرِي مِن الظَّالُمُنتِ إِلَى النّهُ وَمَن ثَوْمِنَ بِاللّهِ وَيَعْمَلُ صَلّهُ عَلَيْكًا يُدْخِلُهُ جَنَّتِ تَجْرِي مِن اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّ

ومَنْ يَكُ ذَا فَضْلٍ، فَيَبْخَلُ بِفَضْلِهِ عَلَى قَوْمِهِ يُسْتَغْنَ عَنْه ويُلْمَمِ

الانتصاف: وخُصَّ بالعِتابِ الأمّ، لأنَّ الـمطْلُوبَ منها اللبن، والأبُ غيرُ مُتمَوِّل، خُصوصاً على الولدِ، ولا كذلك ما يُطْلب من الأب(١).

قوله: (أَوْ لِفُقَراء الأَزْوَاج)، يعني: قولُه: ﴿ لِيَنْفِقُ ذُوسَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ. ﴾ وَعُدٌّ من الله تعالى للمُنْفِقِ بعد أَنْ أَمَرَهُ بالإِنْفَاقِ فِي قولِه: ﴿ لِيَنْفِقُ ذُوسَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ. ﴾ فَإذا قَيّد مُطْلَق الأمر بها سبق، وأنَّه حديثٌ من شأنِ المُطلقاتِ والمُرْضِعات، يُقال: إنَّه لِفُقراءِ الأزواجِ، وإذا تُرك على إطْلاقِه لِيكُونَ اسْتِطْراداً فِي الكلام، على مِنْوالِ ﴿ وَمَن يَتَّقِ اللّهَ يَجْعَل لَلهُ مَخْرَهُا * وَيَذَنْقَهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ﴾ (٢) ﴿ وَمَن يَتَقِ اللّهَ يَجْعَل لَلهُ مِنْ الوقت، ويَدْخُل فيه فقراءُ الأَزْواجِ دُخُولاً أَوّلياً، وهذا أَوْفَقُ لتأليفِ النَّظْمِ، لِيَكُون ذلك الوقت، ويَدْخُل فيه فقراءُ الأَزْواجِ دُخُولاً أَوّلياً، وهذا أَوْفَقُ لتأليفِ النَّظْمِ، لِيَكُون

⁽١) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٥٥٥).

⁽٢) من بداية الآية إلى هنا سقط من (ح).

﴿ عَنَتَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا ﴾ أعرَضتْ عنه على وَجهِ العُتوِّ والعِناد، ﴿ حِسَابًا شَدِيدًا ﴾ بالاستِقْصاء والمناقشة، ﴿ عَذَابًا ثُكُرًا ﴾ وقُرِئَ: (نُكُرًا) مُنكرًا عظيمًا، والمُراد: حسابُ الآخِرةِ، وعذابُها: ما يَذُوقُونَ فيها من الوَبال ويَلقَونَ من الحُسر، وجِيءَ به على لفظِ الماضي، كقوله تعالى: ﴿ وَنَادَى آصَحَبُ النَّارِ ﴾ [الأعراف: 12، ٥٠]، ونحوِ ذلك؛ لأنّ المُتظر من وعدِ الله ووَعيدِه مُلقيّ في الحقيقة، وما هو كائنٌ فكأن قَدْ كان.

تَخَلُّصاً إلى قولِه: ﴿ وَكَالِيَن مِن قَرْبَيَةٍ عَنَتْ عَنْ أَمْرِرَبِهَا ﴾ لأنَّها كالحَاتِمة للتَّحْريضِ على تَقْوى الله وحِفظِ حُدودِه والتفَادي عن التَّجاوُز عنها، وإليه الإشارةُ بقولِه: «فليكُن لكم ذلك يا أولي الألبابِ من المُؤمنين، لُطفاً في تقوى الله وحَذَر عِقَابِه».

قوله: (وقُرئ: «نُكُراً»)، نافِع وابن ذَكُوان وأبو بكر (١٠).

قوله: (فَكَأَن قَدْ كان)، وفي بعض النُّسِخِ: "فكأن قَدِ» بلا "كان»، بلغ الوَليدَ بنَ عبد الملك أنَّ سُليهانَ بن عبد الملك عَنِّى موتَه لِمَا لَهُ من بعدِه العهدة، فكتب الوليدُ إليه يُعَاتِبه على ما بَلَغه، وكتبَ في آخِرِ الكِتابِ(٢):

غَنَّى رِجَالٌ أَنْ أَمُوتَ وَإِنْ أَمُتُ وَقَدْ عَلِمُوا لَوْ يَنْفَعُ العِلْمُ عِنْدَهُمْ فَقُلْ لِلَّذِي يَبْغِي خِلافَ الَّذِي مَضَى

فَتِلْكَ سَبِيْلٌ لَسْتُ فِيْهَا بِأَوْحَدِ لَيْنْ مِتُ مَا الدَّاعِي عَلَيَّ بِمُخْلَدِ فَهِيَّئُ لأُخْرَى مِثْلِهَا فَكَأَنْ قَدِ

⁽۱) «التيسير» ص١٠٠.

⁽٢) انظر: «البصائر والذخائر» للتَّوجِيدي (٨: ٢٤)، و «التَّذكرة الحَمْدونية» لابن حَمدون (٥: ٣٧) ولكن في «تاريخ دمشق» (٦٥: ٣٠٦-٣٠): يزيد بن عبد الملك مع هشام، وكذا في «عيون الأخبار» لابن قتيبة (٣: ١٣١)!، والأبيات لعبيد بن الأبرص وهي في «ديوانه» ص٥٥- ٦ الأبيات ٢٩، ٣٤، ٥٥. وقد نسبت هذه الأبيات خطأً للشَّافعي، وهناك قصة أخرى مشهورة حدثت للشَّافعي مع الفقيه المالكي أشْهَب حيث إنَّه كان يدعو على الشَّافِعي بالموت في سُجوده، فبلغ الشَّافِعي ذلك فتمثل بهذه الأبيات، فظن أناسٌ أنه أنشأها فنسبوها للشافعي وليست كذلك، وهي مطبوعة في «ديوانه» ص٥٥!

وقوله: ﴿أَعَدَّ اللَّهُ لَحُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ﴾ تكريرٌ للوَعيدِ وبيانٌ لكونِه مترَقَّبًا، كأنهُ قال: أعدَّ الله لهم هذا العَذابَ فليكُن لكم ذلك، ﴿ يَتَأْوَلِي ٱلْأَلْبَ ﴾ من المُؤمِنين لُطفًا في تقوىٰ الله وحذر عِقابِه. ويجوزُ أنْ يُرادَ إحصاءُ السيِّنات واستِقصاؤها عليهم في الدُّنيا، وإثباتُها في صحائفِ الحفظة، وما أُصيبوا به من العذابِ في العاجِل؛ وأن يكونَ ﴿عَنَتَ ﴾ وما عُطِفَ عليه صفة للقرية، و﴿ أَعَدَّ اللهُ لَمُمْ ﴾ جَوابًا لـ ﴿ وَكَأَيِّن ﴾ .

﴿ رَسُولًا ﴾ هو جِبريلُ صَلَواتُ الله عليه: أُبدِلَ من ﴿ ذَكُو ﴾ لأنه وُصِفَ بتلاوةِ آياتِ الله، فكان إنزالُه في معنى إنزالِ الذِّكرِ ؛ فصَحَّ إبدالُه منه، أو أُريدَ بـ «الذِّكر»: الشرَف، من قوله: ﴿ وَإِنَّهُ لَذِكَرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ ﴾ [الزخرف: ٤٤] فأبدِلَ منه، كأنه في نَفْسِه شرفٌ، إمّا لأنه شَرفٌ للمُنزَلِ عليه، وإمّا لأنه ذو مجد وشَرَفِ عند الله، كقولِه تعالى: ﴿ عِندَ ذِى ٱلْعَرَشِ مَكِينِ ﴾ [التكوير: ٢٠] أو جُعِل لكثرةِ ذِكرِه لله وعِبادتِه كأنه ذِكر، أو أُريد: ذا ذِكرٍ، أي: مَلكًا مذكورًا في السهاواتِ وفي الأُمَم كلِّها، أو ذَلَ قولُه: ﴿ أَنزَلَ اللهُ إِلتَكُرُ وَلَوْكَ ﴾ وأَربَلَ اللهُ إِنَّ ذَكرَ «رسولًا» أو ذِكرَه «رسولًا» وقُرِئَ وَوُرِئَ. وقُرِئَ ؛ ورَسُولًا ﴾ وقُرِئَ: (رَسولًا)، على: هو رَسولٌ انزَلَ اللهُ أَنْ ذَكرَ «رسولًا» أو ذِكرَه «رسولًا». وقُرِئَ: (رَسولٌ)، على: هو رَسولٌ انزَلَه.

قوله: (ويَجُوز أَنْ يُواد)، عَطْفٌ على قولِه: «والمُراد حِسابُ الآخِرة»، وعلى هذا نجِيء «حَاسَبْنا» و«عَذّبنا» مَاضِين على ظَاهِرهِما، وقوله: «أن يكون ﴿عَنَتْ ﴾ ومَا عطف عليه صِفة للقَرية» من تَتِمَّة هذا الوجه، و﴿أَعَدَّ اللَّهُ ﴾ جواب لـ«كَايَّن»، وعلى الأوّل: ﴿عَنَتْ ﴾ جواب «كَايَّن»، ﴿أَعَدَّ اللَّهُ ﴾، تكرير وبيان، والمراد بالجواب الخبر، لأنَّ «كَايَّن» بمعنى «كم» الخبرية.

قولُه: (أو دَلَّ قولُه ﴿أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُونِكُمُا﴾ على «أَرسلَ»)، عَطْفٌ على قولِه: ﴿ رَسُولًا ﴾، أَيْدِل من ﴿ زَلُولُهُ ﴾، أَيْدِل من ﴿ زَلُولُهُ ﴾ .

اعلم أنَّ ﴿ رََسُولًا ﴾ في قولِه تعالى: ﴿ فَدَاْنَزَلَ اللهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا * رَسُولًا ﴾ إمّا أنْ يكون مَعْمولاً لـ ﴿ أَنزَلَ ﴾ على الإبْدالِ من الذِّكر، أو لا يَكون مَعْمولاً له، فعلى الأوّل: المُراد بالرَّسولِ جبريلُ عليه السَّلام، لأنَّه هو الّذي أنزله الله تعالى بالرِسَالةِ إلى الآنبياء.

﴿لِيُحْرِجَ ٱلَّذِينَ مَامَنُوا ﴾ بعد إنزالِه، أي: لِيَحصُل لهم ما هُم عليه السَّاعة من الإيهان والعملِ الصَّالح؛ لأنهم كانوا وقتَ إنزالِه غيرَ مؤمنين؛ وإنها آمَنوا بعد الإنزالِ والتَّبلِيغ، أو ليُخرِجَ الذين عُرِف منهم أنهم يُؤمنون.

قُرئَ: ﴿يُدِّخِلَةُ ﴾ بالياء والنون

ثُمَّ الذِكر: إمَّا أَنْ يُرادَ به القرآنُ أو الشَّرَفُ أو الذَّكر المُتَعارَف، فإذا أُريد به القُرآن فَوَصْفُهُ بسببِ المُلاَبَسة ونُزولِه به، وإذا أُريد به الشَّرَف فالوَصْف إمّا لكونه نازلاً على خيرِ البَرَيَّة، أو أَنَّه فِي نَفْسِه ذو شرَفِ ومجد، وإذا أُريد به المتعارف (١) فوصفُهُ به إمَّا للمبالغة، نحو: رجلٌ عَدْلٌ، أو أنّه ذو ذِكْرٍ، أي: مَذْكور عند الخَلْق، وعلى الثَّاني الظَّاهِر هو أَنْ يُراد بقولِه ﴿ رَسُولًا ﴾: محمدٌ ﷺ؛ فهو إمّا أَنْ يكونَ مَعْمولاً لفِعْلِ مَحْدُوفِ. قال الوَاحِديُّ: أَنزَل إليكُم قرآناً، وأرسلَ رَسُولاً، وإنْزالُ الذِّكرِ، يَدُلُّ على إرْسالِ الرَّسولِ(٢).

﴿ يَنْكُواْ عَلَيْكُو ﴾ أَيْ: الرَّسُول، أو مَعْمولاً لـ ﴿ وَكُرا ﴾ أَيْ: أَنْزَل الله أن ذكراً رسولاً، وذكره رَسُولاً ، وجوّزَ القاضي على الإبدال وإغمال «أنزل» أَنْ يُرادَ بـ ﴿ رَّسُولاً ﴾ محمّدٌ صلوات الله وسَلامه عَليه، و ﴿ أَنزَلَ ﴾ بمعنى: أَرْسَل، حيثُ قال: ﴿ رَسُولاً ﴾ مُحمّدٌ صلوات الله عليه (٣) أبدل عن ﴿ وَكُرا ﴾ لمواظبته على تلاوة القرآن، أو لتبليغه، وعبّر عن إنزاله بالإرسال ترشيحاً (٤).

وقلت: و ﴿ يَثَلُوا ﴾، تجريدٌ للاسْتِعارَةِ.

قوله: (قرئ: ﴿ يُدِّخِلُّهُ ﴾ بالياء والنُّون)، نافع وابنُ عَامر: بالنُّون، والباقون: بالياء (٥٠).

⁽١) من قوله: « فإذا أريد به» إلى هنا سقط من (ف) وأثبته من (ح) و(ط).

⁽۲) «الوسيط» (٤: ٣١٦).

⁽٣) من قوله : «أنزل بمعنى» إلى هنا سقط من (ح)، وأثبته من (ف) و(ط).

⁽٤) ﴿أَنُوارُ التَّنزيلِ» (٥: ٥٥٣).

⁽٥) «التيسير في القراءات السبع» للدَّاني ص١٣٤.

﴿ قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا ﴾ فيه مَعنى التَّعَجُّبِ والتّعظيم، لِما رُزِقَ المؤمِنُ من النّواب.

[﴿ اللَّهُ الَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتِ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ بَنَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِيَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمَنّا ﴾ ١٢]

﴿ اللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ مُبتَـداً وخَبَر، وقُرِئَ: ﴿ مِثْلَهُنَّ ﴾ بالنَّصْب عَطفًا على ﴿ سَبْعَ سَمَوَتِ ﴾؛ وبالـرَّفع على الابـتِداء، وخَبرُه: ﴿ مِنَ الْأَرْضِ ﴾.

قيل: ما في القُرآنِ آيةٌ تَدُلُّ على أنّ الأرضِينَ سَبعٌ إلّا هذه. وقيل: بينَ كُلِّ سَماءَين مَسيرةُ خَسِ مئةِ عام، وغِلظُ كُلِّ سَماءٍ كذلك، والأرْضُون مثلُ السَّماواتِ. ﴿ بِنَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَ ﴾ أي: يَجري أمرُ الله وحُكمُه بينَهُن، وملكُه يَنفُذُ فيهنّ.

وعَن قتادة: في كُلِّ سَماءٍ وفي كُلِّ أرضٍ خَلقٌ من خَلقِه وأمرٌ من أمرِه وقَضاءٌ من قَضائِه. وقيل: هو ما يدبِّرُ فيهنَّ من عَجائبِ تَدبيرِه.

وقُرِئَ: (يُنزَّلُ الأمرَ)، وعن ابنِ عبّاس: أنَّ نافعَ بنَ الأزرقِ سألَه: هل تَحتَ الأرضين خَلق؟ قال: نعم. قال: فها الخَلق؟ قال: إمّا ملائكةٌ أو جِنّ.

﴿لِنَعْلَمُوا ﴾ قُرئ بالتّاء والياء.

قوله: (﴿ قَدْ أَحْسَنَ أَلِلَّهُ ﴾ (١)، فيه معنى التَّعَجُّب)، نحوه قولُ الشَّاعِر:

... غَلَت نَابٌ كُلِيبٌ بَوَاؤها

سَبِقَ بِيانُ دَلالَتِه عليه في الفُرْقان.

قوله: (قِيل: ما في القُرآنِ آيةٌ تَدُلُّ على أنَّ الأرضِين سَبْعٌ إلا هذِه)، رُوِّينا عن الإمَام أحمد

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وفيه اختصار عما في «الكشاف».

عَن رَسولِ الله صلّىٰ اللهُ علَيه وآلِه وسَلّم: «مَن قرأ سورةَ الطّلاقِ ماتَ علىٰ سُنّةِ رَسولِ الله ﷺ».

ابن حَنْبل والتَّرْمِذي عن أبي هُريرة قال(١): بينَما نَبيُّ الله وَ اللهِ عَلَيْ جَالِسٌ وَأَصحابُه، إذ قال: «هل تدرُونَ ما فَوقَكم؟» قالوا: الله ورَسُولُه أعلم، قال: «فإنَّها الرَّقيعُ: سَقفٌ مَحْفُوظٌ، وموجٌ مَكفوفٌ»، ثم قال: «هل تَدْرُونَ ما بينكم وبينَها؟» قالوا: اللهُ ورسولهُ أعلم، قال: «بينكم وبينَها خَمس منةِ عامٍ»، ثم قال: «هل تدرون ما فَوقَ ذلك؟» قالوا: اللهُ ورسولهُ أعلم، قال: «سَمَاءينِ، بُعْدُ ما بينَها خَمْسُ مئةِ سنةٍ»، ثُمَّ قال كذلك، حتى عَدَّ سبعَ سَمَواتٍ، ما بَيْنَ كلّ سَمَاءينِ ما بين السَّماء والأرض، ثُمَّ قال: «هل تدرون مَا فَوقَ ذلك؟» قالوا: اللهُ ورسولُه أعلم، قال: «إنَّ فَوقَ ذلك العَرش، وبينه وبين السماء بُعْدُ ما بَيْنَ السَّماءينِ»، ثُمَّ قال: «هل تدرون ما الذي تَحْتَكم؟» قالوا: اللهُ ورسولُه أعْلم، قال: «إنَّ تَعْتَها أرْضاً أُخْرى، بينها مَسيرةُ تَدْرون ما تَحْتَ ذلك؟» قالوا: اللهُ ورسولُه أعْلم، قال: «إنَّ تَعْتَها أرْضاً أُخْرى، بينها مَسيرةُ حَسِ مئة سنة. الحديث.

تمت السُّورةُ حَامِداً لله ومُصَلِّياً على رَسُولِه ﷺ

* * *

⁽١) أحمد في «المسند» (٢: ٣٧٠)، والتَّرمِذي في «الجامع» (٣٢٩٨)، وضعّفه بقوله: هذا حديثٌ غريبٌ من هذا الوجه.

شورةُ التَّحريم مدَنيَّةٌ، وتُسَمِّىٰ سورةَ النَّبيِّ ﷺ، وهيَ ثِنتا عشْرةَ أو ثلاثَ عشْرةَ آيةٍ بنِيْسِسِلِلْهُ الْتَهْلِلْ آيَةِ

[﴿ يَنَانَهُمُ النِّي لِمَ تُحَرِّمُ مَا آخَلَ اللَّهُ لَكَ تَبْنَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكُ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَّحِيمٌ * قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُرْ تَجِلَّةُ أَنْهَ مَنْ لَكُرْ تَجِلَّةً أَنْهَ مَوْلَكُمْ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْمَكِيمُ ﴾ ١-٧]

رُوِيَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ خَلا بهارِيّةَ في يَوم عائشة، وعَلِمتْ بذلك حَفْصةُ فقالَ لها: «اكتُمي عَليّ، وقد حرَّمتُ ماريّةَ علىٰ نَفْسي، وأُبشِّركِ أَنَّ أَبا بَكْرٍ وعُمرَ يَملِكان بعدي أَمْرَ أَمْتي»، فأخبَرتْ به عائشةَ وكانتا مُتصادِقَتين.

وبه تقتي

قولُه: (خَلا بِمَارِيَّة في يوم عَائشة)، الحديثُ من روايةِ النَّسائي عن أنس أنَّ رسولَ الله ﷺ كانَ لهُ أَمَةٌ يَطَوُّهَا، فلم تَزَلْ به عائشَةُ وحَفْصَةُ حتَّى حَرَّمَهَا على نَفْسِهِ، فَأَنْزَلَ اللهُ تعالى: ﴿يَنَائِهُمَا ٱلنَّيِّ لِمِرْتُحَرِّمُ ﴾ (١).

⁽۱) النسائي في «السنن» (۷: ۸۳) رقم (۳۹۰۹).

وقيل: خَلا بها في يومِ حَفْصة، فأرضاها بذلك واستَكتَمَها فلم تَكتُم، فطَلَّقَها واعتَزَلَ نساءَه؛ ومَكثَ تِسعًا وعشرينَ ليلةً في بَيتِ ماريّة.

ورُوِيَ أَنَّ عُمرَ قال لها: لَو كان في آلِ الخَطّاب خَيرٌ لَمَا طَلَقك، فنَزلَ جِبريلُ عليه السّلام وقال: راجِعْها؛ فإنّها صَوّامةٌ قَوّامَة، وإنّها لَمِن نِسائك في الجُنّة.

ورُوِيَ أَنه شَرِبَ عَسلاً في بَيتِ زَينبَ بنتِ جَحش، فتَواطَأَتْ عائِشةُ وحَفصةُ فقالَتا له: إنّا نَشُمُّ منكَ ريحَ المَغَافير،

قولُه: (شَرِبَ عَسَلاً)، الحديث رواه البُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ وأبو دَاودَ والنَّسائيُّ عن عائشة (١) رضي الله عنها، وفيه أنَّه ﷺ شرب العسل في بيت حفصة، وأمّا القائلة فهي سَوْدَة وصَفِيَّة، وفي رواية: شَرِبَ في بيتِ زينب بنت جَحْش كها رواه المُصنَّف مع اختِلافِ، وفيه: قالت سَوْدةُ: يا رسولَ الله، أكَلْتَ مَغَافير؟ قال: «لا» قالت: فها هذه الريحُ التي أجدُ مِنك؟ قال: «سَقَتْني حَفْصَةُ شَرْبَةَ عَسَلِ» فقالت: جَرَستْ نَحْلُهُ الْعُرْفُطَ.

وأمَّا الحديثُ الأوَّل فها وجْدتُه في الكُتُبِ المَشْهُورةِ^(٢). الجَوْهَري: الجَرْسُ: الصَّوتُ الحَقِيّ، يُقال: سمعتُ جَرْسَ الطَّيرِ، إذا سَمِعْتَ صوتَ مَناقِيرِها على شَيءٍ تَأْكُله.

النهاية: مَغافيرَ واحِدُ مُغْفُورٍ، بالضَّمِّ، وله رِيحٌ كرِيهةٌ مُنْكَرةٌ، وهذا البِنَاءُ قَليلٌ في

⁽۱) البُخاري (٥٤٣١)، ومُسلم (١٤٧٤)، وأبو داود في «السنن» رقم: (٣٧١٥)، والنسائي في «السنن الكبري»: (٧٥٦٧)، وهو كذلك عند التَّرِّمذي في «الجامع»: (١٨٣١).

⁽٢) قال ابن حجر في «الكاف الشاف» (٤: ٥٦٣) مع «الكشاف»: لم أقف في شيء من الطُّرق على أنَّ ذلك كان في بيت عائشة رضى الله عنها، إلا فيها رواه ابن سعدٍ عن الوَاقِديِّ، ثُمَّ ساق الرُّواية.. وقال أيضاً: وروى الطَّبراني في «عِشْرة النساء» وابن مَرْدَويه في التَّفسير عنه من طريق موسى بن جعفر بن أبي كثير بن عبد الرحمن عن عمر عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال: دخل رسول الله ﷺ ببت حفصة بنت عمر فوجدتها معه.

وكانَ رَسولُ الله ﷺ يَكرَهُ التَّفَل، فحَرَّم العسَل، فمَعناه: ﴿لِمَ تُحَرِّمُ مَاۤ أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ من مُلكِ اليَمينِ أوِ العَسَل. و﴿تَبْنَغِي﴾ إمّا تَفسيرٌ لـ﴿ثُحَرِّمُ ﴾ أو حالٌ أو استِثناف،

العَرَبِيَّة. وفي «المطلع»: العُرْفُط: شبه الصَّمْغ ذو رائحة كريهةٍ تظهر على المُغْفُور، وهو شَوْكٌ له نَورٌ يأكل منه النَّحْل.

قولُه: (التَّـفَل)، النهاية: هو الرِّيحُ الكَريْهةُ، ومنه الحديثُ «إذا خَرَجْن تَفِلاتٍ» أَيْ: تَارِكاتٍ للطُّيْبِ، يقال: رجلٌ تَفِلٌ، وامْرأةٌ تَفِلةٌ ومِثْفَالٌ.

قولُه: (﴿ بَنَايَغِي ﴾؛ إِمَا تَفْسِيرٌ لِـ ﴿ تُحَرِّمُ ﴾، أو حَالٌ، أواسْتِثْنافٌ)، والفرق أنّه على التّفْسير: الْبِتِغَاءُ مَرْضَاتِهِنَّ عِينِ التَّحْرِيم، ويكون هو المنكر، وإنّها ذُكر التّحْرِيمُ للإيْهَامِ تَفْخِيهاً وتَهْوِيلاً، وأن البّتِغَاءَ مَرضَاتِهنَّ مِن أَعْظَمِ الشُّوون. وعلى الحَالِ: الإنْكارُ وارِدٌ على المجْمُوعِ دُفعة واحِدةً، ويكونُ هذا التّقييد مِثل التّقييدِ في قولِه: ﴿لاَ تَأْكُلُواْ الرّبَوَا أَضْمَعَكُا مُضَكِعَلَةً ﴾ [آل عامران: ١٣٠]. وعلى الاسْتِثنافِ لا يكونُ النَّاني عينَ الأوّل، لأنَّه سؤالٌ عن كيفيَّة التَّحْرِيم، فإنّه ليّا قيل: ﴿لِهَ تَحْرِمُ مَا آمَلُ اللهُ لَكَ ﴾ قال: كيف أَحَرِّمُ ؟ فأجِيبَ: ﴿ بَنَلْنِهِى مَرْضَاتَ أَزْوَجِكَ ﴾ وفيه تَكْريرٌ للإنكارِ.

والتّفسيرُ الأوّلُ؛ أعني التّفسيرَ هو التّفسيرُ لِمَا جَمع بين التّفخيمِ والتّهويلِ، ولذلك أردف بقولِه: ﴿وَاللّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ جُبراناً له، ولولا الإرْداف لما قام بصولَةِ ذلك الجطابِ، ونظيرُهُ قولُه تَعَالى: ﴿عَفَا اللّهُ عَنكَ لِمَ آذِنتَ لَهُمْ ﴾ [التوبة: ٤٣]، على أنّه صلوات الله عليه ما ارْتَكَب عَظِيمة ، بل كان ذلك منه من بابِ تَرْك الأولى، والامْتِنَاعِ من المُباحِ، وإنّها شَدَّد ذلك التّشديد رَفْعاً لمَحلّه، ورَباً لمَنزلتِه، ألا تَرى كيف صدر الجطاب بِذِكْر النّبي وقُرن بياء ذلك التّشديد وهاء التّنبيه، أي: تنبّه لجلالةِ شَانِك ونَبَاوةِ مَرْتَبتِك فلا تبتع مَرْضات أزواجِك فيها أبيح لك. ويُؤيِّدُهُ قولُ المُصنّف بعد هذا: "ولم يَثبُت عن رسُولِ الله ﷺ أنّه قال لِها أحَلّه الله: هو حَرامٌ عليّ، وإنّها امْتَنع عن مَاريّة لِيمينِ تَقَدَّمت منه».

وكانَ هذا زَلَةً منه؛ لأنه ليسَ لأحَدِ أَنْ يُحَرِّمَ ما أَحَلَّ اللهُ؛ لأنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ إِنَّهَ أَحَلَ ما أَحَلَّ اللهُ؛ لأنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ إِنَّهَ أَحَلَّ مَا أَحَلَّ لِحَدَّمَ كَانَ ذَلْكَ قَلْبَ المَصلحةِ مَفسَدة. ﴿وَاللهُ عَفُورٌ ﴾ قدْ غَفُرٌ ﴾ قدْ عَفْرُ فَلَم يُؤَاخِذُكَ به.

﴿ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُورَ تَحِلَّهَ أَيْمَانِيكُمْ ﴾ فيه مَعْنَيان، أحدُهما: قَدْ شَرعَ اللهُ لكمُ الاستِثناءَ في أيهانِكُم، من قولك: حَلَّلَ فُلانٌ في يَمينِه، إذا استَثْنَىٰ فيها، ومِنه: حِلَّا أبيتَ اللَّعن، ...

قولُه: (وكان هذا زَلَةٌ منه، لأنه ليس لأحدِ أَنْ يُحِرِّم ما أحلَّ الله)، الانتصاف: افترى على رسولِ الله ﷺ (١٠)! فتَحْريمُ ما أحلَّ الله باعْتِقَادِ حِلِّه لا يَصْدرُ من مُؤمنِ، وأمّا مُجَّردُ الامْتِناعِ من الحَلالِ _ وقد يكون مُؤكّداً باليمين _ فليس من ذلك في شيء، ولو أَنْكَر ذلك لاسْتَحالت حَقِيقةُ المُباح.

وغَايَتُهُ أَنَّه حَلَف ما يَقْرَبُ مَارِيَّة فنزلت كَفَّارة لليمينِ، ومَعَاذَ الله، وحَاش للهِ ممَّا نَسبَه الله! و هذه جُر أَةٌ (٢).

وقلتُ: الطَّريقُ الّذي سلكناه آمَنُ ـ والحمدُ الله ـ من هذهِ المَخَاوِف.

قولُه: (إذا اسْتَكنى فِيهَا)، المغرب: اسْتَنَيَتُ الشَّيءَ: زَوَيْتُهُ لِنَفْسِي، والاسْتِنْنَاءُ في اصْطِلَاحِ النَّحْوِيِّينَ: إخراجُ الشَّيْءِ مَمَّا دخل فيهِ، لِأَنَّ فيهِ كفًّا وردًّا عن الدُّخولِ، والاستثنَاءُ في الْيَمِينِ أَنْ يقول الحالِفُ: إن شَاء الله، لأَنَّ فيه رَدَّ مَا قَالَهُ بِمَشِيئَةِ الله (٣).

قُولُهُ: (ٱبْبِيتَ اللَّعْنَ)، الأساس: لَعَنَهُ أَهْلُهُ: طَرَدُوه وٱبْعَدُوه، وهُو لَعِينٌ: طَريدٌ. ومن المَجاز: ٱبَيْتَ الَّلعْنَ، وهي تَحِيَّة الْمُلوكِ في الجّاهِلِيَّةِ (٤)، أي: لا فَعَلْتَ مَا تَسْتَوجِب به النَّعن

⁽١) من قوله: «أنه قال ليها» إلى هنا سقط من (ف) وأثبته من (ح) و(ط).

⁽٢) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٥٦٢) بمعناه، وهذا اللفظ عند ابن هشام النحوي في المختصر الانتصاف، ورقة ١٣٩٩ب.

⁽٣) «المغرب في ترتيب المعرب» لابن المطرّز ص٧١.

⁽٤) قال ابن الأثير في «النهاية» (١: ٨٣١) التحيات: كلمات مخصوصة كانت العرب تحيي بها المنوك كقوهم: أبيت اللعن، وأنعم صباحاً، وأصله عند ابن قُتيبة في «غريب الحديث» (١: ١٦٨ - ١٦٩).

بمعنىٰ: استَثْنِ في يَمينِك إذا أطْلَقها؛ وذلك أنْ يَقول: (إنْ شاءَ اللهُ) عُقَيْبَها حتّىٰ لا يَخْنَث. والثاني: قدْ شرَعَ اللهُ لكم تحلَّتَها بالكفّارة. ومنه قولُه عليه السَّلام: «لا يَموتُ لِرَجُلِ ثَلائةُ أَوْلادٍ فتَمَسُّه النّارُ إلّا تَحَلّةَ القَسَم»، وقَولُ ذي الرَّمّة:

قولُه: (إذا أطْلَقَها)، أيْ: يُقال هذا إذا أطْلَق اليمين.

قولُه: (لايَمُوتُ لِرَجُلٍ ثَلاثَهُ أُولادٍ فَتَمَسّه)، بالرَّفْعِ، وفي نسخَة بالنَّصْبِ، والرَّواية: فيَلج، وقدّر المظهري: فأن يلج^(۱)، رُوِّينا عن البُخَاريِّ ومُسْلِمٍ ومَالك والتَّرْمِذيِّ عن أبي هُريرة (۲) أنَّ رسُول الله ﷺ قال: «لا يَمُوتُ لِـمُسلمٍ ثلاثةٌ مِن الولدِ فَيَلِجَ النَّارَ، إلا تَحِلَّة القَسَم».

النهاية: قيل: أراد بالقَسَمِ قولَه تعالى: ﴿ وَإِن مِنكُمْ إِلَّا وَادِدُهَا ﴾ تقول العرب: ضَربْتُه تَعْلَيلاً وضَرَبْتُه تَعْزيراً (٣)، إذا لم يُبالِغ في ضَربِه، وهذا مَثُلٌ في القَليلِ المُفْرِطِ في القَّلَةِ، وهو أَنْ يُباشِر من الفِعل الذي يُقْسِم عليه المِقْدار الذي يَبَرُّ بِهِ قَسَمَهُ، مِثْل أَنْ يَجْلِفَ على النَّزُولِ بِمكانٍ، فلو وقَعَ فيه وَقْعة خَفيفة أَجْزَأتْهُ، فتلك تَجِلَّةُ قَسَمِهِ، فالمعنى: لا تَمَسُّهُ النَّارُ إلا مَسَّة يَسِيرةً مِثْلَ قَسَمِ الحَالِفِ، ويُريدُ بِتَحِلِّتِه: الوُرودَ على النَّار والاجْتِيازَ بِها، والتَّاءُ في «تَحِلَّة» زَائِدةً، وفي «المَطْلع»: وأصلُ تَحِلَّة تَحْلِلَة، كَتَعِلَة في تَعْلِلَة، ومعناه: التَّحْليلُ.

وقال التُّورِيِشْتِيُّ: التَّحِلَّة: ما تنحل به عقدة اليمينِ، وقد ذهب كثيرٌ من أهْلِ العِلمِ إلى أنَّ معنى قولِه: إلّا تَحِلَّـةَ القَسَم: إلّا مِقْدار ما يبرُّ اللهُ قَسَمه بالجَوازِ على النَّار، ذَهَاباً إلى قولِه:

⁽١) من قوله: (فتمسّه) إلى هنا، سقط من (ح) وأثبته من (ف) و(ط).

⁽٢) البُخَارِيُّ (١٢٥١)، ومُسْلِمٌ (٢٦٣٢) ومَالكٌ في «الموطَّأ» (٥٥٦) والتِّرْمِذي في «الجامع» (١٠٦٠).

 ⁽٣) قال الأزهري في «تهذيب اللغة»: (٣: ٢٨١)) معنى قَوْله: «إِلَّا تَحِلَّة الْقسم» إِلَّا التعزير الَّذِي لَا يَنْدَاهُ مِنْهُ مَكْرُوه. وَمثله قَول الْعَرَب: ضَربته تحليلاً، ووعظته تعزيراً، أي لم أبالغ في ضربه ووعظه، وانظر: «شرح المشكاة» للمصنَّف: (٤: ١٤٢٠).

قَلِيلًا كَتَحْلِيلِ الأَلِي

فإنْ قُلتَ: ما حُكمُ تَحريمِ الحَلال؟

قلتُ: قدِ اختُلِفَ فيه؛ فأبو حَنيفةَ يَراهُ يَمينًا في كُلِّ شَيء، ويعتبر الانتفاعَ المقصودَ فيها يُحرِّمُه؛ فإذا حَرَّم طَعامًا فقد حَلفَ علىٰ أكلِه، أو أمةً فعلىٰ وَطْثِها،

﴿ وَإِن مِنكُمْرُ إِلَّا وَارِدُهَأَكَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا ﴾ [مربم: ٧١]، وفي قولِه: ﴿حَنْمَا مَقْضِيًّا ﴾ معنى الفَسَم (١).

وقيل: معنى تَرَتُّب الفاء في «فيلج النار» كمعنى قولهِم: ما تأتينا فَتُحدِّثنا، في أحدِ الوجهين، أحدُهما: أنْ يكونَ الأوّلُ سبباً للثّاني، أيْ: انتَفى السَّبب فينتَفِي المُسبَّب، أيْ: لم يوجَد الإثيان فكيف الحديثُ! فلذلك قبل:ما تَأْتِينا فكيف تُحِدِّثُنا؟!

وثانيهها: أن الفعل الثّاني لم يحصل عقببَ الأوَّل، فكأنّه نفى وقُوعَهُما بصفة كون الثاني عقببَ الأوَّل (٢) كما تقول: ما جاءني زيدٌ وعَمرو، أي: ما جاءا بِصِفة الاجْتِماع، فيَجُوز أنْ يكونَ أحَدُهما جاء، فلذلك يجوز أنْ يكونَ الإثيانُ وقع دُون الحديث، فكأنَّه نفى الأوّل بصفة مُعَاقبة الثّاني له، فالحديثُ مَعْمُولٌ على هذا الوجْهِ دُونَ الأوّل، إذ لا يُقدَّر موتُ الولدِ سبباً للمسّ. وقلت: حتّى يَنْتَفيَ لانتفائِه، بل الأمرُ بالعَكْسِ لأنَّ موتَ الولدِ سببُ عَدَم المسِّ (٣).

قولُه: (كتَخْليل الأَلى)، جمعُ أَلُوة وهي الحَلْف. الأساس: آلى واثتليٰ ليَفْعَلنَ، وتَأَلَّى على الله، إذا حَلفَ لَيغْفِرنَّ اللهُ لَه، وعليّ أليّة في ذلك.

قولُه: (قد اخْتُلِف فيه؛ فأبو حَنيفة رحمه الله تعالى)، الفاء تَفْصيليَّة، يعني: فأبو حنيفة قال

⁽١) انظر: «مرقاة المصابيح» لملا على القاري (٣: ١٢٣٦).

⁽٢) من قوله: ﴿فَكَأَنَّهُ نَفَىٰ ۗ إلى هَنَا سَاقَطُ مَنَ (ح)، وأَثْبَتُهُ مِنَ (ف) و(ط).

⁽٣) من قوله: فحتى ينتفي، إلى هنا ساقط من (ح)، وأثبته من (ف) و(ط).

قال مُحَيِي السُّنَة : واختلف أهْلُ العلم في لَفظِ التَّحْريم، فقال قومٌ : هو ليس بيمين، فإن قال لزوجيه : أنتِ عليَّ حرامٌ، فإنْ نوى به طلاقًا أو ظِهَارًا فهُو كها نواهُ، وإنْ نوى تَحْرِيمَ ذَاتِها، أو أَطْلَق، فعليهِ كَفَّارَةُ اليمينِ بِنَفْسِ اللَّفْظِ، وَإِنْ قال ذلكَ لجارِيتِهِ فإنْ نوى عِتْقها عَتَقَتْ، وَإِنْ قال ذلكَ لجارِيتِهِ فإنْ نوى عِتْقها عَتَقَتْ، وَإِنْ قوى غَوْمِيهِ ذَاتِهَا أَوْ أَطْلَقَ فَعَلَيْهِ كَفَّارَةُ اليمين (٥)، وإن قال لِطعَامٍ : حرَّمتُهُ على نفسي فلا شيء نوى غَوْمِيهِ ذَاتِهَا أَوْ أَطْلَقَ فَعَلَيْهِ كَفَّارَةُ اليمين (٥)، وإن قال لِطعَامٍ وهِذا قوْلُ ابْنِ مسْعُودٍ وإليهِ ذهبَ الشَّافِعيُّ رضي الله عنها، وذهبَ جَماعَةٌ إلى أَنَّهُ يمِين، فإنْ قال ذلك لزوجيهِ أو جاريتِهِ فلا تجبُ عليهِ الكفَّارةُ ما لم يقرَبها، وإنْ حرَّمَ طعامًا فهُو كها لو حلَفَ أَنْ لا يَأْكُلُهُ، فلا كفَّارةَ عليهِ ما لم يأكُلُ، يُرْوَى ذلك عن أبي بكرٍ وعائِشة، وبِهِ قالَ الأَوْزَاعِيُّ وَأَبو حَنِيفَةَ رضي الله عنها (١).

⁽١) البُخاريُّ (٢٦٦٥) وابن مَاجَه في «السنن» (٢٠٧٣).

⁽٢) انظر: مسلم في «صحيحه» (١٤٧٣).

⁽٣) من قوله: «وفي رواية إذًا» إلى هنا ساقط من (ح)، وأثبته من (ف) و(ط).

⁽٤) النَّسائي في «السنن» (٦: ١٥١)، (٣٤٢٠).

⁽٥) من قوله: «ذلك لجاريته» إلى هنا ساقط من (ح) وأثبته من (ف) و(ط).

⁽٦) «معالم التنزيل» (٥: ١١٧)، وانظر تفصيل مذاهب العلماء في هذا القـول في «الاستذكار» لابن عبد البـر (٦: ١٥-٢٢).

أو زَوْجَةً فَعَلَىٰ الإيلاءِ منها إذا لَمْ يَكُن لهُ نِيّة، وإنْ نَوىٰ الظّهارَ فظِهار، وإنْ نَوىٰ الطّلاقَ فطكلاقٌ بائِن، وكذلك إنْ نَوىٰ ثِنتينِ، وإنْ نَوىٰ ثَلاثًا فكما نَوىٰ، وإنْ قال: نَوَيتُ الكَذِبَ فَطَلاقٌ بائِن، وكذلك إنْ نَوىٰ ثِنتينِ، وإنْ نَوىٰ ثَلاثًا فكما نَوىٰ، وإنْ قال: نَوَيتُ الكَذِبَ دُيِّن فيما بَينَه وبَينَ الله تَعالىٰ، ولا يُدَيَّنُ في القَضاءِ بإبطالِ الإيلاء. وإنْ قال: كُلُّ حَلالٍ عَلَيَّ حَرامٌ فعلى الطّعامِ والشّرابِ إذا لَم يَنْوِ، وإلّا فعلى ما نَوىٰ، ولا يَراهُ الشّافِعيُّ يَمينًا، ولكن سَببًا في الكَفّارةِ في النّساءِ وَحدَهُنّ، وإنْ نَوىٰ الطّلاقَ فهُوَ رَجعِيٌّ عندَه.

وعن أبي بَكرٍ وعُمرٌ وابنِ عبّاسٍ وابنِ مَسعودٍ وزَيدِ رضيَ اللهُ عنهم أنّ الحرامَ يَمين، وعن عُمر: إذا نَوى الطّلاقَ فرَجعِيّ، وعَن عَليِّ رضيَ اللهُ عنه: ثَلاث، وعن يَمين، وعن عُمر: وإذا نَوى الطّلاقَ فرَجعِيّ، وعَن عَليِّ رضيَ اللهُ عنه: ثَلاث، وعن عثمان: ظهار، وكانَ مَسروقٌ لا يَراه شيئًا ويقول: ما أُبالي أحرَّمتها أم قصعةً من ثريد، وكذلك عن الشَّعبيِّ قال: ليسَ بشَيءٍ، محتجًّا بقولِه تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ ٱلسِننُكُ مُ ٱلكَذِبَ هَذَا حَلالٌ وَهَذَا حَرامٌ ﴾ [النحل: ١١٦]، وقولِه تَعالى: ﴿لَا تَحْرِمُوا طَيِبَنتِ مَا أَمَلَ ٱللهُ لَكُمْ ﴾ [المائدة: ٨٧]، وما لمَ يُحرِّمه اللهُ تعالى فليسَ لأحَدٍ أنْ يُحرِّمه، ولا أنْ يَصيرَ بتَحريمِه حرامًا، ولمَ يَثبتْ عن رَسولِ الله ﷺ أنه قال لما أحَلهُ الله : هو حَرامٌ عَليّ، وإنّها امتنعَ من ماريّةَ ليَمينِ تقدَّمَتْ منه، وهو قولُه عليه السلام: «والله لا أقرَبُها بعدَ اليَوم»،

قولُه: (وكذلك إنْ نَوَىٰ ثنتين)، قال بعضُ الحَنَهَيَّةِ: هذا عِند أبي يُوسُفَ ومُحمَّد، وعِند أبي حَنِيفَة: لا تَصِحُّ نيةُ الاثنتين، وتقع واحدةً(١).

قولُه: (وإنْ قال: نَوِيْتُ الكَذِب، دُيِّن فيها بَيْنَه وبين الله)، كما لو قال: حَرَّمتُ عليَّ زَيْنَب مثلاً، هذا من حيث التَّركيبِ إخْبارٌ عن إحْداثِ التَّحريم في الرَّمانِ الماضي، ومن حيثُ الاسْتِعْمالِ إنْشاءُ تَحُريم، كما يُقال حال انْعِقادِ أَسْبابِ البَيْعِ والشِّراء: بِعْتُ واشْتريْتُ، فإذا

⁽١) وعلى هذا القول الثاني أغلب كتب الحنفية.

فقيل له: ﴿لِمَ تُحَرِّمُ مَا آَحَلَ اللهُ لَكَ ﴾ أي: لِمَ تَمَتَنعُ منه بسببِ اليمين؟ يعني: أقدِم على ما حَلفت عليه، وكَفَّرْ عن يَمينِك! ونحوُه قولُه تَعالى: ﴿وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَرَاضِعَ ﴾ [القصص: ١٦] أي؛ منعناهُ مِنها. وظاهِرُ قولِه تَعالى: ﴿قَدْ فَرَضَ ٱللهُ لَكُرْ تَعِلَةَ أَيْمَنِكُمْ ﴾ أنه كانتْ منه يَمين.

فإنْ قُلتَ: هل كَفَّرَ رَسولُ الله ﷺ لذلك؟

قلتُ: عن الحسَن: أنه لم يُكَفِّر؛ لأنه كان مَغفورًا له ما تقَدَّم من ذَنبه وما تَأخّر، وإنّما هو تَعليمٌ للمُؤمِنين، وعن مُقاتل: أنّ رَسولَ الله ﷺ أعتَقَ رَقبةً في تَحريم مارِيّة.

﴿وَأَلَقَهُ مَوْلَنَكُو ﴾ سَيِّدُكم ومُتَوَلِّي أمورِكم، ﴿ وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ﴾ بها يُصلِحُكم فيُشَرِّعُه لكم، ﴿ٱلْمَكِيمُ﴾ فلا يأمُرُكم ولا يَنهاكُم إلّا بها توجِبُه الحكمة. وقيل: ﴿مَوْلَنَكُو ﴾ أولىٰ بكم من أنفُسِكم، فكانتْ نَصيحتُه أنفَعَ لكم من نَصائِحِكم لأنفُسِكُم.

[﴿ وَإِذْ أَسَرَ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ ٱللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُ. وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٌ فَلَمَّا نَبًّا هَا بَهِ وَ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّانِيَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ ٣]

قال: نَوَيْتُ به الإخْبارَ، لـم يقعْ ذلِكَ، فلا شَكَّ آنَه كَذَبَ، دُيِّنَ فيها بَينَه وبين الله تعالى، ولكن لا يُدَيَّن في قَضَاءِ الحَاكِم بإبْطَال الإيلاءِ لأنَّ اللفظ إنْشاءٌ في العُرْفِ.

قولُه: (أَعْتَقَ رَقَبَةً فِي تَحْرِيمِ مَارِيَّة)، روى التِّرْمِذيُّ وابنُ مَاجَه عن عَائِشةَ رضي الله عنها قالت (١٠): آلى رَسُولُ الله ﷺ من نِسائِه وحَرِّم، فَجَعلَ الحَلالَ حَراماً (٢)، وجَعَلَ في البَمينِ الكَفَّارةَ.

⁽١) التَّرْمِذيُّ (١٢٠١)، وابن ماجه (٢٠٧٢).

⁽٢) أي: بالامتناع عنه، وانظر ما تقدم قبل ٤ صفحات.

قُولُه: (مِن الظُّهُورِ)، أيْ: يَكُونَ «أَظُهَرٍ» بِمعْنَى الظُّهُورِ، فَالْجَارُّ للتَّعْدَيَة، أي: جَعَلهُ ظَاهِراً عليه، وعلى الأوّلِ بمعنىٰ: أَطْلَعَ، أيْ: مضمَّن معناه، والجَارُّ صِلَة.

قولُه: (ما زال التَّغَافل من فِعْل الكِرام)، قال(١):

ليسَ الغَبِيُّ بسيِّد في قَومِهِ لكِنَّ سَيِّد قَومِهِ الْتَغَابِي

قولُه: (وقُرِئ: «عَرَفَ بعضَه»)، أيْ: بِالتَّخِفْيفِ؛ الكِسَائي، والبَاقُون: بالتَّشْديدِ (٢).

قال الزَّجَّاج: من قرأ بالتَّخفيف معناه: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قد عَرَف (٣) كُلِّ مَا كان أَسَرَهُ، والإغراض لا يكونُ إلّا عمّا يعرف، وتأويلُه: جَازى عليه، كها تقول لمن تتَوعّده: علمتُ ما عَمِلتَ، وعَرفتُ ما صَنَعتُ، أيْ: فَسَأَجَازيك عليه، ولا يَقْصد به المعرفة فقط (٤).

وقال صاحب «الكشف»: من قال: «عَرَف» بالتَّخْفيف، فإنَّه لا يُجُوِّزُ أَنْ يكون بمعنى: عَلِم، لأَنَّه إذا أعلَمَهُ الله فقد أعْلَمه جميعه، وإنَّما معناه: جَازى عن بعضٍ ولم يُجازِ عن بعضٍ، نحو قولِه: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرِ فَإِنَّ اللهَ بِمِه عَلِيه مُ ﴾ [البقرة: ٢١٥] أيْ: يجازِه عليه (٥).

⁽١) البيت لأبي تمام، انظر: «ديوانه» ص٢٠.

⁽٢) «التيسير في القراءات السبع» ص ١٣٤.

⁽٣) من قوله: «بعضه أي، إلى هنا سقط من (ف)، وأثبته من (ح) و(ط).

⁽٤) معاني القرآن؛ للزُّجَّاج (٥: ١٩٢).

⁽٥) «كشف المشكلات» للباقرلي (٢: ١٣٦٠).

من قولِك للمُسيء: لأَعْرِفَنَ لك ذلك، وقد عَرفتُ ما صنعت. ومنه: ﴿ أُولَكَيْكَ اللَّهُ مَا فِي قُلُومِهِم، اللَّهِ مَا فِي قُلُومِهِم، وهو كثيرٌ فِي القُرآن؛ وكان جَزاؤُه تَطليقَه إيّاها.

وقيل: المُعرَّفُ: حديثُ الإمامة، والمُعرَضُ عنه: حديثُ ماريّة.

ورُوِيَ أَنه ﷺ قَالَ لها: «أَلَـمُ أَقُلْ لكِ اكتُمي عَليّ؟»، قالت: والذي بَعثَـكَ بالحقَّ ما مَلكتُ نفسي؛ فرَحًا بالكرامةِ التي خَصَّ اللهُ بها أباها.

قولُه: (وكانَ جَزاؤه تَطْلِيقَه إِيَّاها)، قال الزَّجَّاجُ: قيل: إنَّ النَّبِيَ ﷺ طَلَق حَفْصة تَطْليقةً واحدةً فَكَان ذلك جزاءَها عِندَه، فذلِكَ تأويلُ ﴿عَرَّفَ بَعْضَهُ, وَأَعْرَضَ عَنْبَعْضِ﴾ أي: جَازى على بعضِ الحديثِ، وكانت حَفْصَةُ صَوَّامةً قَوَّامَةً، فأمَرهُ اللهُ تعالى أنْ يُراجِعَها فَراجَعَها (١).

وقال القَاضي: ليس في قولِه تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُهُ ۚ إِن طَلَقَكُنَ ﴾ ما يَدلُّ على أنَّه لم يُطلِّق حَفْصَة، وأنَّ في النِّساءِ خيراً مِنْهنَّ، لأنَّ تَعْليقَ طَلاقِ الكُلِّ لا يُنافي تَطْليقَ واحِدةٍ، والمُعلَّقُ بها لم يَقَعْ لا يَجِبُ وُقُوعَه (٢).

وقلت: روى البُخَارِيُّ ومُسُلِمٌ والتَّرْمِذيُّ والنَّسَائيُّ عن ابنِ عبّاس الحديث الطَّويلَ عن عُمر رضي الله عنهما، وفيه: نزلت آية التخيير: ﴿عَسَىٰ رَيُّهُۥ إِن طَلَقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥ أَزْوَبُهَا خَيْرًا عُمر رضي الله عنهما، وحَفْصَةُ تَظَاهَرانِ على سَائِرِ نِسَاء يَسَكُنَّ ﴾ الآية، فكانت عائشة بنت أبي بكر رضي الله عنهما، وحَفْصَةُ تَظَاهَرانِ على سَائِر نِسَاء النَّبِيِّ عَلَيْهُ، قلت: يا رَسُول الله إنِّي دخلتُ المَسْجد النَّبِيِّ عَلَيْهُ، قلت: يا رَسُول الله إنِّي دخلتُ المَسْجد والمسلمون يَنكُتُون بالحَصَا ويقولون: طلق رسول الله ﷺ، أفائزِل فأخبِرَهم أنَك لم تُطلَقهن؟ قال: «نعم» (٣). الحديث.

قولُه: (فَرحاً بالكَرَامَة)، قيل: مفعولٌ له، لقوله: «قالت»، وهو فاسِدٌ، إذ ليس المعنى أنَّها

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ١٩٣).

⁽٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ٣٥٦).

⁽٣) البُخاري (٢٤٦٨) ومسلم (٢٤٧٩)، والتُرْمِذي (٢٦٩١)، والنَّسائي في «السنن»: (٤: ١٧٦).

فإنْ قُلتَ: هلّا قيل: فلمّا نبأَتْ به بعضَهُنّ، وعَرّفَها بعضَه؟

قلتُ: ليسَ الغرضُ بَيانَ من اللّذاعُ إليه ومَن المُعرِّفُ، وإنّها هو ذِكْرُ جِنايةِ حَفصةً في وُجودِ الإنباءِ به وإفشائِه من قِبَلِها، وأنّ رسولَ الله ﷺ بكرَمِه وحِلمِه، لم يوجَدْ منهُ إلّا الإعلامُ ببَعضِه، وهو حديثُ الإمامة. ألا تَرىٰ أنهُ لمّا كانَ المقصودُ في قولِه: ﴿ فَلَمَّا نِتَاهَا بِهِ عَالَتْ مَنْ أَنْبَأًكُ هَذَا ﴾ ذكرَ المُنبَأ، كيف أتىٰ بضَميره؟!

[﴿ إِن نَنُوبَاۤ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما ۗ وَإِن تَظَلَهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَـنَهُ وَجِبْرِيلُ وَصَلِيحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۚ وَٱلْمَلَيۡ ٓ كَنُهُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ ٤]

قالت هذا الكلام لِرَسُولِ الله ﷺ لأَجْلِ الفَرحِ، لأَنَّ مَقامَ العِتَابِ الّذي يترشَّح من قولِه: ﴿ عَرَّفَ بَعْطَهُ ﴾ أَيْ: جَازى عليه، من قولِك للمُسيءِ: لأَعْرِفنَّ لكَ، يأبَى ذلك، بل هو تَعْليلٌ أو تَمْييزٌ لِقولِها: «ما مَلَكْتُ نَفْسي فَرَحاً»، وكان القِياسُ أَنْ يُقال: خَصَّ الله بها أبي، ولعلَّ الرَّاوي نقل المعنى لا لفظها، أو التفتَتُ.

قولُه: (هلا قِيل: فلمَّا نَبَأَتْ به بعضَهنَّ)، يعني: كان القِياس أَنْ يُقال: «نبَّأَتْ به بعضَهنَّ» بدل ﴿ فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ بِعضَه أَوْ واجِه، بدل ﴿ فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ بِعضَ أَوْ واجِه، يعني: عائشة، وأَنْ يقال: عَرِّفها بعضه، لأنَّه عَرِّف رسولُ الله ﷺ بعضَ الحديثِ لحَفْصَة، وهو حديثُ الإمانة.

وأَجَابَ أَنَّ سِياق الكلام لَيس في شأنِ المُذاعِ إليه، أي: عائشة رضي الله عنها، وفي شأنِ المُعَرِّف، أي: حَفْصَة رضي الله عنها ليذكُرهما، بل في مُعاتَبة النَّبِيِّ ﷺ وابْتغَائِه مَرْضَاتَ أَزْواجِه، وفي شَأْنِ جِناية حَفْصَة، ثُمَّ في حُكْم النَّبِيِّ ﷺ وإعْراضِه عن بعضِ جِنَايَتِها، فلمَا ذلَّ قولُه ﴿ فَلَمَّا نَبَأَتْ بِهِهِ ﴾ على الإغراضِ عن البَعْض، أنى قولُه ﴿ فَلَمَّا نَبَأَتْ بِهِهِ ﴾ على الإغراضِ عن البَعْض، أنى جِها وتَرَك ذِكْرهما. ويَعْضُده إثيان ضمير الـمُنَبَّا به في قولِه: ﴿ فَلَمَّا نَبَأَهَا بِهِهِ ﴾ مع الاسْتِعْناء عنه بقرينة الأحْوالِ لأنَّه هو المقصودُ في الذِّكْر.

﴿إِن نَنُوباً ﴾ خِطابٌ لحَفْصة وعائِشة على طَريقةِ الالتِفات، ليَكونَ أَبلغَ في مُعاتَبَها، وعن ابنِ عبّاس: لم أزل حَريصًا على أنْ أسألَ عُمرَ عنهُما حتى حَجّ وحَجَجْتُ معه، فلمّا كانَ ببعضِ الطّريقِ عدل وعدلتُ معه بالإداوة، فسكبتُ الماءَ على يدِه فتَوضَأ، فقلتُ: مَن هما؟ فقال: عجَبًا يا ابنَ عبّاسٍ!! كأنهُ كَرِه ما سألتُه عنه، ثمّ قال: هما حَفصةُ وعائِشة.

﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما ﴾ فقد وُجِد منكما ما يُوجِبُ التّوية، وهو مَيلُ قلوبِكُما عن الواجِبِ في مُخالَصةِ رَسُولِ الله ﷺ من حُبِّ ما يُحِبُّه، وكراهةٍ ما يكرَهُه. وقَرأَ ابنُ مَسعود: (فقد زاغَتْ). ﴿ وَإِن تَظَلُّهُ رَا ﴾ وإنْ تَعاوَنا ﴿ عَلَيْسِهِ ﴾ بها يَسوؤُه من الإفراطِ في الغَيرةِ وإفشاءِ سِرِّه،

فإن قُلتَ: فلم ترك الضَّمِير في قولِه: ﴿ نَتَأَنِّي ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴾؟

قلتُ: لكونِه جواباً عن قولِها: ﴿مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا﴾ ؟ وقد اعْتَمد في السَّوالِ عن المنبئ، وأَوْقَع المُنبَّأ بِه فَضْلةً في الكلام، ولأنَّ في تركِه إفَادةَ الشَّمُولِ والتَّفْخِيم، ولذلك أَرْدَفَ بالعَليم الحَبير، أي: العَليم بِكُلياتِ الأحوالِ، والحَبير بِجُزئِيّاتِها، ونَظِيرُ هذا الأَسْلُوبِ قُولُه بالعَليم فَي المُعليم بِكُلياتِ الأحوالِ، والحَبير بِجُزئِيّاتِها، ونَظِيرُ هذا الأَسْلُوبِ قُولُه على على: ﴿ وَلَمَّا وَرَدَمَا مَذَيْكَ ﴾ إلى قوله ﴿حَقَىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّحِكَة ﴾ [القصص:٣٣] وقد سَبَق بيانُه.

قولُه: (على طَرِيقَة الالْتِفَات)، التَفَت من قولِه: ﴿ وَإِذْ أَسَرَ ٱلنَّيْقُ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَجِهِ ﴾ إلى الجُطَاب، وأمَّا حديثُ ابنِ عبّاسٍ: لم أزَّلْ حَرِيصاً على أنْ أَسْأَلْ عُمر رضي الله عنه، فقد رواه البُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ وفيه طُولٌ (١).

قولُه: (فقد وُجِدَ منكما ما يُوجِبُ التَّوبَة، وهو مَيـلُ القَـلْب (٢))، يعني: أنَّ قولَه: ﴿فَقَدْ

⁽١) مرّ تخريجه قبل قليل، في الصفحة السابقة.

⁽٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «قلوبكما».

.....

صَغَتْ قُلُوبُكُما ﴾ لا يَصِحُّ أَنْ يكونَ جواباً للشَّرْطِ إلا بهذا التَّاويل، قال بعضُهم: التَّقْديرُ: إنْ تَتُوبا فَلْتَوبَتِكِما مُوجِبٌ وسَببٌ، كقولِه: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَرَّلُهُ. ﴾ [البقرة: ٩٧]، أيْ: فَلِمُعَاداتِكِم مُوجِبٌ وسَببٌ.

وقال ابنُ الحَاجِب في «الأمالي»: جوابُ الشَّرْطِ: ﴿ فَقَدْصَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ من حيث الإخبار، كقولِهم: إنْ أَكُر مُتني اليومَ فقد أَكْرَ مُتك أمسِ، الإكرامُ السَمَذْكورُ شَرطٌ وسَبب للإخبار بالإكرام الواقعِ من المُتكلِّم، لا نَفْس الإكرامِ منه، لأنَّ ذلكَ غيرُ مُستقيم، لوجهين؛ أحدهما: أنَّ الإخرامَ الشَّانِ سببٌ للأوَّلِ، فلا يَسْتقيمُ أَنْ يكونَ مُسبَّباً، وثانيهها: أنَّ ما في حَيِّز الشَّرْطِ في معنى المستقبل وهذا مَاضٍ، وعلى ما ذَكرنا يُحْمَل الجواب في الآيةِ: ﴿إِن نَنُوبَا إِلَى الشَّرْطِ في معنى المستقبل وهذا مَاضٍ، وعلى ما ذَكرنا يُحْمَل الجواب في الآيةِ: ﴿إِن نَنُوباً إِلَى الشَّرْطِ في معنى المستقبل وهذا الحَبر، وهو قولُه: ﴿فَقَدْصَغَتْ قُلُوبُكُما ﴾ أيْ: وُجِد مِنكها ما يُوجِب التَّوبة.

فإنْ قلتَ: الآيةُ سِيْقت في التَّحْريضِ على التَّوبَةِ، فكيفَ تُجعَل سبباً لِذِكْرِ الذَّنبِ؟

قلت: ذِكْرِ الذَّنْبِ مَتُوباً منه لا يُنافي التَّحْريض، ولا سِيّها الذَّنبُ مَشْهُور، المعنى: إنْ تتوبا إلى الله، يعلم بَراءتكما من إثْمِ هذا الصَّغْوِ، لأنَّ الخبر بالصَّغْوِ سببٌ لِذِكْرِه، والذِّكْر متُوباً عنه سببٌ للعِلْمِ ببراءتهم من إثْمِه، واسْتَغْنى بسببِ السَّببِ، ولو جُعل الجوابُ عَذُوفاً لجازَ، أيْ: إنْ تَتُوبا إلى الله يَمْحُ إِثْمَكُما، ثُمّ قيل: ﴿ فَقَدْ صَغَتَ قُلُوبُكُما ﴾ جواباً لتَقْديرِ سؤالِ سائلِ عن سببِ التَّوبة الماحِية (١). تم كلامه.

وقلت: الفاءُ مانعةٌ لأنْ يُقدَّرَ سؤال، لأنَّ موقِعَ الاسْتثنافِ بين الجُملتين خُلوُّ العَاطِف.

وقال أبو البَقاءِ: جواب الشَّرط مَحَذُوفٌ، أي: فذلك واجبٌ، ودلَّ عليه قولُه: ﴿فَقَدُّ صَغَتْ قُلُوبُكُمًا﴾، لأنَّ مَيلَ القلبِ سببٌ للذَّنبِ(٢).

⁽١) «الأمالي» لابن الحاجب (١: ٢٢٤-٢٢٥).

⁽٢) «إملاء ما مَنَّ به الرحمن» (٢: ٢٦٤).

فَلَن يَعدَم هو من يُظاهِره، وكيف يَعدم المظاهر مَنِ اللهُ مَولاه، أي: وليُّه وناصِرُه، وزيادة ﴿ هُو ﴾ إيذانٌ بأن نُصرتَه عَزيمةٌ من عَزائمِه، وأنهُ يتَولَىٰ ذلك بذاتِه، ﴿ وَجِبْرِيلُ ﴾ رأس الكَرُّوبِيِّن؛ وقَرَنَ ذِكرَه بذِكرِه، مُفرِدًا له من بَينِ المَلائكةِ، تَعظيمًا له وإظهارًا لمكانتِه عندَه، ﴿ وَصَلِحُ ٱلمُومِنِينَ ﴾ ومن صَلحَ من المؤمِنين، يعني: كُلُّ مَن آمنَ وعَمِلَ صاحِبً. وعن سَعيدِ بنِ جُبَير: مَن بَرئَ منهم من النَّفاق. وقيل: الأنبياء، وقيل: الصَّحابة، وقيل: الخُلفاءُ منهم.

فإنْ قُلتَ: "صالِحُ المُؤمِنينَ" واحِدٌ أم جَمع؟

قلتُ: هو واحِدٌ أُريدَ به الجَمع، كقولِك: لا يَفعَل هذا الصَّالحُ من النّاس، تُريدُ الْجِنس، كقَولك: كُنتُ في السَّامرِ والحاضِر.

قولُه: (عَزِيمةٌ من عَزائِمِه)، النهاية: العَزيمةُ: ما وكَّدْت رأيك على شَييءٍ.

قولُه: (رأشُ الكَروبيين) (١)، وعن بعضِهم: في هذا اللفظِ ثلاثُ مُبالَغاتٍ، أحدها: أنَّ كُرُبَ أَبْلغُ مِن قَرُبَ حِين وُضِع مَوْضِع كاد، يُقال: كَرُبتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُب، كها تقول: كادت، والثَّانية أنَّه على وزن فَعُول، وهو للمبالغة، والثَّالثة: زيادةُ الياء فيه، وهي تُزاد للمُبالغة كأُخْرَيّ.

قولُه: (في السَّامِر)، السَّامِرُ: السَّهَار، وهم الَّذين يَسْمُرون، كما يُقال للحُجَّاجِ: حاجٍّ. والحَاضِرُ: القَبيلةُ الكبيرة الَّذين يَحْضُرون الماء، قال الشَّاعر (٢):

⁽١) لم يثبت في تسمية جبريل أو الملائكة بهذه التسمية حديثٌ صحيحٌ، لكن وردت بعض الآثار عن السَّلف في ذلك، فقال ابن حجر في «فتح الباري» (٦: ٣٠٧): وروى الطبري عن أبي العالية قال: جبريل من الكَرُّوبيين، وهم سادة الملائكة، لكنّه بعد ذلك بصفحات (٦: ٣٣٩) قال عن إبليس: وفي كتاب «ليس» لابن خَالويه: كنيته أبو الكروبيين!

⁽٢) البيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه، وهو في «ديوانه» ص٢١٩.

ويجوزُ أَنْ يَكُونَ أَصلُه: صالحِو المؤمِنين بالواو، فكُتِبَ بغَيرِ واوِ على اللَّفظ؛ لأنّ لَفظ الواحِدِ والجَمعِ واحِدٌ فيه، كما جاءتْ أشياءُ في المُصحَفِ مَتبوعٌ فيها حُكمُ اللَّفظِ دون وَضْعِ الحَظّ. ﴿وَٱلْمَلَيْكَةُ ﴾ علىٰ تكاثرِ عددِهم، وامتِلاءِ السَّمٰواتِ من جُموعِهم، ﴿وَمَثِلاءِ السَّمْواتِ من جُموعِهم، ﴿وَمَثِلاءِ السَّمْواتِ من جُموعِهم، وَبَعْدَ ذَلِكَ ﴾ بعد نُصرةِ الله وناموسِه وصالحِي المؤمنين، ﴿ ظَهِيرٌ ﴾ فَوجٌ مُظاهِرٌ له، كأنهُم يَدٌ واحِدةٌ علىٰ مَنْ هؤلاء ظُهَراؤه؟

فإنْ قلتُ: قولُه: ﴿ بَعْدَ ذَالِكَ ﴾ تَعظيمٌ للمَلاتكةِ ومُظاهَرتِهم، وقَد تَقدَّمتْ نُصرةُ الله وَجِبريلُ وصالحُ المُؤمِنين، ونُصرةُ الله تَعالىٰ أَعظمُ وأعظم.

لنا حاضِرٌ فَعْمٌ وباد كأنَّهُ قطينُ الإلهِ عِزَّةً وتَكَرُّما(١)

قولُه: (كما جَاءَت الشّياءُ في المُصْحفِ)، من ذلك: ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَانُ ﴾ [الإسراء: ١١]، و﴿يَـــْدُعُ ٱلدَّاعِ ﴾ [القمر: ٦]، ﴿وَهَلَ أَنَـٰكَ نَبَوُّا ٱلْخَصْمِ ﴾ [ص: ٢١] كُتب على لَفْظ الجَمْع نحو كَفَروا.

قولُه: (ونَامُوسِه)، النهاية: النَّامُوس: صاحِب سِرِّ الملك، وأراد به جبريلَ عليه السَّلام. لأنه تعالى خَصَهُ بالوَحي والغَيْب، لا يَطلِع عليهما غيرُه.

قولُه: (كَانَّهُم يَدُّ واحدةٌ)، أي: أَوْقَعَ «ظَهِيراً» وهو مُفردٌ خَبراً للجْمعِ، كها أَوْقَعَ «يَداً» في قولِه ﷺ: «وهُمْ يَدُّ على من سِواهُم» (٢) للمُبالَغةِ في المُوافَقة.

قولُه: (﴿ بَعْدَ ذَلِكَ ﴾ تَعْظيمٌ للملائكةِ)، يعني موقع ﴿ بَعْدَ ذَلِكَ ﴾ في هذا التَّركيب موقِع ﴿ فَتُدَ فَالِكَ ﴾ في هذا التَّركيب موقِع ﴿ فَتُدَ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ ثُمُّةً كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [البلد: ١٧] في إعْطَاء معنى التَّفاوتِ في المَرْتَبةِ ، نصَّ عليه في قوله تعالى: ﴿ عُتُلِ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيدٍ ﴾ [القلم: ١٣]، فيلزم من ذلك أنْ تكون نُصْرة الملائكة أعْظمَ من نُصرة الله وهو مُحالًا، وأجابَ بأنَّ وُجُوه نُصْرةِ الله كثيرة، وأعْظمها نُصْرتُه بالملائِكةِ .

⁽١) من قوله: «قال الشاعر» إلى هنا ساقط من (ف).

⁽٢) جزء من حديث رواه أبو داود في «السنن» (٥٣٠٤).

قُلتُ: مُظاهِرةُ اللَّاثِكةِ من جُملةِ نُصرةِ الله، فكأنّه فضَّلَ نُصرتَه تعالىٰ بهم وبمُظاهَرتِهم علىٰ غَيرِها من وُجوهِ نُصرتِه تعالىٰ، لِفَضلِهم علىٰ جَميع خَلقِه.

أمّا تعليله بقولِه: «لِفَضْلِهم على جميع خَلْقِه» فلا وجه له، لأنّه لا يخلو إمَّا أن يكون «جِبريلُ وصالِحُ المؤمنين» عَطْفاً على معنى الانتداء، أي: على موضِع إنّ واسمها، أو أنْ يكون مبتداً و «الملائِكةُ» مَعْطُوفاً عليه، و ﴿ طَلِهِ يَرُ ﴾ خبرُ الجميع، وهو واحِدٌ في معنى الجَمْع ذكره أبو البقاء(١)، فَيَلْزم من الأوّل إمّا نَفْضُ معنى الجَصْرِ الّذي يُفِيده تعريفُ الخبر وتوسِيطُه ضَميرَ الفقاء(١)، فَيَلْزم من الأوّل إمّا نَفْضُ معنى الجَصْرِ الّذي يُفِيده تعريفُ الخبر وتوسِيطُه ضَميرَ الفقاء(١)، المَقال: لاغير، نصَّ عليه صاحبُ «المفتاح».

وأمّا هَذُم قاعِدتِه: فإنه قال: «وجِبريلُ رأسُ الكَروبِيين، وقَرَن ذِكْرهُ بِذِكْرِه مُفْرِداً له من المَلائِكةِ تَعْظِيماً له»، لأنَّ اعْتِبارَ التَعْظيمِ حِيثَةِ من اقتران المَعْطُوفِ بالمَعْطُوفِ عليه، والتَّخصيص بالذَّكْر، فيكون صالِحُ المُؤمنين دُونَ جِبريل، والمَلائِكةُ دُوبَهم، ونعوه في وَجْه قولِه تعالى: اللَّذَكْر، فيكون صالِحُ المُؤمنين دُونَ جِبريل، والمَلائِكةُ دُوبَهم، ونعوه في وَجْه قولِه تعالى: الشَّمِيلِ ﴾ [الانفال: ٤١] قال: "هن حَقِّ الحُمس أنْ يكونَ مُتَقَرَّباً به إليه، ثُمَّ حَصَّ من وُجُوه القُربِ هذه الحمسة تَفْضِيلاً لها على غيرِها»، وعليه مذهب مالك والأصُولي والنَّخوي، إنْ قالا بعد التَّرْتِب، لكنَّ صاحِبَ المُعاني يُراعِي النَظم والتقديم، ألا تَرى كيف سأل المُصنَّف في سُورة يوسف: "لِسمَ أَخَرَّ الشَّمْسَ والقَمَر؟» فَظَهرَ مِن هذا التَّرْتِبِ مَراتِبُ المَذكورين على ما عَلَيه يوسف: "لِسمَ أَخَرَّ الشَّمْسَ والقَمَر؟» فَظَهرَ مِن هذا التَّرْتِبِ مَراتِبُ المَذكورين على ما عَلَيه يوسف: "لِسمَ أَخَرَّ الشَّمْسَ والقَمَر؟» فَظَهرَ مِن هذا التَّرْتِبِ مَراتِبُ المَذكورين على ما عَلَيه المُؤمنين والمَلائِكة، هذا وإنَّ الوجه هو أن يكونَ "جِبريلُ» مُبتداً، والخبر ﴿ ظَهِيرُ ﴾، و«صالِحُ المُؤمنين والمَلائِكة، عَطفٌ عليه، وأنْ يُقالَ: إنَّها عدل من عَطفِ المُؤرِدِ الى عَطفِ الجُمَاةِ لِيُؤذِنَ بِجبريلَ المُؤمنين والمَلائِكة للتَّمْرة الله هي النَّصْرَة في الحَقِيقة، وأنَّه تعالى إنَّا خَمَّ إليها المُفَاهَرةِ بِجبريلَ وبصالِحُ المُؤمنين والمَلائِكة للتَّمْري وحُنينِ، قال الله تعالى: ﴿ وَمَاجَعَلَهُ اللهُ إِنْ اللهُ تعالى: ﴿ وَمَاجَعَلُهُ اللهُ إِنْ اللهُ مَا اللهُ ال

⁽١) انظر: ﴿ إملاء ما مَّنَّ به الرحمن؛ (٢: ٢٦٤).

وَقُرِئَ: (تَظَّاهرا)، و(تَتظاهَرا)، و(تَظَهَّرا).

[﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥ إِن طَلَقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥ أَزْوَنَجًا خَيْرًا مِنكُنَّ مُسْلِمَنتِ ثُمُوْمِنَاتِ قَلِنَاتِ نَيْبَاتٍ عَلِدَاتِ سَيِّحَتِ ثَيْبَاتٍ وَأَبْكَارًا﴾ ٥]

قُرِئَ: ﴿ رُبُنِدِلَهُۥ ﴾، بالتّخفيفِ والتّشديد للكَثرَة، ﴿ مُسّلِمَنَتِ مُؤْمِنَاتِ ﴾ مُقِـرّاتٍ مُخلِصاتٍ، ﴿ سَنَيِحَاتٍ ﴾ صائيات، وقُرِئَ: (سيّحات)، وهي أبْلَغ.

وقيلَ للصّائم: سائِح؛ لأنَّ السّائِحَ لا زادَ مَعَه، فلا يَزالُ

قُلُوبُكُمْ بِيْدِ وَمَا ٱلنَّعْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللّهِ ﴾ [آل عمران: ٢٦] ونحوه قوله تعالى: ﴿ مُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَيْكَ لَمَيْتُونَ ﴾ [المؤمنون: ١٥] أَيْ: ثُمَّ إِنَّكُم بعد تَقَلَّبِكُم في تلك الأطوارِ التي تَخْرِقُ العُقولَ، تموتُون ويُسلَبُ منكم ذلك الكهال الّذي من حقّه أنْ يُصانَ من النَّقْصِ، لقوله: ﴿ وَيَعُولُونَ عَامَنَا إِللّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَوَلَى فَرِيقٌ مِنْهُم اللّهِ عَنْ إِللّهِ عَلَى إِللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَلَى هذا التَّرْكِب ليس من قبيل «ثُمَّ الله قوله: ﴿ وَيَقُولُونَ عَامَنُوا ﴾ [البلد: ٢٧]، بل هو عَكُسه، ويُؤيِّد هذا التَّاويل ما رواه مُسْلِمٌ في وجُهِهِ ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ اللّهِ عَلَى اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى مَنْ شَأْنِ النِسَاءِ؟ فإنْ كُنت طَلَّقتَهُنَّ فإنَّ الله معك الغضبَ فقُلْتُ: يا رسُولَ الله ما يَشُقُ عليكَ منْ شأْنِ النِّسَاءِ؟ فإنْ كُنت طَلَّقتَهُنَّ فإنَّ اللهُ معك الغضبَ فقُلْتُ وجبِيلَ وميكائيل، وأنا وأبو بكر والْمُؤمِنُون معك، وقلَّمَ اتكلَّمتُ وأَحدُ الله بكلام - إلا رجَوْتُ أَن يكونَ الله يصدِّقُ قولِي الذي أقُولُ، فنزلَت.

تُّولُه: (وقُرِئ: «تَظَاهرا»)، الكُوفيون: بتخْفيفِ الظَّاء، والباقون: بِتَشديدها(٢).

قولُه: (قُرِئَ: ﴿ يُبَدِلَهُ مَ ﴾ بالتَّخْفيفِ والتَّشْديد)، نافع وابن كثير وأبو عَمْرو: بالتَّشديد (٣)، والبَاقُون: بالتَّخْفيفِ (١٠).

⁽۱) برقم (۱٤٧٩).

⁽٢) «التيسير في القراءات السبع» ص ٦١.

⁽٣) من قوله: «نافع» إلى هنا سقط من (ف)، وأثبته من (ح) و(ط).

⁽٤) (التيسير في القراءات السبع؛ ص٠٠٠.

مُمِسِكًا إلىٰ أَنْ يَجِدَ ما يَطعَمُه، فشُبِّه به الصّائِمُ في إمساكِه إلىٰ أَنْ يَجِيءَ وقتُ إفطارِه. وقيل: ﴿ سَيْحَاتٍ ﴾ مُهاجِرات، وعن زَيدِ بنِ أسلم: لم تكن في هذه الأمّةِ سِياحةٌ إلّا الحِجْرة.

فإنْ قُلتَ: كيفَ تكونُ المُبدَلاثُ خَيرًا مِنْهُنّ، ولمْ تَكُن علىٰ وَجهِ الأرْضِ نِساءٌ خَيرٌ مِن أُمّهاتِ المُؤمِنين؟

قُلتُ: إذا طَلَقَهُنَّ رَسولُ الله لِعِصيانِهِنَّ له وإيذائِهِنَّ إيّاه، لم يَبقين على تلك الصَّفة، وكان غيرُهُن من المَوصوفاتِ بهذه الأوْصافِ مع الطَّاعةِ لِرسولِ الله ﷺ والنُّزولِ علىٰ هَواه ورِضاه خَيرًا مِنهُنّ، وقَد عَرِّضَ بذلك في قَولِه: ﴿قَيْنَتِ ﴾؛ لأنّ القُنوتَ هو القِيامُ بطاعةِ الله في طاعةٍ رَسولِه.

فإنْ قُلت: لمَ أُخلِيت الصِّفاتُ كُلُّها عن العاطِفِ ووُسُطَ بين الثيِّباتِ والأَبْكار؟ قُلت: لأنّها صِفَتان مُتنافِيتان لا يَجْتَمِعنَ فيهِما اجْتهاعَهُنَّ في سائرِ الصِّفات، فلَمْ يَكُن بُدُّ من الواو.

قولُه: (لأنَّها صفتان مُتَنافِيتان لا يجتمعن فيهما)، الانتصاف: ذكر أبو عَمْرو بن الحاجِب أنَّ القاضي عبد الرحيم البَيْساني كان يعْتَقدُ أنَّ الواوَ [في الآية] (١) واوُ الشَّانية، وكان يَتَبَجَع باسْتخراجِها(٢) زائدة على المواضِع الثَّلاثة؛ أحدها: في التوبة ﴿الشَّيْبُورِ﴾

⁽۱) زيادة يقتضيها السباق استدركتها من «الانتصاف»، والمقصود بالآية الآية التي نحن بصددها وهي قونه تعالى: ﴿عَمَىٰ رَيُّهُ وَإِن طَلَقَكُنُ أَن يُبْدِلُه وَ أَوْبَا خَيْراً مِنكُنَّ مُسْلِمُت مُّوْمِنَت فَيْنَتِ تَبْبَتِ عَدِدَتِ سَيْحَت تَبْبَت وَ وَالثامنة ذكرها مع الواو، لذا كان وأَبْكَارًا ، فمن قوله: ﴿مُسْلِمُت ﴾ إلى ﴿فَيَبَنت ﴾ عدّ سبعة أصناف والثامنة ذكرها مع الواو، لذا كان القاضي البيساني يرى أنها واو الثهانية، وفي هذا الاستدراك ردَّ لهذا التَّوهم، وقد علق ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٥: ٣٠٦) على الواو في هذا الموضع: وليست هذه الواو مما يمكن أن يقال فيها: واو الثهانية لأنها هنا ضرورية ولو سقطت لاختل هذا المعنى، وهذه الواو مما اختلف قول النَّحويين في نفيها وإثباتها، ولعل ابن هشام من أشد نفاتها حتى إنه عزى القول بها إلى بعض الأدباء كالحريري وضعفه النَّحويين كابن خالويه، وبعض المفسِّرين كالثعلبي، كها في «مغني اللبيب» (٤: ٤٧٤).

⁽٢) ذكر ابن هشام في «مغني اللبيب» ص٤٧٦ أن الثعلبي قد سبق القاضي البيساني إلى استخراجها فقال: ذكرهَا القَاضِي الْفَاضِل وتبجح باستخراجها وَقد سبقه إلى ذكرها الثَّعْلَبِيِّ.

﴿ فُواَ أَنفُسَكُو ﴾ بتَركِ المَعاصي وفِعلِ الطّاعات، ﴿ وَأَهْلِيكُو ﴾ بأنْ تَأْخُذُوهُم بها تَأْخُذُونَ به أَنفُسَكُم. وفي الحديث: «رَحِمَ اللهُ رَجُلًا قال: يا أَهْلاه، صَلاتكم، صِيامَكم، زَكاتكم، مِسكينكم، يَتيمَكم، جيرانكم،

[التربة: ١١٢]، والأخرى في قوله: ﴿وَثَامِنُهُمْ كَالْهُمُ ﴾ [الكهف: ٢٦] والشَّالِثُ في قولِه: ﴿ وَفُتِحَتْ آبُوبُهُمَ ﴾ [الكهف: ٢٦] والشَّالِثُ في قولِه: ﴿ وَفُتِحَتْ آبُوبُهُمَ ﴾ [الكهف: ٢٦] والشَّالِثُ في قولِه: ﴿ وَفُتِحَتْ آبُوبُهُمَ ﴾ [الأمني ذلك يوماً مُسْتَحْسِناً له بحضرة أبي الجُود النَّحْويُّ المُقْرئ، فبيَّن له أنّه وَاهِمٌ في عَدِّهَا من هذا القِسْم، وذَكَر له ما ذكره الزَّغُشَريُّ من دُعاءِ الضَّرُورةِ إليها واسْتِحَالَةِ المَعْني بِعَدَمِها، وواوُ الشَّانِيةُ لا تَرِدُ إلا حَيثُ لا حَاجَة إليها إلا الإشْعَار بِتهام عَددِ السَّبْعة، فقال: أرْشَدْتَنا يا أبا الجُود (١).

ورُوي عن المُصنِّفَ أَنَه قال: الواوُ تدخُل في الشَّامن كَقولِه: ﴿ وَثَامِنُهُمْ كَلَبُهُمْ ﴾ [الكهف: ٢٢] وقوله: ﴿ وَثَامِنُهُمْ كَلَبُهُمْ ﴾ [الكهف: ٢٢] وقوله: ﴿ وَثَامِنُهُمْ اللَّهُ وَهُ كَذَلِك وَلَس بِشيءٍ، وقد قال لنا عِند قِراءة هذا المَوْضِع: أنسيتُم واوَ الشَّانية عند جَوابي هذا؟ أَيْ: هو جَوابٌ حَسَنٌ، وذلك خَطأٌ محضٌ ولا يجوز أنْ يؤخذ بِهِ (٢).

قولُه: (صَلاتَكُم وصِيامَكم (٣))، قال الزَّجَّاجُ: معناه: الزَّمُوا، احْفظُوا صَلاتَكم، وهذه الأشْياءَ المَذْكُورة، أي: أدُّوا فَرْضَ الله فيها (٤).

⁽١) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٥٦٧).

⁽٢) لم يذكر المُصنَّف من الذي روى هذا عن الزمخشري، ولا أين روي؟! لذا تعقبه ابن عاشور بعد أن ساق قوله فقال في «التحرير والتنوير» (٢٨: ٣٦٤): قلت: وهذا يخالف صريح كلامه في «الكشاف»، فلعل الرَّاوي لم يُحسن تحرير مُرادِ صاحب «الكشاف»، أو لعل صاحب «الكشاف» لم ير منافاة بين لزوم ذكر الواوين اقتضاء المقام ذكرها، بأن المعطوف بها ثامنٌ في الذِّكر، فإنَّ النُّكت لا تتزاحم، فتأمّل بتدقيق.

⁽٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «صيامكم» دون واو-

⁽٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ١٩٤).

لعلَّ اللهَ يَجمَعُهم معه في الجَنّة»، وقيل: إنَّ أَشَدَّ النّاسِ عَذابًا يومَ القِيامةِ مَن جَهَّلَ أَهلَه. وقُرِئَ: (وأَهْلُوكُم)، عَطفًا على واو ﴿قُوّا ﴾ وحَسُن العَطفُ للفاصِل.

فإنْ قُلت: أليسَ التَّقديرُ: قوا أنفُسَكُم، وَلْيَقِ أهلوكم أنفُسَهم؟

قلتُ: لا، ولكنّ المعطوفَ مقارنٌ في التقديرِ للواو، و﴿ أَنفُسَكُو ﴾ واقِعٌ بعدَه، فكأنه قيل: قُوا أنتم وأهلُوكم أنفُسَكم، لما جَمعْتَ مع المخاطَبِ الغائبَ غلّبتَه عليه، فجَعَلْتَ ضميرَهما معًا علىٰ لفظِ المُخاطب.

قولُه: (لَعَلَ الله يَجْمَعُهم معه في الجنة)، هكذا في النُسخِ المُعْتَمدة، ورُوي: يَجْمَعُكم مَعَهم، وليس يَثبت، ولا يُسَاعِدُه المعنى إلا تَعَسُّفاً.

قولُه: (أليسَ التَّقْدير...) إلى آخِرِه، قيل: المعنى: لمّا كان الأمْرُ للفاعِلِ المُخَاطَب بالصِّيغَة، وللغائِب باللّام، كان يُحَيَّل أَنَّ التَّقدير: قُوا أَنْفُسَكم، وليَقِ أَهْلُوكم أَنْفُسَهم، فيكونَ من عَطْفِ الجُملةِ على الجُمْلة، وأجَاب بأنْ ليس التَّقْديرُ كذلك، لأنَّه لمّا أُرِيدَ أَمْرُ المُخَاطَب والغَائبِ، غُلَبَ حالُ المُخاطَب، فقيل: ﴿ قُوا أَ ﴾ ثُمَّ لمّا عُطِف (١) الغَائبُ على الضَّمِير، عُلَبَ في المَفْعولِ أَيْضَا المُخَاطَبُ على الغَائبِ، للتَّطَابُقِ، وقدّم المَفْعُولُ.

وقلت: معنى جوابه أنّ «أهْلِيكُم» الذي هو مَعْطُوفٌ على واوِ ﴿ فُوَّا ﴾ في التَّقْدير مُقارِنٌ للواوِ، و ﴿ أَنفُسَكُو ﴾ الذي هو المُفْعُول مُقَدّر بعد «أهْلوكُم»، لأنّ أصل الكلام: قُوا أنْتُم وأهْلُوكم أنفُسكُم وأنفُسكُم وأنفُسكُم وأنفُسكُم ﴾ اسْتَغنى عن «أنقُسكُم وأنفُسكُم ﴾ اسْتَغنى عن «أنتم» لِصحّة العَطْفِ على الضَّمِيرِ بِدونِ التَّأكيد لِوُجود الفَصْل، ولمّا عُلِّبَ في المَفْعول ـ الذي هو ﴿ أَنفُسكُم ﴾ المُخاطَبُ على الغَائِبِ اكْتُفِي بـ ﴿ أَنفُسكُم ﴾ عن «أنفُسكُم ﴾ عن «أنفُسكُم ﴾ .

فإنْ قلتَ: لِمَ خُطِرَ أَنْ تُقَدّر: "وَلْيَقِ»؟

⁽١) من قوله: «فيكون» إلى هنا ساقط من (ح).

﴿نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ﴾: نوعًا من النَّارِ لا يَتَّقِدُ إلّا بالناسِ والحِجارة، كما يُتقَدُ غيرُها من النيران بالحَطَب. وعنِ ابنِ عبّاسِ رضي اللهُ عنهُما: هي حِجارةُ الكِبريت، وهي أشدُّ الأشياءِ حرَّا إذا أُوقِد عليها. وقُرِئ: (وُقودُها) بالضَّمّ، أي: ذو وقودها، ﴿مَلَيْهَا ﴾ يَلِي أَمرَها وتعذيبَ أهلِها، ﴿مَلَيْهَكَةٌ ﴾ يعني الزَّبانيةَ التَّسعةَ عَشَرَ وأعوائهم،

قلت: لتكون (١) الشَّاذَةُ أَقْرَبَ إلى مَعْنى المَشْهُورَة، ومَعْناه كها قال: «قُوا أَنْفُسَكُم بِتَركِ المَعْنى المَشْهُورَة، ومَعْناه كها قال: «قُوا أَنْفُسَكُم بِتَركِ المَعَاصِي وفِعْلِ الطَّاعَاتِ، وأَهْلِيكُم بأنْ تَأْخُذُوهم بها تَأْخُذُون به أَنْفُسَكم»، وعلى تَقْدير «لِيَقِ» يَكُونون مُسْتَقِلَين فِي الأمر اسْتِقلالاً تامّا بِخلافِ ذلك التَّقْدير، فإنَّ عَطْفِ «أَهْلُوكُم»، وهو عَاضِرٌ لا يَصِحُّ إلا على التَّبَعيَّة، كها سَبَق في قولِه تعالى: ﴿أَسَكُنْ أَنْتُ وَزَفْجُكَ الْجُنَةَ ﴾ [البقرة: ٣٥].

قال القَاضي: إنها لم يُخاطِبْها أولاً تَنْبيهاً على أنَّه المَقْصُود بالحُكْم، والمَعْطُوف تَبَعٌ لَه^(٢). وعلى هذا معنى التَّغْلِيب في أنْفُسِكم.

وفي «شرح السنة»: روي عن عليَّ رضي الله عنه قال: ﴿قُوۡۤا أَنفُسَكُوۡ وَٱهۡلِيكُو ﴾: عَلَموهم وأدَّبُوهم، وعن ابن عباس نحوه (٣).

قولُه: (وعن ابنِ عبّاس: هي حِجَارةُ الكِبْريتِ)، مَنَعَ هذا التَّفْسير في سُورَةِ البَقَرة، وهو تَخْصيصٌ بغيرِ دَليل، وأثْبَتَه هَاهُنا.

قولُه: (وقُرئ: «وُقُودُها»)، بالضَّمِّ، قال ابنُ جِنِّي: وهي قِراءَةُ الحَسن ومُجَاهِد، وهو على حَذْفِ المُضَاف، أيْ: ذُو وُقُودِها، يعني: ما تُطْعَمُه النَّارُ من الوَقودِ^(١).

⁽١) من قوله: «لم حظر» إلى هنا ساقط من (ح).

⁽٢) «أنوار التنزيل» (١: ٢٩٦).

⁽٣) «شرح السنة» (٢: ٨٠٨).

^{(3) «}Hermy» (7: 377).

﴿ غِلَاظُ شِدَادٌ ﴾ في أَجْرامِهم غلظةٌ وشِدَه، أي: جَفاءٌ وقوة. أو في أفعالهِم جفاءٌ وخُشونة، لا تأخذُهم رأفةٌ في تنفيذِ أوامرِ الله والغضَبِ له والانتقام من أعدائِه. ﴿ مَا أَمَرَهُمْ ﴾ في محلِّ النَّصبِ على البدَل، أي: لا يَعْصونَ ما أمرَ الله. أي: أمرَه، كقوله تعالى: ﴿ أَفَعَصَيْتَ آمَرِي ﴾ [طه: ٩٣] أو لا يَعْصُونه فيها أمرَهم.

فإنْ قُلت: أليسَت الجُملتانِ في معنَّى واحد؟

قلتُ: لا، فإنّ معنىٰ الأولىٰ أنّهم يتقبّلون أوامرَه ويلتزمونَها ولا يأبَونها ولا يُنكِرونَها، ومعنىٰ الثانية: أنّهم يُؤدّون ما يُؤمّرون به لا يتثاقلون عنه ولا يتوانّون فيه.

فإنْ قُلت: قد خاطبَ اللهُ المشرِكينَ المكذّبين بالوحي بهذا بعَينِه في قولِه تعالىٰ: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَأَتَّقُواْ النّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ﴾ [البقرة: ٢٤] وقال: ﴿ أَعِدَتْ لِلْكَافِرِينَ ﴾ [البقرة: ٢٤] فجعَلَها معَدَّةً للكافرين، فها معنىٰ مخاطبتِه به المؤمنين؟

قولُه: (أَلَيْسَتِ الْجُمْلَتَانَ فِي مَعْنَى وَاحِدٍ)، يعني قوله: ﴿ لَا يَعْضُونَ ٱللَّهَ مَاۤ أَمَرَهُمْ ﴾ معناه: لا يَثْرَكُونَ فِعلَ الْمَامُورِ بِهِ، ومَفْهومُه: أنَّهم يَفْعلون مَا يُؤْمَرون به.

وأجاب: بأنَّ الأولى لبيان مُوافَقَةِ الأمْر في الباطن واغتِقاد حقيقة الأمر والاعتراف به، والثانية لبيان موافقة الأمر في الظَّاهِر، لأنَّ المُوافَقة الإتيانُ بالمَامُور به، فإنَّ مُوافَقة الشَّيءِ ما يُوجِبُ بُهوتَ مُفْتَضاه، ويُمْكن أنْ يُقال: إنَّه من بابِ الطَّرْدِ والعَكْسِ، وهو كُلِّ كلامين يُقرِّر الله الأوّلُ بِمَنْطُوقِه مَفْهُوم الثّاني وبالعَكْس، مُبالَغة في أنَهم لا تَأْخُذُهم رأفَة في تَنْفيذِ أَوَامِرِ الله والغَضَب له.

رُوي عن المُصنِّف آنَه قال: نَظيرُ الآيةِ قولُه تعالى: ﴿ يُسَيِّحُونَ ٱلَيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٠] نَفَى المُعَانَدةَ عن المَلائِكةِ والاسْتِكبارَ بقولِه: ﴿لَا يَسْتَكْبُرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ، وَلَا يَشْتَحْسِرُونَ ﴾ [الأنبياء: ١٩] وأثبَت لَهُم الكيّاسَة، ونَفَى عَنْهم الكَسَل بقولِه: ﴿وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ [النحل: ٥٠] كقولِه تعالى: ﴿وَلَا يَشْتَحْسِرُونَ ﴾.

قلت: الفُسّاقُ ـ وإنْ كانت دَركاتُهم فوقَ درَكاتِ الكُفّار ـ فإنّهم مُساكِنونَ الكُفّارِ في دارٍ واحدة، فقيل للذين آمنوا: ﴿فُوّا أَنفُسَكُرُ ﴾ باجتنابِ الفُسوقِ مُساكَنةَ الكُفّارِ الذين أُعِدَّت لهم هذه النّار الموصوفة.

ويجوزُ أَنْ يَامُرَهُم بِالتَّوقِّي مِن الارتِدَاد والنَّدَمِ عَلَىٰ الدُّخولِ فِي الإسلام، وأَنْ يَكُونَ خِطابًا للذين آمَنُوا بِالسنتِهِم وهم المنافقون، ويعضُدُ ذلك قولُه تعالىٰ علىٰ إثرِه: ﴿ يَكَأَيُّهُا اللَّذِينَ كَفَرُوا لَانَعْلَامُ إِنَّهَا تَجَزَوْنَ مَا كُنْمُ تَعْمَلُونَ ﴾ أي: يُقالُ لهم ذلك عندَ دُخولِهِم النّارَ: لا تعتَذِروا، لأنه لا عُذرَ لكم، أو لأنه لا ينفعُكم الاعتِذار.

[﴿ يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ ، اَمَنُوا ثُوبُوا إِلَى اللّهِ تَوْبَةُ نَصُومًا عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمْ سَتِعَائِكُمْ وَيُدَخِلَكُمْ اللّهُ اللّهِ عَالَمُ اللّهِ اللّهِ تَوْبَةُ نَصُومًا عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمْ سَتِعَائِكُمْ وَيُدَخِلَكُمْ جَنَاتٍ بَغْرِى مِن تَعْتِهَا ٱلْأَنْهَارُ بَوْمَ لَا يُغْزِى ٱللّهُ ٱلنّبِي وَاللّهِ مِن عَنِهِ اللّهُ الْأَنْهَارُ اللّهُ اللّهِ اللّهِ عَلَى اللّهُ اللّ

﴿ تَوْبَهُ نَصُوحًا ﴾ وُصِفتِ التوبةُ بالنُّصحِ على الإسنادِ المجازيّ؛ والنُّصح: صِفةُ التائِين؛ وهو أَنْ يَنصَحوا بالتَّوبةِ أَنفُسَهم، فيأتوا بها على طريقِها مُتداركة للفرطاتِ ماحيةً للسيَّئات، وذلك: أن يتُوبوا عن القبائح لقُبحِها،

قولُه: (الفُسَاقُ - وإنْ كانت دَرَكَاتُهم فَوْقَ دَرَكاتِ الكُفّار - فَإِنّهم مُسَاكِنُون الكُفّارَ في دَارٍ وَاحِدةٍ)، الانتصاف: جَوابُه بِناءً على اعْتِقادِه في خُلُود الفُسّاقِ، أَوْرَدَ السُّوْالَ لِيَتَنفَّس عن ما في نَفْسِه من هذا البَاطِلِ الّذي لا يُطِيقُ كِتْهانَه، ولا يُمْتَنعُ أَنْ يُحَذّرَ المُؤمِنُ من عَذابِ الكَافِر مَا في نَفْسِه من هذا البَاطِلِ الّذي لا يُطِيقُ كِتْهانَه، ولا يُمْتَنعُ أَنْ يُحَذّرَ المُؤمِنُ من عَذابِ الكَافِر تَعْبيناً له على الإيهانِ كَقَولِه تعالى: ﴿ وَاتَقَدُوا النَارَ الْتِيَ أُعِدَتْ لِلْكَنفِرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٣١].

قولُه: (والنَّصْحُ: صِفَةُ التَّائِمِين)، الرَّاغِب: النُّصْحُ: نَحَرِّي فِعْلِ أَو قَوْلِ فيه صلاحٌ، فال تعالى: ﴿لَقَدَّ أَبَلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّ وَنَصَحْتُ لَكُمْ ﴾ [الأعراف: ٧٩]، وقال تعالى: ﴿ وَقَاسَمَهُمَّ إِنِّ لَكُمَّا لَمِنَ ٱلنَّصِحِينَ ﴾ [الأعراف: ٢١]، وهو من قولِهم: نَصَحْتُ له الوُدَّ. نادِمين عليها، مغتمّين أشدَّ الاغتِهامِ لارتكابِها، عازِمين على أنّهم لا يعودون في قبيحٍ من القبائح إلى أنْ يعودَ اللَّبنُ في الضَّرْع، موطّنين أنفُسَهم على ذلك.

وعن عليِّ رضيَ اللهُ تعالى عنه: أنه سَمِع أعرابيًا يقول: اللَّهمَّ إِن أَستَغفِرُكُ وأتوبُ اللَّك، فقال: يا هذا، إِنَّ شُرعةَ اللِّسانِ بالتَّوبةِ توبةُ الكذّابين. قال: وما التوبة؟ قال: يَجمعُها سِتّةُ أشياء: على الماضي من الذُّنوب: النَّدامة، وللفرائض: الإعادة، وردُّ المظالم، واستِحلالُ الخُصوم، وأنْ تعزِمَ على أنْ لا تعود، وأنْ تُذيبَ نفسَك في طاعةِ الله، كما ربَّيتَها في المعصية، وأنْ تُذيقَها مَرارةَ الطَّاعاتِ كما أذفتَها حلاوةَ المعاصي.

وعَن حذيفة: بحسب الرَّجلِ من الشَّرِّ أَنْ يَتُوبَ عن الذَّنبِ ثُمَّ يعودُ فيه.

أي: أَخْلَصَت، ونَاصِحُ العَسَلِ: خَالِصُهُ، أو من قولهم: نَصَحْتُ الجِلْدَ: خِطْتُه، والنَّاصِحُ: الحَيَّاطُ، والنَّصَاحُ: الحَيْطُ، وقوله تعالى: ﴿ تُوبُورًا إِلَى اللّهِ تَوْبَهُ نَصُوعًا ﴾ [التحريم: ٨] فمِنْ أَحَدِ هذين: إِمَّا الإخلاصُ، وإِمَّا الإحكامُ، يقال: نَصُوحٌ ونَصَّاحٌ كذَهُوب وذَهَّاب، قال:

أَحْيَيْتُ حُيّاً خَالَطَتْهُ نَصَاحَةٌ (١)

قولُه: (لا يَعُودُون في قَبِيح من القَبَاثِحِ)، قيل: هذا مَذْهَبُه، لأنَّ عِندهم أنَّ التَّوبة عن بعْضِ المَعَاصِي مع الإصرار غَيرُ صحيح.

قولُه: (آنه سَمِعَ أَعْرابِياً يَقُولُ)، ذَكَر هذا الحَديث في الشُّورَى (٢) مع تَغييرِ يَسِيرٍ، قال: مَتْنُ التَّوبَةِ وعمُودُها الانْتِهاءِ، على ما قال تعالى: ﴿إِن يَنتَهُواْ يُمْفَرِّ لَهُم ﴾ [الانفال: ٣٨] وجَنَاحَاها: النَّدُمُ والعَزْمُ، والنَّدَم: هو الغَمُّ المُلازِم للذَّنْب.

قولُه: (بِحَسَب الرَّجُلِ)، مُبتَدأً، والباءُ زائِدةٌ، والخبرُ: «أَنْ يَتُوبَ».

⁽١) انظر: «مفردات القرآن» ص٨٠٨، وهذا الشطر نسبه ابن قتيبة في «غريب الحديث» (٢: ٥١٢) لذي الرُّمة، ولم أجده في «ديوانه».

⁽۲) «الكشاف» (۱٤: ٥٥).

وعن شَهرِ بنِ حَوْشب: أن لا يعودَ ولو حُزَّ بالسَّيفِ وأُحرِقَ بالنَّار. وعنِ ابنِ السَّمّاك: أَنْ تَنْصِبَ اللَّذنبَ الذي أقللْتَ فيه الحياءَ من الله أمامَ عَينِك، وتَستَعِدَّ للتَظَرِك. وقيل: توبة لا يُتاب منها. وعن السُّدِّيّ: لا تَصحُّ التوبةُ إلّا بنَصيحةِ النَّفْسِ والمؤمنين، لأنّ مَن صَحَّت توبتُه أَحَبَّ أَنْ يَكونَ الناسُ مثلَه.

وقيل: ﴿نَصُوحًا﴾ مِن نَصاحةِ الثَّوب، أي: توبةً ترفُو خُروقَك في دينِك، وتَرُمِّ خللَك. وقيل: خللك. وقيل: خالصة، من قولهِم: عسَلٌ ناصِح إذا خَلَصَ من الشَّمْع. ويجوزُ أنْ يُراد: توبةً تنصَحُ النَّاس، أي: تدعوهُم إلى مثلِها لظُهورِ أثرِها في صاحبِها، واستعمالِه الجِدَّ والعَزيمةَ في العَملِ على مُقتضياتِها.

وقرأ زيدُ بنُ عليّ: (تَوبًا نَصوحًا) وقُرِئَ: (نُصوحًا) بالضمّ، وهو مَصدَرُ «نَصَحّ».

قولُه: (أَنْ تَنْصِب الذَّنْب الّذي أَقْلَلتَ فيه الحَيَاءَ)، أَقْلَلتَ: صِفَةُ الذَّنْب، على مِنْوالِ قولِه:

ولقَد أمُرُّ على اللبِيم يَسُبُني (١)

قُولُه: (لِمُنْتَظَرِكَ)، أيْ: مَوتِك،وقيل: عَاقِبَتِك.

قولُه: (مِنْ نَصَاحة النَّوبِ)، في «المطلع»: نَصَاحَة النَّوبِ: خِياطَتهُ، والنَّصَّاحُ: الحَيِّاطُ، أي: توبة تَرْفو خُرُوقَكَ في دِينِك، فهي استعارة.

قولُه: (وقُرِئ: «نُصُوحاً» بِالضَّمِّ)، أبو بَكْر، والبَاقُون: بالفَتْح (٢).

فمضيتُ ثُمَّت قلتُ لا يَعْنيني

وهو لشمر بن عمر الحنفي كما في «الأصمعيات» ص١٢٦.

⁽١) هذا صدرُ بيت تَمَامُه:

⁽٢) «التيسير في القراءات السبع» ص١٣٥.

والنّصحُ والنّصوح، كالشّكر والشُّكور، والكُفْر والكُفُر، أي: ذاتُ نُصوح، أو تنصَحُ نُصوحًا، أو توبوا لنُصح أنفُسِكم على أنه مَفعولٌ له، ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ ﴾ إطهاعٌ من الله ليبادِه، وفيه وَجهان، أحدُهما: أنْ يكونَ على ما جَرَتْ به عادةُ الجبابرةِ من الإجابةِ بـ "عسىٰ و "لعلّ "، ووقوعِ ذلك منهم مَوقِعَ القَطْع والبَتّ. والثاني: أنْ يجيءَ به تعليهًا ليبادِ وجوبَ الترجُح بين الخوفِ والرّجاء، والذي يَدُلُّ على المعنى الأوّلِ وأنه في معنى البَتّ: قراءةُ ابنِ أبي عَبْلة: (ويُدخِلُكم) بالجزم، عَطفًا على محلّ (عسىٰ أنْ يُكفِّر)، كانه قيل: تُوبوا يوجِبْ لكم تكفيرَ سيناتِكم ويُدخِلْكم، ﴿يَوْمَ لايمُعْزِى ٱللهُ ﴾ نُصِبَ كأنه قيل: تُوبوا يوجِبْ لكم تكفيرَ سيناتِكم ويُدخِلْكم، ﴿يَوْمَ لايمُعْزِى ٱللهُ ﴾ نُصِبَ على المُفروالفُسوق، والسِحُهادُ إلى المؤمِنينَ على أنه عصَمَهم من مثلِ حالِم، ﴿نُورُهُمْ يَسْعَىٰ ﴾ على الصّراطِ. واستِحُهادٌ إلى المؤمِنينَ على أنه عصَمَهم من مثلِ حالِم، ﴿نُورُهُمْ يَسْعَىٰ ﴾ على الصّراطِ. واستِحُهادٌ إلى المؤمِنينَ على أنه عصَمَهم من مثلِ حالِم، ﴿نُورُهُمْ يَسْعَىٰ ﴾ على الصّراطِ. واستِحْهادٌ إلى المؤمِنينَ على أنه عصَمَهم من مثلِ حالِم، ﴿نُورُهُمْ يَسْعَىٰ ﴾ على الصّراطِ.

قولُه: (ووجوب^(۱) التَّرجع)، الأساس: ومن المَجَاذِ: رجَّحَ أَحَدَ قَوْلَيه على الآخر، وتَرَجَّع في القَولِ: غَيَّل فِيه، وقيل: التَّرَجُّحُ: التَّرَدُّهُ وكَونُهُم دائِريْن بَيْنهما، غَيرُ مُرَجِّحين أَحَدَهُما على الآخرِ.

قولُه: (واسْتِحْمَادُ إلى المُؤمنين على أنَّه عَصَمَهُم)، الأساس: واسْتَحْمَدَ اللهُ إلىٰ خَلْقِهِ بِإِحْسَانِهِ إليهِم وإنْعَامِه عَلَيْهِم. ضَمَّن «اسْتَحْمَدَ» معنى الإحْسَان، أيْ: أحسَنَ إلَيْهِم طَالِباً لِلحَمْدِ مِنهُم على عِصْمَتِه إيّاهُم.

قولُه: (﴿ أَتَّمِمْ لَنَا نُورَنَا ﴾ قال ابنُ عبّاس)، فَسَر ﴿ أَتَمِمْ لَنَا نُورَنَا ﴾ بالنَّظَرِ إلى قولِه تعالى: ﴿ فُورُهُمْ يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ﴾ بوجوه أَرْبَعةٍ ؛ أَحَدُها: يطْلُبون الدَّوامَ إشْفَاقاً بِسبب مَا يَنْظُرون إلى فُورِ الْمُنافِقِين وانْطِهاسِهِ، جزاءً لها كانوا يُخَادِعُون الله والذين آمنوا، وبه فُسِّر قولُه: ﴿ وَهَبَ اللهُ نُورِهِم : هو أَنَّ الله تعالى يَسْلُبُ اللهُ يَعْرِهِمْ ﴾ [البقرة: ١٧] في وَجُهِ. قال الوَاحِديُّ: ومعنى إذْهَاب الله نُورَهم: هو أنَّ الله تعالى يَسْلُبُ المنافقين ما أَعْطُوا من النُّورِ مع المُؤمنين في الآخِرةِ (٢).

⁽١) كذا في الأصول ونصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن ليست الواو في الأصل الخطي منه ولا المطبوع. (٢) «الوسيط في تفسير القرآن المجيد» للواحدي (١: ٩٤).

وعن الحسن: الله مُتمِّمُه لهم ولكنهم يدعون تقرُّبًا إلى الله، كقولِه تعالى: ﴿وَآسَتَغَفِرُ لِهِ وَعِن الحَسن الله مُتمِّمُه لهم ولكنهم يدعون تقرُّبًا إلى الله، كقولِه ثنائج، لأنهم يُعطَون من لِنَوْرِ قَدْرَ ما يُبصِرون به مَواطِئ أقدامِهم؛ لأنّ النّورَ علىٰ قَدرِ الأعمال، فيَسألونَ إتمامَه تَفضَّلًا. وقيل: السَّابقون إلى الجنّةِ يَمرّون مِثلَ البَرقِ على الصَّراط، وبعضُهم كالرِّيح، وبعضُهم حَبوًا وزَحفًا؛ فأولئك الذين يقولون: ﴿رَبّنَا آتَمِم لَنَا نُورَنَا ﴾.

فإنْ قلتَ: كيفَ يُشفِقون والمؤمنون آمِنون ﴿أَمْ مِّن يَأْتِيَ عَامِنَا يَوْمَ ٱلْقِيَـمَةِ ﴾ [نصلت: ٤٠]، ﴿لَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ ﴾ [يونس: ٢٦]، ﴿ لَا يَعْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْعَبُرُ ﴾ [الأنبياء: ١٠٣]؟ أو كيف يتقرّبون وليست الدّارُ دارَ تقرُّب؟

وثانيها: يَطْلُبُونَ الدُّوامَ لا خَوْفاً بل تقرُّباً.

وثَالِثها: يَطْلُبُون المَزيد لِنُقُصانِ نُورِهم مِن نُورِ غَيْرِهم.

ورَابِعُها: ذلك النُّور الَّذي يَسْعَى بين أَيْديْهم هو نُورُ السَّابِقين، وهم يَطْلُبُون ابْتِداءً إِتمَام النُّور، أَيْ: هَبْ لنا نُورنا وأَتمِمْه لنا، والسُّؤال الآتي مُتوجِّهٌ إلى الوَجْهين الأوَّلين.

قولُه: (كَيفَ يُشْفِقُون؟)، هذا الإيْرادُ على قولِ ابنِ عبّاس: يقُولون ذلك إشفاقاً، وقولُه: أو كيف يَتَقَرَّبون؟ هذا على قولِ الحسن: ولكنَّهم يَدْعُون تَقَرُّباً إلى الله تعالى (١٠).

قولُه: (ولَيُستِ الدَّارُ دَارَ تَقَرَّبٍ)، أَيْ: الدَّارُ الآخِرةُ ليست دارَ التَّكْلِيف، فَمَن لَمَ يَتَقَرَّبُ فِي الدُّنيا إلى الله تعالى، لا يتَقَرَّب إليه في الآخِرة، وجاء في الحديثِ ما يُخَالِفُه، رُوِّينا عن الإمام أحمد بن حَنْبل والتَّرْمِذيِّ وأبي دَاود عن عبد الله بن عَمرو قال: قال رسول الله ﷺ: "يُقَالُ لصاحبِ القُرآنِ: اقْرَأُ وَارْقَ ورَتِّلْ كَمَا كُنتَ تُرتَّلُ في الدُّنيا، فَإِنَّ منزلتك عند آخِرِ آية لصاحبِ القُرآنِ: افرأ وَارْقَ ورَتِّلْ كَمَا كُنتَ تُرتَّلُ في الدُّنيا، فَإِنَّ منزلتك عند آخِرِ آية تَقْرؤها» (٢). وروى ابنُ مَاجَه عن أبي سعيدِ نحوه (٣).

⁽١) وكلا القولين نقلهما الزَّغَشري في تفسير هذه الآية.

⁽٢) أحمد في «المسند» (٢: ١٩٢)، (٦٧٩٩) الترمذي في «الجامع» (٢٩١٤)، وأبو داود في «السنن» (١٤٦٤).

⁽٣) ابن ماجه في «السنن» (١٢٤٢).

قلت: أمّا الإشفاقُ فيَجوزُ أنْ يَكونَ على عادةِ البَشريّةِ وإنْ كانوا مُعتقِدين الأمنَ، وأمّا التقرُّبُ فلمّا كانت حالهُم كحالِ المتقرِّبين حيثُ يَطلُبون ما هو حاصِلٌ لهم من الرَّحمة: سمّاه تقرُّبًا.

[﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّبِيُ جَهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَافِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمٌ وَمَأْوَلَهُمْ جَهَنَّمُ وَبِثْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴾ ٩]

﴿ جَاهِدِ ٱلْكُمْنَارَ﴾ بالسَّيف ﴿ وَٱلْمُنَافِقِينَ ﴾ بالاحتِجاج؛ واستَعمِلِ الغِلظةَ والحُشونةَ على الفَريقَين فيها تُجاهدُهما به من القِتالِ والـمُحاجّة.

وعن قتادة: مُجاهدةُ المُنافقينَ لإقامةِ الحُدودِ عليهم.

وعن مجاهد: بالوَعيد. وقيل: بإفشاءِ أسرارِهم.

[﴿ ضَرَبَ اللّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا اَمْرَاتَ نُوج وَآمْرَاتَ لُوطِ كَانَنَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَنَالِحَيْنِ فَخَانَنَا هُمَا فَلَا يُغْنِيا عَنْهُمَا مِنَ اللّهِ شَيْئًا وَقِبلَ اَدْخُلَا النّارَ مَعَ اَلْدَاخِلِينَ ﴾ 10]

ويمكن أَنْ يُقال: إِنَّ التَّرَقِي بِحسب ما ثَبَت لَهُ فِي الدُّنيا، والتَّرَقِّي فِي الجَنَّة بالقِراءَة عَلامَة انْتِهاءِ تلك المَنْزلة^(١).

قولُه: (مُعَاقَبَةً مِثْلِهم)، والمِثْلُ هاهنا كها في قولِك: مِثْلَكُ لا يبَخَلُ، أي: أنت لا تبخل، يعني: من هو في صَدَدِكَ من الجُودِ والسَّخَاوَة لا يَبْخَل. أيْ: يُعَاقَبُون مُعَاقَبَة مَن هُو مُبالِغٌ في الكُثْرِ والنَّفَاقِ، وتلكَ المُعَاقَبَة هي ما قَالَ: «مُعَاقَبَة مِثْلِهم من غَيرِ إِبْقَاءٍ ولا مُحَابَاة».

⁽١) ويمكن أن يقال أيضاً: إن هذا الترقي ليس من التكليف، بل من باب التشريف، فلا يكون فيه مخالفة للمعنى المذكور.

ولا ينفَعُهم مع عداوتِهم لهم ما كانَ بَيْنهُم وبَيْنهم من لُحمةِ نسَبِ أو وُصلةِ صِهْر؛ لأنّ عداوتَهم لهم وكفرَهم بالله ورسولِه قَطعَ العلائِقَ وبَتَّ الوُصَلَ، وجعلَهم أبعدَ من الأجانبِ وأبْعَد، وإن كان المُؤمنُ الذي يتَّصِلُ به الكافرُ نَبيًّا من أنبياءِ الله بحالِ امرأةِ نوحٍ وامرأةِ لوط لهّا نافقتا وخانتا الرَّسولَين لم يُغنِ الرَّسولانِ عنها بحقٌ ما بينها وبينها من وُصلةِ الزَّواجِ إغناءً ما من عذابِ الله ﴿ وَقِيلَ ﴾ لها عندَ موتِها أو يومَ القِيامة: ﴿ أَدَّ حُكَلَ النَّارَ مَعَ ﴾ سائرِ ﴿ الدَّي خِلِينَ ﴾ الذين لا وُصلة بَينهم وبينَ الأنبياء، أو مع داخِليها من إخوانِكُما من قوم نُوحٍ وقوم لُوط.

ومُثِلَ حالُ المؤمنين في أنّ وُصلةَ الكافرين لا تَضُرُّهم ولا تُنقِصُ شَيئًا من ثوابِهم وزُلفَاهم عند الله، بحالِ امرأةِ فرعونَ ومنزلتِها عند الله تعالى، مع كونِها زوجة أعدى أعداءِ الله الناطقِ بالكلمةِ العُظمىٰ، ومريمَ ابنةِ عِمران وما أُوتِيتُ من كرامةِ الدُّنيا والآخِرةِ والاصْطِفاءِ علىٰ نساءِ العالمين، مع أنّ قومَها كانوا كُفّارًا.

وفي طَيِّ هذين النَّمثيلَينِ تَعريضٌ بأُمِّي المؤمِنين المذكورَتينِ في أوّلِ السُّورةِ، وما فَرَط

قولُه: (النَّاطِقِ بالكَلِمةِ العُظْمى)، وهي: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَى ﴾ [النازعات: ٢٤]، و﴿مَا عَلِمْتُ لَكَ مُ مِنْ إِلَكِمْ غَيْرِيكِ ﴾ [القصص: ٣٨].

قولُه: (وفي طَيِّ هذين التَّمثِيلينِ تَعْريضٌ بأُمَّي المُؤْمنين المَذْكُورتين في أوَّلِ السُّورة)، إشَارَةٌ إلى النَّظْم، وأنَّه تعالى بعدما حكى عن أُمَّي المُؤْمنين ما فَعَلتا عما حَصَلت منه الكراهَة لحَضْرةِ الرِّسَالة من التَّظَاهُر عليه، وعَمَّ التَّوبِيخ بِقولِه: ﴿عَسَىٰ رَيُهُۥ إِن طَلَقَكُنَ ﴾ وهما المُرادَتان أوَّلياً، وذكر أوْصَافَ المُبْدلاتِ تقريعاً، ثُمَّ وَعَظ المُؤْمنين تَلْويحاً، وحَرَّضَهُم على التَّوبَة ورَغَبَهُم فيها، ثُمَّ أمر رسُولَه بالغِلْظَةِ مع المُعَانِدين من الكافِرين والمُنافِقين تَخْرِيضاً، أتى بهذين التَّمْرِيلين تَذْييلاً لِذكر المُؤْمِنين والكافِرين، وتَتْمياً للتَّعْريضِ بأُمَّي المُؤْمِنين، ومَن تأمَّل في هذهِ التَّشْديداتِ لاحَ له مَنْزِلَة حَبيب الله عِنْد الله، وحَقّق مَعْنى قَولِ أمِّ المُؤْمنين

من التّظاهُرِ على رسولِ الله ﷺ بها كَرِهَه، وتحذيرٌ لهما على أغلَظِ وَجهِ وأَشَدُه. لِهَ فِي التّمثيلِ من ذِكْرِ الكُفر، ونحوُه في التّغليظِ قولُه تعالى: ﴿ وَمَن كَفَرَفَإِنَّ أَنَهَ غَنِي عَنِ التّمثيلِ من ذِكْرِ الكُفر، ونحوُه في التّغليظِ قولُه تعالى: ﴿ وَمَن كَفَرَفَإِنَّ أَنَهَ غَنِي عَنِ الشّمثيلِ هَ آل عمران: ٩٧]، وإشارةٌ إلى أنّ من حقّها أنْ تكونا في الإخلاصِ و لكه له كَمَثَلِ هاتَين المؤمنتين، وأنْ لا تتّكلا على أنهما زوجا رسولِ الله، فإنّ ذلك انفضلَ لا يَنفعُهما إلّا مع كونهما مُخلِصَتين، والتعريضُ بحفصة أرجحُ الأنّ امرأة لوطٍ أفشَتْ عيه كما أفشَت حفصة على رسولِ الله! وأسرارُ التنزيلِ ورُموزُه في كُلِّ بابِ بالغة من اللَّطفِ والحقاءِ حَدًّا يَدقُ عن تَفطُّنِ العالمُ ويَزِلُّ عن تَبَصُّرِه.

فَإِنْ قُلت: ما فائدةُ قولِه: ﴿ مِنْ عِبَادِنَا ﴾؟

قلتُ: لمّا كان مَبْنىٰ التَّمثيلِ على وجودِ الصَّلاحِ في الإنسانِ كائنًا مَن كان، وأنه وحدَه هو الذي يَبلُغُ به الفوزَ ويَنالُ ما عندَ الله: قال: ﴿ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَيلِحَيْنِ ﴾، فذكرَ النَّبيّين المشهورَينِ العلَمَين بأنّها عَبدانِ لم يكونا إلّا كسائر عبادِنا من غير تَفاوتِ بينَها وبينهم إلّا بالصَّلاحِ وحدَه؛ إظهارًا وإبانة لأنّ عَبدًا من العِبادِ لا يرجَحُ عندَه إلّا بالصَّلاحِ لا غير، وأنّ ما سواهُ ممّا يَرجَحُ به النّاسُ عندَ الناس ليس بسَبَبِ للرُّجْحانِ عنده.

الصِّدِّيقَة رضبي الله عنها: يا رسُول الله مَا أرى ربّك إلا يُسَارِعُ في هَواكَ. الحديثُ مُتَّفَق على صِحَّتِه (١).

ولله دَرّه حيث قال: «وأَسْرارُ التَّنْزيلِ ورُمُوزُه في كُلِّ بابِ بالِغة من اللطفِ والحَفَاءِ حَدّاً يَدُقُّ عن تَفَطّن العّالمِ ويَزلّ عن تَبَصُّرِهِ!».

قولُه: (لم يَكُونا إلا كَسَائِرِ عِبادِنا)، لعَلّه قَصَد في تَعْميمِ ﴿عِبَادِنَا﴾، تَقْرِيرَ معنى العُمُومِ الذي اعْتَبرَه في قولِه تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ﴾ [الزمر: ٧] اعْتِزالاً، وقَد بَيّنًا هُناكَ أَنَّ

⁽١) البُخَارِي (٤٧٨٨)، ومسلم (١٤٦٤).

فإنْ قُلتَ: ما كانت خيانتُها؟

قلتُ: نِفاقُهما وإبطائهما الكُفر، وتَظاهُرُهما على الرَّسولَين، فامرأةُ نوحِ قالتْ لقومِه: إنّه بجَنون، وامرأةُ لوط دَلّت على ضِيفانِه، ولا يَجوزُ أنْ يُرادَ بالخِيانةِ الفُجور؛ لأنهُ سَمِجٌ فِي الطّباع، نقيصةٌ عند كُلِّ أحد، بخِلافِ الكُفر؛ فإنّ الكُفّارَ لا يَستَسمِجونَه بل يَستَحسِنونَه ويُسمّونَه حَقًّا.

وعنِ ابنِ عَبَّاسٍ رضيَ اللهُ عنهُما: ما بَغَت امرأةُ نَبيِّ قَطَّ.

[﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ أَمْرَاْتَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ٱبْنِ لِي عِندَكَ بَيْتًا فِي ٱلْجَنَّةِ وَيَجِنِي مِن فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِ، وَيَجِنِي مِنَ ٱلْقَوْرِ ٱلظَّلِمِينَ ﴾ 11]

عَادَةَ الله جَارِيةٌ بِتَخْصِيصِ لَفْظِ العِبَادِ بِالمؤمنين المُكَرَّمين، ولا سِيّها وقد أُضِيفَ إلى ضَمِيرِ التَّعْظِيمِ، وأمّا فَافِدتُه هنا فتربيةُ معنى التَّعْريض في التَّمْثيلِ، كأنَّه قيل: إنَّ امْرَأَةَ نُوحِ وامْرأَةَ لُوطٍ ما نَفَعَهُما شيءٌ من صُحْبةِ هذين النَّبِيّينِ المُكَرَّمَينِ الدَّانِجَلِينِ في زُمْرةِ العُبّادِ المُخْلَصينَ. ويَدلُّ على إرَادةِ المَدْحِ تَكْرِيْرُ قولِه: ﴿ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الصافات: ٨١، ١١١، ١٢٢، ١٣٢] في الصَّافات عند ذِكْرِ نُوحِ وإبْراهِيمَ ومُوسى وهارونَ وإليّاسَ عَلَيْهم السَّلام في خَاتمةِ قَصَصهِم.

الرَّاغِب: تَخْصِيصُ إضَافَةِ العَبْدِ إلى الله تَنْبيهٌ على مَدْحِهِ في كونِه مُطِيعاً له منصر فاً عن أمرِه، وأنَّه غير مُعَرِّج على غيرِهِ ثُمَّ إضَافَتُه بنونِ المَمْلُوكِيَّة، مُبالَغَة في الاختِصَاصِ، وفي كُلِّ إضَافَةِ إلى الله بهذا الوجْه مُبَالَغَةٌ (١).

قولُه: (ما كانت خِيَانَتُها؟)، «ما» اسْتِفْهامِيّة، وضَمير «كانت» يَعُودُ إليها، و«خِيَانَتُهما» خَبَرُه، والتَّأنِيثُ باعْتِبارِ الخبر، كما في: «مَنْ كانَتْ أَمُّك؟».

قولُه: (بِخِلافِ الكُفْر، فَإِنَّ الكُفَّارَ لا يَسْتَسْمِجُونَه) فيه إِيْهاءٌ إِلى أَنَّ العَقْلَ لا يَصْلُح أَنْ يَخْكُم فِي أَمُورِ الدِّيانَة.

⁽١) «تفسير الراغب الأصبهان» (١: ١١٦).

وامرأةُ فرعون: آسيةُ بنتُ مُزاحم. وقيل: هيَ عَمّةُ موسىٰ عليه السَّلام، آمنَتْ حينَ سَمعَتْ بتَلَقُّفِ عصا موسىٰ الإفك، فعَذَّ بَهَا فرعون.

عن أبي هُرَيرة: أنّ فرعونَ وتّدَامرأته بأربَعَةِ أوتاد، واستقبَلَ بها الشَّمس؛ وأضْجَعَها على ظَهرِها، ووَضعَ رَحى على صَدرِها. وقيل: أمَرَ بأنْ تُلقىٰ عليها صَخرةٌ عَظيمةٌ فَدَعَتِ اللهَ فرقَىٰ بروحِها، فألقِيَتِ الصَّخرةُ علىٰ جَسدٍ لا روحَ فيه. وعن الحسن: فنجّاها اللهُ أكرَمَ نَجاة؛ فرَفعَها إلى الجنّةِ فهي تأكُلُ وتَشرَبُ وتتَنَعّمُ فيها. وقيل: لمّا قالت: ﴿رَتِ ٱبْنِ لِي عِندَكَ بَبْتُمَا فِي ٱلْجَنّةِ ﴾ أُرِيت بيتَها في الجنّةِ يُبنىٰ. وقيل: إنّه من دُرّة، وقيل: كانت تُعذّبُ في الشَّمسِ فتُظِلُها الملائكة.

فإنْ قُلتَ: ما معنىٰ الجَمع بينَ ﴿عِندَكَ ﴾ و﴿فِي ٱلْجَنَّةِ ﴾؟

قولُه: (ما مَعْنى الجَمْع بين ﴿عِندَكَ ﴾، و﴿فِ ٱلْجَنّةِ ﴾)، أَيْ: المقامُ الْمَعِيْن عِند الله في الآخِرةِ الجنّةُ فيا مَعْنى الجَمْعِ؟ وأَجَابَ أُولاً: أَنَّ ﴿فِ ٱلْجَنّةِ ﴾ غَيرُ مُتَعلِّق بـ ﴿أَبْن لِي عِندَكَ بَيْتًا ﴾ بل هو بيانٌ، كأنّها حين قالت: ﴿رَبِّ آبْن لِي عِندَكَ بَيْتًا ﴾ قيل لها: أين؟ فقالت: ﴿فِي الْجَنّةِ ﴾، نحوُه قولُه تعالى: ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّهِدِينَ ﴾ [يوسف: ٢٠] فإنَّ ﴿فِيهِ ﴾ بيانٌ المَجَنّةِ ﴾ المُورَةِ الله عنه أو أنَّ مُرادَها بيانُ المَقاماتِ والمَنازل، طلبت بقولها: ﴿رَبِّ آبْن لِي عِندَكَ بَيْتًا فِي الْجَنّةِ ﴾ المُعدَ من أعدائِهِ، ولا ارْتِيابَ أَنَّ القُرْبَ له مَراتِبُ لا تَنْحصرُ، فَأَدْجَتْ بقولها: ﴿عِندَكَ ﴾، تعنى: أعلى المراتِبَ وأَفْرَبَا عِندَ الله ، فعلى هذا قولُه: ﴿فِي ٱلْجَنّةِ ﴾ صِفةُ بَيتًا، أو ظَرْفٌ لـ ﴿آبَنٍ ﴾.

أو مِن نَفْسِ فرعونَ الخَبِيثةِ وسُلطانِه الغَشوم، وخُصوصًا من عمَلِه وهو: الكُفر، وعبادةُ الأصنام، والظُّلم، والتَّعذيبُ بغيرِ جُرم، ﴿وَيَجِنِي مِنَ الْفَوْرِ الظَّلْمِينَ ﴾ من القِبْطِ كُلُهم. وفيه دَليلٌ على أنّ الاستعادة بالله والالتجاء إليه ومسألة الخلاص منه عند المِحنِ والنَّوازل من سِيرِ الصّالحِين وسُنَنِ الأنبياءِ والمُرسَلين، ﴿ فَأَفْتَعْ بَيْنِي وَيَتِنَهُمْ مَنَّمَا وَيَجِينِ وَمَن مَينَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الشعراه: ١١٨]، ﴿رَبَّنَا لَا جَعَلْنَا فِتْنَةً لِلْقَوْرِ الظّللِمِينَ * وَيونس: ٨٦].

[﴿ وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَانَ ٱلَّتِى ٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَـا فِيهِ مِن رُّوحِنَا وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتُهُهِهِ. وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَنْئِينَ ﴾ ١٦]

﴿ فِيهِ ﴾ في الفَرْج. وقرأ ابنُ مَسعود: (فيها)، كما قُرِئَ في سورة الأنبياء، والضَّميرُ للجُملة، وقد مرَّ لي في هذا الظَّرفِ كلام. ومن بِدَعِ التَّفاسيرِ أنَّ الفَرْجَ هو جَيبُ الدِّرع، ومعنىٰ (أحصَنتُه): منعته جِبريل، وأنه جَمع في التَّمثيلِ بين التي لها زَوجٌ والتي لا زوجَ لها،

قولُه: (وخُصوصاً من عَمَلِه)، يريد أنَّ قولَه: ﴿ مِن فِرْعَوْتَ وَعَمَلِهِ. ﴾ يجوز أنْ يكونَ من بابِ: أَعْجَبَني زَيْد وكَرَمُه، ويَجُوز أنْ يُراد: ونَجِّني من نَفْسِ فِرْعَونَ الخَبِيثَة، ثُمَّ قِيل خُصُوصاً: «مِن عَمَلِه»، وهو قَريبٌ من عَطْفِ الحَاصِّ على العَامِّ، وفيه: أنَّ ذاتَه الخَبِيثَةَ مَعْدن كُلِّ شِرَّ، ومَا ظَهَر منه من الكُفْرِ وعِبادَةِ الأَصْنامِ والظُّلْم نَعْتانِ مِنْه، وهذا أَبْلَغ.

قوله: (وقد مَرَّ لِي في هذا الظَّرف كلامٌ) أي: في سُورة الأنْبياء، وذلك أنَّ قولَه: ﴿فَنَفَخْنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا﴾ [الأنبياء: ٩١] يدلُّ على إخباء مَرْيم، والمُراد إخباء عيسى عليه السَّلام منها، والتَّقدْير: ونَفَخْنا الرُّوحَ في عيسى منها، أيْ: أَخْيَيْناهُ منها.

قولُه: (ومَعْنَى «أَحْصَنَتُه»: مَنَعَتُه جِبْرِيل)، عَطْفٌ على «أَنَّ الفَرْجَ»، وكذا قَوْله: «وأَنَّه جِمْ في التَّمثيلِ» عطف عليه، والمعنيُّ بالمَنْعِ قولُها: ﴿إِنِّ أَعُودُ بِالرَّحْمَانِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا ﴾ [مريم: ١٨]. وعن الوَاحِديُّ رحمه الله تعالى: ﴿أَحْصَنَتْ فَرَّجَهَا ﴾: حَفِظَتْ فَرْجَها ومَنَعَتْها عَمَا

تسلية للأراملِ وتَطيبًا لأنفُسِهن، ﴿وَصَدَّفَتْ ﴾ قُرِئَ بالتَّشديدِ وبالتخفيف على أنّها جَعلَت الكلِياتِ والكُتبَ صادِقة، يعني: وصَفتْها بالصَّدق، وهو معنى التَّصديقِ بعَينِه.

فإنْ قُلت: فما كلماتُ الله وكتبُه؟ قلتُ: يجوزُ أَنْ يُرادَ بكلماتِه: صُحُفُه التي أنزلهَا على إدريسَ وغيره، سمّاها «كلماتِ» لقِصَرِها، ﴿وَكُنْتُهِهِ ﴾؛ الكتب الأربَعة، وأن يُرادَ جليعُ ما كلَّم اللهُ به ملائكتَه وغيرَهم، وجميعُ ما كتّبَه في اللّوحِ وغيرِه. وقُرِئَ: (بكلمةِ الله وكتابِه)، أي: بعيسى وبالكتابِ المُنزَلِ عليه وهو الإنجيل.

لا يحِلّ، قالِ الفَرّاءُ(١): ذكر الـمُفسَّرون أنَّه جَيْبُ دِرْعِها، وهذا مُـحْتَملٌ، لأنَّ الفَرْجَ معناه في اللّغة: كُلُّ فُرْجَةٍ بين شَينين، ومَوْضِعُ جَيْبٍ دِرْعِ المَرْأةِ مَشْقُوقٌ فَهُو فَرْجٌ، وهذا أَبْلَغُ في الثّناءِ عليها لأنَّها إذا مَنعَتْ جَيْبَ دِرْعِها فهي للنَّفْسِ أَمْنَعُ(٢).

وقلت: هو كِنايةٌ، نحْوُ قولِهِم: هو نَقِيُّ الجَيْبِ طَاهِرُ الذَّيلِ، لكنَّ العُدُول عن الظَّاهِرِ المُكْشُوف إلى الحَقِيُّ الذي لا قَرينة له بعيد، ولِذلك قال المُصنَّفُ: "ومن بِدَع التَّفَاسِير».

قولُه: (قُرئ بالتَّشديدِ وبالتَّخفيفِ) «صَدَّقَت» بالتَّشْديدِ: المشهورةُ، وبالتَّخفيفِ شَاذَةٌ (٣).

قولُه: (جَعَلَت الكَلمات والكُتُب صَادِقةً)، إمّا بأنْ قال: إنَّ كُـتبَ الله صَادِقةٌ فيها جاءت به، أو صَدَّقت بِمعنَى آمَـنَتْ بِكَلماتِ ربِّها مُصَدِّقةٌ لها، وهو معنى التَّصْديق بِعَينِه، والباءُ للتَّعْدِية.

قولُه: (يَجُورُ أَنْ يُراد بِكَلماتِه: صُحُفُه)، إلى قوله: (وجميعُ ما كَتَبه في اللَّوح وغيرِه)، الانتصاف: هو يـجحدُ الكلامَ القَدِيمَ، فلا جَرَم كلامُه يُشْعِر بأنَّ كلمـاتِ الله مُتَـناهِيةٌ، لأنه

⁽١) انظر: «معاني القرآن» للفراء: (٢: ٢١٠).

⁽٢) «الوسيط» للواحدي (٣: ٢٥٠).

⁽٣) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (١٨: ١٨٨).

فإنْ قُلت: لم قيل ﴿مِنَ ٱلْقَتِنِينَ ﴾ على التَّذكير؟

قلتُ: لأنّ القُنوتَ صِفةٌ تَشمَلُ مَن قَنتَ من القبيلَيْن، فغُلِّبَ ذكورُه على إناثه، وهُمِنَ ﴾ للتَّبعيض، ويجوزُ أنْ يكونَ لابتداءِ الغاية، على أنّها وُلِدت من القانِتين؛ لأنّها من أعقابِ هارونَ أخي موسىٰ صلواتُ الله عليها.

وعن النَّبِيِّ ﷺ: «كَمُلَ من الرِّجالِ كثير، ولم يَكمُل منَ النِّساءِ إلّا أربعٌ: آسيَةُ بنتُ مُزاحِم امرأةُ فِرعون، ومَريمُ ابنةُ عِمران، وخَديجةُ بنتُ خُوَيلد، وفاطمةُ بنتُ مُحمَّد،

جَمَعَها في الأوّل جَمْعَ قِلّةٍ لِقِصَرِها، وفي النّاني حَصَرِها بِقَوْلِه: و «جميع»، وأين هو من قوله تعالى: ﴿ قُلُ نَوْكَانَ ٱلْبَعْرُ مِدَادًا لِكَلِمَنتِ رَبِّ ﴾ [الكهف: ١٠٩] ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقَلَكُمْ ﴾ [لقان: ٢٧] وكلامُ الله صِفَةٌ أَزَلِيَّةٌ أَبَدِيّةٌ غَيْرُ مُتَنَاهِيةٍ.

وقلت: ومِنْ فَمَّ وَرَد عن مَصْدرِ النَّبُوّةِ فِي الدُّعَاءِ: "أَعُوذُ بِكَلِماتِ الله التَّامَّاتِ"، وأمّا مَعْنى الجَمْعِ فِي ﴿ بِكَلِمَاتِ ﴾ فَهُو ما ذَكَرَه فِي قَـولِه تعالى: ﴿ فَأَخْرَجَ بِدِ مِنَ ٱلثَّمَرَتِ رِزْقًا لَكُمْ ﴾ آلبقرة: ٢٢] مِن أَنَّ الْمُراد والقَصْد بها «جَماعة الثَّمَرة الّتي في قَوْلِك: أَذْرَكَت ثَمَرة بُسْتَانِه، تُريد ثِهَارَه، ونظيره قولهم: كلمة الحُويْدرة؛ لقصيدته، وقولهم للقرية: المذرّة، وإنها هي مَدَرٌ مُتلَاحِقٌ».

قولُه: (فَغُلِّب ذُكُورُه على إِنَاثِهِ)، قال القاضي: وفائِدةُ التَّغْلِيب الإشْعَارُ بأنَّ طَاعَتَها لم تَقْصُر عن طَاعَةِ الرِّجالِ الكَامِلين، حتّى عُدَّت من جُملَتِهم (١).

قولُه: (كَمُلَ مِن الرِّجَالِ كَثيرٌ)، الحديثُ رواه البُّخَارِيُّ ومُسْلِمٌ والتَّرْمِذيُّ وابنُ مَاجَه والنَّسَائيُّ عن أبي مُوسى^(٢)، ولَيسَ فيه حَديثُ خَدِيجة رضي الله عنها^(٣).

⁽١) «أنوار التنزيل» (٥: ٣٥٩).

⁽٢) البُخَاري (٣٢٣٠)، ومُشلِم (٢٤٣١)، والتُرْمِذيُّ في «الجامع» (١٨٣٤)، وابن مَاجَه في «السنن» (٣٢٨٠)، والنَّسائيُّ في «السنن الكبرى» (٥: ٩٣)، (٨٣٥٣).

⁽٣) هذه الزيادة ذكرها ابن الأثير وعزاها لرزين كها في «جامع الأصول» (٩: ١٢٤ – ١٢٥). ولها روايات أخرى في كتب السنة غير المذكورة هنا.

وفَضلُ عائِشةَ على النّساءِ كفضلِ الثَّريدِ على سائرِ الطّعام»، وأمّا ما رُوِيَ أنّ عائشةَ سألتْ رسولَ الله ﷺ كيف سَمّى اللهُ المسلِمة (تعني مريم)، ولم يُسَمِّ الكافرة؟ فقال: «بغضًا لها»: قالت: وما اسمُها؟ قال: اسمُ امرأةِ نوح: واعِلة، واسمُ امرأةِ لوطٍ: واهِلة، فحديثُ أثرُ الصَّنعةِ عليه ظاهرٌ بَيِّن، ولقد سمّى اللهُ تعالى جماعةً من الكُفّار بأسمانِهم وكُناهُم، ولو كانتِ التَّسميةُ للحُبِّ وتركُها للبُغضِ لسمّى آسية، وقد قرن بينها وبين مريم في التَّمثيلِ للمُؤمِنين، وأبى اللهُ إلّا أنْ يَجعلَ للمصنوعِ أمارةً تنمُ عليه، وكلامُ رسولِ الله ﷺ أحكمُ وأسلَمُ من ذلك.

عن رسول الله ﷺ: «من قَرَأ سورةَ التَّحريم آتاهُ اللهُ توبةً نصوحًا».

قولُه: (كَفَضْلِ النَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ)، قيل: إنَّما مَثَلُ النَّرِيدَ لأَنَه أفضَلُ طَعَام العَرَب ولا يَرون في الشَّبع أغنَى غَناءً منه، وقيل: إنَّهم كانوا يَحمدون النَّريدَ فيها طُبخ بلَحم، ورُوي: «سَيِّد الطَّعَام اللَّحم» (1)، فكَأنَها فُضِّلَت على النِّساءِ كَفَضل اللَّحم على سَائِر الأطعِمة، والسِّرُ فيه أنَّ الثَّريدَ مَع اللَّحم جَامِعٌ بينَ الغِذاءِ واللَّذة والقُوَّة وسُهُولةِ التَّناوُل، وقِلَّة المَوْونَة في المَضغ وَسُرعَةِ المُرور في المَريء، فضَرَبَ به مَثلاً ليُؤذِن بأنَّها أعطِيتُ مَع حُسن الحَلق حُسنَ الخُلُق، وحَلاوة المنطق، وفَصَاحَة اللَّهجَة، وجَودَة القَريحَة، ورَزَانَةَ الرَّأي، ورَصَانَة العَقل، والتَّحَبُّب إلى البَعل، فَهي تَصلُحُ للتَّبعُّل، والتَّحَدُّث والاستِثناس بها، والإصغاء إليها. وحَسبُك أنَّها عَقلَت عن النَّبيِّ يَهِيُّمُ ما لَم تَعقِل غَيرُها منَ النِّساء، ورَوَت ما لم يروِ مثلُها مِن الرِّجال، وعَا يَدُلُ على أنَّ الشَّهى الأطعِمة عندَهُم وألَذُها قَولُ الشَّاعِر:

إِذَا مَا الْحُبُرُ تَأْدِهُ مُ لِلْحَمِ فَلَذَاكَ _ أَمَانَةَ الله _ الثَّرِيدُ (٢)

تمت السورة حامداً الله ومصلياً.

⁽١) رواه ابن ماجه في «السنن» (٣٣٠٥).

⁽٢) هذا القول كله من بداية التعليق إلى آخره، مَنقولٌ من شرح التّوربَشْتي على «المصابيح»، انظر: «تحفة الأحوذي» (١٠) ٢٦١) ولم يُصرِّح المصنف هنا بهذا مع أنَّ عادَتَه أنْ يذكر مصادره ومنها «شرح التُّورْبَشْتِي» كما مرَّ في هذه الشُّورة.

شُورة المُلك مكيّةٌ، وهي ثلاثونَ آيةً وتسمّىٰ: الواقية، والمنجية؛ لأنها تقي وتُنجي قارئَها مِن عذابِ القَبر

يني لِلْوُ الْمُعْزِ الْحِبْدِيرِ

سورةُ المُلْك مكتةٌ، وهي ثلاثونَ آيةً سِنِسِسِسِلِلْفِالْمَلِلَامِثِ فِنِهِ لِقَتِي وبه لِقَتِي

قَولُه: (﴿ بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ ﴾ على كلِّ موجود)، وجَعَل ﴿ بِيدِهِ ٱلْمُلْكُ ﴾ بمعنى التصرُّفِ والاستيلاء، ولذلك عَدَّاه بـ «على » في قولِه: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَا لِكَ ٱلمُمْلَكِ اللَّهُمَّ مَا لِكَ ٱلمُمْلَكِ اللَّهُمُ مَا لِكَ ٱلمُمْلَكِ اللَّهُ عَدَّاه بـ «على » في قولِه: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَا لِكَ ٱلمُمْلَكِ اللَّهُ عَدَّاه بِهِ عَلَى اللَّهُ مُمَّ مَا لِكَ ٱللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الل

﴿ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ ﴾ ما لم يوجدُ مما يدخلُ تحتَ القدرةِ ﴿ قَدِيرٌ ﴾. وذِكـرُ «اليدِ» مجازٌ عن الإحاطةِ باللُّلكِ والاستيلاءِ عليه. والحياةُ: ما يَصحُّ بوجودِه الإحساس،

ثُوْتِي ٱلْمُلَكَ مَن تَشَاءُ ﴾ [آل عمران: ٢٦]: «فالمُلْكُ: ضَبْطُ الشَّيءِ الْمَتَصرَّفِ فيه بالحُكْم، والمِلْكُ كالجِنْسِ لهُ؛ فَكلُّ مُلْكِ مِلْكٌ، وليس كلُّ مِلْكِ مُلْكاً»(١).

قُلْنا: لَمُوْ عَمَمَ الثاني، لَـتَحقَّقَ التَّغايُّرُ أَيضاً، على أن في تخصيصِ الأَوَّل بالمَوْجود أيضاً نظراً، لأنَّ اليَدَ نَجازٌ عن القُدْرة، وإنْ تَخصَّصتِ القُدْرةُ بالمعدوم كما هو مَذْهَبُه تخصَصَ الأوَّل بالمعدوم، وإنْ لم يَتخصَّص، لم يَتَخصَّصِ الثاني بالمعدوم. والتحقيقُ أن الأوَّل مُطلقٌ، والثاني عامٌّ لِمَا وُضِعَ له تَباينُ الشيْء، فَقُصِدَ بيانُ أَصْلِ القُدْرة أَوّلاً، وعُمومِها ثانياً.

وقلتُ: الظّاهِرُ أن الآيةَ مِن بابِ التّكميل، فالقرينةُ الأولى تَدُلُّ علىٰ التَّصرُّفِ التّامِّ فِي الموجودات، على مُقْتضىٰ إرادتِه ومَشيئتِه مِن غيرِ مُنازِع ولا مُدافِع، تَصَرُّفَ الْمُلَاكِ فِي مُلْكِهم، لا يَتَصرَّفُ فيها غَيرُه حقيقةً، ولذلك قَدَّمَ الظَّرْفَ للتَّخْصيصِ، قال الإمامُ: «هذه اللفظةُ إنها

⁽١) «مفردات القرآن» ص ٧٧٥.

 ⁽٢) يعني مذهب المعتزلة في تعريف الشيء، انظر حديث القاضي عبد الجبار عن حقيقة الموجود والمعدوم:
 «شرح الأصول الخمسة» له، ص ١٧٥ وما بعدها.

⁽٣) أي: خصص الملكَ بالموجود.

وقيل: ما يوجِبُ كُونَ الشيءِ حيّاً، وهو الذي يَصحُّ منه أن يَعلَمَ ويَقدِر. والموتُ: عدمُ ذلك فيه، ومعنىٰ خَلْقِ الموتِ والحياة: إيجادُ ذلك المصحّح وإعدامُه.

تُسْتعملُ لِتأكيدِ كَوْنِه تعالىٰ مَلِكاً ومالِكاً، كَما يُقالُ: بِيَدِ فلانِ الأَمْرُ والنَّهِيُ، والحَلُّ والعَقْدُ»(١).

والقرينة الثانية دالّة على القُدْرةِ الكاملةِ الشَّاملة، ولو اقْتَصَر على القَرينةِ الأُولى، لأَوْهم (٢) أَن تَصَرُّفَه مَقْصورٌ على تَغْييرِ أَحوالِ اللَّلْكِ كَما يُشاهَدُ مِن تَصرُّفِ اللَّلَاكِ المجازيّ؛ فَقُرِنت بالثانيةِ ليؤذِنَ بأَنَّه عَزَّ سُلْطانُه قادرٌ على التصرُّفِ، وعلى إيجادِ الأَعيانِ المُتَصرَّفِ فيها، وعلى بالثانيةِ ليؤذِنَ بأَنَّه عَزَّ سُلْطانُه قادرٌ على التصرُّفِ، وعلى إيجادِ الأَعيانِ المُتَصمَّنِ للعَوارِضِ، إيجاد عَوارِضِها الذَّاتيَّةِ وغيرها، ومِن ثَمَّ عَقَبَ ذلك الوصْفَ بالوصْفِ المُتضمِّنِ للعَوارِضِ، وهو قَوْلُه: ﴿ اللّهُ الدَّاتِيَةِ وَعُيرِها، وأَمَا مَسْأَلةُ وهو قَوْلُه: ﴿ اللّهِ اللّهِ عَلَى الْمَوْمَ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللللّهُ ال

قَوْلُه: (وقيل: ما يُوجِبُ كُوْنَ الشيْءِ حَيّاً، وهو الذي يَصِحُّ منه أَنْ يَعْلَمَ ويَقلِر)، قالَ صاحبُ «التَّقْريب»: الحياةُ ما به الإحساسُ، أَو ما به العِلمُ والقُدْرةُ، ولا يُفَسَّرُ بِها يُوجِبُ كُوْنَ الشيءِ حَيًا لئلا يَلْزمَ منه الدَّوْر (٣).

قَوْلُه: (والموتُ عَدَمُ ذلك)، الانتصاف: مَذْهَبُ القَدَريَّةِ أَنَّ الموتَ عَدَم، واعْتِقادُ أَهلِ الشُّيَّةِ أَنَّه أَمرٌ وُجوديٌّ يُضادُّ الحياةَ، وكَيْف يكونُ عَدماً وقَدْ وُصِفَ بكَوْنِه نَخْلُوقاً، وعَدَمُ السُّنَّةِ أَنْه أَمرٌ وَلَوْ كانَ المعدومُ مَخْلُوقاً للَزِمَ وُقوعُ الحوادثِ أَزلاً، وهُوَ ظاهرُ البُطْلان(٤).

⁽١) «مفاتيح الغيب» (٣٠: ٤٦) للرازي.

⁽٣) في (ف): «لأفهم».

⁽٣) الدَّوْر: هو توقّف وجود الشيء على ما يتوقف عليه وجودُه، إمّا بلا واسطة وهو الدور المصرَّح، كتوقف (أ) على (ف) على (ج)، (أ) على (ف) على (ف) على (ج)، و(ج) على (أ). انظر: «التعريفات» للجرجاني، ص ١٤٠.

⁽٤) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٥٧٥).

والمعنىٰ: خلقَ موتَكم وحياتَكم أيُّها المكلَّفون ﴿لِيَبْلُوَكُمْ ﴾،

وقال صاحبُ «الفرائد»: «لَوْ كَانَ الموتُ عَدَمَ الحياةِ اسْتَحَالَ أَنْ يَكُونَ يَخُلُوقاً»، وقد قالَ بَعْد ذلك: «مَعْنَىٰ خَلْقِ الموتِ والحياةِ، إيجادُ ذلك المُصَحِّح وإِعْدَامُه»، وهذا أَيضاً مَنْظُورٌ فيه. وقال الإمامُ: «الحياةُ هي الصَّفةُ التي يكونُ المَوْصوفُ بها، بحيثُ يَصِعُّ أَن يَعْلَمَ ويَقْدر» (١).

واختلفوا في الموت، قيلَ: إنَّه عبارةٌ عَن عَدَمِ هذه الصَّفة، وقيلَ: صِفَةٌ وجوديَّةٌ مُضادَّةٌ للحياةِ، لقَوْلِه تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلْمَوْتَ ﴾؛ والعَدَمُ لا يكونُ يَخْلُوقاً، هذا هُوَ التَّحقيق.

قَوْلُه: (خَلَقَ مَوْتَكُم وحياتَكُم أَيُّها المُكلَّفُون ﴿لِبَّالُوكُمْ ﴾)، الراغبُ: «أَنواعُ المُوتِ بحسَبِ أَنواعِ الحياة: الأوّلُ: ما [هو] (٢) بإزاءِ القوَّةِ النامية في الإنسانِ والحيوانِ والنباتِ، نحو: ﴿ أَعْلَمُوا اللّهَ يَحْيِ ٱلأَرْضَ بَعْدَمَوْتِها ﴾ [الحديد: ١٧]، ﴿ وَأَحْبَيْنَايِهِ. بَلْدَةً مَّيْتًا ﴾ [ق: ٢١]. الثاني: زَوالُ القوَّةِ الحاسَّة (٣)، قال تعالى: ﴿ وَلَلْتَنِي مِتُ قَبْلَ هَلْنَا ﴾ [مريم: ٣٧]، ﴿ كُلُّ نَفْسِ ذَآيِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾ [الانبياء: ٣٥]. ﴿ كُلُّ نَفْسِ ذَآيِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾ [الانبياء: ٣٥]. والثالثُ: زَوالُ القُوَّةِ العاقلةِ، وهي الجهالةُ نحو: ﴿ وَيَأْتِيهِ ٱلْمَوْتُ مِن صَلَّلِ مَكَانِ وَمَا هُوَ الانباءُ: الرابعُ: الحُرُنُ المُكدِّرُ للحياة، نحو: ﴿ وَيَأْتِيهِ ٱلْمَوْتُ مِن صَلِّلِ مَكانٍ وَمَا هُوَ الانباءُ: وَاللهُ اللّهُ مَوْتُ خَفيف، والموتُ نومٌ تَقيل، والمن نومٌ تَقيل، المنامُ، فقد قيل: المنامُ مَوْتُ خفيف، والموتُ نومٌ تَقيل، وقوْلُه: في المَنهُ مَوْتُ خفيف، والموتُ نومٌ تَقيل، إنّكَ مَيْتُونَ ﴾ [الزمر: ٣٠]، قيل: [معناه] (٤) سَتموتُ، تنبيها على أنه لا بُدّ لكلً أَحِد ﴿ إِنّكَ مَيْتُونَ ﴾ [الزمر: ٣٠]، قيل: [معناه] (٤) سَتموتُ، تنبيها على أنه لا بُدّ لكلً أَحِد مِن الموت، وقيلَ: فيه إشارةً إلى مَا يَعْتري الإنسانَ في كلّ حالٍ مِن التحلُّلِ، وأنّ البَشَرَ ما دامَ في الدُّنيا يَموتُ جُزءاً فجزءاً. وقد عَبَّرَ قومٌ عَن هٰذا المعنى بـ «المائت»، وَرَدَّه على بُنُ عبدِ العزيز (٥) الذُّنيا يَموتُ جُزءاً فجزءاً. وقد عَبَّرَ قومٌ عَن هٰذا المعنى بـ «المائت»، وَرَدَّه على بُنُ عبدِ العزيز (٥)

⁽١) «مفاتيح الغيب» (٣٠: ٤٨). ومن قوله: «قال صاحب التقريب»، إلى هنا، سقط من (ط).

⁽٢) زيادة من «مفردات القرآن» يقتضيها السياق.

⁽٣) كذا في «المفردات» وهو الصواب، وفي الأصول الخطية: «الحسّاسة».

⁽٤) زيادة من «المفردات» يقضيها السياق.

⁽٥) الجرجاني، صاحب «الوساطة» و التعريفات».

وسمّىٰ عِلمَ الواقعِ منهم باختيارِهم «بَلْوى»، وهي الخبرةُ استعارةٌ من فعلِ المختبِر. ونحوُه قوله تعالىٰ: ﴿وَلَنَـبَلُونَكُمْ حَتَىٰ نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنكُرُ ﴾ [عمد: ٣١].

فإن قلتَ: مِن أينَ تَعلَّق قولُه: ﴿ أَيُّكُمْ آخَسَنُ عَمَلًا ﴾ بفعلِ البَلْويٰ؟

وقال: ليس في لغتنا «مائت» على حَسَبِ ما قالوا، وإنّما يُقالُ: مَوْتٌ مائِت كقولك (١٠): شِعْرٌ شَاعِرٌ، وسَيْلٌ سائِلٌ»(٢).

قَوْلُه: (وسَمَّىٰ عِلْمَ الواقع منهم باختيارِهم «بَلُوى») وهو مِن إضافةِ المصدرِ إلى المَهْعول، وقَوْلُه: «منهم» و «باختيارهم» مُتعلقانِ بـ «الواقع». قيلَ: إنَّه تعالىٰ يَعْلَمُ الأشياءَ قبل وُقوعها أنها سَتَقَعُ لا أنّها (٣) واقعةٌ، لأنَّ ذلك لا يكونُ عِلْها، وإذا وُجِدَ تَعلَّق العِلمُ بوجودِه. واللهُ تعالىٰ خَلَق المُكلَّفينَ يَعْلَمُ (٤) ما يَصْدرُ مِنْهم باختيارهم، فسنتي هذا اختياراً ؛ لأنه إذا خَلَقَهم ليعلمَ واقعاً ما، يَعلمُ أنه يصدرُ باختيارهم، فكأنَّه تعالىٰ اختبرهم بِخَلقِه وابتلاهم. المعنىٰ: لِيعلمَ هذا المعنىٰ واقعاً بَعْدما عَلِمَ أنه سَيَحْصل منهم.

والفلاسفةُ خَذَلَهُم الله، زَعَموا أن اللهَ تعالىٰ يَعلمُ الجزئيّاتِ على وَجْهِ كلِّي لا جُزْئي (٥)، والمُسْلمون يَعْتقدون أَنَّه تعالىٰ يَعلمُ الجزئياتِ على وَجْهِ جُزئي، أي عند وُجودِها يَعلمُ أنَّها وُجِدَت، وعند عَدَمِها يَعْلَمُ أنَّها عُدِمت، وقَبْل ذلك يَعْلَمُ أَنَّهَا سَتوجَدُ وسَتُعْدَم، فالتغييرُ في المعلوم لا في المعِلْم.

قَوْلُه: (استعارةً)، نَصْبُ تَمييزِ أَو مفعولِ له، أو حالٍ، أو مَفْعولٍ مُطْلَق، لِمَا في قولِه: «سَمّى»

⁽١) كذا في «المفردات» وهو الصواب، وفي الأصول الخطية: «نحو».

⁽٢) «مفردات القرآن»، ص ٤٧٦-٤٧٧. وانظر: «الكتاب» (٣: ٣٨٥) لسيبويه.

⁽٣) في (ف): ﴿الْأَنْهَا﴾، وهو خطأ.

⁽٤) في (ط)، و(ح): «ليعلم»، وما أثبت هو الصواب، بدليل الكلام بعده.

⁽٥) انظر: ردّ ابن تيمية على أقوالهم في كتابه النفيس: «درء تعارض العقل والنقل» (٥: ١١٣، ٩: ٣٨٣، ٥) انظر: ردّ ابن تيمية على أقوالهم في كتابه النفيس: «درء تعارض العقل والنقل» (٥: ١١٣، ٩٠).

قلتُ: من حيثُ إنه تَضمّنَ معنىٰ العلم، فكأنه قيل: ليَعْلمَكم أَيُّكم أحسنُ عملاً؟ وإذا قلتَ: علمتُه أزيدٌ أحسنُ عملاً أم هو؟ كانت هذه الجملةُ واقعةً موقعَ الثاني مِن مفعولَيْه، كما تقول: علمتُه هو أحسنُ عملاً.

فإن قلتَ: أتسمِّي هٰذا تعليقاً؟

قلتُ: لا، إنها التعليقُ أن توقعَ بعده ما يسدُّ مسدَّ المفعوليْنِ جميعاً، كقولك: علمتُ أيُّها عمرو، وعلمتُ أزيدٌ منطلِق.....

قَوْلُه: (لا، إنَّما التعليقُ أَنْ توقعَ بَعْده ما يَسُدُّ مَسَدَّ المفعولَيْنِ)، قيلَ: إِنَّ قَوْلنا: عَلِمتُ أَزيدٌ مُنْطلقٌ، تَعْليقٌ للفعلِ عن العَمَل، ومِنْ شَرْطِ التَّعليقِ أَنْ لا يُذْكَرَ شيءٌ مِن المفعولَيْنِ، إذْ

⁽١) انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي، ص٣٨٢.

لو قُلْتَ: عَلِمتُ القومَ أَيُّهم أَفْضَل، لم يكنْ تعليقاً، وهاهُنا ﴿لِيَـبَلُوَكُمْ ﴾ أَخَذَ مَفْعُولُه، فلا يُعَلَّقُ عليه قوله: ﴿ أَيْكُمُ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾.

وقالَ صاحبُ «التَّقْريب»: «وفيه نَظَر، لأَنَّ المُضْمَرَ هو العِلْمُ، فلا يَلْزَمُ ذِكْرُ المفعولِ مَعه، بل التَّقدير: لِيَبْلوَكم فيعلَمَ أَيْكم. وأيضاً لا تَقَعُ (١) الجملةُ الاستفهاميَّةُ مفعولاً ثانياً لِـ «علمتُ»، وإنَّما يَقَعُ مَوْقِعَ المفعولَيْنِ في: علمتُ أَيُّهم خَرَج؟ لأنَّ المعنى: علمتُ جوابَ هذا الاستفهام، ولا يُقَدَّرُ مِثلُه في: عَلِمتُه أَيُّهم خَرَج؟ إذْ لا معنى لقولك: عَلِمتُه جوابَ هذا الاستفهام. وأيضاً ذُكِرَ في «هود» في ﴿لِيَبْلُوكُمُ مَا أَيْكُمُ أَحْسَنُ عَمَلا ﴾ [هرد: ٧]، أنَّه تَعْليق».

وقالَ الزَّجَاجُ: «المُتعلِّق بـ ﴿ أَيُّكُمُ ﴾ مُضْمَر، أي: لِيَبْلُوكم فَيعلَمُ أَيُكم أحسنُ عملاً. وارْتَفَعت «أيّ» بالابتداء، ولا يَعملُ فيها ما قَبْلها، لأنَّها على أَصْلِ الاسْتِفهام "(٢). والجوابُ ما يُعْلَمُ مِن كلامِ الإمامِ قالَ: «فيه وَجهان: أَحدُهما قَوْلُ الفرّاءِ والزَّجاجِ: إنَّ المتعلِّق مُضْمَر، وثانيهها قَوْلُ صاحبِ «الكشَّاف»: ﴿لِيَبْلُوكُمْ مَ فِي مَعْنَى لَيُعلِمَكم، أَيْ: لِيُعْلِمَكم أَيْكم أَيْكم أَيْكم مَنْ عملاً "(٣).

وقلتُ: فالمُصنّفُ ذَهَبَ في «هود» (٤) إلى مَذْهَبِ الفرّاءِ والزَّجاج، واختارَ هاهنا مَذْهباً آخَرَ، وَهُوَ صَحيحٌ مِن حيثُ العربيَّة، لأنَّ بابَ التَّضمين بابٌ واسعٌ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «مِنْ حيثُ إنَّه تَضَمَّنَ مَعنىٰ العِلْم، فكأنَّه قيل: لِيَعْلَمَكم أَثْكم أَحْسَنُ عملاً».

⁽١) زاد في (ح): «ما وقع»، وفي (ف): «واقع»، والصواب سياق (ط)، ولذا أثبتناه، بدليل ما سيأتي من ردّ الطيبي على هذا القول في آخِر الصفحة.

⁽٢) (معاني القرآن وإعرابه» (٥: ١٩٧).

⁽٣) "مفاتيح الغيب» (٣٠: ٥٠)، وانظر: «معاني القرآن» (٣: ١٦٩) للفراء.

⁽٤) انظر: (الكشاف) (٨: ٢٠-٢٢)؛ قاله في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَاتِ وَٱلأَرْضَ فِي سِنَّةِ أَبْنَامِ وَكَانَ عَرْشُـهُ، عَلَى ٱلْمَاهِ لِبَنْلُوكُمْ أَنْكُمْ أَخْسَنُ عَمَلًا ﴾ [هود: ٧].

ألا ترى أنه لا فَصْلَ بعد سَبِقِ أحدِ المفعوليْنِ بينَ أن يقعَ ما بعدَه مُصدَّراً بحرفِ الاستفهام وغيرَ مُصدَّر به، ولو كان تعليقاً لافترقتِ الحالتانِ كها افترقتا في قولك: علمتُ أزيدٌ منطلِق، وعلمتُ زيداً منطلقاً. ﴿ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾: قيل: أخلصه وأصوبُه؛ لأنه إذا كان خالصاً غيرَ صوابٍ لم يُقبل، وكذلك إذا كان صواباً غيرَ خالص؛ فالخالصُ: أن يكونَ لوجهِ الله تعالىٰ؛ والصوابُ: أن يكونَ علىٰ الشَّنة.

وأمَّا قَوْلُه: «لا تَقَعُ الجملةُ الاستفهاميَّةُ مَفْعولاً ثانياً» فَضَعيف، لأَنَّها إذا وقَعَت مَفْعولاً أَوَّلَ فِي قَوْلِه تعالى: ﴿ مُمَّ لَنَنزِعَكَ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَنِ عِنيَا ﴾ [مريم: 18]، أيْ: لَننزِعَنَ الذين يُقالُ فِي حَقِّهم: أيُّهم أَشَدُّ، كها هو مَذْهبُ الخليل(١)، كيف يَمْتنعُ وقوعُها مَفعولاً ثانياً بالتأوّل، أيْ: لِيَعْلمكم الذين يُقالُ في حَقِّهم: أيُّهم أَحْسَنُ عملاً. وقد أَنصَف صاحبُ «الانْتِصاف» حيثُ قالَ: «التَّعليقُ عَنْ أَحَدِ المفعولَيْن فيه خلاف، والأَصَحُ هو الذي اختارَه الزَّخشريُّ، وهذا النحو عُشُه فيه يَدْرج، ويَدْري كيف يَدْخلُ ويَخْرج» (١).

قولُه: (أَخْلَصُه وأَصْوَبُه)، الراغبُ: «الخالصُ كالصافي، إلا أَنَّ الخالصَ هو ما زال عنه شَوْبُه بَعْد أَنْ كان فيه، وحقيقةُ الإخلاصِ التعرِّي عن كلِّ ما دون الله، والتَّبرِّي عَمَّا سِوىٰ الله»(٣). والصَّوابُ ضِدُّ الحَطأ والعُدولِ عَن الطَّريق المستقيم، ولِصُعوبته وَرَدَ في الحديث: «اسْتقيموا ولَنْ تُخْصُوا»(٤).

⁽۱) انظر: «الكتاب» (۲: ۳۹۹) لسيبويه، و «الكشاف» (۱۰: ۷۳)؛ في سياق تفسيره الآية (٦٩) من سورة مريم.

⁽٢) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٥٧٥)، وفيه إشارة إلى المثل المشهور: «ليس هذا بِعُشّكِ فادرُجي»، يضرب لمن يرفع نفسه فوق قدره. انظر: «مجمع الأمثال» (٢: ١٨١) للميداني.

⁽٣) «مفردات الراغب»، ص ٢٩٢.

⁽٤) تمامه: ﴿وَاعْلُمُوا أَنَّ خَيْرَ أَعْبَالُكُم الصَّلَّأَ، وَلَنْ يُحَافَظُ عَلَى الوضُّوءَ إِلَّا مؤمنٌ . ﴿مَسَنَدُ الإِمَامُ أَحَدُهُ (٢٢٣٧٨).

وعن النبي ﷺ أنه تلاها، فلما بلغ قولَه: ﴿ أَيْكُو أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ قال: «أَيُّكُم أَحِسنُ عَمَلًا ﴾ قال: «أَيُّكُم أَحِسنُ عَقلاً عن الله عقلاً، وأورعُ عن محارمِ الله، وأسرعُ في طاعةِ الله»، يعني: أيُّكم أتمُّ عقلاً عنِ الله وفهماً لأغراضِه؛ والمرادُ: أنه أعطاكُم الحياة التي تَقْدِرون بها على العمل وتَسْتمكِنون منه، وسَلّط عليكمُ الموتَ الذي هو داعيكم إلى اختيارِ العملِ الحسنِ على القبيح، لأن وراءَه البعثَ والجزاءَ الذي لا بدّ منه،

وقلتُ: وبالنَّظَرِ إلى قَوْلِه تعالى: ﴿وَأَنَّ هَلَا اصِرَ عِلَى مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَنْبِعُوا الشُبُلَ ﴾ [الانعام: ١٥٣]، وقَوْلِه: ﴿ قُلْ هَلَاهِ مَسَبِيلِ آدَّعُوا إلى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ ﴾ [يوسف: ١٠٨]، قالَ المصنَّفُ: ﴿ وَالصَّوابُ أَنْ يكونَ على السُّنَة ﴾، وأبى قَبولَ العملِ إلَّا بها وبالإِخلاص. ويُفْهَم مِنْه: إذا راعى المُكلَّفُ في أعمالِه الفرائض والواجبَ فقط ولم يُكُملها بالسُّنَن، سَقَطَ عنه الفرضُ لكنْ لمَ يُقْبِلُ منه لِتَخطِّيه الصَّواب؛ على ذلك ما رَوينا عن أبي داود عن أبي هريرة قال: قال النبيُ يَظِيدٌ: ﴿ مَنْ سَمِعَ المُنادي فلَمْ يَمْنعُه من اتَباعِه عُذْرٌ ﴾، قالوا: وما العُذْر؟ قال: ﴿ خوفٌ أَو النبيُ مُرْض، لَمْ تُقْبُلُ منه الصَّلاةُ التي صَلَّى ﴾ (١).

وفي الحديثِ دليلٌ على وُجوبِ حضورِ الجماعةِ، وأَنْ لا رُخْصةَ في تَركِ الجماعةِ لاحد إلا مِن عُذْرٍ. وقالَ عطاءٌ: ليسَ لأَحدِ مِن خَلْقِ الله في الحَضَرِ والقَرْيةِ رُخصةٌ إذا سَمِعَ النّداءَ، في أَنْ يَدَعَ الصَّلاةَ، أَيْ: في الجماعة. وقال الأوزاعيُّ: لا طاعةَ للوالدِ في تَرْكِ الجُمُعة والجماعات. وقالَ بعضُ أصحابِ الشافعي: الجماعةُ فَرْضٌ على الكفايةِ لا على الأعيان، ولا يَمْتنعُ العَبْدُ عن الجماعةِ بغيرِ عِلَّة. وقد سَبَقَ في سُورة الجُمعة مُسْتوفى تَحْقيقُه.

قَوْلُه: (آَيُكُم أَتَمُّ عَقْلاً عن الله)، أَيْ: أَتَمُّ فَهماً لِما يَصْدرُ عَن جَنابِ الله، وأَكملُ ضَبْطاً لِما يَأْخذُ عَن خِطابه، يَدلُّ عليه عَطْفُ قَوْلِه: «وفَهُما لِأَغْراضِه» على «عقلاً»، على سبيلِ التَّفسير.

⁽١) «سنن أبي داود» (٥١١)، بهذا اللفظ عن ابن عباس، رَضِي الله عنهما.

وقدّمَ الموتَ على الحياة، لأنّ أقوى الناسِ داعياً إلى العملِ، مَن نَصَبَ موتَه بين عينيّه، فقدّم الموتّ المعللِ، مَن نَصَبَ موتَه بين عينيّه، فقدّم الأنه فيها يَرْجعُ إلى الغرضِ المسوقِ له الآيةُ أَهَم ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ﴾: الغالبُ الذي الايخجزُه مَن أساءَ العمل ﴿الْغَفُورُ ﴾ لمن تابَ مِن أهلِ الإساءة. ﴿طِبَاقًا ﴾: مطابقة بعضُها فوقَ بعض، مِن طابقَ النّعل: إذا خَصَفها طَبَـقاً على طَبَـق، وهذا وَصْفٌ بالمصدر،

قَولُه: (فَقُدِّم لأنه فيها يَرْجعُ إلى الغَرَضِ المسوقِ له الآيةُ أَهمُّ)، «فيها يَرجعُ» مُتعلِّقُ بـ«أهمّ». والظاهرُ أَنَّ قَوْلَه: «فَقُدْمَ»، قد عُطِفَ على «قَدمَ الموتَ على الحياة» على سبيلِ التَّعقيب، نحو: ﴿فَتُوبُوا إِلَى بَارِيكُمْ فَاقْنُلُوا أَنفُسَكُمْ ﴾ [البقرة: ٤٥]، يعني: المرادُ مِن قَوْلِه: ﴿فَكَ ٱلمَوْتَ وَالْحَيَوَةُ لِبَنْوَكُمُ أَيْكُو آَحْسَنُ عَمَلا ﴾ [الملك: ٢]، أنه أعطاكم الحياة... إلى آخره، وقُدَّم الموت على الحياة، لِبَنْوَكُمُ أَيْكُو آَحْسَنُ عَمَلا ﴾ [الملك: ٢]، أنه أعطاكم الحياة... إلى آخره، وقُدَّم الموت على الحياة، لأنَّ الموت أقوى الدَّواعي إلى العَمل، فقد م ليتَبيَّنَ أَنَّ الذي سِيقَ له الآيةُ، البعثُ على العملِ، والإخلاصُ فيه، وتَحرَّي الصَّوابِ له.

ولَعَمري، إِنَّ مَن جَعَلَ المَوْتَ نُصْبَ عَيْنَيْه، زَهِدَ فِي الدِّنيا ولذَّاتها، وَرَغِبَ فِي الآخرةِ وأَنابَ إِلَى الجنَّة ونعيمها؛ روينا عَن التِّرمذي عَن ابنِ مَسْعودٍ رَضِي اللهُ عنه، قال: قالَ رسولُ الله عَلَيْهُ: «اسْتَحْيوا مِن الله حَقَّ الحياء»، قُلْنا: إِنَّا نَسْتَحي مِن الله يا رسولَ الله والحمدُ لله، قال: «ليسَ ذلك! ولكنّ الاستحياء مِن الله تعالىٰ حَقَّ الحياء، أَنْ تَحْفظَ الرأسَ وما وَعَىٰ، والبَطْنَ وما حَوىٰ، وتَذكُر الموتَ والبِلىٰ، ومَنْ أَرادَ الآخرة تَرَكَ زينةَ الدُّنيا، وآثر الآخرة على الأُولى؛ فَمَنْ فَعَلَ ذلك فَقَد اسْتَحيا مِن الله حَقَّ الحياء» (١).

قَوْلُه: (وهذا وَصْفٌ بالمصدر)، قيلَ: هو مُشْكِل، لأنه لو كانَ صفةً لكان مجروراً صفةً للمُضافِ إليه، أيْ: سَبْعَ سمواتٍ طباقاً، كما في قَوْلِه: ﴿سَبْعَ بَقَرَتِ سِمَانِ ﴾ [بوسف: ١٣]، لأنَّ الصَّفةَ في الأعدادِ تكونُ للمضافِ إليه، ولَـوْ قيلَ: هو حالٌ لكانَ وجهاً، لأنَّ ﴿سَبْعَ سَمَوَتٍ ﴾ مَعْرفةٌ لشُمولِها كلها، وهو قريبٌ ممّا ذُكِرَ في قَوْلِه تعالى: ﴿ وَمَاآتَ كُلُّ نَفْسِ مَعَهَا سَآيِقٌ

⁽۱) «سنن الترمذي» (۲٤٥٨).

أو علىٰ ذاتِ طِباق، أو علىٰ: طوبقَتْ طباقاً. ﴿ مِن تَفَنُونِ ﴾ وقُرِئ: «مِن تَفَوَّت»، ومعنىٰ البناءينِ واحد، كقولهم: تَظاهروا مِن نِسائهم وتَظَهّروا،

وَشَهِيدُ ﴾ [ق: ٢١]، مِن أَنَّ يَحَلَّ ﴿ مَعَهَا سَآيِقٌ ﴾ النَّصبُ على الحالِ من ﴿ كُلُّ ﴾ لِتَعَرُّفِه بالإضافة إلى ما هو في حُكْم المَعْرفة، وذلك أَنَّ النفسَ بالإضافة صارتْ شاملة لجميع النُّفوس.

وقُلتُ: ما خَطَرَ هناك أَنْ يُوصَفَ المضافُ به، بَل سأل عَن التفاوتِ بين أَنْ يكونَ وَلَيْ السِّمَانِ ﴾ صفة للبقرات، وأَنْ يكونَ صفة للسَّبْع (١). ولا ارْتيابَ أَنَّ وَصْفَ البقراتِ بالسِّمانِ والعِجافِ أَوْلى مِنْ وَصْفِ الأعدادِ بها، كَما أَنَّ وَصْفَ الأعداد بالطبّاقِ، أَخْرى مِن وَصْفِ السَّماءِ به، لاقتضاء كلِّ ما يناسبه. على أَنَّ قَوْلَه: «وهذا وَصْفٌ بالمصدرِ»، لا يُنافي إرادة الحال، السَّماءِ به، لاقتضاء كلِّ ما يناسبه. على أَنَّ قَوْلَه: «وهذا وَصْفٌ بالمصدرِ»، لا يُنافي إرادة الحال، تخوُه قَوْله في قولِه تعالى: ﴿ وَعِبَادُ ٱلرَّمْنِي ٱلنَّيْرِي كَيْمَشُونَ عَلَى ٱلأَرْضِ هَوْنَا ﴾ [الفرقان: ٣٣]: «﴿ وَعِبَادُ ٱلرَّمْنِي ٱللَّهِ مِن اللهُ وَصْعَ «هَيِّنِينَ»، لأَنَّ في وَضْعِ المصدرِ مؤضِع سِفَة مُبالغة " (١) و صفة للمَشْي، يَعْني: هَيِّنينَ، أَوْ مَشْياً هَوْناً، والوَجْهُ هو الأوَّل. ولأَنَّ قَوْله بالمَصْدرِ ويُقالُ: مَشْياً هَوْناً، والوَجْهُ هو الأوَّل. ولأَنَّ قَوْله المَصْدرِ ويُقالُ: مَشْياً هَوْناً، والوَجْهُ هو الأوَّل. ولأَنَّ قَوْله فَمَا تَرَىٰ فِي خَلْفِهُ إِذَا جُعِل وَصْفاً للمَصْدرِ ويُقالُ: مَشْياً هَوْناً، والوَجْهُ هو الأوَّل. ولأَنَّ قَوْله ﴿ مَا تَرَىٰ فِي خَلْقِ ٱلرَّمَنِ فِي يَشُدُّ مِن عَضُدِه، كَما قالَ: «هي صِفةٌ مُشايعةٌ لِقَوْلِه: ﴿ مِنْ مَنْ الْحَمْدُ فِي مَلُولُ اللهَ مُنْ يكون مَصْدراً لُمُضْمَرٍ، رَجَّحَ الأَوَّلُ عَيْءُ قوله ﴿ مَا تَرَىٰ ﴾ المَاية.

الأساسُ: «شَيَّعَ هٰذا بهٰذا: قَوَّاه به». النَّهاية: «في حديثِ الضَّحايا: نَهَىٰ عَن المُشَيَّعة» بِفَتْحِ اليَّاء، أَيْ: التي تَحتاجُ إلى مَن يُشَيِّعها، أَيْ: يَسوقُها لِتأخُّرِها عن الغنم.

قَوْلُه: (**وقُرِئ:** «مِنْ تَفَوُّتِ»): حمزةُ والكسانيُّ، قال الزَّجّاجُ: «يُقالُ: تَفاوَتَ الشَّيْءُ تفاوتاً، وتَفَوَّتَ تَفَوُّتاً، إذا اخْتَلَف»^(٣).

⁽۱) انظر: «الكشاف» (٨: ٣٤٥-٣٤٦).

⁽٢) (الكشاف) (١١: ٢٨١).

⁽٣) "معاني القرآن وإعرابه" (٥: ١٩٨). والقراءتانِ بمعنّى واحدٍ، لأنَّ (فاعَلَ) و(فَعَّلَ) بمعنى واحد، =

وتعاهَدتُه وتَعَهّدتُه، أي: مِن اختلافٍ واضطرابٍ في الخِلْقة ولا تَناقُض؛ إنها هي مستويةٌ مستقيمة.

وحقيقةُ التفاوت: عدمُ التناسب، كأنَّ بعضَ الشيء يفوتُ بعضاً ولا يلائمُه، ومنه قولُهم: خَلْقٌ متفاوت، وفي نقيضه: مُتناصِف.

فإن قلتَ: كيفَ موقعُ لهذه الجملةِ مما قبلَها؟

قلتُ: هي صفةٌ مشايعةٌ لقوله: ﴿طِبَاقًا ﴾، وأصلُها: ما ترى فيهنّ مِن تفاوُت، فَوَضِعَ مِكَانَ الضميرِ قولُه: ﴿خَلِقِ ٱلرَّمْنِ ﴾ تعظيماً لخلقِهنّ، وتنبيها على سببِ سلامتِهنّ من التفاوُت؛ وهو أنه خَلْقُ الرحٰن، وأنه بباهر قُدْرتِه هو الذي يَخلقُ

قَولُه: (وفي نَقيضِه: مُتناصِف)، الجوهريّ: «تَناصَفوا، أَيْ: أَنْصَفَ بَعْضُهم بعضاً مِن نَفْسِه، قال:

أَنِّي غَرِضْتُ إلى تَناصُفِ وَجْهِها غَرَضَ الْمُحِبُّ إلى الحبيبِ الغائبِ(١)

يُقالُ: غَرِضْتُ إليه: أي اشْتَقْتُ إليه، أيْ: بَلَغَ استواءُ مَحَاسِنِ وَجُهها حَدّاً، كأنَّ بعضَ أعْضاءِ الوَجْهِ أَنْصَفَ بَعْضاً فِي أَخْذِ القِسْطِ مِن الجهال».

قَولُه: (وَأَنه بِباهِرِ قُدْرِتِهِ)، أَيْ: بِقُدْرِتِهِ الغالبُ الكامِلُ، وذلك لأَنَّ «الرَّحْنَ» مُرادِفٌ لاسْمِ الله الأعْظَمِ في قَـوْلِه تـعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا ٱللّهَ أَوِ ٱدْعُوا ٱلرَّحْنَنَّ أَيَّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ ٱلأَسْمَآءُ ٱلحُسْنَىٰ ﴾ [الإسراء: ١١٠]، فيكونُ حُكمُه حُكمَه، فَدَلَّ في مَقامِ القُدْرةِ والخَـلْقِ على كمالِـهما، فيكون في وَضْع

مَنْ ذا رسولٌ ناصحٌ فمبلِّغٌ عَنِّي عُلَيَّةٌ غيرَ قيل الكاذب

 ⁻ بَيْد أَنَّ ﴿ تَفَوَٰتِ ﴾ أَجْوَد، لأنك تقول: تَفاوَتَ الأَمْرُ، ولا تقول: تَفَوَّت. انظر: «حجّة القراءات» لابن زنجلة، ص ٧١٥.

⁽١) البيت للشاعر ابن هرمة، وقبله:

مثلَ ذلك الخَلْقِ المتناسب، والخطابُ في ﴿مَّاتَرَىٰ ﴾ للرسولِ أو لكلِّ مخاطب. وقولُه تعالىٰ: ﴿فَارْجِعِ الْبَصَرَ ﴾ متعلقٌ به على معنى التَّسْبيب؛ أخبرَه بأنه لا تفاوت في خلقِهن، ثم قال: ﴿فَارْجِعِ الْبَصَرَ ﴾ حتىٰ يصحَّ عندك ما أُخبرْت به بالمعاينة، ولا تَبقىٰ معك شُبهةٌ فيه. ﴿هَلْ نَرَىٰ مِن فُطُورٍ ﴾ من صُدوع وشُقوق، جَععُ فَطْرٍ وهو الشَّق، يقال: فَطَرَ هُ فانفطر، فيه. ﴿هَلْ نَرَىٰ مِن فُطُورٍ ﴾ من صُدوع وشُقوق، جَععُ فَطْرٍ وهو الشَّق، يقال: فَطَرَ هُ فانفطر، ومنه: فَطَرَ نابُ البعير، كما يقال: شَقَ وبَزَل، ومعناه: شَقّ اللحم فَطَلع. وأَمَره بتكريرِ البَصِرِ فيهن مُتصفّحاً ومتتبّعاً يلتمسُ عيباً وخللاً ﴿يَنقَلِبَ إِلَيْكَ ﴾ أي: إنْ رَجَعْت البصرَ وكَمَّرُ وتَ النظر، لم يرجعُ إليكَ بَصَرُك بها التمسته مِن رؤيةِ الخللِ وإدراكِ العَيْب، بل يرجعُ إليك بَصَرُك بها التمستة مِن رؤيةِ الخللِ وإدراكِ العَيْب، بل يَرجعُ إليك بالحسور، أي: بالبعدِ عن إصابةِ الملتمَس، كأنه يُظردُ عن ذلك يَرجعُ إليك بالشّعارِ والقَهَاءة، وبالإعياءِ والكلال لطولِ الإجالةِ والترديد.

﴿ الرَّمْنَ ﴾ مَوْضِعَ الضمير، إِشْعارٌ بأنْ لا يكونَ في خَلْقِه السَّمواتِ مِن نُقْصانِ ولا تَفاوُت، ثُمَّ لا يَخُلُو مِن أَنْخَتْق، وهي أَنَّ خَلْق هذه الأَجرامِ العِظام نِعَمةٌ يَخْلُو مِن إِشَّارةٍ على لفظة (الله) في هٰذا المقامِ مِن نُكْتَةٍ، وهي أَنَّ خَلْق هذه الأَجرامِ العِظام نِعَمةٌ جليلةٌ تُوجبُ الحَمْدَ على نَظَرها، لأَنَّها مسارِحُ أَنظارِ المَتفكِّرين، ومهابطُ أَنوارِ ربِّ العالمين (١).

قَوْلُه: (﴿ مِن فَعُلُورِ ﴾: مِن صدوع ﴾، الرَّاعْبُ: ﴿ أَصْلُ الفَطْرِ الشَّقُ طُولاً ، يُقال: فَطَرَ فلانٌ كذا فَطْراً ، وَأَفْطَرَ هو فُطُوراً ، وانْفَطَرَ انْفطاراً ، قال تعالى: ﴿ هَلْ نَرَىٰ مِن فَعُلُورٍ ﴾ أي: اختلال وَوَهْي فيه، فرمِنْه الفِطْرة ، وفَطْرُ الله الحَلْقَ، وهو إيجادُه وإبْداعُه على هَيْئةٍ مُتَرَشِّحةٍ لِفِعلِ مِنَ الأَفْعال؛ فقولُه: ﴿ فِطْرَتَ اللّهِ النَّي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ﴾ [الروم: ٣٠]، إشارةٌ منه إلى ما أَبْدَعَ وَرَكَزَ فِي النَّاسِ مِن مَعْرفته المشار إليه بِقَوْلِه: ﴿ وَلَهِن سَأَلْنَهُم مَّنَ خَلَقَ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ لَيْقُولُونَ خَلَقَ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ لَيْقُولُونَ خَلَقَ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ لَيْقُولُونَ خَلَقَ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ لَيْقُولُونَ خَلَقَ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ لَيْقُولُونَ خَلَقَ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ لَيْقُولُونَ خَلَقَ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ

قَوْلُه: (إِنْ رَجَعْتَ البصر وكَرَّرْتَ النَّظَر، لَمْ يَرْجعْ إليك البَصَرُ بها التمَسْتَه مِن رؤية الحَلَلِ

⁽١) من قوله: «قوله: وأنّ اللهَ بباهرِ قُذْرته»، إلى هنا سقط من (ف).

⁽٢) «مفردات القرآن»، ص ٦٤٠.

فإن قلتَ: كيف ينقلبُ البصرُ خاسناً حسيراً برَجْعه كرّتينِ اثنتين؟

قلتُ: معنى التثنيةِ التكريرُ بكثرة، كقولهم: لبيكَ وسَعْديك، تريدُ إجاباتٍ كثيرةً بعضُها في أثرِ بعض، وقولُهم في المثل: «دُهْدُرّيْنِ سعد القَيْنِ» من ذلك، أي: باطلاً بعدَ باطل.

وإدراك العَيْب)، في كلامِه إشعارٌ بأنَّ ﴿ الْمَصَرُ ﴾ الثاني في مَوْضِع المُضْمَر، لقولِه: «بَلْ يَوْجعُ إليك»، أَيْ: بَصَرُك (١) بها التَمَسْتَه. الانتصاف: «مَعْنىٰ وَضْعِ المُظْهَرِ مَوْضعَ المُضْمَرِ، أَنَّ الاَبْصارَ التي يُدْرِكُ بها كلُّ مَوْجودٍ تَرْجعُ خاسِئةً » (٢).

قَوْلُه: (دُهْدُرَّينِ سَعْدُ القَيْنِ) مَعْنىٰ التثنيةِ هَلْ يُسْتَنْبَطُ من انضهام «سَعْدِ القَيْن» بِه «دهدرَّين»، أو مِن التثنية في «دُرَّيْنِ»؟ والوَجْهانِ مُحتَملانِ، قال الميدانيُّ: قيل: «الأصلُ فيه أنَّ العَجَمَ أَهْلُ مَكْرٍ وخَديعةٍ، وكانوا يُخالِطونهم ويَتَّجرونَ في الدُّرِّ ولا يُحْسنون العربيَّة، فَوقَعَ إليهم رَجُلِّ مَعه خَرَزاتٌ سودٌ وبيضٌ وقال: دُودُر أي: نوعانِ مِن الدُّر، أو قال: العربيَّة، فَوقَعَ إليهم رَجُلِّ مَعه خَرَزاتٌ سودٌ وبيضٌ وقال: دُودُر أي: نوعانِ مِن الدُّر، أو قال: عَشَرةٌ منه بكذا، فَفَتَسُوا عَنْه فَوجدوه كاذباً فيها زَعَمَ، فقالوا: دُه دُرَين، ثُمَ ضَمُّوا إليه «سَعْد القَيْنِ» لأنَّهم عَرفوه بالكذب، حتى قالوا: إذا سَمِعتَ بِسُرى القَيْنِ، فإذا أرادوا أنْ يُعبِّروا عَن اللَّفظينِ عباوةً عَن الكذب، وثَنَوا قَوْهُم: «دُرَيْنِ» لِمُزاوجةِ «القَيْنِ»، فإذا أرادوا أنْ يُعبِّروا عَن اللَّفظينِ عباوةً عَن الكذب، وثَنَوا قَوْهُم: دُهُ دُر، فَتَنَوْه، عبارةً عَن تَضاعُفِ مَعْنىٰ الباطلِ والمُبالغةِ فيه، كها جَمَعوا أسهاءَ الدَّواهي فقالوا: الأَقْرَدِينَ والفَتُكرِينَ، إشارةً إلى اجتاعِ الشَّرِ فيه، وغَيْروا أوَّله عن الفَتْحِ إلى الضَّمَ، ليكونوا قَدْ تَصَرَّ فوا فيه بِوَجْهِ ما.

«ومَوْضعُ المَثَلِ نَصْبٌ بإضهارِ «أَعْني» أو «أَبْصِر»، ويَجوزُ أَنْ يكونَ رفعاً على الابتداء، أيْ:

⁽١) في (ف): «البَصَر».

⁽٢) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٥٧٦).

فإن قلت: فها معنى ﴿ ثُمَّ ٱلْجِعِ ﴾ ؟

قلتُ: أَمرَه بِرَجْع البصر، ثُم أمرَه بأن لا يَقْتنعَ بالرَّجعةِ الأولىٰ وبالنظرةِ الحمقاء، وأن يَتوقّفَ بعدها

أنتَ صاحبُ هذه اللفظة، التقديرُ: أنْتَ سَعْدُ القَيْنِ، وحُذِفَ التنوينُ لالتقاءِ الساكِنَينِ» (١). وفي بعضِ الحواشي: القَيْنُ: الحدَّاد، ويُضْرَبُ به المثلُ في الكَذِب، ويُقالُ: أكْذبُ مِن قَيْن، رُوِيَ عَن المُصنَّف أَنَّه قال: «الدُّهْدُر، والدُّهْدُنُ: الباطل»، والمعنىٰ: جئتَ يا سَعْد القَيْنِ بباطل بعد باطل، وذلك مَثلٌ. يُقال: أكْذبُ مِنْ قَيْن، وذلك لاَنَّه سَمَّى نفسه سَعْداً كاذباً، وكان حَدًاداً يَطوفُ في القبائل، فإذا كَسَدَ سُوقُه كان يقول: أذهبُ الليلة، فيتسارعون إلى دَفْع أَسْلِحتِهم وآلاتِهم لِيُصْلِحَها، ويُقْبلون على التِّجارة معه خوفاً، فإذا فعلوا ذلك ونَفَقَت سوقُه امْتَنَعَ عن الذَّهاب، وإنَّما يقولُ ذلك تخويفاً لهم، حتى قيلَ: إذا سمعتَ بسُرى القين، فاعلم أنه مُصْبح. والأصلُ: سعدٌ القينُ، بالرَّفع على الوصف، والقَينُ: كُلُّ عَمَّالِ بالحديد.

قَـوْلُه: (وبالنظرةِ الحمقاء)، وهي النظرةُ الأُولى، لأنّ الرؤيةَ لا تصلُ في بَدْءِ الأَمرِ إلى الوَصْفِ إلا على الإجمال ثُمّ على التفصيل، ولهذا قيلَ: فلانٌ لَم يُمْعِنِ النَّظَرَ، وكذا سائر الحواس. وإنَّ السَّمعَ يُدْرِكُ مِن تَفاصيل الصَّوتِ في المرَّةِ الثانية، ما لَمْ يُدْرَكُها في الأُولى، قال ابن المقرّب:

إذا ما نساءُ الحسيِّ رُحْنَ فإنَّها هَا النَّظرةُ الأُولى عليهنَّ والعَقْبُ (٢)

يقولُ: إنّها النّهايةُ في الجمالِ، لا تَزْداد في عَينِ الرّاثي إلّا حُسْناً، لأنّ أوّلَ النّظرةِ لا يُميّزُ بها الرائي حُسْنَ المرأةِ مِن قُبْحِها، ومَنْ أَدامَ فيها النّظَرَ أَمِنَ مِن ذلك.

⁽١) «مجمع الأمثال» (١: ٢٦٦-٢٦٧) بتصرف. والدُّهدُر كلمة فارسية، نقلها العرب وجعلوها بمعنى الباطل. انظر: «التحرير والتنوير» (٢٩: ١٨) لابن عاشور.

⁽٢) البيت لابن المقرب العيوني الأحسائي، لم أقف على «ديوانه»، وعلمتُ بأخرة أنَّ ثلاثة باحثين سعوديين قاموا على تحقيقِه ونشره.

ويُحِمّ بصرّه، ثم يعاودَ ويُعاوِد، إلىٰ أن يُحسرَ بصرُه مِن طولِ المعاوَدة، فإنه لا يَعثرُ علىٰ شيءٍ من فُطور.

[﴿ وَلَقَدْ زَيَّنَا ٱلسَّمَاةَ ٱلدُّنَا بِمَصَنِيبِ وَجَعَلْنَهَا رُجُومًا لِلشَّيَطِينِ وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابَ ٱلسَّعِيرِ ﴾ [

﴿ الدُّنيَا ﴾: القربى ؛ لأنها أقربُ السمواتِ إلى الناس، ومَعناها: السهاءُ الدنيا منكم. والمصابيحُ: السُّرُج، سُمِّيت بها الكواكب، والناسُ يُزيّنون مساجدَهم ودورَهم بأثقابِ المصابيح، فقيل: ولقد زيّنا سَقفَ الدار التي اجتمعتُم فيها ﴿ بِمَصَابِيحَ ﴾، أيْ: بأيِّ مصابيحَ لا تُوازيها مصابيحُكم إضاءةً، وضَممنا إلىٰ ذلك منافعَ أُخر:

قولُه: (وَيُجِمِّم بَصَرَه)، يُقالُ: جَمَّ الفَرَسُ جَمَّاً وَجِماماً؛ إذا ذَهَبَ إِعياقُه، ويُقال: أَجْمِمْ نفسَك يوماً أو يومَيْنِ^(١).

قَوْلُه: (بأَثقاب المصابيح)، الجوهريّ: «نَقَبَتِ النارُ تَثْقُبُ ثُقوباً وثَقابةً؛ إذا اتَّقَدَت، وشِهابٌ ثاقبٌ، أَيْ: مُضيء».

قَوْلُه: (فقيل: ولقد زَيَّنَا)، عطفٌ على قَوْلِه: «سُمَّيت بها الكواكِبُ»، وقَوْلُه: «والناسُ» إلى آخِرِه: اعتراض.

الرّاغبِ: أمّا قولُه: ﴿ وَلَقَدْ زَيَّنَا السَّمَاةَ الدُّنَا بِمَصَنِيحَ ﴾ [الملك: ٥]، وقولُه: ﴿ إِنَّازَيَّنَا السَّمَاةَ الدُّنِيَا ﴾ [الصافات: ٦]، فإشارةٌ إلى الزَّينة التي تُدْرَكُ بالبَصَر التي يَعْرِفُها الخاصَّةُ والعامَّة، يَدُلُّ عليه قوله تعالى: ﴿ وَزَيَّنَكُهَا لِلنَّظِرِينَ ﴾ [الحجر: ١٦]. وقال: الزِّينةُ الحقيقيَّةُ ما لا يَشينُ الإِنسانَ في شَيْءٍ مِن أَحوالِه لا في الدُّنيا ولا في الآخرة، فأمّا ما يَزينُه في حالةٍ دون حالةٍ فهُو مِن وَجْهِ شَيْنٌ. والزِّينةُ بالقَوْلِ المُجْمَل ثلاثٌ: زينةٌ نفسيَّةٌ كالعِلْمِ والاعْتِقاداتِ الحَسَنةِ،

⁽١) كذا في «الصحاح» (٥: ١٨٩١ ـ جم).

أنا جعلناها رجوماً لأعدائِكم الشياطين الذين يُخرِجونَكم من النورِ إلى الظلمات، وتَهتدونَ بها في ظُلمات البرِّ والبحر؛ قال قتادة: خَلَقَ اللهُ النجومَ لثلاثِ: زينةً للسّماء، ورجوماً للشياطين، وعلاماتٍ يُهتدى بها؛ فمن تأوّل فيها غيرَ ذلك فقد تَكلّف ما لا علمَ له به. وعن محمد بن كعب: والله ما لأحدِ من أهلِ الأرضِ في السّماء نَجْم، ولكنهم يَبتغونَ الكَهانةَ ويَتخذونَ النجومَ عِلّة.

وزينةٌ بَدَنيَةٌ كَالقَوَّةِ وطولِ القامة، وزينةٌ خارجيّةٌ كالمالِ والجاه. وقولُه تعالى: ﴿ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الإِيمَنَ وَزَيْنَةُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ [الحجرات: ٧] مِن النفسيَّة، وقَولُه تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللّهِ ٱلَّتِيمَ الْإِيمَانَ وَزَيْنَةُ وَقُولُه تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللّهِ اللّهِ الْبَيْتِ اللّهِ عَلَى الْخَارِجيّة، لِمَا رُوي أَنَّ قوماً كانوا يَطوفونَ بالبَيْتِ عُراةً، فَنُهُوا بها عنه (١). وقيل: زينةُ الله هي الكرّمُ المذكورُ في قولِه تعالى: ﴿ إِنَّ ٱحْرَمَكُمْ عِندَ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّه

وزينةُ المَرْءِ حُسْنُ الأَدَبْ ^(٢).

قَوْلُه: (قال قتادَةُ: خَلَقَ اللهُ النُّجومَ)، وفي صحيح الإمامِ البُخاريِّ عَن قَتادَةَ تعليقاً، قال: «خَلَقَ اللهُ هذه النُّجومَ لثلاثِ (٣)، إلى قولِه: فَمَنْ تَأَوَّلَ فيها بغير ذلك أَخطأً، وأَضاعَ نَصيبَه، وتَكَلَّفَ ما لا عِلْمَ له به (٤).

وفي رواية رزين: «وَتَكلُّفَ ما لا يَعْنيه، وما لا عِلْمَ له به، وما عَجَزَ عن عِلْمِه (٥) الأَنبياءُ

⁽١) أي بهذه الآية عن هذا الطواف.

⁽٢) «مفردات القرآن» ص ٣٨٨-٣٨٩، وفيه «وزينة العاقل».

ولم أهتدِ إلى قائل هذا الشطر، وتمام الشعر في «معجم الأدباء» (١: ٠٠):

لكلِّ شيء حَسَنِ زينةً وزينةُ العالم حُسْنُ الأدبُ قَدْ يَشُوفُ السمرةُ بآدابهِ فينا، وإنْ كان وضيعَ النَّسَبْ

⁽٣) جَعَلُها زينةً للسَّهاء، ورجوماً للشياطين، وعلاماتٍ يُهْتدي بها.

⁽٤) انظر: «صحيح البخاري»، كتاب (٥٩)، باب (٣).

⁽٥) في (ف): «عَمَله».

والرُّجومُ: جَمعُ رَجْم: وهو مصدرٌ سُمي به ما يُرْجَم به. ومعنىٰ كونها مَراجمَ للشياطين: أنّ الشُّهبَ التي تَنقضُ لرَمْيِ المُستِرقةِ منهم مُنفصلةٌ من نارِ الكواكب، لا أنهم يُرْجَون بالكواكب أنفسِها؛ لأنها قارّةٌ في الفَلكِ على حالها، وما ذاك إلا كقبس يُؤخذُ من نار، والنارُ ثابتةٌ كاملةٌ لا تَنقص. وقيل: مِن الشياطينِ المرجومةِ مَن يَقْتلُه الشّهاب، ومنهم مَن يُحبّله. وقيل: معناه: وجعلناها ظُنوناً ورُجوماً بالغيبِ لشياطينِ الإنسِ وهم النّجامون. ﴿وَإَعْتَدّنَا لَمُمْ عَذَابَ ٱلسّعِيرِ ﴾ في الآخرة، بعد عذابِ الإحراق بالشّهب في الدنيا.

والملائكةُ. وعن الرَّبيع مِثْلُه وزادَ: واللَّهِ ما جَعَلَ اللهُ في نَجْمٍ حياةَ أَحدِ، ولا رِزْقَه، ولا مَوْتَه، وإِنَّمَا يَفْتَرُون على الله الكذب، ويَتَعلَّلُونَ (١) بالنُّجوم»، وأوْردَه صاحبُ «جامعِ الأُصول» في كتابه (٢)، ولبعضهم:

لَكَ أَلْفُ مَعْبُودٍ مُطَاعٍ أَمْرُهُمْ دُونَ الْإِلْـه وَتَدَّعي التَّوحيدا

قولُه: (ظُنوناً ورُجوماً بالغيب)، الرّاغبُ: «الرّجامُ: الجِمجارةُ، والرَّجْمُ: الرَّمْيُ بها، قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَكَ ﴾ [هود: ٩١]، ويُسْتعارُ للرَّمْيِ بالظّنّ والتَّرهُمِ ، وللشَّنْمِ وللطَّرْدِ نحو: ﴿رَجْمًا بِالْغَيْبِ ﴾ [الكهف: ٢٢]، ﴿لَأَرْجُمُنَكُ وَاهْجُرْنِي مَلِيًا ﴾ [مريم: ٤٦]، أَيْ: لأَقولَنَّ نحو:

⁽١) في (ف): اليتعلقون».

⁽٢) انظر: «جامع الأصول» (٩٢٠٢) لابن الأثير.

﴿ وَلِلَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِهِم ﴾ أي: ولكلّ مَن كفر بالله من الشياطين وغيرهم ﴿ عَذَابُ جَهَنّم ﴾ ليس الشياطينُ المرجومون مخصوصين بذلك. وقُرئ: «عذابَ جهنم» بالنصب عطفاً على ﴿ عَذَابَ السّعِيرِ ﴾ . ﴿ إِذَا ٱلْقُوانِهَا ﴾ أي: طُرحوا كما يُطرحُ الحطبُ في النار العظيمة، ويرمى به، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿ حَصَبُ جَهَنّم ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، ﴿ سِمَعُوا لَهَا سَبِيعًا ﴾: إمّا لأهلِها بمن تقدمَ طَرْحُهم فيها، أو مِن أنفسِهم، كقوله: ﴿ لَهُمْ فِهَا زَفِيرُ وَسَنَهِيقَ ﴾ [هود: ٢٠٦]، وإما للنار تشبيها لحسيسِها المنكر الفظيع بالشهيق ﴿ وَهَى تَفُورُ ﴾ تَعْلَى بهم غليانَ المرْجلِ بها فيه. وجُعلت كالمغتاظةِ عليهِم لشدةِ غليانها بهم،

فيك ما تَكْرَه. والشَّيطانُ الرَّجيمُ: المطرود، والمُرَاجَمَةُ: المُسابَّةُ الشديدةُ، استعارةٌ كالمُقاذَفة، والتَّرْجُمان: تَفْعلان، منه»(١).

قَوْلُه: (بالنَّصْب، عطفاً على ﴿عَذَابَ ٱلسَّعِيرِ﴾)، قال الزَّجّاجُ: «أَيْ: أَعْتدنا لهم عذابَ السَّعير، وللذين كفروا بربِّهم عذابَ جَهَنّم (٢). قال أبو البقاء: «قُرِئ: ﴿عَذَابُ ﴾ بالرَّفْعِ على الابْتِداء، والخبرُ «لِلَّذين»، ويُقْرأُ بالنَّصْبِ عطفاً على ﴿عَذَابَ ٱلسَّعِيرِ﴾ (٣).

قَوْلُه: (وجُعِلت كالمُغْتاظةِ عليهم)، الرَّاغَبُ: «الغَيْظُ أَشَدُّ الغَضَب، وَهُو الحرارةُ التي يَجِدُها الإنسانُ مِن ثَوَرانِ (٤) دَمِ قَلْبِه، قال تعالىٰ: ﴿ قُلْ مُوثُواْ بِغَيْظِكُمْ ﴾ [آل عمران: ١١٩]، فإذا وُصِفَ اللهُ تعالىٰ به، فإنَّما يُرادُ به الانتقامُ. والتَّغيُظُ: هو إِظهارُ الغَيْظ، وقَدْ يكونُ ذلك مَعَ صَوْتٍ مَسْموع، كما قال تعالىٰ: ﴿ مَعَعُواْ لَهَا تَغَيُّظُا وَزَفِيرًا ﴾ [الفرقان: ١٢] (٥)، والغَضَبُ: ثَوَرانُ دَمِ

⁽١) «مفردات القرآن» ص ٣٤٥-٣٤٦، بتصرف.

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ١٩٨).

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٢٣٢).

⁽٤) في «المفردات»: «فوران»، وكذا في الموضع الآتي بعد أسطر.

⁽٥) «مفردات القرآن» ص ٦١٩.

ويقولون: فلانٌ يَتَميَّزُ غيظاً ويَتقصّفُ غضباً، وغَضبَ فطارتُ منه شِقَّةٌ في الأرض وشِقَةٌ في السهاء، إذا وَصفوه بالإفراطِ فيه. ويجوزُ أن يُراد: غيظُ الزبانية. ﴿أَلَدَ يَأْتِكُرُ نَذِيرٌ ﴾ توبيخٌ يزدادونَ به عذاباً إلى عذابِهم وحسرةً إلى حسرتهم. وخزنتُها: مالكٌ وأعوانُه من الزبانية ﴿فَالُواْ بَكَ ﴾ اعترافٌ منهم بعدلِ الله، وإقرارٌ بأن الله عزّ وعلا أزاحَ عِللَهم بِبَعْثِهِ الرُّسلَ وإنذارِهم ما وقعوا فيه، وأنهم لم يُؤتّوا مِن قَدَرِه كما تَزعمُ المُجبِرة؛

القَلْبِ إِرادَةَ الانْتِقامِ»^(۱)، ولذلك جاء: «اتَّقوا الغَضَبَ فإنَّه جَمْرةٌ في قَلْبِ ابْنِ آدَم، أَلَمْ تَرَ إلى انْتِفاخ أَوْداجِه وحُمْرَةِ عَيْنَيّهِ»^(۱).

قَوْلُه: (يَتَمَيَّزُ غَيْظاً ويتَقَصَّفُ غضباً)، الرّاغبُ: «المَيْزُ والتَّمييز: الفَصْلُ بين المُتشابِهات، يُقالُ: مازَه يَميزُهُ مَيْزاً ومَيَّزَهُ تَمْييزاً. والتَّمييزُ يُقالُ تارَةً لِلْفَصْلِ، وتارَةً للقُوَّةِ التي في الدِّماغ، وبها تُسْتَنْبَطُ المعاني، ومنه يُقالُ: فلانٌ لا تَمْييز له، ويُقالُ: انْهازَ وامْتاز، قال تعالىٰ: ﴿ وَآمْتَنْرُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ ﴾ [يسّ: ٥٩]، وتَمَيَّزَ كذا: انْفَصَلَ وانْقَطَع، قال: ﴿ تَكَادُ تَمَيَّرُ مِنَ الْفَيْظِ ﴾ (٣).

قَولُه: (لَمْ يُؤْتُوا مِنْ قَدَرِه كَمَا تَزْعُمُ الْمُجْبِرة)، يُريدُ أَنْ قولَهم: ﴿ بَلَ ﴾ تقريرٌ للمنفيّ، و﴿ قَدْ جَآهَنَا نَذِيرٌ ﴾ قَوْلٌ بِاللُّوجَب، يَغْني أَنَّ اللهَ تعالى ما أَبْـقى مِن الإِرْشادِ والـهدايةِ شيئاً إِلَّا فَعَلَ. وقَوْلُهُم ﴿ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَيْءٍ ﴾، إقرارٌ بأن التَّكْذيبَ إِنَّمَا نَشَأَ مِن قِبَلَ أَنْفُسِهم.

تَلْخيصُه: أَنَّهم أُتوا مِن قِبَلِ أَنْفُسِهم لا مِن قضاءِ الله وقَدَرِه.

واعْلَمْ أَنَّ الْجُوابَ والسُّؤالَ مَبْنِيٌّ على ظاهِرِ الحال، وإِثْباتِ الكَسْبِ لِلْعَبْد. وقَوْلُهُم: ﴿ لَوَ كُنَّا فَسَمَ لَوَ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابُنا بَهْده لَوَ كُنَّا فَسَمُ لَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابُنا بَهْده اللّهِ فَي مَسْأَلَةِ السُّدَى والضَّلال، قالوا: «لَوْ» تُفيدُ امتناعِ الشَّيْء لامتناعِ غيرِه، فَدَلَّت الآية لللهِ قَي مَسْأَلَةِ السُّدَى والضَّلال، قالوا: «لَوْ» تُفيدُ امتناعِ الشَّيْء لامتناعِ غيرِه، فَدَلَّت الآية

⁽١) انظر: «مفردات القرآن» ص ٢٠٨.

⁽٢) انظر: «مسند الإمام أحمد» (١١١٤٣)، من حديث طويل رواه أبو سعيد الخدري، وثمّة تمام تخريجه.

⁽٣) «مفردات القرآن» ص ٧٨٣.

وإنها أُتوا مِن قِبَلِ أنفسِهم واختيارِهم خلاف ما اختارَ اللهُ وأَمرَ به وأَوْعدَ على ضِدّه.

فإن قلتَ: ﴿إِنَّ أَنتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالِكِيرِ ﴾ مَن المخاطبونَ به؟

قلتُ: هو مِن جُملةِ قولِ الكفارِ وخطابِهم للمُنْذِرين، على أنّ النذيرَ بمعنى الإنذار، والمعنى: ألم يأتكم أهلُ نذير، أو وُصفَ منذرُوهم لغلوِّهم في الإنذار، كأنهم ليسوا إلا إنذاراً؛ وكذلك ﴿ فَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ ﴾، ونَظيرُه قولُه تعالىٰ: ﴿ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَلَمِينَ ﴾ [الشعراء: ١٦]، أي: حاملا رسالته.

علىٰ أنَّه ما كانَ لَهُم سَمْعٌ ولا عَقْلٌ، ولا شَكَّ أَنَّهم كانوا ذَوي أَسْماعٍ وعُقولِ صَحيحة، فالمرادُ أَنَّهُ ما كانَ لَهَم سَمْعُ الهِدايةِ ولا عَقْلُ الهِداية»(١).

قَوْلُه: (واخْتِيارِهم خِلاف ما اخْتارَ اللهُ وأَمَرَ به) فيه إِشارتانِ إِلَى مَذْهَبِه: إِحْداهما: في إِيقاعِ «خلاف» مَفْعولَ «واخْتيارِهم» إشارة إلى أنَّ اخْتيارَهم وإرادَتَهم غَلَبَ اخْتيارَ الله وإرادَتِه. وثانيهها: في عَطْفِ «وَأَمَرَ به وأَوْعد» على «ما اخْتارَ اللهُ» على سَبيلِ البيانِ، إِشْعارًا بأَنَّ الإرادة والأَمْرَ مُتَّحِدان.

قولُه: (على أَنَّ النَّذيرَ بِمَعنىٰ الإِندَار)، يعني: إِنَّمَا يَسْتقيمُ هذا أَنْ يكونَ مِنْ جُمْلَةِ قَوْلِ الكفّار، والمُخاطَبونَ الرُّسُل، إذا جُعِلَ ﴿ نَذِيرٌ ﴾ في قولِه تعالى: ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُو نَذِيرٌ ﴾ ، وقولِه: ﴿ بَلَ قَدْ جَآ اَنَّ نَذِيرٌ ﴾ بمعنىٰ الإِنْذار؛ إِمَّا بتقدير مُضافٍ، أَيْ: أَهْلُ نَذير، أو مُبالغة في أَنَّ الرُّسُلَ عَيْنُ الإِنْذار، لأَنَّ الحُطابَ بقوله: ﴿ أَنتُم ﴾ لِلْجهاعة. وأَمَّا إذا كانَ مِن كلامِ الحَرَّنةِ للكُفّار، أو مِن كلامِ الحَرَّنةِ للكُفّار، أو مِن كلامِ الرُّسُلِ لهم، فَلَمْ نَحتجُ إلى هذا التأويل، ويكونُ الوَقْفُ على قَوْلِه: ﴿ مِن شَيْءٍ ﴾ حَسَناً، وقَوْلُه: ﴿ إِنْ أَنتُم ﴾ استثنافٌ على تَقْدير القَوْل.

قَوْلُه: ﴿ ﴿ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَلَلَمِينَ ﴾)، الجَوْهريّ: «ولَمْ يَقُل: «رُسُل»، لأنَّ فَعولاً وفَعيلاً يَسْتوي فيهما الْمُذَكّر والْمُؤنّث، والواحِدُ والجَمْعُ».

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۳۰: ۵۷).

ويجوزٌ أن يكونَ من كلامِ الخزنةِ للكفارِ على إرادةِ القول: أرادوا حكايةَ ما كانوا عليه مِن ضَلالهِم في الدنيا، أو أرادوا بالضّلال الهلاك، أو سَمّوا عقابَ الضّلالِ باسمِه، أو من كلام الرسلِ لهم حَكُوه للخزنة، أي: قالوا لنا لهذا فلم نَقبلُه.

﴿ لَوَكُنَّا نَتَمَعُ ﴾ الإنذارَ سماعَ طالبين للحق، أو نَعقلُه عقلَ متأمّلين. وقيل: إنها مُجمعَ بين السمع والعقل؛ لأنّ مدارَ التكليفِ على أدلّةِ السمع والعقل.

ومن بِدَعِ التفاسير: أنّ المرادَ: لو كنا على مذهبِ أصحابِ الحديثِ أو على مذهبِ أصحابِ الحديثِ أو على مذهبِ أصحابِ الرأي. كأنّ لهذه الآية نزلتْ بعدَ ظهورِ لهذيْنِ المذهبيْنِ، وكأن سائر أصحابِ المذاهبِ والمجتهدينَ قد أنزلَ اللهُ وعيدَهم، وكأن مَن كان مِن هؤلاءِ فهو مِن الناجينَ لا محالة؛ وعِدَّةُ المبشَّرينَ مِن الصحابة عَشَرة، لم يُضمَّ إليهم حادي عَشَر، وكأن مَن يجوزُ على الصراطِ أكثرُهم لم يَسْمعوا باسمِ لهذيْن الفريقيْنِ.

قَوْلُه: (وإِنَّمَا مُحْعَ بِينَ السَّمْعِ والعَقْل، لأنَّ مَدارَ التكليفِ على أَدلَّة السَّمْعِ والعَـقْل)، الانتِصاف: «إِنْ أَرادَ أَنَّ الأحكام التكليفيّة مُسْتفادةٌ مِن العَقْل، فَهُو مِن العقائِدِ الفاسدة. وإِنْ عَنَىٰ أَنَّ العَقْلَ يُرشِدُ إلى (١) العقائِدِ الصَّحيحةِ، والسَّمعَ يَخُصُّ الأَحْكامَ الشَّرعيّة، فَهُو حَتَّى (٢).

قولُه: (علىٰ مَذَهَبِ أصحابِ الحديثِ وأصحابِ الرأي)، أيْ: أصْحابِ الشافعيّ وأبي حَنيفةَ رضيَ اللهُ عَنْهم (٣).

قَوْلُه: (وعِدَّةُ الْمُشَرين)، يَعْني يَلْزمُ مِن هذا أَنْ يَتَجاوَزوا النَّصَّ بالعَشَرة إلىٰ أَزْيَدَ، وفيه بَحْث، لأَنَّ عبدَ الله بن سَلام وغَيرَه مِنَ الْمُبَشَّرين لَيْسوا مِن العَشَرة.

⁽١)في (ط)، و (ح): «يزيد في».

⁽٢) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٥٧٩) بتصرف.

⁽٣) هذه الفقرة وردت في الأصول الخطية بعد التي تليها، وقدمناها هنا مراعاةً لترتيب «الكشاف».

﴿ بِذَنْهِم ﴾ بكفرِهم في تكذيبِهم الرسلَ. ﴿ فَسُحْقًا ﴾ قُرِئ بالتخفيفِ والتثقيل، أي: فبُعداً لهم، اعترفوا أو جَحدوا؛ فإنّ ذلك لا ينفعُهم.

[﴿ وَأَسِرُّواْ فَوْلَكُمُ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِ ۚ إِنَّهُۥ عَلِيمُ بِذَاتِ ٱلصَّدُودِ ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ ١٣ - ١٤]

ظاهرُه الأمرُ بأحدِ الأمريْنِ: الإسرارِ والإجهارِ. ومعناه: لِيَسْتُو عندكم إسرارُكم وإجهارُكم في علمِ الله بهما، ثُم إنه علّله بـ ﴿إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ ٱلصَّدُورِ ﴾، أي: بضمائرِها قبل أن تُترجمَ الألسنةُ عنها، فكيف لا يَعلمُ ما تُكُلِّمَ به؟! ثم أنكرَ

قَولُه: (﴿ فَسُحَقًا ﴾: قُرِئ بالتَّخفيف والتَّنقيل)، الكسائيُّ: بِضَمَّ الحاءِ، والباقونَ: بإسْكانِها (١).

قَوْلُه: (ظاهِرُه الأَمْرُ بأَحَدِ الأَمْرَيْنِ)، وَهُو كقولِه تعالىٰ: ﴿آسَتَغَفِرَ لَهُمُ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ ﴾ [التوبة: ٨٠]، وقَوْلِ كُثَيِّر رَحِمَه اللهُ:

أسيئي بنا أَوْ أَحْسِني لا ملومَة (٢)

قَوْلُه: (ثُمَّ إِنَّه عَلَّلَه) إلى قَوْله: (ثُمَّ أَنْكَرَ)، بيانُ النَّظْمِ يَعْني: قَوْلُه: ﴿إِنَّهُ, عَلِيمُ بِذَاتِ الشَّدُودِ ﴾ تَعْليلٌ لكونِه عالماً بها يُسِرّونه ويَجْهرونه، وقَوْلُه: ﴿الْاَيْعَلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَاللَّطِيفُ الْخَيِيرُ ﴾، تَعْليلٌ لإحاطة عِلْمِه بِجميع الكاننات جُزْئيّاً وكُلِّيّاً، ظاهراً وباطناً، على الإنكار. والجُملةُ تَذْييلٌ، وقولُه: ﴿وَهُوَاللَّطِيفُ ٱلْخَيِيرُ ﴾ حالٌ مُقرَّرةٌ لجهةِ الإِشكالِ، وإليه الإشارةُ أوَّلاً بقولِه: «ثُمَّ أَنْكَرَ وقولُه: ﴿وَهُوا لِللَّهُ عَلْوقَه وهذه حالُه».

قَالَ الإِمَامُ: «تَلُدُّلُ الآيةُ عَلَىٰ أَنَّ العَبَدَ غَيرُ مُوجِدِ لِأَفْعَالِه، وذلك أنَّه تَعَالَىٰ لَـمَّا قَرَّر بأنَّه

⁽١) هما لغتان مثل (الرُّعْب والرُّعُب)، و(السُّحْت والسُّحُت). انظر: «حجة القراءات؛ لابن زنجلة، ص٧١٦.

⁽٢) «ديوان كثير» (١: ٣٤)، وتمام البيت:

لدنيا، ولا مَقْلِيَّةً إِنْ تَقَلَّتِ

أن لا يحيطَ علمًا بالمضمّرِ والـمُسَرِّ والـمُجهَر.

﴿مَنْ خَلَقَ﴾ الأشياءَ، وحالُه أنه ﴿اللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾، المتوصّلُ علمُه إلى ما ظهرَ مِن خلقِه وما بَطن. ويجوزُ أن يكون ﴿مَنْ خَلَقَ﴾ منصوباً بمعنىٰ: ألا يعلمُ مخلوقَه ولهذه حالُه؟

ورُوي أنّ المشركين كانوا يتكلّمونَ فيها بينهم بأشياء، فيُظهِرُ الله رسولَه عليها، فيقولون: أسِرّوا قولَكم لئلّا يسمعَه إلهُ محمد، فنبّهَ اللهُ علىٰ جهلِهم.

عالِـمٌ بالسِّـرٌ والجَهْرِ وبكلِّ ما في الصُّدور، قالَ بعده: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾. ولهذا الكلامُ إِنَّما يَتَصلُ بِمَا قَبْله لو كانَ تعالىٰ خالقاً لِكلِّ ما يَفْعلونه في السِّـرِّ والجَهْر، وفي القلوبِ وفي الصُّدور، فإنّه لَوْ لَمَ يَكُنْ خالقاً لها، لَمْ يَكُنْ قولُه: ﴿أَلَا يَمْلَمُمَنْ خَلَقَ﴾ مُفْتضياً كَوْنَه تعالىٰ عالماً بتلك الأَشْياء.

فَإِنْ قَيلَ: لِمَ لا يَجُوزُ أَن يكونَ الْمُرادُ ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ﴾ الأجسام، فيلزمُ منه أن يكونَ عالماً بهذه الأشياء؟ قلنا: إنه لا يَلْزمُ مِن كَوْنِه خالقاً لِغَيرِ هذه الأشياء، كَوْنُه عالماً بها، لأن مَنْ يكونُ فاعلاً بشَيْءٍ لا يَجُبُ أَن يكونَ عالماً بشيءٍ آخر، نَعَمْ يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِه خالقاً لها كونُه عالماً بها، لأن خالق الشَّيْءِ يَجِبُ أَنْ يكونَ عالماً به» (١٠).

وقُلْتُ: إِنَّهَا يَلْزَمُ ذلك إِنْ لَـم يُقَيِّـد ﴿ خَلَقَ ﴾ بقولِه: ﴿ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ ، فالمعنىٰ: خَلَقَ الأَجسامَ وهُوَ عالِمٌ بأَحوالهِا ما ظَهَرَ منها ومَا بَطَن، وإليه أَشارَ المُصنَّفُ بقولِه: «المتَّصلُ عِلْمُه إلىٰ ما ظَهَرَ مِنْ خَلْقِه ومَا بَطَن ».

والحقُّ أَنَّ قولَه: ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ الآية، كها سَبَقَ، تَذْييل، ومِنْ حَقِّه أَنْ يكونَ أَعَمَّ مِن الْمُذَيَّلِ به وأَشْمَلَ منه ، فَيَدخُلُ فيه دخولاً أُوليَّا، وحينثذِ يَجِبُ أَنْ يُقال: ألا يَعلَمُ مَنْ خَلَقَ الأَشياءَ كها قَدَّرَه المُصنِّف، لكن نُخالفُ مَذْهَبَه علىٰ ما قَرَّرَه الإمامُ أَوّلاً (٢).

قولُه: (ويجوزُ أَنْ يكونَ ﴿مَنْ خَلَقَ ﴾) عَطفٌ على قولِه: «مَنْ خَلَقَ الأشياء»، فـ «مَن على الأوّل: عبارةٌ عَن الفاعِل، وعلى الثاني: عَن المفعولِ به.

⁽١) «مفاتيح الغيب» (٣٠: ٥٩-٦) بتصرف، ومنه صوّبنا ما في النسخ: «أما يلزم من كونه...».

⁽٢) من قوله: «قال الإمام: تدل الآية» إلى هنا، سقط من (ف).

فإنْ قلتَ: قدّرتَ في ﴿أَلَا يَعْلَمُ ﴾ مفعولاً؛ على معنى: ألا يعلمُ ذلك المذكورَ مما أُضمرَ في القلبِ وأُظهرَ باللسانِ ﴿مَنْ خَلَقَ﴾، فهـ لا جعلتَه مثلَ قولِهم: هو يُعطي ويمنع؛ وهلاّ كان المعنىٰ: ألا يكونُ عالماً مَن هو خالق؛ لأنّ الخلقَ لا يَصحُّ إلا مع العِلم؟

قلتُ: أبتْ ذلك الحالُ التي هي قولُه: ﴿وَهُو ٱللَّطِيفُ ٱلْخَيِيرُ ﴾، لأنك لو قلتَ: ألا يكونُ عالماً مَن هو خالقٌ وهو اللطيفُ الخبير، لم يكنْ معنى صحيحاً؛ لأنّ ﴿أَلَا يَعْلَمُ ﴾ معتمدٌ على الحال، والشيءُ لا يُوقّتُ بنفسِه، فلا يقال: ألا يعلمُ وهو عالمٍ، ولكن ألا يَعلمُ كذا وهو عالمٌ بكلِّ شيء.

قولُه: (والشَّيءُ لا يُوقَّتُ بنفسه)، أي: المُطْلقُ لا يُقيَّدُ بِمُطْلقٍ مِثْلِه، لأَنَّ الحَالَ تَقْييدٌ للفِعْلِ المُطْلق، قال صاحبُ «التقريب»: وفيه نَظَر، لأن ﴿ اللَّطِيفُ الْحَبِيرُ ﴾ أخص مِن العالم على ما فَسَره، فيكونُ التقديرُ: ألا يكونُ له أَصْلُ العِلْمِ وهو يَنْفُذُ علمُه في الظّاهر والباطن من خلقه، بل وجهُ المنعِ أَنْ ليس الغرضُ إثباتَ أصل العلمِ لأنهم لم ينكروه، بل علمه بها أسرّوه، فلا بدّ من تقدير مفعول (١)، ويدلُّ عليه سَبَبُ النُّزول.

وقُلتُ: نَظَرُ صاحبِ "التقريب" أَنَّ اللطيفَ الخبيرَ أَخصُّ مِن العالمِ على ما فَسَره بعيدٌ، لأَنَّ قَوْلَه: "المتوصِّلُ عِلْمُه إلى ما ظَهَرَ مِن خَلْقِه وما بَطَن " شامِلٌ للمعلوماتِ كلِّها مَفْهوما وازْدِواجاً (٢) على نَحْوِ ﴿ الرَّعْنَ الرَّحِيمِ ﴾، فإنَّ الخبيرَ مِثْلُ الرَّحْن، واللَّطيفُ مِثلُ الرَّحيم، لأَنَ العَلَمَ المُطْلَقَ شائعٌ في جِنْسِه، فتكونُ دِلالتُه على أَفرادِ الجِنْسِ، مِثْلُ دلالةِ لام الاستغراق، فيدخلُ فيه ما ذلَّ عليه ﴿ اللَّطِيفُ الْخِيرُ ﴾.

قال صاحبُ «المفتاح» في الحالةِ المُقْتَضِية في تَرْكِ المفعول: «والقَصْدُ إلى نَفْسِ الفِعْل، [ب] تنزيل المتعدي مَنْزِلةَ اللَّازِمِ ذَهاباً في نَحْو: فُلانٌ يُعْطي، إلى مَعْنَىٰ: يَفْعُلُ الإِعْطاء، أَيْ:

⁽١) من قوله: اعلمه في الظاهر؛ إلى هنا، أثبته من (ط)، وسقط من (ح) و(ف).

⁽٢) في (ف): «للمعمولات كلُّها مفهوماً واندراجاً».

⁽٣) هكذا تستقيم عبارة المخطوط بها نقلناه عن «المفتاح».

.....

يُوجِدُ (١) هذه الحقيقة إيهاماً لِلْمبالغةِ بالطَّريقِ المذكورةِ في إفادةِ اللَّام للاسْتِغْراق»(٢).

وقالَ حُجَّةُ الإسلامِ: "إِنَّمَا يَسْتَحِقُّ هذا الاسمَ مَنْ يَعْلَمُ دقائقَ المَصالِحِ وغَوامِضَها، وما دَقَّ مِنْها وما لَطُف، ثُمَّ يَسْلُكُ في إيصالِها إلى المُسْتَصْلَحِ سبيلَ الرَّفْقِ دونَ العُنْف "("). والخبيرُ: هو الذي لا تَعْزُبُ (٤) عَنْه الأُخبارُ الباطِنةُ، فلا يَجْري في المُلْك والمَلكوتِ شَيءٌ، ولا تَتَحرَّكُ ذَرَّةٌ ولا تَسْكُنُ، ولا تَضْطربُ نفسٌ ولا تَطْمئنُ ، إِلَّا ويكون عِنده خَبَرُها. وهو بِمَعْنىٰ العليم، لكنَّ العِلْمَ إذا أضيفَ إلى الحقايا الباطنةِ، سُمِّي خبرةً، وسُمِّي صاحِبُها خبيراً.

وقالَ الأَزهريُّ: قال اللهُ تعالىٰ: ﴿إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ [هود: ١١١]، أَيْ عليم. ويُقالُ: «خَبُرْتُ الأَمْرَ أَخْبُرُهُ خُبْرًا، أَيْ: عِلْمٍ»(٥).

فلمَّا تَقَـرَّرَ اتفاقُ العِبارتَيْنِ علىٰ ذلك التقدير صَحَّ ما قالَه، على أَنَّ المَقامَ يَقْتضي إِثباتَ مَعْلوم خاصٌ، وَهُو ما دَلَّ عليه: ﴿وَأَسِرُواْ قَوْلَكُمْ أَوِ أَجْهَرُواْ بِهِء﴾.

الانتصاف: «لهذه الآيةُ رَدُّ على الزَّمَخْشريّ، فإنَّ العَبدَ لا يَخلُق أَفْعالَ نفسِه لآنَّه لا يَعْلَمُها، وَهُو استدلالٌ بنَفْي اللازم؛ اسْتَدَلَّ بثُبوتِ الحَلْقِ له تعالىٰ على ثُبوت العِلْم؛ فَالوَجْهُ في الآية أنَّ ﴿مَنْ ﴾ فاعِل، ومَفْعولُ العِلْمِ مَحُذُوفٌ وهو السِرُّ والحَهْر، وضميرُ ﴿خَلَقَ﴾ في الآية أنَّ ﴿مَنْ ﴾ فاعِل، ومَفْعولُ العِلْمِ مَحُذُوفٌ وهو السِرُّ والحَهْر، وضميرُ ﴿خَلَقَ﴾ مَحْذُوفٌ عائِدٌ إليه، تَقْديرُه: ألا يَعْلَمُ السِّرَ والجَهْرَ مَنْ خلقها؟ وغيرُ هذا الوَجْهِ تَكَلُّفُ (١٠).

وقُلتُ: هٰذا نَظَرٌ دقيقٌ، يَعْني: في تَخْصيصِ ذِكْرِ الخالقِ دونَ ساثرِ الأَسماءِ في مَقام إِثْباتِ

⁽١) في «المفتاح»: «ويوجد»، وفي (ف): «يوجّه».

⁽٢) انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي، ص ٢٢٨، ٢٢٩.

⁽٣) «المقصد الأسنى» للغزالي ص ٩٢.

 ⁽٤) في (ح): «تُعْرف».

⁽٥) انظر: «تهذيب اللغة» (٧: ٣٦٩، ٣٦٩).

⁽٦) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٥٧٩).

[﴿ هُوَ الَّذِى جَعَـٰلَ لَكُمُ ٱلأَرْضَ ذَلُولًا فَآمَشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ ۚ وَإِلَيْهِ النَّشُورُ ﴾ ١٥]

المشي في مناكبِها: مَثَلٌ لفرطِ التذليلِ ومُجاوزتِه الغاية؛ لأنّ المَنْكِبيْنِ وملتقاهُما من الغاربِ أرقُ شيء من البعيرِ، وأنباهُ عن أن يطأه الراكبُ بقدمِه ويعتمدَ عليه، فإذا جعلَها في الذّل بحيثُ يمشِي في مناكبِها لم يَترُك. وقيل: مناكبُها: جبالُها، قالَ الزَّجاج: معناه سَهّلَ لكم السلوكَ في جبالها، فهو أبلغُ التذليل. وقيل: جوانبُها، والمعنى: وإليه نشورُكم، فهو مُسائِلُكم عن شُكرِ ما أنعمَ به عليكم.

العِلْم، إِشْعَارٌ بِأَنَّ الخالقَ يَنْبغي أَنْ يَكُونَ عالمًا بِما يَخْلقُه وبتفاصيله، وفيه إِدْماجٌ لمعنىٰ أَنَّ العَبْدَ غيرُ خالقِ لأَفْعالِه لأَنّه لا يَعْلَمُها في الأزل.

قولُه: (في الذِّل)، الذِّلُ بالكَشْر: اللِّينُ وهو ضِدُّ الصُّعوبة، يُقالُ: دابَّةٌ ذَلولٌ بَيِّنَةُ الذِّلّ. والذِّلُّ بالكَسْرِ: مَصْدرُ الذَّلول، والذُّلُ بالضمِّ: مَصْدرُ الذَّليل.

قَوْلُه: (لَم يَترُك)، أي: لَمْ يَتْرِكْ بِقيَّةً مِن التَّذْليل.

قَوْلُه: (وقيلَ: مَناكِبُها جبالهُا)، فعلى لهذا: المجازُ في المناكِبِ وهي الجبالُ وَحْدَها، الأَساسُ: "ومِنَ المَجاز: سِرْنا في مَنْكِبِ مِن الأَرْضِ والجبَل: في نَاحِية». فقوله: ﴿ ذَلُولًا ﴾ تشبيهٌ لِذِكْرِ المُشَبَّةِ والمشَبَّةِ به، أَيْ: الأَرضُ والذَّلول. وقولُه: ﴿ مَنَاكِبَهَا ﴾: اسْتِعارةٌ تَسمَثيليَّةٌ أَوْ تَحْقيقيّة، لأَنَّ القَصْدَ الأَرض، إِمَّا ناحِيتُها أَو جِبالهُا؛ فَنِسْبةُ الذَّلولِ إِلَيْها تَرْشيح، ونِسْبةُ المَشْي تَجْريد.

الراغبُ: «المَنْكِبُ: مُجْتَمَعُ ما بين العَضُدِ والكَتِف. ومنه اسْتُعيرَ للأرضِ المَنْكِبُ في قَوْلِه تعالى: ﴿ وَلَقَ مُوَاحِدُ ٱللّهُ ٱلنّاسَ بِمَا تعالى: ﴿ وَلَقَ مُوَاحِدُ ٱللّهُ ٱلنّاسَ بِمَا صَالَحَ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَمَنْكِبُ القومِ: رأسُ العُرَفاءِ، مُسْتعارٌ مِن الجارِحةِ اسْتِعارةَ الرأسِ للرَّئيس، واليّدِ للنّاصر » (١).

⁽۱) *مفردات الراغب، ص ۸۲۲.

[﴿ اَلَهُ مَن فِي السَّمَآءِ أَن يَغْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِي تَمُورُ * أَمَّ أَمِنتُم مَّن فِ السَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ اللَّهُ مَا يَكُوبُ اللَّهُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِي تَمُورُ * أَمَّ أَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يُكِيرِ * أَوَلَدُ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ مَا يَسْلَكُمُنَّ إِلَّا الرَّحْمَنُ إِنَّهُ بِكُلِّ شَقَع بَصِيرُ ﴾ ١٦-١٩] يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَنَفَاتِ وَيَقْبِضَنَّ مَا يُعْسِكُمُنَّ إِلَّا الرَّحْمَنُ إِنَّهُ بِكُلِّ شَقَع بَصِيرُ ﴾ ١٦-١٩]

﴿ مَن فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ فيه وجهان: أحدُهما مَن ملكوتُه في السّماء؛ لأنها مسكنُ ملائكتِه، وثُمّ عرشُه وكرسيُّه واللوحُ المحفوظ، ومنها تنزلُ قضاياه وكتبُه وأوامرُه ونواهيه.

والثاني: أنهم كانوا يَعْتقدونَ التشبيه، وأنه في السهاء، وأنّ الرحمة والعذاب ينزلانِ منه، وكانوا يَدّعونه مِن جهتِها، فقيلَ لهم على حَسَبِ اعتقادِهم: أأمِنتم مَنْ تَزْعمونَ أنه في السهاء، وهو متعالي عن المكانِ، أن يُعذّبَكم بخسف أو بحاصِب؟ كما تقول لبعض المشبّهة: أما تخافُ مَن فوق العرشِ أن يعاقبَك بها تفعل؟ إذا رأيتَه يركبُ بعض المعاصي! ﴿فَسَتَعْلَمُونَ ﴾ قُرِئ: بالتاء والياء.

قَوْلُه: (أَنْ يُعَذِّبُكُم بِخَسْفِ أَو بِحاصبٍ)، قال الراغب في «غُرَّةِ التَّاويلِ»(١): لِـمَ قَدَّم التَّوعُد بالحَسْفِ على التَّوعُد بالحاصِب؟ وأُجيبُ أَنَّه لَمَّا كانت الأرضُ التي مَهَدَها لَمَم لاَسْتِقْرارِهم، يَعْبدون عليها غيرَ خالِقِها، فَعَبدوا الأَصْنامَ التي هي مِن شَجَرِها أَوْ مِن حَجَرِها، خُوِفوا بِها هو أَقْرَبُ إليهم. والتَّخُويفُ بالحاصِبِ من السَّماءِ التي هي مَصاعِدُ كَلِمِهم الطَّيبة ، ومَعارجُ أَعْمالِهم الصَّالحة، لأَجْلِ أُمَّهم بَدَّلوهما بِسَيِّناتِ كُفْرِهم وقبائِحِ أَعْمالِهم "٢٥.

قَوْلُه: (﴿ فَسَتَعْلَمُونَ ﴾)، قُرِئ بالناءِ وَهِي المشهورة، وبالياءِ التَّحْتانِيَّة شاذَّةٌ.

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وكذا نسبه المؤلف هذا الكتاب إلى الراغب في مواضع كثيرة من كتابه، والأصح أنه للخطيب الإسكافي المتوفّى سنة ٢١١ هـ.

⁽٢) «درَّة التنزيل» للإسكافي، ص ٢٨٣.

ومن قوله: «الراغب: المنكب مجتمع ما بين العضد والكتف، إلى هنا، سقط من (ح).

﴿كَيْفَ نَذِيرِ ﴾ أي: إذا رأيتُم المنذَرَ به علمتُم كيفَ إنذاري حين لا ينفعُكم العِلم. ﴿صَنَفَاتٍ ﴾ باسطاتٍ أجنحَتَهن في الجوّ عند طيرانِها؛ لأنهن إذا بَسطْنَها صَفَفْنَ قوادمَها صفّاً، ﴿وَيَقْبِضَنَ ﴾ ويَضْمُمْنَها إذا ضَربْنَ بها جُنوبَهن.

فإن قلتَ: لم قيل: ﴿ وَيَقْبِضْنَ ﴾، ولم يقل: وقابضات؟

قلتُ: لأن أصلَ الطيران هو صَفُّ الأجنحة؛ لأنَّ الطيرانَ في الهواءِ كالسَّباحةِ في الماء، والأصلُ في السِّباحةِ مَدُّ الأطرافِ وبَسْطُها. وأما القَبضُ فطارئٌ على البَسْطِ للاستظهارِ به على التحرّك، فجيء بها هو طارئٌ غيرُ أصلِ بلفظِ الفعل، على معنىٰ أنهنَّ صافات، ويكون منهن القبضُ تارة بَعْد تارةٍ كها يكون من السّابح.

﴿مَا يُمِّسِكُهُنَّ إِلَّا ٱلرَّمْنَنُ ﴾ بقدرتهِ وبها دَبرَ لهنَّ من القوادم والخوافي،

﴿ فَسَتَعْلَمُونَ ﴾ الأَخيرةُ [الملك: ٢٩]: الكِسائيُّ بالياءِ التَّحْتانيّة، والباقون بالتاء (١١).

قَوْلُه: (فجيءَ بِما هو طارئ (٢) غيرُ أَصْلِ بلَـفْظِ الفِعْل)، الانتصاف: «ويلاحظه ﴿إِنَّا سَخَرْنَا أَلِجْبَالَ مَعَهُ يُسَبِحْنَ بِالْعَشِيّ وَالْإِشْرَاقِ * وَالطَّيْرَ تَعْشُورَةً ﴾ [ص: ١٨- ١٩]، حيث لَـمْ يَقُل: مُسَتَّحات» (٣).

قَوْلُه: (مِن القَوادِمِ والحَوافِي)، قَوادِمُ الطَّيرِ: مَقاديمُ ريشِه، وهي عَشَرةٌ في كُلِّ جَناح، والحَوافِي: ما دون الرِّيشاتِ العَشْرِ مِن مُقَدَّم الجَناح.

⁽۱) حُجَّة الكسائي أَنَّ الغيبة تقدم في قوله تعالى: ﴿ فَمَن يُجِيرُ ٱلْكَيْفِرِينَ مِنْ عَذَابِ ٱلِيمِ ﴾ [الملك: ٢٨]، وحُجَّة الباقين الخطاب في الآية قبلها: ﴿ قُلْ أَرَءَ يَتُمْرُ إِنْ أَهْلَكِينَ ٱللّهُ ﴾. انظر: «حجة القراءات» لابن زنجلة، ص ٧١٦.

 ⁽٢) في الأصول الخطية: «طارِ»، والأصوبُ ما أثبتناه، بدليل قول الزمخشري قبله: «الأصلُ في السباحة مَـدُّ
 الأطراف وبَسْطُها، وأمّا القَبْضُ فطارئٌ على البَسْط ... فجيء بها هو طارئٌ».

⁽٣) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٥٨١).

وبنىٰ الأجسامَ علىٰ شكلٍ وخصائصَ قد تأتّىٰ منها الجريُ في الجو، ﴿إِنَّهُ, بِكُلِّ شَيْءٍ بَصِيرٌ﴾ يَعلمُ كيف يخلقُ وكيف يدبرُ العجائب.

[﴿أَمَّنَ هَذَاٱلَّذِي هُوَجُندُ لَكُو يَنصُرُكُو مِن دُونِ ٱلرَّحْنِ إِنِ ٱلْكَفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ *أَمَّنَ هَذَاٱلَّذِي يَرْزُقُكُورً إِنْ أَمْسَكَ رِزْقَهُ مِلَ لَجُواْ فِي عُتُوِّ وَنْفُورٍ *﴾ ٢٠-٢١]

﴿ أَمَّنَ ﴾ يشارُ إليه من الجموع ويقال: ﴿ هَنَا ٱلَّذِى هُوَ جُنَدُّ لَكُو يَنصُرُكُمْ مِّن دُونِ ﴾ الله إن أرسلَ عليكم عذابَه ﴿ أَمَّنَ ﴾ يشارُ إليه ويقال: ﴿ هَذَا ٱلَّذِى يَرْزُقُكُو إِنَّ أَمْسَكَ رِنْقَهُ. ﴾، ولهذا على التقدير.

والفَرْقُ بين الوَجْهَين، أَنَّ الكَفَرَةَ ما كانوا يَعْتقدون وُجودَ جَمْعٍ غَيْرِ الأَصنامِ يَنْصُروبَهم ويَرْزُقونَهم، فوَجَبَ أَنْ يُقَدَّر ويُفْرض بِخِلافِ الأَصنام، يَدُلُّ عليه قَوْلُه في الوَجْهِ الثاني: «لاغتِقادِهم أَنَّهم يُحْفَظون مِن النَّوائب وَيُرْزَقون». هكذا يَنْبغي أَنْ يُتَصَوَّر هذا المَقامُ ولا تُتَّبعُ الأَوْهام، لأنَّ التَّقدير: هذا التأويلُ الذي ذَكَرْتُه مَبْنيٌّ علىٰ أَنَّ المُشارَ إليه جُنْدٌ مُقَدَّرٌ مَفْروض، ويَجوزُ أَنْ يَكونَ إشارةً إلى جميع الأَوثان، فلا يكونُ حينتذِ مُقَدَّرًا مَفْروضاً".

قَالَ أَبُو البِقَاءِ وصَاحِبُ «الكَشْف»: «مَنْ» مُبْتَدأ، و﴿هَٰذَا﴾ خَبَرُه، و﴿ٱلَّذِي﴾ وَصِلَتُه

⁽۱) انظر: «الكشاف» (۹: ٥٣٢).

⁽٢) من قوله «والفرق بين الوجهين» إلى هنا سقط من (ف).

نَعْتُ لِـ ﴿ هَالَا ﴾ ، و ﴿ يَنْصُرُكُو ﴾ نَعْتُ لِـ ﴿ جُندُ ﴾ مَحمولُ على اللفظ ، ولو جُمِعَ على المعنى لَجَاز » (١) . فعلى هذا «مَنْ » اسْتِفهاميّة ، فلا يَجوزُ أَنْ تكونَ «أَمْ » مُنْقطِعة ، لِثَلّا يَلْزَمَ اجتاعُ اسْتِفهامَينِ (٢) ؛ فلذلك قالَ القاضي : ﴿ أَمَّنَ هَذَا اللّهِ عَدِيلٌ لِقَوْلِه : ﴿ أَوَلَدُ مِرَا أَنَ مَعْنى : أَوَ لَمْ تَنْظروا في أَمثالِ هذه الصّنائع ، ولَـمْ تَعْلموا قُدْرتَنا على تَعْذيبكم بنَحْو حَسْف وإرْسالِ حاصب، أَمْ لكم جُنْدٌ يَنْصُرُكم مِن دونِ الله إنْ أَرْسَلَ عليكم عذابَه ؟ فهو كقوله : ﴿ أَمْ لَكُمْ خُنِهُ مَنْ تَعْيين مَنْ عَلْمِهُ مَن دُونِ الله إنْ أَرْسَلَ عليكم عذابَه ؟ فهو كقوله : ﴿ أَمْ نَعْيين مَنْ عَلْمَهُ كُمْ مَ السَّفِهُ اللّهُ عَنْ تَعْيين مَنْ يَنْصُرُكم ، إشْعاراً بأَنَّهم اعتقدوا هذا القَسَم (٣) .

وقُلْتُ: الظّاهِرُ مِن كلامِ المُصَنَّف أَنَّ «مَنْ» مَوْصولة، و﴿ هَذَا ٱلَّذِي هُوَجُندُ لَكُمْ ﴾ صِلتُها، على تأويلِ: «ويُقالُ: هذا الذي يَرْزُقُكم»، لأنَّه عَطْفٌ تَفْسيريٌّ لِلصَّلة، فَلَو كانت استفهامية لكانت داخلة في حَيِّز القَوْل، وكأنَّ تَقْديرَه: يُقالُ في حَقِّه: مَنْ هٰذا الذي هُوَ جُندٌ لكم يَنصرُكم من دونِ الله، فحينئذ يُحْتَملُ أَنْ تكون «أَمْ» مُتصلة، والقرينةُ مَخْذوفةٌ بِشَهادةِ سياقِ الكلام، كها في قَوْلِه تعالىٰ: ﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ ﴾ [البقرة: ١٣٣].

ولكنّ الوَجْهَ أَنْ تكون «أَمْ» مُتَصِلة، على أَنْ يُقدَّرَ قَبْلَها مَخْدُوف، كَأَنَّه قيلَ: أَتَدَّعون علىٰ الأَنبِياءِ اليهوديّة ﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَمْقُوبَ الْمَوْتُ ﴾، فالمعنىٰ: آللهُ الذي لَه هذه الأَوصافُ الكاملةُ والقُدْرةُ الباهِرة، يَنْصُركم ويُنجِيكم مِن الخَسْفِ والحَصَبِ وغَيْرِهما إِذَا أصابَتُكم، أَم الذي يُشارُ إليه ويُقالُ في حَقّه: هذا الحقيرُ؛ الذي تَزْعُمون أَنَّه جُندٌ لكم يَنْصُرُكم مِن دونِ الله؟ آللهُ الرزّاقُ ذو القُوَّةِ المتينُ يَرْزُقُكم في السِّنينَ المُجْدبةِ، أم الذي يُقالُ في حَقّه:

⁽١) والتبيان في إعراب القرآن (٢: ١٢٣٣)، واكشف المشكلات للباقولي (٢: ١٣٦٩).

⁽٢) لعلها في (ف): ﴿التَّوَأَمَيْنِ ﴾.

⁽٣) (أنوار التنزيل) (٥: ٣٦٥) للبيضاوي؛ قاله في تفسير الآية (٢٠) من سورة الملك.

ويجوزُ أن يكونَ إشارةً إلى جميع الأوثانِ لاعتقادِهم أنهم يُحْفَظُون من النوائبِ
ويُرْزَقون ببركةِ آلهتِهم، فكأنّهم الجندُ الناصرُ والرازق، ونحوُه قولُه تعالى: ﴿ أَمْ لَمُتُمْ
عَالِهَ تُمْ تَمْنَعُهُم مِّن دُونِنَا ﴾ [الانبياء: ٤٣]. ﴿ بَلَ لَجُواْفِ عُتُوّ وَنُفُورٍ ﴾ بل تَمَادَوا في عنادِ
وشِرادٍ عن الحقِّ لثقلِه عليهم فلم يَتّبعوه.

[﴿ أَفَنَ يَمْشِى مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِ الْهَدَىٰ آَمَن يَمْشِى سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَطِ مُّسْتَقِيمٍ * قُلْ هُوَ ٱلَّذِى أَنشَأَكُمُ وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَنَرَ وَٱلْأَفْنِدَةً قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ * قُلْ هُوَ ٱلَّذِى ذَرَاكُمُ فِي ٱلْأَرْضِ وَإِلَيْهِ ثَخْشَرُونَ ﴾ ٢٢-٢٤]

يُجْعِلُ (أَكَبُّ) مطاوعَ (كَبَّه)، يقال: كَبَبْتُه فأَكَبُّ، من الغرائبِ والشواذِّ. ونَحوُه: قَشَعَتِ الريحُ السحابَ فأَقْشَع،.......قَشَعَتِ الريحُ السحابَ فأَقْشَع،.....

هذا الضَّعيفُ المهينُ؛ الذي تَدَّعونَ أَنَّه يَرْزُقُكم؟ ثُمَّ أَوْقَعَ ﴿ إِنِ ٱلْكَلْفِرُونَ إِلَّا فِغُرُورٍ ﴾ اعتراضاً، وَضُعاً لِلْمُظْهَرِ مَوْضِعَ المُضمرِ تَسْجيلاً على غُرورهم، وتَجْهيلاً بَعْد تَجْهيل.

ويُمكِنُ أَنْ تُجْعَلَ «أَمْ» مُنقطعة ويُقال: قُلْ يا مُحمّد، أَكُمْ تَنظروا في أمثالِ هذه الصَّنائعِ العَجيبة، حتّى تَعْرِفوا أَنَّه هو وَحْدَه قادرٌ على الحَسْفِ، وإِرسالِ الحاصب، وعلى إِنجائِكُم منها؟ ثُمَّ أَضْرَبَ عَن ذلك، وقيل: بل أَمَّن هذا الذي هُو جُنْدٌ لكم يَنْصُركم من دون الرَّحْن، أَيْ: لا تَسأَلُ عَن ذلك لأَنه مَفْروغٌ عنه؛ فإنَّهم كانوا إذا حَزَبَهم خَطْبٌ عَظيم، دَعَوُا اللهَ مُخْلصينَ له الدِّينَ، دون شُهدائِهم وأَصْنامِهم، بل سَلْ (١)عَنْ هذا تَقْريعاً وتَوْبيخاً.

قَوْلُه: (ونَحُوه قَوْلُه تعالى: ﴿ أَمْ لَمُكُمّ ءَالِهَا ۚ تَمْنَعُهُم مِّن دُونِكَ ﴾ [الأنبياء: ٤٣]، مَثَلٌ (٢) لِلُوجِهِ الثاني، وهو أَنْ يكونَ المشارُ إليه الأَصْنامَ.

⁽١) في (ف): «ستل».

⁽٢) في (ف): «مقابل».

وما هو كذلك؛ ولا شيء مِن بناءِ (أَفْعَلَ) مطاوعاً، ولا يُتقِنُ نحوَ هٰذَا إلا حَمْلُة «كتابِ سيبويه»؛ وإنها (أَكبَّ) من بابِ (أَنفَضَ، وأَلامَ)، ومعناه: دخلَ في الكَبّ، وصارَ ذا كَبُّ؛ وكذلك أَقْشعَ السَّحاب: دخلَ في القَشْع، ومُطاوعُ كَبّ وقَشَع: انْكبَّ وانْقشَع.

فإن قلتَ: ما معنىٰ ﴿يَمْشِى مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِ ۚ ﴾ وكيفَ قابلَ ﴿يَمْشِى سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَطِ مُسْتَقِيمٍ ﴾ ؟

قلتُ: معناه: يَمْشي مُعْتسِفاً في مكان مُتَعادِ غيرِ مستوِ فيه انخفاضٌ وارْتفاعٌ، فيعثرُ كلَّ ساعةٍ فيخرُّ على وجهِه مُنكبّاً، فحالُه نقيضُ حالِ مَن يمشي سويّاً، أي: قائماً سالماً من العُثور والحُرور، أو مستوي الجهة قليلَ الانحراف، خلاف المعتسفِ الذي يَنْحرفُ هكذا وهكذا على طريقٍ مستوٍ.

ويجوزُ أن يرادَ الأعمىٰ الذي لا يَهتدي إلىٰ الطريقِ فيعتسِف،

قَوْلُه: (وما هو كذلك)، رَدٌّ لِمَن يَجْعَلُ «أَكَبُّ» مُطاوعَ «كَبُّه».

قَوْلُه: (مِنْ بابِ أَنْفَضَ وأَلامَ)، الجوهريّ: «أَنْفَضَ القَومُ: إذا هَلَكَت أَمُواهُم، وأَنْفضوا أيضاً _مِثْلُ أَرْملوا _: إذا فَني زادُهم، وألام الرَّجلُ: إذا أتى بها يُلام عليه».

قَوْلُه: (في مكانٍ مُتعاد)، الجَوْهريّ: «نِمْتُ على مكانٍ مُتعادٍ؛ إذا كان مُتفاوتاً ليس بِمُسْتوٍ، يُقالُ: هذه أَرْضٌ مُتَعادِيةٌ ذاتُ جِحَرَةٍ ولحَاقيق. الجِحَرَةُ بكَسْرِ الجيم وفَتْحِ الحاءِ: جَمْعُ جُحْر، واللَّخْقوق: شَقّ الأَرْض».

قَوْلُه: (أو مُسْتَويَ الجِهة)، عَطْفٌ على قولِه: «قائمًا».

قَوْلُه: (هكذا وهكذا)، بيانُ انْحِرافِه، أَيْ: يَميناً وشهالاً، وَهُما مَنْصوبانِ علىٰ المَصْدرِ، أَو علىٰ الظَّرْف.

قَوْلُه: (ويَجِوزُ أَنْ يُرادَ)، عَطفٌ على قَوْلِه: «مَعْناه: يَمْشي مُعْتَسِفاً»، يَعْني: طريقُ مُراعاةِ

فلا يزالُ ينكبُّ على وجهِه، وأنه ليسَ كالرَّجلِ السَّويِّ الصحيح البصرِ الماشي في الطريقِ المهتدي له، وهو مَشلٌ للمؤمنِ والكافر.

وعن قتادة: الكافرُ أَكبَّ على معاصي الله تعالىٰ فَحشَرَه اللهُ يُومَ القيامة على وجهِه، وعن الكلبي: عُني به أبو جهلِ بنُ هشام. وبالسّويّ: رسولُ الله ﷺ، وقيل: حمزةُ بنُ عبدِ المطلب.

[﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَلَا الْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَلِيقِينَ * قُلْ إِنَّمَا ٱلْعِلْمُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ * فَلَمَا رَأَوْهُ زُلْفَةً سِيَّتَ وُجُوهُ ٱلَّذِيرَ كَفَرُواْ وَقِيلَ هَذَا ٱلَّذِى كُنتُمْ بِهِ عَنْدَعُونَ ﴾ ٢٥-٢٧]

﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ ﴾ الضميرُ للوَعْد، والزُّلفة: القُرب، وانتصابُها على الحالِ أو الظرف، أي: رَأَوْهُ ذَا زُلفة أو مكاناً ذا زُلفة. ﴿ سِيّنَتْ وُجُوهُ الَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ أي ساءتُ رؤيةُ الوعدِ وجوهَهم بأنْ عَلَتْها الكآبةُ وغشِيَها الكُسوفُ والقَترة، وكَلَحوا،

التَّقَابُلِ بَيْن قَوْلِه تعالى: ﴿ أَمَن يَتْشِى مُكِبًّا عَلَى وَجْهِمِ الْهَدَىٰ ﴾، وبَيْن قَوْلِه: ﴿ أَمَن يَتْشِى سَوِيًّا عَلَى وَجْهِمِ الْهَدَىٰ ﴾، وبَيْن قَوْلِه: ﴿ أَمَن يَتْشِى سَوِيًّا عَلَى وَجْهِمِ الطَّريقُ إِمَّا أَنْ يكونَ صحيحَ البَصَرِ أَو فاقِدَه. وعلى الأوَّل: الطَّريقُ إِمَّا أَنْ يكونَ غيرَ عارفِ بالطَّريق، فيعثر كلَّ ساعةٍ فَيخِرُ على وَجْهِهِ مُكبًّا، أَوْ يكونَ عارفاً خِرِيتًا (١) يَمْشِي في هذا الطريق قائماً سالماً مِن الخُرور والعثور. وإمَّا أَنْ يكونَ مُتعبَّداً مُشتويَ الجِهة، والعارِفُ يَمْشِي فيها سَوِيّاً، والجاهِلُ يَنْحرفُ فيها هكذا وهكذا. وعلى الثاني ظاهِر.

واعْلَمْ أَنَّ ﴿ سَوِيًا ﴾ إِذَا فُسِّرَ بِـ «قَائِماً»، كَانَ التقابلُ بينه وبين ﴿ مُكِبَّا ﴾ ظاهراً، وإذا فُسَّرَ بِـ «مُسْتويَ الجِهة» أي: جِهة مُسْتوياً كانَ مَعْنويّاً، وكانَ ﴿ عَلَىٰ صِرَطِمُ سَتَقِيمٍ ﴾ كالتأكيدِ له، كها أَنَّ ﴿ عَلَىٰ وَجَهِهِ ٤ ﴾ تأكيدٌ لِـ ﴿ مُكِبًا ﴾ . وإذا جُعِلَ ﴿ سَوِيًا ﴾ بِمَعْنى «قائماً»، كان تأكيداً مَعْنويّاً.

قَوْلُه: (الْمُهتَدي له)، اللام مُتَعلِّق بـ«الْمُهْتَدي»، والضَّميرُ يعودُ إلى «الطَّريق»، وهو في مُقابَلَة «لا يَهْتدي إلى الطريق»؛ فاسْتَعْمَلَ «الهُدَى» تارةً بـ«إلىٰ»، وأُخْرى باللام.

⁽١) الجِرّيت: الدّليل الحاذق بالدّلالة، كأنّه ينظر في خُرْت الإبرة. ولسان العرب؛ (خرت).

وكما يكونُ وجهُ مَن يُقادُ إلى القتلِ أو يُعْرَضُ على بعضِ العذاب. ﴿ وَقِيلَ ﴾ القائلون: الزبانية ﴿ تَدَّعُونَ ﴾ تَفْتعِلُون؛ من الدعاء، أي: تَطْلبون وتَسْتعجلون به. وقيل: هو من الدَّعوىٰ، أي: كنتم بسببِه تَدَّعون أنكم لا تُبْعثون. وقُرئ: «تَدْعون».

وعن بعضِ الزهّاد: أنه تلاها في أولِ الليلِ في صلاتِه، فبقي يُكرّرُها وهو يَبْكي إلى أن نودي لصلاة الفجر، ولَعَمْري إنها لَوَقَّادَةٌ لمن تَصوّرَ تلك الحالةَ وتأمّلَها.

[﴿ قُلْ أَرَءَ يَشُرُ إِنَّ أَهْلَكَنِيَ ٱللَّهُ وَمَن مَعِي أَوْ رَحِمَنَا فَمَن يُجِيرُ ٱلْكَنفِرِينَ مِنْ عَذَابٍ أَلِيعِ ﴾ [٢٨]

قوله: (أَيُّ: كنتم بِسَبَيِه تَدَّعون)، يُريدُ أَنَّ ﴿يِدِ،﴾ مُتعلِّق بـ﴿تَدَّعُونَ ﴾، وهو إِمّا بمعنى الدُّعاءِ، والباءُ صِلتُه للتَّضمين، أو بمعنىٰ الدَّعْوىٰ والباءُ للتَّسْبيب.

قَوْلُه: (وَقُرِئ: «تَدْعُون»)، قالَ ابنُ جنّي: «وَهِي قراءَةُ أَبِي رَجاءٍ، والحسنِ، وقتادة (١) وغيرهِم. أَيْ: هذا الذي تَدْعُونَ اللهَ أَنْ يُوقِعَه بكم، كقولِه تعالىٰ: ﴿سَأَلَ سَآبِلُا بِعَذَابِ وَاقِعِ﴾ [المعارج: ١]» (٢).

قَوْلُه: (لَوَقَادَة)، بالذال المُعْجَمة، الجوهريّ: "وَقَذَه يَقِذُه وَقْذاً: ضَرَبَه حتّى اسْترخى وأشْرفَ على الموت، وشاةٌ مَوْقودَةٌ: قُتِلت بالحَشَبة». وقيل: الآيةُ المَتْلُوّةُ ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ ﴾، قال الواحديُّ: «مَعْنى الآية: إنّا مَع إيمانِنا بين الخوفِ والرَّجاء، فَمَن يُجيركم مَع كُفْركم مِن الواحديُّ: "مَعْنى الآية: إنّا مَع إيمانِنا بين الخوفِ والرَّجاء، فَمَن يُجيركم مَع كُفْركم مِن العذاب؟ أَيْ: أَنّه لا رَجاءَ لَكُم كما لِلمُؤْمنين (٣). ولعلَّ الزّاهِدَ التاليّ في صلاتِه ذَهَبَ إلى أنّ القائِلَ بهذا إذا كانَ رسول الله ﷺ ومَنْ مَعَه مِن الصَّحابةِ الكرامِ مَعَ جَلالتِهم، فَمَا بالنّا؟

⁽١) في (ح): «وأبي **ق**تادة».

⁽٢) «المحتسب» (٢: ٣٢٥) لابن جني.

⁽٣) «الوسيط في تفسير القرآن» (٤: ٣٣١).

كان كفارُ مكة يَدْعون على رسولِ الله على المؤمنينَ بالهلاك، فأُمِرَ بأنْ يقولَ لهم: نحنُ مؤمنونَ متربِّصونَ لإحدى الحُسنييْنِ: إما أن تهلِكَ كما تَتمنَّون فننقلبَ إلى الجنة، أو نُرْحَم بالنصرةِ والإدالةِ للإسلامِ كما نَرْجو، فأنتم ما تَصْنعون؟ مَن يُجيرُكم وأنتم كافرونَ من عذابِ النار؟ لا بذلكم منه، يعني: إنكم تَطْلبون لنا الهلاكَ الذي هو استعجالٌ للفوزِ والسَّعادة، وأنتم في أمرٍ هو الهلاكُ الذي لا هَلاكَ بعده، وأنتم غافلونَ لا تَطْلبون الخلاصَ منه.

أو إنْ أهلكنا اللهُ بالموتِ فمن يُجيرُكم بعدَ موتِ هداتِكم والآخِذينَ بِحُجَزِكم من النار؟ وإنْ رحمَنا بالإمهالِ والغلَبةِ عليكم وقَتْلِكم فمن يُجيركم؛

قَوْلُه: (والإدالة للإسلام)، الجوهري: «الإدالةُ: الغَلَبة، اللهم أَدِلْني على فلانِ وانْصُرنِ عليه». واعْلَمْ أَنَّ قُولُه تعالى: ﴿ فَمَن يُجِيرُ ﴾، جزاءٌ للشَّرطِ على سَبيلِ الاسْتِخبار مَع الإِنْكار، وَذَكَرَ فيه وُجوها ثلاثة، جَعَلَ في الوَجْهَين الأَخيرَيْنِ لكلِّ مِن الإِهْلاكِ والإِجارة جَزاء وشَرْطاً على حياله، وفي الأوَّلِ جَعَلَ الجزاءَ مُشْتركاً، لأنه أَخَذَ الزُّبْدةَ مِن المعطوفِ والمعطوفِ عليه في الجزاء، وجَعَلَها كالشَّيْءِ الواحِد، وَهُو تَرَبُّصُ إِحدى الحُسْنَيْنِ مُفَسَّرٌ بِها أو بالموت، ولذلك أتى في الجوابِ بِقَوْلِه: «فَأَنْتم ما تَصْنعون؟». وأمَّا قولُه: «فَمَنْ يُجيرُكم»، فجملة مستأنفةٌ مُبَيِّنةٌ للجواب.

وحاصلُ الوجوهِ الثلاثةِ راجعٌ إلى أَنَّ الهلاكَ والرَّحمةَ في الآية إِمّا مؤوَّلان بالشَّهادة والنَّصْرة، لأَنَّ الحُسْنَيْنِ في قولِه تعالى: ﴿إِحْدَى ٱلْحُسْنَيْنِ ﴾ [التوبة: ٥٦] مُفَسَّرٌ بهما، أو بالموتِ وما يُقابِلُه مِن الرَّحْمة.

قَوْلُه: (أَوْ إِنْ أَهْلَكَنا)، عَطْفٌ على قوله: «إِمَّا أَنْ نَهُلك».

قَوْلُه: (بَعْد مَوْتِ هُداتِكم والآخذين بِحُجَزِكم)، الهُداةُ: جَمعُ الهادي، والمُرادُ به النبيّ ﷺ وأَصْحابُه، وَهُو مُقْتَبَسٌ مِمّا روينا عن البُخاريّ رَحِه اللهُ، ومُسْلم والتّرمِذي، عَن أبي هُريرةَ

فإنّ المقتولَ علىٰ أيدينا هالك؟ أو إنْ أهلكَنا اللهُ في الآخرةِ بذنوبِنا ونحنُ مسلمون، فمن يُجيرُ الكافرينَ وهم أولىٰ بالهلاك لكُفرِهم؛ وإنْ رحمَنا بالإيهانِ فَمَنْ يُجيرُ مَن لا إيهانَ له؟

> [﴿ قُلْ هُوَ ٱلرَّمْنُ ءَامَنَا بِهِ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ ٢٩] فإنْ قلتَ: لم أُخرَ مفعولُ ﴿ ءَامَنَا ﴾ وقُدّم مفعولُ ﴿ تَوَكَّلْنَا ﴾ ؟

قلتُ: لِوقوع ﴿ اَمَنَّا ﴾ تعريضاً بالكافرين حينَ وَردَ عَقيبَ ذِكْرِهم، كأنه قيل: آمنا ولم نَكفرْ كما كَفرْتُم، ثم قال: ﴿ وَعَلِيّهِ تَوَكَّلْنَا ﴾ خصوصاً، لـم نتكلْ على ما أنتم مُتّكلون عليه مِن رجالِكم وأموالكم.

أَنّه سَمِعَ رسولَ الله ﷺ يقول: «إِنَّهَا مَثَلَي وَمَشَلُ الناسِ كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَوْقَدَ ناراً، فلنّا أضاءَت مَا حَوْلَه، جَعَلَ الفَراشُ وهذه الدَّوابُ التي تَقَعُ في النّارِ تَقَعُ فيها، فَجَعَلَ يَنْزِعُهنَّ ويَغْلِبْنَه فَيَقْتَحِمْنَ فيها، فأنا آخذٌ بِحُجَزِكم عن النّار، وأنتم تَقْتَحِمون فيها»(١). الاقْتِحامُ في الشيْءِ: إِلقَاءُ النَّفْسِ فيه برغبةِ، والحُجَزُ جَمعُ حُجْزَة، وَهي مَعْقِدُ الإِزار، وحُجْزَةُ السَّراويلِ مَعْروفة.

قَوْلُه: (لِوقوع ﴿ مَامَنَا ﴾ تَعْرِيضاً بِالكافرين)، يَعْني: كان مِن حَقّ الظّاهِرِ أَنْ يُقال: فَمنْ يُجِيرُكم، لأَنَّ الشَّرِطَ ﴿ قُلْ أَرَهَ يَشْرُ إِنَ أَهْلَكِنَى اللهُ ﴾، فَعَدَلَ إلى المُظْهَرِ إِشعاراً بأَنَّ الكُفْرَ هو سَبَبُ الهلاك، وأَنَّ الإِيهانَ هُو الوَسيلُة في النَّجاة، ثُمَّ جيءَ بقولِه: ﴿ قُلْ هُوَ الرَّمْنَ عَامَنَا بِهِ عَهِ جواباً عَن قَوْلِه: ﴿ قُلْ أَدُو الرَّمْنَ عَلَى الله عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الله عَلَى الله عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الله عَلَى اللهُ عَلَى الله عَل

⁽١) أخرجه البخاري (٦٤٨٣).

^(*) في (ف): «الإجلاء».

[﴿ قُلْ أَرْمَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَا أَوْكُو غَوْرًا فَنَ يَأْتِيكُم بِمَا وَمَعِينِ ﴾ ٣٠]

﴿غَوْرًا ﴾ غائراً ذاهباً في الأرض. وعن الكلبي: لا تنالُه الدِّلاء، وهو وَصْفٌ بالمصدرِ كعَدْلِ ورِضا.

وعن بعضِ الشُّطَّار أنها تُليتْ عنده فقال: تَجيءُ به الفؤوسُ والمعاوِل، فذهبَ ماءُ عينيَّه؛ نعوذُ بالله من الجَراءةِ على الله وعلىٰ آياتِه.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَن قرأ سُورةَ الملكِ فكأنَّما أحيا ليلةَ القَدْر».

وأَمّا قولُه: ﴿ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا ﴾، فالتَّقديمُ لأَنَّ مَقام الخلاصِ والنَّجاةِ يَقْتضي ناجياً وناصراً، وهم كانوا مُتَّكلين على ما أنتم مُتَّكِلون (٢)، فقيل: نَحنُ لا نَتَّكِلُ على ما أنتم مُتَّكِلون (٢) عليه، بَلْ على الرَّحْمٰنِ تَوكَّلنا خصوصاً، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

قَوْلُه: (وعَنْ بعض الشَّطَّار)، جمعُ شاطِرٍ، وهو الخبيثُ الذي عَجَّزَ^(٣) أَهلَه. وفي الحَواشي: أَنَه عَنىٰ به مُحَمَّدَ بنَ زكريا الـمُتَطبِّب^(٤)، واللهُ تعالىٰ أَعلمُ بصحَّتِه.

تَـمّتِ السُّورة حامِداً لله سُبحانه وتعالى ومُصَلِّياً على رسوله.

* * *

⁽١) في (ف): «والأموات».

⁽٢) في (ح): «متوكلون».

⁽٣) في (ف): «حجر».

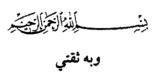
⁽٤) هو أبو بكر محمد بن زكريا الرّازي، الطّبيب الشّهير، المتوقّي سنة ٣١١هـ.

شُورَة تَ مَكيّةٌ، وهي اثنتِان وخمسونَ آيةً بنيــــــــــاللهُالْخَمْالاَجَيْئِير

[﴿ نَ وَٱلْقَلَرِ وَمَا يَسْظُرُونَ ﴾ ١]

قُرِئ: ﴿نَّ وَٱلْقَلَمِ ﴾ بالبيانِ والإدغام، وبسكون النونِ وفَتْحِها وكسرِها، كها في ض ﴾،....

سورةُ تَ اثنتانِ وخمسون آيةً، مكيّة إلا ﴿ إِنَّا بَلْوَنَهُمْ ﴾ إلى ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ [١٧-٣٣] مدنيّة (١)



قَولُه: (قُرِئ: ﴿نَّ وَٱلْقَلَمِ﴾، بالبيانِ والإِدغام)، وفي «التَّيسير»: «وَرْشٌ وأَبُو بكرٍ وابنُ عامرٍ والكسائي، يُدْغمون نونَ الهجاءِ في الواو، ويُبْقونَ الغُنَّة في ﴿يسَ﴾، وكذلك في ﴿نَّ وَٱلْقَلَمِ﴾. غيرَ أَنَّ عامّةَ أَهلِ الأَداءِ مِن المصريينَ، يأخذون في [﴿نَ ﴾](٢) مَذهب وَرْشٍ هناك

⁽١) من قوله: «إلا ﴿ إِنَّا بَلَوْنَهُمْ ﴾ إلى هنا، سقط من (ط).

⁽٢) زيادة من «التيسير»، لم ترد في الأصول الخطية.

بالبيان، والباقون بالبيانِ للنّونِ في السورتين (١). قالَ الزّجّاج: «والمختارُ إِدغامُ النّونِ في الواوِ، كانت النُّونُ (٢) ساكنةً أَو مُتحرِّكة، لأنّ الذي جاء في التفسير يباعدها من الإسكان والتبيين (٣)، لأنَّ مَن أَسْكنها وبَيَّنها فإِنّها يَجْعلُها حرفَ هجاء، والذي يُدْغِمُها فجائـزُ أَنْ يُدْغِمُها وهي مفتوحة. وجاءَ في التفسير أَنَّ «نُونْ»: الحوتُ الذي دُحِيت عليه سَبعُ الأَرضينَ، وجاءَ أيضاً أَنَّ النّونَ: الدَّواةُ، ولَمْ يَجِئُ في التفسيرِ كها فُسِّرت حروفُ الهجاء (٤)؛ فالإِدغامُ، كانت حَرْفَ هجاء أَو لم تكن جائز، والتّبيينُ والإِسْكانُ لا يجوزُ أَنْ يكونَ فيه إلا حرفُ هجاء.

وقال المَهْدويُّ في «تَعْلَيل القراءات» (٥): "طسَّ»: مَنْ قَراً بِإِظهارِ النونِ مِنْ هجاءِ "سين» عند الميم، فَحُجَّتُه أَنَّ السّكونَ مُقدَّرٌ في حروفِ التّهجِّي؛ فإذا قُلتَ: "طسّم»، فالسّكون (٢) مُقدرٌ على الطّاءِ وعلى السِّينِ وعلى الميم، ولذلك لم يُعْرب. ونَظيرُ ذلك أسماءُ الأَعدادِ في قَوْلِهم: واحد، اثنان، ثلاثة، أَرْبعة، فيُسكِّنون آخرَ كلِّ اسم مِن هٰذه الأسماء، وَهُم واصلونَ لمَّا قَدَّروا (٧)

⁽١) ﴿التيسير في القراءات السّبع الأبي عمرو الداني، ص١٨٣.

⁽٢) في «معاني القرآن» للزجاج: الواو، وصوابُه ما جاء في الأصول الخطية وكتبِ القراءات. انظر: «حُجّة القراءات» لابن زنجلة، ص٧١٧.

⁽٣) قوله: «لأنَّ الذي جاء» إلى هنا، أثبتُه من (ط)، وسقط من (ح) و(ف).

⁽٤) «معاني القزآن وإعرابه» (٥: ٢٠٣). ومن لطيف ما ذكره الإمام ابن العربي، أنّ رسم حروف أوائل السور على غير التهجي، فيقال: يس، ق، ن ...، فيه حكمة بديعة، وذلك أنّ كتبة المصحف كتبوها مطلقة، لتبقى تحت حجاب الإخفاء، ولا يقع عليها بمعنى من المعاني المحتملة. انظر: «أحكام القرآن» (٤: ١٨).

⁽٥) هو «الموضّح في تَعْليل وجوه القراءات» للإمام أبي العباس المهدوي (ت ٤٣٠ هـ)، ولعله شرحُه على كتابه «الهداية في القراءات السبع». انظر: «غاية النهاية في طبقات القراء» (١: ٩٢) لابن الجزري. لم أقف على الكتاب، وعلمتُ أنه كان ميداناً لرسالتين علميتين في المغرب والسودان، وهو غير كتاب «الموضّح في وجوه القراءات وعللها» للإمام ابن أبي مريم (ت ٥٦٥هـ).

⁽٦) في (ف): «فالوقف».

⁽٧) في (ح) و(ف): ﴿قرؤوا﴾، وليس بصواب.

.....

الوقوفَ على كلِّ اسمٍ منها، ولذلك جازَ قَطْعُ ألفِ الوَصْلِ مِن قَوْلِهِم: اثنان؛ إِذْ هي في حُكْمِ الائتداء.

فَعلىٰ مَا قُلْنَا: تَكُونُ "النونُ» مِن هجاءِ "سين» في حُكْمِ الأنْفِصالِ مِن الميم، وكذلك القولُ (١): والإِدغامُ لا يَصحُّ مَعَ الانْفِصال، وإنَّما يَصِحُّ مَعَ الانْفِصال. ومَن أَدْغمَ، فإنَّه راعىٰ اللّفظ لمّا اتَّصلت النونُ الساكنةُ مِن هجاءِ "سين» بالميم، وكذلك القَوْلُ في "يس» و «نَ».

وإِذا عُلِمَ هذا، فَلِمَ لا يجوزُ أَنْ يُقالَ: إِنَّ حُكْمَ التَّبْيينِ في «نُونْ»، وأَنَّه اسمُّ للدَّواةِ أو الحوت كما جاءَ في الأثر، حُكْمُ أسماءِ الأعدادِ في إِجراءِ الوَصْلِ مُجْرَىٰ الوقف؟

وأمّا الإدغامُ فظاهِر. وأمَّا قوله: «ما أُدري أَهُو وَضعٌ لغويٌّ أَو شَرْعي؟»، فَلَعلّه يَرُدّ ما نُهِل عن حَبْرِ الأُمّة أَنّه قال: «هو الحوتُ الذي على ظهره الأرض»، وهو قَوْلُ مُجاهِد ومُقاتِل والسّدي والكَلْبي، وقالَ الحسنُ وقتادةُ والضّحّاكُ: «هو الدَّواة»، رَواه مُحْبي السُّنة في «المعالم»(۲). هذا وقد مَرَّ في الفواتِح أَنَّ «صاد» و«قاف» و«نون» أسهاءٌ للسّورِ ويَتأتّى فيها الإعْراب(۲).

وقال أيضاً: «إِنَّ مثلَ «نُونَ»^(٤) نَصبٌ وليس بِفَتْح، وإِنَّها لم يَصْحَبْهُ التنوينُ لامتناعِ الطَّرْف، وانتصابُها بفعلِ مُضْمر»^(٥)، أي: اذكرْ نونَ وأُقسِم بالقلم. وقال: «الجرُّ أيضاً جائزٌ^(١)

⁽١) من قوله: ﴿فَحُجَّتُهُ أَنَّ السَّكُونَ مُقدَّرٌ فِي حروفِ النَّهجِّي ۗ إلىٰ هنا، سقط من (ط).

⁽٢) انظر: «معالم التنزيل» (٨: ١٨٥، ١٨٦)، بتصرّفِ ملحوظ.

⁽٣) انظر: «الكشاف» (٢: ١٤).

⁽٤) روي عن عيسى بن عمر الثقفي (ت ١٤٩ هـ) أنه قرأ: نُونَ والقلم. انظر: "إعراب القرآن، لابن النحاس، (٥: ٣).

⁽ه) «الكشاف» (۲: ۱۸).

⁽٦) في قراءة من قرأ: «نونِ والقلم» بالجر. انظر: «إعراب القرآن؛ لابن النحاس (٥: ٣).

والمرادُ لهذا الحرفُ من حروفِ المعجم. وأمّا قولهم: هو الدواةُ، فها أدري أهو وَضْعٌ لغويٌّ أم شرعي؟ ولا يَخلو إذا كان اسها للدّواةِ من أن يكون جنساً أو عَلَها، فإنْ كانَ جنساً فأينَ الإعرابُ والتنوين؟ وإنّ كان عَلَها فأينَ الإعراب؟ وأيَّها كانَ فلا بدَّ له من موقع في تأليفِ الكلام.

فإن قلتَ: هو مُقسَمٌ به، وَجَبَ إِن كان جنساً أَن تَـجُرَّه وتُنوِّنَه، ويكون القَسَمُ بدواةِ منكرةِ مجهولة، كأنه قيل: ودَواةٍ والقلَمِ. وإِنْ كانَ عَلَماً أَنْ تَصْرِفَه وَعَبَرَّه، أو لا تَصْرِفَه وَتَفتَحه للعلميةِ والتأنيث. وكذلك التفسيرُ بالحوت: إما أَن يُرادَ نونٌ من النِّينان، أو يُجْعلَ عَلَماً لليَهَمُوتِ الذي يَزْعُمون، والتفسيرُ باللوحِ من نورٍ أو ذَهبٍ، والنهرِ في الجنةِ نَحوُ ذلك. وأقسمَ بالقلمِ: تعظيماً له، لِما في خَلْقِه وتَسويتهِ مِن الدلالةِ على الحكمةِ العظيمة، ذلك. وأقسمَ بالقلمِ:

بإضمارِ باءِ القَسَميّة^(١)، لا بحذفِها^{»(٢)}. فعلىٰ التَّبْيينِ والإِدْغامِ، لإِجراءِ الوَصْلِ مَجْرى الوَقْفِ كما مَرَّ آنفاً.

قَولُه: (مِن حروف المُعْجم)، قيل: المُعْجمُ هاهنا: مَصْدر، أيْ: حروفُ الإِعْجام، يَعْني: حروفَ إِذالةِ العُجْمة، يُقالُ: أَعْجَمَ الحرفَ، أيْ: أزال عُجْمتَه وأبان.

قَولُه: (فِأَينَ الإِعْراب)، قيل: هذا تقسيمٌ وليس بسؤال. والمعنى بقوله: «في تأليفِ الكلام»، أَنَّ وَضْعَ الدَّواةِ مَوْضِعَ ﴿ نَ ﴾، يَنْبغي أَنْ يكونَ صحيحاً فيها يَرْجعُ إلى التأليف، وليس كذلك على ما تَبيَّن. قُلتُ: قَوْلُه: «والمُراد هذا الحرفُ من حروف المُعْجم»، يَرُدُّ قولَم،: هذا تَقُسيم.

قَوْلُه: (لِمَا فِي خَلْقِه وتَسْويتِه مِن الدِّلالةِ على الحكمةِ العظيمة)، قال الإمامُ: «وفيه قَوْلان:

⁽١) في (ح): «أو القسمية»، وفي (ف): «باء والقسيمة».

⁽٢) «الكشاف» (٢: ٢٢) بتصرف.

ولما فيه مِن المنافع والفوائد التي لا يُحيطُ بها الوَصْف. ﴿ وَمَا يَسْطُرُونَ ﴾ وما يَكْتبُ مَن كَتَب، وقيل: ما يَسْطُرُه الحَفَظةُ، و «ما» موصولةٌ أو مَصْدرية، ويجوزُ أن يُرادَ بالقلمِ أصحابُه، فيكونُ الضميرُ في ﴿ يَسَّطُرُونَ ﴾ لهم، كأنه قيل: وأصحابِ القلم ومَسْطوراتِهم، أو سَطْرِهم، ويُرادُ بهم كلُّ مَنْ يَسْطُر، أو الحَفَظة.

[﴿ مَاۤ أَنتَ بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونِ * وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَسْنُونِ ﴾ ٢-٣] فإنْ قلتَ: بِمَ يتعلقُ الباءُ في ﴿ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ ﴾ وما محلُّه؟

قلتُ: يَتَعلقُ بـ «مجنون» منفيّاً، كما يَتَعلقُ بعاقلٍ مُثبَتاً في قولك: أنتَ بنعمةِ الله عاقِل، مُستوياً في ذلك الإثباتُ والنفيُ

أحدُهما: أنَّ المُقْسَم به هو هذا الجنسُ، وهو واقعٌ على كلّ قَلَم يَكتبُ في السَّماءِ والأرض (١)، قالَ تعالىٰ: ﴿ ٱلَّذِى عَلَمُ إِلْقَلَمِ * عَلَمَ ٱلْإِنسَانَ مَا لَرْ يَعْلَم ﴾ [العلق: ٤-٥]، فَمَنَّ بِتَيْسيرِ الكتابةِ بالقَلَم، كما مَنَّ بالنُّطْقِ فقال: ﴿ خَلَقَ ٱلإِنسَانَ * عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ﴾ [الرحن: ٣-٤]. وَوَجْهُ الانْتِفاعِ به أَنّه يُنزِلُ الغائبَ مَنْزلةَ المُخاطَب، فيتمكَّنُ المرءُ مِن تعريفِ البعيدِ به ما يتمكَّنُ باللسانِ مِنْ تعريف العيدِ به ما يتمكَّنُ باللسانِ مِنْ تعريف القريب (٢). والثاني: هو القلمُ المعهودُ الذي جاءَ في الخبر: «أَوّلُ ما خَلَقَ اللهُ القَلَم» (٣) (١٤).

وقلتُ: ويُؤيِّدُ الأولَ قولُه: ﴿ وَمَا يَسْطُرُونَ ﴾، قالَ الراغب: «أَصلُ القَلْم: القَصُّ مِن الشيءِ الصُّلْب، كالظُّفْرِ وكَعْبِ الرُّمْحِ والقَصَب، ويقالُ للمقلوم: قِلْم، كما يُقال للمنقوض: نِقْض.

⁽١) وفي «مفاتيح الغيب»: «يكتب به من في السهاء ومن في الأرض».

⁽٢) في الأصول الخطية: «البعيد».

⁽٣) أخرجه الترمذي (٣٣١٩) وأبو داود (٤٧٠١)، من حديث عُبادة بن الصامتِ رضي الله عنه.

⁽٤) «مفاتيح الغيب» (٣٠).

وخصَّ ذلك بها يُكتبُ به وبالقَدَح الذي يُضْرَب به، وجَعْهُ أقلام، قال تعالىٰ: ﴿نَّ وَٱلْقَلَمِوَمَا يَسْطُرُونَ ﴾، وقالَ تعالىٰ: ﴿يُلْقُونَ ﴾ أقلَمَهُمْ ﴾ [آل عمران: ٤٤]، أيْ أقداحَهم (١). وقَوْلُه تعالىٰ: ﴿عَلَمْ بِالْقَلْمِ ﴾ [العلق: ٤٤]، أيْ أقداحَهم (١).

قولُه: (تُعْمِل الفعلَ مُثْبَتًا ومَنْفيًّا)، قال الزَّجاج: ﴿ أَنتَ ﴾ اسمُ ﴿ مَآ ﴾، و ﴿ مِمَجُنُونِ ﴾ الخبر، و ﴿ بِيَعْمَةِ رَبِّكَ ﴾ مؤصولٌ بمعنى النَّفْي. المعنىٰ: انتفىٰ عنك الجنونُ بنعمةِ ربَّك، كما تقولُ: أنت بنعمة بجاهِل. وهذا جوابٌ لقولهم: ﴿ يَثَأَيُّهَا ٱلَّذِى ثُرِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكُرُ لِنَكَ لَمَجْنُونٌ ﴾ [الحجر: ٣] (٣).

قولُه: (ما أنت بمجنونِ مُنْعماً عليك بذلك)، أيْ: بالسَّلامة، أيْ: مُنْعماً عليك بنفي الجُنون. ولَوْ جُعِل مُطْلقاً بأَنْ يُقال: ما أنت بمجنونِ مُنْعماً عليك بالنبوّةِ والفَهْم، وكمالِ (٤) العَقْل وسائرِ ما أنْعَمَ عليك مِن الفضائل؛ لَجَاز، وهذا جوابُ القَسَم. وعلى هذا: ﴿بَيْعَمَةِ رَبِّكَ ﴾ كان صفةً لـ«مجنون»، فَقُدَّمَ وصُيِّر حالاً.

وقال مُحْنِي السُّنة: «إنّك لا تكونُ مجنوناً، وقَد أنعمَ اللهُ عليك بالنُّبوّة والحِكْمة، وقيل: بعضمة ربّك. وقيل: هو كما يُقالُ: وما أنت بمجنونٍ والحمدُ لله. وقيل: معناه: ما أنت بمجنونٍ

⁽١) في (ح): ﴿قِداحُهم».

⁽٢) «مفردات القرآن» ص ٦٨٣.

⁽٣) امعاني القرآن وإعرابه، (٥: ٢٠٤).

⁽٤) في (ح): «أو كمال».

وأنه من إنعام الله عليه بِحَصافةِ العقلِ والشهامةِ التي يَقْتضيها التأهيلُ للنبوّة، بمنزِل.

﴿ وَإِنَّ لَكَ ﴾ على احتمالِ ذلك وإساغةِ الغصّةِ فيه والصبرِ عليه ﴿ لَأَجْرًا ﴾ لثواباً ﴿ عَيْرَ مَمْنُونِ ﴾ غيرَ مقطوع كقوله: ﴿ عَطَاءٌ غَيْرَ بَعْدُوذِ ﴾ [مود: ١٠٨]، أو غيرَ ممنونِ عليك به، لأنه ثوابٌ تَسْتوجبُه على عملِك، وليسَ بتفضّلِ ابتداءً؛ وإنها تُمُنُّ الفواضلُ لا الأجورُ على الأعمال.

والنّعمةُ لربّك، كقولِم: سُبْحانك اللهمّ وبحمدك، أي: والحمدُ لك (١). ويمكن أن يُقال: إنّ الباءَ قَسَميّة، والجملة مُعْترضة.

قولُه: (والشَّهامة)، الجوهريُّ: «شَهُمَ الرجَّلُ بالضَّمَّ شَهامة، فهو شَهْمٌ، أي: جَلْدٌ ذكيِّ الفؤاد».

قولُه: (لأنّه ثوابٌ تَسْتَوجِبُه على عملك، وليس بتفضّلِ ابتداءً)، الانتصاف: «ما يَرى رسولُ الله ﷺ هذا التفسير، حيثُ قال: «لن يَدخلَ الجنّة أُحدٌ بعمله»، قالوا: يا رسولَ الله، ولا أنت؟ قال: «ولا أنا، إلّا أنْ يتغمّدني الله برحمةٍ منه وفضل»، وهذا مِن سوءِ^(٢) الأدب»^(٣).

وقلتُ: المرادُ مِن قولِه: ﴿ عَنَرَ مَمْنُونِ﴾: غيرُ ممنونِ عليك لأَتَي كريمٌ، ومِن شيمةِ الأكارم أَنْ لا يَمنُّوا على إِنعامِهم: قال :

سَأَشَكُرُ عَمراً إِنْ تَراخت مَنيَّتي أَياديَ لَم تُمُنَنْ وإِنْ هِي جَلَّتِ (١) وَأَنْشَدَ المصنَّفُ رحمه اللهُ تعالىٰ لنفسه:

⁽١) (معالم التنزيل) (٨: ١٨٧).

⁽٢) في (ف): الحُسْنِ.

⁽٣) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٥٨٥)، والحديث سيذكره الطيبي بعد قليل، وثمة تخريجه.

⁽٤) يُنسَبُ لأبي الأسود الدؤلي، انظر: «ديوانه» ص ٣٨٨.

[﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ ٤]

اسْتَعظمَ خُلُقَه لِفَرْطِ احتمالِه المُمِضّاتِ من قومِه وحُسْنِ مخالفتِه ومداراتِه لهم. وقيل: هو الحُلُقُ الذي أمرَه اللهُ تعالىٰ به في قولِه تعالىٰ: ﴿ خُذِ ٱلْمَفْوَ وَأَمْرَ بِٱلْمُرْفِ وَأَعْرِضَ عَنِ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَنها: أن سعدَ بنَ هشام سألها عن خُلُقِ رسولِ الله ﷺ فقالتْ: «كان خُلُقُه القرآن، ألستَ تَقرأُ القرآنَ: ﴿ قَدْأَ فَلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ »؟

وإِنَّ امرأً أَسْدَىٰ إِلَيَّ صنيعة وذكَّرَنيها مَرَّةً لَبخيلُ (١)

وَفِي «نوابغ الكَلِم»(٢): «صنوانِ: مَن مَنَحَ سائلَه ومَنَّ، ومَنْ مَنعَ نائله وَضَنَّ». وفيها: «طَعْم الآلاء أَحليٰ مِن المَنّ، وهو أَمَرُّ مِن الألاء مَع الـمَنّ».

وأمّا الحديثُ الذي أورده صاحبُ «الانتصاف»، فَرويناه عن البخاري ومُسْلم، عن أبي هريرة وجابر، قالا: قال رسول الله ﷺ: «قاربوا وسَدُّدوا، واعلموا أَنَه لَن يَنْجوَ منكم أَحدُ بعمله»، قالوا: ولا أنت؟ قال: «ولا أنا، إلاّ أنْ يتغمّدني الله برحمته»(٣)، أي: إلا أن يَسْترني اللهُ بها؛ مأخوذٌ مِن غِمْد السَّيف.

قولُه: (الْمُمِضّات)، الجوهري: «أَمَضَّني الجُرْحُ إِمْضاضاً: إِذَا أَوْجَعك».

قولُه: (قالت: كان خُلُقُه القرآن)، الحديث مِن رواية مُسْلَم وأبي داود والإمامِ أحمدَ بنِ حنبلِ والدّارميّ والنّسائي وابنِ ماجه، عَن سعد بن هشام: قُلْتُ لعائشة رَضِي الله عنها: يا أمَّ المؤمنين، أَنْبئيني عَن خُلُقِ رسولِ الله ﷺ؟ قالت: أَلَسْتَ تَقْرأُ القرآنَ؟ قلتُ: بلي. قالت: فإنَّ المؤمنين، أَنْبئيني عَن خُلُقِ رسولِ الله ﷺ؟ قالت: أَلَسْتَ تَقْرأُ القرآنَ؟ قلتُ: بلي. قالت: فإنَّ

⁽١) لـم أَهْتِدِ إلى قائله، وليس للزمخشري كما زُعم الطّيبي، انظر: «الكشاف؛ (٣: ١٨٥).

 ⁽۲) في (ح) و(ف): «توابع الكلِّم»، وهو تحريف، و«نوابغ الكلم» كتاب للزغشري، ويُقال فيه أيضاً:
 «الكّلمُ النَّوابغ». و«الآلاء» الثانية: شجر حسن المنظر، مرّ الطعم، و«الـمنّ» الأولى: العسل.

⁽٣) البخاري (٦٤٦٧) ومسلم (٢٨١٨).

[﴿ فَسَنْتُصِرُ وَيُبْصِرُونَ * بِأَيتِكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾ ٥-٦]

خُملُقَ نَبِي الله كانَ القرآن (١). الحديث، وليس فيه ذِكْرُ ﴿ قَدْأَفْلُكَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ [المؤمنون: ١].

⁽١) مِن حديث طويل، أخرجه مسلم (٧٤٦)، وأبو داود (١٣٤٢)، والإمام أحمد (٢٤٢٦٩)، والدارمي (١٥١٦)، والنسائي (٤٢٤)، وابن ماجَه (٢٣٣٣).

⁽٢) في (ح): «لظهورها».

⁽٣) في (ح): «حَصَبوا».

⁽٤) لعله جوابُ «لمّا» في الموضعين السابقين.

⁽٥) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (٢٦٤)، وفي رواية يحيى الليثي: ﴿إِنِّي لأَنسَىٰ، أُو أُنَسَّىٰ لِأَسُنَّ».

⁽٦) انظر: «عوارف المعارف» (٢: ٥٦ - ٥٨) بتصرّف.

وهم الفُتّانُ للفُتّاكِ منهم، والباءُ مزيدة. أو المفتونُ مصدرٌ كالمعقولِ والمَجْلود، أي: بأيّكمُ الجُنون، أو بأيّ الفريقيْنِ منكم المجنون، أبفريقِ المؤمنينَ أم بفريقِ الكافرين؟ أي: في أيّهما يوجدُ مَن يَسْتحقُ لهذا الاسم؟ وهو تعريضٌ بأبي جهلِ بنِ هشام والوليدِ بنِ المغيرةِ وأضرابِهما، ولهذا كقولِه تعالىٰ: ﴿ سَيَعْلَمُونَ عَدَا مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلأَشِرُ ﴾ [القمر: ٢٦].

[﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِأَلْمُهْتَدِينَ * فَلَا تُعَلِيع ٱلْمُكَذِبِينَ * وَدُّواْ لَوْ تُذْهِنُ فَيُذْهِنُونَ ﴾ ٧-٩]

قولُه: (للفُتّاك منهم)، متعلّقٌ بقولٍ مضمر، أي: المفتون المجنون، لأَنَّ العربَ يَزْعمونَ أَنَّ الجنونَ مِن تَخْييلِ بَعْضِ الجِنّ، وَهُم الفُتّانُ، يقولون: الفُتّانُ: للفُتّاك منهم.

قولُه: (والباءُ مَزيدة)، قالَ الزَّجاجُ عن أبي عبيدة: ﴿إِنَّ الباءَ مزيدةٌ، أَي: أَيُّكم المفتون؟ مثله:

نَحنُ بنو جَعْدةَ أصحابُ الفَلَجْ نَضْرِبُ بالسَّيفِ ونَرْجو بالفَرَجْ(١)

أَيْ: نَرْجو الفَرَجَ، وليس كذلك؛ بل معناه: نَرجو كَشْفَ ما نحنُ فيه بالفَرج، أو نَرْجو النَّصرَ (٢) بالفَرَج» (٣)، ثُمَّ ذَكَرَ الوجهَيْنِ الآخرين (٤).

قولُه: (أَيْ: فِي أَيِّهما يُوجَد)، قال صاحبُ «التَّقْريب»: فالباءُ بمعنى «في».

⁽١) للنابغة الجعدي، انظر: «ديوانه» (ص ٤٨)، وفيه شاهدٌ على زيادة الباء مع المفعول به، انظر: «مغني اللبيب» (ص ١٤٧)، أراد: ونرجو الفرجَ، قال ابن العربي في «أحكام القرآن» (٣: ٢٧٧): «وهذا مما لا يُحتاج اليه في سبيل العربية، لأن حَمَّل المعنى على الفعل أولى من حملِه على الحرف».

⁽٢) في (ف): «النَّصْرة».

⁽٣) ﴿معاني القرآن وإعرابه ﴾ (٥: ٢٠٤–٢٠٥).

⁽٤) الأول: المفتونُ بمعنىٰ الفُتون، كما تقولُ العربُ: ليس لهذا معقول، أي عقل. والثاني: بأي الفريقين منكم المجنون، بالفرقةِ التي أنتَ فيها، أو الفرقة التي فيها أبو جهل والوليد. انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢٠٥).

﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعَلَمُ ﴾ بالمجانينِ على الحقيقة، وَهُمُ الذينَ ضَلُّوا عن سبيلِه، ﴿ وَهُوَ أَعْلَمُ ﴾ بالعقلاءِ وَهُمُ المهتدون، أو يكونُ وعيداً ووعداً، وأنه أعلمُ بجزاءِ الفريقيْنِ.

﴿ فَلَا نُطِعِ ٱلْمُكَذِبِينَ ﴾ تهييجٌ وإلهابٌ للتصميمِ علىٰ مُعاصَاتِهم، وكانوا قد أرادوه علىٰ أن يعبدَ الله مُدةً، وآلهتهم مُدةً، وَيكفُّوا عنه غوائلَهم. ﴿ لَوْ تُدَهِنُ ﴾ لو تَلينُ وتُصانعُ ﴿ فَيُدَهِنُ ﴾ .

فإن قلتَ: لِم رُفعَ ﴿فَيْدُهِنُونَ ﴾ ولم يُنصبْ بإضهارِ «أن» وَهو جوابُ التمني؟ قلتُ: قد عُدلَ به إلى طريقِ آخر، وهو أنْ جُعلَ خبرَ مبتدأٍ محذوف، أي: فهم يُذْهنون، كقولِه تعالىٰ: ﴿فَمَن يُؤْمِنُ بِرَبِهِ مَ فَلاَ يَخَافُ ﴾ [الجن: ١٣]علىٰ معنىٰ: وَدّوا لو تدهنُ

قولُه: (أَوْ يَكُونُ وَعِيداً وَوَعْداً)، عَطْفٌ على قولِه: "إِنَّ رَبَّك هو أَعلمُ (١) بالمجانين على الحقيقة». فعلى الأولِ: مُجرى على الاستدراج وإرْخاءِ العِنان؛ لأن قوله ﴿ فَسَتُبْعِمُ وَيُبْعِرُونَ * بِأَيْتِكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾ واردٌ عليه، لأنَّ المسلمين كانوا يَعْلمون أن المفْتونين كانوا أضدادهم، نحو قولِه تعالىٰ: ﴿ وَإِنَّا أَوْلِيَّاكُمُ مَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ [سبأ: ٢٤]. المعنىٰ: لا أنتم أيُّها المؤمنون تَدْرون ولا الكَفَرةُ، مَنْ ضَلَّ عَنْ سبيله ومَن اهْتدىٰ، واللهُ على الحقيقةِ هو أَعْلم. وعلى الثاني: إِنَّ الله يَعْلمُ أُحوالَ المؤمنين وما هم عليه مِن الهُدىٰ، فينيبُهم بذلك، ويَعْلمُ كُفْر المُعاندين وضَلا هم فيعاقبهم عليه.

قولَه: (مُعاصاتِهم)، وهي نَقيضُ المُطاوعة. الجوهري: «يُقال: عَصاهُ يَعْصيه عصياناً ومَعْصية، وعاصاه (٢) أيضاً؛ مثل: عَصاه».

قُولُه: (﴿ فَلَا يَخَافُ ﴾)، أَيْ: فهو لا يَخاف، ولهذا لم يُجزم.

⁽١) بعدها في (ف): «بمن ضَلَّ عن سبيله»، زيادة على عبارة «الكشاف».

⁽٢) في (ح): «عَصاه».

فهم يُدْهنون حينئذٍ، أو وَدّوا إِدْهانَك فهمُ الآن يُدْهِنون؛ لطمعِهم في إِدْهانِك؛ قال سيبويه: وزَعمَ لهارونُ أنها في بعضِ المصاحفِ: وَدّوا لو تُدهنُ فيُدْهنوا.

[﴿ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ * هَمَّا زِمَّشَآمِ بِنَوِيهِ * مَّنَاعِ لِلْخَيْرِ مُعْتَدِ أَيْهِ * عُتُلِ بَعْدَ ذَلِكَ زَيِيمٍ * أَن كَانَ ذَا مَالِ وَبَدِينَ * إِذَا تُتَلَى عَلَيْهِ مَايَئُنَا قَالَكَ أَسَطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ * سَنَهِ مُهُ عَلَى الْمُرْطُورِ ﴾ ١٠-١٦]

﴿ عَلَمْ فِ كَثَيْرِ الْحَلْف فِي الْحَقِّ والباطل، وكفَىٰ به مَزْجرةً لمن اعتادَ الحَلِف، ومثلُه قولُه تعالىٰ: ﴿ وَلَا تَجْعَـٰ لُوا اللّهَ عُرْضَكَةً لِأَيْسَلَاكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٢٤].

﴿مَهِينٍ﴾: من المَهانة وهي القلّةُ والحقارة، يريدُ القلةَ في الرأي والتمييز، أو أرادَ الكذّابَ لأنه حقيرٌ عندَ الناس. ﴿ هَمَازٍ ﴾ عَيّابٍ طَعّان؛ وعن الحسن: يَلْوي شِدْقيهِ في أقفيةِ الناس. ﴿مَشَّآمِ بِنَمِيمِ ﴾ مُضَرِّبٍ نَقّالِ للحديثِ من قومٍ إلى قومٍ على وجهِ السّعايةِ والإفسادِ بينَهم.

قولُه: (لمِن اعتادَ الحَلِفَ)، أيْ: كفى بكثرةِ الحَلفِ سوءَ خُلُقِ وعَيْباً، أَنَّه قَدَّمه على جميع العيوب، وفيه تَعْظيمٌ للحَلف، وبيانُ أَنَّها أَقْبحُ مَعايِبه وأَعْظمُها.

قوله: (مُضَرِّبٍ). أي: مُبالِغ أَوْ كثيرِ الضَّرْبِ بين الناس، مُشَـتَّتِ لِشَمْلِهِم مُفَـرِّقِ^(۱) لجمْعِهم. **الأساس**: «ومِن المجاز: ضَرَبَ في الأرض، وفي سبيلِ الله، وضَرَبَ الدَّهْرُ بيننا: فَرَّقَنا، قالَ ذو الرُّمَّة:

فإِنْ تَضْرِبِ الأَيَّامُ يَا مَيُّ بَيْنَا فَلَا نَاشِرٌ (٢) سِرّاً ولا مُتَغَيّرُ (١)

⁽١) في (ف): «ممزق».

⁽٢) في (ف): «ناشئاً».

والنميمُ والنميمةُ: السِّعاية، وأنشدني بعضُ العرب:

تَشَبَّبِي تَشَبُّ النَّمِيمَ عَشي بها زَهْرا إلى غَيمَهُ

﴿ مَّنَّاعِ لِلْخَيْرِ ﴾ بَخيل، والخيرُ: المال. أو ﴿ مَّنَّاعِ ﴾ أهلَه الخيرَ وهو الإسلام،

وتَقول: لَحَا اللهُ زماناً ضَرَبَ ضَرَبانَه، حَتَىٰ سَلَّطَ علينا ظَرِبانَه^(۲)، وجاءَ فلانٌ يَضْربُ بِشَرّ: يُسْرع».

قَوْلُه: (تَشَبَّبِي تَشَبُّبَ النَّميمة)، يُخاطِبُ النَّار، أَيْ: الْتَهِبِي الْتَهابَ النَّميمة. زَهْرا وتَميمة: جارتان. وهذا مِن مُلَح العرب^(٣)، أَيْ: تَوَقَّدي تَوَقُّدَ النَّميمة، وهو فِعلٌ لازمٌ: شَبَّ النَّارَ فَتَشَبَّت.

الراغبُ: «النَّمُّ: إظهارُ الحديثِ بالوِشاية. وأَصلُ النَّميمةِ الهمسُ والحركةُ الحَفيَّة (٤)، ومنه: أَسْكَتَ الله نامَّتَه، أَيْ ما يَنمَ عليه مِن حَرَكتِه» (٥).

قوله: (﴿ مَّنَاعِ لِلْخَيْرِ ﴾: بخيلٍ)، الراخبُ: «السَمَنْعُ: يقالُ في ضِدّ العَطِيّة، يقالُ: رجلٌ مانعٌ ومَنّاع، أَيْ: بخيل، قال تعالىٰ: ﴿ وَيَمْنَعُونَ ٱلْمَاعُونَ ﴾ [الماعون: ٧]، وقال: ﴿ مَّنَاعِ لِلْخَيْرِ ﴾. وقَدْ يُقالُ في الجهاية، ومنه: مكانٌ مَنيعٌ وقد مَنْعَ ، وفلانٌ ذو مَنعَة، أَيْ عَزيزٌ مُمْتَنِعُ علىٰ مَن يَرومُه، وقَوْلُه تعالى: ﴿ مَا مَنعَكَ أَلَا شَنجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾ [الأعراف: ٧]، أَيْ ما حَماك؟ (١)

⁽۱) انظر: «ديوانه» ص٩٠٩.

⁽٢) ضَرَبَ الدهرُ ضَرَبانَه: قضى، والظَّرِبان: دُويبَة كالهرّة مُثنّنةِ الربح. انظر: «الصحاح» (ضرب ١: ١٦٨، ظرب ١: ١٧٤).

⁽٣) في (ف): «الحرب».

⁽٤) في «المفردات»: «الخفيفة».

⁽٥) «مفردات القرآن» ص٥٢٨.

⁽٦) في «المفردات» (مادة: مَنَع): حَمَلَك.

فَذُكرَ الممنوعُ منه دونَ الممنوع، كأنه قال: مناعٍ من الخير. قيل: هُو الوليدُ بنُ المغيرةِ المخزومي، كان موسِراً، وكان له عَشَرةٌ مِن البنين، فكانَ يقولُ لهم ولِلُحْمتِه: مَن أسلمَ منكم مَنعتُه رِفْدي، عن ابنِ عباس. وعنه: أنه أبو جَهل، وعن مجاهد: الأسودُ بنُ عبدِ يغوث، وعن السُّديّ: الأخنسُ بنُ شَرِيق، أصلُه في ثقيفٍ وعِدادُه في زُهْرة، ولذلك يغوث، وعن السُّديّ: الأخنسُ بنُ شَرِيق، أصلُه في ثقيفٍ وعِدادُه في زُهْرة، ولذلك قبل: زَنيم. ﴿مُعْتَدٍ ﴾ مجاوزٍ في الظلم حَدَّه. ﴿ آثِيدٍ ﴾ كثيرِ الآثام. ﴿ عُتُلِ ﴾ غليظٍ جافي؛ من عَتلَه إذا قادَه بعنفٍ وغِلْظة. ﴿ بَعْدَ ذَلِكَ ﴾ بعدَ ما عُدّ لهُ مِن المثالبِ والنقائِصِ ﴿ زَنِيمٍ ﴾ دَعِيّ، قال حسان:

وأنت زَنسيمٌ نِسيطَ في آلِ هاشِسمِ كما نِيطَ خَلْفَ الراكِبِ القَدَّحُ الفَرْدُ

وقيل: ما الذي صَدَّك وحَمَلك على تَرْكِ ذلك»(١).

قولُه: (فَلُكُرَ الممنوعُ منه)، أي: الخيرُ، (دون الممنوع) أي: الأهل؛ وذلك أنَّ القَصْدَ ذَمُّه، وأنَّه عِنْ يَمْنعُ الخير، وليس القَصْدُ أَنَّ الممنوعَ مَنْ هو. نَحْوُ: شُتمَ الأميرُ، وقُطعَ اللّصّ. وقولُه تعالىٰ: ﴿فَعَزَزْنَا بِشَالِثِ ﴾ [بس: ١٤]، وقَدْ سَبَقَ بيانُه. والفَرْقُ أَنَّ المَنَاعَ في الوَجْهِ الأَوَّلِ يُجِبُّ الحَيْر، أي المال، ويَمْنعُه مِن النّاس. وفي الثاني يُبْغضُ الحَيرَ، أَيْ الإسلامَ، ويَمْنعُه مِن النّاس. وفي الثاني يُبْغضُ الحَيرَ، أَيْ الإسلامَ، ويَمْنعُ الناسَ منه.

قَوْلُه: (وَأَنْتَ زَنِيمٌ نِيطَ)، أَيْ: مُوَخَّرٌ فِي آلِ هاشمِ كَمَا يُؤَخِّرُ الرَّاكِبُ القَدَحَ خَلْفه.

النّهاية: «وفي الحديث: «ولا تَجْعلوني كَفَدَحِ الرّاكب»، أَيْ: لا تُؤخّروني في الذُّكْر، لأَنَّ الرّاكبَ يُعلّقُ (٢) قَدَحَه في آخِرِ رَحْلِه عند فراغِه من تَرْحاله (٣) ويَجْعله خَلْفه».

⁽١) «مفردات القرآن» ص٧٧٩.

⁽٢) في (ح): «يُؤخّر».

⁽٣) في الأصول الخطبة: «رِحاله»، ولعلَّ الصّوابَ ما أثبتُه من «النّهاية».

وكانَ الوليدُ دَعِيّاً في قريشٍ ليسَ من سِنْجِهم، ادّعاه أبوه بعدَ ثهاني عَشْرةَ مِن مَوْلده. وقيل: بَغَتْ أُمُّه ولم يُعرفُ حتىٰ نَزلتُ لهذه الآية، جَعلَ جفاءَه ودعوتَه أشدً معايبهِ، لأنه إذا جَفا وغَلُظَ طبعُه قسا قلبُه واجترأ علىٰ كلِّ معصية، ولأن الغالبَ أنّ النطفة إذا خَبُثتْ خَبُثَ الناشيءُ منها، ومِن ثَمَّ قالَ رسولُ الله ﷺ: «لا يَدخلُ الجنة وَلدُ الزِّني ولا وَلدُ ولا وَلدُ ولَدِه».

قولُه: (وكانَ الوليدُ دَعيّاً في قريش)، الدَّعِيُّ: الذي يُنْسَبُ إلى غَيرِ أَبيه وعَشيرتِه، وقد كانوا يَفْعلونه. «سِنْخِهم»: أُصلِهم.

قَوْلُه: (لا يَدْخلُ الجِنَّةَ وَلَدُ الزِّنيٰ)، لهذا أَشَدُّ وعيداً مِن لو قيل: يَدْخلُ النارَ؛ لأَنَّهُ يُرَجِّي منها الحَلاص، فَهُو تَغْليظٌ وتَشْديدٌ على وَلَدِ الزِّنْية، تَغْريضاً للزَّاني لئلّا يُوَرَّط في السَّفاح، فيكونُ سَبَباً لشَقاوةِ نَسَمةِ تَزَنِّيه.

وبِمَّا يُؤْذِنُ أَنَّه تَغْلَيظٌ وتَهْديد: ما رُوِينا عن الدّارميّ، عن عبد الله بن عمرو، عن النبيّ ﷺ، قال: «لا يَدْخُلُ الجنَّة عاقُّ ولا قَبَارٌ، ولا مَنَانٌ ولا مُدْمِنُ خَمْرٍ»(١).

وفي رواية أُخرى للدارمي: «ولا وَلَدُ زِنْية»، بَدَل «قَيَار»(٢)؛ حيث سَلَك وَلَدَ الزَّنْيةِ في قَرْنِ العاقِّ والمنَّان، ولا ارْتيابَ أَنَّهَا ليسا مِنْ زُمْرةِ مَنْ لا يَدْخُلُ الجِنَّةُ أَبِداً.

وعن ابنِ ماجه، عن مَيْمونة، أَنَّ رسولَ الله ﷺ، سُئِل عَن وَلَد الزِّنا، فقال: «نَعْلانِ^(٣) أَجاهِدُ بهما خيرٌ مِن أَنْ أُعْتِقَ وَلَدَ الزِّنا» (٤). على أَنَّه يَجوزُ عِتْقُه؛ رُوِّينا عَنْ مالك، عن

⁽١) «شُنن الدَّارِمِي» (٢٠٩٤).

⁽٢) المصدر السابق (٢٠٩٣).

⁽٣) في (ح): «نَعْلينِ».

⁽٤) «سُنن ابن ماجه» (٢٥٣١).

و ﴿ بَعْدَ ذَلِكَ ﴾ نظيرُ ﴿ ثُمَّةً ﴾ في قوله: ﴿ ثُمَّكَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [البلد: ١٧].

وقرأ الحسنُ: «عُتُلٌ» رفعاً على الذمّ، ولهذه القراءةُ تَقويةٌ لما يَدلُّ عليه بعد ذلك. والزَّنيم: مِن الزَّنَمةِ وهي الهَنَةُ مِن جِلْد الماعِزةِ تُقطَعُ فتخلّى مُعلَّقةٌ في حَلْقِها، لأنه زيادةٌ مُعلَّقةٌ بغيرِ أهلِه ﴿ أَن كَانَ ذَا مَالِ ﴾ مُتعلّقٌ بقولِه ﴿ وَلاَ تُطِعْ ﴾، يَعْني: ولا تُطعْه مع لهذهِ المثالب، لأنْ كان ذا مال، أي: ليسارِه وحظّه مِن الدنيا.

أبي هريرة، أنَّه سُئِلَ عن الرَّجلِ يكونُ عليه رَقَبَةٌ، هل يُعْتِقُ فيها ابنَ زنا؟ فقال: نَعَمْ، ذلك يُجْزئه (١١).

قولُه: (و﴿بَعْدَذَالِكَ﴾ نَظيرُ ﴿ ثُمَّمَ﴾ في قوله: ﴿ثُمَّمَ كَانَمِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [البلد: ١٧]). يَعْني: لفظة ﴿ذَٰلِكَ﴾ هاهنا للتَّراخي في المُرْتَبة، كـ ﴿ ثُمَّمَ ﴾ هناك، ولذلك قال: «جَعَلَ جفاءًه ودِعْوَتَه أَشَدَّ مَعايبه» (٢).

قولُه: (﴿ أَن كَانَ ذَا مَالِ ﴾ مُتعلِّق بقوله ﴿ وَلا تُطِعْ ﴾)، قال صاحبُ «الكَشْف»: «ولا يَحجوزُ أَنْ يتعلَّق بـ ﴿ عُتُلِ ﴾، لأنه قد وُصِف بقوله: ﴿ زَنِيمٍ ﴾ (٣)، وقد قال سيبويه: هذا ضاربٌ ظريفٌ زيداً: مُمْتنِع (٤). فإذن، الواجبُ أَنْ تكونَ «اللام» مِن صِلَةِ مُضْمرٍ في القراءة بالاستفهام (٥) وتَرْكه. المعنى: لِأَنْ كان ذا مالِ وبنين يَجْحدُ وَيُنكِر ويَكْفر ؟!

⁽١) «الموطّأ» (٢٢٦٤)، والفِقرةُ من قوله: «قولُه: لا يدخلُ الجّنّةَ ولدُ الزّنا» إلى هنا، سقطت من (ف).

⁽٣) "كشف المشكلات" للباقولي (٢: ١٣٧٤).

⁽٤) انظر: «الكتاب» (٢: ٢٩). وقد خالفَ الفارسيُّ البصريين؛ إذْ أجازَ أن يتعلق بـ ﴿ عُتُلِلَ ﴾. انظر: «الدرّ المصون» (١٠: ٤٠٦).

⁽٥) تَوجيهُ القراءةِ بالاستفهام: أَتُطيعُه لأَنْ كان ذا مالٍ وبنين؟، وتوجيه القراءةِ بالخبر: لا تُطعُه لأن كان ذا مالِ وبنين. انظر: «حُجّة القراءات» لابن زنجلة، ص٧١٧، ٧١٨.

و يجوزُ أَنْ يَتعلَقَ بِهَا بعدَه على معنى: لكونِه مُتموّلاً مستظهِراً بالبنينِ كذّبَ آياتِنا، ولا يَعملُ فيها قبله، يَعملُ فيه ﴿قَالَكَ ﴾ الذي هو جوابُ ﴿إِذَا ﴾، لأنّ مَا بعدَ الشرطِ لا يَعملُ فيها قبله، ولكنْ ما ذلّتْ عليه الجملةُ مِن معنى التكذيب. وقُرِئ: «أَأَنْ كان» على الاستفهام على: ألأنْ كانَ ذا مالِ وبنينَ كذّب؟ أو أتطيعُه لأنْ كانَ ذا مال؟

ورَوىٰ الزبيريُ عن نافع: إِنْ كَانَ، بالكسرِ والشرطِ للمخاطَب، أي: لا تُطعْ كلَّ حَلافِ شارطاً يَسارَه، لأنه إذا أطاعَ الكافرَ لغناهُ فكأنه اشترطَ في الطاعةِ الغنىٰ، ونَحقُ صَرْفِ الشرطِ إِلَىٰ المخاطَبِ صَرْفُ الترجي إليه في قولِه تعالىٰ: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ ﴾ [طه: ٤٤].

قَوْلُهُ: (ولا يَعْملُ فيه)، أَيْ: في ﴿ أَن كَانَ ذَا مَالِ ﴾.

قَوْلُه: (وقُرِئ: «أَأَن؟»(١) على الاستفهام)، أبو بكر وحَمْزة: كذا^(٢)، وابنُ عامر: بهمزةِ ومَدَّة (٣) ، والباقون سِوىٰ ابنِ ذَكُوان: بهمزةِ واحدةٍ علىٰ الخبر.

قَوْلُه: (وَنَحُوُ صَرْفِ الشَّرْطِ إِلَى المُخاطب صَرْفُ التَّرَجِّي إِلِيه)، يَعْني: تَعْليقُ الطاعةِ بِالمال هاهنا، كالتَّرجِي في قوله تعالى: ﴿ فَقُولًا لَهُ, قَوْلًا لَيْنَا لَعَلَّهُ, يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾ [طه: 34]. ظاهِرُ اللَّفظِ التَّرجِي، والتَّعليقُ للمتكلِّم وهو الله تعالىٰ، وفي الحقيقةِ للمخاطَب، وهو محمَّلًا وموسىٰ وهارون، صلواتُ الله عليهم. أَيْ: عامِلاه مُعاملةَ مَنْ لا يَعْلمُ العاقبةَ يا موسىٰ وهارون، ولا تُطِعْ يا محمّدُ كلَّ حلافٍ يَشترطُ (٤) يسارَه. وعَنْ بعضهم: حاصلُ هذا الشَّرْطِ، وهارون، ولا تُطِعْ يا محمّدُ كلَّ حلافٍ يَشترطُ (٤) يسارَه. وعَنْ بعضهم: حاصلُ هذا الشَّرْطِ،

وقُلْتُ: الظَّاهِرُ أَنَّ هٰذا الشَّرطَ تَعْليل، لأَنَّ مَنْ نُهِيَ أَنْ يُطاعَ، وهو الوليد، كانَ ذا مالٍ

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «أأن كان»، لعله من باب الاختصار.

⁽٢) أي: «أَأَنْ».

⁽٣) أي: «آنْ».

⁽٤) في (ح): ﴿بِشَرْطِ».

﴿ سَنَسِمُهُ عَلَا لَمُؤْمِلُورِ ﴾ الوّجْهُ أكرمُ موضع في الجسد، والأنفُ أكرمُ موضع مِنَ الوَجْهِ لتقدّمِه له، ولذلك جَعلُوه مكانَ العِزْ والحَمِية، واشتقّوا منه الأَنفَة. وقالوا الأَنفُه، ولانَّ شامخُ العِرْنين. وقالوا في الذليل: جُدعَ أنفُه، ورَغِمَ أنفُه، فعُبِّرَ بالوسْمِ على الحُرطومِ عن غايةِ الإذلالِ والإهانة، لأنّ السّمةَ على الوجهِ شَينٌ وإذالة، فكيفَ بها على أكرم مَوْضع منه، ولقد وَسَمَ العباسُ أَباعِرَهُ في وجوهِها، فقالَ له رسولُ الله ﷺ: «أكرِموا الوجوه»، فوسَمَها في جواعِرها،

وبنين، كما سَبَقَ في قوله تعالىٰ: ﴿لَا تَنْجِدُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ آوْلِيَآ ﴾ [المتحنة: ١]؛ قال: ﴿إِن كُمْتُمْ خَرَجْشُرْجِهَا دَا اللَّهُ وَلَا تَنْجُدُواْ ﴾ [المتحنة: ١]؛ قال: ﴿إِن كُمْتُمْ خَرَجْشُرْجِهَا دَا اللَّهُ وَلَا تَنْجُدُواْ ﴾ [المتحنة ولذلك جَعَلَه حالاً مِن فاعِل «لا تُطِعْ» حيث قال: «شارطاً يَسارَه»، وصَرَّحَ بحرفِ التعليل في قَوْلِه: «لِغناه»؛ فَرَجَعَ معنىٰ «إِنْ» المكسورة إلى (٢) معنىٰ «أَنْ» المفتوحة.

قال القاضي: قُرِئ: «إِنْ كان» بالكسر، على أَنَّ شَرْطَ الغنى (٣) في [النَّهْي عن](٤) الطاعة كالتعليل بالفَقْر في النَّهي عَنْ قَتْل الأَوْلاد(٥).

قولُه: (وإِذَالَة)، أَيْ: إهانة (٦).

قولُه: (في **جواعِرها)، الجوهري**: «الجاعِرتان: مَوْضعُ الرقمتَيْنِ مِن اسْتِ الح_{ما}ر، وهو مَضْرِبُ الفَرَسِ بذَنَبِه^(۷) على فَخِذَيْه».

⁽١) انظر: «الكشاف» (١٥: ٥٣١).

⁽٢) قَبْل «إلى» في (ف): «جاءً مِن النكرة»، وهي عبارةٌ قَلِقة.

⁽٣) في (ف): «الشّرطَ»: المعنى، وليس بصواب.

⁽٤) زيادة مِن «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ٣٧٠)، يَقْتَضيها السياق.

⁽٥) في قولِه تعالىٰ: ﴿وَلَا نَقَنُـكُوٓا أَوْلَىٰدَكُم شِنْ إِمۡلَىٰقٍ ﴾ [الانعام: ١٥١]، وقولِه تعالىٰ: ﴿ وَلَا نَقَنُلُوٓا أَوْلَىٰدُكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَىٰقِ ﴾ [الإسراء: ٣١].

⁽٦) في (ف): ﴿إِنهَاءُۥ

⁽٧) في (ف): «بيديه».

وفي لفظ ﴿ اَلْمُومِ ﴾ استخفافٌ به واسْتِهانة. وقيلَ معناهُ: سَنعلَّمُه يومَ القيامةِ بعلامةٍ مُشوِّهةٍ يَبينُ بها عن سائر الكَفَرَة، كها عادى رسولَ الله ﷺ عَداوةً بانَ بها عنهم.

وقيل: تُحطمَ يومَ بدرٍ بالسيفِ فبقيتْ سِمةً علىٰ خُرْطومِه، وقيل: سَنُشهِّرُه بهذه الشتيمةِ في الداريْنِ جميعاً، فلا تَخفىٰ، كما لا تخفیٰ السِّمةُ علیٰ الخرطوم.

قولُه: (وفي لَفْظِ ﴿اَلْمُوْمِهِ استخفافٌ به)، لأنه لو قال: علىٰ الأَنْف لكان اسْتِهانة، فلمّا قال: على الخُرْطوم، كان أَبَلَغَ^(١) في الإِهانة، لأَنَّ الخُرْطومَ لا يكادُ يُسْتَعملُ إلا في أَنْفِ الفيلِ والجِنْزير من بين الدَّوابّ.

قَوْلُه: (خُطِمَ يومَ بَدْرِ بالسَّيْف)، قيلَ: خَطْمُ البَعير: أَنْ تَضَعَ عليه الخِطام.

قَوْلُه: (أَنَّ الْحُرُطومَ الْحَمْرُ)، رُوي عن المُصنِّف: أَنَّهم يَضَعون الرُّطَبَ بعضَه فوق بعضٍ زمانَ القِطاف، فَهَا خَرَجَ مِن دَسْتِه بدون العَصْرِ، واتَّخِذَ منه خَمَرٌ يُسَمّونه: سُلافة؛ لخروجه أَوِّلاً، وخُرْطوماً(٢)، كأنّه خُرْطوم.

قَوْلُه: (وأَنَّ معناه: سَنَحُدُّه على شُرْبِها، وَهُو تَعَشَّف)، الانتصاف: «صدقَ؛ فإِنَّ الوليدَ قَتَلَه النبيُّ ﷺ مباشرة في بَدْر، فَلَمْ يُدْرك زَمَنَ تَحْريم الحَمْر، وَوَعْدُ الله حَقَ»(٣).

⁽۱) في (ف): «مِن».

 ⁽٢) سميت الخمرُ خُرْطوماً، لأنها كما يقولُ الأعلم الشَّنتمري: «أَوَّلُ ما تخرج مِن الدَّنَّ»، فأشبهتِ الأنف،
 لأنه أول ما يبدو من الوجه. انظر: «الدر المصون» (١٠: ٢٠٨).

⁽٣) وانظر: «الإنصاف» (ق ١٤١) للعراقي.

[﴿ إِنَّا بَلُوْنَهُمْ كُمَّا بَلُوْنَا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ إِذِ أَفْتَمُواْ لَبَصْرِمُنَهَا مُصْبِحِينَ * وَلَا يَسْتَنْنُونَ * فَطَافَ عَلَيْهَا طَآيِفُ مِن زَيِكَ وَهُمْ نَآيِمُونَ * فَأَصْبَحَتْ كَالْصَرِيمِ * فَنَنَادُواْ مُصْبِحِينَ * أَنِ اَغَدُواْ عَلَى حَرْدِكُمْ إِن كُنتُمُ صَرْمِينَ * فَانَطَلَقُواْ وَهُمْ يَنَخَفُنُونَ * أَن لَا يَدْخُلَنّهَا ٱلْيَوْمَ عَلَيْكُمْ يَسْكِينٌ * وَغَدُواْ عَلَى حَرْدٍ قَدِينَ * فَلَمَّا صَرْمِينَ * فَانطَلَقُواْ وَهُمْ يَنَخَفُنُونَ * أَن لَا يَدْخُلَنّهَا ٱلْيَوْمَ عَلَيْكُمْ يَسْكِينٌ * وَغَدُواْ عَلَى حَرْدٍ قَدِينَ * فَلَمَا رَأَوْهَا قَالُواْ إِنَّا لَضَالُونَ * بَلْ مَعْنُ مَثْرُومُونَ * قَالَ أَوْسَطُهُمْ أَلَوْ أَقُلُ لَكُولُولَا تُسْيَحُونَ * قَالُوا سُبْحَنَ رَبِنَا إِنَّا كَنَا طَيْعِينَ * عَسَىٰ رَبُّنَا أَن يُبْدِلْنَا كُنَا طَيْعِينَ * عَسَىٰ رَبُّنَا أَن يُبْدِلْنَا خَيْلُ عَلْمُونَ * كَذَاكِ ٱلْعَلْمُ وَلَعَلْمُ الْآذُولُ وَلَعَلْمُ الْوَايُولِيَلْنَا إِنَّا لَكُولُولُولَا يَعْلَمُونَ * عَسَىٰ رَبُنَا أَن يُبْدِلْنَا خَرُالُهُ وَلَا يَعْلَمُونَ * كَذَالِكَ ٱلْعَلْمُ وَلَعْنَا أَلَا إِنْ كَنَا طَيْعِينَ * عَلَى وَلَا يَسْتَعُونَ * كَذَالِكَ ٱلْعَلَامُ وَلَا لَوْلَا لِمُولُولًا يَعْلَمُونَ * عَلَى الْعَلَامُ وَلَعْلُولُ الْعَلَامُ وَلَا الْعَلَامُ وَلَا الْوَالِمُ وَلَا الْعَلَامُ الْعَلَامُ وَلَا الْعَلَامُ وَلَا الْعَلَامُ وَلَا الْعَلَامُ وَلَا الْعَلَامُ وَلَامُ الْعَلَامُ وَلَا الْعَلَامُ وَلَا الْعَلَامُ وَلَا الْعَلَامُ وَلَا الْعِلْمُ وَلَا الْعَلَامُ وَلَالَالِهُ الْعَلَامُ وَلَا الْعَلَامُ وَلَامُ الْعُلْمُ وَلَامُ الْعَلَقُولُ الْعُلَامُ وَالْعُلْمُ وَلَامُ الْعُلْلُ اللَّهُ الْعَلَامُ وَلَا الْعُلْمُ وَلَامُ الْعَلَامُ وَلَامُ الْعُلْمُ وَلَامُ الْعُلَامُ وَلَا الْعُلَامُ الْعُلْمُ وَلَامُ الْعُلَامُ وَلَامُ الْعُلَامُ وَلَامُ الْعُلَامُ الْعُلَامُ الْعُلَامُ وَالْعُلَامُ الْعُلَامُ وَلَامُ الْعُلَامُ الْعُلِمُ الْعُلَامُ الْعُلَامُ الْعُلُولُ الْعُلَامُ الْعُلَامُ الْعُلْمُ الْعُلِمُ الْعُلَ

إنا بَلُوْنا أَهُلَ مَكَةَ بِالقَحْطِ والجوعِ بدعوةِ رسولِ الله ﷺ عليهم، ﴿ كَمَا بَلُوْنَا أَصْحَبَ الْجَنَّةِ ﴾ وَهم قومٌ من أهلِ الصلاةِ كانتُ لأبيهم هذه الجنةُ دونَ صنعاءً بفَرسَخيْنِ، فكان يأخذُ منها قوتَ سَنتِه ويَتصدَّقُ بالباقي، وكان يَتركُ للمساكينِ ما أخطأه المنجل، وما في يأخذُ منها قوتَ سَنتِه وما أخطأه القِطافُ من العنب، وما بقي على البساطِ الذي يُبسطُ أسفلِ الأكداسِ وما أخطأه القِطافُ من العنب، وما بقي على البساطِ الذي يُبسطُ تحتَ النخلةِ إذا صُرِمت، فكانَ يَجتمعُ لهم شيءٌ كثير،

وَقُلتُ: لَمْ يُرِدْ بالتعشّف إلّا أَنّ خَمْـلَ ﴿سَنَيِـمُهُ, عَلَى ٱلْخُرَطُومِ﴾ علىٰ ذلك المعنىٰ بتكلّفٍ بعيدٌ عَن الذَّوْقِ.

أمّا الوليدُ بنُ المُغيرة، فَمِنَ الحمسةِ المُسْتهزئين (١)؛ رَوىٰ ابنُ عبّاسِ أنّهم ماتوا كلُّهم قَبْل بَدْرٍ، وَذَكَرهِ المُصنّفُ في آخرِ «الحِجْر» (٢). وأمّا الوليدُ الذي حُدَّ علىٰ الحمرِ، فهو الوليدُ بنُ عُقْبَةَ بنِ أَبِي مُعَيط، أخو عُثمان بنِ عَفّان مِن أُمّه، أَسْلَمَ يوم الفَتْحِ، وولاه عثمانُ الكوفة في عُقْبَة بنِ أَبِي مُعَيط، أخو عُثمان بنِ عَفّان مِن أُمّه، أَسْلَمَ يوم الفَتْحِ، وولاه عثمانُ الكوفة في ولايتِه، ثُمّ حَدَّه في شُرْبِ الحَمْرِ (٣) وعَزَلَه عنها، ذكره صاحبُ «جامع الأُصول» (٤).

⁽١) وهم: الوليدُ، والعاصُ بنُ واثل، والأسودُ بن عبد يغوث، والأسودُ بنُ المطلب، والحارثُ بن الطلاطلة. انظر حديث ابن عباس: «المعجم الكبير» للطبراني (١١٠٥٢)، و«دلائل النبوّة» للبيهقي (٢: ٣١٦).

⁽٢) انظر: «الكشاف» (٩: ٦٦).

⁽٣) في (ف): «شُرْبه».

⁽٤) انظر: «جامع الأصول» (١٢: ٤٤١).

فَلَما مَاتَ قَالَ بَنُوهُ: إِنْ فَعَلْنَا مَا كَانَ يَفَعَلُ أَبُونَا ضَاقَ عَلَيْنَا الْأَمْرُ وَنَحَنُ أُولُو عِيالَ، فَحَلَفُوا ﴿لَيَمْرِمُنَهَا مُصْبِحِينَ ﴾ في السَّدَفِ خُفيةً عنِ المساكين، ولم يَسْتثنوا في يَمينِهم، فأحرقَ اللهُ جَنتَهم. وقيل: كانوا من بني إسرائيل.

﴿مُصْبِحِينَ ﴾ داخلين في الصُّبح مُبكّرين ﴿ وَلَايَسْتَثْنُونَ ﴾ ولا يقولونَ: إنْ شاءَ الله. فإن قلتَ: لم سُمّى استثناءً، وإنها هو شَرْ ط؟

قولُه: (في السَّدَف)، الظُّلمةُ إذا اخْتَلَطت بالضياء فهو السَّدف.

قولُه: (لأنه يؤدِّي مُؤدِّى الاستثناء)، قال الإمام: «قال جماعةٌ مِن المُفسِّرين: هو «إِنْ شاءَ اللهُ تعالىٰ». يُقالُ: حَلَفَ فلانٌ يَميناً ليس فيها ثُنيا ولا ثُنُوى ولا ثَنِيَّةٌ ولا مَثْنَوِيَّة ولا استثناء (١)، كلُّه واحدٌ. وأصلُها مِن الثَّني، وهو الكَفُّ والرَّد؛ وذلك أنَّ الحالفَ إذا قال: والله لأَفْعلنَّ كذا إلَّا أَنْ يَشاءَ اللهُ غيرَه، فَقَد رَدِّ (٢) انعقادَ ذلك اليمين» (٣). وقالَ القاضي: «وإنّما سُمِّي استثناءً لِما فيه مِن الإِخْراج، غير أنَّ المخرج خلافُ المذكور» (٤).

وعَنْ بَعْضِهم: نظيرهُ قولُك: جاءني القومُ سِوىٰ زيدٍ، وهٰذا ليس باستثناءِ حقيقة، لكنْ لله كان مَعْنیٰ «سوی» المكان، قال تعالیٰ: ﴿لَا غُنْلِفُهُۥ نَعْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سُوكَى ﴾ [طه: ٥٨]، صارَ المعنیٰ: جاءني القومُ مكانَ زيدٍ، فلمّا كان معناه هذا هو مَعْنیٰ الاسْتِثناء، سُمّی استثناءً.

⁽١)في (ح) و(ف): «والاستثناء».

⁽٢) في (ف): ﴿وَرَدَ».

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (٣٠: ٧٧).

⁽٤) «أنوار التنزيل» (٥: ٣٧١).

﴿ فَأَصَّبَحَنَ كَالْعَرِيمِ ﴾ كالمصرومةِ لهلاكِ تُمرِها، وقيل: الصَّريمُ: الليل، أي احترقتْ فاسودَّتْ، وقيل: النهار أي: يَبَستْ وذَهبتْ خُضرتُها، أو لم يبقَ فيها شيءٌ؛ مِن قولِم: بَيْضَ الإناءَ، إذا فَرَّغَه، وقيل: الصَّريم: الرِّمال. ﴿ صَنْرِمِينَ ﴾ حاصدين.

فإن قلتَ: هلَّا قيل: اغدوا إلى حرثِكم؛ وما معنىٰ ﴿عَلَىٰ﴾؟

قلتُ: لَمَا كَانَ الغدوُّ إليه لِيَصْرِموه ويَقْطعوه، كان غدوًّا عليه، كما تقول: غدا عليهم العدوّ. ويجوزُ أن يُضمّنَ الغدوُّ معنى الإقبال، كقولهم: يُغْدى عليه بالجفنةِ ويُراح، أي: فأقبِلوا على حَرْثِكم باكرين ﴿ يَلَخَفْنُونَ ﴾ يتسارُّون فيها بينهم. وخَفَى، وخَفَت، وخَفَد: ثلاثتُها في معنى الكَتْم؛ ومنه الحُفْدودُ للخُفّاش ﴿ أَنَّ لا يَتْخَلَنَهَا ﴾ أنْ: مفسَّرة.

وقرأ ابنُ مسعود بطرحِها بإضهارِ القول، أي: يَتَخافتون يقولون لا يَدْخلنّها؛ والنهيُ عن الدّخول للمسكين نَهي لهم عن تَمْكينِه منه، أي: لا تُمكّنوه مِن الدخولِ حتىٰ يدخل، كقولك: لا أَرَيَنَك هاهنا. الحَرْدُ: مِن حارَدتِ السَّنةُ: إذا مَنعتْ خيرَها، وحارَدتِ الإبلُ: إذا مَنعتْ دَرَّها.

قولُه: (مِن قَوْلِهم: بَيَّضَ الإِناءَ)، الأساس: "بَيَّضَ الإِناءَ: مَلَأَه وفَرَّغَه. وعن بعض العرب: ما بَقي لهم صَميلٌ إلَّا بُيُّضَ، أَيْ: سِقاءٌ يابسٌ إِلاَّ مُلِئ».

قولُه: (مِن حارَدَتِ السَّنَةُ إِذَا مَنَعَتْ خَيْرِها)، الراغب: "الحَرْدُ: المنعُ (١) عَن حِدَّةٍ وغَضَب، قال تعالىٰ: ﴿ وَغَدُواْ عَلَى حَرْمِ قَدِينِ ﴾ [القلم: ٢٥]، أيْ على امتناع مِن أَنْ يَتَناولوه قادرين على ذلك. ونَزَلَ فلانٌ حريداً، أيْ: مُتمنَّعًا عَنْ مُخَالطةِ القوم، وهو حَريدُ المَحَلِ. وحارَدَتِ السَّنَةُ: مَنَعَتْ قَطْرُها، والنَّاقةُ: مَنَعَت دَرَّها، وحَرِدَ: غَضِبَ، وحَرَّده كذا». يُغدى عليه بالجفنةِ ويُراح: مِثلُه قيلَ في حَقّ المطلب: تَغْدو (٢) دِرَّتُه على السُّفهاء، وجَفْنَتُه على الحُكهاء (٣).

⁽١) سقط لفظ «المنع» من (ح) و(ف).

⁽٢) بمعنى تُقبِل، قالَ ابن عاشور في «التحرير والتنوير» (٢٩: ٧٨): «ويجوزُ أَن يُضمَّنَ فعلُ الغُدق معنى الإقبال، كما يقال: يُغدىٰ عليه بالجفنة ويراح» ثم نَقَلَ عبارة الطيبي، وفيه: «الحلماء» بدلاً من «الحكماء». (٣) من قوله: «يُغدى عليه» إلى هنا، سقط من (ط).

والمعنى: وغَدُوا قادرينَ على نكد، لا غيرَ عاجزينَ عنِ النفع، يَعْني أُتّهم عَزَموا أَن يَتَنكّدوا على المساكين ويُخْرِموهُم وهم قادرونَ على نَفْعِهم، فَغدوا بحالِ فَقرِ وذهابِ مالِ لا يَقدرونَ فيها إلا على النّكدِ والحِرْمان، وذلك أنّهم طلبوا حِرْمانَ المساكينِ فَتعجَّلوا الحِرْمانَ والمسكنة. أو وَغَدوا على مُحاردةِ جَنّتهِم وذهابِ خيرِها قادرين، بَدلَ كونهم قادرينَ على إصابةِ خيرِها ومنافعِها، أي: غَدوا حاصلينَ على الحرمانِ مكانَ الانتفاع، أَوْ لَمّ قالوا: اغدوا على حرثِكم وقد خَبُثتْ نِيتُهم، عاقبَهمُ اللهُ بأنْ حاردتْ جَنتُهم وحُرِموا خيرَها، فلم يَغْدوا على حرثِ وإنها غَدَوا على حَرْد، و وقَدْدِينَ ، من الصّرام وحِرمانِ المساكين، عكسِ الكلامِ للتهكمُّم، أي: قادرينَ على ما عَزموا عليه من الصّرام وحِرمانِ المساكين، عكسِ الكلامِ للتهكمُّم، أي: قادرينَ على ما عَزموا عليه من الصّرام وحِرمانِ المساكين،

قولُه: (والمعنىٰ: وغَدَوا قادرين على نكد)، اعْلَم أنَّ ﴿ عَلَىٰ﴾ إِمّا مُعَلَّـقٌ بـ﴿ قَادِينَ ﴾ أو بـ اغَدَوا»؛ فإذا عُلِّقَ بـ ﴿ قَادِينَ ﴾ فالكلامُ فيه التَّخصيص، لتقديمِ المعمولِ على العامل، فلا يَخْلُو حيننذ: إِمّا أَنْ يُرادَ بالحَرْد مَنْعُ الخبرِ والنَّكَدُ أَو الغَضَب.

فعلى الأوَّل: إِمَّا أَنْ يتركَ الحَرْدَ مُطْلقاً، فهو المرادُ مِن قَوْله: «قادرين على نَكَدِ لا غير عاجزين عن النَّفع»، كقولهم: فلانٌ لا يَمْلك إلَّا الحِرْمان، ولا يَقْدرُ إلَّا على الحَيْبة، على المُبالغة، قال:

فَأَصْبَحْتُ مِن ليلَ الغَداةَ كقابض على الماءِ خانَتُهُ فُروجُ الأصابعِ (١)

أو يَجْعلَ الحَرْدَ مُقيِّداً بِجنَّتِهم (٢)، فهو المرادُ مِن قَوْلِه: «أو وَغَدوا على مُحاردةِ جَنَّتهم وذَهابِ خَيْرِها قادرين»، قُدَّم عليه.

وعلى الثاني: وهو أَنْ يُراد بالحَرْدِ الحَنَقُ والغَضَب؛ المعنى ما قال: «لـم يَقْدروا إلَّا علىٰ حَنَق وغَضَب»، وفيه الحَصْر.

⁽١) من الأبيات التي تنسبُ إلى قيس بن الملوح، ولم أجده في «ديوانه».

⁽٢) في (ح): «بخَيْبَتهم».

و ﴿عَلَىٰ حَرْدِ﴾ ليس بصلة ﴿قَدِيِنَ ﴾، وقيل: الحَرْدُ بمعنىٰ الحَرَد، وقُرِئ: «علىٰ حَرَدٍ»، أي: لم يقدِرُوا إلا علىٰ حَنَـقِ وغَضَبِ بعضهم علىٰ بعض، كقوله تعالىٰ: ﴿يَتَلَوْمُونَ ﴾ [القلم: ٣٠] وقيل: الحَرِّد: القَصْدُ والشَّرَعة؛ يقال: حَرَدْتُ حَرْدَك، وقال:

أَقْبَلَ سَيْلٌ جَاءَ مِنْ أَمْرِ اللهُ ﴿ يَخْدِرُ دُحَدْدُ الجُنَّةِ الْمُغِلَّمُ

وقطا حِرادٌ: سِراعٌ، يعني: وغَدوا قاصدينَ إلىٰ جنتهِم بسرعةٍ ونَشاط، قادرينَ عند أنفسِهم، يقولون: نحن نقدِرُ علىٰ صِرامها وزَيِّ مَنْفعتِها عن المساكين.

وإذا عُلِق بـ ﴿ وَغَدَوْكَ ، فلا يَخُلُو: إِمّا أَنْ يُرادَ به مَنْعُ الخيرِ والنّكدُ أَوْ لا. فعلى الأوّل: يُقدَّرُ مُتعلَّقُ ﴿ قَدْدِينَ ﴾ : ما عَزَموا عليه مِن الصِّرامِ والمنع، أي: غَدَوا قادرين على نَيْلِ مُرادِهم وحصول بُغييهم (١) ، وهُم إِنَّها حَصَلُوا على الخَيْبة والجِرمان، كقوله: عِتابُه السَّيف، وإليه الإشارة بقوله: «مِن عَكْسِ الكلام للتهكُّم». وعلى الثاني: فالحَرْدُ إِمّا بمعنى القَصْدِ والسُّرْعة، ومُتعلَّقُ ﴿ قَدْدِينَ ﴾ : ما عَزَموا عليه مِن الصِّرام والمَنْع، كها قدَّره بقوله: «وغَدوا قاصدينَ إلى جَنَّهم بسرعة»، إلى قوله: «نَحْن نَقْدر على صرامِها»، أوْ هو اسمٌ لجنتهم، ومُتعلَّق ﴿ قَدْدِينَ ﴾ ما سبق.

وهذا المعنىٰ عُني بقوله: «غَدوا على تلك الجنّة، قادرين على صِرامها عند أنفسِهم». ويُختَملُ أَنْ يُرادَ بـ ﴿قَدِينَ ﴾: مُقدِّرين، وإليه الإشارةُ بقوله: «أو مُقَدِّرين أَنْ يَتم لهم مُرادهم». والتقسيمُ يَحتملُ أَنْ يُراد أَكثرُ مِن ذلك، لكن اقْتَصَرُنا علىٰ ما عليه الكتاب.

قُولُه: (الْمُغِلَّة)، أيْ: الجِّنَّة التي لها الدَّخل والشَّهار.

قولُه: (زَيِّ^(۲) مَنْفَعتِها عن المساكين)، أي: مَنْعِها عنهم على التَّضْمين، الجوهريّ: «قولُم: زوىٰ فلانٌ المالَ عن وارثِه زَيّاً».

⁽١) في (ح): «تعبهم»، وفي (ف): «نعيمهم».

⁽٢) في (ف): «زَوْي».

وقيل: ﴿ عَرْدٍ عَلَمٌ للجنة، أي غَدُوا على تلك الجنة قادرينَ على صِرامِها عند أنفسهم، أو مُقدِّرينَ أن يَتمَّ لهم مرادُهم مِن الصّرامِ والحِرْمان ﴿ قَالُوا ﴾ في بديهةِ وُصولِهم ﴿ إِنَّا لَعْمَالُونَ ﴾ أي ضَلَلْنا جَتَّنا، وما هي بها لما رأوا مِن هَلاكِها؛ فلمّا تأمّلوا وعَرَفوا أنها هي قالوا: ﴿ بَلْ غَنْ يَعْرُومُونَ ﴾ حُرِمنا خيرَها لجِنايتِنا على أنفسِنا ﴿ أَوْسَطُهُمْ ﴾ أعدَهُم وخَيْرُهُم، مِن قولِهم: هو مِن سِطَةٍ قومِه، وأعطني من سِطاتِ مالِك، ومنه قولُه تعالى: ﴿ أُمّنةُ وَسَطًا ﴾ [البقرة: ١٤٣]. ﴿ لَوَلا نَشَيَحُونَ ﴾ لولا تَذْكرونَ الله وتتوبونَ إليه مِن خُبْثِ نيّتِكم، كأنّ أوسَطَهم قالَ لهم حينَ عَزَموا على ذلك: اذكروا الله وانتقامَه من للجرمين، وتوبوا عن هذه العزيمةِ الخبيثةِ من فَوْرِكم، وسارِعوا إلىٰ حَسْمِ شَرِّها قبلَ حُلُولِ النَّقُمة، فَعَصَوْه فَعَيَّرَهم! والدليلُ عليه قولُهم: ﴿ مُبْحَنَ رَبِّنَا إِنَا كُنَا ظَلِيبِينَ ﴾ ،

قولُه: (﴿ أَوْسَطُهُمْ ﴾: أَعْدَهُم وَخَيْرُهم)، الراغب: ﴿ وَسَطُ الشّيء، بالتّحْريك، ما له طرفانِ مُساويا القَدْر. ويُقالُ ذلك في الكمّيةِ المتصلةِ كالجسمِ الواحدِ إذا قلت: وَسَطُه صُلْبٌ. وَوَسْطٌ بالسّكون، يقالُ في الكمّيةِ المُنفصلةِ كشيءِ يَنفصِلُ بين جسمَيْنِ، نَحْوُ وَسْطُ القَوْمِ كذا. والوسَطُ بالسّحريك، تارةً يُقالُ فيها له طرفانِ مَذْمومان، كالجود الذي بين البُخْلِ والسَّرَف، فَيُستعملُ استعهالَ القَصْدِ المصونِ عن الإِفراطِ والتفريط، فَيُمْدَحُ به نحوُ السَّواءِ والسَّرَف، فَيُستعملُ استعهالَ القَصْدِ المصونِ عن الإِفراطِ والتفريط، فَيُمْدَحُ به نحوُ السَّواءِ والعَدْلِ والنَّصَفة، نحو ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَكُمُ أُمّتَةً وَسَطًا ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وعلى ذلك: ﴿ قَالَ وَالعَدْلِ والنَّصَفة، نحو ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَكُمُ أُمّتَةً وَسَطًا ﴾ [البقرة: عنا]، وعلى ذلك: ﴿ قَالَ أَنْ اللَّهُ لَكُولُولَا لَسُيّحُونَ ﴾. وتارةً يُقالُ فيها له طَرَفٌ مَعْمود وطَرَفٌ مَذْموم، كالخير والشّر، ويُكنّى به عن الرَّذِل (١) نَحْوُ قولِهم: فلانٌ وَسَطٌ مِن الرِّجال، تَنْبيها على أَنّه خَرَجَ مِن حَدِّ الخير».

قَولُه: (والدَّليلُ عليه)، أيْ: على أنَّ معنى ﴿لَوْلَانْسَيِّحُونَ ﴾، تَـخريضٌ على التوبة مِن تلك

⁽١) في (ح): «الزوال».

العزيمةِ الخبيثة، وحَثَّ علىٰ التَّصُدُّقِ علىٰ المساكين، والمسارعةِ إلى قَطْع تلك العَزيمة التي هي تَحْضُ الظُّلم، تَدارُكهم (١) حين (٢) لا يَنْفعُهم بقولهم: ﴿ سُبْحَنَ رَبِّنَاۤ إِنَّا كُثَّا ظَلِمِينَ ﴾.

قولُه: (بَعْد خَرابِ البصرة)، وسَببُ خَرابِها على ما ذَكَره صاحبا «الكامل» و «التّذكرة»، أنّه في شَوّال سَنَةَ ستَّ وخسين ومِئتَيْنِ (٣)، خَرَجَ في «البحرين» مَن ادَّعَى أنّه مِن أُولادِ الحسن (٤) بنِ عليّ رَضِي الله عنها، وتَبِعَه جماعةٌ مِن أَهْلِها، ثُمَّ انْتَقَلَ إلى الباديةِ وادَّعَىٰ النَّبُوّة، وزَعَمَ أَنَّ سحابةً أَظَلَته، ونودي منها: اقْصِد (٥) البَصْرة.

ولمّ قَصَدَها، اسْتَهَالَ «الزَّنْجَ» الذين يَعْملون في السَّباخ (٦) وأَطْمعهم (٧) في مَواليهم، وما زالَ يَدْعوهم ويُقْبلون إليه للخلاصِ مِن الرِّقّ، حتّى اجْتَمَع عنده جَمعٌ كثيرٌ، فأتاه مَواليهم فأمّرَ العَبيدَ فَضَربوا مَواليَهم، ثُمَّ خَطَبَهم وصلّى بهم، وذَكَّرهم ما كانوا عليه مِن الشَّقاءِ وسوءِ الحال، وأنّ اللهَ تعالى أنقذهم مِن ذلك، وأنّه يُريد أَنْ يَرْفَعَ أَقْدارَهم، ويُمَلِّكُهم الأموالَ والعَبيد، ثُمّ اسْتَوْلى أَمْرُهم حتى دخلوا «الأبُلّة» و «عُبّادان» و «الأهواز»، فَقَتلوا فيها و نهَبوا وأحْرَقوا.

⁽١) الخبر، أي: الدليل عليه تداركهم.

⁽٢) في (ف): «حيث».

⁽٣) في (ف): «خمسين ومثنين».

⁽٤) في (ط) و(ح): «الحسين». والمدّعي هو صاحبُ الزَّنج، ادّعلى في البصرة أن نسبه يتصل الى الحسين، وفي البحرين الى الحسن بن علي. انظر: «الكامل» لابن الأثير (ص١٠٢١)، وهذا النّسَب ليس صحيحاً، والرجلُ حوله جدال كبير.

⁽٥) ق (ف): «أفضل».

⁽٦) السِّباخ: جمعُ سَبَخَة، وهي ما لم يُحرث مِن الأرضِ ولم يُعمَّر لملوحته، والذين يعملون فيها هم العبيد.

 ⁽٧) في (ح): «أَطْعَمهم»، وفي (ف): «لَطَفهم».

وقيل: المرادُ بالتسبيح الاستثناء، لالتقائِهما في معنىٰ التعظيم لله، لأنّ الاستثناءَ تفويضٌ إليه، والتسبيحَ تنزيهٌ له؛ وكلُّ واحدٍ من التفويضِ والتنزيهِ تَعْظيم.

وعن الحسن: هُو الصّلاة، كأنّهم كانوا يَتوانَون في الصلاة؛ وإلا لَنهتْ هُم عن الفحشاءِ والمنكر، ولكانتْ لهم لُطفاً في أن يَسْتثنوا ولا يُحْرموا.

وفي سنة سَبْعِ وخَمْسين دخلوا البَصْرة، وقَتلوا فيها مَقْتلة عظيمة، لا يُحْصَىٰ عَدَدُ مَن قُتلوا فيها، وأَحْرقوا الجَامعَ والمدينة، ثُمَّ دخلوا «واسط» ومَلكوها، ثُمَّ شَخَصَ إليهم الموقَّقُ(١) من بغداد، وجَرىٰ له معهم أُمورٌ وحُروبٌ لا يُمْكنُ وَصْفُها حتّىٰ قَهَرهم.

يُضْرِبُ (٢) في الأَخْدِ في التّدارُكِ بعد فواتِ أوانه.

قُولُه: (وقيل: المُراد بالتَّسْبيح: الاستثناء)، يَدلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿إِذْ أَفْتَمُواْ لَيَصْرِمُنَهَا مُصْبِحِينَ * وَلا يَسْتَثْنُونَ ﴾، وكان هٰذا هو الأوْسَطَ حَرَّضَهم على القَوْلِ بـ ﴿إِنْ شَاء الله احينئذ، فَلَم يَرْفعوا له راساً، فَذَهبَ الآن يُؤَبِّهم عليه. وجَوَّز التَّعبيرَ عَن الاستثناء بالتَّسْبيح التقاؤهما في معنى التعظيم، لأنَّ المفوَّضَ مُثْبِتُ لِذاتِه الأَقْدسِ الحَوْلُ والقوَّة، ويَنْفيهما (٣) عن غيره تَعظيمًا، والمُنزَّهُ ينفي عنه النقائصَ تبجيلاً وتكريهاً؛ قال القاضي: ﴿شُمِّي الاستثناءُ تَسْبيحاً، لآنه يُنزَهُه عن أَنْ يَجْري في مُلْكِه ما لا يريده (١٤).

قولُه: (ولكانت لهم لُطْفاً)، يَعْني: كما أَنَّ الصلاةَ تَنْهَىٰ عن الفَحْشاءِ والمنكر، كذلك سَبَبٌ لاسْتِنْزِالِ لُطْفِ الله، والتَّوْفيقِ على الطّاعات، وعلى ما به الفلاحُ وعدمُ الحَيْبة (٥).

وفيه أنَّ الصَّلاةَ رأسُ كُلِّ الخيراتِ، وتاركُها خائبٌ خاسِرٌ في الدُّنيا والآخرة.

⁽١) في (ف): «الواثق». والموفق هو أخو الخليفة المعتمد (٢٥٦ – ٢٧٩ هـ) وكان نفاه الخليفة المهتدي (٢٥٥–٢٥٦ هـ) إلى الحجاز، فاستنجد به المعتمد لقتال الزنج. انظر: «تاريخ الإسلام» (٣: ٢١٢).

⁽٢) أي: قولهم: «بعد خراب البصرة».

⁽٣) في (ف): «ومعناهما».

⁽٤) «أسرار التنزيل» (٥: ٣٧٣).

⁽٥) في (ف): «الخشية».

﴿ سُبَحَنَ رَبِّنَا ﴾ سَبَّحُوا الله وَنَزَهُوه عن الظّلم وعن كلّ قَبيح، ثم اعترفوا بظُلمِهم في مَنْعِ المعروفِ وتَرْكِ الاستثناء ﴿ يَتَلَوَمُونَ ﴾ يَلُومُ بعضُهم بعضاً؛ لأنّ منهم مَن زَيَّن، ومنهم مَن قَبِل، ومنهم مَن أَمرَ بالكفّ وعذّر، ومنهم مَن عَصىٰ الأمر، ومنهم مَن سَكتَ وهو راض. ﴿ أَن يُبْدِلنَا ﴾ قُبرِئ بالتخفيف والتشديدِ ﴿ إِلَى رَبِّنَا وَمِنهُم مَن سَكتَ وهو راض. ﴿ أَن يُبْدِلنَا ﴾ قُبرِئ بالتخفيف والتشديدِ ﴿ إِلَى رَبِّنَا وَمِنْهِم مَن سَكتَ وهو راجونَ لعفوه ﴿ كَنَالِكَ ٱلْعَذَابُ ﴾ مِثلُ ذلك العذابِ الذي رَغِبُونَ ﴾ طالبونَ منه الخيرَ راجونَ لعفوه ﴿ كَنَالِكَ ٱلْعَذَابُ ﴾ مِثلُ ذلك العذابِ الذي بَلُونا به أهلَ مكة وأصحابَ الجنةِ عَذابُ الدنيا ﴿ وَلَهَنَابُ ٱلْأَيْمَ وَ ﴾ أشدُ وأعظمُ منه.

قولُه: (مَنْ زَيَّن)، أَيْ: زَيَّنَ^(۱) الــمنعَ وحِرْمانَ المساكين، ومنهم مَن قَبِلَ النَّصيحةَ مِن أَوْسَطِههم

قَوْلُه: (وُعَذَّرَ)(٢)، الجوهري: «التَّعْذيرُ في الأَمر: التَّقْصير فيه»(٣).

قولُه: ﴿ وَأَن يُبَدِلَنَا ﴾: قُرِئ بالتخفيفِ والتشديد): نافع وأبو عمرو: مُشَدَّداً، والباقون: خُفَّفاً.

قولُه: (مِثلُ ذلك العذابِ الذي بَلُوْنا به أَهلَ مكَّة وأصحابَ الجنّة: عذابُ الدّنيا)، قالَ الإمام: «المقصودُ مِن القِصَّةِ أَنَّه تعالى قال: ﴿ أَن كَانَ ذَا مَالِ وَبَنِينَ * إِذَا تُتَلَى عَلَيْهِ ءَايَننُنَا قَالَ السُمَامِ: «المقصودُ مِن القِصَّةِ أَنْ اللهُ أَعْطاه المالَ والبنين كَفَر بالله. كَلا، بل اللهُ إِنَّما أَعْطاه ذلك للإبتلاء، فإذا صَرَفه إلى الكُفْرِ دَمَّر اللهُ تعالى عليه؛ لأنَّ أصحابَ الجنّة لَمَّا أتوا هذا القَدْرَ اليسيرَ مِن المَعْصِية، دَمَّر اللهُ على جَنَّتهم، فكيف حالُ مَن عاندَ الرسولَ وأصرَ على الكُفْرِ والمعصية؟ أَوْ أَنَّ أصحابَ الجنّة خَرجوا لِيَتْفعوا بالجنّة، ويَمْنعوا الفقراءَ عنها، فَقَلَبَ اللهُ عليهم القَضيّة، فكذا أهلُ مكة، لَمَّا خرجوا إلى بَدْرٍ، وأرادوا الكَيْدَ بمحمَّدٍ وأصحابه صلواتُ عليه، وشَربوا الخمور، فأخلَف اللهُ ظنَّهم فَقُتِلوا وأُسِروا. ولمَّا خَوْفَ الكفّارَ قال مُسْتأنِ فَأَ:

⁽١) قوله: «أي: زَيّن»، سقط من (ط).

⁽٣) في (ف): «وغدوا».

⁽٣) في (ح): «عنه».

وسُنلَ قتادةُ عن أصحاب الجنة: أهُم من أهلِ الجنةِ أم من أهلِ النار؟ فقال: لقد كَلَّفتني تَعباً. وعن مجاهد: تابوا فأُبدِلوا خيراً منها.

ورُوي عن ابنِ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنه: بَلَغني أنهم أَخْلُصوا وعَرَفَ اللهُ منهم الصدقَ فأبدلَهم بها جَنةً يقالُ لها: الحيوان، فيها عِنبٌ يَحملُ البغلُ منه عُنقوداً.

[﴿ إِنَّ لِلْمُنَّفِينَ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّنتِ ٱلنَّعِيمِ ﴾ [٧٤

﴿عِندَرَيِّهِمْ ﴾ أي في الآخرةِ ﴿جَنَّتِ ٱلنَّعِيمِ ﴾ ليسَ فيها إلا التنعمُ الخالص، لا يَشوبُه ما يُنغَّصُه كما يَشوبُه

[﴿أَفَنَجْعَلُ المُسْتِلِينَ كَالْمُجْرِمِينَ * مَالكُوكَيْفَ نَحَكُمُونَ * أَمُ لَكُوكِسَهُ فِيهِ نَدْرُسُونَ * إِنَّ لَكُو فِيهِ لَمَا غَنَيْرُونَ * أَمْ لَكُو أَيْمَنَنُ عَلَيْنَا بَلِعَةً إِلَى يَوْرِ الْقِيكَمَةِ إِنَّ لَكُو لَمَا تَعَكَّمُونَ ﴾ ٣٥-٣٩]

كان صناديدُ قريشٍ يَرونَ وُفورَ حَظّهِم من الدنيا وقلّةَ حظوظِ المسلمينَ منها، فإذا سَمعوا بحديثِ الآخرةِ وما وَعدَ اللهُ المسلمين

﴿ وَلَعَذَابُ ٱلْآخِرَةِ أَكَبَرُّلُوَ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴾ (١). وعَنْ بَعْضِهم: ﴿ لَوَ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴾ في مَحَلَّ النَّصْبِ على الحال، أيْ: أثبت مجهولاً عندهم.

قَوْلُه: (لَيْس فيها إلا التنعّمُ الخالص، لا يَشوبُه ما يُنَعّصه كما يَشوبُ جِنانَ الدّنيا)، فإِنْ قُلتَ: مِن أَين جاءَ هٰذا التّخصيص؟ قُلتُ: جاءَ مِن جانبِ المقام التّعْريضي، مِن تَقْديمِ الخبر - أَعْني ﴿ لِلْمُنَقِينَ ﴾ - على المبتدأ، ويجيء الآيةِ بَعْد ذِكْرِ أصحابِ الجَنّة وأخوالِ قُريش، وإردافِه بقولِه: ﴿ أَفَنَجْعَلُ ٱلمُشْلِمِينَ كَالْمُرْمِينَ ﴾.

ونَظيرُه فِي المَشْروب ـ وإِنْ لَمْ يَبْلغ لهذا المَبْلغ ـ قَوْلُه تعالى: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلُ وَلَا لَهُمْ عَنْهَا لِمُنْ عَنْهَا لِمُنْ عَنْهَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَنْهَا اللَّهُ اللَّهُ عَنْهَا اللَّهُ اللَّاللَّاللَّالِيْمُ اللّلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالِمُ ا

⁽١) «مفاتيح الغيب» (٣٠: ٨٠) بتصرف.

قالوا: إنْ صَحِّ أَنَا نُبِعَثُ كما يَزعمُ محمدٌ ومَن معه لم تكنْ حالهُم وحالُنا إلا مِثلَ ما هي في الدنيا، وإلا لم يزيدوا علينا ولم يَفْضُلونا، وأقصىٰ أمرِهم أنْ يُساوونا، فقيل: أنحيفُ في الحُكم فنجعلُ المسلمينَ كالكافرين؟ ثُم قيلَ لهم على طريقةِ الالتفات: ﴿مَالَكُمْ كَيْفَ الحُكم فنجعلُ المسلمينَ كالكافرين؟ ثُم قيلَ لهم على طريقةِ الالتفات: ﴿مَالَكُمْ كَيْفَ عَكَمُونَ ﴾ هذا الحكم حتىٰ تَحكموا فيه بِما شِتُتم ﴿أَمْ لَكُوكِنَتُ ﴾ مِن السهاءِ ﴿تَدْرُسُونَ ﴾ في ذلك الكتابِ أنّ ما تَختارونَه وتَشتهونَه لكم، كقوله تعالىٰ: ﴿أَمْ لَكُمْ سُلطَنَ ثُمِيتُ * فَانُوابِكِنَيكُمْ ﴾ [الصافات: ١٥٦-١٥٧].

والأصلُ: تدرسونَ أنَّ لكم ما تَتَخيّرون، بفتح «أنَّ»؛ لأنه مدروس؛ فلَما جاءتِ اللامُ كُسِرت. ويَجوزُ أن تكونَ حكايةً للمدروس، كما هو، كقوله: ﴿ وَتَرَكّنَا عَلَيْهِ فِ اللّامُ كُسِرت. ويَجوزُ أن تكونَ حكايةً للمدروس، كما هو، كقوله: ﴿ وَتَرَكّنَا عَلَيْهِ فِ الْكَافِينَ ﴾. وتَخيَّرَ الشيءَ واختارَه: أَخذَ خيرَه، ونَحوُهُ: تَنخّله وانْتخلَه إذا أخذ مَنْخولَه.

لفلان عليّ يمينٌ بكذا: إذا ضَمِنتُه منه وحَلفتَ له على الوفاءِ به، يعني: أم ضَمِنا منكم وأقسمنا لكم بأيهانٍ مُغَلّظةٍ متناهيةٍ في التوكيد.

قَوْلُه: (فلتم جاءَت اللائم كُسِرت)، قال صاحبُ «الكَشْف»: «فَلا يُوهِمنَّك كَسْرُ «إِنَّ» الوقفَ على ما قَبْلها والبداية بها، وهذا كَقَولِهم: عَلِمْتُ: إِنَّ في الدَّارِ لَـزَيداً»(١).

قَوْلُه: (ويجوز أَنْ تكونَ حكايةً للمدروسِ كها هو)، قال صاحبُ «التَّقريب»: «وفيه نَظَر؛ إِذْ لَفْظُ ﴿فِيهِ ﴾ لا يُساعِده، يَعْني: يَصِحُّ أَنْ يُقالَ: إِنَّ لكم كتاباً تَدْرسونَ فيه أَنَّ لكم ما تَشْتَهونه. يَعْني: مُؤدّاه ومَعْناه مَسْطورٌ فيه، ولا يَجوز أَنْ يُراد: إِنَّ هٰذا اللّفظَ بعينِه مَكْتوب؛ إِذْ لَفظةُ ﴿فِيهِ﴾ زائدة». ويُمكنُ أَنْ يكونَ صورةُ المكتوبِ فيه: إِنَّ لكم ما تَخْتارونه، وقَدْ سَطَّرناه لكم في هذا الكتاب.

قولُه: (كما هو)، قيلَ: يَجُوزُ أَنْ يكونَ نَصْباً علىٰ الحال، و"ما" مَوْصولة، و"هو" خَبرُ مُبتدأٍ مَحْذوف، كأنَّه قبلَ: كالذي هُو هُو أو كافّة، و"هو" في مَوْضِع الابتداء، والحَبَرُ مَحْذوف، أَيْ: حَكاهُ كما هُو عليه، وأَنْ يكون "كما هُو" نَصْباً على المصدر، أَيْ: كَحكايتِها الآن.

⁽١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٣٧٥).

فإن قلتَ: بِمَ يتعلقُ ﴿إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَامَةِ ﴾؟

قلتُ: بالمقدّرِ في الظرف، أي: هي ثابتةٌ لكم علينا إلى يومِ القيامةِ لا تَخرجُ عن عُهدتِها إلا يومئذِ إذا حَكّمناكم وأعطيناكم ما تَخْكمون. ويجوزُ أن يتعلقَ بـ ﴿بَلِغَةُ ﴾، على أنها تبلغُ ذلكم اليومَ وتَنْتهي إليه وافرةٌ لم تَبْطلُ منها يمينٌ إلىٰ أن يحصلَ المقسّمُ على أنها تبلغُ ذلكم اليومَ وتَنْتهي إليه وافرةٌ لم تَبْطلُ منها يمينٌ إلىٰ أن يحصلَ المقسّمُ على أنها تبلغُ من الضميرِ في الظرف عليه مِن التحكيم. وقرأ الحسن: «بالغة» بالنصبِ على الحالِ من الضميرِ في الظرف ﴿إِنَّ لَكُمْ لَا تَعَكَّمُونَ ﴾ جوابُ القسَم؛ لأنّ معنى ﴿ أَمْ لَكُمْ أَيْمَانُ عَلَيْنَا ﴾: أم أقسمنا لكم.

قولُه: (وافِرةً لَم تَبْطُل منها يمين)، فإِنْ قُلتَ: لِم قال في الوَجْه الأوَّل: «لا تَخْرُجُ عَنْ عُهْدَتِها إِلَّا يَوْمئذ»، وفي الثاني: «وافرةً لم تَبْطُلْ مِنها يَمين»؟ قُلتُ: لأَنّه إِذَا عَلَقَ ﴿ إِلَىٰ يَوْمِ الْفَيْمَةِ ﴾ بالمقدَّرِ في ﴿ لَكُرْ ﴾، يَدْخُلِ الأَجلُ في حُكْمِ الوُجوبِ المُسْتفادِ مِن نفسِ الحبر ومُتعلِّقه، أَعْنِي «لكم»، أَصَالةً. وإِذَا عُلِّقَ بـ ﴿ بَلِغَةً ﴾، وهي صفةٌ للأيهان، يكون الكلامُ أَصالةً في الأَيهانِ وبُلوغِها إلىٰ ذلك اليوم، بأَنْ تكونَ مَحْفُوظةً مِن النَّقْصانِ، مُؤدّاةً (١) وافيةً تامَّةً. ألا ترى كيف أَهْلَ معنىٰ ﴿ بَلِغَةً ﴾ في الأوَّل واعْتَبَرَه في الثاني؟ فَقَوْلُه: «إِذَا حَكَمْناكم» شَرْطٌ، جَزاقُه ما ذلَّ عليه «لا تَخْرُجُ عَن عُهْدِتِها إِلَّا يَوْمئذِ».

تَلْخيصُ المعنىٰ: أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ علينا بالغةُ أَنْ نُحَكِّمْكُمْ، بَأَنْ تُسَوُّوا بِين المُسْلمين والمُجْرمين، ولا تَخْرُجُ عَن عُهْدتِها إِلَّا إِذا حَكَّمناكم يوم القيامة. أَو أَيْهانٌ وافيةٌ، فلا تُؤَدُّونها إِلَّا إِذَا حَكَّمناكم يوم القيامة (٢).

قولُه: (وقَرَأَ الحسنُ: «بالغة» بالنَّصْبُ)، قالَ ابنُ جنِي: «يجوزُ أَنْ تكونَ «بالغة» حالاً مِن الضَّمير في ﴿عَلَيْنَا ﴾، الضَّمير في ﴿عَلَيْنَا ﴾،

⁽١) في (ف): «مرادةً».

⁽٢) من قوله: «فقوله: إذا حكمناكم، شرط» إلى هنا، سقط من (ف).

[﴿ سَلَهُمْ أَيُّهُم بِذَالِكَ زَعِيمٌ * أَمْ لَهُمْ شُرِّكًا مُ فَلَيْأَتُوا بِشُرِّكَا بِهِمْ إِن كَانُواْ صَدِقِينَ ﴾ ١٠-١١]

﴿ أَيُهُم بِذَلِكَ ﴾ الحُكم ﴿ زَعِمُ ﴾ أي قائمٌ به وبالاحتجاج لصحته، كما يقومُ الزعيمُ المتحلِّمُ عن القومِ المتكفِّلُ بأمورهم. ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكاً ﴾ أي ناسٌ يشاركونهم في هذا القولِ ويُوافقونهم عليه ويَذْهبون مَذْهبهم فيه ﴿ فَلِيأَتُوا ﴾ بهم ﴿ إِن كَانُواْ صَلِيقِينَ ﴾ في دَعُواهم، يعني: أنّ أحداً لا يُسلِّمُ لهم لهذا ولا يُساعِدُهم عليه، كما أنه لا كتابَ لهم ينطقُ به، ولا عهدَ لهم به عندَ الله، ولا زعيمَ لهم يقومُ به.

[﴿ وَوَمَ يُكْتَشَفُ عَن سَاقِ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴿ خَنْشِعَةً أَبْسَنُومُ تَرَهَعُهُمْ ذِلَةً ۖ وَقَدَ كَانُواْ يُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ وَهُمْ سَلِيمُونَ ﴾ ٤٢ - ٤٣]

إِذَا جَعَلْتُهُ وَصَفَاً للأَيَهَانَ لا مُتعلِّقاً بنفسِ الأَيهان، لأنَّه لا يكون (١) حينئذ فيه ضمير. ويَجوز أَنْ يكون حالاً من نفسِ ﴿أَيْمَانُ ﴾ وإِنْ كانت نكرة، كما أَجاز أَبو عَمرو في قَوْلِه تعالىٰ: ﴿ وَلِلْمُطَلَقَنَتِ مَتَنَعُ إِلْمَعْمُ وَفِّ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ٢٤١]، أَنْ يكون ﴿حَقًّا ﴾ حالاً مِن ﴿مَتَنَعُ ﴾ (٢).

قَولُه: (ناسٌ يُشارِكونهم في لهذا القول)، وهو: "إِنْ صَحَّ أَنَا نُبْعَثُ كَمَا يَزْعُمُ مُحَمَّدٌ ومَن معه، لَمْ يَكَنْ حَالُهُم وحَالُنا، إلّا مِثلَ ما هي في الدُّنيا...» إلى آخره. قال القاضي: "وَقَدْ نَبَّه سُبحانه وتعالىٰ في لهذه الآيات، علىٰ نَفْي جميع ما يُمْكنُ أَنْ يَتَشَبَّوا به لِدَعْوتِهم، مِن عَقْلِ (٣) أو سُبحانه وتعالىٰ في لهذه الآيات، علىٰ النرتيب، تَنْبيها علىٰ مَراتبِ النَّظر، ودَفْعاً لِما لا سَنَدَ له (١٤).

⁽١) في (ح): «يكون».

⁽Y) «المحتسب» (Y: 377).

⁽٣) في (ف): «عطف».

⁽٤) «أسرار التنزيل» (٥: ٣٧٤).

الكَشْفُ عن الساق والإبداءُ عن الخِدام، مَثَلٌ في شدةِ الأمرِ وصعوبةِ الخَطْب، وأصلُه في الرَّوْعِ والهزيمةِ، وتَشْميرِ اللَّخَدَّراتِ عن سُوقِهنَّ في الهَرَب، وإبداءِ خِدامِهنَّ عند ذلك، قالَ حاتمٌ:

أخو الحربِ إِنْ عَضَّتْ بهِ الحربُ عَضَّها وإِنْ شَمَّرَتْ عن ساقِها الحربُ شَـمَّرا وقال ابنُ الرُّقيات:

تُذهِلُ الشَّيْخَ عن بَنيهِ وتُبُدي عن خِدَامِ العَقِيلَةِ العَـٰذُراءِ

قلتُ: على هذا لا يَحْسُنُ أَنْ تَجْعلَ عامل الظَّرْفِ - أَيْ: ﴿ يَوْمَ يُكُشَفُ ﴾ -: ﴿ فَلْيَأْتُوا ﴾ . بَلْ إِمّا: اذْكُر، أو كان: كَيْتَ وكَيْت.

قَوْله: (أَخو الحَرْب^(۱)) البَيْت، إِنَّمَا سُمِّي به لِمُباشَرِتِه الحَرْبَ كثيراً. والتَّشْميرُ: مَثَلٌ لشِيَّةِ الأَمْرِ وصُعويةِ الحَطْب، تقولُ: هو مُباشرٌ لِلْحَربِ بمثل ما يُباشِره في الشِّلَةِ والصُّعوبة لشِيَّةِ الخَطْب، تقولُ: هو مُباشرٌ لِلْحَربِ بمثل ما يُباشِره في الشِّلَةِ والصُّعوبة ولا يَثْرَكُها بحال.

قَوْلُه: (تُدُهِلُ الشَّيْخَ) البيت^(٢)، الخِدامُ: جَمعُ خَدَمةِ، وهي الخَلْخال. تُذْهِل: أَيْ: تُشْغِل، والفعلُ لِلغارةِ في قوله:

كيف نَوْمي على الفراشِ ولَـمّا تَـشْمَلِ الشَّامَ غـارةٌ شَـعُواءً

أَيْ: غارةٌ قاسِية. وإِنَّهَا خَصَّ «الشَّيْخَ» بالذَّكْرِ، لِوُفورِ عَقْلِه ومُمارستِه الشَّدائد، أَوْ لِفَرْط عَبَّتِه للأَوْلاد. والعَقيلةُ مِن النَّساء: التي عُقِلَتْ في بيتِها، أي خُدِّرَت وحُبِست. والإبداءُ عَن الخدامِ مَثْلٌ في شِدَّةِ الأَمْرِ، والفِعلُ أيضاً للغارة. وفي «شَغُواءُ» و«العَذْراءِ» الإِقُواءُ (").

⁽١) في (ف): ﴿الحَريبِ». والبيت لجريو. انظر: ﴿ديوانهِ ﴾ ص٠٤٧٠

⁽٢) لابن قيس الرقيات، انظر: «ديوانه» ص٩٥-٩٦.

⁽٣) الإِقُواةُ: اختلافُ حركة الرويّ.

فمعنى ﴿يَوْمَ يُكُشُفُ عَن سَافِ ﴾ في معنىٰ: يومَ يَشتدُّ الأمرُ ويَتفاقم، ولا كَشْفَ ثَمَّ ولا سَاق، كها تقولُ للأقطع الشحيح: يَدُه مَغْلُولة، ولا يَدَ ثَمَّ ولا غِلّ؛ وإنها هو مَثلٌ في البُخل.

وأما مَن شَبّه فلضيقِ عَطَنِه وقلةِ نَظَرِه في عِلْم البيان، والذي غَرَّه منه حديثُ ابنِ مسعودٍ رضيّ اللهُ عنه: «يَكُشْفُ الرحْمٰن عن ساقِه؛ فأمّا المؤمنونَ فَيَخرّون سُجّداً،

وقيلَ: الفِعلُ لِلْعَقيلة (١)، وحُذِفَ التنوينُ عن «خِدامِ» لالتقاءِ السَّاكنَينِ، كقولِه:

ولا ذاكِرَ اللهَ إلا قليـلا(٢)

والتَّقديرُ: وتُبْدي نِسْبتها، لِيرجعَ الضميرُ إلى الغارةِ المَوْصوفةِ بقولِه: تُبْدي.

قَولُه: (ولا كَشْفَ فَمَّ ولا ساق)، يَعْني: هو مِن الكناية الإِيمائيّة، التي تُؤخذُ فيها الزُّبْدةُ والحَّلاصةُ مِن المَخْموع، ولا يُنْظَرُ إلى مُفْرداتِ التركيبِ(٣) حقيقةً وجَازاً، كما مَرَّ في قَوْلِه: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا فَبَضَتُهُ, يَوْمَ الْقِيَدَمَةِ وَالسَّمَوَتُ مَطْوِيَّاتُ بِيَعِينِهِ ﴾ [الزمر: ٦٧]. وعن بَعْضِهم: الكَشْفُ عن السّاق بأشرِه عبارةٌ عَنِ الشَّدَّة، أَمَّا أَنْ يكون السّاق السما للشّدة، فلا. وقال: ومِن الناسِ مَنْ يُفسِّرُ الساق بالشَّدة، ويَدَّعبه لغة، ولَيْس بشيءٍ.

قولُه: (حديثُ ابنِ مَسْعود: «يَكْشِفُ الرَّحْمٰن عن ساقِه»)، الحديثُ مِن روايةِ البُخاري ومُسْلمِ والنَّسائي، عن أبي سعيد، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ، يقولُ: ﴿يَكْشِفُ رَبُّنا عَنْ ساقِه،

فَأَلْفِيتُه غيرَ مُسْتَغْتبِ

ويُروىٰ الشاهد بنصب "ذاكر" وجرّها؛ فالنصبُ عطفاً على "فير"، والجرُّ عطفاً على المُسْتعتب، والا" لتوكيد النفي. انظر: "ديوانه"، ص١٢٣، وتخريجه في المصادر في المعجم شواهد العربية"، ص٣٥٨. (٣) أقحمت في (ف) لفظة "التنكير" بين المفردات التركيب"، وليست بشيء.

⁽١) أي: وتُبدي العقيلةُ العذراءُ عن خدام. فلا يكون في البيت إقواءٌ، ويروئ «العقيلةُ العذراءُ».

⁽٢) البيت لأبي الأسود الدؤلي، مشهورٌ سيّار، وصَدْرُه:

وأما المنافقونَ فتكونُ ظهورُهم طَبقاً طَبقاً كأنّ فيها السَّفافيد» ومعناه: يَشتدُّ أمرُ الرحمٰن ويَتفاقمُ هَـوْلُه، وهو الفزّعُ الأكبرُ يومَ القيامة، ثُم كانَ من حَقّ الساقِ أن تُعرّفَ على ما ذهبَ إليه المشبَّه، لأنها ساقٌ مخصوصةٌ معهودةٌ عنده وهي ساقُ الرحمٰن.

فإن قلتَ: فلِمَ جاءت مُنكَّرةً في التمثيل؟

قلتُ: للدلالةِ على أنه أمرٌ مبهمٌ في الشّدةِ مُنكَرٌ خارجٌ عن المألوف، كقوله: ﴿ يَوْمَ يَلَمُ اللَّهِ عَلَى أَنهُ أَمرٌ فظيعٌ هاثل؛ ﴿ يَوْمَ يَقَعُ أَمرٌ فظيعٌ هاثل؛ ويُحكىٰ هٰذا التشبيهُ عن مقاتل.

وعن أبي عُبيدة: خَرجَ من خراسانَ رَجلانِ، أحدهما شَبَّه حتىٰ مَثْل، وهو مقاتلُ ابنُ سليهان، والآخرُ نفیٰ حتیٰ عَطَّل، وهو جَهمُ بنُ صَفْوان؛ ومَن أحسَّ بعِظَمِ مضارً فَقْدِ هٰذا العلم، عَلِمَ مقدارَ عِظَم منافِعه.

فَيَسْجُدُ له كلُّ مُؤْمِنِ ومُؤمِنة، فَيَبْقَىٰ (١) كلُّ مَنْ كانَ يَسْجُدُ فِي الدُّنيا رِياءً وسُمعةً، فَيَذْهبُ لِيَسجُدَ، فيعودُ ظهرُهُ طَبَقاً واحداً»(٢).

وقلتُ: ويُمْكنُ أَنْ يكونَ الحديثُ بياناً للآية، فلا تَحتاجُ إلى التعريف المُبيَّنِ، بل التنكيرُ أَوْلَى والتأويل. روى مُحْيي السُّنة في «شَرْحِ السُّنة»، عن ابنِ عباسٍ قال: ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقِ ﴾: يَومُ كَرْبٍ وشِدَّة. وقال مُجَاهدُ: يُكشَفُ عن الأَمرِ الشّديد. والعربُ تَذْكُرُ الساقَ إِذا أَخْبَرت عن شِدَّةِ الأَمرِ وهَوْلِه. وسُئِلَ عِكْرمةُ عنه فقال: إِذا اشْتَدَّ الأَمرُ في الحرب، قيلَ: كَشَفَت الحربُ عن ساق (٣).

قولُه: (السَّفافيد)، الجوهريّ: «السَّفُّودُ بالتشديد: الحديدةُ التي يُشُوىٰ بها اللحم».

⁽١) في الأصول الخطية: اويبقيًّا.

⁽٢) «صحيح البخاري» (٩١٩)، و«صحيح مسلم» (١٨٣) في حديث مطوّل.

⁽٣) «شرح الشُّنَّة» (١٥: ١٣٨ -١٣٩).

وقُرِئ: «يوم نَكْشِف» بالنون، و«تكشفُ» بالناء على البناء للفاعل والمفعول جميعاً، والفعل للساعة أو للحال، أي: يوم تشتدُّ الحالُ أو الساعة، كما تقول: كَشفتِ الحربُ عن ساقِها، على المجاز. وقُرِئ: «تُكْشِف» بالتاء المضمومة وكسر الشين، من أكشف: إذا ذَخلَ في الكَشْف، ومنه: أكشف الرجلُ فهو مُكشِف، إذا انقلبتْ شَفتُه العُليا. وناصِبُ الظرفِ: فليأتوا، أو إضهارُ (اذكرْ)،

قولُه: (وقُرِئ: «يوم نَكْشِفُ»، بالنون، و «تكشفُ»، بالتاء (١) على البناء للفاعِلِ والمفعول)، المشهورةُ: بالياء للمفعول، والبواقي: شَواذ، قالَ صاحبُ «التقريب»: في قراءة (٢) التاء مع البناء لِلْمفعول، نَظرٌ (٢)؛ لأنَّ فاعِلَه ﴿عَن سَاقٍ ﴾، فكانَ حَقُّه التَّذْكيرَ، كَصَرُ فِ «عن هِنْد»، وجَعْل الفِعْلِ للسَّاعةِ أو للحالِ، كأنَّه على تقديرِ البناء للفاعل لا للمفعول؛ إذْ ليس معناه: تُكشفُ الساعةُ والحالُ عن ساقٍ، بل الكَشفُ عن السَّاق عبارةٌ عن الشَّدّة، فقيل: إنَّما أُنَّث لأنَّ المعنى: تَكْشِفُ (٤) عن ساقٍ، و «عن» زائدة، ولا يَخْلو عن حَزازة.

وقلتُ: قوله «بل الكَشْفُ عن الساقِ عبارةٌ عن الشِّدَّة» تَحْجير (٥) للواسع.

نعم، وهو وَجْهٌ حَسَنٌ يُصارُ إليه كها عليه أَوَّلُ كلامِ المصنّف، فَلِمَ لا يَجوزُ أَنْ تثبتَ للساعةِ أو للحالِ الساقُ تَخْييلاً، بَعْد الاستعارة فيها على سبيلِ المكنيّة، سواءٌ جُعِلت فاعلاً أو مفعولاً؟ كها يُقال: كَشَفَ اللهُ الساعة عن ساقها، وعليه كلامُ مُجَاهدٍ كها سَبَق، وكلامُ

⁽١) في (ب): «بالياء»، وليس بصحيح، بدليل قولِ صاحب «التقريب» بعد قليل.

⁽٢) في (ح): «قوله».

⁽٣) قال السمين الحلبي في «الدر المصون» (١٠: ٢١٦): «لأن التأنيث لا معنى له هنا، إلّا أنْ يقال: إن المفعولَ مُسْتتر، أي: تُكُشفُ هي، أي الشدة».

⁽٤) في (ف): «يَكْشف».

⁽٥) في (ف): «تعجيل».

ابنِ جنّي (١) في قراءة ابنِ عباس: «يوم تَكْشِفُ عن»، بالتاء، والتاءُ مُنتصبةٌ (٢)، ورُوي عنه: «يوم تُكشَفُ الشدّةُ والحالُ الحاضرةُ عن ساقي. وهذا مثل، أي: تأخُذُ في أغْراضِها، ثُمّ شُبّهت بِمن أراد أمراً وتَأَهَّبَ له، كيف يَكْشِفُ (٤) عن ساقه؟ قال:

كَشَفَتْ لَكُم عَنْ سَاقِها وَبَدَا مِن الشَّرِّ الصَّراحُ (٥)

فأَضْمَرَ الحالَ والشِّدَةِ لدلالةِ الموضعِ عليه. ونَظيرُه مِن (١) إِضْمارِ الفاعلِ لدلالةِ الحالِ عليه، مسألةُ الكتاب: إِذا كان غداً فَأْتِني، أَيْ: إِذا كانَ ما نَحنُ عليه (٧) مِن البلاء (٨) في غدِ فَأْتِني (٩). وأَمّا (تُكشَفُ الصُّورةُ هناك عَن شِدَّة (١١).

يابوسَ للحسرب التي وَضَعتْ أراهطَ فاستراحوا

انظر: «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١: ٥٥٥)، و«الخصائص» لابن جنّي (٣: ٦٠٦).

⁽١) بين لفظتي (ابن جني) و(في)، وردت العبارةُ الآتية في (ط) و(ف): ﴿في قراءات ابن مسعود، قال ابنُ جنّى»، وهي عبارة مقحمةٌ؛ لأن ابن جني انصبَّ حديثه على قراءات ابن عباس لا ابن مسعود.

⁽Y) في (ف): «والفاء مُنْضمّة»، أي: تُكشَفُ، وليس بصواب.

⁽٣) في (ف): «بالياء»، أي: يُكشَفُ، وليس بصواب.

⁽٤) في (ف): «يكشفُ بالياءِ مَضمومةً»، والسياقُ لا يَحتمل ذلك.

⁽٥) البيت لسعدِ بنِ مالك، جدّ طرفة بنِ العبد، في قصيدةٍ مَطلّعُها:

⁽٦) في (ف): «ومثاله في».

⁽٧) في (ح): «فيه».

⁽٨) في (ف): «التلاقي».

⁽٩) انظر: «الكتاب» لسيبويه (١: ٢٢٤).

⁽۱۰) في (ف): «بياء»، وليس بصواب.

⁽١١) «المحتسب» (٢: ٢٢٤).

أو يومَ يُكشفُ عن ساقِ كانَ كيتَ وكيتَ، فحُذفَ للتهويلِ البليغ، وأَن ثَمّ مِن الكوائنِ ما لا يوصفُ لعِظَمِه. عن ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه: تُعقَمُ أصلابُهم، أي تُردُّ عِظاماً بلا مفاصلَ لا تَنثني عند الرفعِ والخفض، وفي الحديث: "وتبقى أصلابُهم طبقاً واحداً»، أي: فَقارةً واحدة.

فإن قلتَ: لِم يُدْعَونَ إلىٰ السجودِ ولا تَكُليف؟

قلتُ; لا يُدْعَونَ إليه تعبداً وتكليفاً، ولكن توبيخاً وتعنيفاً على تركهِمُ السجودَ في الدنيا، مع إعقامِ أصلابِهم والحيلولةِ بينَهم وبينَ الاستطاعةِ تَحسيراً لهم وتَنديهاً على ما فرطوا فيه حينَ دُعوا إلى السّجود، وهم سالمو الأصلابِ والمفاصلِ، ثمكّنون مُزاحو العللِ فيها تُعُبِّدوا به.

[﴿ فَذَرُ فِي وَمَن يُكَدِّبُ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ سَنَسْتَدْرِجُهُم مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ * وَأَمْلِى لَهُمُّ إِنَّ كَيْدِى مَتِينُ ﴾ 24 – 20]

يقال: ذَرْني وإياه، يريدونَ: كِلْه إليّ، فإني أكفيكه، كأنه يقول: حسبُك إيقاعاً به أن تَكِلَ أمرَه إليّ وثُخلّي بيني وبينَه، فإني عالم بها يجبُ أن يُفعلَ به مُطيقٌ له، والمراد: حَسْبي مُجازياً لمن يكذّبُ بالقرآن، فلا تشغلْ قلبَك بشأنِه وتَوكلْ عليّ في الانتقامِ منه، تسلية لرسولِ الله ﷺ وتهديداً للمكذّبين.

قولُه: (تُعْقَمُ أَصلابُهم)، النّهايةُ: «في حديثِ ابنِ مسعودِ: «[إنَّ الله](١) يَظْهرُ للناسِ يومَ القيامةِ، فَيَخِرُ المسلمون للسجود، وتُعْقَمُ أصلابُ المنافقين فلا يَسْجدون، أَيْ: تَيْبَسُ مَفاصِلُهم وتَصيرُ مَشْدودةً. والمعاقِمُ: المفاصِل».

⁽١) زيادة مِن «النهاية» (٣: ٢٨٢) يقتضيها السياق.

استدرجَه إلى كذا: إذا استنزله إليه دَرجة فدرجة، حتى يُورّطَه فيه، واستدراجُ الله العصاة: أن يرزقَهم الصّحة والنّعمة، فَيَجْعلوا رزقَ الله ذريعة ومُتسلَّقاً إلى ازديادِ الكفرِ والمعاصي ﴿ مِنْ حَبْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ أي: من الجهةِ التي لا يَشْعرون أنه استدراجٌ، وهو الإنعامُ عليهم، لأنهم يَحْسبونَه إيثاراً لهم وتفضيلاً على المؤمنين، وهو سببٌ لهلاكِهم ﴿ وَأَمْلِ لَمُمْ ﴾ وأُمهلُهم، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا نُمْلِي لَمُمْ لِيَزْدَادُوۤ الشّمَا ﴾ [آل عمران: ١٧٨].

والصحةُ والرزقُ والـمدُّ في العُمر: إحسانٌ مِن الله وإفضالٌ يوجِبُ عليهم الشكرَ والطاعة، ولكنهم يجعلونَه سبباً في الكفرِ باختيارِهم، فلما تَدرَّجوا به إلى الهلاكِ وُصِفَ المنعِم بالاستدراج. وقيل: «كَم مِن مُستدرَج بالإحسانِ إليه، وكم من مَفتونِ بالثناءِ عليه، وكم من مَغرورِ بالسَّترِ عليه».

وسَمىٰ إحسانَه وعَكينَه كيداً كما سَمّاه استدراجاً، لكونه في صورةِ الكيدِ حيثُ كان سبباً للتورّطِ في الهلاك.

[﴿ أَمْ نَسْتَلُهُمْ أَجْرًا فَهُم مِن مَّغْرَمِ ثُمْقَلُونَ ﴿ أَمْ عِندَهُمُ ٱلْغَيْبُ فَهُمْ يَكْتُبُوكَ ﴾ ٤٦ - ٤٧]

المَغْرم: الغرامة، أي: لم تَطلبْ منهم على الهداية والتعليم أجراً، فيثقلُ عليهم حَملُ الغراماتِ في أموالهِم،

قَوْلُه: (ومُتَسَلَّقاً)، الجوهريّ: «تَسَلَّق الجدار، أيْ: تَسَوّره».

قولُه: (وكم مِن مَغْرورِ بالسِّتْر)، يُرْوىٰ بكَسْرِ السِّين وفَتْحِها. وعَنْ بعضِهم: السِّتْرُ: سِثْرُ الله، والسَّتْر؛ بالفتح: مَصْدرٌ: المَسْتور.

قَوْلُه: (وسَمَّىٰ إِحسانَه وتَـمْكينَه كيداً كما سَمّاه استِدراجاً)، قالَ الإمامُ: «الأصحابُ مَسَّكوا بهذه الآية في مَسْأَلةِ إرادة الكائنات»(١).

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۳۰: ۸۵).

فيشبَّطُهم ذلك عن الإيمان ﴿ أَمْ عِندَهُمُ ٱلْغَيْبُ ﴾ أي: اللوحُ ﴿ فَهُمْ يَكُنُبُونَ ﴾ منه ما يَحكمونَ به.

[﴿ فَأَصْدِر لِلْكُورَ زَيْكَ وَلَا تَكُن كُصَاحِبِ ٱلْحُوتِ إِذَ نَادَىٰ وَهُو مَكَظُومٌ * لَوْلَآ أَن تَذَرَكُهُ نِعْمَةٌ مِن زَيْهِ ، لَيُذِذَ بِٱلْعَرْآءِ وَهُو مَذْمُومٌ * فَأَجْنَبَهُ رَبُّهُ، فَجَعَلَهُ مِنَ ٱلصَّلِحِينَ ﴾ ٤٨ - ٥٠]

﴿لِمُكْرِ رَبِكَ ﴾ وهو إمهالهُم وتأخيرُ نُصْرِتِك عليهم ﴿وَلَاتَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ ﴾ يعني: يونُسَ عليه السلام ﴿إِذْ نَادَىٰ ﴾ في بطنِ الحوتِ ﴿وَهُوَ مَكْظُومٌ ﴾ مملوءٌ غيظاً، مِن كَظَمَ السَّقاءَ: إذا مَلأه، والمعنىٰ: لا يوجدُ منك ما وُجدَ منه مِن الضَّجرِ والمغاضَبة، فَتُبتلیٰ ببلائِه، حَسُنَ تذكيرُ الفعلِ لفصلِ الضميرِ في ﴿نَدَرَكَهُ ﴾.

وقرأ ابنُ عباس وابنُ مسعود: «تَداركَتُه»، وقرأَ الحسن: «تَدّارَكَه»، أي: تَتَدارَكَه على حكايةِ الحالِ الماضية، بمعنى: لولا أن كانَ يقالُ فيه «تَتدارَكَه»، كما يقال: كان زيدٌ سيقومُ فمنعَه فلان، أي: كان يقالُ فيه سَيقوم. والمعنى: كان مُتوقَّعاً منه القيام.

ونِعمةُ ربه: أَنْ أَنعمَ عليه بالتوفيقِ للتوبةِ وتابَ عليه،

قولُه: (وقَرَأَ الحسنُ: «تَدَّارَكُه»، أَيْ: تَتَدارَكُه)، قال ابنُ جنّي: «قَرَأَ ابنُ هُرُمز والحَسَنُ: «تَدَّارَكَه»، مُشدَّدة، رواها أبو حاتم (١) عن الأغرج لا غير، قال: وسُئِلَ عنها أبو عَمرو، فقال: لا. قال أبو حاتم: لا يَجوزُ ذلك، لأنَّه فِعلٌ ماض، وليست فيها إلّا تاءٌ واحدة، ولا يجوز: تَتَدارَكُه. قال ابن جنّي: هذا خطأً، وذلك أنَّه يَجوزُ على حكايةِ الحالِ العاضيةِ المُنقَضية (٢)، أي: لولا أَنْ كانَ يُعقالُ فيه: تَتَداركُه (٣)، كما تقولُ: كان

⁽١) في (ف): «ابن حاتم»، وليس بصواب؛ فأبو حاتم هو السجستاني المشهور المتوفى سنة (٢٥٥ هـ)، وابن أبي حاتم محدث مصنف له كتاب «الجرح والتعديل» توفي سنة ٣٢٧ هـ.

⁽٢) في (ح): «المفيضة»، وفي (ف): «المقتضية»، وسقط اللفظ من (ط).

⁽٣) في (ف): «تداركه».

وقد اعتُمِدَ في جوابِ ﴿ لَوْلَا ﴾ على الحال _ أعني قوله: ﴿ وَهُوَ مَذْمُومٌ ﴾ _ يعني: أنّ حالَه كانتْ على خلافِ الذمّ حين نُبذَ بالعراء، ولولا تَوبتُه لكانتْ حالُه على الذمّ.

روي أنها نزلتْ بأُحُدِ حين حَلَّ برسولِ الله ﷺ ما حَلَّ به، فأرادَ أن يدعوَ على الذين انهزموا، وقيل: حينَ أرادَ أن يدعوَ علىٰ ثقيف. وقُرِئ: «رَحمةٌ من ربه».

﴿ فَآجْنَبَهُ رَبُّهُ ﴾ فَجَمَعه إليه، وقرّبه بالتوبةِ عليه، كما قال: ﴿ ثُمُّمَ آجْنَبَهُ رَبُّهُ. فَنَابَ عَلَيهِ وَهَدَىٰ ﴾ [طه: ١٢٢]، ﴿ فَجَمَلَهُ مِنَ الصَّلِحِينَ ﴾ أي من الأنبياء. وعن ابنِ عباسٍ: رَدِّ اللهُ إليه الوحى وشَفَّعه في نفسِه وقومِه.

[﴿ وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُرْلِقُونَكَ بِأَبْصَنْرِهِرِ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُ. لَمَجَنُونٌ ﴿ وَمَا هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْمُانِدِينَ ﴾ ١ ٥ – ٢٥]

زيدٌ سَيقومُ، أي: كان مُتَوقَّعاً منه القيام، فكذلك هذا، أي: لولا أَنْ كان يُقال فيه: تَتَداركُه نِعْمةٌ مِن ربِّه لَنُبِذَ بالعَراء»(١). أَيْ: لولا هٰذه الحالةُ المَرْجُوَّةُ له كانت مِن نِعْمةِ الله تعالىٰ، لَنُبِذَ بالعَراء. بالعَراء.

قولُه: (وقد اعْتمدَ في جوابِ ﴿ لَوَلا ﴾ على الحال)، يَعْني: أَوْقَعَ ﴿ لَوَلا َ... لَنَيْدَ بِالْعَرَاءِ ﴾ مُقَيَّداً بقولِه: ﴿ وَهُوَمَذْمُومٌ ﴾. والمَقْصودُ الأَقَلِي منه الحال، ولولاه لم يَكُن لِقَوْلِه: ﴿ لَنَيْدَ بِالْعَرَاءِ ﴾ فائدة، لأنه نُبِذَ فيه. ولذلك قال: "ولولا تَوْبتُه لكانت حالُه على الذّم». قال القاضي: "الحالُ هو الذي اعتمدَ عليه الجوابُ لأنها المنفيّةُ دون النّبذ» (٢).

قولُه: (يَعْني أَنَّ حاله كانت على خلافِ الذم)، وعَن بعضِهم: أَيْ حالُه وَقْتَ النبذِ كانت

⁽۱) «المحتسب» (۲: ۲۲۶–۲۲۳).

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٥: ٣٧٦) بتصرف.

﴿إِن ﴾ مخففةٌ مِن الثقيلةِ، واللامُ عَلَمُها. وقُرِئ: ﴿لَيُزْلِقُونَكَ ﴾ بضمَّ الياء وفتحِها، وزَلَقه وأَزْلقه بمعنى، ويقال: زَلَقَ الرأسَ وأَزْلقه: حَلقه، وقُرِئ: «ليزهِقونَك»؛ من زَهَقتْ نفسُه وأَزْهقها، يعني: أنهم مِن شدةِ تَحْديقهِم ونظرِهم إليك شَزْراً بعيونِ العداوةِ والبغضاءِ، يكادونَ يُزِلون قدمَك أو يُهلِكونَك، مِن قولهم: نَظرَ إلي نَظراً يكادُ يَصْرعُني ويكادُ يأكلُني، أي: لو أمكنَه بنظرِه الصَّرعُ أو الأكلُ لَفعَلَه، قال:

يَتَقَارَضُونَ إِذَا التَقَوُّا فِي مَوْطِنٍ نَظراً يُسزِلُّ مَسواطِئَ الأَقْدامِ

وقيل: كانتِ العَينُ في بني أسد، فكانَ الرّجلُ منهم يَتجوّعُ ثلاثةَ أيام فلا يَمرُّ به شيءٌ، فيقول فيه: لَم أَرَ كاليوم مثلَه! إلاّ عانَه، فَأُريدَ بعضُ العَيّانينَ علىٰ أَن يقولَ في رسولِ الله ﷺ مثلَ ذلك، فقال: لَم أَرَ كاليوم رجلاً! فَعصمَه الله.

غُالفة حالَ الابتداء؛ فإِنَّ حالَ الابتداءِ حالُ الأمة، ولذلك قيلَ فيه: ﴿وَلَا تَكُن كَسَاحِبِ الْمُوتِ﴾، وفي الآخرةِ لم يُذَم، ولم يكن حالَ الأمة.

قولُه: (﴿ لَيُزْلِقُونَكَ ﴾ بضمّ الياءِ وفَتْحِها)، بالفتحِ: نافعٌ، والباقون: بالضّمّ (١).

قولُه: (يَتَقارَضُونَ إِذَا التَقُوا) البيت (٢)، يُقالُ: القِرْنَانِ يَتَقَارَضَانِ النَّظْرَ، إِذَا نَظَرَ كُلُّ وَاحْدِ مِنْهَا إِلَىٰ صَاحِبِهِ شَزْراً. وكلُّ أَمْرٍ يُجَازَىٰ بِهِ النَّاسُ فِهُو قَرْض، وهما يَتَقَارضَانِ الثَّنَاءَ، أَيْ: كُلُّ واحدٍ مِنْهَا يُثْنِي على صاحبه، يقول: إِذَا الْتَقُوا فِي مَوْطَنِ يَنْظُرُ كُلُّ واحدٍ مِنْهَم إِلَىٰ الآخِرِ نَظَرَ حَسَدٍ وحَنَق، حتىٰ يكاد يَصْرَعُه، وهُو الإصابةُ بالعين.

وقولُه: مَواطِئَ الأَقْدامِ: أَيْ: الأقدامَ نفسَها، والمرادُ: المُوطِئُ مِن الأَقَدام، أي: تَـزِلُّ الأَخامِص. وأرادَ بالمُوطنِ: المعركة.

⁽١) زَلَقَ يَزْلَقُ، وَأَزِلَقَ يُزْلِقُ: لغتانِ بمعنى واحد، هو يَصرعونك. انظر: «حجة القراءات»، ص٧١٨. (٢) لــم أهتد إلى قائله.

وعن الحسن: دواءُ الإصابةِ بالعَين، أنْ تقرأً هٰذه الآية.

﴿ لَمَا سَمِعُوا الذِّكُ ﴾ أي القرآن، لم يَملِكوا أنفسَهم حَسداً على ما أُوتيتَ مِن النبوّة، ﴿ وَيَقُولُونَ إِنَّهُ لَمَّخُونُ ﴾ حيرة في أمرِه وتنفيراً عنه، وإلّا فقد عَلِموا أنه أعقلُهم، والمعنى: أنهم جَنْنُوهُ لأجلِ القرآن ﴿ وَمَا هُوَ إِلّا ذِكْرٌ ﴾ وموعظةٌ ﴿ لِلْمَالِمِينَ ﴾ فكيف يُجنَّنُ مَن جاءَ بمثله؟

عن رسولِ الله ﷺ: «مَن قرأً سورةَ القلَمِ أَعْطاه اللهُ ثـوابَ الذين حَسَّـنَ اللهُ أخلاقَهم».

قولُه: (دواءُ الإِصابةِ بالعين)، عن مُسْلمِ والتِّرمذي، عن ابن عبّاسٍ أَنَّ رسولَ الله ﷺ، قال: «العَينُ حتَّ، ولو كان شيءٌ سابَقَ القَدَرَ سَبَقَتْه العَينِ»(١).

قولُه: (والمعنىٰ: أَنَّهُم جَنَّنُوه لِأَجلِ القرآنِ، ﴿وَمَاهُوَ إِلَّا ذِكْرٌ ﴾)، جوابٌ عن مُنكرِ مُصِرٌ أَنَّ هذا القرآن ليس بِذِكْرِ للعالمين من ربِّ العالمين، بل هو مِن قبيلِ الجنِّ والكَهانة، وصاحبُه عِنونٌ كاهنٌ، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَنِ نَجِيمٍ * فَأَيْنَ تَذَهَبُونَ * إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ ﴾ عنونٌ كاهنٌ، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَمَا هُو بِقَوْلِ شَيْطَنِ نَجِيمٍ * فَأَيْنَ تَذَهَبُونَ * إِنْ هُو إِلَّا فَهُو مِن بابِ إطلاق المسبَّب على السَّبب، لأنَّ نِسْبتَه صلواتُ الله عليه إلى المتكوير: ٢٥-٢٧]، فهو مِن بابِ إطلاق المسبَّب على السَّبب، لأنَّ نِسْبتَه صلواتُ الله عليه إلى الجنون، لِكُوْنِ المُلْقَىٰ إِليه مِن الجِنّ بِزَعْمهم، وإلّا فهو أعْقَلُ الناسِ عندهم، كما قال (٢٠): «وإلَّا فقد عَلموا أَنَّه أَعْقَلُهم».

تمكت السورة

حامداً لله ومصَلِّياً على رسوله.

* * *

⁽۱) «صحيح مسلم» (۲۱۸۸).

⁽Y) في (ف): «نقل».

[﴿ الْمَالَقَةُ * مَا الْمُنَاقَةُ * وَمَا أَذْرَبَكَ مَا الْمُنَاقَةُ * كَذَّبَتْ ثَمُودُ وَعَادٌ بِالْقَارِعَةِ * فَأَمَا نَمُوهُ فَالْمَافِيَةِ * مَا الْمُنَاقَةُ * وَأَمَا عَادٌ فَأَهْ لِلصَّوا بِرِيج صَرْصَرٍ عَاتِبَةٍ * سَخَرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالِ فَأَهْلِكُوا بِرِيج صَرْصَرٍ عَاتِبَةٍ * سَخَرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالِ وَثَمَانِيَةً أَيّامٍ حُسُومًا فَنَرَكَ الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَىٰ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ * فَهَلَّ نَرَىٰ لَهُمْ مِنْ وَثَمَانِيَةً ﴿ اللَّهُ مَا مَنْ مَا اللَّهُ مَا مَنْ مَا اللَّهُ مَا مَنْ عَلَى كَالَهُمْ مَنْ اللَّهُمْ مِنْ اللَّهُمْ مِنْ اللَّهُمْ مِنْ اللَّهُمْ مَا اللَّهُمْ اللَّهُمْ مَا الْمُعْمَى اللَّهُمْ اللّلَهُمْ اللَّهُمْ اللَّهُمُ اللَّهُمْ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمْ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمْ اللَّهُمُ اللَّا

﴿ اَلْحَاقَةُ ﴾ الساعةُ الواجبةُ الوقوعِ الثابتةُ المجيء، التي هي آتيةٌ لا ريبَ فيها، أو التي فيها أو التي في أو التي أو التي أو التي في أو التي أو التي

قُولُه: (حَوَاقُ الأمورِ) يَعْني: أَوْسَاطُها (١)، الجوهريّ: «سَقَطَ فلانٌ على حاقَّ رأسِه، أي: وَسَطِ رأسِه، وجنتُه في حاقٌ الشتاء، أي: وَسَطِه». وقيلَ: الحاصلُ أنها إمّا مِن قَوْلهم: حَقّ الشّيءُ

⁽١) في (ح): «أوسطها».

أو التي تَحِقّ فيها الأمور، أي: تُعرفُ على الحقيقة، من قولك: لا أحِقُ هذا، أي: لا أعرفُ حقيقتَه. جُعلَ الفعلُ لها وهو لأهلِها، وارتفاعُها على الابتداء، وخبرُها ﴿مَا المُعَافّةُ ﴾، والأصلُ: الحاقةُ ما هي؟ أيْ: أيُّ شيء هي؟ تفخياً لشأنها وتعظياً لهولها، فَوُضعَ الظاهرُ موضعَ المضمر؛ لأنه أهولُ لها، ﴿وَمَا أَذَرَنكَ ﴾ وأيُّ شيء أعلمَك ما الحاقة؟ يعني: أنك لا عِلْمَ لك بكُنهِها ومدى عِظمها، على أنه من العِظم والشدّةِ بحيثُ لا يبلغُه درايةُ أحدٍ ولا وَهُمُه، وكيفها قُدّرتْ حالهًا فهي أعظمُ مِن ذلك. و ﴿وَمَا ﴾ في موضع الرفع على الابتداء، و ﴿أَذَرَبكَ ﴾ معلنٌ عنه لتضمّينه معنى الاستفهام.

«القارعة»: التي تَقرعُ الناسِ بالأفزاعِ والأهوال، والسهاءَ بالانشقاقِ والانفطار، والأرضَ والجبالَ بالدّكُ والنَّسْف، والنجومَ بالطّمسِ والانكدار. ووضعتْ موضع الضميرِ ليَدُلَّ على معنى القرعِ في ﴿ اَلْحَاقَةُ ﴾، زيادة في وَصْفِ شدَّتِها؛ ولَهَا ذَكرَها وفَخَّمها، أتبع ذِكْرَ ذلك ذِكْرَ مَن كذَّبَ بها وما حلَّ بهم بسببِ التكذيب، تذكيراً لأهلِ مكة وتخويفاً لهم من عاقبةِ تكذيبِهم.

يَحِقُّ، بالكَسْرِ: ثَبَت. أو مِن قَولِهم: حَقَقْتُه أَحُقُّه، أَيْ: عَرفتُ حقيقتَه.

أمّا على الأوّل، فإمّا أنْ يُقال: سُمَّيت حاقَّة، لأنها ثابتةُ الوقوعِ واجبةُ المجيء. أوْ هو علىٰ تَقْديرِ حَذْفِ الْمُضاف، أَيْ: ذو الحاقَّة، لأن فيها الأُمورَ الحواقَّ مِن الحسابِ والثَّوابِ والعقاب. وأمّا على الثاني، فالقيامةُ سُمِّيت حاقَّة، بمعنىٰ عارفةً للأُمورِ علىٰ المجاز، لأنَّ الحلائقَ فيها تَعرفُ الأمور، فَجُعلَ الفِعلُ للقيامة وهو لأَهلها.

قال الواحديُّ: «﴿اَلَهُا فَأَهُ﴾: القيامة، في قُولِ جميعِ المفسَّرين. وسُمِّيت بذلك، لأَنّها ذاتُ الحواقِّ مِن الأمور، وهي الصادقةُ الواجبةُ الصِّدق، وجميعُ أَحكامِ القيامةِ صادقةُ واجبةُ الوقوع»(١).

قَولُه: (وَوُضِعت مَوْضِعَ الضمير)، أيْ: «القارِعة» مُظْهِرٌ وُضِعَ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ مِن غيرِ

⁽١) «الوسيط» (٤: ٣٤٣)، قاله في تفسير الآية (١) من سورة الحاقة.

﴿ إِلْطَاغِيَةِ ﴾ بالواقعة المجاوِزة للحدِّ في الشدة؛ واختُلِفَ فيها، فقيل: الرَّجْفة، وعن اللهُ عليهم صيحةً فأهمدَ شهم. وقيل: الرَّجْفة، الطاغيةُ مصدرٌ كالعافية، أي: بطُغْيانِهم؛ وليس بذاك لعدم الطباق بينها وبين قولهِ ﴿ بِرِيجٍ صَرَّصَرٍ ﴾. والصَّرْصَر: الشديدةُ الصوتِ لها صَرْصَرَة، وقيل: الباردةُ من الصِّر، كأنها التي كُرِّرَ فيها البردُ وكَثُر، فهي تحرِقُ لشدة بردِها.

لَفظِه السابق^(۱). وأصْلُ المعنىٰ: كَذَّبت ثَمودُ وعادٌ بها، فَعَدَل إلى «القارعةِ» لِيَدلَّ على القَرْعِ ^(۱) مَزيداً للْتَهويل.

قولُه: (﴿ بِالطَّاغِيَةِ ﴾ بالواقعةِ المجاوزةِ للحدّ في الشَّدّة)، اعْلَمْ أنّه لَمْ يَسْلَكْ باللَّفظِ سبيلَ ما وُضِعَ له مِن المعنى الحقيقيّ، على أنّه هو الظّاهر؛ فإنَّ «الطاغية» عند أهلِ اللّغةِ (٣): الطّغيان، فإسنادُه إليهم حقيقةٌ كما يقال: أمّا تُمودُ، فَأُهلِكوا بِطُغيانِهم، لكن جُعلِت وَصْفاً لموصوفٍ عُدُوفٍ وعلى المجاز، أيْ: بالواقعةِ الطّاغية، فَحُذِف لرعاية التناسُبِ بين القَرينتَيْنِ، لأنّ قرينتها: ﴿ وَلَمَا عَادٌ فَأَهْلِكُ وَا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَانِيمَ ﴾.

قال صاحب «المفتاح»: «قولُه ﴿بِرِيجِ صَرَصَرِ عَاتِيَةِ﴾: العُتُوُّ، هاهنا، مُسْتعارٌ استعارة الطّغيان في المثال الأوّل»(٤). وقال الزَّجاج: «مَعْنَىٰ ﴿بِالطَّاغِيَةِ﴾ عند أهل اللغة: بطُغيانِهم، و«فاعِلة» قَد يأتي بمعنىٰ (٥) المصادرِ نَحو: عافية وعاقبة. والذي عليه الآيةُ أنهم أهلكوا بالرَّجفةِ

⁽١) اللفظ السابق: الحاقة، والقارعةُ في قولِه: ﴿كُذَّبَّتَ تَسُودُوعَادُيَّالْقَارِعَةِ ﴾ مِن غير لفظها.

⁽٢) في (ف): «الوقوع».

 ⁽٣) على طريقتهم في تداخُلِ المشتقاتِ استعمالاً، كقولِه: ﴿ قُلْ أَرْمَيْتُمْ إِنْ أَسْبَعَ مَا أَيُكُو غُورًا ﴾ [الملك: ٣٠]،
 أي: غائراً. وقولك: قُمُ قائماً، أي: قياماً.

⁽٤) «مفتاح العلوم» للسكاكي، ص ٣٩١.

⁽٥) في (ف): «بأفعال».

﴿عَاتِيَةِ﴾ شديدةِ العَصْفِ، والعتوُّ استعارة، أو عَتَتْ على عادٍ، فها قَدروا على رَدِّها بحيلة، من اسْتِتارِ ببناء، أو لِياذِ بجبل، أو اختفاءٍ في حُفْرة؛ فإنها كانت تَنْزِعُهم من مكامنهم وتُملِكُهم. وقيل: عَتتْ على خُزَّانِها، فخرجتْ بلاكيل ولا وَزْن.

وروي عن رسولِ الله ﷺ: "ما أرسلَ اللهُ سَفْيةً مِن ربحٍ إلا بمكيالٍ، ولا قَطرةً مِن مطرِ إلا بمكيالٍ، ولا قَطرةً مِن مطرِ إلا بمكيالٍ، إلا يومَ عادِ ويومَ نوح؛ فإنّ الماءَ يومَ نوحٍ طغىٰ على الحُزّانِ فلم يكنْ لهم عليه سبيل»، ثُم قرأ: ﴿إِنَّا لَمَا طَغَا ٱلْمَا أُ مَمَلَنَكُم فِي ٱلْجَارِيَةِ ﴾ [الحاقة: 11]، "وإنّ الريحَ هم عليه سبيل»، ثُم قرأ: ﴿بِرِيجٍ مَسَرَصَرٍ عَاتِيَةٍ ﴾، يومَ عادٍ عَتَتْ على السخرّان فلم يكنْ لهم عليها سبيل»، ثُم قرأ: ﴿بِرِيجٍ مَسَرَصَرٍ عَاتِيَةٍ ﴾،

الطاغية، كما قال: ﴿وَأَنَا عَادُّ فَأَهْلِكُواْ بِرِيجِ صَرَصَرٍ عَاتِبَةٍ ﴾، فقيلَ للشّيء العظيم: عات (١) وعاتية، كقوله: ﴿إِنَّا لَمَا طَفَا ٱلْمَآ ﴾، (٢). ولهذا أصلٌ عظيمٌ تَنْبني عليه أكثر المعاني في التّنزيل، في أنَّ رعاية النَّظم أولى بالمصير إليه مِن ظاهرِ اللفظ، ومِن ثَمّ قال: «وليس بذاك لعدم الطّباق».

قولُه: (أَوْ صَنَتْ على عادٍ) عَطفٌ على «عاتيةٍ شديدةِ العَصْفِ، (٣)، فعلى الأول: ﴿عَالِيَهِ ﴾ مُطْلقةٍ، وعلى الثاني: مُتعلِّقُها عُذُوف.

قَوله: (سَفْيَةٌ (٤) مِن ربح) أَيْ: مَرَّة، مِن سَفَت الرِّيح. النّهاية: «السّافي: الرِّيحُ التي تَسْفي التُّرابَ، وقيلَ للتُّرابِ الذي تَسْفيه الرِّيحُ أيضاً: سافٍ، أي: مَسْفيّ، كماءِ دافِق).

⁽١) في (ف): «عاهِ»، ولعله يَقْصد: عاةٍ، وكلاهما خطأ.

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢١٣–٢١٤) بتصرف.

⁽٣) في (ف): «العطف».

⁽٤) في بعض نسخ «الكشاف» وطبعاته: «سَفينةً»، والصواب: «سَفْية»، كما شَرَح الطبيعيُّ وبيَّن، وفي (ف): «سَفْتَةً»، وفي «الجامع» للقرطبي (١٨: ٢٥٩): نَسْمة.

ولعلّها عبارةٌ عن الشدةِ والإفراطِ فيها. والحُسوم: لا يَخْلو مِن أَنْ يكونَ جَمّ حاسِمٍ ا كشُهودٍ وقُعود، أو مصدراً كالشُّكورِ والكُفور. فإنْ كان جَمّاً، فمعنىٰ قوله: ﴿حُسُومًا ﴾: نَحِساتٍ حَسَمتْ كلَّ خيرٍ واستأصلتْ كلَّ بَركة، أو متتابعة هبوبَ الرياح، ما خَفَتتْ ساعة حتىٰ أتتْ عليهم تمثيلاً لتتابُعِها بتتابعِ فِعْلِ الحاسِمِ في إعادةِ الكيِّ على الداء، كرَّةً بعد أخرىٰ حتىٰ يَنْحسم.

وإن كانَ مصدراً: فإما أن يَنْتصبَ بفعلِه مُضْمراً، أي: تَخْسُمُ حُسوماً، بمعنىٰ تَسْتأصلُ استئصالاً، أو يكونُ صفةً كقولِك: ذاتُ حُسوم، أو يكونُ مفعولاً له، أي: سَخّرها للاستِئصال، وقال عبدُ العزيز بنُ زُرارة الكلابي:

قُولُه: (ولعلَّها عبارةٌ) أيْ: العاتيةُ علىٰ هذا التفسير كنايةٌ عن الشدَّةِ والإفراطِ فيها، لا أنَّها^(١) عَتَتْ علىٰ الخرَّانِ حقيقةً.

قوله: (حَسَمتُ كلَّ خيرِ واستأْصَلَتُ)، الرّاغبُ: «الحَسْمُ: إِزالَهُ أَثْرِ الشَّيء، يقالُ: قَطَعَه فَحَسَمَه، أَيْ: أَزالَ ماذَّتَه، وبه سُمِّي السَّيفُ حُساماً. وحَسْمُ الدَّاءِ: إِزالَةُ أَثْرِه بالكَيّ. وقيل للشُّومِ المُزيلِ لأَثْرِ مَن نالَه: حُسومٌ، قال تعالىٰ: ﴿وَثَمَنِيمَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾، وقيلَ: حاسِماً خَبَرَهم، وقيلَ: عاسِماً خَبَرَهم، وقيلَ: فاطعاً لِعُمُرِهم، وكُلُّ ذلك داخلٌ في عُمومه»(٢).

قولُه: (أو مُتنابعةً) عَطفٌ على قولِه: «نَجِساتٍ». والجمعُ في ﴿حُسُومًا﴾ علىٰ الأوَّل باعتبارِ المَحْسوم لقولِه: «كلَّ خير»، وعلىٰ الثاني باعتبارِ نفسِها.

وعلى الأوّل يمكنُ أَنْ يَخْصلَ حَسْمُ الجميعِ مِن غيرِ التّتابع، وعلىٰ الثاني بالعكس، وقَدْ مَرَّ في سورةِ القمر عند قوْلِه: ﴿فِي يَوْمِ نَحْسِ مُسْتَمِرٍ ﴾ [من الآية: ١٩]، كلامٌ في هذا المعنىٰ.

قولُه: (حتّى أَنَّتْ عليهم). أيْ: أَهْلكتهم.

⁽١) في (ف): «لأنها»، وليس بصواب.

⁽٢) «مفردات القرآن» ص ٢٣٥.

فَفَرَّقَ بَينَ بَيْنِهِمُ زِمانٌ تَتابَعَ فيهِ أعوامٌ حُسُومُ

وقرأ السّدي: «حَسوماً»، بالفتح حالاً من الرّيح، أي: سَخَّرها عليهم مُستأصِلةً، وقيل: هي أيامُ العَجوز؛ وذلك أن عَجوزاً مِن عادٍ تَوارتْ في سَرَب، فانتزعَتْها الريحُ في اليومِ الثامنِ فأهلكَتْها. وقيل: هي أيامُ العَجُز، وهي آخِرُ الشتاء، وأساؤها: الصِّنُّ والصَّنَّبْر، والوَبْر، والآمِرُ، والمؤتمِر، والمُعلَّل، ومُطْفىءُ الجَمْر، وقيل: مُكْفىءُ الظُّعْن.

ومعنى ﴿ سَخَرَهَا عَلَيْهِم ﴾ سَلَّطَها عليهم كما شاءَ ﴿ فِيهَا ﴾ في مَهابِّها، أو في الليالي والأيام. وقُرئ: «أَعجاز نَخيل» ﴿ مِنْ بَاقِيكَةٍ ﴾، من بَقيّةٍ، أو من نفسٍ باقية، أو مِن بقاء، كالطاغية: بمعنىٰ الطُّغيان.

[﴿ وَجَآ اَ فِرْعَوْنُ وَمَن قَبْلُهُ وَٱلْمُؤْتَفِكُتُ بِٱلْخَاطِئَةِ * فَعَصَوْا رَسُولَ رَبِّهِمْ فَأَخَذَهُمْ آخَذَةُ رَّابِيَةٌ ﴾ [١٠-٩]

قُولُه: (فَقَرَّقَ بَيْنَ بَينهِمُ) البيت، «بَيْنَ» الأوَّلُ مُقْحَمٌ تأكيداً. وقيلَ: يُختملُ أَنْ يكونَ «بَيْن» الثاني، «بَيْن» الثاني، وإِنْ كانَ مُقْحَمً، فالوجهُ فَتْحُ «بين» الثاني، وإلا فالوَجْهُ الكَشر.

قَوْلُه: (وقيلَ: هي أيامُ العَجُز، وهي آخِرُ الشتاء) قالَ ابنُ قُتيبةَ الدِّينوريُّ في «الأَنواءِ»: «وأَيّامُ العجوزِ في نَوْءِ الصَّرْفة، ونَوْؤُها آخرُ أَنواءِ الشتاء، وهي عندهم خمسةُ أيام: صِنَّ، وصِنَّبْر، ووَبْر، ومُطْفِئُ الجَمْر، ومُكفِئُ الظُّعْن. والبَردُ فيها يَشْتدُ وذلك لانصرافه، وبه سُمِّيت الصَّرْفة، ويُشْبِه ذلك السِّرامُ يَشْتدُ ضَوْؤُه، قبل أَنْ يُطفأً»(١).

وقالَ الجوهريّ: «صَنابِرُ الشّتاء: شِدَّةُ بَرْدِه، وكذلك الصَّنَّبِرُ بتَشديدِ النّونِ وكسرِ الباء، وبسُكونِها: يومٌ مِن أيّامِ العجوز، والوَبْرُ أيضاً»(٢). وأمّا قولُ الشّاعِر:

⁽١) ﴿ الْأَنُواءِ ﴾ ص ١١٩.

⁽۲) «الصحاح» (۲: ۸۰۷، ۱٤۸).

(وَمَن قِبَلَه) يريد: ومَن عِنْده مِن تُبّاعِه، وقُرِئ: ﴿وَمَن قَبَلَهُ ﴾، أي: ومَن تَقدَّمَه. وتَعضدُ الأولىٰ قراءةُ عبدِ الله وأُبيّ: "ومَن مَعَه»، وقراءةُ أبي موسىٰ: "ومَنْ تلقاءَه».

﴿ وَٱلْمُؤْتَفِكُتُ ﴾ قُرى قوم لوط ﴿ إِلْهَا طِئَةِ ﴾ بالخطأ، أو بالفَعْلة، أو الأفعالِ ذاتِ الحظأِ العظيم ﴿ رَّابِيَةً ﴾ شديدة زائدة في الشّدة، كها زادتْ قبائِحُهم في القُبح، يقال: رَبا الشيءُ يَرْبو: إذا زاد، ﴿ لَيَرَبُوا فِي آمُولِ ٱلنَّاسِ ﴾ [الروم: ٣٩].

[﴿ إِنَّا لَتَاطَعًا ٱلْمَا أَحَمَلُنَكُونِ ٱلْمَارِيَةِ * لِنَجْمَلَهَا لَكُونَ لَذَكِرَةً وَتَعِيبًا آذُنَّ وَعِيةً ﴾ ١١-١١]

وَبِآمِرٍ وأخيهِ مُؤْتَمَرٍ^(١)

فهما يومانِ مِن أيامِ العجوز، كان الأوَّلُ يأمرُ الناسَ بالحذر، والآخرُ يُشاوِرُهم في الظَّعْنِ أَوِ الْمُقام. والمُعَلَّلُ يومٌ مِن أَيَامِ العَجوز، لأَنّه يُعَلِّل الناسَ بشيءٍ مِن تَخْفيفِ البَرْد. «والكِفاءُ، بالمدّ والكَسْر، شُقّة أَو شُقَّتانِ تُنْصَحُ إِحداهما بالأُخرىٰ، ثُمَّ يُحمَلُ به مُؤخَّرُ الجِباء» (٢)، تقول: منه: أَكْفأتُ البيتَ إكفاءً.

قَوْلُه: (وقُرِئ: ﴿وَمَن قَبْلَهُ ﴾)، أبو عمرو والكسائي: بكسرِ القافِ وفَتْحِ الباء، والباقون: بفتح القافِ وإسكانِ الباء (٣).

(١) مِن مقطوعة أنشدها الأصمعيُّ لأبي شِبل الأعرابي، وهي:

كُسِعَ الشتاءُ بسبعةِ غُبْرِ أيامِ شَهْلَتِنا مِن السَّهِرِ فإذا انقضتْ أيامُ شهلتنا صِنَّ وصِنَّبْرٌ مَع الوَبْرِ وبآمِرٍ وأخيه مُسوتَمَرٍ ومُعَلِّلِ وبمطفئ الجمرِ ذهبَ الشتاءُ مُولِّياً هرباً وأتتكَ واقِدةٌ مِن النَّجْرِ

انظر: «اللسان» لابن منظور، مادة (كسع).

⁽٢) كذا في «اللسان» مادة (كفأ)، وتُنصَحُ: تُخاط، مِن قولِك: نَصحتُ الثوبَ: إذا خِطتَه. انظر: «اللسان» مادة (نصح).

⁽٣) «ومَن قِبَلُه»: أي: وتُبّاعه، ﴿وَمَن نَبَلُهُ ﴾: مَنْ تَقدَّمه. انظر: ﴿حُجَّة القراءاتِ؛ لابن زنجلة، ص ٧١٨.

﴿ مَلْنَكُو ﴾ حَمْلنا آباءَكم ﴿ فِي الْبَارِيَةِ ﴾ في سفينة نوح؛ لأنهم إذا كانوا مِن نَسْلِ المحمولينَ الناجين، كانَ حَمْلُ آبائِهم مِنَّةٌ عليهم، وكأنهم همُ المحمولون، لأن نَجاتَهم سببُ ولادتهم ﴿ لِنَجْعَلُهَا ﴾ الضميرُ للفَعْلة، وهي نجاةُ المؤمنينَ وإغراقُ الكَفَرة ﴿ نَذْكِرَةٌ ﴾ عِظةً وعِبرةً. ﴿ أَذُنُ أَوْعِيَةٌ ﴾ مِن شأنها أن تعي وتحفظ ما سَمعتُ به ولا تُضيَّعَه بتركِ العمل، وكلُ ما حَفِظتَه في غيرِ نفسِك فقد وَعَيْتَه، وما حَفِظتَه في غيرِ نفسِك فقد أَوْعيتَه، كقولك: أَوْعيتُه الشيءَ في الظَرف.

وعن النبي ﷺ أنه قالَ لعليِّ رضيَ اللهُ عنه عند نُزولِ لهذه الآية: «سألتُ اللهَ أن يجعلَها أُذنَك يا عليَّ»، قال عليُّ رضي اللهُ عنه: فها نسيتُ شيئاً بعدُ، وما كان لي أن أنسىٰ.

فإن قلتَ: لِم قيل: ﴿أَذُنُّ وَعِيلًا ﴾، على التوحيد والتنكير؟

قلتُ: للإيذانِ بأن الوُعاة فيهم قِلَّة، ولتوبيخ الناسِ بقلةِ مَن يَعي منهم؛ وللدلالةِ علىٰ أنَّ الأذنَ الواحدةَ إذا وَعَتْ وعَقَلَتْ عنِ الله، فهي السّوادُ الأعظمُ عند الله، وأن ما سواها لايُبالي بهم بالةً وإن ملؤوا ما بين الخافقيُنِ.

وقُرِئِ: "وتَعْيَها" بسكون العينِ للتخفيف؛ شُبَّة "تَعِي" بـ "كَبِد".

[﴿ فَإِذَا نَفِحَ فِ ٱلصَّورِ نَفَحَةٌ وَحِدَةٌ * وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكُنَا دَكَّةُ وَحِدَةً * فَيَوْمَ بِلْ وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ * وَالْسَلَةُ عَلَى أَرْجَآبِهَا ۚ وَيَجِلُ عَرْضُ رَبِكَ فَوْقَهُمْ بَوْمَ بِنِ أَلْوَاقِعَةُ * وَٱلْمَلَكُ عَلَى أَرْجَآبِهَا ۚ وَيَجِلُ عَرْضُ رَبِكَ فَوْقَهُمْ بَوْمَ بِنِ ثَمُونَ لَا تَخْفَى مِنكُرْ خَافِيَةٌ ﴾ ١٣ - ١٨]

قولُه: (لا يُبالي بهم بالةً)، الجوهريّ: «الأصلُ: بالية، مثل: عافاه عافية؛ حَذَفوا الياءَ منها بناءً على قَولِهم: لَمُ أَبُل، وليس مِن بابِ الطاعةِ والطَّاقة». وقُلتُ: لَعلَّه يُعرِّضُ بأهلِ السُّنة المُسَمَّينَ بالسَّوادِ الأُعظم، كما طَعَنَ^(۱) فيهم عند قولِه تعالىٰ: ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ ٱلْخَيِيثِ ﴾ [المائلة: ١٠٠].

قولُه: (وما كانَ لِي أَنْ أَنسيٰ)، أيْ: ولا يُمْكنني ولا يَنْبغي أَنْ أَنسيٰ وإِنْ تَكَلَّفتُ ذلك.

⁽١) انظر كلامه في «الكشاف» (٥: ٤٩٨).

أُسندَ الفعلُ إلى المصدر، وحَسُنَ تذكيرُه لِلفَصْل. وقرأ أبو السَّمال: «نفخةً واحدةً» بالنصب، مُسنِداً الفعل إلى الجارِّ والمجرور.

فإن قلتَ: هما نفختان، فلِمَ قيل: واحدة؟ قلتُ: معناه أنها لا تُعنَّىٰ في وقتها.

قولُه: (معناه: أَنَّهَا لا تُتَنَّى فِي وقتها) أي: تَقَعَ النفخةُ الأخرى بعدها بزمان، رُوي عن المصنَّفِ رَحِمه اللهُ أَنَّه قال: «النَّفخةُ: المَرَّة، ودلالتُها على النَّفْخ اتفاقيَّةٌ غيرُ مَقْصودةٍ، وحدوثُ الأمرِ العظيم بها وعلى عقبها، إنها(١) اسْتُعْظِم مِن حيثُ وقوعُ النَّفْخِ مَرَّةٌ واحدةً، لا مِن حيثُ إنّه نَفْخ، فَنَبَّه على ذلك بقولِه: ﴿وَسِدَةٌ ﴾».

فإِنْ قَلَتَ: هٰذَا مضادٌ لِقَوْلِ ابنِ الحاجبِ في «شَرْحِه»: «إِنَّ ﴿نَفْنَدُ ۗ لَم تُوضَع للدُّلالة علىٰ الوحدة على حيالها، وإِنَّما وُضِعت للدلالةِ علىٰ النَّفخ، والدُّلالةُ علىٰ الوحدة ضُمَّن «لا»، مقصودٌ بوضع اللفظِ المركَّبِ لهه (٢٠).

قلتُ: لا مُناقضة، لأنَّ المصنِّف راعىٰ مُقْتضىٰ المقام، وأنَّ مثلَ ﴿ نَفْحَةٌ ﴾ حاملٌ لِمَغنينِ: الجِنْسيَّةِ (٣) والعدد. ولمَّا كان المعنىٰ الذي يُساقُ إليه الحديثُ، وهو حُدوثُ الأمرِ العظيم، اقْتَضَىٰ العَد، شُفِعَ بها يُؤكِّد، فَدُلَّ بِه على أَنَّ العناية به أَتَم. ولو قيلَ: ونُفِخَ في الصَّورِ نَفْخةٌ ولمَّ يُؤكِّدها، لمَ يَحْسُن، وخُيِّل أَنَه أَثْبتَ معنىٰ النَّفْخ (٤) لا المرَّة. ذُكِرَ نَحوُه في قولِه: ﴿ لا لَمُ يَخْسُن، وخُيِّل أَنَه أَثْبتَ معنىٰ النَّفْخ (٤) لا المرَّة. ذُكِرَ نَحوُه في قولِه: ﴿ لا لَنَّا إِلَنْهَا إِلَنْهَا إِلَنْهَا إِلَنْهَا إِلَنْهَا إِلَنْهَا إِلَى اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللللللّهُ الللللللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللللللللللللللللل

وابنُ الحاجبِ نَظَرَ إلى ظاهرِ اللفظِ مِن غيرِ اعتبارِ المقام، واستقلالِ النَّفْخةِ في مَعنىٰ ما وُضِعت له، وأنَّ دلالاتها علىٰ الوَحْدةِ ضِمْنٌ. وقَوْلُه: شُفِعَ بها يُؤكِّد، ليس بنصَّ علىٰ أنَّ «الواحدة» تأكيدٌ لا صفةٌ، لَيجيءِ الصَّفةِ المؤكِّدةِ على هذا النَّهْج.

⁽١) في الأصول الخطية: ﴿إِنَّهَا»، وصوابُه ما أثبتناه عن الألوسي الذي نقل عبارة الطيبي بنصِّها. انظر: ﴿روح المعاني﴾ (١٥: ٤٩).

⁽٢) لم أهتدِ الى موضعه في شرح ابن الحاجب، وعبارته بنصها في اروح المعاني؛ (١٥: ٤٩-٥٠).

⁽٣) في (ح): قالحاسية ١٠

⁽٤) في (ح): المعنى النَّفخا.

فإن قلتَ: فأيُّ النفختيْنِ هي؟ قلتُ: الأولىٰ، لأن عندها فسادَ العالم، وهكذا الروايةُ عن ابنِ عباس، وقد رُوي عنه أنها الثانية.

فإن قلتَ: أما قال بعدُ: ﴿ يُوْمَهِ نِهُ مُرَضُّونَ ﴾ والعَرْضُ إنها هو عندَ النفخةِ الثانية؟ قلتُ: جُعل اليومُ اسها للحينِ الواسعِ الذي تقعُ فيه النفختانِ والصَّعقةُ والنشورُ والوقوفُ والحِساب، فلذلك قيل: ﴿ يَوْمَهِ لِهِ تُعْرَضُونَ ﴾ كما تقول: جئتُه عامَ كذا؛ وإنها كان مجيئك في وقتٍ واحدٍ من أوقاتِه.

﴿وَجُمِلَتِ﴾ ورُفعتْ مِن جهاتِها بريح بَلغتْ من قوّةِ عَصْفِها أنها تَحملُ الأرضَ والجبال، أو بِخَلْقِ من الملائكة، أو بقدرةِ الله من غير سبب. وقُرئ: «وَمُمَّلَتْ» بحذفِ

قال صاحبُ «الكَشْف»: ﴿نَفَخَةُ وَحِدةٌ ﴾ كقولِه تعالى: ﴿لَا نَتَخِذُوۤا إِلَهَ بَنِ آثَنَيْنِ ﴾ [النَّحل: ١٥]، وقولِهم: أمسِ الدَّابرُ لا يَعود (١)، ولا يُنافي البيانَ كها عليه ظاهِرُ كلامِ صاحبِ «المفتاح» في قَوْلِه: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَكُ وَحَدَّ ﴾ [النَّحٰل: ٥١]، ولا التأكيدَ أيضاً؛ إِذِ التوابعُ كالبدلِ وعَطْفِ البيانِ والصَّفةِ والتأكيدِ، بيانٌ مِن وجهِ للمتبوعِ عند أربابِ المعاني (٢).

قولُه: (وقُرِئ: «ومُمَّلت»، بحذفِ السُمُحَمَّل) أيْ: بِحذفِ ما حَملها، وهو أحدُ الثلاثةِ المُذكورة، مِن الرِّيحِ أو السملائكةِ أو القُدْرة، فَعُدِّي في القراءةِ الأُولى (٣) إلى المفعولِ (٤) بواسطة

⁽١) (كشف المشكلات) للباقولي (٢: ١٣٧٩).

⁽٢) انظر: «مفتاح العلوم» ص ١٩٠.

 ⁽٣) وهي القراءة المشهورة: ٩مُحِلَت، بالبناء للمجهول وكسر الميم مِن غير تضعيف، والقراءةُ الثانيةُ هي
التي ذكرها الزنخشري، وهي قراءةُ الأعمشِ وابنِ أبي عبلة وابنِ مقسم، انظر: «مختصر شواذ القراءات»
 لابن خالويه، وتمام تخريجها في «معجم القراءات القرآنية» (٧: ٢٠٩–٢١٠).

⁽٤) في الأصول الخطية: المفعول الثاني، وليس بصواب، لأن التقدير في القراءة الأولى: حَمَلَتُ قُدْرتُنا الأرضَ؛ فعند البناء للمجهولِ تُصبحُ: مُحِلَتِ الأرضُ. وعلى ذلك، فصوابُه إذن: فعدّي في القراءة الأولى إلىٰ المفعول بواسطة البناء.

المُحمَّلِ وهُوَ أحدُ الثلاثة. ﴿ فَلَكَنَا﴾ فدُكّتِ الجُمْلتان: جُملةُ الأرَضين وجُملةُ الجبال، فَضُربَ بعضُها ببعض حتى تُنْدقَّ وتَرْجعَ كثيباً مَهيلاً وهباءً منبثاً، والدَّكُ أبلغُ مِن الدّق. وقيل: فَبُسِطتا بسطةً واحدة، فصارتا أرضاً لا ترىٰ فيها عِوَجاً ولا أَمْتاً، من قولك: اندكَّ السَّنام إذا انْفرَش، وبعيرٌ أَدكُ وناقةٌ ذكاء، ومنه: الدّكان.

﴿ فَيَوَمَهِذِ وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ﴾ فحينتذِ نزلتِ النازلةُ وهي القيامة ﴿ وَاهِيَةٌ ﴾ مسترخيةٌ ساقطةُ القوّةِ جدًّا بعد ما كانتْ مُحكمةٌ مُسْتمسِكة، ﴿ وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰ أَرْجَآبِهَا ﴾ يريد: والحَلقُ الذي يقالُ له المَلك، ورُدَّ إليه الضميرُ مجموعاً في قوله: ﴿ فَوْقَهُمْ ﴾ علىٰ المعنىٰ.

البناء، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ورُفِعت مِن جهاتِها بريح»، وفي الثانية بالتَّضعيف(١).

قالَ ابن جنّي: «روي عن ابن عامر مشدّدة الميم، قالَ ابنُ مجاهد: ما أدري ما هذا». وقال ابن جنّي: «وهُو صحيحٌ واضِح، وذلك أنّه أَسْنَدَ الفعلَ إلى المفعولِ الثاني، حتّى كأنّه في الأصلِ: وحَمَّلنا قُدْرتَنا، أو مَلكاً مِن ملائِكتنا، أو نَحْوَ ذلك، الأرْض. ولو جئت بالمفعولِ الأولِ لأَسْنَدتَ الفعلَ إليه، فَقُلتَ: وحُمِّلت قُدْرتُنا الأرضَ. فلمّا لَمْ يُذكرِ المفعولُ الأولُ، أقيمَ الثاني مَقامَ الفاعلِ فَرُفِع، فقيل: وحُمِّلتِ الأرضُ، ونَحوُه قَوْلُك: ألبستُ زيدًا الجبّة، فَلَو أقمتَ المفعولَ الأولَ مقام الفاعلِ، قلت: ألبِسَ زيدٌ الجبّة. وإنْ حَذَفتَ المفعولَ الأولَ، أقمتَ الثاني مَقامه، فقلتَ: ألبِسَتِ الحجبّةُ. نعم، ويجوز أيضاً مَع استيفاءِ المفعولِ الأولَ، أنْ يُبْنىٰ الفعلُ للمفعولِ الثاني، فتقول: ألبِسَتِ الحجبّةُ زيداً، على طريق القلبِ الأولِ، أَنْ يُبْنىٰ الفعلُ للمفعولِ الثاني، فتقول: ألبِسَتِ الحجبّةُ زيداً، على طريق القلبِ للاتِّسَاعِ» تَمَّ كلامُه (٢).

قُولُه: (والدَّكُّ أَبِلغُ مِن الدَّقّ)، الراغب: ﴿الدُّكُّ: الأَرْضُ اللَّيْنَةُ السَّهِلَة، وقَدْ دَكُّه دكًّا.

⁽١) لعلّ الصوابَ: بالبناءِ والتضعيف.

⁽٢) المُحْتسَبِ (٢: ٣٢٧-٣٢٨).

فإن قلتَ: ما الفرق بين قوله: ﴿وَٱلْمَلَكُ ﴾، وبين أن يقالَ: ﴿والملائكة ﴾؟

قلتُ: الملك أَعمُّ من الملائكة، ألا ترى أن قولك: ما مِن مَلَكِ إلا وهو شاهِد، أعمُّ من قولك: ما مِن ملائكة؟ ﴿عَلَىٓ أَرْجَآلِهَا ﴾ على جوانبها، الواحدُ رَجاً مقصور،

وقُولُه تعالىٰ: ﴿وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَغِبَالُ مَدُكَّنَادَكَّةَ وَحِدَةً ﴾، أَيْ: جُعِلَتْ بمنزلةِ الأرض اللّينة، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ، لِلْجَسَلِ جَعَكَلَهُ، دَكَّ ﴾ [الاعراف: ١٤٣]»(١).

قَوْلُه: (الْمَلَكُ أَعَمُّ مِن الْمُلائكة) قالَ صاحبُ «التَّقريب»: «لأنَّ الجنسَ يَقعُ على الواحدِ والكثير، والجَمْعُ لا يَقَعُ إلَّا على الكثير، فأفرادُ (٢) الجنسِ أكثر؛ فكُلَّما وُجِدَ الكثيرُ وُجِدَ الجنسُ ولا يَنْعكس»، وفيه نَظَر.

وقالَ صاحبُ «الانتصاف»: «كلَّ مِن المفردِ والجَمْعِ مُعَرَّفٌ تعريفَ الجِنْس، فالواحدُ والجَمْعُ سواءً»(٣).

وقالَ في «الإنصاف»: «استشهادُ الزَّخشريّ^(٤) بقولِه: «ما مِنْ مَلَكِ»، أنَّه أعَمَّ، ضعيفٌ؛ فإنِّه^(٥) ما حَصَلَ العموم إلَّا مِن النَّفي، وقولُه: «أعَمَّ من: ما مِن ملائكة»، لأَنَّ الأوّل يَنْفي عَن كُلِّ جماعة، لا عَن كُلِّ واحد»^(١). ومِثلُه قولُ صاحبِ عَن كلِّ واحد ومثلِه، والثاني يَنْفي عَن كُلِّ جماعة، لا عَن كُلِّ واحد»^(١). ومِثلُه قولُ صاحبِ «المفتاح»: «اسْتِغراقُ المفردِ أَشْمَلُ مِن استغراقِ الجمع، ويَتَبَيَّنُ ذلك بأنْ ليس يَصْدق: لا رجلَ في الدّار» (٤). رجلَ في الداز، في نَفْيِ الجنسِ إذا كانَ فيها رجلٌ أو رجلان، ويَصْدقُ: لا رجالَ في الدّار» (٧).

⁽١) المفردات القرآن، ص ٣١٦.

⁽٢) في (ف): «فأراد».

⁽٣) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٢٠١).

⁽٤) في مخطوط «الإنصاف»: «أحمد»، وليس بصواب.

⁽٥) قوله: «ضعيف فإنّه»، سقط من (ح) و(ف).

⁽٦) «الإنصاف» (ق١٤٢).

⁽٧) ﴿مفتاح العلوم﴾ ص ٢١٦.

وقلتُ: لا فرقَ بين المَنْفي والمُثْبت، لِمَا سَبَقَ في «البقرة»، أَنَّ اسْتغراقَ الجنسِ في الواحد، بحسبِ تَناوُلِه (١) الأفرادَ فرداً فَرْداً، إلى أَنْ يَنْتهي إلى الواحد (٢). وفي الجَمْع، يُحْتَمَلُ أَنْ يكون وُحدانُه (٣) المجموعَ جمعاً جمعاً، إلى أَنْ يَنْتهي إلى الاثنينِ أو الثلاثة. ولهذا قال صاحبُ «المفتاح»: «وَمِن لهذا يُعْرفُ لُطْفُ قَوْلِه: ﴿ رَبِّ إِنِي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِي ﴾ [مريم: ٤]، دون: وَهَنَ العظام، مِن حيث يُوصَلُ باختصارِ اللفظِ إلى الإطناب» (٤).

وقال البَزْدوي^(٥): «قولك: والله لا أَتزوَّجُ النساءَ ولا أَشتري^(١) العبيد: إِنَّ ذلك يَقَعُ علىٰ الأقل ويَحْتملُ الكُلِّ، لأَنَّ هذا جَمعٌ صارَ مَجازاً عن اسمِ الجنس؛ لأنّا إذا أَبْقيناه جمعاً لُغيَ حَرفُ العَهْد^(٧)، وإِذا جعلناه جِنساً بقي اللامُ لتعريفِ الجنسِ، وبَقِيَ مَعْنیٰ الجمعِ مِن وَجْهِ في الجِنْس^{»(٨)}.

ثمَّ يقالُ لصاحبِ «الإنصاف»: إِنْ صَحَّ النَّفيُ في الاسْتشهاد كيف يَصِحِّ في قولِه: ﴿وَالْمَلَكُ عَلَىٰ أَرْجَآبِهَا ﴾؟ [الحاقة: ١٧]. وقال الراغبُ: «النَّحويّون جَعَلوا «الـمَلَكَ» مِن لفظ

⁽١) في (ح): قما تناوله.

⁽٢) انظر: «الكشاف» (٢: ٣٤٩-٥٥٠).

⁽٣) الوُّحدان: جمع الواحد.

⁽٤) المفتاح العلوم؛ ص ٢١٦.

⁽٥) أبو الحسن، علي بن محمد: فقية أصوليٌّ مِن أكابِرِ الحنفية، له تَصانيفُ منها «كنز الوصول» في أصول الفقه، توفي سنة (٤٨٢ هـ).

 ⁽٦) في (ط) و(ف): «أَكُلُم».

⁽٧) أي: «ال» العهديّة، مع أنَّ هذه الأمثلة تحتملُ اللام فيها الجنسية والعهدية، قالوا في «لا أشربُ الماء»: «إن الألف واللام تكون للجنس تارة وللعهد أخرى». انظر: «البحر المحيط» (٢: ٢٩٥) للزركشي. وقال ابن هشام في قولهم «لا أتزوج النساء»: «وبعضهم يقولُ فيها: إنها لتعريف العهد، لأن الأجناسَ أمورٌ معهودة في الأذهان متميَّزُ بعضها عن بعض». «مغني اللبيب» ص ٧٣.

⁽٨) «الكافي في شرح البزدوي» (١: ٣٧٥) للسُّغناقي.

يعني: أنها تَنْشُقُّ، وهي مَسْكنُ الملائكة، فَيَنْضوون إلى أطرافِها وما حولهَا مِن حافاتِها، ﴿ثَمَنِينَةٌ ﴾ أي: ثمانيةٌ منهم.

وعن رسولِ الله ﷺ: «همُ اليومَ أربعةٌ، فإذا كانَ يومُ القيامةِ أَيْـدهُمُ اللهُ بأربعةٍ آخرينَ فيكونونَ ثمانيةً». وروي: ثمانيةُ أملاك أَرْجلُهم في تخومِ الأرضِ السابعة، والعرشُ فوقَ رؤوسِهم، وهم مُطْرِقون مُسبِّحون. وقيل: بعضُهم على صورةِ الإنسان،

الملائكة، وجَعلوا الميمَ زائدة. وقالَ بعضُ المحققين: هو مِن المِلْك، قال: والمتولِّي مِن الملائكة شيئاً مِن السياساتِ، يُقالُ له: مَلَكُ بالفتح، ومِن البَشَر يقالُ له: مَلِكَ بالكسر. قال: فكلُّ مَلَكِ ملائكة (أَنَّ مِن غيرِ عكس، بل السَمَلَكُ هو المشارُ إليه (٢) بقولِه تعالى: ﴿ فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا ﴾ مَلَكِ ملائكة (أَنَّ مِن غيرِ عكس، بل السَمَلَكُ هو المشارُ إليه (١) بقولِه تعالى: ﴿ وَمَنهُ مَلَكُ الموت، وَالنازعات: ١]، ﴿ وَالنازعات: ١]. ومنه مَلَكُ الموت، ﴿ وَالنازعات: ١]. ومنه مَلَكُ الموت، ﴿ وَالْمَلِكُ عَلَى آرَجَابِهَا ﴾ (٣).

قولُه: (فَيَنْضَوونَ إلىٰ أَطرافِها)، الجوهري: «ضَوَيتُ إليه، بالفَتْحِ، أَضْوي ضُويًّا، إذا أُويتُ إليه وانْضَمَمْتُ»(٤).

قولُه: (في تُحَومِ الأرض) (٥)، الجَوْهريّ: «التَّخْمُ: مُنتهىٰ كلِّ قَرْيةِ أَوْ أَرْض، والجمعُ تُحَوم، مثل فَلْسٍ وفُلوس. وقالَ ابنُ السَّكِيت: سَمِعتُ أبا عمرو يقول: هي تَحْومُ الأرضِ، والجمعُ تُخُم، مثل: صَبورِ وصُبُر».

 ⁽١) في (ح): "مِن الملائكة".

⁽٢) في (ح) و(ف): «إليهم».

⁽٣) «مفردات القرآن» ص ٧٧٦.

⁽٤) في (ف): «الجوهري: نَضُوْتُ البلاد: قَطَعتُها. الأساس: الفرسُ يَنْضُو الجياد اذا تقدّمها»؛ فـ «ينضوون» هنا على وزن «يَفْعلون»، والجذر: نَضُو، والمثبت من (ح) و(ط) على وزن: يَنْفعلون، والجذر: ضوي. والمعنى في السياق يقتضي الجذر (ضوي) كما في (ح) و(ط).

⁽٥) قوله: «الروايةُ بفتح التاء»، سقط من (ح).

وبعضُهم على صورةِ الأسد، وبعضُهم على صورةِ النَّور، وبعضُهم على صورةِ النَّسر.

ورُوي: ثمانيةُ أملاكٍ في خَلْقِ الأوْعال، ما بين أظلافِها إلى رُكِبِها مسيرةُ سبعين عاماً. وعن شَهْرِ بنِ حَوْشب: أربعةٌ منهم يقولون: سُبحانَكَ اللهم وبحمدِك، لك الحمدُ على عفوك بعد قُدْرتِك، وأربعةٌ يقولون: سُبحانَكَ اللهم وبحمدِك، لك الحمدُ على عفوك بعد قُدْرتِك، وأربعةٌ يقولون: سُبحانَكَ اللهم وبحمدِك، لك الحمدُ على حِلْمِك بعدَ عِلْمك. وعن الحسن: الله أعلم كم هم، أثمانيةٌ أم ثمانيةُ آلاف؟ وعن الضّحاك: ثمانيةُ صفوفِ لا يعلمُ عددَهم إلا الله. ويجوزُ أن تكونَ الثمانيةُ مِن الرّوح، أو مِن خَلْقِ آخر، فهو القادرُ على كلِّ خَلْق ﴿ سُبْحَنَ ٱلّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَجَ كُلَهَا مِمّا مُنْ اللهُ عَلْمُونَ ﴾ [يس: ٣٦].

العَرْض: عبارةٌ عن المحاسَبةِ والمُساءَلة، شُبّه ذلك بعَرضِ السُّلطان العَسْكَر لتعرُّفِ أَحوالِه. ورُوي أَنَّ في يوم القيامةِ ثلاثَ عَرَضات: فأما عَرْضتانِ فاعتذارٌ واحتجاجٌ وتَوْبيخ، وأما الثالثةُ ففيها تُنشرُ الكتبُ، فيأخذُ الفائزُ كتابَه بيمينِه والهالكُ كتابَه بشياله ﴿ غَافِيَةٌ ﴾ سَريرةٌ وحالٌ كانت تَحَفىٰ في الدنيا بسَتْرِ الله عليكم.

قولُه: (ورُوي: ثَمَانيَةُ أَملاكِ فِي خَلْقِ الأَوْعال) عن التَّرمذي وأبي داود وابن ماجه، عن العباس بنِ عبد المطلب في حديث: «وفوق ذلك ثمانيةُ أُوعالٍ، بين أَظْلافِهنَّ وَرُكبِهنَّ ما بين السَّماء إلى بين أَسفلِه وأُعلاه مِشلُ ما بين السَّماء إلى السَّماء الله السَّماء»(١).

قولُه: (أنَّ في يوم القيامةِ ثلاثَ عَرَضاتٍ) الحديثُ مِن روايةِ أَبِي هُريرةَ عن رسولِ الله ﷺ، قال: «يُعْرَضُ الناسُ يومَ القيامةِ ثلاثَ عَرَضات، فأمّا عَرْضتانِ فَجِدالٌ ومَعاذير، وأمَّا العَرْضَةُ الثالِثة (٢)، فعِندَ ذلك تَطيرُ الصُّحُفُ في الآيدي، فآخِذٌ بيمينِه وآخِذٌ بشمالِه».

⁽١) انظر: السنن الترمذي؛ (٣٣٢٠). وقال: هذا حديث حسنٌ غريبٌ.

⁽٢) قوله: «وأما العَرْضة الثالثة»، سقط من الأصول الخطية.

[﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوقِ كِلَنَبَهُ بِيَمِينِهِ. فَيَقُولُ هَآثُمُ ٱقْرَهُواْ كِنَبِيَةٌ * إِنَّ ظَنَتُ أَنِ مُلَقٍ حِسَابِيَة * فَهُوَ فِي عِشْقِ رَّاضِيَةِ * فَا مَنْ أُولُونُهَا دَانِيَةٌ * كُلُواْ وَٱشْرَبُواْ هَنِيتًا بِمَا ٱسْلَفْتُمْ فِي الْمَنْ فَهُولُهَا دَانِيَةٌ * كُلُواْ وَٱشْرَبُواْ هَنِيتًا بِمَا ٱسْلَفْتُمْ فِي الْمَنْ فَعُلُولُهَا دَانِيَةٌ * كُلُواْ وَٱشْرَبُواْ هَنِيتًا بِمَا ٱسْلَفْتُمْ فِي اللَّهُ فَاللَّهُ فِي اللَّهُ فَاللَّهُ فَيْ اللَّهُ فَيْ اللَّهُ فَا لَهُ اللَّهُ فَا مَا اللَّهُ فِي اللَّهُ فِي اللَّهِ فَيْ اللَّهُ فَا مُنْ اللَّهُ فَيْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ فَيْ اللَّهُ اللَّهُ فَيْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ فَيْ اللَّهُ لَهُ اللَّهُ اللَّالِيلَةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ

أُخْرَجه التَّرمذِي (١)، قال: «لا يَصحُّ هذا الحديثُ مِن قِبَلِ أَنَّ الحَسَنَ لم يَسْمعْ مِن أبي هُريرة. ورَواهُ بعضهُم عن الحسَن عن أبي موسى».

قولُه: ﴿ فَأَمَّا ﴾: تَفْصيلٌ للعَرْض)، يَعْني: يومثذِ تُعْرضون، خِطابٌ شامِلٌ للفريقَيْنِ، وقَوْلُه: ﴿ فَأَمَّا مَنْ ﴾، وقَوْلُه: ﴿ وَأَمَّا مَنْ ﴾: تَفْصيلٌ له.

قولُه: (فَيُفْهِمُ منه مَعنىٰ: «خُذُ») قال الزَّجّاجُ: «هاؤُمُ: أَمَرٌ للجهاعةِ بمنزلةِ: هاكم. تقولُ للواحدِ: هاءَ يا رجل، وللاثنين: هاؤُما يا رجلان، وللثّلاثَة: هاؤُمُ يا رجال، وللمرأة: هاء، بكَسْرِ الهمزة، والثّنتيّنِ: هاؤما، ولجهاعةِ النساءِ: هاؤُنَّ»(٢).

قولُه: (وحَسّ)، وهي كلمةٌ تُقالُ عند الوَجَع ٣٠٠).

قَولُه: (ولو كانَ العامِلُ الأوَّلَ لَقِيل: اقرؤوه وأُفْرِغُه) قال اليَمَنيّ (٤): «إِنَّ الفِعْلينِ إذا تَنازعا: إِنْ أَعْملتَ الأولَ أَضْمرتَ الفاعلَ في الثاني؛ إِذْ لا يَجوزُ حَذْفُه، وأمّا المفعولُ فيجوزُ

⁽١) في «السنن» (٢٤٢٥).

⁽٢) "معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢١٧).

⁽٣) أي: حَسَّ يجِسُّ، بالكسر. وأما بالضم: يحُسُّ، فمعناه أدرك بإحدىٰ حواسه.

⁽٤) هو منصور بن فلاح، له «شرحٌ، على اكافية ابن الحاجب،، توفي سنة ٦٨٠ هـ.

وقد استُحِبَّ إيثارُ الوقفِ إيثاراً لثباتِها في المُصحف، وقيل: لا بأسَ بالوصلِ والإسقاط. وقرأ ابنُ محيصنِ بإسكانِ الياءِ بغيرِ هاء، وقرأ جماعةٌ بإثباتِ الهاءِ في الوصلِ والوقفِ جميعاً لاتباعِ المصحف. ﴿ طَنَنَ ﴾: عَلِمتُ ؛ وإنها أُجريَ الظنَّ مجرى العِلم، لأنّ الظنَّ الغالبَ يُقامُ مقامَ العِلْمِ في العاداتِ والأَحْكام. ويقال: أَظنُّ ظناً كاليقينِ أنّ الأمرَ كَيْتَ وكَيْت. ﴿ رَاضِيَةٍ ﴾ منسويةٍ إلى الرضا؛ كالدّارعِ والنّابل، والنّسبةُ نسبتان: نِسْبةٌ بالحرّفِ، ونِسْبةٌ بالطّيغة. أو جُعلَ الفعلُ لها مجازاً وهو لصاحِبِها ﴿ عَالِكَ وَ مُرتفعةِ المكانِ في ونِسْبةٌ بالطّيغة. أو جُعلَ الفعلُ لها مجازاً وهو لصاحِبِها ﴿ عَالِكَ وَ مُرتفعةِ المكانِ في السّاء، أو رفيعةِ المباني والقصور والأشجار ﴿ وَانِيَةٌ ﴾ ينالهُا القاعدُ والنائم، يقال لهم: ﴿ كُلُوا وَاشَرَبُوا هَنِينَا ﴾ أكلاً وشُرْباً هنيئاً. أو هيئتُم هنيئاً على المصدر ﴿ بِما النّائم، يقال لهم: مِن الأعمالِ الصالحة ﴿ فِ الْآيَادِ لَا الماضيةِ من أيام الدنيا. أَسَلَفْتُهُ بِهَا قَدّمتِم مِن الأعمالِ الصالحة ﴿ فِ الْآيَادِ الْقَالِيَةِ ﴾ الماضيةِ من أيام الدنيا.

حَذْفُه، نَحو: ضَرَبني وضَرَبتُ زيداً. والاختيارُ أَنْ يُقالَ: ضَرَبني وضَرَبْتُه، لأَنَّ التقدير: ضَرَبني زيدٌ وضَرَبتُه، فألهُ عائدةٌ إلى «زيد»، وهو فاعِلُ الأوّل^(۱)، ورُثْبتُه التقدُّم^(۱). وأمّا حَذْفُها، فالمفعولُ مُسْتَغْنَى عنه، وهذا دليلٌ على إعبالِ الثاني في قولِه تعالىٰ: ﴿ اللَّهٰ فِي أَفْنِ أُفْغِ عَلَيْهِ فَعَلَىٰ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ لَوْ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّالَةُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّالَةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللللّهُ اللللّ

قولُه: (وقرأ جماعةٌ بإِثباتِ الهاء) وفي «التَّيْسير»: «حَمْزة: «مالي» و«سلطاني»، بحذف الهاءَينِ في الوَصْل، والباقون: بإِثباتِهما في الحالَينِ»^(٤)، وإشكانُ الياءِ^(٥) شاذٌ.

وقال الرَّجّاجُ: «الوجهُ أَنْ يوقَفَ على هذه الهاءات ولا يُوصَل، لأنَّها أُدْخِلت للوقْف،

⁽١) من قوله: «يقال: ضربني»، إلى هنا، مكرَّرٌ في (ف).

⁽٢) في (ح): «التقدّم».

⁽٣) انظر: «شرح الكافية في النحو» (١: ٣١٧) وما بعدها، بتصرف ملحوظ.

⁽٤) «التيسير في القراءات السبع» ص ٢١٤.

⁽٥) مِن غيرِ هاءٍ.

وعن مجاهد: أيام الصّيام، أي: كُلوا واشربوا بدَلَ ما أمسكتُم عن الأكل والشُّرب لوجهِ الله. ورُوي: يقولُ اللهُ عزَّ وجل: يا أَوْليائي طالما نظرتُ إليكمْ في الدنيا وقد قَلَصَتْ شِفاهُكم عن الأشربة؛ وغارتْ أعينُكم، وخَمَصَتْ بطونُكم، فكونوا اليومَ في نعيمِكم، وهِ كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيَا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْإِيَارِ لَلْهَالِيَةِ ﴾.

[﴿ وَأَمَّا مَنْ أُوقِيَ كِنَسِهُ. بِشِمَالِهِ عَيَقُولُ يَنلَيْنَنِي لَرَ أُوتَ كِنَئِبِيَهُ * وَلَرَ أَدْرِ مَاحِسَابِيَهُ * يَنلَيْتَهَا كَانَتِ ٱلْقَاضِيَةَ * مَاۤ أَغْنَىٰ عَنِي مَالِيهُ * هَلَكَ عَنِي سُلْطَنِينَة ﴾ ٢٥ - ٢٩]

ولهذه رؤوش الآيات. وقد حَذَفَها قومٌ في الوَصْل^(١)، ولا أُحِبُّ مُحَالفةَ المُصْحف ، (^{٢)}، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وقد استُحِبَّ إيثارُ الوقْفِ إيثاراً لِثَباتِها في المُصْحَف».

قالَ صاحبُ «الانتصاف»: «تعليلُ القراءَةِ باتّباعِ المصحفِ غَلَطٌ؛ وإِنَّهَا القراءَةُ ومُعْتَمَدُها النَّقُلُ المتواتَرِ» (٣)، وفيه نَظرٌ، لأَنَّ الوقف والابتداءَ غيرُ مَوْقوفةٍ على النَّقُلُ (٤). ولذلك حَدَّ (٥) الكواشي السَّبْعة: «ما صَحَّ سنده، واستقامَ وجههُ في العربيّة، ووافَقَ لفظُه خطَّ الإمام، وما لم يوجذ فيه مجموعُ هذه الثلاثةِ (٢)، أو التواتُرُ وموافقةُ خط الإمام فهو شاذه (٧).

قولُه: (قَلَصَت)، أي: انْضَمَّت وانزوت(٨).

 ⁽١) في (ف): «الأصل».

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢١٧) بتصرف.

⁽٣) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٣٠٣).

⁽٤) من قوله: «باتباع المصحف غلط» إلى هنا، جاء في (ف) في نهاية كلام «الكواشي».

⁽٥) في (ح): «قال».

⁽٦) في (ف): ﴿وأَمَّا﴾.

 ⁽٧) قاله الكواشي في أوّل تفسيره «التبصرة»، كما في «النشر» (١: ٤٤) لابن الجزري. وانظر ذات التعريف في «الإتقان» (١: ٢٢٥) للسيوطي.

⁽٨) في (ح): "والصوت". ولعلّ ما أثبتناه أقرب، قال الجوهري: "قَلَصَت شَفَتُه: انْزَوَت"، وذَكَرَ الزبيدي لها معاني أخرى، منها: شَمّرت، ونَقَصت، وانْقَبضت. انظر: "الصحاح" (٢: ١٠٥٣ - قلص)، ومن "تاج العروس" (١٨/ ١١٩ – قلص). ومن "قوله: قلصت" إلى هنا سقط من (ط) و(ف).

الضميرُ في ﴿ يَنَيَّتُهَا ﴾ للمَوْتة، يقول: يا ليتَ الموتة التي مُتُها ﴿ كَانَتِ ٱلْقَاضِيَة ﴾ أي: القاطعة لأمري، فلم أبعث بعدَها؛ ولم ألق ما ألقى، أو للحالة، أي: ليتَ هذه الحالة كانت الموتة التي قَضَتْ عليّ، لأنه رأى تلك الحالة أبشعَ وأمرَّ مما ذاقه مِن مرارةِ الموتِ وشدّيه؛ فتَمنّاهُ عندَها ﴿ مَا أَغْنَى ﴾ نفي أو استفهامٌ على وجهِ الإنكار، أيْ: أيُّ شيءٍ أغنى عني ما كان لي من اليسار؟ «هَلَكَ عَنِي سُلطاني» مُلْكي وتَسلّطي على الناس، ويَقيتُ فقيراً ذليلاً، وعن ابنِ عباس: أنها نزلتْ في الأسودِ بنِ عبدِ الأشد.

وعن فَنَّانُحُسْرةَ الملقّبِ بالعَصُّد، أنه لما قال:

عَـضُدَ الدَّوْلةِ وابنَ رُكْنِها

مَلِكَ الأملاكِ غَلَّابَ القَـدَرْ

قولُه: (عَضُدَ^(١) الدَّولةِ وابنَ رُكنِها)، أي: وابنَ رُكْنِ الدَّوْلة. أَوَّلُه في «التاريخِ الكامل»:

وغناءٌ مِن جوادٍ في سَحَرُ ناغماتٍ في تَضاعيفِ الوَتَرُ ساقياتِ الرّاحِ مَن فاقَ البَشَرُ مَلِكَ الأَمْلاكِ غَلَابَ القَدَرْ(٢) ليسَ شُرْبُ الكأسِ إلا في المَطَرْ غانياتٍ سالباتٍ للنَّها في مُنْرِزاتِ الكأسِ من مَطْلَعِها مَنْ مَطْلَعِها عَسَضُدَ الدَّولةِ وابنَ رُكْنِها

وقد ارْتكبَ هنا بعد الجُرْأَةِ علىٰ الله في الملاهي والمناهي عَظيمتَيْنِ: إِحْداهُما: التَّسْميةُ بـ«مَلِكِ الأَمْلاك»، وعليه الاسْتِشهاد.

وروينا عن البخاريّ ومُسْلمٍ، عَنْ أَبي هريرة، أَنَّ رسولَ الله ﷺ، قال: «إِنَّ أَخْنَعَ اسمٍ عند الله، رجلٌ تَسمَّى مَلِك الأَمْلاك»، وفي رواية: «لا مالِكَ إلَّا اللهُ».

⁽١) النصب على البدل مِن الاسم الموصول «مَنْ» في البيتِ قبله.

⁽٢) انظر: ﴿الكامل في التاريخِ ص ١٢٩٦.

لم يُفلخ بعدَه وجُنّ، فكانَ لا يَنطلقُ لسانُه إلاّ بهٰذه الآية. وقالَ ابنُ عباس: ضَلّتْ عني حُجّتي، ومعناه: بَطُلتْ حُجّتي التي كنتُ أحتجُ بها في الدنيا.

قال: سفيانُ: مِثلُ^(۱) شاهَنْ شاه. وعَن أَحمدَ بنِ حنبلٍ: «سألتُ أبا عمرو عن أَخْنَعَ؟ قال: أَوْضَع»^(۲).

وثانيتهما: التَّفَوُّه بـ «غَلَّابَ القَدَرْ»؛ فإنَّه غُلُوٌّ، بَلْ كادَ أَنْ يكونَ كُفْراً، وعليه قَوْلُ ابنِ دُرَيْد:

وَلَوْ حَمَىٰ المِقْدارُ، عَنْه، مُهْجَةً لَوامَها(٢)، أو يَسْتبيحَ ما حَمَىٰ (١)

نعوذُ بالله مِن الخذلان.

قولُه: (وقالَ ابن عباسِ: ضَلَّت عَنِّي حُجَّتِي) عَطْفٌ على قولِه: «هَلَكَ عنِّي سلطاني: ملكي»، الرّاضب: «السَّلاطَةُ: التمكُّنُ مِن القَهْر، يُقال: سَلَّطُتُه فَتَسلَّط، قالَ تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللّهُ لَسَلَّطُهُمْ عَلَيْكُونَ [الحشر: ٦]، ﴿وَلَكِنَ اللّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَن يَشَالُهُ [الحشر: ٦]، ومنه سُمِّي السُّلظان. والسُّلظانُ يقالُ في السَّلاطة، نَحوُ: ﴿وَمَن قُئِلَ مَظْلُومًا فَقَد جَمَلُنَا لِوَلِيِّهِ عَلَيْكُمُ وَالسَّلظانُ يقالُ في السَّلاطة وهو الأكثر. وسُمِّي الحَجَّةُ سُلطاناً، لِما سُلطَننا ﴾ [الإسراء: ٣٣]، وقد يُقالُ لِذي السَّلاطةِ وهو الأكثر. وسُمِّي الحَجَّةُ سُلطاناً، لِما يُلحِقُ مِن المؤمنين، يُلحِقُ مِن المؤمنين،

⁽١) في الأصول الخطية: «قيل».

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٠٦٦)، ومسلم (٢١٤٣)، ولم يَرْوِ البخاريُّ قولَ أحمد.

⁽٣) في (ف): «لرماها».

⁽٤) البيت مِن مَفْصورتِه الشهيرة، انظر: «شرح المقصورة» للخطيب التبريزي، ص ٥٣. والمقدار: القَدَر.

⁽٥) في (ف): «سُلطانه».

﴿ ثُرَّالَةِ عِمْ صَلُوهُ ﴾ ثُم لا تُصلّوه إلا الجحيم، وهي النارُ العُظْمَىٰ، لأنه كانَ سلطاناً يَتعظّمُ على الناس؛ يقال: صَلَى النارَ وصَلّاهُ النارَ. سَلْكُه في السّلسِلة: أن تُلُوىٰ على جَسدِه حتىٰ تلتف عليه أثناؤُها؛ وهو فيها بينَها مُرهَقٌ مضيَّقٌ عليه لا يقدرُ على حَرَكة؛ وجَعلَها سبعينَ ذراعاً إرادةَ الوصفِ بالطول، كها قال: ﴿إِن تَسْتَغْفِرُ هَمْ سَبْعِينَ مَرَّةً ﴾ وجَعلَها سبعينَ ذراعاً إرادةَ الوصفِ بالطول، كها قال: ﴿إِن تَسْتَغْفِرُ هَمْ سَبْعِينَ مَرَّةً ﴾ [التوبة: ١٨]، يريد: مواتٍ كثيرة، لأنها إذا طالتْ كان الإرهاقُ أشدٌ.

والمعنى في تقديم السَّلْسِلةِ على السَّلْكِ، مِثلُه في تقديمِ الجحيمِ على التَّصلية؛ أي: لا تَسْلكوه إلّا في هٰذه السِّلْسِلةِ، كأنها أفظعُ من سائرِ مواضِعِ الإرهاق في الجحيم.

قال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُجَكِيلُونَ فِي ءَايَنتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَننِ ﴾ [غافر: ٣٥]، وقَوْلُه تعالى: ﴿ مَلَكَ عَفِي سُلْطَنِينَهُ ﴾، يَخْتَمُلُ السُّلْطانينِ (١). وسَلاطةُ النساء (٢): القُوَّةُ على المقال، وذلك في الذَّمُ أَكثرُ استعها لا (٣٠).

قولُه: (ثُمَّ لا تُصلُّوه إلا الجحيم)، هذا تَفْسيرٌ لتقديم ﴿ لَلْجَحِيمَ ﴾ على عامِلها.

قولُه: (أَثْناؤها)، الجوهريّ: «أَثْناءُ الشَّيءِ: تَضاعيفُه، وثِنْيُ الحَبْلِ: ما ثَنَيْتَ».

قُولُه: (مُرْهَقٌ)، الأَساس: «مِن المجاز: رَهِقَه الدَّين، وأَرْهقوا الصَّلاةَ: أَخَّرُوها حتَّى كادت تَفوت». ومنه قُولُه: ﴿وَلَا تُرْهِقُنِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا ﴾ [الكهف: ٧٣].

قولُه: (كأنّها أَفْظَعُ مِن سائرِ مواضِع الإِرهاق) أَيْ: كأنَّ السَّلسلةَ أَفْظَعُ من سائرِ أَدواتِ الإِرهاقِ، فَوَضَعَ مَوْضِعَها «مَواضِع» مبالغة، لأنَّها لَتها التفّت عليه تَضاعيفُها، صارت كأنَّها وعاءٌ له.

⁽١) السلطان الأول: التسلّط، والثاني: الحجّة.

⁽٢) في «المفردات»: اللسان. ولعل صوابه ما أثبتناه من الأصول الخطية، إذْ قال بعد قوله: «وذلك في الذّمّ أكثرُ استعمالاً»: يقالُ: امرأةٌ سليطة.

⁽٣) «مفردات القرآن» ص ٤٢٠.

ومعنى ﴿ ثُرَّ﴾ الدلالةُ على تفاوتِ ما بين الغَلِّ والتَّصْليةِ بالجحيم، وما بينَها وبينَ السَّلْكِ في السَّلْسِلة، لا علىٰ تَراخي المدّةِ. ﴿ إِنَّهُ ﴾ تعليلٌ علىٰ طريقِ الاستئناف، وَهُو أَبْلغ؛ كأنه قيل: ما له يُعذَّبُ هٰذا العذابَ الشديد؟ فأُجيبَ بذلك.

وفي قوله: ﴿ وَلَا يَعُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ ﴾ دليلانِ قويانِ علىٰ عِظَمِ الجُرُمِ في حِرْمانِ المِسْكين، أحدُهما: عَطفُه علىٰ الكُفر، وجَعْلُه قرينةً له. والثاني: ذِكرُ الحضَّ دونَ الفِعل، للمُعلمَ أنّ تاركَ الحضَّ بهٰذهِ المنزِلة، فكيف بتاركِ الفِعل؟! وما أحسنَ قولَ القائل:

قولُه: (أَحدُها: عَطْفُه على الكُفْرِ وجَعْلُه قَرِينة له) نَحْوُه قَوْلُه: ﴿ سَكَنَّكُتُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيكَة بِعَلْرِ حَقِ ﴾ [آل عمران: ١٨١]، جعل ﴿ وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيكَة ﴾ قرينة لِقولِهم: ﴿ وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيكَة بِعَلْرِ حَقِ ﴾ [آل عمران: ١٨١]، جعل ﴿ وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيكَة ﴾ قرينة لِقولِهم: ﴿ إِنَّ اللّهَ فَقِيرٌ وَتَحْنُ أَغْنِيكَة ﴾ إيذانا بأتها في العِظَمِ أخوان، وأنّه ليس بأوّلِ ما ركبوا مِن العظائم. كذا جَعَلَ تَرْكَ الحَضِّ (١) على طعامِ المِسْكينِ مِن صفاتِ الكُفّار، فعلى المؤمِن (٢) أنْ يَخْلِيفِ الكفّار بالفروع، ولعلَّ تَخْصيصَ الأَمْرَينِ بالذَّكْرِ، لأَنَّ أَقْبِحَ العقائدِ الكُفْرُ بالله، وأَشْنَعَ الرَّذائِلِ البُخلُ وقَسُوةُ القَلْب (٣).

قولُه: (ذِكرُ الحضِّ دونَ الفِعل)، الراغبُ: «الحضَّ: التَّخريضُ كالحَثّ، إلَّا أَنَّ الحثَّ يكونُ بسَيزِ وسَوْقٍ، والحضُّ لا يكونُ بذلك. وأصلُه مِن الحثِّ على الحضيض⁽¹⁾، وهو قرارُ الأرض»⁽⁰⁾.

⁽١) من قوله: «نحوه قوله» إلى هنا سقط من (ف).

⁽٢) في (ح): «الأول».

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٥: ٣٨٣).

⁽٤) في (ف): «الحضّ على التحضيض».

⁽٥) «مفردات القرآن» ص ٢٤١.

إِذَا نَزَلَ الْأَضِيافُ كَانَ عَـذَوَّرا عَلَىٰ الحَتِيِّ حَتَّىٰ تَسْتَقِلَّ مَرَاجِلُـهُ

يريدُ حَضَّهم علىٰ القِرىٰ واسْتَعجَلَهم وتَشاكَسَ عليهم.

وعن أبي الدرداء أنه كان يَحضُّ امرأته على تكثير المَرَقِ لأجلِ المساكين، وكانَ يقول: خَلَعْنا نصفَ السَّلْسِلة بالإيهان، أفلا نَخلعُ نِصفَها الآخر؟ وقيل: هو مَنعُ الكفار؛ وقوهُم: ﴿ أَنْظُعِمُ مَن لَو يَشَآءُ ٱللَّهُ أَطَّعَمَهُ ﴾ [يس: ٤٧]، والمعنى على بَذْلِ طعامِ المسكين. ﴿ مَيمٌ ﴾ قريبٌ يَدفعُ عنه ويَحْزنُ عليه، لأنهم يَتَحامونَه ويَفِرّون منه، كقوله: ﴿ وَلاَ يَسَنُلُ حَبِيمٌ حَبِيمًا ﴾ [المعارج: ١٠]، والغِسْلين: غُسَالةُ أهلِ النارِ وما يَسيلُ من أبدانِهم من الصَّديدِ والدَّم؛ فِعْلينٌ من الغَسْل. ﴿ أَلْخَطِئُونَ ﴾ الآثمونَ أصحابُ الخطايا، وخطئ الرَّجل: إذا تَعمّدَ الذّنب، وهم المشركون. عن ابن عبّاس.

قولُه: (إِذَا نَزَلَ الأَضْيَافُ) البيت، العَذَوَّرُ: السَّيِّئُ الحُّلُق. تَسْتَقِلَّ: أَيْ: تُنْصَبَ على الأَثَافِيّ، المَراجِلُ: القُدورُ العَظيمة. يقولُ: «إِنَّه مُطاعٌ في الحيِّ لِسيادتِه وجَلالةِ مَحَلَّه، فإِذَا نَزَلَ ضَيفٌ قامَ بنفسِه في إِقامةِ القِرىٰ، ولا يَعْتمدُ على أحدِ^(۱)، ويَعْرِضُ في خُلُقِه عَجَلةٌ، فَيُشدِّدُ في الأَمْرِ والنَّهْي على أهلِ الحيّ، حتى يَنْصِبَ المراجِلَ ويُهيِّئُ الطعام، فإذا نالَ مَرامَه عادَ إلىٰ خُلُقِه الأَوَّلِ» (٢).

قولُه: ﴿ ﴿ مَمِيمٌ ﴾: قريب) قالَ صاحبُ «الكَشْفِ»: ﴿ وَفَلَيْسَ لَهُ ٱلْيُوْمَ هَنْهَنَا حَمِيمٌ ﴾، الجارُّ والمجرورُ خبرُ «ليس» ليسصِحَّ قولُه: ﴿ وَلَاطَعَامُ ﴾، ولا يكونُ (٣) الخبرُ ﴿ مَهْنَا ﴾، لأنه يَسصيرُ

أَرَىٰ الأَثْلَ مِن بَطنِ العقيقِ مُجاوري مُقيماً، وقد غالتْ يزيد غَوانلُهُ

⁽۱) في (ح): «أهله».

⁽٢) انظر: «شرح ديوان الحماسة» (٢: ٧٣٣) للمرزوقي، بتصرف. والبيتُ مِن مقطوعةٍ لزينب بنت الطَّثْريّة، ترثي أخاها يزيدَ، مَطلَعُها:

⁽٣) في (ف): «لِكُوْن».

وقُرِئ: «الخاطيون»، بإبدال الهمزة يام، و«الخاطون» بطرحِها. وعن ابن عباس: ما الخاطون؟ كُلّنا يَخْطو، ورَوىٰ عنه أبو الأسود الدؤلي: ما الخاطون؟ إنها هو الخاطئون؛ ما الصابون؟ إنها هو الصّابئون: ويجوزُ أن يُراد: الذين يَتَخطّون الحقّ إلىٰ الباطل، ويَتعدّونَ حدودَ الله.

[﴿ فَلآ أَقْدِمُ بِمَا نَبْعِبُ وَنَ * وَمَا لَا نُبْعِبُ وَنَ * إِنَّهُ، لَقَوْلُ رَسُولِ كَرِيمٍ * وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٌ قَلِيلًا مَّا لُوْمِنُونَ * وَلَا بِقَوْلِ كَا هِنْ قَلِيلًا مَّا لُوْمِنُونَ * وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنْ قَلِيلًا مَّا لَذَكُرُونَ * نَعْزِيلٌ مِّن رَّبِ ٱلْمَالِمِينَ ﴾ ٣٨-٤٣]

التقدير (١): ولا طعامٌ هاهنا إلَّا مِن غِسْلين، وهو غيرُ جائِز؛ إِذْ هناك طعامٌ غيرُ غِسْلين. ولا يكونُ ﴿ ٱلْيَوْمَ خِبراً عن الجُئَّة ﴾ خبراً، لأنَّ حميهاً جُئَّة، وظَرفُ الزَّمانِ لا يكونُ خبراً عن الجُئَّة ، (٢).

قولُه: (وقُرِئ: «الخاطيون»، بإبدالِ الهمزة ياءً) حمزةُ عند الوَقْف، قال ابنُ جنّي: «قَرَأَها الزُّهريُّ والحسنُ، وهو يَختملُ وَجُهين: أحدهما: تَخْفيفُ الهمزة، لكن على مَذْهبِ أَبِي الحسنِ في قولِه تعالى: ﴿ يَسَّتَهْزِهُونَ ﴾ [الانعام: ٥]، بإخلاصِ الهمزةِ في اللفظِ ياءً لانكسارِ ما قَبْلها، وسيبويهِ يَجْعلها بَيْنَ بَيْن (٣). وثانيهها: أَنْ يكونَ قد بَقِي مِن الهمزةِ شَيءٌ على مذهبِ سيبويه، إلَّا أَنه يَلْطفُ على القُرّاء، فيقرؤون بإخلاصِ الياء».

قولُه: (و «الخاطون» بِطَرْحها) أَيْ: بِطَرْحِ الهمزةِ ونَقْلِ حركتِها إِلَىٰ الطاءِ. عن عِكْرمة: قَرَأْناها عند ابنِ عباسٍ، فقال: مَهْ، كُلَّنا نَخْطُو، ثُمَّ قالَ: ﴿إِلَّا ٱلْخَطِعُونَ﴾؛ ذَكَرَه الواحديّ، ورَوىٰ عن الكَلْبِي أَنّه قالَ: «يَعْنِي: مَنْ يُخْطِئُ بالشِّرْك» (٤٠). ولعلَّ ابنَ عباسٍ يُـفرّقُ بين الهمزة

 ⁽١) في (ف): «التقدم».

⁽۲) «كشف المشكلات» للباقولي (۲: ۱۳۸۰).

 ⁽٣) أي: متوسطة بين مخرج الهمزة ومخرج الحرف الذي منه حركة الهمزة، فإذا كانت مفتوحة، أخرجناها بين الهمزة وبين الألف، وهكذا إذا كانت مضمومة أو مكسورة، بين الهمزة والواو، والياء. انظر: «الكتاب» (٣: ١٤٥) وما بعدها، و«شرح الكتاب» (٤: ٢٧٤) للسيرافي.

⁽٤) انظر: ﴿الوسيط في تفسير القرآنِ (٤: ٣٤٨)، وفيه ﴿مَهُ، كلنا نُخطئُ، وليس بصواب.

هو إقسامٌ بالأشياءِ كلِّها على الشّمولِ والإحاطة، لأنها لا تَخرَجُ من قِسْميْنِ: مُبصَرٍ وغيرِ مُبصَرٍ. وقيل: الدّنيا والآخِرة، والأجسامُ والأرْواح، والإنسُ والجِنّ، والحَلْقُ والحَلْقُ، والنَّعمُ الظاهرةُ والباطنة، إنّ هٰذا القرآنَ ﴿لَقَوْلُرَسُولِكَرِيمِ ﴾، أي: يقولُه ويتكلّمُ به على وجهِ الرّسالةِ مِن عندِ الله ﴿ وَمَا هُوَيِقُولِ شَاعِرٍ ﴾ ولا ﴿كَاهِنِ ﴾ كما تَدّعون، والقِلّةُ في معنى العَدَم، أي: لا تُؤمنون ولا تَذَكّرون البتَّةُ. والمعنى: ما أكفَركم وما أغفلكم! ﴿ نَزِيلُ ، بياناً لأنه قولُ رسولٍ نُزّلَ عليه ﴿ مِن رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾

في ﴿ الْخَطِعُونَ ﴾ و ﴿ وَ الصَّنبِعِينَ ﴾ (١) [البقرة: ٦٢، الحج: ١٧] وبين (٢) غيرها مِن جهة الإصلاح واللُّغة (٣):

قولُه: (والمعنىٰ: ما أَكْفَرَكم!)، يَعْني: قولُه: ﴿قَلِيلَامَانَذَكَرُونَ ﴾، تَتْميمٌ للمعنىٰ السابق، وفيه معنىٰ التعجّبِ كقولِ الشاعر:

وجارةُ جسَّاسٍ أَبأْنِ إِنابِها كُلِّيبًا، غَلَتْ نابٌ كُلَّيْبٌ بَواؤها(١٠)

والقِلَّةُ بمعنىٰ العدم.

قولُه: (هُو تَنْزيلٌ، بياناً)، «بياناً»: مَفْعُولٌ له لَيَحْذُوف، يُريد: ﴿لَنَزِيلٌ﴾ خَبَرُ مُبتدأٍ مَخُدُوف؛ فالجملةُ مَفْصِولةٌ عن الأُولىٰ للبيان، لأَنَّ كَوْنَه قَوْلَ رسولٍ، لا يكونُ إلَّا تَنْزيلاً، لأَنَّ الرّسولَ لا يتكلّمُ مِن تِلْقاءِ نَفْسه.

⁽١) في الأصول الخطية: «الصابئون».

⁽٢) في (ف): «ومن».

⁽٣) أي: ثمَّة فرقٌ في المعنىٰ بين الجذرين: خَطِئَ يَخْطأُ، وخَطا يَخطو، ومثلهما: صَبا يَصباً، وصَبا يَصْبو.

⁽٤) استشهدَ به الزمخشري في سياق تفسير قولِه تعالىٰ: ﴿وَعَتَقَ عُتُوًّا كَبِيرً﴾ [الفرقان: ٢١]، وهو لرجلٍ مِن بني بكرٍ قبيلةِ جسّاس، يَفتحرُ على بني تغلب. أبأنا: ساوينا، أي: قتلنا كُلَيْباً بناقتها المسِنّة. بَواء: مثل سَواء وزناً ومعنّى. انظر: «الكشاف» (٢١: ٢٠٨–٢٠٩).

وقرأ أبو السَّمال: «تنزيلاً»، أي: نُزَّلَ تنزيلاً. وقيل: «الرسولُ الكريمُ» جبريلُ عليه السلام، وقولُه: ﴿وَمَاهُوَ بِقَوْلِ شَاعِرِ﴾ دليلٌ علىٰ أنه محمد ﷺ، لأنّ المعنىٰ علىٰ إثباتِ أنه رسولٌ، لا شاعرٌ ولا كاهن.

[﴿ وَلَوْ نَفَوْلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ * لَأَخَذَنَامِنَهُ بِالْلَيْمِينِ * ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَيْنِ * فَمَامِنكُمْ مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَدْجِرِينَ * وَإِنَّهُ، لَنَذَكِرَةٌ لِلْمُنَقِينَ * وَإِنَّا لَنَعْلَمُ أَنَّ مِنكُمْ مُكَذِيبِنَ * وَإِنَّهُ، لَحَسْرَةً عَلَى ٱلْكَفِرِينَ * وَإِنَّهُ، لَحَقُّ ٱلْبَقِينِ * فَسَيِّحْ إِسْمِ رَبِّكَ ٱلْمُظِيمِ ﴾ ٤٤ - ٢٥]

قولُه: (﴿ وَمَا هُوَيِقُولِ شَاعِرِ ﴾، دليلٌ على أنه محمّدٌ صلواتُ الله عليه، لأنَّ المعنى على إثباتِ أنه رسولٌ، لا شاعِرٌ ولا كاهِن)، قال الإمام: "إنّه تعالى ذَكَرَ في سورة "كُورت» مثل هذا الكلام (١)، والأكثرون على أنَّ المرادَ منه جبريلُ عليه السلام، وهاهنا المرادُ محمّدٌ ﷺ. قالوا: لاته تعالىٰ لَمَا قال: ﴿ إِنّهُ لِيسَ بقولِ شاعرٍ ولا كاهن. والقومُ ما كانوا (٢) يَصِفون رسولَ الله ﷺ، بلذينِ ما كانوا (٢) يَصِفون رسولَ الله ﷺ، بلذينِ الوَصفَين (٣). وأمّا في سورة "كُورت» ، فلمّا قال: ﴿ إِنّهُ لَقُولُ رَسُولُ كَرِيرٍ ﴾ [التكوير: ١٩]، قال الموصفَين (٣). وأمّا في سورة "كُورت» ، فلمّا قال: ﴿ إِنّهُ لَقُولُ رَسُولُ كَرِيرٍ ﴾ [التكوير: ١٩]، قال شيطانِ رجيم. وعند هذا يَتوجّهُ سُؤال: وذلك أنَّ القرآنَ كلامُ الله المجيد، فكيف أُسنِدَ (١) تارة إلى رسولِ الله ﷺ، وأخرى إلى جبريل عليه السّلام؟ فيقال: إنَّه يَكُفي في صِدْقِ الإضافةِ تارةً إلى رسولِ الله المجيد، مِن حيثُ إنَّه تَكلَم به، وهو كلامُ جبريل، لأنه هو الذي أَذْنَىٰ سَبَب؛ فهو كلامُ الله المجيد، مِن حيثُ إنَّه تَكلَم به، وهو كلامُ جبريل، لأنه هو الذي أَنْهُرَه لِلخَلْقِ، ودعاهم أَذْنَىٰ سَبَب؛ فهو كلامُ عحمّد، صلواتُ الله عليه، لأنه هو الذي أَظْهَرَه لِلخَلْقِ، ودعاهم أَلْ الإيهانِ به، وجَعَلَه حُجَّةً لِنُبُوتِه.

⁽١) انظر: «مفاتيح الغيب» (٣١: ٦٧-٦٨).

⁽٢) في (ف): «كانوا».

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (٣٠: ١٠٣).

⁽٤) في (ف): «أشير».

التَّقُوُّل: افتعالُ القول، لأنّ فيه تكلُّفاً من المفتعِل، وسَمَّىٰ الأقوالَ المتقوَّلةَ «أقاويلَ» مَصغيراً بها وتحقيراً، كقولك: الأعاجيبُ والأضاحيك، كأنها جَمعُ أُفعولةٍ مِن القولِ، والمعنى: ولو ادّعىٰ علينا شيئاً لم نَقُله لَقَتلْناه صَبراً، كما يفعلُ الملوكُ بمَن يَتكذّبُ عليهم مُعاجَلةً بالسَّخَطِ والانتقام، فَصُوِّرَ قتلُ الصبرِ بصورتِه ليكونَ أَهُول؛ وهو أن يُؤخذَ بيله وتُضرَبَ رَقبتُه. وخُصَّ اليمينُ عن اليسارِ، لأنّ القتّالَ إذا أرادَ أن يوقِعَ الضربَ في قفاه أخذَ بيسارِه، وإذا أرادَ أن يوقِعَه في جِيدِه وأن يَكْفَحَه بالسَّيف، وهو أشدُّ علىٰ المصبورِ لِنَظَرِه إلىٰ السَّيف، أخذَ بيمينِه.

قَولُه: (وسَمِّىٰ الأقوالَ المُتقوَّلة «أقاويل» تَصْغيراً بها)، الانتصاف: «هو مُعتلُّ غريبٌ عَن قياسِ التّصريف، ويُخْتملُ أَنْ تكونَ «الأقاويل» جَمْع جَمْع كالأَناعيم، جَمْع أَقُوالٍ وأَنْعام» (١٠).

قولُه: (لَقَتَلْنَاه صَبَراً)، النهاية: «قَتُلُ الصَّبْر: هو أَنْ يُؤْخِذَ شَيءٌ مِن الحيوان، ثُمَّ يُرْمَىٰ بشيء حتّى يَموت. ومنه الحديث في الذي أَمْسَكَ رجلاً وقَـتَله آخَرُ، [فقال](٢): «اقتلوا(٣) القاتِل، واصْبروا الصَّابِرَ»، أَيْ: احْبِسوا الذي حَبَسَه (٤) للموت. وكُلُّ مَن قُتِلَ في غيرِ مَعْركة، ولا حَرْبٍ ولا خَطام، فهو مَقْتُولٌ صَبْراً».

قَوْلُه: (وأَنْ يَكُفَحَه)(٥)، الجوهري: «كافحوهم: إذا اسْتَقبلوهم في الحربِ بوجوهِهم ليس دونها تُرسٌ (٦) ولا غيرُه».

⁽١) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٦٠٧).

⁽٢) زيادة من «النهاية» ليتضح المعنى.

⁽٣) في (ف): «قتل».

⁽٤) في (ف): «جلسه».

⁽٥) في (ح): «يَلْحقه»، وفي (ف): «يَكْحفه».

⁽٦) في (ح): «تَرْمي».

ومعنىٰ ﴿لَأَخَذْنَامِنَهُ بِٱلْمَدِينِ﴾ لأَخَذْنا بيمينِه، كما أنَّ قولَه. ﴿لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ﴾: لَقطَعنا وَتَينَه، وهٰذا بَينِ، والوتينُ: نياطُ القلبِ وهو حَبلُ الوريد، إذا قُطعَ ماتَ صاحِبُه. وقُرئ: «ولو تُقُوِّلُ» علىٰ البناء للمفعول.

قيل: ﴿ حَنجِزِنَ ﴾ في وَصْفِ ﴿ أَمَدٍ ﴾؛ لأنه في معنىٰ الجماعة، وهو اسمٌ يقعُ في النفي العام مستوياً فيه الواحدُ والجمعُ والمذكّرُ والمؤنّث، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿ لاَ نُفَرِّقُ بَنِّ النِّسَاءِ ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿ لَسَتُنَّ صَحَاَّمُ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ [الأحزاب: ٣٦]، والضميرُ في ﴿ عَنْهُ ﴾ للقتل، أي: لا يقدرُ أحدٌ منكم أن يَحْجزه عن ذلك ويَدْفعَه عنه، أو لرسول الله، أي: لا تَقْدرون أَنْ تَحْجزوا عنه القاتِل وتّحولوا بينه وبينه؛ والخطابُ للناس،

قُولُه: (وَهَٰذَا بَيِّنٌ) أَيْ: لَقَطَعْنَا وَتَيْنَه، ظَاهُرٌ فِي المقصود. والأول مُحْتَمِلٌ لِمَا يُوهَمُ مِنْه، أَنَّ ﴿مِنْهُ ﴾ صِلَةُ ﴿آمَدِ﴾ (١)، وليس كذلك. والذي عليه التلاوةُ، فيه إِجمالٌ وتَفْصيلٌ علىٰ نَحْو: ﴿أَلْرَنْشَرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [الشَّرَح: ١].

قولُه: (وقُرِئ: «وَلَوْ ثُقُوِّلَ»)(٢) قال ابنُ جنِّي: «وهي قراءةُ مُحمَّدِ بنِ ذَكُوان(٣)، وفيها تَعْرِيَضٌ بها صَرَّحت به القراءَةُ العامَّة؛ ذلك أَنَّ ﴿لَقَوْلَ﴾ لا تُسْتعملُ إلَّا مَعَ التَّكَذُّبِ(٤)، مِثْلُ تَخَرَّصَ وتَزَيَّدَ. وأمّا «يَقولُ»، فَلَيْسَت مُحْتَصَّةً بباطلِ دون حَقّ»(٥).

⁽١)في (ط) و(ف): ﴿آخرٌ ﴾.

 ⁽٢) على البناء للمفعول؛ قال أبو حيان في «البحر المحيط» (٨: ٧٤٧): «حُذِفَ الفاعلُ وقام المفعولُ مقامه، وهو «بعض» إن كان قرئ مرفوعاً، وإن كان قرئ منصوباً، فـ «علينا» قام مقام الفاعل».

⁽٣) ليست قراءة ابن ذكوان، واستشهادُ الطيبي على قولِ الزنخشري بكلامِ ابن جنّي في غير محلّه؛ فمقصدُ الزنخشري القراءةُ بالفعل المضارع: «يَقُولُ»، الزنخشري القراءةُ بالفعل المضارع: «يَقُولُ»، وهي قراءة ابن ذكوان وأبيه. انظر: «البحر المحيط» (٨: ٢٤٧).

⁽٤) في (ط) و(ح): «في الكذب».

⁽٥) «المحتسب» (٢: ٣٢٨).

وكذلك في قولِه تعالىٰ: ﴿وَإِنَّا لَنَعْلَمُ أَنَّ مِنكُم مُكَذِّبِينَ﴾، وهو إيعادٌ على التكذيب، وقيلَ: الخطابُ للمسلمين، والمعنىٰ: أن منهم ناساً سيكفرون بالقرآن.

﴿وَإِنَّهُمُ الضميرُ للقرآنِ ﴿لَحَسْرَةً ﴾ على الكافرينَ به المكذّبينَ له إذا رَأَوْا ثوابَ المصدّقينَ به، أو للتكذيب. وإنّ القرآنَ لَلْيقينُ حقَّ اليقين، كقولك: هو العالم حقَّ العالم، وجدُّ العالم، والمعنىٰ: لَعَينُ اليقين، ومحضُ اليقين. ﴿فَسَيّحٌ ﴾ الله بذكرِ اسمِه العظيم وهو قوله: سُبحانَ الله؛ واعبدُه شكراً على ما أَهَّلَكَ له مِن إيجائِه إليك.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَن قرأً سُورةَ الحاقةِ حاسَبَه اللهُ حساباً يسيراً».

قولُه: (والمعنىٰ: أَنَّ منهم ناساً سيكفرون بالقرآن) وهم المُزْتَدُّون في عَهْدِ أَبي بَكْرِ رَضِي اللهُ عنه، وبعضُ الخوارج في عَهْدِ عليَّ رَضِي اللهُ عنه.

قولُه: (وجِدُّ العالمِ)، قيلَ: إِنَّ معناه: مَن سِواه مِن العلماءِ، فهو بالإِضافةِ إِليه هَزل. والإِضافةُ فيه وفي «حَقُّ العالمِ»، بمعنىٰ «مِنْ»^(۱). مَضیٰ تَحْقیقُه فی آخر «الواقعة»^(۲).

قولُه: (والمعنىٰ: لَعَينُ اليقين)، قال الإمامُ: ﴿ وَلَعَقُ ٱلْيَقِينِ ﴾، مَعْناه: أنَّه حَقٌّ مُعَيّنٌ لا بُطلانَ فيه، ويَقينٌ لا رَيْبَ فيه، ثُمَّ أُضيفَ أَحَدُ الوَصفينِ إلى الآخرِ للتأكيد (٣٠). وقال غيرُه: اليقينُ اسمٌ لِعلْم تَقَدَّمَه لَبْسٌ، وإذا لم يَتَقدَّمُهُ لَبْسٌ لا يكونُ يَقيناً. مِن يَقِنَ الماءُ في الحوضِ، إذا استقرَّ فيه (٤٠).

تمَّتِ السُّورةُ بعونِ الله وحُسْنِ تَوْفيقِه

⁽١) الأكثر في الإضافة أن تكون بمعنى اللام، وتَجيءُ بمعنى «من» اذا كان المضافُ بعض المضافِ إليه، وصالحاً للإخبار به عنه، كقولك: خاتَم فِضّة. انظر: «أوضح المسالك» (٣: ٨٦) لابن هشام.

 ⁽٢) قوله: «مضى تحقيقه في آخر الواقعة» مكررة في (ح)، وفي (ط)، (ف): «تَقْريرُه»، بدل: «تَحْقيقه».

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (٣٠: ٢٠٦)، قاله في تفسير الآية (٥١) من سورة الحاقة.

⁽٤) انظر: «التعريفات» للجرجاني، ص ٣٣٢.

فهرس زُمَر الآياتِ المفسّرة

الصفحة	الآيات
یات	سورة الذار
V-0	[1-1]
11-1	[9-Y]
14-11	[18-1-]
11-14	[14-10]
19-14	[*11*]
77-19	[٢٣-٢٢]
77-77	[37-17]
YV-Y7	[٣٧-٣١]
YA-YY	[٤٠-٣٨]
A7-P7	[13-73]
WY9	[\$ 0 - \$ 7]
۳.	[٤٦]
* 1- * •	[٤٨-٤٧]
TY-T1	[٤٩]
T0-T7	[01-0.]

الأوات الا المحمد الم		
٣٦ [30-06] ٣٧-٣٦ [70] ٣٧-٥٠] ٧٣-٣٩ [10-1] ١٤-٤٤ [11-1] ٤٤-٢٤ [17-17] ٢٤-٨٤	. 19 . 10	
[70] [70-47] [70-47] [80-4] [10-17] [10-17] [10-17] [11-17] [11-17] [11-17]		
[۷۰-۷] ۲۰-۷] ۳۹-۷ سورة الطور ۱۵-۱] ۱3-33 ۱۱-۱۱] ۲3-۲3 ۲۱-۲]		
[P0-17] P7-13 meçة الطور [1-1] 13-33 [11-11] 33-73 [V1-17]		
سورة الطور [۱۰-۱] [۱۲-۱۱] ع3-۲3 [۲۰-۱۷]	[0A-0Y]	
[/-·/]		
[17-71] 33-F3 [V-17] F3-A3		
[٧/-٠٢]	,	
[17-37] P3-30		
	[/ ٢-3 /]	
00-05 [YA-Y0]	[71-70]	
00 [۲۹]	[74]	
76-73]		
[\$3-V\$] \$7-0F	[{\\ \-\\ \\ \\ \\ \]	
٥٢-٢٦] ما الماء ال		
سورة النجم		
11-11]		
97-97]	[91-77]	
97 [37-07]	[37-07]	
[57]	[٢٢]	
۹v [٣٠-٢٧]		

	مو الآيات المفسرة
المفحة	
1.1-44	[47-41]
117-1-1	[08-47]
118-117	[0\-00]
110-118	[\$ 0 - 7 7]
	سورة القمر
17-117	[٣-1]
178-17.	[A-{]
14118	[\V-4]
127-12.	[٢٥-١٨]
177-177	[77-77]
184-187	[{ * - ٣٣]
189	[13-73]
18189	[73-53]
188-18.	[o-{v]
180-188	[07-01]
180	[00-08]
	سورة الرحمن
100-127	[17-1]
107-100	[31-11]
107	[\\-\\]
104-107	[٢٣ – ١٩]

فهرس زُّمَر الآيات المفسَّرة	
الصفحة	الآيات
\oA	[37-72]
101-751	[77-17]
751-351	[٣٠-٢٩]
351-551	[44-41]
771-V71	[47-44]
\79-\7V	[{v-rv]
P71-•V1	[{0-{1]
177-17.	[73-00]
178-174	[
140-148	[77-97]
144-140	[٧٨-٧٠]
سورة الواقعة	
1A	[٧-١]
140-148	[٩-٨]
011-191	[・/- [7]
TP1-1.7	[٤٠-٢٧]
Y • 0 - Y • 1	[/3-50]
Y • A-Y • 0	[٧٥-٢٢]
Y1 •- Y • A	[77-77]
Y17-Y1.	[\r-\\]
717-117	[٧٤-٧١]
r/Y-•77	[٨٠-٧٥]

الصفحة	الإيات
1-	[//-//]
777-771	[٩٦-٨٣]
	سورة الحديد
771-778	[1-r]
777-777	[A-Y]
777	[٩]
747-441	[11-1.]
744	[17]
727-737	[10-17]
737-737	[11]
787	[۱۷]
787-737	[14]
137-937	[١٩]
۲0٠	[۲۰]
701-70.	[۲۱]
704-701	[77-37]
707-704	[٢٥]
707	[77]
704-707	[YY]
۲٦٠	[44]
Y77-Y71	[٢٩]

سورة المجادلة [1] 357-557 [1-3] 777-AY7 [3-0] **TA+-TVA YAT-YA** • [٧] 4A8-4A4 [٨] [1 -- 4] 387-587 **TAY-+PY** [11] 797-79. [14-11] 790-Y9Y [14-18] 797 [11] 197 [11] T+1-797 [77] سورة الحشر 4.9-4.4 [1-1] T11-T1. [1-3] 418-411 [0] 317-174 [r-v] 440-411 [٨] [4] 441-417 *******-*** [1.]

terre te	فهرس زُمَر الآيات المفسَّرة
*** *********************************	[11-11]
የ ዮለ- ୮ ۳٤	[14-14]
P	[\4-\]
781	[٢٠]
737	[17-77]
\$7-\$*	[77-37]
	سورة المتحنة
408-45V	[٢-1]
400-408	[*]
404-400	[0-1]
471-47.	[٦]
474-471	[Y]
470-478	[4-4]
474-410	[11-1.]
***	[17]
***	[14]
	سورة الصف
* ^*/*	[{-1]
ፖ ለግ–ፖለዮ	[•]
ፖ ለለ– ۲ ለን	[r]
۳۸۹	[Y]

ــــــــــــــــــــــ فهرس زُمَر الآياد	
الصفحة	الآيات
٣٩٠- ٣٨٩	[٨]
*9.	[٩]
490-491	[1٣-1+]
799-797	[18]
الجمعة	سورة
£ • £ - £ • •	[1-1]
£ • 7 - £ • 0	[•]
£ • A - £ • 7	[/-1]
819-8-9	[14]
P13-173	[11]
لنافقون	سورة ا
773-473	[٣-1]
A73-773	[٤]
277	[3-0]
243-643	[A-Y] ·
273-+33	[٩]
£ £ 4 - 4 £ \$ +	[11-1.]
التغابن	سورة ا
\$\$3-703	[1-1]
204-204	[0-7]
£08-80T	[A-Y]

الصفحة		الأيات
107-101		[١٠-٩]
£04-207		[11]
809-801		[17-17]
803-173		[31-01]
173		[17]
Y 73		[14]
	سورة الطلاق	
£40-£74		[٣-1]
£YY-£Y0		[٥-٤]
£AY-£VV		[٢-٧]
783-783		[/-/]
7 A 3 - VA 3		[17]
	سورة التحريم	
£97-£AA		[1-1]
193-993		[٣]
0.0-899		[٤]
0 + 7 - 0 + 0		[0]
011-0·V		[/-/]
110-710		[٨]
710		[4]
019-017		[1.]

OY8-019	[//] - THE COLUMN TO SERVE TO SERVE AND AND AND ADDRESS OF THE COLUMN
رة الملك	سو
0 E • - 0 Y 0	[1-3]
0 8 7 - 0 8 •	[0]
024-024	[17-71]
00054	[7/-3/]
001	[10]
700-300	[77-97]
300-700	[*1-7*]
700-A00	[77-37]
009-001	[74-46]
P00-170	[\/\]
150	[PY]
750	[٣٠]
ورةن	
710-410	[1]
079-07Y	[7-7]
٥٧٠	[٤]
077-071	[0-7]
078-07	[9 V]
011-012	[+1-1-]

الملو	W
740-190	[YY-1Y]
091	[٣٤]
098-091	[٣٩-٣٥]
098-098	[{\-{*\]}
7.4-098	[23-73]
7.1-7.	[\$ 3 - 5 \$]
7.7-7.1	[73-73]
7.4-7.4	[٨٤-٠٥]
7.0-7.5	[07-01]
الحاقة	سورة
711-7.7	[/-1]
717-711	[١٠-٩]
717-717	[17-11]
777-717	[14-14]
777-771	[81-37]
775-075	[74-70]
774-770	[*Y-**]
777-179	[47-73]
186-181	[33-70]